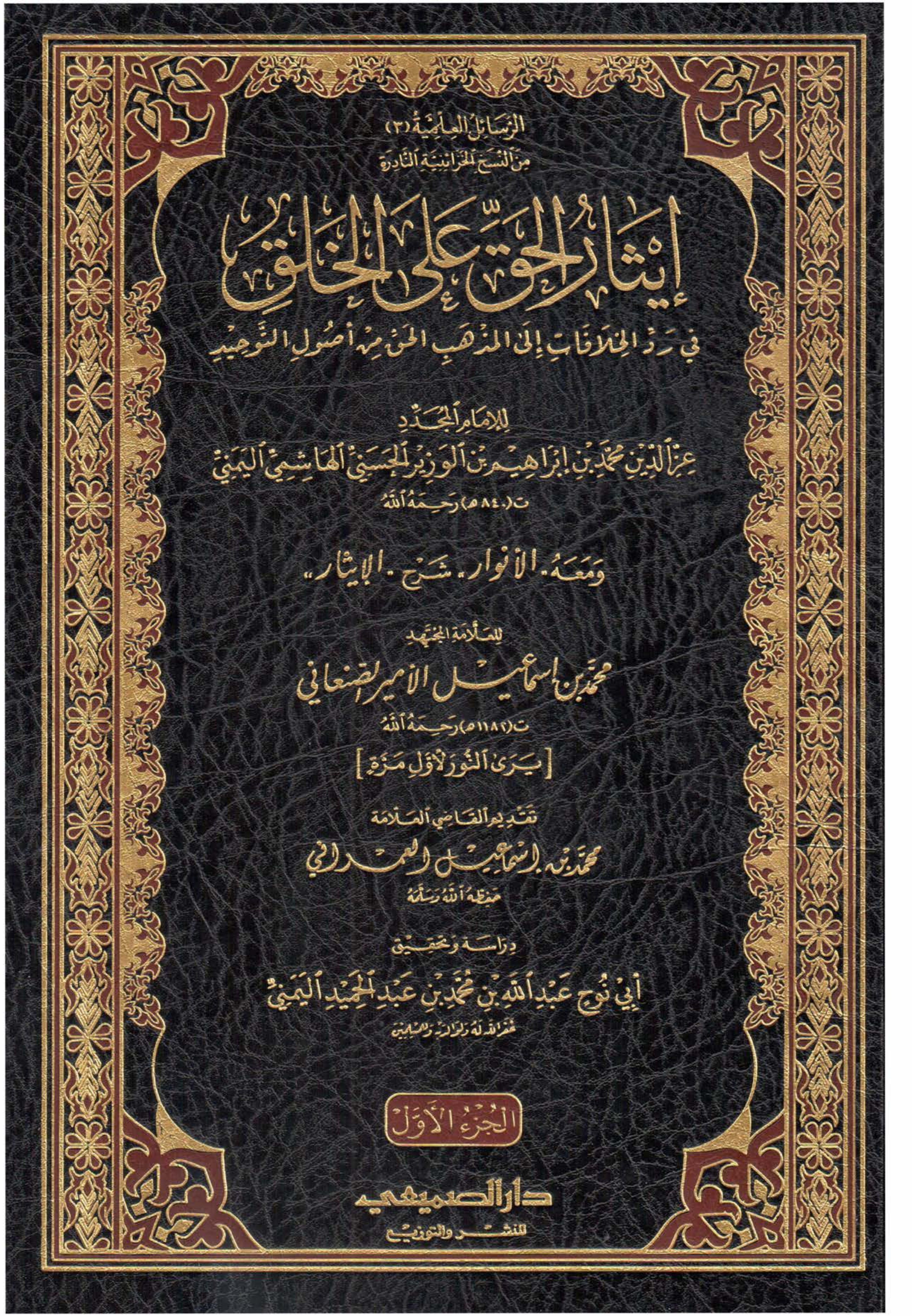


الرسائل العلمية (٣)
من النسخ الخزائنية النادرة
إيثار الحق على الخلق
في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد
للإمام المجدد
عز الدين محمد بن إبراهيم بن الوزير الحسني الهاشمي اليمني
ت (٨٤٠ هـ) رحمه الله
ومعه «الأنوار شرح الإيثار»
للعلامة المجتهد
محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
ت (١١٨٢ هـ) رحمه الله
[يرى النور لأول مرة]
تقديم القاضي العلامة
محمد بن إسماعيل العمراني
حفظه الله وسلمه
دراسة وتحقيق
أبي نوح عبد الله بن محمد بن عبد الحميد اليمني
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
الجزء الأول
دار الصميعي
للنشر والتوزيع

الرسائل العلمية (٣)
من النسخ الخزائنية النادرة

إيثار الحق على الخلق

في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد

للإمام المجدد
عز الدين محمد بن إبراهيم بن الوزير الحسني الهاشمي اليمني
ت (٨٤٠ هـ) رحمه الله

ومعه «الأنوار» شرح «الإيثار»

للعلامة المجتهد
محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
ت (١١٨٢ هـ) رحمه الله

[يرى النور لأول مرة]

تقديم القاضي العلامة
محمد بن إسماعيل العمراني
حفظه الله ورعاه

دراسة وتحقيق
أبي نوح عبد الله بن محمد بن عبد الحميد اليمني
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

الجزء الأول

دار الصميعي
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اليمني، محمد إبراهيم الوزير الحسنى الهاشمي

إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد/ محمد إبراهيم الوزير الحسني الهاشمي اليمني؛ عبدالله محمد عبدالحميد الفقيه- الرياض، ١٤٣٦هـ.

٢ مج.

ص؛ ٦٢٣ سم: ١٧×٢٤

ردمك: ١- ٤٢- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٨- ٤٢- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (ج١)

١- ابن المرتضى، محمد بن إبراهيم، ت ٨٤٠هـ ٢- التوحيد ٣- علم الكلام أ. الفقيه، عبدالله محمد عبدالحميد (محقق) ب. العنوان

ديوي: ٢٤٠ ١٤٣٦/٩١٩٣

رقم الإبداع: ١٤٣٦/٩١٩٣

ردمك: ١-٤٢- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٨- ٤٢- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

دار الصميعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السويدي، شارع السويدي العام -الرياض

ص. ب: ٤٩٦٧/ الرمز البريدي: ١١٤١٢ هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥، ٤٢٥١٤٥٩ فاكس: ٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com

دار الصميعي للنشر والتوزيع

شكر وتقدير واعتراف بالجميل

أشكر الله - عز وجل - أولاً وآخرًا على ما علمني وهداني، ووفقني وأعانني على إخراج هذا الكتاب وغيره من الكتب.

ثم أشكر لفضيلة الوالد العلامة القاضي محمد بن إسماعيل العمراني - حفظه الله وسدد على الخير خطاه، ومتعنا بعلمه - على توجيهه لي في إخراج هذا السفر العظيم، وعلى تقديمه للكتابين «الإيثار» و «الأنوار».

وأشكر للأستاذ ياسر الوزير الذي أعطاني نسخ «الإيثار» بعد معاناتي الشديدة في البحث عنها.

وأشكر للإخوة الكرام في مكتبة الملك عبد العزيز - وفقهم الله - على تسليمهم لي نسخة «الإيثار» التي في مكتبة عارف حكمت، رحمه الله.

وأشكر لكل من ساعدني بنصيحة أو إرشاد أو مقابلة.

وأشكر للأخ الأستاذ المكرم (إبراهيم بن عبد ربه مرزق) - حفظه الله وسلمه- على تعبه وجهده في الصف والإخراج، فقد عشنا مع هذا الكتاب العظيم ما يقارب ثلاث سنوات، نحن وإياه، بارك الله فيه وله ونفع به الإسلام والمسلمين.

وأشكر لأهلي على تعبهم وصبرهم معي، جزاهم الله خيرًا.

وأشكر للأخ الأستاذ العزيز فهد بن ناصر عتش، والأخ بحري قاسم الأندونيسي، والأخ فهد العمري، الذين قابلوا معي النسخ، حفظهم الله وجزاهم خيرًا ووفقهم للعلم النافع والعمل الصالح. آمين.

والحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحقق

أبو نوح عبد الله بن محمد اليمني

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة شيخنا القاضي العلامة
محمد بن إسماعيل العمراني

حفظه الله وسلمه ومتعنا بعلمه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغر الميامين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب «إيثار الحق على الخلق» تأليف الإمام العلامة الكبير محمد ابن إبراهيم الوزير، رحمه الله، لَمِن أفضل المؤلفات وأنفعها لطالب العلم الذي يؤثر الحق على التقليد، و هكذا كتاب «الأنوار» للإمام المجدد الشهير محمد بن إسماعيل الأمير - رحمه الله- من أحسن ما أخرج للناس من المؤلفات النافعة.

وقد قيض الله لهذين الكتابين من حققهما، وراجع أصولهما، وأخرجهما في ثوب جديد قشيب، ليعم النفع زيادة على ما كان الناس قد انتفعوا بهذين الكتابين، ألا هو ولدي العزيز الشاب العلامة النشيط (أبو نوح عبد الله بن محمد عبدالحميد الفقيه) فجزاه الله خيرًا[1] وكتب أجره وضاعف حسناته، وزاد في شباب العلماء من أمثاله، آمين. وسبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم.

(محرم ١٤٣١هـ)

محمد بن إسماعيل العمراني

---

(١) وجزاك الله خيرًا على تعليمك لنا وتوجيهنا ونصحنا، بل وتربيتنا على التواضع الجميل الذي تتحلى به، فثبتك الله ومتعك بالعلم وعافاك وسلمك ورفعك في الفردوس الأعلى يا شيخنا محمد بن إسماعيل.

مقدمة «الأنوار» لشيخنا

محمد بن إسماعيل العمراني

حفظه الله وسلمه

بسم الله

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وجنده. وبعد:

فهذا كتاب «الأنوار»[1] للسيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، الذي كتبه على «إيثار الحق» للإمام الكبير محمد بن إبراهيم - رحمهما الله - لمن أحسن المؤلفات التي ألفها الأمير، وبه يعرف القارئ علم الوزير وعلم الأمير، الإمامان الكبيران، ولا سيما وهي أول طبعة، وهي الطبعة التي طالما تمنينا إخراجها.

جزى الله المؤلف والمحقق خيرًا، آمين.

(ذو القعدة ١٤٣٠هـ)

محمد بن إسماعيل العمراني

---

(١) وقد استشرت شيخنا العلامة محمد بن إسماعيل العمراني - حفظه الله - أن أضيف حاشية أخرى على حاشية الإمام الصنعاني - رحمه الله - فقال: تكفي «حاشية الأمير». وكأنه يقول تكفي حاشية أهل السنة، ولا نريد حاشية المخالفين للإمام ابن الوزير - رحمه الله - أمثال المؤيدي وغيره.



أستعين بالله الكريم وبه ثقتي واعتمادي

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي فطر العباد على معرفته، وجعل الكائنات أدلة على علمه وحكمته وقدرته، وأضل من لم يهتد بهدايته.

«الحمد لله الذي اجتبى من صفوة عباده عصابة الحق وأهل السنة، وخصهم من بين سائر الفرق بمزايا اللطف والمنة، وأفاض عليهم من نور هدايته ما كشف به عن حقائق الدين، وأنطق ألسنتهم بحجته التي قمع بها ضلال الملحدين، وصفَّى سرائرهم من وساوس الشياطين، وطهَّر ضمائرهم من نزغات الزائغين، وعمَّر أفئدتهم بأنوار اليقين، حتى اهتدوا بها إلى أسرار ما أنزله على لسان نبيه وصفيه محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - سيد المرسلين»[1].

ومَحَوا ما جاء به الفلاسفة والمعتزلة من تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع، وما أُتُوا إلا من خبث الضمائر، فمالوا إلى الإفراط والتفريط، والواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد ملازمة الاقتصاد والاعتماد على الصراط المستقيم (الكتاب والسنة) وهما النور المبين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، قاهر المشركين، ومدمر المعاندين من المبتدعين والزائغين، وهادي الموحدين الصادقين. وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - وعلى صحبه الغر الميامين، الحامين حمى التوحيد والدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) انظر: مقدمة الغزالي (الاقتصاد في الاعتقاد) ص(٣-٤).

أما بعد:

فإن كتاب «إيثار الحق على الخلق» كتاب عظيم، من تراثنا السلفي الجدير بالعناية والاهتمام، وشرحه «الأنوار» ظل حبيس عالم المخطوطات ردحًا من الزمن، وكذلك «الإيثار» النسخة الأم التي تكاد أن تكون مفقودة، إلا هذه التي بين أيدينا، وقد قوبلت على نسخة المصنف، رحمه الله.

وهو كتاب نفيس في بابه - شبيه «التدمرية» و«الحموية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - حشد فيه المؤلف ابن الوزير، رحمه الله، العشرات من النصوص والآثار التي توضح عقيدة أهل السنة والجماعة، في مسائل التوحيد؛ توحيد الألوهية والأسماء والصفات والربوبية، ورد المذاهب المخالفة إلى المذهب الحق، كما هو عنوان الكتاب.

أمور الدين متصلة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فأمور الدين ترجع إلى سند متصل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- فلذلك كان لأهل السنة سندهم المتصل، فيقال لأهل البدع: هذه أصولنا وأسانيدنا متصلة إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأصولكم لا سند لها ولا متن، بل إسنادها إلى الهوى والعقل المخالف للشرع. وممن وضح وفضح أمركم الإمام ابن الوزير - رحمه الله - في «العواصم» و«الإيثار» وغيرهما.

***

مصادر تلقي العقيدة

مصادر تلقي العقيدة الحق هي: الكتاب والسنة وإجماع السلف، وهذه هي مصادر الدين.

وإذا اختلفت فهوم الناس لنصوص الدين فإن فهم السلف هو الحجة، وهو القول الفصل في مسائل الاعتقاد.

ومنهج السلف في تقرير العقيدة هو الأعلم والأسلم والأحكم، ويتمثل ذلك بآثارهم المبثوثة في المصنفات الأثرية وفي كتب السنة والآثار.

العقيدة توقيفية لا يجوز تلقيها من غير الوحي.

العقيدة غَيْبِيَّة في تفاصيلها، فلا تدركها العقول استقلالاً، ولا تحيط بها الأوهام.

وكل من حاول تقرير العقيدة من غير مصادرها الشرعية افترى عليها كذباً، وقال عليها بغير علم.

كما أن العقيدة مبناها على التسليم والاتباع؛ التسليم لله تعالى والاتباع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والصحابة - رضي الله عنهم - وأئمة التابعين وتابعوهم وأعلام السنة كانوا على هدي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وسبيلهم هو سبيل المؤمنين، وآثارهم هي السنة والطريق المستقيم.

وبهذا يتبين الفارق بين أهل السنة والأهواء.

فأهل السنة يذعنون ويسلمون للوحي، وأهل الأهواء ينازعون في ذلك.

وأهل السنة يتبعون السلف، وأهل الأهواء يجانبون آثار السلف.

وأهل السنة يعتقدون أن مبنى الدين على التصديق والإذعان والتسليم والطاعة لله تعالى ولرسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - ولسبيل المؤمنين، وأهل الأهواء يعتمدون على عقولهم وعملهم ومعرفتهم وأهوائهم. فلذلك تعددت مصادر الدين لأهل الأهواء؛ من الرأي والعقل، والأوهام والظنون، والذوق، وإيحاء الشياطين، وآراء الرجال، والفلسفات، والروايات الضعيفة والمكذوبة، وما لا أصل له كدعوى الكشف ونحوها، والتلقي عن مصادر وهمية ومجهولة، والتلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة.

ومن سمات أهل السنة والجماعة أنهم لا يختلفون، فلم يختلفوا في أصل من أصول الدين وقواعد الاعتقاد، فقولهم في مسائل الاعتقاد قول واحد بحمد الله تعالى. خلاف أهل الأهواء، فإنهم لا يوافقون أهل السنة في الأصول أو بعضها، كما أنهم لا يتفقون على أصولهم، بل كل حزب بما لديهم فرحون، بل إن الفرقة الواحدة منهم لا يتفق أفرادها على أصل كل الاتفاق.

واختلاف أهل السنة إنما كان في الاجتهادات من أمور الأحكام، أو فرعيات المسائل الملحقة بالعقيدة، ما لم يقطع به بنص قاطع، كمسألة رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لربه في المعراج؛ هل كانت يقظة أم مناماً؟ ومسألة ابن صياد؛ هل هو الدجال الذي يخرج في آخر الزمان أو غيره؟ ونحو ذلك.

ومرد اتفاق أهل السنة والجماعة أمور كثيرة، منها:

١ - اعتصامهم بحبل الله جميعاً.

٢ - مصدرهم واحد، وهو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. بخلاف أهل الأهواء، فإنهم تعددت مصادرهم من القول بالرأي فيما لا تدركه الآراء، والتعويل على العقليات فيما لا طاقة للعقول به، والأخذ عن الفلاسفة

والأمم الهالكة، وقد نُهُوا عن ذلك.

٣ - اعتقادهم ابتداءً يقوم على التسليم لله تعالى، وتصديق رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. بخلاف أهل الأهواء، فإنهم لم يسلموا أو لم يذعنوا، وإن ادعى بعضهم ذلك؛ لأن مقتضى التسليم التزام ألفاظ الشرع.

٤ - أنهم انتهَوا عما نهى الله عنه، فلم يخوضوا في الغيبيات، ولم يقولوا على الله بغير علم، ولم يجادلوا ولم يماروا ولم يؤولوا. بخلاف أهل الأهواء، فقد ارتكبوا جميع هذه المنهيات.

٥ - أنهم تلقَّوا الدين بالاهتداء والاقتداء والاتباع على بصيرة، فقد أخذوا الدين عن العدول «الثقات» بدليله. فالصحابة أخذوا عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- والتابعون أخذوا عن الصحابة، وهكذا حمل هذا الدين من كل خلف عُدولُه ومن كل جيل «ثقاته» ومن كل عصر علماؤه. بخلاف أهل الأهواء والزيغ فقد تعددت مناهجهم في تلقي الدين، وخلطوا في وسائلهم وأساليبهم حتى تقطعت بهم السُّبل، نسأل الله العافية.

٦ - الإنصاف والعدل. فهم يراعون حق الله تعالى لا حق النفس أو الطائفة، ولهذا لا يغلون في مُوَالٍ ولا يجورون على معادٍ، ولا يغمطون ذا فضل فضله أيًّا كان، ومع ذلك فهم لا يقدمون الأئمة والرجال على أنهم معصومون، وقاعدتهم في ذلك «كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- وأنه لا عصمة إلا للوحي، ثم إجماع السلف».[1]

***

(١) انظر مقدمة «العواصم» الطبعة الأخيرة (١/ ١٣-١٥).

تعليم العقيدة في عصور الركود

عاش العالم الإسلامي بضعة قرون يتقهقر حضاريًّا واجتماعيًّا، ويسوده الركود في جانبه الفكري، حتى بداية العصور الحديثة. وقد اكتفى عامة العلماء في تلك العصور فيما يتعلق بعلم العقيدة بتراث المتأخرين ممن كتبوا في ذلك؛ يشرحونه إن كان وجيزًا، ويختصرونه إن كان موسعـًا، وينظمونه إن كان منثورًا، ونحو ذلك.

وكان السائد غالباً الاتجاهين: الماتريدي والأشعري اللذين راجت كتبهما واعتُمِدَت ملخصاتهما في المدارس والجوامع العلمية في كثير من بقاع العالم الإسلامي، مثل: «شرح جوهرة التوحيد» للباجوري، ومؤلف متن «الجوهرة» وهي أرجوزة أبي الإمداد اللقاني (ت ١٠٤١هـ) و«شرح العقائد النسفية» لمسعود التفتازاني المتوفى في القرن الثامن، والمتن لأبي حفص النسفي. وشروح كتاب «المواقف» لعضد الدين الأيجي وغيرها، وقد استمر بعضها حتى وقتنا الحاضر.



ظهور التجديد في هذه العصور

ولا شك أنه ظهر مجددون في المجال العقدي خلال عصور الركود تجاوزوا دائرة متون المتأخرين الكلامية، ليستمدوا من الكتاب والسنة، معتمدين على فهم السلف، يعالجون أوضاع بيئتهم، ويناقشون التراث الرائج حسب قدراتهم وطاقاتهم في الفهم والحركة كـ(ابن المرتضي اليماني محمد بن إبراهيم الوزير - والإمام السرهندي في الهند، والإمام محمد بن عبد الوهاب، والإمام الصنعاني، والشوكاني) وغيرهم.

وقد يكون هذا التجديد شموليًّا للمفاهيم والسلوكيات الإنسانية ذات الصلة بالعقيدة، كما في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد يكون جزئيًّا، أي أنه محصور في جانب من هذه الجوانب، ومثل دعوة الإمام السرهندي (١٠٣٤هـ) التي تركزت على تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى الصوفية، وهم عامة أهل بلاده، مما يتعلق بوحدة الوجود، والولاية، والاستغناء عن الشريعة، وفكرة البدعة الحسنة ونحوها[١].



(١) «مناهج البحث في العقيدة الإسلامية» ص(٤٧-٤٨) للشيخ عبد الرحمن الزبيدي حفظه الله. ط إشبيلية ١٤١٨هـ.

طمس تراث الإمام ابن الوزير

طمس غلاة الزيدية آثار الإمام ابن الوزير - رحمه الله- ودفنوا محاسنه، وإذا كان هؤلاء أعداء الحق، فمن للرجل غير أهله ينقلون محاسنه! كيف ومعاصروه قد سعوا جاهدين بكل ما يملكون من قوة علمية وعملية في نصب العداوة له ومحو آثاره العلمية والثقافية والاجتماعية.

وقد حاول بعضهم الرد عليه بما سماه «الغضب الصارم في الرد على صاحب الروض الباسم» لرجل مجهول في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، وهذا بعد خمسة قرون مضت لوفاة الإمام ابن الوزير، رحمه الله، وهو يذكرني بقول المتنبي:

وإذا ما خلا الجبان بأرض   طلب الطعن وحده والنزالا[1]

ومع هذا لم يستطع أن يسمي نفسه، والإمام ابن الوزير متوسد التراب، فكيف لو كان العكس!

وهذا هو العامل الرئيسي في طمس آثار الإمام ابن الوزير العلمية ومفاخره الأدبية، فالزيدية كما وصفهم الشوكاني - رحمه الله - بقوله: (لهم عناية كاملة ورغبة وافرة في دفن محاسن أكابرهم، وطمس آثار مفاخرهم)[2].

وكان بعض حساده وخصومه لا يجهر له بالقول؛ لأنه لا يقوى على مناظرته، لما اشتهر به من شدة المعارضة وقوة الحجة[3]. وهكذا صاحب الحق، قوي بنصر الله له، وقوته من قوة الحق الذي يستمده منه.

---

(١) «العرف الطيب شرح ديوان المتنبي» ص (٤٣٤) لليازجي ط بيروت.

(٢) «البدر الطالع» (٢/ ٨٥-٩٠).

(٣) مقدمة الدكتور علي الحربي لكتابه «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية» (١/ ٨).

كيف لا يحسد وقد فاقهم وانتصر عليهم.

وإذا أراد الله تعالى نشر فضيلة   طويت أتاح لها لسان حسود

وهذه مني محاولة في تحقيق الكتاب وشرحه، أخرجهما في صورة طيبة وثوب قشيب، لأستفيد ويستفيد العلماء وطلبة العلم من هذين الكتابين، خاصة وقد أهمل الكتاب من المحققين المشهورين، وكذلك من بين الكتب المشهورة، وكذلك أهمل من أهل اليمن لظروفٍ أو لأخرى، وأيضًا أهمل بعد محاولة إخراج النصف منه في رسالة علمية، والنصف الآخر لم يخرج، ولعل عدم إخراجه زهد مكروه، أو أنه قد أثقل على المحقق كثرة المراجع والإحالات أكثر من الجزء الأول، على أي احتمال من قرأ الكتاب عرفه، ومن عرفه إن شاء الله يهتم به.

وقد تنبه بعض الأفاضل إلى الاهتمام بكتب ابن الوزير - رحمه الله - في دراسة آرائه العقدية، ومناهجه الحديثية، وإخراج وتحقيق بعض كتبه الكبيرة، والمتوسطة، وكذا أخرج بعضهم آراءه الكلامية، وهي:

١ - «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية»

تأليف الدكتور علي بن علي الحربي - وفقه الله- وكانت هي رسالته العلمية في درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، والكتاب طبع في مجلدين، مكتبة عبد الله علي عامر. مكة ١٤١٧هـ، وقد أفاد وأجاد، جزاه الله خيرًا.

وقد كان بعض الأفاضل من طلبة العلم يود لو أن الشيخ الحربي - حفظه الله - توسع في مسائل القدر ومناقشة الإمام ابن الوزير في ذلك. وفي نظري أن هذه المسألة تحتاج أن يناقشها علماء كبار، وفي رسائل علمية كبيرة، ومجالها لا يتسع أن يناقشها حسب علمي في «الإيثار» و«العواصم».

٢ - تحقيق «الروض الباسم»

للشيخ علي بن محمد العمران - وفقه الله- وقد أجاد وأفاد في تحقيق الكتاب في مجلدين، ط عالم «الفوائد». وقد طبع من قبل، وفيه أخطاء كثيرة، حقق على عدة مخطوطات.

٣ - تحقيق «العواصم والقواصم»

للشيخ الفاضل شعيب الأرنؤوط - وفقه الله - في تسع مجلدات، تحقيقًا جيدًا، ط مؤسسة الرسالة. ولم يفهرس الكتاب، فهو في أمس حاجة لذلك حتى يرجع إلى الكتاب ويستفيد منه الباحث.

وقد طبع طبعة جديدة في ثلاث مجلدات كبار، وعملوا له فهارس جانبية، جعلت هذه الطبعة أفضل من سابقتها، إلا أن العيب أنها لم تفهرس، وكثير من المراجع لم تُحَلْ إلى مصادرها. وقد حقق على عدة نسخ خطية. وهناك تحقيق آخر في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

٤ - «إيثار الحق»

تحقيق الأخ أحمد بن مصطفى صالح (نصف الكتاب) وهو الجزء الأول، رسالة ماجستير في جامعة محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط الدار اليمنية للنشر (١٤٠٥هـ) مع ما فيه من الأخطاء المطبعية الفظيعة، وتغيير الموضوع، وتدخل الدار اليمنية، وهي من المخالفين المعادين للإمام ابن الوزير، يرحمه الله. وقد قابلها على بعض المخطوطات. والجزء الثاني حبيس الأدراج منذ سنوات كثيرة.

وقد طبع الكتاب طبعات كثيرة على نسخة خطية واحدة، وهي من أجمل النسخ، وهي كما جاء في تاريخها: نسخت من خط تلميذ المؤلف، رحمهما الله تعالى. وفي هذه النسخة أخطاء، وبعض العبارات والكلمات التي تسقط من خلال النسخ، وكذلك إخراج الأحاديث والمصادر، والتعليق على بعض الألفاظ والكلمات، غير موجود فيها. وهو مما يستلزم الحاجة إلى خدمة الكتاب. وأول طبعة له (١٣٥٣هـ) تقريبًا دار الكتب - بيروت، وطبعت بدار الكتب المصرية عام (١٩٥٣م) وبعدها في عام ١٩٧٥م في مكتبة ابن تيمية - مصر، تقريبًا. وفي عام ١٤٠٤هـ طبع مرة أخرى بدار الكتب العلمية - بيروت، وعليها تصحيح لما فات الطبعات الأولى، إلا أنهم أخطأوا في التعليقات.

٥ - «ابن الوزير اليمني ومنهجه الكلامي»

طبع ونشر ١٤٠٤هـ لرزق حجر، وعليه تعقبات وملاحظات تعقبها عليه الدكتور علي الحربي في كتاب «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية» ١/ ٩-١٠).

٦ - «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»

كتاب قيم في بابه، حققه الدكتور سعيد بن أحمد الأفندي الغامدي ١٤٢٨هـ طبعة مؤسسة المختار - القاهرة. رسالة ماجستير.

٧ - «قواعد المنهج عند ابن الوزير اليماني» (بين النظرية والتطبيق) ١٤٢٨هـ

مؤسسة المختار - القاهرة، وهو جزء من رسالة الماجستير، في كلية دار العلوم بالقاهرة. للأفندي الغامدي.

٨ - «ترجيح أساليب القرآن»

تحقيق الأخ جمال بن محمد هاجر اليمني، جامعة ذمار ١٤٢٩هـ، ولما يطبع.

٩ - كتاب «القواعد عند ابن الوزير»

تحقيق الأخ الأستاذ وليد بن عبد الرحمن الربيعي، رسالة ماجستير بالسودان ١٤٢٧هـ. تحت الطبع.

١٠ - «قبول البشرى بتيسير اليسرى»

رسالة ماجستير بالسودان، تحقيق الأخ الشيخ أحمد أهيف وفقه الله. تحت الطبع ١٤٢٨هـ.

١١ - ترجيحات الإمام ابن الوزير الفقهية

يعمل فيها أحد الإخوة من غامد (رسالة دكتوراه) أسأل الله أن يعينه.

١٢ - «تقريب علوم الإمام ابن الوزير»

أبو نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد اليمني.

١٣ - «مصادر ومؤلفات الإمام ابن الوزير»

أبو نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد اليمني.

١٤ - «الفوائد المنتقاة للإمام ابن الوزير» رحمه الله

أبو نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد اليمني.

١٥ - اختصار «إيثار الحق على الخلق» مخطوط

تحقيق أبي نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد اليمني، وفقه الله وسدده.

***

حِفْظُ الله لكتب العلماء، ومنهم ابن الوزير

ونرى في حفظ الله لهذا الكتاب وغيره من كتب الإمام تصديقًا لما قاله بعض العلماء:

ولولا أن الله تعالى لطف وأعان ومنّ وأنعم، وخرق العادة في حفظ أعيان كتبه وتصانيفه، لما أمكن أحدًا أن يجمعها، ولقد وقع من خرق العادة في حفظ كتبه وجمعها، وإصلاح ما فسد منها، ورد ما ذهب منها ما لو ذكرته لكان عجبًا يعلم به كل منصفٍ أن لله عناية به وبكلامه؛ لأنه يذب عن سنة نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وحق أن الله حفظ هذه الكتب «العواصم» و«الروض الباسم» و«إيثار الحق» و«ترجيح أساليب القرآن» وغيرها من كتب إمامنا ابن الوزير - رحمه الله- وإلا فإنهم لو استطاعوا أن يحرقوها أو ينفوها من الأرض لفعلوا؛ لأنهم أعداء الحق، لا يريدون إلا الباطل.

وإذا أراد الله نشر فضيلةٍ طويت أتاح لها لسان حسود



«إيثار الحق» ليس له نظير

قال الإمام الأمير الصنعاني رحمه الله:

فإنه لما كان ديوان الإمام الحافظ الكبير محمد بن إبراهيم الوزير - قدس الله روحه ونور ضريحه - «ديوانًا» اشتمل على مدح الرب الخلاق، وضمنه علومًا واسعة تضيق عن بسط شرحها الأوراق، حتى كأنه عصارة كتابيه «العواصم» و«الإيثار» اللذين لم يؤلّف لهما نظير في سالف الأعصار، ولا حام حول ما حوياه المحققون من العلماء النظار.

وقال: وكان لي بمؤلفات هذا الإمام منذ عرفتها نهاية المحبة والغرام، لما اشتملت عليه من علوم قصرت عن بلوغها الأفهام، وحوت كلّ نفسٍ من التحقيق بعبارات ترشفها الأذهان رشف الرحيق.

وقد شرحت من مؤلفاته «تنقيح الأنظار» شرحًا نفيسًا سميته «توضيح الأفكار» وشرعت أكتب حاشية على الإيثار سميتها بـ«الأنوار» وقد كتبت بعضًا منها، وأسأل الله الإعانة على إكمالها ببيان تفصيلها وإجمالها... والله أسأل أن يخلص أعمالنا لوجهه الكريم، ويضمنا إلى هذا الرجل الصالح وإخوانه في جنات النعيم، وجوار رسوله العظيم صلى الله عليه وآله أهل الإجلال والتعظيم[(١)].

***

(١) «فتح الخالق شرح مجمع الحقائق» (١/ ٦٢-٦٣)، ط المكتبة الإسلامية - مصر.

حاجة الناس إلى هذا الكتاب

وإن الكلام في التوحيد، والصفات، والشرع والقدر، لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما، فإنهما مع حاجة كل أحدٍ إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم، والإرادة والعبادة لابد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات. فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا.

وهذا هو كتاب «التدمرية» ومثله «إيثار الحق على الخلق».



اهتمام العلماء بكتاب «إيثار الحق على الخلق»

١ - العلامة المقبلي - رحمه الله- فقد استفاد كثيرًا حين كتب كتابه العلم الشامخ، بل نقل منه كثيرًا.

٢ - ابن الأمير الصنعاني - رحمه الله - في كتبه: «إيقاظ الفكرة» و«فتح الخالق» و«إقامة الدليل» و«الدراية شرح الغاية» و«الأنوار» وغيرها.

٣ - الإمام الشوكاني - رحمه الله- كما في «البدر الطالع».

٤ - صديق حسن خان الحسيني. كما في «أبجد العلوم» و«الدين الخالص».

***

يجب الاطلاع على هذا الكتاب

قال الشيخ محمد رشيد رضا وهو يذكر «كتاب إيثار الحق»:

إنه كتاب جليل وسفر كبير، ألفه السيد أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني، أحد مجتهدي القرن الثامن الهجري، وقد طبعته شركة طباعة الكتب العربية بمصر، لما رأت فيه من عظيم الفائدة على كل ناطق بالضاد.

والكتاب في أصول العقائد، وقد اقتصر فيه على ما نطق به الكتاب والسنة غالبًا، وترك الخوض في النظريات والفلسفة التي نراها في علم عقائد الدين.. والمزية الكبرى التي امتاز بها كتابه على كتب العقائد المتداولة أنه لم يتعصب لمذهب مخصوص، ولم يَخَفْ اللائمة في تقرير ما يعتقده إن كان مخالفًا لما عليه الناس؛ لأنه آثر الحق على الخلق، وهو التقرب إلى أهل الأثر منه إلى أهل النظر، وعهدنا في أكثر المتكلمين التقصير في علم الرواية. ويمكننا أن نقول: ينبغي لكل مشتغل بعلم الدين الاطلاع على هذا الكتاب[١].

***

(١) مجلة المنار ١٦ ذو القعدة ١٣١٨هـ.

الإمام ابن الوزير والسماحة

قال العلامة الأمير الصنعاني رحمه الله:

انتهى شرح ديوان الممادح الإلهية. ثم ختم الديوان جامعة بالأبيات الضادية التي أولها:

أصول ديني كتاب الله لا العرض ... وليس لي في أصولٍ غيره غرض

وشرعت أشرحها، ثم نظرت وإذا هي كلها في الإشارة إلى رد أدلة الأكوان، وفيه دقة على الأذهان، ومتوقفة على معرفة قواعد لا يعرفها أكثر الموجودين من أهل الزمان، ثم رأيته يتفرع على شرحها شرح جواب المهدي عليها، ثم جواب الناظم - رحمة الله عليه- وفيهما شيء من الهجاء، لا يجوز له الإملاء، ولا يحل به الاعتناء، وقد صحت توبتهما عما دار بينهما كما قرأت بخط السيد محمد ابن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم، رحمهم الله، ما لفظه: (ولما كان في سنة تسع وثلاثين وثمانمائة، في سنة الفناء، سعى الفقيه الأفضل العابد الزاهد المحاسب لنفسه المجاهد محمد بن علي بن إسماعيل - رحمه الله - فيما بين الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضي - رحمه الله- وبين السيد الإمام الحجة حافظ العصر محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى - رحمه الله - في المبارة فيما جرى بينهما من المسائل والرسائل والقصائد والمخالفة في العقائد، فكان ذلك وتم، واجتمع شمل أهل البيت وانتظم، ليعلم ذلك من وقف عليه من الأولاد والسادة الأمجاد والأصحاب، وطوي ما بينهما طي السجل للكتاب) انتهى.

فقلت في ذلك:

ذببت عن المختار في كل حالة وقدمته في يقظتي ومنامي
فحينًا بأقلامي وحينًا بمنطقي وحينًا بكتب كالحماة حوامي
فلو مكنت من نصره بعد ميتتي عظامي حمته في القبور عظامي
وإني على بعد المزار موجه إليه صلاتي دائمًا وسلامي
ولله في ذا المن والشكر والثنا وليس لأقلامي ولا لخصامي

وقال رحمه الله:

وكان قبل تمام الشرح عند دخول سنة ثمانين من الأعوام، وهي أيضًا موافقة عمري ثمانين من مولدي، ولله الحمد ذي الإنعام العام، قلت أبياتًا أحببت أن أختم بها هذا الشرح؛ لأني فعلتها حمدًا لله وذكرًا لإنعامه، وتأسيًا بالسيد الإمام صاحب الديوان - رحمه الله- فإنه تحدث بإنعام الله بالحج مرتين وتقديم ثلاثةٍ من ولده قبله، وتأليف «العواصم» و«الإيثار» وغير ذلك فقلت لنفسي:

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالكرام فلاح

وقلت:

الحمد كل الحمد للخلاق رب العباد وقاسم الأرزاق
وله المحامد كلها من كلنا حمدًا بعمد الحمد باستغراق
ألبستني حلل الثناء تفضلًا ونشرتها فضلًا على الآفاق
حتى أتتني بالثناء رقاع من أدري ولا أدري بلا استحقاق[1]

وذكر مثل هذا بخط اتفاق المبارة ما بين السيد محمد وبين شيخه علي بن

(١) انظر «فتح الخالق» (١/ ٣٩٩-٤٠١).

محمد بن أبي القاسم.[١]

قال: وكانت هذه المبارة في مواقف متعددة.

قلت (ابن الأمير): وذنب قد تاب من ارتكبه يحرم ذكره وإعادة الخوض فيه، ويدخل تحت حديث: «**لا تسبوا الأموات، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا**... ».[٢] هذا سبب تركي لشرح ذلك، وكذلك لم أشرح قصيدته العينية ردًّا على ابن سينا في النفس الناطقة، ولقد أدركت عند شروعي في شرح الضادية ظلمة تغشت قلبي، وضيقًا في صدري، وكنت كتبت كثيرًا منها، فعلمت أنه من ذلك، فلما ألقى الله في القلب ترك ذلك انشرح صدري، ولله الحمد، فإن علوم الابتداع لا تثير إلا تغيرًا في الطباع. وآخر ما في أبياته ما قدمناه وشرحنا أنه قال - أي ابن الوزير رضي الله عنه: رأيت في المنام أني أذب عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- وذلك في رمضان عام ثمان وثلاثين وثمانمائة.

وما أكثر حساد ابن الوزير

قال الشيخ عائض القرني، حفظه الله تعالى، وهو يتكلم على الثناء والمدح: محمد بن إبراهيم الوزير - رحمه الله- من علماء اليمن، العالم الكبير النظار، أكبر علماء اليمن على الإطلاق. شكا من حساده - وذكر أبيات هي في الترجمة - ومن الوشاة كذلك.قال: وله كتاب عظيم في ٩ مجلدات «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم. وذكر مدح الشوكاني له. قال: وليس العواصم من القواصم لأبي بكر ابن العربي[٣].

---

(١) الذي رد عليه ابن الوزير بكتاب «العواصم».

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٩٣).

(٣) محاضرة الأسطورة (٩ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ).

إمامنا لم يتراجع عن الحق بل ثبت عليه

الدليل على ذلك أن الله - عز وجل - أبقى كتبه وجعلها باقية في المسلمين إلى ما شاء الله سبحانه، وكذلك أنكم أيها المعتزلة الرافضة تردون عليها فتزيد انتشارًا.

وإذا أراد الله نشـر فضيلـة طويت أتاح لها لسـان حسود



المبتدع يكره الحق

لذلك همُّ المبتدع الرد على أهل السنة، ورد الحق الذي جاءوا به، بل رد الأدلة وتحريفها بالتأويل الفاسد. ولو كان هؤلاء الأئمة الأعلام من أهل بيت النبوة، فلا يُقبلون ولا يُقبل الحق الذي معهم.

فالأقزام عليهم الذلة والصغار، يطعنون في علماء الإسلام، فلا هم للدين نصروا ولا للعدوا كسروا. من هؤلاء رجل نكرة في المجتمع يدعى عبد السلام الوجيه، أكثر من الطعن في الإمام الشوكاني - رحمه الله تعالى- وكما يزعمون أنه لا يكون العالم من القبائل، إذًا فممن؟ قالوا: من السادة آل البيت. قلنا: تحجرون رخمة الله. قالوا: نحن سادة، وليس للعرب سيادة. قلنا: إذًا أنتم لستم عربًا، فأنتم عجم، والمسيدة زعم منكم. والنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عربي، بل سيد العرب صلوات الله وسلامه عليه، وهذه نغمة يقولها أبناء الفرس الذين كانوا في اليمن من بعد قتالهم للأحباش، بما أن هناك في أول الإسلام كان الغالب أن الأبناء أهل سنة، والتاريخ يشهد بذلك.

لكن بعد انتشار البدع ودخل فيها جماعات من هؤلاء، قالوا هذه المقولات، فعبد السلام الوجيه كلامه غير وجيه، فهو ينتقص العلماء، ولحوم العلماء مسمومة، من انتقص عالمًا فإنما يذم نفسه، فكيف بعلماء اليمن الداعين للحق الرادين على الباطل وأهله، بل ومن جاء بهم، فليبشر بالحرب، فكيف وإن كانوا من أهل البيت! فهل أطعتم الرسول - صلى الله عليه وعلى آله وسلم- في أمره بالحفاظ على أهل بيته! إذًا أنتم تكذبون أنكم تنصرون آل بيت النبوة، وإنما تزعمون أنكم تنصرون بعض أهل البيت لأغراض سياسية، ومن أجل نشر بدعكم السيئة، وقد زعم قبلكم كبراؤكم أن زيد بن علي - رحمه الله- معتزليٌّ،

وهذا طعن فيه، وكذب على زيد بن علي (ع) فإنه من أهل السنة ومن علمائهم، وقد أثبتنا هذا في مقدمة كتاب «إقامة الدليل في الرد على التكفير بالتأويل» وهو رد من المنصفين من علماء الزيدية على المكفرين من الزيدية لأهل السنة، فتأمله.

يا عبد السلام، تنتقص الإمام الشوكاني - رحمه الله- فجئت بظلام يرد ضوء الشمس، إنه الظلم بعينه.

تهمل العلماء الأعلام فلا تمدحهم بسبب أنهم نصروا الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وهديه، مثل يحيى بن الحسين بن القاسم في كتابك «الأعلام».

أم تطعن في جبال العلم الذين جاهدوا في الله حق جهاده، كالإمام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير، عليهم رحمة الله جميعًا.

فيا أيها الناطح للجبل العالي ليوهنه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل.

قلتَ يا عبد السلام: (محمد الشوكاني) في ترجمته، ولم تقل (العلامة الإمام) بل لم تقل (القاضي) ولم تترحم عليه كما يترحم على المسلم، هذا ما تظهر، والله رقيب على ما تبطن ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٤٣﴾ [الأنفال:٤٣].

أظهرت أنه اقتطع الصدقات له، والله رقيب على ما تقول، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

بينت أنه كان يهتم بمظهره واجتماعاته مع الأشياخ وأنه متعال! وما الكبر والغرور إلا طبعكم يا أيها المنتقد.

قلتَ: (دخل في خصومه فكرية مع علماء عصره بسبب آرائه التي خالف بها مذهب آل البيت...).

الجواب عليك: ليست خصومة فكرية كما تزعم إنما هي نشر للكتاب

والسنة، وترك ما قالت عمتي وجدتي، وليتها قالت حقًّا بدليله وبرهانه.

ولماذا تهرب وتقول (فكرية) ولا تقل (عقائدية) حتى يتضح أو تظهر عقيدتك، هل هي معتزلية؟ أم رافضية؟ أم تقليدية؟

أما المعتزلية فيكفي أنكم قلدتم فرقة ضالة (المعتزلة) الذين اعتزلوا الحق واعتقدوا الباطل، وقد رد عليهم الإمام زيد بن علي - رحمه الله - وناظر واصلَ ابن عطاء الذي طعن في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه- ولكنها عميت عليكم فلم تروها. بل تفترون على زيد بن علي أنه معتزلي، فأي جهل أعظم من هذا يا أصحاب الفكر المثلوث.

أما الرافضة فهم الذين رفضوا زيد بن علي - رضي الله عنه- وسماهم رافضة، وقد رد عليهم أسيادك علماء الزيدية في اليمن، ولماذا تخالف الزيدية إن كنت زيديًّا فتتخذ أفكارًا هدامة من الرافضة وتزعم أنك زيدي؛ لماذا كل هذا يا عبد السلام!

وأما التقليد عندكم فهو التقليد الأعمى لابن حريوة السماوي وللحوثي وغيرهما ممن حملوا الفكر الغالي المتعسف من أسيادكم.

الإمام الشوكاني - رحمه الله - لم يتأثر بشيخ الإسلام ابن تيمية - عليه رحمة الله - إنما تأثر بالعلم الذي جمعه شيخ الإسلام ابن تيمية من الكتاب والسنة، وهذا يدل على أن العالم يأخذ الحق من كل أحد، فكيف لا يأخذ العلم من العلماء الربانيين المنصورين بنصر الله لهم، وحسبك من هذا أن علماء اليمن الذين تحرروا أخذوا من كل المذاهب الفقهية القديمة، اتباعًا للنصوص واستنباطات أهل العلم، وليسوا متحجرين أو مقلدين. لو كان لك عقل سليم لما وسعك إلا اتباعهم ونصرهم، ولكن الشبهات تفتك بالقلوب والعقول.

قلتَ: (إنهم نسبوا إليه الغرور العلمي والتعالي والتطاول وتسفيه الآراء الذي لا توافقه...) الخ.

الجواب: أنه كان إمامًا متواضعًا متخلقًا بأخلاق الرسول - صلى الله عليه وعلى آله وسلم- ولكن الخصم يقول في العالم الأقاويل الباطلة، خاصة إذا كان لدودًا في الخصومة مثل الذين ذكرتهم.

الإمام الشوكاني لم يسفه الآراء إنما سفه المذاهب التي خالفت القرآن والسنة، وهذه كتبه تشهد بذلك، فما كان من رأي مخالف للقرآن فيرد في وجه صاحبه، بل وصاحبه سفيه أعمى جاهل.

وهذه سنة الأولين الذين ذموا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فما زادوه إلا رفعةً وعزًّا، قلنا (محمد) قلتم (مذمم) قلنا (سنة) قلتم (رأي وفكر) فهذه منقبة كبيرة للإمام الشوكاني - رحمه الله - أن تذموه يا أهل الرأي والفكر المأخوذ من الشبهات الزائفة.

قلتَ: (وذهب البعض إلى أن كثرة مؤلفاته وأبحاثه ورسائله لم تكن بجهده).

هذا كلام باطل، فإنه - رحمه الله - كتب الكتب والرسائل بخط يده، وهذا «نيل الأوطار» قد فضح شبهتكم الهزيلة، فقد كنتم تزعمون أنه يسب الصحابة -رضي الله عنهم- ثم فضحكم الله أن الكتاب بخط مؤلفه ليس فيه سب ولا لعن.

قلتَ: (ولست حريصًا على مدحه أو ذمه).

كيف تنقل ذمه، ولم تترحم عليه - رحمه الله - وتناقض قولك لترضي أسيادك، أو من تقلدهم، أو من تخاف منهم، كالمحطوري الرافضي حطه من رأس شاهق[1].

---

(١) إن شاء الله سيكون رد موسع على هؤلاء قريبًا.

إمام أهل اليمن ابن الوزير، رحمه الله

قلتَ: محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى، الحسني القاسمي، أبو عبد الله عز الدين. عالم شهير، أصولي، لغوي، نحوي، أديب، شاعر. ولد بشَطَب صعدة، وبها نشأ وأخذ عن أخيه العلامة الهادي بن إبراهيم، ورحل إلى صنعاء وتعز وتهامة ومكة، فتتلمذ على كبار علمائها وشيوخها حتى بلغ مرحلة الاجتهاد.

ثم قلت مفتريًا: خرج في بعض اجتهاداته عن مذهب أئمة أهل البيت!

والجواب عليك: خرج عن اجتهادات الزيدية المعتزلة الذين خالفوا الكتاب والسنة وجاءوا بالبدع والمحدثات.

والحمد لله أنك قلت: اجتهادات.

هو مجتهد، كيف يقلد؟ فأنتم تركتم الاتباع، وأخذتم الاجتهاد، واجتهادكم في التأويل والتحريف.

بل اجتهادكم في التقليد، تقليد الآباء والمشايخ، وتسمونه اجتهادًا!

نعم خالفتم العقل والنقل، من اجتهد بحق وخرج عن التقليد قلتم: خالف الاجتهاد. وإن جاء بالأدلة قلتم: خالف أهل البيت! فمتى تتركون التجاهل!

وعلى زعمكم أن علماء السنة خالفوا أهل البيت، فإنكم تطعنون في أهل البيت المتمسكين بالحق؛ لأنكم ومن تزعمونهم أئمتكم مخالفون لكتاب الله ولسنة نبيه – صلى الله عليه وعلى آله وسلم– فجعلتم مرتبة أئمتكم فوق مرتبة النبي – صلى الله عليه وعلى آله وسلم– وهذا هو الواقع الحق ما تدندنون به (مخالفة آل البيت، تركوا آل البيت) وأنتم من خالف وانتحل مذاهب وعقائد

وأفكارًا مخالفة للشرع والعقل، حتى وصل الأمر بأناس من أصل عجمي فارسي أنه يزعم أنه من آل البيت، وهذا ما روجتم له، وما تروجونه لهم.

فقولوا: خالفتمونا. خالفتم الشيعة، خالفتم المعتزلة، قولوها وأظهروا ما تخفون، فإنه ظاهر في أعمالكم وكتبكم وإن غطيتموها بالظلام.

قلتَ: وألف ردًّا على بعض مشايخه، وكتب كتابات أثارت الجدل ورُدّ عليه في أغلبها، وأوردَ من الاعتراضات والمباحث ما يدل على حفظ ومعرفة واطلاع كبير، لولا دافع الحماس والجدل والاندفاع الذي يحس به القارئ من خلال اطلاعه على كتبه، فيشعره أن الهدف الانتصار للرأي، وقد أطنب في وصفه المعاصرون وبعض المتأثرين بالحشوية، وأوغل في قدحه المتقدمون من كبار أئمتنا وعلمائنا وردوا عليه، ولقبه الإمام شرف الدين بـ(إمام الحشوية) وقال إنه أكثر الناس تخليطًا في أمر دينه، وعلمه وعمله، واعتقاده!

الجواب عليكم: رد على شيخه علي بن قاسم بكتابه العظيم «العواصم والقواصم» فعصم الله به الدين، وقصم الله به المبتدعين الضالين أمثالكم.

قلتم: رد عليها في كتابه «العواصم» مئات الآيات والأحاديث وكلام أهل العلم من الصحابة وأتباعهم الصالحين إلى زمانه - رحمه الله- فعلى ماذا رددتم! وكيف انتصرتم! إنكم وما تكتبون مفترون ملبسون، فلم تفلحوا، ولن تفلحوا في باطلكم المزعوم.

والحق ما شهدت به الأعداء

فإنك قلتَ: (وأورد من الاعتراضات والمباحث ما يدل على حفظ ومعرفة واطلاع كبير).

نعم والله، إنه حق علم وبحث وحفظ للعلم، ومعرفة بالدين، وبطرق الفرق الضالة، كالرافضة والخوارج والقرامطة والمعتزلة والمقلدة والجهلة.

فلماذا تردون كتبه! إما أنكم مقلدة للجهل والضلال، وإما أنكم تدافعون عن هذه الفرق، وأنتم منها، فحددوا مع أي الفريقين أنتم.

قلت هداك الله للحق: إن الهدف من كلام الإمام ابن الوزير - رحمه الله - الانتصار للرأي.

أنت لا تعرف العلم ولا الرأي، فيحتاج أنك تطلب العلم أولًا ثم تخلص لله - عز وجل- وتترك حب الظهور فإنه يقسم الظهور، فلا تسود وجهك بالمداد ولا قلبك بهذه الأفكار التي قلتها، إنك لم تقرأ كتب إمام أهل اليمن ابن الوزير - رحمه الله - لتعرف الحق أو تستفيد منه، إنما قرأته لتتأكد من كلام مشايخك الذي قد اشرأب في قلبك، ومن أجل أن تقول: قد قرأت كلامه. وهكذا تحطون من قدر أهل البيت الصادقين، أهل العلم العاملين المتمسكين بالدين. فرأيك سقيم، وكلامك عقيم، ونعوذ بالله من كلام اللائم.

***

وصف أهل زمانه المعاصرين بالعلم والدين

هكذا يعرف الفضل لأهل الفضل، ويمدح العلماء ويذكرونهم بالخير، فإنهم مصابيح الهدى والنور في ظلمات الجهل، ليسوا أهل ظلمات في وسط النهار وأبواقًا لكل ناعق وجاهل.

يصيبكم المرض وتأتيكم الحمى، إن لم يكن إسهالًا شديدًا، حين تسمعون أو تقرأون اسم شيخ الإسلام إمام المسلمين ابن تيمية - رحمه الله - أو تلميذه ابن القيم، أو أئمة الإسلام أحمد ومالك وأبو حنيفة والشافعي ومحمد الصادق وغيرهم، وكما قيل قديمًا (ذيل السارق يوز)[1] فتصابون بالفالج حين يذكر العلماء، وترمونهم بالحشوية، وهذه كلمة تدل على أن قائلها مبتدع يرد على أهل السنة.

فكن شجاعًا وقل: أنا رافضي، أو معتزلي، ودع المزيدة.

وقولك: إنه قدح في أئمتكم.

اذكرهم ولا تُوهِم وكن واضحًا، لا تُخْفِ اسمك كالحية، وكن أسدًا ما تظن، ومنهم الرافضة أم المعتزلة أم من؟ وهنا قد أظهرتَ ما كنت تخفي أن لك أئمة، ومعروف أن إمامنا - رحمه الله - رد على أئمة أهل البدع، فلك أئمة مبتدعة، لكنك منهم، فإنه رد على كثير من الفرق.

وأما إمامك شرف الدين فإنه زفر بكلمة الباطل التي تدل على كلام المبتدعة، وقد وقع في ضلال كبير، فإنه ادعى أن إمامنا ابن الوزير مخلط في عقيدته وعمله وعلمه ودينه، فلم يكن منصفًا، بل كان مبطلًا ظالمًا فحق أن يلقب بـ«ظلام الدين»

---

(١) مثل عامي يقال: سبلة السارق توز. أي: يرتجف ويرتبك.

فشرف الدين يكون منصفًا ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة:٨] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣] أي: عدل، فأين العدل؟ ولا عدل عند أهل البدع ولا علم ولا بصيرة.

قلت: اعتزل آخر عمره من الناس.

نعم، اعتزل عن الناس، ونصحهم حكامًا ومحكومين، يمنيين وغير يمنيين، فكتب لهم كتابًا حقق فيه النصيحة التي أمره بها جده رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – التي هي «**الدين النصيحة**» ألا وهو «إيثار الحق على الخلق» كتابنا العظيم الذي هو مختصر في الاعتقاد، وأثبت فيه أنه جعله ناصرًا لكتبه الأخرى، فكيف تزعمون أنه تراجع! وهل يتراجع عالم مجاهد عن دينه وجهاده! ولو كان عندكم شيء من الحياء لكنتم مفتخرين به أنه مَن آل بيت رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم– وأنه من علماء اليمن، لكن مصيبة حلت على رؤوسكم، وجثت على قلوبكم، فماذا تفعلون! تردون عليه وتطعنون فيه! وما ضر البحر ما يرمى فيه.

قال الشيخ عبد الرحمن الصنعاني حفظه الله: رحم الله الإمام الشوكاني، وخذل من انتقصه، كالجاهل مؤلف هذا الكتاب «أعلام الزيدية» ولا بارك الله فيه. ومؤلف هذا الكتاب مكابر هو (عبد السلام الوجيه)[١].

وقال: هذا المؤلف لا يوثق بنقولاته، فهو يترجم للرافضة ويحشرهم مع الزيدية، وإن كان يجمعهم اسم الشيعة، لكن هناك فرق بين الزيدية والرافضة، والمؤلف أقرب إلى الرافضة.

---

(١) حاشية على غلاف كتاب «أعلام المؤلفين الزيدية».

وهناك كلام جيد في كتاب «رافضة اليمن على مر الزمن» على المؤلف عبدالسلام الوجيه.

وله كذبات وافتراءات على أهل السنة في كتبه، منها:

١ - أن أهل الحديث هم الحشوية.

٢ - تقديم أسانيد أهل البيت على غيرهم، وإن خالفوا الحق.

٣ - يصحح حديث العرض والسفينة.

٤ - مدحه لبعض المعاصرين بما ليس فيهم.

٥ - مدحه للرافضي أحمد الحسيني أمين مكتبة آية الله المرعشي في (قم) وقال عبد السلام: وكنت ممن تشرف بلقائه.

هه: [الطيور على أشكالها تقع] فما أقربك إلى الرفض[1].

***

(١) انظر: «أعلام الزيدية المؤلفين» ص(١٦، ٢١، ٢٢) وسنؤجل الرد على ما في هذا الكتاب من الضلالات إلى كتاب آخر إن شاء الله تعالى.

الحق ما شهدت به الأعداء

من الذين مدحوا كتاب «إيثار الحق على الخلق» من الخصوم

ما كتبه الغمر الشيعي عبد الله بن حمود العزي الصعدي في مقدمته لتحقيق الكتاب المظلم «العلم الواصم في الرد على هفوات الروض الباسم» قال: ومن الجدير الإشارة إلى أن شيخنا السيد العلامة الولي مجد الدين المؤيدي قد ذكر أن السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير قد تراجع في آخر عمره عما اعتقده من العقائد المخالفة لما عليه أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة، ولما احتواه كتابه «العواصم والقواصم» ومختصره «الروض الباسم» من المقالات الجدلية.

وقد ترجم له في كتابه «التحف شرح الزلف» قال: ومحمد بن إبراهيم الوزير، ومن مؤلفاته «إيثار الحق على الخلق» وهو من أجل المؤلفات في التوحيد والعدل، والرد على نفاة الحكمة، والبرهان القاطع... «والعواصم والقواصم» ومختصره «الروض الباسم» وأكثر ما اشتمل عليه من الأقوال مما أثار الجدال، وقد صح رجوعه عنها، من رواية الإمام الشهير محمد بن عبد الله الوزير، وصاحب «مطلع البدور» يعني ابن أبي الرجال..الخ[1].

قال الغمر: وقد توسع المؤيدي في الكلام عنه أيضًا في كتابه «لوامع الأنوار»[2].

أقول: الرد على هذه الكلمات وتلك الزلات وما فيها من الضلالات

فإن الإمام العالم القدوة محمد بن إبراهيم الوزير السني، رحمة الله عليه، لم يتراجع عن كتبه التي فيها عقيدته «العواصم» أو «الروض الباسم» والدليل على

(١) التحف شرح الزلف ص(٢٨٧) الطبعة الثالثة.

(٢) لوامع الأنوار (١/ ١١٠) والعلم الواصم ص(١٨).

أنه أثبت هذه العقيدة التي في الكتابين، في كتابه العجاب «إيثار الحق على الخلق».

وسبحان الله العظيم، كيف جعل أهل الباطل لا يبصرون، ولا إلى الحق يهتدون ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج: ٤٦] يمدحون «إيثار الحق على الخلق» ولا ينظرون إليه أنه مختصر في العقيدة، والتفسير والرد على أهل البدع، وتقرير عقيدة الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة أهل البيت والصحابة، رضي الله عنهم أجمعين. هذا أمر.

والأمر الثاني: أن الحق ما جاء به القرآن والسنة، فهل ما في «العواصم» و«الروض» متبع لما جاءت به الآيات والأحاديث أم على ما جاءت به الأهواء!

نعم، ما جاء موافقًا للكتاب والسنة فهو الحق الذي لا باطل فيه، والإمام ابن الوزير - رحمه الله- استدل بالكتاب والسنة، على فهم الصحابة، رضي الله عنهم، ومن اتبعهم بإحسان، وهذا هو الحق الذي هدي إليه، فكيف يتراجع عن الحق! إنه لم يتراجع عن شيء من الحق الذي جاء به الشرع، ولم يتراجع عن الكتابين، فهذا زعم باطل لم يثبت عن الإمام محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله.

الأمر الثالث: أنكم مدحتم كتاب «إيثار الحق على الخلق».

وهذا حق، وهو رد قوي جدًّا، يدحض ما جئتم به من الكلام الباطل ويرد عليكم، فإنه لم يتكلم في مسألة إلا وقال: وقد ذكرت ذلك في «العواصم» فارجع إليه. إلا اليسير من المسائل.

ويكفي هذا الرد عليكم من كلامكم المقرر في كتبكم. وإن النصر حليف الصادقين المتبعين للحق.

هذا الرد المختصر على صاحب «العلم الواصم» وعلى مجد الدين المؤيدي.

وأما المحقق عبد الله العزي فأقول له: قد سودت وجهك بالمداد.

ومن العجب أن يتطاول الأقزام على عمالقة التاريخ الإسلامي وأئمة الحديث النبوي، ولا يزال الحق يتعرض لحملات التشويه من أعدائه، وليس هذا غريبًا، إنما الغريب أن يتعرض للطعن والتشويه من أبنائه، والسبب في أكثر الحالات هو الجهل الذي خطط لأمتنا أن تتجرع غصصه عبر قرون طويلة، حتى وجد من يرفع عقيرته بالتشكيك والطعن في الثوابت وفي علماء الأمة وحملة الراية فيها، منهم البخاري ومسلم وأحمد والشافعي وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه والإمام ابن الوزير والإمام ابن الأمير الصنعاني وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب والشيخ ابن باز والألباني والشيخ الوادعي، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

وهناك رد على كتاب «العلم الواصم» بعنوان «العواصم والقواصم في الدفاع عن الروض الباسم» يزهق الله به الباطل، ويقصم به ظهور الغلاة والمبتدعين الغلاصم.



دفعني إلى خدمة هذا الكتاب

١- ما تضمنه من مادة علمية هامة في بابها، وإضافة إلى المنهج السلفي الذي سلكه هذا الإمام في تقرير الحق وإثباته.

٢- لم يحقق الكتاب تحقيقاً كاملاً شاملاً.

٣- لحاجتنا إليه وحاجة العلماء وطلاب العلم إلى ما فيه من علم وأصول وقواعد مهمة كثيرة.

٤- أنه لا توجد منه نسخ في الأسواق، حتى النسخة القديمة كثيرة الأخطاء والنقص، ولا النسخة الناقصة منها الجزء الثاني، إلا نسخًا قليلة في مكتبة أمام جامعة أم القرى في مكة المشرفة.

٥- ولأنه لم يخرج مع شرحه «الأنوار» من قبل هذا.

٦- لما وفق الله تعالى فيه مؤلفه من الإخلاص والصدق. يجد ذلك جليًّا من يقرؤه. والحمد لله رب العالمين.

٧- استشرت بعض مشايخي حفظهم الله، ومنهم القاضي العمراني حفظه الله فوافق وأعجب بذلك.

ولأهمية الكتاب وموضوعه جعلت له دراسة مختصرة موضوعية كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

***

مميزاته العلمية والأخلاقية

أهمها:

١ - استخدامه للعقل في تأييده في استئثاره بالدليل الديني من قرآن وسنة بفكره، وهو مستند إلى الشرع. فالعقل عنده يستضيء بنور الشرع، ويفهم بعقله النصوص الشرعية الدينية فيما للعقل فيه مجال، لأن الله خلق فيه أداة الفهم والتعقل، فكان مدركًا للنصوص عاملًا بها.

قال: ولابد من نظر العقل، وكذلك أمر الله بتدبر كتابه، فبأي شيء يتدبر إلا بالعقل[(١)].

٢ - اتصف، رحمه الله، بالذكاء وحضور البديهة وسعة الذاكرة التي مكنته من كتابة بعض المصنفات اعتمادًا عليها دون وجود مراجعه، حين كان معتكفًا في الجبل، وكذلك شهادة خصومه له بذلك.

وهذه بعض مميزاته الفكرية وتحريه للحقيقة الشرعية في حدود الأمان والبحث عن اليقين، يقول رحمه الله:

(واعرض ما أورد عليك فيه من الأدلة على النصحاء والأذكياء من العلماء حتى تعرف الوجوب يقينًا من غير تقليد، ثم حرر النية الصحيحة بعد ذلك في معرفة الحق، ومن القواعد المقربة إلى النجاة: كل قولين مختلفين يخاف الكفر والعذاب الأخروي في أحدهما دون الآخر فابعد عنه واحذره)[(٢)].

---

(١) انظر: العواصم (٢/ ١١٤).

(٢) إيثار الحق ص(٣٣، ٣٤).

وهذا يدل على أنه كان على طريقة العلماء الكبار المتقدمين، قال الإمام الشوكاني رحمه الله:

وكلامه لا يشبه كلام أهل عصره ولا كلام من بعده، بل هو من نمط كلام ابن حزم وابن تيمية[١].

ومن أبرز صفاته النفسية والخلقية حبه للحقيقة، وأمانته العلمية في التعبير عنها. فالأمانة العلمية تستلزم الإخلاص والتصحيح والتضحية والصبر والتواضع، وكل هذه الخلال اجتمعت للإمام ابن الوزير وتحققت في شخصيته[٢].

ومن الأمانة إشارته إلى المصادر التي ينقل منها بصدق ووضوح، وكذلك الإنصاف، لا عدم الفهم، ولا يتردد في كشف أخطاء العلماء، ولا يتكلم في فرقة إلا بعد جمع الطرق واستقصاء ما ذهبوا إليه، حتى يكون رده على علم وبينة. ويحترم التخصص، فيرد بالاحتجاج في كل فن بكلام أهله[٣].

٣ - كما أنه يتصف بالشجاعة الأدبية، كما في رده على شيخه ابن أبي القاسم في العواصم، وهذا فن يرسم لنا الإمام ابن الوزير الطريق إليه، ويعلمنا كيف نتأدب في الرد على الخصوم، وأخذ الحق ممن كان وإن كان مخالفًا، والأدب أصل لا يتخلى عنه الشخص ولو كان في مناظرة مع الخصوم.

***

(١) البدر الطالع (٢/ ٩١).

(٢) ابن الوزير ومنهجه الكلامي لرزق حجر ص(٧٧)بتصرف.

(٣) وانظر: الروض الباسم (١/ ١٢٣) والإيثار (٣، ٤و٣٦).

مميزات ابن الوزير الفكرية

قبل الدخول في عرض بعض النماذج من مميزات ابن الوزير الفكرية - وإن كانت كتبه خير شاهد على ما أقول - أعرض عليك شهادة عدلين خبيرين إمامين في العلم، هما الإمام المعروف بالأمير الصنعاني ت ١١٨٢هـ والإمام الشوكاني ت سنة ١٢٥٠هـ من أن ابن الوزير يأت بفرائد علمية لم يسبق إليها:

١- قال الصنعاني يمدح ابن الوزير: (وكتابه «العواصم والقواصم».... ووشحه بفوائد وفرائد[١] لا توجد إلا فيه، ولم تخرج إلا من فيه)[٢].

ما أبلغ هذه الشهادة التي عبر عنها البلاغيون بالحصر والقصر بطريقة النفي والاستثناء بتخصيص «العواصم» ومؤلفه بفوائد وفرائد مقصورة عليه[٣].

٢-وما وصفه به الصنعاني يتفق مع ما وصفه به الشوكاني بقوله: (يشتمل- أي «العواصم» - على فوائد في أنواع من العلوم لا توجد في شيء من الكتب... وقد يأتي في كثير من المباحث بفوائد لم يأت بها غيره، كائنًا من كان)[٤].

قلت: من ذلك قول ابن الوزير في معرض حديثه عن الاشتغال بالأهم فالمهم من العلوم، فهي وإن كانت حقًّا: (فقد يكون من الحق ما هو حرام بالإجماع والنص، كالغيبة والنميمة...)[٥] فالاشتغال بذلك حرام لما تضمنه من المفاسد والله أعلم.

---

(١) الفرائد جمع فريدة، وهي الجواهر النفائس، والدر إذا نظم، والشيء الذي لا نظير له اهـ القاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ٣٢٢).

(٢) توضيح الأفكار للصنعاني شرح تنقيح الأنظار لابن الوزير (٢/ ٢١٣).

(٣) انظر: جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص(١٨١).

(٤) البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٩١).

(٥) «إيثار الحق على الخلق» ص(١٤١).

وقوله في القدر: (إن فسر القدر بالعلم ونحوه، فالمذموم من نفاه، وإن فسر بالجبر والإكراه، فالمذموم من أثبته).

وحكايته الإجماع على أن القدر يُتعزَّى به في المصائب ولا يحتج به في المعائب[١]. وغير ذلك مما سيأتي إن شاء الله تعالى.

***

(١) «إيثار الحق على الخلق» ص(٣٠٧).

نماذج من (العواصم والقواصم)

١-قال ابن الوزير: (قال المعترض: المسألة الثالثة في رواية كفار التأويل وفساقه[١] وقد قدمنا أن قاضي القضاة روى الإجماع على رد روايتهم وتأويل كلام الفقهاء) أي أن المعترض قدح على أهل الصحاح في روايته لأحاديث فساق التأويل وكفاره الذين يرتكبون المعاصي متأولين، وكذلك أصحاب البدع المتضمنة للتكفير والتفسيق، مع أن هؤلاء المتأولين قائمون بأركان الإسلام، وقد سمى الرسول - عليه الصلاة والسلام - أصحاب معاوية مسلمين في مناقب الحسن، بل سماهم الله، عز وجل، مؤمنين بقوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات:٩].

وقد رد ابن الوزير على هذه المسألة في فصلين:

الفصل الأول:

تتبع فيه كلام المعترض، وأورد عليه ما يبلغ مائتي إشكال أو تزيد، صرح بذلك ابن الوزير أكثر من مرة، فقد ذكر هذه الأرقام التي ذكرها ابن الوزير الإمام الشوكاني، وذكر الصنعاني[٢] أنها مائة وزيادة على سبعين إشكالاً، والغريب هل يوجد من يورد هذا العدد من الإشكالات في مسألة واحدة! وقد وشح هذه الإشكالات بفوائد وفرائد لا توجد في غيره.

---

(١) الفسق: الترك لأمر الله تعالى والعصيان والخروج عن طريق الحق، أو الفجور. انظر القاموس المحيط (٣/ ٢٧٦)، الصحاح للجوهري (٤/ ١٥٤٣) وأساس البلاغة للزمخشري ص(٧١٤).

(٢) في توضيح الأفكار (٢/ ٢٣٣).

وأما الفصل الثاني:

فقد خصصه ابن الوزير لذكر الأدلة على قبول المتأولين، ومعارضة الحجج التي أوردها خصمه من العمومات ودعوى الإجماع على رد رواياتهم، وقد حوى هذا الفصل مسألتين:

المسألة الأولى:

الكلام على قبول خبر فاسق التأويل، كما ذكر الأدلة على ذلك، وعارض الحجج التي أبرزها المعترض بخمس وثلاثين حجة في قبول خبر فساق التأويل بعشرات الطرق والوجوه عن أئمة الزيدية وعلمائهم الذين يجب على المعترض قبول رواياتهم، وأسند كل طريق إلى أصحابها، كما ذكر كتبهم التي ادعَوا فيها إجماع الصحابة-رضي الله عنهم-على قبول خبر أهل التأويل مطلقًا؛ كفارهم وفساقهم، وهي مدرسة الزيدية ومعتمدها[١].

وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (فلو ترك رواية الحديث عنهم، أي: أهل البدع لاندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم)[٢].

المسألة الثانية:

في الكلام على قبول خبر كفار التأويل، وقد أتى فيها بالعجب العجاب بكثرة ما أورده من الوجوه وطرق الاستدلال، وكل ما يلزم الخصم على قواعد مذهبه، وبهذا يكون المعترض قد هدم مذهبه، وخالف جميع سلفه، وكذب ثقات

---

(١) انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (١/ ٨٣-١٢٤-١٣٩)، الروض الباسم له (٢/ ٢٣٧) وما بعدها، توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ١٩٨-٢١٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٢).

أصحابه، وقدح على كبار أئمته، لأن الظاهر من مذهب الزيدية قبول أهل التأويل مطلقًا، كفارهم وفساقهم.

قال الصنعاني بعد أن ذكر حجج ابن الوزير المقررة في كتب الزيدية، الدالة على قبول خبر كفار التأويل بدلالة الإلزام، قال الصنعاني: (ولا يخفى أن هذا إلزام لا محيص عنه)[1].

وبهذا يتبين أن غرض ابن الوزير إلزام خصمه الزيدي من معتقد الزيدية ومدرسها، وإلا فقد ذكر الخلاف في قبول خبر فساق التأويل وكفاره عند أئمة الحديث كمالك (ت سنة ١٧٩هـ) وأحمد (ت سنة ٢٤١هـ) والشافعي (ت سنة ٢٠٤هـ) وابن الصلاح (ت سنة ٦٤٣هـ) وزين الدين العراقي والخطيب البغدادي الشافعي وغيرهم، وجماعة من المتكلمين والأصوليين في مسألة قبول رواية المبتدع، ومنهم فساق التأويل وكفاره؛ كالجبرية والمشبهة والروافض والخوارج، ومع هذا فأهل القبلة مختلفون في كفرهم، كما هو مذكور، وسيأتي في الكلام على افتراق الأمة.

كما ذكر حجج القابلين لروايتهم والمخالفين في ذلك، وأتى بما هب ودب في هذا من قواعد المحدثين والأصوليين والمتكلمين[2]. فيراجع الأصل من له عليه قدرة، وإلا فليراجع مختصره.

بعد كتابة هذا وجدت كلامًا للحافظ ابن حجر ذكره السخاوي بعد أن ذكر أقوال أهل هذا الشأن في هذه المسألة قال: (قال شيخنا: والتحقيق أنه لا يرد كل

(١) توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٢٧).

(٢) العواصم والقواصم لابن الوزير (١/ ١٣٩) وما بعدها، الروض الباسم له (٢/ ٢٣٧-٢٣٩) توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٢٠)، إيثار الحق لابن الوزير ص(٤١٤) وما بعدها، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٠٣-١٠٤) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٢٤-٣٢٨).

مكفر ببدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفرها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة-أي إثباتًا ونفيًا - فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله أصلًا. وقال أيضًا: والذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فالتزمه، أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافرًا، ولو كان اللازم كفرًا)[١].

٢-مسألة القدر. جمع في القدر ووجوب الإيمان به سبعة وثلاثين حديثًا ومائتي حديث من غير الآيات القرآنية التي تقارب المائة. وذكر فيما ورد من النهي عن الخوض في القدر عشرة أحاديث، وأسندها إلى مصادرها، وبين ما فيها من صحة وضعف.

قسم أحاديث القدر إلى قسمين:

أحدهما: ما يدل على ثبوت القدر وصحته.

وثانيهما: ما يدل على وجوب الإيمان به، وذم من كذب به

بعضها في (الأمهات الست)[٢] وبعضها في غيرها، ونبه على ما في أسانيد غير الأمهات، ليتمكن الباحث من الوقوف على ذلك في كتب الرجال.

أورد فيما يعلق بالقسم الأول - وهو ما يدل على ثبوت القدر وصحته -

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي تأليف محمد بن عبد الرحمن السخاوي (١/ ٣٣٣-٣٣٤) وانظر توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٣٦) حيث نقل هذا النص بحروفه ما عدا قوله: والذي يظهر... ففيه اختصار غير مخل بالمعنى. وانظر التفاصيل في المسألة فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٢٧) وما بعدها.

(٢) الأمهات الست: هي الصحيحان والسنن الأربع لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

خمسة وخمسين ومائة حديث بألفاظها. وسرد في القسم الثاني - وهو ما يدل على وجوب الإيمان بالقدر وذم منكره - اثنين وسبعين حديثًا[١] بألفاظها أيضًا، وبعد هذا الجمع الكثير ذكر ابن الوزير أنه فاته بعض الأحاديث الصحيحة.

وإليك أنموذجًا من كلامه في الأفعال والدواعي المتعلقَين بمسألة القدر، وهو قوله: (... ثم إن الله تعالى بعد ترجيح العاصي للعصيان باختياره الموافق لعلم الله وقدره ومشيئته، لا يزال سبحانه يفعل مرجحات الطاعة والموقظات عن الغفلة ما يؤكد الحجة البالغة ويجددها، تفضلًا منه سبحانه، تارة بما يفعله من الأمراض، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبة:١٢٦] وتارة بما يريهم من مصارع آبائهم وأبنائهم وإخوانهم وجيرانهم، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًاۚ﴾ [الملك:٢] وتارة بما يقرع أسماعهم من مواعظ الله-عز وجل-وحججه على ألسنة أنبيائه وأوليائه.

فلا يزال سبحانه وتعالى يقابل الدواعي إلى معصيته بالدواعي إلى طاعته، والعاصي لا يزداد إلا تماديًا على سوء اختياره وطول غفلته، كما شكاه نوح-عليه السلام-من قومه[٢]. ولذلك عظم الله تعالى شأن التذكر والموجب للترجيح، وقال في غير آية: ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأنفال:٥٧] أي: لمحبته ذلك لهم وطلبه منهم عند أهل السنة، وقال في الغافلين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١) العواصم والقواصم لابن الوزير (٣/ وهم ٢٨ ص (٢٠٦-٢٧٢).

(٢) لعل ابن الوزير يشير إلى شكوى نوح عليه السلام من قومه فيما قصه الله سبحانه في مواضع كثيرة من القرآن حتى أنزل الله سورة باسمه وفيها ما يشير ابن الوزير إليه في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ۝٥ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارًا ۝٦ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا ۝٧﴾ [نوح:٥-٧].

ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٩] وتأمل قوله تعالى: (بل هم أضل) فإنه يدل على أن الله تعالى مكنهم من اختيار الصواب بخلاف الأنعام... ومع ذلك فإن اختيار العبد لا يكون إلا موافقًا لعلم الله وقدره ومشيئته)[١].

٣-بسط الكلام في مسألة الرؤية في مقدار ثمانين ورقة في العواصم[٢] ونقل عن ابن القيم من حادي الأرواح ٤٩ صفحة على التوالي وسبعة وعشرين حديثًا عن سبعة وعشرين أو ثلاثين صحابيًّا، من الصحاح والسنن والمسانيد. كما سرد أقوال كبار التابعين والأئمة الأربعة ونظرائهم، كل هذا في معرض الرد على المعتزلة الزيدية النافين رؤية الله تعالى في الآخرة، كما ذكر أقوالهم وأدلتهم من الأصول الخمسة، وطول الكلام في هذه المسألة ليؤيد مذهب السلف وأهل الحديث في إثبات رؤية الله - عز وجل - في الآخرة.

٤-أورد في إثبات حكمة الله تعالى في أقواله وأفعاله ما يقارب مائة آية في العواصم[٣] ردًّا على من ينفيها من غلاة الأشعرية[٤].

والآن ننتقل إلى نماذج أخرى من العواصم وغيره.

١) إعمال النظر

يستخدم ابن الوزير العقل في فهم النصوص وفيما للعقل فيه مجال، يبدو ذلك واضحًا في قوله: (ولما وقف المشار إليه - أي خصمه - على أبياتي هذه التي منها:

---

(١) العواصم والقواصم لابن الوزير (٣/ وهم٢٨ ص٢٠٥).

(٢) (ج٢وهم١٦ فصل٢).

(٣) (ج٣/ وهم ٢٨).

(٤) انظر غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص(٢٢٤).

أصول ديني كتـاب الله لا العرض وليس لـي في أصول غيـره غرض

حسب أني استدللت بالسمع على السمع، وظن أن مرادي أصول ديني السمع لا العقل، وظن أن أهل السنة لا يرون العقل شيئًا، كأنه لا يعلم إجماع المسلمين أنه لا تكليف على صبي ولا مجنون، ولا بد من نظر العقل، وكذلك أمر الله–عز وجل - بتدبر كتابه، فبأي شيء يتدبر إلا بالعقل، وإنما منعوا من وضع النظر في غير موضعه، ومن الطرائق المبتدعة)[١].

٢) كثرة الاطلاع

كثرة الاطلاع على أقوال أهل الملل والنحل، وشدة التعمق في استقصائها وشرحها، وإسنادها إلى مراجعها وقائليها غالبًا، حتى ليغلب على ظن القارئ أنه يجيدها أحسن من أصحابها.

من ذلك على سبيل المثال ما في كتابنا «إيثار الحق على الخلق» حصرت المراجع التي أشار إليها فيه فبلغت مصدرًا، وهذا بالنسبة للمصادر المتعلقة بالعقيدة وأصول الفقه، من كتب أهل السنة الذين هم أهلها، ومن كتب المنتسبين إليها، ومن كتب العترة والزيدية والمعتزلة والشيعة والروافض والمرجئة وغيرهم. هذا بالنسبة لهذا المؤلف المختصر القيم، فكيف لو حصر ما في كتابه «العواصم والقواصم» الذي هو أضخم وأجود مؤلفاته الذي وصفه الشوكاني بأنه: (يشتمل على فوائد في أنواع من العلوم لا توجد في شيء من الكتب)[٢].

---

(١) العواصم والقواصم (ج٢ وهم١٥ ورقة ١١٤).

(٢) البدر الطالع (٢/ ٩١) ونحن في عمل كتاب (مؤلفات الإمام ابن الوزير ومصادره في «العواصم») وآخر في بقية الكتب. يسر الله إكمالها ونشرها.

وبالجملة فإن ابن الوزير إذا تكلم في المسألة الواحدة أشبعها بحثًا لا في علم من العلوم فحسب، بل يتناولها من علوم شتى، وكلما تكلم في فن من الفنون ظن القارئ أنه لا يحسن غيره، حتى إذا انتقل إلى فن آخر يتعلق بالمسألة ذاتها يظن القارئ ما ظنه قبل ذلك، وهكذا كما قال الشوكاني: (وهو - أي ابن الوزير - إذا تكلم في مسألة لا يحتاج الناظر بعده إلى النظر في غيره من أي علم كانت)[1] وخير شاهد على ذلك مصنفاته لا سيما (العواصم والقواصم).

٣) الدقة وعمق التفكير

ولعل ذلك من فوائد عزلته أثناء التصنيف، فقد أخبرني بعض آل الوزير ممن لديهم معرفة تامة بأحواله أنه صنف «العواصم والقواصم» في جبال بني مسلم[2] وبعضهم أخبرني أنه في كهف من كهوف جبل نقم[3] وبعضهم في غير ذلك، ويمكن الجمع بين الأقوال بأنه صنف بعض الكتاب في هذا وبعضه في ذاك، أو بعض مصنفاته هنا وبعضها هناك، والأمر سهل إن شاء الله تعالى[4].

ومعلوم أن الباحث الخالي عن الضوضاء يصفو له الجو، ويساعده ذلك على حسن التفكير وعمقه، وحينئذ يغوص في بحار العلم، متى شاء وكيف شاء، ويستخرج منه نفائسه وفرائده التي قد يعجز عن استخراجها الكثير من العلماء.

---

(١) البدر الطالع (٢/ ٩١).

(٢) في بلاد (يريم) منطقة (ذمار) تبعد عن صنعاء بمسافة ٢٠٠ كيلو تقريبًا وكان يسمى قديمًا يحصب ولا يعرف هذا الاسم إلا الخاصة. كذا في حاشية الإكليل للهمداني تحقيق الأكوع (٨/ ١٨٧).

(٣) هو الجبل المطل على صنعاء من الجهة الشرقية.

(٤) هذا كلام الشيخ الحربي والأفندي الغامدي ولكن المعروف عنه أنه ألف (إيثار الحق) في جبال يحصب و(العواصم) صنعاء.

من ذلك تعليقه على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] بقوله: (جمع بين الرد على طوائف المبطلين، فأولها رد على المشبهة، وآخرها رد على المعطلة، وفي ترتيبها سر لطيف[١] لأنه لو قدم الرد على المعطلة لخيف سبق وهم أو خيال من شبه أهل التشبيه، فلذا بدأ بما يعصم عن ذلك من غاية التقديس والتنزيه)[٢].

وقد أشار إلى هذا الشوكاني بقوله: (وقد يأتي في كثير من المباحث بفوائد لم يأت بها غيره كائنًا من كان)[٣].

وإذا ما قارنت بين كلامه وكلام أهل عصره، بل شيوخه، فإنك لا تجد مقارنة، لا في الأسلوب ولا في الأفكار، ولا في شدة المعارضة وقوة الحجة، إذ منحه الله تعالى من الملكة في تقوية بعض الأدلة التي يقويها على اختلاف أنواع ذلك بوجه صحيح ولفظ صريح، مع الجمع بين البراهين العقلية والنقلية، وهكذا في تضعيف بعض الأدلة.

وحينما تطلع على كلامه في بعض المسائل قبل معرفته تظن أنه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، أو تلميذه ابن قيم الجوزية، أو ابن حزم، لما أشرت إليه من شدة المعارضة وقوة الحجة، وقد تظن أنه تتلمذ على شيخ الإسلام، هذا لما بين كلامهما من الشبه، شاهد ذلك في مصنفاته، يؤيد ذلك ما قاله الشوكاني: (وكلامه - أي ابن الوزير - لا يشبه كلام أهل عصره، ولا كلام من بعده، بل هو من نمط كلام ابن حزم وابن تيمية)[٤].

---

(١) وهو تقديم التنزيه.

(٢) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان لابن الوزير ص(١٣٨).

(٣) البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٩١).

(٤) البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٩١) وانظر مطلع البدور لابن أبي الرجال (٤/ ٢٧٣).

٤) كثرة النقول فيما يقوي حجته على الخصم

لا سيما إذا كان في معرض سياقه لكلام السلف وأهل السنة والمحدثين وأدلتهم، فإنه يأت بما يبهر[١] لب القارئ لكثرة ما يورد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وعلمائهم، خاصة من جمع منهم بين النقل والعقل، رضي الله عنهم أجمعين.

من ذلك على سبيل المثال ما نقله في «العواصم والقواصم» في سياق دفاعه عن أهل الحديث الذين وصمهم بعض غلاة المتكلمين بالبله وجمود الفطنة لقلة ممارستهم للعلوم النظرية واقتصارهم على فن الحديث[٢].

وكان من جواب ابن الوزير على هذا أنهم لم يتركوا علم الكلام لجمود فطنهم أو لدقته وغموضه بل للنهي الوارد عن ذلك، وأنه قد خاض ودقق في علم الكلام غير واحد من المحدثين، ومن أخصر ما يستشهد به على ذلك كما يقول ابن الوزير: (كلام شيخ الحنابلة المتكلم أحمد بن تيمية الحراني). ثم نقل الأصلين والمثلين والقواعد الست من الرسالة التدمرية لابن تيمية، وبلغ مجموع ما نقله على التوالي حوالى سبعين صفحة[٣] خلاصة ذلك ما يلي:

أما الأصلان فأحدهما: أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض. وأما الأصل الثاني: فإن القول في الصفات كالقول في الذات. وقس على ذلك سائر كلامه المتضمن الرد على الفرق الضالة في إثبات وجود الله تعالى والكلام في

(١) من باب نفع أي غلبه وفضله، ومنه قيل للقمر (الباهر) لظهوره على جميع الكواكب - المصباح المنير للفيومي (١/ ٧١).

(٢) انظر العواصم والقواصم لابن الوزير خ ج٢ الوهم ١٥ ورقة ٣٤.

(٣) انظر العواصم والقواصم ج٢ ورقة ٥٩ وما بعدها، وانظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٧-٨٨).

أسمائه وصفاته والرد عليهم بمجمل عقيدة السلف[(١)].

ويظهر من هذا أن ابن الوزير معجب بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من القضايا والمسائل كما هو واضح من مصنفاته.

٥) الأمانة العلمية في النقل

إنه يسند ما نقله أو ذكره إلى مؤلفه مع ذكر الباب أو الفصل من الكتاب كما فعل ذلك في عدة مواضع:

أ - من ذلك ما ذكره عن صاحب الجامع الكافي معتمد فقه الزيدية في آخر الجزء السادس من النهي عن تكفير المختلفين في أصول الدين[(٢)].

ب - وذكر عن الدميري حكمة الله في خلق الداء والدواء في جناحي الذباب.. وقال: ذكره الدميري في حياة الحيوان من حرف الذال.

جـ - وقال: وذكر الذهبي في ترجمة عكرمة في الميزان ما يدل على تعليل الأحكام في موضوع الحكمة[(٣)].

د - وقال: وذكر ابن كثير في الأول من البداية والنهاية في قصة نوح -عليه السلام- وتفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيَ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤][(٤)].

هـ - وقال ابن الوزير: (وبوب البخاري بابًا في ذلك - أي في إثبات الحكمة- قال في التوحيد والرد على الجهمية: باب قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ

---

(١) راجع التفاصيل في مجموع الفتاوى (٣/ ١٧-٨٨).

(٢) إيثار الحق لابن الوزير ص(١٤٨).

(٣) إيثار الحق (٢٠٠-٢٠١).

(٤) انظر الإيثار ص(٢٠١) والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ١٠٩).

﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٧٣] وذلك من البخاري إشارة إلى مذهب أهل السنة في إثبات الحكمة)(١).

و - وقال أيضًا: (ومن ذلك ما رواه الحافظ ابن كثير من طرق في خلق آدم من الجزء الأول من البداية والنهاية)(٢).

ز - ومن ذلك ما ذكره عن الغزالي في القصور عن الإحاطة بحقيقة معرفة الله تعالى وأسمائه ونعوته من جميع الوجوه، فقال: (قال الغزالي في الفصل الرابع من مقدمات المقصد الأسنى كذا وكذا)(٣).

ح - وقال أيضًا في أثناء حديثه عن توحيد المعتزلة: (ذكره مختار في الباب السادس من خاتمة أبواب العدل في كتابه المجتبى)(٤).

ط - وقال أيضًا في أثناء حديثه على الفائدة الخامسة في الكلام على القضاء والقدر: (الوجه السادس ما ذكره ابن قيم الجوزية في الجواب الكافي)(٥).

التصنيف من حفظه أحيانًا، كما صرح بذلك في عدة مواضع:

١ - منها في مسألة قبول كفار التأويل في العواصم(٦) حيث قال: (وجملة ما حضرني من الطرق عشر طرق) وعدَّدها، وهذا فيما عدا النقل.

٢- كذلك في موضع آخر(٧) منه قال: (وأحسبه في مجموع زيد) وهذا أيضًا

---

(١) الإيثار ص(٢٠٥) وانظر البخاري ج٨ كتاب التوحيد ص(١٦٧).
(٢) الإيثار ص(٢٢٦).
(٣) الإيثار ص(١٨٩).
(٤) الإيثار ص(١٠٤).
(٥) العواصم والقواصم (٣/ وهم ٢٨ ص(٣١٢).
(٦) (ج١ ورقة ١٢٤).
(٧) (ج١ ورقة ١٤٨).

يدل على أنه يكتب من حفظه غالبًا.

٣- كذلك في موضع آخر[١] منه قال: (وجاء في فضل أويس القرني ما لم يحضرني) وهذا يدل على أنه يكتب أيضًا من حفظه.

٤- وفي (الترجيح) له[٢] ذكر اثنين وعشرين وجهًا من حفظه كما هو ظاهر كلامه، تؤيد القول بأن المتشابه لا يعلمه إلا الله عز وجل.

٥ - وقال في الروض الباسم[٣] بعد أن ذكر كلام الخطابي في معالم السنن في معنى القدر، وابن الأثير في جامع الأصول، والجويني في البرهان، قال بعد ذلك: (وفي كلام الفخر ابن الخطيب الرازي أشياء من ذلك فاتني لفظها).

٦- وفي الروض[٤] أيضًا في سياق الكلام على الروايات من طريق مروان ابن الحكم قال: (قد خاض الناس في ذلك خوضًا كثيرًا قديمًا وحديثًا) وبعد كلام كثير قال: (ولم يحضرني وقت كتابة هذا الجواب شيء من الكتب... ولا حفظت في ذلك ما يقنع إلا ما ذكره الحاكم المحسن بن كرامة المعتزلي في كتابه شرح العيون).

٧- ولما جاءته رسالة المعترض تردد في كيفية الجواب بين الإيجاز والإطناب وصده عن التوسع عدة أسباب أهمها عدم توفر الأسفار، وقال: (ومن أين يتأتى ذلك أو يتهيأ لي وأنا في بوادٍ خوالٍ وجبال عوالٍ، فتمصصت من بلل أفكاري بَرْضًا، وما أكفى ذلك وأرضى، إذا كان طيبًا محضًا)[٥].

---

(١) (ج١ ورقة ١٤٤).

(٢) ص(١٤٩) وما بعدها.

(٣) (٢/ ٢٣١).

(٤) (٢/ ١٣١-١٣٢).

(٥) مقدمة العواصم والقواصم ورقة ١ والروض الباسم (١/ ١١) والبرض بسكون الراء القليل يقال ماء برض قليل أ.هـ الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٦٦).

٨- كذلك ذكر في كتابه «إيثار الحق على الخلق»[١] في سياق حديثه عن خروج عصاة الموحدين من النار قال: (والذي حضرني[٢] الآن من الأحاديث المصرحة بخروجهم من النار أحاديث كثيرة جدًّا عن أكثر من عشرين من كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).

٩- كذلك ذكر الخلاف في مسألة تعذيب أطفال المشركين، ومن لم يبلغهم الدعوة، والشيخ الفاني والمعتوه والأصم، وذكر الأقوال والأحاديث وما في أسانيدها من صحة وضعف. وبعد أن ذكر كلامًا كثيرًا قال: (وهذا جملة ما حضرني من صحيح وضعيف في حجة أهل هذا القول)[٣] أي بأنهم في الجنة، والدليل على ذلك الاستفاضة عند الكثير من علماء اليمن من أن ابن الوزير صنف «العواصم والقواصم» في بطون الأودية الخوالي ورؤوس الجبال العوالي.

وقوله الآتي شاهد على ذلك حينما وصف الحالة التي يعيشها: (ومن أين يتأتى ذلك، أو يتهيأ لي وأنا في بواد خوالٍ وجبال عوالٍ) وأنشد أبياتًا منها:

فحينا بطود تمطر السحب دونه ... أشم منيف بالغمام مؤزر
وحينًا بشعب بطن واد كأنه ... حشا قلم تمسي به الطير تصفر[٤]

ومما يدل على أنه يؤلف من حفظه أحيانًا أنه نسب حادي الأرواح إلى شيخ الإسلام ابن تيمية[٥] ومعلوم أنه لتلميذه ابن قيم الجوزية، ولو كان الكتاب موجودًا

(١) ص(٣٨٦).
(٢) حضرني كذا أي خطر ببالي أ.هـ مصباح (١/ ١٥٢).
(٣) العواصم والقواصم لابن الوزير (ج٣ وهم ٣٠ ص(٤٨٢).
(٤) الروض الباسم له (١/ ١٠).
(٥) إيثار الحق له ص(١٢٣-١٢٤).

لديه لما حصل هذا الوهم، ولكنه في مواضع أخر نسبه إلى ابن القيم والله أعلم.

١٠- وفي أثناء حديثه عن المنع عن التصرف في عبارات الكتاب والسنة، لجواز الخطأ على العلماء في فهم المعنى، أو التعبير عما فهموا، أو فيهما معًا، قال: (والدليل على ذلك أمور كثيرة، أذكر منها ما حضر، والله الهادي)[١].

وفي أثناء حديثه عن إثبات الحكمة قال: (والذي حضرني منها سبعة أمور) وعددها واحدًا واحدًا من حفظه، كما هو ظاهر كلامه[٢].

وبالجملة فهذه عادة كثير من العلماء الحفاظ الذين يكتبون ويحدثون من حفظهم، وهذا مشهور، فلا غرابة إذا كتب ابن الوزير من حفظه، فقد شهد له بالحفظ جماعة من كبار العلماء كابن أبي الرجال (ت سنة ١٠٩٢هـ) والصنعاني (ت سنة ١١٨٢هـ) والشوكاني (ت سنة ١٢٥٠هـ) وغيرهم.

٦) ثقته بنفسه:

لا عبرة عند ابن الوزير بمن قال، وإنما العبرة بما قال كائنًا من كان، ومن هذا المنطلق نبه على حديث رواه البخاري في صحيحه بأنه مقلوب، وقداحتج به نفاة الحكمة-على حد تعبير ابن الوزير - غلاة الأشعرية.

والحديث من طريق صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**اختصمت الجنة والنار إلى ربهما، فقالت الجنة: يا رب ما لها لا يدخلها إلا ضعفاء الناس وسقطهم**» وفي رواية: «**ما لي لا يدخلني إلا... وقالت النار**[٣]

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص(١٤١-١٤٣).

(٢) إيثار الحق ص(٢٨٤) والعواصم والقواصم (٣/ وهم ٢٨).

(٣) قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٣٦) (قال ابن بطال: سقط قول النار هنا في جميع النسخ وهو محفوظ في الحديث).

- يعني أوثرت بالمتكبرين[1] - فقال الله تعالى للجنة: أنت رحمتي. وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشاء، ولكلِ واحدة منكما ملؤها» قال: «فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدًا، وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقَون فيها، فتقول: هل من مزيد. ثلاثًا، حتى يضع فيها قدمه فتملئ ويرد بعضها إلى بعض فتقول قط قط قط»[2].

وجه استدلال القائلين بنفي الحكمة من الحديث: إذا كان الله تعالى ينشئ خلقًا للنار بلا ذنب فما وجه الحكمة في خلقهم؟ وفي ذلك دلالة عند هؤلاء على انتفاء الحكمة.

وهذا الاستدلال يتضمن قصر باع المتكلمين في الحديث وعلومه، وإلا لما استدلوا به وهو مقلوب.

وفي مناقشة ابن الوزير لما قيل حول هذا الحديث ما يقتضي أنه من أهل هذا الشأن، وفرسان هذا الميدان، وليس الخبر كالعيان، فلا سبيل إلى استقصاء ما قاله من مصطلحات الحديث، لأنه يطول المقام، وسنلمح إلى ذلك لمحة سريعة مع الإشارة إلى مظان ذلك من مؤلفات ابن الوزير.

***

(١) ابن الوزير لم يثبت هذه الكلمة في الحديث كما في كتابه إيثار الحق على الخلق ص(٢٣٤).

(٢) البخاري ج٨ كتاب التوحيد باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف:٥٦] ص(١٨٦-١٨٧) وانظر إيثار الحق لابن الوزير ص(٢٣٤).

فكر الإصلاح الذي جاء به ابن الوزير

فكر الإمام ابن الوزير - رحمه الله - فكر إصلاحي تأثر به علماء اليمن بعده:

الإمام ابن الوزير - رحمه الله - صاحب مدرسة ممتدة للفكر الإصلاحي الذي اختطه في تلك البلاد، متمثلاً في ذلك المنهج الذي أثر في نخبة من العلماء لهم مواقف مسطورة، على تفاوت بينهم بين مقل ومستكثر، منهم:

١- العلامة المجدد صالح بن مهدي المقبلي اليمني الذي يعتبره البعض من المجددين في الإسلام في القرن الحادي عشر للهجرة فضلاً عن علماء آخرين مشهورين.

٢- القاضي محمد بن داود النهمي، رفيق ابن الوزير في الطلب.

٣- الحسن بن أحمد بن صلاح الجلال (١٠٨٤هـ).

٤- محمد بن علي بن قيس (١٠٦٩هـ) وقد نسخ كتاب «العواصم» وأوقف نسخة منه «الروض الباسم».

٥- محمد بن الحسين بن القاسم (١١٠٠هـ).

٦- البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ) وهو وارث علوم الوزير وشارح كتبه.

٧- محمد بن عبد الملك الآنسي (١٣١٦هـ).

٨- الحسين بن علي العمري (١٣٠١هـ) أحد الذين درَّسُوا الإيثار.

٩- أحمد بن عبد الله الجنداري (١٣٣٧هـ).

١٠- عبد الله بن محمد العيزري (١٣٦٤هـ).

١١- حسين بن أحمد بن قاسم الحوثي (١٣٨٦هـ).

١٢- الإمام محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ).

١٣- الحسين العمري (١٣١٣هـ).

١٤- العلامة مقبل بن هادي الوادعي (١٤٢١هـ).

١٥- شيخنا العلامة القاضي محمد بن إسماعيل العمراني حفظه الله تعالى.

وإذا كان الإصلاح الذي خطه الرائد يسير ببطء، فليس هو المتسبب في ذلك، وإنما ذلك يرجع إلى طبيعة الزمان والمكان، وضعف المقتضيات، وقوة الموانع وحسبه أنه حرك الخامد، وزعزع الجامد، وأجال اليد المصلحة[1].

***

(١) من كلام الشيخ البشير الإبراهيمي انظر آثاره (٣/ ٥٥٠) ومقدمة الروض (١/ ١٣).

قواعد المنهج العقدي عند الإمام ابن الوزير - رحمه الله-

١- قاعدة الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة. انظر إيثار الحق (١/ ١٦٥) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٤١) وشرح الطحاوية ص(٤).

٢- قاعدة اشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين؛ دلائله ومسائله. انظر: إيثار الحق (١/ ١٠٧) ومجموع الفتاوى (١٩-١٥٥) ومختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٣).

٣- لا نسخ في الأخبار ولا في أصول الدين. انظر: الروض الباسم لابن الوزير (١/ ٢٠٠) وإعلام الموقعين (١/ ٥٣) والأحكام للآمدي (٢/ ٢٣٦) ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٠٨).

٤- رد التنازع إلى الكتاب والسنة. انظر: إيثار الحق (١/ ١٠٧) واقتضاء الصراط لابن تيمية (١/ ١٢٦) وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ٣٥) وإعلام الموقعين (١/ ٤٩).

٥- درء التعارض بين العقل والنقل. انظر: إيثار الحق (١/ ١٨) وترجيح أساليب القرآن ص(١٧-٢٠) وإعلام الموقعين (١/ ٣٣١) والاعتصام للشاطبي (٢/ ٣١٩).

٦- حجية فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة. انظر: الروض الباسم (١/ ١٠٣) والعواصم والقواصم (٣/ ٣٧٤) وإعلام الموقعين (١/ ٧٩).

٧- ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع. انظر: إيثار الحق (١/ ١٢٩) والعواصم والقواصم (٨/ ٢٦٩) ومجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٦٤).

٨- الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم: انظر: إيثار الحق (١/ ٩٠) والمسودة لابن تيمية ص(١٦٠) وتفسير البغوي (١/ ٢٦٨) وأحكام القرآن للقرطبي (٤/ ٩-١٠) وابن كثير (١/ ٣٤٥).[1]

٩- إثبات الأسماء والصفات كما عند السلف. انظر: إيثار الحق (١/ ٥٨) والقصيدة النونية ص(١٥٢) لابن القيم. ومجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٨).

١٠- إثبات الصانع (توحيد الربوبية). انظر: البرهان القاطع ص(٥١) وما بعدها. والنبوات لشيخ الإسلام ص(١٤٧-١٤٨).

١١- إثبات الإلهيات. انظر: إيثار الحق ص(٢٩٣) وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٤٨) وشفاء العليل لابن القيم (١/ ٦٠٤) والعواصم والقواصم (٣/ ٣٠).

١٢- الإيمان بالغيبيات. انظر: الإيثار (٢/ ٣٨٥) والعواصم والقواصم (٤/ ٣٧) وفتاوى ابن تيمية (٢/ ١٤٧) وحادي الأرواح ص(٣١٤).

١٣- إثبات النبوات. انظر: إيثار الحق (١/ ٦٤) والفصل لابن حزم (١/ ٥٥) والروض الباسم (٢/ ٢٥٣) ومجموع الفتاوى (٩/ ١٥) والإيثار ص(٧٩-٨١) والبرهان ص(١٩) و(٣٣-٣٥).

١٤- القول في الصحابة، رضي الله عنهم، قول أهل الحق أهل السنة. «العواصم» و«الإيثار».

١٥- السياسة والإمامة. كما جاء في معتقد أهل الحق.

١٦- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما أوجبه الله في الكتاب والسنة. وانظر العواصم، والبرهان القاطع.

---

(١) انظر كتاب «قواعد المنهج عند ابن الوزير» ص(١٩٥-٣٥٤) للأفندي.

١٧- الرد على الرافضة، كما رد عليهم علماء الدين. كما في «إيثار الحق على الخلق».

١٨- الرد على الخوارج (الإيثار).

١٩- الرد على المعتزلة والزيدية. الإيثار، والروض.

٢٠- الرد على الأشاعرة وغيرهم من أهل البدع. الإيثار والعواصم.

٢١- الرد على الباطنية (القرامطة). كما في «الإيثار» و»العواصم»

***

منهج ابن الوزير - رحمه الله - في البحث والمناظرة

بعد الدراسة والتمحيص والتعمق في مختلف المذاهب والمدارس الفكرية الإسلامية في اليمن، وعلى الرغم من سيادة المذهب الزيدي بها، خرج ابن الوزير على المذهب السائد والفكر المسيطر منذ قرون طويلة في اليمن، ونهج نهجًا سلفيًّا في معالجة مسائل العقيدة، بل كل مسائل الدين، استنادًا إلى أحكام الشريعة، ومعتمدًا في ذلك على القرآن والسنة النبوية.

***

العلوم العقلية تخدم العلوم الدينية

كان يؤثر الاستدلال على العقائد الدينية بالبراهين القرآنية إيمانًا أنها براهين عقلية صريحة لجميع العقول.

وبما انتهى إليه سلفه ابن تيمية الذي تأثر به إلى حد كبير وصدر عنه في كثيرٍ من أموره، من عدم تعارض بين السمع الصحيح والعقل الصريح.

أوجه الشبه بين الموقف السلفي عمومًا وابن الوزير خصوصًا، في تأييد العقائد الإسلامية بالعقل والفطرة.

***



ابن رشد وابن الوزير واستخدامهما للعقل والتعويل عليه

١ - إن الأدلة التي قررها المتكلمون ليست هي الأدلة البرهانية التي توصل إلى اليقين... بل كثير من الأصول التي بنت عليها الأشعرية معارفها هي سوفسطائية(١). فإذا كانت مقدمات المتكلمين مثارًا للشكوك وموردًا لتلك الإلزامات، فكيف يصح أن تكون مبدأ لمعرفة الله تعالى! فهذه الشكوك ليس في قوة صناعة الجدل حل، فلا يجعل هذا مبدأً لمعرفة الله تعالى.. فإن طريق معرفة الله تعالى أوضح من هذا(٢).

هذه الطريقة تتفق مع ما ذكره العلماء في المدرسة السلفية كابن تيمية وابن القيم وتبعهم ابن الوزير رحم الله الجميع في (إيثار الحق) وترجيح أساليب القرآن.

فشيخ الإسلام يرى في تعليقه على طريقة المتكلمين في الاستدلال على حدوث العالم يقرر أنها عن المحققين طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقًا(٣).

وقد عبر ابن الوزير - رحمه الله - عن هذا المعنى أوضح تعبير حين قال:

إن خوض جميع المتكلمين في عقائدهم الخلافية بين الفرق الإسلامية يتوقف دائمًا أو غالبًا على الخوض في مقدمات لتلك العقائد، وتلك المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أذكياء العالم وفحول علم المعقولات من علماء الإسلام، ودع عنك غيرهم، ومن شرط المقدمات أن تكون أجلى، وألا تكون بالشك والاختلاف أولى، فلينظر بإنصاف من كان من أهل النظر من علماء

---

(١) فصل المقال في الاتصال بين الشريعة والحكمة ص(٣٦).

(٢) المصدر السابق ص(١٤٠).

(٣) انظر: تعارض العقل والنقل (١/ ٣٩).

الكلام في تلك القواعد الدقيقة، والمباحث العميقة.. الخ[١].

والنتيجة ما قرره ابن تيمية، وتبعه ابن الوزير، تكاد لا تختلف عما قرره ابن رشد من قبل.

قال ابن الوزير: وقد أجمع أهل الملل الدينية وأهل الفرق الإسلامية على وضوح الطريق إلى معرفة الله سبحانه وتعالى، واشتد اختلافهم في الأكوان، وعلمت دقته بالضرورة عند من حققه..الخ[٢].

٢-الطرق الكلامية ليست هي الطرق التي نصبها الشرع لجميع الناس.. والمتكلمون لم يعرفوا أي الطرق المشتركة للجميع التي دعا الشرع من أبوابها جميع الناس،.. فأخطأوا وضلوا وأضلوا[٣].

إن الطرق الكلامية.. قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأتباعهم، وذكروا أنها محرمة.. وباطلة[٤].

وهكذا يرى ابن الوزير أن الطرق الكلامية مخالفة للطرق العقلية التي جاء بها الشرع.. فأخطأوا لما تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التي لا تتضح التي لا توصل، والموازين التي لم ينزلها الله تعالى، ولا علمتها رسله، ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء[٥].

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص(١٥)، ط قديمة.

(٢) ترجيح أساليب القرآن ص(٩٤).

(٣) مناهج الأدلة لابن رشد ص(١٣٦).

(٤) تعارض العقل والنقل (١/ ٣٩).

(٥) إيثار الحق ص(١٩).

أساس المناظرة والمحاورة

يسلك ابن الوزير في المناظرة إيراد كلام الخصم ثم نقضه.

وللنقاد في ذلك مذهبان كما قال في العواصم:

المذهب الأول:

إيراد كلام الخصم بنصه، ليتخلص من التهمة بتغييره ونقصه، فإن ترك كلام الخصم ظلم ظاهر وحيف واضح.

المذهب الثاني:

أن يحكوا مذاهبهم بالمعنى. وهذا لا يرضاه ابن الوزير، إذ يقول: وفي هذا المذهب شوب من الظلم، لأن الخصم قد اختار له لفظًا وحرر لدليله عبارة.. الخ[١].

كما سلك - رحمه الله- طريقة التقريع، وهو ما يكون على جهة التنبيه لأهل الفضل والعلم بقوارع الكلام الموقظة على سبيل الحدة في الموعظة.. فليس أحد أحقر من أن يقول لغيره: اتق الله! ولا أحد أكبر من أن يقال له: اتق الله[٢].

***

(١) العواصم والقواصم (١/ المقدمة).

(٢) نفس المصدر.

سبب علم الكلام

يقرر الإمام ابن الوزير أن منهج السلف هو منهجه والطريقة لفهم شريعة الله والعمل وفقًا لها، وأن الإهمال لكتاب الله تعالى هو المدخل الوحيد لعلم الكلام، وأن أهله تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب والسنة.

***

موقف ابن الوزير من علم الكلام

والقارئ لمؤلفات ابن الوزير يدرك على الفور كراهته وذمه لتلك الأدلة الكلامية التي أتى بها المتكلمون، لا المسائل التي اعتبرها الشرع أصولًا للدين والتي تمثل موضوع علم الكلام، ولذلك يقول: «ليس القصد بهذا إنكار صحة علم الكلام، فإن فيه ما يعلم صحته بالضرورة، وإنما فيه إنكار اعتماد الأنبياء ومن عاصرهم من المؤمنين على أدلة الكلام الملخصة، وبيان أن الذي كانوا يكفي المسلمين»(١).

ولذلك كان نقد ابن الوزير موجهًا إلى المتكلمين وطرائقهم لا إلى الكلام نفسه، ومن هنا ينحصر نقده في الموضوعات التالية:

* **نقد المتكلمين.**
* **بيان بطلان الأسس التي أدت إلى نشأة البدع في الإسلام.**
* **تأويل نصوص السمع.**
* **مدى الحاجة إلى علم الكلام.**

١-نقد ابن الوزير للمتكلمين

إضافة إلى المطاعن التي يوردها خصوم علم الكلام عليه، رأى ابن الوزير أن هناك كثيرًا من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المتكلمون، وأدت إلى اختلافهم الشديد.

---

(١) ابن الوزير: البرهان القاطع ص(٥٦)، المطبعة السلفية القاهرة عام ١٣٤٩هـ.

١ - أنهم قد خاضوا في عقائدهم الخلافية معتمدين غالبًا على الخوض في مقدمات لتلك العقائد، وجميع هذه المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أكياس العالم وفحول علم المعقولات، ولذلك تكون النتائج المستخلصة منها محل اختلاف كبير.

لأنه «من شروط المقدمات أن تكون أجلى، وألا تكون بالشك والاختلاف أولى، فلينظر بإنصاف ما كان من أهل النظر من علماء الكلام في تلك القواعد الدقيقة والمباحث العميقة والمعارضات والمناقشات اللطيفة في أحكام القدم، ومتى يصح من الله تعالى إيجاد الحوادث، وما لزم كل خائض في ذلك، حتى التزم بعض شيوخ الكلام نفي القدرة على تقديم الخلق على وقته، وبعضهم قال: إن الحوادث لا نهاية لها في الابتداء كما لا نهاية لها في الانتهاء. فعلى قدر ما في تلك القواعد من الشكوك والاحتمالات تعرف ضعف ما تفرع عنها»[1].

٢ - أنهم جدوا في البحث عما لا يدرك «فبحثوا أمورًا لا يوصل البحث عنها إلى يقين ولا إلى الوفاق، وهي مع ذلك لم تظهر للخوض فيها مع طوله ثمرة نافعة، لا باليقين صادعة، ولا لافتراق جامع، ولا روى عن أحد من الأنبياء عليهم السلام، ولا صح عن أحد من السلف الكرام»[2].

٣-أن المتكلمين كثيرًا ما استدلوا على معارف واضحة جلية بأدلة دقيقة خفية، مما أدى إلى مفاسد كثيرة، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليفه المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك أو تأثيمه، ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله.

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٠، ١١).
(٢) المصدر نفسه، ص(٤، ٥).

وهذا واضح في موقف البهاشمة في الاستدلال على وجود الله تعالى، فهم لا يرتضون الاستدلال على وجوده بما هو معلوم بالفطرة بالضرورة أنه سبحانه أوجد الموجودات وخلق العوالم ودبرها، ويذهبون إلى أننا بعد العلم بذلك كله نشك فيما إذا كان سبحانه وتعالى موجودًا أو معدومًا، ونحتاج لإثبات وجوده إلى النظر الدقيق «وغفلوا عن كون وجود الخالق القيوم بخلقه أقوى في التعريف بوجوده من الدليل الذي يتكلفونه على ذلك في فطر العقلاء، وأنه إن أمكن الشك في هذه الفطرة في دليلهم عليها، إذ لا يمكن أن يكون أقوى منها بل هو أخفى بغير شك»(١).

٤ - أن كثيرًا من المتكلمين تركوا الاعتماد على تعلم الحق من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - ذلك الكتاب الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت: ٤٢] وفيه معايير الحق وموازين الصدق ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧].

فترك الأكثرون الاعتماد عليه وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التي لا تتضح، والسير في الطريق التي لا توصل، والوزن بالموازين التي لم ينزلها الله تعالى ولا علمتها رسله ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء، ولذلك ينعى عليهم فقدانهم المعيار الواضح بقوله: «ومن خرج عن ذلك كله فمن أين له الوضوح حتى يمكن أن يكون له ميزان يميز له الحق من الباطل عند الدقة والخفاء والاختلاف الشديد»(٢) ومن هنا يجب الاتباع(٣) لا الابتداع.

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١١، ١٢).

(٢) السابق ص(١٤)، وترجيح أساليب القرآن ص(٨).

(٣) وينبغي التمييز بين لفظي التقليد والاتباع، فالتقليد هو قول الغير بلا حجة، أما الاتباع فإنه السير على منهاج رسول الله ﷺ بعد قيام الأدلة على نبوته المنقولة إلينا بواسطة أهل الإتقان والثقات وما لا يعد كثرة من المعجزات والبراهين والدلالات.

٥ - أن المتكلمين بسبب اختلافهم رمى بعضهم بعضًا بالكفر، ومع ما في تكفير المخطئ في هذه الدقائق من مفاسد ومخاطر على الدين، فإنه قد أدى إلى مفسدة في العلم ذاته، وهي عدم جرأة الناظر على المخالفة خوف أن تلصق به تهمة الكفر، فقد صارت المخالفة كالردة في الدين، ولولا ذلك لاتضح كثير من الدقائق «فلما كفروا المخالف كتم بعضهم المخالفة، وتكلف بعضهم الموافقة بالتأويل البعيد، وفسد الأكثرون»[١].

٢-منشأ البدع في الإسلام

يرى ابن الوزير أن **منشأ البدع في الإسلام يرجع إلى أمرين** واضح بطلانهما:

أحدهما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله ورسوله من مهمات الدين الواجبة.

وثانيهما: النقص في الدين بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله بالتأويل الباطل أو بالتصرف في الدين بالعبارات المبتدعة.

أ ـ الزيادة في الدين

تمثل الزيادة في الدين بدعة، وقد نهى الإسلام عن الابتداع في الدين، والبدعة ضد السنة. وفاعل البدعة يسمى مبتدعًا، والفعل مبتَدَعًا.

ففي صحيح مسلم عن جابر مرفوعًا: «**وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة**

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٥) والبرهان القاطع ص(٥٥، ٥٦) وما بعدها وانظر د. مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص(٨٢، ٨٣).

ضلالة»[١] ومعلوم شرعًا أن كل بدعة ضلالة «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[٢] وهناك الكثير من الأحاديث التي تنهى عن الابتداع في الدين.

وقد أفاض ابن الوزير في قضية الابتداع في الدين ومنشئه ومرجعه، بل فصل القول فيه بدقة تبين أن منشأ معظم البدع التي تسربت إلى أهل الإسلام كلها ترجع إلى أمرين واضح بطلانهما.

أحدهما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله ورسله من مهمات الدين الواجبة.

وثانيهما: النقص منه بنفي بعض ما ذكره الله ورسله بالتأويل الباطل[٣].

ويلحق بهما التصرف في الدين بالعبارات المبتدعة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والزيادة في الدين أنواع:

١ - رفع المظنون من العقليات أو الشرعيات إلى مرتبة العلوم. وهذا حرام بالإجماع، كما حكاه ابن الوزير، وإنما يختلف الناس في التفطن لأسباب[٤] منها:

أ - هل الأدلة العقلية الموجبة للتأويل قطعية أم لا؟

---

(١) «صحيح مسلم» (٢/ ٥٩٢) والابتداع في الدين صنفت فيه مؤلفات عديدة كالاعتصام للشاطبي، وتلبيس إبليس لابن الجوزي، والسنن والمبتدعات للشقيري، وبيان تلبيس الجهمية في بدعهم الكلامية لابن تيمية الذي فندها وردها بالبراهين النقلية والعقلية.

(٢) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص(٨٦-٨٧).

(٤) راجع تفاصيل الأسباب في الصور الأربع التي ذكرها في كتابه إيثار الحق ص(١١٧، ١١٨).

ب - ومنها أنهم أسرفوا في التقصير في علم السمع.

جـ - ومنها أن طائفة من أهل السمع أتقنوه، ثم نازعوا علماء المعقولات المقصرين في السمع في نفي الشفاعة للموحدين، ونفى الرجاء للمذنبين وإيجاب خلودهم في النار مع المشركين، فظن أولئك الذين أتقنوا ما علموا من السمع أن العلوم العقلية معارضة للسمع الحق في ذلك، لشبهة أن معارضيهم يدعون التحقيق في المعقولات، فعادَوا علم المعقولات وأهله، وظنوا أن النظر فيه يستلزم البدعة لا محالة. ولو نظروا بعين التحقيق لعلموا أن خصومهم إنما أُتُوا من التقصير في علم السمع وإقلال البحث عنه، وما شابوا به جدالهم من المعقولات، فإنهم ادعوا على العقل ما هو بريء منه.

٢- أن يدخل في الدين ما لم يكن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- وعهد أصحابه، رضي الله عنهم، مثل القول بأنه لا موجود إلا الله كما هو قول الاتحادية[١] وأنه لا فاعل ولا قادر إلا الله كالجبرية، وكالقول بأن لله صفة لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا هي من أسمائه الحسنى، وأن معرفة هذه الصفة المخترع اسم لها واجبة، وهي الصفة الأخص عند بعض المعتزلة، فيسمونها أيضًا صفة المخالفة، وأنها المؤثر في سائر صفات الكمال الذاتية الأربع، وهي كونه حيًّا قديمًا قادرًا عالمًا، لا بعلم وقدرة وحياة، هي صفات قديمة ومعان قائمة به، عللوا ذلك بأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص أوصافه لشاركته في الإلهية[٢].

---

(١) نسبة إلى القول بالاتحاد وهو قول بوحدة الوجود كما يقول ذلك أهل الوحدة كابن عربي وابن سبعين وغيرهم من غلاة الصوفية.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٠٣، ١٠٤).

أما عند أهل السنة فالصفة الأخص مثل كونه تعالى رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وغير ذلك مما لا يجوز أن يتصف به غيره سبحانه وتعالى. كذلك ما انفردت به الأشعرية من دوام وصف الله تعالى بالكلام ووجود ذلك في القدم والأبد وجعله مثل صفة العلم، وهو خلاف ما ورد به الشرع، فالشرع ورد بأن الله متكلم، وأنه كلم موسى تكليمًا، ونحو ذلك، فما زاد عن هذا فهو في نظر ابن الوزير بدعة في الدين قد أدت إلى التفرق المنهي عنه.

٣- الكذب في الدين عمدًا. وهو كما قال ابن الوزير: «يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسير والتواريخ، ولا يتوقف على نقدهم فيه بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين ما يزوره غيرهم»[١].

أما علاجه عند ابن الوزير «وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن والرسوخ فيه، وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوى الفارغة، وهو علم صعب يحتاج إلى طول المدة ومعرفة علوم الحديث»[٢].

أما السبب الرئيس للزيادة في الدين في نظر ابن الوزير فيمكن إجماله فيما يلي:

تجويز خلو كتب الله وسنن رسله الكرام - عليهم الصلاة والسلام - عن بيان بعض مهمات الدين اكتفاء بدرك العقول لها، ولو بالنظر الدقيق ليكون ثبوتها بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله سلم - بطريق النظر العقلي. هذا مذهب أهل الكلام. ومذهب أهل الأثر أنه ممنوع[٣] **لعدة أوجه منها:**

١-قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي

(١) ابن الوزير: السابق ص(١٢٨).
(٢) السابق ص(١٢٨، ١٢٩).
(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٠٧).

وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائد: ٣] والقول بوجوب ما أوجبه أهل الكلام يلزم منه أنه بقي أهل الدين من تقرير القواعد التي يجب بها تأويل السمع على التفصيل في آيات الصفات وكثير من الأسماء الحسنى. وهذا يتناقض مع مدلول الآية الكريمة السابقة.

٢-أن الزيادة في الشريعة لما لا يدركه العقل لا تجوز اتفاقًا، وإنما النزاع فيما تدركه العقول مثل نفي الولد عن الله تعالى ونفي الثاني، وأمثال هذه الأمور لم يخل السمع ببيانها.

فقد أجمع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد معرفة أدلة التوحيد من غير ظن أو تقليد، وإذا كان المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد، فإن القرآن العظيم هو الذي تعلم منه المتكلمون النظر، لكنهم غالوا في النظر ولم يقتصروا على القدر النافع المذكور في كتاب الله تعالى[1].

٣-قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] ولا معنى للإرسال «إلا البيان، وإلا صح أن يرسل الله رسولًا أبكم غير ناطق... وقد نص الله تعالى على أنه أرسل كل رسول بلسان قومه ليتم لهم البيان»[2] يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْۖ ﴾ [إبراهيم:٤].

٤-إن الله وصف القرآن بأنه تبيان لكل شيء فقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩] وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍۚ﴾ [الأنعام:٣٩] وفي هذا دلالة على أن القرآن الكريم لم يترك شيئًا من مهمات الدين الاعتقادية، وإن كانت عقلية، ويدخل فيه ما بينه

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص(١٠٧، ١٠٨).
(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٠٩).

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧] وقال للنبي: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] وهذا بيان جملي. أما الفروع العملية فيرى ابن الوزير «أنه لا حرج في الخوض فيها بالظنون بالنص والإجماع»[1].

٥-الإجماع على تحريم البدع في الدين، ولا يزال الصحابة والتابعون لهم بإحسان يحذرون من ذلك، وقد قامت الحجة بموافقة المتكلمين والغلاة على ذلك في الجملة حتى رمى بعض المتكلمين بعضًا بذلك كما يقول ابن الوزير: «عند الضجر من الخوض في المباحث الشنيعة».

٦ - قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الصحيحين: «**دعوني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم**»[2]. وفي هذا المعنى أحاديث جمة مجموعها كما يقول ابن الوزير «تفيد العلم بأن الشرع ورد بحصر الواجبات والمحرمات، إن السؤال عما لم يرد به حرام»[3].

٧-أن الدين قد جاء به الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وفرغ منه ولم يبق بعد تصديقه به بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتباع الدين المعلوم الذي جاء به لاستنباطه بدقيق النظر، كما صنع الفلاسفة الذين لم يتبعوا الرسل. وعلى هذا درج السلف، ولذلك قال مالك: «أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا لجدله ما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم! ولو كان الدين مأخوذًا من النظر لكنا قبل النظر غير عالمين ما هو دين الإسلام، وإنما نخترعه نحن،

---

(١) إيثار الحق ص(١٠٩، ١١١) وترجيح أساليب القرآن ص(١٧).

(٢) متفق عليه البخاري جـ٨ كتاب الاعتصاب باب الاقتداء بسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ص(١٤١) مسلم واللفظ له ج٢ كتاب الحج باب فرض الحج مرة في العمر.

(٣) ابن الوزير: العواصم ص(١١٥).

وهذا باطل ضرورةً. كما أن الأمة أجمعت على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة، فلو كان الدين مستنبطًا بالنظر لم يكن جاحده كافرًا[١].

٨ - أن العقول بريئة مما ادعَوا عليها من معرفة وجوب ما لم يرد به كتاب الله تعالى ومن معرفة صحة ما يناقض القرآن الكريم، فقد وضح للمحققين من نظار العقلاء وأذكيائهم أنه لا تعارض بين صحيح السمع وصحيح العقل، وأن أصل البدع كلها يوهم التعارض بينهما[٢].

٩ -إن الله سبحانه قد أمر بالتحاكم عند النزاع إلى الله ورسوله في عدة مواضع من القرآن لا في الأحكام الفرعية العملية فقط، بل في جميع المجالات، والاعتقادات أولى، إذ الفروع الفقهية مجال الاجتهاد فيها واسع، ولا يقال للمخطئ فيها (كافر) وإنما سمعنا التكفير في الخطأ بين أهل الكلام الخائضين في أصول الدين.

وقد نفى الله تعالى الإيمان عن المعرضين عن ذلك بقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ولم يكتف بذلك بل لابد من الإذعان والقبول ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥] يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

***

(١) ابن الوزير: العواصم (٢/ ١١٦) الوهم الخامس عشر.

(٢) السابق (٢/ ١١٦، ١١٧)، وانظر د. رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامي ص(١٤٢، ١٥٠).

النقص في الدين وأسبابه

وقد وضحه ابن الوزير بقوله: أنه رد حقائق النصوص والظاهر إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل إلا مجرد التقليد لبعض أهل الكلام في قواعد لم يتفقوا عليها[(١)].

وقد أطال ابن الوزير في هذا المقام، ونختصر بعض أقواله فيما يأتي:

١ - القرامطة في تأويل الأسماء الحسنى كلها ونفيها عن الله تعالى، كما يزعمون، على سبيل التنزيه له عنها وتحقيق التوحيد بذلك، وزعموا أن إطلاقها عليه يقتضي التشبيه، وهذا غلو شديد، بل بالغوا حتى قالوا إنه لا يقال إنه موجود ولا معدوم، وأن المراد بها إمام الزمان عندهم. وهذا متواتر عنهم، وهذا هو الكفر بعينه.

وكل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح، وأنه ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٣]، أي: أهل القرية وأهل العير. كذا قرره ابن الوزير[(٢)].

٢ - طريقة بعض المتكلمين في تأويل بعض أسماء الله الحسنى وصفاته العليا وردها إلى المجاز، كالرحمة والرحيم والسميع والبصير والحكيم، فقد عظمت الشناعة في إنكار حقيقتها والتمدح بها حين وافق ذلك مذهب القرامطة الباطنية وأسلافهم من المشركين، خاصة أن الله تعالى عظم اسمه الشريف حيث قال: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [الإسراء:١١٠].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(٣٠).

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص(٣٠).

أما السنة الصحيحة فكثيرة شواهدها، ففي حديث سلمان الفارسي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن لله مائة رحمة، فمنها رحمة بها يتراحم الخلق بينهم، وتسعة وتسعون ليوم القيامة**»[1] وحديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً: «**إن رحمتي تغلب غضبي**»[2] وفي رواية: «**سبقت غضبي**».

٣- التصرف في عبارات الكتاب والسنة بالعبارات المبتدعة. يقرر ابن الوزير أنه قد تفاحش الأمر في التصرف في عبارات الكتاب والسنة بظن المترادف واعتقاده من غير يقين، والاختلاف في معاني كتاب الله تعالى، ورواية ما قال الله ورسوله بالمعنى. قد أدى ذلك إلى الحرام المنصوص.

ويرى باحث معاصر[3] أن تشدد ابن الوزير هنا يحمل على قاعدته المعروفة وهي الأخذ بالأحوط في الدين، وهذه القاعدة التي التزمها لا شك أنها مأمونة الخطر الناتج عن التصرف في عبارات الكتاب والسنة الواضحة، لا سيما إذا كانت في باب الأسماء والصفات التي لم يؤثر الخوض فيها عن السلف الصالح، لا بطريقة التأويل المؤدى إلى التعطيل، ولا بالتشبيه المؤدي إلى مماثلة المخلوق، ولا بطريقة المقدمات والنتائج.

وإذا اعترض البعض على ابن الوزير في مؤلفاته لا سيما «العواصم والقواصم» و«الروض الباسم» أنه قد خاض في التأويل بتبديل عبارات الكتاب والسنة في حديث الشفاعة الطويل وفيه ذكر المجيء والرجل والقدم والرؤية وغير ذلك، فإن ذلك في الحقيقة ليس إلا من باب الجدل المبني على مقدمات مشهورة، أو مسلمة عند الناس أو الخصم، والغرض منه - كما هو معروف -

---

(١) مسلم ج٤ كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله.

(٢) متفق عليه البخاري ج٨ كتاب التوحيد، ومسلم ج٤ كتاب التوبة.

(٣) د. علي بن علي بن جابر الحربي: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ص(٥٨٣).

إلزام الخصم وإفحامه، وإقناع القاصر عن درجة البرهان، سواء كانت المقدمات والنتائج حقيقية أم باطلة، بخلاف ما قرره ابن الوزير هنا في كتابه «إيثار الحق على الخلق» فإنه المختار عنده؛ بدليل أنه شدد النكير على من يخالف هذا المنهج[١] إضافة إلى أنه من آخر الكتب التي كتبها في حياته.

أما أسباب الزيادة والنقص في الدين - وهما منشأ معظم البدع - فأصلان: عقلي وسمعي.

الأول بسبب الخوض فيما لا تدركه العقول من الخفيات التي أعرض عنها السلف، نحو ما عرض للبراهمة الذين حكموا برد النوبات من إيجاب أمور سكت الشرع عن بعضها ونهى عن بعضها، واستقباح أمور ورد الشرع بتحسينها؛ ولكنهم خالفوا البراهمة في أنهم صدقوا قواعد الشرع في الجملة، وصدقوا هذه القوادح في تفاصيل الشرع، وراموا الجمع بينهما، فوقعوا لذلك في أشياء واهية... ولزمهم ما التزموا من أن رسل الله قصروا في البيان عمدًا امتحانـًا للمكلفين وتعريضـًا للعلماء الراسخين للثواب العظيم في التأويل لكلام رب العالمين[٢].

ومن هنا علينا - في نظر ابن الوزير - أن نعتقد أن الحق في تلك القوادح التفصيلية هو فيما جاء من عند الله تعالى، بدليل المعجزات الباهرات، ونعلم أن للبصائر أوهامـًا في الخفيات من الأحكام مثل ما ثبت للأبصار في الخفيات من الأوهام، فلا نتبع في الخفيات وهم البصائر ولا وهم الأبصار، والجلي من المنقول والمعقول أولى بالاتباع، ورد ما خفي على العقول إليه، وننتفع بالجلي ونقف فيما دق، ونصنع في الانتفاع بالبصائر كما صنعنا في الانتفاع بالأبصار، ولا نقف الجلي على الخفي، ولا نرجحه على الجلي، وبهذه الطريقة نكون قد

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٥٠، ١٥٢).

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص(٨٧).

أغلقنا منافذ يتسرب منه الاختلاف والابتداع في الدين[1].

أما الثاني من هذه المنافذ الذي يتسرب منها الاختلاف والابتداع في الدين تأويل المتشابه، وهذا هو الذي لا يرضاه ابن الوزير، ومن هنا أكثر الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وقرر الوقف على لفظ الجلالة، كما قرر أن قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ جملة مستأنفة لا معطوفة كما يقول البعض، ذكر ذلك في معرض الرد على المعتزلة الذين ادعوا العلم بتأويل المتشابه.

كما استدل بكلام ابن تيمية في القاعدة الخامسة من التدمرية في وجوه التأويل الثلاثة. كما ذكر أدلة القائلين أيضاً بأنهم يعلمون تأويل المتشابه، ثم رد عليهم بأن الراسخين لا يعلمون تأويل المتشابه الذي هو مذهبه، بل معتقده من ستة أوجه أيدها باثنين وعشرين دليلاً[2].

وعامة فالدليل السمعي يحمل في أن اختلاف المتكلمين في أمرين:

أحدهما: معرفة المحكم والمتشابه أنفسهما والتمييز بينهما حتى يرد المتشابه إلى المحكم.

ثانيهما: اختلافهم هل يعلمون تأويل المتشابه، ثم اختلافهم في تأويله على تسليم أنهم عرفوه، وقد فصل ابن الوزير في ذلك على ما سنرى بعد[3].

---

(١) السابق ص(٧٨، ٨٨).

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ١٤١٢-١٦٧ وإيثار الحق ص(٨٨، ٨٩).

(٣) إيثار الحق ص (٨٨ ، ٩٣).

أما علاج كل ذلك في نظر ابن الوزير فيتلخص في أمور:

١ - الامتناع عن الكلام في ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل، أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى. فالكلام في ذلك من المتشابه الممنوع الذي لا يعلمه إلا الله تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فإنما تتصور المخلوقات وما هو نحوها. وقد روى عنه نهيه عن التفكر في ذات الله تعالى والأمر بالتفكر في آلائه[١].

وحاصل هذا الأمر أنه من التحكم بالنظر في ذات الله تعالى، وهو من المتشابه، والخوض في ذلك من البدع المحرمة، فالعلم بكيفية الصفات غير حاصل لنا، إذ العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الموصوف، فإذا امتنع العلم بكيفية الموصوف فكذلك كيفية الصفة[٢].

ومن باب التفكر في ذات الله دخل كثير من البدع المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته، مثل قول البهاشمة من المعتزلة: «إن الله - تعالى عن قولهم - لا يعلم من ذاته غير ما يعلمون، وكذلك قول المشبهة والمعطلة على اختلاف أنواعهم؛ فالفريقان المشبهة والمعطلة إنما أتوا من تعاطي ما لا يعلمون، ولو أنهم سلكوا مسالك السلف في الإيمان بما ورد من غير تشبيه لسلموا»[٣].

٢-الامتناع عن الكلام في سر القدر السابق الشرور. فإنه من المتشابه الواضح تشابهه والمنع منه. وإذا كان الملائكة الكرام مع قربهم من الله تعالى قد تحيروا واستفسروا ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ﴾ فكان الجواب

---

(١) انظر «صحيح الجامع» حرف التاء.

(٢) شيخ الإسلام في مجموع فتاويه (٦/ ٣٩٩).

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص (٩٥، ٩٦)، والعواصم والقواصم ج٢ ص الوهم ١٥.

الجملي ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] فاعترفوا بما قرره عليهم من قصور علمهم وقالوا: ﴿لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة:٣٢] وإذا كفى الملائكة العلم الجملي كفى كثيرًا من المسلمين.

ومما يؤكده ابن الوزير أن الله تعالى لم يخلق الشر كونه شرًّا محضـًا، بل فيه من الخير الكامن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، بل لا يريده لكونه شرًّا قطعـًا، ومثل بأم الصبي التي ترى الحجامة شرًّا محضـًا، والغبي الذي يرى القصاص شرًّا محضـًا يقول: والسر في ذلك أن الله تعالى لا يريد الشر لكونه شرًّا قطعـًا، وإنما يريده وسيلة إلى الخير الراجح، كما قال تعالى: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَـٰبِ ﴾ [البقرة:١٧٩].

وقد جمع ابن الوزير في «العواصم والقواصم» في مسألة القدر كثيرًا من الأقوال والردود، وعلى الرغم من نهيه عن الكلام في سر القدر وسره، إلا أنه عالجه بإسهاب لا مزيد عليه في الوهم الثامن والعشرين، وتقصى البراهين في الرد على المعترض المعتزلي وغيره، وبلغت أحاديث وجوب الإيمان بالقدر اثنين وسبعين حديثـًا، وأحاديث صحته مائة وخمسة وخمسين حديثـًا، غير الآيات القرآنية الكثيرة التي استشهد بها[1].

كما أشار ابن الوزير إلى مصنفات ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية في بيان الحكمة في العذاب الأخروي، وهي تتفق مع وجهة نظر ابن الوزير.

٣- **الامتناع عن الجدل حول معاني الحروف المقطعة أوائل السور.** فذلك من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى. ودليل ذلك أن الجهل بهذه الفواتح معلوم كالألم والصحة، والفرق بينها وبين ﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ونحوها ضروري، ودعوى

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣وهم ٢٨، ٢٩، ٣٠ والإيثار ص(٩٩).

التمكن من معرفة معانيها تستلزم جواز أن ينزل الله تعالى سورة كلها كذلك أو كتاباً من كتبه، وتستلزم جواز أن يتخاطب العقلاء بمثل ذلك، ويلوم من طلب بيان مقاصدهم. وهذا - كما يقول ابن الوزير - هو اختيار زيد بن علي، عليه السلام، وأما قول من خاضوا في بيان معانيها بأنا مخاطبون بها فيجب أن نفهمها، فهو قول مقلوب، وصوابه أنا لا نفهمها فيجب ألا نكون مخاطبين بفهمها[١].

٤-المجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، سواء كان بسبب الاشتراك في معناه أو لغرابته أو عدم صحة تفسيره في اللغة والشرع وغير ذلك. وقد وقع الوهم في المجمل لنوح، عليه السلام، فكيف لغيره، وذلك فيما أخبر الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [هود:٤٥-٤٦] [٢].

ويعلق باحث معاصر على هذه الأمور الأربعة التي اختارها ابن الوزير ونبه عليها على أنها من المتشابه، وذلك بعد ذكره لوجوه المتشابه الثلاثة التي نقلها عن ابن تيمية، وإضافة رابع إليهما بقوله: «إذا تأملت ذلك تجده موفقاً من حيث الجملة للقاعدة التي نهجها في أصول الدين، بل في كتابه (إيثار الحق) الذي هو آخر مؤلفاته وهي الأخذ بالأحوط، وهو كذلك لأنه مأمون الخطر على من اعتقد هذا من الزلل في الدنيا ومن العذاب في الآخرة»[٣].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص (١٠١).

(٢) وانظر الإيثار ص(١٠١).

(٣) د. علي جابر الحربي: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ص (٦٠٥، ٦٠٦).

وما يراه الباحث صحيح؛ فإننا نجد ابن الوزير يضع لنا قاعدة للنجاة في هذه الأمور الصعبة، خاصة منها المتصلة بالسمعيات وهي: أن كل قولين مختلفين يخاف الكفر والعذاب الأخروي في أحدهما دون الآخر، فابعد عنه واحذره، ألا تراك تألفه الكفر في جحد العلوم لا في ثبوتها، وفي جحد الرب لا في الإيمان به، وفي جحد النبوات لا في إثباتها، وفي التفريق بين الرسل لا في الإيمان بجميعهم، وفي عدم الإيمان بما جاء به القرآن والسنة، لأن خلاف السمع المعلوم كفر إجماعاً، لا في خلاف العقل المعلوم، لأنه ليس بكفر إجماعاً، وبالفطرة تدرك القوي من الضعيف، في تلك المباحث إلا ما دق وغمض فاتركه لا سيما مع دقة الشبه المعارضة كما تترك ما دق على بصرك من المرئيات[1].

***

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص (٣٣، ٣٤).

موقف ابن الوزير من تأويل نصوص السمع

يرى المتكلمون وجوب تقديم الأدلة العقلية على أدلة السمع عند وجود تعارض بينهما، لأن العقل -كما يقولون- «أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل معاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض»[١].

وقد نص الغزالي على ذلك، وسبقه إلى ذلك الباقلاني والجويني، حيث قررا تقديم العقل على السمع عند التعارض. وإنصافاً للغزالي ينبغي أن نذكر أنه قد عنى ببيان مذهب السلف في ذلك، وبرهن على أنه هو الحق الصريح الذي لا مراء فيه[٢] كما صرح بالكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات وأن ذلك هو الأسلم[٣].

وكان الرازي أكثر المتكلمين إلحاحاً في بيان قانونهم في التأويل وتقديم على النقل وحمل الظواهر النقلية على التأويل[٤].

ولقول المتكلمين بوجوب تأويل النصوص السمعية عند التعارض المزعوم جلبوا كثيرًا من الخلاف والتعارض والابتداع إلى الدين.

ومن هنا حاول ابن الوزير بيان تهافت هذا التعارض المزعوم بين العقل والنقل، ورأى أن هذا وهم نشأ لأسباب هي:

---

(١) انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ص(٥، ٦).

(٢) الغزالي: إلجام العوام عن علم الكلام ص(٦٢) وما بعدها (مجموعة القصور العوالي).

(٣) الغزالي: قانون التأويل ص(١١).

(٤) الرازي: المطالب العالية ص(٣٠٩، ٣١٠) ومحصل الأفكار ص(٣١) وأساس التقديس ص(١٧٢).

أ- التقصير في علم المعقول

«فإن جماعة من المشتغلين بعلم المعقول لم يتقنوه، فتوهموا في بعض الأمور أنه صحيح بدليل عقلي توهموه قاطعاً وليس بقاطع، وفي معرفة القاطع وشروطه اختلاف بين المنطقيين وبعض المتكلمين»[1].

فهؤلاء قد اختلفوا فيما إذا كان الواجب بناء الدليل على الضرورة فيما ينتهي إليه النظر، أو بناؤه على سكون النفس؛ فالمنطقيون وأبو الحسين البصري وأكثر المحققين على أنه لابد من الانتهاء إلى الضرورة التي تؤدي إلى التسلسل، بينما جمهور المعتزلة على أنه يكفي أن ينتهي إلى سكون النفس.

وقد اعترض ابن الوزير على المعتزلة بأنه يرد عليهم هنا سكون نفوس المبطلين ببواطلهم، وقد قصد من هذا الاعتراض إلى بيان أمرين:

أولهما: أن كون الدليل العقلي قاطعاً من المواضع الدقيقة التي اختلف فيها مُدَّعُو الذكاء وكمال التدقيق.

ثانيهما: أنه يجوز أن يقع الخطأ على المحققين في مثل هذا، وينبغي على المنصف أن يحذره «فإن كثيرًا من أهل العقول يقصر في هذا الموضع، فيظن في بعض العقليات أن دليله قاطع، وليس بقاطع في نفس الأمر. ولو لم يكن في ذلك عبرة للمعتبرين إلا ما جرى لموسى الكليم حيث قطع بالنظر العقلي على قبح ما فعله الخضر، فانكشف له خلاف ما قطع عليه.. فإذا كان هذا في حق أرفع البشر مرتبة، فمَن الناس بعدهم!»[2].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١١٧).

(٢) السابق ص (١١٩).

وجانب الحذر الذي يلتزم به ابن الوزير هنا، ويراه في ترك التأويل لأنه الأحوط يعتمد على:

ما علم من الاختلاف في أن الأدلة العقلية موجبة للتأويل عند المتأولين قطعية أم لا، وقد تقدم مثال ذلك.

أن الإجماع قد انعقد على أن مخالفة العقل إذا تجرد عن السمع ليست بكفر ولا فسق وإن كان فيها مخالفة ضرورة العقل.

أن أحدًا لا يشك في أن الفوز بالأمان من الكفر الذي يوجب الخلود في النار أرجح من الفوز بالظفر بالحق في دقائق الجواهر والأعراض ونحوها.

وإذا كانت الأدلة الموجبة للتأويل قد انتهت إلى غاية الدقة ووردت عليها الشكوك الصعبة حتى اختلف في صحتها أئمة العقول، فإن مخالفتها لا تكون كفراً ولا فسقاً على جميع قواعد العقلاء. وما دام قد ثبت أنه لا تعارض بين صحيح السمع وصحيح العقل، فإنه لا موجب للتأويل الذي أدى إلى الاختلاف والابتداع.

ب- التقصير في علم السمع

فإن المتكلم قد يتقن بعض الأدلة التي لا يشك في صحتها، وتكون هذه الأدلة صحيحة بالفعل، ولكنه لتقصيره في علم السمع يعتقد أنه ورد نقيض ذلك الأمر المعلوم عنده، ولذلك وقع الكثيرون في الكفر الصريح، كابن الراوندي وبعض الفلاسفة وأكثر البراهمة، إذ اجتمعت كلمتهم على أن عذاب الآخرة خال من المصلحة والحكمة، وأن ذلك لا يجوز على مختار عليم مختار حكيم.

ويضيف ابن الوزير «وقد زاد إسراف البعض في التقصير في علوم السمع، تارة

في معرفة نصوصه وألفاظه وطرق صحتها، وتارة في كيفية الجمع بين المتعارض، فقدموا العموم على الخصوص والظواهر على النصوص.. فوقعوا في «البدعة» وهؤلاء كالنواصب والروافض وكثير من الوعيدية، ومن هذه الجهة كذلك كان خبط كثير من الناس في مسألة القرآن[1].

جـ- معاداة العلوم العقلية

وهذا السبب يقوم على تقصير من جانبين: جانب أهل المعقولات وجانب أهل السمع. أما الأول فجماعة منهم قصروا في السمع كبعض المعتزلة، فذهبوا إلى نفي الشفاعة للموحدين ونفي الرجاء للمذنبين منهم، وأوجبوا خلودهم في النار مع المشركين.

أما أهل السمع فظنوا أن العلوم العقلية التي ينفي المشتغلون بها الشفاعة والرجاء ونحوها هي المعارضة لما عرفوه من السمع الحق في ذلك، فعادوا في ذلك عالم المعقول ومن خاض فيه حتى من أهل السنة[2].

وقد لاحظ الدكتور السيد رزق الحجر بحق فارقاً هامًّا بين ابن الوزير وغيره من بعض أهل الحديث الذين لزموا جانب السمع ونهوا عن الخوض في العقليات، فهو لا يمنع من ذلك شريطة أن يتسلح الخائض فيها بالإتقان الكامل لعلوم العقل وعلوم السمع معاً، بحيث يكون كواحد من الأئمة في كلا العلمين.

ومن هنا يقول ابن الوزير بعد أن بين هذه الأغلاط التي وقع فيها جماعات من المتكلمين، وبعد أن بين أن بعض أهل السنة يتحمل نصيباً من هذه الأغلاط:

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٢٣، ١٢٤).

(٢) السابق ص(١٢٣، ١٢٧).

«واعلم أنه لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين: إما رجل ترك البدعة كلها والتمذهب والتقليد... وبقي مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب... ورجل أتقن العلمين العقلي والسمعي، وكان من أئمتهما معًا بحيث يرجع إليه أئمتهما في وقائعهما ومشكلاتهما، مع حسن قصد وورع وإنصاف وتحر للحق. وأما من عادى أحد هذين العلمين وعادى أهله، ولم يكن على الصفة الأولى من لزوم ما يعرف وترك ما لا يعرف، فإنه لابد أن تدخل عليه البدع والأغلاط والشناعات»[١].

***

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص(١٢٨).

ابن الوزير ومدى الحاجة إلى علم الكلام

يعرف الإيجي علم الكلام بأنه «علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه»(١). ويعرفه ابن خلدون بأنه: «علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنصرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة».

ويتبين لنا من هذه التعريفات وظيفتان: إحداهما توضيح العقائد الإسلامية وتقديم الأدلة العقلية التي يؤيدها. والثانية الدفاع عن هذه العقائد في مواجهة الشبهات والشكوك التي توجه إليها.

ولكن ألا يمكن توضيح العقائد الدينية وإثباتها بطريق آخر غير طريق الكلام والمتكلمين؟

يجيب ابن الوزير على ذلك بالإيجاب، ويستدل على ذلك بأن صحابة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وغيرهم ممن سبقوا نشأة هذا العلم، قد عرفوا هذه الأمور، ولم تكن لديهم هذه المعرفة غير كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. فالصحابة لم تتوقف معرفتهم بأصول العقيدة على براهين المتكلمين، كما أنهم قاموا بدورهم في الدعوة إلى الدين والذود عنه في مواجهة شبهات الملحدين، متبعين رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والأنبياء السابقين. وهذا ما أكده ابن الوزير ويرى كفاية القرآن الكريم في البرهنة على عقائد التوحيد من غير حاجة إلى أدلة المتكلمين(٢).

---

(١) الإيجي: المواقف (١/ ٣٤، ٣٥).

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص(١٧).

ويؤيد ما ذهب إليه ابن الوزير الإمام يحيى بن حمزة في كتابه «التمهيد» على أن القرآن مشتمل على ذكر الأدلة وشرحها[١] بل صرح بذلك مشاهير المتكلمين والمعتزلة والأشاعرة، بل ترى القاضي عبد الجبار المعتزلي يقول: «إن الله سبحانه ينبه على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة بألفاظ قليلة تحتوي على معان كثيرة»[٢].

فإذا كان القرآن - كما شهد بذلك أعلام العلماء وأئمة المتكلمين - متضمناً لأدلة أصول الدين مع سهولة أدلته وجلائها، لم تكن هناك حاجة إلى معرفة ذلك من أدلة الكلام. كما أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - والصحابة والسلف الصالح لم يشتغلوا بالنظر كما عرف لدى المتكلمين، ولم يأخذوا عقائدهم أو بينوها من هذا الطريق.

ويبرهن ابن الوزير بكثير من الأدلة والبراهين في كتبه ورسائله على ثبات الأنبياء على اعتقادهم، بينما لا يسلم المتكلمون من طروء الشبهات على معتقداتهم[٣] ولا وقع بينهم من الخلاف والاختلاف مثل ما وقع بين الفلاسفة والمتكلمين الذين اختلفوا في كثير من البديهيات، كالتواتر والتحسين والتقبيح وأفعال العباد وغير ذلك، ويكفينا أن نقف على كلام الطائفة الواحدة منهم بعضهم في بعض، وما فيه من وصف كل منهم للآخر بالكفر والبدعة[٤].

كما أن الفرق الكلامية مجانبة لطريقة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- في

---

(١) السابق ص (١٩).

(٢) السابق ص (٢١) ويحيى بن حمزة أحد أئمة الزيدية في اليمن، وكتابة «التمهيد في العدل والتوحيد» مطبوع في مصر حديثاً في مجلدين.

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص (٥١، ٥٢) والروض الباسم (٢/ ١٣٦)، وإيثار الحق (١١٤).

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص (١١١)، والبرهان ص (٥٢).

بيان العقائد والبرهنة عليها، على الرغم من وجود اليهود والنصارى والمشركين في زمنه، وقد ناظروه فلم يأت في مناظرته لهم بشيء من جنس علم الكلام[1].

كذلك كان موقفه من الزبعري الذي زعم أن المسيح والملائكة ممن يعبدون، وأنه يلزم من ذلك أنهم معذبون، أو موقفه من أبي سفيان عندما لم يشهد له بالنبوة في بادئ الأمر أو بدليل عقلي واكتفى بالدليل السمعي، وكذلك فعل عندما سئل عن الروح.

وقد أمر أحدنا أن يقول عندما يكثر سؤال الناس «آمنت بالله ورسله» كما ثبت ذلك في الصحيح عن أبي هريرة، وفي معناه قول الله تعالى: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ ﴾ [آل عمران: ٢٠] وقد عرضت مثل هذه المواقف للصحابة من خلال براهينهم عليها وما أمكن تحقيقه من غير حاجة إلى تنظير المتكلمين، بدليل أن كل من سبقوا نشأة علم الكلام قد عرفوا تلك العقائد ووقفوا على أدلتها من القرآن الكريم، مع تميز أدلة القرآن بجلائها وسهولتها ونفعها للخواص والعوام.

أما الدفاع عن الدين ورد شبهات الملحدين «فلا يغني علم الكلام هنا، وإنما ينفع علم الغيب، ومن الجائر بالإجماع أن ترد هذه الشبهات على دقائق الكلام وتحير المبرز فيه، وتبلد المعجب به، وربما تولدت من تدقيقه على قدرة، وكان بالنظر كالباحث على حتفه بظلفه»[2].

كما أن الأدلة الكلامية لا تصلح في حق شبهات الملحدين، لأن الحجة لله تعالى عليهم قد تمت قبل تحرير هذه الأدلة بما خلق لهم العقول وأرسل إليهم الرسل وبين لهم ما في كتبه الكريمة من الأدلة، فإذا كانوا قد جحدوا آيات الله وبراهين القرآن الجلية فهم لدقائق الكلام أجحد ومن قبولها أبعد.

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص (٥٣)، والبرهان ص(٥٧)، والروض الباسم (٢/ ١٣٩).

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص (٤٥٣).

ويدل على أن المعول هنا إنما هو فيما أقامه الله تعالى على الكفار من حجة لا فيما يحرره المتكلمون من أدلة[1] كما أن العلم بصحة الإسلام في قلوب الكفار غير مقدور للمسلمين، لا بأدلة الكلام ولا بأدلة السلف، لأن وجود العلم بذلك متوقف على نظر الكفار على الوجه الصحيح أو على خلق الله تعالى له، وكلاهما غير مقدور لنا، فلم يبق لنا إلا أن تأمرهم «بأن ينظروا فيما نظرنا فيه على مقتضى ما خلق الله في عقولهم السليمة ومقتضى ما علمهم الله لسنة أنبيائه الكرام عليهم السلام، فبمجموع العقل وبعثة الرسل تمت الحجة عليهم بإجماع العقلاء المنصفين، قال تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[النساء: ١٦٥].

وهكذا يورد ابن الوزير كثيرًا من الأدلة والبراهين على أن الخوض في علم الكلام وطرائقه خاصة تلك الأدلة التي يسوقها للبرهنة على أن الخوض في علم الكلام على وجه التقصي للشبهة والإصغاء إليها والتفتيش عن مباحث الفلاسفة والمبتدعة المشكلة في كثير من الجليات - يؤدي إلى أضرار عظيمة ويمرض الكثير من القلوب الصحيحة، ورفع المضرة المظنونة واجب عقلاً، وقد شهدت بذلك التجارب مع النصوص وضل بسببه اثنتان وسبعون فرقة من ثلاث وسبعين فرقة[2].

والنصوص التي يشير إليها ابن الوزير كثيرة وتتمثل فيما ورد في الكتاب والسنة من النهي عن البدع والنهي عن المراء مطلقـًا، وعن المراء في القرآن، وفي

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم (٢/ ١٣٠)، وترجيح أساليب القرآن ص (٤٦، ٤٧).

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص(٥٢، ٥٣) وحديث افتراق الأمة مشهور وهو في رواية ابن عمر مرفوعـًا: «وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قال: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي» (جامع الترمذي بتحفة الأحوذي (١٧/ ٣٩٩-٤٠٠) وفي رواية عن أبي هريرة مرفوعـًا: «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة». ولنا تحقيق على هذا الحديث وكلام علماء اليمن فيه (في كتاب مستقل إن شاء الله يطبع قريبـًا. أبو نوح).

القدر خاصة، والأكبر النهي عن التفكر في ذات الله تعالى، وما ورد فيهما بالأمر عند الوسوسة بما ينافي طرائق أهل الكلام، وذلك كما يقول في خمسة عشر حديثًا في كتب السنة ومجمع الزوائد.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلا يغيب عنا أن ابن الوزير ومعه أهل الحديث والأثر لا يستنكرون النظر مطلقـاً، وكيف قد أمر الله تعالى به، ونحن إنما دفاعنا عن الكتاب والسنة، ولكننا نبطل مبتدع النظر بمسنونه ونبطل من النظار ما أدى إلى القدح في أصحابه - رضي الله عنهم - وإلى القطع في صفات الله تعالى بغير تقدير ولا هدى ولا كتاب منير[١].

فالذي يبطله ابن الوزير وأهل السنن من النظر نوعين: أحدهما: ما كان متوقفـاً على المراء واللجاج الذي لا يفيد ويثير الشر.

وثانيهما: الانتصار للحق بالخوض في أمور يستلزم الخوض فيها الشك والحيرة والبدعة لما في تلك الأمور من الكلام بغير علم[٢].

فابن الوزير وأصحاب الحديث عامة لا يبطلون النظر ولا يقبحونه ما دام خاليـاً من الآفتين السابقتين، وإنما يبطلون النظر على طريقة المتكلمين والتعمق في دقائقهم لأنه لا يخلو عنها.

***

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ص(٢/ ١٣٦).

(٢) ابن الوزير: البرهان القاطع ص(٥٦، ٥٧)، والروض الباسم (٢/ ١٧).

انفتاحه على مذهب أهل السنة والجماعة

إن كتاب «العواصم والقواصم» في الذب عن سنة أبي القاسم - صلى الله عليه وآله وسلم- يمثل تحولاً هامًّا بين علماء الزيدية في الانفتاح على مذهب أهل السنة والجماعة وتعظيم رجالهم، بخاصة سلف الأمة وعلماء الحديث منهم، إيثارًا للحق على تقليد أئمة مذهبه.

يرى العلماء أن عدة عوامل ساعدت على تفتح ابن الوزير على مذهب أهل السنة، منها:

١ - أنه لم يقتصر في تلقي العلم على علماء المذهب الزيدي، وإنما أخذ من علماء المذاهب الأخرى، بخاصة الشافعية، منهم:

- الشيخ محمد بن عبد الله بن ظهيرة المكي القرشي، رأس الشافعية في زمانه رحمه الله (٨١٧هـ).

- والشيخ نجم الدين محمد بن أبي الخير القوصي الشافعي. وغيرهما.

٢ - أنه كان قد اتجه في أول مرحلة في طلب العلم إلى دراسة علم الكلام، ولكن العداوة والبغضاء بين المتكلمين، وتكفير الفرق بعضها بعضًا لم يصادف في نفسه هوى، بل كان معارضـًا لمزاجه، فذهب إلى دراسة علم الكتاب والسنة. والهداية من الله.

قال رحمه الله:

أول ما قرع سمعي ورسخ في طبعي، وجوب النظر والقول بأن من قلد في الاعتقاد كفر، فاستغرقت في ذلك باكورة علمي، وما زلت أرى كل فرقة من المتكلمين تداوي أقوالاً مريضة، وتقوي أجنحة مهيضة، فلم أحصل على طائل،

وتمثلت بقول القائل:

كل يداوي سقيمـًا من معائبه   فمن لي بصحيح ما به سقم

فرجعت إلى كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - وقلت: لا بد أن يكون فيها براهين وردودًا على مخالف الإسلام.[١]

ويقول أيضًا:

أما كون الحق فصحيح، ولكن لا يستلزم أن يكون الصواب في جميع المواضع المتفرقة قد اجتمع لبعض الفرق إلا ما حصل فيه أحد الإجماعات القاطعة من الأئمة والعترة، فيجب الترجيح له والنصرة. فاستخرت الله، وقصدت إحياء هذه السنة الميتة، التي هي ترك العصبية[٢].

فالعبارة واضحة الدلالة، لا إلى ترك العصبية لمذهبه فحسب، بل في التماس الحق حيثما كان[٣].

***

(١) مقدمة «العواصم».
(٢) «إيثار الحق» ص(٣٠).
(٣) «كتاب الزيدية» (٢/ ٥٤١).

طريقة السلف أسلم

حدد الإمام ابن الوزير - رحمه الله- أنه يلتزم في فهم العقيدة طريقة السلف، رضوان الله عليهم، لأن فيها السلامة التي يبحث عنها، فيقول:

واعلم يا ولدي أني كنت مثلك، طالب علم صغير السن كثير الجدل، قليل التجارب، وما كنت مثلي طالب سلامة كبير السن، قليل الجدل، طويل التجارب، وأعني بقولي (طالب سلامة) أني غير ملتفت إلى غيرها من الفوائد، على قول القائل: (رضيت من الغنيمة بالإياب).

ولذلك قيل: (طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم) والمجرب لا يعدل بالسلامة، ولا يرتاع من عدوان الضلامة والملامة.[1]

تصويب للقول السابق:

إن طريقة السلف أسلم وأعلم، كما قال السلف: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.



(١) «ترجيح أساليب القرآن» ص(٦٧).

مصادر عقيدته «الكتاب والسنة»

أصول ديني كتاب الله لا العرض   وليس لي في أصول بعده غرض

قال: (أعني الاستدلال على أصول ديني بإعجاز القرآن، وإحكام خلق المخلوقات لجلائها، لا العرض الكوني، لاستغنائي عنه مع كثرة الشبه فيه).

ويورد أقوال العلماء على بطلان دليل الأكوان، والاختلاف الكبير بين من يثبتون هذا الدليل، فيصل في النهاية إلى أنه لا يمكن معارضة كتاب الله عز وجل وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - بهذا الدليل المضطرب غاية الاضطراب[١].

***

(١) «ترجيح أساليب القرآن» (٧٥-٧٦).

دفاعه ومدحه لمواقف أهل السنة

إنما يدل على عقله وعلمه الإشادة بمذهب أهل السنة، واعتماده له، ودفاعه الشديد عنهم، وترجيحه لآرائهم إذا كانت تخالف آراء غيرهم من الفرق، ولو كانت الزيدية إذا تبين له وجه الصواب:

ففي مسألة: عصمة الأنبياء - عليهم السلام - مثلاً يقول بعد أن بين أقوال أهل السنة: (فبان بهذا أنهم أكثر تنزيهـاً للأنبياء - عليهم السلام- من المعتزلة والزيدية؛ لأن مذهبهم تجويز تعمد الصغائر على الأنبياء...).(١)

ويقرر - رحمه الله - بأنه يتبع الكتاب والسنة، ولا يتبع أي مذهب آخر من المذاهب، ويتمسك بهما فيقول: فعقيدة أهل السنة أصح مبانيَ وأوضح معانيَ، وحسبك أنها جامعة لمحاسن العقائد: (من حسن الظن بالله، ورجاء مغفرته، مع خوف عذابه، والحذر من غضبه، وإن مات العاصي على الإسلام فلا بد من الخوف والرجاء لذي الجلال والإكرام).(٢)

نظرة الشيعة للصحابة - رضوان الله عليهم- ونظرة أهل السنة والفرق بينهما:

يقول الإمام ابن الوزير رحمه الله:

فإن قلت: فما الفرق بين مذهب أهل الشيعة وأهل الحديث في الصحابة؟ قلت: من وجوه:

الأول: الخلافة. وهو معروف.

الثاني: أن أهل الحديث يحملون من أظهر التأويل من الصحابة أنه متأول.

---

(١) «الروض الباسم» (١/ ١١٩).

(٢) «الروض» (٢/ ١١٣)، و«الإيثار» ص(٣١٩). ط قديمة.

الثالث: أن أهل الحديث لا يكرهون العاصي من الصحابة، وإنما يكرهون معصيته ويحبونه لإسلامه وصحبته، ويترحمون عليه ويترضون عنه، ويذكرون ما له من الفضائل، ولا يسبونه ولا يؤذونه اهـ.[1]

***

(١) «الروض الباسم» (١/ ١٣١).

إثباته الرؤية لله - عز وجل - والإيمان بها

في رده على من نفى الرؤية، ومن نفى الحديث الذي من طريق جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - أثبته وقال: إن المحدثين رووا في الرؤية أحاديث كثيرة تزيد على ثمانين حديثاً عن خلق كثير من الصحابة، أكثر من ثلاثين صحابيًّا منهم أبو بكر وعمر وعائشة، رضي الله عنهم. وقال: وذكر منها الحافظ الكبير البارع الشهير ابن قيم الجوزية في كتابه حادي الأرواح إلى دار الأفراح...)[1] الخ.

***

(١) «الروض الباسم» (١/ ٩١).

تعديل الصحابة - رضي الله عنهم-

ذكر الاحتجاج بكلام الصحابة، وما فيه من خلاف لأهل الباطل، ثم قال: وفي هذا الاحتجاج ما يؤخذ منه عدالة الصحابة كلهم رضي الله عنهم[١].

***

(١) نفس المصدر (١/ ٤٩).

شهادته في حق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قال رحمه الله: وأعظم من هذا سؤال عمر بن الخطاب لحذيفة؛ هل هو منافق؟ وقول حذيفة بعد تزكيته: لا أزكي بعدك أحدًا. ولم يخف، رضي الله عنه، من النفاق الذي هو الشك في الإسلام، فإنه يعلم براءة نفسه منه، بل نحن نعلم براءته، رضي الله عنه، بما يشهد له به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من الفضائل الكبيرة والمناقب الكثيرة...

دفاعه عن أهل السنة في أخذهم أحاديث معاوية رضي الله عنه

دافع الإمام ابن الوزير، رحمه الله، عن الأئمة في كتبهم الصحيحة عن الصحابي معاوية، رضي الله عنه، ثم أوردها، وأورد أنها شواهد عن غيره وقال:

(وهذا دليل على صدق أهل ذلك العصر وعدم انحطاطهم إلى مرتبة الكذابين، ولو لم يدل على ذلك إلا أن معاوية - رضي الله عنه - لم يرو شيئًا قط في ذم علي، رضي الله عنه، ولا في استحلال حربه ولا في فضائل عثمان، ولا في ذم القائمين عليه، مع تصديق جنده له وحاجته إلى تنشيطهم بذلك، فلم يكن منه في ذلك شيء على طول المدة، لا في حياة علي ولا بعد وفاته، ولا انفرد برواية ما يخالف الإسلام ويهدم القواعد.

ودفاعه عن أهل العلم وأئمة السنة منثور في كتبه، ومنهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهم رحمهم الله.

وهذا هو الحق والإنصاف الذي كان عليه إمامنا ابن الوزير رحمه الله.

***

شبهة والرد عليها

قالوا: إن الإمام ابن الوزير - رحمه الله - يزعم أن المتكلمين قد اقتصروا على دليلَي الأكوان والتمانع، مع أن عمدة الأدلة القرآنية وهي الاستدلال بالمصنوع على الصانع، قد أشار إليه كثير من المتكلمين، بل إن هذا الدليل قد اشتهروا به أكثر من شهرتهم بهذين الدليلين(١).

والجواب: أن هذا انتقاد جانبي، وأن المتكلمين قد غيروا كثيرًا حين خالفوا الأدلة القرآنية والنبوية، وكلام أهل العلم فيهم واضح، منه:

- أنهم استخدموا العقل أكثر من استعمالهم النصوص.
- تقديمهم للعقل على النقل ولو أنهم يستدلون بالنقل، لكن بعد أن يستدلوا بالعقل على النقل، وهذا هو الخطأ الكبير؛ لأن العقل يتبع النقل.
- ولعل انتقاد الإمام ابن الوزير لهم من باب الاستدلال الذي أمر الله به. فتنتفي حينها الشبهة، التي ذكرها من له علاقة بقواعد المتكلمين كالمعتزلة والزيدية.

❊❊❊

(١) «كتاب الزيدية» (٢/ ٥٩٣).

شبهة أخرى

عبد المتعال الصعيدي، صاحب كتاب «المجددون في الإسلام» انتقد الإمام ابن الوزير - رحمه الله - انتقادات تعسفية تدل على جهله، وضعف علمه، وقلة بصيرته؛ حيث إنه أثبت التجديد لأناس ليسوا في العير ولا في النفير، وأنهم كما زعم من المجددين.

فدل كتابه على أنه ذكر بعض العلماء من المجددين، رحمهم الله، ثم أدخل السم الزعاف بين العلماء، وذكر من ليس بعالم، بل من ليسوا أهلًا أن يكونوا من أهل الحق، وأنهم من أهل الباطل، مثل الطوسي الرافضي، والمعري الزنديق، وابن عربي الحلولي الزائغ عن الحق، والفلاسفة، وبعض الذين ليس لهم في العلم باع، ولا عرفوا بنصر الدين.

وقد طعن في الصحابي الجليل معاوية، رضي الله عنه، وهذا دليل على ما يحمل من الباطل، وأن فيه نزعة رافضية هذا أمر.

والأمر الثاني: أنه يطعن في صاحب «عون المعبود» لأنه نفى أن يكون المجدد شيعيًّا[1].

فنقول له: تشكر لذكرك العلماء، وأما غيرهم فدع عنك التجاهل والاجتهاد السيئ والتعالم الفظيع.

وهذه شُبَهٌ، وليست شبهة واحدة عنده، قال في كتابه هذا «المجددون في الإسلام والضلال»: إن ابن الوزير - رحمه الله - أبى إلا أن يختم حياته بالخروج على المدرسة التي صار عليها من كراهية التقليد، فغفل مثلما فعل الغزالي في

(١) انظر: «المجددون في الإسلام والضلال» ص(١٤-١٥)، و ص(٣٩-٤٤).

آخر أمره، وندم على ما مضى له من المعارك العلمية، فاعتزل الناس، وأقبل على العبادة، وتوحش في الفلوات، وهجر الاشتغال بالعلم، وآثرت عليه تلك العزلة عن الناس[١].

الجواب: أن هذا المتعالم لا يعرف حياة الإمام ابن الوزير - رحمه الله - ولا كتبه، ولا كيف اعتزل الناس ومجالس التدريس، وأما العلم فلم يهجره، إنه غذاء روحه - رحمه الله- إن الكتب والعلم كان خير جليس له، وخير مذكر.

فيا أيها الكاتب اتق الله تعالى واعرف كيف تنتقد، وابدأ أولاً بنفسك فانهها عن غيها؛ إن الإمام ابن الوزير - رحمه الله - لم يهجر العلم في عزلته؛ لأنه قد ألف كتابه الكبير الضخم «إيثار الحق على الخلق» في عزلته، وها هو الكتاب بين يديك، فاقرأه، وانظر إلى تحاملك على العلماء، وقبلهم الصحابة، هداك الله وكفى الأمة شرورك.

قال الأخ أحمد مصطفى صالح، جزاه الله خيرًا: أما تقليد الإمام ابن الوزير للإمام الغزالي فليس بتقليد حقيقةً؛ لأن ابن الوزير له أسباب من أجلها اعتزل الناس، ولم يكن اعتزاله لأجل التقليد أو الهوى، وهي أسباب ذكرها في هذا الكتاب وغيره، وانظر هذه المقدمة فلا وجه لكلامك من قريب ولا من بعيد، فدع عنك الكتابة لست منها[٢].

***

(١) «المجددون في الإسلام والضلال» ص (٤٠).

(٢) انظر: مقدمة أحمد مصطفى صالح -جزاه الله خيرًا- لـ «إيثار الحق» فقد أجاد فيها وأفاد، واستفدنا منه كثيرًا، وجزاه الله خيرًا.

ابن الوزير يقرر مذهب السلف

وقد جعل المذهب السلفي عماد دعوته في الأمور السبعة السابقة، وهذا المذهب يقوم على أساس من الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وهو في ذلك يقول بعد أن ذكر مخاطر البحث والتعمق في علم الكلام، وما يجر إليه من العداوة والمباعدة والشك والحيرة والتكفير: (فلما عرفت ذلك كله علمت من غير شك صعوبة معرفة طريق النجاة من هذا الفن على الأكثرين وقد ألهم الله تعالى، وله الحمد والشكر والثناء، إلى أسهل طريق وأخصره - في علمي - إلى اليقين والنجاة ونصرة طريق الصحابة والسلف، التي علم تقريرهم عليها بالضرورة من الدين، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، وإنما عنيت في توضيحها وتجديدها بعد دروسها ومداواة ما قد وقع من تغيير المغيرين لها، كما أشار إلى ذلك الحديث في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه**»[1]. كما يقرر أن الإهمال لكتاب الله تعالى هو المدخل الوحيد لعلم الكلام، وأهله غير متهمين بالتقصير - في نظر ابن الوزير - وإنما أُتُوا من أنهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[2].

كما سلك في كتابه هذه الطريقة الآتية:

١- جعل الكتاب والسنة المصدر الأساسي لاستنباط العقائد.

---

(١) «إيثار الحق على الخلق» ص(١٧) والحديث أخرجه البخاري (ج٧) كتاب القدر باب الله أعلم بما كانوا عاملين ص(١٢٠-١٢١)، ومسلم (ج٤) كتاب القدر باب كل مولود يولد على الفطرة ص(٢٠٤٧)..

(٢) «إيثار الحق» ص(١٤).

٢- ترك كل ما يخاف من القول فيه العذاب الأليم كالتشبيه والتعطيل، والتأويل الذي يحرف الكلم عن مواضعه.

٣- الوقوف عند المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، عز وجل، ورد علمه إليه سبحانه.

٤- القول بعدم المجاز إلا عند وجود إحدى القرائن الثلاث الآتية:

أ- **العقلية التي يعرفها المخاطِب والمخاطَب**. كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢] أي: أهلها.

ب- **العرفية**: مثل ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر:٣٦] أي: مُرْ من يبني. لأن مثله في العرف لا يبني، أو بنى السلطان سور المدينة.

جـ- **اللفظية**. مثل أسد يرمي، أو على فرسه ونحو ذلك[١].

وهذا من المسائل المختلف فيها، فبعض العلماء منع هذا التقسيم، منهم شيخ الإسلام، وبعضهم يمنعه في القرآن ويجيزه في غيره، وبعضهم يجيزه مطلقًا، منهم السيوطي وغيره[٢] من علماء البلاغة والأصول والله أعلم.

والأولى والأحوط عدم القول بالمجاز في نصوص الوحي، لأنه العصا العوجاء التي يتوكأ عليها المؤولون، وهو الذي أدى بهم إلى تأويل الأسماء والصفات وتعطيلها، فأولوا الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة وغير ذلك، والله أعلم.

٥- خلع قيود العصبيات المذهبية وترك التقليد في تكفير الخصوم، وترك جميع العبارات المبتدعة.

---

(١) انظر التفاصيل في إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص(١٤٤-١٦٦) والروض الباسم.

(٢) انظر التفاصيل في الإيمان لابن تيمية ص(٧٥) وما بعدها صححه وعلق عليه محمد خليل هراس، والإتقان للسيوطي (٢/ ٣٦) وما بعدها، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه لابن قدامة ص(٣٤-٣٥)، ومذكرة أصول الفقه لمحمد الشنقيطي ص(٥٧).

٦- الأخذ بالأحوط في الدين مخافة الوقوع فيما يؤول إلى عذاب الله، عز وجل، كالقول بحكمة الله تعالى في تدبيره ومخلوقاته وأقواله، وذلك أحوط من النفي لها، وإثبات صفات الكمال لله تعالى وحده، ونفي صفات النقص، والوقف عند الخفي.

٧- أن الكلام في ذات الله تعالى على جهة التفصيل والتصور أو الإحاطة على حد علم الله تعالى باطل، بل من المتشابه الممنوع الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه، لقوله: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ [طه:١١٠] وإنما تتصور المخلوقات وما هو نحوها، وللنهي عن التفكر في ذات الله تعالى[١].

٨- أن النظر في سر القدر السابق في الشرور - مع عظم قدرة الله تعالى ورحمته - من المتشابه الواضح تشابهه ومنعه، فقد تحير الملائكة الكرام مع قربهم من الله عز وجل واستفسروا ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ فكان الجواب الجملي ﴿ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٣٠] فاعترفوا بما قرره عليهم من قصور علمهم وقالوا: ﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [البقرة:٣٢] فإذا كفى الملائكة العلم الجملي كفى كثيرًا من المسلمين[٢].

٩- إن ابن الوزير سلك في إثبات وجود الله، عز وجل، طريقة القرآن التي وصفها بأنها أصح الطرق وأوضحها وأمنها من المهالك، وأنها طريقة السلف الصالح، رضي الله عنهم، وهي كما يلي:

---

(١) معنى حديث متفق عليه البخاري ج ٤ كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس ص(٩٢) مسلم ج١ كتاب الإيمان باب بيان الوسوسة ص(١١٩-١٢٠) وانظر إيثار الحق على الخلق ص(٩٣).

(٢) «الروض الباسم» لابن الوزير: ص(٢١٩).

* دلالة الفطرة.
* دلالة الأنفس.
* دلالة الآفاق.
* دلالة المعجزات.

١٠ - سلك في الكلام على توحيد الأسماء والصفات طريقة السلف؛ إمرارها كما جاءت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، على الوجه اللائق بجلال الله، عز وجل، وعظمته بلا تعطيل ولا تشبيه ولا تأويل، على ضوء قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى:١١] وقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه:١١٠].

١١ - وضع ابن الوزير - رحمه الله - قاعدة أساسية لمن يريد الحكم على مذهب معين، أن يدرسه من مصادره الأصلية المنتسبة إلى أهله ويطلع على جزئياته، ولا يأخذه من كتب خصوم هذا المذهب، لأنهم قلما يصورونه بصورته الحقيقية، وهذا هو التثبت والتبين اللذين حث عليهما القرآن الكريم[١].

١٢-الإنصاف، فهو لا يغمط أحدًا حقه، بل يضع كل شخص في مكانته اللائقة به فلا يمنعه من ذلك الإنصاف، مخالفة ذلك الشخص له في الرأي لمجرد كراهة أو عداوة. وهذه صفة ما أحوج الكثير من العلماء إليها، خصوصًا في أيامنا هذه.

١٣-القرآن مصدر أدلة التوحيد.

ثم أورد التنبيهات المشار إليها وما فيها من الآيات القرآنية الدالة على وفاء القرآن بإثبات العقائد وغيرها ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً

(١) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان لابن الوزير ص(٦٦).

﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٥٢﴾ [الأعراف:٥٢] وختم تلك التنبيهات بإجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن الكريم يفيد ما ادعاه من معرفة أدلة التوحيد، من غير ظن ولا تقليد.فكما أن المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره، فكذلك من نظر في القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد، بل القرآن العظيم هو الذي منه تعلم المتكلمون النظر، لكنهم غالوا في النظر فلم يقتصروا على القدر الكافي النافع المذكور في كتاب الله تعالى(١).

ويعني ابن الوزير بالنظر في القرآن الكريم استخدام العقل في فهم نصوصه وتدبره لا طريقة أهل الكلام.

ومما يهتم له ابن الوزير في منهجه اختصاص القرآن الكريم بنوع من الاحتياط، يبدو فيما يلي:

أولًا: التعريف بمراتب المفسرين، وهما عنده مرتبتان:

الأولى: مرتبة الصحابة.

وعلى رأسهم ابن عباس وابن مسعود رضي الله عن الجميع. لما ثبت من الثناء عليهم في القرآن الكريم.

الثانية: مرتبة التابعين.

ومن أشهرهم مجاهد بن جبر المكي وعطاء بن أبي رباح وقتادة بن دعامة، وغيرهم ممن خرج عنهم في دواوين الإسلام الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها.

---

(١) انظر التفاصيل في الترجيح ص(٩-١٧).

ثانيًا: التعريف بمراتب التفسير فيما يرجع فيه إلى الدراية. وهي عنده سبعة أنواع:

النوع الأول: تفسير المتكررات تكريرًا كثيرًا.

مثل آيات الأسماء الربانية، والصفات، والمشيئة، والأسماء المعروفة بالدينية، وهي الإسلام والإيمان والإحسان، والمسلمون والمؤمنون، والمحسنون، وكذلك أسماء الظالمين والفاسقين والكافرين وسائر ما يتعلق بالاعتقاد.

وهذا النوع - في نظر ابن الوزير - ينبغي أن يكون مفردًا في مقدمات التفسير حتى يشبع فيه الكلام من غير تكرير، فإن اشتبه الصواب على أحد في هذا القسم، أو خاف وقوع فتنة من الخوض والبحث عنها والمناظرة، ترك ذلك وكفاه الإيمان الجملي، لما ثبت من حديث جندب بن عبد الله، رضي الله عنه، عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «**اقرأوا القرآن ما أتلفت قلوبكم فإذا اختلفتم فيه فقوموا**»[١]. والمراد عند ابن الوزير الاختلاف مع التعادي والتفرق، دون الاختلاف مع التوالي والتصويب، لما في حديث عمر مع هشام بن حكيم في اختلافهما في القراءة، وتقرير النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لهما على الاختلاف في القراءة، ونهيهما عن الاختلاف في التخطئة والمناكرة[٢].

النوع الثاني: تفسير القرآن بالقرآن حيث يتكرر ذكر الشيء في كتاب الله تعالى، ويكون بعض الآيات أكثر بيانًا وتفصيلًا.

ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا﴾

---

(١) متفق عليه البخاري (٦/ ١١٥)، ومسلم (٤/ ٢٠٥٣-٢٠٥٤).

(٢) إشارة إلى القصة المذكورة في البخاري (٦/ ١١١)، وانظر شرح مسلم للنووي (٦/ ٢١٣-٢١٩) وفتح الباري (٩/ ١٠١-١٠٣).

[النساء:٢٧] بأهل الكتاب، كقول مجاهد، لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [النساء:٤٤].

النوع الثالث: التفسير النبوي.

وهو مقبول بالنص والإجماع ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ [الحشر:٧] ومنه تخصيص العمومات، مثل تحريم الصلاة على الحائض، وتفصيل أحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج، وشروط قطع يد السارق، ويلحق بذلك أسباب النزول.

النوع الرابع: الآثار الصحابية الموقوفة عليهم، وأجودها ما لا تمكن معرفته بالرأي سواء رجعنا بالرأي إلى العقل أو إلى الاستنباط من اللغة.

وقد كانت عادتهم الإشعار بالرأي في ذلك كما ذكره أبو بكر، رضي الله عنه، حين فسر الكلالة برأيه[1] أما إذا جزموا بالتحريم ونحوه كان دليلاً على رفعه، وهذا يحتاج إلى معرفة الإسناد إليهم.

النوع الخامس: ما يتعلق باللغة العربية على الحقيقة.

وتؤخذ من مصادرها الأصلية، مع مراعاة تقديم الحقيقة الشرعية، ثم العرفية، ثم اللغوية، كحقيقة الصلاة في الشرع بأنها أقوال وأفعال مخصوصة مبتدأة بالتكبير مختتمة بالتسليم[2] على اللغوية التي هي الدعاء، مأخوذة من قوله تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة:١٠٣] أي: ادع لهم. وكالدابة في اللغة اسم لكل ما يدب، خصصها

---

(١) انظر تفسير ابن جرير (٤/ ٢٨٤-٢٨٥)، تفسير ابن كثير (٢/ ٢٠٠).

(٢) كشاف القناع لمنصور بن يونس البهوتي (١/ ٢٥٥) وتسهيل الوصول إلى فهم علم الأصول لعطية سالم ص(١٩).

العرف بالبهائم[١] ومعرفة تفسير المشترك كالقرء بالأطهار والحيض[٢].

النوع السادس: المجاز. وتعتبر فيه القرائن الثلاث، وقد سبقت.

النوع السابع: ما لم يصح فيه شيء من جميع ما تقدم، ويختلف فيه أهل التفسير.

كتفسير الحروف التي في أوائل السور، وتفسير الروح ونحو ذلك مما لم يصح دليل على تفسيره، وليس معنا ضرورة تلجئ إلى وجوب البحث عنه.

وهذا النوع قسمان:

قسم فيه مخاطرة كبيرة وخوف البدعة والعذاب، وهو ما يتعلق بذات الله تعالى ونحو ذلك من المتشابهات.

وقسم دونه، مثل تعيين الشجرة التي أكل منها آدم واسمها، وأسماء أهل الكهف، وأسماء سائر المبهمات وتطويل القصص والحكايات، فهذا - في نظر ابن الوزير - لا بأس بنقله مع بيان أنه لم يصح فيه شيء، وعدم تعلق مفسدة به ولا دخوله شبهة في تحليل أو تحريم[٣] والله أعلم.

١٤ - الأحاديث التي يحتج بها من السنة النبوية الصحيحة، قلما يوجد فيها حديث ضعيف أو موضوع، وإن وجد فلا يفوته التنبيه عليه، وهذا يدل على أن ابن الوزير على علم تام بما يستند إليه، وأنه من كبار المحدثين، لأنه يتكلم بكلام أئمته، كما قال الشوكاني وقد أثنى على ابن الوزير: (ويتكلم في

---

(١) الصحاح للجوهري (٦/ ٢٤٠٢) المصباح المنير للفيومي (١/ ٣٧١) تفسير القرطبي (١/ ١٤٨)، روضة الناظر لابن قدامة ص(٨٩).

(٢) انظر هذا المنهج في إيثار الحق على الخلق ص(١٦١) وما بعدها.

(٣) إيثار الحق على الخلق ص(١٦٦)، والروض الباسم لابن الوزير (٢/ ٢٠٥).

الحديث بكلام أئمته المعتبرين، مع إحاطته بحفظ غالب المتون، ومعرفة رجال الأسانيد شخصًا، وزمانًا، ومكانًا)[١].

وكتابه (العواصم والقواصم) ومختصره (الروض الباسم) في الذب عن سنة أبي القاسم - صلى الله عليه وآله وسلم - يدلان دلالة واضحة على علو مكانة ابن الوزير العلمية، خاصة في الحديث وعلومه، فارجع إليهما إن شئت.

وله كتاب في علوم الحديث سماه (تنقيح الأنظار في علوم الآثار) شرحه الأمير الصنعاني بـ (توضيح الأفكار) مطبوع.

ثم إن ابن الوزير، رحمه الله تعالى، يوجه نصيحته إلى الذين أفنوا حياتهم في البحث عن علم الكلام، كما أفنى ابن الوزير معظم شبابه فيه، إلى الرجوع إلى طريقة السلف، لأنه قد علم بالتجربة الضرورية أن أكثر جهل الحقائق إنما سببه عدم الاهتمام بتعرفها على الإنصاف، لا عدم الفهم، فإن الله سبحانه قد أكمل الحجة بالتمكين من الفهم وإنما أُتِيَ الأكثرون من التقصير في الاهتمام، ألا ترى أن المهتمين بمقاصد المنطقيين والمتكلمين يفهمونها، وإن دقت، مع الصبر وطول الطلب، فكيف لا يفهم طالب الحق مقاصد الأنبياء والمرسلين والسلف الصالح مع الاهتمام بذلك وبذل الجهد في طلبه، ولطف أرحم الراحمين[٢].

ثم إن ابن الوزير - رحمه الله - يوجه هذه النصيحة القيمة الخصيصة لطلاب العلم، وحاصلها كالآتي:

ما اختلف فيه اختلافًا تُخاف مضرته في الآخرة، وكان الخوض فيه ليس بواجب شرعًا، لا سيما إذا عظم الخطر في الخوض فيه، فاضرب عنه وطالب من دعاك إليه

---

(١) «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٨٤).

(٢) «إيثار الحق على الخلق»: ص(٢٦).

بالدليل الواضح على الوجوب، واعرض ما أورد عليك فيه من الأدلة على النصحاء والأذكياء من العلماء حتى تعرف الوجوب يقينًا من غير تقليد، ثم حرر النية الصحيحة بعد ذلك في معرفة الحق، ومن القواعد المقربة إلى النجاة.

كل قولين مختلفين يخاف الكفر والعذاب الأخروي في أحدهما دون الآخر، فأبعد عنه واحذره، ألا ترى أنك تخاف الكفر في جحد العلوم لا في ثبوتها، وفي جحد الرب لا في الإيمان به، وفي جحد النبوات لا في إثباتها، وفي التفريق بين الرسل لا في الإيمان بجميعهم، وفي عدم الإيمان بما جاء به القرآن والسنة، لأن خلاف السمع المعلوم كفر إجماعًا لا في خلاف العقل المعلوم؛ لأنه ليس بكفر إجماعًا، وبالفطرة تدرك القوي من الضعيف في تلك المباحث إلا ما دق وغمض فاتركه، لا سيما مع دقة الشبه المعارضة، كما تترك ما دق على بصرك في المرئيات[1]. والله أعلم.

***

(١) «الإيثار» (١/ ٣٣-٣٤).

أصول الزيدية والمعتزلة وموقف ابن الوزير منها

١ - التوحيد

سلك ابن الوزير في إثبات وجود الله طريقة الأنبياء وطريقة القرآن الكريم، طريقة السلف الصالح، رضي الله عنهم، وهي دلالة الفطرة ودلالة الأنفاس...

ففي معرض إنكاره على المعتزلة الزيدية في الأسماء والصفات ورد بدعهم يقول:

وكذلك القول بأن لله صفة لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم- ولا هي من أسمائه الحسنى، ولا من مفهوماتها ولوازمها، وأن معرفة هذه الصفة المخترع اسم لها، وهي الصفة ولوازمها، وأن معرفة هذه الصفة المخترع اسم لها، وهي الصفة الأخص عند بعض المعتزلة ويسمونها صفة المخالفة أيضًا[1].

وموقف ابن الوزير من القول بخلق القرآن:

فقد طول في الرد عليهم في «العواصم والقواصم» وذلك في قصة محنة القول بخلق القرآن وصمود الإمام أحمد بن حنبل في الفتنة، وما أثر عن السلف الصالح، وأن المسلمين لا يزالون على أن الله متكلم، وأن كلامه على ظاهره من غير تأويل ولا تشبيه[2].

(١) «إيثار الحق على الخلق» (١/ ١٠٣)، وانظر: «مقارنة التدمرية» «مجموع نفائس» ص(١٧).
(٢) «العواصم» (١/ ٣٣٣-٥٠٠) ط جديدة.

٢ - موقفه من العدل

لقد أطال ابن الوزير في الرد عليهم في كتابه «العواصم» في الرد على أصل العدل، الذي يتضمن تكذيب القدر...

٣ - الوعد والوعيد، وموقف ابن الوزير منه

قد ذكر أكثر من أربعمائة حديث في الرد على المعتزلة والزيدية، في قولهم أن مرتكب الكبيرة خالدًا مخلدًا في النار، والأدلة التي تدل على الشفاعة، وخروج العصاة من النار، وتقرر عنده أن أبين آية في الوعد والوعيد ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [النساء:٤٨].(١)

٤ - المنزلة بين منزلتين

استبدلها الزيدية بمسألة الإمامة: فموقف إمامنا ابن الوزير - رحمه الله - من المنزلة بين المنزلتين، وهي أن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، فقد أيد مذهب أهل البيت المخالف للمعتزلة في صحة الصلاة من الفاسق إذا كان من أهل الشهادتين، والحكم أنه مسلم. وكذلك إعادة الحج من مرتكب الكبيرة؛ لأنه قد حبط عمله. ورد عليهم بخلاف هذا. وكثير من أئمة الزيدية لا يقطعون بخلود الفساق في النار(٢).

أما مسألة الإمامة فهي شغل الزيدية الشاغل (وهي التي أخذت من الشيعة للزيدية) وهي سبب الانشقاق بين المعتزلة والزيدية، وصرح السيد حميدان بن

---

(١) «العواصم» (٤/ ٥٥)، والحربي «ابن الوزير وآراؤه»(١/ ٥٠-٥١).

(٢) «الروض الباسم» (٢/ ٢٢٦)، والحربي (١/ ٢٥٢).

يحيى حميدان من علماء الزيدية بشق عصا الطاعة للمعتزلة وقال: وافقناهم في الأصول، ولم يوافقونا في الإمامة، فعلام الاتفاق؟[(١)]. وأصبح المعتزلة لدى الزيدية فساق تأويل لتأولهم الإمامة[(٢)].

٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال ابن الوزير: متى قدر على ذلك، ولم يكن أمره ونهيه يؤديان إلى فعل منكر غير الذي نهى عنه، أو ترك معروف غير الذي أمر به[(٣)]. ويبدو أنهم في هذا الأصل يهدفون إلى جواز الخروج على الظلمة وأئمة الجور، قال الأشْعَرِي: والزيدية بأجمعها ترى السيف والعرض على أئمة الجور وإزالة الظلم وإقامة الحق[(٤)].

وموقف ابن الوزير - رحمه الله- إنكار المنكر بضوابطه الشرعية، وأنه لا ينكر المنكر بمنكر مثله أو أكبر منه، والرجوع إلى الكتاب والسنة[(٥)].

***

(١) «الزيدية» لأحمد صبحي ص(٤٨٥).

(٢) الحربي (١/ ٢٥٢).

(٣) «مصباح العلوم» للرصاص ص(٢١).

(٤) «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٥٠).

(٥) «العواصم» (٤/ ٧٩) قديم.

موقف الإمام ابن الوزير من أشعرية اليمن

لم يكن بينه وبينهم مجادلات؛ لأنهم كانوا في سواحل اليمن البعيدة عن مناطق الزيدية، والأشعرية الذين يقطنون في بلاد الزيدية لا يتكلمون ولا يناظرون، فإنهم في استضعاف. هذا خلاصة القول في اليمن[1].

***

(١) انظر: «ابن الوزير وآراؤه» (١/ ٢٧٧) للحربي.

موقف ابن الوزير من الأشعرية عمومًا

متنوع:

١ - فتارة يقف موقف الحكم حينما يتعرض لحكاية أقوالهم ومعتقداتهم في معرض جوابه على خصمه.

٢ - وتارة يقف موقف المدافع عنهم إذا وصمهم خصمه بالجبر والتشبيه، وفرع عن ذلك تكفيرهم.

٣ - وتارة يقف منهم موقف الخصم، إذا كان الخلاف شديدًا بينهم وبين أهل السنة؛ لأنه أحيانًا يعدهم من أهل السنة، وذلك في المسائل التي يوافقون أهل السنة، وأحيانًا يعدهم طائفة مستقلة عن أهل السنة... مثلاً أهل السنة يثبتون الحكمة، والأشعرية ينفونها.

٤ - وتارة يقف منهم ومن سائر الفرق موقف المتألم المتحسر على هذه الفرق، التي أدت إلى تفسيق وتكفير الطوائف بعضها بعضًا بسبب عدولهم عن منهج السلف الصالح، منهج الكتاب والسنة إلى تقليد أهل الكلام أهل البدع والأهواء.

وهذا الموقف موجود واضح في كتابنا القيم «إيثار الحق على الخلق في رد الخلالفات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد» ألف في آخر حياته - رحمه الله- وهو بهذا العنوان دل على مسماه، فقد بذل فيه جهدًا كبيرًا في المحاولة للتوفيق بين الأقوال وبيان الصواب والخطأ منها، حسب ما وصل إليه علمه واجتهاده[1].

---

(١) «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية» (١/ ٢٧٧-٢٧٨) بتصرف.

الإمام ابن الوزير - رحمه الله تعالى - يقوي ما ذهب إليه بكلام العلماء

قال: فلو ادعى مدعٍ إجماع العلماء المتأخرين مع إجماع المتقدمين من المسلمين على ذلك لما بعد عن الصواب[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

إنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة، فهذا قول أكثر المسلمين وغير المسلمين، وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، وقول أكثر أهل الحديث والتصوف والتفسير، وقول قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم[٢].

ونقل في «الإيثار» كلامـًا شبيهـًا به في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رحمه الله[٣].

***

(١) إيثار الحق (٢/ ٢٠٤)، والعواصم (٣/ ١٩٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٨٨-٨٩).

(٣) الروح ص(٣٠٦)، و «فتح الباري» (١٣/ ٣).

السنة في اليمن وموقف ابن الوزير من سلفية اليمن

كانت اليمن قلعة من قلاع السنة؛ لدخول أهل اليمن في الإسلام في وقت مبكر، واتصالهم برسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- فقد جاءت الوفود إلى النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم- فاستمعوا إلى قوله وفعله، فاتبعوه وأطاعوه، واطلعوا على طرق من سيرته فعملوا وجاهدوا، وقد شهد لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين قال لأصحابه: «**أتاكم أهل اليمن، هم أضعف قلوباً وأرق أفئدة، الإيمان يمان، والحكمة يمانية**»[١].

وكان العلم هو الأساس بعد القرآن الكريم لنشر الإسلام في اليمن على يد المبعوثين الأوائل من عند النبي - صلى الله عليه وسلم- أمثال معاذ بن جبل، وعلي ابن أبي طالب، وأبي موسى الأشْعَرِي، وخالد بن الوليد، وأمثال عم أبي موسى عبيد الأشْعَرِي، وكعب بن عاصم، والحارث الأشْعَرِي، وأبيض بن حمال المأربي، وفروة ابن مسيك المرادي وغيرهم، رضي الله عنهم[٢].

وكذلك من التابعين الذي التقوا بالصحابة في مواسم الحج مثل طاووس بن كيسان، ومعمر بن راشد، ووهب بن منبه، وهمام الصنعاني، وهشام بن يوسف الصنعاني، وعبد الرزاق الصنعاني، رحمه الله، فأخذوا العلم والفقه والحديث، وكان منهم أئمة في العلم[٣]. وقد قصدهم كثير من أئمة الإسلام مثل الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، وابن معين، والإمام ابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى النيسابوري، وغيرهم من الفقهاء وأساتذة الحديث.

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٧١-٧٣) كتاب تفاضل أهل الإيمان.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ١٣١١)، و «تهذيب التهذيب» ابن حجر (٥/ ٧٦، ٢٠١)

(٣) «الميزان» للذهبي (٤/ ٣٥٣).

سلفية اليمن في عصر ابن الوزير

وصفها الإمام الشوكاني - رحمه الله - بقوله: إن في الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عددًا يجاوز الوصف، يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية، وما يلتحق بها من دواوين الإسلام المشتملة على سنة سيد الأنام، لا يرفعون إلى التقليد رأسًا، لا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، بل هم على نمط السلف الصالح في العمل بما يدل عليه كتاب الله تعالى وما صح من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[1].

وعلى الرغم من انتشار الفرق الضالة والمذاهب الكلامية، خاصة منها الشيعية المائلة إلى الاعتزال، مثل الزيدية الذين رسخت أقدامهم لقرون عديدة، إلا أن وجود الاتجاه السلفي وأئمة أهل الحديث لا ينكره أحد، وعلى رأس هؤلاء الإمام ابن الوزير والعلامة المقبلي والأمير الصنعاني والإمام الشوكاني وغيرهم - رحمهم الله- يدافعون عن مذهب أهل السنة والجماعة، الحق بالحق.

***

(١) «البدر الطالع» (٢/ ٨٣) ترجمة الإمام ابن الوزير، وانظر: «قواعد المنهج» ص(٧٣) للأفندي جزاه الله خيرًا.

نور الإسلام في اليمن لا يذهب أبدًا

ساعد على انتشار نور الإسلام في اليمن تخرج عدد كبير من العلماء على أيدي العبادلة وغيرهم من أهل العلم من التابعين اليمنيين، كطاووس، وعطاء ابن أبي رباح، ومالك بن أنس الأصبحي، والقاضي عامر بن شراحيل، ومسروق الهمداني، وإبراهيم النخعي، وعمر بن دينار، وغيرهم رحمهم الله[1].

ومن بعدهم مثل: عبد الرزاق الصنعاني العالم المحدث وهشام بن يوسف الصنعاني ومعمر بن راشد وغيرهم، ثم خفتت أضواء هذه المدرسة العلمية، فانتشر المذهب المالكي والحنفي والشافعي في سواحل اليمن وجنوبه، وكانت مدينة (زبيد) آنذاك قد ضمت جماعة كثيرة من أصحاب هؤلاء وغلب عليها المذهب الشافعي، فأصبحت ثالث المدن العلمية في الجزيرة العربية[2].

***

---

(١) «تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن» ص(١٤-١٧).

(٢) «طبقات فقهاء اليمن» ص(٦٦).

النور يضيء في اليمن من جديد

أما في القرن الثامن الهجري الذي نشأ فيه ابن الوزير، فقد غلبت على اليمن العلوم العقلية، خاصة بعد انتشار المذهب الزيدي المعتزلي الذي تعصبوا له كثيرًا، وتنكروا للمنهج العلمي السلفي، حيث انتشرت فيهم البدع الاعتقادية، وساد فيهم التأويل العقلي، وشاع بينهم التعصب والتقليد في القرون المتأخرة - على الرغم من دعوة المذهب الزيدي إلى الاجتهاد وإعمال العقل - فتجمد العقل لديهم، وغفلوا عن النقل، بل غفلوا عن المزية التي خص بها النبي - صلى الله عليه وسلم - الحديث وحفاظه وناقليه إلى من بعدهم من الأجيال بأمانة بقوله: «**نضر الله امرءًا سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع**»[1].

ومن هنا كان هجومهم على أهل السنة والسلفيين شديدًا، فخيم عليهم التعصب والجمهود والإعراض عن الاجتهاد وحرية الرأي، وساد الاهتمام بالعلوم العقلية على النقلية، ولولا حفظ الله تعالى لدينه لانطمست معالم الإسلام، لولا أنه تعالى يبعث الأئمة والصالحين ليجددوا لهذه الأمة دينها، كما أخبرنا النبي - صلى الله عليه وسلم - الصادق بقوله: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»[2].

وقد كان ابن الوزير أحد هؤلاء العلماء والأئمة في القرآن الثامن الهجري، حيث وجد معالم السنة تكاد أن تنطمس بتنكب علماء الزمان طريقها إلى الطرق

---

(١) صحيح، «مسند أحمد» (١/ ٤٣٧-٢٢٥) (٤/ ٨)، «سنن أبي داود مع عون المعبود» كتاب العلم باب فضل نشر العلم (١٠/ ٩٤-٩٥)، «سنن ابن ماجه» (١/ ٨٤-٨٩)، «سنن الدارمي» (١/ ٦٥٠٦٦)، «سنن الترمذي» كتاب العلم (٧/ ٤١٦، ٤١٧)، وقد روى هذا الحديث بعدة ألفاظ، وهذا لفظ الترمذي، وقال: حسن صحيح.

(٢) صحيح، «سنن أبي داود» كتاب الملاحم (١١م٢٨٥-٢٨٦) اتفق الحافظ على تصحيحه.

الملتوية العوجاء، من كلامية وفلسفية إلى جدلية يونانية، فنهض للدعوى بالرجوع إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وترك الجمود والتعصب للمذاهب، والدعوى إلى حمل لواء الاجتهاد ثانية ونبذ التقليد، لأخذ المدلول من الدليل الثابت الصحيح.

وعندها قام عليه علماء عصره، وعلى رأسهم شيوخه، يرمونه بكل القبائح ويناظرونه بالمراسلات في معارك كلامية طاحنة، مما دفعه إلى تأليف الرسائل والمؤلفات للرد عليهم وإفحامهم، وكانت ردوده عليهم تتوالى وهو في فترة اعتزاله لهم في الجبال العوالي، وكانت ثمرة هذه الردود العلمية كتابيه «العواصم والقواصم» وملخصه «الروض الباسم» ثم مؤلفه الدقيق والعميق «إيثار الحق على الخلق» في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد».

وبفضل جهود ابن الوزير وأمثاله من العلماء ظهر تيار قوي أظهر رجحان الحديث وعلومه على الجدل والكلام، فكانت ذروته ابن الوزير إضافة إلى المقبلي والصنعاني والشوكاني ومن سار على نهجهم[1]. فليس غريبًا أن نجد ابن الوزير يمدح علم الحديث وعلماءه والمؤلفات المشهورة فيه بقوله: (ومن أحب أن يعرف حق المحدثين واجتهادهم في التحري للمسلمين فليطالع تآليف نقادهم في الرجال والعلل والأحكام، مثل: «ميزان الاعتدال» في «نقد الرجال» للذهبي، و«التهذيب» للمزي، و«العلل» للداقطني، و«علوم الحديث» لابن الصلاح، وزين الدين العراقي وغير ذلك، ثم ليطالع بعد ذلك كتب «الصحاح» و«السنن» لاحظًا ما فيها من اختيار أصح الأسانيد، والإشارة إلى مهمات ما يتعلق بالأحاديث من «العلل» القادحة والمرجحات الواضحة، ثم ليوازن بينها وبين مصنفات سائر الفرق في الحديث،

---

(١) انظر الشوكاني: «البدر الطالع» (٢/ ٩٢)، والحبشي: دراسات في التراث اليمني ص(٤٥) وما بعدها.

يجد الفرق بين التصانيف واضحًا، والبون بين الرجال نازحًا)[١].

وهكذا نجد أن ابن الوزير لم يكن مصدر إشعاع أو امتدادًا للدعوى السلفية في بلده اليمن فحسب، بل كان وسيكون نبراسًا يهتدي به دعاة الفكر الإسلامي الاجتهادي في سائر البلاد الإسلامية، حيث حمل دعوته من بعده في تصحيح الاتجاه الإسلامي وتجديده بالدعوة إلى العودة إلى منابع الإسلام الأولى من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، الأمير الصنعاني في القرن الثاني عشر الهجري والشوكاني في القرن الثالث عشر الهجري، ولا تزال مؤلفاته ورسائله مصدر نور لمن يطلعون عليها ويسبرون أغوارها البعيدة. ومن هنا لم يكن غريبًا أن ينظم ابن الوزير كثيرًا من الشعر ليؤكد التزامه بالسنة النبوية وحبه الشديد للمصطفى - صلى الله عليه وسلم - في قصيدة أنشأها عام ٨٠٨هـ مطلعها:

ظلت عواذله تروح وتغتدي ... وتعيد تعنيف المحب وتبتدي
ياصاحب على الصبابي والهوى ... من منكما في حب أحمد مسعد
حسبي بأني قد شهرت بحبه ... شرفًا ببردته الجميلة أرتدي

إلى أن قال:

يا حبذا يوم القيامة شهرتي ... بين الخلائق في المقام الأحمدي
بمحبتي سنن الشفيع وإنني ... عصيب معنفي ومفندي
وتركت فيها جيرتي وعشيرتي ... ومكان أترابي وموضع مولدي[٢]

***

(١) ابن الوزير: «العواصم والقواصم» (١/ ٢٣٦).

(٢) ابن الوزير: «الروض الباسم» (١/ ٨) و«العواصم والقواصم» (٢) في الترجمة ورقة (١٨٨).

الباطنية في اليمن وموقف ابن الوزير منها[1]

تمهيد:

إن مذهب الباطنية قد امتلأت به كتب التاريخ من أحداث دامية وفتن طامية[2] في شتى الأصقاع، والسعي في زعزعة عقيدة الإسلام ونور الإيمان في كثير من القلوب المريضة المنخدعة بتلبيساتهم الشيطانية على مراحل تدريجية منذ منتصف القرن الثالث الهجري.

فترى نار فتنهم تخبو مرة وتذكو مرات على توالي القرون، مع تغافل الحكام في بلاد الإسلام عن الحركات الإلحادية وقلة اهتمامهم بالروحيات، إلى أن يستفحل الشر ويصبح قوي الجانب بحيث لا يمكن اجتثاث جذوره بسهولة، مع أن الواجب السهر الدائم على مداخل الفساد في كيان الإسلام، والقيام بهذا الواجب دائمًا بكل اهتمام، والذود عن حياض التعاليم الإسلامية التي فيها السعادة كلها، وإلا شمل الذل والمهانة، وضاع الحرث والنسل والكرامة.

والباطنية وإن تعددت أسماؤها إلى إسماعيلة (نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق) وإلى قرامطة (نسبة إلى حمدان قرمط) وقيل غير ذلك فالمبادئ واحدة.

والباطنية بصفة عامة فرقة ضالة، بل ملحدة، جحدوا الشرائع وعطلوا النصوص بالتأويلات المزخرفة الكاذبة، بل جحدوا الرب - جل جلاله - وقالوا:

---

(١) نقلت هذا من كتاب الشيخ علي الحربي حفظه الله «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية» وتركت الكلام على موقفه من الرافضة والزيدية والمعتزلة لما هو موجود منثور في المقدمة وفي حواشي الكتاب. وإن شاء الله تعالى أكتب كتابًا في ذلك.

(٢) مأخوذ من طما بمعنى ارتفع تقول: طما البحر: ارتفع بأمواجه، أو من طم الشيء إذا عظم، وطم الماء إذا كثر وهو طام أ.هـ نهاية ابن الأثير (٣/ ١٣٩).

لا يقال: موجود، ولا معدوم. إشارة إلى النفي خوفًا من التصريح، وقالوا: إن للقرآن ظاهرًا وباطنًا، الظاهر للسذج، والباطن لا يطلع عليه إلا الإمام المعصوم ودعاته، لأن الله أطلعه على أسرار الشرائع، ولابد عندهم من إمام معصوم يرجع إليه، والغرض من هذا تعطيل الشريعة.

ومن منهجهم مخاطبة كل فريق من الناس بما يوافق رأيهم، وهم يستترون بالتشيع لأهل البيت وبالانتساب إليهم ليوهموا على الناس بذلك، وسميت دولتهم بالفاطمية في مصر والمغرب، وحكامهم بالفاطميين، وكذلك سميت دولتهم في اليمن في عهد علي بن الفضل الآتي ذكره، ثم بالصليحيين من بعده.

وقد فضحهم كثير من العلماء وبينوا عقائدهم الباطلة، وذلك عن طريق من دخل معهم، ثم تبين له ما هم عليه من الكفر والإلحاد، ومن أشهر العلماء الذين فضحوا الباطنية أبو حامد الغزالي (ت سنة ٥٠٥هـ) في (فضائح الباطنية) وابن الجوزي (ت سنة ٥٩٧هـ) في كتابه (القرامطة) وغيرها من كتب المقالات.

هذا بالنسبة للباطنية بصفة عامة، أما الباطنية في اليمن فهم وإن كانوا يختلفون في المناهج والأساليب فالأهداف والمبادئ متحدة، وستأتي فضائحهم عن طريق من دخل معهم، بغرض الاطلاع على حقيقة معتقداتهم ثم بيانها للمسلمين ليكونوا على حذر منهم. كما فضحهم أيضًا كثير من العلماء اليمنيين، ستأتي الإشارة إلى مؤلفاتهم إن شاء الله تعالى.

وأية فضيحة، بل أي كفر أشد من مهاجمة حرم الله الآمن مكة المكرمة، وقتل من فيها من الحجاج، وهدم زمزم، وفرش المسجد الحرام بالقتلى يوم التروية، بقيادة أمير القرامطة أبي طاهر الجنابي، وكان جالسًا على باب الكعبة المشرفة والرجال تصرع حوله، وكان يقول: أنا لله، وبالله أنا، أنا أخلق الخلق وأفنيهم أنا. وكان الفارون

يتعلقون بأستار الكعبة فلا يجدي ذلك عنهم شيئًا، وأمر بقلع باب الكعبة، ونزع كسوتها، وشققها بين أصحابه، وأمر بقلع الحجر الأسود فأخذوه معهم إلى البحرين، فمكث عندهم ثنتين وعشرين سنة، حتى ردوه سنة ٣٣٩هـ.

وقد اتفق علماء المسلمين على أنهم كفار خارجون عن الملة مرتدون عن دين الإسلام، بل أكفر من اليهود والنصارى، وأنهم كاذبون في انتسابهم إلى أهل البيت - عليهم السلام - أفتى بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وممن حكى ذلك الاتفاق ابن كثير وشيخ الإسلام مجدد القرن الثالث عشر الهجري محمد بن عبدالوهاب (ت سنة ١٢٠٦هـ) وغيرهم[1].

***

(١) انظر التفاصيل في فضائح الباطنية بكامله للغزالي. وكشف أسرار الباطنية بكامله للحمادي تحقيق الكوثري مطبعة الأنوار وطبقات فقهاء اليمن للجعدي ص(٧٧) والقرامطة بكامله لابن الجوزي والكامل لابن الأثير (٦/ ٢٠٣-٢٠٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٦١-٦٢-٣٤٥)، ومنهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٢٣٨-٢٣٩)، ومجموع فتاويه (٢٨/ ٤٨٣)، وما بعدها (٣/ ٣٥٥-٣٥٦)، وما بعدها (٣٥/ ١٤٩-١٥٨)، وتاريخ ابن خلدون (٣/ ٣٧٩)، وظهور الإسلام لأحمد أمين (٤/ ١٣٣)، والأديان والفرق لعبد القادر شيبة الحمد ص(٧٩)، وكشف الشبهات في التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب ص(٢٠).

ابتداء أمر الباطنية في اليمن وتعاليمها السيئة

اختلف المؤرخون في ذلك، فقيل إن ابتداء أمرهم سنة ٢٦٧هـ وقيل ٢٦٨هـ وقيل ٢٧٧هـ وقيل ٢٨٢هـ وسبب دخولهم اليمن أن علي بن الفضل الخنفري الحميري ت سنة ٣٠٣هـ حج وزار قبر الحسين بن علي بالعراق، فوجد عنده ميمون القداح، وكان مجوسيًّا، وقيل من أحبار اليهود وأهل الفلسفة، ادعى أنه من ولد إسماعيل بن جعفر وتلقب بالهادي، وأنه أحد الأئمة المستورين، فرأى من بكاء ابن الفضل على القبر وتشيعه ما يضمن نجاح الدعوة إن هو ضمه إلى رجل من كبار الشيعة يدعى الحسن بن فرج بن حوشب[1] الكوفي، لقب واشتهر فيما بعد بمنصور اليمن.

وبعد اختبارهما ونجاحهما كلفهما بالخروج إلى اليمن، لنشر الدعوة فيها باسم ابنه عبيد الله المهدي قائلًا لهما: إن لليمانية نصيبًا في هذا، فتوجها معًا إلى اليمن عن طريق (غلافقة) ميناء زبيد ثم توجه كل منهما إلى جهة معينة. وكان قد أوصاهما القداح بالتظاهر بالزهد والتقشف، وكثرة التعبد ليلًا ونهارًا في بطون الأودية، ورؤوس الجبال، وذلك بغرض المكيدة للإسلام. وفي الظاهر كان أصل الدعوة إلى الله ورسوله، والاختصاص لعلي بن أبي طالب بالإمامة، والطعن على جميع الصحابة. وفي الباطن على المنهج الآتي بيانه قريبًا إن شاء الله تعالى.

واستمرت دعوتهما سرًّا المدة سنتين، فلما صار لكل منهما أتباع وقوى مادية وحربية، أعلن كل منهما دعوته في جهته. فأما منصور اليمن الكوفي فتوجه إلى جبال مسور[2] ولاعه، وأخذ في نشر الدعوة سنتين سرًّا، فلما أعلنها سنة ٢٧٠هـ ناجزه الحواليون[3] فدمرهم، ثم

---

(١) حوشب مضبوط في بعض الكتب اليمنية بالجيم وبعضها بالحاء.

(٢) جبل شاق منيع شرقي مدينة حجة.

(٣) أسرة من زعماء اليمن وولاؤها للدولة العباسية آنذاك.

استولى على حصون كثيرة، منها كحلان[١] وكوكبان[٢] واستمر الصراع حتى جاءت دولة الإمام الهادي سنة ٢٨٤هـ وقيل سنة ٢٨٥هـ وتمركز في مدينة (صعدة)[٣] فقاتلهم الهادي وهزمهم هزيمة منكرة[٤]. وهكذا استمر الصراع المسلح بين الباطنية والأئمة الزيدية، تساعدهم الأمراء من آل يعفر الحواليين وغيرهم، والحرب سجال، ومن عادة الباطنية إذا هزموا خفتوا وإذا استعادوا قوتهم نهضوا، إلى أن أعلنها الصليحي الآتي ذكره[٥]. وتوفي منصور اليمن الكوفي سنة ٣٠٢هـ والله أعلم.

وممن أشار إلى دعاة الباطنية الملاحدة الذين يعتقدون ألوهية علي، رضي الله عنه، الذين أمر بإحراقهم في حياته، ممن أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (ومن أتباع هؤلاء الملاحدة أهل دور الدعوة الذين كانوا بخراسان، والشام واليمن، وغير ذلك)[٦].

***

---

(١) مدينة ما بين صنعاء وحجة تبعد عن صنعاء إلى الشمال الغربي ٤٥ ك تقريبًا.

(٢) جبل عال منيع مطل على مدينة شبام التي تبعد عن صنعاء غربًا ٦٥ كم تقريبًا.

(٣) كانت عاصمة الزيدية يومها تبعد عن صنعاء شمالاً...

(٤) انظر: التحفة العنبرية خ صنعاء لأبي علامة ورقة ٦٧ وما بعدها أحداث سنة ٢٩٧هـ وقراءة في فكر الزيدية لعبد العزيز المقالح ص(١٤٠-١٤٩) ط بيروت سنة ١٩٨٢م، أخبار القرامطة لسهيل زكار ص(٤١٣) وما بعدها، وتاريخ اليمن السياسي لمحمد بن يحيى الحداد ص(١٨٤) وما بعدها، وتاريخ اليمن للواسعي ص(١٦٩) وما بعدها.

(٥) انظر العسجد المسبوك للخزرجي ج٤، ص(٣٦-٣٧)، والحور العين لنشوان الحميري (١/ ١٩٨)، وتاريخ اليمن الثقافي لأحمد شرف الدين (٤/ ٨١) وما بعدها وكشف أسرار الباطنية للحمادي اليماني ص(١٦-١٧)، وتاريخ الإسلام السياسي والثقافي... لحسن إبراهيم حسن (٤/ ١٩٧) وما بعدها، وغاية الأماني للشهاري (١/ ١٩٢) وتاريخ اليمن للواسعي اليماني (١٦٩) وما بعدها، وتاريخ اليمن السياسي للحداد ص(١٧٤) وما بعدها.

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ٤٨٤)، وانظر التفاصيل الفاضحة فيما قبلها وبعدها.

علي بن الفضل وآثاره السيئة

وأما علي بن الفضل الخنفري الحميري، فإنه توجه إلى (أبين عدن)[١] و(يافع)[٢] بعد أن تعلم المذهب الإسماعيلي، ففتن الناس لشدة ما أظهره من التعبد في رؤوس الجبال، فسألوه أن ينزل من جبل كان يختلي فيه، فشرط عليهم أن يعاهدوه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسمع والطاعة، ففعلوا، وأبدى في سيرته مزيدًا من الصلاح والعدل، مما جعل الأهالي يقدسونه ويجمعون إليه الزكوات من كل الجهات المجاورة، فبنى الحصون وهاجم الأمراء، ودارت المعارك المسلحة، فهزم وخفت، ثم أغار على من حوله من الأمراء على غرة، فقتل منهم واستباح ما كان لهم، وهكذا كلما هزم يخفت ويتحين الفرص، حتى نشبت معركة حاسمة كان لها أثرها في اشتهار اللعين واتساع نفوذه، حتى تمكن من صنعاء ولم يحسن بها صنعًا -قبحه الله - بل أظهر مذهب الخبث المشئوم، ورقي منبر جامع صنعاء فخطب خطبة منكرة، صرح فيها بعقيدته الكفرية وأحل المحرمات، وخرب الكثير من المساجد، واتخذ جامع صنعاء إصطبلًا للخيل، ومع هذا كان يدعي النبوة، وكان مؤذنه يقول: أشهد أن علي بن الفضل رسول الله.

ولبث الباطنية القرامطة في صنعاء وجهاتها ثلاث سنين يفسدون في الأرض ولا يصلحون.

وقد عمر ابن الفضل الخبيث دارًا واسعة يجمع فيها غالب من تابعه نساء ورجالًا متزينين متطيبين، ثم توقد الشموع بينهم ساعة، ثم تطفأ، ويضع كل واحد من الرجال يده على أية امرأة ويقع عليها، ولو كانت من محارمه.

---

(١) بلد مشهور في جنوب اليمن.

(٢) بلد مشهور في جنوب اليمن أيضًا.

ولما استفحل أمر ابن الفضل استقل بالأمر لنفسه بعد أن كان داعية لعبيد الله المهدي بن ميمون القداح مع زميله منصور اليمن[1].

***

---

(١) انظر: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، لأحمد مقبل العبدلي ص:(٥٢-٥٣) ط السلفية بالقاهرة، سنة ١٣٥١هـ وتاريخ اليمن المسمى المفيد بأخبار صنعاء وزبيد لعمارة اليمني ص(٥٩-٦٢)، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي ص(٧٦)، وقواعد عقائد آل محمد (قسم الباطنية) لمحمد الحسن الديلمي أحد علماء القرن الثاني عشر الهجري ص(٩٧)، تقديم الكوثري، ط السعادة. بمصر، والمخلاف السليماني للعقيلي (١/ ١٢٢-١٢٧)، وتاريخ اليمن الثقافي لأحمد شرف الدين (معاصر) (٤/ ٨٧) وغاية الأماني للشهاري، (١/ ١٩٥-١٩٩)، والعلم الشامخ للمقبلي ص(٣٣٧)، وتاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن للواسعي ص(١٥٩-١٦٠)، والإكليل للهمداني (٨/ ٤٨).

أنموذج من كلام علي بن الفضل الباطني الحميري

صرح بعض المؤرخين اليمنيين بذكر بعض فضائحه، والبعض الآخر تحاشى عن ذكرها تنزيهًا لكتاباتهم عن إيراد كلامه القبيح، كما اختلفوا في مكان وزمان هذا الكلام، فبعضهم ذهب إلى أنه كان في مسجد (الجند)[1] في أول خميس من رجب سنة ٢٩٢هـ وذهب البعض الآخر إلى أنه كان في جامع صنعاء سنة ٢٩٣هـ وقيل ٢٩٤هـ، ولا معارضة في ذلك لإمكان الجمع بالتعدد؛ وذلك أن ابن الفضل بدأ دعوته من جنوب اليمن - كما سبق - ثم نهض من (الجند) المذكور متجهًا لاحتلال اليمن الأعلى فاحتل (ذمار) و(صنعاء) وضواحيها ثلاث سنين.

وإليك الأبيات الآتية من كلامه الخبيث، مع تقديم وتأخير، وزيادة ونقصان في بعض المصادر التاريخية:

خذي الدف يا هذه واضربي وغني هزاريك[2] ثم اطربي
تولى نبي بني هاشم وجاء نبي بني يعرب
أحل البنات مع الأمهات ومن فضله زاد حل الصبي
لكل نبي مضى شرعة وهذي شرائع هذا النبي
فقد حط عنا فروض الصلا ة وحط الصيام ولم يتعب
إذا الناس صلَّوا فلا تنهضي وإن صاموا فكلي واشربي
ولا تطلبي السعي عند الصفا ولا زورة القبر في يثرب
ولا تمنعي نفسك المعزبين من الأقربين مع الأجنبي

---

(١) الجند منطقة قرب تعز وهي التي بنى فيها معاذ بن جبل مسجده المشهور.

(٢) الهزار العندليب وهو البلبل وقيل هو كالعصفور يصوت ألوانًا وقيل هو طائر يقال له الهزار اهـ. مصباح (٢/ ٨٣).

فكيف تحلي لهذا الغريب وصرت محرمة للأب
أليس الغراس لمن ربه وسقاه في الزمن المجدب؟
وما الخمر إلا كماء السماء حلال فقدست من مذهب[1]

وهي طويلة أباح فيها المحرمات.

والحمادي نسبها إلى شاعر الباطنية، والظاهر أنه الأقرب إلى الصواب لأنه قال في البيت الثالث: أحل البنات مع الأمهات ولم يقل أحللت، وفي الرابع قال: شريعة هذا النبي. ولم يقل: شريعتي. وفي الخامس قال: حط عنا فروض الصلاة... وهو الظاهر من الأبيات ذاتها، فهذا وإن كان فيه مخالفة لجمهور المؤرخين اليمنيين فالحق يقال. والله أعلم.

***

(١) انظر: بهجة الزمن في تاريخ اليمن لعبد الباقي عبد المجيد اليماني، خ بمكتبة المركز بجامعة أم القرى ص(١٨)، والعسجد المسبوك للخزرجي (٤/ ٢٢-٣٧-٤٧)، وكشف أسرار الباطنية للحمادي ص(٣٣)، وغاية الأماني في تاريخ القطر اليماني للشهاري (١/ ١٩٥-١٩٧)، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي ص(٧٦)، والعلم الشامخ للمقبلي ص(٣٣٧)، والحور العين لنشوان الحميري، (١/ ١٩٩).

موت ابن الفضل مسمومًا

يستفاد من تاريخ الباطنية الإسماعيلية في اليمن أنه قد اشترك في محاربتهم عدد من السلاطين وزعماء القبائل اليمنية، ومن أبرزهم الأئمة الزيديون، والسلاطين من آل يعفر الحوالي، وغيرهم.

وقد أراح الله تعالى العباد بهلاك الطاغية علي بن الفضل بسم عن طريق طبيب سنة ٣٠٣هـ بعد أن أفسد في الأرض - كما ذكر الحمادي - سبعة عشر عامًا في عهد الأمير أسعد بن أبي يعفر الحوالي، أحد أمراء اليمن الحميريين بتدبير منه.

أما عند بعض المؤرخين اليمنيين أتباع الباطنية، فهذا التدبير كان عن أمر المهدي المزعوم المستور، كونه خرج عن طاعته واستقل بالأمر لنفسه[1].

والعقل يميل إلى التدبير الأول لأنه صادر من عدو قريب موجود والثاني صادر من مستور مزعوم.

***

(١) انظر: الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن للحرازي، ص(٤٦)، دار المختار للطباعة والنشر دمشق، والتحفة العنبرية ح صنعاء لأبو علامة ورقة ٦٧.

إعلان الدعوة الباطنية في حراز

وقد ظلت الدعوة الباطنية، بعد موت علي بن الفضل ومنصور اليمن الكوفي، تسري في إطار من الكتمان حتى أعلنها علي بن محمد الصليحي سنة ٤٣٩هـ في مسار[١] حراز، وكانت علاقتها بمركزها الرئيسي بمصر في أيام المستنصر الفاطمي بل العبيدي قوية، بل كان الصليحي هذا نائبًا وداعيًا للفاطمي المزعوم[٢].

قال الهمداني الحرازي في هذا المعنى: (.....كما ساعدت رياسة الدعوة في القاهرة على تغذية هذه المنظمة السرية باليمن بكتب الدعوة وغيرها)[٣].

***

---

(١) جبل عال بأعلاه حصن فوق مناخة انظر صفة جزيرة العرب للهمداني، ص(١٢٥).

(٢) كشف أسرار الباطنية للحمادي ص(٧٦)، وتاريخ اليمن الثقافي لأحمد شرف الدين (٤/ ٩٠-١١٠) وغاية الأماني ليحيى بن الحسين بن القاسم الشهاري (١/ ٢٠٨)، والعسجد المسبوك للخزرجي (٤/ ٦٠) وما بعدها وتاريخ الإسلام السياسي... لحسن إبراهيم (٤/ ١٩٨-٢٠٣)، والصليحيون للهمداني ص(٣٠٢-٣٠٣)، والفتح العثماني الأول لمصطفى سالم ص(٢٨) وما بعدها.

(٣) الصليحيون للهمداني ص(٦١)، طبقات فقهاء اليمن للجعدي، ص(٨٧-٨٨).

مجمل تعاليم الباطنية وأثرها السيئ

قال الحمادي اليماني أحد علماء السنة محذرًا المسلمين من مقاربة هذا الصليحي الباطني، ومبينًا منهجه في دعوته بقوله:

(الحذر الحذر أيها المسلمون من مقاربته ومخالطته والركون إلى قوله، فإنه وأهل مذهبه يستدرجون العقول ويضلون من ركن إليهم، لقد سمعته مرارًا وهو يقول لأصحابه: قد قرب كشف ما نحن نخفيه، وزوال هذه الشريعة المحمدية. وذلك أكرم من أن يبلغه مأموله من فساد الدين... وذلك أن الصليحي الباطني ومن على مذهبه يدعون إلى ناموس خفي... بعهود مؤكدة ومواثيق مغلظة مشددة على كتمان ما بويع عليه ودعا إليه، وأنه لا يكشف لهم سرًّا ولا يظهر لهم أمرًا، ثم يطلعه على علوم مموهة وروايات مشبهة، يدعوه في بدء الأمر إلى الله ورسوله، كلمة حق يراد بها باطل، ثم يأخذه بعد ذلك بالرفض والبغض لأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فإذا انقاد له وطاوعه أدخله في طريق المهالك تدريجيًّا، ويأتيه بتأويل كتاب الله - عز وجل - تحريفًا وتعويجًا، بكتب مصنفة وأقوال مزخرفة، إلى أن يلبس عليه الدين ويخرجه منه كما يخرج الشعرة من العجين، وقصارى أمره إبطال الشرائع وتحليل جميع المحارم)[1].

وهكذا استمرت الدعوة الباطنية في اليمن تساندها الزعامة الصليحية الباطنية، إلى أن اغتيل الصليحي على يد سعيد الأحول بن نجاح أحد أمّراء اليمن العباسيين في (المهجم) وهو في طريقه إلى مكة، ولكن لم تفتر الدعوة الباطنية

---

(١) كشف أسرار الباطنية للحمادي ص(٤٣-٤٤)، وانظر تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي لحسن إبراهيم ج٤-ص(١٩٦-١٩٨)، وما بعدها.

للعبيدي صاحب مصر بوفاة الصليحي، بل ولا العلاقة السياسية، فقد كتب المستنصر[١]- على حد تعبيرهم - إلى أحمد بن علي الصليحي يعزيه في وفاة أبيه ويقره على ملكه، ويعهد إليه بشئون الدعوة الفاطمية[٢] بل العبيدية.

ولم يقع لأحد فيمن ملك اليمن ما وقع لعلي بن محمد الصليحي فإنه استولى على اليمن سهله وجبله، شرقه وغربه، شماله وجنوبه، إلى أن قتل في (المهجم)[٣] حين قصده السنيون وعلى رأسهم سعيد الأحول وأخوه جياش فطعنه بحربته[٤] سنة ٤٧٣هـ وقيل سنة ٤٥٩هـ، ورجح هذا الأخير الهمداني كما رجح الأول الكوثري. والله أعلم[٥].

***

(١) انظر: اليمن في ظل الإسلام لعصام الدين عبد الرؤوف الفقي ص(١٦٥).

(٢) تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم ج٤ ص(٢٠٣)، وانظر الفتح العثماني الأول لليمن لمصطفى سالم ص(٢٨).

(٣) موضع في تهامة اليمن في وادي سردد ما بين ملحان وبلدة الزيدية وهو الآن خراب ما عدا المنارة اهـ، طبقات فقهاء اليمن الحاشية ص(٨٨).

(٤) تاريخ اليمن المسمى بفرجة الهموم والحزن للواسعي ص(١٦٢)، وتاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد لعمارة اليمني، ص(٩٤).

(٥) الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن للهمداني ص(١٠٣)، تاريخ اليمن للواسعي ص(١٧٢)، وما بعدها وحاشية كشف أسرار الباطنية ص(٤٤)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤١١) وما بعدها، وشذرات الذهب لابن العماد (٣/ ٣٤٦)، وما بعدها، وانظر السلوك في طبقات العلماء والملوك لمحمد يعقوب الجندي، تاريخ اليمن إلى سنة ٧٢٤هـ ج٢ ورقة (١٧٥-١٧٦).

مقتطفات من كلام الحمادي اليماني وآثارها السيئة

من الجدير بالذكر أن أورد مقتطفات تفصيلية من كلام الشيخ الحمادي باعتباره كاتبًا يمنيًّا ومن فقهاء السنة، وأحد أولئك الذين دخلوا في مذهب الباطنية اليمنية، لا رغبة فيه، ولكن ليقف على حقيقة ما ينسب إلى هذا المذهب اللئيم.

والغرض من إيراد هذه المقتطفات إطلاع المسلمين الذين لم يطلعوا عليها بصفة عامة، وإطلاع من ينكر هذا من اليمنيين بصفة خاصة، لأن آثار هذا المذهب باقية إلى يوم الناس هذا في بعض المناطق اليمنية، متسترين باسم قبيلة حراز التي أعلن الصليحي الباطني دعوته منها وجعل مسار حراز مركزًا للدعوة وقاعدة حربية لشن الغارات على خصومه وأعدائه[1].

وليس هذا في اليمن فحسب، فالمذهب الباطني متستر في كثير من بلاد المسلمين، ففي الشام باسم العلويين، وفي العراق وإيران باسم الجعفرية، وفي باكستان والهند باسم البهرة، وغير ذلك من البلدان، أقمأهم الله جميعًا[2].

وقد صنف بعض الكتاب اليمنيين في موضوع حركات الباطنية المصنفات وسموها بأسماء غير أسمائها الحقيقية، نهج بعضهم منهج المؤرخين الذين يهتمون بالحوادث التاريخية والسياسية والعسكرية، وأهملوا ما هو أهم من ذلك من النواحي الدينية والاعتقادية والاجتماعية والخلقية، وجهلوا أو تجاهلوا أن الشرارة الأولى لتسعير الحرب تنقدح من القاعدة الأساسية الدينية الاعتقادية كما هو معلوم، وإلا فما الداعي إلى الصراع الدموي إذا اتفق الفكر العقدي!

---

(١) الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن ص(٧١).

(٢) انظر: الفتح العثماني الأول لليمن لمصطفى سالم ص(٢٨) وما بعدها.

والدفاع المخالف للواقع عن الباطنية وجرائمها البشعة المنكرة المخرجة من الملة، سواء كان هذا الدفاع عن الباطنية بصفة عامة أو عن الباطنية في اليمن بصفة خاصة، هذا الدفاع يثير الدهشة وتوجيه علامات الاستفهام إلى هؤلاء المدافعين، ماذا يريدون بهذا الدفاع؟ أيريدون قلب الحقائق؟ أم يريدون أن يمحوا فضائحهم التي سودت وجه التاريخ وبالأخص علي بن الفضل الخنفري وعلي محمد الصليحي وأمثالهما الآتية فضائحهما في هذا الفصل؟

فلا عتب، بل لا لوم على من شم رائحة القرمطة من كلام هؤلاء أو اتهمهم بذلك أو بأن بضاعتهم في التاريخ الديني مزجاة، أو أن هناك أغراضًا أو دوافع غير دينية أو.. أو..

والآن إليك هذه المقتطفات المنكرة من كلام الحمادي[١] الذي دخل في مذهب الصليحي الباطني الحرازي الذي خلف علي بن الفضل الحميري ومنصور اليمن في الدعوة الباطنية باسم الفاطميين، بل العبيديين في مصر حيث قال: (أول ما أشهد به.. وأوضحه للمسلمين أن له[٢] نوابًا يسميهم الدعاة المأذونين، وآخرين يلقبهم بالمكلبين تشبيهًا بكلاب الصيد، لأنهم ينصبون للناس الحبائل، وينقبضون عن كل عاقل، ويلبسون على كل جاهل بكلمة حق يراد بها باطل.

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن مالك الحمادي اليماني من فقهاء السنة باليمن في أواسط المائة الخامسة وقد طبع كتابه مرتين في مصر سنة ١٩٣٩م، وسنة ١٩٥٥م، وقد اعتمده كثير من المؤلفين اليمنيين وغيرهم منهم الجعدي والجندي، والكتاب في حوزتي بعنوان (كشف أسرار الباطنية) وانظر: طبقات فقهاء اليمن للجعدي ص(٧٨).

(٢) الضمير عائد على الصليحي الباطني.

المرحلة الأولى:

وفيها يحضون المدعو على شرائع الإسلام كالذي ينثر الحب للطير ليقع في شركه، فيقيم أكثر من سنة ينظرون صبره، ويتصفحون أمره، ويخدعونه بأحاديث محرفة، وأقوال مزخرفة، ويتلون عليه القرآن على غير وجهة، ويحرفون الكلم عن مواضعه، فإذا رأوا فيه القبول والإعجاب بجميع ما يعلمونه قالوا له: الصلاة من صلاها مرة في العام فقد أقام الصلاة بغير تكرار، والزكاة مفروضة في كل عام مرة، فالصلاة صلاتان والزكاة زكاتان، وما خلق الله سبحانه من ظاهر إلا وله باطن، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام:١٢٠] ومعنى الصلاة والزكاة: ولاية محمد وعلي، فمن تولاهما فقد أقام الصلاة وآتى الزكاة. وهكذا حتى يوقعوا المخدوع في موقع الموافقة، لأنه يريحهم مما تلزمهم به الشريعة من الطاعة ويبيح ما تحرمه عليهم. فإذا قبل منهم ذلك المغرور هذا قالوا له: قرب قربانًا لمولانا يحط عنك الصلاة، فيدفع اثني عشر دينارًا فيقول الداعي: يا مولانا، إن عبدك فلانًا قد عرف الصلاة ومعانيها فاطرح عنه الصلاة. ويقرأ له: ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الأعراف:١٥٧] فيهنئه أهل هذه الدعوة بقولهم: الحمد لله الذي وضع عنك وزرك الذي أنقض ظهرك(١).

المرحلة الثانية:

وفيها يقول الداعي الخبيث للمخدوع: قد عرفت الصلاة، وهي أول درجة، فاسأل وابحث، فيقول: عم أسأل؟ فيقول: اسأل عن الخمر والميسر اللذين نهى

---

(١) كشف أسرار الباطنية للحمادي ص(١٣-١٤) وانظر قواعد عقائد آل محمد (قسم الباطنية) للديلمي ص(٢٣).

الله عنهما، هما أبو بكر وعمر، لمخالفتهما علي وأخذ الخلافة دونه. أما ما يعمل من العنب والزبيب والحنطة وغير ذلك فليس بحرام، لأنه مما أنبتت الأرض. ويتلو عليه أيضًا: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ [المائدة:٩٣].

ومعنى الصوم الكتمان، أي: كتمان الأئمة في وقت استتارهم خوفًا من الظالمين. ويتلو عليه: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم:٢٦] فلو كان عنى بالصيام ترك الطعام لقال: فلن أطعم اليوم شيئًا، فدل على أن الصيام الصموت. فيزداد المخدوع طغيانًا وكفرًا وينهمك إلى قول ذلك الداعي الملعون، لأنه أتاه بما يوافق هواه وشهوته والنفس أمارة بالسوء.

ثم يقول له: ادفع النجوى تكن لك سلمًا ووسيلة، حتى نسأل لك مولاك يضع عنك الصوم، فيدفع اثني عشر دينارًا، فيمضي به إليه قائلًا: يا مولانا عبدك فلان قد عرف معنى الصوم على الحقيقة، فأبح له الأكل برمضان، فيقول: قد وثقته وأمنته على سرائرنا؟ فيقول: نعم، فيقول: قد وضعت عنه ذلك[1].

المرحلة الثالثة:

ثم يأتي ذلك الداعي الخبيث إلى المخدوع بعد مدة فيقول له: قد عرفت ثلاث درجات - أي الصلاة والخمر والميسر والصوم - فاعرف الطهارة ما هي، ومعنى الجنابة في التأويل، فيقول: فسر لي ذلك، فيقول له: اعلم أن معنى الطهارة طهارة القلب، وأن المؤمن طاهر بذاته، والكافر نجس لا يطهره الماء ولا غيره، وأن الجنابة هي موالاة الأضداد، أضداد الأنبياء والأئمة، فأما المني فليس بنجس، منه خلق الله الأنبياء والأولياء وأهل طاعته، وكيف يكون نجسًا ومنه خلق

(١) كشف أسرار الباطنية للحمادي، ص(١٣)، والباطنية للديلمي، ص(٢٤).

الإنسان! فلو كان التطهر منه من أمر الدين لكان الغسل من الغائط والبول أوجب، لأنهما نجسان، وإنما معنى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة:٦] معناه فإن كنتم جهلة بالعلم الباطني فتعلموا. ثم يأمره ذلك الداعي أن يدفع اثني عشر دينارًا، ويقول: يا مولانا عبدك فلان قد عرف معنى الطهارة حقيقة، وهذا قربانه إليك، فيقول: اشهدوا أني قد حللت له ترك الغسل من الجنابة(١).

المرحلة الرابعة:

ثم يقيم مدة فيأتيه ذلك الداعي الملعون قائلًا له: قد عرفت أربع درجات وبقي عليك الخامسة، فاكشف عنها فإنها منتهى أمرك وغاية سعادتك. ويتلو عليه ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧] فيقول له: دلني عليها. فيتلو عليه ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق:٢٢] ثم يقول له: أتحب أن تدخل الجنة في الحياة الدنيا؟ فيقول: وكيف لي بذلك؟ فيتلو عليه: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْـَٔاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [الليل:١٣] ويتلو عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف:٣٢] والزينة هاهنا ما خفي على الناس من أسرار النساء التي لا يطلع عليه إلا المخصوصون بذلك. وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور:٣١] والزينة مستورة غير مشهورة، ثم يتلو عليه قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة:٢٢-٢٣] فمن لم ينل الجنة في الدنيا لم ينلها في الآخرة، لأنها مخصوص بها ذوو الألباب دون الجهال، والمستحسن من الأشياء ما خفي، ولذلك سميت الجنة جنة لأنها مستجنة.

(١) كشف أسرار الباطنية للحمادي، ص(١٤)، وانظر: الباطنية للديلمي، ص(٢٥).

فالجنة هاهنا ما استتر عن الخلق المنكوس الذين لا علم لهم ولا عقول، فيزداد المخدوع انهماكًا ويقول لذلك الداعي الملعون: تلطف في حالي، وبلغني ما شوقتني إليه، فيقول: ادفع النجوى اثني عشر دينارًا تكن لك قربانًا وسلمًا، فيمضي به فيقول: يا مولانا إن عبدك فلان قد صحت سريرته، وهو يريد أن تدخله الجنة، وتزوجه الحور العين، فيقول له: قد وثقته وأمنته؟ فيقول: يا مولاي قد وثقته وأمنته وخبرته، فوجدته على الحق صابرًا، ولأنعمك شاكرًا، فيقول: علمنا صعب مستعصب، لا يحمله إلا نبي مرسل، أو ملك مقرب، أو عبد امتحن الله قلبه بالإيمان، فإذا صح عندك حاله فاذهب به إلى زوجتك، فاجمع بينه وبينها، فيقول: سمعًا وطاعة لله ولمولانا، فيمضي به إلى بيته، فيبيت مع زوجته، حتى إذا كان الصباح قرع عليهما الباب وقال: قوما قبل أن يعلم بنا هذا الخلق المنكوس، فيشكره ذلك المخدوع، فيقول له: ليس هذا من فضلي، هذا من فضل مولانا. فإذا خرج من عنده تسامع به أهل هذه الدعوة الملعونة، فلا يبقى منهم أحد إلا بات مع زوجته كما فعل ذلك الداعي الملعون[1].

قلت: وتحمل هذه البيوته - إذا صح الخبر - على الجيران أو أهل القرية، أما بقاؤه على ظاهره وعمومه ففيه نظر، لأن المرأة لا تطيق قطرًا بكامله بل لا عشرة، إلا أن يقال إن هذا في بدء الدعوة الخبيثة وقلة أهلها فالله أعلم.

المرحلة الخامسة:

ثم يقول الداعي للمخدوع: لا بد لك أن تشهد المشهد الأعظم عند مولانا فادفع قربانك فيدفع اثني عشر دينارًا فيصل به قائلًا: يا مولانا عبدك فلان يريد أن يشهد المشهد الأعظم وهذا قربانه، حتى إذا جن الليل، ودارت الكؤوس وحميت

(١) كشف أسرار الباطنية للحمادي، ص(١٥-١٦).

الرؤوس، وطابت النفوس، أحضر جميع أهل هذه الدعوة الملعونة حريمهم، فيدخلن عليهم من كل باب، وأطفأوا السرج والشموع وأخذ كل واحد منهم ما وقعت عليه يده، فيشكر المخدوع الداعي الملعون على ما فعل، فيقول له: ليس هذا من فضلي، هذا من فضل مولانا أمير المؤمنين، فاشكروه ولا تكفروه على ما أطلق من وثاقكم ووضع عنك أوزاركم، وحط عنكم آصاركم، ووضع عنكم أثقالكم، وأحل لكم بعض ما حرم عليكم جهالكم ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ۝٣٥﴾ [فصلت:٣٥] [١].

قلت: ويحمل تعميم عملية هذه المرحلة الخبيثة على ما سبق في المرحلة الرابعة والله أعلم.

ثم قال محمد بن مالك الحمادي بعد ذلك: (هذا ما اطلعت عليه من كفرهم وضلالتهم، والله تعالى لهم بالمرصاد، والله تعالى عليَّ شهيد بجميع ما ذكرته مما اطلعت عليه من فعلهم وكفرهم وجهلهم، والله يشهد علي بجميع ما ذكرته، عالم به، ومن تكلم عليهم بباطل فعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين عليه، فهو يخرج من حول الله وقوته إلى حول الشيطان وقوته، فأديت هذه النصيحة إلى المسلمين حسبما أوجبه الله علي من حفظ هذه الشهادة، فإن الله سبحانه أمر بحفظ الشهادة ومراعاتها، وأدائها إلى من يسمعها، قال الله سبحانه: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ۝١٩﴾ [الزخرف:١٩] والله أسال أن يتوفانا مسلمين، ولا ينزع عنا الإسلام بعد إذ آتانا الله بمنه ورحمته)[٢].

---

(١) وانظر كشف أسرار الباطنية للحمادي ص(١٥-١٦).

(٢) كشف أسرار الباطنية للحمادي ص(١٦)، ومن أراد التوسع فليراجع فضائح الباطنية لأبي حامد الغزالي.

ألا فليعلم المسلمون أن الباطنية - أخزاهم الله - أشد خطرًا على الإسلام والمسلمين من عبدة الأوثان، لأنهم يبطنون الكفر ويتظاهرون بالإسلام - كما رأيت - ويختفون حتى تمكنهم الوثبة لإظهار الكفر، وهم ملاحدة بالإجماع[١].

وهم يُسَمَّون بالإسماعيلية، لأنهم ينسبون أئمتهم المستورين - كما يزعمون - إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وبالعبيدية لدعائهم إلى عبد الله بن ميمون القداح، الذي نسبته الباطنية - إلى ما يزعمون - من الأئمة المستورين.

وبالجملة فللباطنية قضايا شنيعة وأعمال فظيعة، كالإباحية وغيرها، وأن للشريعة ظاهرًا وباطنًا، فالباطن لا يعلمه إلا الإمام أو من ينوب عنه، وأن معنى الكعبة النبي، والباب علي، والصفا النبي والمروة علي أيضًا، والميقات الإمام، والتلبية إجابة الداعي إلى باطنهم، والطواف بالبيت سبعًا هو الطواف بمحمد إلى تمام الأئمة السبعة، وغير ذلك من الرموز الخبيثة.

وهم إذا وجدوا في أنفسهم قوة أعلنوا الكفر، وإن غلبوا كمنوا كما تكمن الحية في جحرها، وهم مع ذلك يؤملون الهجوم على عباد الله، وقد تابعهم على ذلك من ذهب عنه نور الإسلام، واستولى على قلبه هوى الشيطان والله المستعان[٢].

***

(١) بلوغ المرام في من تولى اليمن من ملوك وإمام للعرشي ص(٢١-٢٢).

(٢) انظر: الباطنية للديلمي ص(١٧).

موقف أئمة الزيدية وغيرهم من الباطنية

مما لا شك فيه أن أئمة الزيدية وقفوا موقفًا من الباطنية يشكرون عليه، يشهد لذلك تاريخ اليمن الحافل بمحاسن الأئمة وغيرهم من سلاطين اليمن آل يعفر الحواليين وبني زياد وبني رسول ضد الباطنية، فقد دارت الحرب رحاها بين هؤلاء وبين الباطنية في عصر ابن الوزير وقبله وبعده، وكانت الحرب كعادتها سجالًا، بغض النظر عن الحروب فيما بينهم، وكانت الدائرة في النهاية على الباطنية على يد الأئمة الزيدية، فخفتت الباطنية من الناحية العسكرية، لكن - مع الأسف الشديد - لم تخفت من الناحية الثقافية والعقدية، فآثارها السيئة بل عقيدتها باقية في بعض البلاد اليمنية وغيرها إلى يوم الناس هذا، وقد وقف منهم أئمة الزيدية موقفًا قويًّا صلبًا من جميع النواحي ثقافيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، واستمرت شوكتهم إلى سنة ١٢٧٨هـ في حراز وذي مرمر ثم إلى سنة ١٢٨٥هـ[١].

فمن الناحية الثقافية بثوا الوعي الإسلامي ضدهم وألفوا كتبًا كثيرة منها:

١- مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار/ للإمام يحيى بن حمزة ت سنة ٧٤٥هـ طبع عدة مرات الأخيرة ت سنة ١٤٠٣هـ.

٢- الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام/ له مطبوع.

٣- الرد على الباطنية/ للقاضي حميد الشهيد المحلى.

٤- القاطعة في الرد على الباطنية/ لمحمد بن يحيى حنش.

٥- كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة/ لمحمد بن مالك الحمادي.

---

(١) انظر: تاريخ اليمن للواسعي ص(١٦٣-١٧٨-٢٠٦)، والتحفة العنبرية ورقة ٦٧، وما بعدها والإكليل للهمداني (٢/ ١٧٨)- مع الحاشية للمحقق الأكوع.

هذه بعض الكتب الخاصة بالرد على الباطنية.

أما الكتب التي تضمنت الرد عليهم فهي كثيرة كـ(العلم الشامخ) للمقبلي، و(غاية الأماني) للشهاري، وسائر كتب التاريخ اليمنية.

أما المؤلفون ضد الباطنية غير اليمنيين فهم مشهورون، ومن أشهرهم الغزالي وكتابه (فضائح الباطنية).

***

موقف ابن الوزير من الباطنية

مما لا شك فيه أن موقف ابن الوزير من الباطنية في اليمن هو موقف كل مسلم غيور على دينه وعقيدته، وبما أن الباطنية لا يجهرون بعقيدتهم إلا لمن وثقوا فيه من أتباعهم - بعد العهود والمواثيق - بل ويستخفون بكبتهم أشد الاستخفاء لذلك لم يكن بينهم وبين ابن الوزير ولا غيره من أهل السنة مناقشات ولا مناظرات.

وأما الكتب المؤلفة ضدهم المشار إليها سابقًا فهي بعد أن تفشى سرهم واستفحل أمرهم وتمت سيطرتهم على بعض المناطق اليمنية، وبعضهم على معظمها وبعضهم على جميع القطر اليماني، ومع هذا فكتبهم كانت مخفية، لم يطلع عليها أحد إلا بعد مصادرة ممتلكاتهم بعد الحصار الشديد والحروب الطاحنة على أيدي أئمة الزيدية وغيرهم من سلاطين اليمن، لذلك لم يذكرهم ابن الوزير في مؤلفاته إلا على سبيل الاستطراد، وفي معرض الذم والتكفير.

وقد وصفهم ابن الوزير - في عدة مواضع من كتبه - بالإلحاد والزندقة والكذب؛ لأن الكذابين إنما يأتون بما يوافق الطباع[(١)] وابن الوزير لم ينفرد بهذا فقد سبق أن ذكرت حكاية الإجماع على كفرهم وأشرت إلى المحضر الذي ذكره ابن كثير وغيره.

وإذا اكتفيت بالقول بأن موقف ابن الوزير من الباطنية في اليمن وغيره موقف علماء المسلمين، فذلك في نظري كاف، ولكن إليك هذه النماذج من كلام ابن الوزير.

---

(١) انظر: إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص(٨٩-١٢٩-١٣٠-١٣٥-١٣٦).

قال ابن الوزير في سياق نقده لأهل البدع من غلاة المتكلمين الذين ضاهوا الباطنية الملحدين في رد النصوص والظواهر، ورد حقائقها إلى المجاز، من غير طريق قاطع على ثبوت الموجب للتأويل إلا مجرد التقليد لبعض المتكلمين في قواعد لم يتفقوا عليها حيث قال:

١- (وأفحش ذلك وأشهره مذهب القرامطة الباطنية في تأويل الأسماء الحسنى كلها، ونفيها عن الله - عز وجل - على سبيل التنزيه له وتحقيق التوحيد بذلك، ودعوى أن إطلاقها عليه يقتضي التشبيه، وقد غالوا في ذلك وبالغوا حتى قالوا إنه لا يقال: إنه موجود ولا معدوم. بل قالوا إنه لا يعبر عنه بالحروف، وقد جعلوا تأويلها - أي الأسماء الحسنى - كلها إمام الزمان عندهم، وهو المسمى الله، والمراد بلا إله إلا الله، وقد تواتر هذا عنهم، وأنا ممن وقف عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم وخزائنهم ومعاقلهم التي دخلت عليهم عنوة، أو فتحت بعد طول محاصرة، وأخذ بعضها عليهم من بعض الطرقات وقد هربوا به، ووجد بعضها في مواضع قد أخفوه بها)[١]. ولم يقف ابن الوزير عند حكاية هذا الكلام الباطل فحسب، بل قرر أن كفرهم معلوم عند جميع المسلمين لأن تأويلهم هذا ليس من العلم في شيء، فقال: (فكما أن كل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح، وأنه ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [يوسف:٨٢] أي: أهل القرية وأهل العير)[٢].

---

(١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص (١٢٩-١٣٠) وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٢٠٢).

(٢) إيثار الحق ص(١٣٠).

٢- وفي أثناء رده على المتأولين لأسماء الله الحسنى أيضًا، ومنها الرحمن الرحيم، وأنهما ثابتتان في السبع المثاني المعظمة، متلوتان في جميع الصلوات الخمس، مجهور بهما في محافل المسلمين، مجمع على أنهما من أحسن الثناء على الله تعالى وأجمله ومن أحب المدح إليه، ولذلك كررا تكريرًا كثيرًا في أوائل السور وغيرها، يقول ابن الوزير في هذا المعنى:

(وعظمت الشناعة في إنكار حقيقتهما ومدحتهما، حين وافق ذلك مذهب القرامطة ومذهب أسلافهم من المشركين في إنكارهم الرحمن، ونص القرآن على الرد عليهم في ذلك والصدع بالحق فيه حيث حكى عنهم قوله: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ [الفرقان:٦٠] فقال عز من قائل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا وَزَادَهُمۡ نُفُورًا﴾ [الفرقان:٥٩-٦٠] ... وجاءت الصوادع القرآنية مادحة لله تعالى بأعظم صيغ المبالغات في هذه الصفة الشريفة الحميدة، بأن الله -عز وجل- خير الراحمين وأرحم الرحمين)[١] أكثر من خمسمائة مرة في القرآن الكريم، منها باسمه الرحمن أكثر من مائة وستين مرة، وباسمه الرحيم أكثر من مائتي مرة، وجمعهما للتأكيد مائة وست عشرة مرة[٢].

٣- ويصور لنا ابن الوزير إنكار الباطنية لأسماء الله الحسنى والجنة والنار، في مناقشة بينهم وبين المعتزلة والأشعرية على سبيل الإنكار والتقريع، في استقباح كل منهما تأويل الطائفة الأخرى، وأن كل واحدة تلزم المنكر عليها

---

(١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص(١٣١-١٣٢).

(٢) ذكر هذه الأرقام ابن الوزير في الإيثار ص(١٣٢) معرضًا بأهل التأويل.

مثل ما ألزمته، وهو أن الأشعرية والمعتزلة إذا كفروا الباطني بإنكار الأسماء الحسنى والجنة والنار، يقول لهم الباطني: أنا لم أجحدها، إنما قلت: هي مجاز، مثلما أنكم لم تجحدوا الرحمن الرحيم الحكيم، وإنما قلتم إنها مجاز، وكيف كفاكم المجاز في الإيمان بالرحمن الرحيم، وهما أشهر الأسماء الحسنى أو من أشهرها، ولم يكفني في سائرها، وفي الجنة والنار، مع أنهما دون أسماء الله بكثير! وكم بين الإيمان بالله وبأسمائه، والإيمان بمخلوقاته - أي من الفرق - فإذا كفاكم الإيمان المجازي بأشهر الأسماء الحسنى، فكيف لم يكفي مثله في الإيمان بالجنة والنار والمعاد[1].

رحم الله ابن الوزير، لقد أحرج المتناظرين وأوقعهم في فخ التأويل، فانظر من المنقطع! ومن العار على أية فرقة إسلامية تنقطع أو تنهزم أمام الملحدين الطغام. وهل هذا إلا نتيجة لاستعمال سلاح التأويل! فاعتبروا يا أولي التأويل[2].

***

(١) إيثار الحق ابن الوزير ص(١٣٦)، وانظر المواقف للإيجي في تأويل الرحمن الرحيم من أنهما بمنزلة الندمان والنديم، أي مريد الإنعام على الخلق، فمرجعهما صفة الإرادة، وقيل: معطي جلال النعم ودقائقها، فالمرجع حينئذ صفة فعلية، وهذا هو نص كلام الإيجي في الموقف الخامس الإلاهيات ص(٣٥٧) وأما المعتزلة فتأويلهم وتعطيلهم مشهور.

(٢) انظر ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية للشيخ علي الحربي -حفظه الله- وقد اقتبسته منه، وتركت ذكر موقفه من الرافضة والمعتزلة؛ لأن الكلام عليهم منثور في المقدمة، وفي الجزء الثاني من الإيثار بتوسع.



الإمام ابن الوزير -رحمه الله- وتأليفه «إيثار الحق على الخلق»

هذا الكتاب ألفه ابن الوزير في أواخر حياته، بدليل قوله في سياق حديثه عن قرب الساعة، وتغير الأحوال: (فكيف بنا اليوم، وقد دخلنا في المائة التاسعة أكثر من ثلثها)[١].

ولكن هذا معارض بقوله أيضًا في كتابه «العواصم»: وقد أوضحت في كتاب «إيثار الحق على الخلق» كذا وكذا[٢].

والراجح أن إيثار الحق على الخلق هو الأخير، لأنه كثيرًا ما يحيل فيه على العواصم في عشرات المواضع، فيكون هذا آكد في تقدم (العواصم) وتأخر (الإيثار).

والكلمة التي تشير في «العواصم» إلى أنه صنفه بعد «الإيثار» تحمل على أن ابن الوزير زادها بعد تصنيفهما، والله أعلم.

وقد صرح ابن الوزير وغيره أنه فرغ من تصنيف العواصم سنة ٨٠٨هـ وألف «إيثار الحق على الخلق» سنة ٨٣٧هـ كما سبق في مؤلفاته، وقد نهج فيه منهجًا غير منهجه الجدلي في «العواصم والقواصم» ومختصره «الروض الباسم».

ويبدو أن صيانة هذا الكتاب الجليل من المقدمات الجدلية لعوامل منها:

١- أن قسوة طباع ابن الوزير- رحمه الله - من آثار علمي الكلام والجدال قد هدأت، كما هدأت المعارضة من قبل خصومه.

---

(١) «إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير ص(٧٧).

(٢) «العواصم والقواصم» له (٤/ ٨٠).

٢- أن شدة الخلاف بين الطوائف المسلمة، وشدة العصبية، وتقليد المتكلمين أثار عاطفة ابن الوزير الدينية إلى محاولة جمع الناس على الحق.

٣- ما رآه من التباعد والتباغض، والتقاطع والتكفير والتفسيق نتيجة هذا الخلاف فأراد أن يزيله.

٤- ما رآه من تغير الفطرة التي فطر الله الناس عليها إلى أن صارت شيئًا آخر لا يتفق مع ما طبعها الله - عز وجل - عليه، فأراد الرجوع بها إلى أصلها.

لهذه العوامل وغيرها من الرحمة بطوائف المسلمين المختلفين في أصول الدين، حاول ابن الوزير-رحمه الله - جاهدًا مشكورًا التوفيق بين الأقوال ورد الخلافات إلى المذهب الحق، كما هو ظاهر عنوان الكتاب ومحتواه.

وهذا الكتاب ليس موجهًا - في نظر ابن الوزير - إلى أهل الكمال من العلماء الأعلام، لا لهداية أئمة الكفر المعاندين لأهل الإسلام المتعلقين بمذاهب الفلسفة، فقد أقام الله - عز وجل - عليهم الحجة بالفطرة وبعث الرسل والجوارح، وإنما هو موجه إلى الأوساط الذين لم يتمكن فيهم شذوذ الفرق.

***

مسالك الإمام ابن الوزير في كتابه الإيثار

جعل الكتاب والسنة المصدر الأساس لاستنباط العقائد.

ترك كل ما يخاف من القول فيه العذاب الأليم كالتشبيه والتعطيل، والتأويل الذي حرف الكلم عن مواضعه.

الوقوف عند المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ورد علمه إليه.

القول بعدم المجاز إلا عند وجود القرائن الثلاث:

أ - **القرينة العقلية:** (واسأل القرية التي كنا فيها).

ب - **القرينة العرفية:** (يا هامان ابن لي صرحًا) أي: مر من يبني.

جـ - **القرينة اللفظية:** مثل أسد على فرسه[1].

ويرى ابن الوزير أن عدم القول بالمجاز في نصوص الوحي، لأنه الذريعة التي يتذرع بها أهل التأويل الباطل.

خلق قيود العصبيات المذهبية وترك التقليد في تكفير الخصوم، وترك جميع العبارات المبتدعة.

الأخذ بالأحوط في الدين مخافة الوقوع فيما يؤول إلى عذاب الله، كإثبات صفات الكمال لله ونفي النقص عنه والتوقف عند الخفي.

أن الكلام في ذات الله تعالى على جهة التفصيل والتصور أو الإحاطة باطل، بل من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله (ولا يحيطون به علمًا).

عدم النظر في سر القدر السابق، فهو من المتشابه.

---

(١) إيثار الحق (١٤٤) والروض الباسم.

سلك في إثبات وجود الله تعالى طريقة القرآن التي وصفها بأنها أصح الطرق وآمنها، وأنها طريقة السلف الصالح وهي:

أ - دلالة الفطرة.

ب- دلالة الأنفس.

جـ- دلالة الآفاق.

د - دلالة المعجزات.

سلك الإمام ابن الوزير في توحيد الأسماء والصفات طريقة السلف؛ إمرارها كما جاءت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة على الوجه اللائق بجلال الله تعالى وعظمته، بلا تعطيل ولا تشبيه، ولا تأويل، على ضوء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١].

وضع قاعدة أساسية لمن يريد أن يحكم على مذهب معين أن يدرسه من مصادره الأصلية المنتسبة إلى أهله، ويطلع على جزئياته، ولا يأخذه من كتب خصوم هذا المذهب؛ لأنه قلما يصورونه بصورته الحقيقية، وقد وجد كثير من الأقوال والآراء هي من لوازم المذهب التي يلزمها الخصوم دون أن يقر بها أصحاب المذهب. وهذا هو التبين والتثبت اللذان حث عليهما القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦][1].

الإنصاف، فهو لا يغمط أحدًا حقه، بل يضع كل شخص في مكانته، فلا يمنعه من ذلك الإنصاف مخالفة ذلك الشخص له في الرأي لمجرد كراهة أو عداوة.

الأحاديث التي يحتج بها من السنة النبوية الصحيحة، فقلما يوجد فيها حديث

---

(١) وانظر ترجيح أساليب القرآن ص(٦٦) للمزيد.

ضعيف، وإن وجد فلا يفوته التنبيه عليه، وهذا يدل على أن الإمام ابن الوزير - رحمه الله- على علم تام بما يستند إليه، ولذلك يقول الشوكاني عنه: ويتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين، مع إحاطته بحفظ غالب المتون، ومعرفة رجال الأسانيد، شخصًا وحالًا، وزمانًا ومكانًا(١).

ومن تصفح العواصم والروض الباسم والإيثار وقبول البشرى، وكل كتبه، عرف معرفة تامة أنه كان متعمقًا في علم الحديث ورجاله، وله كتاب عظيم في علوم الحديث سماه «تنقيح الأنظار في علم الآثار» طبع، وشرحه العلامة ابن الأمير - رحمه الله- وسماه «توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار».

ولذلك مدحه الإمام الصنعاني - رحمه الله - مدحًا رفيعًا، ومدح كتابه العواصم، فقال: ووشحه بفوائد وفرائد لا توجد إلا فيه، ولم تخرج إلا من فيه(٢).

وقد بسط الكلام على مسألة الرؤية في مقدار ثمانين ورقة في العواصم، وهو يتتبع المسائل الكلامية المتصلة بالإشكالات الاعتقادية والرد عليها.

ومما يدل على حفظه واستدلاله إيراده في إثبات حكمة الله تعالى في أقواله وأفعاله ما يقارب مائة آية في العواصم.

❊❊❊

---

(١) انظر: البدر الطالع (٢/ ٨٤).

(٢) توضيح الأفكار (٢/ ٢١٣).

مدرسة ابن الوزير تدعو إلى المذهب الحق

مدرسة ابن الوزير مستقلة تدعو إلى التفتح على المذاهب الأخرى خاصة المذهب الحق مذهب أهل السنة، فهو بحق أحد رواد المذهب المتحرر في اليمن، فقد غرس الإمام ابن الوزير بذور هذه الطريقة الطيبة، فظهر بين الزيدية طريقًا قويًّا قيمًا رجح حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على علم الجدل والكلام. فبدأ هذا الطريق بابن الوزير، وبلغ ذروته لدى الشوكاني، مرورًا بالمقبلي وابن الأمير الصنعاني - رحمهم الله تعالى - طريقًا ومدرسةً تؤثر الحديث والفقه على الجدل والكلام[١].

وقد جر عليه هذا الاتجاه المصاعب، وهكذا أتباع السنن أتباع الرسل - عليهم السلام- فلم تجد طريقته قبولًا في الأوساط العلمية والسياسية، فمن يقرأ كتبه يشعر بأن موجة النقد التعصبي والحقد المذهبي توجهت ضده، فجعلته يلجأ إلى العزلة على رأس جبال يحصب[٢] وتخلى عن كل شيء إلا من وضع كتابه الجليل الخالد «إيثار الحق على الخلق»[٣].

وقد أشار بهذا في كتابه «الروض الباسم» فقال: (وإني لما تمسكت بعروة «السنن» الوثقى، وسلكت سنن الطريقة العتيقة، تناولتني الألسنة البذيئة من أعداء السنة النبوية، ونسبوني إلى دعوى في العلم كبيرة، وأمور غير ذلك كثيرة، حرصًا على ألا يتبع ما دعوت إليه من العمل بسنة سيد المرسلين، والخلفاء الراشدين، والسلف الصالحين فصبرت على البلاء، وعلمت أن الناس ما زالوا هكذا).[٤]

---

(١) انظر: «كتاب الزيدية» (٢/ ٢٦٨)، ومقدمة أحمد مصطفى جزاه الله خيرًا.

(٢) جبال يحصب غرب مدينة يريم، قريب محافظة ذمار. وهو الآن تابع محافظة إب.

(٣) «تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن» ص(١٩٠).

(٤) «الروض الباسم» (١/ ٨)، ط قديمة.

من أعلام التجديد في اليمن

الإمام المجدد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله

انتشرت في العالم الإسلامي بعد القرن الثاني الهجري بعض المدارس العقلية وابتعدت عن العلوم السمعية (القرآن والسنة) ودخلت اليمن منذ وقت مبكر (مثل الهادوية والمعتزلة).

وترتب على دخولها ظهور أفكار ومعتقدات بعيدة عن منهج السلف. في هذه الأجواء المشحونة بالصراعات السياسية والمذهبية، وبعد سبعمائة سنة من الهجرة، ظهر الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، فناظر أئمة هذه الفرق وبين انحرافاتهم، ودافع عن السنة بقلمه ولسانه وبكل ما أعطى من وسائل الدعوة، فكان جهادًا عاشه كغيره من العلماء، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي وابن حجر وغيرهم من أهل العلم، رحمهم الله.

وقد كان للإمام ابن الوزير مواقف عادلة وحاسمة في الرد على أهل البدع، ولو كانوا من أهل البيت، فإنهم في الصف الأول إذا كانوا يخالفون ما جاء به جدهم رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم– فكتب العديد من الكتب الكبيرة والصغيرة والرسائل.

وقد وصفه الإمام الشوكاني، رحمه الله، بقوله: وهو إذا تكلم في مسألة لا يحتاج الناظر بعده إلى النظر في غيره[١].

ومن كتبه العظيمة التي تبين موقفه من المبتدعة ورده عليهم «إيثار الحق على الخلق الخلق»[٢].

---

(١) البدر الطالع ص(٦٠٩).

(٢) جريدة صوت الإيمان العدد (٢٠١) جماد أول ١٤٣٠هـ، اليمن. مكتبة د/ حسان شريان.

وقد ظهر مجددون في كل قرن كان تجديدهم خاصًّا منحصرًا في قطر أو شعب كأبي إسحاق الشاطبي صاحب «الاعتصام» في الأندلس... والمقبلي والشوكاني، وابن الوزير في اليمن.[1]

***

(١) «المجددون في الإسلام» ص(١٤)، من كلام رشيد رضا.

مدرسة الإمام ابن الوزير التصحيحية

إنها مدرسة الإمام ابن الوزير العلمية الخبرية، لا عقلية ولا تقليدية، إنها المدرسة النبوية، مدرسة تدعو إلى الوضوح والتفتح على المذاهب الأخرى، خاصة مذهب أهل السنة، المذهب المتقيد بالكتاب والسنة على ما كان عليه الصحابة الكرام عليهم السلام.

فهو بحق الرائد الأول للتحرر المذهبي التقليدي في اليمن، فقد غرس الإمام ابن الوزير - رحمه الله - بذور هذا التيار، فظهر بين الزيدية تيارًا قويًّا؛ لأنه الحق، إذ رجح حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على الجدل والتقليد والكلام، فبدأ بالإمام ابن الوزير، وبلغ ذروته لدى الشوكاني، مرورًا بالمقبلي والنعمي وابن الأمير الصَّنْعاني - رحمه الله تعالى- تيارًا ومدرسة تؤثر الحديث والفقه على الجدل والكلام[1].



(١) كتاب «الزيدية» (٢/ ٦٢٨).

قال الشيخ علي بن محمد العمران حفظه الله:

تمهيد

إن عَلَمًا كابن الوزير - رحمه الله - لم يستوف حقّه من الدراسة الواعية الشاملة لجوانب حياته وآثاره! تلك الدراسة القائمة على السّبر والاستقصاء والتتبّع، هذا رغم ما لهذا الإمام من أهمية عظمى في التغيّرات الفكرية والعقدية في اليمن، فإنه وقف بقوّة وصلابة أمام الامتداد الزّيدي المعتزليّ، ناقضًا لمبانيه، داحضًا لشبهاته ومباغيه.

وتكمن أهميّة دراسة هذه الشخصيّة في جانبين:

أولهما: في تلك الثروة العلمية التي خلّفها. حيث جمع بين العلوم النقلية والعلوم العقلية، وقلّما يجتمعان!

أما العلوم النقليّة فهذا الفنّ هو الذي أعجز الخصوم، إذ لا عناية لهم به، بل هم من أبعد الفرق عن الاعتناء بعلوم الحديث تدريسًا وتصنيفًا[1] وقد اعترفوا له بذلك، فقد «حُكي عن السيد العلامة شمس الدين أحمد بن محمد الأزرقي أنّه قال: لا يبلغ أحد في زماننا هذا من الاجتهاد ما بلغ إليه السيّد عز الدين محمد بن إبراهيم، وقد أحسنّا كل شيء إلا ما بلغ إليه، فلم نقدر عليه، لتمكّنه من معرفة الحديث ورجاله، وتبحّره في السمعيات»[2].

---

(١) انظر «الروض»: ص(٦١). وهذا الجهل في عموم فرق الشيعة -والزيدية منهم- كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، انظر «منهاج السنّة» (١/ ٥٩).

(٢) تاريخ بني الوزير (ق/ ٣٦ب) نسخة المكتبة الغربية.

وهو كما قال، فقد وصفه بالحفظ جماعة من العلماء واعترفوا له بذلك كالنفيس العلوي شيخه، والهادي الوزير، والصنعاني، والشوكاني. والناظر في كتبه[١] يجده واسع الحفظ[٢] غزير الإطلاع، فهو يسرد في المسألة الواحدة أزيد من مئتي حديث مستحضرًا لتراجم الرواة وما قيل فيهم، وله اختيارات وترجيحات وعبارات تدلّ على تمكنه من هذا الفنّ، وله كلام على دقائق علوم الاصطلاح والجرح والتعديل[٣] وهو بكتب الحافظ الذهبي أشدّ عناية، بل يكاد يستظهرها خصوصًا «النبلاء» و«الميزان»[٤].

أما العلوم العقليّة[٥] فقد بلغ منها الذروة العليا، بل هو جذيلها المحكّك، وعذيقها المرجّب «شهد له بذلك جميع أهل الزّمان، من الأقارب والأباعد، والمخالف له في الاعتقاد والمساعد»[٦].

ولا عجب أيضًا لأن هذه الفنون هي التي أفنى فيها ابن الوزير عنفوان شبابه، وزهرة أيّامه، إلا أنه لم يقف منها موقف العاجز المسلّم، بل فحص وحقّق، وبحث ودقّق، حتى اتضحت له مناهج الصواب فسلكها، وانكشفت له سبل الباطل فزيّفها وردّها[٧] وذلك بعد رجوعه إلى الكتاب والسنة، فقد وجد فيهما الشّفاء كلّه دقّه وجلّه.

---

(١) قال الشوكاني في «البدر الطالع»: (٢/ ٩٠) «ومن رام أن يعرف حاله ومقدار علمه فعليه بمطالعة مصنفاته، فإنها شاهد عدل على علوّ طبقته، فإنه يسرد في المسألة الواحدة من الوجوه ما يبهر لبّ مطالعه ويعرّفه بقصر باعه»اهـ.

(٢) دلّلنا على كون المؤلف يكتب من حفظه، انظر المقدمة ص(٨٤).

(٣) انظر الفهارس الموضوعية.

(٤) انظر موارد المؤلف.

(٥) كالأصول، والنحو، والمنطق وغيرها.

(٦) «تاريخ بني الوزير» (ق/ ٣٥ب).

(٧) انظر «ترجمة ابن الوزير»: (ق/ ٥-٦أ).

قال ابن الوزير[١] رحمه الله: «فإني ما زلت مشغوفًا بدرك الحقائق، مشغولاً بطلب المعارف، مؤثرًا الطلب لملازمة الأكابر، ومطالعة الدفاتر، والبحث عن حقائق مذاهب المخالفين، والتفتيش عن تلخيص أعذار الغالطين، محسّنًا في ذلك للنيّة، متحريًا فيه لطريق السويّة، متضرّعًا إلى الله تضرّع مضطر محتار، غريق في بحار الأنظار، طريح في مهاوي الأفكار، قد وهبت أيام شبابي ولذّاتي، وزمان اكتسابي ونشاطي، لكدورة علم الكلام والجدال، والنظر في مقالات أهل الضلال، حتى عرفت صحّة قول من قال:

لقد طفت في تلك المعالم كلها ... وسيّرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كفّ حائر ... على ذقن أو قارعًا سنّ نادم[٢]

وسبب[٣] إيثاري لذلك وسلوكي تلك المسالك أنّ أول ما قرع سمعي، ورسخ في طبعي وجوب النّظر والقول بأنّ من قلد في الاعتقاد فقد كفر، فاستغرقت في ذلك حدّة نظري وباكورة عمري، وما زلت أرى كلّ فرقة من المتكلمين تداوي أقوالًا مريضة، وتقوّي أجنحة مهيضة، فلم أحصل على طائل، وتمثلت بقول القائل:

كلٌّ يداوي سقيمًا من مقالته ... فمن لنا بصحيح ما به سقم

فرجعت إلى كتاب الله، وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وقلت: لابدّ أن يكون فيها براهين وردود على مخالفي الإسلام، وتعليم وإرشاد لمن اتبع الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام.

---

(١) العواصم»: (١/ ٢٠١-٢٠٢).

(٢) عارض الإمام الصنعاني هذين البيتين بقوله:

لعلّك أهملت الطّواف بمعهد الرّ ... سول ومن والاه من كلّ عالم
فما حار من يهدي بهدي محمد ... ولست تراه قارعًا سنّ نادم

(٣) في «العواصم»: «وبسبب» وهو خطأ.

فتدبّرت ذلك، فوجدت الشّفاء كلّه، دقّه وجلّه، وانشرح صدري، وصلح أمري، وزال ما كنت به مبتلى، وأنشدت متمثلًا:

فألقت عصاها واستقرّ بها النّوى كما قرّ عينًا بالإياب المسافر» اهـ.

وثانيهما: تلك المدرسة الممتدّة للفكر الإصلاحي الذي اختطه ابن الوزير - رحمه الله - في تلك المنطقة، متمثلًا ذلك المنهج في نخبة من العلماء، لهم مواقف مسطورة، على تفاوت بينهم، فمن مقلّ ومستكثر، ومنهم:

- القاضي محمد بن محمد بن داود النهمي، رفيق ابن الوزير في الطلب[1].
- الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح الجلال (١٠٨٤هـ).
- محمد بن علي بن قيس (١٠٩٦هـ).
- يحيى بن الحسين بن القاسم (١١٠٠هـ).
- صالح بن مهدي المقبلي (١١٠٨هـ).
- محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ) وهو وارث علوم ابن الوزير، وشارح كتبه[2].
- محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ).

---

(١) وقد نسخ كتاب «العواصم» وأوقف نسخة من «الروض الباسم» انظر مخطوطات الكتاب.

(٢) فثناؤه على ابن الوزير منقطع النظير، وقد شرح عددًا من كتبه:
فشرح «تنقيح الأنظار» بـ«توضيح الأفكار».
وشرح الديوان المسمّى بـ«مجمع الحقائق والرقائق في ممادح ربّ الخلائق» بـ«فتح الخالق...».
وشرح عبارة لابن الوزير في «الروض» برسالة مستقلة وهي: «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد».
وله حاشية على «إيثار الحق» سمّاها: «الأنوار على كتاب الإيثار». ومن فضل الله -عز وجل- أنها الآن بين يديك.
وله حواشٍ على «الروض».

- محمد بن عبد الملك الآنسيّ (١٣١٦هـ).

- أحمد بن عبد الله الجنداري (١٣٣٧هـ).

- عبد الله بن محمد العيزري (١٣٦٤هـ).

- حسين بن أحمد بن قاسم الحوثي (١٣٨٦هـ).

«وإذا كان الإصلاح الذي اختطه الرائد يسير ببطء، فما هو المتسبّب، وإنما ذلك لطبيعة الزمان والمكان، وضعف المقتضيات، وقوة الموانع، وحسبه أن حرّك الخامد، وزعزع الجامد، وأجال اليد المصلحة»[١].

ومن نافلة القول أن هذه الدراسات الوصفية لهذه المدارس الفكرية لن تؤتي أكلها، ولن تقوم على سوقها إلا بدراسة مسبقة شاملة عن رائد تلك المدرسة، ولمّا يحصل ذلك فيما أعلم.

وبعد، فلم يحض ابن الوزير - رحمه الله - بالترجمة لا من معاصريه، ولا من بعدهم. أما معاصروه فلم يترجم له أحد منهم في كتبهم المشهورة كالمقريزي (٨٤٥هـ) في «درر العقود الفريدة» فقد ترجم فيه لمعاصريه، ولا الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في «إنباء الغمر» وهو على شرطه[٢] ولا العيني في «عقد الجمان» ولا الفاسي (٨٣٢هـ) في «العقد الثمين»[٣] ولا ابن تغري بردي (٨٧٤هـ) في «المنهل الصافي».

إلا ابن فهد (٨٧١هـ) فقد ترجمه ترجمة موجزة في «معجمه» نقل السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ٢٧٢) جلّ ما فيها.

---

(١) من كلام الشيخ البشير الإبراهيمي بتصرف، انظر: «آثاره»: (٣/ ٥٥٠).

(٢) وأورده عرضًا في ترجمة أخيه الهادي.

(٣) ووهم الشوكاني في البدر (٢/ ٩٢) فادّعى أن الفاسي ترجم له! ولا وجود لذلك.

ثم ترجم له السخاوي ترجمة موجزة في «الضوء» جلّها من «معجم ابن فهد» وهذا يدل على عدم معرفته به، خاصّة أنه وهم فيها عدة أوهام!

ولذلك قال الشوكاني: «وكذلك السخاوي لو وقف على (العواصم والقواصم) لرأى فيها ما يملأ عينيه وقلبه، ولطال عنان قلمه في ترجمته، ولكن لعله بلغه الاسم دون المسمّى».

ثم قال: «ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار لاعتقادهم في الزيدية ما لا مقتضى له إلا مجرد التقليد لمن لم يطلع على الأحوال، فإن في الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عددًا يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية... ولا يرفعون إلى التقليد رأسًا، لا يشوبون دينهم بشيءٍ من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، بل هم على نمط السلف الصالح...»[1]اهـ.

أما أهل بلده فقد انتصبوا لعداوته، والطعن فيه، والترسّل عليه، لا لشيء إلا لأنه «ذبّ عن السنة ودفع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمة، وناضل أهل البدع، ونشر علم الحديث، وسائر العلوم الشرعية في أرض لم يألف أهلها ذلك، لا سيما في تلك الأيام»[2].

وكان قائد تلك الحملة شيخه جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم (٨٣٧هـ) وهو المردود عليه في «العواصم والقواصم» ومختصره «الروض الباسم».

قلت: بل بُلي بمن يطعن فيه من أهل بيته[3]! ويقول: إنّه ممن أضله الله

---

(١) البدر (٢/ ٨٣).

(٢) قاله الشوكاني (٢/ ٩٢)

(٣) .انظر «هِجَر العلم»: (١/ ١٩٤-١٩٥).

على علم! وهذا كما قيل:

وظلـم ذوي القربى أشـدّ مضاضةً على النفس من وقع الحسام المهنّد[١]

ومن أبشع ما وقفت عليه في الكلام على المؤلف - رحمه الله - والتعصب عليه مافاه به يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى (٩٦٥هـ) فقد ساق القاضي الأكوع في «هجر العلم»[٢] نقلاً عن هذا الرجل كلامًا شنيعًا مُقذعًا في حق الإمام ابن الوزير رحمه الله.

والشأن ما قاله الشوكاني: «إن هذه قاعدة مطردة في كلّ عالم يتبحّر في المعارف العلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بدّ أن يستنكره المقصّرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثمّ يكون أمره الأعلى، وقوله الأوْلى، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدقٍ في الآخرين، ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره....»[٣]اهـ.

أمّا من ترجم له من أهل بلده فهم:

١- تلميذه محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزير (٨٩٧هـ) في ترجمة مستقلة، وهي التي نشرتها هنا في مقدمة هذا الكتاب.

٢- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الوزير (٩٨٥هـ). في «تاريخ بني الوزير» (ق/ ٣٥ب-٤١ب).

٣- أحمد بن صالح بن محمد بن علي بن أبي الرجال (١٠٩٢هـ) في «مطلع البدور ومجمع البحور» (مخطوط).

---

(١) البيت لطرفة بن العبد «ديوانه»: ص(١١٣) ضمن معلقته

(٢) (٣/ ١٣٢١-١٣٢٥).

(٣) البدر الطالع (١/ ٦٥)، ونحوه في «الفضل المبين» / ص(٣٢٨) لجمال الدين القاسمي.

٤- يحيى بن الحسين بن القاسم (١١٠٠هـ) في «طبقات الزيدية الصغرى» (مخطوط).

٥- إبراهيم بن القاسم بن المؤيد (١١٥٣هـ) في «طبقات الزيدية الكبرى» (مخطوط).

٦- الوجيه العطّاب في «تاريخه»[1].

٧- الشوكاني (١٢٥٠هـ) في «البدر الطالع» (٢/ ٨١-٩٣). وقال: إن ترجمته تحتمل مجلدًا. وقد ترجم له ترجمة هائلة، ونعته بعبارات ضخمة لم يطلقها ولا مثلها على أحد ممن ترجم له في كتابه أجمع.

وغير هؤلاء......

أما المحدثون فقد قدّم حوله عدد من الدراسات العلمية هي:

- «ابن الوزير اليمني ومنهجه الكلامي» لرزق الحجر، طبع سنة (١٤٠٤هـ). وعليه انتقادات.
- «إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير، دراسة وتحقيق، الجزء الأول، لأحمد مصطفى حسين صالح، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود عام (١٤٠٣هـ) وطبعت سنة (١٤٠٥هـ) بصنعاء، وعليه انتقادات، وأخطاء في النسخ، وفي المطبوع.
- الجزء الثاني من «الإيثار» رسالة ماجستير بالجامعة نفسها، لمحمد بن زيد العسكر، عام (١٤٠٨هـ)، ولمّا تطبع.

---

(١) نقل منه صاحب ترجمة ابن الوزير، وصاحب تاريخ آل الوزير والشوكاني

- وهذا تحقيق الكتاب كاملًا مع شرحه (الأنوار) الذي بين يديك بتحقيق عبدالله محمد عبد الحميد، أبو نوح، وهو كتابنا هذا.
- «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية» رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعلي بن علي الحربي سنة (١٤٠٦هـ) وطبعت سنة (١٤١٧هـ) في مجلدين. وقد استفدت منها.
- «منهج ابن الوزير في الحديث» رسالة دكتوراه، بالمغرب، لأخي العزيز محمد ابن عبد الله باجعمان، ولمّا تناقش بعد.
- كما أفرده أحمد العليمي بباب كامل في رسالته للماجستير «الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار» ص(١٠٩-١٣٨) لم يقدم فيها جديدًا!
- ورسالة ماجستير «قواعد المنهج عند ابن الوزير» للأفندي الغامدي، ط في مصر.
- الإمام ابن الوزير وكتابه العواصم، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع.

ولمّا لم أرد تكرار الجهد، واجترار المعلومات رأيت أن أسهم هنا بنشر «ترجمة ابن الوزير» لحفيد أخيه محمد بن عبد الله بن الهادي (٨٩٧هـ).

***

وهذه ترجمته من كتاب «هجر العلم ومعاقله في اليمن» (١/٤٥٠-٤٥١).

هو: «محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الوزير[١]. عالم مبرز في كثير من العلوم، نسّابة شاعر أديب، وكان له خط جميل.

وقرأ على عمّ أبيه الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير. طُلب منه أن يدعو إلى نفسه بالإمامة فوافق في بداية الأمر، ثم أعرض عنها. ذكره البريهي في تاريخه المطوّل، فقال: «إنه التزم بمذهب الزيدية، وكان وزيرًا للإمام الناصر، ثم عزله، وقال: إنه اطلع على قصيدة للفقيه إبراهيم الإخفافي ينتقد فيها مذهب الزيدية، مطلعها:

مذهبكم يا أيها الزيديه   مذهب حق جاء للعدليه

قال: ذلك تهكمًا، فأجاب عليه محمد بن عبد الله الوزير بقوله:

قصيدة فريدة درّيه   رائعة في الوزن والرويّه

وهي (٩٢) بيتًا تعرّض فيها للمذهب الشافعي، فردّ عليه علي بن أبي بكر السّحولي بقصيدة سماها «الشهب الثاقبة الدامغة للفرقة القدرية الزائغة» وهي في (٢٦٠) بيتًا مطلعها:

ما بالكم يا معشر الزيدية

ثم قال البريهي: «وله يد باقعة في علم النحو والأدب والشعر».

توفي بحدّة ليلة السبت المسفرة عن (١٥ شعبان ٨٩٧هـ) وذكر إبراهيم بن القاسم في «طبقاته» أنه توفي بصنعاء وقُبر في جربة الروض. وكان مولده بصعدة سنة (٨١٠هـ) انتهى.

---

(١). وانظر: «الضوء»: (٨/ ١٢٠)، و«ملحق البدر الطالع»: ص(٢٠٢).

أما النسخة الخطية فتقع في (٧) ورقات في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، بخط لطف بن سعد السّميني. وهي نسخة جيدة ومقابلة، فرغ من نسخها في ذي القعدة سنة (١٣٣٦هـ) وفي نهايتها فائدة عن ابن الوزير لمّا سافر إلى الحج.

***

مرتبته العلمية وشهادة العلماء له

لقد بلغ الإمام ابن الوزير - رحمه الله- مرتبة الاجتهاد في العلوم الشرعية لا سيما بعد أن أخذ آلات العلوم على أكابر العلماء، وأحاط بغالب المتون، وحفظ الكثير، وتبحر في جميع العلوم الشرعية والعقلية، ويشير هو بنفسه إلى ذلك حين قال له شيخة ابن ظهيرة:

ما أحسن يا مولانا لو انتسبت إلى الإمام الشافعي أو أبي حنيفة! فغضب ابن الوزير وقال: لو احتجت إلى هذا النسب والتقليدات ما اخترت غير الإمام القاسم بن إبراهيم أو حفيده الهادي[١].

فهو يعلم أن التقليد لا يجوز، وبهذا فإنه قد بلغ درجة الاجتهاد.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: في ترجمة الهادي: وله أخ يقال له محمد مقبل على الاشتغال بالحديث، شديد الميل إلى السنة، بخلاف أهل بيته[٢].

قال الإمام الشوكاني تعليقًا: ولو لقيه الحافظ ابن حجر بعد أن تبحر في العلوم لأطال عنان قلمه في الثناء عليه، فإنه يثني على من هو دونه بمراحل، ولعلها لم تبلغ أخباره إليه، وإلا فابن حجر قد عاش بعد صاحب الترجمة زيادة على اثني عشر عامًا. وكذلك السخاوي لو وقف على «العواصم والقواصم» لرأى فيها ما يملأ عينيه وقلبه، ولطال عنان قلمه في ترجمته، ولكن لعله بلغه الاسم دون المسمى[٣].

---

(١) «البدر الطالع» (٢/ ٩٠).

(٢) «أنباء الغمر» (٧/ ٢٧٢).

(٣) «البدر الطالع» (٢/ ٨٣).

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله:

هو الإمام الكبير، المجتهد المطلق، المعروف بابن الوزير، تبحر في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر صيته، ورفع الله ذكره، وطار علمه في الأقطار[١]. والذي يغلب على الظن أن شيوخه لو جمعوا جميعًا في ذات واحدة لم يبلغ علمهم إلى مقدار علمه، وناهيك بهذا. ولو قلت: إن اليمن لم تنجب مثله، لما أبعد عن الصواب.[٢]

وقال العلامة صديق حسن خان:

كان فريد العصر، ونادرة الدهر، خاتمة النقاد، وحامل لواء الإسناد، وبقية أهل الاجتهاد بلا خلاف ولا عناد، رأسًا في المعقول والمنقول، إمامًا في الفروع والأصول.[٣]

وقال العلامة أحمد بن محمد بن الإمام يحيى بن حمزة:

لا يبلغ أحد في زماننا هذا في الاجتهاد ما بلغ إليه السيد عز الدين محمد بن إبراهيم، وقد أحسنا كل شيء إلا ما بلغ إليه فلم نقدر عليه، لتمكنه من معرفة الحديث ورجاله، وتبحره في السمعيات.

وقال أشهر خصومه شيخه علي بن القاسم الذي ألف «العواصم» في الرد عليه: هو أذكى الناس قلبًا، وأزكاهم لبًّا، كأن فؤاده جذوة نار تتوقد ذكاءً[٤].

---

(١) «مقدمة توضيح الأفكار» (١/ ٦٧).

(٢) «البدر الطالع» (٢/ ٩٢).

(٣) «أبجد العلوم» (٣/ ١٩٠).

(٤) ابن الوزير (٣٢).

وقال الشيخ رشيد رضا:

والمزية الكبرى التي امتاز بها... أنه لم يتعصب لمذهب مخصوص، ولم يخف اللائمة في تقرير ما يعتقده إن كان مخالفًا لما عليه الناس؛ لأنه آثر الحق على الخلق[١].

وقال الإمام الصنعاني:

وعليك أيها الطالب للحديث بالنظر في علوم الحديث... والبحث عما ذكروه فيها من المصنفات الحوافل، فإنما وضعوه ليبصروك في علومه... والحمد لله الذي حفظ بهم الشريعة، وكفانا بهم المؤنة، نسأل الله أن يجزيهم عنا أفضل ما جزى أمثالهم من أئمة الإسلام والعلماء والأعلام، ومنهم المصنف (ابن الوزير) رحمه الله تعالى وجزاه خيرًا، فلقد أفاد وأجاد، وأتى فيما جمعه بما هو غاية المراد، اللهم وألحقنا بهم تفضلًا، واشملنا في جوارهم تطولًا، وارزقنا خدمة سنة نبيك أبدًا ما أحييتنا، ووفقنا على العمل بها وتعظيمها إذ توفينا[٢].

وهذا والله حق، فإنك ترى كتبه فتتعجب لشدة حفظه وسرده الأدلة، وفهمه الثاقب لوضعها في مواضعها. وحق إنه رجل عرفه الأكابر، وجهله الأصاغر، وليس ذاك مختصًا بعصره، بل هو كائن فيما بعده من العصور إلى عصرنا هذا.

والحق أن اليمن لم تنجب مثله.

قال شيخنا القاضي العمراني حفظه الله:

بل جاء بعدهم من فتحوا باب الاجتهاد المطلق على مصراعيه، غير هيابين

---

(١) «مجلة المنار» (١٦) ذو القعدة ١٣١٨هـ.

(٢) «توضيح الأفكار» (٢/ ٥٠٦).

ولا خائفين ولا وجلين، ودخلوا منه غير هيابين ولا مبالين بمخالفة أي عالم مهما كان علمه ما داموا قد تمسكوا بالكتاب والسنة، فتركوا المذاهب الفقهية والأصولية والكلامية، أجمع، ورجعوا إلى أصول الدين الإسلامي، وأدلته الشرعية الصحيحية، وأعلنوا اجتهادهم المطلق، أصولًا وفروعًا وكلامًا وتفسيرًا وحديثًا وفقهًا، في عصور عز الاجتهاد في واحد منها.

أولئك: أمثال: السيد محمد بن إبراهيم الوزير مؤلف (العواصم والقواصم) و(إيثار الحق على الخلق) و(الروض الباسم) وغيرها من المؤلفات القيمة، والسيد محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، مؤلف (سبل السلام) و(منحة الغفار) و(التحبير) و(تطهير الاعتقاد) وغير ذلك[1].

***

---

(١) انظر رسالة الزيدية في اليمن ص(١٣-١٤).

إمام أهل السنة في اليمن

محمد بن إبراهيم الوزير:

هو إمام أهل السنة في زمانه، بل مجدد الإسلام في اليمن في القرن الثامن الهجري، مولده سنة ٧٧٥هـ، وقد نشأ على طريقة قومه الزيدية المعتزلة، ثم رغب عنها وتركها وتحول إلى الطريقة السلفية، فبرع في علوم الكتاب والسنة، واستكمل أدوات الاجتهاد، واضطهد لذلك؛ فصبر وصابر وألف وناظر، ولو لم يكن له إلا كتابه العظيم «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» صلى الله عليه وسلم لكفى، كيف وله مؤلفات فائقة كثيرة سواه، مثل «إيثار الحق على الخلق» وهو رأس المدرسة السلفية التي ما زالت - والحمد لله - قائمة إلى اليوم، لا يكاد مؤرخ من مؤرخي اليمن إلا وهو يشيد بفضلاه، وقد ترجمه من يصعب حصرهم، وأثنى عليه من يخالفه من الزيدية وغيرهم[1] اهـ.





ترجمة ابن الوزير

- رحمه الله -

تأليف

محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزير

ت (٨٩٧ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّ عونك

الحمد لله الذي أمرنا بحمده، وزادنا من فضله ورفده، وصلاته وسلامه على رسوله وعبده، وعلى آله وصحبه من بعده.

أما بعد (فإنّه سألني من لاح لي صدقه، وعظم عليّ حقّه من الإخوان المتّقين، ذوي الفضل والإخلاص واليقين أن أجمع ترجمة مباركة لحيّ الوالد السيّد الإمام عزّ الدين، محيي سنة سيّد المرسلين: محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - وأضمّنها كلامًا وسيطًا، لا مختصرًا ولا بسيطًا[١] وعلى أساليب تراجم المحدثين دون أساليب المبتدعين المحدثين؛ فأجبته إلى ذلك بقدر طاقتي وإمكاني، وحسب قدرتي وإحساني[٢] مستعينًا بالله - سبحانه وتعالى - فأقول:

هو شيخنا وإمامنا وبركتنا وقدوتنا: السيّد السّند، الإمام العلامة الرّحلة[٣] **الحجّة، السنّي الصّوفي، فريد العصر، ونادرة الدّهر، وخاتمة النّقاد، وحامل لواء الإسناد، وبقيّة أهل الاجتهاد بلا خلاف ولا عناد.**

كشّاف أصداف الفرائد، قطّاف أزهار الفوائد، فاتح أقفال اللطائف، مانح أثقال الطرائف[٤]، مصيب شواكل المشكلات بنواقد أنظاره، مطبق مفاصل المعضلات بصوارم أفكاره، مضحك كمائم النّكت من نوادره، مفتح نواظر الطّرف من[٥] موارده ومصادره.

---

(١) أي: مبسوطًا واسعًا.

(٢) غير واضحة بالأصل، ولعلها ما أثبته.

(٣) بضم الراء المشددة، وهو من يُرحل إليه، انظر: «أساس البلاغة»: ص(١٥٨) للزمخشري.

(٤) في هامش النسخة: «في المقابل عليها: أنفال الطرائف» اهـ.

(٥) في نسخة: «في» كذا في هامش النسخة.

عزّ الدين، محيي سنّة سيد المرسلين، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عليّ ابن المرتضي بن المفضّل الحسنيّ القاسميّ الهادوي نسبًا على السّماك عاليًا، ومذهبًا إلى الصواب هاديًا.

كان رأسًا في المعقول والمنقول، وإمامًا في علمَي الأصول[1]. وله ردّ على صاحب «النهاية»[2] و«المحصول»[3] في إنكار التحسين والتقبيح العقليّ، لم يسبق إلى مثله، وكذلك الردود على غيره من غلاة المعتزلة في كثير من المسائل التي عادوا فيها السّمع من نصوص كتاب الله تعالى وسنّة رسوله - صلى الله عليه وسلم- وهي مبسوطة في كتابه الجامع الكبير الموسوم بـ «العواصم» فمن أراد الوقوف عليها فليطالعه موفّقًا.

***

---

(١) أصول الدين وأصول الفقه.

(٢) نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول» ، مخطوط.

(٣) «المحصول في علم الأصول» كلاهما لمحمد بن عمر الرازي الأشعري الملقب بـ «فخر الدين» (٦٠٦) طبع محققًا في جامعة الإمام.

مولده

مولده - رضي الله عنه ورحمه - في شهر رجب الأصبّ، من شهور سنة خمس وسبعين وسبعمائة بهجرة الظّهراوين[١] من شظب، وهو جبل عالٍ باليمن. هكذا نقلته من خطّه - رضي الله عنه - وحفظته من غيره من الأهل[٢].

***

(١) في هامش الأصل ما نصه: «هجرة الظهراوين هي اليوم خاربة في رأس «جبل شظب» المطل على «سودة شظب» من بلاد همدان في الشمال الغربي من صنعاء، على مرحلتين للمجدّ، والطريق إليها من عمران؛ فجبل عيال يزيد» اهـ.

(٢) وعليه؛ فما قاله السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ٢٧٢) من أنه ولد تقريباً سنة خمس وستين وسبعمائة، ليس بصحيح!

مؤلّفاته وبعض شعره

له - رضي الله عنه - مصنّفات عديدة، ومجموعات مفيدة، منها:

١- كتاب «العواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم ﷺ»

أربعة أجزاء مجلّدة[١] اشتمل من الفوائد على ما لم يشتمل عليه كتاب، وها أنا أذكر ما تضمّنه كل جزء منها لإرشاد الطّالب لذلك، وتنبيه الرّاغب إليه، أرشدنا الله تعالى لما يحبّ ويرضى[٢].

ثمّ إنه - رحمه الله تعالى - ختم كتابه[٣] بهذه الأبيات:

جمعت كتابتي راجيًا لقبوله	من الله فالمرجو منه قريب
رجوت بنصر المصطفى وحديثه	تكفّر لي يوم الحساب ذنوب
ومن يتشفع بالحبيب محمد	إلى الله في أمرٍ فليس يخيب
فياحافظي علم الحديث لي اشفعوا	إلى الله فالرب الكريم يجيب
لعلّ كتابي أن يكون مذكّرًا	لكم بالدّعا للعبد حين يغيب
ولا سيما بعد الممات عسى به	يبلّ غليل أو يكفّر حوب
ولا تغفلوا في أن بليت فودّكم	وإن بليت منّي العظام قشيب
ومهما رأيتم في كتابي قصوره	فسترًا وغفرًا فالقصور معيب
ولكنّ عذري واضح وهو أنّني	من الخلق أخطي تارة وأصيب

---

(١) طبع في تسع مجلدات عن مؤسسة الرسالة، إلا أنه بحاجة إلى فهارس علمية، أرجو أن ينشط بعض الباحثين النابهين لعمل ذلك [وطبع الآن في ثلاث مجلدات كبار، وما زال في حاجة إلى فهارس كما قال الشيخ].

(٢) ثمّ ذكر محتوى مجلّداته الأربع من (ق/ ١ب-٤ب)، وقد تقدّم الاعتذار عن عدم إثباتها.

(٣) هذه الأبيات ليست في مطبوعة «العواصم» ولا «الروض» فلعلها في نسخة أخرى.

وقد ينثني الصّمصام وهو مجرّد ... وينكسر المرّان وهو صليب
ولكنني أرجوه إن حلّ داركم ... حلا منه ورد بالأجاج مشوب
يكون أجاجًا دونكم فإذا انتهى ... إليكم تلقّى طيبكم فطيب

وقال في الدّعاء إلى السنّة بعد هذه الأبيات المذكورة[1]:

عليك بأصحاب الحديث الأفاضل ... تجد عندهم كلّ الهدى والفواضل

إلى آخرها، وهي معروفة، تركتها اختصارًا.

ومنها:

فلا تقتدوا إلا بهم وتيمموا ... لهم منهجًا كالقدح ليس بزائل[2]
ألم تر أنّ المصطفى يوم جاءه الـ ... ـوليد بقول الأحوذيّ المجادل

وفي هذا البيت إشارة إلى كلام الوليد بن المغيرة، أو عتبة بن ربيعة[3] لرسول الله ﷺ حين عرض عليه المال والرّياسة، ويترك دعوى النبوة، فلم يجب عليه رسول الله ﷺ إلا بتلاوة سورة السجدة[4] وعلى هذا كان أصحابه رضي الله عنهم.

ومنها:

تنكّب منهاج المرا وتلاله ... من السّجدة الآيات ذات الفواصل

---

(١) هذه الأبيات وما بعدها ليست في مطبوعة «العواصم»، وهي في خاتمة «الروض»: (٢/ ٥٩٥).

(٢) في نسخة: «بمائل».

(٣) هو عتبة بن ربيعة، كما أخرجه ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وأبو يعلى والحاكم، وصححه، وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقي -كلاهما في «الدلائل» - وابن عساكر عن جابر بن عبد الله رضيّ الله عنهما. وساق القصة في ذلك. وجاء من رواية ابن عمر ومحمد بن كعب القرظي، وفي سياقهما اختلاف. انظر: «تفسير ابن كثير»: (٤/ ٩٨-٩٩)، و«الدرّ المنثور»: (٥/ ٦٧٢/ ٦٧٤).

(٤) والسورة التي تلاها النبي ﷺ هي سورة فصّلت، من قوله تعالى: ﴿حمٓ﴾ إلى ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ١٣﴾ [فصلت:١-١٣].

ولـم يجعـل القــرآن غيـر مصـدّق إذا لـم تقدمـه دروس الأوائــل
كـذا فعـل الطيّـار يـوم خطابـه لأصحمةَ[1] بين الخصوم المقاول[2]
تـلا لهـم آي الكتـاب فأيقنـوا بهـا بشـهادات الدّمـوع الهواطـل
إلى جمل الإسـلام صـار أولو النّهى وعـادوا إليهـا بعـد بُعـد المراحـل
أبو حامد[3] وابن الخطيب[4] وهكذا الإمـام الجوينـي الـذي لـم يماثـل
كـذا ابـن عقيـل[5] وهـو أبـرع عاقل غـدا وهـو معقـول كبعـض العقائل

ومنها:

عليكم بقـول المصطفى فهو عصمة مـن الزّيـغ إني لسـت عنـه بعـادل
سـعدت بذبّـي عـن حمـاه وحبّـه كمـا شـقيت بالصّـدّ عنـه عواذلـي

فلما وقف صنوه السيد العلامة الهادي بن إبراهيم - رحمه الله - على هذا الكتاب، وعلى هذه الأبيات، تلقّى ذلك بالقبول، وقال مجيبًا لأخيه، وما أحسن ما يقول:

وقفـت على سـمط من الـدّر فاضل تـرقّ لـه شـوقًا قلـوب الأفاضـل
لمتبـع منهـاج أحمـد جـدّه وحامـي حمـى أقوالـه غيـر نـاكل
بديـع المعـاني في بديـع نظامـه وثيـق المبـاني في فنـون المسـائل
إذا لزمـت يمنـاه نصـل يراعـه سـجدن لـه طوعًـا جباه المناضـل
وإن خـاض في بحـر الـكلام تزيّنـت بجوهـره عنـق الرّقـاب العواطـل
تبـارى وقـوم في الجـدال فأصبحـوا وإن لجـوا في علمهـم في جـداول

---

(١) اسم النجاشي، وهو بمعنى عطيّة في الحبشية» تمت. من هامش النسخة.
(٢) في نسخة «المحاول».
(٣) هو: الغزالي (٥٠٥هـ).
(٤) هو: الفخر الرازي (٦٠٦هـ).
(٥) أبو الوفاء الحنبلي صاحب «الفنون». (٥١٣هـ).

أسـمت عيون الفكـر في روض قوله ... فأنشدت بيت الأبطحي[1] المواصل

أعـوذ بـربّ النّـاس مـن كلّ طاعـنٍ ... علينـا بشـكّ أو مُلِـحٍّ بباطـل

وثنّيـت لمّـا أن تصفحـت نظمـه ... بقـول فصيـح نابـه القـول فاضـل

يـروم أنـاس يلحقـون بشـأوه ... وأيـن الثّريّـا مـن يـد المتنـاول[2]

وثلّثـت بالبيـت الشـهير وإنّـه ... لـدرّة عقـد المفـردات الكوامـل

وقـد زادني حبًّـا لنفسـي أنّنـي ... بغيـض إلـى كلّ امـرئ غيـر طائـل

عـلام افـتراق النـاس في الديـن إنّـه ... لأمـرٌ جلـيٌّ ظاهـرٌ غيـر خامـل

عليـك بمـا كان النبـيّ محمّـد ... عليـه، ودع مـا شـئت من قـول قائل

هو المسلك المرضيّ والمذهب الذي ... عليـه مضـى خيـر القـرون الأوائـل

فَـدِنْ بالـذي دان النبـيّ وصحبـه ... مـن الدّيـن واتـرك غيرهـم في بلابل

هـم الشّـامة الغرّا وهم سـادة الورى ... وهـم بهجـة الدّنيـا ونـور القبائـل

وأرفـع مـا تدلـي بـه مـن فضائـل ... على الخلـق أدنى ما لهم من فواضل

إذا أنت لم تسـلك مسـالك رشدهم ... وتمسـك مـن أقوالهـم بالوصائـل

فقـد فاتـك الحظّ السـنيّ ولـم تكن ... إلـى الحـق في نهـج السّـبيل بواصل

رضيـت بدين المصطفـى ووصيّه[3] ... وأصحابـه أهـل النّهـى والفواضـل

---

(١) يعني: أبا طالب. كذا في هامش النسخة.

(٢) في نسخة: «المتطاول».

(٣) يعني عليًّا رضي الله عنه. أقول: ولم يثبت أن النبي ﷺ أوصى لعلي بشيء البته مما يتعلق به الشيعة، فقد ثبت في «صحيح البخاري» (الفتح): (١/ ٢٤٦) عن أبي جحيفة السوائي قال: قلت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطية رجل مسلم، أو مافي هذه الصحيفة. قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر. وقد سأله أيضًا نحو هذه المسألة قيس بن عباد، بضم المهملة وتخفيف الموحدة، والأشتر النخعي، كما ثبت في «سنن النسائي»: (٨-١٩).

هم قادة القادات بعد نبيّهم ... إلى مشرع الحق الرّوي[1] السلاسل

إلى السنة البيضاء والملة التي ... عليها مثار النّقع من كلّ صائل

ولكنها عزّت بدعوة أحمد ... وقامت ببرهان من الحق فاصل

مؤيّدة في حربها بملائك ... مشيّدة في أمرها بعواسل

عصابة جبريل الأمين جنودها ... يحفّ بها في خيلها في قنابل[2]

أقامت مع الرّايات حتّى كأنّها ... من الجيش إلا أنّها لم تقاتل

ولم يعجز الصّدّيق بعد وفاته ... عن الحرب بل شاد الهدى بجحافل

وتابعه الفاروق فاشتدّ ركنه ... وسار بهم في الحق سيرة عادل

وتمّم ذو النّورين سعيًا مباركًا ... وعم جميع المسلمين بنائل

وقام بأعباء الخلافة بعدهم ... عليّ فأمسى الدّين راسي الكلاكل

عليك بهدي القوم تنج من الرّدى ... وتغلو بهم في الفوز أعلى المنازل

وقال بعد هذه الأبيات ما لفظه: كتب هذه الأسطر الفقير إلى رحمة الله ورضوانه: الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، أرضاه الله بعفوه حامدًا لله، ومصليًا على نبيه، ومسلّمًا ومرضيًا على آله وأصحابه. ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلًا للذين آمنوا ربّنا إنّك رءوف رحيم.

فهذا الكلام انسحب عليّ من ذكر «العواصم» وأردت تقييد هاتين القصيدتين في هذا الموضع؛ لأنّهما غرّتان في القصائد ودرّتان في منظومات القلائد.

ولنرجع إلى تعداد ما عرفت من تصانيفه - رحمه الله - فمنها:

---

(١) في نسخة «السري».

(٢) قال في «القاموس»: ص(١٣٥٧): «القَنبل والقَنبلة: الطائفة من الناس ومن الخيل» اهـ.

٢- «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»[(١)].

كتاب مفيد، انتهى من البلاغة والغرابة إلى شأوٍ بعيد، وما أحسن قوله فيه[(٢)]:

منطق الأولياء والأديان ... منطق الأنبياء والقرآن
ولأهل اللجاج عند التّمادي ... منطق الأذكياء واليونان
فإذا ما جمعت علم الفريقيـ ... ـن فكن مائلًا مع الفرقان
وإذا ما اكتفيت يومًا بعلمٍ ... كان علم المحدّث الربّاني
إنّ علم الحديث علم رجال ... ورثوا هدي ناسخ الأديان
فحصوا عن حديثه ورأوه ... بعيون القلوب رأي العيان
جمعوا طرق ما تواتر عنه ... ورأوا بعده صحيح المباني
ورووا بعده حسان الأحاديـ ... ـث ووهّوا ما دون شرط الحسان
فانظروا في مصنّف ابن عديّ[(٣)] ... وكتاب «التكميل»[(٤)] و«الميزان»[(٥)]
تعرفوا أنّهم قد ابتغوا الحقّ ... وصحوا من علة الإدهان

(١) طبع، وهذه تسمية المؤلف له في بعض كتبه انظر «الإيثار» ص(٩١) وهذا ما ذكره من ترجم لابن الوزير. وسماه ابن الوزير في «العواصم» (١/ ٢١٤): «ترجيح دلائل القرآن على دلائل اليونان». وللكتاب أربع نسخ، انظر «فهرس الغربية» ص(٧٧٠)، و«فهرس مكتبة الأوقاف» (٢/ ٥٦٩)، و «فهرس المكتبات الخاصة» ص(٧٢، ١٩٣) وقد أثنى عليه غير واحد، قال الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٩١): «وهو كتاب في غاية الإفادة والإجادة، على أسلوب مخترع لا يقدر على مثله إلا مثله» اهـ. أقول: وله تكملة انظر: ص(٣٦).

(٢) هذه الأبيات ليست في المطبوعة، وهي في خاتمة «الروض الباسم»: (٢/ ٥٩٤) من هذه الطبعة، مع اختلاف بينهما.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني.

(٤) التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» لابن كثير الدمشقي، له نسخة في دار الكتب المصرية، عنها صورة في مكتبة الحرم المكي، إلا أنها ناقصة.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للإمام الذهبي.

ومنها:

٣- كتاب «البرهان القاطع في معرفة الصّانع وجميع ما جاءت به الشّرائع»[١]

صنّفه في سنة إحدى وثمانمائة.

ومنها:

٤- «تنقيح الأنظار في علوم الآثار»[٢]

وهو كتاب جليل القدر، جمع فيه علوم الحديث، وزاد ما يحتاج إليه طالب الحديث من علم أصول الفقه، وأفاد فيه التعريف لمذهب الزيدية، وهو يغني عن كتاب «العلوم»[٣] للحاكم، صنّفه في آخر سنة ثلاث عشرة وثمانمائة.

ومنها:

٥- كتاب «التأديب الملكوتي»

وهو مختصر وفيه عجائب وغرائب.

ومنها:

٦- كتاب «الأمر بالعزلة في آخر الزمان»[٤].

---

(١) طبع.

(٢) لم يطبع مفردًا، وطبع مع شرحه «توضيح الأفكار» للإمام الصنعاني (١١٨٢هـ). وللكتاب نسخ كثيرة في اليمن، حصلت على ثلاث منها -وهي أجودها- وشرعت في تحقيقه، يسّر الله إتمامه.

(٣) يعني: «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، والصحيح أنه لا يغني عن كتاب الحاكم، ولا أدري لم خصّ كتاب الحاكم بالذكر! هل لأنه متشيّع!

(٤) طبع عام (١٤١٢هـ)، تحقيق إبراهيم باجس.

ومنها:

٧- كتاب «قبول البشرى في تيسير اليسرى»[1].

ومنها:

٨- كتاب «نصر الأعيان على شر العميان». قال فيه ما لفظه:

«وقد ولع بعض أهل الجهل والغرّة بإنشاد الأبيات المنسوبة إلى ضرير المعرّة، وهي أحقر من أن تسطر، وأهون من أن تذكر، ولم يشعر هذا المسكين أنّ قائلها أراد بها القدح في الإسلام من الرّأس، وهدم الفروع بهدم الأساس، وليس فيها أثارة من علم فيستفاد بيانها، ولا إشارة إلى شبهة فيوضح بطلانها، وإنما سلك قائلها فيها مسلك سفهاء الفاسقين والزنادقة المارقين، وما لا يعجز عن مثله الأراذل من ذم الأفاضل، بتقبيح ما لهم من الحسنات وتسميتها بالأسماء المستقبحات، تارة ببعض الشبهات، وتارة بمجرّد التهويل في العبارات، كما فعل صاحب الأبيات. وصدّر الكتاب المذكور بهذه الأبيات:

ما شأن من لم يدر بالإسلام ... والخوض في متشابه «الأحكام»

لو كنت تدري ما دروا مافاه بالـ ... ـعوراء[2] فوك ولا صمت صمام

لكن جمعت إلى عماك تعاميًا ... وعمومة فجمعت كلّ ظلام

فاخسأ فما لك بالعلوم دراية ... القول فيها ما تقول حذام

ما أذكر العميان للأعيان بل ... ما أذكر الأنعام للأعلام

---

(١) منه نسختان في مكتبة الجامع، أقدمهما كتبت سنة (١١٥٨هـ) ، انظر «الفهرس»: ص(٧٦٤-٧٧٠). [وقد حققه أحد الإخوة الأفاضل «رسالة ماجستير» في السودان، وهو تحت الطبع]. وقد كنت بدأت في تحقيقه قبل سنوات، ولكن لم أنته منه لظروف ألمت بي. والله المستعان. (أبو نوح).

(٢) العوراء: الكلمة القبيحة. ومنه قول كعب بن سعد الغنوي: وعندي نسخة خطية، وهو يطبع في بيروت. إذا ما تراءاه الرّجال تحفّظوا فلم تنطق العوراء وهو قريب انظر: «الأصمعيات»: ص(١٠٠).

وإذا سخرت بهم فليس بضائر أن هرّ كلب في بدور تمام
من لم يكن للأنبياء معظّمًا لم يدر قدر أئمة الإسلام
لم تدر تغلب وائل أهجوتها أم بلت تحت الموج وهي طوامي

وقد أحببت ذكر هذه الأبيات لما فيها من الذّبّ عن أئمة الإسلام رضي الله عنهم. ولنرجع إلى تعداد مصنفاته، ومنها:

٩ - كتاب «إيثار الحق على الخلق»[١]

صنّفه سنة سبع وثلاثين وثمانمائة، في معرفة الله ومعرفة صفاته على مناهج الرّسل والسّلف. رأى - رحمه الله تعالى - بعد فراغه من تسويده قوله تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧] وقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩].

ورأى بعد الفراغ من تبييضه سورة النصر بكمالها، ومن سورة الضحى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١] ومن سورة يس ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ ۖ قَالَ يَـٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦] ورأى أنه أعطي فواتح كثيرة من فواتح السور.

وأما الرسائل والردود على المبتدعة من طائفتي المعتزلة والأشعرية؛ فلا يأتي عليها العدّ[٢]

---

(١) مطبوع قديمًا، ثم حقق رسائل علمية في جامعة الإمام، وطبع القسم الأول منها. وهاهو الآن بفضل الله يطبع كاملًا مع الشرح بتحقيق: أبي نوح عبد الله بن محمد، كان الله معه.

(٢) قال الشوكاني في «البدر» (٢/ ٩١) بعد أن ذكر جملة من كتبه: «وله مؤلفات غير هذه، ومسائل أفردها بالتصنيف، وهو إذا تكلم في مسألة لا يحتاج الناظر إلى النظر في غيره من أيّ علم كانت. وقد وقفت من مسائله التي أفردها بالتصنيف على عدد كثير تكون في مجلد، وما لم أقف عليه أكثر مما وقفت عليه» اهـ.

أقول: وبقية كتبه التي لم يذكرها المؤلف هي كالتالي:

١٠- آيات الأحكام الشرعية حصر آيات الأحكام.

مخطوط بالمكتبة الغربية (مجموع رقم ١١٩/ ق٨٥-٩١)، وأخرى مكتوبة سنة (٩٥٧هـ) في مكتبة الأوقاف «الفهرس»: (١/ ١٠٢). وعندي نسخة منه.

١١- الآيات المبينات لقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

مخطوط بمكتبة الأوقاف «الفهرس»: (٢/ ٥١٥) في (٧ق) وعندي نسخة منه.

١٢- «الإجادة في الإرادة».

منظومة أكثر من ألف ومائتي بيت. قال ابن الوزير في «الإيثار» ص(٢٠٤): «قلتها أيام النشاط إلى البحث، استعظامًا لخوف الوقوع في الخطأ أو الخطر في هذه المسألة العظمى» يعني في مسألة القدر والحكمة التعليل، وقد ذكرها المؤلف في «العواصم» (٦/ ١٣٤، ٣٤٢) و«الإيثار» ص(٢٠١-٢٠٤) وساق منها أكثر من خمسين بيتًا.

١٣- بحث حول قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦﴾.

منه نسخة في مكتبة الأوقاف في (٥ق) كتبت سنة (٩٥٧هـ)، انظر «الفهرس»: (٢/ ٥٥١).

١٤- «تحرير الكلام في مسألة الرؤية وتجويده».

وذكر ما دار بين المعتزلة والأشعرية.

مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء في (٣ق)، انظر «الفهرس»: ص(٧٧٠).

أقول: لعله منتزع من كتابه «العواصم».

١٥ - «التحفة الصفية شرح الأبيات الصوفية».

الأبيات لأخيه الهادي بن إبراهيم الوزير (٨٢٢هـ)، مطلعها

تقدّم وعدكم فمتى الوفاء وطال بعادكم فمتى اللّقاء

للكتاب عدة نسخ خطية في مكتبة الجامع، انظر المجاميع: (٢٨، ٩٦، ١١٩) وعندي منه نسختان، قمت بنسخها، وأن نكمل التحقيق مع الشيخ العيرزي حفظه الله.

١٦ - «تخصيص آية الجمعة».

منه نسخة في المكتبة الغربية، انظر «الفهرس»: ص(٨٠٥)، وأخرى في مكتبة الأوقاف، انظر «الفهرس»: (١/ ١٠٤).

وقد حققها الشيخ محمد بن قايد العبدلي، وفقه الله.

١٧ - «التفسير النّبوي».

ذكره في «الإيثار»: ص(١٥٢) فقال: «وجمعت منه الذي في «جامع الأصول» و«مجمع الزوائد» و«مستدرك الحاكم أبي عبد الله»» اهـ. وضمّ إلى «التفسير النبوي» ما له حكم الرفع من تفاسير الصحابة - رضي الله عنهم - انظر «الإيثار»: ص(١٥٤) وقال صلاح الوزير: لم يوجد هذا الكتاب. انظر مقدمة «العواصم»: (١/ ٧٤).

١٨ - «تكملة ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان».

ذكره في مواضع من «الإيثار»: ص(٥٣، ٩٧، ١٠٠)، وقد حققه الأخ/ جمال هاجر، في جامعة ذمار، إضافة إلى الترجيح.

١٩ - جواب محمد بن إبراهيم الوزير على فقهاء أبيات حسين في تقدير الدرهم والأوقية.

مخطوط في الجامع الكبير (٤ مجاميع) كذا ذكره الحبشي في «مصادر الفكر»: ص(٢٢١)، ولم أجده في «الفهرس»!.

٢٠ - الحسام المشهور في الذّبّ عن الإمام المنصور.

له نسختان في الجامع الكبير، انظر «الفهرس»: ص(٧٦٤، ٧٧١).

٢١ - ديوان ابن الوزير مجمع الحقائق والرّقائق.

مخطوط.

٢٢ - رسالة جليلة في ثلاث مسائل؛ في أن الفطرة من البر، وفي حمى الأراك، وفي نكاح اليتيمة.

أشار الحبشي إلى أنها في المكتبة الغربية (٣٢ مجاميع)، ولم أجدها في «الفهرس»!. حققها الأخ عبد الله بن لمخ الخولاني. وفقه الله.

٢٣ - رسالة في زكاة الفطر. طبعت (١٤٣٠هـ) بدار الضياء - مصر.

في المكتبة الغربية (مجاميع ١٨٤) في (٨ق) «الفهرس»: ص(٧٩٥).

٢٤ - رسالة في مسائل الاجتهاد.

ذكرها في «العواصم»: (١/ ٢٧٩).

٢٥ - رسالة في القول بتجزؤ الاجتهاد.

ذكرها في «العواصم»: (١/ ٢٩٨).

٢٦- رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾. ذكرها في «العواصم»: (٦/ ٣٥٩).

٢٧- رسالة في شرح وتفسير قول النبي ﷺ: «إنّ الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام...».

مخطوط في المكتبة الغربية، انظر «الفهرس» ص(٧٧١) في (٣ق).

٢٨- رسالة في بيان جواز إقامة الجمعة من غير إمام.

مخطوط في «مكتبة الأوقاف» في (١١ق) «الفهرس»: (٣/ ١١٧٧). طبع قريبًا.

٢٩- الروض الباسم في الذّبّ عن سنة أبي القاسم ﷺ.

وهو كتاب نافع (حققه الشيخ علي العمران - حفظه الله - تحقيقًا جيدًا).

٣٠- شرح أبيات في التصوّف.

مخطوط في «مكتبة الأوقاف» في (١٦ق) بتاريخ (٩٥٧هـ) انظر «الفهرس»: (٣/ ١٣٥٢).

٣١- العزلة = الأمر بالعزلة. [وبحوزتي نستختان]

يسر الله نشره. أبو نوح.

٣٢- القواعد.

مخطوط بالجامع الكبير (مجاميع ٩٦)، (ق٦٢ - ١٠٠)، وأخرى بالتيمورية، وثالثة في مكتبة الحبشي. انظر «مصادر الفكر»: ص(١٧٦). وهو الآن تحت الطبع بتحقيق الأخ الأستاذ/ وليد الربيعي وفقه الله.

٣٣- كتاب المبتدأ.

ذكره المؤلّف في «العواصم».

٣٤- كرّاس في لعن يزيد، وهل الأخبار بخلاف ذلك.

ذكره في «الروض»: ص(٤٠٠).

٣٥- مثير الأحزان في وداع رمضان.

مخطوط بمكتبة الأوقاف في (٤ق) مكتوبة في حياة المؤلف سنة (٨٠٧هـ)، انظر «الفهرس»: (٣/ ١٣٨٥ - ١٣٨٦).

٣٦- مجمع الحقائق والرّقائق في ممادح ربّ الخلائق.

منه عدة نسخ في مكتبة الجامع، (مجموع ١١ ق/ ٨٥ - ٩١)، و(مجموع ١٣٠ق/ ١ - ٦٣)، وعندي نسخة منه. وطبع منه منتقى في المدائح الإلهية عام (١٣٨١هـ). وشرحه الأمير الصنعاني في «فتح الخالق بشرح مجمع الحقائق والرّقائق في ممادح ربّ الخلائق».

اطلعت على خمس نسخ خطية منه، ويعمل الآن على تحقيقه الأخ العزيز أبو عبد الرحمن أحمد أبو فارع، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة يسّر الله له. وهو شرح كبير، فيه فوائد، مشحون بالنقول عن ثلاثة من الأئمة: ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن الوزير. وطبع بتحقيق الشيخ محمد صبحي حلاق (١٤٢٩هـ) بالمكتبة الإسلامية (مصر).

٣٧ - مختصر في علم الحديث.

له عدة نسخ في «الجامع الكبير» (مجموع ٢٧١ ق/ ١٦٠-١٦٥)، و (مجموع ١١٩ ق/ ١٣٣-١٣٦)، و (مجموع ٧٣ق/ ٣٠٨-٣١٢). ولعلّه ما نقل عنه الصنعاني في «توضيح الأفكار»: (١/ ١٢٧)، فقال: «وقال المصنف في مختصره....».

وقد قمت بنسخه قبل ثلاث سنوات، لعله يخرج قريبًا، بإذن الله عز وجل.

٣٨ - مسائل شافيات وبالمطالب وافيات فيما يتعلق بآيات كريمة قرآنية تدلّ على الله المعبود، وصدق أنبيائه المبلغين عنه.......

له نسخة في مكتبة الجامع، (مجموع ١١٩ ق/ ٩٢-١١٤)، وأخرى في مكتبة الأوقاف، «الفهرس»: (٢/ ٥٧٧).

٣٩ - مسألة الحكمة في العذاب الأخروي.

ذكره في «الإيثار»: ص(٩٦)، فقال: «وصنّف ابن تيمية في بيان الحكمة في العذاب الأخروي، وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية، وبسط ذلك في كتابه «حادي الأرواح إلى ديار الأفراح» فأفردت ذلك في جزء لطيف، وزدت عليه» اهـ.

٤٠ - مسألة النهي عن الرّهبانية، والحث على الحنيفية السمحة.

ذكره في «العواصم»

هذا ما استطعت حصره من كتب المؤلف - رحمه الله - في هذه العجالة، ولعلّ مناسبة تتيح البسط فيها، وقد وقع لكل من ترجم لابن الوزير من الدارسين المعاصرين أخطاء وأوهام كثيرة في تعداد مؤلفاته، لا يتسع المقام لذكرها، ولا يستطاع على ما تضمّنته الردّ!

ذكر شيوخه ورحلته في طلب العلم ورسوخه

أما علم الأدب:

فصنوه السّيّد جمال الدين الهادي، والقاضي العلامة جمال الدين محمد بن حمزة بن مظفر، وكان المشار إليه في علوم العربية واللغة والتفسير في تلك المدة.

وأما علم الأصول:

فالقاضي العلاّمة، ملك العلماء وقاموس الحكماء، عبد الله بن حسن بن عطيّة ابن محمد بن المؤيد الدّواري، والفقيه العلاّمة العلم جمال الإسلام والمسلمين علي بن عبد الله بن أبي الخير، وكان المشار إليه، والمتصدر للتدريس بصنعاء اليمن في علمي الأصول.

قرأ عليه «شرح الأصول» وهو معتمد الزيدية في البلاد اليمنية، و «الخلاصة» و«الغياصة» و«تذكرة الشيخ المتكلم ابن متّويه» وغيرها في علم اللطيف. وسمع عليه «مختصر المنتهى» للفقيه النحوي المالكي ابن الحاجب، وطالع كتب آبائه الكرام في هذا الفنّ كـ «المجزي» للسيد الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني، و «صفوة الاختيار» للإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان الحبشي، وغيرهما.

وكذلك مؤلفات جدّه السّيد العلاّمة يحيى بن منصور بن العفيف بن المفضل، ومصنفات السيد العلاّمة حميدان بن يحيى القاسمي، ومثل كتاب «الجامع الكافي» للسّيد الإمام [أبي] عبد الله محمد بن علي بن عبد الرحمن

الحسني، وكتاب «الجملة والألفة» للفقيه الإمام العلاّمة [ ][1] علماء الزيدية وقدماء الشيعة: محمد بن منصور المرادي المتفق على علمه، وفضله[2]. وعرف ما وقع فيه الخلاف بينهم وبين المعتزلة، وجمع في ذلك مختصرات مفيدة، ومقالات فريدة.

وكان زميله ورفيقه في طلب هذين العلمين: القاضي محمد بن داود النهمي نفع الله به، فإنه لزمه وصحبه واقتفى آثاره، واستصوب أنظاره، وأخذ يراجعه في مسائل الكلام وتضعيف ما جاء به المتكلمون، مثل قولهم: إنّه من لم يعرف الله بأدلتهم المبنية على المقدمات المنطقية من عامة المسلمين فهو كافر! ومثل ما نصّ عليه شيخهم أبو هاشم وتبعه عليه أصحابه البهاشمة من غير مناكرة ولا مبالاة من قولهم: ما يعلم الله من نفسه إلا ما يعلمونه. وهو ردّ لقوله تعالى في سورة طه: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] بل يقال لهم: ليس الواحد منكم يعلم من نفسه ما يعلم الله منه. حتى قيلت فيهم الأشعار، وسارت بالتشنيع عليهم الركبان في الأقطار، فمن ذلك قول بعضهم:

يا ضلّة الضالين حيث توهّموا ... ما لا يفوه به التّقي المسلم

قالوا إله العرش ليس بعالم ... من ذاته والوصف ما لم يعلموا

هذي مقالة من هوى في متلف ... وعليه ديجور الغواية مظلم

وربما تأوّل بعضهم قول شيخهم: بأنه لا يعلم سبحانه من نفسه إلا بما يعلمونه، بأنه سبحانه يعلم أنه قادر، وأنّا نعلم أنّه قادر، وكذلك سائر الصّفات الواجبة له سبحانه وتعالى.

(١) كلمة لم أتبينها، ولعلها: «زمام».

(٢) كأن في الكلام شيء؛ إذ لا صلة لهذا الكلام بما بعده!!.

ممن ذكر هذا التأويل: القاضي العلاّمة فخر الدين في كتابه الموسوم بـ «شريدة القنّاص في شرح خلاصة الرّصاص» وهو تأويل ضعيف يمجّه السّمع، ولا يسوغ سماعه عند المحققين من أهل النظر والسمع! ولو صحّ مثله لصحت تأويلات المبطلين لبواطلهم، وكم لهم من هذا وأمثاله ما لو ذكرناه لأحوجنا إلى التطويل، وأخرجنا عن المقصود.

فلمّا عرّف القاضي المذكور تضعيف هذه المسائل وأمثالها؛ اعترف بفضله ونبله، واغترف من نمير وبله وطلّه.

وقرأ السّيد المذكور كتاب «مختصر المنتهى»[1] على السيد العلّامة جمال الإسلام وواسطة عقد النظام في السّلاة[2] الكرام: علي بن محمد بن أبي القاسم الهادي، وكان في تلك المدة هو المشار إليه في فنون العلم جميعها، ولما سمع عليه هذا «المختصر» بهره ما رآه من صفاء ذهنه، وحسن نظره، وألمعيّته وبلاغته، وفطنته، وبراعته، وكان يطنب في الثناء عليه، ويرشد طلبة العلم إليه، حتى ترسّل السيد جمال الدين إلي السيد عزّ الدين الرّسالة المعروفة[3] التي نسب إليه فيها

---

(١) لابن الحاجب.

(٢) كذا في الأصل، ولعلّها: «السلالة».

(٣) ترسل عليه جمال الدين المذكور برسالتين:

الأولى: في الرد على قصيدته الطويلة في بيان اعتقاده ومحبته للسنة واتباعها، والتي يقول مطلعها:

ظلت عواذله تروح وتغتدي وتعيد تعنيف المحبّ وتبتدي

وقد أجاب عما في رسالة جمال الدين هذه من الخطأ والتعنت السيد جمال الدين الهادي ابن إبراهيم الوزير، أخو المؤلّف بكتاب سمّاه «الجواب الناطق بالحق اليقين الشافي لصدور المتقين». وهو مخطوط، وعندي نسخة منه، مكتوبة سنة (٨١٠هـ) أي في حياة المؤلّف.

والرسالة الثانية هي التي ذكرها المترجم هنا، وقد أجاب عنها ابن الوزير بكتابه العظيم «العواصم والقواصم»، ومختصره «الروض الباسم».

القول بالرؤية، وبقدم القرآن، بمخافة أهل البيت - عليهم السلام- وبناها على مجرّد التوهمات الواهية والتخيلات الباردة، ولم يوجب الكلام عليه في ذلك إلاّ العمل بمقتضى مذهب أهل البيت - عليهم السلام - ولا فعل شيئًا إلاّ وفيه خلاف بينهم - عليهم السلام - ولكنه كان يرى أنّهم إذا اختلفوا، وكان مع أحد الفريقين منهم نصّ نبوي وكان الفريق الآخر محتج بالرأي مصرّحين به أو محتجين بحديث ضعيف عنده؛ رجّح العمل بقول ما عضده النّص النّبوي، ولا أقلّ لرسول الله من أن يكون كلامه مرجحًا فقط، وإنكار هذا من عود الدين غريبًا.

وقال - رحمه الله - في شأن المتكلمين في ذلك[1]:

إن كان حبي حديث المصطفى زللا[2]	مني فما الذّنب إلاّ من مصنّفه
وإن يكن حبّه دينًا لمعترف	فذاك ديمي وهمّي في تعرّفه
ومذهبي مذهب الحق اليقين فما	تحوّل الحال إلا من تشوّفه
وذاك مذهب أهل البيت إنهم	نصّوا بتصويب كلّ في تصرّفه
نصّوا بتصويب كلّ في الفروع فما	لوم الذي لام إلاّ من تعسّفه
فما قفوت سوى أعلام منهجه	ولا تلوت سوى آيات مصحفه
أمّا الأصول فقولي فيه قولهم	لا يبتغي القلب حيفًا عن تحنّفه
ففي المجازات أمضي نحو معلمه	وفي المحارات أبقى وسط موقفه
وإن سعيت فسعيي حول كعبته	وإن وقفت ففي وادي معرّفه
وحق حبي له أني به كلف	يغنيني الطبع فيه عن تكلّفه
هذا الذي كثّر العذال فيه فما	تعجّب القلب إلاّ من معنّفه
ما الذنب إلا وقوفي بين أظهرهم	كالماء ما الأجن إلا من توقّفه

(١) ذكر المؤلف بعض هذه القصيدة في «الروض»: (١/ ١٢).

(٢) في نسخة: (خللاً).

والمنـدل الرّطـب في أوطانه حطب ... واسـتقر صرف الليالـي في تصرّفه
يسـتأهل القلب ما يلقـاه ما بقيت[١] ... لـه علاقـة تدليـع بمألفـه

ولم يزل - رحمه الله - متمسّكًا بأهل البيت سرًّا وجهرًا، معتنيًا في إظهار عقيدته في ذلك نظمًا ونثرًا[٢]، ومن شعره - رحمه الله - يعرض بالسيد المذكور في اختلاف أقواله فيه، وهي من ألطف العتاب وأحسن ما يدور بين الأصحاب[٣]:

عرفـت قـدري ثـم أنكرتـه ... فمـا عـدا بـالله ممّـا بـدا
في كلّ يـوم لـك بـي موقـف ... أسـرفت بالقـول بسـوء البـدا
أمـس الثّنـا واليـوم سـوء الأذى ... يا ليت شـعري كيـف تضحي غدا
يـا شـيبة العـترة في وقتـه ... ومنصـب التعليـم والاقتـدا[٤]
قـد خلـع العلـم رداء الهـوى ... عليـك والشّـيب رداء الـرّدى
فصـن ردائيـك وطهّرهمـا ... مـن دنـس الإسـراف والاعتـدا

ثم إنّه بعد ذلك انتصب لنشر هذه العلوم، وتصدّر برهة من الزّمان، وأهرع إليه الطلبة من كلّ مكان، فاستناروا بمعارفه، واقتبسوا من فوائده، فظهر أمره وبعد صيته، فلما رأى أن في هذا طرفًا من الدنيا والرياسة، قرّع نفسه وقمعها، ومنعها مما تشوفت إليه وردعها، ثم أقبل على الله بكليته فلزم العبادة والأذكار، وقيام الليل وصيام النّهار، وتأديب النفس وإذلالها للملك الجبار، فألجمها بلجام الزهد، وجرّها بعنان القوى، وأجراها في ميدان الورع، وساقها بسوط الصبر، وأدخلها إصطبل الخلوة، وربطها إلى جدار التوكل، وعلفها الجوع، وسقاها الدموع،

(١) في نسخة: «من تعب».
(٢) انظر في نقاش هذا ودفعه: «الزيدية»: ص(٥٠-٥١) للقاضي الأكوع.
(٣) الأبيات في «تاريخ بين الوزير»: (٣٨ب-٣٩أ)، في ترجمة ابن الوزير.
(٤) في «تاريخ بني الوزير»: «الاهتدا» وكذا في «البدر الطالع»: (٢/ ٩٣).

وألبسها سرابيل الذّل والخضوع، وتوّجها بتاج التبتّل والخشوع، ولم يبق نوع من أنواع الرياضة ولا طريق من طرق السلوك إلا سلك بها مسلكه، وشرع بها في جناحه، وكلّفها بحمل أعبائه.

ولقد كان يخصف نعله، ويتكسب لأهله، وربما تظاهر بأنواع التصرفات والحرف، كحرف الفدادين والجفاة، ويلبس الصوف الخشن، ويفطر على قرص الشعير بلا إدام، ويقصد بذلك رياضة[1] نفسه وتحقيرها وتصغيرها، وردعها وتعريفها بمنزلتها عنده.

وهذه أبيات له - رضي الله عنه - إلى السيد الإمام المهدي أحمد بن يحيى ابن المرتضي، وقد أنفذ إليه بمسائل[2] في الإمامة وغيرها، وكان يومئذ مقيمًا بـ «ثُلأ»[3] فلم يجب عليه، فكتب في ذلك إليه:

أعالمنا هل للسؤال جواب وهل يروي العطشان[4] منك عباب

إلى آخرها تركتها اختصارًا.

ومن رقائق شعره في بعده من الناس وانقطاعه، أبيات كان كتب بها إلى السيد الإمام المهدي أحمد بن يحيى[5] بن المرتضى الهادوي المفضّلي - رحمه الله تعالى - عقيب دعوته:

أعاذل دعني أرى مهجتي أزوف الرحيل ولبس الكفن
وأدفن نفسي قبل الممات في البيت أو في كهوف القنن

---

(١) في نسخة: «إذلال».
(٢) في «تاريخ بني الوزير»: (ق/ ٣٧ب) «سأله عن خمسة وعشرين سؤالاً».
(٣) بالضم مقصور، من حصون اليمن. انظر «معجم البلدان»: (٢/ ٨٢).
(٤) في «تاريخ بني الوزير»: «الظمآن».
(٥) أحمد بن يحيى المرتضى المهدي، صاحب كتاب «الأزهار» (زيدي معتزلي متعصب).

إلى آخرها تركتها اختصارًا.

وله - رضي الله عنه - في ذكر أهل البيت عليهم السلام:

أولئك آبائي على رغم منكر لكوني على منهاجهم في مذاهبي

وحسبي بهم إن رام نقصي معاند شجًا في حلوق الحاسدين النواصب

ومن أبيات كتبها إلى السيد جمال الدين علي بن المؤيد الهادي:

ولو شئت أبكيت العيون معاتبًا وألهبت نيران القلوب رقائقًا

إلى آخرها تركتها اختصارًا.

***

فصل

في ذكر ما سنح من أشعار منه وإليه

فمن ذلك أبيات كتبها إليه حيّ صنوه السيد الإمام العلاّمة جمال الدين الهادي بن إبراهيم، وقد شفي من مرض شديد:

بشرى بعافية العلوم كلامها ... وحديثها وحلالها وحرامها

وأصولها وفروعها وبيانها ... وبديعها وغريبها ونظامها

لمحمد شفيت وزال سقامها ... وبه شفاء الداء من أسقامها

لما ألمّ بجسمه ألم سرى ... منه إلى الأرواح في أجسامها

وشفاه من آلامه ربّ السّما ... فشفى علوم الدين من آلامها

حمدًا لمن أولاك برد سلامة ... وحباك من تحف الهدى بسلامها

الله أحمد قد شفى لي مهجة ... هامت وحقّ لها عظيم هيامها

لمحمد عز الهدى وهو الذي ... قد حلّ في العلياء فوق سنامها

هذا الذي أحيا العلوم وذا الذي ... أحيا التلاوة فهو بدر ظلامها

الله قلدني بذلك نعمة ... عظمى ينوء الشكر تحت مصامها

لو أنّ عدنانًا حبتني كلّها ... ببيان منطقها وحسن كلامها

ما كنت أبلغ شكرها من نعمة ... لو كانت الأشجار من أقلامها

فالله يوزعنا جميعًا شكرها ... ويزيدنا حمدًا على إتمامها

إني أقول مقالة قد قالها ... عمرٌ ببطحا مكة وإكامها

مع حسن خاتمة أفضّ ختامها ... ورضاه عني بالطيب ختامها

قلت: وقد ترجم له الفقيه الأديب البارع وجيه الدين عبد الرحمن بن أبي بكر العطار[١] في تاريخه الذي سمّاه: [ ][٢] فقال ما لفظه: «الإمام الحافظ أبو عبد الله، شيخ العلوم وإمامها، ومن في يديه زمامها، قلّد فيها وما قلّد، وألفى جيد الزمان عاطلًا فطوّقه بالمحاسن وقلّد. صنّف في سائر فنونها، وألّف كتبًا تقدم فيها وما تخلّف، وله في حديث النبي ﷺ الباع المديد، والشأو البعيد، الذي ما عليه من مزيد، وله شعر تحسده زهر النجوم، وتود لو أنّها في سلكه المنظوم».

ثم أورد له القصيدة التي قالها، وقد سأله بعض الطلبة أن يقرأ عليه في المنطق بكمالها التي أوّلها:

يا طالب العلم والتحقيق في الدين ... والبحث عن كلّ مكنون ومخزون

ثم أورد له أبياتًا بعدها ذكرتها لغرابتها وعدم وجودها:

شجتني الدّيار الدّارسات البلاقع ... بنجدٍ وبكّتها الحمام السّواجع
أعارت عيوني دمعها كل مزنةٍ ... لتروى بها تلك الرّبا والمراتع
أيا دمنة ما بين رامة والنقى ... سقتك دموعي والسّحاب الهوامع
وإن قلّ دمعي زدت أمطرت من دمي ... عليها كما قلبي هنالك ضائع
سبته التي كالشمس وجهًا ودونه ... غواش عليها رصدت وأضالع
فقلت لها: ردّيه طوعًا وأحسني ... إليّ فإني مغرم القلب والع
وإلا استبيناها على رغم معشر ... أطارتهم من خوف قومي الفجائع
لأنّا أناس لا تطلّ دماؤنا ... ومن رامنا خسفًا فلسنا نطاوع

---

(١) كذا بالأصل! والذي في «تاريخ بني الوزير»: (ق/ ٣٧أ)، و «مطلع البدور» مخطوط، و«البدر الطالع»: (٢/ ٩٢)، و «مصادر الفكرة»: ص(٤٧٢): «العطّاب» بالباء.

(٢) بياض في الأصل، وليس في المصادر تسمية تاريخه.

لنا الذروة العليا لنا المجد والعلا لنا الشرف الأقصى فأين المراجع
ورثنا رسول الله مجدًا ومفخرًا وعلمًا وفضلًا كل ذلك واقع
وجزنا بأسباب السّماء نزفّها إلى حيث لم يبلغه دانٍ وشاسع
رضعنا من العليا لبانًا وحرّمت على كلّ خلق الله تلك المراضع
فما سامنا فيما فعلناه ماجد ولا رامنا فيما ارتقيناه طامع

قال: وله القصيدة المشهورة في ذكر العقيدة التي كان عليها، ومحبته للسنة النبوية، وذكر فيها النبي ﷺ أنشأها سنة ثمانٍ وثمانمائة:

ضلّت عواذله تروح وتغتدي وتعيد تعنيف المحبّ وتبتدي

إلى آخرها تركتها اختصارًا.

فأجابه عنها صنوه السيد الإمام جمال الدين الهادي بن إبراهيم، رحمه الله، فقال:

عجلت عواذله ولم تتأيّد وجنت عليه جناية المتعمّد

ومنها:

ومحبّر وافي إليّ نظامه كالدّرّ في عنق الغزال الأغيد
أربى عليّ بلاغه ويراعه وأكلّ مذوده المنوّه مذودي

وهي قصيدتان فريدتان شرحهما السيد الإمام جمال الدين، واستوفى ما يحتاج الشرح والبيان، وهما موجودتان في كتاب مجلد.

قال الوجيه العطّار[1]: له - رضي الله عنه ورحمه - في التورية، وهي نوع من علم البديع:

---

(١) كذا بالأصل، وانظر ما تقدّم.

يروي حديث وداد عمر ومدمع   إرســاله يغنيــك عــن إســناده

ذكر رحلته وطلبه لعلم الحديث النبوي - صلوات الله على صاحبه- وإجازة مشايخ أهل هذا الفن الشريف له بألفاظها.

أما حديث أهل البيت - عليهم السلام- فأجازته فيها من السّيد الإمام العلاّمة جمال الدين الناصر بن أحمد بن أمير المؤمنين، تركتها وغيرها من عدّة إجازات عديدة بسيطة لطولها.

والله يعيد من بركته، ويوفق إلى أوسع رحمته ورضاه وتقواه بحق لا إله إلا الله، وبجاه[1] سيدنا محمد ﷺ وجميع رسله، آمين آمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

كان فراغ رقمه نهار الجمعة، لعله (٢١) من شهر شعبان الكريم سنة (١١٣٩هـ) وحسبنا الله وكفى.

❋❋❋

---

(١) هذا من التوسل الممنوع!

ذكر وفاته رحمه الله

كانت في اليوم السابع والعشرين من شهر المحرم غرّة سنة أربعين وثمانمائة، وهو العام الذي وقع فيه الطاعون، وهلك فيه الناس أجمعون، فإنّا لله وإنا إليه راجعون! وما أحقه - رحمه الله - بقول الزمخشري في الإمام ابن سمعان[1]:

مات الإمام ابن سمعان فلا نظرت ... عين البصيرة إذ ضنّت بأدمعها
وأي حوبًا ما صمّت[2] ولا عميت ... ولا استفادت بمرآها ومسمعها
أين الذي لو شريناه لما أخذت ... ببعضه هذه الدّنيا بأجمعها
أين الذي الفقه والآداب إن ذكرت ... فهو ابن إدريسه وهو ابن أصمعها
من للإمامة ضاعت بعد قيّمها ... من للبلاغة عيّت بعد مصقعها
من للأحاديث يمليها ويسمعها ... بعد ابن سمعان ممليها ومسمعها
سرد الأسانيد كانت فيه لهجته ... ككفّ داود في تسريد أدرعها
خلّى الأئمة حيرى فقد أعلمها ... على اتفاق وأسخاها وأورعها

إلى آخر الأبيات.

وفي هذا اليوم الذي مات فيه كان وقوع الداهية الدهياء والحادثة الجلّى، وذلك وفاة الإمام الأعظم، أمير المؤمنين، المنصور بالله رب العالمين علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن منصور بن يحيى بن منصور بن المفضل بن الهادي إلى الحق عليه السلام.

---

(١) هو: الإمام أبو المظفّر منصور بن محمد التميمي السمعاني، الشافعي صاحب «الاصطلام» و«القواطع» (ت٤٨٩هـ).
انظر: «طبقات الشافعية»: (٥/ ٣٣٥- ٣٤٥)، و«السير»: (١٩/ ١١٤/ ١١٩).

(٢) كذا!.

ولو أشرنا إلى الأحداث من بعده، وما اتفق على من بقي من ولده، وأهل ودّه، لكلّت الأقدام وامتلأت المهارق بالكلام، وقلّ أن يأتي في مجلد مفرد، والحمد لله على كل حال، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، والحمد لله الذي بعزه وجلاله وبنعمته تتم الصالحات.

اللهم صلّ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته، وأهل بيته، وأنصاره، وأشياعه، ومحبيه وأمته، وعلينا معهم أجمعين آمين، واغفر لي ولمالكه ولجميع المؤمنين يا ربّ العالمين آمين.

حُرّر [في] ذي القعدة سنة (١٣٣٦هـ) ختمت بخير إن شاء الله[١].

***

(١) انظر مقدمة «الروض الباسم» للشيخ علي العمران -حفظه الله- فقد استقيت هذه الترجمة من هناك، وزدت بعض الزيادات. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

صحة نسبة الكتاب إلى مصنفه

١ـ الأسانيد المتصلة إلى الإمام ابن الوزير رحمه الله.

سند الكتاب وإسنادي إليه:

١ - أروي كتاب «إيثار الحق على الخلق» أنا العبد الفقير إلى ربه عبد الله ابن محمد بن حسين الخباني بن عبد الحميد الفقيه الغريب، عن شيخي العلامة القاضي محمد بن إسماعيل العمراني الصنعاني، حفظه الله ومتع بعلمه، عن شيخه العلامة علي السدمي، رحمه الله، عن شيخه محمد بن علي العمراني، رحمه الله، عن شيخه الإمام شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، رحمه الله وغفر له، وهو يرويها في كتابه «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» إلى المؤلف العلامة محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الشهير بابن الوزير رحمه الله تعالى.

٢ - ويرويه العبد الفقير إلى ربه: عبد الله بن محمد بن حسين عبد الحميد الفقيه الخباني، ثبته الله على الحق، عن شيخه عبد الرحمن بن محمد بن صالح العيزري الصنعاني، حفظه الله، وشيخه العلامة القاضي محمد بن إسماعيل العمراني، حفظه الله، عن شيخه أحمد بن محمد زبارة الصنعاني الحسني، رحمه الله تعالى، عن شيخه جهبذ اليمن المولى الحافظ الحسين بن علي العمري، رحمه الله، عن شيخه السيد الحافظ محمد بن إسماعيل الكبسي، رحمه الله، وعن إسماعيل بن محسن بن عبد الكريم آل إسحاق، رحمه الله، كلاهما عن شيخ الإسلام الحافظ القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعاني، رحمه الله، وهو يرويها في كتابه «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» بالسند المتصل إلى المصنف.

وهو، رضي الله عنه، الجامع للعلوم الإسلامية، المتبع للسنة النبوية، وإمامها محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضي بن المفضل بن منصور بن محمد بن العفيف بن المفضل بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن الإمام الداعي إلى الله يوسف بن يحيى المنصور بن أحمد الناصر بن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

٣-وأروي كتاب «إيثار الحق على الخلق» للإمام ابن الوزير وجميع كتبه عن شيخي العلامة المفتي القاضي محمد بن إسماعيل العمراني، حفظه الله ونفع بعلمه، عن شيخه العلامة علي السدمي، رحمه الله، عن شيخه العلامة أحمد المجاهد، رحمه الله، عن شيخه شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، رحمه الله تعالى، وهو يرويه بإسناده في كتابه «إتحاف الأكابر» إلى المصنف العلامة الإمام محمد بن إبراهيم بن علي الوزير الحسني رحمه الله.

٤-وأرويه أيضًا عن شيخي العلامة القاضي محمد بن إسماعيل العمراني الصنعاني، حفظه الله وبارك فيه، عن شيخه العلامة علي السدمي، رحمه الله، عن شيخه العلامة محمد بن علي بن محمد العمراني، رحمه الله، عن شيخه العلامة الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، رحمه الله، عن شيخه العلامة السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني، رحمه الله، عن شيخه السيد العلامة الإمام البدر المنير محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني الكحلاني الحسني الأمير، رحمه الله ورضي عنه، وهو يرويه بإسناده إلى المصنف العلامة السيد محمد بن إبراهيم ابن علي بن الوزير، رحمه الله، بطريق إسناد «الدفاتر».

٥-وأروي «كتاب الأنوار حاشية الإيثار» عن شيخنا العلامة القاضي محمد ابن إسماعيل العمراني عن شيخه العلامة علي السدمي، رحمه الله، عن شيخه العلامة محمد بن علي بن محمد العمراني، عن شيخه الإمام محمد بن علي الشوكاني، رحمه الله، عن شيخه العلامة السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني، رحمه الله، عن شيخه السيد الإمام العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني الحسني الصنعاني، رحمه الله، وفي جميع كتبه.

٦-وأروي «الأنوار» أيضًا عن شيخي عبد الرحمن بن محمد العيزري، حفظه الله، عن شيخه العلامة عبد القادر بن عبد الله بن علي آل شرف الدين، عن والده عبد الله بن علي بن عبد القادر عن شيخه العلامة محمد بن محمد العمراني، عن شيخه العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني، عن شيخه العلامة السيد عبد القادر بن أحمد، عن شيخه العلامة مصنف «الأنوار» الإمام البدر المنير محمد ابن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني الحسني رحمه الله وغفر له.

٧ - وأروي كتاب «الإيثار» عن شيخي العلامة محمد بن إسماعيل العمراني، حفظه الله تعالى، عن شيخه العلامة أحمد زبارة الحسني، رحمه الله، عن شيخه السني العلامة الحسين بن علي العمري، رحمه الله، عن السيد أحمد بن محمد ابن محمد الكبسي، رحمه الله، عن العلامة يحيى بن المطهر ابن إسماعيل الحسني، رحمه الله، عن العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني، رحمه الله، عن شيخه السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني، رحمه الله، عن شيخه السيد سليمان بن يحيى الأهدل محدث الديار اليمنية في عصره، رحمه الله، عن والده العلامة المحدث يحيى بن عمر الأهدل الحسيني الشافعي، رحمه الله، عن العلامة الحسن بن علي العجيمي المكي اليمني المحدث، رحمه الله، عن

العلامة أحمد بن محمد العجل، من زبيد، رحمه الله، عن العلامة يحيى بن مكرم الطبري، رحمه الله، عن العلامة المحدث عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي، رحمه الله، عن «المصنف» عز الدين المجدد محمد بن إبراهيم ابن علي المرتضى الوزير اليمني رحمه الله.

٨ - ويرويها العلامة القاضي علي بن الحسين المغربي الصنعاني (١٣٣٧هـ) عن السيد العلامة عبد الكريم بن عبد الله أبي طالب الحسني الروضي (١٣٠٩هـ) يرويها بالسند المتصل في كتابه «العقد النضيد في طريق الأسانيد بالمؤلف».

٩ - ويرويها إمام السنة القاضي الحسين بن علي العمري، رحمه الله، عن السيد محمد بن إسماعيل الكبسي الحسني (١٣٠٨هـ) عن القاضي الشهير العلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله (١٢٥٠هـ) وهو يرويها بالسند المتصل في كتابه «إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر» إلى المؤلف الإمام ابن الوزير رحمه الله.

فلله در أولئك الأئمة الذين حموا حياض هذا الدين، ودافعوا عن صراط الله المستقيم، وتركوا لنا تراثًا عظيمًا، سطروا فيه بيراعهم منهج الحق القويم، وأبطلوا فيه شبهات حزب الشيطان الرجيم.

وهذان الكتابان «الإيثار» و«الأنوار» من ذلك التراث، ومن هذا العلم القويم الذي تحتاجه الأمة لتنهض وتستقيم. والله الهادي إلى سبيل قويم.

١٠ - العلماء يعرفون أن «إيثار الحق» للإمام ابن الوزير، رحمه الله، وقد ذكره كل من ترجمه له. وغير ذلكم. وذكر الإيثار في كتاب فتح الخالق، ونسب إلى مؤلفه الإمام ابن الوزير، رحمه الله، في أكثر من عشرة مواضع من صفحة (١/ ٨٣) إلى (١/ ٢٢٥)، وفي الجزء الثاني في عدة مواضع.

قال في «فتح الخالق» (١/ ١٦٥):

وكنت كتبت على هذه في هامش الإيثار من مدة سابقة... ولم يعجبني ولا أراه يجوز إطلاق ابن أبي الحديد الأغلوطة على الله تعالى ولا سكوت مؤلف الإيثار عنها، وبالجملة أبياته كلها ما تناسب الناظر بالحق فقلت:

إطلاق أغلوطةٍ عليه كما قد قلته لا يسوغ في النظر
فليس في الذكر ما ذكرتَ ولا روي في الصحيح من خبر

قال ابن الأمير رحمه الله: قال الرَّازِي في كتابه (أقسام اللذات) وهو آخر كتاب صنفه، فقال بعد كلام كثير قد نقلناه في «الأنوار» حاشيتنا على «الإيثار» أسأل الله الإعانة على تمامها..... فتح الخالق (١/ ٢٥٧)، وذكر كلام الرازي: نهاية إقدام العقول، وزاد عليها أبيات.

١-ذكره في كتابه فتح الخالق شرح الممادح.

٢-ذكره من ترجم له كالإمام الشوكاني وصديق حسن خان وغيرهما.

٣-في الشرح يذكر الأمير أن له كتاب (رفع الأستار في عدم فناء النار..).

٤-ما أشار إلى هذا الشرح إبراهيم بن محمد الأمير أنه قرأه على والده.

٥-كتابة ابن الأمير وأسلوبه في طريقته العلمية كذلك.

٦-العنوان على ظهر الغلاف (الأنوار شرح الإيثار).

***

المآخذ التي على الإمام ابن الوزير رحمه الله

١ - ذكره للأبيات التي ذكرت الأغلوطة.

أخذ العلامة الصنعاني - رحمه الله - على الإمام ابن الوزير ورد على ذلك كما هو في «الأنوار» حاشية الإيثار، ومذكور في الديوان أيضًا.

٢ - أجمل في مسائل القدر، وتعريف المشيئة.

٣ - تفريقه في كتبه بين العترة والأئمة.

وجعلهم متميزين عن بقية الأمة؛ فإنهم داخلون في الأمة، بل هم أشرفها، فلا داعي للتفرقة بينهم وبين الأمة.

٤ - نقله من كتاب «نهج البلاغة»، وشرحه لابن أبي الحديد، وهو رافضي

كتاب نهج البلاغة ومؤلفه:

هو أقوال وخطب جمعها الشيف الرضي الشيعي ت (٤٠٦هـ) ونسبها إلى الإمام علي بن أبي طالب.

كذب نسبة الكتاب لعلي رضي الله عنه:

١ - قال ابن خلكان:

وقد اختلف الناس في كتاب (نهج البلاغة) المجموع من كلام الإمام علي - رضي الله عنه- هل هو جمع الشريف الرضي أم جمع أخيه؟

وقد قيل: إنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه هو الذي وضعه[١].

٢ - وقال شيخ الإسلام:

فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب «نهج البلاغة» كذب على علي، رضي الله عنه، وعلي، رضي الله عنه، أجل وأعلى قدرًا من أن يتكلم بذلك الكلام[٢].

وإن كثيرًا من كلام الناس نقله صاحب «النهج» ونسبه إلى علي بن أبي طالب، وهو منه بريء، من ذلك كلام في «البيان والتبيين» للجاحظ، منقول أنه من كلام علي، رضي الله عنه، ولو كانت هذه الخطب عن علي، رضي الله عنه؛ فلماذا لم ينقلها العلماء في الكتب التي قبل «النهج». فظهر أن الوضع والاختراع من واضع «النهج»[٣].

٣ - وقال علامة اليمن المقبلي رحمه الله:

(فإن كل قلب سليم وعقل غير زائغ عن الصراط المستقيم، يشهد بكذب كثير ما في «نهج البلاغة» الذي صار عند الشيعة عديل كتاب الله بسبب الهوى الذي أصاب كل عرق منهم ومفصل...)[٤].

٤ - وقال الشيخ محمد العربي التباني:

تحت عنوان «نسجة نهج البلاغة» لحيدرة دعوى باطلة بعشرة أوجه[٥]:

... وأن السجع المصطنع الذي يجزم كل من له إلمام باللغة العربية أنه بعيد

---

(١) «وفيات الأعيان» (٣/ ٣١٣).

(٢) أي: الكلام الضعيف، المخالف للكتاب والسنة، وإنما هو من كلام الرافضة.

(٣) انظر: «منهاج السنة» لابن تيمية (٨/ ٥٥-٥٦).

(٤) العلم الشامخ ص(٤٥٢).

(٥) انظر: تشريح نهج البلاغة للملاح ص(١٠، ١١).

من فصاحة علي بن أبي طالب والصحابة - رضي الله عنهم- ولهذا عبر الصفدي والأدباء العصريون والعلامة محمد محيي الدين أنه من وضع الشريف المرتضى لا من كلام علي رضي الله عنه.

٥ - وقال الإمام الذهبي رحمه الله:

علي بن الحسين العلوي الحسين ت (٤٣٦هـ) الشريف المرتضى المتكلم الرافضي المعتزلي، هو المتهم بوضع «نهج البلاغة» ومن طالعه جزم أنه مكذوب على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه[١].

٦ - المؤرخ الأستاذ محمود شاكر رحمه الله:

الجمع بين هذه الأقوال وبين وفاة علي - رضي الله عنه - نحو أربعة قرون، وهذه الأقوال لم يروها الشريف الرضي ولا المرتضى أخوه بإسناد متصل إلى الإمام علي - رضي الله عنه - فكيف نثق بهذا... الخ.

(شرح نهج البلاغة) للشاعر العراقي عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن أبي الحديد الشيعي الغالي ت(٦٥٦هـ) صنف شرح نهج البلاغة في عشرين مجلدًا لخزانة الوزير الرافضي ابن العلقمي.[٢]

٧ - وقال أبو الثناء الألولسي:

ابن أبي الحديد في بعض تلونه كتلون الحرباء كان من هذه الفرقة أي الشيعة الغلاة[٣].

---

(١) «الميزان» (٣/ ١٢٤)، والإمام ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٢٢٤).

(٢) انظر: روضات الجنات (٥/ ٢٠)، والكنى للقمي الشيعي (١/ ١٨٥).

(٣) نهج السلامة إلى مباحث الإمام ص(٥٤).

٨ - وقال الإمام ابن الكثير رحمه الله:

الكاتب الشاعر الشيعي المطبق الغالي(١).

٩ - وقال العلامة شكري الألوسي:

بأنه من غلاة الشيعة.

١٠ - وقال الأستاذ الجدعاني:

ابن أبي الحديد معتزلي ومن غلاة التشيع(٢).

١١ - وقال محمد بن صقر الدوسري:

من دعاة الاعتزال والرفض(٣).

١٢ - قال فهد السحيمي في مقدمة رسالته التي حقق بها كتاب الشيخ محمد أمين السويدي رحمه الله:

إن الشروح لنهج البلاغة كثيرًا جدًّا، حتى قيل إنها تزيد على الخمسين شرحًا بين مبسوط ومختصر، ولكن أطول هذه الشروح هو شرح ابن أبي الحديد لهذا الكتاب، وقد شرع في تأليف سنة (٦٤٤) وانتهى منه (٦٤٩) وكان السبب في تأليفه رغبة الوزير ابن العلقمي في شرح نهج البلاغة شرحًا وافيًا... وكانت المكافأة مائة ألف دينار. فمدحه ابن أبي الحديد(٤).

***

(١) «البداية والنهاية» (١٣/ ١٩٩).

(٢) الصلة بين التشيع والاعتزال (٢/ ٣٧) لم يطبع.

(٣) منهج المعتزلة في كتابة «التاريخ» ص(٤٠٤).

(٤) الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد (١/ ٣-١٤). وانظر تشريح نهج البلاغة لمحمود محمد الملاح العراقي (٥٠-٥٩).

[شروح الكتاب]

١ - الأنوار شرح الإيثار، كما سيأتي في هذا النص المحقق.

٢ - تعليقنا عليه (عبارة عن تكملة وتفصيل نسأل الله أن يعيننا على ذلك).

٣ - هناك شروح أخرى لبعض الزيدية المتعصبة، وكنت استشرت شيخنا العمراني - حفظه الله - في أن أضيف بعض التعليقات غير (الأنوار) فقال حفظه الله: تكفي حاشية ابن الأمير تكفي. وكأنه يقول: تكفي من عالم سني مشهور، ولا نحتاج إلى تعليق الزيدية، ثم نحتاج أن نرد عليهم. ويكفي الكتاب في الرد عليهم.

***

التعريف بكتاب «الأنوار» شرح ابن الأمير - رحمه الله - للإيثار

الأنوار شرح الإيثار:

وهو شرح «إيثار الحق على الخلق» للإمام ابن الوزير يقول إبراهيم بن محمد الأمير، رحمهما الله، وهذا الشرح عني به البدر حال قراءة الإيثار عليه في شهر رمضان سنة ١١٧٢هـ وهذا الشرح لم يكمل[١].

١ - وقالت محققة التفسير لابن الأمير رحمها الله: «الأنوار» حاشية على كتاب «إيثار الحق على الخلق» للإمام محمد بن إبراهيم الوزير. لم يكمل، ذكره ابن الأمير في كتابه شرح ديوان ابن الوزير[٢].

٢- وقد كان للعلامة البدر المنير، رحمه الله، اهتمام كبير بكتب إمام أهل اليمن السيد محمد بن الوزير، رحمه الله، فقد شرح ديوانه «ممادح رب الخلائق» في مجلدين[٣].

٣- في كتابه «إقامة الدليل لضعف أدلة التكفير بالتأويل» بتحقيقنا، ذكر نقولات كثيرة من «العواصم» و«إيثار الحق» في الرد على من كفر أهل السنة بالتأويل. فليرجع إليه[٤].

---

(١) انظر الروض النضير (٤٣٢) وهو في ترجمة ابن الأمير رحمه الله.

(٢) مصادر الفكر للحبشي ص(١٣٧).

(٣) نشر العرف (٣/ ٤٦) والصنعاني في كتابه توضيح الأفكار للعليمي ص(٨٩) ومصادر الفكر للحبشي ص(٣٤٩).

(٤) انظر: إقامة الدليل (دراسة وتحقيق أبي نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد) ط، دار ابن حزم (١٤٢٩هـ).

٤- في كتاب «الدراية شرح الغاية» للبدر ابن الأمير، بتحقيقنا، نقل من العواصم وإيثار الحق بعض المسائل(١).

٥- في كتاب «فتح الخالق شرح ممادح رب الخلائق» للإمام البدر المنير الصنعاني، ذكر فيه الإيثار والعواصم وغيرها. ونقل بعض الفوائد في شرحه(٢).

وقد شرح ابن الأمير - رحمه الله - عددًا من كتب ابن الوزير: «الأنوار على كتاب الإيثار» حاشية على إيثار الحق، و«شرح تنقيح الأنظار بتوضيح الأفكار» وشرح الديوان المسمى «مجمع الحقائق والرقائق في ممادح رب الخلائق بفتح الخالق» وشرح عبارة لابن الوزير في الروض برسالة مستقلة وهي «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» وله حواشٍ على الروض(٣).

***

(١) انظر: الدراية شرح الغاية (بتحقيق أبي نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد) ط، دار ابن حزم (١٤٣٠هـ).

(٢) فتح الخالق (١-٢) (بتحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق وفقه الله) ط، المكتبة الإسلامية مصر.

(٣) وانظر: مقدمة ترجيح أساليب القرآن ص(٤٣).

صحة نسبة كتاب «الأنوار» إلى مؤلفه

قال ابن الأمير:

وجند الرجاء عفو ولطف ورحمةٌ ... بها حسناتي في المعاد ثقال

لقد فاز عبد نال خاتمة الرضا ... وطاب نوالٌ بعدها ومآل

انتهت قلتها في مدة أكثر من ثلاثين سنة، وقد نقلت كلام الرَّازِي وتوبته في «الأنوار» وبسطت ما قال، ونقلت في معناه غيره، فهذا الذي أشار إليه قوله: (وعاد إلى تفويضه كل عارف) وقد نقلت عن أئمة من ذلك شيئًا كثيرًا في الأنوار[1].

***

(١) «فتح الخالق» (١/ ٢٥٨)..

منهج الأمير الصنعاني - رحمه الله - في كتابه «الأنوار»

١- تخريج الأحاديث التي في الإيثار.

٢- شرح بعض الكلمات اللغوية والرجوع إلى القاموس.

٣- شرح بعض العبارات الغامضة للمؤلف.

٤- تعليقه على بعض الجمل والكلمات التي يخالف فيها المؤلف.

٥- نقله بعض كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح بعض مسائل الاعتقاد. وكذلك النقل عن ابن القيم في بعض المواضع.

٦- لم يكمل ابن الأمير - رحمه الله - الشرح لأمور منعت من ذلك في زمانه، نسأل الله أن ييسر إكماله.

٧- وضع الإمام الصنعاني (الأمير) فهرس موضوعات للإيثار، موضح في أول المخطوط.

٨- رد ابن الأمير على أبيات ذكرها المؤلف نقلًا عن الشهرستاني وابن أبي الحديد المعتزلي، وغيرهم.

وهناك تعليقات لبعض من قرأ «الإيثار» مثل:

صارم الدين ابن الوزير.

وهاشم بن يحيى الذارحي.

والسيد صلاح بن أحمد.

والعلامة الناسخ حسين العمري.

وإبراهيم بن محمد بن إسماعيل الأمير. رحم الله الجميع.

وحق لنا أن نفخر بما ترك لنا علماء السنة، رحمهم الله، من تراث عظيم، حوى منهج أهل الحق، وتضمن النصوص من الكتاب والسنة، وأقوال علماء وأئمة شرحوا طريق الهدى ونافحوا ودافعوا عن العقيدة الصحيحة لكي تبقى نقية صافية، كما تركها لنا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- منهج شيخ الإسلام وتلميذه وابن الوزير والصنعاني والشوكاني وغيرهم رحمهم الله تعالى.

ويصدق عليهم قول الإمام أحمد - رحمه الله - حيث قال:

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيَوه، وكم من ضال تائه قد هدَوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين[١].

❊❊❊

(١) الرد على الزنادقة ص(٥٢).

ترجمة موجزة للإمام الصنعاني - رحمه الله-

اسمه ونسبه:

السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين... يصل إلى إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - الكحلاني، ثم الصنعاني، المعروف بالأمير.[١]

وقيل: الأمير نسبة إلى جده الأمير الكبير يحيى بن حمزة بن سليمان المتوفى بكحلان سنة ٦٣٦هـ.[٢]

وقيل عنه ابن الأمير؛ لأنه قد ورد ما يؤيده من شعره، حيث قال:

يقـول ومَـن ذا ابـن الأميـر محمـد جهـود بـأولاد البتـول وحيـدر

الحسني: نسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم-.

واليمني: نسبة إلى اليمن، إذ هي الموطن، ودار الإقامة.

نسبته إلى كحلان: وهي مدينة جبلية على ثلاث مراحل من صنعاء شمالاً إلى الغرب، بها كان مولده.

الصنعاني: نسبة إلى صنعاء المدينة التي نشأ بها ومات بها - رحمه الله-.

يكنى: بأبي إبراهيم، ابنه الأكبر، وكان يلقب بالبدر لتصدره في العلم وعلو مكانته فيه.[٣]

---

(١) «الصنعاني وجهوده في علم الحديث» لم ينشر.

(٢) «الصنعاني وجهوده في علم الحديث» لم ينشر.

(٣) انظر «إعلام القاصي والداني» ص(١٤-١٥).

مولده:

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله-:

ولد يوم الجمعة، نصف جمادى الآخرة، سنة ١٠٩٩هـ بكحلان.(١)

نشأته:

نشأ - رحمه الله - في بيت علم وورع وزهد.

فقد انتقل والده إلى صنعاء عام ١١٠٧هـ، واصطحب ابنه معه [وعمره ٨ سنوات]، ونشأ بها وتعهده والده بالتربية والتعليم، حتى أتم حفظ كتاب الله، ثم جد هو في طلب العلم الشرعي، ولازم العلماء كثيراً، فنشأ في أثواب العفة والنجابة متأهلاً لاستجماع الخلال الشريفة، حتى تخرج عليهم فاضلاً يشار إليه بالبنان.(٢)

قال ابن الأمير - رحمه الله - عن والده:

روح جسم العلم والزهادة، ونور حدقه التقوى والعبادة... اتخذ الزهد خليله، فلم يدان دنياه، وصاحب الصمت فلم يحرك إلا الخير شفتيه، ولا تراه العيون إلا ساجداً أو راكعاً أو ذاكراً.(٣)

تزوج ابن الأمير - رحمه الله - في شوال ١١٣٧هـ بالشريفة (محصنة) بنت السيد هاشم بن يحيى الشامي، وهي أم ولده إبراهيم.

---

(١) «البدر الطالع» (٢/ ١٣٣).

(٢) «نشر العرف» لزبارة (٣/ ٣٠).

(٣) «ابن الأمير وعصره» ص(١٢٨).

أولاده ثلاثة:

إبراهيم - رحمه الله-، وله بعض المؤلفات، وقد تعلم وبرز في العلم.

عبد الله: حفظ القرآن على والده، وطلب العلم وبرز - رحمه الله-.

القاسم: أيضـاً طلب العلم، وكان على خير - رحمه الله-.

وفاة ابن الأمير - رحمه الله-:

وقد توفي - رحمه الله - سنة ١١٨٢هـ في يوم الثلاثاء ثالث شهر شعبان على إثر مرض ألم به، وقد رثاه كبار العلماء في عصره وأقرانه وطلابه ومن بعدهم، وحزن عليه حزنـاً شديداً - رحمه الله-.

يقول تلميذه: عبد الله بن أحمد بن إسحاق - رحمه الله-:

أحقـاً قضى شيخ الشيوخ محمد ... وعطل من بدر الكمال منازله
هو الشمس عم البر والبحر نورها ... وما ضر ذاك النور من هو جاهله
فمن لكتاب الله والسنة التي ... رأى نشرها فرضـاً فعمت نوافله
ولم يثنه من نشرها عذل عاذل ... وقد رشقته بالسهام عواذله
تدرع لا مات من الصبر دونها ... وسمر القنا والمرهفات دلائله
رماح وأسياف من الحجج التي ... غدت مفحمات كل خصم يجادله[1]

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - في ترجمته:

الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف، ولد بكحلان، وانتقل إلى صنعاء، وأخذ عن علمائها، ورحل إلى مكة، وقرأ الحديث على أكابر علمائها، وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران، وتفرد برئاسة العلم في

---

(١) انظر «الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار» ص(٢٥-٢٦).

صنعاء، وتظاهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ونفر من التقليد وزيّف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية، وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن في أيام المتوكل القاسم بن الحسين، وأيام ولده المنصور الحسين وأيام ولده المهدي العباس، وتجمع العوام لقتله مرة بعد أخرى، وحفظه الله من مكرهم وولاه المنصور الحسين الخطابة في جامع صنعاء، وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم الدين.[١]

وقال صاحب «نفحات العنبر»:

الإمام المجتهد المتقن المتفنن، المحدث الحافظ، خاتمة المحققين، سلطان الجهابذة، وأستاذ الأساتذة، صاحب المصنفات المشهورة، مفتي الزمان، سيد العلماء، قدوة العالمين، فخر المفاخرين، المعروف بالبدر الأمير.[٢]

وقال العلامة الألباني - رحمه الله - مادحًا علماء اليمن يمدح «العلم الشامخ»:

هو كتاب عظيم فيه بحوث هامة في علم الكلام والعقيدة، واسمه «الكامل»، «العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ»، ومؤلفه عالم فاضل محقق، من زيودية اليمن المتحررين، أمثال المؤلف الصنعاني والشوكاني وغيرهما - رحمهم الله تعالى-.[٣]

قال محقق رسالة «الاقتباس» - جزاه الله خيراً-:

ابن الأمير من علماء الأمة المحققين الأئمة... وقد اقتبس جل رسالته هذه من كلام الإمام ابن القيم - رحمه الله-.[٤]

---

(١) «البدر الطالع» (٢/ ١٣٦).

(٢) نقلًا من «رسائل التوحيد» ص(٦).

(٣) «تعليقه على رفع الأستار» للصنعاني ص(١٤١).

(٤) «الاقتباس» ص(٦).

ولابن الأمير - رحمه الله - تعليقات على «زاد المعاد» وغيره من كبت شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله-، وتلميذه ابن القيم - رحمه الله-، دليل على أنه استفاد من كتبهم، وهما كما قيل: بوابة علم السلف - رحم الله الجميع-.

وقال القنوجي - رحمه الله-:

الإمام الكبير المحدث الأصولي المتكلم الشهير، قرأ كتب الحديث وبرع فيها، وكان إماماً في الزهد والورع.[١]

وقال الحفظي:

الإمام السيد المجتهد الشهير، المتحدث الكبير، محمد بن إسماعيل الأمير، مسند الديار، ومجدد الدين في الأقطار، صنف أكثر من مائة مؤلف وهو لا ينسب إلى مذهب، بل مذهبه الحديث.[٢]

ورعه وزهده - رحمه الله -:

اتصف ابن الأمير - رحمه الله - بالورع، والزهد، والخوف من الله، وقد عرض عليه القضاء فأبى وامتنع.

حكى بعض أولاده أنه قرأ وهو يصلي بالناس صلاة الصبح: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ ۝١﴾ [الغاشية:١] فبكى وغشي عليه.[٣]

---

(١) «أبجد العلوم» (٣/ ١٩١).

(٢) «أبجد العلوم» (٣/ ١٩١).

(٣) «أبجد العلوم» (٣/ ١٩٢).

محاسنه ومساعيه - رحمه الله-:

من المحاسن أعظمها قدراً نشر العقيدة الصحيحة، وهذا واضح من خلال معرفة كتبه، كحقيقة الأولياء الذي كان سبب تأليفه رد على بعض أهل البدع، وتحريم الذبائح للقبور، ومن آخر كتبه كتاب التوحيد «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد».

ومنها: إحياء علم الحديث النبوي ونشره في ربوع اليمن بعد أن كاد ينسى، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

كأن الحديث بأرضكم ... مستغرباً والله جداً

حتى نشرت فنونه ... وجلوت منه ما تصدا

فلرسه ولأخذه ... من بُعدنا كل تصدى

وتنافس العلماء في ... كتب الحديث هوى ووجداً

وقد سعى - رحمه الله - في الإصلاح بين أمراء البلاد مع أبنائهم وإخوانهم ثلاث مرات ومرات كثيرة بين الناس الآخرين.

شيوخه:

من شيوخه في اليمن:

* العلامة صلاح بن حسين الكحلاني.
* العلامة زيد بن محمد بن الحسين بن القاسم.
* العلامة علي بن محمد العنسي.
* العلامة عبد الله بن الوزير.
* العلامة عبد الله بن يحيى الشامي، وغيرهم.

وفي الحرمين:

❊ العلامة عبد الرحمن بن أبي الغيث الخطيب.

❊ والعلامة الحسن بن عبد الهادي السندي.

❊ والعلامة محمد بن أحمد الأسدي.

❊ وسالم بن عبد الله البصري.

❊ وعبدالقادر بن علي البدري.

❊ عبد الخالق الوجاجي الزبيدي، وهذا قرأ على ابن الأمير، وغيرهم -رحمهم الله-.

تلاميذه:

تتلمذ على يد الأمير - رحمه الله - الكثير منهم:

❊ أحمد بن محمد قاطن.

❊ عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الناصر شيخ الشوكاني.

❊ أحمد بن صالح بن أبي الرجال.

❊ الحسن بن إسحاق المهدي وأخوه محمد.

❊ الحسين بن عبد القادر بن الناصر.

❊ وأبناؤه (أي الإمام الصنعاني) - رحم الله الجميع -.

رحلاته:

رحل إلى المدينة وإلى مكة حاجًا أربع مرات، وبقي فيها مدة، واجتمع بأئمة من علماء الحرمين ومصر، وأخذ الإجازات في علوم متنوعة.

قال الشوكاني - رحمه الله-:

وقد كثر أتباع الصنعاني من الخاصة والعامة، وعملوا باجتهاده، وقرأوا عليه كتب الحديث.(١)

مؤلفاته - رحمه الله -:

الإمام الصنعاني من المكثرين في التصنيف، وله كتب ورسائل أكثر من مائة في فنون متنوعة، وله رسائل صغيرة، وهي عبارة عن أسئلة عرضت عليه ما يفوق عدد ما صنف.

وقد جُمعت للإمام الصنعاني - رحمه الله - رسائل كثيرة، وسميت بـ«الفتاوى لابن الأمير»، جمعها وصححها الشيخ محمد صبحي حلاق - حفظه الله وبارك فيه، وجزاه الله خيراً-.

وله من الكتب والرسائل المخطوطة والمطبوعة الكثير، نسأل الله أن يوفق من يقوم بإخراجها كلها، وأن ينفع بها أهل الإسلام، وأن يجزي مؤلفها العلامة الأمير الصنعاني خير الجزاء، وأن يرفعه في عليين، مع النبيين والشهداء والصالحين، وعنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين.

---

(١) «البدر الطالع» (٢/ ١٣٧).

عقيدة الإمام الصنعاني - رحمه الله-:

عقيدته في توحيد الربوبية، والألوهية، تظهر من كتابه «تطهير الاعتقاد»، ورسالة «الذبائح على القبور»، ورسالة «زيارة القبور» وغيرها.

وفي الأسماء والصفات قد بين في مقدمته لـ»تطهير الاعتقاد» شيئاً من ذلك. وكذا رسالته في تفسير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وكذلك كتابه «إيقاض الفكرة»، ذكر فيه اتباع الحديث، واتباع مذهب السلف، والرد على من خالفه، وإبطال البدع بكلام ابن تيمية وابن القيم. وهي مباحث قيمة في هذا الكتاب، بما أنه من أوائل كتبه التي ألفها.[1]

وهذا دليل على أن هناك أمور دخيلة على كتب الإمام الصنعاني - رحمه الله - في «الروضة» أو في «ديوانه»، أو في شرح بعض الأبيات، وقد ذكر ذلك كل من كتب عن الأمير الصنعاني - رحمه الله-.

موقفه من الأمور الغيبية:

انظر كتابه «جمع الشتيت»، قال - رحمه الله-: فيجب قبول ما أخبر به من أمور الدارين، وتلقيه بالتصديق... الخ.

تقديم النقل على العقل واتباع النصوص:

قال الإمام الصنعاني - رحمه الله-:

والذي أذهب إليه وأدين الله به في هذه الأبحاث ونحوها هو ما درج عليه سلف الأمة ولزموه من اتباع السنة والبعد عن الابتداع والخوض فيها...[2].

---

(١) انظر "إيقاظ الفكرة" ص(٧٠-١٣٥).

(٢) "الأنفاس الرحمانية على الإفاضة المدنية" (٢٧).

وقال: فلقد فاز من صدق الله ورسوله وخاب من جعل خلاف ذلك دثاره، وجعل عقله حاكماً على الرسول، فرد أخباره وآثاره، نسأل الله الهداية والتوفيق.[١]

مخالفته للأشاعرة والمعتزلة، وأنهم مبتدعة:

قال - رحمه الله-: وإنما قدمت هذا لئلا يظن الناظر أني أذهب إلى قول فريق من الفريقين المعتزلة، والأشعرية، فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه.[٢]

الثناء على أهل السنة والجماعة:

ومما يدل على عقيدته السلفية أنه أثنى على أهل السنة؛ لأن أهل البدع وقعوا في أهل السنة حقداً وحسداً عداوةً منهم، وكادوا لهم المصائب بكل أشكالها، وأما الإمام الصنعاني - رحمه الله-، فقد أثنى على السلف، وأثنى على أهل العلم كالأئمة، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن الوزير، وابن حجر، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله جميعاً-.

وحبه للصحابة - رضي الله عنهم-:

ففي شأن الرجل الأعجمي الذي كان يسب الصحابة - رضي الله عنهم - في بلاد العجم، وقد جاء مرة إلى صنعاء، وقد عرفوه، فقال الإمام الصنعاني - رحمه الله-:

---

(١) "إيقاض الفكرة" ص(٢٩٩).

(٢) "الأنفاس الرحمانية" (٢٧).

فاقرة في الدين قاصمة لظهور المتقين، ومصيبة في الإسلام، ومكيدة في الإسلام، أسست بآراء جماعة من الأفدام، وهي ظهور الرفض، وسب العشرة المشهود لهم بالجنة على لسان الرسول الأمين - صلى الله عليه وسلم-، وعلى آله الطاهرين... الخ.(١)

ومما قال - رحمه الله-:

وكنت قلت أبياتاً إلى إخواننا أهل مكة المشرفة، أصف لهم الواقع، وأستمد دعاءهم وأذكرهم ما نقم منا أهل جهتنا، وهو دعواهم أنا خالفنا أهل البيت في مذهبهم، وأنهم يرموننا بمخالفتهم منذ أربعين سنة، بسبب اشتغالنا بنشر السنة وإعلائها، وأوضحت في الأبيات أن مذهبهم هو الذي اتبعناه، وأرسلنا بعد أن منّ الله علينا بالخروج من القصر، ولنا في نشر السنة النبوية من سنة ١١٣٢هـ، ولله الحمد، وقد نشرها تلاميذنا في الجهات، والحمد لله كثيراً، بكرةً وأصيلاً.(٢)

قال الأستاذ أحمد أبو فارع - حفظه الله-:

ولا شك أن العالم يمر بمراحل مختلفة في العلم والنضوج، كما أن البيئة التي ظهر فيها الإمام الصنعاني - رحمه الله - لا تساعد مثل هذا العالم على التبحر التام في مقتبل عمره وحياته؛ لعدم وجود علماء على طريقة السلف الصالح، وندرة كتب السلف في هذه الديار في تلك الفترة.(٣)

---

(١) انظر "ديوانه" ص(٤٥١-٤٥٢).
(٢) "ديوان ابن الأمير" ص(٣٣٤)، "ابن الأمير وعصره" ص(١٨٨).
(٣) انظر مقدمة "إيقاظ الفكرة" للجنيدي ص(٨٣)، و"إعلام القاصي والداني" لأحمد أبو فارع ص(٩٢-٩٣).

غربة أهل السنة بين المسلمين:

وغربة الإمام الصنعاني في أهل اليمن، يقول - رحمه الله-:

بدأ الدين غريباً مثلما ... قاله خير الأنام الكرما
ولقد عاد كما قال لنا ... وهو الصادق حقاً كَلَما

*****

فاغتربنا بين إخوان لنا ... وقرابات وقوم عظما
فارحم الله مثل ما نحن ... إذا غدونا مثل من في فيه ما[1]

وقال - رحمه الله - محذراً للأمة من ضياع الشريعة المحمدية:

سماعاً عباد الله أهل البصائر ... لقول له ينفي منام النواظر
فشقوا ثياب الصبر عند سماعه ... وصبوا من الأجفان دمع المحاجر

إلى قوله:

أضعتم وصايا المصطفى وهجرتم ... طريقته في نهيه والأوامر
وجئتم بأمر منه يبكي ذوي النهى ... ويضحك منه كل رجس وخاسر
نبذتم كتاب الله خلف ظهوركم ... ولم تعلموا منه بنص وظاهر[2]

ومما يدل على أن الإمام الصنعاني - رحمه الله - كان منافحاً عن عقيدة السلف، محارباً لما يراه مناقضاً للتوحيد ما قاله في «سبل السلام»:

وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات فلا كلام

---

(١) "ديوان ابن الأمير" ص(٣٦٣، ٣٦٣).

(٢) نفس المصدر ص(٢٤٤).

في تحريمها؛ لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير، ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم، وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه.(١)

قال الدكتور السيد محمد حفظه الله:

ومن فيض الله على أمة الإسلام أن هذا الدين محفوظ من الله برعايته منذ أن تلقاه الأمين - صلى الله عليه وآله وسلم - بلسان جبريل إلى أن تقوم الساعة، وأن يرث بلسان جبريل إلى أن تقوم الساعة، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإنسان:٢٣] وهذا الذي دفع الإمام الصنعاني - رحمه الله - إلى الانتصار لدين الله في مواجهة أهل البدع في تأليف تلك الرسالة لما استشرى خطر هؤلاء على الأمة. وهذا حال رجال الأمة وعلمائها المخلصين الحافظين لحدود الله وأحكامه؛ الانتصار لعقيدتهم، فتشد شوكتهم وحميتهم وغيرتهم على دينهم، فهم بالمرصاد لكل مبتدع وبدعة، مظهرين تلك البدعة قامعين لخطرها(٢).

***

(١) "سبل السلام" (٤/ ٢١٢).

(٢) مقدمته على تعليق تطهير الاعتقاد (ص ٤).

مؤلفاته

١) إتحاف الأعلام لما تكرر في نسخه من الأحكام.

خ بقلم المؤلف في ٤ ورقات بمكتبة محمد المنصور رقم ٦-مجاميع.

٢) إتحاف الإنس في الكلام عن العلمين واسم الجنس.

خ في ٤ ورقات بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ١٢ - نحو.

٣) إجابة السائل في شرح بغية الآمل.

يقول عنه ابنه إبراهيم: «وبغية الآمل هو نظم بديع عذب اللفظ حلو المعنى، سهل المأخذ، مشتمل على أصله الذي نظمه، وأما شرحه ففي أنهى مراتب الجودة، لأنه نقح فيه المباحث وأدى حق النظر في كل مادة، واعتمد أرجح الأقوال ونبه على نكت بديعة يعز وجودها في غير هذا المؤلف»[١]

نسخ الكتاب الخطية موجودة بمكتبة الأوقاف مجاميع ٦ من ورقة ٢١٢-٣٢٣ وبالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء أربع نسخ خطية للكتاب رقم ٥، ٦، ٨، ١٤ أصول فقه.

وقد قام بتحقيق الكتاب وإخراجه الأستاذان حسين بن أحمد السياغي وحسن محمد مقبول الأهدل. طبع مؤسسة الرسالة - بيروت سنة ١٤٠٦هـ الناشر مكتبة الجيل الجديد بصنعاء.

٤) إجازة من السيد محمد بن إسماعيل الأمير إلى السيد قاسم.

خ رقم ٥٠ مجاميع بالمكتبة الغربية بالجامع، وقد ذكرها الحبشي ضمن

---

(١) انظر الروض النضير ص(٤٣٦). خ بمكتبة الجامع الغربية رقم ٩٧ تاريخ.

مؤلفات الصنعاني[1].

٥) الأجوبة المرضية على الأسئلة الصعدية

٥ ورقات ضمن مجموع ٧، ومجموع ٥٣ فقه، ومجموع ٦، ومجموع ١٠١ بالمكتبة الغربية.

٦) الإحراز لما في أساس الزمخشري من كناية ومجاز

ويقع في ٢٠١ ورقة بالمكتبة الغربية رقم ١ لغة. وانتهى المؤلف من تأليفه ضحوة يوم الإثنين ٣ ربيع الأول من عام ١١٣٥هـ وعليه مقابلة على يد المؤلف في مكة يوم الأربعاء في أواخر ربيع الأول من نفس العام.

٧) الإدراك لضعف أدلة تحريم التنباك.

خ بمكتبة الأوقاف بصنعاء مجموع ٢٤٦ فقه من ورقة ١٣٢-١٣٦، وتوجد نسخة أخرى بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم ٢٦٨٢ مجاميع.

يقول عنه ابنه إبراهيم: «والحامل على تأليفه أن الشيخ محمد حياة السندي ألف رسالة جزم فيها بتحريم استعمال الدخان الذي فشى استعماله في هذا الزمان.. والشيخ السندي مسبوق إلى هذه المقالة، إذ القول بالتحريم قول جماعة من العلماء..، وأنه يتلف من الأموال ما لا يعلم قدره إلا خالقه، ولابد أن يسأل العبد أين أنفق ماله؟ وهذا وجه ربما لا يجد العبد جوابًا إذا سئل عنه إلا طلب عفو الله سبحانه...»[2]

---

(١) انظر مجلة الإكليل/ مؤلفات محمد بن إسماعيل الأمير للحبشي ١٤٨، ١٤٧.

(٢) انظر الروض النضير ص(٣٦٩، ٣٧٠).

وقال الأستاذ الحبشي: «والمؤلف البدر وإن رجح الإباحة فهو يكره استعمال الدخان»[(١)].

قلت: الحق أن استعمال الدخان حرام، ومن قال بالكراهة فينبغي أن تحمل على كراهة التحريم، لأنه من الخبائث، ولا يستوي الخبيث والطيب، وقد ثبت ضرره على الأموال والأبدان.

٨) الأدلة الجلية في تحريم نظر الأجنبية.

خ في ٥ ورقات ضمن مجموع ٥٣ فقه، ومجموع ٧، ٢٢ بالمكتبة الغربية، وبمكتبة الأوقاف مجموع ١٢٢ في ٩ ورقات.

٩) المسائل المرضية في اتفاق أهل السنة على سنن الصلاة والزيدية

خ في ٨ ورقات ضمن مجموع ٢٣ فقه. ونسخ أخرى ضمن مجموع ٥٩، ١٢، ٦٥ بالمكتبة الغربية بالجامع.

١٠) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد.

يقول عنه ابنه إبراهيم: «جواب سؤال في أنهى مراتب الجودة فيما يتعلق بالاجتهاد، وهل الجادة فيه مسلوكة أم قد سد الباب وأرخي الحجاب، فأجاب البدر بما ألهم إليه وعول الدليل عليه أن الاجتهاد مما تفضل به المنان في جميع الأزمان، وأنه في هذه الأعصار أيسر منه فيما تقدم وأن الله سبحانه قد يسر لهذه الأمة من يبين لها أمر دينها، ويحفظ الذكر ويقرب البعيد»[(٢)].

---

(١) انظر مقال الحبشي عن الصنعاني ومؤلفاته في مجلة الإكليل (١٤٨).

(٢) انظر الروض النضير ص(٣٧٣).

خ في ١١ ورقة ضمن مجموع ٣١ فقه، ومجموع ٢٠ أصول فقه وقد طبع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١/ ٤٧) كما قام بتحقيقه والتعليق عليه الأستاذ/ صلاح الدين مقبول أحمد، وقدم له بمقدمة نافعة حول الاجتهاد وحكمه مع التعريف بمؤلف الكتاب، وقد صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٤٠٥هـ عن الدار السلفية بالكويت.

١١) إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة قول محمد بن عبد الوهاب.

خ بمكتبة الأوقاف ضمن رقم ١، وفي المكتبة الغربية مجموع رقم ٦٠ حديث من ورقة ١٩٦-٢١٨ ومجموع رقم ١١ علم كلام. وسيأتي الحديث عن هذا الكتاب في بحث مراسلات الصنعاني للعلماء إن شاء الله تعالى.

١٢) إرشاد القاصد لأدلة صلاة العامد.

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم ٥، ٦٢.

١٣) إزالة التهمة ببيان ما يجوز من مخالطة الظلمة.

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم ٦ ومجموع رقم ٥٣ ويقع في ثلاث ورقات.

١٤) إسبال السرور من صفات الحور والغرف والقصور.

خ بالمكتبة الغربية ضمن مجموع رقم ٥، وأخرى بنفس المكتبة ضمن مجموعة رقم ٦٢ وكتبت في سنة ١١٤٦هـ.

١٥) إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر لابن حجر)

خ بالمكتبة الآصفية بالهند في ١٣٠٢هـ رقم (٢٥٢) حديث، ونسخة أخرى

بجامعة الرياض[١] رقم (٢٤٥٨) طبع في الهند بتحقيق محمد أثري.

١٦) الاستظهار على البحر والمنار.

ذكره البغدادي في ذيل كشف الظنون (١/ ٧١).

١٧) استيفاء الأقوال في بيان تحريم إسبال الثياب على الرجال.

يقول عنه ابنه إبراهيم: «وهو أنموذج لم يسبق إليه ولا وقع لغيره، أجاب به عن سؤال في حكم إسبال الرجال وكيفية صلاة المصلي إسبالًا»[٢]. توجد منه عدة نسخ؛ نسخة بمكتبتي الخاصة، وثلاث نسخ بالمكتبة الغربية بالجامع رقم ٣١، ٦٥ مجاميع، ٧١ فقه.

١٨) الإشاعة في بيان من نهى فراقه من الجماعة.

بالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٤، وأخرى ضمن مجموع ٣١ وتقع في ٧ ورقات.

١٩) الإصابة في الدعوات المجابة.

خ بمكتبة الأوقاف مجموع رقم (٥٥) من ورقة ٥-٧ وبالمكتبة الغربية بخط ابنه عبد الله مجموع ٤ ونسخة أخرى مجموع ٥٠ وثالثة رقم ٩ فلك.

٢٠) إظهار المعنى للأحاديث أن الله يقتص للجماء[٣] من القرناء.

خ بالمكتبة الغربية في عام ١١٧٩هـ مجموع رقم ٥٣.

---

(١) وهي الآن تسمى بجامعة الملك سعود.

(٢) الروض النضير (٤٢٤).

(٣) الجماء: الشاة التي لا قرن لها.

٢١) إعلام الأنباه بعدم شرطية عدالة الإمام في الصلاة.

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم ٦، ٣٢، ٣٣، ٦٢ وقد ورد اسم الكتاب في ديوان الأمير بعنوان: «تنبيه الأنباه بعدم شرطية..» انظر الديوان ص(٣٣٥).

٢٢) إفادة الأبرار في شرح حديث الأنوار.

خ في ٤ ورقات بمكتبة محمد المنصور بصنعاء.

٢٣) إقامة البرهان على جواز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن.

خ بمكتبة الأوقاف في ٦ ورقات ضمن مجموع ٤ بالمكتبة الغربية.

وقد قام الأستاذ / أحمد عبد الرزاق الرقيحي بتحقيق الكتاب والتعليق عليه، وطبعته وزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية.

٢٤) إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل.

خ نحو سنة ١١٧٥هـ بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ١ من ورقة ٥٩-٦٦ وبالمكتبة الغربية ضمن مجموع رقم ٧، ٩.

وعليه دراسة وتحقيق لأبي نوح عبدالله بن محمد عبد الحميد الفقيه، ط بدار ابن حزم - بيروت ١٤٢٩هـ.

٢٥) الاقتباس لمعرفة الحق من أنواع القياس.

خ بمكتبة الأوقاف في ٩ ورقات رقم ١٥١٤خ أصول فقه، وبالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٤، ٧. تحقيق الشيخ عبد الله الحاشدي - حفظه الله- وقد أضفناه في آخر كتاب «الدراية» للصنعاني، رحمه الله، تحقيقنا.

٢٦) إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث.

خ بالمكتبة الغربية رقم ٩٧-فقه.

٢٧) الأنفاس الرحمانية اليمنية على الإضافة المدنية

وقد رد فيها على الشيخ الحسن بن محمد صادق السندي في مسألة أفعال العباد.

خ بالمكتبة الغربية ضمن ٣، ١٠ وبمكتبة الشيخ محمد بن عبد الرحمن العبيكان بالرياض رقم ٧١ وتوجد منها صورة بمكتبتي الخاصة.

٢٨) الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الألطاف.

خ بالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٦، ٥٣ من ورقة ٢٥٢-٢٦٠ وتوجد نسخة بمكتبة الأوقاف لم يذكر المفهرسون رقمها.

٢٩) الأنوار شرح الإيثار.

وهو شرح إيثار الحق لابن الوزير ت ٨٤٠هـ يقول عنه ابنه إبراهيم: «وهذا الشرح عني به البدر حال قراءة الإيثار عليه في شهر رمضان سنة ١١٧٢هـ، وهذا الشرح لم يكمل»[١]. حققه أبو نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد الفقيه[٢].

٣٠) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة

وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيقه وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل - إن شاء الله - في الباب الثاني من هذه الدراسة.

---

(١) انظر الروض النضير (٤٣٢).

(٢) وهو كتابنا هذا الذي بين يديك مع أصله الإيثار لابن الوزير رحمهما الله.

٣١) إيقاظ ذوي الألباب من سَنَة الغفلة عن أحكام الخضاب.

خ بالمكتبة الغربية. وقتان ضمن مجموع ٣١ فقه، ونسخة أخرى ضمن مجموع ٦، وثالثة ضمن مجموع ٧.

٣٢) إيضاح الاستدلال على موجب القتال لأهل الضلال.

خ في ١١ ورقة، بقلم المؤلف بمكتبة عبد الخالق الأمير بصنعاء من أحفاد المؤلف.

٣٣) الإيضاح والبيان في تحقيق بعض عبارات قصص القرآن.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥٥، ٣٢، ٦٥.

٣٤) بحث في أحكام الكفار والمعاهدين والحربيين هل تقبل شهادتهم؟

خ بالمكتبة الغربية مجموع٣٩.

٣٥) بحث في الاستعاذة من الهرم والتردي والغرق.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥.

٣٦) بحث في الإشكال في تعارض الآيات بتقديم خلق الأرض وتعظيمها بتقديم خلق السموات.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥.

٣٧) بحث في إيقاع الطلاق بلفظ التحريم.

خ سنة ١١٧١ هـ مجموع ٩ - الرسالة الخامسة عشرة من المجموعة بمكتبة الجامع.

٣٨) بحث في تحريم الاستمناء.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤.

٣٩) بحث في تحقيق صلاة المفترض خلف المتنفل،

خ بمكتبة الأوقاف مجموع ٧٨ من الورقة ١٠-١٤ وبالمكتبة الغربية مجموع ٥٠ - الرسالة العاشرة.

٤٠) بحث في تحقيق مدة الحمل وأقوال العلماء.

خ سنة ١١٧١هـ بالمكتبة الغربية مجموع ٩-الرسالة التاسعة من المجموع.

٤١) بحث في التحليل لإسقاط الشفعة.

خ بالمكتبة الغربية-مجموع ٤.

٤٢) بحث في ترتيب نزول القرآن.

خ بالمكتبة الغربية-مجموع ٥٠ - الرسالة التاسعة والأربعون من المجموع.

٤٣) بحث في تزويج الأب لابنته.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

٤٤) بحث في تكليف الكفار بالفروع.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥.

٤٥) بحث شريف في إيتاء الناس يوم القيامة كتبهم باليمين والشمال.

خ بقلم المؤلف بمكتبة محمد المنصور-مجموع٦.

٤٦) بحث في جواز صرف الزكاة في المصالح.

خ بالمكتبة الغربية مجموع٢.

٤٧) بحث في جواز الضرب على التهمة.

خ في سنة ١١٧١هـ بالمكتبة الغربية-الرسالة العاشرة من مجموع رقم ٩.

٤٨) بحث في حديث «لا ضرر ولا ضرار»

الرسالة الرابعة من مجموع ٥٠ بالمكتبة الغربية.

٤٩) بحث في حديث أبي هريرة (الدنيا ملعونة).

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم ١٠١.

٥٠) بحث في حديث (عمار تقتله الفئة الباغية)

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم ٥.

٥١) بحث في حديث (الثقلين).

خ بالمكتبة الغربية - مجموع ٤.

٥٢) بحث في حديث (الصوم لي وأنا أجزي به)

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٦٢.

٥٣) بحث في الحروف التي جعلها الناس لأعداد معينة.

خ بالمكتبة الغربية-مجموع٥.

٥٤) بحث في حكم صلاة الرجل في بيته بعد سماع النداء.

خ بمكتبة السيد محمد المنصور–مجموع٦.

٥٥) بحث في الرعد والسحب.

الرسالة الأربعون من مجموع رقم ٥٠ بمكتبة الجامع.

٥٦) بحث في قصة آدم مع إبليس.

بمكتبة محمد المنصور–مجموع ٦.

٥٧) بحث في قصة داوود المذكورة في سورة (ص)

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم ٤.

٥٨) بحث في قوله تعالى: ((وما منع الناس أن يؤمنوا))

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم٤.

٥٩) بحث في قوله تعالى: ((لو كان فيهما آلهة..))

خ بمكتبة محمد المنصور مجموع٦–بقلم المؤلف.

٦٠) بحث في قوله تعالى: ((كما بدأنا أول خلقٍ نعيده))

خ بمكتبة محمد المنصور مجموع٦ – بقلم المؤلف.

٦١) بحث في قوله تعالى: ((من كان يظن أن لن ينصره الله..))

خ بمكتبة محمد المنصور مجموع ٦ – بقلم المؤلف.

٦٢) بحث في قوله تعالى: ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن))

خ بمكتبة محمد المنصور مجموع ٦ -بقلم المؤلف.

٦٣) بحث في قوله تعالى: ((قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدًا))

خ بالمكتبة الغربية-مجموع ٥.

٦٤) بحث في قوله تعالى: ((وإذ قال ربك للملائكة))

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٢ في سنة ١١٣٧هـ.

٦٥) بحث في قوله تعالى: ((لا يسأل عما يفعل وهم يسألون))

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

٦٦) بحث في قوله تعالى: ((ليس كمثله شيء))

خ بمكتبة محمد بن عبد الخالق الأمير بصنعاء. من أحفاد المؤلف، والبحث بخط المؤلف، وتوجد نسخة أخرى بمكتبة الجامع مجموع ٥٥.

٦٧) بحث في قوله تعالى: ((وتلك الجنة التي أورثتموها))

الرسالة الثامنة والأربعون من مجموع ٥٠ - بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

٦٨) بحث في قوله تعالى: ((وما أهل لغير الله))

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

٦٩) بحث في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا لقيتم المداحين فاحثوا على وجوههم التراب)

الرسالة الخمسون من المجموع رقم ٥٠ بالمكتبة الغربية.

٧٠) بحث في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (من قرأ حرفًا من كتاب الله..)

الرسالة الثالثة والخمسون من مجموع ٥٠ - بالمكتبة الغربية.

٧١) بحث في قوله صلى الله عليه وسلم: (ما يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا)

خ بالمكتبة المغربية-مجموع ٥، ٣٢.

٧٢) بحث في قول القائل (يا رب أسألك رفع القضاء)

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

٧٣) بحث في الكسوف

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥.

٧٤) بحث فيما يفعله كثير من الناس من وضع السجاد والإزار السقطري[1] على الرؤوس وإرخاء أطرافها.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤ - بقلم ابن المؤلف عبد الله.

٧٥) بحث فيمن جعل أجرة الوقف التي قد شراها تحت يده.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥٥.

٧٦) بحث فيما ثبت في الحديث (أن رجلًا كان يسمى حمارًا)

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥.

---

(١) نسبة إلى سقطرى: جزيرة من جزر اليمن. انظر معجم البلدان (٣/ ٢٢٧).

٧٧) بحث فيما إذا أسقط المشتري كل خيار.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ١٠١.

٧٨) بحث في مسألة الوقف على الذرية.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ١٠١.

٧٩) بحث في مسألة أخذ الأجرة على الصلاة والأذان.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ١٠١.

٨٠) بحث في مسألة الزكاة.

خ بقلم المؤلف ٩ صفحات بمكتبة محمد بن عبد الخالق الأمير.

٨١) بحث في مسألة التعدية للجدري ولزوم الضمان وغيره.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤، وأخرى مجموع ١٦.

٨٢) بحث في مسألة عفو المقتول عن قاتله.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤.

٨٣) بحث في مسألة الشفاعة

الرسالة السابعة من المجموع رقم ٩ بالمكتبة الغربية وبمكتبة الأوقاف مجموع ١ من ورقة ٨-١٤.

٨٤) بحث فيمن أدرك الإمام راكعًا

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥٠.

٨٥) بحث هل يجوز النوم قبل الصلاة مع غلبة الظن أنه يفوت الوقت؟ وهل يجوز إيقاظ النائم؟

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٧٧.

٨٦) بحوث حول مسألة العمارة في بيوت الأوقاف.

خ بقلم المؤلف بمكتبة محمد عبد الخالق الأمير.

٨٧) بحوث في التداوي بالمحرم

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥، وأخرى مجموع ٣٢.

٨٨) بذل الموجود في حكم الأعمار وامرأة المفقود

الرسالة الثالثة عشرة من المجموع رقم ٩ بالمكتبة الغربية، وبمكتبة الأوقاف نسخة أخرى مجموع ١ من ورقة ٦٧-٧٠.

٨٩) بشرى الكئيب بلقاء الحبيب. شرح منظومة للمؤلف في أمور المعاد

خ بالمكتبة الغربية ٣٣ طبع مع شرحها تأنيس الغريب، وسيأتي.

٩٠) بغية الآمل في نظم الكامل

وقد طبع مع شرحه إجابة السائل وقد تقدم، وبغية الآمل قصيدة قسمها المؤلف إلى عشرة أبواب وخاتمة في أصول الفقه، وتقع في عشر ورقات. وتوجد منه عدة

نسخ خطية بالمكتبة الغربية بالجامع رقم ٧، ٨، ١٧ أصول فقه، ٢٧ مجموع.

٩١) تأنيس الغريب وبشرى الكئيب بلقاء الحبيب

منظومة بشرى الكئيب السابق ذكرها. طبع مع كتاب جمع الشتيت الآتي ذكره من ص(١٤٧-١٩٠) من الطبعة الثانية بباكستان.

٩٢) التحبير لإيضاح معاني التيسير.

شرح تيسير الوصول إلى جامع الأصول للعلامة عبد الرحمن بن علي بن الدِّيبَع ٩٤٤هـ، يقول عنه زبارة إنه يقع في مجلدين ولم يكمله[1] توجد منه عدة نسخ مخطوطة منها مخطوطة سنة ١١٨٠هـ وقرئت على المؤلف سنة ١١٨٢هـ بمكتبة الحبشي بالغرفة[2]. ومنها نسخة في خمسة أجزاء مخطوطة سنة ١٣٦٢هـ بالمكتبة الغربية ١٤ حديث ويوجد الجزء الثاني من الكتاب بالمكتبة السابقة ١٥ حديث، والجزء الثالث بنفس المكتبة ١٦ حديث، والجزء الرابع برقم ١٧ حديث، والجزء الخامس برقم ٢٥ حديث.

٩٣) التحلفة العلوية.

منظومة في مناقب الإمام علي بن أبي طالب. أوردها جامع ديوانه ص(٤٣٦-٤٣٩). (انظر شرحها في الروضة الندية الآتي ذكرها قريبًا).

٩٤) تحقيق طلب موسى - عليه السلام - الرؤية.

خ سنة ١١٧٣هـ بقلم المؤلف بمكتبة محمد المنصور مجموع٦.

---

(١) انظر نشر العرف (٣/ ٤٥).

(٢) الغرفة: منطقة في سيئون حضرموت.

٩٥) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد.

خ بقلم المؤلف ضمن مجموعة بمكتبة محمد عبد الخالق وأخرى بمكتبة الأوقاف مجموع ١ من ورقة ٢١ - ٢٨ وبالمكتبة الغربية عدة نسخ مجموع ٦، ٧، ٧٥. طبع سنة ١٣٤٠هـ بمصر في ٢٤ صفحة وأعاد طبعه الشيخ محمد عبدالمنعم خفاجي بمطبعة صبيح سنة ١٣٧٣هـ مع مقدمة في ١٨ صفحة، كما قام الأستاذ عبد الله بن يوسف بتحقيق الكتاب والتعليق عليه، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٤هـ عن دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، ولقد قام بتخريج الأحاديث والتعليق على الكتاب فيما يحتاج إليه، غير أنه لم يقدم له بمقدمة أصلًا.

وقد جمع نسخه المطبوعة أبو نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد(١)، والتعليقات عليه، وزاده شرحًا متوسطًا مبسطًا في مجلدين، ط عام ١٤٢٨هـ، بمصر ط أولى، والآن الطبعة الثانية بإذن الله تعالى.

٩٦) التنوير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير للسيوطي.

يقول عنه ابنه إبراهيم: «وهو شرح غريب المنوال عزيز المنال، جم العوائد الفائقة والعبارات اللائقة..، ومن تأمل شرح العلامة المناوي والإمام الحجازي وهو أوسعها فيما رأيت وشرح المحقق الأبياري - رحمه الله - وجد «التنوير» أنفعها لعدم تعويل مؤلفها على التوسع في نقل أقوال العلماء، واشتغاله بما تدل عليه الأحاديث الشريفة، وهو أصل نافع لمن تأمله»(٢).

---

(١) قابلت تطهير الاعتقاد على نسخ خطية، وشرحته في مجلدين، جعل الله له القبول، ورزقنا الأجر والثواب، آمين. أبو نوح.

(٢) انظر الروض النضير ص(٣٣٢).

توجد نسخة الكتاب الأولى، وهي عبارة عن المسودة بقلم المؤلف بمكتبة الحبشي، والموجود منها الأجزاء الأول والثالث والرابع، وأخرى بنفس المكتبة كتبت عن المسودة في سنة ١١٨٤هـ وبمكتبة الأوقاف نسخة تحمل رقم ٣٩٨ وتقع في ٢٤٥ ورقة حديث، وبالمكتبة الغربية عدة نسخ بأرقم ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣ حديث.

٩٧) توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار لابن الوزير

يقول عنه إبراهيم الأمير: «وشرح البدر على التنقيح مما لم تكتحل به أجفان العلوم ولا اهتدى إليه إنسان المنطوق والمفهوم..، وحقق الرسوم وشروط الأئمة، سيما الشيخين..»[1].

خ بالمكتبة الغربية رقم ١٥١، ١٥٢ حديث، وأخرى بمكتبة جامعة الرياض رقم ١٣٨٦ وقد قام الأستاذ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد بنشره مصدرًا بمقدمة في علم الحديث وطبع في مطبعة السعادة بالقاهرة في مجلدين سنة ١٣٦٦هـ.

٩٨) الثمان المسائل المرضية

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٩١ طبع في جدة في ١٦ صفحة. قال الأستاذ الحبشي: ويظهر أنه نفس الكتاب (المسائل المرضية)[2] الآتي ذكره.

٩٩) ثمرات النظر في علم الأثر.

وهي تعليقات على شرح نخبة الفكر لابن حجر.

---

(١) انظر الروض النضير ص(٤٣١).

(٢) انظر مقال الحبشي عن الصنعاني ومؤلفاته. مجلة الإكليل (١٥٧).

خ بمكتبة الحبشي بالغرفة في ٤٨ ورقة، وبالمكتبة الغربية مجموع ٣ وبالمكتبة التيمورية رقم ٣٨١ حديث، وبمكتبة العبيكان رقم ٢١٣ حديث.

١٠٠) جمع الشتيت شرح أبيات التثبيت

وهو شرح أبيات للإمام السيوطي.

خ بمكتبة الأوقاف في ١٤ ربيع الأول سنة ١١٧٦هـ. ضمن مجموع ١ من ورقة ١٥٤-٢٢٣ وبالمكتبة الغربية ضمن مجموع رقم ٩ خ سنة ١١٧١هـ، وأخرى بنفس المكتبة خ سنة ١٣٤٣هـ في ١٠٠ ورقة رقم ٣٥ تصوف، وثالثة ضمن مجموع ٦ بنفس المكتبة، ورابعة ضمن مجموع ٣٣.

١٠١) جواب خمسة أسئلة.

سأل عنها ناصر بن حسين المحبشي. منها سؤال في المناصفة بين الحيوانات، وسؤال في تقديم الغفور على الرحيم، وسؤال في تبليغ يأجوج ومأجوج، وسؤال في حديث جابر (تلاعبها وتلاعبك) وسؤال في قوله تعالى: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾.

خ بالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٣٩.

١٠٢) جواب سؤال عن العام الذي فرض فيه الحج.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٤.

١٠٣) جواب سؤال عن قوله ﷺ: (من فارق الجماعة قيد شبر خلع رقبة الإسلام من عنقه).

١٠٤) جواب سؤال القاضي علي بن محمد العواجي

وهو ما جاء في الحديث أن ثقيفًا أسرت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ... الخ.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣، ٦.

١٠٥) جواب سؤال في مسألة الغائب.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

١٠٦) جواب سؤال من السيد أحمد بن إسحاق المهدي.

الرسالة الخامسة ضمن مجموع رقم ٩ بمكتبة الجامع الغربية.

١٠٧) جواب على أسئلة العلامة أحمد بن محمد قاطن.

أحد تلامذة المؤلف.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥٣.

١٠٨) جواب على سؤال المحبشي في مسألة المطلقة التي وضعت بعد تسع سنين.

خ بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ١ من ورقة ٥١-٥٣، وبالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٣٩، ١٠١.

١٠٩) جواب على سؤال في بيان حقيقة دار الكفر

بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ١ من ورقة ٦٦-ح٦٧، وبالمكتبة الغربية مجموع ٣.

١١٠) جواب فيما يستحسن من توظيف الخارجين إلى البوادي لتعليم الصلاة.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

١١١) جوابات على سؤالات وردت إلى البدر مفيدة جدًّا في أبحاث كثيرة ومسائل من الفروع.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤.

١١٢) حاشية على شرح الرضي على الكافية.

يقول جامع ديوانه وصل فيها إلى بحث المنادي، ولم يتمه. انظر ديوانه ص(٩٠) في (٦٨ صفحة).

خ بمكتبة محمد عبد الخالق الأمير.

١١٣) حاشية على «البحر الزخار» في الفقه للإمام المهدي ت ٨٤٠هـ،

يقول عنها زبارة: «قولات جامعة من كتاب الطهارة إلى كتاب الزكاة»[١]. وقد ذكر ابن المؤلف عنها ذلك، وأن البدر ألفها أثناء تدريسه في «البحر» ولعله سنة ١١٦٨هـ واستمرت القراءة أعوامًا وقد تعقب فيها على المحقق المقبلي في عدة مواضع[٢].

١١٤) الحراسة في مخالفة المشروع من السياسة.

رسالة تبحث في أحوال السجون في اليمن خ سنة ١١٧٦هـ بالمكتبة الآصفية بالهند برقم ١٣٨.

---

(١) انظر نشر العرف (٣/ ٤٧).

(٢) انظر الروض النضير ص(٣٦٦).

١١٥) حسن النبا عن مسائل تعم الربا

خ بالمكتبة الغربية مجموع رقم ٥، ٣٢.

١١٦) حل العقال عما في رسالة الزكاة للحلال من الإشكال.

خ سنة ١١٧١هـ بالمكتبة الغربية مجموع ٩ الرسالة الثامنة عشرة من المجموع ونسخة أخرى مجموع ٥٢ بنفس المكتبة.

١١٧) خطاب إلى الإمام المهدي العباس بن الحسين لما بلغ الصنعاني سن الثمانين.

أورد نصه المؤرخ زبارة في ترجمة المهدي عباس[١].

١١٨) الخطبة بعد وفاة الإمام المنصور الحسين بن القاسم في عصره.

خ بالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٨.

١١٩) الدراية شرح نظم العناية في نظم الهداية في أصول الفقه.

يقول المؤرخ زبارة عن الكتاب وسبب تأليفه: «... ولما قرأ على شيخه المولى عبد الله بن علي الوزير في هداية العقول شرح غاية السول، كان شيخه ينظم كل يوم في المق نظمًا حلوًا جامعًا لفوائد الأصل مع سهولة وانسجام وسماه العناية، والبدر الأمير يشرحه، ولما وقف شيخه على الشرح سماه «الدراية» وبلغا في نظم المتن وشرحه إلى بحث الإجماع، وعاقت العوائق من الإكمال بانقطاع القراءة لأسباب»[٢].

---

(١) انظر نشر العرف (٢/ ٢١ - ٢٤).

(٢) انظر نشر العرف (٣/ ٣٣).

خ بمكتبة محمد عبد الخالق الأمير في ١٢٠ صفحة بعنوان «الدراية بحقائق العناية» وقد طبع بصنعاء سنة ١٣٥٩هـ. على هامش كتاب هداية العقول. وقد قام بتحقيقه وإخراجه في جزء خاص دون الهداية أبو نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد[1]، وقدم له العلامة العمراني والأهدل، ط بدار ابن حزم ١٤٣٠هـ.

١٢٠) دلالة اللفظ على المفهوم. من أي أنواع الدلالات هي؟

خ بمكتبة الأوقاف في ورقتين ضمن مجموع ١، وبالمكتبة الغربية نسخة أخرى ضمن مجموع ٩ كتبت في سنة ١١٧١هـ.

١٢١) ديوان محمد بن إسماعيل الأمير.

جمعه بعد وفاته ابنه عبد الله بن محمد الأمير ورتبه على حروف الهجاء، وصدره بمقدمة قصيرة.

خ سنة ١٣٣٥هـ بالمكتبة الغربية برقم ٤٦ أدب، وثانية برقم ٤٥ أدب كتبت في سنة ١٣٥٣هـ وثالثة بعنوان «در النظم المنير في شعر السيد محمد محمد بن إسماعيل الأمير» برقم ١٥٢ أدب، ورابعة بمكتبة المؤرخ زبارة بصنعاء طبع في القاهرة بإشراف علي صبح المدني مطبعة المدني سنة ١٣٨٤هـ في ٤٦٨ صفحة.

١٢٢) ذيل الأبحاث المسددة للمقبلي.

خ سنة ١٣٦٢هـ بآخر كتاب الأبحاث المسددة بالمكتبة الغربية. رقم ٧٨ علم الكلام، وأخرى بنفس المكتبة بعنوان «حاشية على الأبحاث المسددة» ضمن مجموع رقم ٦ وقد طبع مع الأبحاث المسددة بتصحيح القاضي عبدالرحمن الإرياني الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ بدار الفكر.

---

(١) الحمد لله قد حققناه وأضفنا إليه رسالة القياس (ط في مجلد)، بدار ابن حزم ١٤٣٠هـ.

١٢٣) ذيل حل العقال في بحث جواب السؤال.

خ في سنة ١١٨٣هـ. بالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٤٢.

١٢٤) رسالة في المفاضلة بين الصحاح والقاموس.

يقول عنها ابنه إبراهيم: «وهي جواب سؤال عن المفاضلة بين الجوهري في الصحاح وبين مجد الدين في القاموس.. وهو بحث نافع لمن أراد كتب اللغة»[1].

١٢٥) رسالة أسئلة وأجوبة

خ بالمكتبة الآصفية برقم ٩٩ حديث.

١٢٦) رسالة إلى حكام الديوان الإمامي في مسألة وقف بيت الأمير في سنة ١١٧٣هـ أيام المهدي عباس.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥.

١٢٧) الرسالة الصادقة في الجملة الخيرية الكاذبة.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٧.

١٢٨) رسالة في حقيقة الربا

نسخة في ٤ ورقات ضمن مجموع بمكتبة الحبشي بالغرفة.

١٢٩) رسالة العلامة محمد بن إسماعيل الأمير وبعض علماء حوث وصعدة إلى المنصور الحسين بن القاسم سنة ١١٤٦هـ

خ في سنة ١٣٥٨هـ في أربع صفحات بمكتبة زبارة.

---

(١) انظر الروض النضير ص(٣٦٤).

١٣٠) رسالة في تحريم قبض بعض السياسات «في تحريم المكس» [١]

خ في ٣ ورقات ضمن مجموعة بمكتبة الحبشي بالغربة.

١٣١) رسالة في الشريعة المحمدية.

خ في سنة ١٣٤٢هـ بالمكتبة الغربية ٤٢ علم كلام.

١٣٢) رسالة في زيارة القبور.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٨٨.

١٣٣) رسالة في تحقيق علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين

ولم أعلم مكان وجودها.

١٣٤) رسالة في حكم أطفال المشركين.

خ بقلم المؤلف في مجموعة بمكتبة خاصة.

١٣٥) الرسالة في الرسالة.

يقول عنها ابنه إبراهيم: «هذا نافع للغاية والنهاية في بابه، وهو جواب سؤال وقع حال قراءة تلميذ البدر الشيخ أحمد بن الحسين عليه، ومعنى السؤال هو: هل التحدي بالقرآن يستمر على دوران اللسان؟ وهل هو معجز بالنسبة إلى إفهام من تأخر من الأمة..؟ فأجاب بأن التحدي واقع والتكليف باق والفهم عن الله ورسوله ﷺ مستمر..»[٢]. ولم أعلم مكان وجوده.

---

(١) المكس: دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية. انظر لسان العرب (٦/ ٢٢٠).

(٢) انظر الروض النضير ص(٤٠٥، ٤٠٦).

١٣٦) رسالة فيما حكاه الحق سبحانه وتعالى من المقول في كتابه العزيز.

يقول ابنه إبراهيم: «وهي رسالة مخترعة المنهج لم يسبق إلى معناها فإنه يحكي الحق سبحانه عن الأنبياء والرسال والصالحين، قال تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ وقد تقع الحكاية عن الكفار...»[١] والرسالة تبحث - كما ذكر ابن المؤلف - عما حكاه الله في القرآن من أقوال غيره. هل اللفظ والمعنى من القائل أم المعنى فقط؟ ولم أتمكن من معرفة مكان هذه الرسالة.

١٣٧) رسالة فيما يتعلق بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم

يقول ابنه «وهي جواب سؤال ورده من مولانا ضياء الإسلام إسماعيل الأمير، والجواب في أنهى مراتب الإجادة ولم يحضر لي شيء من السؤال والجواب عند الرقم... وكنت أحب أن أثبت معنى السؤال فهو بديع»[٢].

١٣٨) رسالة في شأن يوسف العجمي.

ورد نصها في الديوان ص(٤٥١-٤٥٦).

١٣٩) رسالة إلى ابنه إبراهيم بن محمد الأمير.

ورد نصها في الديوان.

١٤٠) رسالة فيما يتعلق بالأعداد والحروف

خ بالمكتبة الغربية مجموع؟.

---

(١) انظر الروض النضير ص(٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨).

(٢) انظر: المرجع السابق (٣٥٨).

١٤١) رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣ وأخرى بقلم المؤلف بمكتبة خاصة، وقد قام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بتحقيق الكتاب والتعليق عليه، مع مقدمة واسعة عن هذه المسألة العظيمة، وقد صدرت الطبعة الأولى في سنة ١٤٠٥هـ عن المكتب الإسلامي.

١٤٢) الروض النضير من خطب السيد محمد بن إسماعيل الأمير

خ بالمكتبة الغربية رقم ٣٩ نصوص، وأخرى رقم ١٣٨ نصوص، وثالثة برقم ٤٠ تصوف، وتقع في ٩١ ورقة.

١٤٣) الروضة الندية شرح التحفة العلوية.

خ في سنة ١١٧١هـ بمكتبة الأوقاف برقم ٢٢٠٥ تاريخ ويقع في ١٨٠ ورقة، وبالمكتبة الغربية عدة نسخ تحت رقم ٥٩، ٦٠، ٦١ علم الكلام، وقد طبع في دلهي بالهند سنة ١٣٢٢هـ في ١٧٦ صفحة، ثم أعيد طبعه في صنعاء سنة ١٣٧١هـ بمطبعة وزارة المعارف، في ٣٥٢ صفحة مع مقدمة للأستاذ عبد الكريم الأمير.

١٤٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام لابن حجر.

خ سنة ١١٦٦هـ قرئت على المصنف سنة ١١٦٧هـ بمكتبة خاصة، وأخرى بمكتبة الأوقاف رقم ٤٣٦هـ طبع عدة طبعات لعل أقدمها طبعة الهند سنة ١٣٠٢هـ، وهو مذكور ضمن مراجع هذه الرسالة.

١٤٥) سمط الفرائد في نظم القواعد.

خ بقلم المؤلف ضمن مجموعة بمكتبة محمد عبد الخالق الأمير بصنعاء.

١٤٦) سمط اللآلئ الدرية الحاوي للفوائد البدرية.

خ سنة ١١٤١هـ بمكتبة العبيكان بالرياض رقم ٢١٠.

١٤٧) السهم الصائب للقول الكاذب

خ في ٢ محرم سنة ١١٥٤هـ بمكتبة المتحف البريطاني برقم ٣٩٣٢ (٥٣) وتقع في ١٢ ورقة كتبت في سنة ١١٥٥هـ، وقد رد في هذا الكتاب على جماعة من الشيعة لما قالوا إن تدريسه في تفسير القرآن بالجامع من المنكر[١].

١٤٨) سؤال صالح المقبلي في آية المشيئة وجواب محمد بن إسماعيل الأمير، وأصل البحث بين المقبلي ومحمد البرزنجي والكردي، وكلام الأمير كالحكم بينهما.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤، وفي مكتبة الأوقاف مجموع ٢٤٦ من ورقة ١٢٦-١٢٩ كتبت في جمادى الأولى سنة ١١٦٠هـ بعنوان «رسالة حول المشيئة».

١٤٩) سؤال عن زكاة الخضروات

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٦، وأخرى برقم ٣٣ بعنوان «زكاة الخضروات».

١٥٠) سؤال عن حكم الجوار التي تجلب في هذا الزمان.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٦ ولم أعلم شيئًا عن محتواها.

١٥١) سؤال عن قوله صلى الله عليه وسلم: «تركتكم على المحجة البيضاء»

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٦، وأخرى مجموع ٣٣.

---

(١) انظر: الروض النضير ص(٤٠٧) ونشر العرف (٣/ ٤٧).

١٥٢) سؤال في الاستعاذة من الفرق.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٢، وأخرى ٦٢ حديث.

١٥٣) سؤال عن أرض مشتراه فيها أشجار كثيرة.

خ بقلم المؤلف بالمكتبة الغربية مجموع ٤.

١٥٤) سؤال في اختلاف الروايات في أحاديث بألفاظ متعددة مع أن بعضها قد يكون منافيًا.

خ بقلم المؤلف بمكتبة محمد المنصور بصنعاء-مجموع ٦.

١٥٥) سؤال في مسألة الغيل[1] الذي استخرجه علي بن مصطفى في الروضة وجوابه

خ بقلم المؤلف بالمكتبة الغربية مجموع ٦.

١٥٦) سؤال في مسألة حدود البلدان وجوابه.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٦٢.

١٥٧) سؤال فيما أثبته أهل البيت في الضم والرفع ونحو ذلك

بمكتبة الأوقاف مجموعة ٥٣.

١٥٨) سؤال في حكام الطاغوت.

خ بقلم المؤلف في ٧ صفحات بمكتبة محمد بن عبد الخالق الأمير.

---

(١) الغيل: ما جرى من المياه في الأنهار والسواقي. انظر لسان العرب (١١/ ٥١١).

١٥٩) سؤال في ملك الكفار على المسلمين

خ بمكتبة الأوقاف مجموع ٥٣.

١٦٠) سؤال وجوابه في الطلاق البدعي

خ بمكتبة الأستاذ حسين السياغي بصنعاء ضمن مجموعة.

١٦١) سؤال القاضي حسن بن أحمد الشبيبي

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٩.

١٦٢) سؤال في حديث (لا يشغلن قارئكم مصليكم)

خ بمكتبة الأوقاف مجموع ٦.

١٦٣) سؤال من عبد الله محيي الدين العراسي وجوابه للأمير.

خ بالمكتبة العربية، مجموع ٣، ٤، ٣٣.

١٦٤) سؤال من عبد الله العراسي للأمير نظمًا (كيف اقتصاص الله للجماء)

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤٢، ولعله هو إظهار المعنى للأحاديث أن الله يقتص للجماء من القرناء.

١٦٥) سؤال هل تطلق الفضة (...) كلمة غير واضحة.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ١١.

١٦٦) سؤال وجوابه فيمن قال: (امرأته عليه حرام)

خ بمكتبة الأوقاف، مجموع ١ من ورقة ٨٢-٨٤.

١٦٧) سؤال وجواب حول أحاديث الستور المعلقة على الجدران.

خ بمكتبة الأوقاف مجموع ٢٤٦ من ورقة ١٦٠-١٦٧.

١٦٨) سؤال وجوابه في رجل سود على نفسه عند في ذمتي لفلان بضمان فلان.. الخ

خ بالمكتبة الغربية-مجموع ٣٩.

١٦٩) سؤال وجواب في تفسير قوله ((يوم يأتي بعض آيات ربك)).

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٤.

١٧٠) سؤال وجواب في حديث (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥.

١٧١) سؤال في مخالفة الاستعاذة للتسمية.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥ وأخرى بنفس المكتبة برقم ٣٢ بعنوان «بحث في مخالفة...».

١٧٢) سؤال وجواب في حديث: «كان يحب البطيخ» وفي حديث الكسوف، وفي حديث فضل قريش.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٢.

١٧٣) سؤال وجواب عن رجل مات وخلف ولدين أمهما أمة.

خ بالمكتبة الغربية مجموع٥.

١٧٤) سؤال يتعلق بعلم الحديث لأحمد بن إسحاق والجواب للأمير.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٢٠، وفي مكتبة الأوقاف رسالة بعنوان: «سؤال وجوابه حول شرط الخبر الصحيح والعدالة في الرواية» مجموع ١ من ورقة ٣٧-٤٠، ولعلهما رسالة واحد.

١٧٥) السيف الباتر في يمين الصابر والشاكر.

يقول عنه ابنه إبراهيم «وهو مؤلف من أجل الكتب وأنفعها وأشملها وأكملها وأغربها وضعًا، اختصره من عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن قيم الجوزية، وهو كتاب جليل، مدحه المؤلف في ديباجة كتابه السيف الباتر.. وهذا المؤلف جمعه البدر بأم القرى زادها الله شرفًا أيام إقامته بها كما ذكره في أول كتابه»[١].

١٧٦) الشذى الندي بتحقيق أقوال محمد بن عبد الوهاب النجدي

هكذا ذكر اسمه الحبشي في مؤلفات الصنعاني وذكر أن المؤرخ زبارة ينقل منه وقد سبق أن للصنعاني كتاب إرشاد ذوي الألباب إلى حقيقة قول محمد بن عبد الوهاب.

١٧٧) شفاء الصدور بتقديم الغفور على الشكور

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٥ وأخرى بنفس المكتبة مجموع ٤، وثالثة مجموع ٣٢.

١٧٨) العدة على شرح العمدة (لابن دقيق العيد) في أحاديث الأحكام

خ بالمكتبة الغربية رقم ١٠٠ حديث. كتبت سنة ١١٧٦هـ في ٢٣٨ ورقة

---

(١) انظر: الروض النضير ص(٣٦٢).

وأخرى بالمكتبة الآصفية بالهند. كتبت سنة ١٣٠٩هـ برقم ١٣ حديث وثالثة بمكتبة الحبشي مراجعة بقلم المؤلف. كتبت سنة ١١٧٣هـ ورابعة بمكتبة الأوقاف في ١٤٦ ورقة رقم ٣٢٢ طبع بتحقيق علي بن محمد الهندي مع مقدمة لمحب الدين الخطيب بمصر سنة ١٣٧٩هـ.

١٧٩) العرق الندي في تحقيق مذهب الإمام المهدي

يقول ابنه إبراهيم: «وهو بحث جليل يعرف منه مخالفة أكثر من يدعي الانتساب إلى الإمام والإمامة، وأنه اسم خال عن التحلي بالمعنى ولا حول ولا قوة إلا بالله»[١].

١٨٠) غاية التنقيح في أبحاث تتعلق بالتحسين والتقبيح.

خ بالمكتبة الغربية رقم ٦٦-حديث.

١٨١) غاية البيان لخصائص رمضان.

خ بالمكتبة الغربية رقم ٦٢-حديث.

١٨٢) فائدة في قول موسى عليه السلام ((واحلل عقدة من لساني))

خ بقلم المؤلف مجموع ٦ في ورقتين بمكتبة محمد المنصور.

١٨٣) فائدة في سؤال نبي الله زكريا أن يهب له ورثة.

خ بقلم المؤلف في ورقتين-مجموع٦ بالمكتبة السابقة.

---

(١) انظر الروض النضير ص(٣٥٨).

١٨٤) فتح الخالق في شرح مجمع الحقائق.

وهو شرح ديوان العلامة محمد بن إبراهيم الوزير (ت٨٤٠هـ) يقول الصنعاني في مقدمته: «وبعد فإنه لما كان ديوان الحافظ الكبير محمد بن إبراهيم الوزير قدس الله سره ونور ضريحه اشتمل على مدح الرب الخلاق وضمنه علومًا واسعة، سألني بعض تلاميذي الأخيار أن أكتب على الديوان شرحًا يوضح خوافيه، ويبين ما أودعه من العلوم في مطاويه...» فرغ من تأليفه سنة ١١٨٠هـ خ سنة ١٢٠٤هـ في مجلدين بمكتبة العلامة أحمد بن أحمد الجرافي بصنعاء، وأخرى كتبت سنة ١٣٤٨هـ بمكتبة محمد المنصور.

وقد طبع بتحقيق الشيخ محمد صبحي حلاق (١٤٢٩ هـ) بمصر.

١٨٥) فصل نافع في معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة بما يوجب رد أخبارهم، وفيهم بعض اللين.

خ في ١٢ ورقة بمكتبة محمد المنصور.

١٨٦) قصب السكر نظم نخبة الفكر (في مصطلح الحديث)

شرحها المؤلف في كتابه إسبال المطر، وقد تقدم ذكره، وشرحها من علماء العصر الحديث الشيخ عبد الكريم بن مراد الأثري، وسمي «سح المطر على قصب السكر» وخرجت طبعة الكتاب الأولى في عام ١٤٠٥هـ، الناشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة. خ الأصل بقلم المؤلف بمكتبة الحبشي.

١٨٧) قصيدة في ذكر الحج وبركاته.

طبعت مع مجموعة من مناسك الحج من صفحة ٦٥-٩٠ بمطبعة الحلبي بالقاهرة.

١٨٨) قصيدة العلامة محمد بن إسماعيل الأمير إلى أهل «برط»

خ بمكتبة الأوقاف مجموع ٩٠ من ورقة ١١١-١١٤.

١٨٩) القول المتين في بشرى من بلغ سن الثمانين.

منظومة كتبها لما بلغ سن الثمانين سنة ١١٨٠هـ أورد نصهما جامع ديوانه صفحة ٢٦٣-٢٦٨.

١٩٠) القول المجتبى في تحقيق ما يحرم من الربا.

خ بقلم المؤلف في ١٤ ورقة بمكتبة الأستاذ حمد عبد الخالق الأمير بصنعاء، وأخرى بالمكتبة الغربية برقم ٢٢ وثالثة بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ٢٤٦ من ورقة ١٥٠-١٥٩.

١٩١) كتاب عمر فيما شرطه على أهل الذمة.

خ بالمكتبة الغربية-مجموع ٤ بقلم عبد الله..

١٩٢) كشف القناع في تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها من الرضاع

الرسالة الثالثة عشرة ضمن مجموع رقم ٩ بالمكتبة الغربية، وأخرى بمكتبة الأوقاف مجموع ١ من ورقة ٧٢-٧٣، وثالثة بعنوان رسالة في تحريم الجمع بين المرأة وعمتها..الخ. خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٢.

١٩٣) كلام شريف في قوله تعالى: ((لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)).

خ بقلم المؤلف في ورقتين بمكتبة محمد المنصور مجموع ٦، ولعله هو الوارد في هذه القائمة رقم٦٦.

١٩٤) كلام على وصية الوارث.

خ بالمكتبة الغربية - مجموع ١٧ حديث وأخرى مجموع ٣٩، وقد تقدم مثل هذا. انظر رقم ٢٦ من هذه القائمة.

١٩٥) اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة

خ بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ١ من ورقة ١٤-٢٠.

١٩٦) مباحث كتبها على هوامش فتح الباري.

خ بالمكتبة الغربية ضمن مجموع ٣٢.

١٩٧) مبحث في اختلاف العبارة في قوله تعالى: ((فأردت أن أعيبها))

خ بالمكتبة الغربية رقم٥.

١٩٨) مبحث في تنازع علي والعباس وأبنائهما إلى عمر ليحكم بينهما.

خ بالمكتبة الغربية-مجموع٧.

١٩٩) مبحث في شرح حديث بدء الوحي.

خ بالمكتبة الغربية مجموع٥.

٢٠٠) مبحث في قوله تعالى: ((فمن زحزح عن النار))

خ بالمكتبة الغربية ضمن مجموع٤، وأخرى بالمكتبة الشرقية.

٢٠١) مبحث في قوله تعالى: ((وقيل يا أرض ابلعي ماءك))

خ بالمكتبة الغربية مجموع٣٢.

٢٠٢) محو الحوبة[1] في شرح أبيات التوبة.

وهو شرح أبيات التوبة له. خ بقلم المؤلف في ٢٤ ورقة بمكتبة محمد المنصور بصنعاء-مجموع ٦.

٢٠٣) المسائل المهمة فيما تعم به البلوى من حكام الأمة.

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٢٠، وأخرى بنفس المكتبة مجموع ٣١، وثالثة مجموع ١٧٨.

٢٠٤) المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة في سنن الصلاة والزيدية

خ بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ١ من ورقة ٨٥-٨٩ وبالمكتبة الغربية مجموع ٣٩ وثالثة بالمكتبة الحسينية بمدينة تريم[2].

٢٠٥) مسألة فيمن ترك الصلاة عمدًا حتى خرج وقت الصلاة المضروب لها اختيار أو اضطرار. هل يجب عليه القضاء؟

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٢٢ ولعله هو الذي سبق ذكره برقم ١٢ من هذه القائمة.

٢٠٦) المسألة الثاقبة الأنظار في تصحيح أدلة فسخ امرأة المعسر بالإعسار

خ بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ٨٧ من ورقة ١٠٧-١١٥ وبالمكتبة الغربية نسخة أخرى ضمن مجموع٨.

٢٠٧) مسألة في الأدلة على أن قصر الصلاة في السفر رخصة.

خ بمكتبة محمد المنصور بصنعاء. بقلم المؤلف في ٥ ورقات.

---

(١) أي الإثم. انظر لسان العرب (١/ ٣٤٠).

(٢) إحدى مدن حضرموت القديمة.

٢٠٨) مسألة في قبول الزوج الخلع لزوجته إن كرهته وطلبت فراقه.

خ بالمكتبة السابقة، نفس المجموع. بقلم المؤلف.

٢٠٩) مسألة شريفة في النبوات.

خ في سنة ١١٧١هـ-مجموع رقم ١ بمكتبة الأوقاف.

٢١٠) مسألة في العمل بالخط والأدلة على ذلك.

خ بمكتبة محمد المنصور بقلم المؤلف ضمن مجموع ٦، وأخرى بالمكتبة الغربية مجموع ٥، وثالثة مجموع ٦٢.

٢١١) مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن.

خ بمكتبة الأوقاف رقم ١٩٤ تفسير. وهو غير كامل. ويقوم الآن الأخ عبد الله الزهراني أحد طلاب الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بتحقيق جزء منه لنيل درجة الماجستير(١).

٢١٢) مكاتبات من السيد محمد بن إسماعيل الأمير ووالده إسماعيل.

خ بمكتبة الأوقاف لصنعاء ضمن مجموعه.

٢١٣) مناسك الإمام محمد بن إسماعيل الأمير.

طبعت ضمن مجموعه في المناسك من صفحة ٤٤٠ إلى ٦٤٠ بالقاهرة. مطبعة الحلبي. وقد لخص هذه المناسك الشيخ محمد عبد الغفور بن حسين في عمدة المطابع بالهند باسم «تسهيل المنهج إلى منسك الحج» وقد لقبها مؤلفها

(١) وقد انتهى منه، وهو يعمل حاليًا أستاذًا بقسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

«بإشاعة السنن المشهورة في المناسك المأثورة» وأعيد نشرها في مجلة صوت الأمة بإشراف الدكتور الفريوائي. عدد شوال من عام ١٤٠٨هـ المجلد الأول.

٢١٤) منتخبات شعرية (جمع) أول قصيدة لنشوان الحميري وآخر قصيدة لإسماعيل ابن محمد بن إسحاق.

خ سنة ١٣٣٥هـ في ٢٧٣ ورقة رقم ١٠٠ بالمكتبة الغربية.

٢١٥) منتخبات، ومذكرات، يتضمن فوائد تتعلق بحياته.

خ بقلم المؤلف بمكتبة الأديب علي بن صبرة بتعز.

٢١٦) منحة الغفار على ضوء النهار. حاشية على ضوء النهار للحلال.

خ سنة ١٧٥٥م بمكتبة المتحف البريطاني رقم ٣٨٧٠ وأخرى بالمكتبة الغربية ١٦١ فقه وقد طبع الكتاب في أربع مجلدات كبار، ونشره مجلس القضاء الأعلى وطبع على نفقة مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني بصنعاء، بتحقيق جماعة من العلماء.

٢١٧) منظومة في تحريم المكس.

خ بالمكتبة الغربية رقم ٩٦.

٢١٨) منظومة في حصر أسماء الشهداء وما ورد فيهم

خ بالمكتبة الغربية مجموع ٣٤.

٢١٩) نصرة المعبود في الرد على أهل وحدة الوجود

ذكره المؤرخ زبارة ولا أعلم بوجوده[١].

٢٢٠) منظومة وشرحها للأمير. أولها: العلم في قوله لا إله إلا الله

ذكرها الحبشي في مقاله ضمن مؤلفات الصنعاني، ولم يذكر مكان وجودها[٢].

٢٢١) نظم بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني في أحاديث الأحكام

خ في سنة ١٣٦٤هـ في ٨٣ صفحة بمكتبة زبارة بصنعاء.

٢٢٢) النفحة المسكية شرح التحفة العلوية.

قال الحبشي: «وهذا الكتاب عله نفس الكتاب الوارد ذكره المسمى بالروضة الندية، وكلاهما شرح لمنظومة الأمير التحفة العلوية»[٣].

٢٢٣) نهاية التحرير في الرد على قولهم ليس في مختلف فيه نكير.

يقول عنه ابنه إبراهيم: «جواب سؤال أبان فيه مؤلفه أن هذا القول ليس على إطلاقه.. وأوضح أن مدار ذلك على ما صح عن رسول الله ﷺ»[٤].

خ بقلم المؤلف بمكتبة الحبشي.

---

(١) انظر مقال الحبشي عن الصنعاني ومؤلفاته مجلة الإكليل ص(١٧١).

(٢) انظر المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) المرجع السابق. نفس الصفحة.

(٤) انظر الروض النضير ص(٣٥٦، ٣٥٧).

٢٢٤) هداية ذوي الألباب إلى كيفية الحكم بين أهل الكتاب.

خ بقلم المؤلف في ٤ صفحات بمكتبة محمد الأمير بصنعاء.

٢٢٥) هداية المرتاب إلى صحة نية العبادات لنيل الثواب ودفع العقاب.

يقول عنه ابنه إبراهيم: «وهو جواب لطيف عن سؤال: هل تصح النية في الأعمال الصالحة أن تكون لنية أجر ورفع وزر، أم لابد أن تكون النية متمحضة لله عز وجل؟ فأجاب البدر بصحة هذا المقدار، بل ربما يظهر من كلامه أن هذا القدر هو المطلوب من العبادات للحق سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ فالخوف من العذاب، والطمع في الثواب[١].

٢٢٦) هداية السبيل إلى التوقف عن التكفير بالتأويل.

خ بمكتبة الأوقاف ضمن مجموع ٩٢ من ورقة ٢٩-٣٩.

٢٢٧) الوفاء في جواز بيع النسيئة.

يقول ابنه: «أوضح الأدلة على جوازه»[٢].

خ بمكتبة الحبشي بالغرفة في ٦ ورقات، وأخرى بالمكتبة الغربية مجموع ٥، وثالثة بنفس المكتبة مجموع ٣٢. كتبت في سنة ١١٥٦هـ في ورقتين، وقد أخطأ الأستاذ الحبشي في ذكره لعنوان هذا الكتاب فقال: «الوفاء بأدلة بيع النساء»[٣].

---

(١) انظر الروض النضير ص(٣٥٦، ٣٥٧).

(٢) المرجع السابق ص(٣٥٨).

(٣) انظر مقال الحبشي عن الصنعاني ومؤلفاته مجلة الإكليل ص(١٧٢).

٢٢٨) اليواقيت في المواقيت

يقول ابنه إبراهيم: «حقق فيه أوقات الصلاة بما دلت عليه الأحاديث الشريفة، وهو الوقت المشروع الذي حدده جبريل الأمين للرسول، ومن عرف هذه الرسالة وأرشده الله تعالى استغنى بها عن علم الميقات إذ أشرف غايته معرفة أن مقدار زمن وجوب الصلاة بحدود الطرفين، وهذا ما ألمت به الرسالة...»[1].

خ بالمكتبة الغربية مجموع ١٠١ وأخرى في ١٢ ورقة ضمن مجموع بمكتبة الحبشي بالغرفة.

***

(١) انظر الروض النضير ص(٣٤٩، ٣٥٠).

تاريخ النسخة (أ) وهي نسخة خزائنية

قال ناسخها رحمه الله:

وهي نسخة خزائنية، كتبت بخط جيد.

هذه النسخة المباركة استنسختها من أم كثيرة الغلط والتصحيف وهي تحتاج إلى مقابلة على أم صحيحة، نسأل الله أن ييسر ذلك وتكون متى شاء.. وصلى الله وسلم على محمد وآله وسلم، وكتبه عنهم علي أصلح الله عمله وبلغه أمله (بتاريخ ١١١١هـ) أحد عشر ومائة وألف هجرية.

وشروع المقابلة لهذه النسخة المباركة على نسخة المصنف - رحمه الله - في العشر الوسطى من شهر القعدة (١١١٣هـ) بلغ الله التمام لنيل المرام بمحمد[١] وآله (صلصلم) [يعني صلى الله عليه وآله وسلم].

إن الأمـور إذا التوت وتعقدت نـزل القضاء من أسـماء محلها
فاصـبر لهـا وتلقهـا فلعلهـا أن تنجلـي ولعلهـا ولعلهـا

وقال:

وثـب الثعلـب يومًـا وثبـةً طلبًـا منـه لعنقـود العنـب
ثـم لمـا لـم ينالـه قـال ذا حامـض ليـس لنـا فيـه أرب

وفي معناه:

أيهـــا العـــائب سلمى أنـت عنـــدي كثعــــالة
أم عنقــــودًا أفهـــــا أبصــــر العنقـــود طالـــه

(١) لعله: يعني ببركة محمد وآله. وهذا فيه ما فيه من الخطأ. وهو التوسل الممنوع.

قـــال هـــــذا حامـــــض لمـــا رأى أن لا ينـــالـــــه[١]

وذكر قصة الباقلاني كما في تاريخ الإسلام للذهبي بين ملك المسلمين والروم.

وقال: ولسيدي العلامة شيخ الإسلام محمد بن إبراهيم قدس الله روحه: أنشد في ترجيح أساليب القرآن في فضل قل هو الله أحد:

في الأحـــد التوحيـــد ذاتـــه والوصـف والفعل [فيها تم][٢]

وهذه النسخة عاريّة لدي من سيدي العلامة محمد بن إسماعيل الأمير حفظه الله[٣]: شرعت في سماعها في جمادى الأولى سنة (١١٤٣هـ).

وذكر حديث: «أول ما خلق الله العقل فقال له أقبل..» الخ. موضوع، حكم بوضعه ابن حبان والدارقطني وابن الجوزي اهـ.

سماع «كتاب إيثار الحق على الخلق» من مصنفه رحمه الله:

في نيف وثلاثين وثمانمائة هجرية (٨٣٤هـ) التقى علي بن القاسم وابنه صلاح مع السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير، رحمه الله، وجرت بينهم قصائد وبعدها مراسلات وغير ذلك من الأمور، وأراد بلقائه سماع هذا الكتاب العظيم (الإيثار)[٤].

---

(١) يقصد بهذه الأبيات صعوبة العثور على المخطوط، والتعب في النسخ. لذلك على القارئ لهذا الكتاب أن يعرف كيف تعب المصنف والناسخ ثم من بعده من النساخ والمحققين، جعل الله عمل المصنف والنساخ والمحققين خالصًا لوجهه الكريم، وأن لا يحرمنا الأجر والثواب

(٢) طمس في المخطوط.

(٣) هذا دليل على أن النسخة كانت ملك العلامة الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله تعالى.

(٤) لعل هذا اللقاء كان بعد الانتهاء من تصنيف الإيثار.

وبعد صفحة الغلاف:

حسبي الله وكفى:

اعلم وفقنا الله وإياك أن أهل بيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - هم العروة الوثقى والوسيلة العظمى، والمحجة البيضاء، إلى الله وإلى رسوله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم- وهم أمان للبلاد وسادات العباد وقرناء الكتاب إذا كانوا حقًّا متبعين للكتاب، والأئمة في الدين وفي يوم الحساب، وعلومهم لباب اللباب.. وترك العصبية وأخلص لله العمل والنية كما فعله مصنف هذا الكتاب، نفع الله به وبعلومه وأعاد من بركاته وكثر عنهم علمه، ورزقه الله السلامة وحسن الاستقامة إنه على ذلك قدير.

فائدة:

(في نسخة المصنف) في الزكاة من أداها طائعًا فله نصف الأجر حقيقة ومجازًا فيما دون ذلك وحمله على الحقيقة أولى من المجاز.. الخ من خط الإمام المطهر بن يحيى.

فائدة:

ذكر فائدة في تكليف ما لا يطاق من البدائع للإمام ابن القيم - رحمه الله- ومما ذكر قصيدة الإمام ابن الوزير - رحمه الله - فقالوا: لما عزم على العزلة وفارق الجلة..

قال ابن الوزير رحمه الله:

لامنـى الأهـل والأحبـة طُـرًّا في اعتزالـي مجالـس التدريس

أشـفقوا أن أكـون فارقتهـا عن رغبةٍ دروس علم الرسول..الخ

وأما في نسخة العلامة ابن الأمير الصنعاني رحمه الله:

ومما قاله الفقير إلى ربه إسماعيل بن صلاح الأمير (والد محمد) مرثيًا السيد الفاضل صلاح الأخفش رحمه الله.

وقال: وللولد العلامة بدر الدين محمد بن إسماعيل الأمير مرثيًا للسيد أيضًا[1].

إثبات قرأت كتاب الإيثار للعلامة ابن الأمير الصنعاني، رحمه الله، وأن هذه نسخته:

الحمد لله يقول العبد الفقير محمد بن إسماعيل الأمير، عفا الله عنه:

طالعت هذا الكتاب النفيس رأيته مفتقرًا إلى فهرسة تسهل البحث للناظر فيه بجمعه هذه الفهرسة فأقول: رأيت المصنف، رحمه الله تعالى، كتابه **على قسمين**:

الأول منهما مشتمل على خمسة أبواب:

الأول: إثبات العلوم.

الثاني: في إثبات الطرق إلى الله سبحانه.

الثالث: في بيان شروط معرفة الله على منهج السلف وفيه: بيان دلالات الأنفس والآفاق والمعجزات.

الرابع: في إثبات التوحيد والنبوات.

الخامس: في الاحتراز من بدع أهل الإسلام. وفيه: بيان المحكم والمتشابه، وبيان الزيادة والنقص في الدين وعقب هذا الباب بفصل في طريق المعرفة إلى التفسير الصحيح.

---

(١) انظر: ديوان ابن الأمير، رحمه الله، وصلاح الأخفش شيخ ابن الأمير.

ثم القسم الثاني في أهم المسائل التفصيلية، وفيه مهمان:

أولهما: في مقام معرفة الرب وصفاته وتعدادها.

والمهم الثاني: مشتمل على ثمان مسائل في الحكمة وتعليل أفعال الرب سبحانه، وفيها فصلان:

الأول: في ذكر الأدلة

والثاني: في الجواب عما اعترف به الخصم.

الثانية: الإرادة، وفيها تسعة مباحث.

الأول: في معناها.

والثاني: في ذكر ما قد ذكر في السمع.

الثالث: في كيفية الجمع بين السمع الوارد في هذه المسألة.

الرابع: الاتفاق على أن الإرادة لا تضاد العلم.

الخامس: في تحقيق اجتماع كلمة الأشعرية والمعتزلة.

السادس: في فائدة التكليف مع سبق الأقدار.

السابع: في توجيه قوله تعالى: (ولقد ذرأنا لجهنم) وأمثالها.

الثامن: أن الإرادة نافذة ولا راد لما أراد.

التاسع: في الفرق بين المحبة والرضا والإرادة والمشيئة ونبه بالكلام على القضاء والقدر.

المسألة الثالثة: في الأفعال وفيها فصلان:

الأول: في بطلان القول بأن المعاصي من الله.

الثاني: في تفسير خلق الأفعال.

المسألة الرابعة: في أن الله لا يكلف ما لا يطاق.

المسألة الخامسة: في أن الله تعالى لا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم.

المسألة السادسة: في التحسين والتقبيح العقلي.

المسألة السابعة: في الوعد والوعيد، وذيلها بفصل في الفرق بين الرجاء والإرجاء.

المسألة الثامنة: في الولاء والبراء، والتكفير والتفسيق.

وخاتمة الكتاب:

في حب من أحبه الله ورسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - وعلى أحبابه. فهذا تسهيل للبحث المراد لمن أراد أن يلتقط درر هذا البحر بتاريخ رمضان (١١٤٤هـ) حرر جامعه الفقير محمد بن إسماعيل الأمير، عفا الله عنه.

***

قصة الإمام ابن الأمير (وكتاب الإيثار)

قال رحمه الله:

اتفق لنا في سفرنا إلى بيت الله الحرام سنة (١١٤٤هـ) أنه أصاب هذه النسخة ونسخة أخرى من الإيثار بلل خصهما من بين كتب كثيرة، فلما رأيت اختصاصهما بذلك قلت:

انظر إلى الإيثار كيف أصابه عين الكمال لنصرة الآثار

فإذا نظرت إليه فلتك منتهٍ عن حملك الأسفار في الأسفار

على طريقة ديوان رايش.

قال كاتبه: محمد بن إسماعيل عفا الله عنه:

وذكر أبياته في الرد على الشهر ستأتي في أبياته نهاية الإقدام.

وذكر أبياته في الرد على ابن أبي الحديد:

قد جاءنا برد اليقين من آل مختار في القرآن والسنن

ثم قال كاتبه محمد بن إسماعيل عفا الله عنه...الخ.

ردود العلامة ابن الأمير على الأبيات التي قالها ابن أبي الحديد لأن العلامة السيد محمد بن إبراهيم ذكرها في خطبة كتابه الإيثار.

وعلى حاشية الغلاف: قال ابن الأمير رحمه الله:

وما أحد من ألسن الناس سالم ولو أنه ذاك النبي المطهر

من كتاب العبد الفقير إلى الله سبحانه الغني عمن سواه: محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير وفقه الله لصالح الأعمال آمين. كتبه الحسين بن زيد بن محمد ابن الحسن بتاريخ شهر جمادى الآخرة (سنة ١١٤٤هـ).

وقال الناسخ: الحمد لله، شرع في التدريس فيه القاضي العلامة محمد أحمد مشحم الصعدي شهر محرم ١١٥٩هـ.

وقال: الحمد لله من كتب العبد الفقير إلى الله سبحانه زيد بن محمد بن الحسن بن أمير المؤمنين المنصور بن القاسم بن محمد بن علي عامله الله بلطفه الجلي.

وقال: نقلت من خط سيدي صارم الدين إبراهيم بن محمد، عادت بركاته من حاشية نسخة المصنف سلام الله عليه يعني **كتاب الإيثار ما لفظه**:

رحم الله من قرأ في هذا الكتاب فصانه، وجعله من الآن موضع الحضانه، ونظر فيه بإنصاف وتثبت ورصانه، فإن فيه ما يثلج صدري والمنصفين، ويفلج نحور المنحرفين. انتهى بلفظه.

ومن خطه عليهم:

ولو أنصفت في حكمها أم مالك إذاً لرأت تلك المساوي محاسنا

الحمد لله. في ملك عبد الله بن محمد الأمير، عفا الله عنهما، آمين..الخ.

ثم صار في ملك المفتقر إلى رحمة الله حسين بن محمد الحرازي أصلحه الله وأصلح له بتاريخ شهر جمادى الآخرة (١٢٧٣هـ).

في حاشية الأصل من آخر الأصل:

قال: وكان الفراغ من رقم هذا الكتاب الجليل، نفع الله به وبمصنفه، يوم الإثنين لعله خامس عشر شهر محرم الحرام من شهور سنة أحد عشر ومائة وألف (١١١١هـ) من هجرته صلوات الله وسلامه عليه وآله.

وذلك بعناية مولانا السيد العلامة ضياء الإسلام عثمان بن علي الوزير عمر الله بالمعارف قلبه وأدام عليه نعمه وحبه بخط أفقر عباد الله تعالى وأحوجهم إليه: صالح بن حسن بن محمد بن يوسف مرغم. غفر الله له ذنوبه وستر عيوبه، وختم له بالحسنى إنه على ما يشاء قدير.

وقال ناسخه: انتهى بحمد الله تعالى مقابلة على نسخة المصنف في شهر الحجة الحرام عام (١١١٣هـ) في المرة الثانية. وقد قرأه ونظر فيه إبراهيم بن محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله.

***

تاريخ النسخة (ب) من مخطوط الإيثار

في الصفحة التي قبل الغلاف:

كتاب «إيثار الحق على الخلق» للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير رضي الله عنه.

هذا الكتاب في ملك سيدي الوالد العلامة وجيه الدين والإسلام، عبدالمعتمد عبد الله الغشم، بالشراء الصحيح، وأنا الفقير إلى الله تعالى [طمس كثير.....] تاريخ شهر الحجة الحرام (١١٨١هـ).

وبعده:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

هذا الكتاب تميز لي من كتب الوالد رحمه الله.

أنا الفقير إلى الله....... حرر في شهر جمادى (١٢٩٨هـ)، أو (١٣٩٨هـ).

في آخر صفحة في المخطوط:

وكان الفراغ من نساخته في يوم الأحد لعله (٢٣ رجب المبارك سنة تسع وسبعين ومائة وألف هجرية) بمدينة صنعاء المحمية بالله تعالى، حرسها الله بعباده الصالحين. آمين يا رب العالمين. غفر الله لكاتبه وسكنه الجنة اهـ.

***

تاريخ النسخة (ج) من مخطوط الإيثار

قال في الغلاف:

رضيت بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - نبيًّا.

قال الشهرزوري في عقيدته في الفصل الخامس في كلام الله تعالى بأن كلام الله تعالى عظيم؛ إذ عظمة الكلام على قدر عظمة المتكلم، فكلام الله عظيم بعظمته، وجل بجلاله، وكبر بكبريائه، قرب ودنا بوعده ووعيده وحدوده وأحكامه وأنبائه، وبعد:

ونأتي بكنهه وغايته وعظيم شأنه وقهر سلطانه وسطوع نوره وضيائه فهو عالي الرتبة عظيم المنزلة، ناهيك بعظم شأنه قول الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٨] فمثاله من عالم الشهادة الشمس التي ينفع الخلق شعاعها ووهجها، ولا قدرة لأحد من الخلق أن يقرب من حرها إن وجد إلى ذلك سبيلًا، فمن قائل أن لا حرف ولا صوت لما عظم عليه أن يحضروا، ومن قائل أنه حرف وصوت لما عن عليه أن يغيب، ولكل وجهة هو موليها، فالقائل الأول نفر لما رأى مزج الحرث بالحروف والأصوات فقال لا حرف ولا صوت صيانة للقديم عن مزج القديم. والقائل الثاني رأى أشعة العظمة القديمة تخرج أجرام الأصوات واللغات فقال: هو حرف وصوت...

فالسبيل الأمثل والطرق الأعد أيها الإخوان من الطائفتين أن تتركا المنازعة في حمل كل واحد من الطائفتين أن يخوض فيما خاض فيه ويتعرض فيما تعرض له إلا ما بكى به من تعلق الشبهة ببواطن أهل الزمان فأحوجه الوقت أن يشرع أصحاب رسول الله حيث بلي بما لم يبل به أصحاب رسول الله ﷺ من الأهواء

المختلفة، وإلا فلا يخفى على العاقل أن العبد إذا قال: القرآن كلام الله واعتقد أنه يجب عليه اعتقاد أمره ونهيه والالتزام بأحكامه وحلاله وحرامه... ولا يتعرض بعد ذلك لقدم أو حدوث وتلاوة ويتلو وحرف وصوت - لا يضره ذلك شيئًا، ولا يفوته مما يجب عليه شيء... فهذه الطريق القويم والنهج المستقيم، وإلا متى تعرضت للقدم تعرض الخصم للحدث، وأنت تكفره وهو يكفرك، وما أرى التكفير إلا قولًا من غير فعل بمقتضاه، فالذي تكفره أراك تخالطه وتمازجه وتواده وكفاك أن فعلك يتحذر قولك فلا أراد تزيد خصمة عصبية وغيضًا، فاعمل في تلاوة كتاب الله آناء ليلك وأطراف نهارك، وتدبره في صلواتك وغير صلواتك، فإنه كتاب الله إليك وحجته عليك، فالمنازعة في ذلك كمن يأتيهم كتاب من سلطان يأمرهم فيه وينهاهم، فهم يتشاجرون في أن الكتاب كيف خطه وكيف عبارته وأي شيء فيه من الفصاحة والبلاغة، ويذهلون عن صرف الهمم إلى الانتداب لما ندبو له والله بفضله يكرم الألباب. انتهى الفصل برمته.

عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير

بمكة المكرمة، آخر نهار الجمعة ٤ شهر ربيع الأول ١١٧٨هـ،

وصلى الله على محمد وآله وصحبه.

على الغلاف طمس... وهذا عام ١٠٧٠هـ

كتاب «إيثار الحق على الخلق» تصنيف السيد الإمام أسد غابات الأقلام، المستولي على قصبات السبق وغايات المرام في علمي الأصول والكلام، سيف السنة الملق في حماتها بملاعب الأسنة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى بن المفضل بن منصور الشهير بابن الوزير، نفع الله تعالى بعلومه وشفا بها من داء الجهل وكلومه، آمين آمين يا رب العالمين.

قال في ترجمة السيد الإمام مؤلف هذا الكتاب:

١ - عاد بركات صنعه في سنة سبع وثلاثين وثمانمائة (٨٣٧هـ).

ثم رأى بعد فراغه من تسويده قوله تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧] وقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ۝٦٩﴾ [النساء:٦٩] ورأى بعد الفراغ من تبييضه سورة النصر بكمالها ومن سورة الضحى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾ [الضحى:١١] ومن سورة يس ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَۖ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ۝٢٦﴾ [يس:٢٦] قرأها أو نظرها مرتين ومرة ثالثة ﴿إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ۝٢٥﴾ [يس:٢٥] ورأى أنه أعطى فواتح كثيرة من فواتح السورة. انتهى من ترجمته.

٢ - انتقل الكتاب المبارك إلى ملك الفقير إلى الله تعالى عبده ابن عبده الراجي عفوه [طمس] وفقه الله للقول والعمل وبلغه من الخيرات غاية الأمل في تاريخ شهر ربيع الأول (١١٣١هـ) ثم صار في ملك الفقير إلى الله يحيى بن عبد الله ابن حسين [أو حميد] الأول [...] بتاريخ شهر ربيع الأول سنة (١١٤٤هـ).

الحمد لله وحده.

بدأ في سماعه العبد الفقير [.....] على البدر محمد بن إسماعيل إلا ببركاته الحمد لله ولي الحمد. سنة (١١٦١) وعليه ختم كبير.

٣ - لكاتبه عفا الله عنه:

إن أنصـف الإخـوان فليعلموا	أنـك في الدهـر فريـد الصفات
أضحـت علومـك بيـن الورى	مثـل الهـلال.... مـع النيرات

٤ - الحمد لله وحده. في ملك الفقير إلى [ ] وعليه أحسنه بمكة المشرفة بتاريخ شهر الأول (١١٧٨هـ). بالملك الصحيح.

٥ - ثم صار في ملكي بالشراء الصحيح وإلى الفقير إلى الله سبحانه أحمد بن مفضل علي عبد الله عليهم.

٦ - الحمد لله ثم انتقل هذا السفر المبارك إلى ملكية سيدي الوالد محمد ابن الحسن قايد أبو طالب شهر الحجة، وذلك من السيد أحمد بن مفضل. سنة ١١٨٠هـ.

٧ - الحمد لله: ثم رجع إلى السيد أحمد بن مفضل بالإقالة من سيدي أحمد بن حسن أبو طالب، وأرجع سيدي أحمد الثمن بتاريخ شهر رمضان سنة ١١٨١هـ. وكتبه الفقير إسماعيل بن زيد بن يحيى رضي الله عنه. ثم صار في نوبة العبد الذي أثقلت الخطايا ظهره، وأفنت السيئات عمره الفقيه بقي بن أحمد العنسي عفى الله تعالى عنهم بطريق الشراء من سيدي أحمد مفضل حماه الله.

حرر في محرم الحرام ١١٨٨هـ، وتاريخ الشراء متقدم على هذا.

٨ - تفضل الله بشراء هذا المجلد من الولد أحمد بن إبراهيم مشحم بثمن معلوم وقدره قرشين حجر. بتاريخ شهر الحجة سنة ١٣٣٩هـ، إبراهيم بن أحمد الديلمي.

من الصعوبات التي واجهتني

١ - البحث عن المخطوطات وقلة التعاون من أصحابها ومن دور المخطوطات في اليمن، سنتان وأنا أبحث عن إخراج المخطوطات، وقد التقيت بأحد أبرز المحققين في اليمن وطلبت منه أن يبيعني صورة مخطوط الإيثار بثمن ما اشتراه فرفض وذلك قبل ست سنوات. وكأنه يقول: تريد تأخذه مني (ولا يحتكر إلا مخطئ).

٢ - البحث عن المراجع العلمية من محافظة إلى أخرى.

٣ - عدم التعاون من كثير من الناس في إتمام المشروع.

٤ - الرجوع إلى «العواصم والقواصم» من أصعب الأمور؛ لأنه لا فهارس حديثية ولا عناوين واضحة، وكأن الكتاب قريب من المخطوط.

٥ - البحث عن بعض موارد الإمام ابن الوزير، مثل «الجامع الكافي في فقه الزيدية» لم يوجد، وقد بحث عن الجزء المطبوع فلم أجده حتى عند الزيدية، ولعل كلام الأمير الصنعاني - رحمه الله - حق في أنهم أضاعوا الكتاب؛ لأنه أفضل كتب الزيدية، والمخطوط منه أنكروا وجوده، فإلى الله المشتكى. وكذلك كتب محمد بن منصور غير موجودة، وكذلك مجاميع بعض الزيدية لم أجدها، وبعضها مفقود.

٦ - القليل من الإخوة من يساعدك في مقابلة المخطوطة، وبعضهم له أعماله وشغله، فهذا يسبب صعوبة كبيرة يواجهها المحقق في اليمن.

٧ - كلام الحساد، يصُعب عليك الإقدام في العمل ويثبطك، فنعوذ بالله من الحسد، ومن شر أهله.

٨ - قوة العبارات، وكثرة المذاهب الكلامية والرجوع إليها من الصعوبة بمكان.

٩ - النساخ الذين يكتبون على الكمبيوتر متعبون جدًّا ولكن (المشقة تجلب التيسير).

١٠ - وقد علم بعض من له تحقيق أني تعبت في الكتاب من سنوات، فذهب يحقق وينافس ويقول لي: أنا حققت الكتاب، وأنا أقول له: أتحداك أن تحققه في ستة أشهر على مخطوطين فقط، وعندك أعمال كثيرة؛ فإلى الله المشتكى.

فالحمد لله على ما أنعم به علينا، وسهل الصعاب، ويسر إكمال الكتاب.

***

تاريخ نسخة (د) من المخطوط

هي النسخة التي كتبت في عام ١١١١هـ.

وبعد ذلك صححت مقابلةً على نسخة «المصنف» رحمه الله.

وقد كتبت بخط رقعة جيد جدًّا بخط صالح بن حسن بن محمد يسوف مرغم، - غفر الله له-. يوم الاثنين خامس عشر من شهر محرم الحرام من شهور سنة أحد عشر ومائة وألف هجرية.

***

تاريخ نسخة (هـ) من المخطوط

نسخة في عام ١١١٧هـ من نسخة قبل التي كتبت في عام ١١١٣هـ ناسخها إسماعيل القحيف - رحمه الله- وقد تحوله إلى الكتبى في عام ١١١٨هـ نسخة جيدة، وهي النسخة الموجودة في مكتبه الحرم المكي عمرها الله بالعلم وحرسها.

بدايتها [رب يسر وأعن يا كريم]

وعلى الغلاف ختم عثماني كبير.

وكتب الناسخ كلامًا كثيرًا في تعليق على التحسين والتقبيح في ثلاث صفحات. ولم أهتم بتصويرها.



تاريخ النسخة (و) من المخطوط

هي النسخة الموجودة في المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية – على صاحبها الصلاة والسلام – وهي الآن في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة كتبت في عام ١١١٣هـ. ومنها نسخة مصورة في جامعة أم القرى، وفيها طمس بسبب تصوير الميكروفيلم، فإنه كان لا يلتقط الخطوط الملونة، ولكن بسبب وجود الكاميرا الحديثة تلتقط كل الخطوط والملونة وغيرها. وقد أعطيتهم نسخة مصورة ليس فيها نقص. والحمد لله.

وهذا هو الذي جعل الأخ أحمد مصطفى – وفقه الله – أن يقول في بعض النسخ من المخطوطات أن النقص موجود، بل الصحيح أنه لا نقص ولا بتر في كثير من النسخ، فالحمد لله على توفيقه لنا بما لم يتيسر لغيرنا.



تاريخ النسخة (م) وهي المطبوع

- الكتاب مطبوع في جزئين (مجلد واحد) عدد صفحاته (٤١٨) بدون تحقيق، وإنما صححه بعض الذين يعملون بدار الكتب العلمية، ط بدار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ، مصور من طبعة دار المؤيد بالقاهرة التي طبعته عام ١٣١٨هـ، وعليها بعض الحواشي عبارة عن تراجم لبعض «الأعلام» وفيها أخطاء كثيرة، وهذا معلوم عند جميع المحققين أن الكتاب حين يطبع على نسخة خطية واحدة، يكون فيه أخطاء كثيرة، بما أن هذه النسخة التي هي في مكتبة الجامع الأموي بدمشق الشام، نسخة جيّدة جدًّا، لماذا؟

لأنها تشبه النسخة (ب) التي هي موجودة عندنا ولعلها نسخة من النسخة الأم التي هي بخط المؤلف - رحمه الله - لذلك توافق النسخة الأصل (أ) عندنا كثيرًا.

- وقد طبعته مكتبة ابن تيمية بمصر، مأخوذ من طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، وفيه أخطاء وتصحيفات وطمس كبير.

- وقد طبع الكتاب مؤخرًا بتحقيق الأخ نبيل صلاح عبد المجيد المصري - وفقه الله - على بعض النسخ الخطية، بمكتبة ابن عباس - القاهرة. وقال لي كثير من المشايخ أن تحقيقه ضعيف. فقلت: كل أحد يدلي بدلوه، بما أن الشخص الذي أعطاهم المخطوط أنا الذي عرفته بمكان الكتاب، وقد كنت انتهيت من النسخ إلا أني تأخرت في المراجعة قبل ثلاث سنوات لظروف ألمت بي. وكان يعرف أني سأطبع الكتاب، ولكن بعض الناس يتسرع ويحفر الحفرة فيقع فيها، وهو الآن يقول: سرقوا المخطوطات، وهم يقولون: هو أخذها ببدل مخطوطات أخرى، أردت أن أذكر هذا وغيره أنهم معتدون على غيرهم بدون حق فوقعت العداوة بينهم؛ إنا لله وإنا إليه راجعون.

الخلاصة أن عدد النسخ أكثر من خمس عشرة نسخة، كما يلي:

١) النسخة المقابلة على نسخة «المصنف»

وهي نسخة خزائنية بصنعاء في عام ١١١٣هـ، وقد جعلتها (أ) وهي نسخة العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - رحمه الله- صاحب «سبل السلام».

٢) نسخة خزائنية أيضًا

في صنعاء كتبت في عام ١٠٧٠هـ، وقد قرأها عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمها الله تعالى في عام ١١٧٨هـ. وهي (ج).

٣) نسخة في صنعاء كتبت عام ١١٧٩هـ، وهي النسخة (ب) عندنا.

٤) نسخة جميلة جدًّا

كتبت في عام ١١١١هـ في صنعاء بعناية عثمان بن إبراهيم الوزير - رحمه الله تعالى- وهي خزائنية، والتي جعلناها (د).

٥) النسخة الموجودة في مكتبة الحرم المكي

كتبت عام ١١١٧هـ، بخط إسماعيل القحيف، وعليها ختم عثماني، وهي النسخة (هـ) ولعل هناك نسخة أخرى في نفس المكتبة:

قال الدكتور أحمد مصطفى محقق الجزء الأولى وفقه الله:

نسخة في مكتبة الحرم المكي كتبت سنة ١١١٣هـ بخط علي بن عبد الله الحجي السماوي.

٦) النسخة المطبوعة رمزت لها بـ (م).

٧) نسخة أحمد مصطفى صالح حفظه الله

اعتمدتها لما فيها من الموافقه في بعض المواضع للنسخة الأصل، وكذلك لما فيها من النقص في بعض المواضع، والخير يكمل بعضه، بما أن الناشر (الدار اليمنية) بصنعاء قد تعدت وحذفت وعلقت تعليقات مشينة، فأبدت عقيدة الاعتزال التي هي عليها، وقد أساءت للكتاب والمحقق، ولم تتقن حتى الأمور الطباعية، والحمد لله أنه لا توجد من هذه النسخة إلا القليل في بعض المكتبات في مكة المكرمة، ولا يوجد شيء منه في اليمن.

قلت: هذا ليس تزهيدًا في نسخة الأخ أحمد بن مصطفى، إنما قلت ذلك تزهيدًا في طبعة (الناشر) هداهم الله، ولأجل إذا أراد الأخ أحمد مصطفى أن يطبع الكتاب مرة أخرى يصحح وينتبه أن يطبع في دار عدوة للمؤلف وللكتاب وللعقيدة «الصحيحة». والدين النصيحة.

٨) توجد نسخة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء

كتبه عام ١٣٦٥هـ، رقمها علم الكلام (١٧).

٩) نسخة ثانية في نفس المكتبة

بخط قاسم بن يحيى بن قاسمِ أحمد بن المنصور حسين ٢٢شوال ١٢٩٩هـ، علم الكلام رقم (١٨).

١٠) نسخة ثالثة في نفس المكتبة

أولها مبتور... بخط نسخي جيد في ٢٣/ ذي الحجة/ ١٠٣٩هـ علم الكلام (٢٠).

١١) نسخة رابعة في نفس المكتبة

آخرها مبتور رقمها علم الكلام (٢١).

١٢) نسخة خامسة في نفس المكتبة

أولها مبتور بخط نسخي جيد في ٢٣/ ذي الحجة/ ١٠٣٩هـ. علم الكلام (٢٠).

١٣) نسخة سادسة في نفس المكتبة

بخط محمد بن أحمد بن عبد الله بن الإمام يحيى بن حمزة ٢٣ ذي القعدة ٨٤٦هـ، بقلم نسخي جيد. وبآخرها مقابلتان الأولى سنة ٨٤٦هـ، وسنة ٨٤٧هـ رقمها علم الكلام (١٩).

١٤) نسخة في مكتبة عارف حكمت - المدينة النبوية

رقم (٢٤/ ٢٤٠) نسخها علي بن تاج الدين السخاوي عام ١١١٧هـ.

عليها تعليقاتها أولها رسالة هي عبارة عن ترجمة للمؤلف، كتبت بخط معتاد.

١٥) نسخة في المكتبة المحمودية

المدينة المنورة، بتاريخ ١١٠٧هـ، رقمها (١٨٣٢).

١٦) نسخة ثانية في نفس المكتبة

بتاريخ ١١٥٨هـ، رقمها (١٨٣٢).

١٧) نسخة في صنعاء المكتبة الشرقية الجامع الكبير

كتبت سنة ١١٠١هـ، بقلم حسين بدر سعيد البدري.

١٨) نسخة في مكتبة الأمبروزيانا

(١٨٠) ورقة، ذكرها صاحب كتاب أعلام العرب في العلوم والفنون (٢/ ٢٥٣).

١٩) نسخة في مكتبة برلين

بعناية العلامة المطهر بن علي الديلمي سنة ١١٦٨هـ، رقم (٢٤٨٤).

***

تعليق

في النسخة (هـ) نسخة مكتبة الحرم المكي، على غلافها تعليق بخط نسخي جيد، وهو خط جديد، يصير «تاريخه» تقريبًا ما بين عشر إلى عشرين سنة، فهو قريب، وهو:

هذا المؤَلَّف صاحبه زيدي، وقد أكثر فيه من عقائدهم الزائغة وأدلتهم الفاسدة، فلا ينبغي لأحد أن يهجم على الأخذ منه إلا بعد الفحص الشديد، ووزنه بميزان الشريعة، ومقابلته بكتب أهل السنة والجماعة. وقد قلنا ذلك لأن الدين النصيحة، والله أعلم.

ولم يكتب اسمه، فقد أبهمه وأهمله، فالكاتب مبهم.

والجواب عليه:

١ - أن هذا المعلق وفقنا الله وإياه لم يعرف الإمام ابن الوزير - رحمه الله- ولم يعرف (ماذا أراد من هذا الكتاب) ولم ينظر نقله من القرآن والسنة، ومن كتب أهل السنة، ونصرة الحق الذي هو الكتاب والسنة.

٢ - قوله: صاحبه زيدي، الصحيح أن الإمام ابن الوزير - رحمه الله تعالى - سني ومن أئمة أهل السنة، و قد درس في المدرسة الزيدية ثم تحرر، وهداه الله إلى الحق، ولعله واجه الرافضة والقرامطة والزيدية والمقلدة من الحمقى والعوام ما لم يواجهه غيره.

٣ - في هذا الكتاب (الإيثار) يرد على المعتزلة من كلام أصحابهم من قواعدهم ثم يبين الحق في ذلك، والرد على المعتزلة هو رد على الزيدية. فتنبه.

٤ - إظهار عقائد الزيدية والرد عليها حق، بل طريقة ابن الوزير والمقبلي والصنعاني طريقة جيدة، وهذه الطريقة قد سلكها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «منهاج السنة» وفي «مجموع الفتاوى» وغيرها، وقد مدحه الإمام ابن الوزير - رحمه الله - على ذلك، ورد بردوده على أهل زمانه، فلعلك أخي المطلع لم تنتبه، أدعو الله أن يهديك للفهم السديد.

٥ - يقول المعلق: (فلا ينبغي أن يأخذ منه إلا بعد وزنه بميزان الشريعة).

الجواب: وزنه بميزان الشريعة، أن الحق يؤخذ من كل أحد والباطل يرد عليه، إلا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- وما كان في هذا الكتاب من خطأ فهو مردود، ولكن الصواب فيه تسعون في المائة.

ومن ذا الذي ما ساء قط   ومن له الحسنى فقط

ولو أني قلت لك: أن الإمام ابن الوزير - رحمه الله - يدافع عن الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - لقلت: إنه سني وليس بزيدي، فما بالك إذا دافع عن أهل الحق الصحابة - رضي الله عنهم- ومن جاء بعدهم إلى زمانه.

٦ - وقد قابلنا كتابنا «إيثار الحق» على كتب أهل السنة، ومن قبلنا الإمام الصنعاني - رحمه الله- كما ستراه في حواشي هذا الكتاب العظيم، فلعلك لم تقرأه كاملًا ولم تتفحصه، وإن قرأته فلعلك لم تفهمه.

٧ - وأزيدك والإخوة القراء فائدة:

إن كتاب «إيثار الحق على الخلق» مرجع من المراجع الأصلية عند أهل السنة في كتب العقائد، وقد ذكرت في الديباجة أن أكثر من عشرين ما بين

كتاب محقق وكتاب مؤلف يأخذ من «إيثار الحق على الخلق» وما أشبهه بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله جميعًا.

٨ - وانظر كتابه «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» محمد صلى الله عليه وعلى آله و سلم، ويكفي الإمام ابن الوزير هذا الكتاب يثبت أنه سني عقيدةً ومنهاجًا. وقد لخص منه مواضع، أو إحالات في كتابه «الإيثار» وستأتي «الفوائد المنتقاة من كلام الإمام ابن الوزير» رحمه الله قريبًا - إن شاء الله تعالى- أسأل الله التوفيق والسداد.

٩ - وأنت أيها المعلق على هذه النسخة الخطية الموجودة في مكتبة الحرم المكي - وفقنا الله وإياك - لم تكتب اسمك حتى نعرف؛ هل لك في العلم باع أم لا؟

وأنت تعلم أن هذه الأمور الخطيرة كشبهتك الهزيلة تحتاج منك إلى استدلال وإثبات كلامك من الكتاب الذي طعنت فيه وفي مؤلفه؛ لأنك قلت: فإن الدين النصيحة. فلماذا لم تنصح نفسك وتكتب اسمك؟ لأن أهل الغلو في هذا الزمان لهم صولة وجولة، وطعن في العلماء، وتحذير من كتبهم، ومخالفة الحق؛ لأن العقول صار عليها عمى. نسأل الله أن يهدينا وإياهم للصواب.

***

أهم موارد الإمام الإمام ابن الوزير رحمه الله تعالى

١ - «صحيح البخاري».

٢ - «صحيح مسلم».

٣ - «سنن أبي داود».

٤ - سنن النسائي.

٥ - «سنن ابن ماجه».

٦ - «جامع الترمذي».

٧ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.

٨ - المقالات لأبي قاسم البلخي.

٩ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي الشيعي.

١٠ - «الكشاف» في التنزيل لمحمود الملاحي الزمخشري المعتزلي.

١١ - نهاية الإقدام للشهرستاني.

١٢ - القائد في تصحيح العقائد للرازي.

١٣ - علوم الحديث للحاكم النيسابوري.

١٤ - «المجتبى» للشيخ مختار المعتزلي.

١٥ - حياة الحيوان للجاحظ الدميري.

١٦ - «التذكرة» لابن متويه.

١٧ - الملخص للرازي، والصحائف الإلهية له.

١٨ - «العواصم والقواصم» في الذب عن سنة أبي القاسم - صلى الله عليه وآله وسلم - للمؤلف رحمه الله.

١٩ - الزيادات للإمام المؤيد بالله.

٢٠ - الجامع «الكافي» في فقه الزيدية.

٢١ - كتاب الجملة والألفة لمحمد بن منصور المرادي.

٢٢ - المختصر الجلي في معرفة الله للحاكم الجشمي المعتزلي.

٢٣ - «إحياء علوم الدين» للإمام العزالي رحمه الله.

٢٤ - «التمهيد» لابن عبد البر، والكامل لابن عدي.

***

أعاجيب

١ - الإمام الصنعاني رحمه الله، سافر بهذا الكتاب (الإيثار) إلى بيت الله الحرام في عام (١١٤٤ هـ).

٢ - عبد الله بن محمد بن الأمير رحمه الله، كان في مكة ومعه كتاب الإيثار.

٣ - تأخر إرسال الكتاب بتحقيقنا في المراجعة من شهر شعبان (١٤٣٤ هـ) إلى شهر ربيع الثاني ١٤٣٥ هـ، حتى جئنا بيت الله الحرام للعمرة وأرسلوه لنا، فتمت المراجعة ولله الحمد والمنة. وجعل الله فيه البركة في أرض مباركة والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كتبه

أبو نوح غفر الله له ولوالديه ولزوجه وأولاده

في الساعة السابعة والنصف بعد الفجر

بالمسجد الحرام مكة حرسها الله.

عملي في كتابي

للإمام ابن الوزير – رحمه الله – (والأنوار) للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى.

١ - مقابلة النسخ الخطية التي معي (للإيثار).

أما الأنوار فإنما هي نسخة واحدة، ولذلك كان التعب في نسخها وتصحيحها أصعب بكثير، خاصةً وهي حاشية في أطراف المخطوط وبعضها فيه طمس بسبب التصوير لم يلتقط الصفحات من جميع الجوانب. وكذلك صغر الخط. لذلك هناك بعض الأخطاء، في الحاشية، وبعضها كان ينقلها المصنف ابن الأمير بالمعنى.

٢ - تخريج الأحاديث

بطريق متوسط، والحكم على الحديث بحسب الاستطاعة، أو الرجوع إلى كتاب العلماء، مثل كتب العلامة الألباني رحمه الله.

٣ - ترجمة بعض الأعلام.

٤ - مراجعة الكتاب عدة مرات.

٥ - دراسة عن المؤلف والكتاب.

* أهمية الكتاب.

* حاجة العلماء وطلاب العلم لهذا المؤلف النادر في طريقته، الجامع لمسائله المتابع في ترتيبه.

* ذكر بعض الشبهات حول الكتاب، والرد عليها.

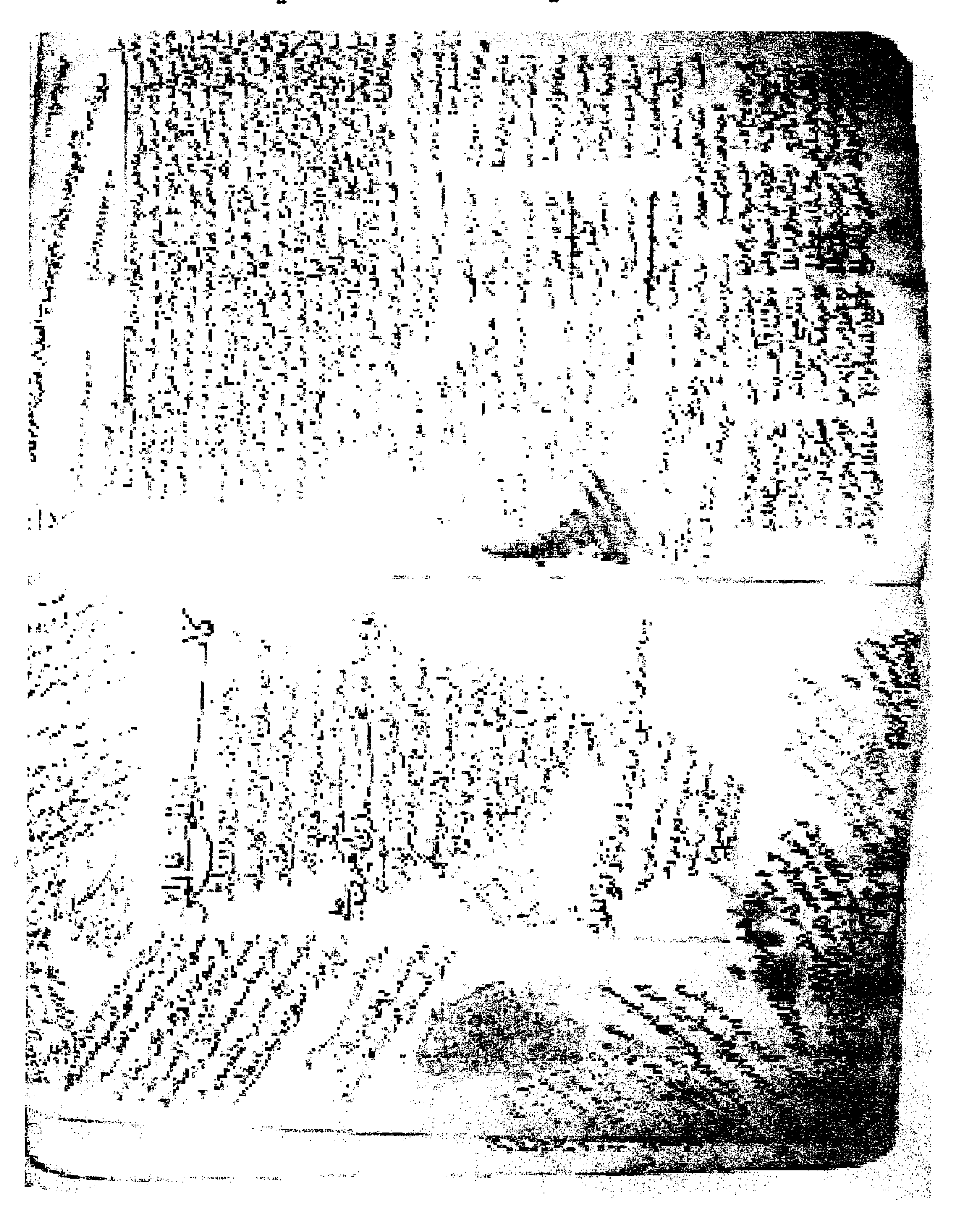
* نقلت بعض المسائل في الكتاب والمناقشة لها.

* بينت عدد المخطوطات، ومن عمل فيها.

* رددت على شبهات الطاعنين في المؤلف الإمام ابن الوزير رحمه الله.

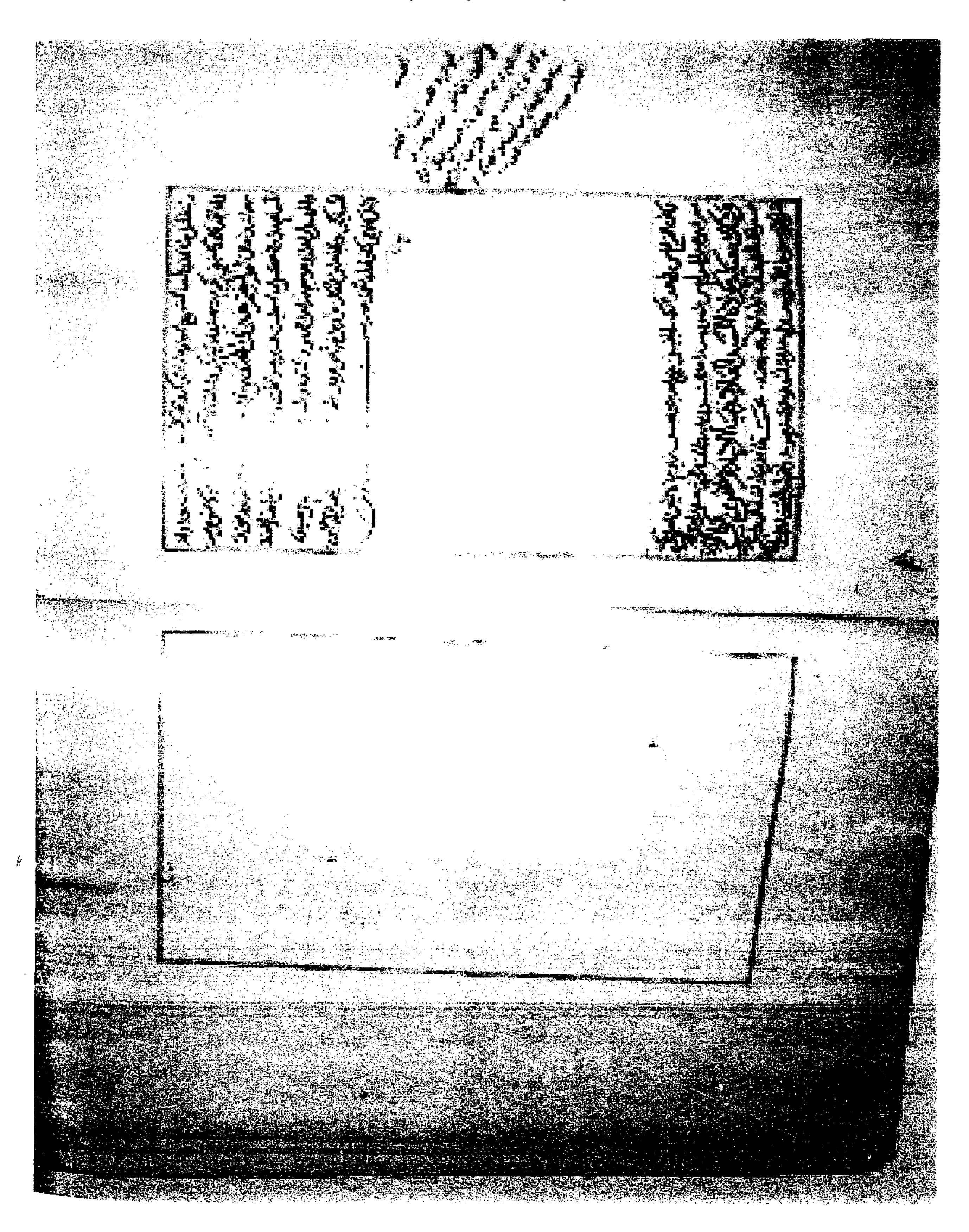
***

صورة المخطوط (أ) الذي هو كتاب الإمام الصنعاني رحمه الله



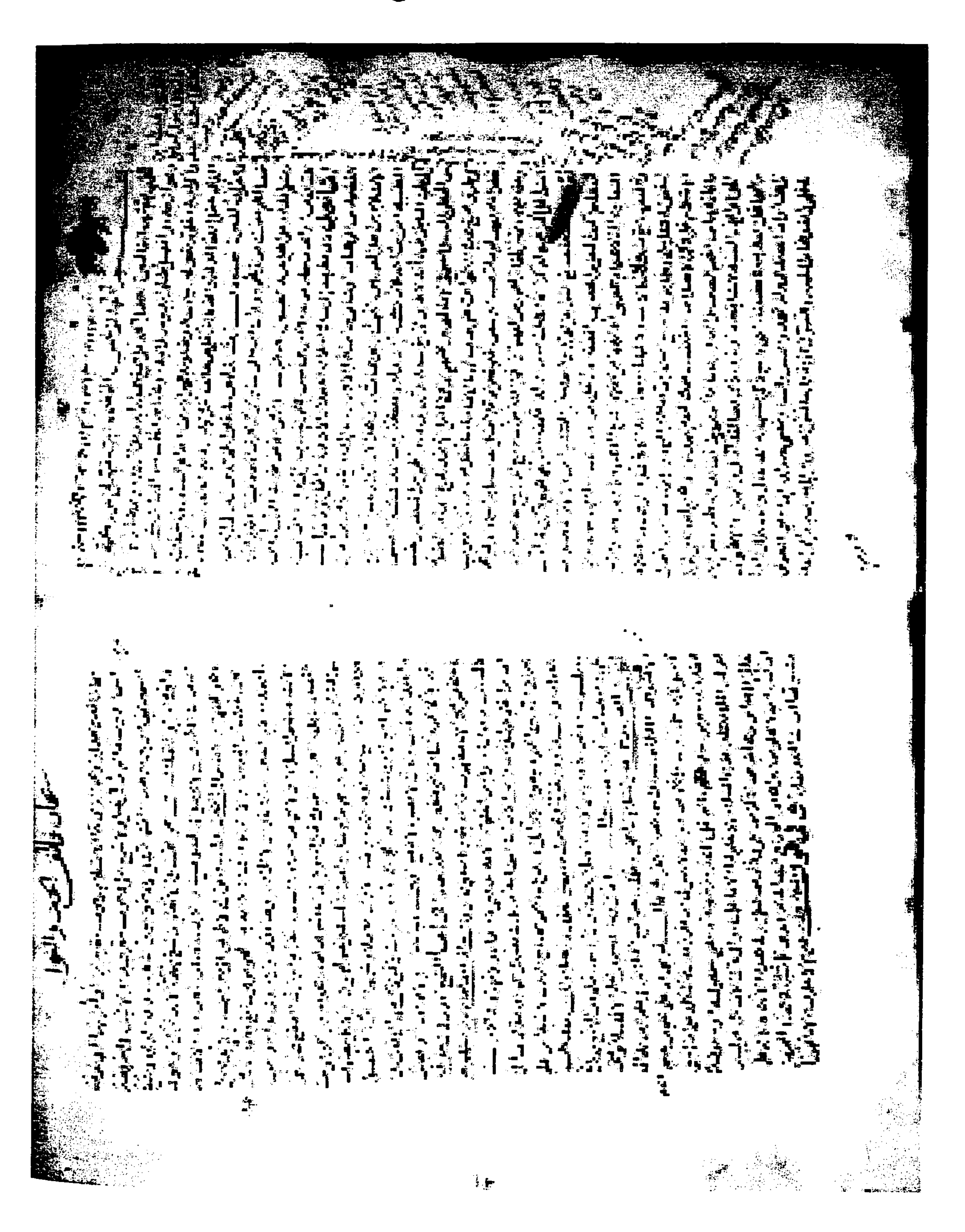
نسخة (أ)

صورة المخطوط (ب)

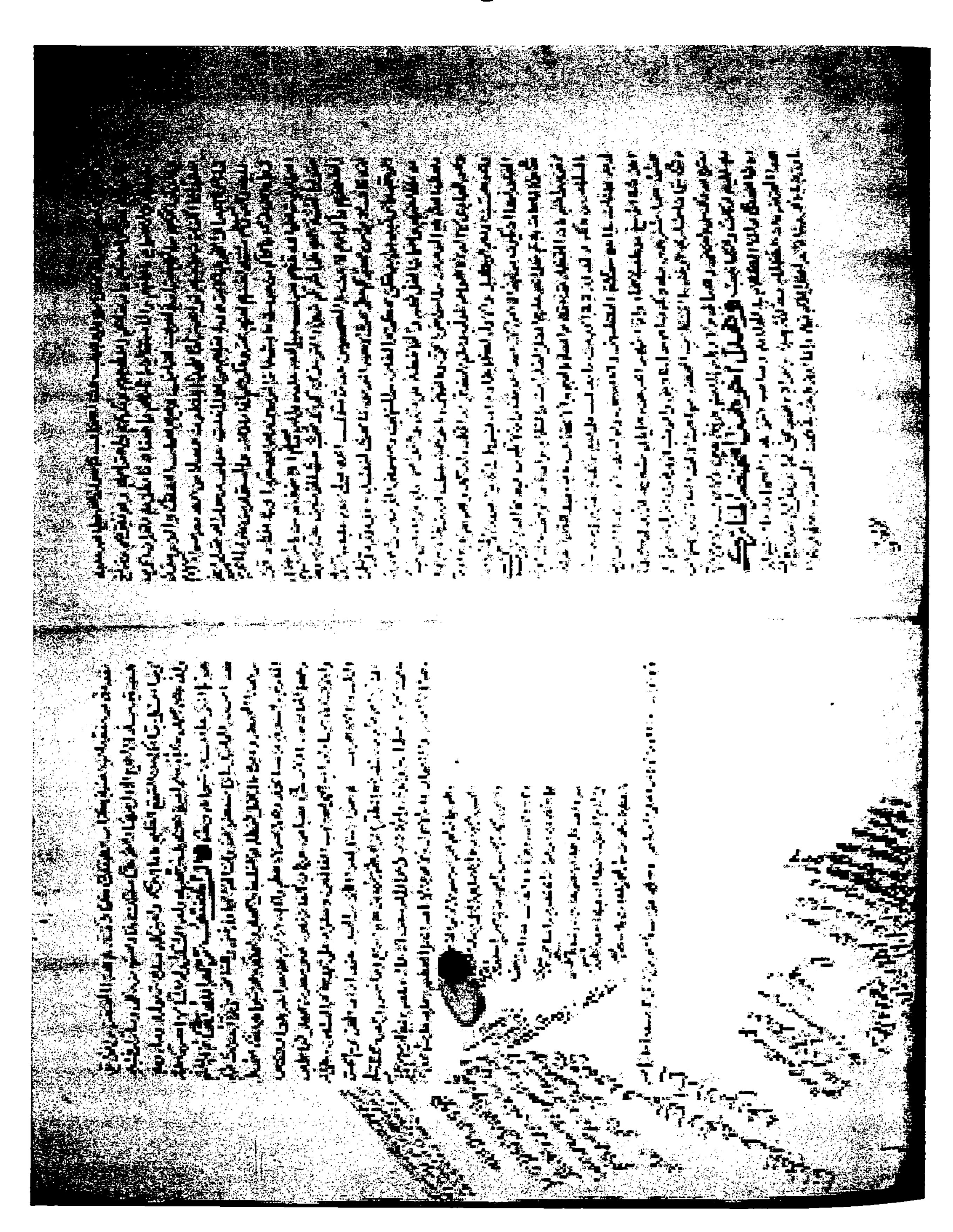


صورة المخطوط (ب) نسخة عبد الله بن الأمير رحمه الله

صورة المخطوط (ج)



(ج)

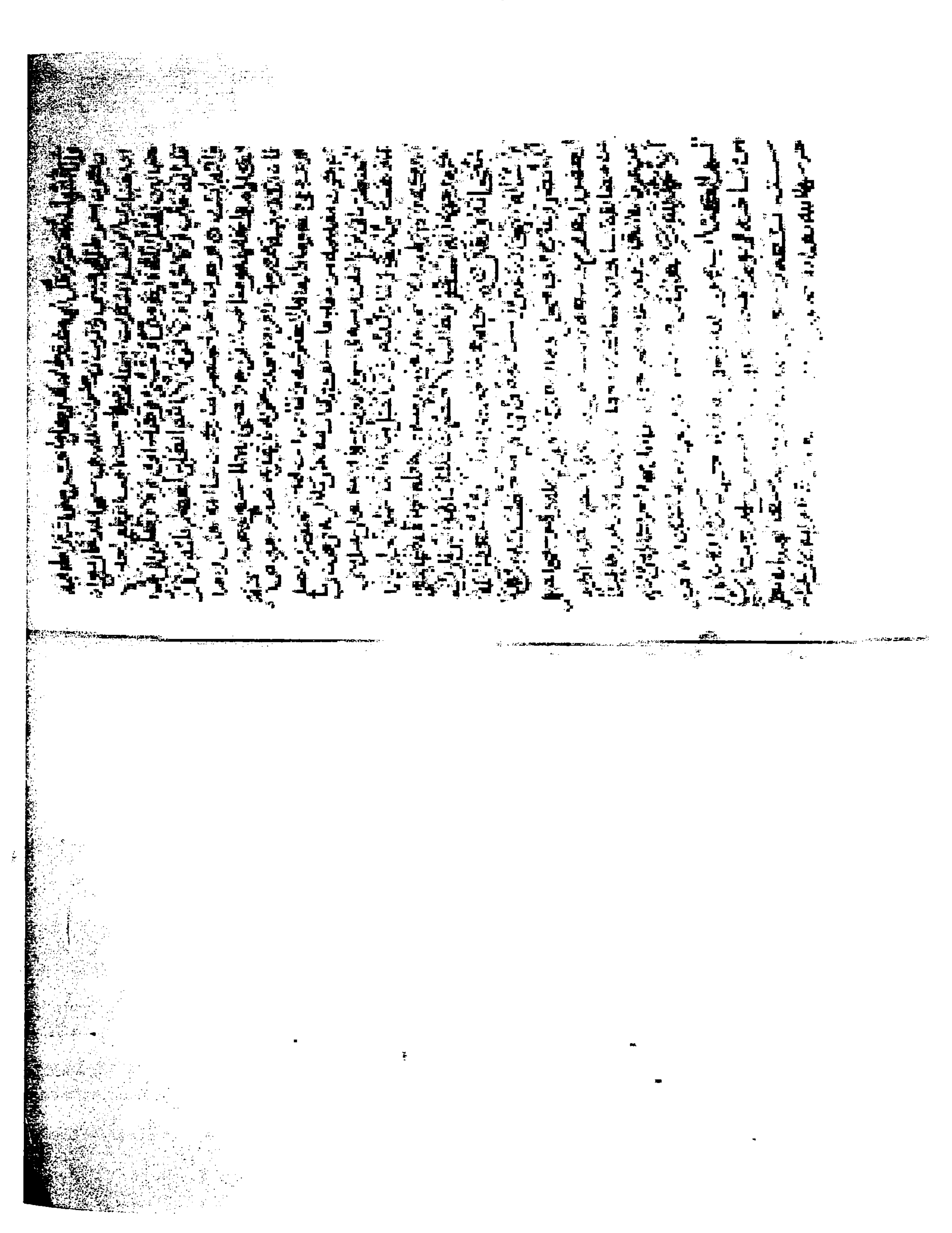


صورة المخطوط (هـ)

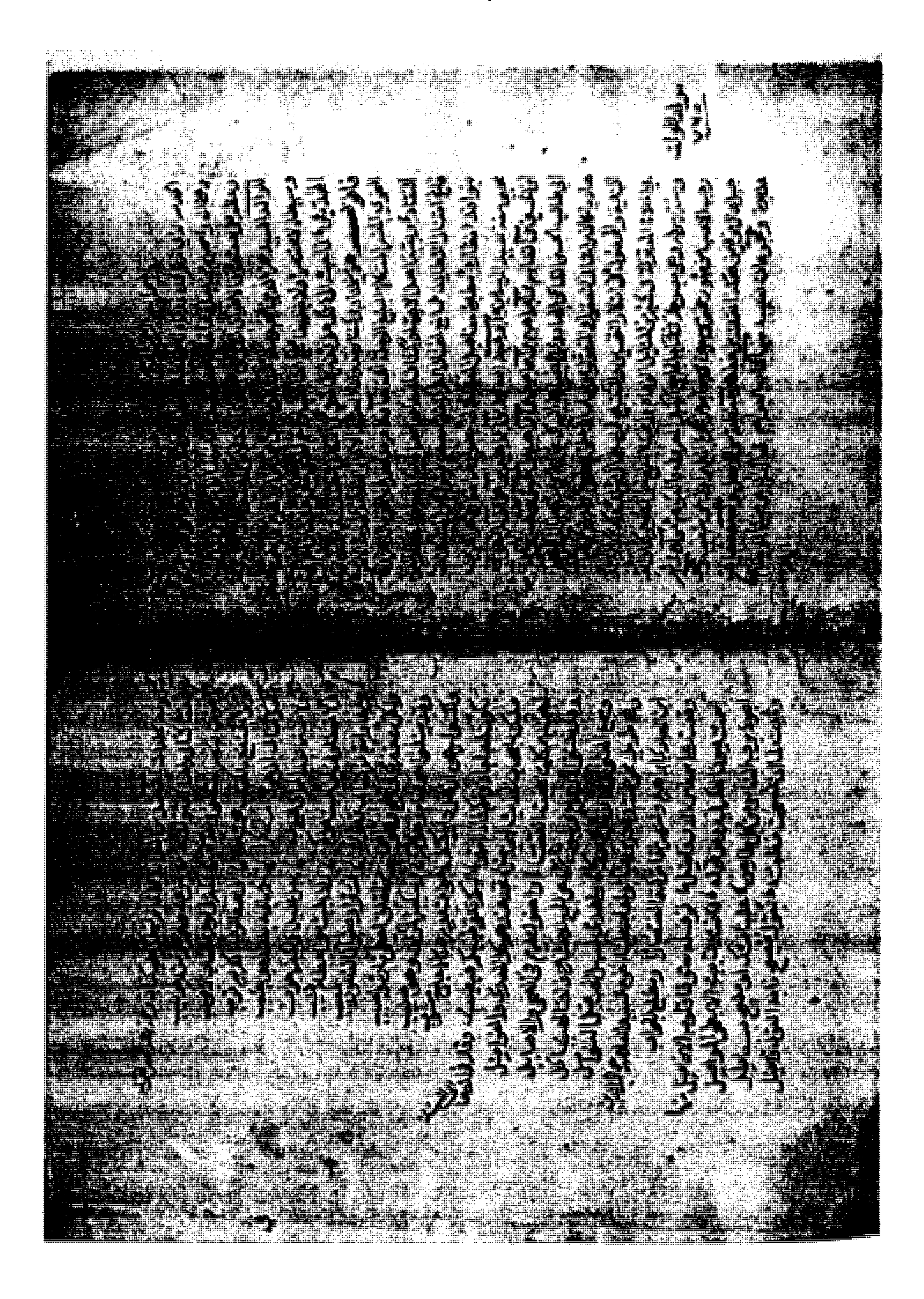
كتاب إيثار الحق على الخلق

المخطوط (هـ)

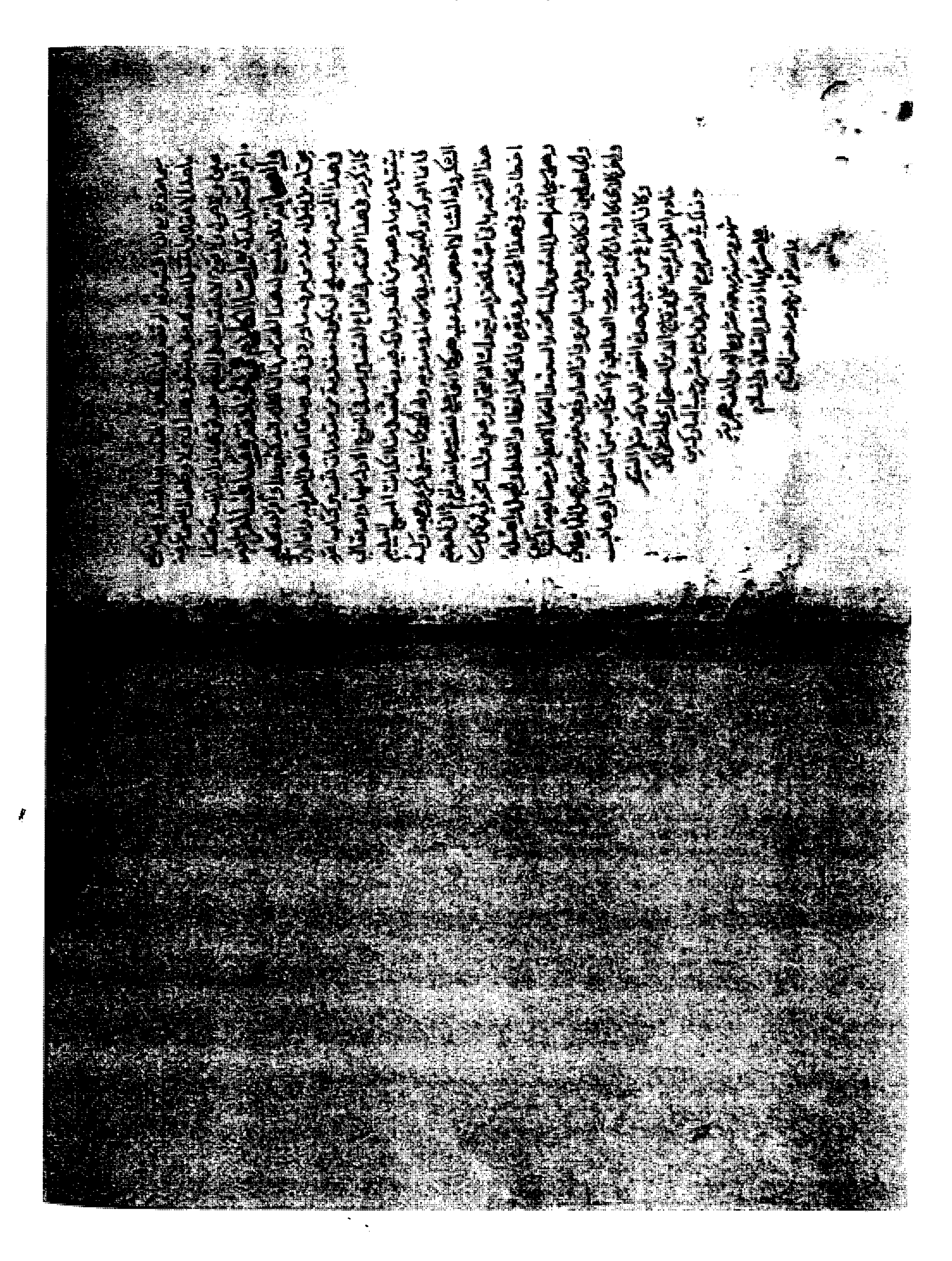
صورة (د)



صورة (د)



صورة المخطوط (د)




النص المحقق



بسم الله الرحمن الرحيم

[وبه نستعين، وصلى الله على محمد وآله][1]

الحمد لله رب العالمين أكمل الحمد، على جميع هداياته ومعارفه وعطاياه وعوارفه، وأفضل صلواته وسلامه وتحياته الطيبات المباركات وإكرامه على رسوله وحبيبه وصفواته، محمد الأمين، خاتم النبيين والمرسلين، الذي جعل الله الذلة والصغار على من خالف أمره، كما ورد به الحديث المتين[2] والقرآن المبين، حيث قال رب العالمين في بعض المخالفين له في الدين: ﴿سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُفْتَرِينَ ﴿١٥٢﴾﴾[3][الأعراف: ١٥٢]. وصلى الله وسلم عليه][4] وعلى آهل بيته [الطيبين][5] الطاهرين. ورضي الله عن أصحابه[6] الصادقين السابقين، والذين جاءوا من بعدهم من التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) زيادة من (خ، ك).

(٢) «وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمري». أخرجه البخاري (٣/ ٢٣٠)، وأحمد (٢/ ٥٠) وفي حاشية [و(٤٦٩) من حديث ابن عمر في جامع المسانيد] من خط المصنف عليه السلام.

(٣) حاشية: الآية في عَبْدة العجل لا في من خالف أمره -صلى الله عليه وآله وسلم- كما هو المراد في الحديث. فما كان يحسن سياقها سياق الحديث كما صنعه المؤلف، ولو استدل -رحمه الله تعالى- بقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] ومن الفتنة: الإذلال والغضب من الله. أنوار.

(٤) ساقط من (ج).

(٥) زيادة من (ب، خ). ومصححة على الأصل. وجامع المسانيد لابن الجوزي، مفقود.

وفي الحاشية وقال ابن الأمير رحمه الله: [في «المسند» من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بعثت أنا والساعة كهاتين... وأن يعبد الله وحده لا يشرك به... وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم»] صحيح أخرجه أحمد (٢/ ٥٠).

(٦) في بقية النسخ [عن الصحابة أجمعين].

(أما بعد) فإني نظرت إلى شدة [الخلاف][1] واختلاف العقلاء والأذكياء، وأهل الرياضات العظيمة من الرهبان[2] وسائر أجناس أهل الأديان، ثم إلى ما وقع من ذلك بين أهل الإسلام؛ من أهل القوانين العلمية البرهانية[3] وأهل القوانين الرياضية[4] الرهبانية، وأهل التفاسير والتآويل للآيات القرآنية[5] وأهل الآثار والأنظار في الفروع الظنية، فرأيت اختلافًا كبيرًا[6]، وتعاديًا نكيرًا، وتباعدًا كثيرًا يسبق[7] إلى ظن الناظر فيه أنه لا طريق له، مع سعة ذلك، إلى تمييز المحق

---

(١) زيادة من (ب، خ).

(٢) هم علماء النصارى. وفي الأنوار: الرهابنية والمجاهل، وهي التي لا هداية للعقول فيها ولا للنفوس، وإن كان في هذا مخرج إن شاء الله تعالى.

(٣) هم علماء الكلام.

(٤) هم علماء الفلاسفة.

(٥) قال: قال ابن الأمير: التأويل في القرآن يراد به: ما يؤول الأمر إليه. وإن كان موافقًا لمدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر. ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه. وإن كان موافقًا له، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين مجاهد وغيره. ويراد به: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك. وتخصيص لفظ التأويل بذلك المعنى إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين، فأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول والثاني اهـ. درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية رحمه الله. (٢/ ٧). (أنوار).

والتفسير شرعًا: توضيح معنى الآية وسياقها وقصتها، والسبب الذي نزلت معه لمعناها أو لمعنى. ويدل عليه دلالة ظاهرة وبوجه إلى الكمال معاوض. والتأويل أي التفسير: صرف الآية عن معناها الظاهر أنه معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقًا للكتاب والسنة، كقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥] ومن أراد به إخراج الكفر من الإيمان كان تفسيرًا، أو إخراج المؤمن من الكافر والعالم من الجاهل كان تأويلًا. ذكره ابن بطال. أنوار.

(٦) في (ج): [كثيرًا].

(٧) في (ب، م): [سبق].

من المبطل، والمصيب من المخطئ بالدليل الصحيح؛ لأن التمييز[١] الصحيح لذلك لا يحصل إلا بعد بلوغ الغاية القصوى في طرق جميع هذه الطوائف، حتى يعترف له بالإمامة في كل فن من تلك الفنون كل إمام بها وعارف، ويتقن علم كل فرقة مثل إتقان كل من أئمتهم لدعاواهم[٢] وحقائقهم، مميزًا لمعارفهم ومزالقهم، والعمر أقصر من أن يتسع لذلك، مع تفريغه عن الشواغل المزاحمة، لذلك تم الطلب الشديد له، فكيف يتيسر علم جميع ذلك في أول أوقات التكليف، مع الشواغل الجمة والتقصير الكثير من الأكابر المتصدرين للتعليم، كيف للمتعلمين المقصرين المقتصرين على تلقن مذاهب أسلافهم، من غير التفاتهم[٣] إلى الاهتمام بتحقيق أدلتهم التي تخصهم[٤] دع عنك الاهتمام[٥] بأدلة خصومهم وتحقيقها، مع شدة الإشكالات ودقتها، ومعارضة الأذكياء والرهبان بعضهم لبعض[٦] في كل ملة وكل فرقة، ومع استمرار مَن ظاهره الفهم والإنصاف

(١) في (ج): [تمييز].
(٢) في (ب، ج): [لدعواهم].
(٣) خطأ في (ب).
(٤) في (ج، ك): [تحضهم].
(٥) خطأ في (ك).
(٦) حاشية: قال ابن الأمير: أقول: أراد بالرهبان هنا أهل الرياضات من أهل الإسلام، إذ هو في سياق قوله: (ثم إلى ما وقع بين أهل الإسلام) ولو عبر عنهم بأهل الرياضات فقط لكان أولى لثبوت النهي عن الترهب في الإسلام كما عرفت. أنوار.
وأشار إلى هذا الكلام الغزالي في آخر رسالته التي سماها (المنقذ من الضلال) ذكر فيها أنه صنف وانتصر لأهل كل مذهب أو لكثير منهم اهـ. من خط سيدي صلاح بن أحمد. انظر المنقذ ص(٨٠-٨٣).
حاشية: قال الأمير رحمه الله: قلت: قال الغزالي في (المنقذ من الضلال) ما لفظه: ولم أزل في عنفوان شبابي منذ راهقت البلوغ قبل العشرين إلى الآن، وقد أناف السن على الخمسين، أقتحم لجة هذا البحر العميق، وأخوض غمرة خوض الجسور لا خوض الجبال الجذور،=

من أهل الإسلام على ذلك الاختلاف، فعظمت هذه الفكرة عندي، واهتم لها قلبي، لولا ما عارضها من العلم اليقين، بل الضروري، بما للأكثرين من العقائد الباطلة، ومعارضة الحق الواضح بالشبه الساقطة، وتعرف ذلك بمطالعة كتب الملل والنحل(١) والأهواء والتجاهل، فنظرت في كيفية النجاة مع ذلك مستمدًّا

=وأتوغل في كل مظلمة، وأنتهج على كل مشكلة، وأقتحم كل ورطة، وأتفحص عن عقيدة كل فرقة، وأستكشف أسرار مذهب كل طائفة لأميز بين محقق ومبطل ومتسنن ومبتدع، لا أغادر باطنيًّا إلا وأحب أن أطلع على بطانته، ولا ظاهريًّا إلا وأريد أن أعلم حاصل ظاهرته، ولا فلسفيًّا إلا وأقصد الوقوف على كنه فلسفته، ولا متكلمًا إلا وأجتهد في الاطلاع على غاية كلامه ومجادلته، ولا صوفيًّا إلا وأحرص على العثور على سر صفوته، ولا متعبدًا إلا وأترصد ما يرجع إليه حاصل عبادته، ولا زنديقًا معطلًا إلا وأتجسس وراءه.... للتنبه لأسباب جرأته في تعطيله وزندقته. وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبي وديدني من أول أمري وريعان عمري، غريزة وفطرة من الله وضعتها في جبلتي، لا باختياري وحيلتي، حتى انحلت عني رابطة التقليد، وانكسرت علي العقائد الموروثة على قرب عهد شرة الصبا؛ إذ رأيت صبيان النصارى لا يكون لهم نشوء إلا على التنصر، وصبيان اليهود لا نشوء لهم إلا على التهود، وصبيان المسلمين لا نشوء لهم إلا على الإسلام، وسمعت الحديث المروي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» [صحيح رواه البخاري ومسلم] إلى آخر كلامه، وهذا القدر مناسب ما ذكره المصنف -رحمه الله- من قوله: إن التمييز الصحيح لا يحصل إلى بعد بلوغ الغاية القصوى في طرق جميع الطوائف. إلى آخره. أنوار. [انظر «المنقذ من الضلال» ص(٢٤-٢٥)، ط مؤسسة الكتب الثقافية، وقد أصلحت كثيرًا من الكلمات بسبب الطمس في المخطوط. والحمد لله].

(١) حاشية: قال ابن الأمير: أقول: اعلم أنه قد ضل طوائف أعدادها (عدهم) أو التعداد، ولذا قال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١١٦] وقال: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يوسف: ١٠٣] وقال: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: ١٠٢] وقد قال: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [سبأ: ٢٠] يريد بظنه قول آية: ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الأعراف: ١٧] وقال تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء: ٨٩] (وهذا من الله) لما قاله إبليس: يلعب بأكثر بني آدم، وبلغ منهم كل مراده من الفساد والشر، وقليلًا من أحوال الفرق الضالة، كما قاله ابن القيم -رحمه الله- في كتابه «إغاثة=

من الله [تعالى][(١)] داعيًا طالبًا، راغبًا راهبًا، وأن الله تعالى وله الحمد والشكر والثناء وفقني حينئذٍ إلى أوضح الطرق في علمي، وأبعدها من الشبه والشكوك إلى معرفة ما تمس الضرورة إلى معرفته من الحق الذي تخاف المضرة بجهله، وهو الذي جاء الإسلام بوجوب معرفته[(٢)] أو أمر بها أو ندب إليها من الكتاب والسنة، دون معرفة ما لم يدل عقل ولا سمع على وجوب معرفته، ولا ثبت في الشريعة استحبابها، وبترك هذا القسم[(٣)] يسهل الأمر ويهون الخطب.

***

=اللهفان» فأولهم عباد الأوثان وبعدها في عصر نوح (عليهم) [أي عليهم السلام]... إلى قوله: وهي أصل نور القمر والكواكب... إلى قوله: السر المكنون في سر علم المنون اهـ.

في الكواكب ويكون في الموجودات العلوية كلها، منها عندهم وهي عندهم الفلك يستحق التعظيم والسجود والدعاء، ويصلون لها ثلاث صلوات إذا طلعت سجدوا لها وإذا توسطت، وإذا غربت، وتعار...... لها شيطان في هذه الثلاث الأوقات ليقع سجودهم له، وإذ أنه نهى صللهم [صلى الله عليه وآله وسلم] عن الصلاة في هذه الثلاثة الأوقات. واتخذوا إلهًا صنمًا بيده جوهرة على لون إنسان وله بيت خاص وأوقاف وسدنة يأتون إليه في السنة، وطائفة اتخذت القمر صنمًا على شكل عجل يجره أربعة وبيد الصنم جوهرة ويعبدونه، ويسجدون له وقالوا: إليه تدبير هذا العالم السفلي، وهم يصومون له من الشهر أيامًا. وطائفة اتخذت أصنامًا للكواكب وبنوا لها هياكل ومقعدات بكل كوكب هيكل ما يحصنه. وإذا أردت على هذا في كتاب السر المكنون فيمن نحا من النجوم الممنون. أو السر المكنون في سر علم الممنون اهـ.

(١) زيادة من (ج).

(٢) قال حاشية: أقول الضمير لقوله الحق وبأن للمصنف -رحمه الله- أنه السبعة الأمور التي نصح بها وتحقيقها كتابه هذا.

(٣) حاشية: وهو معرفة ما لم يدل عقل ولا سمع على معرفته وما يثبت في الشريعة، استحباب معرفة قوله سهل (الأشياء) أو [الأسباب] أقول: أي الذي قد كان عظمت به الفكرة واهتم لها. أنوار.

[أسباب وسع دائرة المراء والضلال]

فإن الذي وسع دائرة المراء والضلال هو البحث عما لا يعلم، والسعي فيما لا يدرك، وطول السير [والسعي](١) في الطريق(٢) التي لا توصل إلى المطلوب، والاقتداء بمن يظن فيه الإصابة وهو مخطئ، والاشتغال بالبحث عن الدقائق التي لا طريق إلى معرفتها، ولا يوصل البحث عنها إلى اليقين ولا إلى الوفاق، ولا ظهرت للخوض فيها مع طوله ثمرة نافعة، لا باليقين صادعة، ولا للافتراق جامعة، ولا روي عن[أحد من](٣) الأنبياء -عليهم السلام- ولا صح عن [أحد من](٤) السلف الكرام.

***

---

(١) زيادة في (ب).

(٢) في (أ): [الطرق].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) ساقط من (ج).

[طلب كل العلوم ليس بأمر محمود]

وربما انقطع هذا العمر القصير في تلك الطرق البعيدة قبل البلوغ إلى المقصود بها، وهو معرفة الحق الواجب من الباطل المهلك، ومعرفة المحق من المبطل، وليس الطلب [لكل][١] علم بمحمود[٢] ولا كل مطلوب بموجود، أمّا الثانية فوفاقية، وأما الأولى فعقلًا وسمعًا. أما العقل [فلأنه][٣] لا يحسن قطع الأوقات في وزن الحجارة وكيل التراب، ونحو ذلك مما لا يفيد، والعلة أنه عبث ولعب، لا يضر ولا ينفع، فكيف بما يضر، أو لا يؤمن أنه يضر، وقد ذكر نحو ذلك القاضي جعفر[٤] -رحمه الله- [تعالى][٥].

وأما السمع فقد قال [الله][٦] تعالى في متعلمي السحر إنهم يتعلمون ما يضر بهم ولا ينفعهم، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] والآية تقتضي ذم علمهم وذمهم به.

وفي الحديث: «**إن من العلم جهلًا**»[٧].

---

(١) في (ج): [بكل].

(٢) حاشية: قوله هذا للاستدلال لقوله: فإذا الذي وسع دائرة المراد الضلال... الخ. أنوار.

(٣) في (ج) [فأنه].

(٤) القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن إسحاق اليماني زيدي توفي (٧٠هـ). انظر: «هداية العارفين» (١/ ٢٥٤).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) حسن أخرجه أبو داود (٤/ ٣٠٣) (٥٠١٢) ولفظه: «إن من البيان سحرًا وإن من العلم جهلاً». قال المنذري رحمه الله: فيه أبو تميلة يحيى بن واضح الأنصاري المَرْوَزِي، وثقه أبو حاتم وابن معين، وكتبه البخاري في «الضعفاء»اهـ. لعل بعضهم يستدل بهذا الكلام فيضعفه، ولكن قال الإمام الذهبي رحمه الله: لم أجده في ضعفاء البخاري. كما نقله عنه في «تهذيب التهذيب»=.

قال ابن الأثير[١] في «النهاية»: قيل في تفسيره: وهو[٢] أن يتعلم ما لا يحتاج إليه، كالنجوم وعلوم الأوائل، ويدع ما هو محتاج إليه في دينه من علم القرآن والسنة. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا[٣] وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩] وعلم آدم الأسماء [كلها][٤] دون الملائكة، وآتانا من العلم قليلًا، مع قدرته على أن يؤتينا منه كثيرًا، فقال في ذلك: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

***

=وفي «المغني عن حمل الأسفار» قال: ضعيف. أي: الحديث. ووجدته في «الصحيحة» رقم (١٧٣١) يستشهد بهذا الطريق الذي جاء عن بريدة لذلك ترجح لي أنه حديث حسن بشواهده. والله أعلم.

حاشية: قال العلامة الأمير رحمه الله: أقول: هو بعض من حديث أخرجه أبو داود من حديث بريدة مرفوعًا بلفظ: «إن من البيان سحرًا، وإن من العلم جهلًا، وإن من الشعر حكمًا، وإن من القول عيالًا». قلت: والظاهر في تفسير أنه العلم الذي يضر صاحبه في دينه ويزيده حيرة فإنه كالجاهل في إضراره، فلما ضر صاحبه سماه جهلًا. استعارةً. أنوار.

وقال بعضهم: «إن من العلم جهلًا» فيتكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجهله ذلك اهـ.

(١) هو مجد الدين أبو السعادات المعروف بابن الأثير. انظر: «الغريب» (١/ ١٩١).

(٢) في (ج): [هو].

(٣) دلت الآية على أنه لا يظلمهم على أنه سلك قوله يوضحه قول الخضر. أقول: أي يوضح القول بأنه تعالى لم يأت العباد من العلم إلا قليلًا وهذا اللفظ في «صحيح البخاري» وغيره، وإنما جعل كلام الخضر أيضًا دليلًا للآية؛ لأنه أبان في القصة أن المراد من الآية: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ وفي لفظ الخضر: (ما علمي وعلمك من علم الله) الخ.

(٤) ساقط من (ب، ج، م).

[إيضاح ذلك]

يوضحه قول الخضر لموسى عليهما السلام: «**ما علمي وعلمك وعلم جميع الخلائق في علم الله إلا كما أخذ هذا الطائر بمنقاره من هذا البحر**» وقال لموسى: «**أنا على علم من علم الله لا ينبغي لك أن تعلمه، وأنت على علم من علم الله لا ينبغي لي أن أعلمه**»[(١)] فدل ذلك كله على أنه لا ينبغي للعاقل أن يتعرض لعلم ما لم يعلمنا الله تعالى ورسوله ويتضح معقوله ومنقوله؛ لقول الملائكة عليهم السلام: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢] وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾ [الأنبياء: ٢٤][(٢)] وفي هذه الآية دلالة على أن كتب الله لا تخلو من البراهين المحتاج إليها في أمر الدين، كما سيأتي في هذا المختصر، مستوعبًا إن شاء الله تعالى. وفي قول الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢][(٣)] إشارة إلى ذلك،

---

(١) صحيح أخرجه البخاري (٨/ ٤١١) مع الفتح وأحمد (٥/ ١٢٠).

(٢) حاشية قال ابن الأمير: أقول: أي: قول الخضر: (لا ينبغي لك أن تعلمه ولا ينبغي لي أن أعلمه والكل من علم الله، إن قلت إن موسى ما ذهب إلى الخضر إلا ليعلمه مما لديه كما قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ۝٦٦﴾ [الكهف: ٦٦] أو علم الخضر هو الوحي لا يتعلم، إنما هو فضيلة من الله. قلت: لم يرد موسى إلا أن يطلعه على ما علمه إلا ليتعلمه موسى بل ليعلمه ويعرف فضيلته عليه لقول الله تعالى لموسى أنه أعلم منه كما ثبت ذلك في سبب سفره إليه.

وقوله: (لا ينبغي لي أن أعلمه) أي: أن الله قدم فضله على كل منا بعلم علم أهليته لما أعطاه، ولم يأذن للآخر طلب ما عند صاحبه، وإنما أراد تعالى أن يرد أو يري موسى من هو أعلم منه. أنوار.

قوله: (ويتضح معقوله ومنقوله): أقول: أي معقول الدليل على أنه لا ينبغي للعاقل أن يتعرض لعلم ما لم يعلمه الله ورسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- وكأنه يريد أن قولهم: (لا علم لنا) نفي لكونهم لا يعلمون شيئًا بالعقل، وقولهم: (إلا ما علمتنا) إثبات لكونهم يعلمون ما علمهم، وليس إلا بالسمع فلا ينبغي لنا أن نتعرض لما طوي عنا علمه مما قلناه أيجعل فيها... الخ. فإن صار به على غير علم علمهم وليس إلا بالسمع. أنوار.

(٣) ساقط من (ب).

بل دلالة واضحة؛ لأنهم حين قطعوا على فساد آدم -عليه السلام- مع إخبار الله [تعالى][(١)] لهم [أنه مستخلفه][(٢)] في الأرض، إنما أُتُوا من خوضهم فيما لم يعلمهم الله تعالى[(٣)] إذ لو كان من تعليم الله ما أخطأوا فيه، فلما تبين لهم خطؤهم نظروا من أين جاءهم الخطأ على[(٤)] علو منزلتهم، فعرفوا أنهم أخطأوا لما تعرضوا لعلم ما لم يعلمهم ربهم[(٥)] سبحانه، فقالوا حينئذٍ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢].

فهذا وهم أحق الخلق بالعلم والكشف للغائبات، فإنهم أنوار وعقول بلا شهوات حاجبة ولا أهواء غالبة. [وكذلك[(٦)]] ذم الله الذين في قلوبهم زيغ بابتغاء تأويل المتشابه، ومدح الراسخين بالاعتراف بالعجز، كما هو معروف عن علي -عليه السلام- في أمالي السيد الإمام أبي طالب[(٧)] وفي «نهج البلاغة»[(٨)] على ما سيأتي تقريره والحجة

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ج): [على أنه سيخلفه].

(٣) حاشية قال ابن الأمير: أقول: الروايات الأثرية في القصة دالة على أنهم إنما قالوا ذلك استنادًا إلى الأرض فيرى بني آدم ما أفسدوا فيها وسفكوا الدماء فيها (وقد) أعلم بإخراجهم من الأرض ثم أخبرهم أنه مستخلف آدم. فقالوا: إنما قالوا قياسًا وهو من أدلة فساد القياس. أنوار.

(٤) في (ج): [مع].

(٥) في (ب): [الله].

(٦) في (ب): [ولذلك].

(٧) أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون بن الأقطع البطائحي الحسيني مولود سنة (٣٤٠هـ)، مات بجرجان، وهو من أئمة الزيدية مات (٤٢٤هـ).

(٨) ليس من كلام علي -رضي الله عنه- و كاتبه رافضي، ومختلف هل هو لأبي طالب أم لأخيه.
وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: ومن طالع كتاب نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي -رضي الله تعالى عنه- فإن فيه السب الصريح والطعن في أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-. وانظر «كشف الظنون» (٢/ ٤٠٨). وقد جزم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن أكثر ما في «نهج البلاغة» ليس من كلام الإمام علي رضي الله عنه. انظر «منهاج السنة» (٤/ ١٥٩) ولو كان كلام علي لجاء في الكتب قبل «نهج البلاغة» ولنقل بالأسانيد إلى=

عليه. وذم اليهود على تعاطي [علم][١] ما لا يعلمون[٢]، فقال تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌۚ ﴾[آل عمران: ٦٦].

ومن ذلك أن الله تعالى أرى رسوله[٣] - صلى الله عليه وآله وسلم- والمسلمين يوم بدر الكثير من المشركين قليلًا في المنام[٤] ثم في اليقظة للمصلحة.

***

=الأمة. فتنبه. وقد دافع عنه ابن أبي الحديد شارحه وقال إنه من كلام علي -رضي الله عنه- وأنه مؤلفه الرضي بن الحسن. وبعضهم و ضع له أسانيد وأسماه «مصادر نهج البلاغة» وكل ذلك من كلام الروافض.

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): [لم يعلموا].

(٣) في (خ): [رسول الله].

(٤) حاشية قال ابن الأمير: أي: رأى المشركون المؤمنين مثلي عدد المشركين، وهم نحو من ألفين. وقيل للمسلم أي: رأى المسلمون المشركين من المسلمين رجلين من المشركين كما أمر الله به فقال: ﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ ﴾ [الأنفال: ٦٦] وفي الضمير المضاف إلى مثله فإنه على الأول للمشركين وفي الثاني للمسلمين أقيد في «الكشاف». أنوار.

[المصلحة للخلق قد تتعلق بجهل بعض العلوم]

واختلف لمن الضمير في قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِۚ﴾ [آل عمران: ١٣] وقال سبحانه في الساعة: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥] أي: أخفي علمها الجملي. وأما تعيين وقتها فقد أخفاه الله من الخلق، كما قال: ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧] وكفى بذلك حجة [ساطعة(١)] على أن المصلحة للخلق قد يتعلق(٢) بجهل بعض العلوم، ومما يوضح ذلك قول عيسى عليه السلام: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِۖ﴾ [الزخرف: ٦٣] كما ذكر في «الكشاف»(٣) ولأن حكمة الله وحكمه الذي لا يغالب قد يقتضي ذلك عمومًا، كما اقتضت(٤) كتم الآجال [عن](٥) الأكثرين.

وجاء في الحديث الصحيح(٦) أن أبا بكر -رضي الله تعالى عنه- أوَّل رؤيا

---

(١) في (ب): [صاطعة].

(٢) في (ب، ك): [تعلق].

(٣) «الكشاف» تفسير للزمخشري المعتزلي (٤/ ٣٠٦-٣٠٧). حاشية: قال الأمير: قلت: ومثله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا﴾ [المائدة: ١٥]. أنوار.

(٤) في (ج): [يقتضي].

(٥) في (ب): [على].

(٦) حاشية: قال الأمير: قلت: في «جامع الأصول» عن ابن عباس (خ م ت د) قال: إن رجلاً أتى رسول الله (صلعم) [صلى الله عليه وآله وسلم] فقال: يا رسول الله: إني رأيت الليلة في المنام كأن ظلة ينطف السمن والعسل، وأرى الناس يتكففون منها بأيديهم، فالمستكثر والمقل، فإذا سبب واصل من السماء إلى الأرض، فأراك أخذت به فعلوت، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به، ثم أخذ به آخر فانقطع به فعلا. فقال أبو بكر: يا رسول الله، بأبي أنت، والله لتدعني فاعبره! فقال النبي (صلعم) [صلى الله عليه وآله وسلم]: «عبر» فقال أبو بكر: أما الظلة فظلة الإسلام، وأما الذي ينطف على السمن والعسل، فالقرآن حلاوته والسنة، وأما ما تكفف به الناس من ذلك فالمستكثر من القرآن والمستقل، وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذي=

عند رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال له: «**أصبت بعضًا وأخطأت بعضًا**» فسأله بيان ما أصاب فيه وما أخطأ، فأبى عليه، فقال: أقسمت عليك إلا ما أخبرتني. فقال[1]: «**لا تقسم**» فهذا مع إكرامه له، وأنه على خلق عظيم كما قال الله تعالى[2] فلولا أن الجهل ببعض الأمور قد يكون راجحًا أو واجبًا[3] لما تخلف عن إخباره[4] بعد هذا الإلحاح الكثير من هذا الصاحب الكبير، فدل على أنه ليس

=أنت عليه، تأخذ به فيعليك الله، ثم يأخذ به رجل من بعدك فيعلو به، ثم يأخذ به رجل آخر فيعلو به، ثم يأخذه رجل آخر فينقطع به، ثم يوصل له فيعلو به، فأجبر...... يا رسول الله بأبي أنت أصبت أم أخطأت! فقال (صلعم) [صلى الله عليه وآله وسلم]: «أصبت بعضًا وأخطأت بعضًا». قال: لا تقسم. انتهى. قلت: كتب الداوودي في شرح البخاري (لا تكرر القسم). أنوار. وانظر «صحيح البخاري» (٦٦٣٩)، ومسلم (٢٢٩٦).

(١) في (ب): [النبي].

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤].

(٣) في (ج): [وواجبًا].

(٤) حاشية قال الأمير: أقول: فإن أقسم عليه ثم صغا لحديثه، وقد ثبت الأمر بإبرار القسم فلم يبر ص..... قسمه لما علمه [زاد حُمَيْد صلى الله عليه وآله وسلم] قلت: والعجب كله بعد هذا أنه خاض أئمة من علماء الحديث في ماذا الذي كان فيه خطأ أبي بكر. فقال الإسماعيلي: أن الرجل لما قص (أفردنا) أو (أمره عليه) ص [صلى الله عليه وآله وسلم] كان ص له حق بتعبيرها من غيره فلما طلب أبو بكر تعبيرها كان ذلك خطأ. قلت: يرده أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - لما أخطأ صوبه بعد تعبيرها فكان الصواب في بعضه والخطأ في بعضه وذلك في التعبير نفسه وهو واضح ولا يفهم هذا الذي قاله الإسماعيلي (يد أو مر)..... القصة وسياقها (سببها) كيف وهو يقول له: أصبت وأخطأت بعضًا. ولو كان كما قالوا لما أقسم إلى أصابه وخطأ، فإنه طلب أن يفسرها ليس إلا شيئًا واحدًا. وقال غيره: خطؤه لكون المذكور في الرؤيا شيئين: العسل والسمن، ففسرها شيئًا واحد هو القرآن، وكان الأولى أن يفسرهما في القرآن والسنة وأطال شراح الحديث في بيان ما حواه جواب ص [صلى الله عليه وآله وسلم] (تظمن)...... أو كلمة نحوها وبنحوه بيان ساغ لهم ذلك مع [طبيعة] تصديقه ص [صلى الله عليه وآله وسلم] لذلك فكيف يحاول محاولة معرفة سره ص، وآفتاه وقد يلمه بعض الناظرين منهم على ذلك. فقال: إذا قدموا على تعيين ذلك مع كونه صم لم يبين ذلك، وأنه كان يلهم من جهته. مفسره=

في كل علم صلاح العباد، وإن قدرنا أنه يحصل من غير خطأ ولا تعب ولا خطر، فكيف مع خوف الفوت والخطر العظيم والتعب الشديد، بل [هو][(١)] مع تحقق ذلك في حق الأكثرين بالتجارب الضرورية.

ومن ذلك قول رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حين رفع علم ليلة القدر و[بيانها][(٢)]: «**وعسى أن يكون خيرًا لكم**» رواه البخاري[(٣)]. وقوله في حديث معاذ: «**دعهم يعملوا**» متفق على صحته[(٤)]. وشواهده [جمة][(٥)] كثيرة صحيحة. ومن ذلك، وهو أعظمه وأشهره، قصة الخضر وموسى - عليهما السلام- وهي شافية كافية، وهي صريحة في اختلاف المصالح في العلوم. ومنه قوله تعالى بعد حكاية الاختلاف بين داود وسليمان [عليهما السلام][(٦)]: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

=إذ ذاك فزالت بعده. انتهى. أنوار.

قلت: وفي هذه عبرة وتصديق لكلام المصنف -رحمه الله- في تعاطي الناس للبحث فيما لم يجوز الله ورسوله [صلى الله عليه وآله وسلم] إلى معرفته سنة لما ولكن هذا وبعد تصديقه لقوله ص لوضع الناس عرفت بمعرفة معناها [فنوها] أو نحو هذا اللفظ اهـ. أنوار.

(١) ساقط من (ج). وخطأ في (ك).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٢٣) باب معرفة ليلة القدر. عن عبادة بن الصامت مرفوعًا: «خرجت لأخبركم بليلة القدر، فتلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرًا لكم، فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة».

(٤) لعل الصواب: «دعهم فليعملوا» وقد أخرجه أحمد أيضًا عن أبي هريرة (٢/ ٥٣٥) والذي جاء عن معاذ، رضي الله عنه، أنه قال يا رسول الله: أفلا أبشر الناس؟ قال عليه الصلاة والسلام: «إذًا يتكلوا...». صحيح البخاري (١٢٨) وصحيح مسلم (٣٣).

(٥) ساقط من (ج، ك).

(٦) زيادة من (ب).

وذكر الشيخ أبو القاسم البَلْخي[1] في مقالاته المشهورة العامة فقال: هنيئًا لهم السلامة مرتين أو ثلاثًا. وفي شعر العلامة ابن أبي الحديد المعتزلي[2] وقد حكى كثرة بحثه في علم الكلام[3] حتى قال:

---

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البَلْخي. كان رأس طائفة من طوائف المعتزلة (الكعبية) من كبار المتكلمين، مات سنة ٣١٧هـ. انظر «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٥) و«تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٤).

(٢) في المطبوع خطأ (عابد) وهو ابن أبي الحديد عبد الحميد بن محمد بن محمد المدائني، أصولي معتزلي، ومن المتشيعين. من مؤلفاته شرح «نهج البلاغة» صنفه للوزير الرافضي ابن العلقمي. فخدمته كانت للرافضة، مات عام (٦٥٥هـ). انظر: «دراسات في الفرق» د. صابر طعيمة ص(١٥)، ط المعارف - الرياض [ولا يستحق أن يقال له: علامة].

(٣) خوض المعتزلة في علم الكلام ما جنى منه شيوخهم. أي: قولهم إن الله تعالى لا يعلم من نفسه إلا ما يعلمونه بدلالة الأجسام والأعراض والصفات غير مقدورة لله تعالى على الحقيقة، وإنما مقدوره شيء يدق تصوره أو لا يتصور البتة، وقد سموه بالأقوال، وذلك أن ذات الموجود عندهم غير مقدورة وصف الوجود، كذلك كلاهما غير مقدورين عندهم. والمقدور عندهم أمر رابع وهو يسمى (مالك) وهو عندهم كون الذات على الصفة، وبإجماعهم أن هذا محال لا يسمى شيئًا، فحصل في مجموع أن الله عندهم لا يقدر على شيء، وهم مصرحون أن العالم كله لم يزل ولا يزال، وأنه ثابت فيما لم يزل، ولكنه غير موجود فيه ويرون بمجرد [إصرار وجودهم] بين الوجود والثبوت ومنها قولهم أن تعالى لا يقدر على شيء من أعيان من مقدورات العباد وأنا نقدر على أمثالها، مع قولهم في مقدورات العباد أنها ذوات ثابتة في القدم، فيجوزون أن يكون في العدم أو (القدم) ذوات ثابتة ممكنة غير مقدورة للقادر على كل شيء، ومنها أن الله تعالى غير مختار في أحكام الشريعة الخمسة؛ لأن هذه «الأحكام» ثبتت عندهم في نفيها والله سبحانه، وأهل الفتيا على سواء في الأعلام بها. والمؤمن بها من غير اختيار فيه (مجرد) التثبت. ومنها قولهم أن الله تعالى لا يحسن منه أنه (يشمل) أو (يجعل) أحد من عباده المغفرة والثواب واحد، وأنه يجب عليه عقابهم بكل ذنب وجوبًا (ويفهم) خلافه حتى لو زادت سيئات المسلم.... إلى قوله: تخليده في النار مع فرعون وهامان. العواصم. أنوار.

قال ابن الجوزي -رحمه الله- في «تلبيس إبليس» بعد المبالغة في ذم علم الكلام: قال أبو الوفاء ابن عقيل - رحمه الله - لأصحابه: أنا أقطع أن الصحابة - رضي الله عنهم - ماتوا وما عرفوا الجوهر ولا العرض. إلى قوله: بالغت في الأصول عمري ثم رجعت إلى مذهب الكتاب «العواصم» أنوار.

وأسائل الملل التي اختلفت[1] ... في الدين حتى عابدي الوثنِ
وحسبت أني بالغ أملي ... فيما طلبت ومبرئ شجني
فإذا الذي استكثرت منه هو ... الجاني على عظائم المحنِ

---

(١) حاشية: قال ابن الأمير رحمه الله: أقول: تركها المؤلف -رحمه الله- عورة مكشوفة لم يرشد إلى سترها، وإن كان بالسوء كتابة هذا التحليل لستر هذه العورات، وقد قلت في بيان سبب حيرته هذه الأبيات:

قد جاءنا برد اليقين من الـ ... ـمختار في القرآن والسنن
فاقنع به ودع الوقوف على ... أطلال أهل الشرك [والدمن]
آي الكتاب كفت دلالتها ... صحب الرسول وعابدي الوثن
وانقاد كل بالزمام لها ... أهل الذكا والفهم والفطن
لكن طلبت الحق من طرقٍ ... معوجةٍ ليست على سنن
قد كان فيها الجُبائي سلفًا ... والأشعري أيضًا أبو الحسن
والجعد قبلهما وجهم لقد ... باعا الهدى جهلًا بلا ثمن
أفضت إلى تضليل سالكها ... وإلى التباغض فيه والإحن
فسلكت مسلكهم فحرت كما ... قد قلته في شعرك الحسن
فضللت في تيه بلا علم ... وغرقت في بحر بلا سفن

انظر «الديوان» ص(٤٠٨) وهناك أخطاء في المخطوط أصلحتها منه.

وممن نقل عنه الرجوع إلى طريقة القرآن الغزاليُّ صاحب كتاب الأحياء وغيرها، فإنه لما رجع إلى طوس من بلاد الشام ترك الخوض في علم الكلام وما يتعلق به من المعقول وبنى (خاناه) جوار داره بطوس [وأخذ] صحيح البخاري ومسلم [وانكب] على تلاوة القرآن والأذكار، وسماع الأحاديث النبوية والآثار إلى أن وافته المنية وهو على هذه الطريقة المرضية، وإليه وإلى الرَّازِي أشار المصنف -رحمه الله- في أبياته الدالية:

وابن الخطيب وحجة الإسلام قد خمدا ... نارًا ذكاهما لم تخمداه

إلى [آخرها]:

وبعده تابا ولكن بعدما سلَّا على ... الإسلام سيفًا لا أراه مغمده

أنوار.

فضللت[1] في تيه بلا علم ... وغرقت في يم[2] بلا سفنِ[3]

وقال الفخر الرَّازِي[4] في ذلك:

العلم للرحمن جل جلاله ... وسواه في جهلاته يتغمغم

ما للتراب وللعلوم وإنما ... يسعى ليعلم أنه لا يعلم[5]

وقال صاحب «نهاية الإقدام»[6]:

و[7] قد طفت في تلك المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالمِ

---

(١) في (ك): [فظللت] وهو خطأ.

(٢) في (ج): [بحر].

(٣) وهو كتاب غير صحيح وغير ثابت إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وانظر قسم الدراسة (فيما انتقد على المصنف).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين التَّيْمي الطبرستاني الأصل الرَّازِي المولد، الفخر الفقيه الشافعي، له مصنفات، منها: «التفسير الكبير» و«نهاية العقول» و«الأربعين» و«المحصل» وغيرها. انظر «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٤٨). وقد قال الرازي: (ولقد اخترت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن الكريم). [«القائد في تصحيح العقائد» ص(٧٤)].

(٥) حاشية قال الأمير: نسبها ياقوت إلى الزمخشري صاحب الكشاف، والصحيح أنها ليست له. والتغمغم: (هو الكلام الذي لا يبين ضمنًا). أنوار.

(٦) هو الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتكلم الأشْعَرِي ولد (٤٦٩هـ)، بشهرستان، ومات في (٥٤٨هـ). انظر «هداية العارفين» (٢/ ٩١) نفسها، وترجمته في أول كتابه. له كتاب «الملل والنحل» و«نهاية الأقدام» و«الأربعين» وغيرها. وفي كتاب «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٤) وذكر في كتاب نهاية الإقدام المذكور بيتين... ولم يذكر لمن هذان البيتان وقيل: ينسبان إلى ابن سيناء.

(٧) الصواب: [لقد] في أكثر المراجع.

فلـم أر إلا واضعًـا كـف حائـر   علـى ذقـن أو قارعًـا سـن نـادمِ[1]

فهذا كلام سلاطين أئمة المعارف العقلية، من فريقي الملة الإسلامي، وسيأتي هذا مبسوطًا في موضعه.

فأما بعض الطلبة من أتباع أهل الكلام، الذين قلدوا في تلك القواعد وهم يحسبون أنهم من المحققين، فهم أبلد وأبعد من أن يعرفوا ما أوجب اعتراف هؤلاء الأئمة بالجهل والعجز، وإنما هم بمنزلة من سمع أخبار الحروب والشجعان، وهؤلاء الأئمة بمنزلة من مارس مقارعة الأبطال ومنازلة الأقران، ولا يلزم من التزهيد في طلب ما لا يحصل، والاشتغال بما يضر من علوم الفلاسفة والمبتدعة، التزهيد في العلم النافع. وسيأتي إشباع القول في عظيم فضله والحث عليه، بعد تقرير صحته والرد الشافي على من نفاه.

***

(١) حاشية قال الأمير رحمه الله: أقول: ليته زاد على بيتيه:

سـوى معهد المختـار أحمـد لم أجد   بـه حائـرًا أو قارعًـا سـن نـادم

لكان خيرًا له من هذا التعميم، وقد قلت ردًّا عليه:

لعلـك أهملـت الطـواف بمعهـد الـ   ـرسـول ومـن والاه مـن كل عالـم

فمـا حـار مـن يهـدي بهـدي محمـدٍ   ولسـت تـراه قارعًـا سـن نـادم

وانظر «الديوان» لابن الأمير -رحمه الله- ص(٣٦٩).

[أمر رسول الله ﷺ بالاقتصاد في الأمور]

ومن هاهنا أمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بالاقتصاد في الأمور، وقال: «**إن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى**»[(١)] وهو الذي اختاره الله تعالى معلمًا للأميين ورحمة للعالمين، وعلم بالضرورة لا بالأخبار[(٢)] الآحاد أن ذلك كان خلقه ودينه عند العلماء النقاد، فتعين حينئذٍ طلب الطريق القريبة الممكنة التي هي فطرة الله التي فطر الناس عليها، كما نص على ذلك في كتابه الكريم[(٣)] وسنة رسوله -عليه أفضل الصلاة والتسليم- ولولا ما وقع فيها من التغيير لما احتاجت إلى طلب، ولكنه [قد][(٤)] وقع فيها التغيير، كما أخبر بذلك رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في الحديث المتفق على صحته عند أهل النقل، وفيه[(٥)] تفسير الفطرة وتقريرها من المبلغ المبين لما أنزل عليه من الهدى والنور، حيث قال:

---

(١) حسن. أخرجه البزَّار في «كشف الأستار» (٧٤) والحاكم في «علوم الحديث» ص(٩٥) عن جابر، وقال أحدهم ضعيف، وهو في «ضعيف الجامع» (٢٤٨٠) والراجح أنه حسن.
حاشية: وقال في «النهاية» في تفسير هذا الحديث: قد أتيت من البيت: القطع وهو مطالع بت يقال بته وأبته. يريد أنه لقي في طريقه عاجزًا عن مقصده، ولم يقض وطره، وقد أعطب ظهره من حجام. قلت: أفاده في النهاية (١/ ٩٣) ط العلمية. وهذا الحديث أخرجه البيهقي (٣/ ١٨)، والعسكري في «الأمثال» (١/ ٥٤٤)، وضعف.
وأخرجه البيهقي في «الشعب» عن عائشة بلفظ أوله وآخره: «ولا تكرهوا عبادة الله إلى عباده، فإن المنبت لا يقطع سفرًا ولا يسقي ظهرًا». وأخرجه أيضًا في «الشعب» و«السنن» عن ابن عمر بلفظ أوله وآخره: «ولا تبغض إلى نفسك عبادة ذلك، فإن المنبت لا سفرًا قطع ولا ظهرًا أبقى» الحديث. أنوار. أقول: وفي لفظ البزار: «لا أرضًا قطع... ».
(٢) في (ب): [بأخبار].
(٣) بينه قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] الخ.
(٤) زيادة من (ب، ك).
(٥) في (ج): [وفي].

«كل مولود يولد على الفطرة، وإنما أبواه يهوِّدانه وينصرانه ويمجسانه»[(١)].

وفي ذلك يقول أمير المؤمنين [وإمام العارفين][(٢)] علي بن أبي طالب عليه السلام[(٣)] في ممادح ربه - سبحانه وتعالى - التي أودعها خطبه في محافل المسلمين، وعلمها من حضره[(٤)] من خيار المؤمنين، حيث قال في[(٥)] محامد رب العالمين: (ولم يطلع العقول على تحديد صفته، ولم يحجبها عن واجب معرفته، فهو الذي تشهد[(٦)] له أعلام الوجود على إقرار قلب ذلك الجحود)[(٧)].

وقد جود في شرحه ونصره العلامة ابن أبي الحديد، وعزاه إلى قاضي القضاة[(٨)] وفرق بينه وبين قول الجاحظ[(٩)] فقال: إنا ما ادعينا في هذا المقام إلا أن العلم بإثبات الصانع هو الضروري، والجاحظ ادعى في جميع المعارف أنها ضرورية، وأين أحد القولين من الآخر. انتهى كلام الشيخ.

---

(١) صحيح، أخرجه البخاري (٨/ ٥١٢) مع «الفتح»، ومسلم (٢٠٤٧)، وأحمد (٢/ ٣٤٦).

(٢) في (ب): [تأخير] قوله: [إمام العارفين] والصواب في أكثر من نسختين كما أوضحناه أعلاه وقد أخطأ أحمد مصطفى فقال ساقط من المطبوع. ثم بعد ثلاث كلمات قال: زيادة من ميم. وإنما هي كلمة واحدة.

(٣) ساقط من (ج). وفي (د): [كرم الله وجهه].

(٤) في نسخة (ك): [حضر].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) في (ب): [يشهد]، وفي (ج): [شهد].

(٧) انظر: «شرح نهج البلاغة» (٣/ ٢١٥-).

(٨) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهَمْذاني المعتزلي المتكلم الشهير أبو الحسين، من مصنفاته: «طبقات المعتزلة»، و «المغني»، وغيرهما مات بالرَّي (٤١٥هـ).

(٩) الجاحظ: عثمان بن عمرو بن بحر الكَتّاني اللَّيْثِي البَصْري، المشهور. له مصنفات منها: (الحيوان، والبيان، والتبيين)، تنسب إليه الفرقة الجاحظية المعتزلية.

ويدل [عليه][1] قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] وفي[2] الجرز[3] ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [السجدة: ٢] وقوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾[4] [إبراهيم: ١٠]. ولذلك كان المختار في حقيقة النظر[5] أنه تجريد القلب عن الغفلات لا ترتيب المقدمات. كما ذكره[6] الشيخ مختار المعتزلي[7] في كتابه «المجتبى»[8] فتأمل ذلك.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) سياق الكلام صحيح و في (م): [ألم].

(٤) حاشية: وفي قول الرسل عليهم السلام (فاطر السموات والأرض) تنبيه على الدلالة على الله تعالى بذلك، ولا نحتاج إلى زيادة عليه. من بعض مؤلفات لمؤلفه رحمه الله.

(٥) حاشية قال الأمير: والفاعل: بهذا يجعل النظر شرطًا اعتباريًا غير مؤثر وهم أقوى هذه الطوائف حجة؛ لأنهم لم يسقطوا وجوب النظر في الجملة ولا اطرحوا المعلوم من ثمرته بالفطرة ولا جحدوا المعلوم فيه من سلف الأمة، ومع ذلك فلم يقف [ويكون] القول بوجوب النظر في [هذا] والطرائق المبتدعة وإنما يوجبون من النظر ما يوجبه أهل السنة وهو النظر فيما أمر الله بالنظر فيه، وفيما حمله من هذه جماعة وأصحاب وخير أسلافهم أنهم اعتمدوا من النظر في المعجزات والمخاوفات من غير شعور بترتيب المقدمات على الشرائط المنطقية. «العواصم». وأنوار.....

(٦) في (ك): [ذكر]. ولعل النسخ التي اعتمدها الأخ أحمد مصطفى فيها أخطاء أكثر من نسخة الأم وشيء من النقص.

(٧) مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الفزميني أبو رجاء نجم الدين، له «المجتبى» شرح القدوري والقينة، وهو حنفي، مات (٦٥٨هـ) انظر: «هداية العارفين» (٢/ ٤٢٣) و«الأعلام» (٢/ ١٦٦) وقال اللكنوي: (معتزلي الاعتقاد حنفي الفروع تصانيفه غير معتبرة ما لم يوجد مطابق...). انظر: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» ص(٢١٣).

(٨) حاشية قال الأمير: لفظه في «المجتبى»: في فضل النظر أنه قد كثر الاختلاف في حقيقته، والأصح أنه ترتيب مقدمات قطعية أو ظنية يتوصل به إلى علم أو ظن ما لترتيب إحصار علمه في الذهن يصدران علمًا [بالغًا] أو [ثالثًا] كقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث أفاد علمًا وهو أن العالم=

قلت: وبيان هذه الجملة في أمرين:

أحدهما: بيان المحتاج إليه من المعارف الإسلامية في الأصول. وهو[1] سبعة أمور، كلها فطرية جبلية، كما يأتي، وعليها مدار خلاف العالمين أجمعين، وإنما تدرك بالفطرة قبل التغيير، أو مع الشعور بذلك التغيير، فإن مداواته بعد الشعور به سهلة؛ وذلك لأن البصيرة في المعلومات كالبصر في المحسوسات، كلاهما مخلوقان في الأصل على الكمال ما لم يغيرا، فمتى وقع فيهما التغيير ولم يشعر به صاحبه فحش جهله وخطؤه، ومتى شعر بذلك سهل علاجه واستداركه أو الحكم عليه بحكم العميان. والله المستعان.

=حادث. ثم قال: وقيل تجريد العقل عن الغفلات. ثم قال: والاعتماد على الأول. فقول السيد أنه الأخير المختار كأنه يريد لنفسه المختار وأنه أوهمت عبارته أنه مختار مختار، ثم قوله: تجريد القلب سبق قلم فصار النسخ العقل في نسخه ظاهرة أو [ظاهرها].الشيخ [أو الشيخ أو الشك].
وعبارة المؤلف في ترجيح أساليب القرآن لفظها: قال الشيخ محمود في كتابه المجتبى في فأقبل صحائف [أو طوائف] النظر أنه تجريد العقل عن [الضلالات] [أو الأغلوطات] والنهي أو النفي وهذه أولى من عبارة الإيثار من وجهين كما لا يخفى. أ.هـ أنوار.
مناسبة كثير من أقوال الغزالي في المنقذ من الضلال: انبهار المرء عند الشكوك والشبهات بنور قذفه الله في صدره، قال: وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف فمن ظن أن الكيف موقوف على الأدلة الجهرية بعد [ضيق] رحمة الله الواسعة.. إلى آخر كلامه هنالك. أنوار.
وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أوائل قواعده: ما أشد طمع الناس معرفة عالم بصنع الله على معرفته. شبه لما كلما نظروا فيه وحرصوا عليه ازدادوا حسرة وغفلة ما يجزم الإضراب عنه كما فعل السلف الصالح.
والبصائر كالأبصار في حرص أن يرى ببصره ما وازنه بحبال لم ينفعه بحال تصديقه إلى درس مع قيام الساتر فكذلك تحديق البصائر إلى ما غيبه الله تعالى عنها قاله في العواصم. أنوار.
والأكثر أنه كان يصح منه تعالى أبعاد [أو أبعاث] العالم قبل الوقت الذي أوجده فيه وقال أبوالقاسم.. إذ لا يرتدد عنه داع الحكمة. أنوار.

(١) في (ب): [وهي]. و ساقط من (ج).

[أسباب خوض المتكلمين في عقائدهم الخلافية بين الفرق الإسلامية]

الأمر الثاني: بيان أن خوض جميع(١) المتكلمين في عقائدهم الخلافية بين الفرق الإسلامية يتوقف دائمًا أو غالبًا على الخوض في مقدمات لتلك العقائد، وجميع تلك المقدمات مختلف فيها أشد(٢) الاختلاف بين أذكياء العالم وفحول علم المعقولات من علماء الإسلام، دع عنك غيرهم.

***

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): [أشر].

[شروط المقدمات]

ومن شرط المقدمات: أن تكون أجلى، وألا تكون بالشك والاختلاف أولى، فلينظر بإنصاف مَن كان مِن أهل النظر من علماء الكلام في تلك القواعد الدقيقة، والمباحث العميقة، والمعارضات الشديدة، والمناقشات اللطيفة في أحكام القدم، و متى يصح من الله تعالى إيجاد الحوادث، وما لزم كل خائض في ذلك، حتى التزم بعض شيوخ الكلام نفي القدرة على تقديم الخلق عن وقته، وبعضهم أن الحوادث لا نهاية[١] لها في الابتداء كما لا نهاية لها في الانتهاء. وقال جمهورهم إنه قادر في القدم، ولا يصح منه الفعل فيه مع قدرته. وكذلك اختلافهم فيما تعلق[٢] به العلم في القدم، وفي أحكام الوجود والموجود، وهل هما[٣] شيء واحد على التحقيق، أو بينهما فرق دقيق. وفي دعوى أبي هاشم[٤] وأصحابه أن الثبوت غير الوجود حتى جمعوا بين الثبوت والعدم، دون الوجود والعدم، وقضَوا بأن الله تعالى لا يدخل في قدرته سبحانه أن يكون هو المثبت للأشياء الثابتة في العدم، مع قضائهم بثبوت جميع الأشياء في العدم بغير مؤثر،

---

(١) وقال ابن تيمية رحمه الله: لم يكن أحد في الصحابة والتابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام، ويثبت حدوث الأجسام بحدوث الأعراض والحركة والسكون والأجسام مستلزمة لذلك لا تنفك عنه، وما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ويبني ذلك على حوادث لا أول لها، بل أول ما ظهر هذا الكلام في الإسلام بعد المائة الأولى من جهة الجعد بن درهم والجهم بن صفوان «منهاج السنة» (١٠) اهـ.

(٢) في (ج): [يتعلق].

(٣) في (د) [إلا شيء].

(٤) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن خالد بن حمران بن أبان مولى عثمان، ابن أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، وصنف لهم (٢٧٧-٣٢١هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٥٥).

وإنما تفسير خلق الله للأشياء عندهم أن يكسبها[١] بعد ثبوتها صفة الوجود مع مخالفة جمهور العقلاء لهم في ذلك، وفي أدلتهم عليه كما أوضحه صاحبهم أبو الحسين[٢] وأصحابه، وأوضحوا أيضًا مخالفتهم في إثبات الأكوان والاستدلال بها، إلى أمثال لذلك كثيرة مما اشتملت عليه «التذكرة» لابن مَتّويه[٣] والملخص للرازي[٤] وشرحه، والصحائف[٥] الإلهية[٦] ونحوها من جوامع هذا الفن[٧].

---

(١) في (ج): [يكسببها].

(٢) هو محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين. شيخ المعتزلة المتكلم، بصري درس في بغداد، مات (٤٣٦هـ) في بغداد، من مؤلفاته: «المعتمد في أصول الفقه» «تصفح الأدلة» «شرح الأصول الخمسة» و«الإمامة» وغيرها. انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ١٠٠).

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن مَتّويه الواحدي. صاحب التفسير، من مؤلفاته: «البسيط في التفسير»، وكذلك: «الوسيط»، و «الوجيز»، مات (٤٦٨هـ).

(٤) هو كتاب الخلاصة في «المنطق» للفخر الرَّازِي المتوفى (٦٠٦هـ)، وشرحه علي بن عمر القزويني وله ستمائة شرح واختصره نجم الدين اللبودي. انظر «كشف الظنون» (٢/ ١٨١٩).

(٥) «شرح الصحائف» للسمرقندي شمس الدين محمد، وشرحه البهشمي، (والصحائف في الكلام).

(٦) في (ب): [لبعض الحنفية].

(٧) حاشية: قال الأمير رحمه الله: وقد ساق ابن تيمية أدلة الرَّازِي وغيره مثله ابن سينا ونحوه على إثبات الصانع ثم أبان ما فيها من الاختلال، ثم قال: إن الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- هو الحق الموافق لصريح المعقول، وأن ما يبنيه من الآيات والدلائل والبراهين العقلية في إثبات الصانع سبحانه ومعرفة صفاته وأفعاله هو فوق نهاية العقول، والأخبار ما عند مذاق الأولين والآخرين من الفلاسفة والمتكلمين هو بعض ما فيه.

قال: لكنهم يلبسون الحق بالباطل ولا يأتون به على وجهه، كما أن طريق الاستدلال بحدوث المحدثات على إثبات الصانع الخالق هي طريقة فطرية ضرورية. ولإخبار ما عندهم طريقة صحيحة عما لم يكفهم أو عملوا فيها من الاختلاف والفساد ما يعرفه أهل التحقيق والانتقاد الذين آتاهم الله الهدى والسداد. أنوار.

فعلى قدر ما في تلك القواعد من الشكوك والاحتمالات تعرف ضعف ما تفرع عنها، ولعل كثيرًا من النظار المتأخرين يعترف بأنها محارات(١) ومجاهل، لا هداية للعقول فيها إلى اليقين، ثم يعتقد أن عقائده المبنية عليها صحيحة قطعية، وهذه غفلة عظيمة، فإن الفرع لا يكون أقوى من الأصل، لا في علوم السمع ولا(٢) في علوم العقل.

ثم إن المتكلمين(٣) كثيرًا ما يقفون المعارف الجلية(٤) الواضحة على أدلة دقيقة خفية فيتولد من ذلك مفاسد، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليفه المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك أو تأثيمه ومعاداته، وذلك مع تحريمه يؤدي إلى حرام آخر، وهو التفرق الذي نص القرآن [الكريم](٥) على النهي عنه، ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله، ومنها الابتداع وتوسيع دائرته. وما أحسن قول أمير المؤمنين علي - عليه السلام- في مثل ذلك: «العلم نكتة يسيرة، كثَّرها أهل الجهل»(٦).

ولنذكر شيئًا من ذلك نخرج به عن التهمة بدعوى ما لم يكن منهم، فنقول: إنا لا نحتاج إلى دليل على وجود الله تعالى بعد علمنا [بالضرورة الفطرية](٧) بأنه الذي أوجد الموجودات وخلق العوالم ودبرها، واستحق المحامد جميعها

(١) في (ب): [مجازات].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) غير واضح.

(٤) في (ب، ك): [الجليلة].

(٥) ساقط من (ك).

(٦) لا يصح، وهو من كلام الناس، كما في «كشف الخفاء» (٢/ ٦٧). بلفظ: [العلم نقطة].

(٧) ساقط من (أ، ج).

والأسماء الحسنى كلها، وأنه على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم خبير، وهذا هو قول الشيخ أبي الحسين[1] وأصحابه وأكثر العقلاء وجماهير الأمة.

***

(١) في (ج): [خطأ].

[قول أبي هاشم الجُبَّائي وأتباعه]

وذهب الشيخ أبو هاشم الجُبَّائي وأتباعه إلى أنَّ بعد علمنا بذلك كله نشك، هل هو سبحانه موجود [أو][1] معدوم؟ بعد علمنا أنه موجد الموجودات[2] ومدبرها القيوم بها، وأنا بعد العلم بذلك معه نحتاج إلى النظر الدقيق في دليل يدل على أن خالقنا الكامل الأسماء والنعوت غير معدوم، ولا يكفينا العلم بأنه خالقنا ومدبرنا دليلا[3] على وجوده قط، وغفلوا عن كون وجود[4] الخالق القيوم بخلقه أقوى في التعريف بوجوده من الدليل الذي يتكلفونه على ذلك في فطر العقلاء، وأنه إن أمكن الشك في هذه الفطر أمكن الشك في دليلهم عليها، إذ لا يمكن أن يكون أقوى منها، بل هو أخفى بغير شك، كما يعلم ذلك من وقف على أدلتهم في ذلك.

***

(١) في (ك): [أم] ولم ينبه عليه المحقق من قبل.

(٢) في (ك): [موجود] وهو خطأ ولم يتنبه له. و في (ب): [بأنه].

(٣) في (ج): [دليل].

(٤) ساقط من (ب). حاشية: قال الأمير: قال ابن تيمية -رحمه الله- في أثناء الرد على من أثبت الصانع تعالى بالأدلة العقلية بمقدمات صحيحة خفية أنهم طولوا وداروا بالعقول دورة تبعد على العقول معرفة الله تعالى والإقرار بثبوته وقد تحصل لها في تلك الدورة من الآفات ما يقطعها عن المقصد فكانوا كما قيل لبعض الناس أين أذنك فرفع يده وأدارها على رأسه ومدها وقبض وقال: هذه أذني وكان يمكنه أن يشير إليها بالطريق المستقيم القريب، ويقول هذه أذني وهو كما قيل: أقام يعمل أيامًا رؤيته وشبه الماء بعد الجهد بالماء. أنوار.

[صيانة ديباجة هذا المختصر من علم الجدل ونحوه]

وقد كنت أوردتها هنا، وبيان ما فيها من الشكوك، ثم صنت ديباجة هذا المختصر من ذلك ونحوه من علم الجدل، ورأيت أن أورد ذلك في فصل مفرد في آخر هذا المختصر - إن شاء الله تعالى- وإلا فهي في العواصم(١) مجموعة(٢) وفي كتب الكلام مفرقة. وإنما فعلت ذلك(٣) معًا ليسلم أولاً من كدورته أهل الأثر، ثم ينتفع ثانيًا بالنظر في الشكوك(٤) الواردة عليه أهل الكلام والنظر إن شاء الله

(١) حاشية: لم يتم ذكر ذلك في آخر هذا الكتاب، كأنه اكتفى بما في العواصم.

(٢) طبع في (٩) مجلدات بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط -وفقه الله تعالى-، ط مؤسسة الرسالة، ونسخ مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير - صنعاء. انظر المجلد (٢/ ٤٧٠) ط جديدة.

(٣) خطأ في (ج).

(٤) حاشية: قوله: (بالنظر في الشكوك.... الخ). انظر تابع لهذه الصفحة (أ، ب). أقول: قال القرطبي: لو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مساوية لكان حقيقًا بالذم أحدهما قول بعضهم أول واجب اشك إذ هو اللازم عن وجوب النظر وثانيهما: قول جماعة منهم من لم يعرف الله بالنظر والتي رتبوها والأبحاث التي وردها لم يصح إيمانه حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أبيك وجيرانك قال لا تشنع علي بكثرة أهل النار قاله. والقائل بالمسألتين كافر شرعًا يجعل الشك في الله واجبًا ويجعل معظم المسلمين كفارًا حتى يدخل في [همومه] علامة السلف الصالح والتابعين وهذا معلوم الفساد من الدين ضرورة وإلا فلا يوجد في الشرعيات ضروري انتهى.

قال ابن القيم: ومهم ما قال أنه ليس تحت أديم السماء كتاب يتضمن البراهين والآيات على المطالب العالية من التوحيد وإثبات الصفات وإثبات المعاد والنبوات ورد النحل الباطلة والآراء الفاسدة مثل القرآن، فإنه كفيل بذلك كله متضمن له على أتم الوجوه وأحسنها وأقربها إلى العقول وأفحصها بيانًا، فهو الشفاء حقيقة من أدواء الشكوك والشبه، ولكن ذلك موقوف على فهمه ومعرفة المراد منه، فمن رزقه الله ذلك أبصر الحق والباطل عيانًا بقلبه كما يرى الليل والنهار، وعلم أن [غيره يراه] من كتب الناس وآرائهم ومعقولاتهم بين علوم لا تقربها وإنما هي آراء وتقليد وبين ظنون كاذبة لا تغني من الحق شيئًا، وبين أمور غير صحيحة لا منفعة للقلب فيها، وبين أمور صحيحة قد وعروا الطرق إلى تحصيلها [وخالفو] الكلام في إثباتها مع قلة=

[تعالى][1]. وإنما اضطر أبو هاشم وأتباعه إلى ذلك؛ لأنهم جوزوا للمعدوم تحققًا

=نفعها فهي لحم جمل غث على جبل وعر، لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتفل منه، وأحسن ما عند المتكلمين وغيرهم هو في القرآن أوضح تقريرًا وأحسن تفسيرًا، فليس عندهم إلا التكلف والتعقيد والتطويل كما قيل:

لــولا التنافــس في الدنيــا لمــا وضعت كتــب التناظــر لا المغنــي ولا العمــد

كالمــوت يزعــم منهــم عقــدًا وبالــذي وضعــوه روات العقــد

فإنهم يزعموا أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشكوك والشبه، والفاضل الذكي يعلم أن الشكوك والشبه زادت بذلك، ومن المحال ألا يحصل الشفاء والهدي والتبيين في كلام الله وكلام رسوله ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين انتهى.

قال ابن تيمية: وحدثني رجل من أهل الفضل والمعرفة والدين أنه كان قد قرأ على شخص سماه لي وهو من أكابر أهل الكلام والنظر [وبرت] من المحتمل لابن الخطيب وأشياء من إشارات ابن سينا قال فرأيت حالي قد تغير وكان له نور وهدى ورأيت له منامات سيئة فعرف أنها من ذينك الكتابين يكتب على المحصل محصل [أو محتمل] في أصول الدين حاصلة وبعد تحصيله أصل بلا دين، أهل الضلالات والشك المبين وما فيه فأكثره وحي الشياطين...

(١) ساقط من (ب). حاشية: قال الأمير رحمه الله: قال الشيخ مختار في المجتبى: المسألة الثالثة في إثبات أن صانع العالم موجود. الكلام في هذه المسألة يختلف باختلاف الناس في الوجود فمن قال وجود الشيء حقيقته وذاته. قال: إذا دللنا على أنه لا بد للعالم من صانع علمنا أنه موجود؛ لأن الشك في عدمه بعد العلم بثبوته شك في انتفائه بعد ثبوته وأنه خلف. وإنما قلنا إنه شك في انتفائه لأن أهل اللغة يستعملون لفظة العدم ولفظة النفي بالترادف، والنفي والثبوت متقابلان، فكذا العدم والثبوت، فكل ما كان ثابتًا لا يكون معدومًا، فإذا لم يكن الباري معدومًا كان موجودًا، فصح ما ادعينا أنه إذا ثبت أن لا بد من صانع للعالم ثبت وجوده. وإليه ذهب كثير من المشايخ. وأما من قال: وجود الذات زائد على حقيقته ولكنه [غير القياس عنه وهم أكثر العلماء [ضعفه أو وصفه] والأشعرية ومن تابعهم فيه قالوا أيضًا: الدليل على ثبوت حقيقته دليل على وجوده عندهم لا تنفك عن حقيقته، وأما الحقائق فتقرره مع انتفاء الوجود عنها، وهم جمع من المشايخ منهم أبو علي وأبو هاشم وقاضي القضاة وابن متويه واتباعهم زعموا: أن المعدومات قبل وجودها ذوات أعيان وحقائق، وأن تأثير الفاعل في جعل تلك الذوات على صفة الوجود لا على علم الذوات. إلى أن قال تقي الدين العجالي: أن كل من سمع ذلك من العقلاء قبل أن يتلوث خاطره بالاعتقادات التقليدية فإنه يقطع ببطلان هذه المذاهب - يريد=

في الخارج لا في الذهن، على ما حققه الشيخ مختار المعتزلي في كتابه «المجتبى» في الفصل الرابع في صفات الله تعالى.

[آثار كثرة التعنت في النظر]

واعلم أن كثرة التعنت في النظر يؤدي إلى طلب تحصيل الحاصل والتشكيك فيه، وقد جربنا ذلك وتأثيره في الموسوسين في الطهارة وفي النية(١) [وأمثالهما] من الأمور الضرورية.

[سبب مرض العقول في الضروريات]

فإذا صح مرض العقول في الضروريات لسبب التعنت والغلوّ في تحصيل الحاصل، فكيف(٢) إذا وقع هذا السبب في محارات العقول(٣) ودقائق الكلام وتوهم المبتلى بالوسوسة أنه لا طريق له(٤) إلى معرفة الله تعالى إلا تلك الدقائق الخفية والقواعد المختلف فيها بين أذكياء البرية(٥).

=مذاهب البهاشمة ومن تبعهم - ويتعجب أن يكون في الوجود عاقل تسمح نفسه بمثل هذه الاعتقادات، ويلزمهم أن يجوزوا فيما نشاهده من الأجسام والأعراض أن تكون كلها معدومة؛ لأن الوجود غير مدرك عندهم، والإلزام أن يرى الله تعالى لوجوده إلى آخر كلامه في آخر أبواب العدل وقد نقله المؤلف -رحمه الله- بطوله في ترجيح أساليب القرآن. كاتبه أنوار.

(١) خطأ في (ك).

(٢) في (ج): [وكيف].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) هناك كلمة: (أهل الإنصاف)، وهي في بعض النسخ مقدمة وبعضها مؤخرة.

[أمارة عدم اليقين]

ومن أمارة عدم اليقين فيها استمرار الخلاف بعد طول البحث من الأذكياء من أهل الإنصاف ومن علماء[(١)] الإسلام، ولا تحسبن أن العلة في ذلك دقتها، بل العلة عدم الطريق إلى معرفتها. يوضح هذا أن علم الحساب والفلك، وتسيير الشمس والقمر، ومعرفة أوقات الكسوفين من أدق العلوم، ومع دقته فإن غالبه صحيح متفق عليه بين العارفين له، وما كان منه خفيًّا ظنيًّا فهو معروف بذلك بين أهله، وعكس ذلك علم أحكام النجوم في حدوث الحوادث، فإن غالبه باطل؛ لأنها لم تصح منه المقدمات، فدار[(٢)] الضعف [والاختلال][(٣)] والاختلاف على ضعف القواعد لا على دقتها، ولذلك لا يختلف أهل الحساب الدقيق في فالفرائض وقسمة المواريث [في المناسخات][(٤)] ونحوها مع دقته [ولذلك[(٥)] لا يختلف] علماء العربية والمعاني والبيان في كل دقيق، بل يتفقون حيث تكون المقدمات صحيحة وإن دقت، ولا يختلفون إلا حيث تكون المقدمات ظنية، بل المتكلمون في الحقيقة كذلك، لكنهم إنما يتفقون في أمور يستغنى [عنها وعن معرفتها في علم الكلام][(٦)] ثم يختصون[(٧)] من بين أهل العلوم بدعوى القطع في مواضع الظنون، وتركيب التعادي والتأثيم والتكفير على تلك الدعاوى، إلا أفرادًا من أئمتهم وأذكيائهم توغلوا حتى فهموا أنهم انتهوا إلى محارات منتهى العقول

---

(١) لفظة [أهل] مقحمة في (م).

(٢) في (ب): [فدل].

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (د): [والمناسخات].

(٥) في (ج): [وكذلك]، وفي (ب): [لا تختلف].

(٦) ساقط من (ج). في نسخة مصطفى زيادة مقحمة عن الأصول [معرفتها في علم الكلام].

(٧) في (ج): [يختصمون].

فيها الميل إلى أمارات[١] ظنية، فرجعوا إلى التسليم وترك التكفير، كما سيأتي بيان ذلك عنهم ونصوصهم فيه.

ومن العبر الجلية في هذا للمتأملين[٢] أن أهل الدنيا الموصوفة بأنها لعب ولهو ومتاع[٣] قد أتقنوا موازين معرفة الحق من الباطل فيما بينهم، وتمييز يسير الحيف في ذلك، حتى لا يستطيع أحد تدليس[٤] الباطل، مع وزنهم وتمييزهم لذلك بتلك الموازين الموصلة إلى العلم اليقين القاطع، لإمكان اللجاج والخلاف من المخالفين، فلو استطاع[٥] أهل الكلام أن يضعوا في أمور الدين المهمة موازين حق تميز الحق من الباطل على وجهٍ واضح يقطع الخلاف ويشفي الصدور، مثل موازين أهل الدنيا، ما كرهوا ذلك، وهم لا يتهمون بالتقصير في ذلك، وإنما أُتُوا من أنهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[٦] الذي أنزله مَن أنزل «الميزان» ليعرف[٧] به الحق بعد [دلالة الإعجاز على صدقه كما يعرف الحق][٨] في الأموال [بالميزان][٩] بعد دلالة العقل على صحته، ولذلك جمعها الله تعالى في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ

(١) في (ج): [مارات].
(٢) في (د): [للمسلمين].
(٣) قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾﴾ [آل عمران: ١٨٥] وقال: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ ﴾ [الحديد: ٢٠].
(٤) في (د، ك): [يدلس].
(٥) في (ج) خطأ.
(٦) [تنزيل من حكيم حميد] زيادة من (د) وهي مقحمة.
(٧) في (ب): [ليتعرف].
(٨) سقط من (ج، ك).
(٩) ساقط من (ب، ك).

﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧] أنزل الكتاب لتعريف الحق الديني، وأنزل[١] الميزان لتعريف الحق الدنيوي، فترك الأكثرون الاعتماد عليه، لما سنذكره من الأسباب التي ظهرت في أعذار المخالفين، وإن كان السبب الأكبر[٢] الذي أخبر به[٣] علام الغيوب، حيث يقول: ﴿لَقَدْ جِئْنَٰكُم بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٨] وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات[٤] التي لا تتضح، والسير في الطريق[٥] التي لا توصل، والوزن بالموازين التي لم ينزلها الله تعالى، ولا علمتها رسله، ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء وفطر الأذكياء، وما خرج عن ذلك كله فمن أين له الوضوح حتى يكون ميزانًا[٦] يميز به الحق من الباطل، عند الدقة والخفاء والاختلاف الشديد. فتأمل ذلك بإنصاف.

***

(١) ساقط من (ب، ج، ك).
(٢) في (ج): [الأكثر].
(٣) في بعض النسخ خطأ.
(٤) في (ج): [المجازات].
(٥) في (ب): [الطرق].
(٦) في (ب، د): [له ميزان].

[سبب تكفير بعضهم لبعض]

وأعجب من كل عجيب تكفير بعضهم لبعض بسبب الاختلاف في هذه المحارات[١] الخالية من ذلك كله، وقد قال الله تعالى بعد الأمر بوفاء الكيل والوزن: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢] مع وضوح الوفاء فيهما، وإمكان الاحتياط، فكيف حيث يدق ويتعذر فيه الاحتياط! لكن[٢] يمكن ألا يسامحوا في ذلك من جهة أن الضرورة، بل الحاجة لم تدع إليه كالوزن، هذا مع ما في التكفير للمخطئ في هذه الدقائق من المفسدة، وذلك عدم جسرة الناظر على المخالفة؛ لأنها صارت مثل الردة من الدين، ولولا ذلك لاتضح كثير من الدقائق، فإن أوائل [أهل علم الكلام][٣] لا بد أن يقصروا كما هو العادة الدائمة في كل من ابتدأ ما لم يُسْبَق إليه، فلما كفَّروا المخالف كتم بعضهم المخالفة، وتكلف بعضهم الموافقة بالتأويل البعيد، وقلد[٤] الأكثرون، وقد ذكر نحو هذا في [دلائل][٥] إعجاز القرآن أنه أسلوب مبتدأ جاء على الكمال فخرق العادات بذلك، على أن في علم الكلام من الخطر ما لا يتعرض له حازم بعد معرفته، وذلك ما ذكره السيد الإمام[٦] المؤيد بالله[٧] - عليه السلام - فإنه ذكر في أواخر

---

(١) في (ج): [فهذه المجازات].

(٢) في (ب، م) حرف مقحم [قد].

(٣) في (ك): [أهل العلم الكلام]، وفي (ج): [العلم علم الكلام].

(٤) في (ب): [وفسد].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) ساقط من (ك).

(٧) هو المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون بن زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنه. كان أعلم أهل زمانه، له مؤلفات كثيرة، بايعوه بالخلافة سنة (٣٨٠-٤١١هـ)، ولد (٣٣٣هـ)، ومات (٤٢١هـ). «معجم المؤلفين» (١/ ١١٦).

كتابه «الزيادات»(١) ما لفظه:

(فصل [فيما](٢) يجب على العامِّيِّ والمستفتي)

قال عليه السلام: والأولى عندي ترك الخوض فيما لا تمس الحاجة إلى [معرفته](٣) من علم الكلام؛ لأن الصحيح من المذهب أن الجهل قبيح، ويجوز أن يصيره إلى حالة يستحق صاحبها الخلود في النار، وهذا غير مأمون لو نظر في [مسألة](٤) من الكلام وأخطأ، ولو لم يشتغل بها وترك النظر فيها أمن ذلك، ولو أصاب [كان](٥) ما يستحق من الثواب على الإصابة يسيرًا، والعاقل إذا اختار الحزم اختار الإعراض عنها دون النظر فيها. إلى آخر كلامه في ذلك.

[توجيه كلام المؤيد بالله]

وأراد -عليه السلام- بالجهل القبيح الجهلَ الاصطلاحي عند أهل الكلام، وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو [به](٦). لا الجهل اللغوي الذي هو التوقف في موضعه، فهو الذي أمر به وحكم بنجاة صاحبه.

***

(١) مخطوط في المتحف البريطاني (٣٣٨) [٤٠٣١] وبروكلمان في «تاريخ التراث» (٢/ ٣١٢)، وفي صنعاء في «الجامع» (١٤٩) فقه.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ك): [إليه].

(٤) في (ك): خطأ.

(٥) ساقط من (ج، د).

(٦) في (ب، ك): [عليه].

[عيوب علم الكلام]

ومن عيوب علم الكلام تعرضهم [لما لا نفع في الخوض فيه][(١)] مع عدم الأمان من المضرة فيه، كالخوض في الروح والنفس، وأنهما شيء واحد أو شيئان

(١) في (د): [لما لا ينفع الخوض فيه]. حاشية: قال الأمير رحمه الله: حقق المسألة ابن القيم -رحمه الله- في كتابه «الروح» تحقيقًا شافيًا. أنوار. ونذكر هنا ملخصًا لما ذكره:

١- الروح والنفس غير الجسم.
٢- الموجودات فيها ما هو غير قابل للقسمة. النفس.
٣- الصور العقلية الكلية مجردة. النفس.
٤- القوة العاقلة تقوى على أفعال غير متناهية. النفس.
٥- لو كانت القوة العاقلة حالة في آلة جسمانية.
٦- إدراك الشيء حضور ماهية المعلوم عند العالم.
٧- الموجود في الأعيان والموجود في الأذهان.
٨- لو كانت القوة العقلية جسدانية لضعفت في زمان الشيخوخة دائمًا وليس كذلك.
٩- القوة العقلية غنية عن الجسم. ومصدر الفعل هو النفس.
١٠- القوة الجسمانية تكل والقوة العقلية لا تكل.
١١- القوة العقلية غير القوة الجسمانية.
١٢- لو كان محل الإدراك جسمًا لكان عالمًا وجاهلًا في نفس الحال.
١٣- النقوش الجسمانية متغايرة والعقلية متعاونة.
١٤- أن النفس لو كانت جسمًا لكان بين التحريك والإرادة زمان طويل.
١٥- لو كانت النفس جسمًا لكانت منقسمة.
١٦- لو كانت النفس جسمًا لكانت على صفات الأجسام.
١٧- لو كانت جسمًا لوجب أن تقع تحت الحواس.
١٨- لو كانت جسمًا لكانت ذات طول وعرض وعمق.
١٩- الجسم يقبل التجزئ والنفس لا.
٢٠- الجسم محتاج لبقائه إلى النفس.
٢١- لو كانت النفس جسمًا لكان اتصالها ملاصقة أو مداخلة له.

انظر الروح (ص٤٢٤-٤٣٠) ط، إحياء العلوم، بيروت. باختصار كبير.

مختلفان، فإن أدلتهم في ذلك كلها ضعيفة [أو][1] ظنية، وأحسن ما يستدلون به في ذلك هو التلازم، وليس من الأدلة القاطعة.

[بيان وهم لابن مَتَّوَيه والحاكم]

وقد اختار ابن مَتّويه والحاكم[2] منهم وغيرهما أن الروح هو النفَس الجاري بفتح الفاء لأجل[3] التلازم، فوهموا وهمًا فاحشًا، فإن الجنين في بطن أمه لا يتنفس بعد حياته ونفخ الروح فيه بالنص[4] والحس، بل حيوان الماء لا يتنفس (فيه. ولو سلم لهم [جواز][5] دوام التلازم لم يكن حجة قاطعة في اتحاد النفس والروح).[6]

[نصيحة نفيسة]

فليحذر الخوض في أمثال[7] ذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] ولما تقدم من كلام المؤيد بالله في ذلك، وقد وافق المؤيد بالله على[8] ذلك

(١) خطأ في (ب).

(٢) محسن بن محمد بن كرامة الجُشَمِي البيهقي الحاكم. عالم بالأصول والكلام. حنفي معتزلي زيدي. شيخ الزمخشري. كان مشهورًا في صنعاء. من مؤلفاته: «شرح عيون المسائل»، وهو مخطوط بحوزتي كتاب كبير والتهذيب، والمنتخب.وغيرها.

(٣) في (ج) خطأ.

(٤) في (ج) خطأ.

(٥) ساقط من (ب، م).

(٦) سقط كبير من (ج، خ).

(٧) في (ج): [مثلاً].

(٨) في (د): [في].

خلائق من أئمة العترة والأمة[١] كما ذكره صاحب الجامع «الكافي»[٢] عن محمد بن منصور[٣] في كتاب «الجملة والألفة».

[رجوع أئمة الكلام عن الخوض في دقيقه]

وحكى الحاكم المعتزلي في مختصر له جلي في معرفة الله [تعالى][٤] أن جعفر ابن مبشر[٥] وجعفر بن حرب[٦] من أئمة الكلام رجعا عن الخوض في دقيقه، وقد بالغ الغزالي[٧] في ذلك في «إحياء علوم الدين»[٨]. ولا حاجة إلى التطويل بذكر ذلك، وهو معروف في مواضعه.

***

(١) هم: علي، وفاطمة، وذريتهم في كل عصر من قبل الآباء.

(٢) الجامع الكافي مخطوط.

(٣) هو أبو جعفر محمد بن منصور المرادي. زيدي كوفي محدث مفسر مؤرخ فقيه. مات (٢٩٣هـ) له مؤلفات: «سيرة الأئمة» و«تفسير الكبير» و«كتاب الأحكام». انظر: «معجم المؤلفين» (١٢/ ٥٣)، و «فهرست ابن النديم» (٥/ ٢٤٣-٢٤٤).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) أبو محمد المعتزلي، وهو ابن أحمد بن محمد الثَّقَفِي، متكلم بغدادي. ألف في علم الكلام. مات (٢٣٤هـ)، «تاريخ بغداد» (٧/ ١٦١-١٦٢).

(٦) الهَمْداني المعتزلي البَغْدادي، دَرَس علم الكلام في البصرة على ابن أبي الهُذَيْل، وكان من خصائص الواثق، مات (٢٣٦هـ)، له مؤلفات كلامية. انظر: «الملل والنحل» (١/ ٨٩).

(٧) محمد بن محمد الغزالي الطُّوسي أبو حامد فيلسوف متصوف له مؤلفات: «إحياء علوم الدين» والأسماء الحسنى وتهافت الفلاسفة له نحو مائتي مؤلف (مات ٥٠٥هـ)، طوس خراسان.

(٨) انظر (١/ ٢٧، ٢٨).

[طريقة النجاة من علم الكلام]

وإني لما رأيت طريق النجاة من علم الكلام مما لم[١] يجمع عليه أهل الكلام دع[٢] غيرهم، ورأيتها إن كانت طريقًا[٣] صحيحة فإنها متوقفة ولا بد[٤] على التحقيق فيه والبحث العميق عن[٥] لطائفه وخوافيه المودعة في علم اللطيف[٦] الذي [ذكره][٧] ابن مَتّويه من مختصراته وجلياته، وملخص الرَّازِي من موجزاته ومتوسطاته، وأئمة أهله، أعني علم الكلام في غاية المباعدة والمنافاة، حتى أن الشيخ أبا الحسين ذكر أنه يكفي في معرفة بطلان مذاهب أصحابه البهاشمة[٨] من المعتزلة مجرد معرفة مقاصدهم، مع أنهم الجميع من أئمة الاعتزال، هذا مع وقوع كثير من أئمة الكلام في الشك والحيرة.

[صعوبة معرفة طريق النجاة من علم الكلام]

فلما عرفت ذلك كله علمت من غير شك صعوبة معرفة طريق النجاة من هذا الفن على الأكثرين.

---

(١) في (ب، ك): [مما لا]. يجتمع عليها......

(٢) في (ج): [عنك].

(٣) في (ك، خ): [طريقة]. وساقط من (ج).

(٤) في (ك): [ولا يد].

(٥) في (ج): [على].

(٦) علم اللطيف: هو علم المنطق.

(٧) في المطبوع وبعض النسخ [تذكره] وهو خطأ.

(٨) البهاشمة: أصحاب أبي هاشم عبد السلام بن محمد عبد الوهاب الجبائي معتزلي بصري، وانفرط بمذهبهم عن سائر المعتزلة، أي: ضلالة داخل ضلال. وانظر: «الملل والنحل» (١/ ١١٥-١١٧).

[أسهل طريق وأخصره إلى اليقين والنجاة]

وقد ألهم الله سبحانه[١] وله الحمد والشكر والثناء إلى أسهل[٢] طريق وأخصره في علمي [إلى اليقين][٣] والنجاة ونصرة طريق الصحابة والسلف، التي علم تقريرهم [عليها][٤] بالضرورة من الدين، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، وإنما عنيت في توضيحها وتجديدها[٥] بعد دروسها ومداواة ما قد وقع من تغيير المغيرين لها، كما أشار إليه الحديث في قوله ﷺ: «فأبواه يهوّدانه وينصرانه» كما تقدم.

***

(١) في (ب، ك): [تعالى].
(٢) في (ج): [أحسن].
(٣) ساقط من (ج، خ).
(٤) ساقط من (د).
(٥) في (ك، خ): [تحديدها].

[الاختلاف بين الناس يرجع إلى سبعة أشياء]

وبيان ذلك أني تأملت جميع الاختلاف الواقع بين الناس، من الملل الكفرية والفرق الإسلامية، فإذا هو على كثرته وتشعبه يرجع في الجملة إلى سبعة أشياء، مدركها بالفطرة قريب -بعون الله تعالى- بل هي فطرة الله التي فطر الناس عليها.

أولها: إثبات العلوم الضرورية التي يبنى الإسلام على ثبوتها. **وثانيها**: ثبوت الرب عز وجل[١]. **وثالثها**: توحيده سبحانه وتعالى. **ورابعها**: كماله بأسمائه الحسنى. **وخامسها**: ثبوت النبوات وصحتها في الجملة. **وسادسها**: الإيمان بجميعهم وعدم التفريق بينهم. **وسابعها**: ترك الابتداع في دينهم بالزيادة على ما جاءوا به، والنقص منه. فإذا تأملت هذه الأمور السبعة بالفطرة الأوَّلة[٢] السليمة من التغيير بالعادات والطوارئ المغيرات، لم تشك[٣] أن الخطر المخوف من عقاب الآخرة مأمون في جميعها.

فأما[٤] الستة الأولى فمجموعها هو دين الإسلام الذي فطر الله[٥] عباده على معرفته، والخلاف في كل واحد منها كفر مجمع عليه، والأدلة [عليها][٦] جلية وفاقية بين المسلمين، ولا يمكن وجود أحوط منها ولا أولى وأحرى. كما قال الله [تعالى][٧]: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا ﴿١٤﴾﴾ [الجن: ١٤].

---

(١) في (ج) جعل الأولى والثانية هي الأولى فقط، وبهذا تكون ستًّا، وهو خطأ. و في (ك): [ينبني] و في (ج): [تبنى].

(٢) في (ب، ك): [الأولى] ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) في (ك، خ): [لم يشك].

(٤) في (ب، ج): [وأما].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) ساقط من (ك).

(٧) ساقط من (ب، ج، ك).

وأما السابع، وهو عدم الزيادة والنقص في الدين، فهو العصمة من البدع المفرقة بين المسلمين، وهو لاحق بما قبله في ثبوته في الفطرة، مع اضطرار كاره البدعة إليه، لكن لا يثبت فيه التكفير غالبًا كما يأتي [شرحه][(١)] في موضعه.

[سر هذا الكلام]

وسر هذا الكلام أن العذاب الأكبر مَخُوف في المخالفة لأحد هذه القواعد السبع[(٢)] الجلية، والعقل والسمع مجتمعان على حسن السعي في دفع المضار المخوفة المجوزة التجويز المستوي الطرفين، ووجوب السعي في دفع المضار المظنونة[(٣)] ووجوب السعي في الاحتياط في ذلك، وهذا معلوم في فطر العقلاء، ومع كونه معقولًا فقد ذكره الله تعالى في كتابه المبين، وذكّر العقلاءَ به إن كانوا [عنه][(٤)] غافلين، فقال في ذلك رب العالمين: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾[(٥)] [فصلت: ٥٢] وقال -عز وجل- في آية أخرى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠] وقال سبحانه حكاية عن خليله إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ

---

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) في (ب): [السبعة].

(٣) في (ب، ج): [المطلوبة].

(٤) ساقط من (ج).

(٥) حاشية: أن وجوب الشرط محذوف، والمعنى أمران قوله: ﴿مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ انظر تقسيم أبي السعود وشهد على ذلك.

بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [إلى قوله][(١)]: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ﴾[(٢)] [الأنعام: ٨١ - ٨٣] ومنه ما حكاه الله تعالى عن مؤمن آل فرعون من قوله: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدۡ جَآءَكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمۡۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ﴾ [غافر: ٢٨] وفي معناه قوله [تعالى][(٣)] أيضًا: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤١] الآيات. وهو بين في هذا المعنى؛ لأن السلامة متحققة في الإيمان، والخطر مأمون فيه، والمهالك مخوفة في مخالفته، وقد أحسن كل الإحسان في دعاء قومه. ولذلك حكى الله تعالى حسن احتجاجه عليهم، فينبغي تأمله والانتفاع به، ولذلك أتبع الله البرهان بالتخويف بالموت الضروري والمعاد[(٤)] النظري في قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٨﴾ [البقرة: ٢٨] فإن الكفر مع مجموع هذه الأمور أنكر الكفر وأفحشه، فإن البراهين تكفي العارفين، والمخاوف توقظ نيام الغافلين، وتلين قساوة العاتين الماردين، ومع ذلك تقوى دواعي[(٥)] العارفين، وتقاوم وساوس الشياطين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ٣٩][(٦)] وبهذا[(٧)] القدر - أعني الدخول في الإسلام على جهة الاحتياط، من غير علم بصحته بالأدلة - يحصل أدنى مراتب

(١) ساقط من (ب، خ).
(٢) انظر «الكشاف» (١/ ٢٨٠).
(٣) زيادة من (ب، خ).
(٤) في (ب، ج): [والمعاد إليه] لعلها مقحمة.
(٥) في (ج، خ): [دعاوى].
(٦) في (ج): [إلا].
(٧) في (ك): [وهذه]. و في (ب، م): [وهذا].

الإسلام عند كثير من علماء الإسلام، كمن لا يكفر المقلدين لأهل الحق ومن يقول المعارف ضرورية وغيرهم.

[حجتهم على ذلك]

وحجتهم على ذلك أمور، منها تقرير النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- للعامة، وقبول الشهادة منهم[1]. ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾﴾[2] [الحجرات: ١٤] وآخر الآية حجة حسنة على ذلك.

***

(١) اكتفى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من أجلاف العرب بالتصديق والإقرار من غير تعلم ذلك. انظر كتب الحديث والسير مثلًا قصة ضمام بن ثعلبة في صحيح مسلم. و«إحياء علوم الدين» (١/ ٢١).

(٢) حاشية: قال الأمير رحمه الله: قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾﴾ [الحجرات: ١٤] نزلت في بني أسد قدموا المدينة في سنة جدب فأظهروا الشهادتين.

[تواتر أحاديث الشفاعة]

ومنها ما صح واشتهر وتواتر في أحاديث الشفاعة من تقدير[١] إيمان المشفوع لهم بمثاقيل الذر، وأدنى أدنى أدنى من ذلك[٢]. ألا ترى أنك تخاف العذاب على المخالفة في كل واحد من هذه السبعة الأمور، ولا تخاف العذاب في القول[٣] بواحدٍ منها، ولا تجد أحوط منها ولا أنجى، فحينئذٍ علمت بالفطرة علمًا قريبًا جليًّا تطمئن به القلوب، وتؤمن معه من الخوف الأعظم، أنه لا يمكن أن يوجد أصح[٤] ولا أنجى من المخاوف من دين الإسلام ومتابعة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

فلاحظت في هذا المختصر هذه الأمور السبعة، وأشبعت الكلام فيها ونصرتها بجهدي وغاية ما في قدرتي من العبارات الواضحة، وضرب «الأمثال» البينة، ثم الآيات والآثار، وإن تكلمت في نصرتها من عندي فهي متميزة بأنفسها غير ملتبسة بكلامي، فما أخطأت فيه من كلامي وخالفها، فعلى كل مسلم رده واجتنابه ومتابعتها دونه، فإنما قصدي نصرتها لا مخالفتها، فما أصبت فيه فمن[٥] الله -عز وجل-[٦] وله فيه المنة والحمد والشكر والثناء، وما أخطأت فيه فالذنب[٧] مني، وعلي فيه[٨] البراءة منه والتوبة [عنه][٩] والاستغفار والتحذير، وأشد الكراهة، لا أفرق بين كراهة

---

(١) في (ب): [من تقرير].

(٢) يشير إلى حديث الشفاعة الذي أخرجه البخاري ومسلم. البخاري (١٣/ ٤٢٠) مع «الفتح»، ومسلم (١/ ١٧٢)، ووافق قول دكتور أحمد مصطفى وفقه الله.

(٣) خطأ في بعض النسخ.

(٤) في (ج، خ): [أصح منه].

(٥) في (ج، خ): [من].

(٦) في (ك، خ): [تعالى]. و في (ب، ج): [سبحانه].

(٧) في (ج): [والذنب].

(٨) ساقط من (ب).

(٩) ساقط من (ب).

ما صدر مني من البدع وما صدر من غيري، بل يجب أن أكون أشد كراهية لما صدر مني؛ لأن الصادر مني ذنبي يضرني[١] وأؤاخذ بسببه [والصادر من غيري ذنب غيري، لا يضرني ولا أؤاخذ بسببه][٢].

***

(١) ساقط من (ك).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب، خ).

[المحامي عن السنة الذابُّ عن حماها كالمجاهد في سبيل الله تعالى]

والله تعالى يسلمني من البدع والذنوب ويغفر لي ما أخطأت فيه، إنه واسع المغفرة والرحمة، وهو حسبي ونعم الوكيل، لكن المحامي على[1] السنة الذابّ عن حماها كالمجاهد في سبيل الله تعالى ويعد [للجهاد ما استطاع][2] من الآلات والعدة والقوة، كما قال الله تعالى[3]: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وقد ثبت في الصحيح أن جبريل [عليه السلام][4] كان مع حسان بن ثابت يؤيده ما نافح[5] عن رسول الله - صلى الله عليه [وآله] وسلم- في أشعاره[6]، فكذلك من ذب عن دينه وسنته من بعده وإيمانًا به وحبًّا ونصحًا له ورجاء أن يكون من الخلف الصالح الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عُدُولُه؛ ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين**»[7].

---

(١) في (ب، ك): [عن].

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ب، ك): [سبحانه].

(٤) زيادة من (ب) و(ك، خ).

(٥) حاشية: المنافحة والمكافحة، المدافعة والمضاربة. من النهاية معنى.

(٦) صح عن عائشة وغيرها أن حسان بن ثابت، رضي الله عنه، كان ينافح عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والنبي - عليه الصلاة والسلام - يقول: «إن الله يؤيد حسان بروح القدس». أخرجه مسلم (١٩٣٦)، وأبو داود (٣/ ٣٥٧)، وأحمد (٦/ ٧٢)، وغيرهم.

(٧) حديث حسن، صححه الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- وابن القيم وشيخ الإسلام والإمام ابن الوزير في «العواصم» وغيرهم، وضعفه جماعة، والراجح أنه حديث حسن بمجموع الطرق، وتلقى الأمة له بالقبول. انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/ ١٧٢) وقد جعلته في رسالة أسميتها «تعديل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لحملة العلم» تصحيح وشرح يسر الله نشرها.

[أفضل الجهاد]

والجهاد باللسان أحد أنواع الجهاد وسبله، وفي الحديث: «**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**»(١). وقد أحسن من قال في هذا المعنى [شعرًا](٢):

جاهدت فيك بقولي يوم يختصم الـ ... أبطال إذ فات سيفي يوم يمتصع(٣)

إن اللسان لوصّال إلى طرق ... في الحق لا تهتديها الذبّل السّرُع(٤)

***

---

(١) صحيح، أخرجه أحمد (٣/ ١٩) و(٤/ ٣١٤) و(٥/ ٢٥١) عن أبي أمامة وغيره، وأخرجه أبوداود (٢/ ٤٣٨)، والترمذي (٤/ ٤٧١)، وابن ماجه (٢٠) باب الفتن.

(٢) زيادة من (ب، ك).

(٣) في (ب، ك): [السرع].

(٤) في (أ، ك، خ): [الشرع].

[أقسام الطالبين لليقين]

[الطائفة الأولى]

وقد ذكر الغزالي في المنقذ من الضلال(١) أن الطالبين لليقين ثلاث طوائف، منهم أهل الرياضة للقلوب؛ بتصفيتها بالإقبال على الله تعالى وترك ما عداه، والتخلق بالأخلاق المجمع على حسنها، من الزهد والصبر والتوكل والرضا والعفو ووضع النفس.

قلت: إلى سائر ما ذكروه من أخلاقهم وأحوالهم ومقاماتهم في «عوارف المعارف»(٢) وغيره، وهذا لا يمكن اكتسابه بالتصنيف، إنما هو بالعمل.

[لمن يصلح له هذا المختصر]

فمن عمل على موافقة السنة واجتناب البدعة كان هذا المختصر وأمثاله من بداياته التي تعينه على مقصده وتوصله إلى مراده؛ لأنهم أجمعوا على أن الشريعة لمعارفهم(٣) كاللبن للزبد، ومن لا لبن له لا زبد له. [وهذه المقدمات(٤) للشريعة وتصفية القلوب، المشبهين باللبن](٥) والزبد، بمنزلة الروح الذي لولا هو(٦) لما

(١) انظر: «المنقذ من الضلال» ص(١٨).

(٢) «عوارف المعارف» للسهروردي، عمر بن محمد بن عبد الله بن عمون، مات (٦٣٢هـ)، وطبع هذا الكتاب مرتين في مصر عام ١٢٩٤هـ.

(٣) في (ج): [خطأ].

(٤) في (ب): [المقدمة]، وفي (ك): [المقامات].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) في (ج): [لولاه]. و في (ك): [لولاهم].

كان الحيوان ولا الزبد ولا اللبن، ولكنها حاصلة في الابتداء بالفطرة [موهبة][١] من الله سبحانه[٢] [وتعالى][٣] وله الحمد.

فمن كملت فطرته[٤] وسلمت من التغيير لم يحتج إلى شيء من هذا، وإن نظر فيه قوي ما هو عليه من الفطرة، بمنزلة السقي لما يشرب بعروقه من البحر، فإنه لا يحتاج السقي، فإن سقي زاده قوةً وريًّا.

[الطائفة الثانية: أهل التعليم من الإمامية]

والطائفة الثانية ممن ذكر الغزالي: أهل التعليم من الإمامية وغيرهم، فإنهم زعموا أن العقول لا تفي بالمعرفة من غير تعليم الإمام المعصوم، ولذلك تجد طالبي[٥] المعارف النظرية العقلية يتعلمون ذلك من شيوخهم، ولا يمكن بالتجارب أن يستقل أحد منهم[٦] بنظره وعقله من غير شيخ، ثم يأتي بتلك القوانين [المتقنة][٧] مجودة سالمة من المطاعن، وعندهم أن هذا من التجريبات الضروريات. وقد جود الغزالي الرد عليهم في المنقذ من الضلال[٨] وكفى وشفى، ثم قال[٩]: وعلى تسليم

(١) ساقط من (ب).
(٢) زيادة من (د).
(٣) ساقط من (د).
(٤) في (ب، ج): [فيه].
(٥) في (ك، ج): [طالب].
(٦) في (ب، ك): [أحدهم].
(٧) ساقط من (د).
(٨) انظر: «المنقذ من الضلال» ص(٥٢).
(٩) ساقط من (ج، خ).

ما ذكروه فنحن نلتزمه ولا يضرنا لكن[١] إمامنا المعصوم هو رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وموته لا يضرنا، كما أن غيبة إمامهم لا يضر[٢] عندهم، بل حالنا أولى، فإن إمامنا المعصوم مات - صلى الله عليه وآله وسلم - بعد كمال التعليم، وإمامهم غاب عنهم قبل ذلك، وفي هذا المختصر من التعليم النبوي الصحيح المتواتر أو الصحيح المشهور ما لا يوجد في أمثاله[٣].

[الطائفة الثالثة: أهل النظر]

والطائفة الثالثة أهل النظر، وقد جمعت في هذا المختصر صفوة أنظارهم وخلاصة أدلتهم ونقاوتها، وقصدت تقويتها ورسوخ اليقين فيها بجمع شواهدها وبراهينها الجلية القريبة، الغاسلة لأدران الشكوك والريبة، النازلة من أهل الإيمان بمنزلة الماء القراح من العطشان، المشهورة بين أهل البيت المطهرين[٤] والصحابة والتابعين وسائر السلف الصالحين، التي لا يجر الخوض فيها إلى شيء من البدعة ولا المخاطرة في الدين، ولا يمكن أن يكون فيها شيء غيره أحوط منه في علمي، والله المستعان والمستغاث والهادي سبحانه، لا إله إلا هو، وهو حسبي ونعم الوكيل.

***

(١) في (ك): [ولكن].

(٢) في (ب، ك): [تضر].

(٣) أي: من الكتب التي لا تستند إلى النصوص مثل كتب المعتزلة والشيعة وغيرهم.

(٤) في (ب، ك): [الطيبين].

[هذا المختصر هو لبيان الحق وتقريره في هذه الأمور السبعة]

واعلم أني بنيت هذا المختصر على بيان الحق وتقريره في هذه الأمور السبعة(١) لا سوى(٢)، وما زاد على ذلك من مواهب الله [تعالى](٣) وعوارفه ومعارفه وبدائع لطائفه فليس بمقصود(٤) لي الكلام عليه، ولا(٥) أعيب على من خالفني في شيء منه [ولا يعاب التقصير فيه](٦) فإن التطويل في الأمور العارضة يخرج عن المقصود، كما ذلك معروف.

وإنما قصرت(٧) الاهتمام على(٨) هذه الأمور السبعة؛ لأنها الفطرة التي فطر الله الناس(٩) عليها، كما تطابق عليه الكتاب والسنة، وفي ذلك دلالة على أنها(١٠) تكفي العامي، كما ذهب إليه أهل المعارف، ما لم تعرض له شبهة قادحة يتمكن(١١) من حلها على طريقة(١٢) السلف القريبة «الجلية» كما نذكره في هذا المختصر، مع الدعاء واللجأ إلى الله تعالى(١٣) وما(١٤) أقرب نفع هذا مع خلق الله القلوب على

(١) في (ج، خ): [السبعة الأمور].
(٢) في (ب، ك): [سواها].
(٣) ساقط من (ج، خ).
(٤) في (خ) [بمقصود في].
(٥) في (ب، ك): [فلا أعتب].
(٦) ساقط من (د).
(٧) في (خ) [قصدت].
(٨) في (ج): [عن].
(٩) في (ج، خ): [فطر الناس].
(١٠) حاشية: أي الفطرة.
(١١) في (ب، ج): [فيتمكن].
(١٢) في (ب، ك): [طريق].
(١٣) زيادة من (ب، ج).
(١٤) في (ج): [وعادة].

الفطرة وكثرة مواد هدايته، كما ذكره في آية النور[١] وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ۝١٢﴾ [الليل: ١٢] فأكد ذلك بمؤكدين اثنين، كما تقول: أن زيدًا لقائم. وقال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩] هذا للخلق عمومًا وللمؤمن[٢] خصوصًا ﴿وَمَن

---

(١) خطأ في المحقق في ذكر الآية (٣٤). حاشية: قال الأمير رحمه الله: قوله في آية النور يريد قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥] وقال أيضًا - رحمه الله - في الرابع من «العواصم»: ومن أحسن ما اتفق لي أنه راسلني أو (سألني) بعض الإخوان عن قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ﴾ الآية، فقال: كيف شبه الله نوره العظيم بنور المصباح مع قلته ولم يشبهها بما هو أعظم منه من نور الشمس ونحوه، مع أن نور الله أعظم من نور الشمس؛ لأن نور الشمس لا ينتفع به إلا أهل الأبصار، ونور الله القوي هو للهدى، فينتفع به أهل من أهل الأبصار وغيرهم؟

فظننت ذلك في الكشاف فلم أجده، وكأنه تركه (لجلاله) أو [لكلامه] فنظرت فيه فوقع لي، وإن تقدم علم، أنه لم يرد التشبيه بكون المصباح في كثرته، إنما أراد بذلك المصباح المختص بتلك الصفات في كثرة مراد إنارته وترادف موجبات صفاته، فإنه بنفسه منير، ومكانه وهو المشكاة، كما يقوي النور لأن المشكاة تجمع النور في مكان ضيق فيكثر، والزجاجة البيضاء النيرة كذلك والزيت المخصوص الذي يكاد يضيء ولو لم تمسسه نار، كل هذه مقومات لذلك النور، فكذلك نور الهدى والعلم يستمد من مواد كثيرة لكثرة أدلة الحق وتعاضدها وترادفها كترادف مواد الإنارة في ذلك المصباح وقد نبه الله تعالى على هذا المعنى بقوله نور على نور. ثم وقفت بعد ذلك على تفسير ابن عباس للآية أن المراد بها مثل نور من آمن بالله. رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. فازداد الأمر وضوحًا، ولله الحمد، وهو تفسير صحيح، وتلخيصه أن الله شبه القدر الموهوب من هدايته للفرد من المؤمنين، ونور الهداية ينسب إلى الله لأنه واهبه وخالقه، وإلى العبد لأنه محله والمنتفع به. ويوضحه أنه لابد من محذوف مضى، لأن النور لا يشبه بالمشكاة، فإما أن يكون المحذوف نور المشكاة، وإما أن يكون محل النور، وهو قلب المؤمن، وهو أولى في النظر قبل الأثر، كيف بعدما عضده الأثر، لأنه هو المشبه حقيقة بالمشكاة ويترادف هو إذًا نارها. انتهى بلفظه.

(٢) في (ب، ج): [للمؤمنين].

يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١] إلى غير ذلك، وإنما يؤتى أكثر الخلق من كفرهم بآيات الله البينة [وبطلبهم][1] غيرها، كما قال الله[2] تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١] فليحذر ذلك كل الحذر من عدم القنوع بما قنع به السلف من حجج الله تعالى[3]! ويا له من تخويف شديد ووعيد عظيم!

[بيان أن هذا المختصر لا يصلح إلا لمن وضع له]

ثم اعلم أن هذا المختصر لا يصلح إلا لمن وضع له، كما أن الدواء الخاص[4] بألم خاص لا يصلح لكل ألم ولا لكل أليم، فمن كان يحتاج البسط وهو له أهل لكمال معرفته وذكائه فإنه يستنصر بالاختصار، ولا يشفيه إلا الحوافل الكبار من مصنفات [المصنفين][5] من أذكياء النظار، وقد يكون في هذا المختصر الإشارة إلى تلك الكتب الحافلة والتنبيه عليها لمن يحتاج إلى ذلك، والدال على الخير كفاعله[6] ولكن لكل مقام مقال ولكل مجال[7] رجال[8].

---

(١) في (أ، ج): [وتطلبهم].
(٢) زيادة من (ج، ك).
(٣) زيادة من (ب، ج).
(٤) في (ج): [الخالص].
(٥) زيادة من (ب، د).
(٦) «الدال على الخير كفاعله» حديث صحيح عن أبي مسعود البدري -رضي الله عنه- أخرجه مسلم (١٥٠٦)، وأحمد (٤/ ١٢٠)، وأبو داود، والترمذي وغيرهم.
(٧) خطأ في (ج).
(٨) (لكل مقام مقال) ليس بحديث، وإنما هو من كلام بعضهم، وقيل إنه من كلام أبي الدرداء رضي الله عنه. وقد ذكر في «مكارم الأخلاق» للخرائطي في القسم الثاني الضعيف بترتيبنا. وانظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي ص(٣٢٧).

والكتب البسيطة في علم اللطيف لا تصلح[1] لمن يخاف عليه من الشبه[2]، كما أن السباحة في لجج البحار لا تصلح إلا لأهل الرياضة التامة في ذلك بعد طول التجارب.

***

(١) في (ج): [يصلح].

(٢) في (ج): [يخالف عليه الشبه].

[المعاني الثمانية التي يصنف لها]

وأرجو -إن شاء الله تعالى[١]- ألا يخلو هذا المختصر من أحد[٢] المعاني الثمانية التي تصنف[٣] لها[٤] العلماء، بل من [كل][٥] واحد منها؛ وهي اختراع معدوم، أو جمع مفترق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ. كذا عدها[٦] أبو حيّان[٧] في «شرح التسهيل» ويمكن[٨] الزيادة فيها.

وإنما جمعت هذا المختصر المبارك - إن شاء الله تعالى- لمن صنفت[٩] لهم التصانيف وعنيت بهدايتهم العلماء، وهم من جمع خمسة أوصاف معظمها: وهو الأول: الإخلاص، والفهم، والإنصاف. ورابعها: وهو أقلها وجودًا في هذه الأعصار: الحرص على معرفة الحق من أقوال المختلفين، وشدة الداعي إلى ذلك الحامل على الصبر والطلب الكثير[١٠] وبذل الجهد في النظر على الإنصاف،

---

(١) زيادة من (ب، ج).
(٢) ساقط من (ج).
(٣) في (ب، ك): [يصنف].
(٤) في (ج): [إليها].
(٥) ساقط من (ج، ك).
(٦) في حاشية جانبية قال في (شرح التمهيد).
(٧) أبو حيّان التوحيدي علي بن محمد بن العباس الواسطي البَغْدادي. فيلسوف صوفي. له كتب منها: «أخبار الصوفية»، «الإشارات»، «الإقناع والإمتاع»، وغيرها، مات (٤٠٠ هـ).
(٨) في (ب): [تمكن].
(٩) في (ب، ك): [كثيرًا].
(١٠) في (ب): [الكبير].

ومفارقة العوائد وطلب الأوابد[1] [فإن][2] الحق في مثل هذه الأعصار قلما يعرفه إلا واحدٌ بعد واحدٍ، وإذا عظم المطلوب قل المساعد.

***

(١) حاشية: الأوابد: جمع آبدة، وهي: التي قد توحشت. ونفرت من الإنس. ولعلها الوحوش. «لسان العرب» (٤/ ٣٥).

(٢) في (ج، خ): [وإن].

[طلاب الحق اليوم شبيه بطلابه في أيام الفترة]

فإن البدع قد كثرت وكثر[(١)] الدعاة إليها والتعويل عليها، وطالب الحق اليوم شبيه بطلابه في أيام الفترة[(٢)] وهم: سلمان الفارسي، وزيد بن عمرو[(٣)] بن نفيل[(٤)] وأضرابهما -رحمهما الله تعالى[(٥)]- فإنهم قدوة لطالب[(٦)] الحق، وفيهم له أعظم أسوة، فإنهم لما حرصوا على الحق وبذلوا الجهد في طلبه بلغهم الله إليه وأوقفهم عليه، وفازوا من بين العوالم الجمة، فكم أدرك الحق طلابه في زمن الفترة، وكم عمي عنه [المطلوب][(٧)] له في زمن النبوّة! فاعتبر بذلك، واقتد بأولئك، فإن الحق ما زال مصونًا عزيزًا نفيسًا كريمًا، لا يُنال مع الإضراب عن طلبه وعدم [التشوف

---

(١) في (ب): [وكثرت].

(٢) الفترة: الهدنة. وما بين كل رسولين هدنة وزمان، وهو ما بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام.

(٣) في (ج) خطأ.

(٤) سلمان الفارسي -رضي الله عنه- الذي كان قبل إسلامه يعبد النار فهداه الله، بحث عن الحق وعن دين سماوي، فعرف اليهودية وبيع في أماكن كثيرة حتى بيع لأناس من مكة، وقد أخبره أحدهم بالنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فأسلم -رضي الله عنه- وكان له شأن عظيم.
وزيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، كان يكره عبادة الأوثان ووأد البنات، ولم يأكل ذبيحة ذبحت لغير الله، رآه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قبل البعثة، ومات قبل الإسلام، وقال فيه صلى الله عليه وآله وسلم: «يبعث يوم القيامة أمة وحده». صحيح.

(٥) في (ج): [عليهما]. حاشية قال الشيخ صلاح الأخفش رحمه الله: مبالغة كبيرة سامحنا الله جميعًا. من خط سيدي صلاح. أقول: يختلف زمن الجاهلية وزمن الإسلام، ولكن الباحث عن الحق لماذا لا يكون مثل أولئك؟ لا مانع أن تستوي الفكرة والطريقة، فإنهم آمنوا والمؤمن يقتدي بهدي من قبله. والله أعلم.

(٦) في (ب، ج): [قدوة الطالب للحق].

(٧) ساقط من (ج).

والتشوق][١] إلى سببه، ولايهجم على البطالين[٢] المعرضين، ولا يفاجئ أشباه الأنعام الغافلين، ولو كان كذلك ما كان على وجه الأرض مبطل ولا جاهل، ولا بطال ولا غافل، وقد أخبر الله تعالى أن ذرء جهنم هم الغافلون[٣]. فإنا لله وإنا إليه راجعون! ما أعظم المصاب بالغفلة والمغتر[٤] بطول المهلة!

ومن أعجب العجائب دعوى (المقلدين)[٥] للمعارف، ودعوى المتعصبين للإنصاف، وأمارة ذلك أنك تجد العوالم الكثيرة في لطائف المعارف، المختلف فيها على رأي رجل واحد، من القدماء في الأمصار العديدة، والأعصار المديدة، فلو كانوا في ترك التقليد كالأوائل لاشتد اختلافهم في الدقائق ولم يتفقوا، على كثرتهم وطول أزمانهم وتباعد بلدانهم واختلاف فطنهم[٦] كما قضت بذلك العوائد العقلية الدائمة، ولو كان الجامع لتفرقهم[٧] مع كثرتهم هو الوقوف على الحقائق في تلك الدقائق لكانوا أكثر من مشايخهم الأقدمين علمًا وتحقيقًا، وإنصافًا وتجويدًا، لكن المعلوم خلاف ذلك.

❊❊❊

---

(١) في (ب، د، ك): [التشوق والتشوف].

(٢) في (ب، ك): [المبطلين].

(٣) لعله أراد الآية: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف: ١٧٩].

(٤) في حاشية جانبية: [والاعتزاز] ولعلها: الاغترار.

(٥) لعله حصل خطأ في مطبوع (ك). [المقلبين]. وخطأ من الناشر أنه لم يتحقق من التصحيح.

(٦) في (ج، خ): [مطلبهم].

(٧) خطأ في مطبوع أحمد مصطفى. و في (ب): [لفرقتهم].

[فائدة نفيسة]

فإياك أن تسلك هذه المسالك؛ فإن نشوء[1] الإنسان على ما عليه أهل شارعه وبلده وجيرانه وأترابه[2] صنع أسقط الناس همة وأدناهم مرتبة، فلم يعجز عن ذلك صبيان النصارى واليهود، ولا ربّات القدود والنهود المستغرقات في تمهيد المهود. وهذه [هذه][3] فأعطها حقها وانظر لنفسك وانج بها، وطالع قصة لسلمان [الفارسي][4] وأضرابه[5]، وانظر كيف كان صبرهم واعرف قدر ما أنت طالب، فإنك طالب لأعلى المراتب. قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١] وقال في الآخرة[6]: ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾ [الإسراء: ١٩] وقال: ﴿ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ ﴾ [البقرة:٦٣].

***

---

(١) في (ب، د، ك): [نشأة].

(٢) في (ج، خ): [وأضرابه]. وسقط في (ج).

(٣) في (د): [هبة].

(٤) ساقط من (ج).

(٥) قصة سلمان -رضي الله عنه- في «الاستيعاب» (٢/ ٦٣٤)، و «التمهيد» في قصة سلمان. انظر «تاريخ ابن كثير» (٢/ ٣١٠)، و «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٣٣).

(٦) في (ب، ك): [الأخرى].

[الإيمان بالله وكتبه ورسله ومتابعتهم ومعرفة ما جاءوا به أفضل ما في الوجد بأسره]

وليس في الوجود بأسره أعز ولا أفضل من الإيمان بالله وكتبه ورسله ومتابعتهم ومعرفة ما جاءوا به، فلا تطلب ذلك أهون الطلب، فإني أرى الأكثرين لا يرضون بالغبن والنقص في بيع بعض السلع، وأرى طالب الأرباح الدنيوية يطلبها أشد الطلب من أبعد الأقطار بأشق(١) الأسفار، وأما طالب الكيمياء(٢) والسيمياء(٣) فإنه يبذل في طلبهما(٤) ما دون الروح، بل يرتكب بعض الأخطار والمتالف الكبار(٥) مع أدنى تجويز للسلامة(٦) بل مع عدم التجويز أيضًا عند ملكة

---

(١) في (ج): [أشق] وهو خطأ.

(٢) حاشية قال الأمير: علم الكيمياء مقصوده تبديل خواص الجواهر المعدنية ليتوصل إلى تحصيل الذهب والفضة كنوع من الحيل. وفي «القاموس»: (الكيمياء) بالكسر وألفه معروف.... انتهى. وفي المزهر للحافظ السيوطي: ذكر ابن دريد في الجمهرة: الكيمياء ليس من كلام العرب. انتهى. أنوار.

(٣) علم السيمياء من أنواع السحر، وهو إحداث مثلات خيالية لا وجود لها في الحس، وقد يظهرونها في الحسن، ويصورونها في الهواء، ويسرع زوالها لتغير الهواء، ولفظ (سيمياء) عبراني الأصل سيم به، ومعناه: اسم الله. تعالى الله عن ذلك. انظر: «مفتاح السعادة ومصباحه السيادة» (١/ ٢٧٩). حاشية: قال ابن الأمير رحمه الله: قوله (والسيماء) أقول: هو علم الحرف. قال الشيخ داود في تعريفه: إنه علم باحث عن خواص الحروف أفرادًا وتركيبًا، وموضعه الحروف الهجائية، ومادته الأوفاق والتركيب، وصورته تقسيمها كيفًا وكمًّا، وتأليف الأقسام والعزائم وما ينتج منها، وفاعله المتصرف، وغايته التصرف على واحد يحصل به المطلوب إيقاعًا وانتزاعًا. أنوار.

(٤) في (ج): [طلبها].

(٥) في بعض النسخ [السكبار] وهو خطأ.

(٦) في (ج): [السلامة].

هواه له وغلبة ظنه بأنه يدرك ما أراد ويبلغ ما قصده(١) ويصل إلى ما إليه سعى(٢). ولكم من منفق غضارة عمره ونضارة شبابه وإبّان أيامه في ذلك.

[سبب تطويل القول في هذا الأمر]

وإنما طولت القول في هذا لأني علمت بالتجربة(٣) الضرورية في نفسي وغيري أن أكثر جهل الحقائق إنما سببه عدم الاهتمام بتعرفها على الإنصاف لا عدم الفهم، فإن الله - وله الحمد - قد أكمل الحجة بالتمكين من الفهم، وإنما أُتِيَ الأكثر من التقصير في الاهتمام؛ ألا ترى أن المهتمين بمقاصد المنطقيين والمتكلمين يفهمونها وإن دقت مع الصبر وطول الطلب! فكيف لا يفهم طالبُ الحق مقاصد الأنبياء والمرسلين والسلف الصالحين، مع الاهتمام بذلك وبذل الجهد في طلبه وحسن القصد، ولطف أرحم الراحمين لمن(٤) هو كذلك بالنصوص(٥) والاتفاق، ولا ينبغي أن يصغي إلى من يصده عن كتب الله وما أنزل الله فيها من الهدى والنور رحمة(٦) للمؤمنين ونعمة على الشاكرين.

وليحذر كل الحذر من زخرفتهم للعبارات في ذلك وترغيبهم بأنواع المرغبات

---

(١) في (خ، ك): [قصد].
(٢) في (ج): [يسعى].
(٣) خطأ في مطبوع أحمد مصطفى وفقه الله.
(٤) في (ك): [بمن].
(٥) مثل قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١] وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له طريقًا إلى الجنة» صحيح، خ م.
(٦) في (ج): [ورحمة].

في تلك المسالك، وليعتبر في ذلك بقوله[١] تعالى لرسوله المعصوم ﷺ: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الإسراء: ٧٣-٧٥] ويا لها من موعظة موقظة[٢] لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد كما قال (سبحانه[٣] وتعالى)[٤] ولتعرف أهل الزيغ بذلك وأهل الحق بخلافه، فإنهم كما وصفهم ربهم - عز وجل - في قوله: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾ [سبأ: ٦].

***

(١) في (ك) كلمة خطأ.

(٢) ساقط من (ج، خ).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق: ٣٧].

[غربة طلب الحق]

ولا ينبغي أن يستوحش الظافر بالحق من كثرة المخالفين له، كما لا يستوحش الزاهد من كثرة الراغبين، ولا المتقي من كثرة العاصين، ولا الذاكر من كثرة الغافلين، بل ينبغي منه أن يستعظم المنة باختصاصه بذلك مع كثرة الجاهلين له الغافلين عنه، وليوطن نفسه على ذلك، فقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن هذا الدين بدأ غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء**» رواه مسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة[١] ورواه الترمذي من حديث ابن مسعود وقال: هذا حديث حسن صحيح[٢]. ورواه ابن ماجه[٣] وعبد الله بن أحمد[٤] من حديث أنس[٥]. وروى[٦] البخاري نحوه بغير لفظه من حديث ابن عمر[٧].

وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «طلب[٨] الحق غربة»[٩] رواه الحافظ الأنصاري [في أول][١٠] كتابه منازل السائرين إلى الله [تعالى][١١][١٢] من حديث جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن

(١) «صحيح مسلم» (١/ ١٣٢).
(٢) في صحيح الترمذي (٥) كتاب الإيمان.
(٣) «صحيح ابن ماجه» (١٣١٩).
(٤) عبد الله بن أحمد بن حنبل البَغْدادي أبو عبد الرحمن، حافظ إمام، له «الزوائد على المسند». و«زوائد الزهد» (ت ٢٩٠هـ). «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٤١).
(٥) في «المسند» لأحمد (١/ ٣٩٨).
(٦) في (ج): [ورواه].
(٧) عن ابن عمر قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الإسلام بدأ غريبًا...» رواه مسلم في كتاب الإيمان.
(٨) في (ج) خطأ.
(٩) موضوع عن علي عليه السلام. رواه ابن عساكر. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» للألباني (٣٦١٨).
(١٠) ساقط من (أ).
(١١) زيادة من (ب).
(١٢) «منازل السائرين» للهروي (ص٩) وهو شيخ الإسلام إسماعيل بن عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، وكتابه هذا شرحه الإمام ابن القيم -رحمه الله- في «مدارج السالكين».

جده وقال: هذا حديث غريب لم أكتبه عاليًا[١] إلا من رواية علان[٢]. ولذلك شواهد قوية عن تسعة من الصحابة[٣] ذكرها الهيثمي في «مجمع الزوائد»[٤]. فنسأل الله أن يرحم غربتنا في الحق، ويهدي ضالنا، ولا يردنا من أبواب رجائه ودعائه وطلبه محرومين، إنه مجيب الداعين وهادي المهتدين وأرحم الراحمين.

فإن قيل: قد دل السمع كتابًا وسنة على أن دين الإسلام هو الفطرة المخلوقة، وطلب ذلك [هو[٥]] تحصيل الحاصل، فما هذا التهويل!

قلت: لأنه قد اشتد تغييرها، وصلاحها بعد شدة التغيير عسير، فهي كالعافية، والتغيير كالأمراض التي اخترنا[٦] أسبابها فاشتدت وتمكنت حتى عسر علاجها، وهذا المختصر وأمثاله كأدوية[٧] تنفع من لم يستحكم عليه التغيير دون من استحكم عليه، ولا يحتاجها المعافى.

***

---

(١) في (ج): [غالبًا] وكذلك في أصل الهروي.

(٢) في (ج): [فلان]. حاشية: قال الأمير: وفي «الميزان»: علان بن يزيد الصُّوفي. لعله واضع هذا الحديث الذي في منازل السائرين قال: سمعت الجُنَيْد قال سمعت السَّري عن معروف الكرخي عن جعفر الصادق عن أبيه عن جده عن علي مرفوعًا: «طلب الحق غربة» رواه عنه عبد الواحد ابن أحمد الهاشمي ولا أعرف الآخر. انتهى. وزاد الترمذي عن عائشة: «الذين يصلحون ما أفسد من سنتي». كما يشهد له حديث: «وإنما أبواه يهودانه وينصرانه... ». أنوار.

(٣) في (ك): [عن تسعة صحابة] وفي (ج) خطأ.

(٤) في «المجمع»: [عن عشرة من الصحابة] (٧/ ٢٧٧).

(٥) زيادة من (ب) حاشية: أي: أوصاف من صنفت لهم المصنفات أو التصانيف.

(٦) في (ج): [أخبرنا].

(٧) في (ج، ك): [كالأدوية].

[أفضلية العلم على العمل]

ويدل على ذلك حديثا[(١)] حزام[(٢)] بن حكيم بن حزام عن أبيه وعمه: «**إن العبادة في صدر الإسلام أفضل من العلم، وإن العلم في آخر الأمر أفضل من العبادة**»[(٣)] كما سيأتي [بيان][(٤)] قوّة إسنادهما وموافقتهما في المعنى للنظر العقلي[(٥)] يأتيان في بيان فضل العلم النافع.

وخامسها[(٦)] وهو أصعبها: المشاركة في العلم أو في التمييز والفهم لأهل الطبقة الوسطى ومن يقاربهم في المنزلة، حتى يتمكن بذلك من معرفة[(٧)] مقدار ما يقف [عليه][(٨)] في هذا المختصر من «الفوائد» من غير تقليد، فيرغب فيه أو يزهد حين يقيمه[(٩)] على ما يألف ويعهد؛ لأنه لا يعرف [مقدار][(١٠)] الشيء إلا ذو بصيرة يعرف أن[(١١)] له أجناسًا كثيرة فيقيسها إليه أو يقيسه إليها، فيفضلها عليه ويفضله عليها.

---

(١) في (ج): [حدثنا]. و في (ك): [حديثًا] وهو مخالف للسياق.

(٢) هو: حزام بن حكيم بن حزام بن خويلد. انظر: «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٢/ ٢٤٢).

(٣) ضعيف، وأخرج الطبراني حديث حكيم عن أبيه عن عمه، وقيل عن أبيه: «إنكم صبحتم في زمن كثير فقهاؤه، قليل قراؤه... العمل فيه خير من العلم، وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه... العلم فيه خير من العمل». «المغني عن حمل الأسفار». رقم(٧)، و «الإحياء» (١/ ٨).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) في (ج): [العقلاء].

(٦) يعني خامس الأوصاف المتقدمة حيث قال: وهم من جمع خمسة أوصاف.

(٧) في (ب) خطأ.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) في (ب، م): [يقيس].

(١٠) في (ج): [قدر].

(١١) زيادة من (ب).

وذكي[١] القلب يتمكن من ذلك، وإن لم يسلك تلك المسالك، لكن بكثرة المسألة لأهل المعارف والمقايسة بين المصنفات لعارف عارف، وإلا كان الواقف عليه مثل من لا يعرف الجواهر الثمينة والفصوص النفيسة، يجد فصًّا عظيم المقدار فيضيعه أو يبيعه بثمن نـزر، فقد بيع يوسف الصِّديق بذلك حين لم يوقف[٢] له على قدر[٣]. فإن عرضت لطالب الحق محنة لم يتطير بطلب الحق، فيكون من الذين يعبدون الله على حرف، وليثق بقرب الفرج، ويتوكل على الله كما قال تعالى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ۝٧٩﴾ [النمل: ٧٩] وعلم وأيقن أن الله مع الصابرين ومع الصادقين، وأن الله ناصر من ينصره، وذاكر من يذكره. وإن سر رسول الله[٤] [صلى الله عليه وآله وسلم][٥] في هذه الأمور عائد على متبعيه، ونصره شامل لناصريه.

ولم أقصد بهذا المختصر هداية أهل اليقين التام من الأولياء الكرام، [ولا][٦] أهل الكمال في المعارف من العلماء الأعلام، ولا هداية أئمة الكفر المعاندين لأهل الإسلام.

أما أهل الكمال في العلم الذين بلغوا مرتبة الإمامة الكبرى في علمي المعقول والمنقول وأهل اليقين التام من الأولياء [الكرام][٧] نفع الله بهم، فإن مهدي

---

(١) في (ج، ك): [أوذكي] ولعل الصواب ما ذكرناه.

(٢) في (ج): [يقف].

(٣) لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠].

(٤) خطأ في نسخة أحمد مصطفى.

(٥) ساقط من (ج، ك).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

[مثل][(١)] هذا المختصر إلى معارفهم كمهدي الحشف إلى هجر أو نجران[(٢)] بل كمهدي الخضض[(٣)] إلى أهل الدر والعقيان[(٤)] وإن كان قد ينزل عند بعضهم منزلة فاكهة البادية[(٥)] الطرية البرية التي هي[(٦)] من العلاجات الحضرية برية، فإنها قد تعجب أهل الحاضرة، وإن كانت عما لديهم في النفاسة قاصرة.

وأما أئمة الكفر والسفه والتعلق [بمذاهب][(٧)] الفلسفة، فهم كمن استحكم الداء عليه فلا[(٨)] تنفعه الأدوية النافعة، فالداعي لهم إلى حق حقائق الإيمان، وإن جاء بأعظم برهان[(٩)] في اليأس منهم وعدم الطمع فيهم كالداعي للعميان إلى النور، وللأموات[(١٠)] إلى الخروج من القبور! وكيف الطمع في هداية قوم قد أقام ربهم عليهم الحجة مرارًا: أولها بخلقهم على الفطرة، وثانيها[(١١)] بطول المهلة، وثالثها[(١٢)] ببعثة الرسل[(١٣)] بالمعجزات الباهرة والآيات الظاهرة، إلى غير ذلك من تجديد الدلائل بخلق المخلوقات المشاهد حدوثها في الغمام والأمطار،

(١) ساقط من (ب).
(٢) هو بمعنى أن تنقل الشيء إلى بلد هو فيه، مثل جلب التمر إلى خيبر.
(٣) في (ج): [الحضض].
(٤) الخضض: الخرز الأبيض الصَّفّار. والعقيان: الذهب. في حاشية الأنوار.
(٥) في (ج): [الفاكهة من البادية].
(٦) ساقط من (ج).
(٧) في (أ): [بمذهب].
(٨) في (ك) [ينفعه]، والصواب ما أثبتناه.
(٩) في (ج): [البرهان].
(١٠) في (ج): [والأموات].
(١١) في (ك): [وثانيًا].
(١٢) في (ك): [وثالثًا].
(١٣) في (ج): [بعثة للرسل].

والحيوان والأشجار، فجحدوا الجميع وكفروا الكفر الفظيع، مع إيمانهم بأبطل البواطل التي لا يتصور الإيمان بمثلها من عاقل، حتى قال الله تعالى فيهم: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] وقال تعالى فيهم: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧] الآيات، وقال تعالى: ﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠] ثم أخبر عنهم علام الغيوب أنهم يجادلون في يوم القيامة بعد بعثهم وعلمهم الضروري بصحة الربوبية، فيجحدون الحق حتى تشهد عليهم جلودهم، ثم يقولون بعد ذلك: لم شهدتم علينا! ولذلك لم نؤمر بإقامة الحجة عليهم؛ لأن الله [تعالى](١) قد أقامها، وإنما أمرنا بجهادهم ودعائهم قبل الجهاد، على خلاف في الدعاء قبل الجهاد موضعه كتب الفقه الفرعية(٢).

ولا قصدت بهذا المختصر تفهيم(٣) من ليس يفهم، فأكون كمستولد العقيم، أو مقوّم ظل ما ليس بمستقيم

وكيف يقوم الظل والعود أعوج(٤)

---

(١) زيادة من (ج).

(٢) الدعوة قبل الجهاد؛ أما أهل الكتاب والمجوس لا يدعون قبل الجهاد فهو على عمومه؛ لأن الدعوة قد انتشرت، فإنه لم يبق منهم من لم تبلغه الدعوة إلا نادرًا بعيدًا. وأما دعاء عبدة الأوثان قبل أن يحاربوا فليس بعام، فإن من بلغته الدعوة منهم لا يدعون، وإن وجد منهم من لم تبلغه الدعوة دعي قبل القتال، وكذلك إن وجد من أهل الكتاب من لم تبلغه الدعوة دعي قبل القتال... انظر: «المغني» لابن قدامة (٨/ ٣٦١) وغيره من كتب الفقه.

(٣) في (ك): [بفهيم].

(٤) البيت لعبد الرحيم البرعي تمامه: (وهل ذهب صرف يساويه بهرج). أقول والبرعي هذا صوفي له قصيدة شركية، وفيها ضلالات. فليحذر منها.

وإنما قصدت نفع الأوساط وامتثال أمر الله تعالى فقد أمر الله [تعالى][(١)] بالمعاونة على البر والتقوى[(٢)] وصح الترغيب في الدعاء إلى الحق والخير، وأن الداعي إلى ذلك يؤتى[(٣)] مثل أجور من اتبعه[(٤)]. ومن أحيا نفسًا فكأنما أحيا الناس جميعًا. وأن من[(٥)] أمر بالصلاح[(٦)] ابتغاء مرضات الله، وإن لم يُطَعْ، فسوف يؤتيه الله أجرًا عظيمًا[(٧)]. وفي حديث أنس عنه ﷺ: «**ما من رجل ينعش لسانه[(٨)] حقًّا يعمل به إلا جرى عليه أجره إلى يوم القيامة، ثم وفاه الله ثوابه يوم القيامة**» رواه أحمد، وسنده جيد وهو (٣٨٧)[(٩)] من مسند أنس من جامع المسانيد[(١٠)]. بل قد أنزل الله سبحانه وتعالى[(١١)] سورة العصر وقصر السلامة من الخسر على (الذين آمنوا [وعملوا الصالحات][(١٢)] وتواصوا بالحق[(١٣)] وتواصوا بالصبر) ﴿وَمَنْ

---

(١) زيادة من (ب).
(٢) قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة:٢].
(٣) ساقط من (ج).
(٤) في (ج): [تبعه]. وفي الحديث: «الدال على الخير كفاعله» مسلم. وحديث: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة» البخاري.
(٥) ساقط من (ج).
(٦) في (ك): [بإصلاح].
(٧) قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ [النساء: ١١٤].
(٨) في (ب، ك): [بلسانه].
(٩) في (ج، خ): [ثلاثمائة وسبعة وسبعون].
(١٠) ضعيف، انظر «مسند أحمد» (٣/ ٢٦٦) وضعفه المنذري والألباني في «الترغيب» (٩٢) و«جامع المسانيد» لابن الجوزي مفقود إلا جزءًا يسيرًا لم أقف عليه.
(١١) زيادة من (ب).
(١٢) من حاشية جانبية في (ك).
(١٣) ساقط من (ج).

أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣] ثم إني غير مدّع للعصمة عن[1] الخطأ والمناقضة، ولا ادّعى ذلك من هو أجل مني وأكمل وأعلم وأفهم من جميع العلماء، بل العقلاء، وقد قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢] فدل على أن[2] لزوم ذلك لما كان من عند غير الله.

فمن وجد خطأ فلينبه عليه مأجورًا، والقصد المعاونة على الخير، وفق الله الجميع لما[3] يحب ويرضى.

***

(١) في (ب): [من].

(٢) ساقط من (ب، ج).

(٣) في (ب، ك): [بما].

[طريقة التصنيف في علم العقيدة الدينية، وبيان منهج المصنف في هذا الكتاب]

واعلم أني رأيت المصنفين في علم العقيدة الدينية قد سلكوا [مسلك](١) سبيل مصنفي كتب المذاهب [التي ينتصر فيها المصنف لمذهب(٢) واحد] في الضعيف والقوى(٣) والدقيق والجلي، ولم يسلك أحد منهم مسلك مصنفي كتب الإسلام التي تذكر فيها مذاهب أهل الملة الإسلامية، ويقوي فيها ما قوّته الدلائل البرهانية، سواء كان لقريب(٤) أو بعيد أو صديق أو بغيض، وكتب العقائد أحق بسلوك هذا المسلك من كتب الفروع، فأما كون الحق فيها مع واحد فصحيح، ولكن لا يستلزم أن يكون الصواب في جميع المواضع المتفرقة قد اجتمع لبعض(٥) الفرق، إلا ما حصل فيه أحد الإجماعات القاطعة من الأمة(٦) والعترة، فيجب الترجيح له(٧) والنصرة. فاستخرت الله تعالى وقصدت إحياء هذه السنة الميتة التي هي ترك العصبية.

***

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) ساقط من (ج، خ).

(٣) في (ب): [في القوي الضعيف].

(٤) في (ج): [كانت].

(٥) في (ج): [ببعض].

(٦) في (ب): [الأئمة].

(٧) في (ج، خ): [يه].

[فائدة نفيسة]

ولذلك سميته «إيثار الحق [تعالى وتقدس][١] على الخلق» جعله الله اسمًا موافقًا لمسماه، ولفظًا مطابقًا لمعناه. وجدير أن يكون فيه ما يستدرك عليَّ، فإن كل أسلوب ابتدئ لا يكمل[٢] إلا بمعاونة جماعة ومتابعهم[٣] عليه، وتكميل المتأخر لما أهمل المتقدم، و لذلك كانت أوائل كل علم وأسلوبٍ قليلة أو ناقصة، فليبسط العذر الواقف على ما يستدرك فيه، لما كان أسلوبًا غريبًا بالنسبة إلى هذه الأزمنة المتأخرة.

واعلم أنه ليس [يصرف][٤] الأكثرين عن هذه الطريقة إلا أحد أمور:

أولها: عدم الحرص وقلة الداعي إلى هذا. كما تقدم مبسوطًا قريبًا في الوصف الرابع مِن صفات مَن تصنَّف[٥] لهم التصانيف[٦].

وثانيها: الخوف من شر الأشرار مع الترخيص في التقية بإجماع الأمة[٧]. فقد

---

(١) من نسخة المصنف.

(٢) في (د): [يكون].

(٣) في (ب، ج، ك): [تتابعهم].

(٤) خطأ في نسخة أحمد مصطفى [يعرف].

(٥) في (ج، ح): [تصنيف].

(٦) انظر ما سبق في مقدمة المصنف.

(٧) ستة أحكام للتقية: **الحكم الأول:** أن التقية إنما تجوز إذا كان الرجل في قوم كفار ويخاف منهم على نفسه وماله، فيداريهم باللسان؛ وذلك بألا يظهر العداوة باللسان، بل يجوز أيضًا أن يظهر الكلام الموهوم للمحبة والموالاة، ولكن يشترط أن يضمر خلافه، فإن تأثيرها في الظاهر لا في أحوال القلوب. **الثانية:** أنه لو أفصح بالإيمان والحق حيث يجوز له التقية. ودليله ما ذكرنا من قصة=

أثنى الله [تعالى][1] على مؤمن آل فرعون مع كتم إيمانه، وسميت به سورة المؤمن. وصح أمر عمار بن ياسر بذلك وتقريره عليه، ونزلت فيه ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] وقد قيل: من عرف الخلق فجدير[2] أن يتحامى[3]. ولكن من عرف الحق فعسير أن يتعامى[4]. والذين آمنوا أشد حبًّا لله.

وثالثها: خوف الشذوذ[5] من الجماهير والانفراد من المشاهير. وهذا يحتاج

=مسيلمة. **الحكم الثالث** للتقية: إنما تجوز فيما يتعلق بإظهار الموالاة والمعاداة، وقد تجوز فيما يتعلق بإظهار الدين، فأما ما يرجع ضرره إلى الغير كالقتل والزنا وغصب الأموال واطلاع الكفار على عورات المسلمين فذلك غير جائز البتة. **الحكم الرابع**: ظاهر الآية يدل على أن التقية إنما تحل مع الكفار الغالين، إلا إذا شاكلت حالة المسلمين بحالة الكافرين حلت التقية محاماة على النفس. عن الشافعي. **الحكم الخامس**: التقية جائزة لصون النفس. وهل تجوز لصون المال؟ يحتمل أن يحكم بالجواز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه» ولقوله: «من قتل دون ماله فهو شهيد» ولأن الحاجة إلى المال شديدة، والماء إذا بيع بالغبن سقط فرض الوضوء وجاز الاقتصار على التيمم دفعًا لذلك القدر من نقصان المال، فكيف لا يجوز هاهنا. والله أعلم. **الحكم السادس**: قال مجاهد: هذا الحكم كان ثابتًا في أول الإسلام لأجل ضعف المسلمين، فأما بعد قوة دولة الإسلام فلا. وروى عوف عن الحسن أنه قال: التقية جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة. وهذا القول أولى؛ لأن دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان. انظر «تفسير الرازي» (٢/ ١٤١). من حاشية مصطفى.

(١) زيادة من (خ، ج).

(٢) خطأ في (ج).

(٣) في (ج، خ): [يحامي].

(٤) انظر: «المقصد الأسنى» للغزالي ص(٣).

(٥) حاشية: قال الأمير: هذا خبر....... الأمر الثاني من الثلاثة أو معناه أنه يصرف الناظر عن هذه الطريقة خوفه الشذوذ عن الأكثر الذين ورد الوعيد على من شذ عنهم مثل حديث: «يد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار» صحيح. ومثل: «عليكم بالسواد» صحيح. ونحوهما من الأمور ما أشار إليه من أن الشذوذ المذموم من شذ عن السلف الذين لم يبتدعوا في الدين. كاتبه. أنوار.

إلى نظر[١] فإن كان[٢] جمهور السلف القدماء مع القول الشاذ المتأخر، فلا يبالي[٣] بذلك الشذوذ، فقد شهدت الأخبار الجمة الصحيحة بأن الدين سيعود غريبًا كما بدأ[٤]. وكذلك كان الحق في أواخر أهل الكتاب في شذوذ من الصالحين، كما شهد بذلك حديث سلمان الفارسي[٥] حتى قالت[٦] طائفة: إن إجماع المتأخرين ليس بحجة، وإنما الحجة في إجماع الصحابة؛ لما ورد[٧] في الأحاديث من ذم أهل الزمان المتأخر. حكاه ابن جرير الطَّبَري[٨].

وإن كانت الشهرة للقول في المتأخرين، وهو لا يعرف عن أحد من السلف، أو يذكر بشذوذ[٩] عن بعضهم فهذه[١٠] هي البدعة[١١] فإياك وإياها.

***

---

(١) في (ب): [بصر].

(٢) ساقط من (ج، خ).

(٣) في (ب): [بال]، و في (ج، ك): [يبالي].

(٤) أخرجه مسلم وغيره، وتقدم قبل صفحتين.

(٥) حديث سلمان الفارسي ينظر «سيرة ابن هشام» (١/ ٢٣٣)، والصحيح المسند من دلائل النبوة (الجزء الأول / ٧٠) ط، دار الحرمين.

(٦) في (ك): [قال].

(٧) ساقط من (ب، ج).

(٨) انظر: «ترجيح أساليب القرآن» ص(٧٤). ونسبه إلى الإمام يحيى بن حمزة في كتابه المعيار. والمعيار طبع منه جزءان والباقي مخطوط، والمطبوع غير موجود.

(٩) في (ب): [شذوذ].

(١٠) في (ج): [في].

(١١) في (ب): [البدع].

فصل [تصحيح النية واستعمال النظر]

ينبغي من كل مكلف أن يطرح العصبية ويصحح النية ويستعمل النظر بالفطرة التي [فطره الله عليها](١) ولا يقدم عليها ما لقنه(٢) أهل مذهبه؛ فإنه إذا نظر كذلك في كل أمرين متضادين فيما يحتاج إليه يجد ترجيح الحق منهما على الباطل بينًا لا يدفع مكشوفًا لا يتقنع(٣) فاقسم الأمور أولاً إلى قسمين:

[تقسيم العلوم إلى ما لا يحتاج إليه في الدين وما يحتاج إليه]

قسم لا يحتاج إلى معرفته في الدين الذي تسأل(٤) عنه في الآخرة:

كعلم الفلك ودقائقه، وعلم الطبائع، وعلم الطب، وعلم الفراسة(٥) الدالة على الأخلاق الباطنة، وعلم النجوم(٦) وعلم السحر(٧) وعلم الطلسمات(٨) وعلم

(١) في (ب): [فطر الله الناس عليها].

(٢) في (ج): [لقيه].

(٣) في (ج): [يقنع].

(٤) في (ك): [يسأل]، و في (ب): [سئل].

(٥) هو علم يتعرف فيه أخلاق الإنسان من أحواله الظاهرة، من الألوان والأشكال والأعضاء، وهو استدلال بالخلق الظاهر على الخلق الباطن. «مفتاح السعادة والسيادة» (١/ ٢٧٢).

(٦) هو علم يتعرف منه الاستدلال بالتشكيلات الفلكية من أوضاع الأفلاك والكواكب مقابلة ومقارنة، والتربيع على ما يحدث في عوالم الكون والفساد في أحوال الجو والمعادن والنباتات والحيوان. وكثير من العلماء على تحريم علوم النجوم مطلقًا، وبعضهم على تحريم اعتقاد أن الكواكب مؤثرة بالذات، فمن يعتقد تأثير النجوم فهو المذموم. «مفتاح السعادة» (١/ ٢٧٦).

(٧) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقدر بها على أفعال غريبة بأشياء خفية. «اصطلاحات الفنون» ص(٧١) وهو علم محرم شرعًا وعقلًا.

(٨) الطلسم: عقد لا ينحل، و هو مقلوب اسمه، أعني مسلط؛ لأنه من جواهر القهر والتسلط، وفيه أفعال غريبة وطرقه شديدة العناء. «مفتاح السعادة» (١/ ٢٧٨).

السيمياء، وعلم الكيمياء، وعلم الرياضة، وعلم الفلاحة، وعلم الهندسة، وعلم المرايا المحرقة[١] وعلم المساحة[٢] وعلم الهيئة[٣] وعلم الأرصاد، وعلم الحساب، وعلم الشعر، وعلم [العروض][٤] وعلم تجويد الكتابة وقوانينها، وعلم اللطيف[٥] وعلم الزيجات [من الفلك][٦] والتقاويم، إلى سائر ما ذكر من علوم الأذكياء وأهل الرياضات.

***

---

(١) هو علم تتعرف منه أحوال الخطوط الشعاعية المنعطفة والمنكسرة، ومواقعها وزواياها، وعمل المرايا المحرقة بانعكاس أشعة الشمس عنها، ونصبها ومحاذاتها. ومنفعته في محاصرات القلاع والمدن. «مفتاح السعادة» (١/ ٣١٢).

(٢) في (ج): [السياحة].

(٣) هو علم يعرف منه أحوال الأجرام البسيطة العلوية والسفلية، وأشكالها ومقاديرها وأبعادها وموضوعها، وقد يذكر هذا العلم تارة مع براهينه الهندسية، كما هو الأصل، وقد يجرد عن البراهين ويقتصر على التصور والتخيل دون اليقين، وهو هيئة بسيطة. «مفتاح السعادة» (١/ ٣٠٩).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) هو علم المنطق.

(٦) زيادة من (ب).

[المصنفات في ذكر أعداد العلوم وأسمائها]

وقد صنفت كتب في ذكر أعداد العلوم وأسمائها فبلغت مبلغًا كثيرًا.

ومن أحسن(١) من(٢) صنف في ذلك الشيخ محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، فإنه صنف في ذلك كتابًا مفيدًا سماه «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد»(٣) وذكر من هذه الفنون التي لم يرد الشرع بوجوب معرفتها(٤) بل ولا ندب إليها قدر أربعين فنًّا أو تزيد(٥) من هذه العلوم، وإنما أشرت إليها ونبهتك عليها لتعرف سهولة ما بقي عليك بعد تركها، وتيقن صدق قول الله [تعالى](٦): ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ونحمد الله(٧) تعالى على ذلك. وأنفعها علم الطب، وعلم اللطيف.

***

(١) في (ج): [الحسن].

(٢) في (ك): [ما].

(٣) «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لشمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السَّنْجاري (٧٩٤هـ) فيه ستون علمًا. انظر «كشف الظنون» (١/ ٦٦) وكذلك «كتاب أبجد العلوم» لصديق حسن رحمه الله.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ك): [يزيد].

(٦) في (ب): [عز وجل].

(٧) في (ب) خطأ.

[التوكل أفضل من الطب]

أما علم الطب فنفعه بيِّن [لكن التوكل](١) أفضل منه بالنص المتفق على صحته(٢) والأجر في الألم لمن صبر عظيم، وأعظم مصائب الدنيا الموت، والطب لا يمنع [منه](٣) وهو مهون لما دونه كما قيل [في ذلك المعنى شعرًا](٤):

سلّى عن العيش أنا لا ندوم له وهوّن الموت ما نلقى(٥) من العلل

لكن الصبر قليل فنسأل الله العافية ولا بأس بتعليم الجلي من الطب

***

(١) ساقط من (ج).

(٢) عن ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم: «يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب ولا عذاب، لا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون». أخرجه البخاري (٣٧١).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) زيادة من (ب، د).

(٥) في (ج): [يلفي].

[علم اللطيف أساس علم الكلام]

وأما علم اللطيف فهو أساس علم الكلام وتحقيق بعض قواعده[١] يكشف[٢] عوار كثير من البدع، كما تأتي إليه الإشارة.

***

(١) في (ب، د): [فوائد].
(٢) في (ج): [تكشف].

[العلم الذي يحتاج إليه في الدين]

والقسم الثاني من العلم: ما يحتاج [إليه](١) في الدين. وهو قسمان:

قسم لم يختلف(٢) في حسنه. مثل(٣) المنصوص(٤) في الحديث والإجماع(٥) من تفسير الإسلام والإيمان الواجب على الجميع دون ما عداه، وعلم الزهد بما اشتملت [عليه](٦) كتبه مما أجمع عليه دون ما اختلف فيه، ومن أنفس كتبه «رياض الصالحين» للنواوي(٧) لاقتصاره على الحديث القوي، وأنفس منه «الترغيب والترهيب»(٨) للمنذري(٩) ونحوهما من الكتب الخالية من البدع.

---

(١) ساقط من (ج، د).

(٢) في (ج، د): [لا يحبان].

(٣) في (ج): [وهو].

(٤) في (ب، د): [النصوص].

(٥) في (ج): [بالإجماع].

(٦) ساقط من (ج).

(٧) في (ب، د): [للنووي] وهو: يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني النووي الشافعي، محي الدين أبو زكريا بلده (نوى) من قرى حوران سورية. من مؤلفاته: «المنهاج شرح صحيح مسلم» و«الأذكار» و«رياض الصالحين» و«الأربعين حديث» و«التقريب في مصطلح الحديث» و«بستان العارفين» و«المجموع» ولم يكمل، وغير ذلك. مات (٦٧٦هـ-١٢٧٧م) رحمه الله وأدخله الجنة. انظر «كشف الظنون» (١/ ٩٣٦) وكتابه «رياض الصالحين» جمعه من الأحاديث «الصحيحة» مشتملًا على ما يكون طريقًا لصاحبه إلى الآخرة. وهو كتاب عظيم، دل على إخلاص مؤلفه -رحمه الله تعالى- لذلك نفع الله به، أسأل الله أن يجعله ذخرًا له في الآخرة وحجابًا من النار.

(٨) في (ب، ج): [الترهيب والترغيب] وهو كتاب عظيم، نفع الله به، وفيه بعض الأحاديث «الضعيفة» وفيه فوائد قيمة للإمام المنذري -رحمه الله- وكذلك التبويب، وقد طبع آلاف الطبعات، وحققه العلامة شيخ المحدثين محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى. فليرجع إليه.

(٩) هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد زكي الدين المنذري. أصله من الشام. تولى=

فهذا القسم الأول لا نتعرض لذكره في هذا المختصر لعدم الإشكال فيه، وإنما نتعرض[١] لإيضاح ما فيه إشكال بأقرب الطرق[٢] وأبعدها من الشبه.

ومن هذا القسم كتب الفروع التي كل مجتهد فيها مصيب أو مأجور، وكتب العربية ونحو ذلك، إذ لا يمكن رفع الاختلاف فيما اختلَف في مثله موسى والخضر[٣] وسليمان وداود[٤] واختصم في مثله[٥] الملأ الأعلى[٦] لأنه مراد الله[٧] تعالى[٨] بالإجماع[٩].

والقسم الثاني: المختلف فيه اختلافًا يخاف مضرته في الآخرة.

=التدريس في دار الحديث الكاملية بالقاهرة، مات (٦٥٦هـ - ١٢٥٨م) رحمه الله رحمة الله واسعة. من مؤلفاته: «مختصر صحيح مسلم» و«مختصر سنن أبي داود» و«الترغيب والترهيب» وغيرها. نفع الله بها.

(١) في (ج): [يتعرض].

(٢) خطأ في بعض النسخ والمطبوع.

(٣) انظر: سورة الكهف الآيات (٦٠-٨٢).

(٤) انظر: سورة الأنبياء من (٧٨-٧٩).

(٥) في (ج، ك): [نحوه].

(٦) حسن صحيح. أخرجه أحمد (١/ ٣٦٨) وابن أبي عاصم في السنة (٤٦٨) وابن خزيمة في كتاب «التوحيد» (٣٢٠) والآجري في «الشريعة» (٤٩٦٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وروى عن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، في «العلل» للدارقطني (٦/ ٥٧). وعن جابر بن سمرة عند ابن أبي عاصم (٤٦٥) وهو في الشواهد. وعن أبي أمامة، رضي الله عنه، في «السنة» أيضًا (٤٦٦) وهو شاهد. وعن ثوبان عند ابن أبي عاصم (٤٧٠) والبزار (٢١٢٨) كما في «الكشف» وعن جماعة آخرين من الصحابة رضي الله عنهم. فهو حسن في الطرق، وثم شواهد أخرى قوته إلى الصحة. وقد صححه شيخ المحدثين الألباني -رحمه الله- في «صحيح الترغيب» (٤٠٥) (٤٥١) و«صحيح الجامع» (٥٩).

(٧) في (ب، ك): [مراد الله].

(٨) في (أ، خ): [مراد الله].

(٩) زيادة من (ج).

فما كان لا يجب شرعًا الخوض فيه مع عدم الخطر في الخوض فيه فاضرب عنه، وطالب من دعاك إليه بالدليل[1] الواضح على الوجوب، واعرض ما أورد عليك فيه[2] من الأدلة على النصحاء الأذكياء من العلماء حتى تعرف الوجوب يقينًا من غير تقليد، ثم حرر النية «الصحيحة» بعد ذلك في معرفة الحق الذي[3] أوجب الله [عليك][4] معرفته، طاعة لله، لا لمباهاة ولا مرآة ولا مماراة، ثم استعن بالله واستغث[5] به، وانظر في الخلوات خالطًا للنظر بالدعاء والتضرع والاستعاذة من الفتن، فإنك ترى بذلك من العون والسهولة ما وعد الله به الداعين له الراجعين إليه فإن الله تعالى[6] إذا أوجب أمرًا أعان عليه من أراد الأداء له[7] بنية صحيحة، كما ثبت عن ابن عباس [رضي الله[8] عنهما] في تفسير قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] أنه قال: لو صبروا عليها لَطُوِّقُوها، فلما نقص من تكليفهم نقص من صبرهم. رواه البخاري[9].

(١) في (ج): [في الدليل].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) في (ب، د): [وما].
(٤) ساقط من (ب، م).
(٥) في (ج، د): [واستغيث].
(٦) زيادة من (ب، ج).
(٧) في (ب، د): [من أراد الأدلة].
(٨) زيادة من (ب).
(٩) عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم ألا يفر واحد من عشرة، فجاء التخفيف: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦] قال: فلما خفف الله عنهم من العُدَّة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم.
قال ابن حجر رحمه الله: وهذا قاله ابن عباس توقيفًا على ما يظهر، ويحتمل أن يكون قاله بالاستقراء. «فتح الباري» (٨/ ٣١٢). و«تفسير الطبري» (١٠/ ٢٩).

وله شواهد. والعقل يشهد لذلك أيضًا.

ومنه كلام معاذ -رضي الله عنه- حين احتضر. رواه الحاكم في الفتن عن يزيد بن عميرة عنه[1].

---

(١) في «مستدرك الحاكم» عن الحارث بن عميرة (وليس عن يزيد بن عميرة. كما ذكره المؤلف) قال: قدمت المدينة من الشام في طلب العلم، فسمعت معاذ بن جبل -رضي الله عنه- يقول: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: «المتحابون في الله لهم منابر من نور يوم القيامة يغبطهم الشهداء» فأقمت معه، وذكرت له الشام وأهلها..... فرجعنا إلى معاذ وهو ثقيل فبكينا حوله فقال: إن كنتم تبكون على العلم فهذا كتاب الله بين أظهركم، فاتبعوه، فإن أشكل عليكم شيء من تفسيره فعليكم بعويمر أبي الدرداء، وابن أم عبد، وسلمان الفارسي، وإياكم وزلة العالم، وجدال المنافق. انظر: «المستدرك» (٤/ ٤١٩) الحديث صحيح.
وسيأتي في بحث بدعة التغيير عنه الكتاب والسنة بغير عبارتهما ولفظه: عن يزيد بن عميرة أنه كان عند معاذ حين احتضر، وكان يغمى عليه ثم يفيق، حتى غشي عليه غشية ظننا أنه قد قبض فيها، ثم أفاق، وأنا مقابله أبكي، فقال: ما يبكيك؟ قال: أبكي على العلم والحلم الذي أسمع منك أن يذهب. قال: لا تبك؛ فإن العلم والإيمان مكانهما، من ابتغاهما وجدهما، فابتغه حيث ابتغاه إبراهيم -عليه السلام- فإنه سأل الله تعالى وهو لا يعلم. وتلا: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]. انتهى.
ويستدرك على الأمير أيضًا أن الصواب «الحارث بن عميرة» ولعل الإمام ابن الوزير والأمير رحمهما الله تعالى أخذا هذا الاسم من مخطوطة لديهما بذلك.
وحديث معاذ هذا أخرجه الترمذي -رحمه الله- من طريق أبي مسلم الخولاني عن معاذ -رضي الله عنه- بلفظ: «قال الله عز وجل: المتحابون في جلالي لهم منابر من نور، يغبطهم النبيون والشهداء» [صحيح] وفي الباب عن أبي الدرداء وابن مسعود وعبادة بن الصامت وأبي هريرة وأبي مالك سنن الترمذي (٢٣٩٠).
وفي مسند أحمد عن أبي إدريس الخولاني، وقد ذكر قصة بينه وبين معاذ، ثم قال: قال معاذ يرفعه: «يوضع لهم كرسي من نور يغبطهم بمجلسهم من الرب -عز وجل- النبيون والصديقون والشهداء » قال: فحدثته عبادة بن الصامت فقال: لا أحدثك إلا ما سمعت عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حقت محبتي للمتحابين فيَّ» [ولم يذكر النبيين والشهداء] صحيح. واختلف في سماع ابن إدريس عن معاذ، فذهب ابن عبد البر أنه سمع،=

وسيأتي[١].

ولا تستعن في ذلك إلا بمن يوثق[٢] بورعه ونصحه وتقواه، وما أقلهم! ولكن استعن بالنظر في تآليف العلماء الحافلة الجامعة لأدلة الفرق، فإن لم تجد كتابًا[٣] جامعًا [لأدلة الفرق[٤]] طالعت المسألة في كتب الفرق، ورأيت حجة كل فرقة في

=وذهب الدارقطني أنه لم يسمع واستدل بما ذكره الزهري أن أبا إدريس لم يسمع من معاذ وقد سمع عن عبادة فترجح كلام الدارقطني كما في «العلل» (٦/ ٧١).

وقال أبو زرعة: أبو إدريس الخولاني يروي عن أبي مسلم الخولاني وعن عبد الرحمن بن غنم وكلاهما يحدث بهذا الحديث عن معاذ.

وأخرجه بنفس إسناد أحمد: الحاكم (٤/ ١٦٩-١٧٠) والطيالسي (٥٧١) والطحاوي في شرح المشكل (٣٨٩٥) وبنحوه الطبراني في الكبير (٢٠/ ١٤٦) والحاكم (٤/ ١٧٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٠٦) فرواه أربعة عن أبي إدريس.

وأخرجه الشاشي (١٣٨٦) من طريق شهر بن حوشب، عن عبادة بن الصامت وأنه من مسند معاذ. وأخرجه أحمد أيضًا من طريق شهر، وشهر ضعيف، لكن تشهد له الروايات الأخرى. انظر المسند (٢٢٩٠٦).

وصحابيه هو أبو مالك الأشعري.

الخلاصة: الذي يتضح جليًا أن رواية أبي مسلم الخولاني المحفوظة عن معاذ كما في «سنن الترمذي» وغيره، ورواية أبي إدريس عن أبي مسلم أو عن عبد الرحمن بن غنم. والطريق عن عبادة بن الصامت صحيحة أيضًا بهذا اللفظ، ومختصرة أيضًا.

وقد صحح رواية عبادة بن الصامت الشيخ الألباني -رحمه الله- في «صحيح الترغيب» (٤/ ٤٧) وفي «صحيح الجامع» (٤٣٢١) بلفظ: قال الله تعالى: «حقت محبتي للمتحابين في.. » وفي آخره: «المتحابون في على منابر من نور يغبطهم بمكانهم النبيون والصديقون والشهداء» (حم، طب، ك).

(١) سيأتي -إن شاء الله- في نهاية الجزء الأول عند ذكر شواهد العقل وقصة موسى مع الخضر ونوح حين قطع أن ابنه من أهله.

(٢) في (ج): [تثق].

(٣) في (ب): [كافلاً جامعًا].

(٤) زيادة من (ب، م). في (ج): زيادة [فعليك]، ولعلها هكذا: [فعليك مطالعة...].

كتبهم، لا في كتب خصومهم الذين يسمون أدلة من خالفهم شبهًا، ويوردونها [في كتبهم][1] غير مستوفاة، ويجيبون عنها بأجوبة محتملة للنقض، ولا يذكرون ما يرد على أجوبتهم، وهذا عند الاضطرار إلى ذلك.

***

(١) ساقط من (أ).

[القواعد المقربة إلى النجاة]

ومن القواعد المقربة لك إلى النجاة أن تنظر كل قولين مختلفين تخاف(١) الكفر والعذاب الأخروي في أحدهما دون الآخر، فأبعد منه(٢) واحذره، ألا تراك تخاف الكفر في جحد العلوم لا في ثبوتها، وفي جحد الرب لا في الإيمان [به(٣)] وفي جحد النبوات لا في إثباتها، وفي التفريق بين الرسل، كما فعلت اليهود والنصارى، لا في الإيمان بجميعهم وفي عدم الإيمان بما جاء به القرآن والسنة؛ لأن خلاف السمع المعلوم كفر إجماعًا، لا في خلاف العقل المعلوم؛ لأنه ليس كفرًا بالإجماع، فاعرف هذه القاعدة.

واعلم أن الفطرة التي خلق الله لك تدرك القوي من الضعيف في تلك المباحث وإن كثرت، إلا ما دق وغمض جدًّا، كما أن عينك المبصرة تدرك جميع المبصرات وإن كثرت، فما دق على فطرتك في العلوم تركته لا سيما مع دقه الشبه المعارضة له، ولم تكلف فيه ما لا(٤) تعلم، مثل ما أن ما دقة(٥) على بصرك من المرئيات تركته، كبعض الأهلة في أوائل الشهور، سيما مع القتر(٦) والغيم.

❊❊❊

---

(١) في (ب، د): [يخاف].

(٢) في (ب): [عنه].

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) في (ب، د): [ما لم].

(٥) في (ب، ج): [مثل أن دق].

(٦) حاشية: القتر: جمع القترة، وهي الغبرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ۝ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٤٠-٤١] «لسان العرب» (٦/ ٨٦٢) القتر والقترة محركتين الغبرة.

الباب الأول
[في](١) إثبات العلوم

فأول شيء اختلف الخلق فيه إثبات العلوم(٢) في الجملة عقلاً، مع اجتماع الشرائع على ثبوتها، فانظر؛ هل يخفى عليك الصواب في ذلك؟ فإن طوائف من الفلاسفة والاتحادية من الصوفية(٣) أنكروا صحة العلوم.

أما الفلاسفة فرأوا البصر(٤) الصحيح يخطئ لعوارض(٥) نادرة في مواضع، كرؤية النجم ساكنًا، وهو يتحرك(٦) قطعًا، بدليل انتقاله، وكذلك رؤية الظل ساكنًا، ورؤية المستقيم في الماء أعوج، ورؤية الأحول الواحد اثنين، ورؤية القائم

---

(١) ساقط من (ب، ك).

(٢) حاشية: قال الأمير الصَّنْعاني رحمه الله: قلت: فإنه صار في هذا المقام أهل العلوم أربع فرق: الأولى: الذين اعترفوا بالحسيات والبديهات. وهم الأكثر. والثانية: القادمون في الحسيات المعترفون بالبديهات كما في لهوته، وأرسطا، ليس يضرهم لا على معنى أن الحس ساقط عن درجة الاعتبار بالكلية، بل فإنه يصيب معه مرة ويخطئ أخرى فلا يعتمد على حكمه بل لابد من حاكم آخر فوقه ليميز لك أخطاءه من صوابه، فالذي يعتمد على حكمه هو العقل فقط..انتهى. أنوار.
ورد هذا بأنا لا نسلم أنه يراه غاية ما في الباب أنه يدرك حركته لصغر المسافة المقطوعة بحركة الظل بين حركته تابعة لحركة الشمس فإذا تحرك جزء من الشمس تحرك الظل أقل منه بكثير، فلصغره يعجز عن إدراكه لأن من خاصيته الحس أنه لا يدرك الأشياء الصغيرة ولا يلزم من نحو إدراك القوة الحاسية شيئًا ألا يعتمد على حكمها وإلا لعزل العقل لعجزه عن إدراك أشياء كثيرة.

(٣) هم الذين يدعون اتحاد سر العبد بالمعبود عند نهاية عبادته. «إرشاد القاصد» ص(٥٠).

(٤) في (ج، د): [النظر].

(٥) خطأ في (ج)، حاشية: قال الأمير: الأولى حذف قوله (لعوارض) فإنه الذي يأتي له جوابًا عنهم ولو قالوه هنا لكانوا غير مخالفين. فتأمل.

(٦) في (ج، ك): [يحترك].

فوق[١] الماء منكوسًا في الماء، ورؤية السحر والنوم والكشف والمرض، وإن كان في رؤية النوم والكشف صحيح وباطل، والصحيح منهما قد يحتاج التأويل ولا يكون على ظاهره بكل حال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧] فالذين قصدوا قتل عيسى - عليه السلام - رأوا مثله[٢] فاعتقدوا أنه هو، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٤].

والجواب أنا نعلم بالضرورة أن هذه الأشياء كانت لعوارض تختص بهذه المواضع ونحوها، ولا يقدح ذلك في جملة الرؤية جميعها، ولا يمكن أن نشك لذلك[٣] في وجودنا ووجود العالم وشروق النيرات، وأنها تجري فوقنا وتضيئنا، وأن الأعمى فاقد لهذه النعمة، والأليم مخالف للمعافى، ولا يمكن دفع شبههم إلا بوجدان هذا العلم المخلوق فينا نعمة علينا من الله[٤] لا بتحرير دليل؛ لأن الدليل إنما يصح[٥] بعد تسليم العلوم الضرورية، بل نقول: ليس الجنون بأكثر[٦] من إصغائنا إلى ذلك. فلو قال أحد: ما يؤمنني[٧] أن يقظتي هذه نوم أو سحر أو كشف،

(١) حاشية: قال الأمير: لأن أجيب بأن سبب ذلك انعكاس الشعاع، وذلك أن الشعاع الخارج لا يظر إذا وقع على سطح المنعكس منه إلى رأس القائم فوق الماء لكن المبصر أن يرى الشمس على استقامة الشعاع الخارج منه لكن الخط الذي هو على استقامته داخل لتلق الماء فلذلك يرى القائم على طرف النهر منعكسًا وذكر التقرير هذا شكلًا تصوريًّا منه طول ن. م.ع المحصل. أنوار.

(٢) حاشية: قال الأمير: الأولى حذف (مثله) لأنهم اعتقدوا عينه، وإنما حكى الله أنه غيره. أنوار.

(٣) في (ج، د): [لأجل ذلك].

(٤) في (ج): [من الله علينا].

(٥) خطأ في بعض النسخ.

(٦) في (ب): [أكثر]، و في (ج): [أكبر].

(٧) في (ب، م): [يومني].

أو أن ولدي[١] وداري وأرضي شبهت لي، أو أن[٢] طعامي وشرابي سموم[٣] قتالة. لكان إلى أن يكون ويقيد[٤] أحوج[٥] منه إلى أن يناظر ويجادل.

فإذا عرفت هذا بالفطرة، مع اعتضادها[٦] بالقرآن والسنة والإجماع، فاعلم أن هؤلاء إنما أُتُوا[٧] من شدة النظر والتدقيق فيما لا تعرفه العقول[٨] لأن دوام الفكرة في المحارات[٩] يضعف[١٠] الفهم ويمرض[١١] صحيحه.

***

---

(١) في (ب، م): [والدي].

(٢) في (ب، م): [وأن].

(٣) في (ج): [مسموم].

(٤) في (ك): [ويفند].

(٥) ما بين قوسين [ساقط من (ج، د)].

(٦) في مطبوع خطأ. و في (ب): [اعتضاذها].

(٧) في (ج): [لتو].

(٨) خطأ نقله أحمد مصطفى في نسخته.

(٩) في (ب،ج): [المحاورات].

(١٠) في (ج): [تضعف].

(١١) في (ج، م): [وعرض].

[آثار كثرة الشك]

ومن أمثلة ذلك المجربة [بالضرورة][(١)] كثرة الشك في النية والطهارة، فإنه قد أورث الوسواس الفاحش مع جماعة من أكابر العلماء الفضلاء، كالشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد[(٢)] ممن[(٣)] بلغ المرتبة الكبرى في العلوم.

[دواء الشك المرور عليه]

وقد رأيناه ممن[(٤)] أدركنا من كبار أهل العلم والصلاح من لا ينتفع (لذلك)[(٥)] بالمشاهدة ويشك[(٦)] في الضرورة، وذلك مستمر في العقلاء، وهو عبرة للنظار؛ فإن الوسواس إذا بلغ هذا المبلغ عند الإصغاء إليه فيما لا يشك فيه فكيف بمن أصغى إليه فيما يشك في مثله.

وما أحسن قول القاسم[(٧)] - عليه السلام - في مثل هذا: دواء الشك المرور

---

(١) ساقط من (ج، د).

(٢) هو: محمد بن علي بن وهب ابن مطيع القُشَيْري تقي الدين أبو الفتح. الإمام القدوة، شيخ الإسلام، ولد في البحر الأحمر ٦٢٥هـ. له مؤلفات منها «الإمام» و«الإلمام» وشرح «الأربعين» وغيرها مات (٧٠٢هـ) رحمه الله. انظر: «مفتاح السعادة» (٢/ ٢٢٠).

(٣) وقد ذكر أمر الوسوسة عند ابن دقيق العيد الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٤٨٢) قال: وكان في أمر الطهارة والمياه في نهاية الوسوسة رضي الله عنه. وقال قطب الدين الحلبي: وبلغني أن جده لأمه الشيخ المحقق تقي الدين ابن المقترح كان يشدد في الطهارة ويبالغ.

(٤) في (ب، م): [من]، وقد أخطأ أحمد فلم يذكر وجه الاختلاف هنا.

(٥) في (ب، ج): [بذلك].

(٦) في (ب، ج): [وشك].

(٧) هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي الرسي، أبو محمد فقيه شاعر من علماء الزيدية له رسائل كثيرة. انظر: «الأعلام» (٥/ ١٧١).

عليه. ولذلك ورد في الحديث المتفق على صحته الأمر بالاستعاذة من الشيطان [ولينته][١] عند حضور[٢] الوسواس أو سماعه[٣] سؤالا[٤] من بعض الناس[٥]. وهذا الحديث مناسب لقول الرسل[٦] عليهم السلام: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] فيما حكاه الله عنهم في كتابه الكريم.

وأما الاتحادية المدعون للتصوف[٧] وليس هم منه[٨] في شيء، فهم الذين قالوا: إن المكاشفة قد دلت على صحة المحال، وهذا غاية التغفيل والضلال إن صح عن أحد، فإنه يقال لهم إن كان كذب المكاشفة محالًا فقد دلت على صحته، فيصح أن تكون كاذبة! وإذا صح كذبها لم يوثق بها! وإن كان كذبها ممكنًا لم يوثق بها ولم يصح لها اسم الدلالة! فثبت أنه لولا امتناع[٩] المحال ما صح سمع ولا عقل ولا كشف ولا بصر[١٠] ولا علم شيء البتة.

---

(١) [الرجيم] زيادة في (ج)، ولكن لم يثبت في كل الأحاديث في «صحيح مسلم» لذلك بقيت على الأصل وأضفت [لينته].

(٢) في (ب): [حضر].

(٣) في (ج): [ويسمى].

(٤) في بعض النسخ خطأ.

(٥) حديث الوسوسة في مسلم كتاب الإيمان باب (٦٠) رقم (٢٠٩ و ١٣٥ و ١٣٦) بلفظ: «يأتي الشيطان أحدكم... » الخ.

(٦) في (ك): [صلوات الله عليهم] ولم ينبه عليه أحمد.

(٧) في (ج، خ): [المدعين التصوف]. حاشية: رد قول الاتحادية، وهم أهل وحدة الوجود، بأن المكاشفة دلت على صحة المحال.

(٨) في نسخة أحمد خطأ.

(٩) في (ج): [لاقناع]، وهو خطأ واضح.

(١٠) في (ب، ج): [نظر].

وكأن هؤلاء القوم لم يفرقوا بين المحارة(١) والمحال، فأما من عرف ما هو المحال وجوزه لم يصح منه بعد ذلك دعوى أنه محق وأن خصمه(٢) مبطل أبدًا؛ لأنه لا يمنع من كون المحق مبطلًا والمبطل محقًّا، والتوحيد شركًا والشرك توحيدًا إلا كون ذلك محالًا، والمحال لا يقع [البتة](٣) فمتى(٤) فتح باب تجويز المحال لم يمتنع(٥) شيء من ذلك، وانسد باب الإنكار على كل كافر وجاحد، ولم يبق فرق بين أعرف العارفين وأجن المجانين! فيا عجبًا كيف يدعي مثل هؤلاء مراتب العارفين! ولا تغني(٦) عنهم دعوى دقة الفرق(٧) بين العلم والظن فإن الفرق بينهما في الضروريات ضروري، بل من الضرورة انقسام جميع ما يمكن الخبر عنه والاعتقاد له إلى ما جمع الجزم والمطابقة والثبات عند التشكيك وإلى ما لم يجمعها، فالجامع لها هو العلم، وإن اختل الثبات فاعتقاد مقلد المحق أو المطابقة، فالاعتقاد الفاسد أو الجزم فمع الاستواء الشك، ومع الرجحان الراجح الظن، والمرجوح الوهم، فعلمت كلها بالضرورة، وإن اختلفت العبارات عنها فإن اختلاف اللغات والعبارات لا يحيل(٨) المعاني.

***

(١) في (ج): [المجاز].
(٢) في (ج): [خصيمة].
(٣) ساقط من (ج).
(٤) في (ب): [فمن].
(٥) في (ج): [يمنع].
(٦) في (ك): [يغني].
(٧) في (ب، م): [التفرقة].
(٨) في (ج): [لا تحل]، و في (ك): [لا تحيل].

[خاتمة المقدمة]

واعلم أن منكري العلوم لم ينازعوا في حسن العمل بها، بل ولا في وجوبه؛ فإنهم انتفعوا بالأبصار وتوقَّوا بسببها الوقوع في الماء والنار وسائر المهالك[١] والأخطار.

ومن عجائب ما يروى عنهم أن بعضهم[٢] صنف كتابًا في نفي العلوم، ومات له ولد، وقد قارب الحلم، فقال إنه إنما أسف لموت ولده قبل أن يقرأ كتابه في نفي العلوم. فقيل له: وما يدريك أنه كان لك ولد[٣] وأنه مات، وأنه لم يقرأه، وأنك موجود، وأنك صنفت كتابًا! فلم يدر ما يقول[٤].

***

(١) في (ب، د): [المهلكات].

(٢) في حاشية: هو صالح بن عبد القدوس.

(٣) في (ج): [والد].

(٤) يحكى عن ابن خَلِّكان: أن أبا الهذيل العلاف لقي صالح بن عبد القدوس،وقد مات له ولد وهو شديد الجزع عليه، فقال أبو الهذيل: لا أعرف لجزعك عليه وجهًا إذا كان الإنسان عندك كالزرع! قال صالح: يا أبا الهذيل إنما أجزع عليه لأنه لم يقرأ كتاب الشكوك. فقال له: كتاب الشكوك! ما هو يا صالح؟ قال: هو كتاب قد وضعته، من قرأه يشك فيما كان، حتى يتوهم أنه لم يكن ويشك فيما لم يكن، حتى يتوهم أنه قد كان. فقال أبو الهُذَيْل: فشُكَّ أنت في موت ابنك، واعمل على أنه لم يمت، وإن كان قد مات، وشك أيضًا في قراءته كتاب الشكوك، وإن كان لم يقرأه. انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٦٥).

[من عجائب ما يروى عن منكري العلوم]

ومن سخف هؤلاء لم يذكر الله سبحانه الرد عليهم في كتابه ولا رسله -صلوات الله عليهم- وإنما قدمت ذكرهم عبرة لك حتى لا تحتفل بوجود المخالفين للحق الجلي، وتظن أنه لو كان حقًا جليًّا لم يمكن أن يكون فيه مخالف عاقل، بل مدعٍ لمرتبة الكمال في الإسلام؛ كنفاة جميع العلوم والأدلة عقلًا وسمعًا إلا من طريق الكشف، ونفاة وجود الرب والخلق إلا الوجود المطلق الذي هو ذات الأحد.



[الحضرة الأحدية]

والحضرة الأحدية عندهم وما عداه من مراتب وجود الله وأسمائه الحسنى كلها، وهو[١] الحضرة الواحدية عندهم، ووجود خلقه[٢] ملائكتهم ورسلهم وكتبهم (وجنهم وإنسهم)[٣] والدنيا والآخرة، كل ذلك خيال لا حقيقة له أبدًا، ما عدا الوجود المطلق الذي هو [ذات][٤] الأحد والحضرة الأحدية عندهم وهو عدم محض[٥] لا[٦] وجود له إلا في اللفظ والذهن عند سائر المحققين من العقلاء، فهو الموجود[٧] على الحقيقة عندهم، وكل وجود[٨] عندهم ما عداه خيال منه كطيف الأحلام، لكن أحب أن يرى نفسه فيه، ونسبة كل شيء إليه نسبة صورة دحية إلى جبريل، فهو هو[٩] من وجه وما هو[١٠] هو من وجه، وكذلك[١١] فليكن الضلال المبين.

***

(١) في (ك): [هي].

(٢) في (ج، خ): [خلق].

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) ساقط من (ك، ج). ولم ينبه عليه أحمد مصطفى.

(٥) زيادة من (ج، ك) لفظة مقحمة. حاشية: من قوله: [وهو عدم محض] إلى قوله: [العقلاء...] من كلام المؤلف -رحمه الله- لتبيين مراد أهل الوحدة.

(٦) في (ج): [ولا].

(٧) في (ج): [الوجود].

(٨) في (ب، م): [موجود].

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) ساقط من (ج).

(١١) في (ب، ج): [فكذلك]، و في (ك): [كذلك]، ولم ينبه عليه أحمد مصطفى.

[تفريقهم بين الأحد والواحد]

وكفى في بيان ضلالهم فرقهم بين الأحد والواحد، وبين الأحد وبين الله، ولزوم قولهم لإلهين(١) اثنين: أحدي(٢) حقيقي(٣) وواحدي خيالي(٤). ولم يذكر هؤلاء الغزالي في الرد على الاتحادية في المقصد الأسنى(٥) لتأخر حدوث ضلالهم الفاحش. نعوذ بالله من الغرور.

***

---

(١) في (ج): [إلاهين]، و في (ك): [لاهين]، وهذا خطأ، ولم يتنبه له المحقق، أو في الطبعة.

(٢) خطأ في (ب): [واحد].

(٣) في (ج): [وحقيقي].

(٤) في (ب): [وواحد]. حاشية: قال الأمير: وهذا هو قول ابن عربي في فصوص الحكم والفتوحات المكية، فإن الرب عبده، وعند من كان على ملته ليس هو موجودًا مباينًا لمخلوقاته، بل هو وجود مطلق وشروط تبقى لأمور. الثبوتية أو تفيء لأمور الثبوتية والسلبية (وجد) يقولون هو: وجود المخلوقات. أو قال فيها: أو لا هذا ولا هذا فهذه علته، هو وابن سبعين والصدر القونوي وابن الفارض والتلمساني، ومنتهى قوله القول بوحدة الوجود وأن الوجود الواجب تقديم الخالق هو الوجود الممكن المحدث، وهو المخلوق [ما ترى خير ولا سوى]...... ولكن لما رأوا تعدد المخلوقات صاروا يقولون تارة: ظاهرة يتجلى. فإذا فعلى لهم فإن كانت الظاهر أمرًا وجوديًّا تعدد الوجود وإلا لم يكفي لها منه حقيقة، وما هو نحو هذا الكلام الذي يبين أن الوجود نوعان خالق ومخلوق. فالواجب يثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل [ومن أراد التحقيق فقلنا] لا بد أن يلتزم الجمع بين التقصير، وأن الجسم الواحد في موضعين. ذكره ابن تيمية في «منهاج السنة». أنوار. انظر منهاج السنة (٦/ ١/ ٩٩/ ١٥٠).

(٥) رد الغزالي في «المقصد الأسنى» ص(٩٩).

[إثبات العلوم هو الحق والأحوط]

فإذا تقرر أن إثبات العلوم هو الحق والأحوط[١] وهو الذي عليه الشرائع والفطر وعمل الخلق، وأن الاضطرار إليه وإلى العمل به حاصل، وأنه[٢] لا خطر في العمل بهذه العلوم، عند جاحدها أيضًا ثبت [أيضًا][٣] أن العمل بها نهج السلامة بغير شك ولا خلاف، فهذا أول خلاف تخلصت منه بطيبة نفس، وأول حق واجب ظفرت بمعرفته؛ لأن مخالف الحق هنا يكفر بإنكار جميع المعارف الدينية المتعلقة بالقطع بإثبات الربوبية والنبوات[٤] والشرائع الواجبات، وهذا أيضًا أول كفر نجوت منه برحمة الله[٥]. والحمد لله رب العالمين.

وبعد ثبوت العلم نذكر شيئًا من صحيح فضائله والترغيب فيه.

***

(١) في (ج): [الأحوط].

(٢) في (ج): [وإن].

(٣) ساقط من (ب، ج).

(٤) في (ج): [والنبوة].

(٥) في بعض النسخ [برحمة الله منه].

فصل
في فضائل العلم النافع وأهله

فمن العقل أنه أصل النجاة والسعادة؛ إذ هو الداعي إلى أسباب الخير الصارف عن أسباب الشر.

[إجماع العقلاء والملل والنحل على فضل العلم النافع]

ومن خصائصه إجماع العقلاء والملل والنحل على فضله، فإنه تمدح به الخالق سبحانه (وأنه سبحانه)(١) مدح عباده بما وهب لهم منه، وفضل آدم - عليه السلام - بعلم الأسماء على الملائكة، واختار تفضيله به على تفضيله بالعمل لكشف(٢) الشبهة عن(٣) ملائكته وإيضاح الحجة عليهم، ولم يزهد فيه بل قال لأعلم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم(٤): ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه: ١١٤] وحتى فضل الكلاب المعلَّمة على غيرها فأحل صيدها(٥) وهو الذي صال به الهدهد على سليمان (عليه السلام)(٦) مع عظيم ملكه، وقويت حجته مع ضعفه وحقارته، حيث قال: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج). في (ج): [على].

(٢) في (ك): [بالكشف]. وفي بعضها [بكشف].

(٣) في (ج): [على].

(٤) ساقط من (ب).

(٥) مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤].

(٦) زيادة من (ب، ج).

ومن أعظم فضائله القرآنية تعليل خلق العالم[١] به في قوله [تعالى][٢]: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢] ثم تعليل البعث في الدار الآخرة به في قوله تعالى[٣]: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩].

ولذلك ذم الله من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، وقال تعالى[٤]: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] الآية، وقال: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٥٤] وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الحج: ٧١]. وقال تعالى[٥]: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٥ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النمل: ١٥-١٦] ومنه ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]. ومنه قصة موسى مع الخضر وقوله: (على أن تعلمن) ورحلته إليه في نافلة العلم، وعزمه على أن يمضي حقبًا [في طلب نافلته][٦] والحقب ثمانون سنة[٧].

---

(١) في (ب، ج، ك): [العوالم].
(٢) زيادة من (ب، ج).
(٣) زيادة من (ب، ح).
(٤) زيادة من (ب).
(٥) زيادة من (ب).
(٦) ساقط من (ج).
(٧) ذكره القرطبي في «تفسيره» (١١/ ١٠) ورواه الحاكم في «المستدرك» عن ابن مسعود (٢/ ٥١٢) وهكذا روي عن أبي هريرة وابن عمرو وابن عباس وجماعة. ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٤٦٤).

وذلك يشهد لصحة حديث عبد الله ابن عمر مرفوعًا: «**العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل**» الحديث[١] خرجه أبو داود[٢] وابن ماجه[٣].

ومنه ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٌ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠] ومنه: ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩] ومنه ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٣] ومنه ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧] ومنه ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [الشرح: ١] ومنه ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩] ومنه تشبيه العالم بالحي والنور، والجاهل بالميت والظلمات[٤]. ومنه ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩] ومنه ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] في «تفسيره». ومنه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١-٤] ومنه ﴿ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾ [العلق: ٤] ومنه ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖ﴾ [الصافات: ١٠١] ومنه ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧] ومنه ﴿وَأُوتِينَا ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهَا وَكُنَّا مُسۡلِمِينَ﴾ [النمل: ٤٢] ومنه ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ١٨] ومنه ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [المجادلة: ١١] ومنه ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ

---

(١) حاشية: قال الأمير: (... آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة). أنوار.

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٨٨٥)، والحاكم (٤/ ٣٣٢)، والبيهقي في «السنن» (٦/ ٢٠٨)، بلفظ: (العلم ثلاثة فما سوى ذلك...). وقال المناوي في شرح المصابيح: عبد الرحمن الأفريقي ضعفوه، وفيه عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخي، وقد غمزه البخاري وابن أبي حاتم (١/ ١٦٩). و«ضعيف الجامع الصغير» (٣٨٧٠).

(٣) سنن ابن ماجه (١/ ٢٠) رقم(٥٤) وهو نفس الذي قبله ونفس الحكم عليه. حاشية: قال والحاكم ورمز في «الجامع الصغير» لصحته.

(٤) انظر آية (٢٣٩) من الأنعام.

يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٥٢] ومنه ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥] (وشرف الشيء)[1] يؤخذ من خساسة ضده. ومنه في موسى ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٤﴾﴾ [القصص: ١٤] ومنه ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩] ومنه ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦] ومنه ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ﴾ [البقرة: ٢٤٧] ومنه ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٠٠] ومنه ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢] ومنه قول أهل النار: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] ومنه ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ [كَثِيرًا][2]﴾ الآية، إلى ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] ومنه ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] ومنه ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال حكاية عن إبراهيم وإسماعيل: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]. فهذه نيف وأربعون آية من محكم كتاب الله تعالى، مع ما في السنة من ذلك. فنسأل الله تعالى أن يجعلنا من أوفر عباده حظًّا من جميع مواهبه في العلم والعمل (وهذا كله في العلم)[3] إنه هو الملك

---

(١) في (ج، خ): [ووجدت شرف].

(٢) ساقط من (ك).

(٣) ساقط من (ك). وخطأ فيها.

الوهاب، المعطي من يشاء بغير حساب[(١)].

وهذا كله في العلم النافع دون غيره، كما تقدم بيانه[(٢)].

والحجة على ذلك من الكتاب والسنة والمعقول[(٣)].

***

---

(١) في حاشية جانبية:
وأما ما ورد في فضل العلم من الحديث، فحديث أبي موسى: «إنما مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل غيث أصاب أرضًا، فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير. وكان منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا منها وسقوا ورعوا. وأصاب طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ. فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» رواه البخاري.
وفيه بشرى لحملة العلم من المسلمين الذين شبه بعضهم بالأرض الطيبة، وبعضهم بالأجادب التي انتفع بها الناس، وهو بين فيه.
قال المُهَلَّب ما معناه: إنه مثل لمن يفهم وينتفع وينفع، ولمن يحفظ ولا يفهم ولا ينتفع لكن يبلغ إلى من يفهم ولا ينتفع، مثل حديث: «رب حامل فقه غير فقيه» وهو تفسير جيد، ومحمول على من أخلص في تعليم الناس وتبليغهم.
ويدل عليه أيضًا حديث أبي هريرة: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له بها طريقًا إلى الجنة» رواه مسلم. وحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين» ذكرت طرقه في أوائل «العواصم». يوضح أحاديث: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين» رواه الخطيب عن ستة من الصحابة، وصححه الترمذي عن ابن عباس. وفي «جامع الأصول في فضل العلم» تسعة أحاديث غير هذه، منها أن طلب العلم كفارة لما مضى. رواه الترمذي، وفي «مجمع الزوائد» (٣٩)، وفي البخاري وشرحه بضعة عشر حديثًا اهـ.
قال في هامش الأصل: (هذ الكلام بطوله كان مولانا -يعني ابن الوزير عليه السلام- قد أثبته في نسخته ثم ضرب عليه بالقلم الأحمر، فجعل هنا فائدة خارجة، وهو نفيس لا ينبغي تركه.

(٢) خطأ في (ب).

(٣) في (ك) أشار المحشي أن كلمة طمسها ثم أثبتها.

الباب الثاني

في إثبات الطرق إلى الله تعالى(١)

(وبيان أجلاها وأوضحها(٢) على سبيل الإجمال)

واعلم(٣) أن هذا من أوضح المعارف التي دلت عليها الفطرة التي خلق الخلق عليها؛ ولذلك قال كثير من العقلاء والعلماء والأولياء: إنه ضروري لا يحتاج إلى نظر. وقال آخرون: إنما نحتاج إلى تذكر(٤) يوقظ من سنة الغفلة كتذكر الموت الذي تقع الغفلة عنه وهو ضروري، حتى قال الله تعالى في مخاطبة العقلاء: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥] وإلى ذلك أشار(٥) القرآن الكريم(٦) حيث حكى الله عن الرسل الكرام قولهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقد تقدم قول علي - عليه السلام- في ذلك الذي شهد له أعلام الوجود على إقرار قلب ذي الجحود. و(٧)ذكره في شرح ابن أبي الحديد لذلك(٨) وتجويده(٩).

---

(١) زيادة من (ب).
(٢) في (ك): [وأصحها].
(٣) في (ب، م): [اعلم].
(٤) في (ج): [مذكر].
(٥) في (ب، م): [ونحو ذلك مما يشار].
(٦) في (ب، م): [الحكيم].
(٧) ساقط من (ب، ج، د).
(٨) في (ك): [ذلك].
(٩) في (ك): [وجوده].

وقد بسطت أدلة من قال بذلك وما يرد عليهم وما يجيبون به في «العواصم»[١]؛ ولذلك شذّ[٢] المخالف هنا...

ولم يكد [يظهر][٣] الخلاف في حاجة العالم إلى مؤثر[٤]، وإنما اشتد الخلاف في صفات[٥] ذلك المؤثر، ونقل الرازي عن الفلاسفة اعترافهم أن خوضهم في الإلهيات بالظن دون العلم.[٦]

---

(١) انظر ما تقدم في المقدمة، وبعضهم يحيل خطأ. انظر العواصم (١/ ٥٤٠) ط جديد.

(٢) في (ج): [شك].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (ج): [موفر].

(٥) في (ج): [صفة].

(٦) حاشية: قال الإمام ابن الأمير -رحمه الله-: قلت: ويوافق هذا ما حكاه الرَّازِي في «تفسيره»، ونسبه إلى جعفر الصادق، وذكره ابن تيمية، ولم ينسبه إلى قائل.

قال ابن تيمية -رحمه الله-: إن طائفة من الملاحدة دخلوا على بعض العلماء: فقالوا لدينا الدليل على وجود الصانع. قال: دعوني فخاطري مشغول بأمر غريب. قالوا: وما هو؟ قال: بلغني أن في دجلة سفينة عجيبة مملوأه بأنواع الأمتعة العجيبة، وهي: ذاهبة وراجعة من غير أحد، يحركها ولا يقوم عليها. فقالوا له: مجنون أنت قال: وما ذاك؟ قالوا: هذا لا يصدقه عاقل. قال: فكيف صدقت عقولكم أن هذا العالم بما فيه من الأنواع والأوصاف والحوادث العجيبة، وهذا الفلك الدوار (السيار) تحدث هذه الحوادث بدون محدث، ويحرك بغير محرك، فرجعوا على أنفسهم بالملام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: وهذا إذا قيل هذه السفينة أثبتت نفسها في الساحل بغير موثق أوثقها، ولا رابط ربطها.

كذبت العقول بذلك، فلذا إذا قيل أن الحوادث تبقى وتدوم بغير مبق...... يبقيها ولا ممسك يمسكها، ولذا نبه الله على هذا وهذا فالأول كثير، وأما الثاني، ففي مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾ [فاطر: ٤١]. أنوار.

واعلم أن [هذا][(١)] الخلاف الشاذ المستند إلى الظن باعتراف أهله إنما وقع مع شذوذه؛ لأنهم نظروا في معرفة[(٢)] الرب - جل جلاله - من الوجه الذي بطن منه، ولم ينظروا في معرفته من الوجه الذي ظهر منه؛ وذلك أنه [سبحانه][(٣)] قد تسمى بالظاهر وتسمى بالباطن، وثبت هذا في كتابه الكريم[(٤)] فثبت أن له جهة يظهر منها وجهة يبطن منها، لتبقى حكمته في قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] وقوله في الساعة: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥].

فمن نظر في معرفته من الجهة التي يظهر منها ترادفت مواد معرفته، وكانت نورًا على نور يهدي الله لنوره من يشاء[(٥)] كما وصف الله نور هدايته بكثرة المواد في سورة النور. ومن نظر في معرفته من غير هذه الطريق كان كمن ضل الطريق واجتهد في السير بعد الضلال، فلا يزال يزداد بعدًا بسيره في غير طريق.

على أنه يحتمل أن المعنى في الظاهر [و][(٦)] الباطن أنه هو الحق فيهما معًا لا في أحدهما، كما قد يكون بعض الأمور حقًّا في الباطن ولا حجة عليه ظاهرة، فيكون على هذا الوجه في المعنى[(٧)] الملك الحق المبين، ويكون ذلك أعظم في قطع أعذار المعاندين، والله أعلم.

***

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): [إلى].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

(٥) ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [النور: ٣٥].

(٦) زيادة من (ب).

(٧) في (ب، ج): [معنى].

[بيان الطريق إلى الله تعالى]

والطرق إلى الله تعالى[1] كثيرة جدًّا، ولكنا نقتصر منها على أصحها وأجلاها وأوضحها وأشفاها حتى نأمن بالسلوك فيها من الضلال في الطرق[2] التي تبعد السائر فيها عن مقصوده - والعياذ بالله - وإلى تلك الطرق الإشارة بقوله تعالى[3]: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقد يكون فيها مايستلزم رد كثير من الشرائع فنقول:

الباب الثالث
[في بيان شيء من طرق معرفة الله تعالى[4] على مناهج الرسل والسلف على جهة التفصيل]

للإجمال المتقدم في الباب الذي قبل هذا فلنذكر[5] إشارة لطيفة على قدر هذا المختصر إلى ثلاث دلالات: دلالة الأنفس، ودلالة الآفاق، ودلالة المعجزات، وكلها دل عليها القرآن الذي وصفه الله تعالى[6] بأنه يهدي للتي هي أقوم[7].

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): [الطريق].

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ج). حاشية: الباب الثالث في طريق معرفة الله يدل له الآيات والآفاق والمعجزات.

(٥) في (ج): [ولنذكر].

(٦) زيادة من (ج).

(٧) ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٩].

[دلالة الأنفس]

أما دلالة الأنفس فإنها بليغة قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧-١٩] الآيات، وقال تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١] وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ [الانفطار: ٦-٨] وقال: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] الآية، وأبسط آية في ذلك آية الحج: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ الآيات إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ إلى ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٥ - ٧] وأبطل شبهة الطبائعية بقوله: (من تراب) لأن آدم أبو البشر، وأصلهم بالتواتر الضروري، لا أب له ولا أم، فلزمت الحجة وبانت ووضحت[1] ولله الحمد والثناء والمنة. وكذلك الآية التي في سورة المؤمنين من قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤] وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ [يس: ٧٧-٧٨] ومن ثم قيل: فكرك فيك يكفيك.

***

(١) في (د): [وظهرت].

[ذكر دلالتي النفوس والآفاق في آية واحدة]

وقد جمع الله تعالى[1] ذكر دلالتي النفوس والآفاق في قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] وذلك أنا نعلم بالضرورة وجودنا أحياء قادرين عالمين ناطقين سامعين مبصرين مدركين، بعد أن لم نكن شيئًا، وأن أول وجودنا كان نطفة قذرة[2] مستوية الأجزاء والطبيعة غاية الاستواء، بحيث يمتنع في عقل كل عاقل أن يكون منها بغير صانع حكيم ما يختلف أجناسًا وأنواعًا وأشخاصًا.

أما الأجناس فكما نبه عليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥].

وأما الأنواع فنبه عليها بقوله: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٧-٣٩] ومنه: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧].

و[3]أما في الأشخاص فبقوله[4] تعالى[5]: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ [ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ][6]﴾ [عبس: ١٧-٢٠] الآيات.

---

(١) زيادة من (م).

(٢) في (ك): [مذرة]، و في (ج): [قذرة]. ولم يتنبه له أحمد مصطفى.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ج): [فيقول].

(٥) زيادة من (ب).

(٦) زيادة من (ب، م).

وبيانه أنه خلق من نطفة مستوية الطبيعة، فكيف يكون منها ما يبصر، ومنها ما يسمع[١] ومنها ما يطعم، ومنها ما يشم، ومنه الصلب، ومنها الرخو، ومنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين، ومنهم من يمشي على أربع، كما نبه الله عليه في كتابه الكريم[٢].

***

(١) في (ج): [ما يسمع ومنها ما يبصر].

(٢) ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾﴾ [النور: ٤٥]

[أطوار خلق الإنسان]

ونعلم أنها قد تغيرت بنا الأحوال وتنقلت(١) بنا الأطوار تنقلاً عجيبًا، فكنا نطفًا، ثم علقًا، ثم مضغًا، ثم لحمًا ودمًا، وعظامًا(٢) صلبة متفرقة في ذلك اللحم والدم تقويهما(٣) وعصبًا رابطة بين تلك العظام صالحة لذلك الربط(٤) بما(٥) فيها من القوة والمتانة، ثم تركب من ذلك آلات وحواس حية موافقة للمصالح مع ضيق ذلك المكان وشدة ظلمته، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [الزمر: ٦].

***

(١) في (ج، ك): [وتنقلب].
(٢) في (ب، د): [ثم عظامًا].
(٣) في (ك): [لقوتها].
(٤) في (ج): [الرابط].
(٥) في (ب): [مما].

[ذكر الظلمات الثلاث]

والظلمات الثلاثة: ظلمة البطن، وظلمة المشيمة، وظلمة الرحم.

ثم انظر إلى موضع العينين ما أشبهه بهما بعيدًا مما يؤذيهما[١] مرتفعان للتمكن من إدراك المبصرات في الوجه الذي لا يحتاج إلى تغطيته[٢] باللباس مع[٣] الجمال البديع فيهما وفي جفونهما، ولو كانا في الرأس أو في البطن أو في الظهر، أو غير ذلك ما تمت الحكمة ولا النعمة بهما. وكذلك كل عضو في مكانه. وانظر إلى ستر القذر الذي في البطن بالسواتر العظيمة، بحيث لا يحس له حس ولا يظهر له ريح، ولا يخرج إلا باختيارنا في موضع خال.

***

(١) في (ب، د): [يؤذيها].
(٢) في (ج): [تغطيه].
(٣) في (ب، م): [من].

[من عجيب صنع الله تعالى]

وإن من عجيب صنع الله تعالى استمساك البول في حال الغفلة، بل في حال النوم حتى نختار خروجه ونرضى(١) به من غير رباط ولا سداد في مجرة، ولا مانع محسوس، فتبارك الله أحسن الخالقين.

ثم حياتنا في بطون الأمهات(٢) من غير نفس، ولو كان ثَمَّ نفس لكان ثَمَّ صوت، ولو غم أحدنا بعد الخروج ساعة لمِات، بل كثيرون(٣) يموتون في المدافن المتخذة للحبوب مع سعتها. ثم خروجنا من ذلك الموضع الضيق(٤) بغير اختيار من المولود والوالدة، وهو فعل محكم صعب لا بد له من فاعل مختار، وعدم الموت لشدة الضغطة عند الخروج وسلامة الولد وأمه من الموت في ذلك من آيات الله، كما أشار إليه في آية الحج(٥) وفي(٦) ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]. ثم إحداث اللبن في ثدي الأم من يومئذٍ من بين فرث(٧) ودم، وتربية المولود وفهمه للغة أهله ما كانت فصيحة عربية أو عبرية(٨) عجمية، مع كثرة قواعد العربية، وكثرة

---

(١) في (ك): [ويرضى].

(٢) حاشية: الآن وما أخر، وليس في الحج وأصح منها في المراد ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨].

(٣) في (ج، ك): [بل كثير] المدفن هو: الحفرة التي تحفر من أعلى إلى أسفل مثل (البئر) لكن ليس فيه ماء يكون كالوعاء فيه فتحة من أعلاه ومن تحت واسع يتسع (٥٠٠) كيس حب (ذرة) أو أكثر.

(٤) في (ب، م): [من غير].

(٥) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥].

(٦) ساقط من (ج).

(٧) حاشية: قال الأمير: الفرث: هو السرجين في الكرش، والكرش بالكسر وككتف. بكل مجيز كالمعدة للإنسان فاستعمال للفرث. «القاموس» (١/ ٣٦٧). وعبارة الكتاب موافق لمعناه. أنوار.

(٨) خطأ في نسخة أحم مصطفى كتب [أو عسرة].

اختلاف عوامل الإعراب [وبلوغ ذلك في الكثرة والعسرة[١] إلى[٢] حد أتعب الأكابر الأذكياء[٣]] والعاقل المميز يقف أضعاف تلك المدة بين العرب [وبين][٤] العجم فلا يعرف من ذلك ما عرف الصغير، ولا يدري ما يقولون بمجرد[٥] المخالطة كالطفل الذي لا عقل له ولا تمييز، وكذلك العجمي بين العرب، ثم يترقى إلى حال التمييز وتعاقب[٦] الأحوال عليه من الصغر والكبر[٧] والضعف والقوة، والشباب والشيب، والعقل والذكاء والبلادة، والمرض والصحة، والشهوة والنفرة، والدواعي والصوارف، والعسر واليسر، والغنى والفقر، من غير اختيار منه في شيء من ذلك، فلا بد لهذه التغيرات من مغير قادر عالم مدبر حكيم.

وقد صنف في هذا المعنى كتب علم التشريح وبيان كيفية الخلقة[٨] وهو مما ينبغي الوقوف عليه أو على شيء منه[٩]. وقد نقل ابن الجوزي منه جملة شافية في

---

(١) في (ج): [والعشرة].

(٢) في (ج): [إلا].

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ج): [يقول مجرد].

(٦) في (ج، ك): [تتعاقب].

(٧) في (ج): [إلى الكبر].

(٨) حاشية: قال الرَّازِي في «مفاتح الغيب»: إن أصحاب الشرع وجدوا قريبًا من خمسة آلاف نوع من المنافع والمصالح التي دبرها الله بحكمته في تخليق الإنسان، ثم إن من وقف على هذه الأقسام المذكورة في كتب الشرع عرف أن نسبة هذا القدر المعلوم المذكور إلى ما لم يعلم ولم يذكر كالقطرة في «البحر المحيط» وعند هذا يظهر أن معرفة الإنسان حكمة الرحمن في خلق الإنسان يشتمل على عشرة آلاف مسألة أو أكثر.

قلت: وهو صريح في إثبات الرَّازِي الحكمة لله تعالى. انتهى. وهو صريح في إثبات الحكمة.

(٩) قال أحمد: (انظر مثلاً كتاب «الطب محراب الإيمان»، وكتاب «العلم يدعو للإيمان»).

أول كتابه «لقط المنافع[١] في الطب[٢]» فليطالع فيه.

فلو[٣] جاز أن يكون مثل هذا بغير صانع لجاز أن يصح[٤] لنا دور معمورة، أو مصاحف مكتوبة، أو ثياب محوكة، أو حُلى مصوغة بغير بان ولا حائك ولا كاتب ولا صائغ، فما خص خير الخالقين بأن يكفر ولا يدل عليه أثر صنعه[٥] العجيب[٦] وخلقه البديع[٧]. ولو كان هذا الأثر للطبع كما قال كثير من الفلاسفة لكان أثرًا واحدًا، كما لو جمدت النطفة بطبع البرد أو ذابت أو أنتنت[٨].

قال الإمام[٩] المؤيد بالله في الزيادات[١٠]: إن الطبع إن سلمنا وجوده لا يحصل به الشيء على قدر الحاجة، وإنما يكون بمقدار قوته وضعفه، ألا ترى أن النار تحرق لا على قدر الحاجة، بل على قدر قوتها، وتنقص عن الحاجة إذا ضعفت، وكذلك الماء الجاري، والحكيم يجريه ويقطعه على قدر الحاجة اهـ كلامه، وفيه تنبيه حسن على الفرق الجلي.

---

(١) في (ج): [لقطة المنافع] غير صحيح.

(٢) «لقط المنافع» ثم اختصره وسماه «مختار المنافع». انظر «هداية العارفين» (١/ ٥٢٠) مجلد، مؤلفه الشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي، مات في بغداد في رمضان (٥٩٧هـ).

(٣) في (ج): [ولو].

(٤) في (ب، ج): [تصح].

(٥) في (ج): [صنيعه].

(٦) في (ب): [العجيبة].

(٧) في (أ): [وخلقته البديعة].

(٨) الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وهي شرعية، دل القرآن عليها وهدى الناس إليها، مكونة إنسان ومخلوق من نطفة، لم يعلم بمجرد خبر الرسول، بل هذا يعلمه بعقولهم. انظر: «النبوات» لشيخ الإسلام ص(٥٢).

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) سبق ذكره.

فإذا عرفت هذا فانظر كيف يمكن أن يتغير المني المستوي إلى تلك الأمور المختلفة المحكمة البديعة الإحكام العجيبة الصنعة، وهل ذلك إلا بمنزلة تجويز أن يصير المداد مصحفًا معربًا لا غلط فيه ولا لحن، يطبع المداد من غير كاتب عالم، بل إحكام الإنسان أبلغ وأعجب! وقد رأيت[1] كم جمع في الأنملة الواحدة من الأصابع[2] من الأشياء المختلفة، فوضع فيها جلدًا ولحمًا وعصبًا وشحمًا وعروقًا ودمًا ومخًّا وعظمًا وبلة وظفرًا وشعرًا، وبضعة عشر شيئًا غير ذلك، كل واحد منها يخالف[3] الآخر قدرةً وحياةً، واستواءً وارتفاعًا، وانحدارًا وخشونة ولينًا، وحرارة وبرودة، ورطوبة ويبوسة، وصلابة ورخاوة، ثم خلق في بعضها الحياة دون بعض؛ كالشعر والظفر والعظم، وجعلها مدركة لأمور شتى، كالحرارة والبرودة واللين والخشونة والقلة والكثرة والرطوبة واليبوسة.

***

(١) خطأ في (ك).

(٢) في (ب، د): [الأصبع].

(٣) في (ج): [مخالف].

[الحكم في اختلاف الطول والقصر]

ومن لطيف الحكمة فيها اختلافها في الطول والقصر، حتى تستوي عند القبض على الأشياء، فتقوى بالاستواء، وهذا مما تخفى فيه الحكمة[1] جدًّا، أعني كون الاختلاف في ذلك سبب الاستواء عند القبض؛ ولذلك خصت بالذكر في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤] ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَـٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

***

(١) خطأ في (ج).

[بطلان مذاهب الطبائعيين]

وقد أشار الله سبحانه إلى بطلان مذاهب الطبائعيين بهذا المعنى، ونبه عليه - سبحانه وتعالى - حيث قال في كتابه الكريم: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٤﴾ [الرعد: ٤] وآخر الآية دليل على أن العقل يدرك بذلك بطلان قول أهل الطبائع.

ومما يدل عليه عافية كثير[١] من المرضى بعد غلبة العلة وقوتها، وضعف أسباب العافية ويأس الطبيب من العلاج، فقد ذكر الأطباء أن الطب لا ينفع في بعض تلك الأحوال، فيتأمل ذلك كثيرًا، ففيه شفاء لما في الصدور.

وقد وقعت في ذلك وقلت[٢] فيه:

فيا عطسات فرّجت كل كربة ... ولم يبق في أيدي الأساة سوى الصفق
له الحمد منشيكين[٣] من غير حيلة ... ولا سبب يجري لي الريق في حلقي
بكنّ علمت الله علم ضرورة ... وكم مثلها تجلو الوساوس في الحقِّ

فإني شارفت الموت من الإسهال فعطست ثلاث[٤] عطسات، فكأنما نشطت

---

(١) في (ج، ك): [كثيرة] خطأ.
(٢) في (ب، ج): [فقلت].
(٣) في بعض النسخ تصحيف من (منشكين) حرفت فقال: (منشكين) والتصحيح من الأصل. ومعناه: الذي أنشأكن، أي خلقكن. وفي الحاشية الجانبية: الشكة: السلاح، والشاكة: ورم في الحلق، والشوكة: داء معروف، وحمرة تعلوا الجسد. فلينظر. والصحيح الأول.
(٤) في (ب، ج): [ثلاثًا].

من عقال[١] (ولم يكن للعطاس سبب طبيعي)[٢] قط فكانت[٣] من الآيات العجيبة.

ومما ينبغي التيقظ له في الرد عليهم أن آدم [ﷺ][٤] هو أبو البشر، وذلك معلوم ضرورة تواترًا ودلالةً جليلة. أما التواتر فواضح.

وأما الدلالة فمحال أن يكون البشر من أم وأب إلى[٥] ما لا نهاية له[٦] لأن عدم التناهي في الحوادث الماضية محال، فوجب أن يكون أولهم حادثًا من غير أم وأب[٧] ولا نطفة ولا طبيعة، وأنه صنع حكيم، وإنما علمنا من السمع أن اسمه آدم، وأنه من طين، فلو كانت الطبيعة تقتضي ذلك بنفسها من غير صانع لكان في كل زمان تظهر صور كثيرة من الطين، كصورة آدم، وإلى ذلك أشار القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى في سورة الحج: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥] يعني: أولكم وأصلكم. وليس في خلق الإنسان من التراب شبهة البتة لاعتراف[٨] الطبائعية (بأنه خلاف العوائد الطبيعية)[٩]. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١] (ثم

---

(١) كأنما نشط من عقال: مثل يضرب لمن يتخلص من ورطة فينهض سريعًا. «مجمع الأمثال» (٢/ ١٣٢) الميداني.

(٢) في (ج): [العطاس].

(٣) في (ب، ج): [وكانت].

(٤) زيادة من (ب)، وفي (ج) نقص.

(٥) في (ب): [وإلى].

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب) زيادة مقحمة.

(٨) في (ك): [واعتراف]

(٩) ساقط من (ج).

النظر في خلق سائر الحيوان كذلك)[١] فإن انفلاق بيض[٢] الطير عن فراخها من عجيب صنع الله تعالى[٣]. وكأن بعض السلف يحتج بذلك على أن الله تعالى عليم قدير لا كعلم الخلق وقدرتهم؛ لأن قدرته أثرت فيما داخل البيضة من غير كسر لها ولا مباشرة، وعلمه أحكم صنع ما في البيضة كذلك)[٤].

وقد عظم[٥] الله تعالى هذه الدلالة فقال: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] الآية[٦] وجعل عدم الإيمان بها أكفر الكفر فقال سبحانه: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ۝١٧ مِنْ أَيِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۝١٨ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ۝١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ۝٢٠ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس:١٧-٢١] ونبه بقوله سبحانه على أن الموت، دع عنك الحياة، مما يستدل به على الله [تعالى][٧] كما أوضح ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة:٨٣-٨٧] وذلك أن الحي يموت بإذن الله تعالى[٨] مع اجتماع أسباب الحياة في هذا العالم الواسع، كما يعيش بإذن الله في بطن أمه بغير نفس يجري ولا هواء يمد روحه، فسبحان من هو على كل شيء قدير، ومنه المبدأ وإليه المصير!

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ج): [أزيد]

(٣) في (ب) خطأ.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (ب): [أعظم].

(٦) ساقط من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) زيادة من (ب).

وقد اختار المؤمن هذه الحجة في قوله لصاحبه الكافر المخاصم له: ﴿أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [الكهف:٣٧] وأثنى الله تعالى عليه بذلك وخلد ذكره في أفضل كتبه، فكيف لا يختارها[1] المؤمن لتقوية يقينه ودفع وسواس[2] خصومه وشياطينه.

***

(١) في (ب) [يختاره].

(٢) في (ب) [وساوس].

[دلالة الآفاق]

وأما دلالة الآفاق، فما يحدث ويتجدد في العالم في طلوع القمرين والكواكب وغروبها عند دوران الأفلاك الدائرات، والسفن الجاريات، والرياح الذاريات، والنجوم(١) الثوابت منها والمعالم والرواجم(٢) - والاستدلال بالرواجم جيد لدلالته الواضحة على الفاعل المختار - كما تدل(٣) على ذلك حركة القمرين الدائمة وسائر النجوم والافلاك، وكذلك تغير أحوال الهواء بالغيوم والصواعق والبروق العجيبة المتتابعة المختلطة بالغيوم الثقال الحاملة للماء الكثير المطفئ بطبعه للنار المضاد لها(٤) وما في الجمع بينها(٥) وإنشائها(٦) وإنزال الأمطار منها بالحكمة البالغة لا تختلط قطرة بأخرى، ولو اشتدت الرياح العواصف وصغرت القطر وكثرت(٧) وتقاربت حتى تقع متفرقة غير ضارة، ولو اجتمعت لعظم

---

(١) حاشية: وهي الكامنة في الفلك الثامن سميت بالثوابت، لبطء حركتها، لا لعدمها، لا استحالة وقوف الفلك أو بعضه، وهي تتحرك على مدارات توازي نقطة ثانية أصغر تلك الدارات ما قرب منها.
حاشية: وما أحسن ما أنشده الحافظ المحقق ابن قيم الجوزية -رحمه الله- في كتابه أقسام القرآن، مما ندب هذا العام:

تأمل سطور الكائنات فلها ... في الفلك الأعلى إليك يسأل
وقد خط فيها لو تأملت خطها ... ألا كل شيء ما خلى الله باطل

(٢) في لسان العرب: الرجم والمرجوم، النجوم التي يرمى بها (وجعلناها رجومًا للشياطين).
(٣) في (ب) خطأ.
(٤) في (ب) [المضادة له].
(٥) في (ج) [بينهما].
(٦) في (ج) [وإنشائهما].
(٧) في (ج) [وكبرت].

ضررها، ثم نزول البرد القوي الشديد المستحجر[١] في أوقات الخريف الذي لا يجمد فيه الماء، مع أنه لا يجمد في أيام الغيم، سواء كانت في الشتاء أو في غيره، لرطوبة الغيم، فمن أين جاء البرد المستحجر[٢] والماء إذا جمد، لا يكون على صفة البرد أبدًا، فتأتي هذه الأمطار فتعم الأرض، سهولها ووعورها وشعابها وشعافها[٣] لينبت[٤] العشب الكثير للأنعام[٥] وسائر الهوام، وتسقي الزرع[٦] وتنبت الأشجار والفواكه والأزهار والثمار، وتمد البحار والأنهار والآبار، ثم ما في اختلاف الليل والنهار، والفصول والأحوال.

وقد جمع الله تعالى ذلك في قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ إلى قوله: ﴿لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ١٦٤﴾ [البقرة:١٦٤] فالفكر في هذه الأمور هو النظر المأمور به، وعلى ذلك درج السلف، من غير ترتيب المقدمات على قانون أهل المنطق، بل[٧] قد شهد كتاب الله على أن ذلك يفيد البيان، حيث قال: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْآفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ[٨]

---

(١) في (ب،م)[المتحجر].

(٢) في (ك) [المستحجر].

(٣) حاشية (أ) [أي: رؤوس الجبال].

(٤) في (ج) [لتنبت].

(٥) في (ب) [النعام] وهو خطأ.

(٦) في (ب) [المزروع].

(٧) في (ب) [به].

(٨) حاشية قال الأمير: قال ابن تيمية: إن الضمير في قوله: (حتى يتبين لهم أنه الحق) عائد إلى الله، ويقولون هذه الآية جمعت طريق من استدل بالخالق على المخلوق، ومن استدل بالمخلوق على الخالق. قال: والصواب الذي عليه المفسرون، وعليه تدل الآية، أن الضمير عائد إلى=

أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ ثم توعد من زعم أن ذلك لم يفده بيانًا بقوله: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ۝٥٣﴾ [فصلت: ٥٣ - ٥٤] وعلى هذا قال الشيخ مختار بن محمود في كتابه «المجتبى»[١] في آخر[٢] ما قيل في حقائق النظر، أنه تجريد الفكر[٣] عن الغفلات. وحكى عن شيخه محمود بن الملاحمي[٤] أنه لا يشترط في العلم بالله أن يبتني[٥] على المقدمات المنطقيات والأساليب النظريات.

وكيف ينكر هذا أو يستبعد وقد حكى الله [سبحانه][٦] وتعالى عن الهدهد، وهو من العالم البهيمي، أنه وحد الله تعالى[٧] واحتج على صحة توحيده بهذا الدليل المذكور في الآفاق، قال الله سبحانه حاكيا عنه: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥] يعني: المطر والنبات. فاحتج بحدوث هذين الأمرين العجيبين المعلوم حدوثهما[٨] مع تكررهما بحسب حاجة الجميع إليهما.

=القرآن، وأن الله تعالى يري عباده من الآيات الآفاقية والنفسية ما يبين لهم أن القرآن حق، وذلك يتضمن ثبوت الرسالة، وأن يسلم لما أخبر به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما قال تعالى: (قل أرأيتم إن كان من عند الله ثم كفرتم به من أضل ممن هو في شقاق بعيد، سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق). انتهى. أنوار.

(١) تقدم التعريف به.

(٢) في (ج) [أحد].

(٣) تقدم له نقل عن الشيخ مختار تجريد القلب. ونقلنا هنالك كلام الشيخ وأنه تلفظ: بتجريد العقل.

(٤) في (ب، ج) [الملاحي]. وهو محمود بن الملاحمي الزمخشري المعتزلي.

(٥) في (ج) [يبني] وفي (ك) [ينبني].

(٦) ساقط من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) في (ج) [حدوثهما].

وكذلك قيل لبعض الأعراب: بم عرفت ربك؟ فقال: البعرة تدل على البعير، وآثار الخطأ تدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، كيف لا تدل على العلي الكبير[١]. وقد أشارت الرسل - عليهم السلام - إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١٠].

ومما أستجيد في هذا المعنى، وتناقله السلف الصالح، قول زيد بن عمرو ابن نفيل[٢] [رحمه الله تعالى][٣]:

---

(١) انظر شرح المواقف للضد (ص٧٥).

(٢) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عدي بن كعب بن لؤي. كان - رحمه الله - ممن فر إلى الله من عبادة الأصنام، وساح في أرض الشام يطلب الدين القيم، فرأى النصارى واليهود فكره دينهم وقال: اللهم إني على دين إبراهيم. ولم يظفر بشريعة إبراهيم كما ينبغي، ولا رأى من يوقفه عليها، وهو من أهل النجاة، وقد شهد له النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بأنه «يبعث أمة وحده» وهو ابن عم الإمام عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، رأى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولم يعش حتى بعث. وكان عمه الخطاب، هو أخوه من الرضاعة، يعادي زيدًا ويؤذيه، حتى خرج من مكة ولا يأتيها إلا خفية، فمن شدة المؤذاة، سار زيد إلى الشام والجزيرة والموصل يسأل عن الدين. انظر ابن هشام (١/ ٢٢٢).

وكان يحيي الموءودة يكفلها ثم يعيدها إلى أبيها. انظر البخاري (٣٨٢٨) قال سعيد: يا رسول الله، إن أبي كان كما قد رأيت وبلغك، ولو أدرك لآمن بك واتبعك، فأستغفر له؟ قال: «نعم، فاستغفر له، فإنه يبعث أمة وحده» صحيح. أخرجه أحمد (١/ ١٩٠) والحاكم (٣/ ٤٤٠) والطبراني (٣٥٠). انظر سير أعلام النبلاء (١/ ١٢٩-١٣٢).

وعن عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دخلت الجنة فرأيت لزيد بن عمرو بن نفيل دوحتين» رواه الباغندي محمد بن سليمان. وله شاهد أخرجه الطبري في تاريخه (٢/ ٢٦٩): قال صلى الله عيه وآله وسلم: «قد رأيته في الجنة يجر ذيولًا» سنده ضعيف، وسند الأول جيد كما قال ابن كثير في البداية (٢/ ٢٤١) ونسبه ابن حجر إلى ابن سعد والفاكهي الفتح (٧/ ١٤٣).

(٣) ساقط من (ب).

رضيت بـك اللهم ربًّا فلن أرى أديـن إلهًـا غيـرك الله ثانيـا
وأنـت الذي مـن فضل مـنٍّ ورحمةٍ بعثـت إلـى موسـى رسـولًا مناديـا
فقلت لموسى اذهب وهارون فادعُوَا إلـى الله فرعـون الـذي كان طاغيـا
وقـولا لـه أأنـت سويت هـذه بـلا وتـدٍ حتـى اطمأنـت كما هيـا
وقـولا لـه أأنـت رفعت هـذه بـلا عمـدٍ أرفـق إذا بـك بانيـا
وقـولا لـه أأنـت سويت وسـطها منيـرًا إذا مـا جنـه الليـل هاديـا
وقـولا له من يرسـل الشـمس غدوةً فيصبح ما مست من الأرض ضاحيا
وقـولا له مـن ينبت الحـب في الثرى فيصبـح منـه البقـل يهتـز رابيـا
ويخـرج منـه حبـه في رؤوسـه وفي ذاك آيـات لمـن كان واعيـا[1]

وله أيضًا:

[و][2] أسـلمت وجهـي للـذي[3] لـه المـزن تحمـل عذبـا زلالا[4]

وفيه يقول ورقة بن نوفل[5]:

رشـدت وأنعمـت ابن عمـرو وإنما تجنبت تنورًا مـن النار[6] [حاميا][7]

(١) السيرة لابن هشام (١/ ٢٢٨) والنبلاء (١/ ١٣٢).
(٢) زيادة من (ب).
(٣) في (ب) [لمن].
(٤) السيرة لابن هشام (١/ ٢٢٨).
(٥) ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى من قريش حكيم، اعتزل الأوثان قبل الإسلام ولم يأكل من ذبائحهم، أدرك أول أيام النبوة ولم يدرك زمن الدعوة، وهو ابن عم خديجة رضي الله عنها.
(٦) انظر السيرة لابن هشام (١/ ٢٣٢) وجمهرة أنساب العرب (١/ ٤١٨) والنبلاء للذهبي (١/ ١٣٠).
(٧) ساقط من (ك).

وتفكر في تباين القمرين في الحرارة والبرودة، وبرد القمر مع استمداده في نوره من الشمس، وحرارة الشمس الشديدة، وممّ[١] استمدت تلك الحرارة الدائمة المتوقدة، وهي[٢] في أرفع الأجواء[٣] الرطبة الباردة، وكيف لم تحترق وتتلاشى[٤] مع شدة حرارتها ودوامها، وعدم ما تحرقه، مثل سائر الناريات، وقد ذكر صاحب الوظائف[٥] أن في كتاب الله تعالى من الآيات في هذا المعنى [نذكر آية واحدة منها وهي قدر][٦] خمسمائة آية، وقد ذكرت في تكملة ترجيح[٧] أساليب القرآن[٨] من ذلك [ما يشفي ويكفي][٩].

ولنختم هذا المعنى بذكر آية واحدة منها، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥] وفي آية أخرى بأنه سبحانه ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر:٤١].

وهذه حجة أجمع عليها الكفرة مع المسلمين، فإن الجميع اتفقوا على أن العالم في الهواء، أرضه وسماؤه، وما فيه من البحار والجبال وجميع الأثقال، وقد ثبت بضرورة العقل أن الثقيل لا يستمسك في الهواء إلا بممسك، وأن هذا

---

(١) في (ج) [ومنى].

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ب) [الأحوال].

(٤) خطأ في (ب، م).

(٥) في (أ، د، ك) [الوضائف] ولعله كتاب (وظائف العام لابن رجب الحنبلي رحمه الله).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ج) [الأساليب].

(٨) هو للإمام المصنف ابن الوزير، انظر ص(١١٠).

(٩) في (ك) [ما يكفي ويشفي].

الإمساك الدائم المتقن[١] (لا يكون)[٢] بما لا يعقل من الرياح، كما زعمت الفلاسفة، على أن الرياح تحتاج إلى خالق يخلقها، ثم إلى مدبر يقدرها مستوية الأنفاس، موزونة القوة، لا يزيد منها شيء على شيء، حتى يعتدل[٣] [اعتدالاً][٤] أتم من اعتدال الفاعل المختار، فإن الفاعل المختار لو قصد الاعتدال التام حتى يستوي على رأسه حفنة مملوءة ماء لم يستطع[٥] تمام الاعتدال إلا برياضة شديدة، فكيف تعتدل عواصف الرياح، وتقع موزونة وزن القراريط في الصنجات المعدلة[٦] حتى يستوي عليها ثقل الأرض والجبال من غير رب [عظيم][٧] قدير عليم مدبر حكيم.

***

(١) في (ج) [المتيقن].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) في (ب، ج) [تعتدل].
(٤) زيادة من (ب).
(٥) في (ج) [لم يستطيع].
(٦) خطأ في (ج).
(٧) زيادة من (ب).

[دلالة المعجزات]

وأما دلالة المعجزات(١) فهي [من](٢) أقوى الدلالات وأوضح الآيات، لجمعها بين أمرين واضحين لم يكن نزاع المبطلين إلا فيهما أو في أحدهما، وهما: الحدوث الضروري، والمخالفة للطبائع والعادات، وهذا هو الذي أراه الله خليله - عليه السلام - حين سأل الله طمأنينة قلبه(٣).

والذي احتج به موسى الكليم [عليه السلام](٤) على فرعون وسماه شيئًا مبينًا كما حكاه الله تعالى في سورة الشعراء حيث قال فرعون: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ قال موسى [عليه السلام](٥): ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿٣٢﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ [الشعراء:٢٩ - ٤٦].

وكل ما تعارضت فيه أنظار(٦) العقلاء وقدحت [فيه](٧) شكوك الأذكياء فلا شك

---

(١) حاشية: قال الأمير: اعلم أن للمعجز ثلاثة استعمالات: لغوية. وهو ما يعجز غيره. وعرفية. وهو ما يعجز القادر عن إتيان مثله. وشرعية. وهو كل حادث من قول الله، أو تأمره أو تمكنه معجز للمبعوث إليه، عن الإتيان بمثله أو ما يقاربه، ناقض للعبادة، مطابق لدعوى المدعي، في زمان التكليف بالفعل (مجتبى المختار) قال ابن تيمية رحمه الله: لم يأت لفظ المعجزات في القرآن، إنما ورد التعبير عنها بالآيات. أنوار.

(٢) ساقط من (ك).

(٣) انظر آية (٢٦٠) من البقرة.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ج) [كل ما تعارضه أبطال].

(٧) ساقط من (ج، ك).

أن لأهل الإسلام من ذلك القدم المعلى في إثبات الصانع الحكيم تعالى.

وعلى كل حال فالنبوات وآياتها البينة ومعجزاتها الباهرة وخوارقها الدامغة(١) أمر كبير وبرهان منير ما طرق(٢) له معارض البتة، خصوصًا مع قدمه وتواتره، فإن آدم [عليه السلام](٣) أول البشر وأبوهم، نبي مرسل إلى أولاده(٤) ثم لم تزل رسل الله - عز و جل - تترى مبشرين ومنذرين، وعاضدين لفطرة الله التي فطر الخلق عليها، فلا أشفى ولا أنفع من النظر في كتبهم وآياتهم ومعجزاتهم وأحوالهم.

ثم اعتضد ذلك بأمرين: أحدهما استمرار نصر الأنبياء في عاقبة أمرهم وإهلاك أعدائهم بالآيات الرائعة. وثانيهما سلامتهم وأتباعهم ونجاتهم على الدوام من نزول العذاب عليهم كما نزل على أعدائهم، ولا مرة واحدة. وذلك بين في القرآن وجميع كتب الله تعالى وجميع تواريخ العالم.

ومن غريبها الذي لا يكاد أحد ينظر فيه حفظُهم مع ضعفهم من أقوياء(٥) الأعداء وأهل القدرة، مثل حفظ موسى وهارون من فرعون مع ظهور قدرته، ولذلك قالا: ﴿إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ فقال الله تعالى لهما: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٥ - ٤٦] وكذلك قال نوح [عليه السلام](٦) لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ

---

(١) في (ك، د) [الرائعة].

(٢) في (ب، ج، ك) [العالم] وهو خطأ مضروب عليه في (الأم) بدلها (له).

(٣) في (ج) [صلى الله عليه وآله وسلم] وزيادة من (ب).

(٤) سئل صلى الله عليه وسلم: أنبيًّا كان مرسلاً؟ قال: نعم. صحيح. انظر القرطبي (١/ ٢٦٣) وقد أخرجته في شرح تطهير الاعتقاد ط. مصر.

(٥) في (ب) [الأقوياء].

(٦) زيادة من (ج).

فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس:٧١] ونحو ذا(١) قال هود لقومه(٢). وكذلك قال الله تعالى لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [الأعراف:١٩٥] ولما نزل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة:٦٧] ترك الحرس، وكان يحرس قبل نزولها. وقصة إبراهيم - عليه السلام - في ذلك أشهر وأبهر(٣) بل على هذا درج أهل الصلاح، ووضحت(٤) حماية الله [تعالى](٥) لأهل الصدق في التوكل،كما وعد الله تعالى به(٦). والمختصر لا يحتمل إلا الإشارة ثم يفتح الله تعالى(٧) على المتأمل.

ومنهم من كفاه الله بالأسباب الظاهرة الخارقة، مثل ملك سليمان - عليه السلام - وإخدام الجن مع الإنس وتسخير الريح له وجميع ما حكى(٨) عنه، فهذا أيضًا يدل على الله [تعالى](٩) أوضح الدلالة، حيث جمعت قدرته الباهرة خرق العادات في نصرتهم بالأسباب الباطنة والظاهرة. وكذلك عقوبات أعداء الله الخارقة كمسخ أهل السبت(١٠) قردة.

---

(١) في (ج) [ذلك].
(٢) ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لاَ تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾﴾ [هود:٥٥].
(٣) سورة الشعراء، آية ٦٩.
(٤) في (ب) [ووضحه].
(٥) زيادة من (ب).
(٦) سورة الطلاق آية (١٠).
(٧) ساقط من (ك).
(٨) في (ج) [حكاه].
(٩) زيادة من (ج).
(١٠) خطأ في (ك) قال المحقق [البيت].

وبمثل ذلك يعلم الله ضرورة [إذا علم ذلك][1] ضرورة؛ لأن مثل ذلك لا يصح بالطبع، وهو متواتر مع اليهود، مع ثبوته في كتاب الله، وفيه ما يدل على وقوعه ضرورة، كقوله[2] تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ۝٦٥ فَجَعَلْنَـٰهَا نَكَـٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٦٥-٦٦] فلو لم يكن هذا حقًّا معلومًا عند خصوم رسول الله ﷺ ما خوطبوا بذلك، ولو خوطبوا بذلك وعندهم فيه أدنى ريب لبادروا[3] إلى التكذيب[4] والتشنيع. وكل هذا يعلم ضرورة من العوائد المستمرة.

وكذلك نتق الجبل[5] وفلق البحر[6] وقصة أصحاب الفيل كذلك[7] وأصحاب الجنة في (ن)[8] وصاحب[9] الجنة في الكهف[10] وشفاء أيوب[11] [عليه السلام][12] [13] بل منه جميع المعجزات والكرامات الخارقات.

---

(١) ساقط من (ب، ج).

(٢) في (ب) [لقوله].

(٣) في (ج) [لتبادروا].

(٤) خطأ في (ج).

(٥) سورة الأعراف آية (١٧١).

(٦) سورة الشعراء آية (٦٣).

(٧) ساقط من (ب) وخطأ في (ج).

(٨) سورة القلم (١٧).

(٩) في (ب) [صاحبا] وهو خطأ.

(١٠) سورة الكهف (٣٢).

(١١) سورة ص (٩).

(١٢) ساقط من (ب، ج).

(١٣) في (ب) مكرر.

ومن أعظمه إحياء الموتى لعيسى - عليه السلام - وكلام عيسى عليه السلام[١] في الطفولة[٢] وهو معلوم بالتواتر، وسبب غلو النصارى فيه، وهم خلائق يعلم [بخبرهم][٣] العلم الضروري.

وخسف قارون وداره، والخلق ينظرون، ونحو ذلك، وإليه [الإشارة][٤] بقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةَۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٣٥﴾ [العنكبوت:٣٥].

وقد[٥] نبه الله سبحانه [وتعالى][٦] على هذه الدلالات الثلاث[٧] في أول سورة الأنعام، فتأملها، لكنه سمى[٨] المعجزات (الآيات) ثم أتبعها بإبطال اعتلالهم بالسحر، كما سيأتي في النبوات.

***

(١) زيادة من (ب).
(٢) سورة مريم (١٩).
(٣) ساقط من (ج).
(٤) ساقط من (ك).
(٥) في (ج) [ولقد].
(٦) زيادة من (ب).
(٧) حاشية: حيث قال: ﴿الذي خلق السماوات والأرض﴾ في الأول. ثم قال: ﴿هو الذي خلقكم من طين﴾ الثاني. ثم قال: ﴿وما تأتيهم من آية من آيات ربهم﴾ في الثالث.
(٨) في (ب) [يسمي].

[أحسن ما يطالع من الكتب في قصص الأنبياء عليهم السلام]

وينبغي ههنا(١) مطالعة كتب قصص الأنبياء عليهم السلام(٢) ومن أجودها كتاب ابن كثير «البداية والنهاية»(٣) وكتب(٤) المعجزات، مثل الشفاء للقاضي عياض(٥) والمعجزات النبوية من جامع الأصول في حرف النون(٦). ولي(٧) في ذلك [كتاب](٨) مختصر سميته «البرهان القاطع في معرفة الصانع»(٩).

ومن أحسن ما أشير(١٠) فيه إلى المعجزات المذكورة في كتاب الله تعالى هذه الأبيات(١١):

هـو الله مـن أعطـى هـداه وصح من	هـواه أراه الخارقـات بحكمـة
بـذاك علـى الطوفـان نوح وقـد نجا	بـه مـن نجـا مـن قومـه في السـفينة
وغاص علـى ما فاض عنه اسـتجابة	وجـد إلـى الجـودي بها واسـتقرت

(١) في (ج) خطأ.
(٢) زيادة من حاشية الأصل.
(٣) من الكتب القيمة في التاريخ تكلم عن تاريخ العلماء والأمراء، وعجائب فيه كثيرة من زمن الصحابة -رضي الله عنهم- إلى القرن السابع الهجري أيام ابن كثير رحمه الله.
(٤) في (ك) [وكتاب].
(٥) الشفاء في حقوق المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم- للقاضي عياض بن موسى اليحصبي أبو الفضل ت(٥٤٤هـ) رحمه الله.
(٦) جامع الأصول لابن الأثير. تقدم.
(٧) ساقط من (ج).
(٨) ساقط من (ج، ك).
(٩) البرهان القاطع، كتاب عظيم للمصنف الإمام ابن الوزير طبع عدة طبعات.
(١٠) في (ج) [أشرت].
(١١) حاشية جانبية: في (أ، ك) البيت الأول منها للسيد -رحمه الله- ومن آخرها له قوله: وصحح بأخبار التواتر..الخ وما عدا ذلك لعمر الفارض. كتبه أحمد بن عبد الله رحمه الله.

وسار ومتن الريح تحت بساطه سليمان بالجيشين فوق البسيطة
وقبل ارتداد الطرف أحضر من سبا له عرش بلقيس بغير مشقة
وأخمد إبراهيم نار عدوه ومن نوره عادت له روض جنة
ولما دعا الأطيار من رأس شاهقٍ وقد ذبحت جاءته[1] غير عصية
ومن يده موسى عصاه تلقفت من السحر أهوالا على النفس شقت
ومن حجر أجرى عيونًا بضربة بها دائمًا سقت وللبحر شقت
ويوسف إذ ألقى البشير قميصه على وجه يعقوب عليه بأوبة
رآه بعين قبل مقدمه بكى عليه بها شوقا إليه فكفت[2]
وفي آل إسرائيل مائدة من السماء لعيسى أنزلت ثم مدت
ومن أكمه أبرا ومن وضح غدا شفى وأعاد الطين[3] طيرا بنفخة
وصح بأخبار التواتر أنه أمات وأحيا بالدعا رب ميت
وأبعد من هذا عن السحر أنه رضيع ينادي باللسان الفصيحة
ينزه عن ريب الظنون عفيفة مبرأة عن كل سوء وريبة
وقال لأهل السبت كونوا الأهنا قرودًا فكانوا عبرةً أي عبرة
وصرع أهل الفيل من دون بيته بطير أبابيل صغارٍ ضعيفة
وأحرق روض الجنتين عقوبة بكاف[4] ونون عبرة للبرية[5]

---

(١) خطأ في (ج).

(٢) في (ج) [كفت].

(٣) في (ب) [الطير].

(٤) في (ك) [بكهف ونون] وأخطأ المحقق عفى الله عنا وعنه.

(٥) حاشية على مخطوط المكتبة المحمودية وهي أن السيد المصنف -رحمه الله- لم يذكر شيئًا من معجزات نبينا محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- فقلت:

وأنبع ماء من بنان محمد فأروى جموعًا من عيون روية

[وفيما حكاه الله][(١)] من نبوع العيون[(٢)] من الحجر بضرب العصا[(٣)] دليل سمعي خاص قاطع على خلق الماء، وعلى إخراج المخلوق من العدم المحض، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود:٤٠] وكذلك خروج[(٤)] الماء الكثير من أصابع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[(٥)].

وإنما ذكرت هذه الآيات لأن بعض الناس ذكر أنه ليس في هذا نص شرعي، وإنما يدل عليه العقل والعمومات[(٦)] لا النصوص.

وأبرز ضبا ذلك الرجل الذي ... أتى منكرًا من أرضه للنبوة
وعلق إيمانًا به بكلامه ... وصدقه في بعثه بالرسالة فورة
فأمن الأعرابي إذ ذاك وانثنى ... إلى قومه يدعوهم بنصيحة
وكلمه ذاك الغزال ومثله البعير ... بلفظ من لسان فصيحة
وحن إليه الجذع بعد فراقه ... إلى منبر سام رقاه لخطبة
كذاك الحصى أضحى يسبح ربه ... بكفه الأشجار حيث وحيت
وجاءت على ساق إليه فحبذا ... وقد شهدت للمصطفى بالرسالة
رمى بالحصى تلك الوجوه فشاهت ... الوجوه وعنها أدبروا بالهزيمة
وأخبر عن موت النجاشي صحبه ... بيوم وفاة فيه فاز بجنة
وخص بآيات الكتاب فأعجزت ... فمن ذا الذي قد جاء منه بسورة
وكم للمصطفى من خوارق تضيء ... لنا مثل الشموس المضيئة
فصلى عليه رب والآل ما سرت ... نسيم الصبا عند الصباح بنفحة

كتبه الفقير إلى الله الحسين بن ناصر بن عبد الحفيظ سنة (١٠١٨هـ).

(١) ساقط من (ب).
(٢) في (ب) [العين].
(٣) سورة البقرة (٦٠).
(٤) في (ج) [خرج].
(٥) في الصحيح المسند أن عليًا جاء بامرأة معها مزادة فيها ماء فوضع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- يده فوقها فنبع الماء من بين أصابعه.
(٦) في (ك) خطأ.

وقد روى الحاكم في هذا المعنى[1] حديثا [حسنًا][2] في تفسير قوله تعالى: ﴿جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية:١٣].

[تكميل]

ثم يعتضد هذا بما يناسبه من كرامات الصالحين وعقوبات الظالمين، المذكورة في كتاب الله تعالى والمتواترة والمشاهدة، ثم ما وقع من تكرر نصر الله [تعالى][3] للحق والمحقين، وأنهم وإن ابتُلُوا فالعاقبة لهم، على ما دل عليه قوله[4] عز وجل:

---

(١) قال رجل لابن عباس: مم خلق الخلق؟ فقال: من الماء والريح والتراب. قال: مم خلق هؤلاء؟ قال: (وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه) فقال: ما كان لنا بهذا إلا رجل من آل بيت النبي. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه (٢/ ٤٥٢) قال الإمام الذهبي: خبر منكر. حاشية المستدرك (٢/ ٤٥٢).

وفي حاشية الأنوار: نروي ما أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر والحاكم، وصححه، والبيهقي في الأسماء والصفات عن طاووس قال: جاء رجل إلى عبد الله بن عمرو بن العاص فسأله: مم خلق الخلق؟... ثم أتى الرجل ابن الزبير فسأله فقال مثل ابن عمرو، فأتى الرجل ابن عباس فسأله؟ فقال الإجابة أعلاه.

قال المحشي: يريد المصنف أن هذا دليل سمعي على إخراج المخلوق من العدم المحض. فاسم الإشارة في قوله (في هذا).. إلا أنه لا يخفى أن الآية من العمومات، وقد قال الخصم بدلالتها على ذلك. فقول المصنف: (فالنصوص) يريد الخاصة بمسألة المدعي، وإلا فإن عموم الآية نص أيضًا. ثم الدليل تفسير ابن عباس -رضي الله عنهما- وإخراج ابن جرير عن ابن عباس في قوله: (وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه) قال: كل شيء هو من الله. انتهى.

(٢) سقط من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ك) [قول الله].

﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات:١٧١-١٧٣] وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧] وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة:٢١] وقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر:٥١].

وقد جود الزمخشري[١] هذا المعنى في تفسير قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣][٢] وفسرها بما كان من فتوح الإسلام الخارقة ﴿فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ وفسرها ببلاد العجم ﴿وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ وفسرها ببلاد العرب، وفي ذلك حديث ابن عباس الطويل: «**وكذلك الأنبياء تبتلى، ثم تكون لهم العاقبة**» رواه البخاري[٣]. ويشهد لصحته الاستقراء من التواريخ، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف:١٢٨] وفي الشعراء تنبيه على ذلك في آيات كثيرة يعقبها بقوله [تعالى][٤]: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشعراء:٨-٩] فتأمل[٥].

ثم ما قد[٦] وقع للإنسان من إجابة الدعوات، وكشف الكربات، وستر العورات، وتيسير الضرورات، وقضاء الحاجات، وكشف المشكلات، والإلهام إلى[٧] المعارف الخفيات، والإشارات المرشدات في المنامات الصادقات.

---

(١) «تفسير الكشاف» (٣/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٢) ساقط من (ب، ج).

(٣) صحيح البخاري مع الفتح (٦/ ٢٠).

(٤) سقط في (ك).

(٥) في (ك) [فيتأمل].

(٦) ساقط من (ك).

(٧) في (ب) [في].

وفي هذا يقول ابن الفارض[١] شعرًا[٢]:

وقـل لـي مـن ألقـى إليـك علومـه وقد ركدت منه[٣] الحواس بعفوه[٤]

وقد احتج بذلك الغزالي، وعارض به الفلاسفة[٥] في إحالتهم لعلم الغيب، وهذه الأشياء إذا ضمت إلى البراهين حصل من مجموعها قوة يقين كثيرة، ولقد قال الغزالي إنه حصل له يقين قوي بالمعاد[٦] من مجموع براهين وقرائن وتجارب.

ثم اليقين بعد هذا كله من مواهب الله تعالى عليك، فإن أنعم الله به[٧] عليك فكن من الشاكرين، وإن عرض لك الشك بعد هذا كله فاحذر أن يكون ذلك عقوبة بذنب، كما نبه الله على ذلك بقوله: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف:١٠١] وقوله: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة:٢١١] فافزع إلى الله تعالى بالتوبة والاستغفار، والتضرع والتذلل، وطلب أسباب الرقة، والتخويف العظيم لنفسك من الوقوع في الشقوة الكبرى

---

(١) ابن الفارض هو: عمر بن علي بن مرشد الحموي يلقب بسلطان العاشقين المصري المولد والدار والوفاة أشعر المتصوفين له ديوان. مات (٦٣٢هـ).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ك) [منك].

(٤) في (ب) [العفوة].

(٥) الفلسفة عند اليونان هي الحكمة، والفلاسفة هم الإلهيون، والفلاسفة ملحدون لا يؤمنون بالبعث والنشور على ما جاء في الكتاب والسنة ولا يثبتون أسماء وصفات لرب العالمين. من كبارهم أرسطو وشيخه أفلاطون اليوناني ومن المتأخرين أبو نصر الفارابي وابن سينا وأشباههم. انظر التحفة المهدية (ص٤٦).

(٦) في (ك) [في المعاد].

(٧) في (أ) [عليك به] تقديم وتأخير.

بعذاب الآخرة، فإن من طبائع[1] النفوس الإيمان عند شدة الخوف، ولذلك آمن قوم يونس لما رأوا العذاب، وآمن فرعون حين شاهد الغرق، وقد نبه الله تعالى[2] على ذلك بقوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِيۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨] ولذلك يرجع كثير من العقلاء عند الموت عن عقائد وقبائح وشبهات كانوا مصرين عليها، وليس ذلك لتجلي برهان حينئذ، بل لأن الطبع القاسي كان كالمعارض للبرهان، فلما لان بقي البرهان بلا معارض، وكذلك لو شاهد فرعون وغيره أعظم برهان بغير خوف ما آمنوا، قال الله تعالى[3]: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف:٥] وحكى ابن خَلِّكان[4] عن ابن سينا[5] أنه لما عرف علة الموت أقبل على القرآن وترك ما كان عليه.

***

(١) في (ك) [صباع النفوس].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ابن خلكان هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو العباس المؤرخ الحجة الأديب صاحب وفيات الأعيان من أشهر كتب التاريخ (٦٨١هـ).

(٥) ابن سيناء الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي الفيلسوف الرائس له مصنفات في الطب والبلاء مات (٤٢٨هـ) له طامات إن تاب رحمه الله.

[نصيحة نفيسة]

فانصح نفسك وذكرها وقل لها: لو كان معك يقين بارتفاع التكليف ما خفت، ولكنك عن قريب إن لم يرحمك مولاك تقعين في أشد العذاب، وينكشف(١) عنك هذا الارتياب. وذكرها عظيم حسرة المكذبين يوم يقال: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المرسلات:٢٩] فإن النفس كما أنها بعيدة الإيمان فإنها بعيدة الأمان، وخوفها أعظم الأعوان على إيمانها(٢) قال الله تعالى: ﴿وَفِي نُسۡخَتِهَا هُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾ [الأعراف:١٥٤] وقال تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [الذاريات:٣٧] وقال عز وجل: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّهُمۡ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمۡ سُنَّةُ ٱلۡأَوَّلِينَ أَوۡ يَأۡتِيَهُمُ ٱلۡعَذَابُ قُبُلٗا﴾ [الكهف:٥٥] ولأنها بوجدان(٣) الخوف عند التخويف تنزل من مرتبة القطع بالتكذيب الذي(٤) هو أول ما يروم الشيطان، فإذا نزلت من ذلك وجب عليها في العقل تصديق الثقة والعمل بالظن، كيف إذا جاء الثقة مع ظن صدقه بالمعجز وعضدته البراهين المقدمة، وإلى هذه الطريقة الإشارة بقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٠] وقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:٤٧] وقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ

---

(١) في (ك) [إيمانها].

(٢) في (ب) [الإيمان].

(٣) في (ب) [لوجدان].

(٤) في (ك) [التي هي].

وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ﴾ [غافر:٨٣-٨٤] وقوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر:٤٧] فإن نفرت النفس من الإيمان ببعض المحارات[1] وتوهمت أنه من المحالات[2] كثبوت القدم الذي لا نعرفه إلا بالتصديق، أو ثبوت الحكمة في العذاب وخلق أهله، فسيأتي الجواب[3] عن ذلك في إثبات حكمة الله تعالى.

***

---

(١) فلان حور في محار: يضرب مثلاً للشيء الذي لا يصلح أو كان صالحًا ففسد. «لسان العرب» (١/ ٧٥٠).

(٢) المحال غير مقدور، وهو إثبات الشيء مع نفسه، وإثبات الأخص مع نفي الأعم، وإثبات الإثبات مع نفي الواحد، وما لا ترجع إلى هذا فليس محال، وما ليس بمحال فهو معدود.

(٣) في (ب، ج): [في].

[دفع الحيرة]

ومن أنفع ما يدفع الحيرة به أنه لابد من لزوم المحارة[١] في العقول على كل تقدير، والإسلام أقل محارات[٢] من جميع الملل الكفرية، وبالإسلام تندفع كلها، وتخرج العقول من الظلمات إلى النور، وانظر إلى هذا العالم المحسوس بالضرورة تجد المحارة العقلية لازمة لوجوده؛ لأنه لا يخلو بالضرورة من الحدوث أو القدم، فالقدم من محارات العقول، والحدوث من غير محدث من محاراتها بل من محالاتها، والمحارات[٣] أقرب من المحالات[٤] لأن الممكن البعيد أقرب من الممتنع، ولا ثالث لهذين الأمرين إلا الإسلام، وإلى هذا أشار من قال:

صورة الكون محال وهي[٥] حق في الحقيقة

لكنه أخطأ في تسمية المحارة محالًا، فإن كانت المحارة لازمة للإسلام فهي لما عداه ألزم، فإن كان هذا اللزوم حقًّا فالمحارة[٦] حق، والحق لا يستوحش منه، وإن كان باطلًا فالباطل حقيق ألا يستوحش من خشيته؛ لأنه لا شيء حقيقةً، فكيف الخوف من لا شيء.

***

(١) في (ج): المجازة.

(٢) في (ج): [المجازة].

(٣) في (ب): [المحارات، وفي (ج): [مجازات].

(٤) حاشية: المجال: غير مقدور. وهو إثبات الشيء مع نفيه وإثبات الأخص مع نفي الأعم، وآيات الإثبات مع نفي الواحد. ومالا ترجع إلى هذا فليس محال وما ليس بمحال فهو معدود.

(٥) في (ج): [وهي].

(٦) في (ج): [والمجازرة].

[حال من لم يثبت الرب قديمًا]

فمن لم يثبت الرب قديمًا أثبت العالم قديمًا، ومن لم يثبت له أسماءه الحسنى بلا سبب أثبت الإحكام العجيب للعالم بلا سبب، ومن لم يثبت الرب بكماله بلا سبب أثبت العالم بأحكامه وعجائبه بلا سبب، ومن لم يقبل الإيمان بالبرهان والقرآن قبل الكفر بلا قرآن ولا برهان.

وإلى هذا أشار رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حيث قال: «**لا يزال الناس يتساءلون، حتى يقولوا: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله**»[1] وأمرنا بالاستعاذة والانتهاء حينئذ؛ لأنه يقال للكافر: فإذا أمكن وجود العالم بغير خالق فأولى منه وجود الرب بغير خالق، ودل على أنه لابد من انتهاء الموجودات الممكنة إلى واجب الوجود عز وجل.

***

(١) صحيح أخرجه البخاري كتاب الاعتصام عن أنس رضي الله عنه (٧٢٩٦) بلفظ: «لن يبرح الناس». ومسلم كتاب الإيمان (١٣٤) بلفظ: «لا يزال الناس...». وأبو داود في كتاب السنة (٤/ ٣١٩)، بزيادة: «فقولوا الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد...»، وأحمد (٣/ ١٠٢). وانظر «السلسلة الصحيحة» (١١٦).

[مادة هذه الوساوس]

واعلم أن مادة هذه الوساوس عجب الإنسان بعقله وعلمه، وظنه أنه إذا لم يعرف شيئا فهو باطل، فاعرف أنك كما قال أصدق القائلين في صفة الإنسان: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب:٧٢] [حيث تحمل الأمانة وعظيم خطرها][١].

ويدل على هذا من المعقول مع المنقول أمران[٢]:

أحدهما: أن الإنسان يؤثر هواه في الإقبال على دار الفناء، وعلى شهواتها الضارة المضرة في العاجلة المشاهدة، ويقدم المرجوح على الراجح قطعًا، ويتحمل من الأمانات التي هو في تحملها مختار ما يدل على صحة ما روي من تحمل آدم - عليه السلام - لأصلها وجميعها[٣] مثل الدخول في الديون والضمانات والحقوق الزوجية وغيرها وحقوق المخالطة، والفرق بين الأحكام عند الرضا والغضب والغنى والفقر والأمان والخوف، وبذلك يعرف الفطن من طبع نفسه الظلم وجحد الحق عند رجحان الداعي إلى ذلك، ولذلك يوجد البخل من بعض الأجواد في بعض[٤] الأحوال[٥] والكذب من بعض الصادقين، ولذلك[٦] قال صالح عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف:٧٩] فبين أن الصارف لهم الهوى المحض لا الشبهة.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في حاشية (ك) [لم يذكر الآخر من الأمرين فينظر] أقول: وقد ذكر هذا في نسخة المصنف رحمه الله.

(٣) قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ج).

(٦) ساقط من (ج).

ومن هنا نقم الله على الكفار أنهم آمنوا بالباطل وكفروا بالله، فلو كان كفرهم بالحق الذي هو الله وكتبه ورسله من أجل الشبهة لكانوا[١] لعبادة الحجارة[٢] وغيرها أشد كفرًا، وذلك بين في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُواْ بِٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [العنكبوت:٥٢] ونحوها قوله تعالى في قصة الخليل عليه السلام: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنعام:٨٠-٨٣] فبين الخليل لهم أن خوفهم وتخويفهم من أصنامهم واعتذارهم به عن[٣] الإيمان شيء باطل، ولو كان من قبيل خوف العقلاء المستند إلى الأمارات الصحيحة أو الأدلة الواضحة لكان خوفهم من الله تعالى أولى من كل وجه صحيح. ولوضوح هذا جاء فيه بأدوات الاستنكار والاستبعاد، مثل قوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ [مَآ أَشْرَكْتُمْ][٤]﴾ وقوله: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ وهذه المعارضة وأمثالها تفيد القطع بعناد الخصم، فتأملها في كتاب الله تعالى، وهي جيدة مفحمة نافعة، ولذلك سماها الله تعالى حجته[٥] ورفع بها خليله عليه السلام.

---

(١) في (ك): [لترك]، ولعلها في غير مكانها.

(٢) هكذا في «الأم»، قال سيدي صلاح بن أحمد: مراد المصنف -رحمه الله- أنهم لو تركوا الهوى ونظروا بعين الحق لكفروا بالحجارة ولتركوا عبادتها، بل كانوا لها أشد كفرًا وهذا ظاهر. ت. فقد وجد في بعض النسخ بإسقاط التبرك، وهو الظاهر لم يثبت الترك في نسخ والأول تركه.

(٣) في (ك): [من].

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب): [حجه].

ونحوهما قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف:١٤٦][١] وكذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر:١٢] وقوله تعالى: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل:٧٢][٢].

وقد يقع من أهل الإيمان شيء من ذلك في غير الكفر، ولذلك لم تقبل[٣] شهادة [المؤمن][٤] العدل لنفسه ولا على عدوه. وكذلك حكى الله عن الكفار جحدهم في يوم القيامة حتى تشهد عليهم جلودهم، وحتى يقولوا لها: لم شهدتم علينا؟ وذلك أنهم رأوا من عدل الله تعالى وحكمه بالبينات دون علمه ما أطمعهم في نفع ذلك لهم، والطبيعة واحدة، إلا ما هدى الله وأصلح، فاحذر من هذه الطبيعة أن[٥] تتوهم كفرها وقساوتها وجفاوتها برهانًا معارضًا لبراهين الحق، بل ولا شبهة أبدًا، ولذلك يزول شكها وريبها بمعاينة الأهوال كمعاينة هول المطلع، كما حكى ابن خلكان عن ابن سينا رأس الفلاسفة أنه لما عرف أنه ميت أعتق مماليكه وفعل من القرب الذي أمكنه، وأقبل على التضرع إلى الله تعالى[٦] وتلاوة كتاب الله، واضمحلت عنه

---

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) حاشية في الأصل: والحاصل أن القطع ببطلان الإسلام باطل بالضرورة، وكذلك القطع بصحة عبادة الحجارة ونحوها، والشك فيهما يزول بالنظر السهل القريب أو بالضرورة في بعض الأحوال، ولبعض الأشخاص فكيف يقدم المشكوك فيه على الراجح الواضح؟ فتأمل ذلك. من خط المصنف عليه السلام.

(٣) في (ك): [يقبل].

(٤) ساقط من (ج).

(٥) في (ب، ج): [تتوهم].

(٦) زيادة من (ب).

تلك الوساوس.(١) ولي في هذا أبيات حسنة، وهي هذه:

يا رب إن ابن سينا حينما حضرت ... وفاته خاف رأسي الكفر واكتريا
فكيف من لم يزل بالدين معترفًا ... إذا دنا منه هو الموت واقتربا
إن لم تغثه بجسم الظن فكيف قضى ... من خوف عدلك في مجموع ماكتسبا
يرجو الذي وهب الأيمان مبتديًا ... به وصيره في عفوه سببا
يتم معروفًا بالعفو عنه فقد ... غدا إلى الشافع المقبول منتسبا
إليه نسبته في دينه وكذا ... عند الرحامة يدعو مصطفى آل أبا
ولم يزل ناصرًا بالجهد سنته ... وإن دعا لسوى قول الرسول أبا
فارحم بحرمته يا رب وحشته ... إذا توسد ترب اللحد مغتربا
وراح عنه جميع الدافنين له ... وقد نسيه جميع الصحب والقربا
وجفت دمع الذي يبكيه منتحبًا ... وقل والله من يبكيه منتحبًا
لم يترك الحق أفعالا ومعتقدًا ... إلا القليل له ذا خلةٍ حدبا
هناك أصبح ضيفًا للكريم فلا ... يحتاج زادًا ولاكسبًا ولاسببا
وكيف والضيف مفروضٌ كرامته ... لم يعذر الله فيها العجم والعربا
لاسيما البائس المسكين قد حسنت ... منه الظنون والأسرى والغربا
فكيف من كل جود في الوجود له ... حقًّا ومن وهب الأجواد والنجبا
ومن قضى بوجوب الجود عند نزول ... الضيف لولاه رب الحمد ما وجبا
ومن له الحمد في الأخرى بذا نطقت ... في الذكر آية لم يكن لعبا
والحمد لله في دنيا وآخرة ... في آية لم يكن تعميمها كذبا
وإنما خصص الأخرى ولم تكن ... الدنيا كذاك لمعنًى ليس محتجبًا
دار البقا بالثنا أولى وكان بها ... أضعاف ما فجر الأنهار والسحبا

(١) ما بين معقوفين ليس في (أ، ج) أي هذه الأبيات.

ألا تـرى الرحمة العظمى وقسـمتها وكـم لنا قبـل هول المـوت قد وهبا
مـا زاد في هـذه الدنيـا علـى عشـر من عشـرها فاقض من آثـاره العجبا

فهذه هذه، ولذلك أكثر الله تعالى ورسله من الجمع بين الأدلة والوعيد وقصص المعذبين، واعتمدها مؤمن آل فرعون فأحسن في دعاء قومه إلى الإيمان وتخويفهم من العذاب الأدنى المعجل في الدنيا، ثم من العذاب الأكبر، فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ۝٣٠ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ۝٣١ وَيَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ۝٣٢ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [غافر:٣٠-٣٣] [يوم تولون مدبرين][١] الآيات، وإنما بدأ بذكر عذاب الله للكافرين في الدنيا لأنه قد كان[٢] معلومًا لهم بالضرورة، فتأثيره في النفوس أقوى، كما ذكره[٣] المؤيد[٤] بالله في قوة النفع بذكر الموت والبلى[٥] في القبور، وتصور ذلك وأمثاله.

***

(١) زيادة من (د).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ج، ك): [ذكر].

(٤) في (أ) رمز لاسم المؤيد بحرف (م) وهو اصطلاح في بعض كتبهم مثل (ي) (ليحيٰ).

(٥) في (ب): [البلاء].

[إثبات الرب والإيمان به هو الحق والأحوط]

والآن ظهر لك أن إثبات [الرب والإيمان به هو الحق والأحوط، كما تبين قبل ذلك أن إثبات][١] العلوم هو الحق، بحيث لا تخاف[٢] في هذين الاعتقادين مضرة البتة، والخوف العظيم والمضار[٣] العظيمة في عدمهما[٤] **كما قال القائل:**

قال المنجم والطبيب كلاهما ... لا تبعث الأموات قلت إليكما
إن صح قولكما فليس بضائري ... أو صح قولي فالوبال عليكما

ومثل ذلك قول الآخر:

ورغبني في الدين أن دليله ... قوي ويخشى كل شر بجحده
وكرهني للكفر أن فساده ... جلي ويخشى كل شر بقصده[٥]

بل كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [فصلت:٥٢] الآية، كما تقدم، والمراد إيراده من غير شك لمداواة النفوس الجامحة

---

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) في (ب، ج): [يخاف].

(٣) في (د، ك): [للضار].

(٤) في (ج): [عدمها] حاشية قال الأمير: قوله: (فالوبال عليكما) قال ابن القيم بعد إنشاده هذين البيتين في «شرح منازل السائرين»: هذا مبني على الشك والتردد وطريقة الاحتياط فهذه طريقة أهل الريب والشك يقومون بالأمر والنهي احتياطًا، وهذه الطريقة لا تنجي من عذاب الله، ولا تحصل لصاحبها السعادة، ولا توصل إلى الأمن. انتهى.

قلت: لأنها تقوم بالأمر والنهي مع عدم تصديق بالله وبرسله فكيف ينجيه ذلك. أنوار.

(٥) في حاشية جانبية كتب: من خط مولانا محمد بن إبراهيم في نسخته التي عليها علمه اهـ.

والوساوس الغالبة، والاستعانة على تليينها بالمعارضات النافعة لتسلم العقول[1] ما يزاحمها مما يشق[2] على الأوهام من الغيوب وتذعن لما يخالف القياس من الأحكام!

***

(١) في (ب، ج): [مما].

(٢) في (ب): [شق].

الباب الرابع
في إثبات التوحيد والنبوات وفروعها

ثم [اعلم](١) أن المثبتين للعلوم والربوبية اختلفوا في أمور ثلاثة:

أحدها: توحيد الرب. وقد علم بالضرورة من الدين أن خلافه كفر، ودليل السمع في هذا المقام صحيح بالاتفاق مع ما عضده من الدليل العقلي الذي نبه القرآن عليه في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] ولا خفاء في ذلك، ولا خلاف فيه بين المسلمين، فلا يحتاج فيه إلى عناية، ولا شك في قوة براهينه وسقوط المعارض لها، وأنه أحوط لما في مخالفته من خوف العذاب العظيم، وسيأتي تمام الكلام فيه في فروع النبوات.

***

(١) ساقط من (ج، ك).

[الكلام في النبوات]

وأما الكلام في النبوات فاعلم أنه من أوضح المعارف، وقد تطابقت دلائل المعجزات الباهرات عليه، ولا شك مع ذلك أنه الأحوط؛ لأن التكذيب بها من الكفر المعلوم الموجب للعذاب الأكبر، وليس لمنكري النبوات من الشبه ما يعارض دلائل ثبوتها، ولا ما ينتهض لإثارة الشكوك(١) في هذا المقام البين، وإنما قدحت البراهمة(٢) في الشرائع بنحو إباحة ذبح البهائم من غير جرائم، وذلك جهل فاحش، فإن الله الذي خلقها هو الذي أحلها في دار الفناء التي كتب فيها الموت على كل حي لحكمة بالغة، وقد ساوى سبحانه بيننا وبينها [في الموت](٣) وإن اختلفت الأسباب، ولا مانع في العقل من ذلك قبل ورود الشرع على بعض الوجوه، فهؤلاء البراهمة لا ينكرون تطابق العقلاء على سقي المزارع بالماء، وإن مات بسبب ذلك كثير من الذر ونحوها من الحيوانات التي تكون في مجاري الماء، وعلى الاستقاء(٤) من المناهل، وإن كان وسيلة إلى موت حيوان الماء،

---

(١) في (ك): [المشكوك].

(٢) البراهمة: إحدى الفرق الهندية. قال الشهرستاني رحمه الله: انتسبوا إلى رجل منهم يقال له برهام، وقد مهد لهم ذلك في العقول... ثم قال: إن البراهمة توقوا أصنافًا، فمنهم أصحاب التناسخ. انظر «الملل والنحل» (٣/ ٣٤٦) وهم ضالون مضلون.
حاشية: قال الأمير: من الناس من يظن أنهم سموا براهم لانتسابهم إلى إبراهيم عليلهم [عليهم السلام] وذلك خطأ؛ فإن هؤلاء القوم هم المخصوصون بنفي النبوات أصلًا ورأسًا، فكيف يقولون بإبراهيم، وإنما هؤلاء انتسبوا إلى رجل منهم يقال له برهام قد مهد لهم نفي النبوات، ولهم في نفيها وجوه أربعة عدها الشهرستاني في «الملل والنحل» ولم يذكر منها ما ذكره المصنف -رحمه الله- إلا أنه ذكر أن منهم فرقة يقال لهم [البدد] يحرمون كل ذي روح. أنوار.

(٣) في (ك): [الموت]، وفي (ب): [بالموت].

(٤) في (ب، ج): [الاستسقاء].

وعلى إخراج دود البطن بالأدوية، وإن مات منها ألوف كثيرة بسبب عافية إنسان واحد من ألم لا يخاف منه الموت، ويخرج الإنسان الذبان[١] من منزله وإن[٢] هلكن من البرد[٣] أو الحر، ونحو ذلك.

وإنما أجمع أهل العقول على مثل هذا لما في فطر العقول من ترجيح خير الخيرين، واحتمال أهون الشرين عند التعارض، كما قيل: حنانيك بعض الشر أهون من بعض[٤]. ومن ذلك استحسن العقلاء تحمل المضار العظيمة في الحروب لدفع ما هو أضر منها، وقالت العرب:

بسفك الدما يا جارتي تحقن الدما   وبالقتل تنجو كل نفس من القتل

[و][٥] جاء القرآن بذلك بأفصح عبارة وأوجزها فقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٧٩] والقصد أنه لا ينكر في العقول أن بالغذاء[٦] الحيوان الشريف[٧] أو يغذى بالحيوان الخسيس فيدفع[٨] بالغذاء عنه المضرة، ويكمل[٩] بالغذاء له النعمة. وعلى تسليم أن العقل

---

(١) في (ب، ج): [الذباب]. حاشية: قال الأمير: الذباب معروف. صححه أذبه وذبان وذُبن بالضم. قاموس. ونسخة الإيثار مصححة، وعود الضمير في (هلكن) يشعر بالجمع. أنوار.

(٢) في (ب، ج): [ولو].

(٣) في (ب): [و].

(٤) قاله طرفة يخاطب النعمان، وهو:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا   حنانيك بعض الشر أهون من بعض

أنظر «جمهرة العرب» ص(٨).

(٥) في (ب، م): [وقد].

(٦) في (ب): [يغذي].

(٧) ساقط من (ب).

(٨) في (ب، ج): [فتدفع].

(٩) في (ب، ج): [وتكمل].

لا يستحسن ذلك فإنه يجوز أن يحكم بحسن ذلك مالك الجميع، علام الغيوب، الذي لا معقب لحكمه ولا عالم بغيبه، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وتوهم معارضة ذلك بالتقبيح العقلي في غاية السقوط، فإن العقلاء يختلفون فيما دق من هذا الباب، وإنما يتفقون على الضروري منه الذي لم يرد الشرع به قطعًا، مثل ترجيح[1] الكذب على الصدق مطلقا، لا مقيدًا بحال الضرورة، فأي عاقل يرجح هذه الحماقة على البراهين الواضحة في النبوات.

***

(١) في (ب): [ترجح].

[حال كتاب الجاحظ في النبوات]

وقد جود الجاحظ(١) الكلام في النبوات في كتاب مفرد في ذلك(٢) وتبعه في ذلك الإمام المؤيد بالله -عليه السلام- فهذب كتابه وحسن ترصيفه(٣) وقرب متباعده، فينبغي للمسلم الوقوف عليه وحسن التأمل له، فالأمر(٤) في ذلك جلي فطري، وإنما ينبغي أن نذكر(٥) هنا الفروق بين الأنبياء -عليهم السلام- وسائر من تقع(٦) منه الخوارق من أهل السحر والطلسمات(٧) وسائر أهل الرياضات.

***

---

(١) الجاحظ هوعمرو بن بحر بن محبوب الكناني أبوعثمان البَصْري لغوي معتزلي نحوي مات سنة٢٥٥ه. اسماء المؤلفين(١/ ٨٠٢).

(٢) اسمه حجج النبوة الموضوع ضمن مجموع له باسم (آثارالحاحظ) ط- عام ١٩٦٩م.

(٣) في (ب): [ترصيعه] اسمه معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(٤) في (ب): [ف].

(٥) في (ب): [يذكر].

(٦) في (ب): [يقع].

(٧) حاشية قال الأمير: علم الطلسمات: هو تأليف القوى السماويةبقوى بعض الأجرام الأرضية يبقى لزمن ذلك قوة تفعل فعلًا غريبًا في العالم الأرضي. أنوار.

[الكلام في السحر وتعلمه]

واعلم أن المتكلمين يذكرون هنا فروقًا كثيرة[١] منها أن السحر فن معروف له شيوخ يعرفونه ويعلمونه، وفيه مصنفات، ومن تولع به وطالع كتبه وتتلمذ[٢] لشيوخه عرفه، وإنما اختلف في تعلمه:

فقيل: حرام.

وقيل: فرض كفاية[٣] حتى إذا ظهر ساحر عرف سحره[٤].

وهذا باطل لوجهين:

أحدهما: أنه لم يكن في الصحابة بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من يعرفه، ولو كان فرضًا كانوا أقوم الناس به.

وثانيهما[٥]: أنه قد ثبت بالضرورة أن محمدًا [صلى الله عليه وآله وسلم] خاتم الأنبياء، وهذا برهان يوضح لنا أن كل مدع للنبوة بعده كاذب، وأن كل خارقة تأتي على يد مدعي النبوة بعده فإنها غير صحيحة.

فإذا تقرر هذا فقد اتضح الفرق، فإن النبوات لا حيلة لأحد في اكتسابها.

***

---

(١) انظر «ترجيح أساليب القرآن» ص(١٠٨) الفرق بين السحر والمعجزة.

(٢) في (ب، ك): [تلمذ].

(٣) في حاشية كشف الظنون أنه علم يستفاد منه حصول ملكه نفسية...ألخ.وهذا كذب، فالسحر محرم قطعًا بآلشرع والعقل والعرف.

(٤) في (ج): [بسحره].

(٥) في (ج): [ثانيها].

[الفرق بين صاحب السحر والمعجزات]

الفرق الثاني: أنه لا حقيقة للسحر، ولا يبقى، وفي المعجزات ما يبقى، مثل الناقة في قوم صالح ومثل القرآن العظيم في معجزات رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولذلك كان أبهر المعجزات، فإنه لو أمكن فيه السحر لأمكن أن جميع أشعار العرب وتواريخ العالم وجميع كتب الدنيا سحر، وهذا معلوم الفساد بالضرورة، وقد أشار إليه في القرآن الكريم(١) حيث قال الله تعالى [في(٢)] أول سورة(٣) الأنعام: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام:٧] فإنه سبحانه عاب عليهم الاعتذار عن الحق بالسحر في الموضع الذي لا يمكن فيه السحر قطعًا في عقول العقلاء، فكيف وقد جعلوه(٤) سحرًا بينًا لا سحرًا مشكوكًا فيه لشدة عنادهم! يدل على ذلك أنهم جعلوه غاية ما اقترحوا تعجيزًا وعنادًا وعتوًّا، حيث قالوا: ﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣] فتأمل ذلك،

---

(١) حاشية: قال الأمير: الكلام في السحر وتعلمه: قال الفخر الرَّازي في مفاتح الغيب: واعلم أن وصف الكفار القرآن بكونه سحرًا يدل على عظم محل القرآن عندهم وكونه معجزًا، فإنه تعذر عليهم بعد المعارضة فاحتاجوا إلى وصفه بأنه سحر. واعلم أن وصفهم القرآن بكونه سحرًا يحتمل أمرين: أن يكونوا ذكروه في معرض الذم، وعمل أنه في معرض المدح، وهذا اختلف المفسرون فقال بعضهم: أرادوا به أنه لكمال فصاحته كلام مزخرف حسن الظاهر، ولكنه ناقل في الحقيقة ولا حاصل له. وقال الآخرون: أرادوا أنه لكمال فصاحته، وتعذر معلمه جارٍ مجرى السحر. انتهى. أنوار.

(٢) ساقط من (ب، ك).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ج): [جعلوا]، وفي (ك): [جعلو].

وكذلك أمثالهم من أعداء الإسلام. وكذلك قال تعالى في سورة يونس حكاية عن موسى وقومه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧٦ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ [يونس:٧٦-٧٧] فاكتفى موسى بتقريعهم حيث وضح[١] عنادهم.

الفرق الثالث: أنه لا يكون السحر إلا بشروط مخصوصة في أوقات مخصوصة، ولا يكون بحسب الاقتراح بخلاف المعجزات.

***

(١) في (ج): [أوضح].

[الفروق بين الأنبياء وغيرهم]

قلت: وهنا فروق أوضح من[1] هذه، وهي هذه الفروق بين الأنبياء وغيرهم، وذلك من وجوه:

[الوجه][2] **الأول**: اتفاق [الأنبياء][3] على التوحيد والدعاء إلى الله تعالى والترغيب فيما لديه والترهيب من عقوبته. فالأول منهم يبشر [بالآخر][4] والآخر منهم يؤمن بالأول، وليس أحد منهم يخطئ أحدًا ولا ينقم عليه ولا ينتقصه. بخلاف سائر أرباب الخوارق وسائر العلماء والأولياء، فإنه يجري بينهم المعارضة الدالة على ارتفاع العصمة، ألا ترى أن أهل الرياضة تكون فيهم المبتدعة، بل فيهم[5] الدهرية[6] والبراهمة، وقد ذكر صاحب العوارف[7] طرفًا من ذلك في الباب السابع والأربعين، وصنف شيخ الإسلام ابن تيمية مصنفًا في ذلك سماه «الفرق بين الأحوال الربانية والأحوال الشيطانية»[8].

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب، ك).

(٣) ساقط من (ج، ك).

(٤) في (ب، ج) [الثاني].

(٥) في (ب، ج) [منهم].

(٦) هم الذين لا يؤمنون بعقيدة ولا يؤمنون بالمعاد، وإنما يؤمنون بالمحسوس فقط لذلك قالوا: أنه لا عالم إلا العالم الذي هم فيه من مطعم شهي ومنظر بهي، ولا عالم وراء عالم المحسوس. الملل والنحل (٢/ ١٤٠).

(٧) عوارف المعارف للسهروردي ص(١٨٥).

(٨) اسمه المشهور (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) طبع طبعات كثيرة. وقد اهتم الامام ابن الوزير وابن الأمير -رحمهما الله- بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، رحم الله الجميع.

الوجه الثاني: ما ذكره الشيخ مختار في «المجتبى»[1] وهو أن صاحب المعجز[2] يفارق صاحب الحيل والسحر في الزي والرؤى والهيبة[3] والكلام والأفعال. في[4] كافة الأحوال أنوار التقوى تلألأ في وجه صاحب المعجزات، وآثار الصلاح تلوح في وجوه أهل الخيرات، تعرفهم بسيماهم كما قال ربهم ومولاهم، شيمتهم التحلم والاصطبار، ودينهم الصفح والعفو والاستغفار، والجود والسخاء[5] والإيثار، والمصافاة مع المساكين والفقراء، والحنو والحدب على الضعفاء، والإعراض عن زخارف الدنيا، وعن اتباع الشهوات والهوى. وأما أصحاب السحر والحيل[6] فرذائل التزوير لائحة في وجوههم، ومخايل الختل والغدر واضحة في جباههم، قصارى همهم استمالة الأغبياء، وإيثار مواطن الملوك والأمراء والأغنياء[7] وغاية أمنيتهم نيل الجاه والعز [في][8] الدنيا، والظفر بما يوافق النفس والهوى اهـ.

وقد سبقه الرازي إلى هذا المعنى بأجود من كلامه، لكنه أطول فآثرت الاختصار[9] [لما[10]] ذكره الرازي في كتاب الأربعين[11] ونقلته وزدت عليه كثيرًا

---

(١) وقد ذكر هذا الكلام في «ترجيح أساليب القرآن على أساليب القرآن» ص(١٧٠)

(٢) في (ب، ج): [المعجزات].

(٣) في (ج، د): [الهيئة].

(٤) في (ب): [وفي].

(٥) في (ب، م): [فالسخاء].

(٦) في (د): [الحيل]، وفي (ب): [الختر].

(٧) في (ب، ج): [الأغبياء].

(٨) ساقط من (ج، ك).

(٩) في (ج، د): [اختصار.....].

(١٠) خطأ في بعض النسخ.

(١١) تكلم الرَّازِي في كتابه «الأربعين» في إثبات نبوة نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- في ٢٧ صفحه ورد على الفرق.

إلى[١] كتاب البرهان القاطع في معرفة الصانع وصحة الشرائع[٢].

وإلى هذا الوجه الإشارة بقوله [تعالى][٣]: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُواْ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [المؤمنون:٦٩] وقوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ [يونس:٧٧] كما تقدم في كلام موسى - عليه السلام - وقوله [تعالى][٤]: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس:٢١] وأمثالها. وفي آية يس إشارة [إلى][٥] أن الكذب على الله وعلى الخلائق[٦] في غاية القبح، ونفرة العقلاء عنه متمكنة، فلا يمكن صدوره من أهل العقول الراجحة والهدى والزهد المجرب؛ لامتناع وقوع المرجوح عقلًا وسمعًا. وهذه وأضعاف أضعافها صفات الأنبياء -عليهم السلام- كما أوضحته في البرهان القاطع[٧].

ثم إن الله تعالى جعل في بعض أحوال الأنبياء عليهم [الصلاة][٨] والسلام فتنة للذين في قلوبهم زيغ ومرض وعمى، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان:٢٠] وذلك ليبقى الابتلاء الذي اقتضته الحكمة، حتى[٩]

---

(١) في (ب، د): [في].
(٢) انظر: «البرهان القاطع» ص(١٩).
(٣) زيادة من (ب، د).
(٤) زيادة من (ج).
(٥) ساقط من (ج).
(٦) في (ب): [الخلق].
(٧) «البرهان القاطع» ص(٨).
(٨) ساقط من (ج، د، ك).
(٩) في (ب، م): [حين].

كان في أسماء الله [تعالى][١] المبتلي[٢] والباطن والظاهر كما مضى. فمن كان نظره من الجهات المناسبة لاسمه الظاهر رشد[٣] وسعد، ومن كان نظره على العكس من ذلك وقع في المحارات وبعد من مسالك النجاة، فكن من ذلك على حذر، وافزع إلى الله واستعذبه من ذلك، وهو الهادي[٤] لا يهدى إلا هو[٥].

الوجه الثالث: أنه يظهر على كل نبي ما يميزه من السحرة وأهل الحيل. مثال ذلك إيمان السحرة بموسى واعترافهم أن الذي جاء به ليس جنس السحر، وإحياء عيسى للموتى، وذلك أن موسى - عليه السلام - كان في وقت ظهر فيه علم السحر، وعيسى - عليه السلام[٦] - كان في زمان[٧] ظهر فيه علم الطب، فجاء كل واحد منهما بما يعرفه أهل عصره[٨]. وكذلك محمد ﷺ كان في زمان ظهرت فيه الفصاحة، فجاء بالقرآن العظيم الذي لا يخفى عليهم ما اشتمل عليه من وجوه الإعجاز.

***

(١) ساقط من (ب).

(٢) بان للمصنف - رحمه الله - أنه في القرآن في قوله: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٠] أي ظهر له.

(٣) رشد بالفتح يرشُد بالضم ورشيد بالكسر يرشد بالفتح رسب لغة فيه. صحاح.

(٤) في (ب): [و].

(٥) في (ب، م): [لله].

(٦) زيادة من (ب).

(٧) في (ب): [زمن].

(٨) ذكر هذا الكلام ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٨٤)، و«إثبات النبوات» للمؤيد ص(١٨).

[ذكر ما ظهر لنا في حق نبينا ﷺ]

ثم إنه ظهر لنا في حق نبينا -صلى الله عليه وآله وسلم- أمور كثيرة تميزه عن السحرة والمحتالين.

[ورود البشارة به في التوراة والإنجيل]

منها ورود البشارة به في التوراة والإنجيل(١).

قال الرازي في كتابه الأربعين:(٢) والدليل على ذلك أنه ادعى أن ذكره موجود فيهما، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف:١٥٧] وقال حكاية عن [عيسى](٣) المسيح: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦] وقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦] ومعلوم أنه لو لم يكن صادقًا في ذلك لكان هذا من أعظم المنفرات عنه لليهود والنصارى، ولا يمكن أن العاقل يقدم على فعل يمنعه من مطلوبه ويبطل عليه مقصوده، ولا نزاع بين العقلاء أنه كان أعقل الناس وأحلمهم انتهى.

---

(١) انظر تفسير: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ وانظر كتاب الإنجيل (العهد القديم) السفر الأول، الإصحاح الحادي والعشرون). إرشاد «الثقات» (٤٩).

(٢) انظر: كتاب «الأربعين في أصول الدين» ص(٥٤) وانظر الصحاح الخامس عشر من إنجيل يوحنا، و«إرشاد الثقات» ص(٤٥) ولا أحب أن أذكر شيئًا منها هنا لأنها محرفة، والمحرف ضلال. أحمد.

(٣) زيادة من (ب).

[كراماته في أيام الحمل به وأيام الطفولية]

ومنها ما ظهر من كراماته في أيام الحمل به وأيام الطفولة[١].

مثل ما روى مسلم في الصحيح[٢] والنسائي[٣] من حديث أنس: «أن جبريل أتاه وهو يلعب مع الصبيان، فشق بطنه واستخرجه، وجاء الغلمان يسعون إلى ظئره فقالوا: إن محمدًا قد قتل! فاستقبلوه وهو منتقع[٤] اللون» قال أنس: قد كنت أرى ذلك المخيط في صدره.

[علم جميع من آمن به، وأهل بلده ببراءته من التهمة بالسحر]

ومنها علم جميع مَن آمن به مِن أهله وأصحابه وأهل بلده ببراءته من التهمة بالسحر.

ولا شك أن علمهم بذلك ضروري كما يعلم ذلك أحدنا في كثير من أهله وخاصته وجيرانه وأهل زمانه، ولذلك حصل معنا العلم الضروري بذلك عن خبرهم، ولو كان خبرهم عن ظن لم يحصل لنا منه علم ضروري، ومن لم يحصل له هذا العلم الضروري فذلك لتقصيره في علم الحديث والسير والتاريخ، على أنا غير محتاجين إلى شيء من هذا لما قدمناه من أنه لا يمكن السحر في القرآن لدوامه وعظيم ما اشتمل عليه من البلاغة والعلوم، ولو أمكن ذلك بالسحر

---

(١) في (ب، ج): [وأيام الطفولية].

(٢) «صحيح مسلم»، باب الإسراء رقم(١٦٢).

(٣) ينظر النسائي (١/ ٢١٧).

(٤) في (ك): [ممتقع] حاشية: قال الأمير: انتقع لونه وامتقع تغير من خوف أو ألم. مختصر. أنوار.

لأمكن الساحر أن يكون كلامه[1] بليغًا مفهومًا، ولما حصلت الثقة بكلام ولا كتاب على وجه الأرض.

وقد بسطت القول في هذا في البرهان القاطع[2] وهذا كافٍ على قدر هذا المختصر، وليس التأليف إلا مثل التلقيح للثمار وطرح البذور[3] في الأرض الطيبة، ثم يهب الله من البركة ما يشاء، وهو الفتاح العليم. على أن السحر إحدى الدلالات البينة على الله تعالى؛ لأن علمه من العلوم التي لا تدرك بالعقل مثل ما ذكره الغزالي في أمثاله[4] مما يعلم قطعًا أنه ينتهي إلى تعليم عالم الغيب، ولذلك جاء النص[5] الصريح في كتاب الله تعالى بأنه من تعليم مَلَكَين[6] من ملائكة الله [تعالى][7] وأن علمه أنزل عليهما [كما قال تعالى][8]: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة:١٠٢] الآيات. ثم فيه دلالة على النبوات من جهة أخرى، وذلك أن الساحر يعجز عن معارضة الأنبياء،

---

(١) في (ب): [كلامه].

(٢) «البرهان القاطع في إثبات الصانع» ص(٢٢).

(٣) في (ب): [البذر].

(٤) لعله من كتبه المخطوطة.

(٥) أما كونه نصًّا صريحًا فمنازع فيه؛ لما عرف من معنى النص، ولما ذكره المفسرون في تفسير الآية من احتمال ما النفي. ولو فرض مرجوحية ذلك الاحتمال فهو مانع من دعوى النص، والله أعلم. عن خط إبراهيم بن محمد بن إسحاق رحمه الله تعالى.

(٦) الصحيح أن السحر ليس من تعليم الملكين، بل هو من تعليم الشياطين: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] فهذا بين صريح. انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ٥٠).

(٧) زيادة من (ج).

(٨) ما بين معقوفين ساقط من (ج).

وعن بلوغ درجتهم في الإعجاز الحق، فيتبين بذلك صدقهم وتمييزهم برفيع مقامهم عن السحر والسحرة، كما كان في قصة موسى - عليه السلام - مع السحرة، فيعرف[(١)] بذلك قدر النبوات معرفته[(٢)] مقادير المحاسن بأضدادها. ولله الحكمة البالغة في كل شيء سبحانه وتعالى.

***

(١) في (ب، م): [فتعرف].

(٢) في (ب): [معرفة، وفي (ك): [و].

[المخالفون في أمر النبوات والإسلام]

ومما يقوي أمر النبوات والإسلام النظر في معارضها وضعفه، فإن المخالفين لذلك ضربان:

أحدهما: أهل التجاهل المتدينون بدين الآباء، وإن كان عبادة الأحجار ونحو ذلك. ولا يلتفت إلى هؤلاء مميز.

وثانيهما: أهل الفلسفة. وقد نقل الرازي عنهم الاعتراف بأن خوضهم في الربوبيات بالظن، وأنهم لا يعلمون إلا أحكام المشاهدات والمجربات، ولو لم يقروا بذلك قام الدليل القاطع عليهم بذلك، وهو اختلافهم وتكاذبهم المتباعد المتفاحش، الذي تميز الأنبياء بالعصمة منه عن جميع أهل الدعاوي الباطلة.

والنظر في هذا نفيس جدًّا، فإن الشيء إنما يزداد شرفًا على قدر خساسة ضده وصحةً على قدر ضعف معارضه، وإليه الإشارة بقول يوسف عليه السلام: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف:٣٩] إلى آخر الآيات، ويقرب منه قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف:١٨].

ثم إن الله تعالى نبه على عظيم عناد المكذبين للأنبياء بقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ ۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود:١٢] فقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ واضح في الرد عليهم بأن أصل القصد بالنبوات[1] إقامة الحجة على

---

(١) في (ب): [في النبوات].

الغافلين عن الأمر الجلي، بمجرد ما ينبه [به][(١)] العاقل[(٢)] من النذارة القائمة مقام الخاضر[(٣)] وذلك ما لا يحتاج إلى دليل قاطع على صدق النذير، بل يكفي في النذير أن يكون ممكن الصدق، غير مقطوع بكذبه في الأصل، ومثله ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد:٤٠] ولذلك ذهب إلى ذلك كثير من الإمامية كما ذكره صاحب كتاب الدعائم[(٤)] عنهم، لكن الله [تعالى][(٥)] زاد في إقامة الحجة ليقوى عدله على الكافرين وفضله على المؤمنين، فأيدهم بأنواع الآيات الخارقة والأمارات الصادقة.

وفي الآية دلالة[(٦)] على حسن الاحتياط في الحذر بعد سماع النُّذُر، كما هو معلوم في الفطر[(٧)] وكما تقدمت عليه الدلالة في كلام مؤمن آل فرعون وغيره، مما تقدم من الآيات الكريمة في ذلك، ولله الحمد.

ثم إن الأمة أجمعت على انقطاع الوحي بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وأنه لا طريق لأحدٍ من بعده إلى معارضة ما جاء به، فمن ادعى ذلك وجوز تغيير شيء من الشريعة بذلك فكافر بالإجماع.

---

(١) ساقط من (ب، ج، ك).

(٢) في (ب): [الغافل]، وفي (د) [الغليل].

(٣) في (ب): [الحاضر] وفي حاشية جانبية: [أي: على القلب] وليست زيادة الأصل؛ لأن المصحح لم يكتب (صح). وكذلك صيغة الكلام تدل على ذلك. وقد خطأ في ذلك أحمد مصطفى.

(٤) «دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل البيت» لأبي حنيفة النعمان ابن محمد التميمي المغربي (١/ ٣٤) ولكن فيه أخطاء، ولم يذكر بعض الأمور المهمة. وقال إنما تعرف النبوة بالتوارث، لا بالدليل، وهذا مخالف للنصوص العقلية والنقلية.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) حاشية يعني قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ﴾ [هود: ١٢] الآية.

(٧) في (ب): [النظر].

خاتمة

ثم إن المثبتين للنبوات[١] اختلفوا في الإيمان بجميع الأنبياء، فمنهم من فرّق بين رسل الله فآمن ببعضهم وكفر ببعضهم، كاليهود والنصارى. ومنهم من آمن بجميع رسل الله ولم يفرقوا[٢] بين أحدٍ منهم، كالمسلمين. فلا شك في [أن][٣] إثبات النبوات أصح دليلًا وأحوط، ثم إن الإيمان بجميع الأنبياء كذلك، فإن المكذب برسولٍ واحدٍ كالمكذب بجميع الرسل، وهل أشقى ممن سلم من [جميع][٤] المهالك، حتى إذا لم يبق إلا مهلكة واحدة وقع فيها! فانظر ما أوضح الضلال في جميع ما تقدم من إنكار العلوم، ثم من إنكار الربوبية، ثم من إنكار التوحيد، ثم من إنكار النبوات، ثم من إنكار نبوة محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- خاصة وما أوضح الحق في مخالفة ذلك كله، فالحمد لله رب العالمين.

[اليهود مقرون برسول مبشر به في التوراة، لكنه عندهم غير محمد ﷺ]

ومن واضحات الأدلة[٥] على اليهود أنهم مقرون برسول مبشَّرٍ به في التوراة[٦] لكنه عندهم غير محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- فيقال لهم: تكذيبهم بمحمدٍ

(١) في (ب، م): [للنبوة].
(٢) في (ب): [يفرق].
(٣) ساقط من (ج، ك).
(٤) ساقط من (ج).
(٥) في (ب): [الدلالة].
(٦) ورد في التورة: (سأقيم لبني إسرائيل نبيًّا من إخوتهم أجعل على لسانه كلامي فمن عصاه انتقمت منه) قال الإمام ابن حزم رحمه الله: ولم تكن هذه الصفة (في محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وإخوة بني إسرائيل هم بنو إسماعيل. انظر «الفصل» (١/ ١١١).

يؤدي إلى تكذيبهم بكل مدع أنه هو؛ لأنه لا يمكن أن يأتي إلا بمعجزاتٍ. وأما حديث: «تمسكوا بالسبت أبدًا»(١) فلو كان حقًّا لذكروه للنبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ولم يؤمن منهم أحد(٢) لكنه موضوع في زمن الراوندي(٣) ذكره صاحب التقويم في أصول الفقه(٤) ولا حجة فيه لو صح؛ لأن المراد بذلك قد يكون مدةً طويلة وإلى غاية، كقوله تعالى: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَاوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤].

---

(١) موضوع من اختراع الراوندي.

(٢) قال البزدوي في كتابه «كشف الأسرار عند أصول فخر الإسلام»: ثبت أن التوراة التي في أيديهم غير موثوق بها، وما ذكروه من تأييد شريعة موسى - عليه السلام - وقيل: أول من وضع ذلك ابن الراوندي ليعارض بطلان هذا أن أحد أحبار اليهود لم يحتج بهذا الكلام على تكذيب الرسول مع حرصهم على دفع قوله. «كشف الأسرار» (٣/ ١٦٣).

(٣) في (ك): [الروندي]، وفي (ج): [الرواندي].

والراوندي: هو أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي. أو ابن الرواندي. فيلسوف ملحد، سكن بغداد، وأصله من راوند أصبهان. وقد انفرد بمذاهب إلحادية وجاهلية.

قال ابن كثير: أحد مشاهير الزنادقة، هرب من السلطان إلى يهودي، وكتب له كتابًا يدفع القرآن.

وقال ابن حجر رحمه الله: ابن الراوندي الشهير الزنديق كان متكلمًا معتزليًّا ثم تزندق واشتهر بالإلحاد وكان غاية في الذكاء.

وقال ابن الجوزي: الراوندي الملحد الزنديق. ذكرته ليعرف قدر كفره، فإنه عمدة الملاحدة والزنادقة، له كتاب «نفي الصانع والرد على مذهب أهل التو حيد» وكتاب في الطعن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال المعري: ابن الراوندي...أحد الكفرة... نعته ابن أبي الحديد الضال بأنه القطب. وقالوا: له أكثر من (١٢) كتابًا كلها تطعن في الشريعة، وقد رد عليه ابن الخياط في كتاب الانتصار وشيخ الإسلام والذهبي وغيرهم. وفرقة الراوندية المعتزلة تنسب إليه. قيل: مات بين بغداد والرقة وقيل صلبه أحد السلاطين ببغداد ٢٩٨هـ. وقال ابن الورد في «تاريخه» (١/ ٢٤٨): ووضع كتابًا لليهود قال قولوا: قال موسى: «لا نبي بعدي» كذب وافتراء.

(٤) «تقويم الأدلة في الأصول» للقاضي زيد بن عبد الله الدبوسي الحنفي، مات سنة ٤٣٠هـ رحمه الله.

فصل

(في تأكيد اليقين بالنبوات زيادة على ما تقدم)(١)

وذلك أن كثرتهم - عليهم السلام - قد عُلِمَت لأهل العلم بتواريخ العالم وأخبار الأمم، واشتهرت لمن كان أقل بحثًا وخبرة بهذه العلوم. وقد ورد في الأخبار أنهم عليهم السلام «مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا» وكتب الله التي جاؤوا بها «مائة كتاب(٢) وأربعة كتب» رواه ابن حبان(٣) والبيهقي(٤) من حديث

(١) حاشية: قال الأمير: ما تضمنه هذا الفصل إليه هو الذي بنى عليه المصنف -رحمه الله- «البرهان القاطع في إثباب الصانع» وابتداء بهذا الذي صدره هنا. أنوار.

(٢) حاشية: فإنه أنزل على شيث خمسون صحيفة وأنزل على أخنوخ ثلاثون صحيفة، وأنزل على إبراهيم عشر صحائف وأنزل على موسى قبل التوراة صحائف وأنزل التوراة والإنجيل والزبور، وأخنوخ فسره بإدريس.

(٣) انظر: «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبّان» للهيثمي ص(٥٠٨).

حاشية: قال الأمير رحمه الله: قلت: هو حديث جليل طويل ساقه الهيثمي في كتابه موارد الظمآن في زوائد ابن حبان، ثم قال: قلت: فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني. قال: أبو حاتم وغيره: كذاب، انتهى.

قلت: في الميزان في ترجمة إبراهيم: هو صاحب حديث أبي ذر الطويل، انفرد به عن أبيه عن جده، قال الطبراني: لم يرو هذا عن يحيى إلا ولده. وهم ثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه في الأنواع، ثم ذكر أنه قال أبو حاتم إن إبراهيم بن هشام كذاب. وقال ابن الجوزي: قال أبو زرعة أنه كذاب. انتهى.

قلت: إلا أنه ذكر الحافظ ابن حجر أنه انفرد بتضعيف إبراهيم بن هشام وقواه غيره. قال: وللحديث شواهد، منها ما رواه ابن عساكر في أوائل تاريخه عن أحمد بن عبد الرحمن بن زهر عن عمه غير الماضي بن محمد بن أبي سلمة عن القاسم بن محمد عن أبي إدريس الخولاني قاله بطوله انتهى. أنوار.

(٤) «السنن الكبرى» للبيهقي (٩/ ٤) وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٦٦) ولفظه عن أبي ذر=

أبي ذر بسندين حسنين. وتواترت كثرتهم في الجملة[1].

=رضي الله عنه قال: دخلت على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهو في المسجد، فذكر الحديث إلى أن قال: فقلت: يا رسول الله كم النبيون؟ قال: «مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي» قلت: كم المرسلون منهم؟ قال: «ثلاثمائة وثلاثة عشر» ثم قال: تفرد به يحيى بن سعيد السعيدي. وعند أحمد بنفس اللفظ إلا أنه قال: «ثلاثمائة وبضعة عشر جمًّا غفيرًا» برقم (٢١٥٤٧) (٥/ ١٧٨) ولم يتنبه له المحقق. وجاء أيضًا عند الإمام أحمد من حديث أبي أمامة، رضي الله عنه، بلفظ: «الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشرًا جمًّا غفيرا».
والحديث بطرقه حسن.
أ- عن أبي ذر مرفوعًا.
أخرجه النسائي (٨/ ٢٧٥) والحاكم (٢/ ٢٨٢) وابن حِبّان في «المجروحين» (٣/ ١٢٩)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٦٩٩) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٦٨) والبيهقي في «السنن» (٩/ ٤). وهذا إسناد ضعيف، فإسناد أحمد فيه المسعودي ضعيف، وفي إسناد البيهقي سعيد السعيدي ضعيف لا يتابع على حديثه. وبنحوه الطبراني، وفي إسناده ابن لهيعة، وضعف بسببه، كما في «الأوسط» (٤٧١٨).
ب- عن أبي أمامة مرفوعًا أيضًا.
أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٥) رقم(٢٢٢٨٨) وفي إسناده علي بن يزيد الألهاني، ضعيف، وكذلك أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٨٧١). وأخرج ابن حِبّان (٦١٩٠) والطبراني في الكبير (٧٥٤٥) وفي «الأوسط» (٤٠٥) والحاكم (٢/ ٢٦٢) من طريق زيد بن أسلم عن أبي سلام عن أبي أمامة، وهو لفظ ابن حِبّان، وسنده صحيح بلفظ: كم بين آدم ونوح؟ قال: «عشرة قرون...» اهـ.

(١) انظر: «البرهان القاطع» للمؤلف، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٢/ ١٥١). حاشية: قال الأمير: في البرهان القاطع للمصنف -رحمه الله- وعجبهم عن متابعة المنفردات القادحات في شريف حالهم وعزيز مقامهم إلا صدق ما ادعوه... الخ. والذي هنا صحيح أيضًا، وإنهم عصموا أيضًا عما وقع للعقلاء من اختلاف المذاهب في الصانع. قلت: ولا يخفى أن هذا الوجه الذي اشتمل عليه هذا الفصل لا يجري في أوائل الأنبياء -عليهم السلام- قبل هذه الكثرة...... أنوار. زاد في «البرهان القاطع»: ويحصل في النفوس من برد اليقين لقولهم والطمأنينة بصدقهم ما يلحق بالمتواترات والمشاهدات ويرى كثيرًا من المحسوسات... الخ. أنوار.

ولا شك أن الجمع العظيم متى تفرقت أوطانهم وقبائلهم وأغراضهم وأزمانهم ومذاهبهم، ولم يكونوا من أهل الصناعات النظرية والرياضات الفلسفية والقوانين المنطقية، ثم اتفقوا على القطع بصحة أمر لا دافع(١) له ولا مانع منه، بحيث لو اجتمع عيون الفطناء وحذاق الأذكياء ومهرة العلماء على واحد منهم يشككون عليه في اعتقاده، لما رفع(٢) إليهم رأسًا ولا التفت(٣) إليهم أصلًا - تعلمنا(٤) علما عاديًّا تجريبيًّا ضروريًّا أنهم ما تواطئوا على التعمد للمباهتة(٥) والتجري على التدليس والمغالطة، وأنه ما جمع متفرقات عقائدهم، وألف نوافر طباعهم، وربط بين جوامح مختلفات اختياراتهم، وعصمهم عن متابعة سنة العقلاء في اختلاف مذاهبهم، مع طول أنظارهم، إلا صدق ما ادَّعَوه من شريف علمهم وحالهم، وصحة ما بنَوا عليه دينهم ويقينهم من استناد هذه العوالم والخلائق والآثار والحوادث إلى رب عظيم ومدبر حكيم، واضطراره لهم بالمعجزات والقرائن إلى الاجتماع على هذا الدين القويم والشأن العظيم، وحينئذ لا تردد العقول ولا توقف الأذهان عن الجزم على صدقهم(٦) وثلج الصدور لصحة خبرهم، فكيف إذا عضد هذا الجمع(٧) العظيم من البراهين النيرة والقرائن الواضحة والشواهد الصادقة ما لم يحصره الأذكياء والعارفون على مرور الدهور والقرون، حتى قال الله تعالى في كتابه المكنون: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:١٨٥].

---

(١) في (ب، م): [لا داعي].

(٢) في (ب): [لما يرفع].

(٣) في (م): [لم يلتفت].

(٤) في (ب، ج): [فعلمنا]، وفي (ك): [لعلمنا].

(٥) في (ج): [للمباهات].

(٦) في (ب): [لصدقهم]، وفي (ج): [بصدقهم].

(٧) في (ب): [الجميع].

فمن [ذلك ما][1] ذكره الإمام المؤيد بالله في كتابه في « إثبات النبوات» قال عليه السلام[2]: وأنتم إذا تأملتم أحوال الفترات[3] التي كانت بين آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد - عليهم الصلاة والسلام - ازددتم معرفة بحسن تدبير الله تعالى لخلق الله بابتعاث الرسل وتجديد[4] ما درس أو كاد يدرس من الشرائع والملل، وأنه - عز وجل- ابتعث حين علم الصلاح في الابتعاث، ومد الفترة حين علم اقتران المصلحة بها؛ لأن الفترة على ما يقوله بعض أهل التاريخ[5] على اختلاف بينهم فيه[6] - والله أعلم بتحقيق[7] ذلك - كانت بين آدم ونوح -صلى الله عليهما- سبعمائة عام[8] وإنما كان ذلك كذلك، والله أعلم، على مقدار ما يلوح لنا وتبلغه مقدار أفهامنا أن آدم أهبط إلى الأرض وهو أبو[9] البشر وأول الإنس، ولم يكن في زمانه شيء من الكفر وعبادة الأصنام، ولم يكن غيره، وغير زوجته حواء وأولادهما، وكانوا يعرفون حاله، فلم يكن في أمره شك

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) انظر: إثبات نبوة النبي محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- لأحمد بن حسين بن هارون الزيدي ٤٢١هـ ص(١٧).

(٣) حاشية جمع فترة، أي: انقطاع الوحي وفتور إرسال الرسل.

(٤) في (ب، م): [وتجديده].

(٥) في (ب، م): [التواريخ].

(٦) انظر: الروايات في الفترات بين الأنبياء في تاريخ ابن عساكر» (١/ ٢٥).

(٧) حاشية: هذا عائد إلى بيان حكمة الله في تحديد الرسالة ووجه اختلاف زمن النبوات. اهـ.

(٨) حديث أبي أمامة: «فكم كان بينه وبين نوح قال عشرة قرون» على شرط مسلم أخرجه ابن حِبّان في «صحيحه»، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ١٠١)، وجاء موقوفًا على ابن عباس عند الطَّبَري في «تاريخ الأمم والملوك» (١/ ٩٠).

(٩) في (ك): [أب].

عندهم بوضوح[١] أمره وظهور آياته وقلة من بعث إليهم، فامتد زمان الفترة، وكان بينهما مع[٢] ذلك شيث[٣] وإدريس[٤] - عليهما السلام - فاستحدث الناس الكفر وعبادة الأصنام، واتخذوا ودًّا وسواعًا ويغوث ويعوق ونسرًا[٥] فابتعث الله - عز وجل - نوحا، عليه السلام، يدعوهم إلى التوحيد وخلع الأصنام والأنداد، فلبث فيهم كما قال الله تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت:١٤] فغرَّقهم الله بالطوفان حين تمت عليهم حجته وعلم أنه لا يصلح منهم أحد كما أوحى ذلك إلى نوح عليه السلام.

***

(١) في (أ، ج): [لوضوح].

(٢) في (ب): [مع شيث ذلك].

(٣) معناه هبة الله، وكان نبيًّا عن أبي ذر مرفوعًا (أنه أنزل عليه خمسون صحيفة). انظر «البداية والنهاية» (١/ ٩٨-٩٩).

(٤) كان اسمه خنوخ أول ابن آدم أعطى النبوة بعد آدم وشيث. «البداية» (١/ ٩٩).

(٥) هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، لما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجلسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى هلك أولئك ونسخ العلم فعبدت. صحيح عن ابن عباس وغيره.

[فائدة في الفترة بين الأنبياء عليهم السلام]

ثم كانت الفترة بين نوح وإبراهيم - عليهما السلام - نحو سبعمائة عام[(١)] وإنما كانت هذه المدة نحو ذلك لأن الغرق أعاد حال نوح إلى نحو حال آدم -صلى الله عليهما وسلم-[(٢)] في ظهور أمره وابتداء[(٣)] البشر منه، مع أنه لم يكن بقي من الكفار أحد، إلا أن الناس كانوا قد[(٤)] عرفوا عبادة الأصنام واتخاذ الأنداد من دون الله -عز وجل- فأسرعوا بعده إلى الكفر وعبادة الأصنام[(٥)] وكان الله تعالى قد بعث هودًا إلى عاد لما ازداد تمردهم، وصالحًا بعده إلى ثمود، ثم لما ازداد الكفر ظهورًا وانتشارًا ابتعث الله -عز وجل- إبراهيم فدعاهم إلى الله تعالى، وكسر أصنامهم ونبههم على خطأ أفعالهم، وجدد لهم الذكرى وأنزل -عز وجل- عليه الصحف. وبعث لوطًا - عليه السلام- إلى قوم مخصوصين، حين ازداد عتوهم واستحدثوا من الفاحشة ما لم يكن قبلهم، ثم كانت الفترة بينه وبين موسى - صلى الله عليهما وسلم- نحو أربعمائة سنة، وإنما كان[(٦)] كذلك،

---

(١) ذكر ابن الأثير في «الكامل في التاريخ»: وكان بين الطوفان ومولد إبراهيم ألف سنة ومائتا سنة وثلاث وستون سنة، وذلك بعد خلق آدم بثلاثة آلاف سنة وثلاثمائة وسبع وثلاثين سنة. وعن عبدالله بن بسر قال: وضع رسول الله يده على رأسي وقال: هذا الغلام يعيش قرنًا. فعاش مائة سنة، وفي إسناده الواقدي، فيكون الحديث ضعيف ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨] «المستدرك» (٢/ ٥٤٩).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ج): [ابيد].

(٤) في (ب،ج): [قد كانوا].

(٥) انظر: «قصص الأنبياء» لابن كثير. محمد حامد الفقي محققًا.

(٦) في (ج): [كانت].

والله أعلم؛ لأن إبراهيم ﷺ[١] مضى والكفر باقٍ بينهم ظاهر، ولم تكثر أتباعه الكثرة الظاهرة على ما بلغنا[٢]. وبعث الله بعده إسماعيل وإسحاق ويعقوب - عليهم السلام - والأسباط وشعيبًا قبل مبعث موسى - عليه السلام- وقبل أيوب -عليه السلام-[٣] وكأن قد بعث قبل موسى -عليه السلام- وتغيرت أحوال بني إسرائيل، وقل قبول الناس للحق[٤] وظهر الكفر وبلغ مبلغًا لم يكن بلغه من قبل؛ لأن فرعون ادعى الربوبية فاستعبد[٥] بني إسرائيل، فعظم الأمر وازداد الكفر، واتسع الخرق[٦] ونسي الحق، فلذلك قصرت مدة هذه الفترة حتى بعث موسى ﷺ مع تلك الآيات العظام، كالعصا واليد البيضاء ومجاوزة بني إسرائيل البحر، بعد أن انفلق فكان كل فرق كالطود العظيم، وتغريق فرعون ومن معه إلى غير ذلك من الحجر الذي انفجرت منه العيون، وما كان ظهر قبل ذلك من الجراد والقمل والضفادع والدم، وغير ذلك مما يطول ذكره[٧] وأنزل عليه التوراة وبين فيها [الأحكام][٨] والحلال والحرام، وظهر أمره أتم الظهور.

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) قال ابن الأثير في «الكامل في التاريخ» (١/ ١٠٠): وآمن مع إبراهيم رجال من قومه حين رأوا ما صنع الله به، على خوف من نمرود وملئهم.

(٣) ساقط من (ب، ج).

(٤) في (م): [الحق].

(٥) في (ب، ج): [واستعبد].

(٦) في (د): [الخوف] وورد فوقها تصحيح [الخرق] وفي (ج): [الخوف] حاشية في نسخة المصنف رحمه الله: الخوف [وخطين] بالخرق بخط بعض الآباء.

(٧) قال تعالى مجملاً لهذه الآيات: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾﴾ [الإسراء: ١٠١].

(٨) ساقط من (ج).

[السبب في أن أعلام موسى أكثر وآياته أظهر]

وإنما كانت أعلام موسى أكثر[١] وآياته أظهر لأن بني إسرائيل، والله أعلم، كانوا أجهل الأمم وأغلظهم طبعًا وأبعدهم عن الصواب وأبلدهم عن استدراك الحق؛ ألا ترى أنهم بعدما جاوز الله بهم البحر وغرّق آل فرعون وهم ينظرون قالوا لموسى حين مروا على قوم [عاكفين][٢] على أصنام لهم: يا موسى اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة. واتخذوا العجل وعبدوه، وظنوا أنه إلههم وإله موسى، وأنه نسي، فبحسب هذه الأحوال اقتضت الحكمة إيضاح الآيات والأعلام وتكثيرها لهم.

ثم بعث يوشع ويونس، ثم بعث داود وأنزل عليه الزبور، وبعث سليمان وآتاه الله الملك مع تلك الآيات العظيمة، ثم بعث بعده زكريا ويحيى - صلى[٣] الله عليهم- وكانت الفترة بين موسى وعيسى [صلى الله عليهما][٤] نحو ألفي سنة، لعظم آيات موسى وعظم الكتاب الذي أنزل معه، ولما بعث بينهما من الأنبياء -عليهم السلام- وهذه المُدة أطول المُدد التي كانت بين من ذكرنا عليهم السلام.

ثم لما تزايد الكفر وتغيرت أحوال بني إسرائيل، وشاع الإلحاد في الفلاسفة، بعث الله عيسى - عليه السلام - بتلك الآيات الباهرة، وبقي فيهم ما بقي، ثم أكرمه الله تعالى ورفعه إليه. ثم كانت الفترة بينه وبين نبينا محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- نحو ستمائة عام[٥]. وكانت هذه المدة أوسط المدد وذلك، والله

---

(١) في (ك): [أكبر].

(٢) في نسخة [يعكفون].

(٣) في (ج): [صلوات].

(٤) زيادة من (ج).

(٥) المدة بالتحديد: (خمسمائة وسبعون سنة). انظر: إثبات النبوة للنبي لابن هارون ص(١٧).

أعلم؛ لأن حجج الله تعالى كثرت فيها لبقاء التوراة والزبور والإنجيل، ومع ذلك كثر الضلال.

[القول في المسيح]

وقيل في المسيح قولان عظيمان: أحدهما ما قالته اليهود. والثاني ما قالته النصارى[1].

***

(١) قال اليهود إنه عدو ولقبوه ابن بغي، قال تعالى: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦] والنصارى قالوا: ابن الله ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨] وعقيدتهم فيه مختلفة:

أ - فالنصارى الأرثوذكس يقولون إن عيسى هو الله. أعوذ بالله من قولهم.

ب- والكاثوليك والبروتستانت يقولون إن عيسى إله من آلهة ثلاثة. كبرت كلمة تخرج من أفواههم.

[ذكر ما يختص بنبينا محمد ﷺ من الآيات الباهرة]

ثم بعث الله تعالى النبي محمدًا - صلى الله عليه وآله وسلم - وختم به الرسالة - ونحن من مبعثه على نحو من أربعمائة عام(١) - فدل ذلك على قرب الساعة وأزوف(٢) القيامة، وحقق ذلك قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء:١] وقوله [تعالى](٣): ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر:١] وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**» وأشار بأصبعيه(٤) اهـ(٥).

قلت: وهذا كلامه(٦) - عليه السلام - في هذا التاريخ المتقدم فكيف بنا اليوم وقد دخلنا في المائة التاسعة أكثر من ثلثها.

قال عليه السلام: فانظروا رحمكم الله في حسن نظر الله [تعالى](٧) لعباده بما ذكرنا، فاعتبروا(٨) به واستعدوا للدوام والبقاء، فله خلقتم، فكأن الواقعة قد وقعت، والحاقة قد حقت، فريق في الجنة وفريق في السعير، فلا يصدنكم الشيطان

---

(١) ونحن الآن في عام ١٤٢٩هـ. إنا لله وإنا إليه راجعون. المحقق.

(٢) في (ج): [خطاء].

(٣) زيادة من (ب، ج).

(٤) صحيح أخرجه البخاري من حديث سهل وأنس وأبي هريرة (١١/ ٣٤٧) مع «الفتح» برقم(٤٩٣٦)، ورواه مسلم عن جابر (٢/ ٥٩٢)، وابن ماجه، كتاب الفتن (١/ ١٧)، وأحمد (٤/ ٣٠٩).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) (م بالله). أي: المؤيد بالله.

(٧) زيادة من (ج).

(٨) في (ج، ك): [واعتبروا].

وأتباعه عنها كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ۝١٥ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ﴾ [طه:١٥-١٦] وفقنا الله وإياكم لطاعته واتباع مرضاته.

قلت: ومع قرب مبعث [رسول الله](١) محمد - صلى الله عليه وآله وسلم- من القيامة فلم يخل الله [تعالى](٢) عباده من تجديد الآيات وما يقوم مقام تجديدها، وذلك بأمور أعظمها إعجاز القرآن العظيم وبقاؤه(٣) في الأمة وحفظه له عن التغيير.

وقد جود الإمام المؤيد بالله -عليه السلام- ومن سبقه من علماء الإسلام القول في ذلك، وقد جمعه -عليه السلام- في كتابه في النبوات وجوَّده، وإن كان قال - عليه السلام- أنه لم يزد على ما [قاله السلف](٤) وإنما أوجز من كلامهم ما جعله البسط متباعد الأطراف، أو بسط ما جعله الإيجاز خفي الأغراض، فقد أفاد وأجاد وأحسن وزاد، فينبغي مطالبة كتابه في ذلك، وكتاب الجاحظ فيه أيضًا فإنه السابق له -عليه السلام- إلى ذلك والمشهور بالتجويد في هذه المسالك.

ومن نفيس كلامه في ذلك قوله: ومن الدليل على إعجاز القرآن أن النبي ابتدأ الإتيان بهذا القرآن على غاية الإحكام والإتقان، وقد ثبت جريان العادة أن كل أمر

---

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (ج).

(٣) في حاشية: (وربما كان بقاؤه كذلك لما كانت النبوة قد انقطعت فإن الله كان يجدد أديان المرسلين المشاهير بأنبياء يخلفونهم ويظهر على أيديهم الآيات، ويجدد المعارف، فقام إعجاز القرآن وبقاؤه مع قصر المدة وأزوف القيامة مقام ذلك، والله أعلم) من خط المصنف رحمه الله.

(٤) في (ب): [ما قالوه].

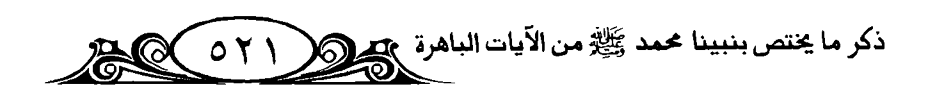
يقع على وجه لا يصح وقوعه عليه إلا بعلوم تحصل للفاعل له، لا يصح وقوعه ابتداء على غاية الإحكام والإتقان، وأن بلوغه الغاية يتعذر إلا على مر الدهور والأعصار، وتعاطي جماعة فجماعة له، وأنه لا فرق في ذلك بين شيء وشيء من الأمور[١] التي هي منظوم الكلام ومنثوره، وما يتعلق بالتنجيم، والطب والفقه، والنحو[٢] والصناعات التي هي النساجة[٣] والصياغة، والبناء أو[٤] ما أشبه ذلك، فإذا ثبت ذلك، وثبت وقوع القرآن على الوجه الذي بيناه ثبت أنه وقع على وجه انتقضت به العادة، فجرى مجرى قلب العصا حية، وإحياء الموتى، والمشي على الماء والهواء... إلى آخر ما ذكره[٥] في[٦] ذلك، ولولا أن ذكره يناقض ما قصدت من الاختصار لذكرته فهذا أعظم الآيات لبقائه في أمة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم- وفناء آيات الأنبياء في أعصارهم - عليهم السلام- ولكن الله [تعالى][٧] لما علم أن النبوة قد انقطعت جعل هذا المعجز الجليل باقيًا على مر الدهور[٨] جديدًا على طول العصور.

---

(١) في (ب، م): [الأمور في منظوم] والكلام لا يستقيم.
(٢) في (د) زيادة» [أو]. وفي (ك).
(٣) في (م): [النساخة].
(٤) في (ب، ج): [البناء وما].
(٥) في (ب): [ذكروه].
(٦) في (ج) زيادة: [عليه السلام].
(٧) زيادة من (ج).
(٨) وفي هذا المعنى يقول البوصيري في البردة:

دامت لدينا ففاقت كل حجر ... فما لنبيين إذ جاءت ولم تدم

كيف يكون نبوغ الماء خارجًا عن ذاته الشريفة فلينظر.
صاحب البردة ضال، وشراحها ضالون، وفيها ضلالات فلا ينبغي لأحد أخذها لما فيها من الضلال والشرك.



[الله عز وجل يبعث لهذه الأمة من يجدد لها دينها رأس كل مائة عام]

الأمر الثاني: ما أشار إليه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حيث قال: «**إن الله يبعث لأمتي من يجدد لها دينها رأس كل مائة عام**»[(١)]. وهذه إشارة إلى ما منّ الله تعالى به على أهل الإسلام من الأئمة الهداة للأنام - عليهم السلام- ومن سائر العلماء الأعلام والصالحين الكرام[(٢)] وما يجعل الله تعالى فيهم من الأسرار، ويجدد بهم من الآثار[(٣)] ويوضح بهم من المشكلات، ويبين بهم من الدلالات، ويرد بعلومهم

---

(١) صحيح أخرجه أبو داود في «سننه» رقم(٤٢٨٢) عن أبي هريرة بلفظ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها». والحاكم في «مستدركه» (٤/ ٥٢٢)، وصححه العلامة الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٥٩٩)، و«صحيح الجامع» (١٨٧٤).

(٢) في (ب، م): [ومما].

(٣) وتحقيق ذلك أن في كل مائة سنة قائمًا يدعو إلى طاعة الله تعالى وإحياء دينه؛ ففي رأس المائة الأولى الإمام زيد بن علي وأخوه محمد بن علي الباقر -عليهما السلام- وفي رأس المائتين محمد بن إبراهيم والقاسم بن إبراهيم، وفي رأس الثلاثمائة أبناء الهادي المرتضي والناصر والناصر الكبير أيضًا الحسن بن علي علليهم، وفي رأس أربعمائة المؤيد بالله وأخوه أبو طالب عليه السلام، وفي رأس خمسمائة يحيى بن القاسم بن المؤيد هو أبو طالب الصغير على ما قيل، وفي رأس ستمائة المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان، وفي رأس سبعمائة المهدي أحمد ابن يحيى المرتضي وإبراهيم وتاج الدين ومطهر بن يحيى. هذا ما اتفق في الماضي من أئمة أهل البيت -عليهم السلام- ورقم هذا في المائة الثامنة والقائم المنصور بن الناصر المهدي بن الهادي -عليهم السلام- والله أعلم ما يرعف به الزمان في المستقبل وكذلك أئمة العلم من الفقهاء فإنهم معاصرون لأئمة أهل البيت عليهم السلام.

في هذا يبين المجددين من أهل البيت، أقول: لعل منهج مجددين في نواح وهم قلة، والمجددون من العلماء على كل رأس مائة سنة كما في الحديث المتقدم، منهم الإمام أحمد بن حنبل والإمام الشافعي وشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن الوزير والعلامة الصنعاني والشوكاني وابن باز، وغيرهم من المجددين في الإسلام. وهناك كتاب منتقد ذكر فيه الفلاسفة وبعض الملاحدة=

من الجهالات، ويؤيدهم به[١] من الكرامات وصادق المبشرات من رؤيا الحق الواردة في محكم الآيات وصحيح الروايات[٢].

[نصر الله تعالى لحماة الإسلام المجاهدين]

الأمر الثالث: نصر الله تعالى لحماة الإسلام المجاهدين وإنجازه[٣] ما وعدهم به في كتابه المبين من نصره للمؤمنين، وعلى لسان رسوله الصادق الأمين، من حفظه لهذا الدين على كثرة الكافرين والمفسدين والملاحدة والمتمردين، ولو نذكر القليل من ذلك لطال، وقد اشتملت عليه تواريخ الإسلام، تواريخ [الأزمان][٤] وتواريخ الرجال، والحمد لله رب العالمين.

وأما ما يختص بنبينا[٥] محمد - صلى الله عليه وآله وسلم- من الآيات الباهرة والدلالات الواضحة فأكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر[٦] وقد صنفت في ذلك مصنفات كثيرة، منها كتاب الشفاء للقاضي عياض المالكي وغيره، لكن تقصيها هنا مما لم تدع إليه الحاجة، إذ لا منازع من أهل الإسلام في نبوته ﷺ ولا شاكَّ ولا مشكك فيها، وإنما المراد هنا إرشاد المختلفين من

=والعقلانيين، وهذا ليس تجديدًا في الدين حين يأتي البدع والضلالات ويقول: مجدد. فهذا مخالف للحديث مفهومه ومنطوقه.

(١) في (أ): [ويؤيدوهم به].

(٢) في (ج، خ) زيادة: [إن في كل مائة].

(٣) في (ج): [وإنجاز].

(٤) ساقط من (ب، ك).

(٥) في (ب): [يختص به].

(٦) في (ك): [ينكر] خطأ.

أمته إلى أوضح الطرق وأنصافها وأهداها إلى اتباع سنته والسلامة من مخالفته، ولكنا نتبرك ونتشرف بذكر شيء يسير[1] منها على جهة الإشارة والرمز إلى جمل من ذلك على حسب ما يليق بهذا المختصر، فنقول كما قال غير واحد من علماء الإسلام.

***

(١) ساقط من (ج، ك).

[معجزاته عليه السلام]

إن معجزاته - عليه السلام -[١] **قسمان**: حسية وعقلية.

أما الحسية فثلاثة أقسام: أحدها: أمور خارجة عن ذاته. وثانيها: أمور في ذاته. وثالثها: أمور في صفاته.

[القسم الأول]

أما القسم الأول: وهو الأشياء الخارجة عن ذاته.

مثل انشقاق القمر[٢] وطاعة الشجر في المشي إليه[٣] وتسليم الحجر عليه[٤] وحنين الجذع[٥] إليه، ونبوع الماء[٦] من بين أصابعه، وإشباع الخلق الكثير من الطعام[٧] القليل، وشكاية[٨] الناقة[٩] وشهادة الشاة المشوية[١٠] وإظلال السحاب

---

(١) من هنا إلى آخر الباب مقتبس من «الأربعين» للرازي انظر ص(٣٠٩-)، و«البرهان القاطع» للمصنف ص(١٩).

(٢) صحيح. أخرجه البخاري (٦/ ٦٣١) مع «الفتح»، ومسلم (٢١٥٨)، وأحمد (١/ ٣٧٧)، وانظر تفصيل هذا في كتاب «الشفاء» لعياض (١/ ١٨٣).

(٣) صحيح. الترمذي عن ابن عباس، وأحمد (٤/ ١٧٠). وابن ماجه (١٣٣٦)، والدارمي في «المقدمة» (١/ ١٠).

(٤) «صحيح مسلم» (١٨٧٢)، وأحمد (٥/ ٨٩)، والترمذي (٥٩٤).

(٥) «صحيح البخاري» مع «الفتح» (٦/ ٦٠١)، وأحمد (١/ ١٠٩)، والترمذي (٥٩٤).

(٦) صحيح، أخرجه البخاري (٦/ ٥٨٠) مع «الفتح»، ومسلم (٢٣٠٨).

(٧) صحيح، أخرجه البخاري (٦/ ٥٨٦) مع «الفتح»، ومسلم كتاب الإيمان (٥٦).

(٨) في (ب، ج): [شكاة].

(٩) صحيح، أخرجه أحمد (٤/ ١٧٢)، وأبو داود (٣/ ٢٣)، والشفاء لعياض (١/ ٢٠٣).

(١٠) «صحيح البخاري» (٧/ ٤٩٧) مع «الفتح»، ومسلم (١٧٢١).

قبل[١] مبعثه. وما كان من حال أبي جهل وصخرته[٢] حين أراد أن يضرب بها على رأسه، وما كان من شاة أم[٣] معبد حين مسح يده المباركة على ضرعها. وأمثال ذلك، ولو ذكرت طرق ذلك وأسانيده لمنع عن المقصود بالاختصار وأخرج عنه إلى التآليف الكبار.

[القسم الثاني]

وأما القسم الثاني: وهي[٤] الأمور العائدة إلى ذاته.

فهو مثل ما كان من الخاتم[٥] بين كتفيه، والنور الذي كان ينتقل من أب إلى أب إلى أن خرج إلى الدنيا[٦] وما شوهد من خلقته وصورته التي يحكم علم الفراسة بأنها دالة على نبوته[٧].

---

(١) صحيح، أخرجه الترمذي في «المناقب» (٥٩٠).

(٢) انظر الشفاء (١/ ٢٣١).

(٣) انظر الشفاء (١/ ٢٢٠). وانظر: «الصحيح المسند من دلائل النبوة» للعلامة الوادعي فهو كتاب قيم.

(٤) في (ك): [وهو].

(٥) صحيح، أخرجه البخاري في «المناقب» (٦/ ٥١٦) مع «الفتح»، ومسلم (١٨٢٣).

(٦) انظر السيرة لابن هشام (١/ ١٦٥)، والشفاء (١/ ٦٣).

(٧) عن عبد الله بن سلام قال: لما قدم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - المدينة انجفل الناس إليه وقيل، فجئت في الناس لأنظر إليه، فلما استبنت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء تكلم به أن قال: «يا أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا بالليل والناس نيام؛ تدخلوا الجنة بسلام» صحيح أخرجه ابن ماجه (٤٢٣)، وانظر «الشفاء» (١/ ١٥٨).

[القسم الثالث]

وأما القسم الثالث: وهو ما يتعلق بصفاته.

فهي كثيرة، ونحن نشير إلى بعضها، فمن ذلك أن أحدًا ما سمع منه كذبًا لا في أمور الدين ولا في أمور الدنيا(١) ولو صدر عنه شيء من ذلك مرة واحدة لاجتهد أعداؤه في نشره وإظهاره.

الثاني: أنه ما فعل قبيحًا منفرًا عنه لا قبل النبوة ولا بعدها(٢).

الثالث: أنه لم يفر عن أحد من أعدائه لا قبل النبوة ولا بعدها وإن عظم الخوف واشتد الأمر مثل يوم أحد ويوم الأحزاب(٣).

الرابع: أنه كان عظيم الشفقة والرحمة على أمته، كما قال [الله](٤) تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر:٨] وقال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾ [الكهف:٦](٥) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر:٨٨] وقال [تعالى](٦): ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨].

---

(١) يدل لذلك أنهم كانوا يقولون «الصادق الأمين» قبل البعثة، وبعدها قالوا: والله ما هو بكاهن ولا كذاب. وقصة هرقل عظيم الروم حين سأل أبا سفيان: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قال أبو سفيان: لا. أخرجه البخاري (١/ ٣١) فتح، ومسلم (١٣٩٣).

(٢) انظر الشفاء (١/ ١٠٥).

(٣) انظر حديث البراء في البخاري (٦/ ٦٩) فتح، ومسلم (١٤٠٠)، وأحمد (٤/ ٢٨١).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) ساقط من (ج، ك).

(٦) زيادة من (ب).

الخامس: أنه كان في أعظم الدرجات في الكرم والسخاء[١] حتى أن الله [تعالى][٢] علمه التوسط في ذلك حيث قال [له][٣]: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩].

السادس: أنه ما كان للدنيا في قلبه وقع[٤].

السابع: أنه كان في غاية الفصاحة[٥].

الثامن: أنه بقي على طريقته المرضية من أول عمره إلى آخره، والمزور لا يمكنه ذلك، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦].

التاسع: أنه - عليه الصلاة[٦] والسلام - كان مع أهل الغنى والثروة في غاية البعد عن المطامع والترفع عنها، ومع الفقراء والمساكين في غاية القرب منهم والتواضع لهم واللطف بهم.

العاشر: أنه كان في كل واحدة من هذه الأخلاق الكريمة في الغاية القصوى من الكمال، ولا[٧] يتفق ذلك لأحد من الخلق غير أهل العصمة من الله تعالى، فكان اجتماع ذلك في صفاته من أعظم المعجزات.

***

(١) أخرجه الدارمي في مقدمة «السنن» (١/ ٣٤).

(٢) زيادة من (ج).

(٣) زيادة من (ب، ج).

(٤) انظر الشفاء (١/ ٥٥).

(٥) انظر الشفاء (١/ ٤٤).

(٦) في (ب، ج): [أنه عليه الصلاة والسلام].

(٧) في (ك): [ولم].

[المعجزات العقلية، وتقسيمها إلى أنواع]

وأما المعجزات العقلية فهي ستة أنواع:

النوع الأول: أنه ظهر بين[(١)] قبيلة ما كانوا من أهل العلم، ومن بلدة[(٢)] ما كان فيها أحد من العلماء في ذلك العصر، بل كانت الجهالة غالبة عليهم، ولم يتفق له سفر من تلك البلدة إلا مرتين، كلاهما إلى الشام، وكانت مدة سفر قليلة، ولم يذهب أحد من العلماء والحكماء إلى بلدته حتى يقال إنه تعلم العلم من ذلك الحكيم، فإذا خرج من مثل هذه البلدة ومثل هذه القبيلة رجل بارع الكمال، فائق على فحول الرجال، من غير أن يمارس شيئًا من العلوم، ولا يخالط أحدًا من العلماء البتة، ثم بلغ في معرفة [ذات[(٣)]] الله تعالى وصفاته وأسمائه وأفعاله وأحكامه هذا المبلغ العظيم، الذي عجز عنه جميع الأذكياء من العقلاء، بل عجزوا عن القرب منه والمداناة له، بل أقر الكل بأنه لا يمكن أن يزاد في تقرير أصول الدلائل ومهمات المعارف على ما ورد في القرآن العظيم، ثم ذكر قصص الأولين وتواريخ المتقدمين، بحيث لم يتمكن أحد من الأعداء العارفين بذلك أن يخطئه في شيء منها، بل بلغ كلامه في البعد من الريب إلى أن قال بذلك أن يخطئه في شيء منها، بل بلغ كلامه في البعد من الريب إلى أن قال عند مجادلتهم له: ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران:٦١] فحادوا عن ذلك وعرفوا صدقه وإجابة دعوته، ولم يقدر أحد من أعدائه أن ينسب إليه أنه أخذ ذلك من مطالعة كتاب ولا صحبة أستاذ، وكانت هذه الأحوال ظاهرة معلومة عند الأصدقاء والأعداء،

(١) في (ك): [من].
(٢) في (ك): [بلدته].
(٣) ساقط من (ب).

والقرباء والبعداء، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [المؤمنون:٦٩] وقال: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت:٤٨] وقال: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يونس:١٦] وكل من له عقل سليم وطبع مستقيم علم أن هذه الأحوال لا تيسر(١) إلا بالتعليم الإلهي والتوفيق الرباني.

[رسول الله كان قبل إظهار دعوى الرسالة غير باحث عن هذه الأمور ولا مشغول بها]

النوع الثاني: أنه - عليه السلام - كان قبل إظهاره دعوى الرسالة غير باحث عن هذه الأمور ولا مشغول بها ولا(٢) جرى على لسانه حديث النبوة لنفسه ودعوى الرسالة، والذي يدل على ذلك أنه لو اتفق له خوض في هذه المطالب لقال الكفار أنه أفنى عمره في ذلك وفي جمع القرآن، حتى قدر عليه(٣) بعد طول التأمل والتدبر وجاء به، ولما لم يذكر هذا عن أحد من الأعداء مع شدة حرصهم على الطعن فيه وفي نبوته علمنا جواز ذلك، ومعلوم أن من انقضى من عمره أربعون سنة ولم يخض في شيء من هذه المطالب، ثم إنه خاض فيها دفعة واحد وأتى بكلام عجز الأولون والآخرون عن معارضته، فصريح العقل يشهد بأن هذا لا يكون إلا على سبيل الوحي من الله تعالى.

---

(١) في (ب، ك): [لا تتيسر].
(٢) في (ب): [ولا].
(٣) في (ب): [على ذلك].

[بيان أن النبي ﷺ تحمل في أداء الرسالة أنواع المتاعب والمشاق]

النوع الثالث: أنه تحمل - عليه [الصلاة][1] والسلام - في أداء الرسالة أنواع المتاعب والمشاق، فلم يغيره ذلك عن المنهج الأول، ولم يطمع في مال أحد ولا في جاهه، بل صبر على تلك المشاق والمتاعب، ولم يظهر في عزمه فتور ولا في اصطباره قصور، ثم إنه لما قهر الأعداء وقويت شوكته ونفذت أوامره في الأموال والأرواح لم يتغير عن منهجه الأول في الزهد في الدنيا والإقبال على الآخرة، وكل من أنصف علم أن المزور - وحاشاه [عليه السلام[2]] من ذكر ذلك - لا يكون كذلك، فان المزور إنما يروج الكذب والباطل على الحق لكي يتمكن من الدنيا، فإذا وجدها لم يملك نفسه عن الانتفاع بها لكيلا يكون ساعيًا في تضييع مطلوبه، بل تضييع دنياه وآخرته، وذلك ما لا يفعله أحد من العقلاء.

[النبي ﷺ مستجاب الدعوة]

النوع الرابع: من معجزاته العقلية أنه كان مستجاب الدعوة[3] وذلك معلوم بالتواتر الضروري لمن عرف سيرته وأخباره وأحواله، بل لمن طالع كتب آياته وأعلامه، وذلك ثابت في الكتب الست بالأسانيد المعروفة، من حديث جابر بن عبد الله وأبي هريرة والسائب بن يزيد وأبي زيد ابن أخطب ويزيد بن أبي عبيد وابن مسعود وأنس والبراء بن عازب وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب، ج): [صلى الله عليه وآله وسلم].

(٣) انظر «الأربعين» للرازي ص(٣١٢)، و«الشفاء» (١/ ٢١٤).

[صفة النبي ﷺ في التوراة]

النوع الخامس: ورود البشارة به [صلى الله عليه وآله وسلم[١]] في التوراة والإنجيل، والدليل على ذلك أنه ادعى ذلك، كما ذكره الله تعالى[٢] في كتابه الكريم، ومعلوم أنه لو لم يكن صادقًا في ذلك لكان هذا من أعظم المنفرات لأهل الكتاب عنه، ولا يصح من العاقل أن يقدم على فعل ما يمنعه من مطلوبة ويحول بينه وبين ما يحاوله، ولا نزاع بين[٣] العقلاء أنه كان من أوفر الناس عقلًا وأحسنهم تدبيرًا وأرجحهم حلمًا[٤].

قال بعض العارفين: فآدم [عليه السلام[٥]] كانت أوامره بنصرته لأولاده لا تحصى، ونوح عهد إلى أتباعه باتباعه ووصى، والخليل كان أكثرهم اجتهادًا في ذلك وحرصًا، وبنوه تواصوا به، وإسماعيل أكثرهم فحصًا، وتوراة موسى نطقت بنعته وصفاته وأبانت عن معانيه وآياته، وأوضح برهان على ذلك ودليل ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:١٩٧] وزبور داود أفصح بصدق معجزاته وأعرب عن ظهور بيناته، وإنجيل عيسى شهد بأنه الخاتم الذي يشكر دينه ويحمد، وصرح به قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦] والأخبار ببعثه من الأحبار أكثر[٦] من أن ينكر ﴿يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا

---

(١) في (أ): [عليه السلام].

(٢) في (أ، ج، ك): [عليه السلام].

(٣) في (ب): [من].

(٤) في (ب، م): [علمًا].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) في (ب، ج): [تذكر].

عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف:١٥٧] فاسمع أنباءهم﴿ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة:١٤٦].

ومن صفته في التوراة على ما ثبت في صحيح البخاري: «**يا أيها النبي، إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا وحرزًا للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا يجزي بالسيئة مثلها، ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله تعالى حتى يقيم به الملة العوجاء؛ بأن يقولوا: لا إله إلا الله. يفتح بها آذانًا صُمًّا وأعينًا عُميًا وقلوبًا غلفًا**»[1] ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران:٨١] كما روي في تفسيرها عن علي وابن عباس - رضي الله عنهما - أن الله ما بعث نبيًّا إلا وأخذ عليه الميثاق: لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه[2].

[إخباره ﷺ عن الغيوب وصدقه في ذلك]

النوع السادس: إخباره عن الغيوب وصدقه في ذلك. وهذا باب واسع معلوم بالتواتر الضروري لأهل المعرفة بالأخبار، والتقصي فيه يخرجنا عما قصدناه من الاختصار، فليطالع في[3] مظانه[4] فإنما القصد الإشارة، وفي القرآن منه الكثير الطيب

---

(١) أخرجه الدارمي في «المقدمة» (١/ ٥). عن عبد الله بن سلام.

(٢) «تفسير الطبري» (٢/ ٣٣١) رقم(٧٣٣١)، و«تفسير ابن كثير» في نفس الآية، وكان المحقق جعل الأثر مقبولًا، وكذلك الشيخ أحمد شاكر في مختصر ابن كثير مشاه (١/ ٣٨٧).

(٣) في (ج، د): [مكانه].

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٦١٠) فتح.

كما ذكره المؤيد بالله -عليه السلام- وغيره مثل الجاحظ[١] والرازي[٢] والقاضي عياض[٣] وغيرهم، وفي دواوين الإسلام من ذلك عن علي - عليه السلام - وجابر بن سمرة وأبي هريرة وأبي ذر وجابر بن عبدالله وحذيفة وعمر بن الخطاب وأنس وعاصم ابن كليب وعائشة وأبي حميد الساعدي وثوبان وعدي بن حاتم[٤].

[ذكر أمثلة على ذلك]

ومما تواتر من ذلك حديث: «**تقتلك يا عمار الفئة الباغية**[٥]» كما ذكره[٦] الذهبي في ترجمة عمار من النبلاء[٧] واتفق البخاري ومسلم على صحته وتخريجه من حديث أبي سعيد الخدري[٨] ولفظ البخاري: «**ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار**» ورواه مسلم من حديث أبي قتادة[٩] وأم سلمة، وكلها عند[١٠] أحمد بن حنبل في المسند[١١]

---

(١) انظر آثار الجاحظ، قدم له وأشرف عليه عمر أبو النصر، القسم الثاني عشر: حجج النبوة ص(٢٦٢).
(٢) انظر كتاب «الأربعين» للرازي ص(٣١٣).
(٣) انظر كتاب «الشفاء» (١/ ١٥٧).
(٤) انظر أحاديثهم في «جامع الأصول» لابن الأثير (١١/ ٣١١).
(٥) صحيح، وقد ذكر بألفاظ عدة في الصحيحين وغيرهما.
(٦) في (ج، ك): [ذكر].
(٧) «النبلاء» (١/ ٢٩٩).
(٨) «صحيح البخاري» (١/ ٥٤١) «صحيح مسلم» (٢٢٣٥).
(٩) صحيح في مسلم (٢٢٣٦).
(١٠) في (ب): [عن] وهو خطأ.
(١١) «المسند» من حديث ابن عمرو (٢/ ١٦١)، وعن أبي سعيد (٣/ ٥)، وعن أم سلمة (٦/ ٣٠٠)، وعن خزيمة (٥/ ٢١٥)، وعن عمرو بن العاص (٤/ ١٩٧).

ورواه الترمذي من حديث خزيمة بن ثابت[١] والطبراني من حديث عمر ابن الخطاب[٢] وعثمان بن عفان وعمار وحذيفة وأبي أيوب وزياد وعمرو بن حزم ومعاوية وعبد الله بن عمرو وأبي رافع[٣] ومولاة لعمار[٤] وغيرهم.

وقال ابن عبد البر: تواترت الإخبار بذلك، وهو من أصح الحديث[٥]. وقال ابن دحية: لا مطعن في صحته، ولو كان فيه مطعن لرده معاوية وأنكره[٦]. وكذلك قال المؤيد[٧] بالله في كتابه في النبوات. وعن أحمد ابن حنبل أنه روي من ثمانية وعشرين طريقًا. وإنما ذكرت طرفًا من أسانيده على طريق الإجمال لوقوعه على ما أخبر [به[٨]] في عصر الصحابة - رضي الله عنهم- ولولا خشية الإطالة لذكرت الأسانيد في كل حديث.

***

(١) «سنن الترمذي» (٥/ ٦٦٩)، ولعله عن أبي هريرة عن خزيمة عند أحمد. وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» عن جماعة من الصحابة (١/ ٥٤٣).

(٢) انظر «معجم الطبراني» (١/ ٢٣٠٠).

(٣) نفس المصدر.

(٤) في (ب، م): [لعماره].

(٥) «الاستيعاب» (٣/ ١١٤٠).

(٦) «مسند أحمد» (٢/ ٢٠٦) قال المحقق أحمد مصطفى: فمعاوية لم يرد الحديث ولكنه حمله على محمل آخر. وقد رد عليه الناشر بأن هذا عذر متهافت... والناشر هو الدار اليمنية الرافضية صنعاء فاحذر.

(٧) في (ب): [الإمام].

(٨) ساقط من (ج، ك).

[حديث هرقل]

ولنختم هذا النوع بهذا الحديث الجليل والعلم الكبير[٩] من أعلام[١٠] نبوة سيدنا محمد، ونذكر هنا حديث هرقل، وهو قيصر ملك الروم حين جاءه كتاب رسول الله فجمع من بأرضه من العرب، وكان فيهم أبو سفيان، فسأله عن حسب رسول الله وصدقه قبل دعوى النبوة، وعن أتباعه وثبوتهم على دينه، وعن حربه كيف هو، وعن وفائه، وبما يأمر. الحديث بطوله خرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس[١١].

***

(٩) في (ج، ك): [الكثير].

(١٠) في (ب، م): [النبوة نبوة].

(١١) أخرجه البخاري (١/ ٣١) فتح رقم(٧). «صحيح مسلم» (١٣٩٧).

الباب الخامس

في الاحتراز من بدع أهل الإسلام

وهو قسمان: مقدمات عامة جملية، ومسائل مهمة[١] تفصيلية

القسم الأول: المقدمات

والآن قد[٢] تخلصنا من جميع[٣] الشكوك التي بين أهل الملل الخارجة عن الإسلام بأبين طريق، وتحققنا بالاضطرار أنه لا يمكن أن يوجد في العالم أقوم منهجًا من منهج الإسلام المشتمل على التوحيد والإيمان بجميع رسل الله وكتبه، ولا أحوط[٤] ولا أنزه ولا أبعد من كل مكروه في الأعمال والأقوال والأخلاق والعقائد، وأن من فر من الإسلام كراهية لأمر وقع في أعظم مما فر منه من المحارات والمحالات والضلالات والشناعات، فيجب علينا شكر النعمة بحسن التخلص، والاحتياط والإنصاف فيما وقع بين أهل الإسلام من الاختلاف لوجهين:

[وجوب النصيحة للمسلمين]

أحدهما: وجوب النصيحة للمسلمين والتقرب بذلك إلى أرحم الراحمين،

---

(١) في (ج، م): [مبهمة].

(٢) في (ب، م): [وقد].

(٣) في (ب، ج، ك): [جملة].

(٤) ساقط من (ب، د). في (ب، ك): [كتب الله ورسله].

فقد ثبت في الحديث الصحيح أن «**الدين النصيحة**» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قـال: «**لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين ولعامتهم**»[1] وهذا[2] كله[3] إجماع من المسلمين.

[الاحتراز من الهلاك بعد طول السلامة]

وثانيهما: الاحتراز من الهلاك بعد طول السلامة مما تقدم من ضلالات أهل الملل الكفرية، والحذر من أن يكون ممن ذمهم الله تعالى بقوله: ﴿فَمَا ٱخۡتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُۚ﴾ [يونس:٩٣] فلا أشقى[4] ممن فاته رضا ربه والنجاة من عذابه بعد أن لم يبق بينه وبينه إلا اليسير. فنسأل الله تمام هدايته؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله ولا هداية إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

[المراد بالمبتدعة وأهل السنة]

واعلم أني قد أذكر المبتدعة وأهل السنة كثيرًا في كلامي، فأما المبتدعة فإنما أعني بهم أهل البدع الكبرى الغلاة ممن كانوا. فأما البدع[5] الصغرى فلا يسلم

---

(١) صحيح، أخرجه مسلم (١/ ٧٥) رقم(٥٥)، وأحمد (١/ ٣٥١). والترمذي (٤/ ٣٢٤)، وأبو داود (٤/ ١٥٦)، ولفظه: (إن الدين...).

(٢) في (ب، ج): [وهذه].

(٣) في (ب، د): [كلمة].

(٤) في (ب، م): [أشفى].

(٥) في (ج): [أهل البدع].

منها[١] طائفة غالبًا. وأما أهل السنة فقد أريد بهم[٢] أهلها على الحقيقة، وقد أريد بهم من تسمى بها وانتسب إليها، فتأمل مواقع ذلك.

[أول ما ينبه طالب الحق والنجاة عليه]

فأول ما ينبه طالب الحق والنجاة عليه أن يعلم أنه لا يصح أن يخفى على أهل الإسلام دين رسولهم الذي بعث إليهم وأقام بين أظهرهم يبينه لهم حتى تواترت شرائعه[٣] وصفاته، مع قرب العهد من ابتداء الافتراق واتصال الأخبار وكثرة العلماء والرواة، بل قد تواتر إليهم ولم يخف عليهم ما لا تعلق له بالدين من صورته، فإنهم يعلمون ضرورة أنه لم يكن أعور ولا أعرج ولا أسود ولا فاحشًا ولا مماريًا ولا فيلسوفًا ولا شاعرًا ولا ساحرًا ولا منجمًا.

***

(١) في (ج): [منهم].

(٢) في (ج): [أريدهم].

(٣) في (ج) زيادة: [لهم].

فإن قيل: فمن أين جاء الاختلاف الشديد؟

[منشأ البدع]

فاعلم أن منشأ معظم البدع يرجع إلى أمرين واضح بطلانهما، فتأمل ذلك بإنصاف وشد عليه يديك، وهذان الأمران الباطلان هما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله تعالى ورسله [عليهم السلام[1]] من مهمات الدين الواجبة، والنقص منه بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله من ذلك بالتأويل الباطل.

[أصول الزيادة والنقص]

ولهذين الأمرين الباطلين أصلان؛ عقلي وسمعي.

أما الأصل الأول وهو العقلي، فذلك أنه عرض للمبتدعة بسبب الخوض فيما لا تدركه العقول من الخفيات التي أعرض عنها السلف نحو مما عرض للبراهمة[2] الذين حكموا برد النبوات من إيجاب أمور سكت الشرع عن بعضها ونهى عن بعضها، واستقباح أمور ورد الشرع بتحسينها، لكنهم خالفوا البراهمة في أنهم صدقوا الشرع في الجملة وصدقوا هذه القوادح في تفاصيل الشرع، وراموا الجمع بينهما فوقعوا لذلك في أشياء واهية كما تراه واضحًا - إن شاء الله تعالى -[3] في هذا المختصر، ولزمهم ما التزموا من أن رسل الله - عليهم

---

(١) ساقط من (ب، ك).

(٢) تقدم التعريف بهم.

(٣) زيادة من (ب، ج).

السلام- قصروا في البيان عمدًا امتحانًا للمكلفين وتعريضًا للعلماء الراسخين للثواب العظيم في تأويل كلام[١] رب العالمين.

ولا شك أن الحق في خلاف هذا، فقد نص الله [تعالى[٢]] على أن الرسل إنما أرسلت ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء:١٦٥] وأنزل علينا في كتابه المبين على لسان رسوله الأمين ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة:٣].

وصح التحذير من البدع[٣].

ومَنَّ الله علينا بإقرار أهل البدعة[٤] بذلك وانعقاد الإجماع من الجميع على تحريم الابتداع في الدين كما يأتي بيانه، فوجب [علينا[٥]] أن نصنع في القوادح في تفاصيل الإسلام التي عرضت لبعض أهل الكلام مثلما صنعنا معًا في الرد على البراهمة[٦] في القوادح التي قدحت في جملة الإسلام.

وذلك أن نعتقد أن الحق في تلك القوادح التفصيلية هو فيما[٧] جاء من عند الله بدليل المعجزات الباهرة، ونعلم أن للبصائر أوهامًا في الخفيات من الأحكام مثلما ثبت للأبصار[٨]

---

(١) في (ب، ج، د): [التأويل لكلام].

(٢) ساقط من (ب، د).

(٣) حديث: «إياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة» أخرجه أحمد (٣/ ٣١٠)، ومسلم (٢/ ٥٩٢) عن جابر رضي الله عنه.

(٤) في (ب، ج، د): [البدع].

(٥) زيادة من (ب).

(٦) سبق الرد عليهم. وهم من أهل الضلال، بل من شرهم.

(٧) في (ج، د): [هو ما].

(٨) مصحح من نسخة المصنف.

في الخفيات من الأوهام، فلا نتبع في الخفيات وهم البصائر ولا وهم الأبصار، فنكون[١] كمن قدم ضوء النجوم على ضوء النهار، بل نتبع[٢] الجلي[٣] من المعقول[٤] والمنقول ونرد[٥] إليه الخفيات على العقول، وننتفع بالجلي، ونقف فيما دق[٦] وخفي ونصنع في الانتفاع[٧] بالبصائر مثلما[٨] صنعنا في الانتفاع بالأبصار، ولا نقف[٩] الجلي على الخفي، ولا نرجح[١٠] الخفي على الجلي. فهذا ما لا يخفى ترجيحه عقلًا ولا سمعًا .

أما العقل فلأن الإنسان بجس[١١] ما يحسنه وما لا يحسنه، وما يعرفه وما يجهله، كما يحسن الجوع والظمأ والبصر والعمى.

وأما السمع فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦] وإذا أردت معرفة هذا من غير تقليد[١٢] فطالع كتاب الملخص للرازي في علم اللطيف وكتاب التذكرة لابن متويه، ولا تقتصر على التذكرة فإنها مختصرة، مع أن كتاب الرازي معدود في الوسائط في هذا الفن لا في البسائط. ومن البسائط فيه شرح

---

(١) في (ج، ك): [فيكون].

(٢) في (ج): [تتبع].

(٣) مكررة في (ج، د).

(٤) في (ج، د) خطأ.

(٥) في (ج، ك): [ويراد].

(٦) في (ج، د): [عما].

(٧) في (ج، د): [بالانتفاخ].

(٨) في (ب): [كما].

(٩) في (ك): [يقف].

(١٠) في (ج، ك): [يرجع].

(١١) في (ب، د): [يحسن].

(١٢) في (ج): [تغليبه].

الملخص هذا للكاتبي[١] وشرح الإشارات والتنبيهات للخواجه[٢]. ذكر ذلك ابن ساعد الأنصاري[٣] في كتابه إرشاد القاصد إلى [أسنى[٤]] المقاصد في ذكر أنواع العلوم والمصنفات فيها.

وأما الأصل الثاني وهو السمعي، فهو اختلافهم في أمرين:

أحدهما: في معرفة المحكم والمتشابه[٥] أنفسهما والتمييز بينهما، حتى يرد المتشابه إلى المحكم[٦].

وثانيهما: اختلافهم؛ هل يعلمون تأويل المتشابه؟ ثم اختلافهم في تأويله، على تسليم أنهم قد عرفوا المتشابه.

ولنذكر سبب وقوع المتشابه على العقول من حيث الحكمة والدقة في كتب الله [تعالى[٧]]

---

(١) في (ج) خطأ. وهو: علي بن عمر الكاتبي القزويني الشيعي المعروف بدبيران (مات ٦٧٥هـ)، له مؤلفات.

(٢) محمد بن محمد الطُّوسي نصير الدين الفيلسوف الشيعي شرح الملخص للرازي، وهو تلميذ نصير الطُّوسي. «هداية العارفين» (١/ ٧١٣) من قم، وولد بطوس (ت ٦٧٢هـ) من مؤلفاته: «تلخيص المحصول» للرازي، وحل مشكلات الإشارة لابن سينا، وقال ابن القيم: نصير المشركين هو المدعو خواجا محمد نصير الطُّوسي وزير هولاكو التتر. «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٤٢)، و«مفتاح السعادة» و«مصباح السيادة» (١/ ٣١٨).

(٣) «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لمحمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري الأكفاني انظر: ص(٣٤، ٣٥).

(٤) خطأ في (د).

(٥) خطأ في (ج).

(٦) حاشية: لا يضر فإنه أراد به الأصل الأول العقلي، فذكره هنا هو التسبب وقع للبراهمة من أتباعها في أمور ورود الشرع بتجنبها إلى آخرها فالسلف يذكرون في هذا بسبب ما استنكروه. فتدبر. كاتبه.

(٧) زيادة من (ب).

أولًا. والمشهور أن سببه الابتلاء بالزيادة في مشقة التكليف لتعظيم الثواب[١]، وهذا أنسب بالمتشابه من جهة[٢] اللفظ.

[وأما[٣] الأول] فوقع لي أن سببه زيادة علم الله على علم الخلق، فإن العوائد التجريبية والأدلة السمعية دلت على امتناع الاتفاق في تفاصيل الحكم وتفاصيل التحسين والتقبيح، ولذلك وقع الاختلاف بين أهل العصمة من الملائكة والأنبياء كما قال تعالى حاكيًا عن رسول الله ﷺ: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص:٦٩] وحكى الله تعالى اختلاف سليمان وداود، وموسى وهارون، وموسى والخضر، وصح في الحديث اختلاف (موسى[٤] وآدم) (واختلاف الملائكة في حكم قاتل المائة نفس)[٥] إلى أمثال لذلك، قد أفردتها لبيان امتناع

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٤/ ١١).

(٢) في (ب): [حيث].

(٣) في (ب، ك): [أنا] وهو خطأ، ولم يتنبه له المحقق وفقه الله.

(٤) عن أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام: «احتج آدم وموسى فقال موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة! فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه ثم تلومني على أمر قدر علي قبل أن أخلق!» فقال صلى الله عليه وسلم: «فحج آدم موسى» مرتين. أخرجه البخاري (٤/ ١٣١)، ومسلم (٢٠٤٢).

(٥) عن أبي سعيد الخدري أن نبي الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفسًا، فسأل عن أعلم أهل الأرض، فدُلَّ على راهب، فأتاه فقال: إنه قتل تسعة وتسعين نفسًا، فهل له من توبة؟ فقال: لا. فقتله فكمل المائة، فدُلَّ على عالم، فأتاه فقال: إنه قتل مائة نفس، فهل له من توبة؟ فقال: نعم. فأُمر أن يخرج من الأرض التي هو فيها، فحين خرج مات في نصف الطريق بين البلدين، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيرًا قط! فأتاهم ملك في صورة آدمي، فجعلوه بينهم، فقال: قيسوا ما بين الأرضين، فإلى أيتهما كان أدنى فهو له. فقاسوا، فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد، فكان إلى القرية الصالح أقرب بشبر، فجعل من أهلها» أخرجه أحمد (٣/ ٧٣)، ومسلم (٢١١٨).

الاتفاق في نحو ذلك، وأن علة الاختلاف التفاضل في العلم، فوجب من ذلك أن يكون في أحكام الله تعالى وحكمه ما تستقبحه(١) عقول البشر؛ لأن الله تعالى لو ماثلنا في جميع الأحكام والحكم دل على مماثلتنا(٢) له في العلم المتعلق بذلك وفي مواده(٣) ولطائفة وأصوله وفروعه، ولذلك تجد الأمثال والنظراء في العلوم أقل اختلافًا خصوصًا من المقلدين. وإنما عظم الاختلاف بين الخضر وموسى لما خص به الخضر [عليهما السلام](٤).

[فائدة ورود المتشابه أدل على الله]

وهذه فائدة نفيسة جدًّا، وبها يكون ورود المتشابه أدل على الله تعالى(٥) وعلى صدق أنبيائه؛ لأن الكذابين إنما يأتون بما يوافق الطباع كما هو دين القرامطة(٦) والزنادقة(٧) وقد أشار السمع إلى ذلك بقوله تعالى(٨): ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ

---

(١) في (ك): [ما يسقبحه].

(٢) في (ب، ج): [مماثلته لنا].

(٣) في (ج، ك): [مولده].

(٤) زيادة من (ب، م).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) هم فرقة من الباطنية نسبوا إلى حمدان بن قرمط، يعتقدون النبوة في كل من يقودهم، وقد اعتقدوا في زرادشت ومزدك وماني، وقد أباحوا جميع المحرمات. انظر «عقد الجمان» للعيني حوادث سنة (٢٧٨)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ١٤).

(٧) للزندقة معان كثيرة، وهي تدل على كل إنكار لأصل من أصول العقيدة، أو على كل رأي يؤدي إلى ذلك، أو على كل بدعة في تفسير النصوص الشرعية أو في فهم العقيدة بحسب الهوى. أحمد مصطفى.

(٨) ساقط من (ج، د).

لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧١] وقال في رسوله[١] صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:٧].

وكيف يستنكر اختلاف الإنسان الظلوم الجهول، وعلام الغيوب الذي جمع معارف العارفين في علمه مثل ما أخذه العصفور في منقاره[٢] من البحر الأعظم[٣]! بل كيف لا يختص هذا الرب العظيم[٤] بمعرفة ما لا نعرفه من الحكم اللطيفة التي تستلزم[٥] تفرده بمعرفتها أن يتفرد بمعرفة حسن ما تعلقت به وتأويله! وبهذا ينشرح صدر العارف للإيمان بالمتشابه والإيمان بالغيب في تأويله. فلنذكر (بعد هذا)[٦] كل واحد من الأمرين المقدم[٧][٨] ذكرهما على الإيجاز.

***

(١) في (ب، ج): [رسول الله].

(٢) في (ج، د): [بمنقاره].

(٣) الحديث الذي يشير إلى ذلك تقدم.

(٤) في (ب، م): [الأعظم].

(٥) في (ب، ج): [يستلزم].

(٦) ما بين قوسين ساقط من (ج).

(٧) خطأ في طبعة أحمد مصطفى [بدل المقدم، الندم] ولم يتنبه له الناشر.

(٨) من المحكم والمتشابه من نسخة المصنف. لعلها تفسيرية لما تقدم.

حاشية بخط سيدي صلاح بن أحمد رحمه الله: على هذه الحاشية ما لفظه: يظهر لي أن هذه الحاشية غلط - أعني جهة (المحكم والمتشابه) - والصواب والله أعلم أن المراد بالأمرين ماهية المحكم والمتشابه، وهل يعلمون تأويله إلى آخر ذلك التفسير. انتهى.

والصواب أن الأمرين هما اختلافهما هل يعلمون تأويل المتشابه وهو صريح كلام المصنف رضي الله عنه. وهذا هو الأمر الثاني فيما ظهر لي، والله أعلم ما يقتضيه «السياق» من خط سيدي صلاح بن أحمد.

أما الأمر الأول: وهو اختلافهم في ماهيتهما.

[معرفة المحكم]

فمنهم من قال: المحكم ما لا يحتمل إلا معنى واحدًا، والمتشابه ما احتمل أكثر من معنى.

فهؤلاء رجعوا بالمحكم إلى النص الجلي وما عداه متشابه.

وعزاه الإمام يحيى إلى أكثر المتكلمين وطوائف من الحشوية[1].

ومنهم من قال: المحكم ما كان إلى معرفته سبيل، والمتشابه ما لا سبيل إلى معرفته بحال. نحو قيام الساعة والحكمة في العدد المخصوص في حملة العرش وخزنة النار.

***

(١) الحشوية: فرقة تمسكوا بظواهر القرآن، ووقعوا في التجسيم، وهم منسوبون إلى الحشوية، أي: رذال الناس. انظر: «دائرة المعارف الإسلامية» (٣/ ٤٤٧)، و«الملل والنحل» (١/ ١٠٥).

[معرفة المتشابه]

ومنهم من قصر المتشابه على آيات مخصوصة.

ثم اختلفوا فمنهم من قال: هي الحروف المقطعة في أوائل السور.

ومنهم من قال: آيات الشقاوة والسعادة.

ومنهم من قال: المنسوخ.

ومنهم من قال: القصص والأمثال.

ومنهم عكس فقال: المحكم آيات مخصوصة، وهي آيات الحرام والحلال[١] وما عداها متشابه.

إلى غير ذلك، حكى الجميع الإمام يحيي في الحاوي[٢] واختار أن المحكم: ما علم المراد بظاهره بدليل عقلي أو نقلي، والمتشابه ما لا[٣] يعلم المراد منه، لا على قرب ولا على بعد. مثل قيام الساعة والأعداد المبهمة.

***

(١) في (ك) تقديم وتأخير [الحرام والحلال].

(٢) السيد يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن محمد العلوي اليمني الملقب بالمؤيد الزيدي. ولد بصنعاء (٦٦٩) توفي بحصن هران بذمار سنة (٧٤٩) من كتبه «الاختيارات الزيدية»، و«الحاوي في الفقه»، و«التوحيد والعدل»، و«المعيار». «هداية العارفين» (٢/ ٥٢٦).

(٣) في (ب، ج): [ما لم].

[كلام بديع لشيخ الإسلام في المحكم والمتشابه]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في القاعدة الخامسة من جواب المسألة(١) التدمرية:(٢) إنا نعلم ما أخبرنا الله تعالى(٣) به من وجهٍ دون وجهٍ لقوله [تعالى](٤): ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢] وهذا يعم المحكم والمتشابه. وجمهور الأمة على أن الوقف عند قوله [تعالى](٥): ﴿إلا الله﴾ وهو المأثور عن أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وغيرهم. وعن مجاهد وطائفة أن الراسخين يعلمون تأويله. ولا منافاة بين القولين عند التحقيق. والتأويل(٦) على ثلاثة وجوه:

[التأويل على ثلاثة وجوه]

الأول: كلام الأصوليين. وهو ترجيح المرجوح لدليل.

الثاني: أن التأويل هو التفسير. وهو اصطلاح المفسرين، كما أن الأول اصطلاح الأصوليين، ومجاهد إمام التفسير عند الثوري والشافعي والبخاري وغيرهم.

---

(١) في نسخة [التدبيرية]، وفي (ج، د): [التدرية] وهو خطأ.

(٢) الرسالة التدمرية في العقيدة كتاب عظيم لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي ابن تيمية -رحمه الله رحمةً واسعة- مات سنة (٧٢٨هـ)، انظر التدمرية (٣٤-٤٨)(ولنا فيه إجازة من شيخنا العلامة عبد الله بن عبد العزيز الخضير حفظه الله تعالى).

(٣) زيادة من (ب، د).

(٤) ساقط من (د).

(٥) زيادة من (ب، د).

(٦) في (ج): [فالتأويل].

والثالث: أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام لقوله [تعالى][(١)]: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣].

فتأويل أخبار المعاد وقوعها يوم القيامة، كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه وأخوته: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:١٠٠] ومنه قول عائشة رضي الله عنها:(٢) كان يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي**» يتأول القرآن(٣). تعني(٤) قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر:٣](٥).

---

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) ساقط من (ج، ك).

(٣) «صحيح البخاري» في كتاب الأذان (١/ ١٩٢-)، ومسلم (١/ ٣٥٠)، وأحمد (٦/ ٤٣).

(٤) في (ج): [معنى] حاشية: أي أتباعه - صلى الله عليه وآله وسلم - المأمور به في التسبيح والاستغفار.

(٥) حاشية: وقال ابن تيمية -رحمه الله- في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»: وقد ذكرنا في غير موضع أن لفظ التأويل في القرآن يراد به ما يؤول الأمر إليه، وإن كان موافقًا لمدلول اللفظ ومفهومه. ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه، وإن كان موافقًا له. وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين، كمجاهد وغيره. ويراد صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك. وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين، فأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين، كالأئمة الأربعة وغيرهم، فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول أو الثاني، ولهذا لما ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ التأويل في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] أريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص، واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله (إلا الله) لزم من ذلك أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه الملك الذي نزل به (وهو جبريل عليه السلام) ولا يعلمه محمد ولا غيره من الأنبياء، ولا يعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأن محمدًا - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يقرأ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وغير ذلك من آيات الصفات، بل يقول: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا...» ونحو ذلك، وهو لا يعرف معاني هذه=

ومنه قول ابن عيينة[١]: السنة هي تأويل الأمر والنهي. فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر به هو تأويل الخبر. وبهذا يقول أبو عبيد[٢] وغيره.

والفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة[٣] كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصماء[٤] لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به ونهى عنه لعلمهم بمقاصد الرسول [صلى الله عليه وآله وسلم][٥] كما يعلم أتباع بقراط[٦] وسيبويه[٧] من مقاصدهما، ما لا يعلم بمجرد اللغة.

=الأقوال، بل معانيها التي دلت عليها لا يعلمها إلا الله، ويظنون أن هذه طريقة السلف. وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم أن الأنبياء وأتباعهم جاهلون ضالون، لا يعرفون ما وصف الله به نفسه. انتهى.

(١) هو: سفيان بن عيينة بن ميمون، شيخ الإسلام الحافظ، ولد (١٠٧هـ) له أكثر من سبعة ألف حديث، مات سنة (١٧٨هـ) رحمه الله رحمة واسعة، وكان مجاهدًا في الدفاع عن السنة ونشرها. «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٢).

(٢) في (ب، م): [أبو عُبَيْدة] وهو خطأ. وهو: أبو عبيد القاسم بن سلام. وقد أخطأ أحمد مصطفى فذكر أبا عبيد آخر.

(٣) أي: بهذا القسم منه.

(٤) عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - نهى عن لبستين: اشتمال الصماء، وأن يحتبي الرجل بثوب ليس بين فرجه وبين السماء شيء. أخرجه البخاري (٣٦٧). ومعناه: أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه ويضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) قال الشهرستاني: بقراط واضع الطب الذي قال بفضله الأوائل والأواخر، وكان أكثر حكمته في الطب وشهرته به، من حكمه: استهينوا بالموت فإن مراراته في خوف. «الملل والنحل» (٢/ ١٠٢).

(٧) سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر إمام في النحو، ولد في شيراز، وقدم البصرة، ولزم الخليل بن أحمد، وصنف كتابه، وعاد إلى الأهواز وتوفي بها شابًّا رحمه الله. وسيبويه بالفارسية: رائحة التفاح.

ولكن تأويل الأمر والنهي لابد من معرفته بخلاف الخبر.

إذ عرفت ذلك فتأويل ما أخبر الله به[١] عن ذاته المقدسة بما لها من الأسماء والصفات هو حقيقة ذاته المقدسة، وتأويل ما أخبر الله به[٢] من الوعد والوعيد هو نفس الثواب والعقاب، وليس شيء منه مثل المسميات بأسمائه في الدنيا، فكيف بمعاني أسماء الله [تعالى][٣] وصفاته!

لكن[٤] الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم تعبر عنه بالأسماء[٥] المعلوم معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع الفارق المميز[٦] وفي الغائب «**ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر**» كما ورد في صفة الجنة[٧] كيف بالذات المقدسة... إلى قوله[٨]:

ومما يوضح ذلك كله أن الله تعالى وصف القرآن كله بأنه محكم، وبأنه متشابه، وفي آية أن بعضه محكم وبعضه متشابه، فالإحكام الذي يعمه هو الإتقان، وهو تمييز الصدق من الكذب في أخباره، والغي من الرشاد في أوامره. والتشابه الذي يعمه هو ضد الاختلاف المنفى عنه في قوله تعالى[٩]: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ

---

(١) في (ب): [به الله].

(٢) في (ج): [به الله].

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب): [ولكن].

(٥) في (ك): [يغير عنه بالأسماء].

(٦) في (ج): [والمميز].

(٧) حديث صحيح أخرجه مسلم، وأحمد عن سهل بن سعد، وأبي هريرة، والبزار، والطيالسي عن أبي سعيد، وانظر: «صحيح الترغيب» (٤/ ٢٢٧) بلفظ: «في الجنة ما لا عين رأت...».

(٨) حاشية: أي: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(٩) زيادة من (ب).

عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] وهو الاختلاف المذكور في قوله[1]: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات:٨-٩] فالتشابه هنا تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضًا[2].

فالإحكام العام في معنى التشابه العام بخلاف الإحكام الخاص والتشابه الخاص، فإنهما متنافيان؛ فالتشابه الخاص مشابهة الشيء لغيره من وجه، ومخالفته من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك. والإحكام الخاص هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر. يعني على من عرف ذلك الفصل.

وهذا التشابه الخاص إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما، ثم من الناس من لا يهتدي إلى ذلك الفاصل فيكون مشتبهًا عليه ومنهم من يهتدي له فيكون محكمًا في حقه.

فالتشابه حينئذ يكون من الأمور الإضافية، فإذا تمسك النصراني بقوله [الله] تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩][3] ونحوه على[4] تعدد الآلهة، كان المحكم كقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٣] ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنًى واحدًا يزيل ما هناك[5] من الاشتباه. انتهى.

---

(١) ساقط من (ب). و[تعالى] ساقطة من جميع النسخ غير الأصل.

(٢) حاشية: أي: تشبه بعضه بعضًا في عدم اختلافه، بل بعضه يصدق البعض الآخر بإحكام العام لجميعه في معنى التشابه العام في الإتقان المذكور.

(٣) ساقط من (ب، ج).

(٤) في (ج): [من].

(٥) في (ب، ج): [هنالك].

[استدراك من المصنف على شيخ الإسلام]

وقد ترك الإمام والشيخ وجهًا آخر من المتشابه الذي[١] يحتاج إلى التأويل مما لا يعلمه إلا الله على الصحيح، وذلك وجه الحكمة[٢] المعينة فيما لا تعرف العقول وجه حسنه، مثل خلق أهل النار وترجيح عذابهم على العفو عنهم، مع سبق العلم وسعة الرحمة وكمال القدرة على كل شيء. والدليل على أن الحكمة الخفية[٣] فيه تسمى تأويلًا له ما ذكره الله تعالى في قصة[٤] موسى والخضر، فإن قوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف:٧٨] صريح في ذلك، وهذا مراد في الآية؛ لأن الله [تعالى][٥] وصف الذين في قلوبهم زيغ بابتغائهم تأويله وذمهم بذلك، وهم لا يبتغون علم [العاقبة][٦] عاقبة الخبر عن الوعد والوعيد وما يؤول إليه، على ما فسره الشيخ، فهم لا يبتغون الجنة والنار والقيامة وذات الرب [سبحانه][٧] كما يبتغيها[٨] طالب العيان، إنما يستقبحون شيئًا من الظواهر بعقولهم، فيتكلفون لها معاني كثيرة يختلفون فيها، وكل منهم ينفرد[٩] بمعنًى من غير حجة صحيحة إلا مجرد[١٠] الاحتمال، وربما خالف ذلك التأويل المعلوم من الشرع فتأولوه، وربما استلزم الوقوع في أعظم مما فروا منه.

---

(١) في (ب): [الذين] وهو خطأ.
(٢) في (ب، د) خطأ.
(٣) في (ب، ج): [خفية].
(٤) في (ج، د): [قضية].
(٥) ساقط من (ب، ك).
(٦) ساقط من (ك).
(٧) ساقط من (ج، ك).
(٨) في (ب، ج): [يبغيها].
(٩) في (ب، ج): [تنفرد].
(١٠) في (ج): [بمجرد].

والذي وضح لي [في هذا][1] وضوحًا لا ريب فيه بحسن توفيق الله أمور.

[عدم جواز الكلام في ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل]

أحدها: أن الكلام في ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل أو على جهة الإحاطة على حد علم الله كلاهما [باطل[2] بل] من المتشابه الممنوع الذي لا يعلمه إلا الله تعالى؛ لقوله تعالى[3]: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] وإنما يتصور[4] المخلوقات وما [هو][5] نحوها، ولما روي من النهي عن التفكر في ذات الله والأمر بالتفكر في آلاء الله[6]. ولما اشتهر عن أمير المؤمنين - عليه السلام- أن ذلك مذهبه حتى رواه عنه الخصوم، ومن أشهر ما حفظ عنه -عليه السلام- في ذلك قوله: في امتناع معرفة الله -عز وجل- على العقول امتنع منها بها وإليها حاكمها[7]. ومن التفكر في الله والتحكم فيه والدعوى الباطلة على العقول والتكلف لتعريفها ما لا تعرفه حدثت هنا البدع المتعلقة بذات الله وصفاته وأسمائه، فمن أكبرها قول البهاشمة[8] من

---

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) ساقط من (ج، ك).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب): [تتصور].

(٥) ساقط من (ج، د).

(٦) حديث صحيح: «تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في ذات الله» أو «في الله» أخرجه أبو نعيم في «الحلية» عن ابن عباس. وهو في «صحيح الجامع» للعلامة الألباني رحمه الله.

(٧) «نهج البلاغة» لابن أبي حديد (١/ ٢١٦) الكتاب المكذوب، ما كان ينبغي للمؤلف -رحمه الله- أن ينقل منه.

(٨) تقدم ذكرهم وأنهم من أهل البدع والضلال.

المعتزلة أن الله - تعالى عن قولهم - لا يعلم من ذاته غير ما يعلمونه.

قال بن أبي الحديد[1] في شرح النهج: وهذا مما يصرح به أصحابنا ولا يتحاشون عنه.

وقد كثرت عليهم الردود حتى تولى الرد عليهم في ذلك كثير من أصحابهم المعتزلة، كابن أبي الحديد وغيره، حتى قال في ذلك قصائد كثيرة[2] بليغة منها:

سافرت فيك العقول فما ... ربحت إلا عنا السفر

رجعت حسري فما وقفت[3] ... لا على عين ولا أثر[4]

فلحى الله الأولى زعموا ... أنك المعلوم بالنظر

كذبوا أن الذي زعموا ... خارج عن قوة البشر[5]

فإذا كان هذا كلام إمام معارفهم والحامي عن حماهم فما ظنك بغيره من خصومهم! فاعرض[6] على فطرتك التي فطرك الله عليها؛ هل تجد علمك بالله مثل علم الله! وأنت الحكم كما قال أمير المؤمنين - عليه السلام - فإن الإنسان

---

(١) شرح «نهج البلاغة» (٤/ ١٠٠) على دور النشر ألا تطبعه وأن يمنع بيعه وشراؤه، فإنه مكذوب باطل مبطل.

(٢) خطأ اعتمد أحمد مصطفى على المطبوع الذي فيه الأخطاء، ففيه أخطاء كثيرة.

(٣) في (ب): [وقعت].

(٤) حاشية قال الأمير: قوله: (ولا أثر) بما يصعب «تفسيره» وتأويله يظهر من قوله منك في البيت السابق. من خط سيدي صلاح. قال ابن الأمير رحمه الله: قلت: يأتي بيان الرد على هذه الأبيات عند ذكر المصنف لها كلها في قوله الثالث التصرف في عبارات الكتاب والسنة الخ. أنوار.

(٥) مكرر في (ك).

(٦) مكرر في (د، ك).

يعرف أحوال نفسه وعلمه وجهله مثل عافيته وألمه. وقد بسطت القول في الرد عليهم في دعوى العلم بالذات كعلمه تعالى، في ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان[١]. وكفى بقول أمير المؤمنين -عليه السلام- في ذلك، ولم يعلم له مخالف في الصدر الأول، وكفى به -عليه السلام- سلفًا وقدوةً وإمامًا وحجة في هذه المشكلة.

ومن أبياتي في الرد عليهم كنت قلتها وهي أيضًا:

لـي في القديـم مقـال غيـر مبتكـر ... سـبحانه عن خيال الوهـم والفكر
أجلـه أن يحيـط الناظـرون بـه ... ذاتًـا وأيـن قـوى النظـار والنظـر
فالعلـم قسـمان تصديـق ومعرفة ... تختص بالذات والتصديق بالخبر[٢]

ومنها:

الله أكبـــر هـــذا قاطـع ولنـــا ... عليـه أكـبر برهـان مـن الزبـر
تنـزه الـرب في الذكـر المنزل أن ... يحيـط علمًـا بـه خلـق من البشـر
تمدحًـا لـم يكن في الذكـر مختلفًا ... قطعًـا ولا غلطًا مـن وهم ذي نظر
وفي الحديـث دلالات لنـا ولنـا ... حديث موسـى كليم الله والخضر
وفي كلام أميـر المؤمنيـن لنا هدى ... هـذا وحسـبك برهانـا لمنتصـر
وفي وصيتـه ابن المصطفى حسـنًا ... دلائـل لفقيـه القلـب معتـبر
وعن وجوه الكراسـي قـد رواه لنا ... عبد الحميد بشرح النهج ذي العبر
وجنـح القول فيـه بالقصائد أمثالا ... تسـير مسير الشـمس والقمـر

---

(١) «ترجيح أساليب القرآن» للمصنف ص(١٢٩).

(٢) انظر الأبيات في «أساليب القرآن» ص(١٣٢) وهي للمؤلف نفسه. وهي عندنا مصححة كما قال الناسخ من نسخة المصنف بخطه عليهم السلام.

تلك الأُلى حكمت بالمنع قد حكمت ... بها الملائك أهل القرب والنظر
والراسخين وأدنى من له أدب ... وكل متعظ لله منكسر
فلا ترجح عليهم غير محتفل ... شيوخ جبة إن جاوزوا فلا تجر
والفرق كالصبح لا يخفى على أحد ... والخبر تميز فليس الخبر كالخبر[1]

[ولبعض الأصحاب أبيات في هذا المعنى جيدة][2].

***

(١) نفسه. المرجع السابق.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ب، ك).

[ذكر بعض بدع المشبهة]

ومن البدع في هذا الموضع بدع المشبهة(١) على اختلاف أنواعهم، وبدع المعطلة على اختلافهم أيضًا؛ فغلاتهم(٢) يعطلون الذات والصفات والأسماء الجميع، ومنهم الباطنية(٣) ودونهم الجهمية(٤) ومن الناس من يوافقهم في بعض ذلك دون بعض، وقد بسطت القول في ذلك في الوهم الخامس عشر من

(١) قال الشهرستاني: هم جماعة من الشيعة الغالية. مثل الهشاميين من الشيعة، ومثل مضر وكهمس وأحمد الهجمي، قالوا: معبودهم على صورة ذات أعضاء وأعراض إما روحانية أو جسمانية ... اهـ. «الملل والنحل» (١/ ٨٦). أحمد. وقد أخطأ في ذكر أهل الحديث أنهم حشوية؛ لأنه جاهل بالحديث وبأهله، وقد ضاع بين علم الكلام والعقليات التي جعلته عالمًا بالجهل لا يدري أين هو، والدليل كلامه حين تاب قبل الموت أنه دخل في الكلام ثم خرج وهو في حيرة وأنه عليه أن يتوب من ذلك كله. رحمه الله، وغفر لنا وله.

(٢) في (ج): [فغلا].

(٣) هم الإسماعيلية؛ لقبوا بذلك لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا ولكل تنزيل تأويلاً. قالوا في الخالق -جل شأنه- أن لا نقول موجود ولا عالم ولا قادر... وهم نفاة الصفات ومعطلة الذات. وقد كفرهم العلماء لجعلهم النبوة في أحد أشخاصهم في كل زمان، بل وهم يسبون النبي محمدًا -صلى الله عليه وآله وسلم- وقد وقع من بعض شياطينهم وسجن وأدب في اليمن فليتنبه لهم. وادعاؤهم بعض صفات الألوهية فيه مثل برهان الدين الهندي الذي هو نبيهم في هذا الزمان، يحملونه على رؤوسهم، يقولون: (ويحمل عرش ربك) ويسجدون له، ويعتقدون فيه اعتقاد ربوبية... وقد قال في مقابلة صحفية: نحن أفضل من البقر إذا سجد لنا الناس. ولهم وجود في نجران، واليمن ومصر. قاتلهم الله أنى يؤفكون.

(٤) الجهمية: أصحاب جهم بن صفوان، ظهرت بدعته بترمذ، يقولون: نفى الأسماء والصفات، ويطعنون بذلك في صفات الله وأسمائه، وهذا من الإلحاد الذي حرمه الله، فالجهم قتله مسلم المازني في (مرو) آخر خلافة بني أمية. انظر: «الملل والنحل» (١/ ٨٦)، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي.

«العواصم»[(١)] في نحو مجلد، ويأتي إلى ذلك إشارة في هذا المختصر كافية إن شاء الله تعالى[(٢)].

فالفريقان المشبهة والمعطلة إنما أُتُوا من تعاطي علم ما لا يعلمون، ولو أنهم سلكوا مسالك السلف بالإيمان[(٣)] بما ورد من غير تشبيه لسلموا، فقد أجمعوا[(٤)] على أن طريقة السلف أسلم ولكنهم ادعَوا أن طريقة الخلف أعلم، فطلبوا العلم من غير مظانه، بل طلبوا علم ما لا يعلم، فتعارضت أنظارهم العقلية، وعارض بعضهم بعضًا في الأدلة السمعية، فالمشبهة ينسبون خصومهم إلى رد آيات الصفات ويدعون فيها ما ليس [فيها][(٥)] من التشبيه، والمعطلة ينسبون خصومهم وسائر أئمة الإسلام جميعًا إلى التشبيه، ويدعون في تفسيره ما لا تقوم عليه حجة، والكل حُرِمُوا طريق الجمع بين الآيات والآثار، والاقتداء بالسلف الأخيار، والاقتصار على جليات الأنظار[(٦)] وصحاح الآثار.

وقد روى الإمام[(٧)] أبو طالب - عليه السلام - في أماليه[(٨)] بإسناده من حديث

---

(١) انظر: «العواصم» (١/ ٧٧١-٧٩٨) ط جديدة. نقل أحمد مصطفى أن الكتاب غير مطبوع، ولعله لم يجده تلك «الأيام» كاملًا، والآن هو مطبوع في (٩) مجلدات بتحقيق الأستاذ/ شعيب الأرنؤوط -جزاه الله خيرًا- وطبع أخيرًا في ثلاث مجلدات في مؤسسة الرسالة.

(٢) سيأتي قريبًا -إن شاء الله-.

(٣) في (ب، ج): [الإيمان].

(٤) في (د، ك): [اجتمعوا].

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): [الأبصار].

(٧) خطأ من نقل أحمد مصطفى عن المطبوع.

(٨) «تيسير المطالب من أمالي الإمام أبي طالب» ترتيب جعفر أحمد الأنباري الباب (١٤) خطاب: مخطوط في مكتبة العبيكان بالرياض، رقم(٦٥ مذ) وهو موجود في مكتبة صنعاء. وقد ضاع بعضه.

زيد بن أسلم أن رجلاً سأل أمير المؤمنين -عليه السلام- في مسجد الكوفة فقال: يا أمير المؤمنين هل تصف لنا ربنا فنزداد له حبًّا! فغضب -عليه السلام- ونادى: الصلاة جامعة. فحمد الله وأثنى عليه إلى قوله: فكيف يوصف الذي عجزت الملائكة، مع قربهم من كرسي كرامته وطول ولههم إليه، وتعظيم جلال عزته، وقربهم من غيب ملكوت قدرته، أن يعلموا من علمه إلا ما علمهم، وهم من ملكوت القدس بحيثهم[١] ومن معرفته على ما فطرهم عليه فقالوا: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:٣٢] فعليك أيها السائل بما دل عليه القرآن من صفته[٢] وتقدمك فيه الرسل بينك وبين معرفته، فأتم به واستضئ[٣] بنور هدايته، فإنما هي نعمة وحكمة أوتيتها، فخذ ما أوتيت وكن من الشاكرين، وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في الكتاب فرضه ولا في سنة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم][٤] ولا عن أئمة الهدى أثره، فَكِلْ علمه إلى الله سبحانه، فإنه منتهى حق الله عليك[٥].

[وقد][٦] روى السيد [أبو طالب][٧] في الأمالي أيضًا الحديث المشهور في كتاب الترمذي عن علي - عليه السلام - عن رسول الله -صلى الله عليه وآله

---

(١) في (ب، م): [كلهم]، وفي (ج): [بحييهم].

(٢) في (ج): [صفتك].

(٣) في (ك): [واستضن]، وفي (ج): [واستبصر].

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ضعيف عن علي. واختراعات أهل البدع كثيرة مثل هذا. والله أعلم، ولم ينبه عليه المحقق وفقه الله. وانظر: شرح «نهج البلاغة» (٦/ ٣٩٨).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) ساقط من (ب). وفي (ج): [ط].

وسلم- أنه قال: «**ستكون فتنة**» قلت: فما المخرج منها؟ قال: «**كتاب الله؛ فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وفصل ما بينكم، [فهو الفاصل بين الحق والباطل]**[1] **من ابتغى الهدى من غيره أضله**»[2] الله إلى قوله: «**من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم**»[3] ورواه في أماليه بسند آخر عن معاذ ابن جبل رضي الله عنه[4] ورواه ابن الأثير[5] في الجامع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فهو مع شهرته في شرط أهل الحديث متلقى بالقبول عند علماء الأصول. ولكن[6] المبتدعة يرون تصانيفهم أهدى منه لبيانهم، فيها على زعمهم المحكم من المتشابه، فمنهم من صرح بذلك وقال إن كلامه أنفع من كلام الله [تعالى][7] وكتبه أهدى من كتب الله. وهم الحسينية[8] أصحاب الحسين

---

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) حاشية: تمام الخبر: وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به الألسنة ولا تشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثر الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي تند...... الجن وإذا سمعته، حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ۝﴾ [الجن: ١-٢]. انتهى من خط سيدي صارم الدين رحمه الله.

(٣) أخرجه الترمذي -رحمه الله- في «السنن» في فضائل القرآن الكريم (٥/ ١٧٢) بعض أهل العلم يحسنه مرفوعًا، ومنهم من يصححه موقوفًا على علي رضي الله عنه. وأخرجه غير الترمذي.

(٤) «تيسير المطالب» الباب (١٣)، فضائل القرآن. أحمد.

(٥) «جامع الأصول» لابن الأثير (٨/ ٤٦٣-٤٦٤) عن عبد الرحمن بن عمر، وقيل عن عمر بن الخطاب، والله أعلم بالصواب.

(٦) في (ك): [لكن].

(٧) زيادة من (ب، د).

(٨) الحسينية شذوذ لا تنظر إليهم ولا ينبغي عدهم في الفرق لانقطاعهم في أصحاب الحسين بن القاسم، وعدم اتباعهم فمنشأ مذهبهم تغير المراح لا الاحتجاج اهـ. سيدي صلاح بن أحمد.

بن القاسم العياني[١][٢]. وقد حمله[٣] الإمام المطهر بن يحيى[٤] على الجنون، وقيل لم يصح[٥] عنه. ومنهم من يلزمه ذلك، وإن لم يصرح به فهذا الأمر الأول من المتشابه وهو التحكم بالنظر في ذات الله تعالى وما يؤدي اليه.

[الأمر الثاني من المتشابه: النظر في سر القدر السابق]

الأمر الثاني من المتشابه الواضح تشابهه والمنع منه هو النظر في سر القدر السابق بالشرور[٦] مع عظيم رحمة الله تعالى وقدرته على ما يشاء، وقد ثبت في كتاب الله تعالى تحير الملائكة الكرام -عليهم السلام- في ذلك وسؤالهم عنه بقولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ثم ساق خبر آدم وتعليمه [الأسماء كلها][٧]

(١) في (ب، م) [العناني] وهو خطأ.

(٢) المهدي العياني هو الحسين بن القاسم بن علي العياني، المهدي لدين الله، من كبار الزيدية في اليمن، قام بالإمامة في صنعاء، وقاتله بعض من عارضه فقتل في (البون) شمال صنعاء، له بعض المصنفات مثل «التحدي للعلماء والجهال»، مات سنة ٤٠٤هـ.

(٣) في (ج، د): [حمل].

(٤) المطهر بن يحيى بن المرتضى من أبناء الهادي أحد كبار الزيدية، قام بالدعوة سنة ٦٧٦هـ، لقب بالمتوكل، كانت بينه وبين معاصريه معارك، وكادوا أن يظفروا به بتنعيم في (جبل اللوز) فانتشر ضباب اختفى به ونجا بمن معه، فلقب (بالمضلل بالغمامة) مات ودفن في (ذروان حجة) شمال صنعاء (٦٩٧هـ) له كتاب «درء الغواص في طبقات الخواص». «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٥٤).

(٥) حاشية: روى مسلم الحجي عن الحسين بن القاسم نفسه إن كان ينكره ذلك وينكر أنه قال فمذهب ينكره من هو أصله هل يعد مذهبًا. من خط سيدي صلاح بن أحمد رحمه الله.

(٦) في (ب، م): [الشرور].

(٧) ساقط من (ب، ك).

وتفضيله في ذلك عليهم، إلى قوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة:٣٠ - ٣٣] وفي ذلك إشارة واضحة إلى ما سيأتي بيانه من أن مراد الله [تعالى][١] بالخلق هم[٢] أهل[٣] الخير، والخلق كلهم كالشجرة، وأهل الخير ثمرة تلك الشجرة، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] وفي حديث الخليل [عليه السلام][٤] حين دعا على العصاة قال الله له: «**كف عن عبادي، إن قصر**[٥] **عبدي مني إحدى ثلاث: إما أن يتوب فأتوب عليه، أو يستغفرني فأغفر له، أو أخرج من صلبه من يعبدني**» رواه الطبراني.[٦]

وقال الغزالي في «كتاب العلم» من[٧] [الإحياء][٨] من أقسام العلوم الباطنة[٩]: ولا يبعد أن يكون ذكر بعض الحقائق مضرًّا ببعض الخلق، كما يضر نور الشمس

---

(١) ساقط من (ب، ج، ك).

(٢) ساقط من (ج، خ).

(٣) حاشية: قال الأمير: هنا مناسبة كبيرة ما أخرجه ابن جرير وأبو الشيخ عن سعيد بن جُبَيْر أنها قالت اليهود لموسى: أيخلق ربك خلقًا ويعذبهم؟ فأوحى الله إليه: يا موسى ازرع. قال: قد زرعت. قال: احصد. قال: قد حصدت. قال: دس. قال: دسست. قال: ذره. قال: ذريته.س قال: فما بقي شيء فيه خير. قال: كذلك لا أعذب من خلقي إلا من لا خير فيه. انتهى. من الدرر المَعْمَري. أنوار

(٤) ساقط من (ج، ك).

(٥) في (ج، د، ك): [قصارى]، وفي (ج): [مصير].

(٦) ضعيف. انظر الطبراني في «الأوسط». وأخرجه الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٠١) قال: وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: وفيه علي بن أبي علي اللهبى، وهو متروك.

(٧) في (ب، م): [في].

(٨) في (ج، د): [إحياء علوم الدين].

(٩) في ط المحقق [الباطنية] وهو خطأ.

أبصار الخفافيش، وكما يضر ريح الورد بالجعل، وكيف يبعد هذا وقولنا: أن كل شيء بقضاء من الله وقدر حق في نفسه، وقد أضر سماعه بقوم، حيث أوهم ذلك عندهم دلالة على السفه ونقيض الحكمة والرضا بالقبيح والظلم، وألحد ابن الراوندي[١] وطائفة من المخذولين بمثل ذلك، وكذلك سر القدر لو أفشي أوهم عند أكثر الخلق عجزًا؛ إذ تقصر أفهامهم عن إدراك[٢] ما يزيل هذا الوهم [عنهم][٣].

وقال في شرح الأسماء الحسنى[٤] في شرح الرحمن الرحيم: والآن إن خطر لك نوع من الشر لا ترى فيه خيرًا، وأن[٥] تحصيل ذلك الخير من غير شر أولى، فاتهم عقلك القاصر في كلا الطرفين، فإنك مثل أم الصبي الذي ترى الحجامة شرًّا محضًا، والغبي الذي يرى القصاص شرًّا محضًا؛ لأنه ينظر إلى خصوص شخص المقتول وأنه في حقه شر محض، ويذهل عن الخير العام الحاصل للناس كافة، ولا يدري أن التواصل بالشر الخاص إلى الخير العام خير محض، لا ينبغي حكيم أن يهمله[٦]. هذا أو قريب من هذا[٧].

***

(١) سبقت ترجمته.

(٢) «إحياء علوم الدين» (١/ ٥٢) وتخريج العراقي.

(٣) ساقط من (ب، ك).

(٤) في (ب): [أسماء الله]، وساقط من (ج).

(٥) في (ب، ج): [أو أن].

(٦) في (ج، د): [يهمل].

(٧) «المقصد الأسنى» للغزالي -رحمه الله- ص(٤١).

[بيان ما في كلام الغزالي السابق]

وفي بعض كلامه نظر قد أوضحته في العواصم[1] والسر في ذلك أن الله تعالى لا يريد الشر لكونه شرًّا قطعًا وإنما يريده وسيلة إلى الخير الراجح، كما قال: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة:١٧٩] وكما صح في الحدود والمصائب أنها كفارات[2] فهذا هو سر القدر في الجملة، وإنما الذي خفي تفصيله ومعرفته في عذاب الآخرة وشقاوة الأشقياء، فمن الناس من كبر ذلك عليه، وأداه إلى الحكم بنفي التحسين والتقبيح، فصرحوا بنفي حكمة الله تعالى، وهم غلاة الأشعرية، إلا بمعنى إحكام المصنوعات في تصويرها لا سواه[3].

ومن الناس من أداه ذلك إلى القول بالجبر، ونفي قدرة العباد واختيارهم.

ومنهم من جمع بينهما.

ومن الناس من جعل الوجه في تحسين ذلك من الله عدم قدرته سبحانه على هدايتهم. وهم جمهور المعتزلة، لكنهم يعتذرون عن تسميته عجزًا ويسمونه غير مقدور كما سيأتي.

ومنهم من جعل العذر في ذلك أن الله لا يعلم الغيب. وهم غلاة القدرية نفاة الأقدار.

***

---

(١) انظر «العواصم» (٢/ ٤٨٢) ط جديدة.

(٢) جاء حديث: «وما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم، حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه». عن أبي سعيد وأبي هريرة عن رسول الله ﷺ. أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٣)، ومسلم (١٩٩١). والبخاري في «الصحيح».

(٣) في (ب): [لا سواه].

[جملة أحاديث القدر]

وقد تقصيت الردود الواضحة عليهم والبراهين الفاضحة لهم في العواصم[1] وجمعت في ذلك ما لم أسبق إليه ولا إلى قريب منه في علمي، فتمت هذه المسألة في مجلد ضخم، وبلغت أحاديث وجوب الإيمان بالقدر اثنين وسبعين، وأحاديث صحته مائة وخمسة وخمسين[2] الجملة مائتان وسبعة وعشرون حديثًا من غير الآيات القرآنية والأدلة البرهانية.

وصنف ابن تيمية[3] في «بيان الحكمة في العذاب الأخروي» وتبعه تلميذه ابن القيم الجوزية[4] وبسط ذلك في كتابه «حادي الأرواح إلى ديار[5] الأفراح» فأفردت ذلك في جزء لطيف وزدت عليه.

***

---

(١) «العواصم» (٢/ ٤٨٠-٥٠٥).

(٢) في (ج، ح): [مائة وخمسين].

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ٨١) و(١/ ٢٧)، و«حادي الأرواح» (٢٨٨) في الباب السبعون.

(٤) ابن القيم: هو الإمام محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي ابن قيم الجوزية -رحمه الله تعالى- إمام من الأئمة العلماء الزهاد المخلصين ولا نزكيه على الله، له مؤلفات عظيمة: «زاد المعاد»، و«مدارج السالكين»، و«إعلام الموقعين»، و«الداء والدواء»، و«مفتاح دار السعادة»، «بدائع الفوائد» و«حادي الأرواح» وغيرها، مات (٧٥١هـ) رحمه الله.

(٥) في (ج، د): [دار]. وفي عنوانه: [بلاد الأفراح].

[منع الكلام من تعين الحكمة في القدر]

ومضمون كلامهم أنه لا يجوز اعتقاد أن الله يريد الشر لكونه شرًّا، بل لابد من خير راجح يكون ذلك الشر وسيلة إليه، وذلك الخير هو[١] تأويل ذلك الشر السابق له على نحو تأويل الخضر لموسى، وطردوا ذلك في شرور الدارين معًا، ونصر ذلك الغزالي في شرح [الأسماء عند ذكر][٢] الرحمن الرحيم[٣]. ولنورد في ذلك حديثًا واحدًا مما يدل على المنع من الخوض في تعيين الحكمة في ذلك، فنقول: قال البيهقي في كتابه الأسماء والصفات:[٤]

عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس: لما بعث الله موسى وكلمه قال: اللهم أنت رب عظيم، ولو شئت أن تطاع لأطعت، ولو شئت ألا تعصى [ما][٥] عُصِيت، وأنت تحب أن تطاع، وأنت في ذلك تعصى، فكيف هذا يا رب؟ فأوحى الله إليه: إني لا أُسأَل عما أفعل وهم يُسأَلون. فانتهى موسى.

ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد[٦] وعزاه إلى الطبراني، وزاد فيه: فلما بعث الله

---

(١) يعني وجه الحكمة في الشر السابق.

(٢) ساقط من (ب، ك).

(٣) «المقصد الأسنى» ص(٤٠).

(٤) كتاب «الأسماء والصفات» للإمام البيهقي -رحمه الله- كتاب عظيم، وأحسن من حققه أو أفضل تحقيق له تحقيق الشيخ الفاضل عبد الله الحاشدي وفقه الله. ط- مكتبة السوادي، الرياض.

(٥) في (ب، ج): [لما].

(٦) ضعيف «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٩). قال: رواه الطبراني وفيه أبو يحيى القتات، وهو ضعيف عند الجمهور.

عزيرًا سأل الله مثل ما سأل موسى ثلاث مرات[١] فقال الله تعالى[٢] له: أتستطيع أن تصر صرة من الشمس؟ قال: لا. قال: أفتستطيع أن تجيء بمكيال من الريح؟ قال: لا. قال: أفتستطيع أن تجيء بمثقال أو قيراط[٣] من نور؟ قال: لا. قال: فهكذا لا تقدر على الذي سألت عنه، أما إني لا أجعل عقوبتك إلا أن[٤] أمحو اسمك من الأنبياء فلا تذكر فيهم. فلما بعث الله عيسى ورأى منزلته سأل عن ذلك كموسى وأجيب عنه[٥] بمثل ذلك وقال الله تعالى:[٦] لئن لم تنته لأفعلن بك كما فعلت بصاحبك بين يديك. فجمع عيسى من معه فقال: القدر سر الله تعالى فلا تَكَلَّفوه[٧].

وروى الطبراني[٨] عن وهب عن ابن عباس أنه سئل عن القدر فقال: وجدت [أجرأ][٩] الناس فيه حديثًا أجهلهم به، وأضعفهم فيه حديثًا أعلمهم به، ووجدت الناظر فيه كالناظر في شعاع الشمس، كلما ازداد [فيه][١٠] نظرًا ازداد فيه تحيرًا.

---

(١) في (ب، ج): [مرات].

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): [بقيراط].

(٤) في (ب، ج): [أني].

(٥) في (ب، ج): [عليه].

(٦) في (ك) زيادة: [له].

(٧) ضعيف أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص(١٧١)، والهيثمي (٧/ ١٩٩).

(٨) ضعيف «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (٧/ ٢٠١)، وفيه: وجدت أجرأ الناس. قال: وفيه يزيد بن أبي سلمة ضعفه ابن معين. «المجمع» ط. دار الكتاب العربي.

(٩) في (أ): [أصول]. وفي (ب، ج): [أطول]، والصواب من «المجمع»، كما هو واضح أعلاه.

(١٠) ساقط من (ب، م).

قلت: ويشهد لهذه[1] الآثار ما جاء في كتاب الله من قول الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة:٣٠] والجواب الجملي[2] عليهم كما مر.

[جملة أحاديث النهي عن الخوض في القدر]

وأما أحاديث النهي عن الخوض في القدر فعشرة أحاديث، رجال بعضها ثقات، وبعضها شواهد [لبعض][3] كما أوضحته في العواصم[4].

وأقل من هذا مع شهادة القرآن والبرهان لذلك يكفي المنصف وما حدث بسبب الخوض [فيه][5] من الضلالات زيادة عبرة وحيرة.

***

(١) خطأ في (ب، م): [الآيات].

(٢) في (ج، د): [الجلي].

(٣) ساقط من (ج، ك).

(٤) انظر «العواصم» (٢/ ٥٠٧-٥٦٥).

(٥) ساقط من (ب، م).

[القول في الحروف المقطعة في أوائل السور]

الأمر الثالث: من المتشابه الحروف المقطعة أوائل السور، فإن الجهل بالمراد[١] بها معلوم، كالألم والصحة، والفرق بينها وبين [قوله][٢] (أقيموا الصلاة) ونحو ذلك ضروري، ودعوى التمكن من معرفة معانيها تستلزم[٣] جواز أن ينزل الله سورة كلها كذلك، أو كتابًا من كتبه الكريمة، ويستلزم جواز أن يتخاطب العقلاء بمثل ذلك ويلوموا من طلب منهم بيان مقاصدهم، ونحو ذلك، وهذا هو اختيار زيد بن علي - عليه[٤] السلام - والقاسم[٥] والهادي[٦] - عليهما السلام- وهو

---

(١) في (ج، د) خطأ.

(٢) ساقط من (ب، ج، م).

(٣) في (ك): [يستلزم].

(٤) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين العلوي الهاشمي القرشي، يقال له (زيد الشهيد) من الخطباء المشهورين. قال أبو حنيفة: ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جوابًا ولا أبين قولًا منه. أقام في الكوفة. ونسبت إليه طوائف الزيدية: ١- زيدية الديلم (في إيران) شيعة اثنا عشرية. ٢- زيدية اليمن، معتزلة خالفوه في الأصول والفروع. زيد من أهل السنة والجماعة ولم يأخذ عن واصل بن عطاء، وإنما ناظره، والمعتزلة قد كذبوا على الله في نفي صفاته، فكيف لا يكذبون على زيد -رحمه الله- فلا أحد يقول إنه معتزلي إلا المعتزلة ومنهم زيدية اليمن، وكيف يكون معتزليًّا وواصل بن عطاء الضال يطعن في الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه! وانظر كتاب الإمام ابن الأمير الصَّنْعاني رحمه الله «إقامة الدليل على ضعف أدل تكفير التأويل» بتحقيقنا. وكذلك كتاب «الإمام زيد المفترى عليه» ط في عام ١٤٠٣هـ بجامعة أم القرى. وقد أخطأ كل من نسبه إلى الاعتزال.

(٥) المنصور العياني: هو القاسم بن علي العياني، أبو الحسين المنصور بالله من كبار الزيدية في اليمن اشتهر في الشام، وأنفذ رسله إلى اليمن سنة ٣٨٨هـ، وبويع له ورحل إلى الحجاز، ودخل اليمن فاستقر بصنعاء، مات ٣٩٣هـ.

(٦) الهادي: يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الحسني العلوي الرسي، إمام زيدي=

نص في تفسيرهما المجموع[١] وكذلك [الإمام][٢] يحيى -عليه السلام- ذكره في «الحاوي».

وقولهم إنا مخاطبون بها، فيجب أن نفهمها مقلوب وصوابه أنا [لا][٣] نفهمها، فيجب ألا نكون مخاطبين بفهمها. وقد ذكرت في الحجة على أنها غير معلومة أكثر من عشرين حجة في تكملة ترجيح أساليب القرآن[٤].

***

=معتزلي، سكن الفرع من الحجاز، نشأ بالفقه والشجاعة، وظهر في زمنه علي بن الفضل القرمطي المكرمي الكافر، تغلب على أكثر بلاد اليمن، وقصد الكعبة (٢٩٨هـ) ليهدمها فقاتله الهادي رحمه الله. ومات في صعدة (٢٩٨هـ)، وكثر ملوك اليمن من ذريته، له مؤلفات كثيرة منها: «الأحكام» والسنة والحلال والحرام» وغيرها. وهو معتزلي المعتقد، حرر مذهبًا يسمى المذهب الهادوي. ورحمه الله رحمة واسعة، حين قاتل الباطني علي بن الفضل.

(١) «المجموع في التفسير» للهادي يحيى بن الحسين، فسر فيه القرآن من المنافقين إلى النبأ، أكمل «تفسيره» حفيده، وهو مخطوط.

(٢) زيادة من (ب، م) والإمام يحيى هو بن حمزة الحسيني.

(٣) زيادة من (ب، ج).

(٤) «ترجيح أساليب القرآن» ص(١٤٧).

[المجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن]

الأمر الرابع: من المتشابه المجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، سواء كان بسبب الاشتراك في معناه أو لغرابته أو عدم صحة تفسيره في اللغة والشرع، أو غير ذلك، وقد وقع الوهم في المجمل لنوح -عليه السلام- كيف لغيره! وذلك (في)[1] قوله: ﴿إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ [هود:٤٥]﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود:٤٦].

***

(١) ساقط من (ب، ج) حاشية: كان لا ينبغي أن يمثل بنبي الله نوح -عليه السلام- فهم أعلى وأرفع من أن يمثل بهم -عليهم السلام- وغفر الله للمصنف.

[القول في المحكم]

وأما المحكم فهو ما عدا المتشابه. وغالبه[١] النص الجلي، والظاهر الذي لم يعارض، والمفهوم الصحيح الذي لم يعارض، والخاص والمقيد وإن عارضهما العام والمطلق، ويلحق بهذا فوائد: الأولى:

[الصحيح في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ الوقف على (الله)]

بدليل ذم مبتغي تأويل المتشابه في الآية. وهو اختيار الإمام يحيى في «الحاوي» واحتج بأن [أما] للتفصيل على بابها، والتقدير: [وأما] الراسخون. بدليل قوله تعالى[٢]: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران:٧] كما تقول: أما زيد فعالم وعمرو جاهل. أي: وأما عمرو فجاهل.

[إيضاح ذلك]

يوضحه أن المخالف مسلِّم أن هذا هو الظاهر منها، لكنه يقول إنه يجب تأويلها على أن المراد ذمهم بابتغاء تأويله الباطل، فقيد[٣] إطلاق الآية بغير حجة، ويجعلها من المتشابه، مع أنها الفارقة بين المحكم والمتشابه، وهذا خُلْف.

---

(١) في (ج، خ): [وغايته].

(٢) زيادة من (ب، ج).

(٣) في نسخة [فيقيد].

وقد روى الحاكم عن[١] ابن عباس أنه: قرأ (ويقول الراسخون) وقال: صحيح. ورواه الزمخشري في كشافه[٢] قراءة عن أُبي وغيره، ورواه الإمام أبوطالب في أماليه[٣] عن علي - عليه السلام- ولم يتأوله ولم[٤] يطعن فيه، وهو في النهج[٥] أيضًا، وهو نص لا يمكن تأويله، فإن لفظه عليه السلام:

اعلم أيها السائل أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن الاقتحام على السدد المضروبة دون الغيوب الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح[٦] الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علمًا، وسمى تركهم التعمق فيما[٧] لم يكلفهم البحث عنه رسوخًا، فاقتصر على ذلك. انتهى بحروفه.

وأيضًا فلا يجب علم جميع المكلفين بذلك عند الخصوم، إذ في [المكلفين][٨] الأمي والعجمي ونحوهم، وإذا كان علم البعض يكفي ويخرج الخطاب بذلك عن العبث جاز أن يكون ذلك البعض هو رسول[٩] الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ومن شاء الله من ملائكته وخواص عباده، والله سبحانه أعلم.

---

(١) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٢/ ٢٨٩).

(٢) «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري المعتزلي (١/ ٤١٣). والكشاف ليس مرجعًا في الحديث، وهذا ينبغي أن لا يعتمد عليه.

(٣) تيسير المطالب من أمالي الإمام أبي طالب. مخطوط.

(٤) في (ب، م): [ولم]. في (ج، خ) خطأ.

(٥) ش»نهج البلاغة» (٦/ ٤٠٣).

(٦) في (ج، م): [مما].

(٧) ساقط من (ج، خ، م).

(٨) في (ب): [المتكلفين].

(٩) في (ج، م): [ورسول].

[إذا تعارض العام والخاص فالمحكم هو الخاص]

الفائدة الثانية: إذا تعارض العام والخاص[١] فالمحكم هو الخاص والبناء عليه واجب، وفيه الجمع بينهما، وفي العكس طرح الخاص مع رجحانه بالنصوصية. وهي قاعدة كبيرة فاحفظها، ولا خلاف فيها في الاعتقاد[٢] لعدم الفائدة في التاريخ فيه، ولذلك أجمعوا على إثبات الخلة للمتقين[٣] وتأويل نفي الخلة المطلق. فتأمل [أمثال][٤] ذلك.

الفائدة الثالثة: إذا كان التحسين العقلي مع بعض السمع فهو المحكم والمتشابه مخالفه لما وضح من تأويل الخضر بموافقة العقل، وفي مخالفة[٥] هذه القاعدة عناد بين وضلال كبير فاعرفها واعتبر مواضعها ترشد إن شاء الله [تعالى][٦].

***

---

(١) وقد أشار القاسم والهادي (عليهما السلام) إلى هذا وإلى أنه لا تكليف علينا فيها فلا يجب علينا فهمها، من خط سيدي صارم الدين. حاشية أخرى: ينظر ما وقع لنوح -عليه السلام- من قبيل المجمل وهل هو إلا عام يحتمل التخصيص فأتى نوح -عليه السلام- من حيث إنه حمله على عمومه، وقد صرح بذلك في حواشي الفصول له، من خط سيدنا حامد -رحمه الله- عن خط السيد هاشم بن يحيى.

(٢) في (ج، م): [الاعتقاد].

(٣) قال تعالى: (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) وفي قوله تعالى: (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين) فاستثنى الله تعالى المتقين من نفي الخلة، وسيأتي بيان هذا في طريق المعرفة لصحيح التفسير اهـ.

(٤) ساقط من (ب، م).

(٥) في (ج، م): [مخالفته].

(٦) زيادة من (ب، ج، م).

فصل

إذا عرفت ما قدمت لك بما عرفت[١] في هذا المختصر أو به، وبما أرشدك[٢] إلى مطالعته مما هو أبسط منه في هذا المعنى، مثل «ترجيح أساليب القرآن» وتكملته، فاعلم أن معظم ابتداع المبتدعين من أهل الإسلام راجع إلى هذين الأمرين الباطلين الواضح بطلانهما كما تقدم، وهما الزيادة[٣] في الدين والنقصان[٤] منه، ثم يلحق بهما التصرف فيه بالعبارات المبتدعة بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وليس بأمر ثالث، لأنه من الزيادة في الدين، لكنه تفرد[٥] بالكلام وحده لطول[٦] القول فيه، وعظم المفسدة المتولدة عنه.

***

---

(١) في (ب): [عرفته].
(٢) في (ح): [بما أن شدك].
(٣) في (ب): [لزيادة].
(٤) في (ب): [والنقص].
(٥) في (ح): [مفرد].
(٦) في (ج) [وطول].

[من الزيادة في الدين
أن يرفع المظنون في العقليات أو الشرعيات إلى مرتبة المعلوم]

فمن الزيادة في الدين أن يرفع المظنون في العقليات أو الشرعيات إلى مرتبة المعلوم، وهذا حرام بالإجماع، وإنما يختلف الناس في التفطن لأسبابه، وسيأتي ذكر أسبابه في آخر الكلام في الزيادة في[1] الدين مقسومًا موضحًا في صور أربع يأتي بيانها بعون الله تعالى.

[ومن الزيادة في الدين
أن يدخل فيه ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ]

ومن الزيادة في الدين أن يدخل فيه ما لم يكن على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وعهد أصحابه رضي الله عنهم. مثل القول بأنه لا موجود إلا الله، كما هو قول الاتحادية[2] وأنه لا فاعل ولا قادر إلا الله، كما هو قول

---

(١) سيأتي في الوجه الحادي عشر من الوجوه الدالة على منع الزيادة في الدين. كاتبه

(٢) هم الاتحاديون أصحاب وحدة الوجود. وهي الفرقة التي تقول بأن الله هو هذه الأكوان، وهم كما قال شارح النوسية: هم أكفر من اليهود والنصارى؛ لأن النصارى الكفار قالوا: إن الله هو المسيح فقط، ولم يقولوا بأنه الأكوان جميعها، قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

حاشا النصارى أن يكونوا مثله ... وهم الحمير وعابدو الصلبان
هم خصصوه بالمسيح وأمه ... وأولاء ما صانوه عن حيوان

وقالوا: إن وجود المحدثات المخلوقات هو عين وجود الخالق، ليس غيره ولا سواه. انظر شرح نونية ابن القيم، لابن عيسى رحم الله الجميع (١/ ١٤٢).

الجبرية[١] وأمثال ذلك من الغلو في الدين، وإنما وردت الشرائع بتوحيد الله في الربوبية، وذلك بلا إله إلا الله له الأسماء الحسنى، وتوابع ذلك المنصوصة والمجمع عليها، كتوحيده بالعبادة.

[ومثل][٢] القول بأن لله تعالى صفة[٣] لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسوله[٤] الله - صلى الله عليه وآله وسلم- ولا هي من أسمائه الحسنى، ولا من مفهوماتها ولوازمها، وأن معرفة هذه الصفة واجبة واختراع اسم لها وهي الصفة الأخص عند بعض المعتزلة، ويسمونها صفة المخالفة أيضًا، وإنها المؤثرة في سائر صفات الكمال الذاتية[٥] الأربع، وهي كونه حيًّا قديمًا عالمًا [قادرًا][٦] وبها تخالف ذات الله سائر الذوات. وقد كفى في رد ذلك أبو الحسين وأصحابه كما ذكره مختار في الباب السادس[٧] من خاتمة أبواب العدل من كتابه المجتبى.

ومن ذلك إثبات أهل الاتحاد[٨] لمثل ذلك أو نحوه[٩] فإنهم يفرقون بين الله

---

(١) الجبرية. الجبر: نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى. والجبرية أصناف؛ فالجبرية الخالصة هي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلًا. والجبرية المتوسطة: هي التي لا تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا. فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل وسمى ذلك كسبًا فليس بجبري. «الملل والنحل» الشهرستاني (١/ ٨٥).

(٢) في (ب): [ومن ذلك].

(٣) وتسمى عند أبي هاشم: صفة المخالفة والصفة الأخص.

(٤) في (ب): [رسول الله].

(٥) في (ج): [الآتية].

(٦) ساقطة من (ج، ك).

(٧) صوابه في المسألة السادسة كما في المجتبى. صح. ختم أبواب العدل بأربعين مسألة وجعل الكلام على الصفة الأخص في المسألة السادسة من الأربعين. كاتبه.

(٨) في (ج): [الإلحاد] وهو خطأ.

(٩) في (ج): [أو نحو ذلك].

تعالى وبين اسمه الأحد، فيجعلون الأحد مؤثرًا في الله الواحد وفي سائر أسمائه، ويجعلون الأحد سابقًا في رتبة الوجود على الله، ويجعلون الله في الرتبة الثانية، والأحد في الأولى، ويسمون الثانية هم والفلاسفة بأسماء مبتدعة، منها الحضرة العمائية والواحدية [والأحدية](١) ومنها حضرة الارتسام، ومنها مرتبة الربوبية والألوهية، ومنها الحقيقة الإنسانية الكمالية(٢) ومنها مرتبة الإمكان، كما حققه الفرغاني في شرح «نظم السلوك» وكثيرًا ما يكررون الفرق بين الحضرة الأحدية والحضرة الواحدية، ويعنون بالأحدية الوجود المطلق، وهو عندهم الحق الذي لا نعت له ولا وصف، كقول الملاحدة سواءً في نفي أسماء الله(٣) تعالى، لكنهم يثبتون الأسماء الحسنى للواحد [لا](٤) للأحد(٥) وهذا يلزمهم قول(٦) الثنوية(٧) لكنهم يعتذرون [عنه](٨) بأن الله وأسماءه الحسنى كلها خيالية لا حقيقة لها، ولا لشيء بعدها [ولا وجود لها](٩)

---

(١) ساقط من (ج، ك).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ب): [أسمائه].

(٤) ساقط من (ج، ك).

(٥) في (ك): [الأحد] بل هم كما قال ابن القيم في شرح منازل السائرين: فهذا قول النصارى بعينه بل هو شر منه، فإنهم خصوه بالمسخ وهؤلاء عموا أن كل موجود عند الاتحادية - الموحد والواحد أو الموحد - واحد، وأنه تعدد في الحقيقة اهـ كاتبه.

(٦) في (ك): [البثوية] وهو خطأ.

(٧) هي القول بأن النور والظلمة أصلان خالقان ومتساويان في الأزلية. وليس في الإسلام فرقة أو مذهب ثنوي بالمعنى الصحيح. والثنوية من حيث هي اصطلاح على مذهب خاص من مذاهب التكفير، مقصورة على ثلاثة من غير المسلمين وأشياعهم وهم: ابن نصان وماني مزك. «دائرة المعارف الإسلامية» (٦/ ٢١١) أحمد مصطفى.

(٨) ساقط من (ج، ك).

(٩) زيادة من (ب).

فكل ما عدا الوجود المطلق عندهم خيال كطيف [الخيال في][1] الأحلام من الأنبياء والجنة والنار. ومن صح هذا منه فهو كفر بين وجهل فاحش، فإنه لا ثبوت للوجود المطلق في الخارج البتة، وإنما المعلوم وجوده عقلًا وشرعًا هو ما نفَوا وجوده من الله الواحد الرب الذي له الأسماء الحسنى والمثل الأعلى، وما نفوه من حقيقة وجود جميع كتبه ورسله وخلقه ومعادهم[2] [فالله المستعان][3].

***

(١) ساقط من (ج، د، ك).
(٢) في (ب): [ومعاده].
(٣) ساقط من (ج).

[ذكر ما انفردت به الأشعرية]

ومن ذلك ما انفردت به الأشعرية من دوام وصف الله تعالى بالكلام ووجوب ذلك[١] في القدم والأبد، وجعله مثل صفة العلم، لا يجوز خلوه عنه طرفة عين، وقد أوضح الجويني القدح في ذلك في [مقدمات][٢] كتابه «البرهان في أصول الفقه»[٣] كما سيأتي تحقيقه.

***

(١) في (ب): [ووجوده].

(٢) في (ب): [مقدمة].

(٣) «البرهان في أصول الفقه» لعبد الملك بن عبد الله، إمام الحرمين، مخطوطة في جامعة الملك سعود رقم ١ أو ٢١٦ ب م. ف ٤٧٩ / ٧ و ٨ من ص(١-٢٤) أحمد مصطفى. وهو مطبوع.

[القول في إثبات صفة الكلام لله تعالى]

فالشرع لم يرد إلا بأن[١] الله تعالى متكلم[٢] وأنه كلم موسى تكليمًا، ونحو ذلك، وما زاد على هذا فبدعة في الدين قد أدت إلى التفرق المنهي عنه، وإلى إلزامات قبيحة كما سيأتي.

❊❊❊

(١) في (ج): [بإذن].

(٢) في (ك): [يتكلم].

[بدعة إثبات الذوات في العدم]

ومن ذلك ما [اتفق][(١)] عليه الاتحادية وبعض المعتزلة، بل جمهورهم، وهو إثبات الذوات في العدم[(٢)] والأزل، بل إثبات العالم كله فيهما، ودعوى الفرق بين ثبوته في العدم ووجوده فيه، فإنهم يقولون: هو ثابت فيه[(٣)] غير موجود.

وقد جود الرد عليهم في ذلك صاحبهم الشيخ أبو الحسين وأصحابه مثل محمود بن الملاحمي في كتابه «الفائق» [والشيخ][(٤)] مختار في كتابه «المجتبى» وكشفوا الغطاء عن بطلان ذلك وكفوا المؤنة.

ومن نظر في كلامهم في ذلك وما يلزم منه من الإلزامات الصعبة[(٥)] الفاحشة تيقن مضرة الزيادة في الدين على ما جاء به سيد المرسلين.

***

(١) في (ك): [اتفقت].
(٢) في (ب): [القدم].
(٣) ساقط من (ب).
(٤) ساقط من (ج، ك).
(٥) في (ج): [الصفقية] وهو خطأ.

[بدعة النقصان في الدين]

ومثال النقص من الدين قول من يقول: إن الله تعالى[١] ليس برحمن ولا رحيم ولا حليم - باللام - على الحقيقة لكن[٢] على المجاز. وقول من يقول: أنه سبحانه ليس بحكيم[٣] على الحقيقة إلا[٤] بمعنى محكم لمصنوعاته، لا أن له في ذلك الأحكام حكمة أصلًا.

***

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): [بل].

(٣) في (ج) [حكيم].

(٤) في (ب): [بل].

[فائدة نفيسة]

والمقصود معرفة طريق النجاة بأمر واضح، ولا يخفى على من له أدنى عقل وتمييز(١) من المسلمين أن نجاة أهل الإسلام في اتباع رسول الله(٢) -صلى الله عليه وآله وسلم- ولزوم ما جاء به من غير تصرف فيه [بزيادة](٣) ولا نقص(٤) ولا ابتداع عبارة(٥) لم تكن، وسواء كانت تلك الزيادة أو النقص حقًّا أو باطلًا، فإن زيادة الحق المبتدع في الدين قد يجر إلى الفضول والباطل ويوقع في التفرق المحرم في كتاب الله تعالى، بل قد صار إدخاله في الدين والمراء فيه بدعة من البدع(٦) المحرمة.

فالحزم في ترك هذه الأمور كلها، وترك التعادي عليها، وفي الوقف في حكم من زاد أو نقص، وتأخير الفصل معه إلى يوم الفصل؛ لأن غير ذلك يؤدي إلى التفرق المحرم بنص كتاب الله تعالى؛ إلا من رد المعلوم بالضرورة من الدين، وهو يعلمه، ونحن نعلم أنه يعلمه، فإنه كافر متى(٧) كان من المكلفين، ولا يجوز الوقف في أمره مع تواتر(٨) ذلك عنه وتحققه منه، كما سيأتي في بابه. وقد نزل(٩)

---

(١) في (ب): [بين].

(٢) في (ب): [الرسول].

(٣) زيادة من (ب، م).

(٤) في (ب): [نقصان].

(٥) في (ج): [عبادة] خطأ.

(٦) في (ج) [بدعة].

(٧) في (ب، م): [حتى].

(٨) في (ح، خ): [بيان].

(٩) في (ج): [وقد دل].

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد:١٦] في رغبتهم إلى غير القرآن من محض الخير، كيف بالرغبة فيما لا يؤمن شره! كيف ما تحقق شره!

وفي نحو ذلك حديث معاذ الذي أخرجه أبو داود[(١)] في السنة.

وذكر الشيخ[(٢)] مختار في «المجتبى» في المسألة السادسة من خاتمة أبواب العدل

---

(١) إسناده حسن «سنن أبي داود» (٤/ ٢٠٢) رقم (٤٦١١) ولفظه: عن ابن شهاب أن أبا إدريس الخولاني عائذ الله أخبره أن يزيد بن عميرة وكان من أصحاب معاذ بن جبل أخبره قال: كان لا يجلس مجلس للذكر حين يجلس إلا قال: الله حكم قسط هلك المرتابون. فقال معاذ يومًا: إن من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال ويفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق، والرجل والمرأة، والصغير والكبير، والعبد والحر، فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن! ما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره! فإياك وما ابتدع؛ فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زيفة الحكيم؛ فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق؟ قال: بلى اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي قال لها ما هذه ولا يثنيك ذلك عنه فإنه لعله أن يراجع وتلقى الحق إذا سمعته فإن على الحق نورًا اهـ وهذا نفسه في حاشية أنوار.

أقول: يزيد بن عميرة الزبيري الكندي السكسكي الحمصي، وقال بعضهم: الحارث بن عميرة ولا يصح. قاله البخاري. روى عن أبي بكر وعمر ومعاذ بن جبل وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم أجمعين، وعنه أبو مسعود وأبو إدريس الخولاني وشهر بن حوشب. ذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة العليا التي تلي الصحابة، وقالوا: أدرك الجاهلية. ثقة من كبار التابعين. انظر: تهذيب التهذيب (٨٩٤٣)، (٦/ ٢٢١).

ذكرت هذه الترجمة لأن الحاكم في المستدرك قال: الحارث بن عميرة، ووافقه الذهبي في الحاشية. وهذا خطأ، قد ذكرناه في حديث مر في هذا الكتاب. وخطأنا الإمام ابن الوزير أنه قال: يزيد بسبب الخطأ في المستدرك. فنرجع عن ذلك. والحمد لله على كل حال.

(٢) ساقط من (ج، د).

ما لفظه: اعلم أن شيوخ المعتزلة إلى زمن الشيخ أبي هاشم، لم ينصوا على إثبات الصفات ولا على نفيها، إلى أن صرح بإثباتها أبو هاشم وصرح بنفيها أبوعلي وأبو القاسم البلخي والإخشيد[١] وأبو الحسين.

قلت:[٢] فقد علم تعظيم خلفهم لسلفهم.

***

(١) في (ك): [والأخشاد] وابن الأخشيد (٢٠٧-٣٢٦) هو: أحمد بن علي بن بيغجود، أبو بكر بن الأخشيد، من رؤساء المعتزلة وزهادهم، من تصانيفه: «نقل القرآن» و«الإجماع» و«اختصار تفسير الطبري». «الأعلام» (١/ ١٧)، دار العلم، وذكره البَغْدادي في «الفرق بين الفرق» بابن الأخشيد بالدال: «الفرق بين الفرق»» للبغدادي ص(١٩٣).

(٢) في (ب): [وقد].

[الاقتداء بالسلف خير من الاقتداء بالخلف]

وعلم أن الاقتداء بسلفهم خير من الاقتداء بخلفهم بالنص في خير القرون أن ادعوا منهم أحدًا وبإقرارهم، هذا لو اجتمع خلفهم على أمر، وأما مع اختلاف خلفهم، واجتماع سلفهم على ترك الخوض فيما خاض فيه خلفهم، فأدى خوضهم فيه إلى الاختلاف والتأثيم، فلا يشك منصف أن الاقتداء بسلفهم أرجح، فإن نفاة الصفات ألزموا(١) المثبتين تركيب الذات(٢) وما يترتب(٣) عليه، بل ألزموهم ذلك في مجرد قولهم أن الوجود غير الموجود، ومن أثبت الصفات ألزم النفاة تعطيل الأسماء الحسنى ومخالفة الإجماع، فلزم التمسك بما اعترفوا بأن السلف كانوا مجتمعين عليه سلفهم وسلف سائر فرق(٤) الإسلام وترك ما اختلفوا(٥) فيه، ويسعنا(٦) ما وسع السلف الصالح للإجماع على صلاحهم.

فإذا عرفت هذا في الجملة فلنعد إلى ذكر.

***

(١) في (ب، م): [التزمرا] حاشية: معنى نفاة الصفات أن يقول المعتزلي إنه تعالى حي عليم، وينكر أنه يتصف بالحياة والعلم والقدرة. ولهم كلام في الفرق بين المعاني التي يحتاج إلى محل كالقدرة والعلم وبين الصفات كالعالم والقادر، وقد نازعهم الرازي في صحة التفرقة بكلام طويل.. أشار إليه المصنف في العواصم.

(٢) في (ج، د): [البات] وهو خطأ.

(٣) في (ك): [وما يتركب].

(٤) في (ب، م): [سائر الفرق الإسلامية].

(٥) خطأ في (ك).

(٦) في (ج) [ووسعنا].

[الدليل الشافي على بطلان الزيادة والنقصان في الدين]

الدليل الثاني[١] على بطلان هذين الأمرين المضلين للأكثرين، وهما الزيادة والنقصان في الدين، ثم نتبع ذلك بزيادة في بيان[٢] المنع من التصرف في الكتاب والسنة بدعوى التعبير عنهما وترك عباراتهما، فنقول:

أما الأمر الأول وهو (الزيادة في الدين) فسببه تجويز خلو كتب الله تعالى وسنن رسله الكرام عليهم [الصلاة][٣] والسلام عن بيان بعض مهمات الدين اكتفاءً بدرك العقول لها، ولو بالنظر الدقيق، ليكون ثبوتها بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بطرق[٤] النظر العقلي. هذا مذهب أهل الكلام.

ومذهب أهل الأثر أنه ممنوع، والدليل على منعه وجوه:

الوجه الأول: قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة:٣] [وإذا][٥] قلنا بوجوب ما أوجبه أهل الكلام لزم أنه بقي أهم الدين وأوجبه من تقرير القواعد التي يجب بها تأويل السمع وبيان التأويل على التفصيل في آيات الصفات، وكثير من الأسماء الحسنى كالرحمن الرحيم الحكيم، وما يؤدي إلى التفرق المنصوص [على][٦] تحريمه لأنه خوض في دقائق يستحيل اتفاق الأذكياء فيها[٧] بالعادات المستمرة، فإنها

---

(١) في (ك): [الشافي].

(٢) [في]زيادة من (ب، م).

(٣) ساقط من (ج، م).

(٤) في (ك): [بطريق].

(٥) في (ب): [فإذا].

(٦) زيادة من (ب، م).

(٧) في (ب): [عليها].

استمرت العوائد على اختلاف العقلاء متى خاضوا في نحو ذلك، حتى الطائفة الواحدة، ولذلك كانت المعتزلة عشر فرق، وأهل السنة كذلك أو قريبًا منه، وكذلك سائر الفرق حتى قيل: إن الاتفاق في الخفيات ممتنع كالافتراق [في][1] الضروريات. فإذا كان الاتفاق في الخفيات ممتنعًا [كالافتراق في الضروريات][2] وقد ثبت تحريم الافتراق، لزم من ذلك تحريم الخوض في الخفيات ما لم يدل على وجوبه دليل صحيح.

الوجه الثاني: أنه لا نزاع أنه لا يجوز إثبات العقول لزيادة في الشريعة لا تدرك[3] بالعقل، وإنما النزاع فيما تدركه العقول مثل نفي الولد عن الله [تعالى][4] ونفي الثاني، لكن السمع دل على أنه لا يجوز خلو كتب الله تعالى عن بيان مثل ذلك، قال الله تعالى في نفي الولد عنه جل جلاله[5]: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِيْ﴾ [الأنبياء:٢٤] وقال سبحانه في نفي الثاني: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱئْتُونِي بِكِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ هَـٰذَآ أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف:٤] فهاتان الآيتان تدلان على أنه لا يجوز خلو كتب الله تعالى وسنن أنبيائه عن أمر كبير من مهمات الدين العقلية، وكذلك

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب، م).

(٣) في (ب): [لا يدركها].

(٤) زيادة من (ب).

(٥) حاشية الأصل للمصنف: عند قوله: قال الله تعالى في نفي الولد عنه - جل جلاله - قال فيه: قوله: قال الله في نفي الولد إلى من قبل. كذا بالأصل، ولا يخفى أن هذا من قبيل الدليل على نفي الثاني. فالصواب الاستدلال بقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] اهـ.وهو كلام حسن أملاه حسين بن عبد الله أي: العمري رحمه الله.

قوله[1] تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل:٦٤] .

فثبت أن ما خلت عنه كتب الله تعالى فليس من مهمات الدين، وأن زيادته في الدين محرمة؛ ألا ترى أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- حذر أمته من فتنة الدجال[2] وعظمها، وأخبر عن الأنبياء كلهم أنهم حذروا أممهم منها[3] مع أن بطلان دعواه معلوم بالعقل؛ لأنه يدعي الربوبية، وهو بشر يحتاج إلى الأكل والشرب، وينام ويعجز ويجهل ويمرض ويبول ويتغوط وينكح، دع [عنك] كونه جسمًا مركبًا من لحم ودم وعظام وعصب، فلم يكلنا ربنا - سبحانه وتعالى - إلى معرفة عقولنا لحدوث[4] ما كان على هذه الصفات واستحالة ربوبيته[5] الحادثات، بل زاد في البيان على لسان رسوله - عليه السلام - حتى أبان لنا أنه أعور، وأنه مكتوب بين عينيه [كفر][6] يقرؤه من يكتب ومن لا يكتب، فلو كان يجوز عليه الإهمال لكان ذلك أحق ما يهمل؛ لقوله في الأحاديث الصحيحة: **«ما خفي عليكم من شيء فلا يخفى عليكم إن ربكم ليس بأعور»**[7] لأنه قد تقرر

---

(١) في (ب): [قولهم] وهو خطأ.

(٢) في (ب، م): [الرجال] وهو خطأ.

(٣) كما جاء في صحيح البخاري ومسلم وأحمد أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «إني لأنذركموه وما من نبي إلا وقد حذر قومه...» البخاري (٣٠٥٧).

(٤) في (ب، ج): [بحدوث] وهذا أصح.

(٥) في (ب، ج): [ربوبية الحادث].

(٦) ساقط من (ب). وفي (ج): هكذا [ك ف ر].

(٧) رواه البخاري في كتاب الفتن (٨/ ١٠٢) رقم (٣٠٥٧) ورواه مسلم في كتاب الفتن (٤/ ٢٢٤)، (٢٩٣١) ولفظه: عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الناس فأثنى عليه بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال: «إني لأنذركموه، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه، ولكني سأقول لكم فيه قولًا لم يقله نبي لقومه: إنه أعور، وإن الله ليس بأعور».

أنه ليس كمثله شيء سبحانه عقلًا وسمعًا، فيجب ألا يكون بشرًا كاملًا فكيف يكون بشرًا ناقصًا معيبًا، فدل الحديث على تأكيد ما دل القرآن عليه في الآيتين المتقدمتين[١].

الوجه الثالث: قوله [تعالى][٢]: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] ولا معنى للإرسال إلا البيان، وإلا لصح[٣] أن يرسل الله تعالى رسولًا أبكم غير ناطق، وقد ورد[٤] القرآن بتقبيح إرسال الأعجمي إلى العربي لذلك في قوله تعالى: ﴿ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت:٤٤] بل نص الله تعالى [على][٥] أنه أرسل كل رسول[٦] بلسان قومه ليتم لهم البيان.

وقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة[٧] فكل ما لم يبين من العقائد في عصر النبوة فلا حاجة إلى اعتقاده، ولا الخوض فيه والجدال والمراء[٨] سواء كان إلى معرفته سبيل أو لا، وسواءً كان حقًّا أو لا، وخصوصًا متى أدى الخوض فيه إلى التفرق المنهي عنه، فيكون في إيجابه إيجاب ما لم ينص على وجوبه، وإن أدى إلى المنصوص على تحريمه، وهذا بين[٩] الفساد.

---

(١) في (ج) [المقدمتين].
(٢) ساقط من (ب).
(٣) في (ج): [يصح].
(٤) خطأ في بعض المطبوعات.
(٥) ساقط من (ج، د).
(٦) في (ج، د): [رسولاً] وهو خطأ.
(٧) انظر في ذلك كتاب: «الإحكام في أصول الأحكام» أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي (٣/ ٤١).
(٨) في (ب): [والمراد] وهو خطأ.
(٩) في (ب، ج): [عين].

قالت الخصوم: العقل يكفي بيانًا في العقليات، فلا يجب البيان فيها من الشرع.

قلنا:(١) إن أردتم الجليات التي لا يقع في مثلها التنازع، أو لا يحتاج في الدين إلى معرفتها، أو لا يحتاج البليد فيها إلى تفهيم(٢) الذكي، أو الظنية التي لا إثم فيها على المخطئ - فمسلم ولا يضر تسليمه.

ومن القسم الأول من هذا علم الحساب وإن دق بعضه، فإن طرقه معلومة الصحة عند الجميع، ولذلك لم تمنع دقته من الوفاق فيه، وكذلك كثير من علم العربية والمعاني والبيان والبلاغة.

وإن أردتم القسم الآخر، وهو ما يحتاج إليه في الدين، ويكون مفروضًا على جميع المسلمين من الخاصة والعامة أجمعين، ويقع في مثله الخفاء والنزاع والاختلاف الكثير، ويأثم المخطئ فيه ولا يسامح - فغير مسلم لكم أن مثل هذا يوكل إلى عقول العقلاء ويترك(٣) الرسل بيانه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] فلم يكتف سبحانه بحجة العقل حتى ضم إليها حجة الرسالة(٤) مع أن معرفته - سبحانه وتعالى - ونفي الشركاء عنه من أوضح المعارف العقلية، ولذلك قالت(٥) الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١٠] وقد مر بيان ذلك في مقدمات هذا المختصر.

[وفي](٦) هذه الآية وما في معناها من السمع حجة على أن ما لم يبينه الله تعالى

---

(١) في (د): [قلت].

(٢) في (ج): [أن يفهم].

(٣) في (ب، ج): [وتترك].

(٤) حاشية: فهو عقلي شرعي. السيد إبراهيم الأمير.

(٥) في (ج): [قال].

(٦) ساقط من (ج).

سمعًا لم يعذب المخطئ فيه، إن شاء الله [تعالى](1) لكن يخشى على من خاض فيما لم يبينه الله أن يعذب على الابتداع، وقد بين الله تحريمه، وبيان تحريم ذلك في قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦] وبقوله تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ حَـٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٦٦] فنسأل الله السلامة.

الوجه الرابع: قوله تعالى في وصف القرآن الكريم(2): ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩] وقوله سبحانه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍۚ﴾(3) [الأنعام:٣٨] ولا شك

(١) زيادة من (ب، ج).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) حاشية جانبية: الذي يذكره الأكثرون من المفسرين أن المراد بالكتاب اللوح، وهو الأظهر من سياق الكتاب العزيز، وفي «زاد المسير» لابن الجوزي -رحمه الله تعالى- في الكتاب قولان أحدهما: أنه اللوح المحفوظ. روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس: ما تركنا شيئًا إلا وقد كتبناه في أم الكتاب. وإلى هذا المعنى ذهب قتادة وابن زيد.

والثاني: أنه القرآن. روى عطاء عن ابن عباس: ما تركنا من شيء إلا وقد بينا لكم.

فعلى هذا يكون من العام الذي أريد به الخاص، فيكون المعنى إما مبينًا وإما مجملًا وإما دلالة كقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩] أي: لكل شيء يحتاج إليه أمر الدين التقوى. ليس هذا من المفاهيم المعروفة في الأصول، وإنما هو مقدر ومقابلة الملفوظ. والله أعلم.

وفي تفسير أبي السعود وغيره تفسير كتبها بصحيفة أعمالهم، وفي «الدر المنثور» حمله روايات عن السَّكَن في تفسير.

ليس في راوٍ راوٍ واحد.: إنه كتاب.. نبئها الذي أرسل إليها فلا يتم الاستدلال له.

ويوضحه أن قوله تعالى، وترى كلامه عطف على قوله: (يخسر المبطلون) وقوله قبله (يوم القيامة) بقوله فالرواية (يوم القيامة) فتأمل. والله أعلم.

الآية (١٥٢) من سورة الأنعام، وهم يثبتون التكلم فلا جلالة فيها أزلت الصحيح. إسماعيل هاشم.

أنه[1] يدخل في ذلك بيان مهمات الدين الاعتقادية وإن كانت عقلية، ويدخل فيه ما بينه الرسول[2] [صلى الله عليه وآله وسلم][3] لقوله تعالى في القرآن[4]: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر:٧] ولقوله تعالى في خطابه[5] النبي عليه السلام: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل:٤٤] فهذا بيان جملي، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني أوتيت القرآن ومثله معه**»[6] الحديث.

ومما يصلح الاستدلال به في هذا المقام قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗۚ كُلُّ أُمَّةٖ تُدۡعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [الجاثية:٢٨] فلولا أن كتابها هو موضع الحجة عليها في أمور الدين ومهماته ما اختص بالدعاء إليه. ونحوها قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَۗ﴾ [الشورى:١٧] فجعل الكتاب في بيان الدين وحفظه وتمييز الحق من الباطل كالميزان في حفظ[7] الحقوق الدنيوية وحفظها، بل جعل الحق مختصًّا به بالنص، والميزان معطوفًا عليه بالمفهوم، أي: والميزان بالحق، وقال بعد الأمر بوفاء الكيل والوزن: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾[8] [البقرة:٢٨٦] لأنه يحتاج إلى المعاملة بالكيل والوزن، وإن وقع التظالم الخفي في مقادير مثاقيل

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): [النبي].

(٣) زيادة من (ب، م).

(٤) ساقط من (ج، خ).

(٥) في (ب): [في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم].

(٦) روى أحمد مثله من حديث المقدام بن معديكرب الكندي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه......» الحديث. في «مسند أحمد» (٤/ ١٣١).

(٧) في (ب، ج): [في بيان].

(٨) في (ب، ج، م) آية: ﴿لاَ يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الذر، أو أقل منه، ولم يقل [مثل][١] ذلك بعد الأمر بلزوم كتابه واتباع رسله؛ لأنه لا حاجة ولا ضرورة إلى البدعة في الاعتقاد.

وأما الفروع العملية، فلما وقعت الضرورة إلى الخوض فيها بالظنون لم يكن فيها حرج بالنص والإجماع. فتأمل ذلك فإنه مفيد. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩] واتفق أهل الإسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله: الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكونا وافيين ببيان مهمات الدين ما أمرهم الله[٢] بالرجوع إليهما عند الاختلاف.

***

(١) ساقط من (ب، ج).
(٢) ساقط من (د، ك).

[الإجماع على تحريم البدعة في الدين]

الوجه الخامس: في الدليل على منعه [أيضًا][١] الإجماع على تحريم البدعة في الدين، وما زال الصحابة والتابعون[٢] لهم بإحسان يحذرون من ذلك، حتى تمت النعمة وقامت الحجة بموافقة المتكلمين والغلاة على ذلك في الجملة، حتى رمى بعض المتكلمين بعضًا بذلك عند الضجر من الخوض في تلك المباحث والشناعات، فقال الشيخ تقي الأمة خاتمة أهل الأصول العجالي المعتزلي في آخر الرد على أصحابه المعتزلة، حيث حكموا بثبوت العالم قبل خلقه في العدم المحض والأزل الذي لا أول له، ما لفظه:

إن كل من سمع ذلك من العقلاء، قبل أن يتلوث خاطره بالاعتقادات التقليدية، فإنه يقطع ببطلان هذه المذاهب ويتعجب أن يكون في الوجود عاقل تسمح نفسه بمثل هذه الاعتقادات، ويلزمهم أن يجوزوا فيما يشاهدونه من هذه الأجسام والأعراض أن تكون كلها معدومة لأن الوجود[٣] غير مدرك عندهم، وإلا لزم أن يرى الله تعالى لوجوده، بل إنما تناوله الإدراك للصفة المقتضاة عندهم، وهي صفة التحيز وهيئة السواد والبياض[٤] فيهما، غاية الأمر [أن][٥] الجوهرية عند بعضهم تقتضي التحيز بشرط[٦] الوجود، لكن الترتب في [أن] الوجود لا يقتضي الترتيب في العلم، كما في صفة الحياة والعلم، فيلزمهم أن يشكوا بعد هذه

---

(١) زيادة من (ب).
(٢) في (ج): [والتابعين].
(٣) في (د): [الموجود].
(٤) في (ج): [البيان].
(٥) ساقط من (ج).
(٦) في (ج): [ليشرط].

المشاهدة في وجودها[١] وكل[٢] مذهب يؤدي إلى هذه التمحلات والخصم مع هذا يزداد سفاهة ولجاجًا، فالواجب على العاقل الفطن الإعراض عنه والتمسك بقوله تعالى[٣]: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾ [الفرقان:٦٣] ومن ذم من السلف الكلام والمتكلمين إنما عَنَوا أمثال[٤] هؤلاء ظاهرًا[٥] والله الموفق. انتهى بحروفه. ذكره علامة المعتزلة الشيخ مختار بن محمود في كتابه «المجتبى»[٦] عاضدًا له ومنتصرًا به.

فهذا كلام المتكلمين بعضهم في بعض، بل كلام الطائفة الواحدة منهم بعضهم في بعض، وفيه الاعتراف بذم البدعة وأهلها، وصدور ذلك من السلف الصالح، فسبحان من أنطقهم بالحجة عليهم، كما أنطق جلود الجاحدين يوم القيامة بمثل ذلك.

ولا شك أن إيجاب أمر كبير يجب من أجله التعسف في تأويل ما لا يحصى من آيات كتاب الله تعالى، وتقبيح ظواهره، بل تقبيح ممادحه مثل الحكم بأن الرحمن اسم ذم[٧] لله تعالى في الظاهر السابق إلى الأفهام إن لم يتأول، وأن نفيه عن الله مدح [يليق][٨] بجلال الله من غير قرينة، والقول بتكفير من لم يعرف هذا

(١) في (د): [وجودهما].
(٢) في (ب، ج، د): [وكل].
(٣) ساقط من (ج، د).
(٤) في (ج، د): [بمثال]. حاشية: يذكر على المسألة الثالثة من مسائله، فإن أبواب العدل في الثانية منها، وهي مسألة إثبات أن صانع العالم موجود.
(٥) ساقط من (ج).
(٦) في المجتبى فيما شاهده.
(٧) في (ج، د): [الله] وهو خطأ.
(٨) في (ب، ج): [لائق].

واستحلال سفك دمه، ووجوب دوام عذابه في الآخرة من غير[(١)] أن يجري لذلك ذكر في زمن النبوة والصحابة - هو من أعظم البدع وأفحشها وأنكرها.

الوجه السادس: الأحاديث الواردة في النهي عن البدعة.

ولا حاجة إلى سردها بجميع ألفاظها وأسانيدها، مع الإجماع على صحة هذا المعنى كما مر في الوجه الذي قبله[(٢)].

الوجه السابع: ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**اتركوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم**»[(٣)] وما في معنى ذلك مثل حديث: «**إن الله حد حدودًا فلا تعتدوها، وفرض فرائض فلا تضيعوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير [نسيان]**[(٤)] **فلا تتعرضوا لها**»[(٥)] وفي هذا المعنى أحاديث جمة مجموعها يفيد

---

(١) قال أحمد: غير واضحة. فما ندري ما أشكل عليه.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (٨/ ١٤٢) ومسلم في كتاب الحج (٢/ ٩٧٥) والترمذي في كتاب العلم (٥/ ٤٧) والنسائي في كتاب الحج (٣/ ١١٠) وابن ماجه (١/ ٣) ولفظ البخاري عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

(٤) في (ب): [بيان] وهو خطأ.

(٥) صحيح الحديث عن أبي ثعلبة، رضي الله عنه، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودًا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها» رواه الدارقطني بسند صحيح. وحسنه الحافظ أبو بكر السمعاني في «أماليه» والنووي في «الأربعين»، وله شواهد في «مسند البزار»، و«مستدرك الحاكم» وصححه وغيرهما.

العلم بأن الشرع ورد بحصر الواجبات والمحرمات، وأن السؤال عما لم يرد به حرام، حتى ثبت في الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص: «**إن من أعظم المسلمين إثمًا في المسلمين من سأل عن شيء فحرم من أجل مسألته**»[١] ولقد علمهم رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حتى كيفية قضاء الحاجة[٢].

وفي ذلك يقول السيد الإمام يحيى بن منصور الهادوي[٣] المفضلي[٤] عليه السلام:

ما باله حتى السواك[٥] أبانه وقواعد الإسلام لم تتقرر

في أبيات له طويلة في تقرير هذا المعنى، وقد كتبتها في «ترجيح أساليب القرآن»[٦] هي وأمثالها.

فإن قيل: هذا في معنى غير العقائد؟

قلنا: العقائد أولى بذلك؛ لأنه لا يجوز أن يتجدد فيها للخلف ما لم يكن واجبًا على السلف، بخلاف الفروع فقد[٧] تجدد الحوادث، ويقع للمتأخر فيها ما لم[٨] يقع للمتقدم.

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٨٥٩)، ومسلم (٢٣٥٨).

(٢) حديث أن الرسول-صلى الله عليه وسلم- علمهم الاستنجاء. رواه مسلم في كتاب الطهارة (١/ ٢٢٣) من حديث سلمان الفارسي.

(٣) في (ب، ج): [الهادروي]، وفي (د): [الهادي]، ولعلها [الهادوي].

(٤) في (ج): [المفضل].

(٥) في (م): [السوك].

(٦) «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» ص(٣٣).

(٧) في (ج): [هذا].

(٨) في (ج، د): [ما لا].

الوجه الثامن: أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ما زال يوصي أمته بالرجوع إلى كتاب الله تعالى[١] عند الاختلاف، والتمسك به عند الافتراق، وكان ذلك هو وصيته عند موته[٢] وجاء ذلك عنه على كل لسان حتى اعترفت به المبتدعة كما اعترفت بورود النهي عن البدع وصحته، ولله الحمد والمنة.

بل[٣] جاء ذلك صريحًا في كتاب الله تعالى على أبلغ صيغ التأكيد، قال الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٥٩ - ٦١] ويؤكده قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥] لا شك أن القرآن العظيم أعظم ما قضى به ودعا إليه، ثم سنته التي هي تفسير القرآن وبيانه، كما أجمعت عليه الأمة في تفاصيل الصلاة والزكاة وسائر أركان الإسلام، وفي المواريث وغيرها.

ومن ذلك ما جاء فيمن لم يحكم بما أنزل الله من الآيات الكريمة في آية ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤] وفي آية ﴿الظالمون﴾ وفي آية ﴿الفاسقون﴾

---

(١) زيادة من (ج، د).

(٢) في الحديث الذي رواه البخاري عن طلحة قال: سألت عبد الله بن أبي أوفى أوصى صلى الله عليه وسلم؟ فقال: كيف كتب على الناس الوصية أمروا بها، ولم يوصي؟ قال: أوص بكتاب الله.... «صحيح البخاري» فضائل القرآن، «فتح الباري» (٩/ ٦٧) ورواه مسلم في كتاب الوصية (٣/ ١٢٥٦).

(٣) زيادة في (م) مقحمة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩] وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام:١٥٥] وقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:٥٢] وما أبلغ قوله: ﴿فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[١] وأعظم موقعه عند المتأملين؛ لأن العلوم تقل وتتلاشى في جنب علم الله [تعالى][٢] بما ينفع ويصلح من البراهين والأساليب وما يضر ويفسد[٣] من ذلك، بل قد جاء [في][٤] الحديث الصحيح: «**إن علم الخلائق في جنب الله [تعالى]**[٥] **كما يأخذه الطائر من البحر بمنقاره**»[٦] [و][٧] مما جاء في ذلك من طريق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب [عليه السلام][٨] عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال في القرآن الكريم: «**فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، من ابتغى الهدى من غيره**[٩] **أضله الله**[١٠]» إلى قوله: «**من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم...**» الحديث بطوله كما تقدم.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) زيادة من (ب، م).

(٣) في (ج): [ويفيد].

(٤) زيادة من (ب).

(٥) زيادة من (ب، م).

(٦) الحديث صحيح تقدم تخريجه.

(٧) ساقط من (ج).

(٨) زيادة من (ك).

(٩) في (ب، ج): [في].

(١٠) ساقط من (ج) وتقدم تخريجه والحكم عليه أن بعض العلماء يحسنه مرفوعًا، وبعضهم يحسنه من كلام علي بن أبي طالب مرفوعًا.

الوجه التاسع: أن [الدين][(١)] قد[(٢)] جاء به الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم- وفرغ منه، ولم يبق بعد تصديقه به بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتباع الدين المعلوم الذي جاء به، لا استنباطه بدقيق النظر، كما صنعت الفلاسفة الذين لم يتبعوا الرسل، وعلى هذا درج السلف.

ولذلك قال مالك لمن جادله: كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا لجدله ما أنـزل على محمد [صلى الله عليه وآله وسلم][(٣)].

وروى مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه قال: يا أيها الناس قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على [السنة[(٤)]] الواضحة ليلها كنهارها، إلا أن تضلوا بالناس يمينًا وشمالا[(٥)]. وروى ابن ماجه نحوه[(٦)] مرفوعًا من حديث أبي الدرداء[(٧)].

يوضحه أنه لو كان الدين مأخوذًا من النظر لكنا قبل النظر غير عالمين ما هو دين الإسلام وإنما نخترعه نحن، وهذا باطل ضرورة. يزيده وضوحًا وجهان:

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) خطأ في (د).

(٣) انظر: مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١،٢) العبارة أوردها الغزالي في «الإحياء» (١/ ١٦٠) بلفظ. وقال مالك رحمه الله: أرأيت إن جاءه من هو أجدل منه أيدع دينه في كل يوم لدين جديد.

(٤) ساقط من (ج، د، ك).

(٥) «موطأ الإمام مالك» كتاب الحدود (٢/ ٨٢٤).

(٦) في (ب) [نحو هذا].

(٧) حسن «سنن ابن ماجه». المقدمة (١/ ٤)، وفيه قال أبو الدرداء: (صدق رسول الله-صلى الله عليه وسلم- تركنا والله على مثل البيضاء ليلها ونهارها، سواء) قال المحقق: هذا الحديث مما انفرد به المصنف. لعله يريد ابن ماجه.

أحدهما: الأحاديث الصحيحة المشهورة، بل المتواترة، في حصر أركان الإسلام والإيمان والتنصيص عليها، وتداول الصحابة فمن بعدهم لها، يرويها سلفهم لخلفهم، وخلفهم عن سلفهم، واضحة جامعة لشرائط الإسلام والإيمان، واحترام أهلهما[١] وأنه لا يحل دم امرئ جمعها[٢] ودان بها[٣].

وفي معناها من كتاب الله [تعالى[٤]] قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥] وكذلك قوله [تعالى[٥]]: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْۗ﴾ [آل عمران:١٩] وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٦٤].

***

(١) في (ج): [أهلها].

(٢) في (ج، د): [وذات بينها].

(٣) مثل حديث: «أمرت أن أقاتل الناس»، رواه البخاري في كتاب الإيمان (١/ ١١).

(٤) زيادة من (ب، د).

(٥) زيادة من (ب، د).

[إجماع الأمة على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة]

وثانيهما(١): إجماع الأمة على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة، والحكم بردته إن كان قد دخل فيه قبل خروجه منه، ولو كان الدين مستنبطًا بالنظر لم يكن جاحده كافرًا، فثبت أن الرسول [صلى الله عليه وآله وسلم](٢) قد جاء بالدين القيم تامًّا كاملًا، وأنه ليس لأحد أن يستدرك عليه، ويكمل له دينه من بعده.

الوجه العاشر: أن الله تعالى نقم(٣) التفرق بعد مجيء الرسل والكتب [على](٤) من قبلنا، ولولا أن فيما جاءت به يوجب الوفاق ما خص ذمهم بتلك الحال، قال الله تعالى: ﴿مَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ وقبلها: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ الآيات إلى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:١ - ٥] ففسر البينة بقوله: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ إلى آخر الآية، وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩] وقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران:١٠٥].

***

(١) في (ج): [وثانيها].
(٢) زيادة من (ب،د).
(٣) في (ب): [ذم].
(٤) ساقط من (ب، م).



فهرس الموضوعات	رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات رقم الصفحة

فهرس الموضوعات — رقم الصفحة

فهرس الموضوعات رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

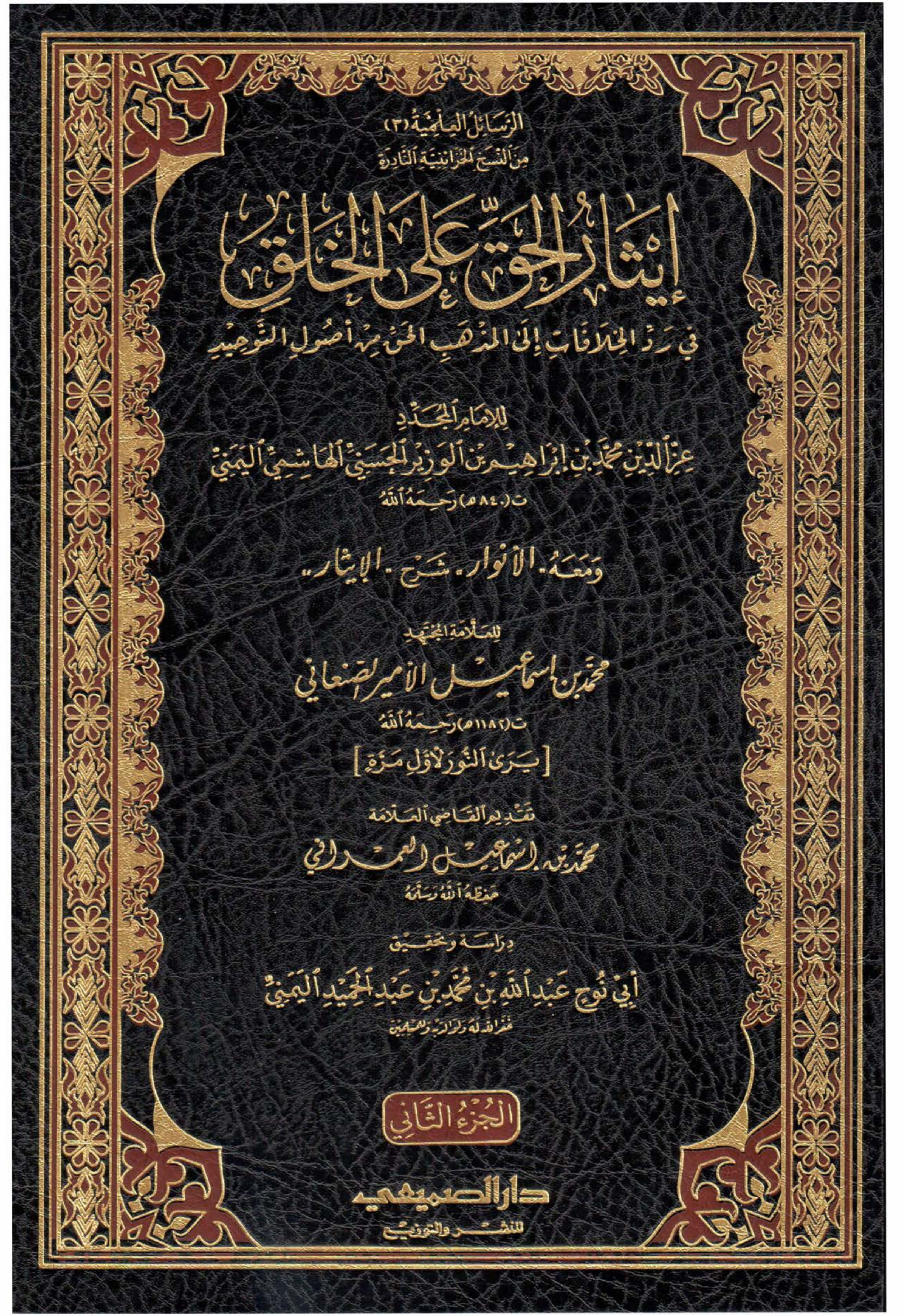
رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات **رقم الصفحة**

***


الرسائل العلمية (٣)
من النسخ الخزائنية النادرة
إيثار الحق على الخلق
في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد
للإمام المجدد
عز الدين محمد بن إبراهيم بن الوزير الحسني الهاشمي اليمني
ت (٨٤٠ هـ) رحمه الله
ومعه «الأنوار شرح الإيثار»
للعلامة المجتهد
محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
ت (١١٨٢ هـ) رحمه الله
[يرى النور لأول مرة]
تقديم القاضي العلامة
محمد بن إسماعيل العمراني
حفظه الله وسلمه
دراسة وتحقيق
أبي نوح عبد الله بن محمد بن عبد الحميد اليمني
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
الجزء الثاني
دار الصميعي
للنشر والتوزيع

الرسائل العلمية (٣)
من النسخ الخزائنية النادرة

إيثار الحق على الخلق

في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد

للإمام المجدد
عز الدين محمد بن إبراهيم بن الوزير الحسني الهاشمي اليمني
ت (٨٤٠هـ) رحمه الله

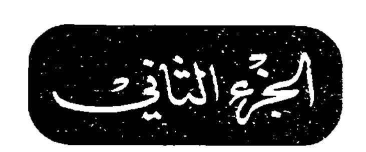
ومعه «الأنوار» شرح «الإيثار»

للعلامة المجتهد
محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
ت (١١٨٢هـ) رحمه الله

[يرى النور لأول مرة]

تقديم القاضي العلامة
محمد بن إسماعيل العمراني
حفظه الله وسلمه

دراسة وتحقيق
أبي نوح عبد الله بن محمد بن عبد الحميد اليمني
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



دار الصميعي
للنشر والتوزيع

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
اليمني، محمد إبراهيم الوزير الحسنى الهاشمي
إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد/ محمد إبراهيم الوزير الحسني الهاشمي اليمني؛ عبدالله محمد عبدالحميد الفقيه- الرياض، ١٤٣٦هـ.
٢ مج.
ص؛ ٥٦٩ سم: ١٧×٢٤
ردمك: ١- ٤٢- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)
٥- ٤٤- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (ج٢)
١ - ابن المرتضى، محمد بن إبراهيم، ت ٨٤٠هـ ٢- التوحيد ٣- علم الكلام أ. الفقيه، عبدالله محمد عبدالحميد (محقق) ب. العنوان
ديوي: ٢٤٠ ١٤٣٦/٩١٩٣

رقم الإبداع: ١٤٣٦/٩١٩٣
ردمك: ١-٤٢- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)
٥- ٤٤- ٨١٧٢- ٦٠٣- ٩٧٨ (ج٢)

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

دار الصميعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السويدي، شارع السويدي العام -الرياض
ص. ب: ٤٩٦٧/ الرمز البريدي: ١١٤١٢ هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥، ٤٢٥١٤٥٩ فاكس: ٤٢٤٥٣٤١
فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية
هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ٠٥٥٥١٦٩٠٥١
المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com

دار الصميعي للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

[أن العقول بريئة مما ادَّعَوا عليها]

الوجه الحادي عشر، وهو أعجبها: أن العقول بريئة أصح البراءة وأوضحها عما ادَّعَوا عليها، من معرفة وجوب ما لم يرد به كتاب(١) الله تعالى(٢) ومن معرفة صحة ما يناقض الآيات القرآنية، فإنه قد وضح [للمحقين](٣) المحققين(٤) من نظار العقلاء وأذكيائهم أنه لا تعارض بين صحيح السمع وصحيح العقل، وأن أصل البدع كلها يوهم التعارض بينهما في صور أربع.

[حال المشتغل بعلم المعقول ولم يتقنوه]

[الصورة الأولى]

الصورة الأولى: أن جماعة من المشتغلين بعلم المعقول(٥) لم يتقنوه، فيتوهمون في بعض الأمور أنه صحيح في دليل عقلي توهموه قاطعًا وليس بقاطع، وفي معرفة القاطع وشروطه اختلاف بين المنطقيين وبعض المتكلمين.

ومن مواضع بيان ذلك مقدمة التمهيد للإمام يحيى(٦) بن حمزة(٧) وسبقه إلى ذلك الرازي في مقدمة نهاية العقول وبسط أكثر منه، فمن أراد معرفة صعوبة

---

(١) في (د، ك) [من] ولعلها مقحمة.

(٢) في (ب، ج): [كتاب الله].

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) في (ب، ج) [المحقين].

(٥) في (ج، د): [معقول].

(٦) في (ب، ج، د): [ي]. وانظر: «التمهيد في العدل والتوحيد» (١/ ٧-٢٠) ط مصر.

(٧) في (ب، د) [عليه السلام].

هذا المقام وقلة وجود رجاله فليطالع ما ذكرته في هذين الكتابين مطالعةً شافيةً، ولو بحث عما لم يعرف من ذلك، ومن أشهر ما لهم في ذلك خمس قواعد، أحدها[١]: أن الجسمية أمر ثبوتي مشترك بين الأجسام[٢] زائد عليها. وثانيها:[٣] تماثل الأجسام وجواهرها. وثالثها: أن كون المتحيز في المكان أمرًا ثبوتيًا[٤] زائدًا عليه لا وصف عدمي، وسواء كان حركة أو سكونًا أو اجتماعًا أو افتراقًا ويسمونه دليل الأكوان. ورابعها: قياس واجب الوجود - عز وجل - على ممكن[٥] الوجود في أشياء كثيرة، مثل قول الملاحدة نفاة الأسماء الحسنى: أن كونه تعالى على صفة دون أخرى يقتضي أنه[٦] يجري مجرى الممكنات الحادثات التي تحتاج في مثل ذلك إلى تخصيص مخصص. وقد أوضحت ما أورد بعضهم على بعض من الإشكالات الصعبة في ذلك في مسألة الرؤية من «العواصم»[٧] وربما نقلته مفردًا في موضعه من هذا المختصر لينظر فيه من يفهمه، إن شاء الله تعالى. وخامسها: أن كل موجود في الخلاء العدمي حتى الظلمة والنور فإنه جسم أو حال فيه محتاج إليه.

***

(١) في (ك): [أولها].

(٢) في (ب): [زائد].

(٣) في (ك): [وثانيهما].

(٤) في (ج): [خطأ].

(٥) في (ج): [تمكن] وهو خطأ.

(٦) في (ب، م): [أن].

(٧) «العواصم» (٢/ ١٧٩-٢٣٠) ط جديدة.

[ذكر من خالف في هذه القواعد]

وخالفهم في القاعدة الأولى أكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على ما نقله ابن تيمية(١) فقالوا أن الماهيات(٢) المشتركة المعروفة بالمجردات لا وجود لها البتة إلا في الأذهان، ولم يقم على وجودها برهان(٣) في الخارج كما بسط في موضعه.

وخالفهم في الثانية الرازي والشيخ أبو القاسم البلخي الكعبي(٤) وأصحابه معتزلة بغداد.

وخالفهم في الثالثة الشيخ أبو الحسين البصري وخلق كثير ذكرهم الشيخ مختار المعتزلي في «كتابه المجتبى».

وخالف أهل القاعدة الرابعة جمهور أهل الإسلام [في ذلك(٥)].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨-)، وقد ذكر هذا في مواضع كثيرة من «الفتاوى».

(٢) في(ب، ج) [الماهية].

(٣) في (ك) [الخارج في برهان].

(٤) الكعبي (٣١٩): عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، أبو القاسم أحد أئمة المعتزلة كان رأس طائفة منهم تسمى (الكعبية) وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها له: التفسير، أدب، الجدل، تحفة الوزراء، وغيرها. «الأعلام» (٤/ ١٨٩).

(٥) ساقط من (ب، ك) حاشية: بل وابن تيمية فإنه قال في كتابه درء تعارض العقل والنقل، ما لفظه: (وأما احتجاجهم بقولهم الأجسام متماثلة فهذا إن كان حقًّا فهو تماثل يعلم بالعقل ليس فيه أن اللغة التي نزل بها القرآن يطلق لفظ المثل على كل جسم، ولا أن اللغة التي نزل بها القرآن يقول: السماء مثل الأرض، والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال، والجبال مثل الأشجار، والبحار مثل التراب، والتراب مثل الهواء، والهواء مثل الماء، والماء مثل النار، والنار مثل الشمس، والإنسان مثل الفرس، إلى قوله: ولا فيما للغة التي نزل بها القرآن أن كل شيء اشتركا في المقدارية بحيث يكون كل واحد منهما له قدر من الأقدار، كالطول=

وخالفهم في الخامسة أهل اللغة وأهل الأثر وبعض أهل الكلام والمعقولات والسلف الصالح من الصحابة والتابعين ظاهرًا لا رواية، ومستند الظهور نقل أهل اللغة وهم من أهلها بلا ريب.

وخالفهم[1] **في القواعد الخمس كلها جميع أهل الآثار وسلفهم من الصحابة والتابعين** ظاهرًا مع من[2] ذكرنا معهم [من ذلك][3] من أهل المعقولات والمتكلمين[4] كما بسط في مواضعه والحمد لله.

ومما اختلفوا فيه؛ هل يجب بناء الدليل على الضرورة فيما ينتهي إليه النظر؟ أو على سكون النفس؟

=والعرض والعمق، أنه مثل الآخر، ولا أنه إذا كان كل منهما بحيث يشار إليه الإشارة الحسية يكون مثل الآخر، بل ولا فيها أن كل شيء كانا مركبين من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة كان أحدهما مثل الآخر، بل اللغة التي نزل بها القرآن أن الإنسانين مع اشتراكهما في أن كلًّا منهما جسم حساس نامٍ متحرك بالإرادة ناطق ضحاك بادي البشر، قد لا يكون أحدهما مثل الآخر، كما قال تعالى: (وإن تتولوا يستبدل قومًا غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) فقد بين أنه يستبدل قومًا لا يكونون أمثال المخاطبين، فقد نفى عنهم المماثلة مع اشتراكهم فيما ذكرناه، فكيف يكون في لغتهم أن كل إنسان فإنه مماثل للإنسان، بل مماثل لكل حيوان، بل مماثل لكل جسم نامٍ حساس، بل مماثل لكل جسم مولد عنصري، بل مماثل لكل جسم فلكي وغير فلكي! والله إنما أرسل الرسول بلسان قومه، وهم قوم قريش خاصة ثم العرب عامة، لم ينزل القرآن بلغة من قال أن الأجسام متماثلة حتى يحمل القرآن على لغة هؤلاء. هذا لو كان ما قالوه صحيحًا في العقل، فكيف وهو باطل في العقل كما بسطناه في موضع آخر. انتهى.

(١) في (ك) [وخالف].

(٢) في (ج، د) [لما بدل مع من].

(٣) ساقط من (ج، د).

(٤) في (ج،د) [عما] خطأ.

فعند المنطقيين وأبي الحسين من المعتزلة وأكثر المحققين أنه لابد من الانتهاء إلى الضرورة وإلا أدى[١] إلى التسلسل أو التحكم. وعند جمهور المعتزلة أنه يكفي أن ينتهي إلى سكون النفس. ويرد عليهم سكون نفوس المبطلين ببواطلهم، وهذا ما عارض.

والقصد بذكره بيان أن كون الدليل العقلي قاطعًا من المواضع الدقيقة التي اختلفت[٢] فيها أهل الدعوى للذكاء والكمال في التدقيق، فيجوز أن يقع الخطأ على المحقق في مثل هذا، وينبغي أن يحذره المنصف، فإن كثيرًا من أهل المعقول[٣] يقصر في هذا الموضع فيظن في بعض العقليات أن دليله قاطع، وليس بقاطع في نفس الأمر، ثم يعارضه السمع، فيرى في نفسه أن التأويل يتطرق إلى السمع؛ لاحتمال اللفظ اللغوي له دون الأدلة العقلية القاطعة[٤] في ظنه وزعمه أنها قاطعة؛ ولا يدري أن قطعه بأنها قاطعة قطع بغير تقدير ولا هدى ولا كتاب منير، وأنه مقام صعب خطير، وأنه بطول النظر والمراجعة فيه جدير، ولو لم يكن في ذلك عبرة للمعتبرين إلا ما جرى لموسى الكليم - عليه أفضل[٥] الصلاة[٦] والتسليم- حيث قطع بالنظر العقلي على قبح ما فعله الخضر -عليه السلام- فانكشف له خلاف ما قطع عليه، وكذلك نوح -عليه أفضل الصلاة والتسليم- حيث قطع على أن ولده من أهله فبان له خلاف ذلك، فإذا كان هذا في حق أرفع البشر مرتبة، فمن الناس بعدهم فليتفطن طالب النجاة لذلك وليحذره أشد الحذر.

---

(١) في (ب): [والأذى] وهو خطأ.

(٢) في (ب، ج): [اختلف] وهو خطأ.

(٣) في (ب، د): [العقول].

(٤) في (ج، د): [القاطع].

(٥) ساقط من (ج، د).

(٦) في (ب، م): [الصلوات].

وقد أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في «قواعده»[(١)] في حقوق القلوب وما يجب من معرفة الله [تعالى][(٢)] وتقرير العامة على ما علم أنهم لم ينفكوا عنه، لدقة الأمر المانع مما هم عليه وصعوبة معرفته [عليهم][(٣)] وذلك كغلاة الأشعرية في نفي حكمة الله تعالى، وتقبيح اسم الحكيم في الظاهر وإيجاب تأويله بالمحكم لصنعه[(٤)] من غير حكمة له في ذلك الإحكام، وغلاة المعتزلة في نفي السميع البصير والمريد وتقبيحها في الظاهر، وإيجاب تأويلها بالعليم لا سوى[(٥)] وذلك يضعف في مثل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] وقول الخليل -عليه السلام- لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم:٤٢].

وكذلك الجميع من الأشعرية والمعتزلة في نفي حقيقة الرحمن الرحيم، وما في معناهما من الرؤوف والودود وأرحم الراحمين، وحكمهم بأنها أسماء قبيحة الظواهر في حق الله [تعالى][(٦)] وأنها لا تليق بجلاله إلا بصرفها عن ظواهرها، وتعطيلها عن حقائقها إلى المجاز المحض، وأن نسبة الرحمة إلى الله - سبحانه وتعالى - كنسبة إرادة الانقضاض إلى الجدار، والجناح إلى الذل، وكل ذلك بمجرد ظن أن الأدلة[(٧)] العقلية القاطعة دلت على ذلك، وستأتي الإشارة إلى تلك

---

(١) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (٩١-٩٢-٩٣) وما قبلها وما بعدها.

(٢) ساقط من (ب، ج، م).

(٣) زيادة من (ب، ح).

(٤) في (ك): [الضعته].

(٥) في (ب، د): [لا سواه] وهي خطأ.

(٦) زيادة من (ب، م) بل المعتزلة ومن جرى مجراهم، هم أهل القبح والتعطيل وسوء التفكير والأخلاق مع الله وصفاته العلا.

(٧) في (ب): [الدلالة].

الأدلة وما يرد عليها على قواعد أئمة المعقولات على حسب هذا المختصر مع الإرشاد إلى مواضع البسط.

فأما لوازم رحمة المخلوقين المستلزمة للنقص، فواجب تنزيه الله تعالى عنها قطعًا وفاقًا، كلوازم علمهم وإرادتهم، ونحو ذلك كما سيأتي تحقيقه

ومن مظان [بطلان][1] ذلك النظر في كيفية بعض صفات الله تعالى اللائقة به، بل الواجبة له، على التفصيل المؤدي إلى القطع بتسمية تلك الصفات معاني، وإلى القطع بالفرق بينهما، وإلى القطع بأن ذات الله تعالى[2] لا يصح وجود المعاني فيها، ومجموع ذلك هو الذي اضطر البهاشمة إلى أنه تعالى مريد بإرادة حادثة لا فيه ولا في غيره، ولا يحتاج في خلقها إلى إرادة، والحازم يوازن بين الممتنعات، فيرد أشدها امتناعًا في[3] الفطر، ولعل وجود العرض لا في محل بل لا في العالم ولا خارجه، وتأثيره لمن لم يوجد فيه أبعد مما فروا منه.

وقد جود ابن تيمية[4] وغيره من أئمة العلم الجامعين بين التحقيق في هذين العلمين، العقلي والسمعي، الكلام في ذلك، وفي المختصرات من ذلك ما يكفي المقتصد، وأما من أراد الغاية في البحث فلا تكفيه المختصرات، ولا النظر في

---

(١) زيادة من (ب، م).

(٢) ساقط من (ج، د).

(٣) في (ب): [إلى].

(٤) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم أبو العباس شيخ الإسلام. ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق. وقصد مصر من أجل الفتوى. داعية إلى إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول. من كتبه: «الإيمان» و«منهاج السنة»، «الواسطة بين الخلق والخالق»، و«الصارم المسلول» وغيرها كثير، توفي سنة (٧٢٨هـ-١٣٢٨م) رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه الفردوس الأعلى.

كتب بعض الخصوم، بل يحتاج إلى النظر في الكتب البسيطة للمعتزلة والأشعرية ومتكلمي أهل السنة، وكتبهم أقل الكتب وجودًا، ومن مشاهيرها «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية[١] على ما قيل، ولم أقف عليه، وفي هذه الصورة يتكلف المتكلمون كلهم التأويلات البعيدة، تارة لما[٢] يمكن تأويله لو دل دليل قاطع على امتناع ظاهره، ولكن لا قاطع محقق إلا مجرد دعوى، وتارة لما لا يمكن تأويله إلا بتعسف يشابه[٣] تأويل القرامطة، وربما استلزم بعض التأويلات مخالفة الضرورة الدينية، وهم لا يعلمون ولا يؤمن الكفر في هذا المقام في معلوم الله تعالى[٤] وأحكام الآخرة، وإن لم نعلمه نحن وتوقفنا لشبهة التأويل، وعدم علمنا لعلمهم[٥] بما أنكروه، فإنه لا يؤمن في حكم الله. والله المستعان.

فسبب الاختلاف في هذه الصورة وما يتركب عليها، وهو معظم التأويل؛ هل الاختلاف في أن الأدلة العقلية الموجبة للتأويل عند المتأولين قطعية أم لا؟ أما من علم بطلان القطع إما بالعقل أو بالسمع القاطع أو بهما معًا فعليه البيان لذلك، فإذا سطع الحق وجب اتباعه من أي الجانبين كان، وأما من لم يعلم ذلك لكن علم أن أذكياء[٦] العقلاء ما زالوا يغلطون في اعتقاد القطع في مثل هذه الدقائق، وإن خوضه فيها أشبه شيء بركوب البحر عند هيجه واضطرابه، وأن الجميع قد

---

(١) «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» لابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم كتاب عظيم في (٨) مجلدات بتحقيق الشيخ محمد رشاد سالم رحمه الله.

(٢) في (ج، خ): [لا].

(٣) في (ب، ج): [شابه].

(٤) زيادة من (ب، م).

(٥) في (ك): [لعلهم].

(٦) في (ب): [الأذكياء]، وهو أصوب.

انعقد إجماعهم على أن مخالفة العقل إذا تجرد عن السمع ليست بكفر ولا فسق، وإن كان فيها[١] مخالفة ضرورة العقل، فإن من [قال][٢] في حنظلة مرة أنها حلو يكون قد خالف ضرورة العقل، ولا يكفر، بل ولا يفسق، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن كذبًا عليَّ ليس ككذب على غيري، إنه من يكذب علي يلج النار**»[٣] وإنما هذا كاذب على نفسه، ولم يكذب على الله ولا رسوله، فكيف من قال بغير الحق في دقائق الكلام متأولًا!

***

(١) في (ج،د): [فيهما] وهذا أصح.

(٢) في (ب، ج): [اعتقد].

(٣) الحديث: رواه البخاري في كتاب: الجنائز (٢/ ٨١)، ورواه أحمد في المسند (١/ ١٥٠).

[مخالفة السمع الضروري كفر]

وكذلك انعقد إجماعهم على أن مخالفة السمع الضروري كفر [وخروج](١) عن الإسلام، وأن ذلك لا يؤمن في القول بأن الرحمن الرحيم [الحكيم](٢) السميع البصير ليست [بأسماء](٣) مدح لله تعالى، بل أسماء ذم قبيحة يجب تأويلها وتحذير عوام المسلمين(٤) من الاغترار بإطلاقها، وأنها ليست أسماء حسنى (لأن الحسنى جمع الأحسن لا جمع الحسن(٥) وهذه لم تدخل في الحسن، كيف في أحسن الحسن)(٦).

فإن(٧) عامة أهل الأثر رجحوا الاعتقاد الأسلم(٨) على الأعلم؛ لأن المتكلمين قد اعترفوا بأن طريقة السلف أسلم لكن ادَّعَوا أن طريقهم أعلم.

---

(١) ساقط من (ج، د).

(٢) زيادة من (ج، د).

(٣) ساقط من (ج، د).

(٤) في (ج، د): [الناس].

(٥) صوابه: لأن الحسنى تأنيث الأحسن، لا تأنيث الحسن، فإنما جمع أحسن أحسنون، والحسنى مؤنثة، وجمعها حسن (من حاشية الأصل) فائدة: امتدح الله أسماءه العظيمة بوصفها كلها أنها حسنى وتكرر ذلك في القرآن الكريم. ومعنى حسنى: أي بالغة في الحسن كماله ومنتهاه. وهي جمع (الأحسن) لا جمع الحسن، فهي أفعل تفضيل معرفة باللام، أي: لا أحسن منها بوجه من الوجوه، بل لها الحسن الكامل التام المطلق، لكونها أحسن الأسماء وهو المثل الأعلى، ولا يسد غيرها مسدها ولا يقوم غيرها مقامها ولا يؤدي معناها. والوصف بالحسنى وصف لها كلها، فهي كلها حسنى ليس فيها اسم غير ذلك لأنها كلها أسماء مدح وحمد وثناء وتمجيد.. كما في فقه الأسماء الحسنى. محققه كان الله معه.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج، د).

(٧) في (ج): [وأن].

(٨) في (ج، د): [الإسلام] خطأ.

ووجه الترجيح عندهم أنهم علموا من كثرة نصوص الكتاب والسنة في هذه الأسماء [أنها][١] على جهة التمدح، كما يأتي في موضعه، وظهور ذلك في عصر النبوة والصحابة والتابعين من غير تحذير لأحد من الاغترار بظاهرها، مع اعتقاد الجميع أن الله ليس كمثله شيء في ذاته ولا صفاته، يقتضي عادةً العلم الضروري بأنها أسماء مدح، وأنها من الأسماء الحسنى التي لا قبح فيها، وخافوا الكفر في مخالفة هذا العلم.

وأما الأدلة الموجبة للتأويل فسوف يأتي البيان الواضح أنها قد انتهت إلى غاية الدقة، ووردت عليها الشكوك الصعبة حتى اختلف في صحتها أئمة المعقول، فمخالفة الحق فيها على جهة التأويل لا يكون كفرًا ولا فسقًا على جميع قواعد العقلاء. قالوا: ولا شك أن الفوز بالأمان من الكفر الموجب الخلود في النار، أرجح من الفوز بالظفر بالحق في [بعض][٢] دقائق الجواهر والأعراض كما نص عليه المؤيد بالله في «الزيادات» من أئمة العترة، وغيره منهم -عليهم السلام- فشد على هذه يديك ولا تغفل النظر فيها.

فإن قلت: فما يعتقد أهل الأثر في رحمة الله؟ وهل يجوزون أنها [رحمة][٣] مثل رحمة المخلوقين؟

قلت: كلا، فإن رحمة المخلوقين ممتزجة بجهلهم وعجزهم، فيدخلها الحسرة والأسف والبكاء والأماني الباطلة، فتغلبهم[٤] [فتصرفهم عن][٥] العدل

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) زيادة من (ب، ج، د).

(٤) في (ب): [فيغلبهم].

(٥) في (ج، د): [فيصرفهم على].

والحق، وقد أجمعنا على أن العليم القدير محكمان لا يجب تأويلهما، ولو قال قائل إنهما[(١)] في حق الله مثلهما فينا لكان كافرًا بالإجماع، فإذا وجب نفي التشبيه في المحكمات بالإجماع فكيف بنفيه[(٢)] في[(٣)] غيرها! وسيأتي إيضاح ذلك، وإنما بسطت القول هنا لأن أكثر التأويل يدور على هذه الصورة.

[هل تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض]

فإن قيل: تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض؛ لأن السمع عُلِمَ بالعقل، فهو أصله، ولو بطل العقل بطل السمع والعقل معًا. وهذه من قواعد المتكلمين.

قلنا: قد اعترضهم في ذلك المحققون بأن العلوم يستحيل تعارضها في العقل والسمع، فتعارضهما[(٤)] تقديرٌ محال، فإنه لو بطل السمع أيضًا بعد أن دل العقل على صحته لبَطَلَا معًا أيضًا؛ لأن العقل قد كان حكم بصحة السمع، وأنه لا يبطل، فحين بطل السمع علمنا ببطلانه بطلان الأحكام العقلية. وممن[(٥)] ذكر ذلك ابن تيمية وابن دقيق العيد والزركشي في شرح جمع الجوامع[(٦)].

***

(١) في (ج): [إنما].

(٢) في (ب، د): [لا تنفيه].

(٣) ساقط من (ج، د).

(٤) في (ب، ج): [فتعارضها].

(٥) في (ك، د): [ممن].

(٦) ذكر مثل هذا القول في «حل جمع الجوامع شرح جمع الجوامع» للسبكي، تأليف: أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي (٧٩١) وانظر الأحكام لابن دقيق العيد، ومجموع الفتاوى (١٩) وغيرها.

[بيان حال ابن الراوندي والتصريح بكفره]

الصورة الثانية: أن يتيقن[(١)] المتكلم بعض الأدلة العقلية حتى لا يشك في صحتها، وهي كذلك، ثم يعتقد لتقصيره[(٢)] في علم السمع أن السمع ورد بنقيض ذلك الأمر المعلوم عنده فيقع في الكفر الصريح، كابن الراوندي وسائر من صرح بالردة لذلك، ومن هؤلاء بعض الفلاسفة وأكثر البراهمة. أعني أن بعضهم كفر من هذه الجهة وبعضهم كفر من جهة أخرى، وذلك أن هؤلاء اجتمعت كلمتهم على أن عذاب الآخرة خالٍ عن المصلحة والحكمة، وأن ذلك لا يجوز على مختار عليم حكيم، فقولهم إن التعذيب لغير حكمة لا يجوز على المختار العليم الحكيم، حق وصواب، لكنهم قصروا في علم السمع، فظنوا أنه ورد بأن ذلك العذاب خال عن الحكمة. ودعوى هذا على السمع باطلة، وقد جود ابن تيمية غالبًا في الرد عليهم على التفصيل، كما هو مبسوط في حادي الأرواح[(٣)]. وأشار إلى مثل قوله الغزالي[(٤)] في المقصد الأسنى[(٥)] في شرح الرحمن الرحيم منه، ولم يصرح، وجعل ذلك من الأسرار التي لا تفشى. وسيأتي طرف من ذلك وبيان المختار منه في مسألة إثبات الحكمة قريبًا إن شاء الله تعالى.

الصورة الثالثة: قوم أسرفوا في التقصير في علم السمع، تارةً في طلب[(٦)] معرفة نصوصه وألفاظه وطرق صحتها، وتارة في معانيها، وتارة في كيفية [الجمع][(٧)] بين

---

(١) في (ج): [يتقي].

(٢) في (أ): زيادة (حرف).

(٣) «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن القيم ص(٢٦٠) وما بعدها.

(٤) في (ج): [العذاب] خطأ.

(٥) «المقصد الأسنى» للغزالي ص(٤٠-٤١).

(٦) في (ج، د): [طالب].

(٧) ساقط من (ج، د).

المتعارض، فيقدمون العموم على الخصوص، والظواهر على النصوص، ونحو ذلك، حتى ظنوا في بعض الأمور أن السمع ورد به ورودًا ضروريًّا أو قطعيًّا، ولم يرد به السمع أصلًا لا ضرورةً ولا قطعًا ولا ظنًّا، ثم عارضته أدلة كثيرة جلية عقلية أو سمعية أو كلاهما، كالنواصب(١) والروافض(٢) وكثير من الوعيدية(٣) والمبالغين في التكفير والتفسيق والتقنيط والتبري من كثير من أهل الإسلام والمبتدعة الذين لهم ذنوب وهفوات لا تخرج عن الإسلام.

***

(١) في (ج): [فالنواصب]. قال في «لسان العرب» (١/ ٧٦٢) والنواصب: قوم يتدينون ببغض علي عليه السلام اهـ.

(٢) هم فرقة من الشيعة. بل من غلاتهم، وهم الذين رفضوا زيد بن علي -رضي الله عنه- فسماهم روافض حين طعنوا في أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- وهم في هذا الزمان أشد من أولئك؛ يطعنون في القرآن وفي أمهات المؤمنين وفي الصحابة حتى في علي وابنه الحسن. أسأل الله أن يهلكهم.

(٣) هم فرقة داخلة في الخوارج، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار «الملل والنحل» (١/ ١١٤).

[ذكر خبط كثير من الناس في مسألة القرآن]

ومن ذلك خبط كثير من الناس في مسألة القرآن، وتكفير كل منهم لمن خالفه بغير برهان، حتى اعتقد بعض المحدثين قدم التلاوة وجحد حدوث صوت التالي، مع اعترافه بحدوث التالي وحدوث لسانه ووجودهما قبل وجود التلاوة، وقد قال الغزالي: إن هذا ما درى ما القديم. وقال البيهقي:[١] وإن من عرف معنى هذا رجع عنه، وإنما كانت هفوة ممن لم يتعقل هذا. وحتى قال الشيخ أبو علي الجبائي: إن الله تعالى يتكلم مع التالي، وإن الصوت كامن في الحروف في المصاحف. وكل ذلك لاعتقادهم أن السمع ورد بأن كلام الله هو المسموع في المحاريب، المكتوب[في][٢]المصاحف، وأن منكر هذا كافر.

وما قالوه [من][٣] أن ذلك كلام الله في الجملة حق، ولكن لابد من الفرق[٤] بين التلاوة والمتلو، والحكاية والمحكي، وهو فرق ضروري، فإن[٥] المتلو المحكي كلام الله بغير شك، والتلاوة والحكاية فعل لنا مقدور اختياري بغير شك، ولا شك أن ما هو مقدور لنا واقع باختيارنا، غير المعجز الذي لم يقدر عليه أحد، فالشيخ أبو علي خاف ما خاف أهل الأثر في المرتبة الأولى من الكفر في مخالفة السمع، فتكلف مخالفة المعقول في كون الصوت في الحروف المكتوبة، وفي إحداث صوت من الله مع صوت كل قارئ حتى يكون السامع لكل قارئ سامعًا لكلام الله على الحقيقة، كما سمعه موسى عليه [السلام][٦] كل هذا حتى

---

(١) انظر: فصل الفرق بين التلاوة والمتلو في كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي ص(٢٥٨)...

(٢) ساقط من (ج، د).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (ح): [فرق].

(٥) في (ج، د): [لأن].

(٦) زيادة من (ب، م).

لا يخالف النص والإجماع[1] حيث قال الله [تعالى[2]]: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] فأي حرج على أهل الأثر إذا تابعوا سائر السمع وخالفوا من المعقولات ما هو أدق من المعقول الذي خالفه أبو علي في هذه المذاهب التي لولا رواها عنه أصحابه لعُدَّت من تشنيع الأعداء عليه.

وأما أولئك المحدثون فلم يفرقوا بين إنكار السلف كون القرآن مخلوقًا وبين كونه قديمًا، فظنوا ما ظن أبو علي من الإجماع من السلف على قدمه، وسوف يأتي الفرق بينهما في بابه.

وأما الروافض والنواصب والخوارج وغلاة الوعيدية فظنوا أن السمع ورد بعقائدهم، فجحدوا كل ما خالف ذلك مما لم يعلموه، وتأولوا ما علموه، ففحش جهلهم؛ حيث قدموا الأكاذيب المعلوم عند أهل السمع بطلانها [على المتواترات][3] وهؤلاء لا دواء لهم؛ لأن اعتقادهم [تقليد][4] محض لأسلافهم وهو غير[5] منكشف لهم، إلا بأن يشكوا فيه ويقبلوا على تعلم السمع وقراءة كتب الرجال والتواريخ والمسانيد حتى يكونوا من أئمة السمع، وينكشف لهم جهل أسلافهم أو عنادهم، وهم غير ملتفتين إلى شيء من هذا، بل هم في غاية العجب بعلمهم وإتقانهم وغاية السخرية بخصومهم، فهم أفحش الأقسام الأربعة المشهورة، وهم [الذين][6] لا يدرون [ولا يدرون][7] أنهم لا يدرون.

---

(١) زيادة من (ج).
(٢) في (ب، ج): [الإجماع والنص].
(٣) ساقط من (ب، د).
(٤) ساقط من (ج، د).
(٥) في (ج): [وغير].
(٦) في (ج): [من الذين].
(٧) ساقط من (ب، ج، د).

وقد رأيت لبعض حذاق الباطنية في كتاب «الملل والنحل» القدح في الأخبار بذلك، فإنه لم يفرق بين التواتر الحق ودعوى[(١)] التواتر، فقال: أما التمسك[(٢)] بالأخبار فإنه متعارض؛ لأن كل طائفة قد تواتر لهم ما هم عليه عن أسلافهم الذين يثقون بهم. ولم يعلم المغفل أن هذا مثل دعوى اليهود لقول موسى عليه السلام: «**تمسكوا بالسبت أبدا**»[(٣)] ودعوى تواتر ذلك عنه، وأنه لا فرق بين تلك الدعوى وبين ما صح عن نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنه لا نبي بعدي**»[(٤)] وأنه خاتم الأنبياء، وكم بين تواتر صفات الكمال في رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وتواتر معجزاته وفضائله للعارفين، وبين تلقي صبيان اليهود لما يعارض ذلك كله عن[(٥)] آبائهم القوم البهت! وهل يقول مميز أن الأمرين في التواتر سواء!

***

---

(١) في (ج): [وغير].

(٢) في (ج): [فقال المتمسك].

(٣) ضعيف تقدم.

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي (٥/ ١٢٩) ورواه أحمد من حديث جابر بن عبد الله (٣/ ٣٣٨) من حديث له صلى الله عليه وسلم وفيه: «إلا أنه ليس بعدي نبي» أو «لا يكون بعدي نبي».

(٥) في (ب): [من].

[تقليد غير الرسول سبب ظن السوء به ﷺ]

فجهال هذه الصورة مثل[(١)] صبيان اليهود، حين نشأوا على ظن السوء برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وأنه لا دواء لهم إلا أن يتركوا تقليد آبائهم في ذلك الظن السيئ، ويطالعوا كتب الإسلام التي فيها سيرته وأخلاقه ومعجزاته وسائر مناقبه والتواتر مما لا يمكن [عارفه][(٢)] تعريف الجاهل به البتة.

ولذلك يقول العلماء في ذلك إنه معلوم لمن طالع كتب الأخبار، وإلا فإن[(٣)] كل مبطل معتقد لصحة باطله، ولولا الفرق بين الاعتقادات الباطلة والعلوم الصحيحة ما تميز كفر من إسلام، ولا شرك من توحيد، ولا عالم من جاهل.

***

(١) ساقط من (ب، د).
(٢) ساقط من (ب، م).
(٣) ساقط من (ب، م).

[حقيقة العلم]

فالعلم الحق ما جمع الجزم والمطابقة والثبات[(١)] عند التشكيك. فالظنون تلتبس بالعلوم الجازمة عند كثير من العامة. والاعتقادات الباطلة وإن كانت جازمة في نفوس أهلها فهي غير مطابقة [للحق][(٢)] في الخارج، واعتقادات عوام المسلمين وإن كانت جازمة في نفوسهم مطابقة للحق في الخارج فإنها لا تثبت في نفوسهم عند التشكيك. والعلم الحق [هو][(٣)] ما جمع هذه الأوصاف الثلاثة، والله سبحانه قد خص بالهداية له من[(٤)] علم منه القبول والإنصاف والأهلية لذلك، كما قال في إبراهيم عليه السلام: ﴿وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ۝٥١﴾ [الأنبياء:٥١] وقال معاذ: إن العلم والإيمان مكانهما، من طلبهما وجدهما. فاطلبوا ذلك من حيث طلبه إبراهيم حيث قال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ۝٩٩﴾ [الصافات:٩٩] وقد تقدم الإرشاد إلى طريق الظفر بالحق في هذه المقدمة من هذا المختصر.

[أهل السمع أتقنوه]

الصورة الرابعة: طائفة من أهل السمع أتقنوا[(٥)] علم السمع، وعلموا منه بعض القواعد علمًا صحيحًا، وتواتر لهم ما لم يتواتر لغيرهم لشدة بحثهم وقطعهم أعمارهم في ذلك. ثم نازعهم في ذلك جماعة من علماء المعقولات

---

(١) في (ج، د): [والبيان].
(٢) ساقط من (ب، م).
(٣) زيادة من (ب).
(٤) في (ج): [لمن].
(٥) خطأ في (ك).

المقصرين في علم السمع كبعض المعتزلة - خصوصًا المتأخرين - في نفي الشفاعة للموحدين، ونفي الرجاء للمذنبين(١) منهم وإيجاب خلودهم في النار مع المشركين، فظن أولئك الذين أتقنوا ما علموا من السمع أن العلوم العقلية هي المعارضة لما عرفوه(٢) من السمع الحق في ذلك لشبهة أن المعارضين لهم فيه يدعون التحقيق في المعقولات، فيعادون(٣) علم المعقول(٤) ومن خاض فيه، حتى من أهل السنة، وظنوا أن الإصغاء إليه والنظر فيه يستلزم البدعة من غير بد، ولو نظروا بعين التحقيق لعلموا أن خصومهم في هذه المسألة إنما أُتُوا من التقصير في علم السمع وإقلال البحث عنه وما شابوا(٥) به جدالهم من المعقولات، فإنما ادَّعَوا فيه على العقل ما هو منه [بريء](٦) كما يدعون على العقل تقبيح خطاب الله لنا بالعموم المخصوص في العقائد من غير بيان مقترن به، ولم يعلموا أنه يَرِدُ(٧) عليهم هذا بعينه في عمومات الوعد كعمومات الوعيد، فلو حرم تخصيص الوعيد بالأدلة المنفصلة عنه لحرم تخصيص الوعد كذلك، بل أولى وأحرى، وحينئذ يحصل بطلان مقصودهم.

فإن قالوا في عمومات الوعد: يمكن أن تخصيصها قد كان تقدمها(٨) وعلم.

قلنا: وكذلك يمكن(٩) في عمومات الوعيد.

---

(١) في (ج): [أرجاء المذنبين].

(٢) في (ب، ج): [عرفوه].

(٣) في (ج، د، ك): [فتعادوا].

(٤) في (ج، د): [المعقولات].

(٥) في (ج، د): [تابوا] وهو خطأ.

(٦) ساقط من (ج).

(٧) في (ج، د): [رد].

(٨) في (ج): [تقديمًا].

(٩) في (ك): [تمكن].

فإن قالوا في تخصيص الوعيد: إنه ظني.

قلنا: صدقتم أنه ظني عندكم، لكن قد علم غيركم ما لم تعلموه من تواتره كما أوضحته في «العواصم»[١]. ولئن سلمنا أنه ظني فإن حكم الظني أن لا[٢] يقطع بصدقه ولا كذبه، لا أنه[٣] يقطع بكذبه؛ لأنه لا طريق إلى ذلك، وأنتم لم تتوقفوا في صدقه، بل قطعتم بكذبه، وهذا هو القطع بغير تقدير والخبط الذي ليس من العلم العقلي في قبيل ولا دبير.

[لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين]

واعلم أنه لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين:

[الأول: رجل ترك البدع ونحوها وبقي مع الكتاب والسنة]

إما رجل ترك البدعة كلها والتمذهب والتقاليد والاعتزاء إلى المذاهب والأخذ من التعصب بنصيب، وبقي مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب، ولم يعبر عن الكتاب والسنة بعبارة منه مبتدعة، واستعان بالله وأنصف ووقف في مواضع التعارض والاشتباه، ولم يدع علم ما لم يعلم ولا تكلف ما لا يحسن.

---

(١) «العواصم» (٢/ ٤٩) ط جديدة.

(٢) ساقط من (ج، د).

(٣) في (ك): [أن].

وهذا هو مسلك البخاري وأئمة[١] السنة غالبًا في ترجمة [تصدير][٢] الأبواب، وفي العقائد بالآيات القرآنية والأخبار النبوية، كما[٣] صنع في أبواب القدر، وكتاب التوحيد والرد على الجهمية وأبواب المشيئة.

[الثاني: رجل أتقن العلمين العقلي والسمعي]

ورجل أتقن العلمين العقلي والسمعي وكان من أئمتهما معًا، بحيث يرجع إليه أئمتهما في دقائقهما[٤] ومشكلاتهما[٥] مع حسن قصد وورع وإنصاف وتحرٍّ للحق، فهذا لا تخلف عنه هداية الله وإعانته.

وأما من عادى أحد هذين العلمين وعادى أهله، ولم يكن على الصفة الأولى من لزوم ما يعرف وترك ما لا يعرف، فإنه لابد أن تدخل[٦] عليه البدع والأغلاط والشناعات.

❊❊❊

---

(١) في (ج): [والأئمة].

(٢) ساقط من (ج، ك).

(٣) في (ج، د): [كما مر].

(٤) في (ب، ك): [وقائعهما] وفي (ج): [وقائعها].

(٥) في (ج): [ومشكلاتها].

(٦) في (ج، د، ك): [يدخل].

[ومن أنواع الزيادة في الدين الكذب فيه عمدًا]

ومن أنواع الزيادة في الدين الكذب فيه عمدًا، وهذا الفن يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسير والتواريخ ولا يتوقف على نقدهم فيه، بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين[١] ما يزوِّره غيرهم، وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن والرسوخ فيه وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوى الفارغة، وهو علم صعب يحتاج إلى طول المدة، ومعرفة علوم الحديث، وعدم العجلة بالدعوى، وإن كان جليًّا في معناه، فإن الرسوخ فيه بعيد، أعني[٢] حصول العلم الضروري بأحوال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأحوال السلف بحيث يعلم دينهم بالضرورة مثلما يعلم مذهب المعتزلة والأشعرية كذلك بطول البحث في علم الكلام، ويعلم ما يختلفون فيه وما لا يختلفون فيه، وما يمكن القدح فيه من المنقولات المشهورة وما لا يمكن من غير تقليد. ولا أقل من معرفة مثل علوم الحديث للحاكم[٣] في ذلك، وهذا عندي هو الفائدة العظمى في الرسوخ في علم الحديث[٤] وليس الفائدة العظمى فيه معرفة أحاديث الأحكام في فروع الحلال والحرام، كما يظن ذلك من يقتصر على قراءة بعض المختصرات في ذلك ويكتفي به في هذا العلم الجليل، ولأمر[٥] ما كان أئمة

---

(١) في (ج، ك): [وما بدوا وبين ما].

(٢) في (ب): [وهو] خطأ.

(٣) كتاب «معرفة علوم الحديث»، تصنيف الإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري. اعتنى بنشره وتصحيحه الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين، وله تحقيقات كثيرة منها تحقيق الأخ الأستاذ رضا الأقصري -وفقه الله- لإخراجه.

(٤) في (ك): [الأثر].

(٥) خطأ في [مطبوع].

الحديث الراسخون[١] أركانَ الإيمان في الثبوت عند الفتن والامتحان[٢]. وقد ذُكِرَت أمور كثيرة يقدح بها على المحدثين وأئمة المنقولات، وقد ذكرتها والجواب عنها في المجلد الأول من «العواصم»[٣] واشتمل ذلك على فوائد ومعارف مهمة يحتاج إليها من يهتم بالمعارف[٤] المنقولة، ولله الحمد. وهذا آخر ما حضر من التحذير من الزيادة في الدين والكلام في بطلان ذلك وتحريمه، وهو الأمر الأول.

[الأمر الثاني: وهو النقص في الدين برد النصوص]

وأما الأمر الثاني: وهو النقص في[٥] الدين برد النصوص والظواهر، ورد حقائقها إلى المجاز، من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجِب للتأويل إلا مجرد التقليد لبعض أهل الكلام في قواعد لم يتفقوا عليها أيضًا.

وأفحش ذلك وأشهره مذهب القرامطة الباطنية في تأويل الأسماء الحسنى كلها، ونفيها عن الله على سبيل التنـزيه له عنها، وتحقيق التوحيد بذلك، ودعوى أن إطلاقها عليه يقتضي التشبيه. وقد غَلَوا في ذلك وبالغوا حتى قالوا: إنه لا يقال [إنه][٦] موجود ولا معدوم، بل قالوا إنه لا يعبر عنه بالحروف، وقد

(١) [الراسخين] في بعض المطبوعات، وهو خطأ.

(٢) في (ج، د): [والامتحانات] يريد أن الراسخين في العلم هم أركان الإيمان عند الفتن، كالأركان التي تعتمد عليها الأمة عند الفتن. والله أعلم. المحقق.

(٣) «العواصم والقواصم» (١/ ٥٨٣-٧٤٠) ط جديدة.

(٤) في (ج، د): [منيهم المعارف].

(٥) في (ج، ك): [من].

(٦) زيادة من (ب، م).

جعلوا[١] تأويلها أن المراد بها كلها[٢] إمام الزمان عندهم، وهو عندهم المسمى (الله) والمراد بـ(لا إله إلا الله) وقد تواتر هذا عنهم.

وأنا ممن وقف[٣] عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم وخزائنهم ومعاقلهم التي دخلت عليهم عنوة أو فتحت بعد طول محاصرة، وأخذ بعضها عليهم من بعض الطرقات، وقد هربوا به ووجد بعضها في مواضع خفية قد أخفوه فيها.

فكما أن كل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح، وأنه ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢] أي: أهل القرية وأهل العير. وإنما علم هذا كل مسلم تطول[٤] صحبته[٥] لأهل الإسلام وسماع أخبارهم، والباطني الناشئ بين الباطنية لا يعلم مثل هذا، فكذلك المحدث الذي قد طالت مطالعته للآثار قد يعلم في تأويل بعض[٦] المتكلمين مثل هذا العلم، وإن كان المتكلم لبعده عن أخبار الرسول [صلى الله عليه وآله وسلم][٧] وأحواله وأحوال السلف قد بعد عن علم المحدث كما بعد الباطني عن علم المسلم. فالمتكلم يرى أن التأويل ممكن بالنظر إلى وضع علماء الأدب في شروط المجاز، وذلك صحيح، ولكن

---

(١) في (ج): خطأ.

(٢) في (ج، د): خطأ. حاشية: تأويل الباطنية بأن الأسماء الحسنى إمام الزمان وتصريح المصنف بكفرهم، وجود الطريق إلى معرفة ذلك.

(٣) في (ج): [وقفت].

(٤) في (ب): [تطول].

(٥) في (ج، د): [صحته] وهو خطأ.

(٦) في (ج، د): [بعد] وهو خطأ.

(٧) زيادة من (ب، م).

مع المحدث من العلم الضروري بأن السلف ما تأولوا ذلك مثلما مع المتكلم من العلم الضروري بأن السلف ما تأولوا الأسماء الحسنى بإمام الزمان، وإن كان مجاز الحذف الذي تأولت به الباطنية صحيحًا في اللغة عند الجميع، لكن له موضع مخصوص، وهم وضعوه في غير موضعه، كذلك المتكلم في بعض أسماء الله الحسنى كالسميع والبصير والحكيم والرحمن الرحيم[1] فإنها من الأسماء الحسنى المعلوم ورودها في كتاب الله على سبيل التمدح بها والثناء العظيم، ونص الله [تعالى][2] ورسوله على أنها ثناء على الله تعالى في حديث: «**قسمت الصلاة بيني وبين عبدي**» وفيه «**[فإذا قال: الرحمن الرحيم. [قال الله تعالى]**[3]: **أثنى علي عبدي**»[4] مع تكررها[5] في عهد النبوة والصحابة والتابعين، لم يشعر أحد منهم في تلك الأعصار كلها بتقبيح شيء من ظواهرها؛ ألا ترى أن الرحمن الرحيم ثابتان في السبع المثاني المعظمة، متلوان في جميع الصلوات الخمس، مجهور بهما في أكثرها في محافل المسلمين، مجمعين على أنهما من أحسن الثناء على الله [تعالى][6] وأجمله وأفضله، متقربين إلى الله [تعالى][7] بمدحه بذلك، مظهرين أنهما أحب الحمد إليه.

***

(١) في (ب، م): [والرحيم].
(٢) زيادة من (ب، ج،د).
(٣) زيادة من (ب، ج، د).
(٤) صحيح رواه مسلم في كتاب الصلاة (١/ ٢٩٦) ورواه الترمذي في كتاب التفسير (٥/ ٢٠١). وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن. ورواه أحمد في (٢/ ٢٤١).
(٥) في (ب): [تكريرها].
(٦) زيادة من (ب، ج، د).
(٧) ساقط من (ب،ج).

[تكرير الرحمة في القرآن]

ولذلك كُرر تكرارًا كثيرًا في كتاب الله سبحانه، وفي بسم الله الرحمن الرحيم المكرر في أول كل سورة المتبرك به(١) في أول كل عبادة، وجُمعا معًا ومرجعهما إلى معنًى واحد، ولم يجمع اسمان في معنًى واحد في موضع واحد قط كالغفار الغفور، ونحو ذلك بخلاف الرحمن الرحيم، فتأمل ذلك فهما الغرة والمقدمة في ممادح رب العزة في خطب(٢) المسلمين، وجَمعهم وجماعتهم وحوائجهم ومجامعهم ورسائلهم ومكاتباتهم وتصانيفهم وتصرفاتهم، وكل أمر ذي بال كان منهم في مصادرهم ومواردهم، وتضرعهم إلى ربهم ودعائهم، وعند رقتهم وخضوعهم، وجدهم واجتهادهم، يلقنها سلف المسلمين خلفهم، ويتلقنها(٣) خلفهم عن سلفهم، ويعلمها(٤) الآباء أبناءهم، ويتعلمها(٥) الأبناء من آبائهم، ويتردد التشفي بذكرهما بين أصاغرهم وأكابرهم، وبدوهم وحضرهم، وخاصتهم وعامتهم، وذكرانهم وإناثهم، وبلدائهم وأذكيائهم، فأي معلوم من الدين أبين من كونهما من ممادح الله تعالى وأشهر وأوضح وأظهر وأكثر استفاضة وشهرة وتواترًا.

وعظمت الشناعة في إنكار حقيقتهما ومدحتهما حين وافق ذلك مذهب القرامطة ومذهب أسلافهم من المشركين في إنكارهم الرحمن، ونص القرآن على الرد عليهم في ذلك والصدع بالحق فيه حيث حكى عنهم قولهم: ﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ فقال عز من قائل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِى

---

(١) في (ج): [بها].

(٢) في (ج): [في خطاب].

(٣) في (ب): [وويلقنهما] وفي (ج): [وتتلقيها].

(٤) في (ب): [ويعلمهما] وفي (ج، د): [وتعلمها].

(٥) في (ب): [ويتعلمهما].

سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۩ ﴿٦٠﴾﴾ [الفرقان:٥٩-٦٠] وحيث قال: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرعد:٣٠] وحيث قال: ﴿وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنبياء:٣٦] وعظم الله تعالى هذا الاسم الشريف وبالغ في تعظيمه حيث قال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء:١١٠] وقال حاكيًا عن خيار عباده: ﴿قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ۖ﴾ [الملك:٢٩] وجاءت الصوادع القرآنية مادحةً لله تعالى بأعظم صيغ المبالغات في هذه الصفة الشريفة الحميدة بأن الله - عز وجل - خير الراحمين وأرحم الراحمين، وكرر هذه المبالغة في مواضع من كتابه الكريم الذي قال فيه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣] وجاءت في كلام موسى وأيوب ويعقوب ويوسف عليهم السلام.

وكرر الله تعالى التمدح بالرحمة مرارًا جمة، أكثر من خمسمائة مرة من كتابه الكريم، منها باسمه الرحمن أكثر من مائة وستين مرة، وباسمه الرحيم أكثر من مائتي مرة، وجمعهما للتأكيد مائة وست[1] عشرة مرة، وأكد الرحيم فجمعه مرارًا مع التواب، ومرارًا مع الرؤوف والرأفة أشد الرحمة، ومرارًا مع الغفور، وهي أكثر، عرفت منها سبعة[2] وستين موضعًا، وأخبر أنه كتب على نفسه الرحمة مرتين، وأنه لا عاصم من أمره إلا من رحم ربك، وأن من لم يرحمه يكن من الخاسرين، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك[3] وإن النفس لأمارة[4] بالسوء

(١) في (ج، د): [وستة] وهو خطأ.

(٢) في (ب، ج): [سبعًا].

(٣) ساقط من (ب، ج).

(٤) في (ك): [أمارة].

إلا ما رحم، وأنه ذو رحمة واسعة، إلى غير ذلك من صيغ المبالغات القاضية بأن ذلك من أحب الثناء والممادح والمحامد إليه عز وجل.

وبالغت الملائكة الكرام في مدح[(١)] الرب سبحانه بذلك، فأوردت أبلغ صيغ المبالغات فقالت: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧] ومدح[(٢)] الله ذاته الكريمة بهذه الصيغة البليغة فقال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦] وفي كتاب سليمان -عليه السلام- الذي حكاه الله[(٣)] عنه في كتابه الكريم لشرفه العظيم: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣٠﴾ [النمل:٣٠] وحكى الله [تعالى][(٤)] نحو ذلك في كتابه الكريم عن إبراهيم ويعقوب وموسى وأيوب وصالح وعيسى بن[(٥)] مريم، عليهم السلام[(٦)] للدلالة على اتفاق الأديان النبوية الأولى[(٧)] والآخرة على مدح الله تعالى بذلك. وخاطب الأنبياء - عليهم السلام- بذلك الجفاة الأجلاف من المشركين ونحوهم ممن لا يفهم دقائق الكلام الصارفة إلى مقاصد أهله، فقال الخليل -عليه السلام- في خطاب أبيه:

---

(١) في (ج): [ممادح].
(٢) ساقط من (ب، ج).
(٣) ساقط من (ج).
(٤) ساقط من (ب، ك).
(٥) في (د، ك): [ومريم].
(٦) قال إبراهيم عليه السلام: (ومن عصاني فإنك غفور رحيم) ويعقوب: (سوف أستغفر لكم ربي إنه هو الغفور الرحيم) وموسى: (وأدخلنا في رحمتك وأنت أرحم الراحمين) وأيوب: (إني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين) وصالح: (إن ربي رحيم قريب) وعيسى: (وإن تغفر لهم فأنت الغفور الرحيم) ومريم: (إني أعوذ بالرحمن منك). قلت: وشعيب (إن ربي رحيم ودود) ويوسف (يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين) الآية. وفي قصة صالح (إن ربي قريب مجيب) وإنما هو قوله: (وأتاني منه رحمة) وقال نوح: (وآتاني رحمة من عنده).
(٧) في (ك): [الأولة].

﴿يَـٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَـٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَـٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾﴾ [مريم:٤٤-٤٥] وقال هارون -عليه السلام- لعباد العجل ما ذكره الله عنه ومدحه به حيث قال: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَـٰرُونُ مِن قَبْلُ يَـٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَـٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى﴾[1] [طه:٩٠] وكتب [ذلك][2] سليمان [عليه السلام][3] إلى بلقيس وقومها، وأمر الله تعالى في كتابه الكريم بالفرح برحمته، والفرح بها فرع التصديق بها، فقال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس:٥٨] وفي عطفها على فضله دلالة على المغايرة بينهما، وذلك خلاف ما يقوله من تأولها[4].

وفي الصحاح من ذلك الكثير الطيب وما لا تتسع له هذه التذكرة المختصرة، منه حديث سلمان، وأبي هريرة، وجندب،[5] وابن عباس، وعبادة، وأبي سعيد الخدري، وابن حيدة، وخلاس، والحسن، وابن سيرين، في المائة الرحمة التي لله تعالى، وأنها وسعت الخلائق منها رحمة واحدة، وأن هذه الرحمة التي يتراحم بها الخلائق والسباع والدواب البرية والبحرية هي جزء من مائة جزء من رحمة الله[6] وظهرت محبة الله تعالى للثناء عليه[7] بهذه الصيغة[8] وما يشتق له منها من الأسماء الشريفة، حتى كان أحب الأسماء إليه عبد الله وعبد الرحمن، كما ثبت

(١) زيادة من (ج).
(٢) ساقط من (ج).
(٣) ساقط من (ب، م).
(٤) في (ب، م): [يقول من تأولها].
(٥) في (ج): [وجندق] خطأ.
(٦) صحيح أخرجه البخاري في «الأدب» (٧/ ٧٥) ومسلم في التوبة (٢١٠٨).
(٧) في (ج، د): [إلينا].
(٨) في (ب، م): [الصفة].

في الصحيح[١] فكيف يقال أن ظاهرها [صفة][٢] نقص وذم وكفر وتشبيه وسب للملك الحميد المجيد الذي لا أحد أحب إليه الحمد والمدح منه، ولا أعرف بما يليق بجلاله منه ثم من رسله، ولا يحصى عليه ثناء هو كما أثنى على نفسه لأهليته لذلك، ولذلك مدح نفسه، وعلمنا مدحه، ودعانا إليه، وأثابنا عليه، فكيف يفتتح[٣] كتبه الكريمة ويشحنها بما ظاهره السب والذم والكفر والتشبيه، وبما نسبته إليه كنسبة الإرادة إلى الجدار والجناح إلى الذل، بل أشد بعدًا من ذلك؛ فإن الجدار لا يذم بالإرادة، والذل لا يذم بالجناح، فصار لا يوجد لذلك مثال، لأنه يستلزم استعارة اسم الذم لإرادة المدح، كما لو مدحت بالظلم الملك العادل، وبالنقص الرجل الكامل مجازًا، ونحو ذلك مما لا يحسن في البلاغة، بل لا يصح في اللغة ولا يوجد في كلام العامة[٤] والعجم.

***

(١) صحيح أخرجه ابن ماجه (١٢٢٩)، وموجود في البخاري في فضل (اسم عبد الرحمن).

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) في (ج): [تقبيح].

(٤) في (ج، د): [العامية].

[ذكر إجماع المسلمين على حسن إطلاق الرحمة على الله تعالى من غير قرينة تشعر بالتأويل]

وقد أجمع المسلمون على حسن إطلاق الرحمة على الله من غير قرينة تشعر بالتأويل ولا توقف على عبارة[(١)] التنزيل، ولو كان ظاهرها القبح والذم والانتقاص لله -عز وجل- لم يحسن ذلك من العباد، وإن ورد في كلام الله أقر في مِوضعه على قواعد علماء الكلام. على أن فطر العقول تعرف رحمة الله تعالى بسعة[(٢)] علمه وكمال قدرته، فإن العلم بضعف العباد مع تمام القدرة، والممادح والمحامد، وعدم المعارض يستلزم الرحمة عقلًا أيضًا فهي من المحكمات لا من المتشابهات، على أن الله سبحانه أعلم وأحكم وأجل وأعظم وأعز في كبريائه عن أن يتخير ما ظاهره الانتقاص والذم غرة شادخة لأسمائه الحسنى مقدمة في مثاني كتابه العظمى، وهو الذي بلغ كلامه أعلى درجات الإعجاز في البلاغة التي هي البلوغ إلى المراد المقصود بأوضح العبارات وأجزلها وأبينها وأجملها.

[اسم الرحمن مختص بالله تعالى]

وأيضًا فقد ثبت أن الرحمن مختص بالله [تعالى][(٣)] وحده، ويحرم إطلاقه على غيره، ولو كانت الرحمة له مجازًا ولغيره حقيقة كان العكس أوجب وأولى، وما المانع للمسلم من إثباتها صفة حمد ومدح وثناء كما علمنا ربنا مع نفي

(١) في (ك): [عبارات].

(٢) في (ب): [وسعة]، و(ج): [سعة] ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) زيادة من (ب، م).

صفات النقص المتعلقة برحمة المخلوقين عنه تعالى، كما أثبتنا له اسم الحي العليم الخبير المريد، مع نفي نقائص المخلوقين في حياتهم المستمرة[١] لجواز التألم بأنواع الآلام، ثم[٢] للموت الذي لابد منه لجميع الأحياء من الأنام، وكذلك تنزهه سبحانه عما في علمهم الناقص بدخول الكسب والنظر في مباديه والاستدلال والاضطرار في منتهاه الذي يستلزم الجسمية والبينة المخصوصة والحدوث ويعرض له التغير والنسيان والخطأ والشغل ببعض المعلومات عن بعض، وكذلك[٣] تنزه إرادته عما في إرادتنا من استلزام الحاجة إلى جلب المنافع ودفع المضار ونحو ذلك، وكذلك كل صفة يوصف بها الرب سبحانه ويوصف بها العبد، وأن الرب يوصف بها على أتم الوصف مجردة عن جميع النقائص، والعبد يوصف بها محفوفة بالنقص، وبهذا فسر أهل السنة نفي التشبيه، ولم يفسروه بنفي الصفات وتعطيلها كما صنعت الباطنية الملاحدة.

[قبح تأويل هذه الأسماء الشريفة في الفطر كلها]

ويدلك[٤] على قبح تأويل هذه الأسماء الشريفة في الفطر كما[٥] أنك تجد المعتزلي يستقبح تأويل الأشعرية للحكيم[٦] غاية الاستقباح، والأشعري يستقبح تأويل المعتزلة البغدادية للسميع البصير المريد غاية الاستقباح، والسني يستقبح

---

(١) في (ك): [المستلزمة].

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ج): [وكذا].

(٤) في (ج): [وكذلك].

(٥) في (ب، ك): [كلها].

(٦) في (ج، د): [للحكم].

تأويل المعتزلة والأشعرية للرحمن الرحيم الحكيم [الحليم](١) غاية الاستقباح، والكل يستقبحون تأويل القرامطة لجميع الأسماء الحسنى غاية الاستقباح، ومتى نظرت بعين الإنصاف وجدتهم في ذلك كما قيل [شعرًا](٢):

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... ولكن عين السخط تبدي المساويا

وكذلك تجد(٣) كل واحد(٤) منهم يلزم المنكر عليه مثلما ألزمه، فإن المعتزلة والأشعرية إذا كفروا الباطني(٥) بإنكار الأسماء الحسنى والجنة والنار يقول لهم الباطني: لم أجحدها، إنما قلت: هي مجاز. مثلما أنكم لم تجحدوا الرحمن الرحيم الحكيم(٦) وإنما قلتم إنها مجاز! وكيف كفاكم المجاز في الإيمان بالرحمن الرحيم، وهما أشهر الأسماء الحسنى أو من أشهرها، ولم يكف في(٧)سائرها وفي الجنة والنار، مع أنهما دون أسماء الله تعالى(٨) بكثير! وكم بين الإيمان بالله وبأسمائه(٩) والإيمان بمخلوقاته! فإذا كفاكم الإيمان المجازي بأشهر الأسماء الحسنى فكيف لم يكفني مثله في الإيمان(١٠) بالجنة والنار والمعاد!

---

(١) ساقط من (ب، ج).

(٢) ساقطة من (ب،ك).

(٣) في (ب): [نجد].

(٤) في (ك): [أحد].

(٥) في (ج): [الباطنية] تأويل الباطنية بأن الأسماء الحسنى (إمام الزمان) وتصريح المصنف بكفرهم ووجود الطريق إلى معرفة ذلك.

(٦) في (ك): [الحليم].

(٧) في (ب): [يكفني].

(٨) زيادة من (ج).

(٩) في (ك): [وأسمائه].

(١٠) في (ج): [إيمان].

يوضحه أن الإجماع منعقد على كفر من قال إن الله [تعالى][1] يأمر بالفسق والمعاصي حقيقة، وقد قال الزمخشري[2] بذلك مجازًا في تفسيره[3] ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء:١٦] ولم يكفر بذلك. وكذلك قال بعض الأشعرية أن الله تعالى يحب المعاصي مجازًا، ولم يكفروا[4] بذلك، ولو قالوه حقيقة كفروا[5] فدل على أن الإيمان المجازي في موضع الحقائق كل شيء، فكما لم[6] يضره من آمن بالأمر بالقبائح مجازًا فكذلك[7] لا ينفع (من آمن)[8] بالرحمن الرحيم الحكيم[9] مجازًا؛ لأنهم بمنزلة الزمخشري في إيمانه بأمر الله بالفسق مجازًا، مع نفيه لذلك أشد النفي واعتقاده أنه كالعدم.

يوضحه أنه لا شك ولا خلاف في كفر من آمن بالنبوات مجازًا ونفاها حقيقة، فأسماء الله[10] الحسنى المعلوم تمدحه بها في جميع كتبه أجل وأعظم من جنته وناره وأنبيائه، فلا يكفي الإيمان بشيء منها مجازًا، إلا أن يصح في ذلك إجماع قاطع وبرهان ساطع[11] في بعض المواضع يؤمن معه من الوقوع في البدعة والفرقة

---

(١) ساقط من (ب، ج، د).

(٢) في «الكشاف» (٢/ ٤٤٢).

(٣) في (ب): [تفسير].

(٤) في (ب): [يكفرون].

(٥) في (ج): [لكفروا].

(٦) في (ج): [لا].

(٧) في (ب، ج): [وكذلك]، وقال في حاشية (أ): لفظ، وكذلك مستغنى عنه.

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٩) في (ك): [الحليم].

(١٠) في (ج): زيادة [تعالى].

(١١) في (ب): [وبرهان الله أقطع].

المنهي عنها[١] بالنصوص والإجماع، وكذلك يقول بعضهم لبعض فيما اختلفوا فيه كما يقول لهم[٢] الباطني!

وكذلك محبة الله تعالى لأنبيائه وأوليائه التي هي أعظم فضل الله العظيم عليهم، وأشرف ما يرجونه من مواهبه العظام، وقد نص الله تعالى على ذلك في غير آية من كتابه[٣] الكريم، كقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤] وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٦] وكذلك كون الله [تعالى][٤] يحب التوابين ويحب المتطهرين، وأكبر[٥] من ذلك أن الله تعالى اتخذ إبراهيم - صلى الله عليه [وعلى نبينا][٦] وسلم[٧]- خليلًا بالنص القرآني، واتخذ محمدًا -صلى الله عليه وآله وسلم- خليلًا بالنص النبوي[٨] والخلة في اللغة العربية أرفع مراتب المحبة، ولم تزل[٩] هذه النصوص مقررة مجللة معتقدة مع تنزيه الله [تعالى][١٠] من نقائصها، مثل تنزيهه من نقائص علم المخلوقين، وإرادتهم في العليم المريد

(١) في (ب): [عنهما].

(٢) ساقط من (ج، د): حاشية: قال الأمير: مثل المصنف بعدما قالوا به تأويلاً وقد سلف له أنهم يقولون أن كلمة الله اسم لإمام الزمان وكذلك سائر صفاته تعالى صفات له فليس من التأويل بحذف المضاف ولا غيره بل ليس عندهم تأويل، فعد المصنف أنهم من المتأولين غلو عن تسامح. والله أعلم. أنوار.

(٣) ساقط من (ج).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (ك): [وأكثر].

(٦) زيادة من (ب، م).

(٧) ساقط من (ج، ح).

(٨) ساقط من (ج).

(٩) في (ك): [يزل].

(١٠) زيادة من (ب، ج).

وغيرهما[١] حتى فشت البدعة[٢] واجتمعت كلمة المعتزلة والأشعرية على تقبيح نسبة الرحمة والحلم والمحبة والخلة إلى الله تعالى[٣] إلا بتأويل موجب لنفي هذه الأشياء عن الله بغير قرينة[٤] وموجب تحريم إطلاقها إلا مع القرينة، فيجوز عندهم [أن تقول][٥] إن الله [تعالى][٦] غير رحيم ولا رحمن ولا حليم، ولا يحب المؤمنين ولا الصابرين ولا المتطهرين، ولا اتخذ الله إبراهيم خليلًا، بغير قرينة ولا تأويل، كما يجوز أن تقول[٧] في الجدار[٨] إنه ليس بمريد ولا يجوز لك[٩] الإثبات إلا بالتأويل والقرينة الدالة عليه.

***

(١) خطأ عند أحمد.

(٢) في (ج، ك): [البدع].

(٣) زيادة من (ب، م).

(٤) في (ب، ج): [القرينة].

(٥) في (ب، م): [تقول].

(٦) زيادة من (ج).

(٧) في (ك): [يقول].

(٨) في (ج): [كما يجوز في الجدار أن تقول].

(٩) في (ب، ج): [ذلك].

[المسلم بفطرته ينكر البدع]

والمسلم بالفطرة ينكر هذه البدع، وبالرسوخ في علم الحديث يعلم بالضرورة حدوثها، وأن عصر النبوة والصحابة بريء منها، مثلما يعلم أن المعتزلة أبرياء من مذهب الأشعرية، وأن الأشعرية أبرياء من مذهب المعتزلة، وأن النحاة أبرياء من مذهب الشعوبية(١) وأمثال ذلك، فيجب تقرير ذلك وأمثاله مما وصف الله تعالى به ذاته الكريمة على جهة التمدح والحمد والثناء. وسيأتي الجواب عن سبب تخلف الرحمة لكثير من أهل البلاء كما يتخلف العطاء عن كثير من الفقراء، ولا يقدح ذلك في مدح الله بالجود والكرم حقيقة بإجماع المسلمين؛ لمعارضة الحكمة في الموضعين سواء. وقد جود الغزالي القول في هذا المعنى في المقصد الأسنى(٢) [في شرح الأسماء الحسنى](٣) فلا حاجة إلى التطويل بنقل كلامه وموضعه معروف.

[الأدلة على أنه لا يجوز القول بأن ظاهر هذه الأسماء كفر وضلال]

والدليل على أنه لا يجوز القول بأن ظاهر هذه الأسماء كفر وضلال، وأن الصحابة والسلف الصالح لم يفهموا ذلك، أو فهموا ولم يقوموا فيما يجب(٤)

---

(١) قال في «لسان العرب»: والشعوب فرقة لا تفضل العرب على العجم. والشعوبي الذي يصغر شأن العرب ولا يرى لهم فضلًا على غيرهم اهـ نكتة: الشعوبية هم الذين يعادون العربية وينافرون أهلها ويجحدون فضلها. خط سيدي صلاح.

(٢) «المقصد الأسنى»: ص(٤) وما بعدها.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ب، ج) بالواجب.

عليهم من نصح المسلمين وبيان التأويل الحق لهم - أمران[١]:

الأول: قاطع ضروري. وهو أن العادة توجب في كل ما كان كذلك أن يظهر التحذير منه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومن الصحابة، يتواتر أعظم مما حذروا من الدجال الأعور الكذاب، ولا يجوز عليهم مع كمال عقولهم وأديانهم أن يتركوا صبيانهم ونساءهم وعامتهم يسمعون ذلك منسوبًا إلى الله وإلى كتابه ورسوله، وظاهره الكفر، وهم سكوت عليه، مع بلادة الأكثرين، ولو تركوا بيان ذلك ثقةً بنظر العقول الدقيق[٢] لتركوا التحذير من فتنة الدجال، فإن بطلان ربوبيته أجلى في العقول من ذلك. ألا ترى أن المتكلمين لما اعتقدوا قبح هذه الظواهر تواتر عنهم التحذير منها[٣] والتأويل لها، وصنفوا في ذلك وأيقظوا الغافلين، وعلموا الجاهلين، وكفروا المخالفين، وأشاعوا ذلك بين المسلمين، بل بين العالمين، فكان أحق منهم بذلك سيد المرسلين وقدماء السابقين وأنصار الدين.

والثاني: أنه قد ثبت في تحريم الزيادة في الدين أنه لا يصح سكوت الشرع عن النص على ما يحتاج إليه من مهمات الدين، وثبت أن الإسلام متبَع لا مخترَع، ولذلك[٤] كفر من أنكر شيئًا من أركانه لأنها معلومةً ضرورة، فأولى وأحرى ألا يجيء الشرع[٥] بالباطل منطوقًا متكررًا من غير تنبيه[٦] على ذلك، لا سيما إذا كان

---

(١) في (ج): [أم أن].

(٢) في (ج): [الدقيقة].

(٣) في (ب، م): [عنها]، وهو خطأ.

(٤) في (ج): [وكذلك].

(٥) في (ج): [تجيء الشرائع].

(٦) في (ج، د): [بينه].

ذلك الذي سموه باطلًا هو المعروف في جميع آيات كتاب الله [وجميع كتب الله][(١)] ولم يأت ما يناقضه في كتاب الله حتى ينبه على وجوب التأويل والجمع أو يوجب الوقف، بل لم يأت التصريح بالحق المحض عند كثير منهم قط في آية واحدة تكون هي المحكمة ويرد إليها جميع المتشابه، فإن الله ذكر أنه نزل في كتابه آيات محكمات ترد إليها المتشابهات، ولم يقل أن جميع كتابه متشابه، فأين الآية المحكمة التي دلت على ما يقولون!

***

(١) ساقط من (ج، د).

[اعتراف الرازي على أن كل الكتب السماوية جاءت بذلك]

وقد اعترف الرازي في كتابه الأربعين[١] - وهو من أكبر خصوم أهل الأثر - أن جميع الكتب السماوية جاءت بذلك، ولم ينص الله تعالى في آية واحدة على أنه منزه من[٢] الوصف بالرحمة والحلم[٣] والحكمة، وأنه ليس برحيم ولا رحمن، ولا حليم ولا حكيم ولا سميع ولا بصير، وهذا خليل الله تعالى الذي مدح نبينا محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- بمتابعته يقول لأبيه: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ عَصِيّٗا﴾ [مريم:٤٢ - ٤٤] فكيف يحسن تقرير الخلاف في ذلك كله بين المعظمين من علماء الإسلام من غير تحذير منه ولا زجر عنه وأمثال ذلك على ما ادعاه علماء الأثر، وهو كذلك وإن لم يعترف به، وهذه الكتب السماوية موجودة كلها

وهبك[٤] تقول هذا الصبح ليل   أيعمى العالمون عن الضياء

فإن قيل: ورود المتشابه في القرآن معلوم مجمع عليه، ولابد أن يكون ظاهر المتشابه باطلًا وإلا لما وجب التأويل، فما هذا التهويل؟

قلنا: أما وروده فمعلوم لا ينكر، وأما تفسيره بما يوجب أن يكون ظاهره باطلًا فغير صحيح، لقول الراسخين [في العلم][٥]: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ ولذم الله [تعالى][٦] الذين في قلوبهم زيغ بابتغاء تأويله، وقد تقدم هذا، فلا نسلِّم قبح ظاهره، بل هو محل النزاع، بل نقول: هو قسمان:

---

(١) كتاب: «الأربعين في أصول الدين» للرازي ص(١٧٠) دائرة المعارف العثمانية (١٣٥٣).

(٢) في (ج، د): [عن].

(٣) في (ك): [أو الحكمة].

(٤) حاشية في ديوان المتنبي: وهبني قلت: الخ. وكان البيت له، وهو من قصيدة له إلى الختن التنوخي.

(٥) ساقط من (ك).

(٦) زيادة من (ج).

أحدهما: لا ظاهر له ولا يفهم منه شيء، فلا يضل به أحد. وذلك مثل حروف التهجي في أوائل السور، على الصحيح كما تقدم، فحكمه الوقف في معناه، وكذلك المشترك الذي تجرد عن القرائن في حق من لم يعرف قرينه مرجحة لأحد معانيه، وما جرى هذا المجرى. وقد تقدم الوجه في جواز ورود السمع بمثل هذا، ولا يجوز القطع على خلوه عن الحكمة لجواز فهم البعض له ولو[1] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [وحده][2] أو لجواز أن تكون الحكمة فيه غير فهم معناه، ولعدم الدليل القاطع على أنا مخاطبون بهذا الجنس.

[القول في ما كان له ظاهر يسبق إلى إفهام أهل اللغة، ولكن خفيت الحكمة فيه على العقول]

النوع الثاني من المتشابه: ما كان له ظاهر يسبق إلى أفهام أهل اللغة ولكن خفيت الحكمة فيه على العقول. مثل عدم العفو عن المشركين في الآخرة وعمن شاء الله من المذنبين، مع أن العفو أرجح وأحب إلى الله تعالى في جميع كتبه وشرائعه وأحكامه وأوامره[3]. فهذا نؤمن بظاهره، ولا نقول أن ظاهره باطل، بل نقول إن الحكمة فيه خفية، ولو أنا علمناها لعرفنا حسنه، بل نقطع أنا أجهل من أن نعلم جميع حكم الله في جميع أحكامه، ولو علمنا الله تعالى نصف ما يعلمه لجاز أن تكون الحكمة في هذا النصف الذي لم يعلمناه، كيف وقد صح أن جميع علم

---

(١) في (ج): [ولرسول].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) في (ج): [وأمره].

الخلائق في علم الله [تعالى][(١)] مثل ما يأخذه الطائر بمنقاره من البحر الأعظم[(٢)].

وأما المجاز المعلوم أنه مجاز[(٣)] مثل: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء:٢٤] و[(٤)] ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦] فليس من المتشابه، فإن[(٥)] هذا يعرف معناه جميع أجلاف العرب، ولا يصح دخول اللبس والاختلاف في معناه، ولذلك لم يقل بنفي عمى الأبصار.

[معنى الآية]

لأن معنى الآية نفي عمى القلوب عن الأبصار، وأن عمى القلوب هو [العمى][(٦)] الحقيقي العظيم المضرة، والأبصار لا تعمى عنه، إنما تعمى القلوب. وكذلك الأمر بخفض [جناح][(٧)] الذل معلوم أن المراد به الخضوع للوالدين واللطف بهما ونحو ذلك، وكذلك كل ما وضحت فيه إحدى القرائن[(٨)] المجازية الثلاث المعروفة؛ اللفظية والعقلية والعرفية، ولم تكن القرينة خفية مختلفًا فيها، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

***

(١) زيادة من (ج).
(٢) انظر: تخريج الحديث ص(٤).
(٣) ساقط من (ج).
(٤) ساقط من (ب).
(٥) في (ج): [فإنه].
(٦) ساقط من (ب).
(٧) ساقط من (ج).
(٨) في (ك): [قرائن المجاز].

[أكثر ما تدخل البدعة على السُّنِّيِّ من التصرف في العبارات]

وقد تم الكلام في بيان تحريم الزيادة في الدين والنقص منه، وقلما تدخل البدعة[١] على السني من هذين الأمرين، وأكثر ما تدخل عليه من التصرف في العبارات، وهو الأمر الثالث الذي وعدت[٢] بذكره مفردًا لكثرة مضرته، وإن كان في الحقيقة[٣] راجعًا إلى الزيادة في الدين، فأقول:

[التصرف في عبارات الكتاب والسنة والرواية وأثره]

الأمر الثالث: التصرف في عبارات الكتاب والسنة والرواية بظن الترادف في الألفاظ، واعتقاد الترادف من غير يقين. وقد تفاحش الأمر في ذلك، ونص القرآن على النهي عن التفرق فوجب تحريم ما أدى إليه، والاختلاف في معاني كتاب[٤] الله [تعالى][٥] ورواية ما قال الله ورسوله بالمعنى قد أدى ذلك[٦] إلى الحرام المنصوص، ولم يكن من الإنصاف أن نقول: الحق متعين منحصر في عبارات بعض فرق الإسلام دون بعض، غير ما ثبت في إجماع الأمة والعترة. فوجب أن تعدل[٧] إلى أمر عدل

(١) في (ج، د): [البر] وهو خطأ.

(٢) في (ج): [وعد] وهذا أصح. في الآيات ١٠٣ من سورة آل عمران والآية ١٣ من سورة الشورى.

(٣) وهو الذي أشار إليه المؤلف -رحمه الله- في أنه يجعله تبعًا لبحث الزيادة في الدين والنقص منه. كاتبه.

(٤) في (ج، ك): [كلام].

(٥) زيادة من (ب، م).

(٦) الصواب في (ب، م).

(٧) في (ب): [يعدل] وهو خطأ.

بين[١] الجميع [فتترك][٢] كل عبارة مبتدعة من عبارات فرق الإسلام كلها، سواء علمنا بالعقل أنها حق أو باطل؛ لأنه لا يجب الاشتغال بكل حق، فقد نعلم[٣] من أمور الدنيا ما لا يحصى، ولا تجب علينا معرفته وتعريفه، مثل ما اشتملت عليه التواريخ من حوادث الزمان[٤] وعجائب أخبار البلدان[٥] بل ما تضمن المفاسد من الحق حرم، فلذلك [قد][٦] يكون من[٧] الحق ما هو حرام بالإجماع والنص، كالغيبة والنميمة، متى أردنا بالحق مجرد الصدق والمطابقة، فلذلك لا ينبغي الاشتغال ببعض العلوم وغيرها لمجرد كونها[٨] حقًّا حتى يرد الشرع بالأمر بذلك، ليعلم بالشرع أنه حق متضمن لمفسدة راجحة أو مساوية، والله أعلم، وكذلك ما كان من أمور الدين التي لم ينص فرض معرفتها في كتاب الله ولا السنة المتفق على صحتها.

فإن قلت[٩]: هذا صحيح متى ثبت أنه يجوز على العلماء والثقات الخطأ في فهم المعنى أو في التعبير عما فهموا أو فهمنا[١٠] معًا، فما الدليل على جواز ذلك على العلماء حيث لم يصح إجماعهم؟

قلت: الدليل على ذلك أمور كثيرة أذكر منها ما حضر، والله الهادي:

---

(١) في (ج): [من].

(٢) في (ب): [فتترك]، وفي (ج، خ): [فترك].

(٣) في (ج، د): [قد يعلم].

(٤) في (ك): [الأزمان].

(٥) في (ك): [الأخبار والبلدان].

(٦) زيادة من (ب، ج، م).

(٧) في (ج، ك): [في].

(٨) في (ك): [كونه] وهو خطأ.

(٩) في (ك): [قيل].

(١٠) في (ب، ج): [فيهما].

منها: أنه ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال[١]: «**نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[٢] وفي رواية: «**فرب حامل فقه غير فقيه**».

***

(١) في (ج): [إنه قال].

(٢) صحيح رواه الترمذي في كتاب العلم (٥/ ٣٤)، ورواه ابن ماجه في المقدمة (١/ ٨٤-٨٦) ورواه أحمد في المسند (٣/ ٢٢٥).

[سبب الفتنة التي وقعت بين الصحابة]

وثبت أن الفتنة وقعت بين الصحابة ما لها سبب إلا اختلافهم في الفهم، وثبت في الصحيح أن عدي بن حاتم الصحابي - رضي الله عنه - غلط في معنى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة:١٨٧] وجعل تحت وسادته عقالين؛ أسود وأبيض، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنك لعريض القفا**» أو «**عريض الوساد**»[١] وثبت في الصحيح أن ابن عمر -رضي الله عنهما- لما روى حديث «**الميت يعذب ببكاء أهله**» قالت عائشة: ما كذب ولكنه وَهَلَ[٢]. أي: أخطأ في فهم ما سمع. وفي الصحيح عنه أيضًا أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «**أرأيتكم ليلتكم هذه، فان على رأس مائة منها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحدٌ**» خرجه البخاري[٣] ومسلم[٤]

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب التفسير (٥/ ١٥٦) المكتبة الإسلامية، ولفظه: عن الشعبي قال: أخذ عدي عقالًا أبيض وعقالًا أسود حتى كان بعض الليل فنظر فلم يستبينا، فلما أصبح قال: يا رسول الله جعلت تحت وسادتي عقالين! قال: «إن وسادك إذًا لعريض أن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك» وفي رواية ثانية: «إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين...».

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز (٢/ ٨٠-٨١) وفي كتاب المغازي (٥/ ٩) ولفظه عنده: عن هشام عن أبيه قال: ذكر عند عائشة أن ابن عمر رفع إلى النبي- صلى الله عليه وسلم - أن الميت يعذب في قبره ببكاء أهله، فقالت: إنما قال رسول الله: «إنه ليعذب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن...» الحديث. ورواه مسلم في كتاب الجنائز (٢/ ٦٤٣) وفي رواية أخرى قالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ. وفي رواية أخرى: لما بلغ عائشة قول عمر وابن عمر قالت: إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ. ص(٦٤١)، ورواه الترمذي في كتاب الجنائز (٣/ ٣٢٧) ورواه أحمد في (١/ ٤٢). أحمد.

(٣) صحيح البخاري كتاب العلم (١-٣٧).

(٤) صحيح مسلم «كتاب» فضائل الصحابة (٤/ ١٩٦٥).

وزاد فيه الترمذي[١] وأبو داود[٢]: قال ابن عمر: فوهل الناس في مقالة رسول الله فيما يتحدثون من هذه الأحاديث. يعني حسبوه أراد القيامة. وفي المستدرك عن علي -عليه السلام- نحو هذا[٣].

وأوضح من هذا كله أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- شرط التعمد فقال: «**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[٤] وهو حديث متواتر، فلولا جواز الخطأ ما كان لذلك فائدة.

وثبت أيضًا أن عمر - رضي الله عنه - شك في حديث فاطمة بنت قيس[٥] لمثل ذلك.

---

(١) «سنن الترمذي» (٧٦/ ٣٢).

(٢) «سنن أبي داود»، كتاب الملاحم (٢/ ٤٣٩).

(٣) عن نعيم بن دجاجة أنه قال: دخل أبو مسعود بن عمرو الأنصاري على علي بن أبي طالب فقال له: علي، أنت الذي تقول: (لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى الأرض عين تطرف)؟ إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يأتي على الناس مائة سنة وعلى الأرض عين تطرف ممن هو حي اليوم، والله إن رجاء هذه الأمة بعد مائة عام». «مسند أحمد» (١/ ٩٣) ولم أره في «المستدرك». انظر دراسة الدكتور محمد الظعين للحديث في مجلة كلية أصول الدين، العدد الأول، (١٣٩٧-١٣٩٨) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص(١٤٣) أحمد.

(٤) رواه البخاري في كتاب الأنبياء (٤/ ١٤٥) ومسلم في كتاب الزهد (٤/ ٢٢٩٨) وأحمد (٢/ ١٧١) وأبو داود كتاب العلم، والدارمي المقدمة، والترمذي في كتاب الفتن (٤/ ٥٢٤)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه في المقدمة (١/ ١٣).

(٥) عن أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسًا في المسجد الأعظم، ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفًّا من حصى فرماه فحصبه، فقال: ويلك! تحدث بمثل هذا! قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله تعالى ﴿لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾. رواه مسلم في كتاب الطلاق (٢/ ١١١٨).

بل شك في حديث عمار بن ياسر -رضي الله عنه- في التيمم[١] لخوف الوهم، فإن عمارًا لا يتهم بتعمد الكذب، ولذلك أذن له في روايته مع شكه في صحته.

وثبت عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنه قال: ما عندنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة أو فهم أوتيه رجل[٢]. فدل على التفاوت في الفهم، ويدل عليه من كتاب الله قوله سبحانه: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾ [الأنبياء:٧٩].

يوضح ذلك أنه قد اشتد اختلاف العلماء في أمرين:

[اختلاف العلماء في رواية الحديث بالمعنى]

أحدهما: رواية الحديث بالمعنى؛ حيث يستيقن الترادف والاستواء[٣] المحقق

(١) روى سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن رجلاً أتى عمر قال: إني أجنبت فلم أجد ماء. فقال: لا تصل. فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض، ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك»؟ وروى مسلم فقال... عمر: اتق الله يا عمار، قال: إن شئت لم أحدث به. «صحيح مسلم»، كتاب الحيض (١/ ٢٨٠) وروى البخاري في كتاب التيمم ما يفيد عدم اقتناع عمر بقول عمار. «صحيح البخاري» كتاب التيمم (١/ ٩٠-٩١).

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب فضائل المدينة (٢/ ٢٢١) ولفظه عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي-رضي الله عنه-قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم...الحديث. ورواه مسلم بلفظ: من زعم أن عندنا شيء نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة - قال: وصحيفة معلقة في قراب سيف - فقد كذب. صحيح مسلم كتاب العتق (٢/ ١١٤٧) وفي رواية للبخاري عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. كتاب العلم (١/ ٣٦).

(٣) في (ج): [والأسبق].

في العموم والخصوص، والخفاء والجلاء، وألا تنقل[١] اللفظة المشتركة إلى لفظة غير مشتركة ولا العكس، ولا لفظة لها مجاز إلى لفظة لا مجاز لها ولا العكس، ولا يعبر بالحقيقة عن المجاز ولا العكس، ولا بالمنطوق عن المفهوم ولا العكس، ولا بالمطابقة عن التضمن[٢] ولا الالتزام[٣] ولا العكس وأمثال ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الشرائط وعلم اجتماعها فهو محل الاختلاف الشديد في الرواية بالمعنى [فمنهم من أجاز الرواية بالمعنى][٤] للضرورة، ومنهم من منعها خوفًا من المفسدة، ومنهم من فصَّل فقال: إن كان اللفظ النبوي محفوظًا لم يجز سواه. ومنهم من عكس وقال: إن كان محفوظًا جاز؛ لأن معنى اللفظ المحفوظ معروف يتمكن من تبديله بمثله، ومعنى اللفظ المنسي غير معروف. إلى غير ذلك من الأقوال.

ولولا ضرورة الترجمة للعجم ما شك[٥] منصف أن الأولى منع هذا سدًّا[٦] للذريعة إلى تحريف[٧] المعاني النبوية؛ لأن كل أحد حسن الظن بنفسه، وقد يظن بل يقطع أن المعنى واحد، وليس كذلك.

---

(١) في (ب، ج): [تنقل].

(٢) في (ك): [على].

(٣) في (ج، ك): [والالتزام].

(٤) ساقط من (ج، د) ويقال: قد رويت قضايا متجددة بروايات متعددة، والفرض من أن الرواة ثقات، فالمعلوم أن بعضهم روى بالمعنى في جميع أفعال النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- إنما يعبر الراوي عنها بعبارته ولا يمكن المحافظة على عبارات الرسول -صلى الله عليه وسلم- إذ لا لفظ له، وإنما الفرض أن الصادر عنه هو الفعل، فماذا يحافظ عليه الإنسان فليحقق البحث إن شاء الله تعالى. عن خط سيدي أحمد بن محمد إسحاق رحمه الله تعالى.

(٥) في (ج): [يشك].

(٦) في (ج): [مسلكًا] وهو خطأ.

(٧) في (ج، خ): [تعريف] خطأ.

يوضحه أن الدليل على أن المعنى واحد ليس إلا عدم الوجدان لمعنى آخر لجواز الاشتراك أو التجوز، وهذا دليل ظني، والظن هنا غير مفيد، فثبت أنه لا يجوز إلا للضرورة المجمع عليها كالترجمة للعجمي[١] ولذلك كان بيان الموقوف على الصحابي من المرفوع إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - واجبًا، ولم يحل رفع الموقوف الذي لا مجال للعقل في معرفته، وإن جاز العمل به[٢] لحسن الظن بالصحابي، فلا يحل رفعه.

وثبت عن ابن مسعود أنه كان إذا قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) استقبلته الرعدة وقال: هكذا إن شاء تعالى (أو أو)[٣] ذكره الذهبي في ترجمته من التذكرة[٤].

وسمى أبو بكر - رضي الله عنه - تفسيره للكلالة رأيًا لأجل هذا. رواه البغوي في تفسيره وغيره[٥]. وإلا فما فسرها إلا بمقتضى[٦] اللغة العربية.

فإن قلت: لابد من العمل بدلالة التضمن والالتزام فكيف منعت منهما؟

قلت: لم أمنع من العمل بهما في العمليات الظنيات، وإنما منعت من أمرين: أحدهما: تبديل المطابقة بهما. وكما[٧] أنه لا يجوز لك أن تقول: إن الله حرم

---

(١) في (ج، ك): [للعجم].
(٢) في (ج): [فيه].
(٣) ساقط من (ج).
(٤) تذكرة الحفاظ (١/ ١٥).
(٥) معالم التنزيل (٢/ ١٦)، ط، دار الفكر. وابن كثير (٢/ ٢٥).
(٦) في (ج، د): [نعيض] وهو خطأ.
(٧) في (ب، ج): [فكما].

عظام الخنزير وشعره. أعني لا يجوز أن تنسب[١] ذلك إلى قول الله ونصه بدلالة التضمن[٢] وهي أن هذه الأشياء بعض الخنزير الذي حرمه الله [تعالى][٣] وهو متضمن لها، وإن كان لك أن تذهب إلى ذلك وتعمل فيه بمقتضى ما تضمنه[٤] على أن المنصوص من تحريمه هو لحمه لا جملته.

وثانيهما: العمل بالتضمن والالتزام في[٥] الاعتقاد القاطع؛ لأنهما غير قاطعين[٦] ولا ضرورة إليهما فيه، ولخوف الفتنة وفتح باب[٧] الاختلاف والتفرق المنهي عنه.

وقد روى البخاري[٨] ومسلم[٩] والنسائي[١٠] حديث [أبي][١١] عمران الجوني عن [جندب][١٢] عن النبي: «**اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه**» وشواهده كثيرة. فهذا في القرآن المأمور بالاعتصام به، كيف بما سواه!

---

(١) في (ك): [ينسب].

(٢) لا يجوز أن ينسب إلى الله تعالى ما دل عليه لأنه تعالى بدلالة التضمين لا يجوز بها ولا ظهر فيه العمل في الاعتقاد.

(٣) زيادة من (ب، م).

(٤) في (ك): [ما تظنه].

(٥) مكررة في (ك).

(٦) يفهم من هذا أن دلالة التضمن عقلية وقد صرح به في النوع الخامس من مراتب التفسير كما سيأتي قريبًا. تعليق.

(٧) في (ب، د): [أبواب].

(٨) رواه البخاري في كتاب الاعتصام (٨/ ١٦١) وكتاب فضائل القرآن المزي (٢/ ٤٤٤).

(٩) صحيح مسلم كتاب العلم (٢٠٥٣)، (٢٠٥٤).

(١٠) رواه النسائي في فضائل القرآن. تحفة أشراف (٢/ ٤٤٤). أحمد.

(١١) في (ب، م): [ابن عمر] وهو خطأ فاحش.

(١٢) ساقط من (ب، م).

الأمر الثاني مما يدل على جواز الخطأ على أهل العلم في الفهم والتعبير: أنه اشتد[١] اختلاف[٢] فطنائهم وأذكيائهم في تعريف الأمور الظاهرة بالحدود الجامعة المانعة، وقد تسمى الحقائق، فإنه قد علم شدة اختلافهم في ذلك، وقدح بعضهم على بعض، وعلم اجتهادهم في تحريرها، وندور الحد الذي لا يُعْتَرَض، مع أن كثيرًا من الأمور التي يتعرضون لحدها يكون جليًّا واضحًا، كالعلم والخبر، وقد اشتد الخلاف في تحديدهما[٣] كما ذكره ابن الحاجب في «مختصر المنتهى»[٤] وشراح كتابه وغيرهم، وكذلك يختلف المتكلمون والنحاة والفقهاء في نحو ذلك، فثبت أن المعبرين عن المعاني كالرماة للأغراض، يقل منهم المصيب ومن يفوز من الإجادة بنصيب.

بل قد وضح[٥] في كتاب الله، عز وجل، اختلاف سليمان وداود -عليهما السلام- في الفهم كما مضى، ونص عليه موسى على أن أخاه هارون أفصح منه لسانًا[٦] فإذا ثبت جواز الخطأ على العلماء في الفهم أولًا، ثم في التعبير عما فهموا[٧] ثانيًا، وكانوا قد اختلفوا في كثير من القرآن والسنة، وعبر كل منهم بعبارة محدثة مبتدعة، وقد رأيناهم متباعدي الفهم والإجادة في التعبير عن الجليات، كالعلم

---

(١) في (ج، د): [أشد] وهو خطأ.

(٢) في (ك): [خلاف].

(٣) في (ج): [تحديدها].

(٤) مختصر المنتهى في علوم الأصول الإمام ابن الحاجب الكردي للإسنوي الإسكندري المالكي المتوفى ٦٤٦هـ. ص(٤) وما بعدها.

(٥) في (ك): [صحيح].

(٦) يقال: ذلك بعارض زال بدعائه المستجاب فليس من الفصاحة الاصطلاحية بل المراد بها اللغوية فليس من البحث كما لا يخفى. من خط سيدي أحمد بن محمد بن إسحاق رحمه الله تعالى.

(٧) في (ج): [علموا].

والخبر مع جمع الخواطر على تنقيح[1] العبارة في الحدود، وحذف الفضلات واجتناب المجاز، وقصد صحة الجمع[2] لأوصاف المحدود، والمنع من دخول غيره فيه، والعناية التامة في تحرير الحد على جميع شرائطه المعروفة، والحذر من قدح الأذكياء فيه بأدنى أمر تلمحه[3] فطنهم الوقادة وقرائحهم النقادة.

***

(١) في (ج): [تقبيح].
(٢) في (ج): [الجميع].
(٣) في (ب، ج): [يلمحه].

[وقوع الخلل كبير في تعريف كثير من الجليات التي هي أفعالنا]

فمع هذا الاحتراز الكثير وقع الخلل الكبير(١) في كثير من الجليات التي هي أفعالنا كالخبر، أو صفاتنا الوجدانية كالعلم والوجود، فكيف إذا وقع التعبير عن محارات(٢) العقول ومواقفها من أحكام القدم والقديم سبحانه ونعوت جلاله الأكبر الأعز الأعظم، وسائر ما يتعلق به من الأسماء والأحكام، ثم سائر دقائق الجواهر والأعراض وغوامض علم الكلام، وما لم تعرف العقول منه إلا مجرد العبارات الرائعة والإشارات الغامضة في أسرار الأقدار، والحكم الخفية، وتأويل المتشابهات التي تفرد الرب سبحانه بعلمها، على الصحيح، والجمع بين المتعارضات، والخوض في الممنوعات، مثل كلامهم في الروح مع توقف النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فيه، ونزول القرآن بما يقتضي الكف عنه(٣) ورعًا وأدبًا وحياءً من الله ورسوله حتى تجاسروا على تأويل الروح بغير دليل.

ومنتهى الأمر أن ما قالوه محتمل، فمجرد الاحتمال لا يبيح الممنوع من غير يقين مع التساهل وعدم الاحتراز الذي ذكرناه في الحدود، ومع اعتماد المجاز والاستعارات والتورية والإشارات في كثير من المواضع. على أن الله تعالى قد حكى

---

(١) في (ك): [الكثير].

(٢) في (ج): [على مجازات].

(٣) قال الإمام القرطبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥] روى البخاري ومسلم عن عبد الله قال: بينما أنا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في حرث، وهو متكئ على عسيب، إذ مر اليهود فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح. فأمسك النبي -صلى الله عليه وسلم- فلم يرد عليهم شيئًا، فعلمت أنه يوحي إليه فقمت من مقامي، فلما نزل الوحي قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ لفظ البخاري. وفي مسلم فأسكت النبي صلى الله عليه وسلم. تفسير القرطبي (١٠/ ٣٢٣).

في كتابه من زجر الملائكة عن الخوض في بعض ذلك ما كان فيه كفاية وعبرة حيث تعرضوا -عليهم السلام- لمعرفة سر القدر في أمر واحد، وهو خلق آدم وذريته، بقولهم للملك العزيز العليم الحكيم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة:٣٠] فقوبلوا من الخطاب بما[١] لم يكن لهم في حساب، حتى قيل لهم: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:٣١] فيما خاطبهم به رب العالمين وأمرهم أن يكونوا لآدم ساجدين، وكان إبليس بسبب تكبره عن ذلك من الكافرين، وهذا كله بسبب خوضهم في السر الممنوع والأمر المحجوب.

وكذلك موسى الكليم عليه [أفضل][٢] الصلاة والتسليم، وهو المقرب نجيًّا والوجيه عند الله نصًّا جليًّا، لما تعرض لما ليس من شأنه من علم السر الذي هو تأويل المتشابه نزل إلى مقام السائل المحروم والمخطئ المكظوم، وقطع على خطا الخضر - عليهما السلام - في موضع كان يجب عليه القطع[٣] فيه بتصويبه لما تقدم من أخبار الله [تعالى][٤] له بأنه أعلم منه وسؤاله لقاءه[٥] وإجابته دعوته وتبليغه بفضل الله إلى ذلك، كل ذلك لما تعرض لسر التأويل، وفي[٦] مثل ذلك قيل:

وإن مقامًا حار فيه كليمه ... ولم يستطع صبرًا لخير العوالم
جدير بتحقيق عظيم وريبة[٧] ... من الوهم عند الجزم من كل عالم

(١) في (ج، د): [ما].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) الصواب في (ب، م).
(٤) زيادة من (ب، م).
(٥) في (ك): [لقاه].
(٦) في (ج): [في].
(٧) في (ج): [ورتبة].

وفي البيت الثاني تنبيه للمتكلمين وغيرهم على ما لم يزل الأكابر يقعون فيه من دعوى القطع واعتقاده من غير تحقيق، فإن موسى -عليه السلام- لولا اعتقد القطع بخطأ الخضر ما أنكر عليه.

وكذلك قطع كثير من علماء الكلام على صحة أدلتهم الموجبة لتأويل كلام علام الغيوب، بل هم دون الكليم المقرب الوجيه المعصوم بمسافات لا تدركها الخواطر، ونسبة علم الله تعالى إلى علم جميع العالمين كما جاء في الصحيح مثل ما أخذه الطائر من البحر الزاخر(١).

وما أحسن أدب البوني(٢) في قوله: [إن](٣) علم الخلائق في علم الله(٤)مثل لا شيء في جنب ما لا نهاية له.

والقصد أن من عرف منه الخطأ في الجليات فكيف يكون حاله متى خاض في هذه الخفيات، وترك عبارات الحق الذي نص على أنها لا تبدل كلماته، وأنه لا معقب لحكمه، وأن كتابه لو كان من عند غيره لوجد فيه اختلافًا كثيرًا(٥) وأنه نور وشفاء وهدى لا ريب فيه! فكيف تترك عبارات هذا المعجز الباهر، وتبدل بعبارات من لا عصمة له عن الخطأ، بل عن القبائح والكفر! أعاذنا الله تعالى [منه](٦).

---

(١) انظر تخريج الحديث فيما تقدم.

(٢) أحمد بن علي بن يوسف أبو العباس البوني. صاحب المصنفات في علم الحروف، متصوف مغربي الأصل، نسبته إلى بونة (بأفريقية على الساحل) توفي بالقاهرة ٦٤٢ هـ. له: شمس المعارف الكبرى، وله: اللمعة النورانية وغيرها. الأعلام للزركلي (١/ ١٧٤).

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) في (ج): [في مثل].

(٥) في (ك): [اختلاف كثير].

(٦) ساقط من (ج، د).

[جهل أتباع المتكلمين ومقلديهم]

ولقد تفاحش جهل أتباع المتكلمين ومقلديهم وغَلَوا في الدعاوى غُلُوًّا لم يسبقهم إليه غلاة قدمائهم وسباق كبرائهم، فهذا أبو القاسم[١] البلخي الكعبي إمام المعتزلة يقول في حق العامة: هنيئًا لهم السلامة، هنيئا لهم السلامة. ذكره في كتابه[٢] المقالات، وقد عد العامة فرقة وحدهم فأصاب. وصنف محمد بن منصور كتاب الجملة والألفة في النهي عن تكفير المختلفين في أصول الدين، وهو إمام التشيع للعترة وحكى أقوالهم وأفعالهم -عليهم السلام- على ذلك، وأنه مذهب من أدرك من المعتزلة كالجعفرين[٣] وطول في ذلك. ذكره صاحب الجامع الكافي [في][٤] آخر الجزء السادس، وهذا العلامة ابن أبي الحديد المعتزلي مع توغله في [علم][٥] الكلام يقول:

تاه الأنام بأسرهم ... فاليوم صاحي القوم عربد

والله ما موسى ولا ... عيسى المسيح ولا محمد

عرفوا ولا جبريل ... وهو إلى محل القدس يصعد

من كنه ذاتك غير أنك ... واحد في الذات سرمد[٦]

---

(١) حاشية: قال الأمير: لا يخفى أن هذا الكلام [أحيل] أو [دخيل] في البحث من قوله: فهذا أبو القاسم إلى قوله: فإن قيل كيف السبيل وإن كان يذكره هنا وجه في الجملة. أنوار.

(٢) في (ج): [في كتاب].

(٣) جعفر بن مبشر، وجعفر بن حرب. انظر ترجمتهما فيما تقدم.

(٤) ساقط من (ج، د).

(٥) ساقط من (ج).

(٦) حاشية جانبية: يقال: كأنه يريد تقرير فإن حقيقته تعالى موجود. كاتبه، وابن أبي الحديد ضال فلا يقال علامة، بل ولا يستشهد بكلامه.

عرفـــوا إضافـات ونفيـــا والحقيقـة[١] ليـس توجـــد
فليخسـأ الحكمـاء عـن حـرم لـه الأفلاك[٢] سـجد[٣]
مـن أنـت يـا رسـطو[٤] ومـن أفـلاط قبلـك[٥] يـا مبلـــد
ومـن ابـن سـينا حيـث قـرر مـا هذيـت بـه وشـــيد
هـل أنتـــم إلا الفـراش رأى السـراج وقـد توقـــد
فدنـــا فأحـــرق نفســـه ولـو اهتـدى رشـدا لأبعـد[٦]

وفي ذلك [يقول][٧] أيضًا[٨]:

فيـك يـا أغلوطـة[٩] الفكر[١٠] تـاه عقلـي وانقضـى عمـري
سـافرت فيـك العقـول فمـا ربحـت إلا عنـا السـفر
رجعـت حسـرى ومـا وقفـت لا علـى عيـن ولا أثـر
فلحـى الله الأُلَـى زعمـــوا أنـك المعلـوم[١١] بالنظـر

---

(١) في (ج): خطأ.

(٢) في (ب، ج): [الأملاك].

(٣) في (ج): خطأ.

(٤) في (ج) [أومن].

(٥) في (ب) [مثلك].

(٦) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤/ ٩٩)، (وقد نقضه ابن الملاح في تشريحه).

(٧) ساقط من (ج).

(٨) في شرح نهج البلاغة (٤/ ١٠٠).

(٩) حاشية: في إطلاق أغلوطة على الرب جناية لا تحل، وإطلاقه مشكل يقصر عنه. وقلة أدب لمتأوله. كاتبه.

(١٠) في (ج) [الفكري].

(١١) حاشية: قوله المعلوم: كأنه يريد العلم الخاص الذي ادعاه أبو هاشم وإلا فإنه تعالى معلوم=

كذبوا إن الذي زعموا خارج عن قوة البشر

وله في ذلك[١] المعنى أشياء بليغة كثيرة، ذكرها في شرح نهج البلاغة، في شرح قول أمير المؤمنين [علي][٢] عليه السلام، وقد ذكر عجز العقول عن معرفة ذات

=بالنظر بل إنما ينظر في أدلة الآيات والأنفس والمعجزات إلا ليعلم بوجود صفات كماله. كاتبه. قلت: وقد قلت:

وإنما قاله في إطلاق أغلوطة عليه ... كما قلته لا يسوغ في النظر
فليس في الذكر ما ذكرت ولا ... روي لنا في الصحيح في الأثر
يومًا فرت تلكم العقول إلى ... بحر الهدى في سفاين الفكر
بحر كتاب الإله لا تغلبت ... خاليـة من هبا الـدرر
لكنها سافرت على طـرق ... قد حاد خزنتها عن السفر
سار بها الجبائي وشيعته ... فما انتهوا كلهم إلى وطر
فلا تلح الأُلَى فما طلبوا عينًا ... ولا غيرهم من البشر
كأنهم أجمعين قد وثقوا ... على الذي قد نفيت من أثر
هذه السماوات من مؤثرها ... والأرض في تربها وفي الحجر
وأنت من نطفة مخلقة ... حباك بالسمع مقدر البصر
والعقل حتى غدوت في جدل ... وأنت أنت الدليل في النظر
قـال إلـه عـز وفي ... أنفسكم فانظـرن واعتبر
تعلم علم اليقين أن لنا ... ربًّا عليه الدليل في الفطر
فقف ولا تقبل غير منهجه ... ينجيك يوم الحساب في سقر
واشدد رحال الأفكار للسفر ... إلى رياض الآيات والسور
مَعْمَر بالحق أن يرده كما ... غيرك منها قد عاد بالظفر

كتبه قائله: محمد بن إسماعيل الأمير وفقه الله. آمين آمين. بلغ لهذا [١٥] شهر رجب (١١١٤هـ) آخر ليلة منه.

(١) في (ك) [هذا].

(٢) زيادة من (ج).

الرب -جل جلاله- فقال عليه السلام في ذلك: امتنع منها بها، وإليها حاكمها. قال ابن أبي الحديد: وهو قول لم تزل[١] فضلاء العقلاء مائلين إليه ومعولين عليه. أو كما قال.

وقد استكثرت من كلامه على قدر تركي للبسط[٢] في هذا المختصر لمعارضة أصحابه المعتزلة بكلامه، فإنهم يعترفون بعلو مرتبته[٣] فيهم.

فأما أهل السنة ومن ينتسب[٤] إلى نصرتهم من المتكلمين، فهم بذلك أشهر، ومما قال[٥] الفخر الرازي[٦] [في ذلك][٧]:

العلم للرحمن جل جلاله ... وسواه في جهلاته يتغمغم
ما للتراب وللعلوم وإنما ... يسعى ليعلم أنه[٨] لا يعلم

وأنشد الشهرستاني في ذلك في أول كتابه «نهاية الإقدام[٩] في علم الكلام»:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر ... على ذقن أو قارعًا سن نادم

---

(١) في (ك) [يزل].

(٢) في (ب، م): [البسيط].

(٣) في (ج): [رتبته].

(٤) في (ب، ج): [ينسب].

(٥) في (ب، م): [قاله].

(٦) نسبها ياقوت الحموي في معجم الأدباء إلى محمود بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف. معجم الأدباء (٩/ ١٩٢).

(٧) ساقط من (ج).

(٨) في (ج): [يسعى بها بأنه].

(٩) انظر: «نهاية الإقدام» ص(١٢٠-١٢٥).

وصرح الغزالي بذلك [في][1] الأحياء[2] وصنف فيه[3]. ولابن دقيق العيد[4] فيه أبيات جيدة مع علو مرتبته في المعقولات والمنقولات. واشتهر عن الجنيد[5] نفع الله به، على علو مرتبته[6] أنه كان يقول: ما يعرف الله إلا الله[7]. وجود الغزالي تفسير ذلك في مقدمات المقصد الأسنى[8] وجود[9] ذلك أيضًا الزركشي في شرحه جمع الجوامع للسبكي[10]. ودع عنك هؤلاء كلهم فقد كفانا كتاب الله [تعالى][11] في ذلك[12] حيث يقول سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] ولا أوضح من نص القرآن إذا أجير[13] من التأويل بغير برهان. وكيف نتأول ذلك وهذا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهو المبين لكتاب الله الواسطة المختارة بين الله وبين

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): [إحياء علوم الدين] انظر: إحياء علوم الدين (١/ ١٦٣) وما بعدها.

(٣) لعله كتاب: إلجام العوام عن علم الكلام. نقلاً عن أحمد مصطفى.

(٤) هو محمد بن علي بن وهب أبو الفتح القشيري قاض من كبار علماء الأصول مجتهد، وكان ظريفًا له أشعار وملح وأخبار. الأعلام (٦/ ٢٨٣) من مؤلفاته الإحكام، وشرح الأربعين وغيرها.

(٥) الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزار، أبو القاسم، صوفي، من العلماء بالدين كان الكتاب يحضرونه لألفاظه والشعراء لفصاحته، والمتكلمون لمعانيه، وهو أول من تكلم في علم التوحيد ببغداد، له رسائل منها ما كتبه لبعض إخوانه، ومنها ما هو في التوحيد. توفي سنة ٢٩٧ هـ. الأعلام (٢/ ١٤١).

(٦) في (ج): [رتبته].

(٧) ذكر العبارة الغزالي في «المقصد الأسنى» ص(٢٧).

(٨) في (ج، د) في «المقصد الأسنى» ص(٤٩).

(٩) «المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى» الغزالي ص(٢) وما بعدها.

(١٠) انظر ص(٢٥٥) والزركشي هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله (٧٤٥-٧٩٤هـ) عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، له تصانيف كثيرة. «الأعلام» (٦/ ٦٠).

(١١) زيادة من (ب، م).

(١٢) ساقط من (ب).

(١٣) في (ج): [أخبر].

عباد[١] الله يقول في هذا المقام: «**سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[٢] وقال في حديث آخر: «**تطاع ربنا فتشكر، وتعصى فتغفر، وتجيب المضطر وتكشف الضر، ولا يجزى بآلائك أحد، ولا يبلغ مدحك قائل**»[٣] هذا وهو أفصح وأعلم من ترجم عن ممادح ربه، سبحانه، وهو المؤتى في ذلك لجوامع[٤] الكلم وحسناها[٥] وأنفسها عند الله [تعالى][٦] وأسناها، وهو المخاطب بقول الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٣] فاعترف -عليه السلام- بقصور عبارته عن بلوغ المرام في هذا المقام فكيف بسائر[٧] الأنام

(١) في (ج، د): [عبارة].

(٢) صحيح: أخرجه مسلم في كتاب الصلاة (١/ ٢٥٣) والترمذي في كتاب الدعوات (٥/ ٥٢٤) وابن ماجه في كتاب الدعاء (٢/ ١٢٦٢) وكتاب إقامة الصلاة (١/ ٣٧٣) ولفظه: عن علي ابن أبي طالب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول في آخر الوتر: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». ورواه أحمد في المسند (١/ ٩٦)، و(٦/ ٥٨).

(٣) ضعيف. رواه الهيثمي في «مجمع الزوائد» كتاب الأدعية (١٠/ ١٥٨)، ولفظه: عن فرات ابن سلمان قال: قال علي: ألا يقوم أحدكم فيصلي أربع ركعات ويقول فيهن ما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «تم نورك فهديت فلك الحمد، عظم حلمك فعفوت فلك الحمد، فبسطت يدك فأعطيت فلك الحمد، ربنا وجهك أكرم الوجوه، وجاهك أعظم الجاه، وعطيتك أفضل العطية وأهنأها، تطاع ربنا فتشكر، وتعصى ربنا فتغفر، وتجيب المضطر، وتكشف الضر، وتشفي السقم، وتغفر الذنب، وتقبل التوبة، ولا يجزي بآلائك أحد، ولا يبلغ مدحتك قول قائل» وقال: رواه أبو يعلى، والفرات لم يدرك عليًّا، والخليل بن مرة وثقه أبو زرعة وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات. ومعناه جيد، مأخوذ من الأدلة العامة.

(٤) في (ج، د): [جوامع].

(٥) في (ج): [وأحسنها].

(٦) زيادة من (ب، م).

(٧) في (ب، م): [سائر].

مـرام شـط مرمي الوصـف فيه فـدون مـداه بيـد لا تبيـد

فإن قيل: كيف السبيل إلى المنع من التعبير بغير عبارة الكتاب والسنة، وقد وقع التعبير في هذا الكتاب وغيره بذلك؟

قلنا: لم نمنع ذلك مطلقًا، إنما[1] منعنا ذلك في مهمات الدين التي وضحت فيها عبارات الكتاب والسنة، ودلت الأدلة على أنها منحصرة، كما تقدم، ولم تلجيء إليها ضرورة، ولا اجتمعت شرائط اليقين في مطابقة العبارات عنها.

والنكتة في ذلك منع ما يؤدي إلى الاختلاف المحرم، وتمييز ما يجب قبوله، وهو عبارات القرآن والسنة، عما لا يجب قبوله على الجميع، وهو عبارات من ليس بمعصوم، وليس يخالف في حسن هذا الاختيار مميز بعد فهم معناه والمقصود به. وقد يجمع بين عبارة الكتاب والسنة وعبارة أهل المعقولات إذا كان معناهما واحدًا جليًّا لا يؤدي إلى مفسدة ولا إلى اختلاف، ولكن ليكون الجمع بينهما أظهر في وضوح المعنى وتجليه لأهل العلوم المعقولات والمنقولات جميعًا، وآنس لهم حيث اجتمعت عباراتهم على معنى متداول متفق عليه بين أهل المعارف من أئمة الفنون كلها، كما نذكره في مسألة الإرادة من التعبير عن حكمة الله [تعالى][2] في المتشابه بغرض[3] العرض [تارة][4] وبالمراد الأول تارة، وبالخير المحض تارة، وبالغايات الحميذة تارة، وتأويل المتشابه والداعي والحكمة وداعي الحكمة وأمثال ذلك. والله الهادي.

---

(١) في (ج): [وإنما].

(٢) ساقط من (ج، د).

(٣) في (ب): [ليغرض].

(٤) زيادة من (ب، م).

فهذا الكلام انسحب على من التْهَى[١] عن ترك عبارات الكتاب والسنة وتولى من لم يعصم للتعبير عنهما وما يجر ذلك [إليه][٢] من الخطأ، وتوسيع دائرة الاختلاف المحرم، وأن ذلك أدى إلى غموض الحق وخفائه. وزاد الحق غموضًا وخفاءً أمران:

[خوف العارفين مع قلتهم من علماء السوء]

أحدهما: خوف العارفين، مع قلتهم، من علماء السوء وسلاطين الجَور وشياطين الخلق مع جواز التقية[٣] عند ذلك بنص القرآن وإجماع أهل الإسلام، وما زال الخوف مانعًا من إظهار الحق، ولا برح المحق عدوًّا لأكثر الخلق.

وقد صح عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه قال في ذلك العصر الأول: حفظت من رسول الله وعاءين؛ أما أحدهما فبثثته في الناس، وأما الآخر فلو أبثه لقطع هذا البلعوم[٤]. وما زال الأمر في ذلك يتفاحش، وقد صرح الغزالي بذلك في خطبة المقصد الأسنى[٥] ولوح بمخالفته أصحابه فيها كما صرح بذلك في

---

(١) (لها يلهو لهوًا وهو ملتهي).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ج): [البينة].

(٤) صحيح البخاري، كتاب العلم (١/ ٢١٣) رقم (١٢٠) مع الفتح. قوله: وعاء في العلم: أريد عين منه وأطلق المحل علمًا خال والمراد بهذا الدعاء الذي بثته الأحاديث التي فيها أسماء أمراء الجور وأحوالهم، وقد كان أبو هريرة يكني عن بعضه ولا يصرح به خوفًا على نفسه، كقوله: (أعوذ بالله من رأس الستين وأمارة الصبيان) فبقى شيئًا إلى خلافة يزيد بن معاوية، فإنها كملت سنة ستين، فاستجاب الله دعاه، فإنه مات في نفس السنة، فمات قبلها بسنة. فتح الباري لابن حجر رحمه الله. انظر الفتح (١/ ٢١٤).

(٥) «المقصد الأسنى» للغزالي ص(٢)، وص(٤٠، ٤١).

شرح «الرحمن الرحيم» فأثبت حكمة الله [ورحمته][١] وجود الكلام في ذلك، وظن أنهم لا يفهمون المخالفة؛ لأن شرح هذين الاسمين [الشريفين][٢] ليس هو[٣] موضع هذه المسألة، ولذلك طوى ذلك وأضرب عنه في موضعه، وهو اسم الضار كما يعرف ذلك أذكياء النظار.

وأشار إلى التقية[٤] الجويني في مقدمات «البرهان» في مسألة قدم القرآن[٥] والرازي في كتابه المسمى بـ«الأربعين في أصول الدين»[٦] في الكلام على تأثير الوصف العدمي في دليل الأكوان، وصرح بالمخالفة في ذلك في «المحصول في باب القياس»[٧] لأنهم يتسامحون في المخالفة في الأصول الفقهية دون الأصول الدينية، وتراه يشير في نهاية العقول الإشارة الخفية إلى مخالفتهم، كما صنع في دليل الأكوان بعد الاحتجاج في تماثل الأجسام على أن الجسمية أمر مشترك حيث قال: وفي هذا الكلام نظر. لم يزد على هذا، وقد أشار إلى أنه راجع إلى أن[٨] ما لا دليل عليه يجب نفيه، وقد بالغ في بطلانه كما أوضحته في العواصم[٩] وقد طول في مقدمات النهاية في إبطال هذه الطريقة، فتأمل أمثال ذلك منه.

---

(١) ساقط من (ج).
(٢) ساقط من (ب، م).
(٣) في (ج): [هذا].
(٤) في (ج): [التنبيه] وهو خطأ.
(٥) «البرهان في أصول الفقه» عبد الملك بن عبد الله، إمام الحرمين، «المقدمة»: ص(١-٢٤).
(٦) انظر كتاب «الأربعين في أصول الدين» للرازي: ص(٥٣) وما بعدها.
(٧) انظر: «المحصول في علم أصول الفقه» للرازي تحقيق طه جابر العواني (٢/ ٢/ ١١١) وما بعدها. مطبوعات جامعة الإمام. أحمد.
(٨) ساقط من (ب، ج).
(٩) في المجلد الثاني من «العواصم» (١/ ٨٦٤-) ط جديدة.

وفي صحيح البخاري (باب كيف يقبض العلم)[١]: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فاكتبه؛ فإني أخاف دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل[٢] إلا حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ولتُفشُوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلَّم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا[٣]. وأورد فيه حديث ابن عمرو مرفوعًا: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، وإنما يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤساء[٤] جهالًا، فسئلوا فأفتَوا بغير علم فضلوا وأضلوا**»[٥].

قال ابن بطال[٦]: معنى قوله إن الله لا ينتزع العلم من العباد أنه لا يهب لهم العلم ثم ينتزعه بعد أن تفضل به عليهم، وأنه يتعالى[٧] عن أن يسترجع ما وهب لهم من علمه الذي يؤدي إلى معرفته والإيمان به، وإنما يكون قبض العلم بتضييع التعلم[٨] فلا يوجد فيمن يبقى من يخلف من مضى، وقد أنذر - عليه الصلاة[٩] والسلام - بنقص الخير كله[١٠] وما[١١] ينطق عن الهوى.

---

(١) «صحيح البخاري» كتاب العلم، باب (٣٤) (١/ ٢٠٨) مع الفتح.

(٢) في (ب، د): [يقبل].

(٣) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص(١٠٤) د. مصطفى السباعي، وتقييد العلم للخطيب البغدادي: ص(١٠٥) وهو بسند صحيح.

(٤) رؤساء هم: الرأس والتنوين جمع رأس. ولأبي ذر بفتحها وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رائس.

(٥) الحديث رواه البخاري في كتاب العلم رقم(١٠٠)، ومسلم رقم(٢٦٧٣).

(٦) علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال أبو الحسن. عالم بالحديث، من أهل قرطبة، له شرح البخاري. توفي سنة ٤٤٩ هـ. «الأعلام»: (٤/ ٢٨٥)، وانظر شرحه البخاري (١/ ١٧٧).

(٧) في (ج، د): [تعالى].

(٨) في (ب): [العلم].

(٩) زيادة من (ك).

(١٠) انظر: «صحيح مسلم» كتاب الفتن (٢٢٣٠).

(١١) في (ك): [ولا].

[آثار الاعتماد على الكتابة في حفظ العلم]

وثانيهما: الاعتماد على الكتابة في حفظ العلم. فإنه أدى إلى كتم أهل العلم لكثير من مَصُونه في أول[1] الأمر، ثم لمهمات الدين في آخره، وكان العلم في أول الأمر يبذل من أهله لأهله مشافهة ولو سرًّا، وذلك النقص وهو محفوظ في الصدور غير مبذول لأهل الشرور في السطور، فلما قل الحفظ وطال الأمر وكتب ليحفظ وتعذرت الصيانة وخيف العدوان من أعداء أهل الإيمان، كتم بعضهم فلم يظهر علمه فازداد النقص، واتقى بعضهم فتكلم بالمعاريض الموهمة للباطل خوفًا على نفسه، ورمز بعضهم فغلط عليه فيما قصده في رمزه، فتفاحش الجهل، وقد أوضحت كثرة الغلط فيما أريد بيانه، كيف لا فيما أريد[2] كتمانه وما لا يجوز تفسيره إلا لمن علم من صاحبه مراده بالنص، فلما كثرت أسباب غموض الحق وجب الرجوع في أخذه إلى أصله الذي ضمن الله تعالى حفظه حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩] وأن يبتغي من حيث ابتغاه خليل الله -عليه السلام- حيث قال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات:٩٩] كما[3] نص على ذلك معاذ -رضي الله عنه- (حيث قال)[4] وأوصى به عند موته كما رواه الترمذي[5] والنسائي[6] معًا في المناقب والحاكم في الفتن من المستدرك[7]

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): [يريد].

(٣) في (ج): [فلما] وهو خطأ.

(٤) زيادة من (ب، م).

(٥) «سنن الترمذي» (٩/ ٣٥٢).

(٦) والنسائي في «الكبرى» (٨٢٥٣).

(٧) «المستدرك» (٤/ ٤٦٦) قال الشيخ مقبل: موقوف، وهو كلام نفيس صادر عن حكيم. رقم (٨٤٨٨) في المستدرك. وانظر الأول من الأصل (١/ ١٧٨).

وصححه على شرط مسلم، وهذا لفظه مختصرًا: عن [زيد بن عميرة][(١)] أنه كان عند معاذ حين احتضر، فكان يغشى عليه ثم يفيق، حتى غشي عليه غشية ظننا أنه قد قبض فيها ثم أفاق، وأنا مقابله أبكي، فقال: ما يبكيك؟ قلت: أبكي على العلم والحلم الذي أسمع منك يذهب! قال: فلا تبك؛ فإن العلم والإيمان مكانهما، من ابتغاهما وجدهما؛ فابتغه حيث ابتغاه إبراهيم -عليه السلام- فإنه سأل الله وهو لا يعلم. وتلا: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ اهـ.

ونحو ذلك ما وهب الله تعالى[(٢)] من اليقين والفوز العظيم[(٣)] لأصحاب الكهف، وكذلك السحرة الذين آمنوا بموسى من غير طول نظر، وقد علل الله [تعالى][(٤)] [قبول][(٥)] النصارى للحق بأن منهم قسيسين ورهبانًا، وأنهم لا يستكبرون، ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق.

[النصيحة لمن أراد إحياء هذه السنة واتباعها]

فمن أراد إحياء هذه السنة واتباعها خلع قيود عصبيات المذاهب ورسوم عوائدهم، وترك التقليد في تكفير الخصوم، وترك جميع العبارات المبتدعة، وأخلص لله، والتجأ إليه وتضرع وتورع وتذلل وتواضع، واستأنف طلب العلم النافع من الله تعالى[(٦)] بواسطة أهل الورع والتواضع والإنصاف من علماء الطوائف

---

(١) في الخلاصة يزيد بن عميرة بالفتح الزبيدي بالضم. الخ.

(٢) ساقط من (ب، ج، م).

(٣) في (ب، ج) لأهل.

(٤) ساقط من (ب، م).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ب، ج).

كلها، ولم يقلدهم في دعاوى التفسير لكتاب الله [تعالى][(١)] وصحيح السنة حيث يختلفون، حتى ينظر بتفهم وإنصاف أيهم أقوى دليلًا وأوضح سبيلًا، مؤمنًا بالله موقنًا بمعونته[(٢)] وهدايته، وصدق وعده حيث قال سبحانه: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١] وحيث قال على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ومن أتاني يمشي أتيته أسعى، ومن تقرب إلي شبرًا تقربت إليه ذراعًا، ومن تقرب إلي ذراعًا تقربت إليه باعًا**»[(٣)].

فإذا عملنا[(٤)] [على ذلك][(٥)] لوجه الله وتعاونا عليه لله وبالله نظرنا في نصوص كتاب الله وصحيح سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-[(٦)] فإن وضح الحق من غير دقة وغموض ولا تعارض بين النصوص ولم يجب التأويل بأمر بين جلي مأمون الخطر بإجماع أو ضرورة، فلا معدل عن كتاب الله وسنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وإن وقع التعارض المحقق، وسعنا الوقف في ذلك[(٧)] ووكلنا علمه إلى الله تعالى، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء:٣٦] وإن كان التعارض غير محقق، وإنما هو اختلاف يمكن فيه الجمع، جرينا على القواعد الصحيحة المجمع عليها في الجمع بين المختلفات، وتركنا من حاد عنها بالمعاذير الخفية.

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ك): [بعونه].

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب التوحيد (٨/ ٢١٢) رقم(٦٩٧٠) ورواه مسلم في كتاب الذكر (٤/ ٢٠٦٧) رقم(٢٦٧٥) ولفظه: عن أبي هريرة عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: قال الله عز وجل: «إذا تقرب عبدي مني شبراً تقربت منه ذراعًا، وإذا تقرب مني ذراعًا تقربت منه باعًا - أو بوعًا - وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة».

(٤) في (ب، م): [علمنا].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) زيادة من (ب، م).

(٧) في (ج): [فيه].

وهذه القواعد هي مثل تقديم النص على الظاهر المحتمل، والخاص على العام، والمبين على المجمل، والمعلوم على المظنون، والمتواتر على الآحاد، والناسخ على المنسوخ، والمشهور على الغريب، والصحيح على الضعيف، والمتفق على صحته على المختلف في صحته، وكلام أئمة كل فن على من خالفهم ممن لا يعرف ذلك الفن، أو يعرف منه اليسير ولا يعرف ما عرفوه، فإن الأمر في ذلك كما قيل: ليس العارف كالبارع في المعرفة. وشتان ما بين ليلة المزدلفة ويوم(١) عرفة. وكذلك نرجع في شروط ذلك كله إلى الأدلة المقبولة.

فإن قيل: لابد من تفسير الكتاب والسنة بغير ألفاظهما، وقد منعتم من العبارات المبتدعة.

قلنا: لم نمنع من ذلك مطلقًا، إنما منعنا منه حيث يضر ويستغنى عنه بعبارات الكتاب والسنة [الجليّة](٢) التي لا تحتاج إلى تفسير، كما تقدم. وأما التفسير فما كان من المعلومات بالضرورة من أركان الإسلام وأسماء الله تعالى منعنا تفسيره؛ لأنه جلي صحيح المعنى، وإنما يفسره من يريد تحريفه كالباطنية الملاحدة. وما لم يكن معلومًا ودخلته الدقة والغموض؛ فإن دخله بعد ذلك الخطر وخوف الإثم في الخطأ مما يتعلق بالعقائد تركنا العبارات المبتدعة وسلكنا طريق الوقف والاحتياط، إذ لا عمل [فيه](٣) يوجب معرفة معناه المعين. وإن لم يدخل فيه الخطر عملنا فيه بالظن المعتبر المجمع على وجوب العمل به أو جوازه. والله الهادي.

***

---

(١) في (ب، ج): [وليلة].

(٢) في (ب): [الجليلة].

(٣) ساقط من (ب، م).

فصل

في الإرشاد (إلى طريق المعرفة لصحيح التفسير[١]) وأصح التفاسير عند الاختلاف بطريق واضح لا يشك أهل الإنصاف في حسن التنبيه عليه والإرشاد إليه

اعلم أن كتاب الله تعالى[٢] لما كان مفزع الطالب للحق بعد الإيمان، وكان محفوظًا كما وعد به الرحمن، ودخل الشيطان على كثير من طريق تفسيره، وعدم الفرق بين التفسير والتحريف والتأويل والتبديل، ولو كان لكل مبتدع أن يحمله على ما يوافق هواه بطل كونه فرقانًا[٣] بين الحق والباطل، وقد ثبت أنه يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، وهذا لا يتم إلا بحراسته من دعاوى المبطلين في تصرفاتهم واحتيالهم على التشويش فيه ولبس صوادعه وقواطعه بخوافيه، وهذه هذه، فليهتم المعظم له بمعرفتها ويتأملها حق التأمل ويتعرف على أسبابها ممن قد مارسها. وقد أوضحتها فيما تقدم من هذا المختصر، وذكرت الصور الأربع التي يغلط فيها كثير من المتكلمين في اعتقاد وجوب التأويل بسببها أو بعضها، فتأملها وجود النظر في ذلك الفصل [الذي][٤] ذكرتها فيه.

فإذا عرفت ذلك فلا غنى عن معرفة مراتب المفسرين حيث يكون التفسير راجعًا إلى الرواية، ثم مراتب التفسير حيث يكون التفسير راجعًا إلى الدراية.

أما مراتب المفسرين فخيرهم الصحابة -رضي الله عنهم- لما ثبت من الثناء عليهم في الكتاب والسنة؛ ولأن القرآن أنزل على لغتهم، فالغلط أبعد عنهم من

---

(١) في (م): [صحيح التفسير]..الخ.
(٢) ساقط من (ج، د).
(٣) في (ب، ج) [فرقا].
(٤) زيادة من (ج، د).

غيرهم، ولأنهم سألوا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عما أشكل عليهم. وأكثرهم تفسيرًا حبر[1] الأمة وبحرها عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- وقد جمع عنه تفسير كامل[2] ولم يتفق مثل ذلك لغيره من الصدر الأول الذين عليهم في مثل ذلك المعول، ومتى صح الإسناد إليه كان تفسيره من أصح التفاسير مقدمًا على كثير من الأئمة الجماهير وذلك لوجوه:

أولها: أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- دعا له بالفقه في الدين وتعليم التأويل، أي: التفسير. كما مضى[3] تقريره في الكلام على المتشابه، وصح ذلك واشتهر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وله طرق في مجمع الزوائد[4].

وقال الحافظ أبو مسعود في أطرافه[5] إنه مما أخرجه البخاري ومسلم[6] بكماله. وفيهما من غير طريق أبي مسعود عند سائر الرواة: «**اللهم علمه الكتاب والحكمة**»[7]

---

(١) في (ج): [خبر].

(٢) اسمه: «تنوير المقباس في تفسير ابن عباس» لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، المتوفى سنة ٨٧١هـ ط٢، باب «الحلية». قال الشيخ صديق حسن خان في «تفسيره» فتح البيان في مقاصد (١/ ٨): وقد روى عنه في التفسير ما لا يحصى كثرة، لكن أحسن الطرق عنه طريقة علي بن أبي طلحة الهاشمي المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة، ومحمد بن السائب، فإن انضم إليه رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب، وكذلك طريق مقاتل بن سليمان الأزدي، وطريق الضحاك عن عطاء بن السائب، وطريق ابن إسحاق صاحب السير. ثم إن هذا التفسير والمنسوب الذي لا قيمة له فيه هو نسبته إلى علي أو ابن عباس. التفسير والمفسرون (١/ ٨٢) و(١/ ١٦٤).

(٣) في (ب، ج) [تقدم].

(٤) «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» الهيثمي (٩/ ٢٧٦).

(٥) الكتاب غير مطبوع، ولم يوجد.

(٦) «صحيح البخاري» في الوضوء (١/ ٤٥، ٢٥٠) «صحيح مسلم» في فضائل الصحابة (١٩٢٧).

(٧) انظر: رواياته في «جامع الأصول» لابن الأثير (٩/ ٦٣).

وفي رواية: «**اللهم فقهه في الدين**»[١] وفي رواية الترمذي أنه رأى جبريل [عليه السلام][٢] مرتين ودعا له النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- بالحكمة مرتين. وينبغي معرفة سائر مناقبه مع ذلك في مواضعها، ولولا خوف الإطالة لذكرتها.

وثانيها: كونه من أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة. وستأتي الإشارة إلى مناقبهم الغزيرة في آخر المختصر، فيكون المعظم له والموفي له حقه في ذلك قد قام بحق الثقلين وعمل بالوصية النبوية فيهما.

وثالثها: أن الصحابة اتفقوا على تعظيمه، في العلم عمومًا، وفي التفسير خصوصًا، وسموه البحر والحبر، وشاع ذلك فيهم من غير نكير، وظهرت إجابة الدعوة النبوية فيه وقصة عمر[٣] [بن الخطاب][٤] معه -رضي الله عنهما- مشهورة في سبب تقديمه وتفضيله على من هو أكبر منه من الصحابة وامتحانه في ذلك[٥].

---

(١) «صحيح البخاري»: (١/ ٤٥) (١/ ٢٤٦). برقم(١٤٣).

(٢) زيادة من (ب، م).

(٣) انظرها في «الإصابة» ت(٤٧٧٢)،وصفة الصفوة (١/ ٣١٤) و«الحلية» (١/ ٣١٤) وغيرها.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) قال في «حلية الأولياء» (١/ ٣١٧): عن ابن عباس قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر فقال بعضهم: لم تدخل هذا الفتى معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم. قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، وما رأيته دعاني يومئذٍ إلا ليريهم مني، فقال: ما تقولون ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾؟ حتى ختم السورة، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله تعالى ونستغفره إذا جاء نصر الله وفتح علينا. وقال بعضهم: لا ندري. ولم يقل بعضهم شيئًا، فقال لي: يا بن عباس كذلك تقول؟ قلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله-صلى الله عليه وسلم- أعلمه الله ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾ فتح مكة، فذاك علامة أجلك ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم اهـ بحروفه.

حاشية: قال الأمير: يشير المصنف -رحمه الله- إلى ما أخرجه البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس وهو نفس ما ذكر في الحلية. أنوار.

ورابعها: أنه ثبت عنه أنه كان لا يستحيل التأويل بالرأي [كما][1] روى عنه أنه قال: «**من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**» وفي رواية «**بغير علم**» رواه أبوداود في العلم والنسائي في فضائل القرآن[2] والترمذي[3] في التفسير وقال: حديث حسن. وشرطه فيما قال فيه (حديث حسن) أن يأتي من غير طريق[4].

وخامسها: أن الطرق إليه محفوظة متصلة غير منقطعة، فصح منها تفسير نافع ممتع[5] ولذلك خصصته بالذكر، وإن كان غيره أكبر منه وأقدم وأعلم وأفضل مثل علي بن أبي طالب -عليه السلام- من جنسه وأهله وغيره من أكابر الصحابة -رضي الله عنهم- لكن ثبوت التفسير عنهم قليل بالنظر إليه -رضي الله عنهم- أجمعين.

ثم المرتبة الثانية من المفسرين التابعون[6]. ومن أشهر ثقاتهم المصنفين في التفسير مجاهد بن جبر المكي[7] وعطاء بن أبي رباح[8] وقتادة بن

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) الذي عند أبي داود: (من قال في كتاب الله عز وجل برأيه فأجاب فقد أخطأ) أبو داود (٢/ ٢٨٧). كتاب العلم. والنسائي (٨٠٨٤).

(٣) قال في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار: حديث «من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس وحسنه. وهو عند أبي داود، وعند النسائي في الكبرى اهـ «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٧) وقال في «تحفة الأشراف» (٢/ ٤٤٤): رواه النسائي في فضائل القرآن في الكبرى، وهو حسن صحيح.

(٤) «سنن الترمذي» (٥/ ١٩٩) برقم(٢٩٥١) قال في «تحفة الأشراف» (٢/ ٤٤٤) وقال: غريب. وقد تكلم بعض أهل العلم في سهيل.

(٥) في (ج): [جميع].

(٦) في نسخة [التابعين].

(٧) مجاهد بن جبر الإمام الحجاج المخزومي المكي المقرئ المفسر الحافظ. سمع سعدًا وعائشة وأبا هريرة وأم هانئ وعبد الله بن عمر وابن عباس، ولزمه مدة، وقرأ عليه القرآن. روى عن قتادة والحكم بن عتيبة وعمرو بن دينار وغيرهم، قال غير واحد: توفي سنة ثلاث ومائة. وروى الواقدي عن ابن جريح قال: بلغ ثلاثًا وثمانين سنة. «تذكرة الحافظ» للذهبي (١/ ٩٢).

(٨) عطاء بن أبي رباح مفتي أهل مكة ومحدثهم، أبو محمد بن أسلم القرشي مولاهم، المكي الأسود،=

دعامة[١] والحسن البصري[٢] وأبو العالية رفيع بن مهران[٣] ومحمد بن كعب القرظي[٤] وزيد بن أسلم[٥]. وكلهم مخرج عنهم الحديث في دواوين الإسلام الستة وغيرها، والأسانيد إليهم بتفاسيرهم متصلة كما ذكره البغوي في أول تفسيره[٦] وغيره. وقد نقم على بعضهم أشياء سهلة، لكن ينبغي التيقظ لها عند التعارض والاختلاف، فإن مثلها يؤثر في الترجيح، فينظر تراجمهم في تذكرة الذهبي وميزانه، وأبسط منهما تهذيب شيخه المزي، وكتابه النبلاء، وأمثالها من كتب الرجال وتواريخ علماء الإسلام.

ويلحق بهؤلاء عكرمة[٧] مولى ابن عباس، وهو دونهم لوقوع الخلاف فيه،

=ولد في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة عمر. وهو أشبه. سمع عائشة وأبا هريرة وابن عباس وأبا سعيد وأم سلمة وطائفة. وعنه أيوب وحسين المعلم وابن جريج وابن إسحاق والأوزاعي وأبو حنيفة وخلق كثير. كان أسود كثير العلم فصيحًا. قال أبو حنيفة: ما رأيت أحدًا أفضل من عطاء. مات على الأصح في رمضان سنة أربع عشرة ومائة وقيل سنة خمس عشرة بمكة. «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٨).

(١) قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري. ثقة ثبت، ولد أكمه. وهو رأس الطبقة السابعة، مات سنة بضعة عشرة. «التقريب» (٢/ ١٢٣) و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٢).

(٢) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم. ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا. يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة. هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين. «التقريب» (١/ ١٦٥) و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٧١).

(٣) رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي بكسر الراء وبالتحتانية. ثقة كثير الإرسال من الثانية، مات سنة تسعين، وقيل: ثلاث وتسعين. وقيل بعد ذلك.

(٤) محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القرظي المدني. ووهم من قال: ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. مات محمد سنة عشرين، وقيل غير ذلك. «التقريب» (٣/ ٢٠٣).

(٥) زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد الله، أبو أسامة المدني، فقيه عالم، وكان يرسل من الثالثة. مات سنة ثلاثين.

(٦) انظر: «تفسير البغوي» (٤-١٢) ط دار ابن حزم.

(٧) عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس. أصله بربري. ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن=

فإن الخلاف فيه كثير بين الصدر الأول، لكن أكثره راجع إلى اعتقاده؛ لأنه كان ينسب إلى رأي الخوارج، فيكون[١] ما يدل على مذهب[٢] الخوارج أضعف. وقد صنف جماعة في الذب عنه، وجوَّد ابن حجر في ذلك في «مقدمة شرح البخاري»[٣] لأن البخاري احتج به وأهل السنن والأكثرون، وتجنبه الإمام[٤] مالك ومسلم في صحيحه.

ثم بعده مقاتل بن حيان[٥] ومحمد بن زيد [بن][٦] مهاجر[٧]. احتج بهما مسلم وأهل السنن دون البخاري وتكلم فيهما[٨] بعضهم بغير حجة بينة.

ثم علي بن أبي طلحة[٩] وهو قريب منه. احتج به مسلم وأهل السنن، لكن قال أحمد: له أشياء منكرات[١٠]. وقال الذهبي في الميزان: وقد روى عن ابن عباس

=ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة من الثالثة، مات سنة سبع ومائة، وقيل بعد «التقريب» (٢/ ٣٠) و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦٣) و«تذكرة الحافظ» (١/ ٩٥).

(١) في (ب، م) زيادة كلمة (علي) قبل (ما).

(٢) في (ك): [مذاهب].

(٣) مقدمة شرح البخاري، «هدي الساري»: ص(٤٢٥).

(٤) في (ك): [مالك الإمام]. وانظر: «الميزان» (٤/ ١٣).

(٥) مقاتل بن حيان النبطي، بفتح النون والموحدة، أبو بسطام البلخي الخزاز بزائين منقوطتين. صدوق فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعًا كذبه، وإنما الذي بعده. من السادسة. مات قبل الخمسين بأرض الهند. «التقريب» (٢/ ٢٧٢).

(٦) ساقط من (ب، م).

(٧) محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، بضم القاف والفاء بينهما نون ساكنة، التيمي المدني. ثقة من الخامسة. «التقريب»: (٢/ ١٦٢).

(٨) في (ج، ك) [فيه].

(٩) علي بن أبي طلحة سالم مولى بن العباس سكن حمص أرسل عن ابن عباس ولم يره، من السادسة. صدوق قد يخطئ. مات سنة ثلاث وأربعين.

(١٠) «سؤالات الميموني» (٣٧٤).

تفسيرًا كثيرًا ممتعًا(١). والصحيح عندهم أن روايته عن مجاهد عن ابن عباس، وإن كان يرسلها عن ابن عباس فمجاهد ثقة يقبل(٢) وقد يعتضد(٣) تفسيره وتفسير أمثاله بمفهومات(٤) من القرآن، مثل تفسيره لتقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة عن ابن عباس أنه في حق الكافر، وذلك يعتضد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان:٢٦] وبقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر:١٠] وبقوله [تعالى](٥): ﴿يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر:٨] وبأحاديث مرفوعة في ذلك منها ما رواه البغوي(٦) من طريق ابن لهيعة عن أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد. ومنها ما يأتي الآن في النوع الثالث(٧) من مراتب التفسير.

ثم السدي الكبير(٨). يروى عن ابن عباس وطبقته(٩) بعد هؤلاء، وهو مختلف فيه، وهو إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي الكوفي [وهو السدي الكبير مختلف فيه](١٠) وحديثه عند مسلم وأهل السنن الأربعة، وهو تابعي شيعي، وربما كان الكلام فيه لمذهبه عند من يخالفه.

---

(١) «ميزان الاعتدال» الذهبي، القسم الثالث ص(١٣٤) أحمد.

(٢) في (ك): ثقة [نبيل].

(٣) في (ب، ج): [يعضد].

(٤) في (ج): [المفهومات].

(٥) زيادة من (ب، م).

(٦) «تفسير البغوي» (٦/ ١٧١) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيراً﴾.

(٧) انظر: ص(٣٣٣).

(٨) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد الكوفي، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين. «التقريب» (١/ ٢٧).

حاشية: وأما ميلاد السدي أنه كان يقصد في سدة الجامع: قال عيسى: ما سمعت أحدًا يذكر السدي الأكبر. سمع أنس بن مالك ومرة الهمداني.. جامع الأصول. أنوار.

(٩) ساقط من (ب، م).

(١٠) ساقط من (د).

وأما السدي الصغير هو[1] محمد بن مروان[2] عن الأعمش[3] فواهٍ جدًّا.

ومنهم محمد بن سليمان الأنباري[4] أحد مشايخ أبي داود ورواة سننه.

ومنهم عطية العوفي[5] عن أبي سعيد[6]. فيه ضعف.

وكذلك محمد بن السائب الكلبي[7] ومقاتل بن سليمان، واهيان جدًّا، لا سيما مقاتل[8] بن سليمان، فقد كذبه غير واحد، ولم يوثقه أحد، واشتهر عنه التجسيم والتشبيه، ولذلك لم يرو عنه أحد من أهل الكتب الستة، إلا أن النسائي قال: كان لا يكذب. يعني لا يتعمد الكذب. وأثنى عليه بعضهم بمعرفة التفسير. وأما الكلبي فروى عنه الترمذي وحده ولم يوثقه أحد.

---

(١) زيادة من (ج).

(٢) محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل السدي بضم المهملة والتشديد. وهو الأصغر. كوفي، متهم بالكذب من الثامنة. «التقريب» (١/ ٣٣٢).

(٣) شيخ الإسلام أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي أصله من بلاد الري رأى أنس بن مالك وحفظ عنه.

(٤) روى عن ابن أبي أوفى وعكرمة وأبي وائل وغيرهم... وعنه شعبة والسفيانان ووكيع وأبونعيم وغيرهم. «تذكرة الحافظ» (١/ ١٥٤) و«التقريب» (١/ ٣٣٢).

(٥) محمد بن سليمان الأنباري أبو هارون بن أبي داود. صدوق، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين. «التقريب» (٢/ ١٦٧) و«التهذيب» (٩/ ٢٠٣).

(٦) عطية بن سعيد العوفي الجدلي، كوفي، أبو الحسن. عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي، وذكر عطية العوفي، فقال: هو ضعيف الحديث. وسئل أبو زرعة عنه فقال: كوفي لين. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٢).

(٧) محمد بن السائب الكلبي أبو النَّضْر الكوفي النسابة المفسر، متهم بالكذب، ورمي بالرفض، من السادسة، مات سنة ست وأربعين. «التقريب» (٢/ ١٦٣) و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٨).

(٨) مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي، نزيل مرو. كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم من السابعة، مات سنة خمس ومائة. «التقريب»: (٢/ ٢٧٢).

وكذلك تنبغي[١] معرفة من جرح وكذب من متأخري المفسرين، مثل أبي[٢] بكر محمد بن الحسن النقاش توفي [في][٣] عام (٣٥١هـ).

وإنما سقت لك ذكرهم لما قيل إن المفسرين أكثروا من حكاية الأقوال المختلفة، والحق[٤] يضيع بين[٥] قولين فصاعدًا، فأرشدت إلى طرف من الترجيح عند الاختلاف، وبقية المفسرين مذكورون[٦] في كتب الرجال، ولكن المدار على من ذكرت في الأكثر. فهذه مراتب المفسرين فيما يرجع من التفسير إلى الرواية.

***

(١) في (ج): [وفيه].

(٢) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون أبو بكر النقاش. عالم بالقرآن أصله من الموصل من تصانيفه، «الإشارة في غريب القرآن»، «شفاء الصدور»، «الموضح في القرآن ومعانيه»، «المعجم الكبير» في أسماء الرجال وقراءاتهم ومختصره»، «أخبار القصاص» قال الذهبي: وقد اعتمد الداني في التيسير على روايته للقراءات، والله أعلم، فإن قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متهم عفا الله عنه. «الأعلام» للزركلي (٦/ ٨١).

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) ساقط من (ب، م).

(٥) ساقط من (ب، م).

(٦) في (ج): [مذكورة].

وأما مراتب التفسير فيما يرجع منه إلى الدراية فهي[١] ترجع إلى سبعة أنواع:

[تفسير المتكررات تكريرًا كثيرًا]

النوع الأول: تفسير المتكررات تكريرًا كثيرًا. مثل آيات الأسماء الربانية، والصفات والمشيئة، والأسماء المعروفة بالدينية، وهي الإسلام والإيمان والإحسان والمسلمون والمؤمنون والمحسنون[٢] وكذلك أسماء الظالمين والفاسقين والكافرين، وسائر ما يتعلق بالاعتقاد. ويحتاج إلى مزيد بحث وانتقاد مما تورد[٣] فيه الأدلة والشبه والردود[٤] والمعارضات.

وهذا القسم ينبغي أن يكون مفردًا في مقدمات التفسير حتى يشبع[٥] فيه الكلام من غير تكرير، أو يؤخذ من مظانه من كتب الاعتقاد على الصفة التي أشرت إليها في أول هذا المختصر [في الإنصاف ومعرفة أدلة الجميع وفي هذا المختصر][٦] من ذلك كفاية إن شاء الله تعالى. وما هو إلا كالمقدمة للتفسير، فإن اشتبه الصواب على أحد في هذا القسم أو خاف وقوع فتنة من الخوض فيه والبحث عنه والمناظرة[٧] ترك ذلك وكفاه الإيمان الجملي؛ لما ثبت في حديث جندب بن عبد الله عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: «**اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم،**

(١) في (ج): [فهو].
(٢) في (أ): [المحسنين].
(٣) في (ج، م) [يورد].
(٤) في (ب، م) خطأ.
(٥) في (ج): [أشيع].
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).
(٧) في (ج): [بقوله].

فإذا اختلفتم فقوموا عنه» رواه البخاري ومسلم وغيرهما[١] وله شواهد قدر خمسة عشر حديثًا، والمراد الاختلاف مع التعادي والتفرق كما هو عادة أهل الكلام، دون الاختلاف مع التوالي والتصويب كما هو عادة الفقهاء وسائر أهل العلوم، وذلك لما في حديث عمر مع هشام بن حكيم في اختلافهما في القراءة وتقرير النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لهما على الاختلاف في القراءة، ونهيهما عن الاختلاف في التخطئة والمناكرة. خرجه الجماعة[٢] وهو متواتر أو مشهور عند أئمة الحديث، فقد رواه ثمانية عشر صحابيًّا، وما تقدم من حديث جندب وشواهده مما هو زيادة بيان بعد قوله[٣] تعالى: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٣] وأمثالها، وهي كافية شافية مغنية عن الأحاديث[٤] لكن في اجتماع الكتاب والسنة قرة عيون المؤمنين وطمأنينة قلوب الموقنين. وفي البخاري والنسائي[٥] عن ابن مسعود نحوه. وقد أشار إلى هذا محمد بن منصور الكوفي[٦] وصنف فيه كتاب «الجملة والألفة» وذكره عن الكبراء من علماء العترة وغيرهم، وأنكر على أهل الكلام ما اختصوا به من التعادي عند الاختلاف في الدقائق الخفية، وهذا عارض هنا، وليس هو موضعه.

❊❊❊

---

(١) انظر تخريج الحديث (٢٩٤) فيما تقدم.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن (٦/ ١٠٠) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين (١/ ٥٦٠) والترمذي في كتاب القراءات (٥/ ١٩٣) وأحمد في «مسنده» (٤/ ٣٠).

(٣) في (ج): [بقوله].

(٤) في (ج، م): [معينة على الأحاديث].

(٥) الذي في البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر «صحيح البخاري» (٦/ ١٠٠) وفي النسائي عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب رضي الله عنهما.

(٦) محمد بن منصور المرادي الكوفي الزيدي أبو جعفر. مفسر محدث. فقيه. توفي سنة نيف وتسعين ومائتين. من مؤلفاته الكثيرة التي تزيد على ٣٢ كتابًا «التفسير الكبير» «سيرة الأئمة العادلة» كتاب في «الأحكام» وغيرها. «معجم المؤلفين» (١٢/ ٥٣).

[تفسير القرآن بالقرآن]

النوع الثاني: تفسير القرآن بالقرآن. [وذلك][(١)] حيث يتكرر[(٢)] في كتاب الله تعالى ذكر الشيء وتكون بعض الآيات أكثر بيانًا وتفصيلًا. وقد جمع من هذا القبيل تفسير مفرد ذكره الشيخ تقي الدين في شرح العمدة[(٣)] ولم أقف عليه، وقد يذكر المفسرون منه أشياء متفرقة.

فمنه تفسير قوله تعالى في سورة المؤمن: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ [غافر:٢٨] بأنه العذاب الأدنى المعجل في الدنيا، لقوله سبحانه في آخر هذه السورة: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [غافر:٧٧] وقد تكرر هذا في كتاب الله تعالى.

ومنه تفسير: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢] بقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ﴾ [الأنعام:١٦٢] ونحو ذلك.

ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٢٧] بأهل الكتاب، كقول مجاهد[(٤)] لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ [النساء:٤٤] ويقويه أن عصاة المسلمين لا يريدون فجور صالحيهم، والآية وردت بضمير الغائب في المريدين وضمير الخطاب في المائلين، فقوى ذلك.

---

(١) ساقط من (ج، د) وهناك كتاب عظيم في تفسير القرآن بالقرآن للعلامة محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله- وهو «أضواء البيان» فليرجع إليه.

(٢) في (ج، د): [بتكرره].

(٣) ابن دقيق العيد. ولعله تقي الدين ابن تيمية -رحمه الله- لأن كليهما تقي الدين وله شرح العمدة.

(٤) الذي قال مجاهد أنهم الزناة. والذي قال إنهم أهل الكتاب هو السُّدِّي. انظر: «تفسير القرطبي» (٥/ ١٤٩) و«روح المعاني» (٥/ ١٤).

ومنه تفسير: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣] بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠] فقوله فيها[1] ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ مخصص[2] لعموم: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ ومقيد لإطلاقها، كأنه قال: (**إلا أن يعفو**) بدليل هذه الآية.

مثلما أنها مخصصة بآيات التوبة، فإنه مقدر[3] فيها (إلا أن يتوبوا) بالإجماع وبالنصوص في التائبين، وهذه الآية دالة على اشتراط عدم العفو وعلى اعتبار مصائب الدنيا في عذاب المسلمين ووعيدهم، كما دل على ذلك حديث علي[4] -عليه السلام- في تفسيرها وحديث أبي بكر[5] رضي الله عنه في تفسير ﴿مَن يَعْمَلْ

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ج): [تخصيص].

(٣) في (ج): [يقدر].

(٤) صحيح لغيره. قال علي بن أبي طالب: ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله حدثنا بها صلى الله عليه وسلم ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ «يا علي، ما أصابكم من مرض أو عقوبة أو بلاء في الدنيا فبما كسبت أيديكم، والله أكرم من أن يثني عليكم العقوبة في الآخرة، وما عفا عنه في الدنيا فالله أحلم من أن يعاقب به بعد عفوه» في إسناده ضعيف، وقد أخرجه أحمد (١/ ٨٥) وأبو يعلى (٦٠٨) والدولابي في الكنى (١/ ١٨٥) وفيه أزهر بن راشد وهو ضعيف. ويشهد له حديث علي -رضي الله عنه- من طريق أخرى حسنة: قال صلى الله عليه وآله وسلم: «من أذنب في الدنيا ذنبًا فعوقب به فالله أعدل من أن يثني عقوبته على عبده، ومن أذنب ذنبًا في الدنيا فستر الله عليه وعفا عنه، فالله أكرم من أن يعود في شيء قد عفا عنه» أخرجه أحمد (١/ ٩٩) وابن ماجه (٢٦٠٤) والترمذي (٢٦٢٦) والحاكم (٢/ ٤٤٥) ويشهد له أيضًا حديث عبادة قال عليه الصلاة والسلام: «بايعوني على أن لا تشركوا... ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره الله فهو إلى الله؛ إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه) صحيح البخاري (١٨) ومسلم (١٧٠٩).

(٥) صحيح. وهو: لما نزلت ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ قال أبو بكر الصِّديق: ما هذه بمبقية منا. قال: «يا أبا بكر، إنما يجزى المؤمن بها في الدنيا، ويجزى بها الكافر يوم القيامة» هذا لفظ.=

سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ ولذلك طرق شتى، وفيه أحاديث كثيرة مجمع على معناها. وأحاديث «**الحسنة بعشر أمثالها أو أزيد، والسيئة بمثلها أو أعفو**»(١) وطرقه صحيحة كثيرة، كما يأتي في مسألة الوعد والوعيد.

ومنه حمل المطلق على المقيد والعام على الخاص، كنفي الخلة والشفاعة في آية مطلقًا، وقد استثنى الله المتقين من نفي الخلة في قوله [تعالى](٢): ﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف:٦٧] واستثنى ما أذن فيه من الشفاعة بقوله في آية: ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦].

ومنه الجمع بين ما يتوهم أنه مختلف، كخلق بني آدم من تراب كما في الكهف(٣) ومن طين في غير آية(٤) وهو تراب مختلط بالماء، ففيه زيادة على التراب المطلق، وكذلك خلقه من صلصال(٥) فإنه أخص من الجميع؛ لأنه طين مخصوص.

=ولفظ آخر قال صلى الله عليه وآله وسلم: «غفر الله لك يا أبا بكر! ألست تمرض! ألست تنصب! ألست تحزن! ألست تصيبك اللأواء؟» قال: بلى. صحيح بطرق كثيرة أخرجه أحمد (١/ ١١) وأبو يعلى (٩٨، ١٠١) والطبري (٥/ ٢٩٥) وابن حبان (٢٩١٠) والحاكم (٣/ ٧٤) وله شاهد عن عائشة -رضي الله عنها- عند الطبراني (٥/ ٢٩٥) وأحمد (٦/ ٢١٨) وابن حبان (٢٩٢٣) وله شاهد عن أبي هريرة في صحيح مسلم (٢٥٧٤) وأحمد (٢/ ٢٤٩) وعجبًا للمحقق أحمد مصطفى وفقه الله حيث قال: وليس له إسناد صحيح. فأخطأ خطًا فاحشًا.

(١) «صحيح البخاري»، رقم (٦٤٩١) بلفظ: «إن الله عز وجل كتب الحسنات.. فمن هم..» ومسلم كتاب الإيمان (١٢٨) ولفظه: «قال الله عز وجل: إذا هم عبدي بحسنة... ».

(٢) زيادة من (ب، م).

(٣) في قوله تعالى: ﴿أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الكهف: ٣٧].

(٤) كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢].

(٥) كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦].

ومنه تقديم المنطوق على المفهوم، وأوجب منه تقديم تفصيل[١] القول المنطوق على عموم المفهوم؛ لأن الخاص يقدم على العام المنطوق، فكيف لا يقدم على عموم المفهوم.

[التفسير النبوي]

النوع الثالث: التفسير النبوي. وهو مقبول بالنص والإجماع، قال [الله][٢] تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر:٧] وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] وفي الحديث: «**لا يأتي رجل مترف متكئ على أريكته، يقول: لا أعرف إلا هذا القرآن، ما أحله أحللته وما حرمه حرمته. ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا وان الله حرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير**»[٣]. ويدل على ذلك أن الإجماع قد انعقد على نسخ وجوب الوصية للوارثين بحديث «**لا وصية لوارث**»[٤] وهو حديث حسن، وإذا[٥] وجب قبول ذلك في نسخ فريضة منصوصة فيه فكيف[٦] بسائر البيان والتخصيص! وقبوله في نسخ وجوب الوصية إجماع العترة والأمة.

---

(١) في (ج): [تفضيل].

(٢) زيادة من (ب).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) صحيح. البخاري رقم (٢٧٤٧)، كتاب الوصايا. والترمذي في كتاب الوصايا (٤/ ٤٣٣)، وأحمد في (٤/ ١٨٦، ١٨٧) وأبو داود (٢٨٧٠) وصححه العلامة الألباني -رحمه الله- في «الإرواء» (١٦٥٥).

(٥) في (ب، م): [فإذا].

(٦) في (ب، م): [بسائر].

وقد اشتملت على ذلك[1] الصحاح والسنن والمسانيد، وجمع بحمد الله [تعالى][2] وجمعت منه الذي في جامع الأصول ومجمع الزوائد ومستدرك الحاكم [أبي عبد الله][3].

ويلحق بذلك أسباب النزول، وقد أفرده الواحدي[4] وغيره بالتأليف، وهو مفيد جدًّا[5] لأن العموم الوارد على سبب مختلف في تعديه عن[6] سببه، وهو نص في سببه ظني في غيره، وقد يقصر عليه بالإجماع، كما ثبت في قوله تعالى في ذم الذين يفرحون بما أتوا عن ابن عباس أنها نزلت في اليهود، وفرحهم بما أتوا[7] من التكذيب بالحق، فلولا ذلك أشكلت وتناولت من فرح بما عمله من الخير[8] وقد صح «**أن المؤمن من سرته حسنته وساءته سيئته**»[9] والفرح بالخير والطاعة

---

(١) أي التفسير النبوي.

(٢) زيادة من (ب، ج، م).

(٣) زيادة من (ب، م).

(٤) أسباب النزول للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي المفسر، المتوفى سنة ثمان وستين وأربعمائة، وهو أشهر ما صنف فيه، وقد اختصره الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري. المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة، فحذف أسانيده ولم يزد عليه شيئًا. «كشف الظنون» (١/ ٧٦) وبيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز «إحكام الأحكام» (٤/ ١٧٤).

(٥) في (ج): [جيدا]. والعلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وذلك أن العلم بسبب نزول الآية، وهو الطريق إلى العلم بالمسبب. «فتاوى ابن تيمية» (١٣/ ٣٣٩).

(٦) في (ج): [على].

(٧) في (ك): [أتوا في الموضعين].

(٨) «تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن» (٣/ ٣٠٦).

(٩) صحيح. رواه أحمد في (١/ ١٨-٢٦) وفي (٢٥١) ولفظه عن أبي أمامة سأل رجل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: ما الإثم؟ فقال: «إذا حاك في نفسك شيء فدعه» قال: فما الإيمان؟ قال: «إذا ساءتك سيئتك وسرتك حسنتك فأنت مؤمن».

من ضرورات الطباع والعقول[١].

ومنه تفسير ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:١٩١] بسببها[٢] وهو فتنة من أسلم حتى يعود إلى الشرك، ولولا ذلك وقع الغلط الفاحش في مواضع كثيرة.

ومنه تخصيص العمومات مثل تحريم الصلاة على الحائض، وسائر ما في السنن من أحكام الصلاة[٣] والزكاة والصيام والحج، وشروط قطع السارق، ونحو ذلك واستيعابه[٤] في التفاسير غير معتاد.

ومنه تقديم ذوي السهام على العصبات، ومنع الكافر من ميراث المسلم، وعكسه، وإسقاط الأقرب للأبعد من العصبات والأقوى للأضعف.

ومنه الجمع بين آيتَي الكلالة[٥] فإن الأولى في الإخوة من الأم، والأخرى فيمن عداهم. وأمثال ذلك مما لا غنى عنه، ولابد منه ولا خلاف فيه.

ومنه الزيادة في البيان كصلاة الخوف، والبغوي[٦] مكثر من هذا، وهو أمر مجمع عليه، ودليل على المبتدعة حيث يمنعون[٧] من بيان السنة للقرآن.

ومنه ما يتقوى بالشواهد ومفهومات من القرآن، كحديث[٨] أبي سعيد في

---

(١) في (ج): [والقبول].

(٢) في (ب، م): [سببها].

(٣) خطأ في نسخة مصطفى [الصلوات والزكوات] وهذا خط مثل خط المصحف وهو يختلف.

(٤) في (ج): [واسعا به].

(٥) «تفسير ابن كثير» والبغوي (٢/ ٥٦٤).

(٦) في (ج، د): [دليل].

(٧) في (ج): [يمتنون].

(٨) في (ج، د): [لحديث].

تخفيف طول يوم القيامة على المؤمن، كما تقدم الآن من رواية البغوي[١] وقد أخرجه[٢] أحمد[٣] وأبو يعلى[٤] بسند البغوي المقدم، وحسنه الهيثمي لشواهده[٥] وذكر مثله عن أبي هريرة وابن عمرو بسندين جيدين، وعن ابن عمرو أيضًا بإسناد فيه رجل لم[٦] يعرف[٧]. وقد تقدمت شواهده من القرآن.

[الآثار الصحابية الموقوفة عليهم]

النوع الرابع: الآثار الصحابية الموقوفة عليهم. وأجودها ما لا تمكن معرفته بالرأي سواء رجعنا[٨] بالرأي إلى العقل أو إلى الاستنباط من اللغة، وقد كانت عادتهم الإشعار بالرأي في ذلك وأمثاله كما ذكره أبو بكر -رضي الله عنه- حين فسر الكلالة برأيه ذكره البغوي[٩] وغيره.

وقد ذكر السيد أبو طالب -عليه السلام- في المجزي أن عادتهم الإشعار بالرأي، فإذا جزموا بالتحريم ونحوه كان دليلًا على رفعه، وكذلك ذهب كثير من

---

(١) تقدم قريبًا.

(٢) في (ك): [خرجه].

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٧٥) من حديث أبي سعيد.

(٤) انظر «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٣٣٧).

(٥) في (ك): [بشواهده].

(٦) في (ج، ك): [يعرفه].

(٧) انظر «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٣٧).

(٨) في (ب، م) [وجعلنا].

(٩) «معالم التنزيل» تفسير الإمام البغوي، المتوفى ٥١٦هـ (٤/ ٣٧٠) مطبعة المنار، قال: روى عن الشعبي قال: سئل أبو بكر -رضي الله عنه- عن الكلالة؟ فقال: إني سأقول فيها برأيي فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطًا فمني ومن الشيطان؛ أراه ما خلا الوالد والولد.

المفسرين إلى مثل ذلك في تفاسيرهم المجزومة لا سيما (من ثبت عنه تحريم التفسير بالرأي كابن عباس -رضي الله عنه- ولذلك اشتملت على هذا النوع من تفاسيرهم)[١] تفاسير[٢] أهل السنة، لكن يحتاج إلى معرفة الإسناد إليهم فيما لم[٣] يكن مصححًا عنهم في دواوين الإسلام الصحيحة المشهورة. ومن مظان ذلك المستدرك للحاكم[٤] ففيه من ذلك الكثير الطيب، وقد نقلته بحمد الله[٥] مع التفسير النبوي.

[تفسير القرآن باللغة العربية]

النوع الخامس: ما يتعلق باللغة[٦] والعربية على جهة الحقيقة. فأما المتعلقات اللغوية فهي جلية. وقد صنف فيها مصنفات مختصرة على جهة التقريب، مثل كتاب العزيزي، وليس فيه تنقيح كثير وأوضح[٧] منه وأخصر «كتاب أبي حيان» في ذلك، لكنه ربما أهمل بعض ما يحتاج إليه، والمعتمد في ذلك كتب[٨] اللغة

---

(١) ما بين قوسين ساقط من (ج، د).

(٢) في (ج): [من تفاسير] وتفاسير أهل السنة كثيرة منها: تفسير الطبري ابن جرير، وتفسير القرطبي، وابن كثير، والبغوي، وابن الجوزي، والبخاري، والترمذي، وغيرهم.

(٣) في (ج، د): [لا].

(٤) انظر كتاب: التفسير في «المستدرك»، (٢/ ٢٢٠).

(٥) ساقط من (ب، ج) والتفسير النبوي كتاب للإمام ابن الوزير -رحمه الله- لا ندري أين هو فالله المستعان!

(٦) في (ج) [العربية].

(٧) في (ج، ك): [وأصح].

(٨) في (ج، م): [كتاب].

البسيطة دون ما يؤخذ عن[١] كثير من المفسرين كما ذكره أبو حيان في أول كتابه ونبه عليه.

وأما العربية فقد جود أبو حيان في ذلك وجمع الذي في تفسيره، فجاء كتابًا جيدًا مستقلًّا، وهو المعروف «بالمجيد في إعراب القرآن المجيد»[٢] وقد اشتمل على ما في الكشاف مع زيادة أضعافه، وينبغي التنبيه في هذا النوع لتقديم المعروف المشهور على الشاذ، وتقديم الحقيقة الشرعية ثم العرفية ثم اللغوية، ومعرفة المشترك[٣] لما فيه من الإجمال وأخذ بيانه من غيره كتفسير عسعس بأدبر؛ لأن عسعس مشترك بين إقبال الليل وإدباره، وقد قال الله[٤] تعالى[٥]: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ۝٣٣﴾ وفي قراءة (إذا أدبر) فدل على أن أفضل الليل السحر، كما دلت على هذا أشياء كثيرة، فيفسر بذلك عسعس، وإن كان مشتركًا. ويتفطن[٦] هنا[٧] لأمور:

أحدها: الحذر من تفسير المشترك بكلا معنييه. كتفسير عسعس بأول الليل وآخره، كما يتوهم[٨] مثل ذلك في الألفاظ العامة، فإنه لم يتحقق ورود اللغة بذلك، ولذلك لم يقل أحد باعتبار ثلاث حيض وثلاثة أطهار جميعًا في العدة، لما كانت القروء مشتركة.

---

(١) في (ب، د): [من].

(٢) وهو إعراب القرآن للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقسي المالكي المتوفى سنة ٧٤٢هـ في مجلدات، «كشف الظنون» (٢/ ١٦٠٧).

(٣) في (ج): [ثم المشترك].

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ج).

(٦) في (ج، د): [فيتفطن].

(٧) ساقط من (ج).

(٨) في (ب، م): [توهم].

وثانيها: معرفة ما يظن أنه حقيقة وهو مجاز. من مظانه «كتاب أساس البلاغة» للزمخشري(١) فإنه جود القول فيه، بل لا أعلم أحدًا بين ذلك كما بينه، ولذلك قيل إنه من روائع مصنفاته وبدائع مخترعاته(٢). فإذا عرفت حقيقة الكلمة ومجازها لم تفسر بها(٣) معًا أيضًا.

***

---

(١) أساس البلاغة، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، طبع في دار الكتب المصرية عام ١٣٤١هـ.وطبع غير مرة.

(٢) في الأصل: من حاشية المصنف أي في (أ، ج، ك) زيادة، ولما وقف عليه مولانا السيد العلامة عز الدين -رحمه الله تعالى- ونفع به آمين. قال هذه الأبيات:

وقفت كشايب ذكر الصبا إذ ... حننت إلى الجزالة والجناس
متى يتمتع المهر شوقًا ... بهن وعقله يفضي بيأس
وما بردت حر اليأس إلا ... بسبق الفارسي أبا فراس
وفي سبحان من سبحان معن ... وأن أويس أذكى من إياس
وأكبرت الأجلة أن سلا ... غرامي بانحطاط أبي نواس
فأقضيناهم الأشجاع لكن ... فصار الغي أضحاك الكراس
وللعلامة المحمود في ذا ... مقالة جازم فطن نطاس
فخذها من نصائحه تجدها ... لذياك إن دويت الحب آس
فيا نفس احذري عيبًا وغيًّا ... وتيهًا بعد ذاك بلا قياس
فأنت من الفراش أخس طبعًا ... وهمك في فراشك في النفاس

أقول: قال أحمد مصطفى وفقه الله: هذه زيادة من (أوب) وذكر بيتًا واحدًا.

وقد وجدت عندي في النسخة الأم أنها في الأصل إلا أن الناسخ قال [من حاشية] فجعلتها في الحاشية. وكذلك أنها فرقة بين كلام المصنف [أساس البلاغة] وبين [للزمخشري] اهـ.

(٣) في (ب، م): [فيهما].

[الفرق بين دلالة المطابقة والتضمن والالتزام]

وثالثها: الفرق بين [دلالة][(١)] المطابقة بالتضمن والالتزام.

فالمطابقة[(٢)] هي اللغوية دونهما، وهي دلالة اللفظ على معناه الموضوع له. كدلالة غسل أعضاء الوضوء عليها جملة.

وإن دل اللفظ على جزء المعنى فهو التضمن. كدلالة آية الوضوء[(٣)] على غسل العين؛ لأنها بعض الوجه، وما تحت الأظفار والخاتم لأنه بعض اليد.

وإن دل اللفظ على لازم ما[(٤)] وضع له فدلالة الالتزام. كدلالة آية الوضوء على وجوبه، وهما عقليتان[(٥)] فيقدم عليهما ما عارضهما مما هو أرجح منهما من الدلائل اللفظية على حسب القوة، ألا تراهم رجحوا دلائل رفع العسر[(٦)] والحرج على دلالة غسل العين من الوجه، وكذلك اختلفوا فيما تحت الأظفار والخاتم لذلك.

النوع السادس: المجازي. ويعتبر[(٧)] فيه قرائن المجاز الثلاث الموجبات للعدول إليه، وإلا حرم القول به والعدول إليه.

الأولى: العقلية التي يعرفها المخاطب والمخاطب. كقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ﴾ [يوسف:٨٢] أي: أهلهما[(٨)]. ومنه ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:٢٤]

---

(١) ساقط من (ج).
(٢) في (ج): [والمطابقة].
(٣) في (ك): [الضوء].
(٤) في (ج): [بما].
(٥) في (ج، د): [عقليان].
(٦) في (ج): [العشر الخراج] وهو خطأ.
(٧) في (ب): [وتعتبر].
(٨) في (ج): [أهلها].

﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف:٧٧] وهو كثير، وليس هو[١] المتشابه، بل تعرفه أجلاف العرب[٢].

والثانية: العرفية. مثل: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر:٣٦] أي: اؤمر من يبني. لأن مثله في العرف[٣] لا يبني.

الثالثة: اللفظية. نحو: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [النور:٣٥] فإنها دليل على أن الله تعالى غير النور، و﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور:٣٥] فإنها دليل على أن المراد نور الهدى. ويتيقظ[٤] هنا لما كان من جنس تأويل الباطنية فيرد، وإن صدر من غيرهم، فقد كثر جدًّا.

[ذكر أمارات الدعوى الباطل]

وأمارة الدعوى الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن، وأما ما يدعيه أهل الكلام من الأدلة التي لم يتفقوا على صحة دليل واحد منها فلا يجوز تقليدهم في ذلك، لا عندهم ولا عند غيرهم، بل يجب البحث التام أو الإمساك عن التأويل حتى يقع الإجماع كما مر موضحًا.

ومن العقلي الجلي المجمع عليه تخصيص ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٢٣] ومثله ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأحقاف:٢٥] على ما يناسب ملوك البشر من المعتاد في الدنيا دون العالم العلوي وأمور الآخرة والملائكة والنبوة ونحو ذلك.

---

(١) في (ب، م) [من المتشابه].

(٢) في (ب): [أثانية].

(٣) في (ج،د) [العرب].

(٤) في (ج، ك، د): [وينتقض].

النوع السابع: ما لم يصح فيه شيء من جميع ما تقدم، ويختلف فيه أهل التفسير وأهل العلم. مثل تفسير الحروف التي في [فواتح][(١)] السور، وتفسير الروح ونحو ذلك مما لم يصح دليل لنا على تفسيره، ولا معنا ضرورة عملية تلجئ إلى وجوب البحث عنه، وقد يرتكب فيه مخالفة الظواهر، وينبني[(٢)] على أسباب مختلفٍ في صحتها، فالحزم الوقف فيه لما[(٣)] تقدم من حديث ابن عباس في وعيد من فسر القرآن برأيه، وعن جندب مثله، رواه أبو[(٤)] داود والترمذي[(٥)] وأوضح منهما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦].

وهذا النوع السابع قسمان:

قسم فيه مخاطرة كبيرة[(٦)] وخوف البدعة والعذاب. وهو ما يتعلق بذات الله تعالى ونحوه من المتشابه[(٧)]. وقد تقدم القول فيه في هذا المختصر، وقد بسطته في ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان[(٨)].

وقسم دونه. مثل تعيين الشجرة التي أكل منها آدم واسمها، وأسماء أهل الكهف، وأسماء سائر المبهمات وتطويل القصص والحكايات. فهذا لا بأس بنقله مع بيان أنه لم يصح فيه شيء، وعدم تعلق مفسدةٍ به، ولا دخول شبهة في

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ك): [وينبغي] وفي (ب، ج): [يبتني].

(٣) في (ج): [كما].

(٤) «سنن أبي داود» كتاب العلم (٢/ ٢٨٧) رقم(٨٠٨٤).

(٥) «سنن الترمذي» (٥/ ١٩٩) تقدم (٢٩٥١).

(٦) في (د، ك): [كثيرة].

(٧) في (ب، م): [المتشابهات].

(٨) «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» ص(١٤١)، وما بعدها.

تحليل أو تحريم، والله سبحانه أعلم.

[ذكر التأويلات التي يدعى الإجماع على وجوبها]

وأما التأويلات التي يدعى الإجماع على وجوبها سواء كان[١] من إجماع الأمة أو العترة، فاعلم أن الإجماعات نوعان:

أحدهما: تعلم صحته بالضرورة من الدين بحيث يكفر مخالفه. فهذا إجماع صحيح، ولكنه مستغنى عنه بالعلم الضروري من الدين.

وثانيهما[٢]: ما نزل عن هذه المرتبة. ولا يكون إلا ظنيًّا[٣] لأنه ليس بعد التواتر إلا الظن، وليس بينهما في النقل مرتبة قطعية بالإجماع. وهذا هو حجة من يمنع العلم بحصول الإجماعات بعد انتشار الإسلام، كما نص عليه الإمام المنصور بالله[٤] في «مجموعه» والإمام يحيى بن حمزة في المعيار، والرازي وغيرهم، وقد بسطته في غير هذا الموضع.

وهذا آخر القول في القسم الأول من هذا المختصر، وهو في ذكر المقدمات العامة الجميلة، ولو أفرد لاستقل بنفسه كتابًا مفيدًا.

***

(١) في (ب): [كانت].

في (ج): [وثانيها].

(٢) في (ج): [وثانيها].

(٣) في (ب): [ظنًا].

(٤) المنصور بالله عبد الله بن حمزة.

[القسم الثاني من هذا المختصر]

ويتلوه:

القسم الثاني: وهو الكلام في المهم[١] من المسائل التفصيلية المختلف فيها بين أهل الإسلام، وذكر طرف صالح مما فيها من المباحث السمعية القريبة التي لا خطر في النظر فيها، ولا غنى لأهل المرتبة الوسطى عن معرفة مثلها لتقر عقائدهم؛ إذ يستحيل من أهل هذه المرتبة أن يطمئنوا إلى التقليد المحض، وإنما يطمئن إليه من لم يدر قط ما التقليد، ولا درى أنه مقلد، ومعظمها مهان.

***

(١) في (ب، ج): [المبهم].

[مقام معرفة كمال هذا الرب الكريم]

المهم الأول: مقام معرفة كمال هذا الرب الكريم، وما يجب له من نعوته وأسمائه الحسنى. وذلك من تمام التوحيد الذي لابد منه؛ لأن كمال الذات بأسمائها الحسنى ونعوتها الشريفة، ولا كمال لذات لا نعت لها ولا اسم، ولذلك عد مذهب الملاحدة في مدح الرب بنفيها من أعظم مكائدهم للإسلام، فإنهم عكسوا[(١)] المعلوم عقلًا وسمعًا، فذموا الأمر المحمود ومدحوا الأمر المذموم القائم مقام النفي والجحد المحض، وضادوا كتاب الله ونصوصه الساطعة[(٢)] قال الله جل جلاله[(٣)]: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠] وقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء:١١٠].

فما كان منها منصوصًا في كتاب الله وجب الإيمان به على الجميع، والإنكار على من جحده أو زعم أن ظاهره اسم ذم لله سبحانه. وما كان في الحديث وجب الإيمان به على من عرف صحته. وما نزل عن هذه المرتبة أو كان مختلفًا في صحته لم[(٤)] يصح[(٥)] استعماله، فإن الله أجل من أن يسمى باسم لم يتحقق أنه تسمى به[(٦)].

---

(١) في (ج، د): [غلبوا].
(٢) في (ب، ج): [الصاطعة].
(٣) في (ج): [تعالى].
(٤) في (ج): [فلا].
(٥) في (ج، ك): [يصلح].
(٦) حاشية: قال الأمير: أقول: قال أبو القاسم القشيري: أسماء الله تؤخذ توقيفًا من الكتاب والسنة والإجماع، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه، وما لم يرد فلا يجوز ولو صح معناه. وقال أبو إسحاق الزجاج: لا يجوز لأحد أن يدعو الله بما لم يصف به نفسه. والضابط أن كل ما أذن الشرع أن يدعى به، سواءً كان مما يدخله التأويل أو لا، فهو من صفاته، ويطلق عليه اسم أيضًا. ذكر هذا الضابط الحافظ ابن حجر، أنوار. وانظر «فتح الباري» (١١/ ٢١٩).

وعادة المتكلمين أن يقتصروا هنا على اليسير من الأسماء، ولا ينبغي[1] ترك شيء منها ولا اختصاره، فإن ذلك كالاختصار للقرآن الكريم، ولو كان منها شيء لا ينبغي اعتقاده ولا ذكره ما ذكره الله [تعالى][2] في القرآن العظيم. وعادة بعض المحدثين أن يوردوا جميع ما ورد في الحديث المشهور في تعدادها، مع الاختلاف الشهير في صحته[3] وحسبك أن البخاري ومسلمًا تركا تخريجه مع رواية أوله[4]

---

(١) في (ج): [يتبين]، وهذا أصح.

(٢) زيادة من (ب، م).

(٣) انظر «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر (٤/ ١٧٢) فقد استوفى الكلام على هذا الحديث. وقال: وليس له إسناد صحيح... أقول: وقد أخرجه الترمذي (٣٥٠٦) وابن حبان (٨٥٨) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٨).

حاشية: قال الأمير: أي: في صحة حديث تعدادها، فإنه أخرجه الترمذي وسرده ثم قال بعد أن أخرجه من طريق الوليد: هذا حديث غريب، حدثنا به غير واحد عن صفوان، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان ثقة، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، ولا نعلم في كثير من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الطريق، وقد روي بإسناد آخر عن أبي هريرة فيه ذكر الأسماء وليس له إسناد صحيح. انتهى كلام الترمذي.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: لم ينفرد به صفوان فقد أخرجه البيهقي: من طريق موسى عن أيوب النصيبي، وهو ثقة، عن الوليد أيضًا. ثم نقل عن ابن حزم أنه قال: الأحاديث الواردة في سرد الأسماء ضعيفة لا يصح شيء منها أصلًا. وقال الداوودي: لم يثبت أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- عين الأسماء المذكورة، وقال: إنها من جمع بعض الرواة، وهو الأظهر عندي. ثم قال ابن حجر في «فتح الباري»: وإذا تقرر رجحان أن سرد الأسماء ليس مرفوعًا فقد اعتني جماعة بتتبعها من القرآن من غير تقييد بعدد. ويأتي إن شاء الله تعالى. أنوار.

أقول: فتح الباري (١١/ ٢٢٠-٢٢١) وكان خطأ وطمس في المخطوط أصلحته من الفتح والحمد لله.

(٤) انظر «صحيح البخاري» كتاب التوحيد (٨/ ١٦٩) ومسلم كتاب الذكر والدعاء (٤/ ٢٠٦٣)، وقال الحافظ في «الفتح»: وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج (١١/ ٢١٩) رقم(٦٤١٠).

واتفاقهما على ذلك يشعر بقوة العلة فيه[(١)] كما أوضحته في العواصم[(٢)]. ولكن الأكثرين اعتمدوا ذلك تعرضًا لفضل الله العظيم في وعد[(٣)] من أحصاها بالجنة، كما اتفق على صحته، وليس يستيقن إحصاؤها بذلك إلا لو لم يكن لله سبحانه اسم غير تلك الأسماء، فأما إذا كانت أسماؤه سبحانه أكثر من أن تحصى بطل اليقين بذلك، وكان الأحسن الاقتصار على ما في كتاب الله تعالى وما اتفق على صحته بعد ذلك، وهو النادر، كما يأتي.

***

(١) قال في «المستدرك» (١/ ١٦) عند إيراده الحديث: هذا حديث خرجاه في الصحيحن بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافًا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر ابن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب. وقال الذهبي في حاشية «المستدرك» حين ذكر طريقًا تشهد للأول: هشام بن حسان ضعفوه. أقول: وهذا والذي قبله موجود في حاشية ابن الأمير على الأصل فأكتفي به.
حاشية: قال الأمير: أقول: قال فيها [أي: العواصم] أنه صحح الحاكم حديث العدد لأسماء الله وحسنه النووي. قال: وتعقبا بأنه لم يروى إلا من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم. قال: والوليد مدلس مكثر التدليس حتى عن الكذابين، ويعني تدليس التسوية أن يكون قد سمع منه شيخه شعيب ثم أسقط شيخ شعيب الذي بينه وبين أبي الزناد فيحتمل أن يكون في الإسناد ساقط ضعيف بل كذاب، فكيف يحسن الحديث مع أنه قد رواه الثقات الحفاظ عن أبي الزناد بغير ذكر الأسماء انتهى. أنوار.

(٢) (٧/ ٢٢٨) ط قديمة. وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٦/ ٣٨١) و«شفاء العليل» لابن القيم ص(٢٧٧).

(٣) في (ب، ج): [وعده].

[ذكر ما ثبت أن أسماء الله تعالى أكثر من ذلك المروي بالضرورة والنص]

وقد ثبت أن أسماء[١] الله تعالى أكثر من ذلك[٢] المروي بالضرورة والنص.

أما الضرورة فإن في كتاب الله أكثر من ذلك، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى[٣].

وأما النص فحديث ابن مسعود رضي الله عنه[٤] عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: «**ما قال عبد أصابه هم أو حزن: اللهم إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور بصري[٥] وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي. إلا أذهب الله همه وغمه، وأبدله مكان حزنه فرحًا**» رواه أحمد[٦] وأبو عوانة في صحيحه، وهذا إسناد أحمد. قال ابن الجوزي

---

(١) خطأ في بعض المطبوعات.

(٢) حاشية: قال الأمير رحمه الله: أقول: كأنه يشير إلى رد كلام ابن حزم فإنه قال إنها محصورة فيها - أي: التسعة والتسعين - واحتج التأكيد في قوله صلعم [صلى الله عليه وآله وسلم] «مائة إلا واحدًا» قال: لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور، لزم أن يكون له مائة اسم، فبطل قوله «مائة إلا واحدًا». وأجيب عنه بأن الحصر المذكور باعتبار الوعيد الحاصل لمن أحصاها، فمن ادعى أن الوعيد وقع لمن أحصى زائدًا على ذلك أخطأ ولا يلزم من ذلك أن يكون هناك اسم زائد أبدًا اهـ. وحجة المصنف ناهضة في رد ما قاله ابن حزم كما لا يخفى، كما «العواصم» (٧/ ٢٢٨) ونقل النووي الاتفاق على عدم الحصر في هذه الصورة. أنوار. وانظر: «النووي شرح مسلم» (١٧/ ٥).

(٣) زيادة من (ب، م).

(٤) زيادة من (ب، م).

(٥) في (ب، ج): [صدري].

(٦) صحيح. أخرجه أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢) والحاكم (١/ ٥٠٩) وقد حققته وشرحته في رسالة (رفع الهمم بتصحيح حديث الهم والغم) تحت الطبع، يسر الله نشرها.

في الحديث الأربعين من مسند ابن مسعود من جامع المسانيد[١]: [أخبرنا][٢] أحمد، نا يزيد - هو ابن هارون - أنا فضيل بن مرزوق، أنا أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود... بالحديث.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»:[٣] رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجال أحمد وأبي يعلى رجالِ الصحيح[٤] غير أبي[٥] سلمة الجهني[٦] وقد وثقه ابن حبان.

والقاسم هذا هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن[٧] مسعود، وليس هو الدمشقي المختلف فيه، بل هو[٨] ثقة، لم يتكلم عليه، وهو من رجال البخاري وأهل السنن، ولم يذكره الذهبي في الميزان[٩] إلا للتمييز بينه وبين المختلف فيه، وكذلك لم يذكره ابن حجر فيمن انتقد على البخاري.

---

(١) الكتاب غير مطبوع، وتوجد نسخة مخطوطة للجزء الثاني منه في مكتبة جامعة الإمام برقم (٩١٢ ف) ونسخة مخطوط للجزء الخامس منه في مكتبة الحرم المكي، ولا يوجد فيهما مسند ابن مسعود. أحمد. وقيل إنه قد طبع.

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٨٦).

(٤) حاشية: وفي فتح الباري أنه صححه ابن حبان.

(٥) في (ج، د): [أبو].

(٦) وقد أخطأ أحمد مصطفى حين نقل كلام الذهبي في الميزان.

(٧) في (ج): [عن] وهو خطأ.

(٨) قال ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه قال: القاسم بن عبد الرحمن ثقة. «الجرح والتعديل» (٧/ ١١٢)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٢١)، انظر «التقريب» (٢/ ١١٨)، «الميزان» (٢/ ٣٤٠).

(٩) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٧٤) حاشية: قال الأمير: وقال الذهبي فيه في الميزان: وثقه ابن معين وغيره. ولم يذكر فيه قدحًا. أنوار.

وأبوه عبد الرحمن من رجال الجماعة، متفق عليه، إلا أن سماعه من أبيه ليس بمشهور، فحديثه عنه في السنن الأربع، وقال ابن معين والمزي: قد سمع من أبيه. ومن علم حجة على من لم[(١)] يعلم[(٢)].

وأبو سلمة هو الجهني، وثقة ابن حبان[(٣)] ولم يذكر[(٤)] في الميزان[(٥)] وعدم ذكره في الميزان دليل [على][(٦)] ثقته، لا سيما مع تصحيح أبي عوانة للحديث. وبقيتهم رجال الصحاح، فثبت هذا الحديث.

[ذكر ما وجد منصوصًا من الأسماء في كتاب الله تعالى باليقين من غير تقليد]

[وثبت أن حصر الأسماء التسعة والتسعين لا ينال إلا بتوفيق الله تعالى، كساعة الإجابة يوم الجمعة، لأنها مجملة في أسماء الله] فلنذكر هنا ما وجدناه منصوصًا من الأسماء في كتاب الله باليقين من غير تقليد، فإنها أصح

---

(١) في (ج): [لا].

(٢) حاشية، قال الأمير: أي: عبد الرحمن عن أبيه عبد الله بن مسعود لا سماع القاسم عن أبيه عبد الرحمن فإنه لا نزاع في أنه سمع عنه. أنوار.

(٣) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ١٨٧).

(٤) في (ب): [يذكره].

(٥) أقول: بل وثقه ابن منده وابن معين والمزي وغيرهم، وقد أخطا المحقق أحمد مصطفى في نقله كلام الذهبي في رجل آخر. وأما موسى الجهني فقد نقلت كلام العلماء فيه في رسالتي (رفع الهمم) فانظرها.

(٦) ساقط من (ج، ك).

الأسماء وأحبها إلى الله تعالى، حيث اختارها في أفضل كتبه لأفضل أنبيائه، والذي عرفت منها إلى الآن بالنص الصريح(١) دون الاشتقاق في القرآن مائة وخمسة(٢) وخمسين، غير الممادح السلبية كما سيأتي، وفيها اسم واحد بالمفهوم المعلوم وهو (الأعز) ذكره ابن حجر في تلخيصه(٣) ولم أجده بنصه، فذكرته فيها ولم أحسبه في العدد المذكور، وهو أخذه من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ جوابًا على قول المنافقين ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ وهي هذه [وهي](٤) الاعتقاد، متى(٥) سأل [عنه](٦) سائل.

هو(٧) الله الذي لا إله إلا هو الإ [له](٨) الصمد، الواحد الأحد، الرحمن الرحيم، ذو الرحمة الواسعة، أرحم الراحمين، خير الراحمين، العفو [الغفور](٩) الغفار(١٠) الغافر، واسع المغفرة، أهل التقوى وأهل المغفرة، خير الغافرين، الحاكم الحكم الحكيم الأحكم أحكم الحاكمين خير الحاكمين، العالم العليم الأعلم، علام الغيوب، الرب البر الواسع، الموسع الملك المليك المالك مالك

---

(١) في (ب، د): [تصريحًا].

(٢) في (ب، م): [خمسون].

(٣) انظر: «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر (٤/ ١٧٤).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) في (ج): [لئن].

(٦) ساقط من (ج، د).

(٧) في (ك): وضع فوق هذه الأسماء أرقام، ولكنها غير متسلسلة في أكثر من أربعة مواضع، وقد وصل في نهايتها إلى رقم (١٧٤) وهو عدد غير دقيق.

(٨) ساقط من (ج).

(٩) ساقط من (ج، د).

(١٠) تقديم وتأخير.

الملك، الرازق الرزاق خير الرازقين، الخالق الخلاق[١] أحسن الخالقين، الناصر نعم النصير خير الناصرين، الحافظ الحفيظ خير الحافظين، الناصر نعم النصير خير الناصرين، الحافظ الحفيظ خير الحافظين، القوي الأقوى ذو القوة المتين، العلي الأعلى المتعالي، القادر القدير المقتدر نعم القادر[٢] العزيز الأعز، الشاكر الشكور، قابل التوب التواب، المجيب، القريب الأقرب، الحي القيوم، القائم على كل نفس[٣] بما كسبت، الفاعل الفعال لما يريد، الوارث خير الوارثين، الكريم الأكرم، فالق الإصباح فالق الحب والنوى، العظيم الأعظم، الولي نعم المولى، الشاهد الشهيد، الكبير الأكبر، القاهر القهار، نعم القادر، نعم الماهد[٤] الكفيل، نعم الوكيل، المستمع السميع، البصير، البديع، الرؤوف، الحليم، الرشيد[٥] السريع، المبين، الخبير، المبرم، الغني، الحميد، المجيد، الوهاب، الجامع، المحيط، الكافي، الحسيب، الحاسب، المقيت، الرقيب، كاشف الضر[٦] الفاطر الكاتب[٧] المبتلي، اللطيف، الصادق، الحق، الودود، الحفي، المستعان [الفاتح][٨] الفتاح، نور السموات والأرض، الهادي، رفيع الدرجات، الرافع، المنتقم، الزارع، المنزل، المنشئ، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، القدوس، السلام،

---

(١) في (ج، د): [الخلاق الخالق].

(٢) في (ج): [نعم القادرين]. في الأصل حاشية: [من التقدير].

(٣) حاشية: قال الأمير: تعالى ولذلك العالم بالقسط من (قائمًا بالقسط لا إله إلا هو) أنوار. وهناك بعض الطمس.

(٤) بياض في (ج).

(٥) في (ك): [الشديد].

(٦) حاشية: في القرآن: [إنا لكاشفوا العذاب].

(٧) في (ج): [خطأ].

(٨) زيادة من (ب، م).

المؤمن، المهيمن، الجبار، المتكبر، البارئ، المصور، مخرج الحي من الميت، ومخرج الميت من الحي، جاعل الليل سكنًا، المنذر، المرسل، خير الفاصلين، أسرع الحاسبين، خير المنزلين، عدو الكافرين، ولي المؤمنين، خير الماكرين، المتم نوره، الغالب على أمره، البالغ أمره، ذو الطول، ذو المعارج، ذو الفضل العظيم، ذو العرش العظيم، ذو الانتقام، ذو الجلال والإكرام. انتهى ما عرفته من الأسماء الحسنى نفعني(١) الله ببركاتها(٢) وهي مائة ونيف وخمسون(٣).

وقد تركت التكرار فاكتفيت باسم (الرب) عن (رب كل شيء، ورب العالمين، ورب العزة، ورب الملائكة والروح، ورب العرش العظيم). واكتفيت بـ(الواسع) عن (واسع المغفرة(٤) ووسع كل شيءٍ رحمةً(٥) وعلمًا) ونحو ذلك. وتركت ما كان من صفات أفعاله وأسمائها(٦) مثل (شديد العقاب، وسريع الحساب) ونحو ذلك؛ لأنه لم يسم نفسه بها ولا علمت أحدًا عدها في أسمائه، بل عدت في أفعاله -سبحانه وتعالى- لأنه لا فرق في المعنى بين قوله: (إن الله شديد

---

(١) في (ب): [نفعنا].

(٢) في (ب): [بها وببركتها].

(٣) حاشية: قال الأمير: لم يذكره لنفسه بل سرده عن القرطبي، والقرطبي سرده عن ابن حزم، وابن حزم ذكره كما في المحلى، وقال القرطبي: الأسماء التي ذكرها ابن حزم نيف وتسعون فقط، وأنه يقول: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) واعتراضكم على ابن حزم حيث فرط في عدة، ولم يبلغ بها ما في حديث أبي هريرة، وقد استدرك الحافظ ابن حجر أسماء فاتت ابن حزم، وهي في القرآن، وسرد باقي التلخيص.. واحد وثلاثين اسمًا. أنوار.

(٤) ساقط من (ج).

(٥) حاشية قال الأمير: فقال قد سردها فيها كما عرفت وقوله: واسع كل شيء رحمة وعلمًا لعظم ولفظه (وسعت كل شيء رحمة وعلما) وإن أراد بأنه كذلك فوجدت في القرآن بالاستبعاد في الفعل الوارد فلا يتم لما يأتي. أنوار.

(٦) في (ب): [أسمائه].

العذاب)[١] وبين قوله: (إن عذاب الله شديد) فتأمل ذلك.

وذكر الغزالي في «المقصد الأسنى»[٢] أن ما كان يطلق على العباد من أسمائه تعالى على جهة الحقيقة مثل (الزارع[٣] والكاتب) لم يطلق على الله تعالى مجردًا، بل يطلق حيث أطلقه على لفظه مع ما يتعلق به من السياق، وهذا حيث يخاف اللبس والتشبيه[٤] واجب، وحيث يؤمن أدب حسن واحتياط جيد[٥]. والله سبحانه أعلم.

وقد يدق على بعض الناس كون بعضها في القرآن كـ(الكفيل) لأنه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل:٩١] وكـ(الرافع)[٦] من قوله: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥] و(الهادي) من قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الحج:٥٤] [ونحو ذلك][٧] وكـ(المبرم) لأنه لم يذكر فيه مفردًا إنما ذكر[٨] بصيغة الجمع في قوله[٩] تعالى: ﴿أَمْ أَبْرَمُوٓا۟ أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ [الزخرف:٧٩] وكذلك (الموسع والمنزل) قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧] وقال: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة:٦٩] وكذلك (الزارع)[١٠] في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٤] و(المبتلي) في

---

(١) في (ب، م): [العقاب].
(٢) المقصد الأسنى (١٧٥) للغزالي.
(٣) في (ج): [الزراع].
(٤) في (ج): [والشبه].
(٥) في (ج): [حده].
(٦) في (ك، ج): [والرافع].
(٧) ساقط من (ج).
(٨) في (ك): [جاء].
(٩) ساقط من (ب، م).
(١٠) في (ج): [الزراع].

قوله تعالى: ﴿وإن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾ [المؤمنون:٣٠] ونحو ذلك ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧] ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام:١٤٦] ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء:١٥] ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ [الأنبياء:٩٤] ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام:١٢٧] ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾[1] [الأعراف:١٥٥] وكذلك (الأقرب) إنما وجدته في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] وقد ذكرت (القادر) مرتين، وليس تكرارًا، بل القادر الأول من القدرة، ولذلك ذكرته مع (القدير والمقتدر والقادر) والثاني من التقدير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣] وقد ذكرت فيها (مخرج الحي من الميت) وهو في القرآن بالياء المثناة من تحت، لوجهين: أحدهما: أني ذكرت (مخرج الميت من الحي) وهو في القرآن بالميم ولم أستحسن أفرقه[2] من صاحبه[3] وملازمة خاصة وهو أبهر منه وأكبر وأعظم مدحًا وأكثر. وثانيهما: أن لفظ (مخرج) قد ثبت في القرآن، ولم أرد إلا إضافته إلي ذلك المدح الباهر والثناء الفاخر[4].

وينبغي أن يختمها الداعي بها بحديث ابن مسعود المقدم لعمومه لما لم يذكر، ومما ينبغي تلاوته لمن تعرض لرحمة الله سبحانه في فضل إحصاء التسعة والتسعين اسمًا الحروف المقطعة في أوائل السور احتياطًا؛ لأنه قد قيل إنها أسماء الله تعالى، أو رموز[5] إلي أسماء شريفة[6] ولم يصح، وليس هذا موضعها، لعدم صحة ذلك،

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ك): [أفارقه] وفي (م) [فرقه].

(٣) في (ك): [مصاحبة].

(٤) في (ك): [الطاهر]، في (ج): [الظاهر].

(٥) في (ب، ج): [رمز].

(٦) انظر ذلك في «تفسير القرطبي» (١/ ١٥٥) وما بعدها.

وإنما ذكرت ذلك إرشادًا لمن يحب الفائدة، وليس في الصحيحين مما ليس في كتاب الله تعالى إلا (المقدم والمؤخر) في حديث ابن عباس في دعاء النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- حين يقوم من الليل والوتر(١) [ومنهما أيضًا](٢) من حديث أبي هريرة الذي سردت الأسماء [الحسنى](٣) في آخره(٤).

***

(١) انظر «صحيح البخاري» كتاب الدعوات (٧/ ١٤٨) وصحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين (١/ ٥٣٦).

(٢) ساقط من (ب، د، م).

(٣) زيادة من (ب، د) حاشية: قال الأمير: تقدم للمصنف -رحمه الله- قريبًا أن ما كان مختلفًا فيه لم يصح استعماله فإن الله أجل في أن يسمى باسم لم يتحقق أنه تسمى به، فهذا ينافيه فينظر إلى أن يحمله على أنه أراد يتلى ويتوسل بها في غير الخلاف وأنه المقدر وفيه بعد. أنوار.

(٤) صحيح الترمذي كتاب الدعوات (٩/ ١٧٣) وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ص (٥٩٢).

[ذكر ما زاده ابن حزم مما ادعى صحته]

وزاد ابن حزم[١] مما ادعى صحته (السيد، السبوح، الحق، الوتر، الدهر المسعر، المحسن، المحسان، الجميل، الرفيق، الشافي، المعطي) ولم ينسبها إلي حديث أبي هريرة لكن تتبعها من أحاديث متفرقة[٢].

وكذلك (الطبيب) خرجه[٣] (د) و(ت)[٤] و(س) بإسناد[٥] على شرط الشيخين - لكن قال الترمذي إنه غريب - من حديث عبيد الله بن إياد[٦] عن أبي رمثة الصحابي مرفوعًا[٧].

ومنها (مقلب القلوب) [كان][٨] رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقسم به[٩].

---

(١) «المحلى بالآثار» (٨/ ٣١).

(٢) انظر: «تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر (٤/ ١٧٤).

(٣) «سنن أبي داود» كتاب الزينة (٨/ ١٤٠) ولكنه ذكر أول الحديث فقط.

(٤) لم يورد الحديث الترمذي، وإنما ذكر في حديث: «غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود» وفي الباب عن الزبير وابن عباس وجابر وأبي ذر وأنس وأبي رمثة. وفي الحاشية ذكر أن الحديث رواه أبو داود (٤٢٠٧) والنسائي، ولم يذكر أن الترمذي رواه. انظر: تحفة الأحوذي (٥/ ٣٥٣) رقم (١٨٠٥) وهو صحيح.

(٥) في (ج، د): [بإسناده].

(٦) في (ب، م): [عبد الله].

(٧) صحيح: رواه أبو داود في «سننه» كتاب الترجل (٤٢٠١) ورواه أحمد (٢/ ٢٢٧، ٢٢٨) من حديث أبي رمثة، وفي (٤/ ١٦٣) وابن سعد في الطبقات (١/ ٤٢٦) والدارمي (٢/ ١٩٩) وابن حبان (٥٩٩٥) والطبراني (٢٢/ ٧٢٠) والحاكم (٢/ ٤٢٥) والبيهقي في السنن (٨/ ٣٤٥) والفسوي في المعرفة (٣/ ٢٨١) والدولابي في الكنى (١/ ٢٩) والعلامة الألباني في الصحيحة (١٥٣٧).

(٨) في (ب) [لأن].

(٩) صحيح رواه البخاري في كتاب التوحيد (٨/ ١٦٩) والترمذي في كتاب النذور (٤/ ١١٣) وابن ماجه في كتاب الكفارات (١/ ٦٧٦) والإمام مالك في «الموطأ» في كتاب النذور (٢/ ٤٨٠) وأحمد (٢/ ٢٦).

وزاد الترمذي في الحديث المختلف فيه، مما لم أجده بنصه في القرآن، خمسة وعشرين اسمًا، وهي: القابض الباسط الخافض المعز المذل العدل الجليل المحصي المبدي المعيد المحيي[١] المميت الواجد - بالجيم - الماجد المقدم المؤخر الوالي[٢] المقسط المغني المانع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور.

وزاد ابن ماجه على الترمذي في حديث أبي هريرة هذا: الراشد البرهان الواقي القائم الناظر السامع الأبد[٣] العالم المنير التام الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد[٤].

وفي إطلاق بعض هذه نظر مع عدم صحة الإسناد.

وزاد الحاكم على الترمذي في المستدرك[٥] في هذا الحديث المختلف فيه بعينه: الحنان المنان الدائم الجميل القديم الوتر المدبر الشاكر الرفيع.

وزاد عليه[٦] أيضًا مما[٧] في القرآن: الإله الرب الفاطر المليك المالك الأكرم.

وذكرت الرفيع فيها [إن لم نجعله][٨] مثل رفيع الدرجات.

وفي حديث آخر: «**إن الله المسعر**» رواه الخمسة إلا النسائي[٩] وصححه

---

(١) ساقط من (ج، خ).

(٢) في (ج): [الوافي].

(٣) في (ب، م): [الأبد].

(٤) انظر «سنن ابن ماجه» كتاب الدعاء (٢/ ١٢٧٠) و«سنن الترمذي» كتاب الدعوات (٥/ ٥٣٠).

(٥) «المستدرك» للحاكم (١/ ١٧).

(٦) في (ج، ك): [أيضًا عليه].

(٧) في (ب، ج): [بما].

(٨) في (ب): [إذ لم يجعله].

(٩) صحيح. رواه ابن ماجه في كتاب التجارات (٢٢٠٠) وأبو داود في كتاب البيوع (٣٤٥١) من=

الترمذي من حديث أنس(١). ذكره صاحب المنتقى(٢) في [التسعير](٣).

وفي البخاري ومسلم منها (الوتر المقدم المؤخر)(٤) وفي مسلم منها (الرفيق)(٥) وصحح ابن حزم(٦) منها (السيد، السبوح، الجميل، المحسان، المسعر، القابض، الباسط، الشافي، المعطي، الدهر)(٧).

قال ابن ماجه(٨): وأكثر هذه أو كثير منها صحيح المعنى بالإجماع، فلا بأس بإلحاق المجمع عليه، منها بما في القرآن لما تقدم في حديث ابن مسعود، رضي الله عنه، من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أو علمته أحدًا من خلقك**»(٩).

قال ابن ماجه بعد سردها: ثم قال زهير: وبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن راويها يفتتح بقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده

=حديث أنس، والدارمي في كتاب البيوع (٥/ ١٦٥) وصححه ابن حِبّان. انظر: «المنتقى من أخبار المصطفى» لابن تيمية (٢/ ٣٥٣) حيث قال: رواه الخمسة إلا النسائي. وصححه الترمذي.

(١) «سنن الترمذي» (١٣١٤) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) «المنتقى من أخبار المصطفى» صلى الله عليه وسلم. لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية رحمه الله (٢/ ٣٥٢، ٣٥٣).

(٣) في (ب، م) خطأ.

(٤) انظر: «صحيح البخاري» كتاب التهجد(٢/ ٤٢)، وكتاب الدعوات (٢/ ١٦٩)، وصحيح مسلم كاب الذكر (٤/ ٢٠٦٣، ٢٠٨٧).

(٥) انظر: «صحيح مسلم» كتاب الإسلام (٤/ ١٧٢).

(٦) خطأ في حاشية (ك)، وانظر: «المحلى» (٨/ ٣١).

(٧) في (ج): [البرهان].

(٨) انظر: ابن ماجه، كتاب الدعاء (٢/ ١٢٦٩).

(٩) صحيح. سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٧٠) وانظر رسالتي (أطيب شيء في الدنيا وأطيب شيء في الآخرة..) ط في مصر (١٤٢٤هـ).

الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله له الأسماء الحسنى.

وأما المشتقات من الأفعال الربانية الحميدة فلا تحصى، وقد جمع بعضهم[١] منها ألف[٢] اسم مثل: كاتب الرحمة على نفسه المحمود العادل المعبود المحكم المنعم متم النعمة المطعم المقدر القاضي المدبر[٣] المحق الشافي الباري الماحي المثبت[٤] المؤيد الكافي القاسم العاصم القاصم الدافع المدافع المملي الآخذ المجير المزكي الموفق المصرف الممكن مقلب الليل والنهار الصانع الواقي المتكلم المريد المرجو المخوف المخشي المرهوب السابق الديان المستجار المستعاذ المعاذ الملجأ المنجا المنجي.

ولو ذكر منها ما كان من خواص الربوبية كان جيدًا[٥] وذلك مثل (المحيي المميت) خاصةً[٦] ما جاء في القرآن صلة للذي ونحوه كقول الخليل عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء:٨١] لأن الموصول وصلته في حكم الاسم [الواحد][٧] والله أعلم.

وأما أنواع الثناء من غير اشتقاق من ألفاظ القرآن فلا تحصى، مثل (قديم الإحسان دائم المعروف المستغاث[٨] المأمول) وأمثال ذلك مما لا منع لما أجمع عليه منه.

---

(١) في (ك): [منهم].

(٢) في (ك): [ألفًا].

(٣) في (ب): [الحق].

(٤) في (ج): [المثيب].

(٥) في (ب، م): [حميدًا].

(٦) في (ج): [بما].

(٧) ساقط من (ب، م).

(٨) في (ج): [والمستغاث].

والظاهر جواز هذين النوعين لأنهما من الإخبار الصادقة، والله أعلم، وذلك فيما كان مجمعًا عليه أنه حسن لا قبح فيه، وثناء جميل لا ذم فيه، ولا تمثيل ولا تشبيه، وإلا فالاقتصار على المنصوصات عند الاختلاف لازم، وهو موضوع الكتاب.

وأما الممادح السلبية في كتاب الله تعالى فاعتقادها لازم وإن لم تكن[1] أسماء في عرف أهل العربية لكنها نعوت (حق واجبة)[2] بنص القرآن لله تعالى، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤] و(ليس له سمي) فإنه معلوم من قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥] وأن العباد لا يحيطون به علمًا، كما قال تعالى في سورة طه، بل لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وإنما استثنى في معلوماته المخلوقة، وأما في ذاته المقدسة العزيزة فأطلق النفي ولم يستثن أحدًا ولا شيئًا، ولو كان يريد أن يختص أحدًا بذلك لاستثناه كما استثنى من الإحاطة بعلمه عز وجل. ومن ذلك أنه لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، وأنه لا تأخذه سنة ولا نوم، [وأنه][3] وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤده حفظهما، وأنه خلقهما في ستة أيام وما مسه من لغوب، وأنه ليس بظلام للعبيد، وأنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وما في معناها، ولا يريد بنا العسر، وما جعل علينا في الدين من حرج، وأنه لا يجوز عليه اللعب والعبث وخلو أفعاله عن الحكمة لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦] وقوله: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران:١٩١] وأمثال هذه الآيات في حكمته في خلق الأرضين والسموات، وأنه تعالى لا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد، ولا يبدل القول

(١) في (ج): [يمكن].
(٢) في (ك): [واجبه حق].
(٣) زيادة من (ب، م).

لديه تبديلا قبيحًا، بخلاف التبديل الحسن، لقوله تعالى: ﴿إِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل:١٠١] ولآيات النسخ، وأنه لا يخلف الميعاد، وأنه تعالى يجير ولا يجار عليه، ويطعم ولا يطعم، وأنه لا شريك له في الملك، ولا ولي له من الذل.

وأن هذه الآيات دلت على ما اجتمعت[1] عليه الأمة إجماعًا ضروريًّا، وعلم من الدين علمًا ضروريًّا أنه تعالى منزَّه عن كل نقص وعيب، مما يقع في أسماء المخلوقين، سواءً كان من أسماء الذم لهم، كالظلم واللعب والجهل، أو من أسماء النقص فيهم، كالفقر والضعف والعجز وسائر ما يجوز على الأنبياء والأولياء وأهل الصلاح.

وأما أسماء المدح التي تطلق على العباد على وجوه تستلزم النقص، وتطلق على الله [تعالى][2] على وجوه تستلزم الكمال، وهي صفات العلم والقدرة والرحمة والحياة، ونحو ذلك، فإنها تطلق على الله تعالى على جهة الكمال كما أطلقها مجردة عن نقائص المخلوقين التي تعرض فيها بأسباب تختصهم[3] دونه تعالى.

فهذا هو اعتقادنا واعتقاد أهل الحق (والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)[4] والحمد لله رب العالمين.

***

(١) في (ب): [أجمعت].
(٢) زيادة من (ب، ج، م).
(٣) في (ب): [تخصهم].
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

فصل في معانيها

اعلم أنه قد تكلم على معانيها جماعة من أهل العلم والتفسير، وأكثرها واضح، والعصمة فيها عدم التشبيه[١] واعتقاد أن المراد بها أكمل معانيها الكمال الذي لا يحيط بحقيقته إلا الله تعالى، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى. ولابد من الإشارة هنا إلى أمر جملي[٢] وهو أصل عظيم، وبيان نفع معرفته في تفسير اسمين مما ورد منها؛ اسم من صحيحها، واسم من المختلف في صحته منها.

[الحسنى جمع الأحسن]

أما الأصل العظيم فهو تفسير (الحسنى) جملة، وذلك أنها جمع[٣] (الأحسن) لا جمع (الحسن) وتحت هذا سر نفيس، وذلك أن (الحسن) من صفات الألفاظ ومن صفات المعاني، فكل لفظ له معنيان؛ حسن وأحسن، فالمراد الأحسن منهما حتى يصح جمعه على (حسنى) ولا يفسر بـ(الحسن) منهما، ولا جاء جامعه على الحسان لا على الحسنى، وكل معنى من المعاني له اسمان [حسن[٤] وأحسن] يطلق عليه منهما][٥] إلا الأحسن لهذا الوجه.

***

(١) خطأ في (ج).

(٢) في (ج، د): [جلي].

(٣) حاشية: تقدم للمصنف -رحمه الله- مثل هذا أو تقدم التنبيه عليه، وأن الحسنى الأحسن لا جمعه. ولكن المعنى الذي قاله في الجمع حاصل في كونه مؤنث الأحسن في أنه اسم تفضيل كالفضلى والأفضل. فتأمل. أنوار.

(٤) ساقط من (ب، ك).

(٥) ما بين قوسين ساقط من (ب، م).

[مبحث في تفسير اسمه تعالى «النور»]

مثال الأول، وهو اللفظ الذي له معنيان، اسم (النور). وقد ثبت في سورة النور: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النور:٣٥] وفي الصحيحين من حديث ابن عباس في دعاء رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في قيام الليل: «**ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن**»[١]. وهذا الاسم الشريف له معنيان معلومان لا خلاف فيهما، وهما نور الأبصار ونور البصائر، ولا خلاف بين العقلاء أجمعين، دع عنك المسلمين، أن نور البصائر هو أشرفهما وأكرمهما[٢] وخيرهما وأحسنهما، وذلك معلوم من ضرورتي[٣] العقل والدين، ولذلك قال الله تعالى في بيان تعظيمه وتشريفه وتكريمه: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦] أي: لا تعمى الأبصار العمى الضار المذموم المستعاذ منه المهلك لمن وقع فيه، وإنما تعمى هذا العمى العظيم المضرة[٤] القلوب التي هي [محل][٥] نور البصائر.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن القرآن الكريم قد دل على تفسير هذا الاسم الشريف في حق الله [تعالى][٦] بذلك أوضح دلالة، وذلك في قوله تعالى بعد قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ

---

(١) صحيح رواه البخاري في كتاب التهجد (٢/ ٤٢) وفي كتاب الدعوات (٧/ ١٤٨) ورواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين (١/ ٥٣٢) والترمذي في كتاب الدعوات (٥/ ٤٨١، ٤٨٢) وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة (١/ ٤٣٠) ومالك في «الموطأ» (١/ ٢١٥) كتاب القرآن، وأحمد في (١/ ٢٩٨).

(٢) في (ج): [أشرفها وأكرمها].

(٣) في (ب) [ضرورة].

(٤) في (ج): [المضر].

(٥) زيادة من (ج).

(٦) ساقط من (ج).

كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النور:٣٥] فدل على أنه نور الهدى؛ لأن نور الأبصار مبذول مشترك بين الكفار والمسلمين، بل بين جميع الحيوان الإنساني[١] والبهيمي.

وكذلك ثبت في الحديث هذا المعنى، فخرج الحاكم في «المستدرك» في تفسير سورة النور من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ يقول: مثل نور من آمن بالله كمشكاة. وقال: صحيح الإسناد[٢].

قلت: الوجه فيه أنه معلوم أن الله لم يرد تشبيه النور بالمشكاة نفسها، وأن هنا محذوفًا، فإما أن يكون المحذوف نور المشكاة حتى يشبه النور بالنور، أو يكون المحذوف محل النور الذي يصح تشبيهه بالمشكاة نفسها حتى يشبه محل النور الذي هو المؤمن، أو قلبه، بالمشكاة نفسها التي هي محل تلك الأنوار[٣] الموصوفة في الآية.

وقد كنت أتوقف في أي التقديرين أولى حتى وقفت على كلام ابن عباس -رحمه الله تعالى- عنه فاتبعته؛ لأنه منصوص على تقديمه في القرآن وتعليم[٤] التأويل بالدعوة النبوية، ثم قد[٥] جاء من طريقه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- تحريم تفسير القرآن بالرأي.

(١) في (ب، ج): [الإنسانية و].
(٢) جيد «المستدرك» للحاكم (٢/ ٣٩٧)، كتاب التفسير وتفسير ابن كثير (٢٨٠).
(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهذا النور الذي يكون للمؤمن في الدنيا على حسن عمله واعتقاده، يظهر في الآخرة (نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم) وقد ذكره بعد عقيبه بالتوبة وفي سورة النور بعد عقيب أمره بغض البصر. المجموع (١٥/ ١٦٧).
(٤) في (ب، ج): [تعليمه].
(٥) ساقط من (ب، ج، م).

ثم ظهر لي بالنظر صحته وتبين أنه لا يمكن سواه، وذلك أنا لو جعلنا المحذوف نور المشكاة لكان المشبه بنورها هو نور الله الكلي الأعظم، وهو أجل من أن يشبه بنور المشكاة، ويدل على ذلك أن الله تعالى شبه ذلك النور الذي شرفه بإضافته إليه بالمشكاة المترادفة الأنوار، وهذا التشبيه لا يليق إلا متى كان المشبه قلب المؤمن؛ لأن النور الذي فيه من مواهب الله تعالى هو نصيب[1] الواحد من المؤمنين المخصوص به، ولذلك جاز تشبيهه، يوضحه أنه لا يجوز تشبيه الله ولا تشبيه شيء من صفاته[2] بشيء من مخلوقاته.

وأما أن[3] هذا النور هو نور البصائر لا نور الأبصار فيدل عليه في هذه الآيات أمران:

أحدهما قوله تعالى في هذه الآية: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ كما تقدم.

وثانيهما مقابلته لذلك بتشبيه أعمال الكفار بالظلمات المترادفة، ومقابلته لقوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ في حق المؤمنين بقوله: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور:٤٠] في حق الكافرين، ومقابلته لقوله تعالى: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ في حق المؤمنين بقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:٤٠] في حق الكافرين. ويدل على ذلك أيضًا في هذه الآيات قوله تعالى: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [النور:٣٦] فان فيها بيان أن هذا النور هو نور الهداية والأعمال الصالحة التي[4] محلها في هذه البيوت الشريفة على الخصوص، وليس بنور الكواكب والأبصار التي هي تعم كل محل شريف وخسيس وكل مبصر مؤمن وكافر.

---

(١) في (ج، خ): [وهو نصب].

(٢) في (ج): [مكررة].

(٣) ساقط من (ج، د).

(٤) في (ج): [أليق].

ويدل على ذلك من الكتاب والسنة المنفصلة عن هذه الآيات ما لا يكاد يحصى، مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧] الآية، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ﴾ [الأحزاب:٤٣] وقوله تعالى: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام:٩١] وقال في حق محمد صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الأعراف:١٥٧] ومن أوضحه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة:٣٢] وقوله فيه (بأفواههم) من ترشيح الاستعارة، أما نور الأبصار والشمس ونحو ذلك فلم ينكر ذلك الكفار ولا يمكن أن يهموا بإطفائه، وقوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾ [الأنعام:١٢٢] وقوله تعالى في صفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب:٤٦].

ومن الأحاديث الصحيحة قوله: «**الصلاة نور والصدقة برهان**» خرجه مسلم والترمذي والنسائي عن أبي مالك الأشعري[(١)] وذلك يناسب كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر كما قال الله تعالى[(٢)] وهذا معنى نور الهدى، والله أعلم.

وفي الصحيحين[(٣)] من حديث ابن عباس أن رسول الله كان يقول في دعائه عند أن يقوم من الليل: «**اللهم اجعل في قلبي نورًا، وفي سمعي نورًا، وفي بصري نورًا، وفي لساني نورًا**» إلى قوله: «**واجعل لي نورا**» قال ابن الأثير في «النهاية»: أراد

---

(١) «صحيح مسلم» كتاب الطهارة (١/ ٢٠٣) برقم (٢٢٣) «سنن الترمذي» في كتاب الدعوات (/ ٥٣٥) برقم(٦٥٣) سنن النسائي في كتاب الزكاة (٥/ ٦).

(٢) قال تعالى: (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر).

(٣) البخاري رقم(٥٩٥٧) ومسلم في كتاب المسافرين (١/ ٥٢٦) برقم (٧٦٣).

ضياء الحق، وبيانه كأنه قال: اللهم استعمل هذه الأعضاء مني في الحق[(١)].

وفي حديث آخر أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يقول في دعائه: «تم نورك فهديت فلك الحمد» رواه الجزري في العدة[(٢)].

وفي حديث ابن مسعود المقدم من رواية أحمد وأبي[(٣)] عوانة أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال في ذلك الدعاء: «**اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك[سميت به نفسك**»][(٤)] إلى قوله: «**أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري**» وفي رواية: «**ونور بصري**» فكون[(٥)] القرآن نور البصر هنا يدل على أن المراد بصر الهدى والحق أيضًا كما فسرته الرواية الأخرى في قوله: «**ونور صدري**» وكل هذا دليل على أن الهدى أصيل في التسمية بهذا الاسم الشريف وأنه أشرف معانيه.

فظهر أن معنى النور في أسماء الله تعالى هو الهادي لكل شيء إلى مصالحه والمرشد لكل[(٦)] حي إلى منافعه، الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى [حتى هدى][(٧)]

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ابن الأثير (٥/ ١٢٥) وأضاف بعدها: واجعل تصرفي وتقلبي فيها على سبيل الصواب والخير اهـ.

(٢) ضعيف. أخرجه أبو يعلى الموصلى في مسنده (١/ ٣٤٤) رقم (٤٤٠) ومجمع الزوائد (١٠/ ١٨٥) قال الإمام الشوكاني: الحديث أخرجه أبو يعلى المَوْصِليُّ، كما قال المصنف -رحمه الله- شمس الدين محمد بن محمد الجزري. وهو من حديث الفرات بن سليمان قال: لم يدرك عليًّا فهو منقطع، وفي إسناده الخليل بن مرة، وثقة أبو زرعة وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات اهـ. من تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين (٣٠٤).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (ج): [فيكون].

(٦) في (ج): [كل].

(٧) ساقط من (ج).

الطفل المولود إلى [التقام][1] الثدي وامتصاص اللبن، وأعجب من ذلك هداية أولاد البهائم التي لا تحسن أمهاتها شيئًا[2] من مقدمات المعاونة على تعليم الرضاع والهداية إلى موضع اللبن، فهذا من أوائل هداية الله سبحانه لمن لا هداية له، ولا تمكن الإشارة إلى نهايات هداياته واختلاف أنواعها ومقاديرها.

وفي كتاب «العبر والاعتبار»[3] للجاحظ وكتاب «حياة الحيوان»[4] من ذلك الكثير الطيب، والمكثر من ذلك مقل، فالهداية من الله تعالى، وهو الهادي بإجماع المسلمين. وقد خرج اسم (الهادي) الترمذي وابن ماجه والحاكم وغيرهم في حديث الأسماء الحسنى[5] فالتفسير بهذا[6] صحيح، وإن كان الله تعالى هو رب الأنوار كلها؛ أنوار الأبصار وأنوار البصائر، فاللفظة لا يراد بها إلا أحد معانيها على الصحيح. ولم أتبع في هذا التفسير الرأي وإنما اتبعت فيه القرآن والسنة كما تقدم بيانه[7]. وقال[8] ابن الأثير في نهايته: هو الذي يبصر بنوره ذو العماية، ويرشد بهداه ذو الغواية[9].

---

(١) في (ب، م): [الالتقام].

(٢) خطأ في نسخة.

(٣) ذكر صاحب «هداية العارفين» (١/ ٨٠٣) باسم: كتاب «التفكير والاعتبار».

(٤) ورد ذكره في كتاب «هداية العارفين» (١/ ٨٠٣) وهو مطبوع في عدة مجلدات.

(٥) «سنن الترمذي» في كتاب الدعوات (٩/ ١٧٣) سنن ابن ماجه في كتاب الدعاء (٢/ ١٢٧٠) «المستدرك» للحاكم (١/ ١٧).

(٦) في (ب، م): [بها].

(٧) انظر: ما تقدم من كلام المصنف -رحمه الله- تجد العجب العجاب والخير الكثير.

(٨) في (ب، ج): [قال].

(٩) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ١٢٤) ونسب النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم» العبارة للخطابي. «صحيح مسلم» بشرح النووي (٦/ ٥٤).

[الكلام على حديث: «نور، أنَّى أراه!»]

وأما[1] حديث: **«نور، أنَّى أراه!»**[2] فإنه حديث مُعَلٌّ متكلَّم فيه عند أكثر أئمة الحديث، وهو من رواية يزيد بن إبراهيم التستري[3] عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هل رأيت ربك؟ فقال: **«نور، أنَّى أراه!»**[4]. **والقدح فيه من وجوه:**

الأول: قدح أئمة الحديث فيه[5]. وقد سئل إمام الحديث أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: ما زلت منكرًا له. روى ذلك عن أحمد الخلال في العلل[6] وابن الأثير في تفسيره[7] النور من النهاية[8] وابن الجوزي بعد رواية الحديث في جامع المسانيد[9] وهو الرابع والخمسون. وكذلك روى ابن الجوزي[10] وابن الأثير[11] كلاهما عن إمام الأئمة ابن خزيمة أنه قال: في القلب من صحة هذا

---

(١) في (ج): [وما].

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان (١/ ١٦١) برقم (١٧٨) والترمذي في كتاب التفسير (٩/ ٣٠) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

(٣) في (ج، ك): [اليسير] خطأ.

(٤) انظر شرح الحديث والتعليق على موضوع الرؤيا في «صحيح مسلم» بشرح النووي (٣/ ٤) وما بعدها. وانظر كتاب «مختصر العلو» للألباني رحمه الله.

(٥) ساقط من (ج).

(٦) انظر: «جامع المسانيد» لابن الجوزي (٢/ لوحه ٢٥، مخطوطة جامعة الإمام/ أحمد.

(٧) في (ب): [تفسيره].

(٨) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ١٢٤).

(٩) جامع المسانيد لخص الأسانيد لابن الجوزي ٥٩٧هـ الجزء الثاني. نسخ ٦٠٥هـ جامعة الإمام تحت رقم ٩١٢ ف.

(١٠) جامع المسانيد، ما زال مخطوط أكثر ولم يصل إلى المكتبات إلى الآن.

(١١) النهاية (٥/ ١٢٤).

الحديث شيء، وأن أبي شقيق لم يكن يثبت أبا ذر. ذكره ابن الأثير[١]. زاد ابن الجوزي: لأنه قال: أتيت فإذا رجل قائم فقالوا: هذا أبو ذر. فسألته[٢] الحديث.

الثاني: أن ابن شقيق كان ناصبيًّا يبغض عليًّا [رضي الله عنه][٣] كما ذكره الذهبي[٤] وذكر أن سليمان التيمي[٥] كان سيئ الرأي فيه.

قلت: وكان سليمان التيمي أحد أئمة الإسلام[٦] الكبار ورجال الجماعة وأهل المناقب المشهورة من سادات التابعين معاصرًا لابن شقيق خبيرًا به، فقوله فيه مقبول، وإنما قبله من قبله على[٧] قاعدتهم في قبول أهل الصدق من الخوارج متى ظنوا صدقهم بالتجربة في مواضع سهلة يكون في قبولهم فيها احتياط والمرجح آخر، على ما هو مبسوط في الأصول وعلوم الحديث، وهذا مقام عزيز ومحل رفيع لا يقبل في مثله حديث مختلف فيه.

الثالث: أن يزيد بن إبراهيم الراوي له[٨] عن قتادة ضعيف في قتادة، ضعفه فيه

---

(١) النهاية (٥/ ١٢٤).

(٢) جامع المسانيد لابن الجوزي ج٢، مخطوط ميكروفيلم في جامعة الإمام رقم ٩١٢ ف. «مسند أبي ذر» الحديث الرابع والخمسون قال: لأنه قال أتيت فإذا رجل قائم فقالوا: هذا أبو ذر. وقيل طبع.

(٣) في (أ، ك): [عليه السلام].

(٤) قال: بصري ثقة لكنه فيه نصب. ونقل قول ابن خراش: ثقة، كان يبغض عليًّا. «الميزان» للذهبي (٢/ ٤٦) وقال يحيى القطّان: كان سليمان التَّيْمي سيئ الرأي في عبد الله بن شقيق. وانظر كتاب «الجرح والتعديل» للرازي، فقد ذكر هذه العبارة لكنه قال إن يحيى بن معين قال: عبد الله بن شقيق من خيار المسلمين لا يطعن في حديثه، وأنه قال: فقيه ثقة.

(٥) الحافظ الإمام أبو المعتمر سليمان بن طرحان البَصْري، سمع أنس بن مالك، مات في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين ومائة رحمه الله. «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٥٠).

(٦) خطأ في نسخة (د).

(٧) في (ج): [كما].

(٨) ساقط من (ج). كلام الذهبي في «الموقظة» (٣٢٧).

يحيى بن معين وابن عدي، وهما من أجل أئمة هذا الشأن، وقد حكى ابن حجر في علوم الحديث عن الذهبي أنه ما اجتمع اثنان من أئمة هذا العلم على جرح أو توثيق إلا كان كما قالا! قال ابن حجر بعد ذلك: والذهبي من أهل التتبع التام[1] .

قلت: لعله يريد: حيث لم يعارضهما أحد مثل هذا الموضع. على أن ابن عدي قال أنهم أنكروا على يزيد هذا أحاديث رواها عن قتادة، وكلامه هذا يدل على أنهما لم ينفردا بتضعيفه في قتادة، بل فيه نسبة ذلك إلى أهل الحديث، وأما أهل الصحيح فلم يخرجوا حديثه عن قتادة[2] وسيأتي عذر مسلم في ذلك[3].

الرابع: أن الحديث معل بالاضطراب[4] فإنه رواه تارة كما تقدم، وتارة «**رأيت نورًا**» وهاتان روايتان متضادتان[5] في إحداهما[6] إثبات الرؤية للنور، وفي الأخرى إنكار ذلك بصيغة الاستفهام، وهي في هذا المقام أشد في الإنكار، والعلة[7] تقدح في حديث الثقة المتفق عليه، فاجتمع فيه الضعف والإعلال، وأحدهما يكفي في عدم تصحيحه.

الخامس: أن أصح روايتي الحديث إن قدرنا صحته هي رواية: «**رأيت**

---

(١) عبارة ابن حجر هكذا: وقال الذهبي: وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال، لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة اهـ. انظر: «نزهة النظر» شرح نخبة الفكر» للإمام ابن حجر (٦٨).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) تقدم.

(٤) المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه؛ فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له. والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم. «مقدمة ابن الصلاح» ص(٤٤).

(٥) في (ج): [مصادران] وهو خطأ.

(٦) في (ج) [أحدهما].

(٧) في (ج): [والعلم] وهو خطأ.

نورًا» وليس فيها أن ذلك النور هو الله - سبحانه وتعالى عن ذلك - وإنما كانت أصح الروايتين لأنها رواية هشام وهمام كلاهما عن قتادة الذي هو شيخ يزيد بن إبراهيم المضعف في قتادة، وهما أوثق منه مطلقًا، فكيف في قتادة! فلم يبق لتصحيح روايته وجه.

فإن قيل[١]: فكيف خرج مسلم الروايتين معًا في الصحيح؟[٢].

قلت: الذي عندي أنه إنما خرجهما شاهدين على قوة حديث عائشة، رضي الله عنها، في نفي رؤية رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لله سبحانه ليلة الإسراء[٣] فإنه خرج حديثها وطول في ذكر طرقه، ثم أردفه بما يناسبه ويقوى معناه، فذكر هذا الحديث من طريقيه معًا[٤] أردفه بما يناسبه وذكر بعده حديث «**حجابه النور**»[٥] كما جاء صريحًا في حديث أبي موسى شاهدًا لهذا المعنى، ومسلم يتساهل في الشواهد هو وغيره من أئمة الحديث[٦]. وقد تأوله غير واحد على تقدير صحته بأن المراد حجابه النور، كما جاء صريحًا في حديث أبي موسى، ممن تأوله ابن الأثير في «نهايته»[٧] وابن الجوزي في «جامعه»[٨] بعد روايته.

(١) في (ب): [قلت].
(٢) انظر تخريج الحديث وقد تقدم.
(٣) حديث عائشة في «صحيح مسلم» كتاب الإيمان (١/ ١٥٩).
(٤) في (ب): [خطأ].
(٥) حديث: «حجابه النور» الذي رواه أبو موسى، «صحيح مسلم» كتاب الإيمان (١/ ١٦١).
(٦) ذكر ذلك الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم(٥/ ١٢٤).
(٧) انظر: النهاية في «غريب الحديث» (٥/ ١٢٤).
(٨) المرجع السابق، قال: قلت: فنجيب على تقرير الصحة بجوابين أحدهما أن يكون المعنى كيف أراه وحجابه النور فالنور مانع. والثاني: أنا أبا ذر أسلم قديمًا ثم قدم بعد الخندق فيحتمل أن يكون سأل رسول الله قبل المعراج فأخبره أن النور منع من رؤيته وقد قال بعد المعراج: رأيت ربي اهـ.

وذكر الحجاب قرآني صحيح كما سيأتي[١] في آيات الصفات، قال الله تعالى: ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب:٥٣] وقال في الكافرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥] والحجاب حاجب للعباد لا لله سبحانه، كما نبهت عليه هذه[٢] الآية الكريمة، فإنه بين فيها أنهم المحجبوبون لا هو، وهذه نكتة شريفة فتأملها. وقد طال الكلام في هذا الاسم الشريف وهو موضعه؛ لأن الخطأ في أسماء الله سبحانه[٣] جليل، والكثير من البحث والتحقيق فيها قليل.

ومثال الثاني: اسم الضار. وذلك أن الله تعالى لما ثبت بالأدلة أنه لا يصح أن يريد الشر لكونه شرًّا، بل إنما يريده لما علم فيه من الخير، كما بينه[٤] الغزالي في المقصد الأسنى[٥] وسوف نبين أدلته في إثبات حكمة الله تعالى في جميع أفعاله من هذا المختصر - ثبت أن كل ضر من الله تعالى هو خير ونفع بالنظر إلى الحكمة فيه، وبذلك فسر النووي[٦] الحديث الصحيح في التوجه «**الخير بيديك والشر ليس إليك**»[٧] أي: ليس بشرٍّ بالنظر إلى حكمتك فيه[٨]. ومن هنا سمى الله تعالى القصاص حياة، وهو قتل وقطع، ونحو ذلك، ومن هنا لم يستحق الطبيب الذي يكوي[٩] ويقطع اسم (الضار).

---

(١) في (ب، م): [يأتي].

(٢) في (ب، م): [بهذه] خطأ.

(٣) في (ج): [تعالى].

(٤) في (ج): [ثبته].

(٥) «المقصد الأسنى» للغزالي ص(٤١)، وما بعدها.

(٦) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (٦/ ٥٩)، وأورد أربعة أقوال أخرى للعلماء.

(٧) رواه مسلم في كتاب المسافرين (١/ ٥٣٥)، ورواه النساء في كتاب الإفتتاح (٣/ ١٣).

(٨) انظر تفصيلاً لشرح هذه العبارة في شرح الحافظ جلال الدين السيوطي لسنن النسائي (٢/ ١٣٠، ١٣١) وانظر تحليل ابن القيم للعبارة في كتابه «مفتاح دار السعادة» (٣/ ١٥٥) فقد أورد تحليلًا لطيفًا.

(٩) في (ج): [يكون يكوي].

فثبت أن كل ضر منه سبحانه وتعالى يستحق أن يسمى الله منه أسماء حسنة، مثل (الديان والمنتقم[١] والمبتلي) وهذه خير من اسم (الضار) لأنه يفهم منها المجازاة على أفعال متقدمة يستحق أهلها ذلك لأجلها بخلاف الضار[٢] وكذلك عذاب الله في الآخرة فإنه مشتمل على ذلك، وإلى ذلك الإشارة بقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر:٥١] وقال تعالى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا غَلَبَتۡ عَلَيۡنَا شِقۡوَتُنَا وَكُنَّا قَوۡمٗا ضَآلِّينَ ١٠٦ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ١٠٧ قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ١٠٨ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ١٠٩ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٦-١١٠] وقال تعالى: ﴿جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر:١٤] بضم الكاف وكسر الفاء، وأمثال ذلك كثير، مما يدل على نفع المؤمنين بعذاب الكافرين والانتصاف لهم، فيجب أن يكون في الاسم المشتق لله تعالى من ذلك ما يدل على حكمته [فيه][٣]. بل هنا سر لطيف أنفس[٤] من ذلك، وهو أن كل ضر وشر في الدنيا والآخرة فإنما هو ذنوب[٥] العباد وما[٦] تستوجبه وتستدعيه من العقوبات.

أما شرور الدنيا فلقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ

(١) (المنتقم) ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم. قاله شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٩٦).

(٢) حاشية: وليس من أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر، وإنما يذكر الشر في مفعولاته. انظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٨/ ٩٦).

(٣) ساقط من (م، د).

(٤) في (ج): [أسر].

(٥) في (ب، ج): [بذنوب].

(٦) في (ج): [وإنما] وهذا أصح.

﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠] وفي قراءة[1] ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ [الشورى:٤٨] وفي آية: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦] وفي قوله: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١] مع ما في الحديث من ذلك.

وأما عذاب الآخرة فلقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر:٢٤] وقوله: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥] فسماه كسبًا لهم وعملًا، ومنه قول أيوب عليه السلام: ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص:٤١] لما كان عقوبة ذنبه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة:٣٦] فنسب الإخراج إلى الشيطان لذلك.

ومن أجل ذلك صح أن يقال أن العذاب ظلم وضر من العباد لأنفسهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة:٥٧] وأما من الله تعالى فإنما هو منه عدل وحكمة، أما العدل[2] فلوقوعه جزاء وفاقًا بعد التمكين[3] والإنذار[4] وقطع الأعذار، والإشهاد والكتابة، والوزن بموازين الحق، وأمثال ذلك. وأما الحكمة فللنص على حاجة المتشابه إلى التأويل.

وفي قصة موسى والخضر [عليهما السلام][5] بيان أن التأويل: بيان وجوه خفية تناسب عقول العقلاء.

---

(١) في (ج): [فيما].

(٢) في (ج): [العذاب] وهو خطأ.

(٣) في (م، ج): [التمكن].

(٤) في (ج): [الإنزال] وهذا أصح.

(٥) زيادة من (ب).

وسيأتي هذا المعنى مبسوطًا واضحًا في مسألة الحكمة من هذا المختصر إن شاء الله تعالى[١]. وسيأتي في مسألة الأفعال بيان أن المعاصي من العباد، وما ورد في ذلك من نصوص القرآن والسنة الجمة التي لا نزاع فيها ولا معارض لها، ومجموع ذلك يقتضي نسبتها[٢] ونسبة جميع [ما][٣] يترتب عليها ويتفرع[٤] عنها من شرور الدارين إلى العباد المستحقين للذم والعقاب[٥] عليها بالنصوص والإجماع.

وأما تقدير (الله تعالى لوقوعها)[٦] باختيار العباد لحكمة فهو مثل سبق علمه بذلك لا يوجب لله تعالى إلا وصف القدرة والعزة، كما يأتي أيضًا مبسوطًا في موضعه من هذا المختصر إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فكيف جاز إطلاق (الضار) عليه سبحانه؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن اسم (الضار) لم يرد في القرآن ولا في حديث متفق على صحته، فمن لم يتحقق الإذن فيه ولم يصح له كالبخاري ومسلم ومن شرط في الصحة شرطهما لم يجب عليه إدخاله في الأسماء الحسنى.

وقد بسطت القول فيه في العواصم في آخر مسألة الأفعال، وذكرت فوائد تستحق الرحلة لها إلى أبعد مكان، فلتطلب في[٧] مكانها[٨].

---

(١) في الجزء الثاني من الكتاب إن شاء الله تعالى.
(٢) في (ج): [بسببها] وهو خطأ.
(٣) ساقط من (ب).
(٤) في (د، ك): [تفرع].
(٥) في (ب): [والعذاب].
(٦) خطأ في (أ).
(٧) أنظر العواصم (٢/ ١٧٧-) ط جديدة.
(٨) في (ب): [من].

وثانيهما[١] على تقدير صحة أن اسم (الضار) لا يجوز إفراده عن (النافع) فحين لم يجز إفراده لم يكن مفردًا من أسماء الله تعالى، وإذا وجب ضمه إلى النافع كانَا معًا[٢] كالاسم الواحد المركب من كلمتين، مثل عبد الله وبعلبك، فلو نطقت بالضار وحده لم يكن اسمًا لذلك المسمى به، ومتى كان الاسم هو الضار النافع معًا كان في معنى (مالك الضر والنفع) وذلك في معنى (مالك الأمر كله ومالك الملك) وهذا المعنى من الأسماء الحسنى، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ﴾ [آل عمران:٢٦] الآية، وهو في معنى (القدير على كل شيء).

وميزان الأسماء الحسنى يدور على المدح بالمِلك والاستقلال وما يعود إلى هذا المعنى، وعلى المدح بالحمد والثناء وما يعود إلى ذلك، فكل اسم دل [على أحد][٣] هذين الأمرين فهو صالح دخوله فيها، و(الضار النافع) يرجع إلى ذلك، مع الجمع وعدم الفرق، ومع القصد، فيلزم من أطلقه قصد ذلك مع الجمع.

وقد ذكر غير واحد من العلماء أنه لا يجوز إفراد (الضار) ولم يلخصوا هذا التلخيص، وقد وفق الله له من كره الشذوذ عن الجمهور في قبوله، وإن لم يكن من الأسماء القرآنية، ولا مما صح سنده[٤]. والله المستعان والهادي لا إله إلا هو.

***

(١) في (ج) [وثانيها].

(٢) في (ج) [كان نافعًا] وهذا خطأ.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ج): [يستمده] وهو خطأ.

«فائدة»(١)

هل يجوز تسمية محامد الرب تعالى وأسمائه الحسنى صفات له[٢] سبحانه وتعالى؟ قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] وذكر أهل التفسير واللغة أنه الوصف الأعلى، وكذلك جاء في كلام علي -عليه السلام- أنه قال: فعليك أيها السائل بما دل عليه القرآن من صفته. ذكره السيد أبو طالب في الأمالي بإسناده[٣] والسيد الرضي في النهج[٤] [كلاهما][٥] في جوابه -عليه السلام- على[٦] الذي قال له: صف لنا ربنا. وهذا لا يعارض قوله عز وجل: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] لأنه لم ينزه ذاته عن الوصف مطلقًا حتى يعم الوصف الحسن، وإنما ينزه [عن][٧] وصفهم له بالباطل القبيح[٨].

ومما يحتاج إلى ذكر الشاهد في هذه الأسماء المختلف في صحة سندها اسم (الصبور) لأنه ليس في كتاب الله تعالى، وقد خرج البخاري ومسلم[٩] في حديث أبي

---

(١) حاشية: أشار في نسخة «المصنف» عليلهم بخطه إلى أن الفائدة هذه من آخر الكلام قبل الفصل من بعد قوله فتأمل ذلك يفتح لك باب الفقه في أسماء الله -سبحانه وتعالى- ثم تقول فائدة. فيه نظر وكأنه يريد أن بعد قوله: لا إله إلا هو، قوله: ومما يحتاج... الخ. ثم بعده فإنك. فتأمل.

(٢) في (ج): [لله].

(٣) تقدم.

(٤) نهج البلاغة (٦/ ٤٠٣).

(٥) ساقط من (ج).

(٦) في (ج): [في].

(٧) ساقط من (ج).

(٨) تقديم الفائدة من (أ) غير الذي في المطبوعات.

(٩) صحيح البخاري كتاب الأدب (٧/ ٩٦) رقم(٦٠٩٩)، وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين (٢١٦٠).

موسى عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: «**لا أحد أصبر على أذى سمعه من الله -عز وجل- إنه ليشرك به ويجعل له الولد، ثم يعافيهم ويرزقهم**». ذكره ابن الأثير في آخر كتاب الصبر من حرف الصاد من جامعه[1].

ويشهد[2] لذلك ما ورد في القرآن الكريم من نسبة الغضب فعلًا لا اسمًا إلى الله تعالى، وكل ذلك مع القطع بانتفاء نقائص المخلوقين اللازمة لهذه الأمور عن جلال الله تعالى[3] بإجماع المسلمين في المعنى وإن اختلفت عباراتهم. والذي في كتاب الله تعالى اسم (الحليم) وهما في المعنى متقاربان.

قال ابن الأثير في «النهاية»[4]: هو الذي لا يعاجل العصاة. ومعناه قريب من معنى الحليم، والفرق بينهما أن المذنب لا يأمن العقوبة كما يأمنها في صفة الحليم.

كذا قال، وفيه نظر، فإنه لا أمان لمذنب من العقوبة بالإجماع من الوعيدية وأهل الرجاء وأهل الإرجاء، لجهل الخواتم والنصوص، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج:٢٨] وفي آية: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٥٧] ولقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًاۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُۚ﴾ [لقمان:٣٤] وغير ذلك والله أعلم، ولذلك قالت المرجئة ببقاء الخوف في حال التكليف.

وأما (المنان) فقال ابن الأثير في «النهاية»[5] وغيره إنه المنعم، من المن، وهو الإحسان الذي لا يطلب عليه جزاء لا من المنة. وهو من تفسير اللفظ المشترك

---

(١) جامع الأصول لابن الأثير كتاب الصبر (٦/ ٤٤٠) والحديث صحيح.

(٢) في (ج): [وشبيهه].

(٣) في (ب، م): [الله -عز وجل-].

(٤) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣/ ٧).

(٥) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/ ٣٦٥).

بأحسن معانيه، لما قدمته، وإن كانت المنة حسنة من الله [تعالى][1] كما قال: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:١٧] ولكن الأسماء الحسنى جمع الأحسن لا جمع الحسن، كما تقدم، فتأمل ذلك يفتح لك باب الفقه[2] في أسماء الله الحسنى[3] سبحانه وتعالى.

***

(١) زيادة من (ب، ج).

(٢) في (ج): [الثقة].

(٣) زيادة من (ج).

فصل [القصور عن الإحاطة بحقيقة معرفة الله]

في التعريف بالقصور عن الإحاطة بحقيقة معرفة الله تعالى ومعرفة أسمائه ونعوته الجليلة من جميع الوجوه على مقتضى ما أرشدنا إليه ربنا - سبحانه وتعالى - في قوله عز وجل: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] وكما اشتهر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -عليه السلام- حتى روته الخصوم عنه، وكفى به أسوة وسلفًا صالحًا في ذلك، كيف ولا يعرف له مخالف من أهل عصره ومن بعدهم، بل اعترف العلامة ابن أبي الحديد المعتزلي أنه قول لم يزل[١] فضلاء العقلاء مائلين إليه، وقد اخترت إيراد كلام الغزالي في المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لحسن عبارته ووضوح أمثاله في ذلك، فأقول:

قال الغزالي في الفصل الرابع من مقدمات «المقصد الأسنى»[٢]: وقد حث على الترقي إلى[٣] المراتب الشريفة الكمالية من العلم والرحمة، ونحو ذلك مما فيه تخلق ببعض أسماء الله عز وجل.

فإن قلت: ظاهر هذا الكلام يشير إلى مشابهة بين العبد وبين الله تعالى، والله تعالى ليس كمثله شيء.

فأقول[٤]: مهما عرفت معنى المماثلة المنفية عن الله تعالى عرفت أنه لا مثل له، وينبغي ألا تظن[٥] أن المشاركة بأي لفظ يوجب[٦] المماثلة؛ ألا ترى أن الضدين

---

(١) في (ب): [تزل].

(٢) «المقصد الأسنى» للغزالي الفصل الرابع (٢٣-٣٦).

(٣) في (ب): [في].

(٤) في (ج): [وأقول].

(٥) في (ب): [تظن].

(٦) في (ب): [توجب].

[وبينهما][1] غاية البعد الذي لا يتصور أن يكون فوقه بعد، وهما متشاركان في أوصاف كثيرة، فالسواد يشارك البياض في كونه عَرَضًا، وفي كونه مدركًا، وفي كونه لونًا، وفي كونه موجودًا ومرئيًّا ومعلومًا، وفي أمور أخر... إلى قوله: ولو كان الأمر كذلك لكان الخلق كلهم مشبهة؛ إذ لا أقل من إثبات المشاركة في الوجود، بل المماثلة عبارة عن المشاركة في النوع والماهية، فالفرس وإن كان بالغًا في الكياسة [لا يكون مثلًا للإنسان؛ لأنه مخالف له بالنوع، وإنما يشابهه بالكياسة][2] التي هي عارضة خارجة عن الماهية المقومة[3] للذات[4] الإنسانية، والخاصية[5] الإلهية أنه سبحانه الموجود الواجب الوجود بذاته التي عنها يوجد ما في الإمكان وجوده على أحسن الوجوه في النظام[6] والكمال، وهذه الخاصة لا يتصور فيها مشاركة البتة، والمماثلة لا تحصل إلا بها، فكون[7] العبد صبورًا شكورًا لا يوجب المماثلة ككونه سميعًا بصيرًا عالمًا قادرًا حيًّا فاعلًا، بل أقول: خاصية الإلهية ليس إلا لله -عز وجل- ولا يعرفها إلا الله، ولا يتصور أن يعرفها إلا هو أو مثله، لو كان له مثل، فحين لم يكن له مثل فلا يعرفها غيره، فإذًا الحق ما قال[8] الجنيد[9] رحمه الله تعالى: (لا يعرف الله إلا الله) إلى قوله: بل [أريد به][10].

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) في (ج): [المتقومة].

(٤) في (ك): [الذات].

(٥) في (ك): [والخاصة].

(٦) في (ك): [وجوه في النظام].

(٧) في (ج): [فيكون].

(٨) في (ب): [قاله].

(٩) تقدمت ترجمته.

(١٠) في (ك): [أزيد].

فأقول: لا يعرف أحد حقيقة الموت والجنة والنار إلا بعد الموت ودخول الجنة والنار؛ لأن الجنة عبارة عن أسباب ملذة، ولو فرضنا شخصًا لم يدرك قط لذة، لم يمكننا أصلًا أن نفهمه الجنة تفهيمًا يرغِّبه فيها، وكذلك إذا أدرك شيئًا من اللذات فغايتنا أن نفهمه الجنة بأعظم ما ناله من تلك اللذات، فإن كان في الجنة لذة مخالفة لهذه اللذات فلا سبيل إلى تفهيمها أصلًا إلا بالتشبيه بهذه المخالفة لها، كما ذكرناه في تشبيه لذة النكاح بحلاوة السكر، متى طالبنا الصغير ومن لا يشتهي النكاح أن نعرفه ذلك، بل العبارة الصحيحة عن الجنة أنها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

فكيف يتعجب من قولنا: لم يحصل أهل السموات والأرض من معرفة الله تعالى إلا على الأسماء... إلى قوله: فان قلت: فإذا لم يعرف حقيقة ذاته فهل تعرف حقائق الأسماء؟ قلنا: هيهات ذلك، لا يعرفه بالكمال إلا هو؛ لأنا إذا علمنا ذاتًا عالمة فقد علمنا شيئًا مجملًا لا ندري ما حقيقته، لكن ندري[1] أن له صفة العلم، فإن كانت[2] صفة العلم معلومة لنا حقيقة كان علمنا بها علمًا تامًّا، وإلا فلا، ولكنه لا يعرف أحد حقيقة علم الله إلا من له مثل علمه، وليس ذلك إلا له، وإنما يعرفه غيره بالتشبيه بعلم[3] نفسه، وعلم الله[4] لا يشبهه علم الخلق البتة، فلا يكون معرفتهم بعلمه معرفة تامة، بل إلهامية شبهية[5] فلا تعجبن من هذا، بل أقول: لا يعرف الساحر إلا الساحر نفسه، أو ساحر مثله، أو فوقه. انتهى كلامه.

---

(١) في (ب، ج): [تدري].

(٢) في (ج): [كان].

(٣) في (ج): [بالنسبة لعلم].

(٤) في (ب): [أنه بدل الله].

(٥) في (ب): [تشبيهية] وفي (ج): [سهلة].

والقصد تقريب الأفهام من معنى قول الله سبحانه[1]: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ وعن أمير المؤمنين -عليه السلام- في عجز العقول عن ذلك: امتنع عنها بها وإليها حاكمها. وقد ذكرت كلام العلامة ابن أبي الحديد المعتزلي عنها في ذلك وأشعاره ومبالغته في نصرته قريبًا، وكذلك [نصر ذلك][2] الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة في شرحه «لنهج البلاغة» واحتج بكلامه -عليه السلام- على ضعف كلام أبي هاشم. وحكى الرازي قول علي -عليه السلام- عن جمهور المحققين، وابنُ أبي الحديد عن فضلاء العقلاء، وهو قول الباقلاني[3] وإمام الحرمين الجويني[4] والكيا الهراسي[5] والغزالي[6] والصوفية[7]. حكى ذلك

---

(١) في (ج): [تعالى].

(٢) خطأ، وساقط من (ب).

(٣) القاضي الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر من كبار علماء الكلام، قاض ولد في البصرة وسكن بغداد ومات فيها مؤلفاته: إعجاز القرآن، والإنصاف. الأعلام (٧/ ٤٦).

(٤) إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي أعلم أصحاب الشافعي ولد في جوين من نيسابور. من مؤلفاته (العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، والبرهان في أصول الفقه) الأعلام (٤/ ٣٠٦).

(٥) شمس الإسلام أبو الحسن علي بن محمد الطبري تفقه بطرستان. من مؤلفاته أحكام القرآن.

(٦) سبقت ترجمته.

(٧) قيل: كلمة (صوفية) يونانية الأصل (صوفيا) بمعنى الحكمة ثم تطورت إلى الشكل العربي (صوفية) ونسبها ابن الجوزي إلى العصر الجاهلي يقال لهم (صوفة) انقطعوا إلى العبادة حول الكعبة. وقيل: نسبة إلى أهل الصفة الفقراء الزهاد من الصحابة رضي الله عنهم. ومنهم من ينسب ذلك إلى بعض الصحابة للبسهم الصوف. وقيل: لفظ صوفي مشتق من صفاء، ويعني به صفاء القلوب وانشراح الصدور. والصحيح أن النسبة إلى لباس الصوف لاشتهارهم به في أول الأمر. والصوفية تطورت من بدايتها وانتسب لها بعض العلماء وكتبوا في هذا العلم وفيه من الشطحات والتهويسات الكثير، ومن الكتب التي اشتهرت في هذا (إحياء علوم الدين) للغزالي، رحمه الله، وقد تناوله العلماء بالنقد والتحذير مما فيه من الضلالات. انظر: مقدمة ابن خلدون من التاريخ (١/ ٨٦٣) ومعجم ألفاظ العقيدة (٢٤٨).

الزركشي في «شرح جمع الجوامع» وجود الكلام احتجاجًا وجوابًا. وقد نقلته وزدت عليه في ترجيح أساليب القرآن[1].

ويدخل فيما ذكرته مسألة القرآن ومسألة الرؤية، وقد بسطت القول فيهما في «العواصم» في المجلد الثاني، في مقدار ثمانين ورقة، وجودت القول في أدلة الفريقين على الإنصاف، ولله الحمد، وتقصيت كلام أهل المعقولات ومعارضة بعضهم بعضًا، ونقلته من كتبهم الحافلة التي هي النهاية في ذلك ليخرج الواقف على ذلك من ظلمات التقليد[2] والعصبية، وهو يأتي جزءًا مفردًا لمن أحب أن يضمه إلى هذا ومجلدًا[3] واحدًا مع هذا لمن أحب [ذلك. وبذلك تم الكلام في الذات والأسماء الحسنى، والله الهادي وهو حسبنا ونعم الوكيل][4].

ويلحق بهذا الإشارة إلى مذهب أهل السنة في معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] قالوا المراد: نفي التشبيه بتعظيم الأسماء الحسنى وإثباتها لا بنفيها[5] كما قالت القرامطة: [مثاله][6] أنه عليم لا يعزب [عن][7] علمه شيء، ولا يزول علمه، ولا يتغير، ولا يكتسب بالنظر الذي يجوز فيه الخطأ، ويتعلق بالماضي والمستقبل والغيب والشهادة، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ولا تأخذه سنة ولا نوم، وأمثال ذلك في كل اسم.

---

(١) «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (١٢٩) وما بعدها.

(٢) في (ب): [التقاليد].

(٣) في (ب): [أو].

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، م).

(٥) في (ج): [نفيها].

(٦) ساقط من (ج).

(٧) ساقط من (ج).

ويدل على قولهم وجوه:

الأول: قوله في آخر الآية: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وهو أوضح دليل على ذلك.

الثاني: تمدحه تعالى بكل اسم على انفراده.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل:٦٠] وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم:٢٧] أي: الوصف الأعلى على ألسنة أهل السموات والأرض، وهو كمال [الحمد][١] والثناء بأسمائه الحسنى، كما ذكره المفسرون، والقرآن يفسر بعضه بعضًا. وأما نفي الأسماء عنه وتأويلها فلا يدل عليه عقل ولا سمع، بل هو خلاف المعلوم ضرورة من الدين، وليس فيه من الشبهة إلا[٢] تسميتهم له تنزيهًا، وهو اسم حسن على مسمى قبيح، فالواجب تنزيه الله تعالى منه.

الرابع: إجماع أهل الإسلام على مدحه تعالى بإثبات الأسماء الحسنى لا بنفيها، فإن[٣] تسمية الملاحدة نفيها تنزيهًا لله [تعالى][٤] من مكائدهم للإسلام والمسلمين، وكم فعلت الزنادقة في الإسلام من نحو[٥] ذلك، يسترون قبائح عقائدهم بتحسين العبارات، قاتلهم الله تعالى.

وبذلك تم الكلام في الذات والأسماء الحسنى، والله الهادي وهو حسبنا ونعم الوكيل. ويتلوه الكلام في الحكمة، والمشيئة، والقضاء والقدر، وأفعال

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) في (ب) ك[غير].

(٣) في (ج، ك): [وإن].

(٤) زيادة من(ب، م).

(٥) في (ك): [نحو ذلك].

العباد وتمكينهم، والأسماء الدينية، والوعد والوعيد، والتكفير والتفسيق، وما يجب من حب القرابة والصحابة وسائر المؤمنين.

تم الجزء المبارك من إيثار الحق على الخلق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم[١].

تم الجزء الأول من «إيثار الحق على الخلق» وكان الفراغ منه في شهر الله الكريم رمضان، سنة ٦ و ٤ و ٨ مائة.

تم هذا الجزء الأول مقابلة وقصاصة حسب الإمكان، ومبلغ الوسع، في مجالس عدة آخرها آخر نهار الجمعة الحادي والعشرون من شهر شوال سنة ٨٤٦هـ تقبل منا صالح أعمالنا، وختم لنا بالحسنى وزيادة، وذلك على يد الناسخ والمقابل له على نسخة الأم، بعناية العلامة عثمان بن علي الوزير، وبخط صالح ابن حسن بن محمد بن يوسف مرغم غفر الله له ذنوبه ١١١١هـ[٢]. والمقابل له في نسخة الأم الفقيه عماد الدين يحيى بن محمد الطاهري[٣].

والحمد لله وحده، وصلواته على رسوله وعبده سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المقربين.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير[٤].

***

---

(١) هذه العبارة جاءت في (ب، ج).

(٢) على النسخة (أ).

(٣) هذا كما في (ك).

(٤) قال أبو نوح عبد الله بن محمد، كان الله معه: انتهينا من هذا الجزء في جماد الثاني ١٤٢٩هـ. بصنعاء. فالحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا على نعمه وفضله.



الحمد لله وحده[١].

المهم الثاني: الكلام في حكمة الله تعالى ثم في مشيئته ومحبته وأفعال العباد وما يتعلق بها من الكفر والفسق والوعد والوعيد. وهذا المهم يختص بمن قد عرف من علم الكلام والاختلاف ما أمرض قلبه أو منع يقينه بالاعتقاد الجملي، أو من رسخت في قلبه العصبية ولم يستطع دفعها من غير حجة حين بقيت بلا معارض، أو من ضل بالتقليد، ومن كان في عافية من ذلك فلا يحتاج إليه، والله أعلم. ولنبدأ بالقول في الحكمة لأنها الأساس، فإنها نوع مخصوص من علم الله تعالى بالمنافع الخفية والعقول الحميدة والمصالح الراجحة، بها تبرز[٢] أفعاله تعالى من القدرة إلى الوجود، ويتبين عجز العقول عن مدارك جميع ما له -سبحانه وتعالى- من الحكمة والكرم والجود. فنقول وبالله نستعين وهو حسبنا ونعم الوكيل:

[إثبات حكمة الله تعالى في جميع أفعاله]

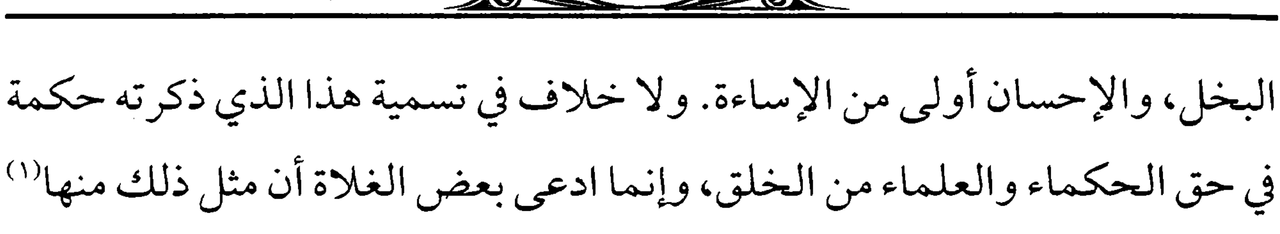
المسألة الأولى: في إثبات حكمة الله تعالى في جميع أفعاله وأن ذلك أحوط.

ومعناها هنا[٣] العلم بأفضل الأعمال والعمل بمقتضى ذلك العلم. مثاله: العلم بأن الصدق أولى من الكذب، والعدل أولى من الجَور، والجُود أولى من

(١) [الحمد لله وحده] ساقط من (أ). زيادة من (ب).

(٢) تبرؤا.

(٣) [هنا] ساقط من (أ).



البخل، والإحسان أولى من الإساءة. ولا خلاف في تسمية هذا الذي ذكرته حكمة في حق الحكماء والعلماء من الخلق، وإنما ادعى بعض الغلاة أن مثل ذلك منها[1] محال في حق الرب -عز وجل- كما يأتي فساده، وتختلف العبارات عما ذكرنا والمعنى واحد.

وقد ذكر ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث»[2] أن الحكمة: العلم بأفضل الأعمال[3] ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٢٩] فإن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يكن يعلمهم الصناعات بالإجماع، وإنما كان يعلمهم أفضل الأعمال وأحسن الأخلاق.

وعلى هذا التفسير قوله تعالى: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ

---

(١) [منها] زيادة من (ب).

(٢) «غريب الحديث» (١/ ٤١٩).

(٣) [الأعمال وأحسن] ولفظ: (من أحسن). حاشية: وخطه من النهاية هكذا: فإن الحكمة عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل المعلوم. ويأتي للمصنف قريبًا -إن شاء الله- والمعرفة مصدر فاعله الله تعالى، معرفة الله لأفضل الأشياء المفعول بأفضل العلوم وهي علمه تعالى؛ لأنه العلم الذاتي الذي لا يدخله عيب. وعبارة المصنف وعبارة «النهاية» قاضيتان بأن الحكمة مركبة من علم وعمل، مثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] فإن العبادة هي أفضل الأشياء؛ لأنها غاية الخضوع لم يستحقه إلا هو، فهي الحكمة من خلق العباد، أي: طلبها من الفريقين. فالعمل هو خلق الفريقين. والعلم بالأفضل هو العبادة التي هي الحكمة، فهي شيء مفرد، وجعلها مركبة تسامح، فهو كمن علم الأفضل فعمل لأجله. ومثله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً﴾ إلى قوله: ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس:٥] ثم إنه لا يذهب عنه أنه قد يوقع تعالى وجود المفعول لأجله خارجًا على شرط كاختيار العباد في العبادة، فلا ينافي عدم وقوعه خارجًا. خلقهم للعبادة، وكونها الباعث على إيجادهم وكون طلبها منهم مراد. وما علمت منه [لأنه الحكيم العليم أوقفه الذي هو على الاختيار].

لِنَفْسِهِۦ﴾ [لقمان:١٢] وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣١] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤] وقول عيسى عليه السلام: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨] فإنه لا يصح تأويل الحكيم في هاتين الآيتين وغيرهما بالمحكم لعدم المناسبة كما سيأتي، وعبارة أهل الكلام في تفسير الحكمة أنها إثبات داعٍ راجح إلى جميع ما فعله الله وأراده، وإن خفي على خلقه أو كثير منهم، والمرجع بهذا الداعي إلى علم الله تعالى بالمصالح والغايات الحميدة.

***

[سبب وقوع الخلاف في الحكمة]

وسبب وقوع الخلاف في ذلك أن قومًا ممن أثبت الحكمة غَلَوا في ذلك، فأوجبوا معرفة العقول للحكمة بعينها على جهة التفصيل، فجاءوا بأشياء ركيكة، فرد عليهم ذلك طائفة من الأشعرية وغَلَوا في الرد، وأرادوا حسم مواد الاعتراض بنفي التحسين العقلي، واستلزم ذلك نفي الحكمة، فتجاوزوا الحد في الرد فوقعوا[١] في أبعد مما ردوه وأشد، وخير الأمور أوسطها.

والقول بحكمة الله تعالى أوضح من أن يروى عن صحابي أو تابعي أو مسلم سالم من تغيير الفطرة التي فطر الله خلقه عليها؛ ولذلك تقر به العوام من كل فرقة، ويقر به كل من لم يتلقن خلافه من أتباع غلاة بعض المتكلمين على ما بهم[٢] من الشذوذ، وقد اجتهدوا واحتالوا في تحسين مذهبهم بمجرد عبارات مزخرفة ليس تحتها أثارة من علم، مثل تسمية الحكمة العلة، وإيهام أن القول بالحكمة يقدح في كون الله تعالى غنيًّا، وهذا من أبطل الباطل، ولو كان ذلك يقدح في غناه وجب أن يقدح في غناه وجوب وصفه بكونه عليمًا قديرًا سميعًا بصيرًا، إلى سائر أسمائه الحسنى، خصوصًا كونه تعالى[٣] مريدًا، ولزم مذهب الملاحدة في نفي جميع أسمائه، وكان المعدوم والجماد أغنى الأغنياء.

وقد تقرر في قواعد أهل الإسلام نفي التشبيه[٤] عن ذات الله[٥] تعالى وصفاته وأفعاله، وقد تقرر أن المراد بنفي التشبيه تعظيم الرب، جل وعز، في ذاته وصفاته

---

(١) في (أ): [ووقعوا].

(٢) في (ب): [ما فيهم].

(٣) [تعالى] ساقط من (ب).

(٤) في (ب): [الشبيه].

(٥) زيادة من (ج).

وأفعاله، لا نفي الصفات والأسماء والممادح. فمن الواجب في نفي التشبيه[١] عن أفعاله أن تكون أكمل من أفعال المخلوقين من جميع الوجوه، لا أنها تكون أخس ولا أنقص في وجه واحد من الوجوه المحمودة.

ولا ريب ولا شبهة أن قاعدة الكمال في الأفعال أن يكون صدورها عن الحكمة البالغة[٢] في توجيهها إلى المصالح الراجحة والعواقب الحميدة، فكلما ظهر ذلك فيها كانت أدل على حكمة فاعلها وعلمه وحسن اختياره ومحامده، وكلما بعدت عن ذلك كانت أشبه بالآثار الاتفاقية وما يتولد عن العلل الموجِبة، وأشبهت أفعال الصبيان في ملاعبهم والمجانين في خيالاتهم، فلا يوجد في أفعال المخلوقين أخس ولا أنقص من أفعال الصبيان والمجانين لخلوها عن الحكمة، مع أنها لم تخل من موافقة شهواتهم ولم تجرد[٣] من كل داعٍ، فمن نفى عن أفعال الله كل داع وحكمة فقد جعلها من هذه الجهة أنقص قدرًا من أفعال الصبيان والمجانين في ملاعبهم وجنونهم. وأصل أهل الإسلام تحريم تشبيه أفعال الله بأفعال العقلاء والحكماء في كمالها وعدم مداناتهم لها في ذلك؛ لزيادتها في الكمال في ذلك وبلوغها في الزيادة إلى منزلة لا تبلغها عقول الأذكياء والحكماء، كما أن الحيوان البهيمي لا يبلغ بما له من الإلهام إلى تعرف حكمة الحكماء[٤] وتصانيف الأذكياء ومعارف الفطناء، ولا يتمكن من معرفة مقدار زيادتهم عليه، فكذلك الحكماء لا يعرفون جميع حكمة الله تعالى، ولا يستطيعون أن يعرفوا مقدار

---

(١) في (أ): [الشبيه].

(٢) حاشية: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾ [القمر:٥] بدل مما في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر:٤] فكأنه قيل: ولقد مكناهم من الأنباء ما فيه حكمة بالغة ولا شك أن الذي جاء بعد الرسل من الأنباء هو العلم بأفضل الأعمال. كاتبه.

(٣) في (ب): [عن].

(٤) في (أ): [أو].

زيادتها على حكمتهم، كما وضح في قصة موسى مع الخضر -عليهما السلام- ولله المثل الأعلى، وكيف تجعل أفعال أحكم[١] الحاكمين أنقص رتبة في خلوها عن الحكمة وأبعد عنها من مرتبة أفعال الصبيان[٢] والمجانين والساهين!

وإنما قلنا أنهم جعلوها أنقص في ذلك لوجهين:

أحدهما: أنهم قطعوا بخلوها كلها عن كل حكمة وداع وسبب، ومنعوا أن تكون أفعاله كلها أرجح من أضدادها، إلا في الأقوال، فأوجبوا الصدق في أقوال الله تعالى ومنعوا ضده، وهو الكذب، ولزمهم بذلك الموافقة على ثبوت مثل ذلك في الأفعال؛ إذ لم يفرقوا بين الأفعال والأقوال بحجة بينة[٣] ولكن خافوا من تجويز الكذب على الله صريح الكفر، وإنما الأقوال نوع من الأعمال. وقد أجمعت الأمة على دخول الأقوال[٤] والأعمال في الوعد والوعيد على الأعمال، وفي الصحيح[٥] أن أفضل الأعمال[٦] شهادة أن لا إله إلا الله[٧]. وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أنه لا تردد في دخول الأقوال في حديث الأعمال بالنيات[٨] وأمثال ذلك كثيرة جدًّا. هذا في اللغة والنص والإجماع. وأما العقل فلا ريب في تساويهما في ذلك، فما بالهم أوجبوا صيانة الأقوال الربانية عن النقائص!

(١) [أي: أفعال الله]. من خط المصنف.
(٢) حاشية: أي الوجهين الدالين على أن نفاة الحكمة جعلوا أفعاله تعالى أنقص من فعل الصبيان والمجانين والساهين.
(٣) في (ب): [ولكن].
(٤) في (أ): [في الأعمال].
(٥) زيادة من (ب، ج).
(٦) في (ب) خطأ.
(٧) البخاري (٢٥٢٩).
(٨) «إحكام الأحكام» شرح العمدة لابن دقيق العيد (١/ ٢٩-٣٠) ط العلمية.

وأما في الأفعال الربانية فحكموا بأنه تعالى لو عكس الحكم في جميع أوامره العادلة المصلحة الحكيمة في شرائعه وأحكامه في الدنيا، وكذلك في يوم القيامة[١] وعذب الأنبياء والأولياء وأهانهم وأخزاهم بذنوب غيرهم، ثم أدخل أعداءه وأعداءهم الجنة بحسناتهم وإكرامهم وعظمهم - ما كان هذا الحال عليه بأبعد عن حكمته[٢] ومحامده في العقل والسمع مما هو فاعله، سبحانه وتعالى، مما تمدح به وسماه حقًّا وعدلًا وحكمة وصوابًا، وتمدح لذلك بأنه لا معقب لحكمه ولا مبدل لكلماته، وبأنه إذا بدل آية [مكان آية][٣] لا يبدلها إلا بما هو خير منها أو مثلها، فزعموا أن التسوية بين أحكامه وأضدادها هو مقتضى العقول والشرائع، لكن الشرائع وردت بالخبر عن وقوع أحد الجائزين المتماثلين في الحكمة مثل تماثلهما في القدرة، بل المتماثلين في القدرة بلا حكمة عندهم، إلا الصدق في الخبر فواجب وحده، فإنا لله! إن كانت ذهبت العقول فأين الحياء من الله[٤] تعالى وكتبه ورسله والمسلمين!

ومن العجب ظنهم أن هذا كله[٥] جائز عليه في أفعاله عقلًا ولا يجوز في أقواله عقلًا أدنى أدنى[٦] نقص ولا لغب، وهو كما قالوا في الأقوال، لكن الصواب صيانة أفعاله كأقواله من الإهمال، بل إهمال الأفعال من الحكمة أضر وأقبح من إهمال الأقوال، وكم بين التخليد في عذاب جهنم بلا ذنب، بل بذنب الغير، وبين الخُلف في وعد بمثوبة عند جميع العقلاء! فمن لم يُجِزْ عليه هذا الخُلف كيف

---

(١) في (ب): [أو].

(٢) حاشية: هم ينفونها.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) [تعالى] ساقط من (أ).

(٥) كله ساقط من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

يجوِّز عليه ذلك التعسف[١]!

وثانيهما: أنهم جعلوا صدور الأفعال منه تعالى عن حكمة محالًا عليه، غير ممكن له ولا داخل في مقدوره، كإحالة الأكل والشرب عليه، وصدورها عن حكمة غير محال في حق الصبيان والمجانين والغافلين والنائمين والمفسدين عند الجميع، بل يلزمهم أن الله - تعالى[٢] عن ذلك علوًّا كبيرًا - لو عكس الصدق والحق وبعث الكاذبين المفسدين وأيدهم بالمعجزات، ما كان أولى من عكس ذلك، ولم ينفصلوا عن هذا الإلزام بوجه بيِّن، وإنما خرموا قاعدتهم فيه خوفًا من صريح الكفر، فقال بعضهم: إنما يمتنع الكذب في كلام الله تعالى لأنه قديم. وهذا قد جوز أن الكذب من حيث هو كذب قبيح، لكنه مع ذلك نسب إلى الله تعالى عدم القدرة عليه، فجمع بين تجويزه[٣] نقصَين؛ نقص الكذب لو دخل في قدرة الله[٤] تعالى، ونقص العجز عنه[٥] تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ولذلك أبطله الرازي بأن القدم يختص الكلام النفسي لا الأصوات عندهم، وقال الرازي: إنما يمتنع الكذب على الله تعالى؛ لأن صفة النقص لا تجوز على الله تعالى[٦]. وهذا كلام صحيح، لكن كون الكذب صفة نقص اعتراف بالتحسين والتقبيح وثبوت الحكمة عقلًا، وإذا وقع الإجماع على أن الكذب صفة نقص، وعلى أنه إنما امتنع على الله لكونه صفة نقص، فكذلك تعذيب الأنبياء بذنوب

---

(١) في (أ): [العسف].

(٢) في (أ): [الله تعالى الله عن ذلك].

(٣) في (أ): [تجويز].

(٤) [تعالى] زيادة من (ج).

(٥) في (أ): [عنه على الله تعالى الله عن].

(٦) [تعالى] زيادة من (ب).

أعدائهم وإثابة أعدائهم بحسناتهم في[1] يوم الدين والحق والعدل فإنه محال على الله تعالى عقلًا وسمعًا، من الجهة التي استحال عليه الكذب منها، ومن زعم أن بينهما فرقًا في النقص على العدل الحكيم فقد أبطل، واللهُ يحب الإنصاف.

على أن بعثة الرسل الصادقين دون الكذابين من محسنات الأفعال التي نازعوا فيها، وليست من صدق الأقوال الذي أوجبوه، فلزمهم تجويز بعثة الكذابين وتأييدهم بالمعجزات! ولذلك لما قرر هذا بعض أئمة المعقولات منهم لم ينفصل عنه إلا بإلزام خصومهم مثله، وترك ذلك كذلك غنيمة باردة للزنادقة والملاحدة متى وقفوا عليه أو ظفروا به، فالله[2] المستعان.

وقد أجمعت الأمة، وعُلم من الدين ضرورة، أن الله تعالى تمدح بأنه (الملك الحميد) وإلى هذين الاسمين الشريفين ترجع متفرقات أسمائه الحسنى، فما كان منها يقتضي كمال العزة والقدرة والجبروت والاستقلال والجلال دخل في اسم (الملك) وعاد إليه، وما كان منها يقتضي الجود والرحمة واللطف والصدق والعدل وكشف الضر وأمثال ذلك من الممادح دخل في اسم (الحميد) وعاد إليه، وربما عبر عنهما بما رادفهما أو أحدهما مثل [قوله[3] صلى الله عليه وآله وسلم]: «**أهل الثناء والمجد**» وقوله: «**إنك حميد مجيد**»[4] فإن المجد هو الملك، والثناء هو الحمد، فمن الناس من نظر إلى اسم الملك فعظمه ووفاه حقه بالنظر إلى معارف البشر، وقصر في اسم الحميد ومعناه بنفي الحكمة عن أفعاله كلها، كما أن من الناس من عكس، فبالغ في اسم الحميد وقصر في تعظيم ملكه وقدرته وعزته،

---

(١) [يوم القيامة] زيادة من (ب). لعلها مقحمة.

(٢) في (أ): [فالله].

(٣) في (أ): [قوله صلى].

(٤) «صحيح البخاري» (٣١٨٩)، «صحيح مسلم» (٤٠٥).

فلم يجعل له قدرة على اللطف بعبد واحد من جميع عباده العصاة، كما سيأتي في مسألة المشيئة، وجميع أئمة الإسلام العارفين جمعوا بين تعظيم هذين الاسمين الشريفين، ووفَّوا كل واحد منهما حقه على حسب قوى البشر في ذلك، ومما قلته في ذلك في الإجادة:

فمن قاصد تنزيهه لو رعى له من الجبروت الحق عز التعاظم
ومن قاصد تعظيمه لو رعى له محامد ممدوح بأحكم حاكم
وحافظ كل العارفين عليهما وهذا الصراط المستقيم لقائم

ذلك، وبيان[1] أن اسم الملك يقتضي تفرده بالخلق والأمر والعزة وعلم الغيوب والقدرة على كل شيء، ثم إن الكمال الأعظم في ذلك كله يقتضي نفوذ المشيئة وسبق القضاء من غير جبر؛ كيلا يفوت عليه سبحانه مراد، واسمه الحميد يقتضي كمال الحمد والعدل والحكمة والفضل والصدق والجود والثناء والتسبيح والتقديس، ثم إن الكمال الأعظم في ذلك كله يقتضي أوفر نصيب لأفعاله الحميدة وأحكامه العادلة من التنزيه عن اللعب والعبث والخلو عن الحكمة والمساواة بينها وبين أضدادها، وهذا ما لا شبهة فيه؛ ولذلك نص عليه كثير من أئمة الآثار، بل من علماء الكلام الذين ربما[2] اتهمهم خصومهم أنهم من نفاة الحكمة.

***

(١) [وبيان] ساقط من (ب).
(٢) خطأ في (أ).

[تعليل الأفعال بالحكمة]

وأنا أورد من ذلك اليسير على قدر هذا المختصر، فمن ذلك أن ابن الحاجب جزم في كتابه مختصر «منتهى السؤل والأمل»[١] بإجماع الفقهاء على أن أفعال الله تعالى[٢] في الشرائع معللة، ذكره في دليل العمل بالسبر[٣] وتخريج المناط[٤] من القياس. وذكر في مسالك العلة أنها صريح وتنبيه وإيماء، فالصريح مثل: لعلة كذا أو سبب[٥] أو لأجل أو لكي أو إذًا أو مثل[٦] لكذا أو إن كان كذا أو بكذا، أو مثل فإنهم يحشرون، أو فاقطعوا أيديهما، ومثل سها فسجد. ثم ذكر أقسام التنبيه والإيماء بعد ذلك، وجميع الأشعرية يتابعونه على نحو ذلك[٧] في أصول الفقه، كالرازي في «المحصول»[٨] والغزالي في «المستصفى»[٩] وجميع من أثبت القياس في الفروع، وكذلك شراح كتابه منهم ومن غيرهم، مع كثرتهم، وأكثرهم

---

(١) انظر: «منتهى السول» (٢/ ١٠٨٣).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) [السير] خطأ.

(٤) تعريفه: هو تحقيق العلة في الفرع. وهو ضرب من ضروب الاجتهاد، وهو نوعان: الأول: مجمع عليه في كل الشرائع، أن تكون القاعدة الكلية منصوص عليها أو متفق عليها فيجتهد في تحقيقها في الفرع كوجوب المثل من النعم في جزاء الصيد. الثاني: هو ما عرف فيه علة الحكم بنص أو إجماع فيحقق المجتهد وجود تلك العلة في الفرع. مذكرة «أصول الفقه» ص(٢٤٤) و«معجم المصطلحات» (١/ ٤٤٣).

(٥) في (ب): [أو بسبب].

(٦) [ومثل] في (أ).

(٧) ساقط من (ب، م). حاشية: فيه مسامحة إذ من ذكر منهم متقدم على ابن الحاجب.

(٨) «المحصول» (٢/ ٣/ ١٨٤) نقلاً عن «الوصول إلى الأصول» (٢/ ٢١٠).

(٩) «المستصفى» (٤٨٥). وانظر «المعتمد» (٢/ ٧٦١)، و«نهاية السول» (٣/ ١٤٥)، و«روضة الناظر» (٣٥٦)، و«المسودة» (٥٠٦)، و«الوصول إلى الأصول» (٢/ ٢١٠).

أشعرية، قرروا ذلك ولم يعترضوه[١] وقد قيل إنه شرح بسبعين شرحًا.

وأما قول عضد الدين[٢] في شرحه: وجوبًا عند المعتزلة وتفضلًا عند غيرهم. فإنما أراد إرسال الرسل لا تعليل الأحكام الشرعية، وإلا بطل القياس، ولأن هذا النقل عن المعتزلة وغيرهم باطل في تعليل الأحكام الشرعية[٣].

وكذلك ذكر الحافظ أسعد[٤] بن علي المعروف بالزنجاني أن ذلك مذهب أهل السنة، وهو من أئمة الشافعية، ذكره في شرح قصيدته الشهيرة في الحث على السنة، وهي التي أولها (تمسك بحبل الله واتبع الخبر).

وذكر الذهبي في ترجمة عكرمة من «الميزان»[٥] ما يدل على ذلك.

وكذلك الإمام الخطابي والعلامة الدميري[٦] من أئمة الشافعية وأهل السنة، ذكروا حكمة الله تعالى في (خلق الداء والدواء في جناحي الذباب) وإلهامه تقديم ما فيه الداء وتأخير ما فيه الدواء ردًّا على من طعن في الحديث[٧] بذلك، ونصًّا على

(١) [ذلك] زيادة من (أ).

(٢) عضد الدين. تقدم في الجزء الأول وشرحه (٢/ ٢٣٨).

(٣) حاشية: إن أراد به تعليل «الأحكام» بالحكم والمصالح فهو واجب عندهم فالنقل صحيح ولا تتم الحكمة إلا برعاية المصلحة في كل فعل فكيف لا يجب فليتأمل. عن خط هاشم رحمه الله تعالى.

(٤) القصيدة مخطوط

(٥) «الميزان» (٥٧١٣).

(٦) الدميري: محمد بن موسى بن عيسى الكمال، أبو البقاء الشافعي، كان اسمه كمال بغير إضافة ثم تسمى محمدًا، ولد (٧٤٢هـ) ومات في القاهرة عام (٨٠٨هـ) رحمه الله. «الضوء اللامع» (١٠/ ٥٩) «الأعلام» (٧/ ١١٨).

(٧) عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء» «صحيح البخاري» (٣٢٢٠)، وأبو داود (٣٨٤٤).

أن لله حكمة في كل شيء وطولًا في ذلك ذكره الدميري في كتابه حياة الحيوان[1] في ذكر الذباب من حرف الذال.

وشرح ابن الأثير[2] الحكيم بالحاكم وبذي الحكمة معًا، ولم ينكر تفسيره بذي الحكمة ويجعله من البدع، وفسر الحكمة بمعرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، فجعل الأشياء متفاضلة في أنفسها، والحكمة معرفة ذلك، وهذا هو المراد، وإذا كان للاسم الشريف معنيان صحيحان مشتملان على الحمد والثناء لم يصح منع أحدهما، على أن تفسير الحكيم بالحاكم مطلقًا مما لم أره في كتب اللغة، ولعل ابن الأثير قلد فيه بعض المتكلمين وهذه كتب اللغة موجودة، والله يحب الإنصاف.

وذكر ابن كثير في الأول من «البداية والنهاية»[3] في قصة نوح -عليه السلام- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود:٣٤] قال ابن كثير: أي من يرد الله فتنته فلن يملك أحد هدايته، هو الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء، وهو الفعال لما يريد، وهو الحكيم العليم بمن يستحق الهداية ممن يستحق الغواية، وله الحكمة البالغة والحجة الدامغة اهـ. بحروفه، هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] كما ذكره الذهبي.

فالزنجاني والذهبي وابن كثير من أئمة الأثر وأئمة الشافعية وأهل السنة، وقد تطابقوا على تعليل أفعال الله بالحكمة من غير حكاية خلاف في ذلك، بل ذكر ذلك الغزالي مع توغله في علم الكلام، ذكره في «المقصد الأسنى في شرح

---

(١) «حياة الحيوان» (١/ ٤٤٩) ط دار الألباب -بيروت -دمشق.

(٢) «النهاية في غريب الحديث» ص(٢٢٢) ط دار ابن الجوزي.

(٣) «البداية والنهاية» (١/ ٩٣-١١١) ط الريان.

أسماء الله الحسنى في شرح الرحمن الرحيم»[1] وكذلك ذكر مثل ذلك في الإحياء في سر القدر كما تقدم. ومن كلامه في «المقصد الأسنى» ما لفظه[2]: ولذلك قال الله: «**سبقت رحمتي غضبي**»[3] فغضبه إرادته الشر، والشر بإرادته، ورحمته إرادته الخير، والخير بإرادته، ولكن أراد الخير للخير نفسه، وأراد الشر لا لذاته بل لما تضمنه[4] من الخير... إلى قوله: فلا تشكَّنَّ أصلًا في أن الله أرحم الراحمين، وأنه سبقت رحمته غضبه، ولا تستريبن في أن مريد الشر للشر لا للخير غير مستحق اسم الرحمة... إلى آخر ما ذكره، وهو كلام طويل متداول بين أهل السنة.

وكذلك قال النووي في «شرح مسلم»[5] في حديث «**والشر ليس إليك**» أي: ليس بشر بالنظر إلى حكمتك فيه وإنك لا تفعل العبث. وذكره في «الأذكار»[6] أيضًا.

وذكر ذلك الفقيه ابن العربي المالكي في «شرح الترمذي»[7] ومن كلامه فيه ما لفظه: فإن الباري لا يجوز عليه الإهمال بحال ولا بوجه قال، وقد وهم في ذلك المتكلمون من علمائنا في بعض الإطلاقات على الله تعالى[8] وذلك قبيح فلا تلتفتوا إليه. ذكره في أول كتاب الصيام.

❊❊❊

(١) «المقصد الأسنى» ص(٩٢-٩٣) ط دار الكتب.
(٢) [ولأجل ذلك] زيادة من (أ).
(٣) «صحيح البخاري» (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١).
(٤) في (أ): [ضمنه].
(٥) انظر: «شرح مسلم» (٦/ ٣٠١) رقم(١٨٠٨) ط دار المعرفة - بيروت.
(٦) «الأذكار» ص(٣٦).
(٧) «شرح الترمذي» لابن العربي، كتاب الصيام. انظر: (٣/ ٢٦٣) من «المجموع».
(٨) زيادة من (ب).

[كلام الرَّازِي في مسألة الأفعال]

بل قال الرازي في «مفاتيح[١] الغيب»[٢] إن مسألة الأفعال وقعت في حيز التعارض بحسب تعظيم الله [تعالى][٣] نظرًا إلى قدرته وبحسب تعظيمه - سبحانه وتعالى - نظرًا إلى حكمته... إلى آخر كلامه، كما سيأتي في مسألة الأفعال ويعضده كلامه في وصيته[٤] وفي أصول الفقه.

وقال الإمام العلامة محمد بن جرير الطَّبَري[٥] إمام السنة ما لفظه: فإن قال قائل: فما معنى قوله عليه السلام: «**كل ميسر لما خلق له**»[٦] إن كان الأمر كما وصفت من أن الذي سبق لأهل السعادة والشقاء لم يضطر واحدًا من الفريقين إلى الذي كان يعمل ولم يجبره عليه؟

قيل: هو أن [كل][٧] فريق من هذين مسهل له العمل الذي اختاره لنفسه مزين ذلك[٨] له، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٨﴾ [الحجرات:٧-٨] وأما أهل الشقاء[٩]

---

(١) في (أ): [مفاتح].

(٢) انظر: «مفتاح الغيب» (٢/ ٥٣٠) للرازي، تفسير آية البقرة (١٥٣) دار إحياء التراث - بيروت.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) انظر: «وصية الرازي» مخطوط.

(٥) انظر: الطَّبَري (٢٤/ ٤٧٠-٤٧٢) ط دار عالم الكتاب (تفسير سورة الليل).

(٦) «صحيح البخاري» (٤٦٦٦).

(٧) في (ب، م): [أهل كل].

(٨) في (ب، م): [له ذلك له] وفيه خطأ.

(٩) في (ب): [الشقاوة].

فإنه زين لهم أعمالهم لإيثارهم لها على العمل بطاعته، كما قال جل ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ۝٤﴾ [النمل:٤] إلى قوله: لأن المضطر إلى الشيء لا شك أنه مكره عليه لا محب له، بل هو له كاره، ومنه هارب، والكافر يقاتل دون كفره... إلى آخر ما ذكره، وهو كلام جيد مطول، ذكره بكماله العلامة ابن بطال في أبواب القدر من «شرح صحيح البخاري»[١] محتجًّا به على بطلان قول الجبرية الجهمية، وموضحًا لبراءة أهل السنة منهم، والحجة فيه هنا قوله: لإيثارهم لها على طاعته.

وفي الواحدي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية:٢٣]: عن سعيد بن جبير: على علمه فيه[٢]. وهو من هذا القبيل، وإلا لم يكن مناسبًا واحتاج إلى تفسير آخر.

وقال ابن الجوزي في مواعظه: بث الحكم فلم يعارض بلم.

وقال ابن قيم[٣] الجوزية الحنبلي في «حادي الأرواح»[٤] ما لفظه: محال على أحكم الحاكمين وأعلم العالمين أن تكون أفعاله معطلة عن الحكم والمصالح والغايات الحميدة، والقرآن والسنة والمعقول والفطر والآيات شاهدة ببطلان ذلك.

وقال في «الجواب الكافي»[٥]: وما قدروا الله حق قدره من نفي حقيقة حكمته التي هي الغايات المحمودة المقصودة بفعله. وكذلك نصر ذلك شيخه ابن تيمية[٦]

---

(١) انظر: «شرح ابن بطال» (١٠-٥٥٣-٥٥٤).

(٢) «تفسير الواحدي» (٤/ ٩٩) ط دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي رحمه الله تعالى.

(٤) انظر: «حادي الأرواح» ص(٣٧٧).

(٥) «الجواب الكافي» ص(١٧٧) ط ابن عفان - باب العقوبات القدرية.

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٦٠، ١٣/ ١٦٠-١٦٤، ١٦/ ٣٣-٣٧) «منهاج السنة» (٣/ ٩٨).

وبالغ في نصرته[1].

وذكر الزركشي في «شرح[2] جمع الجوامع»[3] للسبكي نحو ذلك عن الحنفية، وأنهم رَوَوه عن [أبي حنيفة][4] قال: وهو الذي حكاه الزنجاني من أصحابنا وأبو الخطاب[5] من الحنابلة، وهو المنصور لقوته من حيث الفطرة وآيات القرآن المجيد وسلامته من الوهن والتعارض.

فهؤلاء سبعة عشر من أكابر الأشعرية وأهل الكلام وأهل السنن والآثار من المتأخرين تيسر لي النقل عنهم الآن، مع بعدي عن ديارهم، دع عنك [قدماء السلف الذين صانهم الله تعالى[6] وصان أزمنتهم عن البدع] فلو ادعى مدع إجماع المتأخرين مع إجماع المتقدمين من المسلمين على ذلك لما بعد عن الصواب. والله الهادي.

أما القدماء من الصحابة والتابعين فقد علم ضرورة أنهم لم يتأولوا اسم الله الحكيم.

وأما المتأخرون فأما طوائف الفقهاء وأهل الأثر والشيعة والمعتزلة على كثرة فرقهم فقد اتفقوا على ذلك.

أما أهل الأثر فقد تقدم نقله عنهم من غير معارضة.

وأما طوائف الفقهاء فقد نقله عنهم ابن الحاجب عمومًا وادعى إجماعهم.

---

(١) في (ج): [نصره].

(٢) الزركشي في «تشنيف المسامع» (٤/ ٦٦٢-٦٦٤) ط قرطبة.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) بمز لأبي حنيفة (ح).

(٥) انظر ترجمة الزنجاني وأبو الخطاب

(٦) زيادة من (ج).

وأما كل طائفة منهم خصوصًا فقد تقدم نقله عن أبي حنيفة وأصحابه.

وأما الشافعية فذكر منهم جماعة عرفت [منهم](١) ذلك وقت هذا التعليق عشرة: الخطابي وعلي بن خلف بن بطال والزنجاني وابن كثير والذهبي والغزالي والنووي وابن الأثير والزركشي والدميري، وتركت الرازي لتعارض كلامه في ذلك.

وأما المالكية فذكر منهم ابن الحاجب وابن العربي وصدع بالحق في هذا الموضع ونص على قبح ذلك ممن قال به من متكلميهم.

وأما الحنابلة فذكر منهم أربعة: ابن الجوزي وأبو الخطاب وابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية وبالَغَا في نصرته [والله أعلم].(٢)

***

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) ساقط من (ب، د).

فصل

في ذكر الأدلة على ذلك

واعلم أن هذه المسألة الجليلة، وإن كانت جلية فقد أحوج أهل اللجاج والتمسك بالمتشابهات إلى التطويل فيها لما يتفرع عنها ويبتني عليها من القواعد، وقد بسطت الأدلة عليها في «العواصم»[1] ولكن لابد من التبرك بذكر طرف صالح غير المشهور في علم الكلام يدفع الله به في[2] نحور المخالفين.

فمن ذلك ما ورد في تعليل خلق السموات والأرض، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٣٩﴾ [الدخان:٣٨-٣٩] وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ﴾ [الروم:٨] وفي هذه الآية الكريمة دلالة على أن الفكرة العقلية الصحيحة تثمر المعرفة بحكمة الله[3] تعالى والقطع على تنزيه الله من العبث واللعب، كما أن الأدلة الشرعية جاءت بذلك، وذلك واضح في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ﴾ [الروم:٨] فهي حجة على إثبات التحسين العقلي، كقوله[4] تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ﴾ [الطور:٣٢] وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٢٧] وقال[5] تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ

---

(١) انظر «العواصم» (٢/ ٢٩٦) الطبعة الجديدة.

(٢) في (ب) خطأ.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) ساقط من (ب، ج).

مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٥] إلى غير ذلك.

وبوب البخاري[١] بابًا في ذلك فقال في التوحيد والرد على الجهمية: باب قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام:٧٣] ثم روى حديث ابن عباس كان النبي يدعو من الليل وذكر دعاءه، وفيه: «**أنت الحق، وقولك الحق، ووعدك الحق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق**»[٢] وذلك من البخاري[٣] إشارة إلى مذهب أهل السنة في إثبات الحكمة.

ومن ذلك ما ورد في تعليل العذاب بالأعمال والاستحقاق مثل: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧] وهو أصرح وأكثر وأشهر من أن يذكر، بل هو من المعلومات من ضرورة الدين، وكذلك جاء صريح التعليل في الأحكام، كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة:٣٢] الآية، وقد ذكرت في «العواصم»[٤] في هذا[٥] أكثر من مائة آية من كتاب الله[٦] تعالى مما تقشعر الجلود

---

(١) هو إمام المسلمين: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صاحب الصحيح، أصح كتاب بعد القرآن. انظر: «الصحيح» (٦/ ٢٦٨٩). حاشية في «فتح الباري»: أن البخاري أشاد بهذه الترجمة. ورد في تفسير هذه الآية أن معنى قوله الرسول: «أنت الحق» أي: بكلمة الحق، وهو قوله: (كن) ووقع في حديث الباب (قولك الحق) وكأنه أشار إلى أن المراد بالحق قول الكلمة وهي (كن) ونقل ابن العباس عن الداوودي... رأيت هنا بمعنى الكلام أي لأجل الحق. وقال ابن بطال: المراد بالحق في الشرع ضد الهزل، والمراد بالحق أي: الأسماء الحسنى الموجود... ما تقتضيه الحكمة.. وقال: (كل موجود... يقتضي الحكمة حق) انتهى.

(٢) «صحيح البخاري مع الفتح» (٣/ ٣) (٤٢٣)، ومسلم (١/ ٥٣٢).

(٣) «فتح الباري» (١١/ ١١٦).

(٤) العواصم (٢/ ٤٥٧). (٢/ ٥٠٦-٥٠٩). ط جديدة.

(٥) في (ب): [هذه].

(٦) ساقط من (ب).

لمخالفة آية واحدة منها، وإنما اقتصرت [عليها][١] هنالك خوفًا من الإملال، وقد ذكر ابن قيم الجوزية في «الجواب الكافي»[٢] أن في ذلك قدر ألف آية من كتاب الله[٣] تعالى، ذكره في فائدة العمل مع القدر في ترتيب الأشياء على الأسباب في حكمة الله تعالى.

ومن ذلك قول نوح عليه أفضل[٤] السلام: ﴿إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود:٤٥] فإن لفظة (أحكم) هنا مبالغة في الحكمة التي هذا موضعها لما في كلامه من التلطف بتنزيه[٥] الله تعالى عن الخلف في الميعاد، ولا يصح أن يكون أحكم هنا مبالغة في الأحكام؛ إذ لا مناسبة لذلك بهذا المقام، ولذلك كان الجواب على نوح -عليه السلام- بأنه عمل غير صالح، فبُينت له الحكمة على التعيين لتقرير اعتقاده الجملي لها، فكشف له بها أن الوعد سبق له متعلق بأهله الصالحين، وقد روى أن الوجه في اشتباه ذلك على[٦] نوح [عليه السلام] أن ابنه كان منافقًا، وكان علم نفاقه من علم الغيب الذي يختص الله [تعالى][٧] به، ولو كان عدم صلاحه بأمر بَيِّن لم يخف ذلك عليه، وهذا وجه جيد. والله أعلم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطور:٣٢]

---

(١) في (ب): [على ما].
(٢) «الجواب الكافي» ص(٩-١٢).
(٣) ساقط من (ب).
(٤) زيادة من (ب).
(٥) زيادة من (ج).
(٦) ساقط من (ب).
(٧) ساقط من (ب، ج).

[ومن ذلك][1] قوله تعالى حاكيًا عن الأشقياء: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠] وقوله في غير آية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٧٣] فإنها وأمثالها تدل على معرفتهم بعقولهم قبح ما هم عليه وبطلانه معًا؛ إذ لو عرفوا بطلانه بها دون قبحه لم تقم عليهم الحجة، وإنما أرسلت الرسل لقطع عذرهم لكيلا يقولوا ما حكى الله [تعالى][2] عنهم وذلك لزيادة الإعذار؛ لأنه لا أحد أحب إليه العذر من الله تعالى، لا لأنه لا حجة عليهم قبل الرسل أصلًا؛ ولذلك صح عند أهل السنة أن تقوم حجة الله[3] تعالى بالخلق الأول في عالم الذر على ما سيأتي بيانه، وذلك قبل الرسل، ولم يختلفوا في صحته، وإنما اختلفوا في وقوعه.

ومن ذلك سؤال الملائكة عن وجه الحكمة في خلق آدم وذريته، ولولا اعتقادهم للقطع بحكمة الله[4] ما استغربوا ذلك ولا سألوا عنه؛ ولذلك كان الجواب عليهم بقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] ولم يقل: إني يصدر مني ما يفعل المفسدون.

وأوضح من هذا كله ما جرى بين موسى والخضر -عليهما السلام- فإنه منادٍ نداء صريحًا على اشتمال أفعال الله [تعالى][5] على المصالح والغايات المحمودة، ولولا اعتقادهما لذلك ما استنكر موسى ولا أجاب الخضر بوجوه الحكمة الراجعة إلى المصالح، ولا قنع موسى بذلك الجواب، والخصم يعتقد أن المفسدة البينة الفساد في البداية والنهاية الخالية عن الحكمة والمصلحة باطنًا

---

(١) زيادة من (ب).
(٢) ساقط من (ج).
(٣) زيادة من (ج).
(٤) في (ب، ج): [بالحكمة].
(٥) زيادة من (ب).

وظاهرًا جائزة على [الله[1] تعالى] بل مساوية للمصلحة البينة الصلاح باطنًا وظاهرًا، بل لا يجوز أن يعلل شيء من أفعاله بحكمة، بل يجب القطع بخلوها عن ذلك، بل يجب القطع بأن ذلك هو الأولى في ممادح الرب تعالى، حتى صرحوا بتأويل اسمه الحكيم بمعنى المحكم لخلق المخلوقات لا سواه، لا أن له في ذلك الأحكام حكمة البتة، ولو كان كذلك لم يقع منه الأحكام؛ لأنه لا يكون أولى به من عدمه، ولم[2] يكن أولى به فلا، ولا أكثر وقوعًا في مخلوقاته، بل لو كان كذلك لارتفع التحسين والتقبيح في الشرع ولم يكن الأمر بالشيء أولى من النهي [عنه][3] ولا العكس؛ لأن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح، ولا مرجح[4] في ذلك كله إلا داعي الحكمة والعلم بفضل بعض الأمور على بعض.

ثم إنا قد علمنا أن الشيطان محكم لأسباب فساده ووسواسه أشد الإحكام، مع أنه في غاية القبح لخلوه عن الحكمة، وكذلك المشركون أحكموا حربهم وسبهم للأنبياء وقالوا في ذلك القصائد المحكمة، وإنما قبح ذلك كله وسخف قائله لخروجه عن الحكمة، فكيف يرد[5] الله تعالى اسم الحكيم إلى مثل ذلك.

وقد نقل تفسير الحكيم بالمحكم من لم يفهم هذه الغائلة من شراح الأسماء الحسنى، حتى نقله البغوي[6] في تفسيره ومصنف «سلاح المؤمن».

---

(١) ساقط من (ب) وتعالى زيادة من (ج).

(٢) في (ب): [وإن لم]، و في (ج): [أولم].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (د): [ولا يترجح] وفي (ج).

(٥) ساقط من (ب). و[تعالى] زيادة من (ج).

(٦) «تفسير البغوي» [للحكيم] ص(٢٦) ط دار ابن حزم.

وأما ابن الأثير[١] في النهاية فنقل التفسيرين معًا.

وأما الغزالي في «المقصد الأسنى»[٢] فإنه تقى فيه من المخالفين بغير شك؛ لأنه صرح بمخالفتهم في شرح الرحمن الرحيم، لكنه تلطف في إخفاء المخالفات[٣] على الأكثرين بكونه جعلها في الموضع الذي لم يشتهر فيه الخلاف بينهم وبين خصومهم، وهو تعظيم رحمة الله تعالى وسعتها[٤]. وقد أشار إلى مخالفة الأكثرين [بكونه[٥] جعلها] للحق في خطبة هذا الكتاب، بل صرح بذلك. وأيضًا فيلزم ألا يكون الجود ونحوه أولى بالله[٦] تعالى من أضدادها. وأيضًا فكل[٧] مقدور ممكن الوجود والبقاء على العدم، ولا يترجح أحد الممكنين إلا بمرجح، ولا مرجح إلا الدعي. وأيضًا فيلزم ألا يحتاج المتشابه إلى تأويل.

ومن ذلك أنه يتعذر على من نفى حكمة الله تعالى أن يقطع على صدقه سبحانه وصدق رسله الكرام -عليهم السلام- كما تقدمت الإشارة إليه، وهذا مبسوط في كتب الكلام، ولا يصح لهم عنه جواب إلا ما يلزمهم معه ثبوت الحكمة في الأفعال والأقوال معا كما تقدم.

ومن ذلك أنهم إنما أن يحسنوا نفي الحكمة بغير حجة أو لا يحسنوه إلا بحجة إن حسنوه بغير حجة أكذبهم قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ

---

(١) «النهاية» لابن الأثير [الحكيم] (١/ ٤١٠) ط دار المعرفة.

(٢) «المقصد الأسنى» ص(٩١-٩٢) ط دار الكتب.

(٣) في (ب، ج): [المخالفة].

(٤) في (د): [سعتها].

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ج).

(٧) في (ب): [كل].

صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة:١١١] وأن لم يحسنوه إلا بحجة اعترفوا بالتحسين العقلي.

ومن ذلك أنهم اعترفوا بأن العقل يعرف الحق من الباطل فيقال لهم: فإذا تقرر ذلك [فمن][1] المعلوم في الفطر ترجيح الحق على الباطل، وقد اجتمعنا في الأقوال على ترجيح الصدق على الكذب بخصوصه، والصواب ترجيح الحق على الباطل بعمومه في الأفعال كالأقوال، والله يحب الإنصاف.

***

(١) ساقط من (ب).

فصل

في الجواب عما اغتروا به في ذلك

فمن ذلك أنه ورد في السمع ما يتوهم الجهال منه أن الله تعالى يريد الشر المحض لكونه شرًّا لا لحكمة فيه ولا غاية[1] محمودة، وهذه هي معظم ما جرأهم على ذلك، بل ليس لهم كبير[2] شيء سواها، وهي شبهة الملاحدة التي يصولون بها على السفهاء والضعفاء، وذلك مثل آلام الأطفال والبهائم، وعذاب الآخرة الدائم. والجواب عن ذلك يتضح بذكر أمور:

الأمر الأول: أن الاستقباح الذي يوجد في العقول لذلك إنما هو بالنسبة إلى من لا يعلم تأويلها تفصيلًا ولا جملة، لكن الله تعالى قد أعلمنا جملة أن لها تأويلًا أو أن لها تأويلًا لا يعلمه سواه، وهو الصحيح على ما مضى تقريره في هذا المختصر، فإذا ذلك الاستقباح الموجود في عقول البشر صحيح بالنظر إلى علومهم القاصرة وعقولهم الحائرة، لكن الراكن إليه غفل عن كون ما أنكر صدر عمن ثبتت حكمته وثبت استبداده بعلم الغيوب والحكم، وأنه يعلم ما لا نعلم من الغيوب والحكم، وقد أخبرنا في كلامه الحق أن [للمتشابهات][3] تأويلًا لا يعلمه إلا هو، ولو كان ما تشابه علينا حسنًا في عقولنا لم يحتج إلى تأويل، ولو لم تكن أفعاله موقوفة على الحكمة لم يرد بذلك التنزيل، بل ورد السمع بما يدل على أن الله تعالى[4] فعل ذلك للابتلاء، كما قال تعالى في تحويل القبلة: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ

---

(١) في (ج): [غاية].

(٢) في (ج): [كثير].

(٣) في (ب): [للمتشابه]. و في (ج): [للمشتبهات].

(٤) زيادة في (م).

إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٣] وفي نحو هذا يقول الله[١] عز وجل: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس:٣٩] فبين - سبحانه[٢] وتعالى- أن التكذيب بما لا[٣] يعلم تأويله هو عادة جميع الكافرين الأولين والآخرين، وأن سبب كفرهم وتكذيبهم به إنما هو جهلهم وعدم إحاطتهم بعلمه. [وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل:٨٤]][٤] فليحذر ذلك كل الحذر، فإن طباع الخلق واحدة إلا ما سلم الله تعالى. فنسأل[٥] الله الهداية والسلامة.

فعلى هذا يكون الإيمان به أفضل الإيمان، بل محك أهل اليقين والإحسان، ويكون الخوف على المرتابين بسببه من مكر الله[٦] تعالى خوفًا عظيمًا، نسأل الله أن يثبتنا، ولذلك خص الله الراسخين بالاستعاذة من الزيغ بعد ذكر إيمانهم بالمتشابه كأن ذكره ذكرهم ذلك فليطلب العاقل من طبعه اللجوج ونفسه الجاهلة المهملة[٧] اليسيرة حتى ينكشف في الآخرة ذلك التأويل، كما انكشف لموسى[٨] -عليه السلام- تأويل الخضر بعد القطع على بطلانه؛ ألا ترى إذا رأيت رجلًا

(١) ساقط من (ب).
(٢) زيادة من (ج).
(٣) في (ب): [لم].
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (ب، ج).
(٥) في (ب، ج): [نسأل].
(٦) زيادة من (ج).
(٧) في (ب): [المهلة] وهو خطأ.
(٨) زيادة من (ج).

مطيقًا يضرب ولدًا ضعيفًا ضربًا مؤلمًا؛ أنه أول ما يسبق إلى طبعك رحمة الصغير والإنكار على الكبير؛ حتى تعلم أن الكبير أبو ذلك المضروب، وأنه ساع في صلاحه وخبير به؛ فيزول عنك ما كان سبق إلى طبعك. وقد جود هذا الوجه الشيخ مختار [المعتزلي][(١)] في «كتابه المجتبى» وفي البحث السادس من مسألة الإرادة تمام لهذا فيه تقرير ورود السمع بأن لله تعالى في جزاء الأشقياء حجتين؛ حجة ظاهرة وهي العمل، وحجة خفية وهي الحكمة الباعثة على الجزاء دون العفو. ثم إن تأويل[(٢)] الخضر لموسى دل على أن تأويل المتشابه يرجع إلى رده إلى المحكم الذي تحسنه العقول ولا تنكره، وهو جلب المنافع والمصالح ودفع المضار والمفاسد، ويدل على لزوم هذا في التأويل أنه لو ورد بخلافه كان متشابهًا آخر يحتاج إلى التأويل ولم يستحق اسم التأويل، وهذه حجة قاطعة ولله الحمد.

واعلم أن الطبع في هذه المسألة غالب بقوته على من لم يعارضه بتذكر كمال الربوبية ونقص العبودية ويتضرع[(٣)] إلى الله تعالى في إمداده بهدايته؛ ألا ترى إلى قوله تعالى بعد ذكره لتحويل القبلة: ﴿إِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٣] نسأل الله[(٤)] تعالى هدايته وألا[(٥)] يكلنا إلى نفوسنا طرفة عين.

الوجه الثاني: أن يتذكر الإنسان ما يعلمه من نفسه من شدة الجهل وقلة العلم، وتردده في الأمور وحيرته في أشياء سهلة، ورجوعه عما كان عليه مرارًا،

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) زيادة من (ج). حاشية: وقد سماه الخضر تأويلاً ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨].

(٣) زيادة من (ج).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (أ): [وكلنا].

ووجدانه للشيء بعد الطلب [الشديد][1] الطويل واليأس من وجدانه، الإنسان بأحوال نفسه ضروري وهو حجة عليه، كما قال تعالى: ﴿بَلِ ٱلْإِ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة:١٤-١٥] وقد وصفه ربه[2] الخبير بأنه ظلوم جهول في كتابه الحق، ويعلم من التجربة المستمرة و موسى والخضر التفاوت العظيم بين الخلق في البلادة والذكاء ومعرفة وخفيات الحكم ومحكمات الآراء وحدس عواقب الأمور؛ فكيف التفا الخلق وخالقهم -سبحانه وتعالى- ولو وهب الله، عز وجل، لبعض خلة علمه سبحانه[3] لجاز أن يكون ذلك التأويل في النصف الآخر، كيف و في حديث ابن عباس أن الخضر قال لموسى: «**ما علمي وعلمك وعلم الخلائق في علم الله إلا مثل ما أخذ هذا العصفور من هذا البحر**»[4].

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن هذا راجع إلى كسره لعجبه بنفس الاعتراض على الله سبحانه إنما ينشأ من ذلك، والوجه الأول مبني على صحة النكارة[5] في المتشابهات، لكن بالنسبة إلى عقولنا ومعارفنا والغر إقناع الخصم كيلا يعتقد فينا العناد بإنكار المدارك العقلية، فإنا لا ننكره

---

(١) الشديد زيادة من (ب).

(٢) في (ج): [وصفه الله].

(٣) في (ج): [تعالى]. حاشية: قال الأمير: أما هذه القصة بين النبيين -عليهم السلام-.... ليس مرجعها إلى هذا التفاوت، بل إلى الوحي الذي خص الله به الخضر، ولذلك قال فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف:٨٢] بل ذلك عائد إلى ما خص الله بعض عباده على علم الغيب الذي استأثر به، ولذا قال في بعض صفاته: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٥ خاصًّا به لم يعلمه موسى عليهما السلام. «أنوار».

(٤) حديث ابن عباس: «قول موسى للخضر ما علمي و....». تقدم تخريجه في الجزء حاشية: (قد تقدم هذا الكلام).

(٥) في (ب): [إنكاره].

ندعي أنه قد ينكشف خلاف السابق إلى الوهم العقلي والحسي، كما أن الإنسان أول ما يرى النجوم يعتقد أنها ساكنة حتى تنكشف له حركتها بالبرهان لا بالبصر، وقد يراها متحركة حركة سريعة مع حركة السحاب الرقيق وينكشف له بالبرهان عدم ذلك.

الوجه الثالث، وهو القالع لآثار هذه الوساوس: أن يعلم الإنسان أنه ما زال الاختلاف بين أهل الفطن والعلوم من المسلمين فيما بينهم والفلاسفة فيما بينهم وسائر [الخلق][1] حتى حكى الله تعالى الاختلاف اليسير الذي لا يضر عن الملائكة وبعض الأنبياء -عليهم السلام- فقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص:٦٩] وحكى سبحانه ما جرى بين داود وسليمان -عليهما السلام- من الاختلاف في حكم الغنم ﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾ [الأنبياء:٧٨ - ٧٩] وحكى ما جرى بين موسى وهارون -عليهما السلام- حتى حكى قول هارون لموسى: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه:٩٤] و﴿فَلَا [2] تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ [الأعراف:١٥٠] وثبت في الحديث اختصام ملائكة الرحمة وملائكة العذاب في حكم الذي قتل مائة نفس ثم تاب، وبعث الله[3] تعالى ملكًا يحكم بينهم فحكم لملائكة الرحمة[4] وثبت أيضًا محاجة آدم وموسى في الخروج من الجنة[5] لا في المعصية كما يظنه كثير من الناس؛ كما سيأتي في موضعه -إن شاء الله تعالى- فصار مجموع ذلك دليلًا قاطعًا

---

(١) في (ب): [الخلائق].

(٢) خطأ في بعض النسخ في كتابة الآيات، وفي المطبوع.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) «صحيح البخاري» (٣٧٣١) ومسلم (٢٧٦٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) حديث: «حاج آدم موسى». تقدم.

على أن العادة قد استمرت على وجوب الاختلاف في الأحكام عند التفاضل في العلم والحكمة، وذلك يوجب استقباح العالم[(١)] لبعض أفعال الأعلم، على قدر ما بينهما من التفاوت، فأولى وأحرى أن يوجب استقباح الجاهل لبعض أفعال الأعلم.

ولما كان التفاوت بين علم المخلوقين وعلم خالقهم -عز وجل- لا يقدر بمقدار ولا يتوهم بقياس، وجب أن يكون بينهم في التحسين والتقبيح لتفاصيل[(٢)] الأحكام أعظم الاختلاف وجوبًا عاديًا يستحيل خلافه، حتى لو قدرنا ما لا يتقدر من موافقتهم لجميع أحكام الله تعالى[(٣)] على جهة التفصيل لكان هذا محارة عظمى لعقول جميع العقلاء والأذكياء، بل محالًا ممتنعًا في معارف الفطناء والعلماء، ولكان ذلك الاتفاق أعظم شبهة قادحة في زيادة علم الله [تعالى][(٤)] عليهم، ومن أدق المتشابه المحير لفطنائهم، فلما جاء السمع بالمتشابه عليهم جاء على القاعدة المألوفة والعادة المعروفة في أن الأعلم إذا تميز شيئًا قليلًا عن أجناسه وأشباهه لم يكن بد من أن يأتي بما لا يعرفون، ويفعل ما [لا يألفون][(٥)] ويستحسن بعض ما يستقبحون، حتى قيلت في هذا الأشعار وضربت به[(٦)] الأمثال، وحتى قيل إن الاجتماع في الخفيات محال مثلما أن الاختلاف في الجليات محال، وقد أجاد في هذا المعنى من قال[(٧)]:

---

(١) في (ب): [الجاهل] ولعله خطأ.

(٢) في (ب): [للتفاضل].

(٣) زيادة من (ب، ج).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (ب): [ما لا يقولون].

(٦) في (ب): [فيه].

(٧) [هو المصنف -رحمه الله تعالى- وأعاد من بركاته ونفع به] زيادة من النساخ.

تَسَلَّ عن الوفاق [فربنا][1] قد — حكى بين الملائكة الخصاما
كذا الخضر المكرم والوجيه — المكلم إذ ألم به لماما
تكدر صفو جمعهما مرارا — وعجل صاحب السر الصراما
ففارقه الكليم كليم قلب — وقد ثنا على الخضر الملاما
فدل على اتساع الأمر فيما — [الأكارم][2] فيه خالفت الكراما
وما سبب الخلاف سوى اختلاف — العلوم هناك نقصًا[3] أو تماما
فكان من اللوازم أن يكون الإله — مخالفًا فيها الأناما
فلو لم نجهل الأسرار عنها — بلغنا مثله فيها المراما
فصار تشابه الأحكام منه — عليه شاهدًا ولنا لزاما
فلا تجهل لها قدرًا وخذها — شكورًا للذي يحيي العظاما
وحاذر أن تكون لها نسيًّا — وتنظر في المواقف أو تراما
فلو لم ينسها موسى عليه — السلام قضى من الخضر المراما
ولو لم تنسها الأملاك في آدم — كانوا بها اعتصموا اعتصاما
وإن محارة قد حار فيها — الملائك والكليم ولن يسامى
لقاطعة القلوب حرية أن — يكون الابتداع بها حراما
ولا تعجب بفضل الله يوما — فإن العجب يورثك السقاما
وكن لنعال خلق الله تربا — إذا ما شئت للنعمى دواما

الوجه الرابع: تدبر كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله[4]

(١) في (ب): [فمرينا] خطأ.
(٢) في (ب): [الكرام].
(٣) في (ب): [بعضًا].
(٤) زيادة من (ج).

وسلم. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:٥٦] فعقب ذكر هذا العذاب العظيم بذكر موجبه من عزته وحكمته التي هي تأويل المتشابه، وكذلك قوله تعالى[1]: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤] وكذلك قال عيسى عليه السلام: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨] ولا يخفى ما في تأويل الحكيم بالمحكم هنا من التعسف الباطل، وما في التأويل من غير موجِب من فتح أبواب البدع والمجاهل.

وفي هذه الآيات وأمثالها نكتة لطيفة في جمعه بين العزة والحكمة، وذلك أن اجتماعهما عزيز في المخلوقين، فإن أهل العزة من ملوك الدنيا يغلب عليهم العسف في الأحكام، فبين مخالفته لهم في ذلك، فإن عظيم عزته لم يبطل لطيف حكمته ورحمته، فسبحان[2] من له الكمال المطلق والمجد المحقق.

وبعد: فإن إثبات حكمة الله تعالى معلوم في كتاب الله وسنة [رسوله صلى الله عليه وآله وسلم][3] بيِّن لا يُدفَع، مكشوف لا يتقنع، مدحًا وثناءً، كما اشتملت عليه النصوص القرآنية والأسماء الحسنى وأسئلة وجوابات، كما تبين في قصة موسى والخضر [عليهما السلام][4] وآدم وملائكة السموات؛ ألا ترى أنك إذا تأملت سؤال الملائكة وما أجيب عليهم به عرفت فيه ما اتفق عليه العقلاء من تقبيح الشر المحض الذي لا خير فيه ولا في عواقبه وغاياته، دون الشر المراد لأجل الخير،

---

(١) زيادة من (ب): [].

(٢) في (ب): [سبحان].

(٣) في (ب): [رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم].

(٤) زيادة من (ج).

وذلك بين في إظهار الله تعالى لهم صلاح آدم [عليه الصلاة والسلام][١] وعلمه وتقدمه في القرب من الله تعالى ألا تراه -سبحانه وتعالى- يقول لهم بعد بيان ذلك لهم: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة:٣٣] فبين لهم أن خلقًا فيهم مثل هذا العبد الصالح والنبي المكلم المقرب المستخلف المعلم لا يحكم عليه بأنه شر محض[٢] لا حكمة فيه ولا خير يقصد به، وأنه لا نكارة في شر يكون للخير كالصف للدر، والترب للبر، والفصاد للعافية، والقصاص للحياة، وأمثال ذلك مما هو صحيح شهير في حكمة الحكماء وعقول الفطناء.

ولذلك قيل إن العالم كالشجرة، وأهل الخير منهم[٣] كالثمرة من تلك الشجرة، وهو أحد الوجوه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] أي: ليعبدني العابدون منهم. وقد جاء نحو ذلك في حديث الخليل -عليه السلام- حين جعل يدعو على من رآه يعصي الله[٤] تعالى فأوحى الله[٥] تعالى إليه: «**يا إبراهيم دع عبادي، فإن قصر عبدي مني إحدى ثلاث: إما أن يتوب فأتوب عليه، أو يستغفرني فأغفر له، أو أخرج من صلبه من يعبدني**» رواه الهيثمي في «مجمع الزوائد»[٦] والطبراني[٧].

---

(١) زيادة من (ج).

(٢) في (ب): [ولا حكمة].

(٣) خطأ في نسخة

(٤) زيادة من (ج).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) ضعيف «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٦٩). وقال: في سنده متروك.

(٧) الطبراني في «الأوسط» (٧٤٧٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٢٩٤).

فثبت أن الإنسان ما يُؤتَى في توهمه نفي حكمة الله إلا من [جهة][1] جهله لقدر علمه وقدر علم الله تعالى، وإنما كُره علم الكلام لما يؤدي إليه الخوض فيه من المحارات ومخالفة الضرورات أو المشهورات؛ ألا ترى أن المتكلمين لما توغلوا في هذه المباحث أدى ذلك طائفة منهم إلى القدح في الحكمة، وطائفة إلى القدح في القدرة على هداية العصاة، وطائفة إلى القدح في دوام العذاب، ورجحت كل طائفة [منهم][2] تأويلها.

أما غلاة الأشعرية الذين قدحوا في معنى الحكمة فرجحوا ذلك لصعوبة النظر في حكمة الله تعالى في جميع الشرور الدنيوية والأخروية وعجز العقول عن درك ذلك. وأما غلاة المعتزلة فرجحوا قدحهم في القدرة على اللطف أنه قدح[3] خاص في أمر معين يحتمل أنه محال، ولا بد من إخراج المحال من المقدورات بالإجماع وإلا أدى إلى تجوير قلب القديم حادثًا والحادث قديمًا، وغير ذلك مما يستقبح ذكره. وقد أشار الغزالي إلى مثل كلامهم في شرح الرحمن الرحيم من «المقصد الأسنى»[4]. وأما الأشعرية فقدحوا في الحكمة بأسرها، فكان ما ذهبت[5] إليه المعتزلة أهون من هذه الجهة. وأما ابن تيمية وأصحابه فرأوا أن القدح في الحكمة والقدرة يتطرق إلى النقص في كمال الربوبية، وذلك يحتمل الكفر ويضارعه أو يقرب منه، وأما دوام العذاب فالقدح فيه عندهم سهل بعد ورود الاستثناء في غير آية وحديث وأثر، ومنتهاه تخصيص عموم بما يقتضي زيادة الرحمة والحكمة والعدل والثناء.

---

(١) زيادة من (ب).
(٢) ساقط من (ب، م).
(٣) في (ب): [قد خاض]. وخطأ في ط دار ابن عباس.
(٤) «المقصد الأسنى» ص(٤٤).
(٥) في (ج): [ما ذهب].

ولي على الجميع كلام طويل، وقد أشرت إلى أقوالهم وشبههم في الإجادة بأقصر عبارة، فقلت في ذلك شعرًا[١]:

تحير أربـاب النهـى ما المـراد بالـ ... عصـاة مـن الجـن[٢] وأولاد آدم
أَخَيْـرًا أراد الله بالخلـق أولا ... أم الشـر مقصـود لا حكـم حاكـم
فـإن كان خيـرًا هـل يجـوز فواتـه ... علـى مالك ما شـاء بالغيـب عالم
وإن كان شـرًّا هـل أريـد لنفسـه ... أم الخيـر مقصود بـه[٣] في اللوازم
وهل سبق قصد الخير بالشر يقتضي ... تطابـق ذاك القصـد حكم الخواتم
ولمـا أتـى ذكـر الخلـود بنـاره ... علـى جـوده في ذكـره والجـوازم
تعاظم شـأن الخلد في النار كل من ... تفكـر في أسـماء رب العوالـم
فـلا هـو مغلـوب ولا هـو جاهـل ... ولا عابث[٤] قطعًـا ولا غير راحم
فعـاد إلـى التسـليم كل محقـق ... لمـا قالـه في الذكـر رب العوالـم
سـواء قضى بالخلد بالنار أو قضى ... بـأن عـذاب الأشـقياء غيـر دائـم
ولمـا أتـى اسـتثناؤه في كتابـه ... من الخلد جهرًا فلّ حد التعاظم[٥]
وعـاد مجـال القول في ذاك واسـعًا ... وقد كان ضاق الأمر ضيق الخواتم

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) جان هـ..... يستقيم الوزن بإشباع كسرة نون الجن. حاشية في الأصل.

(٣) في (ب): [بللوازم] و في (ج): [فاللوازم].

(٤) في (ج): [ولا غايب].

(٥) حاشية: إشارة إلى قوله تعالى في هود: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ. وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مَعْدُودٍ. يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ. فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ إلى ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٣ - ١٠٧] وكذلك قوله تعالى في الأنعام: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

ورد شكوك الملحدين خواسئًا ... ومد بحار العارفين الأكارم
فمن قائل بالخلد من أجل كثرة ... الوعيد به المنزلات القواصم[1]
ومن قائل أن الخصوص[2] مقدم ... وساعده أسماء أحكم حاكم
وثالثها المنصور يرجى لمسلم ... ومن عاند الإسلام ليس بسالم
ومن لائم من خاض في ذاك حائر ... ومن واقف في ذاك ليس بلائم
ومن خائض فيه يكفر خصمه ... على مثل ما يأتي فليس بسالم
ولا كفر في الأقوال بعد تعارض ... الصوادع في تنزيل أعلم عالم
ولكنه يخشى بتكفير[3] غيره ... يبوء به أو باقتراف المآثم
فلولا أراد الله توسيع حكمه ... لما خصه[4] في ذكره غير كاتم
وفي الجنة استثنى وعقبه بما ... يدل على خلد الجنان الدوائم
على أن وصف[5] الجود لله دائم ... ومستلزم قطعًا دوام المكارم
وكيف يدوم الملك والجود والثنا ... وينقطع المعروف في قول عالم
وجاءت أحاديث الصحاح توافق ... العقول بثنيا الرب أرحم راحم
إذا وردت بعد الثواب فإنها ... لما زاد جودًا في ثواب الأكارم
وإن وردت بعد الوعيد فإنها ... لعفو وصفح عن عقاب الجرائم
ووافقها في الذكر ذكر زيادة ... وذكر مزيد في النصوص الجوازم

---

(١) في (ج): [العواصم].

(٢) في (ب): [الخصوم].

(٣) حاشية. يشير إلى قوله صللهم [صلى الله عليه وآله وسلم]: «إذا قال المسلم لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما» حديث صحيح أخرجه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٢١٥) وأحمد (٥٩٣٣).

(٤) لفظ: [لما خصه] ولفظ: [لما نصه] والصواب الأخير، كما في (أ) و(م) والمصحح رأى [نصه].

(٥) حاشية: قال الأمير: إشارة إلى قوله تعالى: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨] من خط سيدي صلاح.

وطول في الثاني ابن تيمية فقف　على علمه في كتبه والتراجم
وأسنده عن ستة[١] نص قولهم　أكابر من صحب النبي الأكارم
فلا تعتقد إن لم يصح مقالهم[٢]　وبان ضعيفًا ساقطًا كفر عالم
فما هو إلا حسن ظن فإن يجب　فما ينقص الرحمن رجوى المراحم
وقول خليل الله ثم ابن مريم[٣]　دليل على بطلان لوم اللوائم
وقد كاد جل الخلق يكفر ضلة　بذلك[٤] لولا فضل أرحم[٥] راحم
فمن قاصد تنزيهه[٦] لو رعى له　من الجبروت الحق عز التعاظم
ومن قاصد تعظيمه[٧] لو رعى له　محامد ممدوح بأحكم حاكم
وحافظ كل العارفين عليهما　وهذا الصراط المستقيم لقائم
وهذا مقام لا يخاطر عاقل　به وله قد كان خلق العوالم
لتعليل خلق السبع[٨] والسبع كلها　بتعريف[٩] وصفيه قدير وعالم

---

(١) حاشية قوله: عن ستة إلى آخره أراد بهم عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبا سعيد وأبا هريرة وابن عمرو وجابر بن عبد الله، كما ساق أقوالهم في حادي الأرواح، ولكنا قد بينا في رسالة سميناها «رفع الأستار في أدلة القائلين بفناء النار» عدم صحة ذلك إلى واحد من هولاء الستة، وأن ألفاظهم المنقولة هناك لا تدل على ما نسبه إليهم ابن تيمية، وأنهم يقولون بفناء النار. ولله الحمد الموفق لتحقيق ذلك. كاتبه عفا الله عنه. أي ابن الأمير رحمه الله.

(٢) يعني الاستثناء بعد الوعيد. من خط المصنف رحمه الله.

(٣) ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]. من خط المصنف.

(٤) أي: مسألة دوام النار والعذاب والخوض في الحكمة في ذلك. مصنف.

(٥) قوله: (ارحم راحم) أي: يورده الاستثناء وتعارض الأحاديث والآثار ورفع الكفر والتكفير في مثل ذلك إلا في أسباب الكفر في آخر هذا الكتاب. من خط المصنف عل‍ليهم.... [عليهم السلام].

(٦) وهم غلاة المعتزلة. مصنف.

(٧) وهم الغلاة من الأشعرية. مصنف.

(٨) ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

(٩) في آخر سورة الطلاق. مصنف.

وإن مقامًا حار فيه كليمه ... ولم يستطع صبراً لخير العوالم

جدير بتحقيق عظيم ورتبة[1] ... من الوهم عند الجزم من كل عالم

ألم تر ما أدى إليه الكلام من ... فريقيه لما لججوا في الخضارم

نفوا[2] حكمة الرحمن في العدل والجزا ... وقدرته عن هدى أحقر ظالم

فوهى فريق عز أقدر قادر ... ووهى فريق قدس أحكم حاكم

وذا عذرهم في ذي الأقاويل أنها ... لمنكرة في قول جل الأكارم

كأنهم راموا مساعدة النهى ... وثلج نفوس بالغيوب هوائم

فلم يجدوا إلا التأول مخرجًا ... لإحدى ثلاث في العلوم عظائم

لحكمة رب الخلق أو لاقتداره ... على اللطف أو تخليد[3] أهل الجرائم

وأحسن من ذا الوقف فيه لقطعنا ... جميعا بحسن الحكم من خير حاكم

وذلك مغن إذ سلامة حازم[4] ... لدى الخوف أولى من إصابة جازم

وأثن ولا تستثن شيئًا من الثنا ... ودع بدعا أضحت كأضغاث حالم[5]

ولا تخش من عجز ولا جهل حكمة ... ولا غيظ مظلوم ولا عسف ظالم

ولا أنه في بره غير قادر ... عزيز ولا في عزه غير راحم

ولا أنه في حكمه غير عادل ... حكيم لما لم يعلم الخلق عالم

[انتهت على الاختصار في هذا المختصر][6].

---

(١) في (ب): [وريبة].

(٢) غلاة الأشعرية، وغلاة المعتزلة. هـ. مصنف.....

(٣) في (ج): [للخلد]، و في (د): [الخلد].

(٤) في (ب): [جارم].

(٥) في (ب): [لحالم].

(٦) زيادة من (ب، م).

فهذه نبذة مختصرة من أول الإجادة في الإرادة، وهي قدر ألف ومائتي بيت أو تزيد على ذلك قلتها أيام النشاط إلى البحث استعظامًا؛ لخوف الوقوع في الخطأ أو الخطر في هذه المسألة العظمى، فاسأل الله التوفيق والعصمة مما خفته[(١)] إنه حسبي ونعم الوكيل.

وقد أفردت هذه المسألة في مصنفات حافلة منها لابن تيمية[(٢)] ومنها لتلميذه[(٣)] شمس الدين[(٤)] ومنها للذهبي ومنها لي، فمن أحب الاستقصاء في المباحث وقف عليها ونظر فيها هنالك، والله الموفق.

ويأتي في الإرادة بضعة عشر وجهًا مما غالبه منصوص من الحكم الربانية في خلق الأشقياء، وكان هذا الموضع يليق بها فلتنظر هنالك في البحث السادس من مباحث الإرادة.[(٥)]

فهذا المعظم[(٦)] المهم مما شوشت[(٧)] به الملاحدة في الإسلام والمبتدعة في حكمه الملك الحميد الحكيم العلام، ولم يبق إلا أمور يسيرة منها تعلقوا[(٨)] بآلام البهائم [والأطفال][(٩)] ومن لا ذنب له، وكل ما أبيح في[(١٠)] الشرع من ذبح البهائم

---

(١) في (ب): [مما خفت منه].

(٢) ينظر كلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» متفرق. و العواصم (٢/ ٣٧٢) ط جديدة.

(٣) «شفاء العليل» للإمام ابن القيم رحمه الله. ص(٤٤٦).

(٤) حاشية: هو ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى. في «حادي الأرواح» (٤٧٤).

(٥) بحث ماتع في «العواصم» (٢/ ٣٦٤-٤٦٢).

(٦) ساقط من (ج).

(٧) في (ب): [خدشت] والصواب ما أثبتناه.

(٨) في (ج): [تعقلوا].

(٩) العكس

(١٠) خطأ في (ج).

وتحميلها والعمل بها.

والجواب عن ذلك كله هو ما تقدم من البراهين الصحيحة على أن الله تعالى حكيم عليم، بل على أنه -سبحانه وتعالى-[1] أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين.

ولعلماء الإسلام في هذا المقام أجوبة مختلفة على حسب قواعدهم وعقائدهم وفطنهم وقرائحهم، وقد رأيت أن أقتصر هاهنا على كلام الغزالي في «المقصد الأسنى»[2] لوجهين: أحدهما: ليعرف الأشعري أن جمهور أصحابه على القول بحكمة الله تعالى[3] إن لم يكن ذلك إجماع المسلمين. وثانيهما: لحسن عبارة الغزالي في الاستدلال وضرب «الأمثال».

فأقول: قال في شرح الرحمن الرحيم من الأسماء الحسنى ما لفظه:

سؤال وجوابه، لعلك تقول: ما معنى كونه رحيمًا وأرحم الراحمين، والدنيا طافحة بالأمراض والمحن والبلايا، وهو قادر على إزالة جميعها، وتارك عباده ممتحنين؟ فجوابك أن الطفل المريض قد ترق[4] له أمه فتمنعه من الحجامة، والأب العاقل يحمله عليها قهرًا، والجاهل يظن أن الرحيم هو الأم دون الأب، والعاقل يعلم أن إيلام الأب بالحجامة من كمال رحمته، وأن الأم عدو له في صورة صديق، فإن ألم الحجامة القليل إذا كان سببًا للذة الكثيرة لم يكن شرًّا، بل كان خيرًا، والرحيم يريد الخير بالمرحوم لا محالة، وليس في الوجود شر إلا وفي ضمنه خير، ولو رفع ذلك الشر لبطل الخير الذي في ضمنه، وحصل ببطلانه شر

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) «المقصد الأسنى» ص(٤٢).

(٣) في (ب): [تعالى].

(٤) في (أ): [ترثي].

أعظم من الشر الذي يتضمن ذلك الخير.

قلت: وما أبين هذا المعنى في كتاب الله تعالى! ولو لم يرد فيه إلا قوله سبحانه وتعالى[١]: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [المؤمنون:٧٥] وقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى:٢٧] وقوله تعالى[٢]: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ۝ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق:٦-٧] وقوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥] وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢] وقوله تعالى في تعليل أفعاله بالحكم في الآخرة: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨] إفحامًا لسائلي ذلك، ومرة أجاب عليهم بقوله تعالى[٣]: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣] ولا خفاء أن قوله حق القول واضح في موافقة الحكمة، وإلا لما كان بأن يحق[٤] أكمل في الثناء على الله تعالى من أن يحق[٥] فتأمل ذلك، يوضحه قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ الآية [الأنبياء:١٦] إلى سائر ما تقدم في هذا.

قال الغزالي: واليد المتأكلة قطعها [شر][٦] في الظاهر، وفي ضمنه الخير

---

(١) [تعالى] زيادة من (ج).
(٢) زيادة من (ب، ج).
(٣) زيادة من (ب، ج).
(٤) خطأ في (م).
(٥) في نسخة [أن لا يحق] والصواب [أن يحق] كما في الحاشية من (أ).
(٦) ساقط من (ب).

الجزيل، وهو سلامة البدن، ولو ترك قطعها لحصل هلاك البدن، ولكن قطعها لسلامة البدن شر وفي ضمنه خير[١]، لكن المراد الأول السابق إلى نظر القاطع هو السلامة التي هي خير محض، وهي مطلوبة لذاتها ابتداء، والقطع مطلوب لغيره ثانيًا لا لذاته، فهما داخلان تحت الإرادة، لكن أحدهما مراد[٢] لذاته والآخر يراد[٣] لغيره، فالمراد لذاته قبل المراد لغيره؛ ولأجل ذلك قال الله تعالى: **«سبقت رحمتي غضبي»**[٤] فغضبه إرادته الشر، والشر بإرادته، ورحمته إرادته الخير، والخير بإرادته، ولكن أراد الخير للخير نفسه، وأراد الشر لا لذاته، فالخير مقتضى بالذات، والشر مقتضى بالعرَض، وكل بقدر، وليس ذلك مما ينافي الرحمة أصلًا، والآن إن خطر لك نوع من الشر لا ترى فيه خيرًا، أو خطر لك أنه كان يمكن حصول ذلك الخير لا في ضمن ذلك الشر، فاتَّهِمْ عقلك القاصر في كلا الطرفين.

أما [في][٥] قولك إن بعض الشر لا خير تحته، فإن هذا مما تقصر العقول عن معرفته، مثل أم الصبي التي ترى الحجامة شرًّا محضًا، ومثل الغبي الذي يرى القتل قصاصًا شرًّا محضًا؛ لأنه ينظر إلى خصوص شخص المقتول، وأن القتل في حقه شر محض، ويذهل عن الخير العام الحاصل للناس كافة، ولا يدري أن التوصل بالشر الخاص إلى الخير العام خير محض لا ينبغي لحكيم أن يهمله، فاتهم[٦] خاطرك.

---

(١) في (ب): [الخير].

(٢) في (ب): [يراد].

(٣) [يراد] زيادة من (ب)، و في (ج): [مراد].

(٤) «صحيح البخاري» (٣١٩٤) ومسلم (٢٧٥١) ولفظه: «ولما خلق الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: رحمتي غلبت غضبي» وفي رواية: «تغلب غضبي» وفي رواية: «سبقت غضبي».

(٥) زيادة من (ج).

(٦) في (د): [واتهم خاطرك].

[وأما][١] الثاني: وهو قولك إنه[٢] يمكن تحصيل ذلك الخير لا في ضمن ذلك الشر، فإن هذا أيضًا دقيق، فليس كل محال وممكن مما تدرك[٣] استحالته وإمكانه بالبديهة[٤] ولا بالنظر القريب، بل يعرف ذلك بنظر غامض دقيق يقصر عنه الأكثرون، فاتهم عقلك في هذين الطرفين، ولا تَشُكَّنَّ أصلًا في أنه تعالى أرحم الراحمين، وأنه تعالى سبقت رحمته غضبه، ولا تستريبن في أن مريد الشر للشر، أي لكونه شرًّا فقط لا للخير، غير مستحق اسم الرحمة، وتحت هذا سر منع الشرع من إفشائه، فلا تطمع في الإفشاء، ولقد نبهت بالإيماء والرمز إن كنت من أهله، فتأمل [أرشدك الله][٥]:

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا ولكن لا حياة لمن تنادي

انتهى كلامه.

وللشيخ مختار قريب منه في كتابه[٦] «المجتبى» لكن بغير عبارته.

بل للإمام القاسم بن إبراهيم [عليه السلام][٧] نحو هذا المعنى في الجواب

(١) ساقط من (ج).
(٢) كلمة مقحمة في (ب).
(٣) في (ب): [يدرك].
(٤) في (ب): [بالبديهية].
(٥) زيادة من (ب).
(٦) في (ب): [كتاب].
(٧) زيادة من (ب، ج). حاشية: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن ابن علي بن أبي طالب أبو محمد (الرسي) مولده بالمدينة، أخذ العلم عن علمائها، دعا إلى بيعة أخيه محمد بن إبراهيم في مصر واختفى بها عشر سنوات في زمن المأمون، ولما مات أخوه محمد ٢١٨هـ نهض القاسم بأمر الإمامة (الخروج على الحكام) وسميت بيعته الجامعة لآل البيت عليهم سنة ٢٢٠هـ في عهد المعتصم العباسي، ولما عاد إلى الحجاز اشتهر أمره،=

على الملحد المعروف بابن المقفع.

فهذا معنى حسن شهد[1] له القرآن والحكمة، وفي الحديث النص [على][2] أن كل ما قضاه الله تعالى للمؤمن فهو خير له مما يحب أو يكره، رواه أحمد[3] ومسلم بنحوه، واعتقاده هذا من حسن الظن بالله [تعالى[4]] وفي الحديث: «**إن حسن الظن بالله تعالى هو من حسن العبادة**»[5] وفي الصحيح يقول الله تعالى: «**أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء**»[6] وذلك يناسب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر:٥٥] وهي المحكم هنا وما فيه المدح من غير ذم بالإجماع.

وأما السر الذي ذكر أن الشرع منع من إفشائه فلعله[7] أراد سعة الرجاء لرحمة الله تعالى، كما جاء عن علي عليه السلام: لولا أخاف أن تتكلوا عن العمل

=فجاءت جيوش العباسية في اليمن والحجاز تطارده، فاختفى ثانية ولم يستطع المقاومة، فاعتزل واشترى جبل قرب المدينة يسمى (الرس) قريب من ذي الحليفة، وإليه ينسب هو وأولاده، وبقي حتى مات ٢٤٦هـ. ودفن هناك. عقيدته الاعتزال والخروج على الحكام، فهو معتزلي، وله كتب تدل على ذلك «الأصول الخمسة والإمامة» و«أصول العدل والتوحيد»، وله رد على الروافض، فلم يكن كمعتزلة اليوم الروافض (أي: يجمعون بين بدعة الاعتزال في الاعتقاد والرفض للصحاب والسب والعداوة لأهل السنة) فإلى الله المشتكى. ومن مؤلفاته: «الرد على الزنديق عبد الله بن المقفع» ضمن مجموع مخطوط مصور بمكتبة محمد بن يحيى بن مطر (خ) سنة ١٠٦٤هـ. انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (٧٦١).

(١) في (ج): [يشهد].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٩٩٩).

(٤) زيادة من (ب، ج). وهناك حرف مقحم طمسناه.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٩٩٣) وضعفه الشيخ الألباني -رحمه الله- في «الجامع» (٢٧١٩).

(٦) «صحيح البخاري» (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

(٧) في (د): [فلانة] وهو خطأ.

لأخبرتكم بما لكم من الأجر في قتلهم[١]. يعني الخوارج[٢]. وفي حديث: «**معاذ لا تخبرهم، دعهم يعملوا**»[٣] وقد تبين أن رسول الله -صلى الله عليه وآله[٤] وسلم- بين ذلك مرارًا ولم يكتمه دائمًا، وكثير منه في كتاب الله تعالى، واستقر الإجماع[٥] بعد على تدوينه في كتب الإسلام.

ثم إن ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية قد صنفا في هذا مصنفات ممتعة[٦] وللذهبي معارضة لهم ولي توسط بينهم والله تعالى يمدنا بهدايته وتوفيقه.

ولي أيضًا[٧] تكملة على كلام الغزالي هذا ومناقشة لطيفة تتعلق بآخره في أمر محتمل، وما أظنه أراد [فيه][٨] إلا الصواب، وقد ذكرته في «العواصم»[٩] ونفسه في هذا المقام نفس طيب قرآني أثري، فأين هو من قول بعض المتأخرين عنه من المتكلمين من أصحابه وممن كان يظن أنه أقرب إلى السنة منه [حيث][١٠] قال في

---

(١) أثر علي -رضي الله عنه- في «الجامع الكافي». غير موجود.

(٢) في المطبوع خطأ كبير [الجوارح] وهي [الخوارج] كما في المخطوطات.

(٣) صحيح أخرجه أحمد (٢١٩٩٤).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) حاشية: إذا استقر الإجماع على ذلك بطل قول الغزالي: (منع الشرع من إفشائه إذ لا يقع الإجماع على ممنوع شرعًا، هذا مع المناقشة في إمكان العلم بالإجماع، لكن أن يريد أن الإجماع انعقد من بعد. والله سبحانه أعلم) اهـ. هاشم.

(٦) «حادي الأرواح» و«مدارج السالكين وعدة الصابرين». ولابن تيمية رسالة «الرحمة» وهناك رسائل من «مجموع الفتاوى». ٤٩٦

(٧) [أيضًا] ساقط من (أ).

(٨) ساقط من (ج).

(٩) «العواصم» (٣/ ٤٩٠-٦٠٤).

(١٠) ساقط من (ج).

بعض كتبه ما لفظه[١]: فإن قال بعض الأشقياء: إنما فعل ذلك ليثيبهم عليه. يعني الآلام والمصائب التي تصيب الصبيان ومن لا ذنب له. قلنا له[٢]: قد ضللت عن سواء السبيل، أما كان في قدرة رب العالمين أن يحسن إليهم[٣] إلا عوضًا عن تعذيبهم انتهى[٤].

فانظر إلى ما في هذا الكلام من البعد عن القرآن والسنة والآثار، فأول ما بدأ به أنه سمى القائل بذلك بعض الأشقياء وهو رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-[٥] تواترت عنه بذلك الأحاديث الصحيحة التي لا يجهل مثلها مميز، والتي اتفق أهل البصر بهذا الشأن على صحة طرقها وتواترها، ودونوها في الصحاح والمسانيد وكتب الزهد والرقائق، وليس هي من الآحاد، بل هي باب كبير من أبواب الدين الذي لم [يزل][٦] الصحابة فمن بعدهم من طبقات المسلمين يروونها قرنًا بعد قرن، يروي ذلك السلف للخلف والأكابر للأصاغر، ويعزي به العلماء أهل المصائب[٧] حتى قال العلامة أبو عمر ابن عبد البر في هذا الباب في كتابه «التمهيد»[٨] إن ذلك أمر مجمع عليه، وهي دالة على حسن التعليل

---

(١) حاشية: المشار إليه هو الشيخ عز الإسلام عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي الدمشقي صاحب كتاب القواعد. والكلام هذا ذكره في القواعد، فاعرفه. انتهى من خط سيدي صارم الدين.

(٢) زيادة من (ب، ج).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): [أهـ].

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب، ج): [تزل].

(٧) في (ج) خطأ.

(٨) «التمهيد» (٦/ ٥٤-٥٥، ٢٣/ ١٤٢).

بذلك؛ وإن لم[1] يرد في المحل الذي ذكره على انفراده - أعني في[2] الصبيان والبهائم - فإن الخصم إنما أنكر حسن التعليل بذلك، ومتى صح التعليل به في موضع صح في غيره وبطل قطعه ببطلانه.

فتأمل ذلك فإن العلل العقلية لا تخصص ولا توجد غير مؤثرة، مع أن كثيرًا من الأحاديث تعم الصغار والكبار والمكلفين وغيرهم، ولنذكر من ذلك اليسير تنبيهًا على الكثير ليعرف الحامل على هذا النكير.

فمن ذلك ما خرجه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ وأحمد في المسند وغيرهم من حديث[3] عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا تصيب المؤمن شوكة فما فوقها إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة**» هذا لفظ مسلم، وفيه روايات كثيرة.

وروى البخاري ومسلم[4] من حديث ابن مسعود: قلت: يا رسول الله إنك توعك وعكًا شديدًا! قال: «**أجل، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم**» قلت: ذلك بأن لك أجرين؟ قال: «**أجل، ما من مسلم يصيبه أذى[5] من مرض فما سواه إلا حط الله سيئاته كما تحط الشجرة ورقها**» ولمسلم[6] نحو من ذلك من حديث جابر، وللبخاري ومسلم هذا المعنى من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة[7]

---

(١) [لم]: ساقط من (ج).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) حاشية: رفع الدرجة يدفع قول المعتزلة لا يستحق على المصائب إلى العوض.

(٤) [مسلم] ساقط من (ج). وانظر تخريج الحديث في البخاري (٥٦٤٨).

(٥) [شوكة فما فوقها] كذا في البخاري. حاشية.

(٦) «صحيح مسلم» (٢٥٧١).

(٧) البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣).

ولمالك[1] عن يحيى بن سعيد.

وروى الترمذي[2] عن أنس حديثين، ومتن أحدهما عن أنس[3] أن رسول الله -صلى الله عليه وآله[4] وسلم- قال: «**إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قومًا ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط**» والآخر للترمذي عن جابر، ولفظه[5]: «**يود أهل العافية يوم القيامة، حين يعطى أهل البلاء ثوابهم، لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض**».

وروى مالك والترمذي[6] عن أبي هريرة، وأبو داود عن محمد بن خالد السلمي عن أبيه عن جده، وله صحبة، والترمذي[7] عن مصعب بن سعد، ولفظه: «**أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل**».

ومالك والبخاري[8] عن أبي هريرة، ولفظه: «**من يرد الله به خيرًا يصب[9] منه**».

والبخاري[10] عن أبي هريرة ولفظه: «**ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا**

(١) «الموطأ» (١/ ٢٣٥)، «صحيح الجامع» (٥٨١٥)، «التمهيد» (٢٣/ ٣٠٣-٣٤٠).
(٢) «صحيح الترمذي» (٢١١٠).
(٣) الظاهر زيادة قوله: عن أنس فإن السياق يأباه. تأمل.
(٤) ساقط من (ب).
(٥) صحيح أخرجه الترمذي، وهو في «صحيح الترغيب» (٤/ ١٤٦)، و«صحيح الجامع» (٨١٧٧).
(٦) صحيح، أخرجه ابن ماجه (٤٠٢٤)، والحاكم (٤/ ٣٠٧)، «الصحيحة» (١٤٤).
(٧) «صحيح الترمذي» (٢/ ٦٤)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، والدارمي (٢/ ٣٢٠)، وأحمد (١/ ١٧٢)، وجاء بلفظ: «إن أشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الذين يلونهم...» صحيح أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٩)، والمحاملي في «الأمالي» (٣/ ٤٤/ ٢)، و«الصحيحة» (١٤٥).
(٨) «صحيح البخاري» (٥٦٤٥).
(٩) ساقط من (ج).
(١٠) البخاري (٦٤٢٤).

قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة».

ولهذا المعنى ثلاثة شواهد في تفسير قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾(١) [النساء:١٢٣] عن أبي بكر وعائشة وأبي هريرة. وإن كانت هذه تختص بالمذنبين، وهذا في جنس الآلام كلها، وفي أنواعها الخاصة أحاديث كثيرة، مثل ما جاء: «**فيمن مات له ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث أو اثنان لم تمسه النار إلا تحلة القسم**» رواه البخاري(٢) ومسلم من حديث أبى سعيد وأبي هريرة [معًا](٣) والترمذي(٤) عن ابن مسعود، والبخاري والنسائي(٥) عن أنس، والنسائي عن أبي ذر(٦) ومالك(٧) عن النضر السلمي، والنسائي عن معاوية بن قرة، والترمذي(٨) عن ابن عباس. فهذه نيف وعشرون حديثًا من دواوين الإسلام المشهورة، وفي فضل الفقر وأجره خمسة وعشرون حديثًا تركتها اختصارًا.

وفي سياق الجميع ما يشهد بأن ذلك تعليل مناسب للعقول؛ ولذلك قبله أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله(٩) وسلم- ولم ينكروه(١٠) وهم أوفر عقولًا وأصح أذهانًا، وأسلم من تغير الفطرة التي فطر الله خلقه عليها.

---

(١) انظر تفسيرها عند البغوي (٣٤٠).
(٢) صحيح (٥٦٤١).
(٣) ساقط من (ج).
(٤) «صحيح الترمذي» (٢/ ٦٤).
(٥) البخاري (٥٦٤٥).
(٦) «سنن النسائي» (٤/ ٢٤).
(٧) «التمهيد» (٦/ ٥٤-٥٥). و «الموطأ» (١/ ٢٣٥).
(٨) «سنن الترمذي» (١٠٦٢).
(٩) ساقط من (ب).
(١٠) هذا من أعظم المدح للصحابة -رضي الله عنهم-، فتأمل.

وعند الخصم أن ذلك التعليل غير مناسب، وأنه ونقيضه سواء، مثل أن يؤلمهم الله في الدنيا ليعاقبهم على آلامهم في الآخرة، فإن اعترف بالفرق لزمه مناسبة الأول الذي جاءت به السنة وتلقته الصحابة بالقبول، وإن ادعى أنهما سواء فقد عاند وجنى على المسموع والمعقول، فكيف يترك النظر في ذلك كله عالم من علماء الإسلام ويعارضه بقوله: أما كان [في][1] قدرة رب العالمين أن يحسن إليهم [إلا][2] عوضًا عن تعذيبهم.

وجواب أهل الحق على من ابتلى بهذه الوساوس هو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤] وذلك أن الأنظار العقلية إنما تورد على العلل العقلية، وأما العلل السمعية فإنها صدرت عمن يعلم ما لا نعلم، وليت شعري إذا أنكر الخصوم هذا المعنى ما يكون تفسير العلم الذي خص الله تعالى به الخضر دون موسى -عليهما السلام- وقد أوضح الله [تعالى][3] أنه علم الحكمة الخفية في مثل ذلك.

وقد أجاب بعض المتكلمين بجواب مناسب فقال: إن الثواب على هذه الأشياء جزء من الحكمة المسماة بالعلة في عرف المتكلمين، وليس هو كلها، والجزء الثاني هو الاعتبار بذلك، وهذا معنى مناسب، وقد ورد ما يدل عليه من الحديث، وذلك ما رواه الحافظ ابن كثير من طرق في خلق آدم من أول الجزء الأول من «البداية والنهاية»[4]: «**إن الله لما أخرج ذرية آدم ورآهم**[5] **آدم رأى فيهم**

---

(١) في (ج): [بقدرة].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) «البداية والنهاية» (١/ ٩١) ط مكتبة المعارف - بيروت. وفي إسناده ضعف.

(٥) في (ج): [فأراهم].

الغنى والفقير والصحيح والسقيم فقال: يا رب، هلا سويت بين ذريتي! فقال تعالى: إني أردت أن تشكر نعمتي» إلى غير ذلك، وكفى بقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة:٢١٦] وفي آية أخرى: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء:١٩] وهي شاهدة لقول أهل المعقولات أنه لا يكون في مخلوقات الله تعالى ما هو شر محض من جميع الوجوه؛ لأن ما كان كذلك لم يمكن تجويز أنه خير، ولا أن فيه خيرًا، فافهم ذلك.

وفي الآلام ما لا يحصى من الألطاف بالمكلفين، والتزهيد في دار الغرور ونعيمها الزائل، والترغيب في خير الآخرة المحض الخالص من المكدرات، وتهذيب «الأخلاق» ورحمة أهل البلاء، والتدريب على الصبر الذي هو أساس الفضائل، ومعرفة قدر النعم بالذوق [وتجديد][1] الشكر عليها[2] وحسبك في ذلك قول الله تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢] وفي ذلك من معرفة الإنسان لعجزه[3] وذله وجمع القلب على الله، وإقباله على الدعاء واللجأ والتضرع، ومعرفته بإجابة الدعاء وكشف الضر، وزيادة اليقين به، إلى أمثال ذلك من الغايات المحمودة والمصالح المقصودة ما عرفته العقول الصحيحة وقضت به التجارب الدائمة، حتى ذكر صاحب «عوارف المعارف»[4] ما معناه أن العبد مخلوق ليكون ملتجئًا إلى الله تعالى على الدوام، فما [دام كذلك فهو][5] في عافية، ومتى غفل عن ذلك

---

(١) في (ب، م): [تحديد]، وهو خطأ.

(٢) خطأ في (ب، م).

(٣) في (ب): [بعجزه].

(٤) كتاب «عوارف المعارف». سبق التعريف به في الجزء الأول.

(٥) في (ج): [دام في ذلك فهو].

ساقه الله إلى ذلك ببعض المصائب. وذكر في موضع آخر أن سبب فضيلة الفقراء أنهم يذوقون الافتقار إلى الله تعالى بقلوبهم، وأن تلك من أقرب المنازل إلى الله تعالى.

وروى ابن قيم الجوزية في «حادي الأرواح»[١] أن نبيًّا من الأنبياء [عليهم السلام][٢] رأى مبتلى فقال: اللهم ارحمه. فقال الله تعالى: «كيف أرحمه مما به أرحمه! هم عبادي، إن أحسنوا فأنا حبيبهم، وإن أساءوا فأنا طبيبهم، ابتليتهم بالمصائب لأطهرهم من المعائب».

ومن ذلك الابتلاء بالإيمان وبالثبات عليه عند رؤية ذلك، فإن ذلك يميز الله به الخبيث من الطيب، كما نص عليه في ابتلاء المسلمين بتحويلهم من استقبال بيت المقدس إلى استقبال الكعبة، ونجم عند[٣] ذلك نفاق بعض المنافقين، ونزل فيه[٤] قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾ الآيات [البقرة:١٤٢] وكم عسى أن يكتب الكاتب ويحسب الحاسب من حكم الله سبحانه وفوائد[٥] أفعاله الحكيمة وتقديراته اللطيفة، فهذا يخرج عن المقصود ويمنع مما قصدته من الاختصار.

على أن المعترض لمناسبة هذه العلة الشرعية والأحاديث النبوية أتى بما يضحك السامعين ويخالف الأذكياء والبلداء من العقلاء أجمعين، فزعم أن الله تعالى عذب من لا ذنب له من الصغار والبهائم بغير علة ولا سبب ولا حكمة ولا

---

(١) «حادي الأرواح» ص(٤١٤)، ط دار الكتاب العربي، والأثر ضعيف.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): [عن ذلك] وهو خطأ.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) من (ب) ولعلها مقحمة.

داع! فيا هذا المغفل إذا لم تجز[١] على الله تعالى الإحسان العظيم الدائم على سبب وحكمة لم تعقلهما كيف أجزت عليه التعذيب العظيم بغير سبب وحكمة! فإذا[٢] أوجبت تنزيه الله تعالى من الإحسان العظيم الدائم على سبب وحكمة كيف قبحت على غيرك تنزيهه من التعذيب العظيم الدائم بغير سبب وحكمة! وإذا اعترفت أن من اعترض على الله تعالى في العذاب بغير ذنب فقد زاد شقاؤه وعظم بلاؤه، فمن أباح لك اعتراضه في أسباب إحسانه حين لم توافق فهمك الذي اختار نفي الحكمة عن جميع الأفعال الربانية وجعل كمال الحكمة نقصًا وعكسها عكسًا فجعل زينها شينًا[٣] وحمدها ذمًّا! فكيف اتسع عقله لتجويز تعذيب من لا ذنب له في طبقات النيران إلى ما لا نهاية له من الملك الغني الحميد المجيد الحكيم الرحمن الرحيم الحليم! ثم ما اتسع عقله أن يعلم أن الله [تعالى][٤] في ترتيب الثواب على المصائب وجه حكمة لم يعلمها هو، ومنتهى ما في الأمر أن ترتيب ذلك الثواب على تلك المصائب قبيح في منتهى معارف العقول، أو عبث لا في علم الله تعالى، فهلا آمنت به مع صحته في المعقول والمنقول مثلما آمنت بتعذيب ذنب من لا ذنب له مع قبحه في المعقول وعدم صحته في المنقول!

واعلم أن [من][٥] عادة بعض المخالفين في هذه المسألة أن يوردوا صورًا تحسن من الله تعالى وتقبح من عباده، ويوهمون بذلك أن هذا محل النزاع، وليس كذلك، وكفى حجة على من نازع في هذا قصة الخضر وموسى – عليهما[٦]

(١) خطأ في (ب، م).
(٢) في(ب، ج) [وإذا].
(٣) خطأ في (ب،م).
(٤) زيادة من (ب).
(٥) ساقط من (ج).
(٦) زيادة من (ب، ج).

السلام - ولهذا تجد كثيرًا من أهل السنة يظنون أن هذا القدر هو محل النزاع، فيرجحون قول من ينفي التحسين العقلي، وليس محل النزاع إلا في نفي الحكمة عن علم الله تعالى لا عن معارف عقول العقلاء.

ومن الخطأ البين ما يفعله كثير من المخالفين من تقدير صور في غاية القبح في الشاهد، ثم تقدير أن الله يفعلها، فيجب تحسينها منه لو فعلها، وموضع القبح بين في وجهين:

أحدهما: في ضرب الأمثال لله. والله تعالى يقول: ﴿لَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]. وثانيهما[١]: في تجويز أن الله يفعل تلك الصور الشنيعة الفاحشة الشناعة.

وأنا أذكر من ذلك صورة واحدة قد ختم بها هذا الشيخ المدقق كلامه، فجعل ثواب الله العظيم على فقر عباده وبلائهم بمنزلة رجل يقلع عيني فقير مسكين مجذوم مقطوع الأطراف ليطعمه لقمة واحدة، فأساء الأدب وأبطل في المثل، ولله المثل الأعلى والأسماء الحسنى، والله تعالى جعل ثواب العبد على ذهاب بصره الخلود[٢] الذي لا آخر له في نعيم الجنان الذي لا مثل له، بحيث إن من غمس غمسة واحدة فيه من أهل البلاء «**يقال له: هل رأيت بؤسًا قط؟ فيقول: ما رأيت بؤسًا قط**»[٣] فهذا في أول غمسة، كيف في الدوام الأبدي في «**ما**

---

(١) في (ج): [وثانيها].

(٢) لفظه: «قال الله تعالى: إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه عوضته منهما الجنة» البخاري.

(٣) لفظه: «يؤتى يوم القيامة بأنعم أهل الدنيا من أهل النار يوم القيامة فيصبغ في جهنم صبغة، ثم يقال له: يا بن آدم؛ هل رأيت خيرًا قط؟ هل مر بك نعيم قط؟ فيقول: لا والله يا رب. ويؤتى بأشد الناس بؤسًا في الدنيا من أهل الجنة، فيصبغ في الجنة صبغة، فيقال له: يا بن آدم هل رأيت بؤسًا قط؟ هل مر بك شدة قط؟» أخرجه مسلم (١٩٨٦).

لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»[1] ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾ مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وكل عاقل يشتري هذا بأن يقطع إربًا إربًا في كل حين؛ ولذلك قال الله تعالى[2]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ الآية [التوبة:١١١]. وورد في البخاري[3] ومسلم عن أنس أنه لا يحب الرجوع إلى الدنيا أحد من أهل الجنة إلا الشهيد فإنه يحب أن يعود فيقتل عشر مرات؛ لما رأى من عظيم الأجر على الشهادة.

وقال رسول الله -صلى الله عليه وآله[4] وسلم- في حديث: «**ولوددت أني**[5] **أقتل في سبيل الله، ثم أحيا ثم أقتل، ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا**[6]**، ثم أقتل**»[7] رواه البخاري وهذا لفظه، ومسلم ومالك وغيرهم.

وفي «صحيح مسلم»: «**إن الله ليغفر للعبد بالشربة يشربها [فيشكره]**[8] **عليها،**

---

(١) «صحيح البخاري»، ومسلم (٢٨٢٤)، والطبراني (٢١/ ٦٧).

(٢) [تعالى] زيادة من (ب).

(٣) أخرجه البخاري (٢٨١٧)، ومسلم (١٨٧٦)، وأحمد (٣/ ١٠٣) بلفظ: «ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا وله ما على الأرض من شيء إلا الشهيد...».

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ج): [أن أقتل].

(٦) ساقط من (ج).

(٧) أخرجه البخاري (٢٧٩٧) بلفظ: «والذي نفسي بيده لولا أن رجالاً... والذي نفسي بيده لوددت أني أقتل في سبيل الله...» وأخرجه مسلم (١٨٧) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٣٧٦) باب الشهداء في سبيل الله.

(٨) خطأ في (ب).

والأكلة يأكلها [فيشكره](١) **عليها**»(٢).

وفيه أن «**سبحان الله نصف الميزان، وسبحان الله والحمد لله يملآن ما بين السموات والأرض**».

فهذا بعض ما صح، ويسير من كثير، بل قطرة من بحار فضل الله العظيم الذي لا يقدر بمقدار ولا تمده لو كتب الأنهار ولا البحار، فكيف بقدر لقمة واحدة يطعمها فقير مسكين حيران لقلع عينيه.

وقد أجاد الشيخ مختار في «المجتبى» حيث أشار إلى الفرق بين الجزاء العظيم وغيره في تقبيح هذه الأمور وتحسينها، ولو كان يقبل مثل ذلك الاعتراض على العلل السمعية والحكم الإلهية لورد على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ﴾ [التوبة:١١١] وقيل: أما(٣) كان في قدرة رب العالمين أن يدخلهم الجنة [إلا](٤) عوضًا عن بذلهم أنفسهم وأموالهم الحقيرة، مع أنها من مبادي مواهبه، ولو كان هذا من العلم المحمود لسبق إليه السلف الذين هم خير أمة أخرجت للناس رضي الله عنهم. ومن ذلك احتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

والجواب من وجهين:

أحدهما(٥): أن هذه الآية في إثبات عزة الله تعالى وهي كلمة إجماع

---

(١) [فيشكر] خطأ في (ب، م).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٣٤) باب استحباب حمد الله تعالى.

(٣) في (ج): [ما كان].

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ج): [الأول].

بين المسلمين والله أعز من أن يسأل وليس ذلك يقتضي أنه غير حكيم فقد تمدح بالعزة، بل تمدح بسؤاله وعده الصادق للمتقين حيث قال -سبحانه- في كتابه المبين: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا ﴿١٦﴾﴾ [الفرقان:١٥-١٦][1] فوجب الإيمان بهما معا فهو العزيز الحكيم كما جمعهما -سبحانه وتعالى- كثيرًا في التمدح بهما معًا في غير موضع[2] واحد، وذلك إشارة إلى أنهما أخوان لا يفترقان لا ضدان لا يجتمعان؛ ولذلك بوب البخاري عليهما مجموعين بابًا في كتاب التوحيد من «صحيحه»[3].

وثانيهما: أن هذه الآية في الدلالة على بطلان الشركاء الذين عبدهم المشركون والمراد أنهم يسألون يوم القيامة عن ذنوبهم ويعذبون عليها كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات:١٥٨] ومن كان كذلك فهو مربوب لا رب، وإنما الرب الحق الذي يسأل عباده يوم القيامة، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، لا من يخاف العذاب ويحاسب أشد الحساب، وسياق الآية من أولها واضح في ذلك، فالاحتجاج بها على نفي الحكمة غفلة عظيمة، وإنما هي نفي[4] شريك مغالب يلزم إظهار الحكمة ويعاقب على ترك البيان لها ونحو ذلك، وقد أمر الله [سبحانه وتعالى][5] رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- أن يسأله الزيادة من العلم ولم

---

(١) حاشية: وقوله: ﴿ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك﴾ وقوله تعالى عن الملائكة ﴿فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم﴾ ﴿وقهم السيئات﴾ الآية.

(٢) سقط من (ج).

(٣) في (ج): [صحته]. انظر «صحيح البخاري» مع «الفتح» (١٣/ ٦١١-).

(٤) في (ب): [النفي].

(٥) زيادة من (ب، ج).

[يلم][1] موسى على طلب ذلك من الخضر [عليهما السلام][2] والله يحب أن يسأل، و«**من لم يسأل الله يغضب عليه**»[3] فمن سأل الله من أنبيائه عن خفي حكمته لم يدخل في الآية [هذه][4] كما سأله آدم [عليه السلام][5]: هلا سويت بين ذريتي! فقال: (فعلت ذلك لتشكر نعمتي) وإنما يلام من سأل اعتراضًا أو شكًّا أو استبعادًا، والله سبحانه أعلم.

ومن ذلك شبهة الثلاثة الأطفال الذين فرضوا أن أحدهم مات صغيرًا فدخل الجنة، وأحدهم كَبِرَ ووحَّد الله وعبده ودخل الجنة، وأحدهم كَبِرَ وكفر ودخل النار، فرأى الصغير منزلة المؤمن الكبير فوقه في الجنة فقال: يا رب، هلَّا بلَّغتني منزلة هذا! فيقول الله تعالى له: إني علمت أنك لو كَبِرْتَ كفرت ودخلت النار. فيقول الذي في النار: فهلا أمتَّني صغيرًا!

وهذه هي مسألة خلق الأشقياء بعينها لكن غيروا العبارة فيها.

والجواب أن هذا التقدير خطأ فاحش؛ فإن العلة في إماتة[6] الصغير ليس هي علم الله [تعالى][7] بأنه لو كبر كفر، ولو كانت هذه هي العلة لأمات [الله تعالى][8] جميع الكفرة والأشقياء كلهم صغارًا، بل لَمَا خلقهم صغارًا حتى يميتهم، فإن ترك

(١) في (ب): [ولم يعلم] وهو خطأ.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) حسن بشواهده، أخرجه ابن ماجه (٣٨٢٧) والترمذي (٣٣٧٣) وأحمد (٢/ ٤٤٢، ٩٧٠١) والحاكم (١/ ٦٦٨، ١٨٠٧).

(٤) ساقط من (ب، ج).

(٥) زيادة من (ب، ج) وقد سبق قريبًا بإسناد وهو مذكور ضعيف في «البداية والنهاية».

(٦) خطأ في (ب).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

خلقهم أولى من استدراك الفساد بموتهم بعد خلقهم، ولو كانت هذه هي العلة لصاحت الوحوش والطيور وجميع أنواع الدواب وقالت: يا رب هلا جعلتنا من بني آدم! ولصاح المؤمنون كلهم وقالوا: يا رب[١] هلا عصمتنا وبلغتنا مراتب الأنبياء، بل جعلتنا كلنا أنبياء يوحى إلى كل واحد منا ويُسرَى به[٢] إلى السماء! وقالوا الجميع[٣]: هلا جعلتنا ملائكة كرامًا! بل[٤] لقالت الأنبياء: هلا ساويت بيننا! فإنه نص أنه فضل بعض الرسل على بعض، ولقالت مثل ذلك الملائكة فإنه فاضل[٥] بينهم، ولو انفتح هذا الباب لاعترض تفضيل يوم الجمعة والعيد وليلة القدر، ولم تكن هذه الأوقات المخصوصات أولى بذلك من غيرها، ولاعترض تخصيص السموات بأماكنها والأرضين [بسكانها][٦] ولاعترض تخصيص إيجاد العالم وكل فرد ممن فيه بوقت دون وقت، وتخصيص جميع ما فيه بقدر دون قدر في جميع أفعال الله تعالى[٧] ومقادير الأعمال والأجساد والأرزاق والنعم والقوى والألوان والتقديم والتأخير والتقليل والتكثير، ولما انتهى ذلك إلى حد ولا وقف على مقدار إلا والاعتراض فيه قائم والسؤال عليه وارد، ولقالت القباح: هلا جعلتنا حسانًا! والنساء: هلا جعلتنا رجالًا! وأمثال ذلك مما لا يحصى، وذلك مما يؤدي إلى عدم وجود شيء من الموجودات، بل إلى استحالة وجود الممكنات من جميع المخلوقات لعدم رجحان وقت على وقت، ومكان على مكان، وقدر

---

(١) في (ب): [ربنا].

(٢) في (ب): [بنا].

(٣) في (ب): [جميعًا].

(٤) في (ب): [ولقالت].

(٥) في (ب): [فضل] وهو خطأ.

(٦) في (ب): [بسكانها] وفي (ج): [بساكنيها].

(٧) زيادة من (ب).

على قدر، فيلحق القادر حينئذ بالعاجز، ويتعذر الاختيار على جميع المختارين، وانتهينا إلى مسألة [لا تنتهى لتعارض][(١)] الدواعي المستدعي[(٢)] للوقف وترك جميع الأفعال، وهذا خروج من المعقول، فإن العاطش الجيعان لو حضر عنده كيزان كثيرة ورغفان كثيرة، وهو لا يأكل معتذرًا بأن الدواعي إلى تخصيص كل كوز وكل رغيف تعارضت عليه، حتى لم يتمكن من الأكل والشرب [ولدفع][(٣)] الضرر العظيم لَعُدَّ من المجانين.

والجواب عن هذه الوساوس أن الله يختص برحمته من يشاء، وأنه في ذلك العليم الحكيم الخبير البصير، ومتى دعت الحكمة إلى أحد الأمرين المستويين بادر جميع العقلاء إلى تخصيص أحدهما، محمودين على ذلك غير ملومين، سواء كان ذلك التخصيص مستندًا إلى مرجح خفي أو[(٤)] إلى الحكمة الأولى. ومن ذلك الحديث المقلوب الذي خرجه البخاري في التوحيد في الباب الخامس والعشرين[(٥)] في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] فإنه خرج [فيه حديث عبادة حديثًا مرفوعًا][(٦)]: «**إنما يرحم الله من عباده الرحماء**» وحديث أنس مرفوعًا: «**ليصيبن أقواما سفع من النار بذنوب أصابوها، ثم يدخلهم الله الجنة بفضل رحمته**» ثم أراد[(٧)] تأكيد هذين الحديثين في رحمة الله

---

(١) في(ج): [وسقط التعارض].

(٢) في (ب): [المستدعية].

(٣) في (ب، ج) [ودفع].

(٤) في (ب): [أم].

(٥) «صحيح البخاري» (٧٤٤٨) وأوله: «إن لله ما أخذ ولله ما أعطى...»، وعند الطبراني (٢٣٥٣) عن جرير، وهو حسن. «صحيح الجامع» (٢٣٨١). ومسلم (٩٢٣).

(٦) في (ب): [فيه عن عبادة حديثًا مرفوعًا] وفي (أ): [فيه حديث عبادة مرفوعًا].

(٧) يعني البخاري هـ. المصنف. «صحيح البخاري» (٧٤٥٠).

تعالى بحديث ثالث لأبي هريرة[١] وقد رواه على الصواب قبل هذا [الموضع][٢]
من طريق اتفق على صحتها هو ومسلم وغيرهما.

***

(١) خطأ في (ب).

(٢) تصويب خطأ.

[محاجة الجنة والنار]

ثم جاء به في هذا الباب[١] من طريق أخرى لم يوافقه عليها مسلم ولا غيره من أهل «السنن» وإنما أراد تقوية أصل الحديث وما فيه من معنى الرحمة المتفق عليها فقال: حدثنا عبيد الله بن سعيد[٢] قال: حدثنا يعقوب يعني ابن إبراهيم بن سعد الزهري قال: حدثنا أبي عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «**اختصمت الجنة والنار إلى ربهما، فقالت الجنة: يا رب ما لها لا يدخلها إلا ضعفاء الناس وسقطهم! وقالت النار**[٣]. **فقال للجنة: أنت رحمتي. وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشاء، ولكل واحدة منكما ملؤها**» قال: «**فأما الجنة فإن الله لا**[٤] **يظلم من خلقه أحدًا، وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها، فتقول: هل من مزيد. ثلاثًا، حتى يضع قدمه**[٥] **فيها فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض وتقول: قط قط قط**» فهذا حديث مقلوب انقلب على بعض

---

(١) في (ب): [الموضع] والصواب ما أثبتناه.

(٢) خطأ في (ج).

(٣) في (أ): [وقال].

(٤) قال المهلب: في هذه الزيادة حجة لأهل السنة في قولهم: إن الله يعذب من لم يكلفه بعبادته في الدنيا، لأن كل شيء ملكه فلو عذبهم لكان غير ظالم لهم. انتهى قال ابن حجر بعد: وأهل السنة إنما تمسكوا في ذلك بقوله تعالى: (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) (ويفعل ما يشاء) وغير ذلك وهو عندهم من جهة الجواز، وأما الوقوع ففيه نظر وليس في الحديث حجة للاختلاف في لفظه ولقبوله التأويل. انتهى من الفتح.

وجزم ابن القيم: بأنه غلط، واحتج أن الله تعالى، أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني، واحتج بقوله (ولا يظلم ربك أحدًا) ثم قال وحمله على أحجار يلقي فيها أقرب من حمله على ذي روح، يعذب بغير ذنب. انتهى من فتح الباري.

(٥) حاشية: قال أبو الحسن الفاسي: المعروف في هذا أن الله ينشأ للجنة خلقًا آخر وأما النار فيضع فيها قدمه، ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقًا إلا هذا. انتهى من فتح الباري.

رواته، كما خرج مسلم[(١)] من حديث أبي هريرة في ذِكر[(٢)] السبعة الذين يظلهم الله بظل عرشه يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله، فذكر منهم رجلا «**تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» خرجه مسلم[(٣)] وإنما انقلب على بعض الرواة، وصوابه ما خرجاه[(٤)] معًا عن أبي هريرة في هذا الحديث بعينه: «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» فحكم كل عارف بانقلابه لما اتفقا عليه في ذلك، ولأنه المناسب؛ فإن اليمين هي المنفقة، فخرجه مسلم كذلك ليقوى[(٥)] أصل الحديث بهذا الإسناد، لا لكونه ظن صحة هذا المتن المقلوب مع مخالفته للمنقول والمعقول، ولم يتهم أحد مسلمًا بجهل ذلك.

وكذلك حديث الجنة والنار فإنهما اتفقا[(٦)] على إخراجه على الصواب من حديث عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: قال النبي[(٧)] صلى الله عليه وآله وسلم: «**تحاجت النار[(٨)] والجنة، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين. وقالت الجنة: ما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم! فقال الله تعالى [للجنة][(٩)]: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي. وقال للنار: أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منكما ملؤها. فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول: قط قط قط. فهنالك تمتلئ ويزوي بعضها إلى**

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٤٤٩). و«صحيح مسلم» (٩١).

(٢) خطأ في (ب، م).

(٣) «صحيح مسلم» (١٠٣١) باب فضل إخفاء الصدقة.

(٤) البخاري (٦٦٠). وانظر حاشية الشيخ الألباني على «الباعث الحثيث» (١/ ٢٦٨) ط ابن عباس.

(٥) في (ب): [التقوى] ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٦) «صحيح البخاري» (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦) باب النار يدخلها الجبارون.

(٧) في (ب): [قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم].

(٨) خطأ في (ب).

(٩) زيادة من (ب، ج).

بعض، ولا يظلم الله من خلقه[١] **أحدًا، وأما الجنة فإن الله ينشئ لها خلقًا**» أخرجه البخاري[٢] في التفسير في تفسير (ق) ومسلم[٣] في صفة النار. نعوذ بالله منها.

وفي صفتها خرج مسلم[٤] حديث أنس، والبخاري[٥] في التوحيد في الباب السابع منه في قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤] فخرج من[٦] حديث شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن أنس قال: «**لا يزال يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد. حتى يضع فيها رب العالمين قدمه؛ فيزوي بعضها إلى بعض**[٧] **ثم تقول: قد قد، بعزتك وكرمك. ولا [ثم]**[٨] **تزال الجنة تفضل حتى ينشئ الله لها خلقًا فيسكنهم الله فضل الجنة**» هذا لفظ البخاري في التوحيد.

ورواه مسلم من طريق سعيد عن قتادة بمثله إلا إنه قال: قط قط. ثم رواه من طريق أخرى فقال: نا زهير بن حرب، نا عفان، نا حماد - يعني ابن سلمة - نا ثابت قال: سمعت أنسًا يقول عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «**يبقى من الجنة ما شاء الله أن يبقى، ثم ينشئ الله لها خلقًا مما يشاء**»[٩].

وخرج مسلم أصل الحديث من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي في محاجة الجنة والنار إلى قوله: «**لكل واحدة منكما ملؤها**» فلم يذكر ما بعده من الزيادة.

---

(١) في (د) [عباده].
(٢) البخاري (٤٨٥٠).
(٣) مسلم (٢٨٤٦).
(٤) مسلم (٢٨٤٨).
(٥) البخاري (٧٣٨٤).
(٦) في (ب، م) [منه].
(٧) في (د) [حتى].
(٨) في (د) [حتى].
(٩) مسلم (٢٨٤٨).

فقد تبين بهذا أن حديث إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة حديث منقلب، لم يتابع عليه، فأما أبو هريرة فقد تخلص من الوهم برواية الثقات للحديث عنه على الصواب. وكذلك الأعرج قد خرجه عنه مسلم من طريق أبي الزناد عن أبي هريرة بغير ذكر(١) لتلك الزيادة المنكرة، وأبو الزناد أثبت في الأعرج من إبراهيم، فإنه راويته(٢) المشهور، وفي كتب الجماعة الستة عنه قدر ثلاثمائة حديث، وليس لإبراهيم عن صالح عنه إلا سبعة أحاديث لم يتفقا على واحد منها، خرج البخاري ثلاثة منها، أحدها في الإبراد بالصلاة في شدة الحر(٣) وهو معروف من غير طريقه، والثاني: «**لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك**»(٤) وهو كذلك، والثالث هذا الحديث، وغيره فيه أثبت منه وأحفظ له، كما نبين لك أن شاء الله(٥) تعالى. وأما مسلم فلم يخرج له(٦) عن صالح عن الأعرج إلا في الفضائل ثلاثة أحاديث، والسابع من هذه الترجمة خرجه ابن ماجه(٧) في رفع اليدين عند التكبير وهو معروف.

وقد ذكر ابن حجر إبراهيم بن سعد فيمن اختلف فيه من رجال البخاري، وحكى بعد توثيقه عن ابن عدي أنه روي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه أنه ذكر إبراهيم بن سعد عند يحيى بن سعيد، فجعل يقول: إبراهيم بن سعد! كأنه

---

(١) في (ب، ج) [ذكره].
(٢) في (ب): [راويه].
(٣) «صحيح البخاري» (٥٣٣-٥٣٩).
(٤) صحيح، أخرجه الترمذي، وأبو داود، والبيهقي (٧٤١٤).
(٥) ساقطة من (ب).
(٦) أي: (إبراهيم بن سعد) مصنف.
(٧) ابن ماجه (٨٥٨-٨٧٩).

يضعفه[١]. وقال ابن عدي: كلام من تكلم فيه تحامل. فأفاد أنه قد تكلم فيه[٢]. وقال ابن واره[٣]: كان صغيرًا حين سمع من الزهري. فهذا ما ذكره ابن حجر في ترجمته. ولم يذكره الذهبي في الميزان.

والإعلال والحكم بالانقلاب والإدراج ونحو ذلك لا يختص بالضعفاء، بل يجوز الحكم به بمخالفة الأوثق والأكثر مع القرائن، وقد اجتمع ذلك كله، بل ذكر ابن قيم الجوزية في «حادي الأرواح»[٤] أن ذلك من المقلوب، وأن البخاري قد نبه على ذلك، قال: والروايات الصحيحة ونص القرآن يرده؛ فإن الله تعالى أخبر أنه يملأ جهنم من إبليس وأتباعه، وأنه لا يعذب إلا من قامت عليه الحجة وكذب رسله، قال تعالى[٥]: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الملك:٨-٩].

قلت: ويدل على هذا وجوه:

منها أن راوي هذا الحديث المقلوب جعل تنزيه الله تعالى[٦] من الظلم عند ذكره الجنة، فأوهم بذلك أن من أدخله الله [تعالى][٧] الجنة بغير عمل كان ظلمًا، وهذا من أفحش الخطأ؛ فإن الحور العين في الجنة والأطفال بغير عمل، وهذا هو

---

(١) ترجمة إبراهيم بن سعد «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٠-٨١) رقم(٢١٦) ط إحياء التراث.

(٢) هو صالح جزرة. من خط المصنف. و«الكامل» لابن عدي (١/ ٢٤٦).

(٣) خطأ في (ب، م).

(٤) «حادي الأرواح» ص(٤١٩، ٤٣٠، ٤٣٥).

(٥) ساقط من (ب، ج).

(٦) ساقط من (ج).

(٧) زيادة من (ب، ج).

الموضع الذي لا يسمى ظلمًا عند أحد من المسلمين ولا من العقلاء أجمعين، ولا أشار إلى ذلك شيء من الحديث ولا من الكتاب[١] ولا من اللغة ولا من العرف، وإنما ذكر هذا في النار إشارة إلى أن التعذيب بغير ذنب هو شأن الظالمين من الخلق، والله تعالى حرم الظلم على نفسه وجعله بين خلقه محرمًا، كما رواه أبو ذر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عن ربه عز وجل في الحديث الصحيح[٢] بل كما تمدح بذلك رب العالمين في كتابه المبين.

الوجه الثاني: أنه قصر في سياقه المتن فقال: «**وقالت النار**» ولم يذكر ما قالت ولا سكت من قوله: قالت: قال ابن بطال في شرحه[٣]: وهو كذلك في جميع النسخ، وذكر هذا الراوي قول الله تعالى للجنة: «**أنت رحمتي**» ولم يتم[٤] قوله لها: «**أرحم بك من أشاء من عبادي**» والنقص في الحفظ والركة في الرواية بين على حديثه.

***

(١) في (ب، ج) [السنة] وهي مكررة. وخطأ في ط ابن عباس.

(٢) حديث أبي ذر: «إني حرمت الظلم على نفسي...» «صحيح مسلم»، وقد تقدم.

(٣) انظر: «شرح البخاري» (١٣/ ٣٨٠-٣٨١).

(٤) في (ب، م) [يتمم].

[نكتة: في البخاري ما لم يكن على شرطه]

الوجه الثالث: تجنب[١] المحدثين لإخراج هذه الرواية، مثل مسلم والنسائي مع روايتهما الحديث، ومثل أحمد بن حنبل[٢] في «مسنده» مع توسعه فيه، وكذلك ابن الجوزي[٣] في جمعه أحاديث البخاري ومسلم ومسند أحمد، وكذلك ابن الأثير في جامع الأصول[٤] وهو يعتمد الجمع بين الصحيحين للحميدي[٥] والحميدي إنما يترك ما ليس على شرط البخاري مما ذكره في صحيحه، مثل حديث: «**الفخذ عورة**»[٦] فإنه ترك ذكره لذلك كما ذكر ابن الصلاح في علوم الحديث، والأمر أوضح من أن يطول في بيانه، وإنما ذكرت هذا لأن صاحب القواعد[٧] احتج به ونسبه إلى الصحيح، ولم يذكر فيه شيئا أصلًا، وكذلك المهلب، فعرفت أنهما

---

(١) خطأ في طبعة ابن عباس.

(٢) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْباني، إمام أهل السنة، وصاحب المذهب الحنبلي المعروف، ومسنده فيه ما يقارب (٣٠) ألف حديث، القليل منها الضعيف، وأكثرها مثل الصحيحين والسنن، وفيه فوائد عظيمة، وكنا قبل سنوات في إخراج الصحيح منه. يسر الله إكمال ذلك.

(٣) ينظر جامع المسانيد لابن الجوزي.

(٤) المبارك بن محمد محمد عبد الكريم الجزري الموصلي، الشافعي، أبو السعادات، مجد الدين (٥٤٤-٦٠٦هـ) من مؤلفاته: «جامع الأصول» و«النهاية في غريب الحديث» و«شرح مسند الشافعي» وغيرها، رحمه الله.

(٥) الحميدي أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، عالم قرشي، له «المسند» و«الجمع بين الصحيحين».

(٦) صحيح، أخرجه الترمذي (٢٧٩٥)، باب ما جاء أن الفخذ عورة، وانظر «إرواء الغليل» (١/ ١٩٩-٣٠٢).

(٧) حاشية: يعني الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى. بهز بفتح الباء وسكون الهاء وبالزاي، ذكره ابن الأثير في التابعين، وذكر أنه لم يخرج البخاري ومسلم عنه شيئًا في صحيحهما. وظاهر عبارة السيد -رحمه الله- ناقل عن ابن الصلاح فالعهدة عليه فلينظر. لم أجده في البخاري في باب (الفخذ عورة) ولم يرمز عليه في التقريب إلا للبخاري في التاريخ والأربعة.

قد غلطا في ذلك، كيف من هو أقل معرفة منهما بسبب ذكره في صحيح البخاري (وقد رأى ذكره في صحيح البخاري)[(١)].

وقد ذكر ابن الصلاح[(٢)] وغيره أن في البخاري أحاديث كثيرة على غير شرطه ولا شرط غيره من أهل الصحيح، وأن ذلك معلوم، وذكر من ذلك حديث بهز ابن حكيم في «**أن الفخذ عورة**»[(٣)] وقد ذكر غيره من ذلك شيئًا [كثيرًا][(٤)] فقد ذكر ابن حجر في «مقدمة شرح البخاري»[(٥)] بعض ما اعترض على البخاري، فذكر مائة حديث وعشرة أحاديث، وإنما قلت إنه البعض؛ لأنه ذكر أن من ذلك عنعنة المدلسين التي في الصحيح وأحاديث الرجال المختلف فيهم، وذلك شيء كثير.

الوجه الرابع: أنه قد ثبت بالنصوص والإجماع أن سنة الله تعالى أن[(٦)] لا يعذب أحدًا بغير ذنب ولا حجة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] وقال تعالى[(٧)]: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] وقال تعالى: ﴿ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الشعراء:٢٠٩] وفي الصحيحين[(٨)]: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله؛ من أجل ذلك أرسل الرسل وأنزل الكتب**» ومن جحد أن هذه سنة الله فقد جحد الضرورة.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) «الباعث الحثيث» (١/ ١٢٤، ٢/ ٦٥١) ط دار العاصمة، و«أنواع علوم الحديث» ص(١٦٩).

(٣) «صحيح الترمذي» والبخاري في «صحيحه» في باب ما يذكر في الفخذ، باب رقم (١٢) و«صحيح الجامع» (٤٢٨٠).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) مقدمة ابن حجر -رحمه الله- لـ«الفتح» (٧٧) وهي «هدي الساري».

(٦) في (ب): [أنه].

(٧) ساقط من (ب).

(٨) «صحيح البخاري» (٦٩٨٠)، و مسلم (١٤٩٩).

وإذا تقرر أنها سنة الله تعالى فقد قال تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلًا﴾ [الأحزاب:٦٢] ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾ [فاطر:٤٣] وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر:٥٥] وأحسن ما أنزل الله[1] إلينا هو الثناء عليه وتسبيحه، وتقديس أفعاله وأقواله من جميع صفات النقص، فكيف يعدل عن هذا كله مع موافقة الرواية الصحيحة له إلى رواية ساقطة مغلوطة مقلوبة زلت[2] بها لسان بعض الرواة، كما زل لسان الذي أراد أن يقول: (اللهم أنت ربي وأنا عبدك)فغلط من شدة الفرح بوجود راحلته عليها طعامه وشرابه بعد اليأس، كما ورد في الأحاديث الصحاح[3] ولو كان الغلط يحكم به لوجب كفر ذلك الغالط وتكفيرنا له لأجل غلطه وعكسه ما أراد و[4]نجعله مذهبًا له.

الوجه الخامس: أنه لو قدر ما لا يتقدر من ورود حديث صحيح بذلك الغلط لم يدل على مخالفة جميع ما عارضه من الأدلة القاطعة والحجج الساطعة؛ لأنه محتمل لموافقتها، فإنه لم يصرح فيه بأنه ينشئ للنار خلقًا لا ذنوب لهم، ولا قال (فيدخلهم النار قبل أن يذنبوا ويستحقوا العذاب) وإذا لم ينص على ذلك وجب تقدير ذلك لموافقة سنة الله تعالى[5] التي لا تبديل لها ولا تحويل، وذلك على أحد وجهين: إما أن يكون هؤلاء الذين أنشأهم الله[6] لها هم قوم [كفار][7] من

(١) ساقط من (ج).
(٢) في (ب، م) [زل].
(٣) حديث التوبة: «لله أشد فرحًا...». «صحيح البخاري» (٦٣٠٨).
(٤) في (ج): [أو].
(٥) زيادة من (ب، ج).
(٦) ساقط من (ج).
(٧) ساقط من (ب، م).

كفار بني آدم الذين تقدم كفرهم، وقدم ادخارهم لها بعد كفرهم، وسمى إعادتهم [لها][(١)] إنشاء، لأنها إنشاء حقيقي لصورهم وردهم على ما كانوا أو لأنه كان قد أعدهم[(٢)]. وهذا [هو][(٣)] اختيار كثير من أهل السنة، بل من الأشعرية ، فقد نص عليه ابن بطال[(٤)] في «شرح البخاري» في شرح هذا الحديث، فأصاب في وجه وأخطأ في وجه، أما صوابه ففي تنزيهه الله [تعالى][(٥)] مما توهمه غيره جائزًا على الله [سبحانه][(٦)]. وأما خطؤه ففي إيهامه[(٧)] أن الحديث صحيح، وهو مقلوب بغير شبهة، وإنما خفي ذلك عليه لأنه لم يكن من أئمة الحديث، وإنما كان من علماء الفقه والكلام.

وإما أن يكون الله تعالى خلق للنار خلقًا [مستأنفًا، فكلفهم بعد خلقهم، فكفروا، فاستحقوها، كما ورد في بعض أحاديث الأطفال، وفي هذا مباحث قد استوفيت هنالك.

وإما أن يكون خلق لها خلقًا[(٨)]][(٩)] لا يتألم بها أو يتلذذ بها أو من الجمادات،

(١) ساقط من (ج).
(٢) في (ب): [أعدمهم].
(٣) ساقط من (ب).
(٤) انظر ما سبق من التخريجات عن الحافظ وغيره.
(٥) زيادة من (ب).
(٦) زيادة من (ب).
(٧) في (ج) خطأ.
(٨) حاشية: يقال: فما تصنع بقوله فيه (فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدًا أو لعله يقال معناه على تقدير صحته: فإن الله لا يظلمهم أجورهم ويمنعهم ثوابهم بل يوفر عليهم ما وعدهم من دخول دار الثواب ولو بيسير من الأعمال مع عموم الرحمة [فيتكثر] أو فيشكر أهلها، والله تعالى أعلم. من خط هاشم ونظره إبراهيم ابن الأمير.
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

كما قال [الله تعالى][1]: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [البقرة:٢٤] وجاء فيها بضمير العقلاء لأنهم بدل منهم، كما قال يوسف [عليه الصلاة والسلام][2]: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف:٤] أو لغير ذلك.

ومع الاحتمال بعض هذه الوجوه في بيان غلط بعض الرواة الذي قامت الأدلة على غلطه كيف يعدل إلى ظاهره ويسمى صحيحًا ويحتج به مثل المهلب وصاحب القواعد وغيرهما! فالله المستعان.

ومن ذلك قالوا: الأسباب والدواعي[3] خلق الله، فلو كان الله لا يفعل إلا لها لم يخلقها إلا لمثلها [داع وسبب][4] وأدى هذا إلى التسلسل أو إلى تعجيز الله تعالى من خلق شيء بغير داع.

والجواب أن هذا من أفحش الوهم والغلط، فإن المرجع بالأسباب والدواعي والحكم إلى علم[5] الله تعالى بذلك، وما كان من المخلوقات خيرًا محضًا فإنه يراد خلقه لنفسه لا لمعنى آخر ولا لسبب ثانٍ، وما كان شرًّا فإنه يراد لخير فيه أو خير يستلزمه أو يتعقبه؛ لما اجتمعت عليه الفطر وأقرته الشرائع من قبح إرادة الشر لكونه شرًّا.

وأما تعجيز الرب -عز وجل- فأعظم فحشًا في الوهم، وأين نفى القدرة من نفي الفعل! وقد نبه الله تعالى على ذلك بقوله تعالى[6]: ﴿بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ

---

(١) ساقط من (ب، ج).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ج): [في الدواعي].

(٤) [داع وسبب] سقطت في بعض النسخ، وصححه من نسخة المصنف.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) حاشية: فلا يلزم التسلسل في الأسباب والدواعي لأنها ترد ذلك. من خط سيدي (م).

شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١] ولم يقل (وهو لكلِّ شيء فاعل) فنحن لم نقل إن الله لا يقدر على العبث ولا اللعب ولا الظلم، وإنما قلنا إنه لا يفعلها، ومدحناه بذلك كما مدح به نفسه في كتابه الكريم[١] ولو لم يكن قادرًا على ذلك لم يكن ممدوحًا بتركه، كما أن الجمادات غير ممدوحة بترك ذلك، وهي لا تفعله، وإنما لم تمدح بتركه مع عدم فعلها له لعجزها عن فعله وتركه، وهذا شيء تفهمه العرب في جاهليتها والعوام في أسواقها وباديتها، والعجب من قوم ادعوا كمال المعرفة بالحقائق والغوص على لطائف الدقائق ثم عموا أو تعاموا عن هذه الأحكام الظاهرة والأدلة الباهرة! نسأل الله تعالى العافية لنا ولجميع المسلمين[٢] [آمين، اللهم آمين][٣].

وأما بيان أن القول بحكمة الله تعالى وبيان أنه[٤] أحوط في الدين من النفي لها والتأويلات المتعسفة فلا شك فيه لوجوه:

الوجه[٥] الأول: أن وصف الله تعالى بالحكيم معلوم ضرورة من الدين، متكرر النص عليه في كتاب الله تعالى [تكرارًا[٦] كثيرًا] ومعلوم أن الرسول [صلعم][٧] وأصحابه والسلف المجمع عليهم ما تأولوه، ومعلوم تمدحه سبحانه وتعالى بالحكمة، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَهُم مِّنَ ٱلۡأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزۡدَجَرٌ ۝٤ حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٤-٥] وأمثالها، وهي مانعة من تأويلهم الحكيم بأنه ذو

---

(١) زيادة من (ج).
(٢) ساقط من (ج).
(٣) زيادة من (ج).
(٤) زيادة من (ج).
(٥) ساقط من (ج).
(٦) ساقط من (ج).
(٧) يعني: صلى الله عليه وآله وسلم.

الإحكام في المخلوقات لا ذو الحكمة [فيها][(١)] ولا شك أن إثبات الأحكام لها والحكمة فيها أكثر مدحًا، وأنه تعالى أولى بكل مدح.

الوجه الثاني: أنه لا بدعة في إثبات الحكمة لله تعالى وعدم تأويل الحكيم بالإجماع؛ لأن البدعة إحداث ما لم يعهد في عصر النبوة والصحابة، وما كان منصوصًا في كتاب الله [تعالى][(٢)] فهو موجود في عصرهم ضرورة، وإنما الذي لم يوجد في عصرهم نفي ذلك أو تأويله والقول بأنه صفة ذم أو يستلزم ذلك.

الوجه الثالث: أنه يخاف الكفر بجحد ذلك لما [قررنا][(٣)] من أنه معلوم ضرورة، وكذلك يخاف الكفر في تأويله، وإن كنا لا نكفرهم احتياطًا للإسلام وأهله، لما سيأتي، ولمعارضة الأدلة الموجبة لإسلامهم، كما تقدم؛ ولأن قصدهم إنما هو حسم مواد الاعتراض على الله تعالى[(٤)] لكنهم أساءوا النظر بالتزام مثل ما فروا منه.

وأما القول بذلك فلا وجه لخوف الكفر فيه أبدًا [حتى][(٥)] عند نفاة الحكمة؛ لأن الكفر هو جحد الضرورات من الدين أو تأويلها، ولم تأت في نفيها آية قرآنية ولا حديث آحادي فضلًا عن متواتر.

وأما مخالفة غلاة المتكلمين في دقائقهم فلم يقل أحد أنها كفر، وإلا لوجب تكفير أكثر أهل الإسلام، بل خيرهم.

---

(١) ساقط من (ج). وخطأ في ط ابن عباس. أن في (أ) سقط ولم ينظروا في المخطوط في الحاشية.
(٢) زيادة من (ب).
(٣) في (ب): [لما قررناه].
(٤) زيادة من (ب، ج).
(٥) ساقط من (ج).

وإنما أوضحت هذا لأني بنيت هذا الكتاب على لزوم الأحوط في الدين مهما وجدت إليه سبيلًا، وترك كل ما يخاف من القول به العذاب، أجارنا الله تعالى منه، وعلى تقديم عبارة القرآن ونصه ولفظه؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩] وقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣] ولأنه ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢] ولأنه أشرف وأبرك [وأصح][1] وأنجى وأولى وأحرى وأعلى وأهدى بالإجماع، فإن قبل تجويز [بعض][2] ما يستقبح في عقول العقلاء لحكمة لا يعلمونها يستلزم تجويز بعثة الكذابين والكذب والخلف في الوعد والوعيد ونحو ذلك لحكمة لا يعلمها إلا الله تعالى.

قلنا هذا ممنوع لوجهين:

الوجه الأول: أن تقبيح العقول ينقسم إلى قسمين: ضروري وظني، ونحن ما جوزنا أن يصدر من الله تعالى كل قبيح على الإطلاق لحكمة خفية، إنما جوزنا ذلك في القسم الذي التقبيح فيه ظني، يقع في مثله الاختلاف بين الجاهل والعالم وبين العالم والأعلم، ولا شك أن اختيار الكذب، وبعثه الكذابين بالمعجزات، والخلف في الوعد[3] بالخير ممن هو على كل شيء قدير وبكل غيب [وبكل شيء][4] عليم، وترجيحه على الصدق وبعثة الصادقين، مع أن قدرته عليهما على السواء - قبيح قبحًا ضروريًا قبحًا أشد القبح في [جميع][5] عقول العقلاء. أما إن

---

(١) في (ج): [وواضح].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) في (ج) زيادة [والوعيد].
(٤) ساقط من (ب، م).
(٥) ساقط من (ب، ج).

لم يجوز[١] في ذلك خير فظاهر، وأما إن [جوزنا][٢] فيه شيئًا من الخير فلا شك أن الصدق وبعثة الصادقين أكثر خيرًا ودفعًا للفساد والمفاسد وجلبًا للصلاح والمصالح، وتجويز خلاف ذلك يؤدي إلى ألا يوثق لله تعالى بكلام ولا لأحد من رسله الكرام في دين ولا دنيا، ولا جد ولا هزل[٣] ولا حلال ولا حرام، ولا وعد ولا وعيد، ولا عهد ولا عقد، ولا أعظم فسادًا مما يؤدي إلى هذا، بحيث إن كثيرًا من السفهاء والظلمة والمفسدين لا يرضون لنفوسهم بمثل ذلك.

الوجه الثاني: أن الذي يُحسِن بعض[٤] القبائح لبعض العقلاء إنما هو الاضطرار إلى عدم الخلاص من أحد قبيحين، فيختار حينئذ الأهون منهما قبحًا، كما قيل: حنانيك، بعض الشر أهون من بعض. مثاله من لم يستطع حقن دم [نبي][٥] معصوم، أو مسلم مظلوم، إلا بكذب أو خلف وعد أو نحو ذلك، حسن منه دفع الشر الأعظم بالشر الأقل، ومثل هذا لا يتصور في حق الرب -جل جلاله- لما ثبت من أنه على كل شيء قدير وبكل شيء عليم.

وأما [الخلف][٦] في الوعيد فليس [هو في][٧] مرتبة القبيح الضروري لشهرة الخلاف فيه بين العقلاء [وصحة][٨] تسميته في اللغة عفوًا لا خلفًا، كما قال كعب

---

(١) في (د) [فجوز].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) حاشية: أما الهزل في كلام الله تعالى فممنوع ويتعالى عنه، وأما في كلام بشريته ورسله فقد ورد أنه -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يمزح ولا يقول إلا حقًّا ليس إلا اهـ.

(٤) في (ب،م) [حينئذ لبعض].

(٥) ساقط من (ب، م).

(٦) ساقط من (ج).

(٧) في (ج): [مرتبة].

(٨) ساقط من (ج).

- ابن زهير [في قصيدته[١] المعروفة]: -

نبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول

ولم يقل: والخلف عند رسول الله مأمول.

وفي الصحيح[٢] من حديث جماعة من الصحابة؛ ابن عباس والخدري وأبي ذر وأبي رزين العقيلي - لكن حديثه عند أحمد[٣] - ولقيط بن صبرة، وحديثه عند الطبراني[٤] وعبد الله بن أحمد، وله [حديثان][٥] مسند[٦] ومرسل، ورجال المسند ثقات، ذكره الهيثمي[٧] في باب جامع في البعث. وعن سلمان عند البزار[٨] برجال مختلف في بعضهم، ذكر في باب حسن الظن بالله تعالى من مجمع الزوائد - أن الله تعالى يقول: «**الحسنة بعشر أمثالها أو أزيد، والسيئة بمثلها أو أعفو**» ويشهد لذلك حديث معاذ الذي فيه: «**دعهم يعملوا**»[٩].

وعن علي -عليه السلام- نحوه في فضل قتال الخوارج[١٠].

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) البخاري (٢١٢٥) وفيه: «ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر...».

(٣) عند أحمد بدون ذكر العفو رقم (٧٠٠٢) ولكن أخرجه عبد الله بن أحمد، ولعل المصنف نسي -رحمه الله- كما ذكر الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٤٠).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٧٧) انظر «مجمع الزوائد» (٣٤٢) والحديث بهذا اللفظ صحيح من طرق أخرى، لكن أسانيد الطبراني والبزار فيها ضعف، والله أعلم.

(٥) في (ب): [مسندان] وفي (ج): [سندان] و(د).

(٦) [مرسل ومسند] في (ج). وانظر «السنة» لعبد الله بن أحمد (١١٢٠).

(٧) «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٤٠)، وأحمد (٦٥٤١).

(٨) البزار، ذكره الهيثمي «مجمع الزوائد» بسند ضعيفه (١٠/ ٣٤٣)، صحيح تقدم.

(٩) في الصحيح تقدم تخريجه.

(١٠) «صحيح البخاري» (٣٦١١) ومسلم (١٠٦٦) بلفظ: «سيخرج في آخر الزمن قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا».

ومثل حديث إبراهيم الخليل [عليه السلام][(١)] في التعرض يوم القيامة للشفاعة لأبيه آزر[(٢)].

وقول النبي -صلى الله عليه وآله[(٣)] وسلم- وقد سئل عن أمه[(٤)]: «**إن ربي وعدني مقامًا محمودًا**» وأمثال ذلك مما قد جمع في غير هذا الموضع.

ويشهد له من كتاب الله تعالى قول الخليل: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وقول عيسى [عليه السلام][(٥)]: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨].

لكن عارض هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ [وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ][(٦)]﴾ [ق:٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٥].

ولله تعالى من كل [قول][(٧)] حسن أحسنه، فلما كان العفو بعد الوعيد حسنًا [وكان][(٨)] العفو قبل الوعيد القاطع أحسن، كان الأحسن أولى بالله تعالى من الحسن.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) شفاعة إبراهيم لأبيه، انظر «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٠٤).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سئل عن أمه -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال: «أمي مع أمكما» أي: في النار. صحيح أخرجه أحمد (١/ ٣٩٨) وكتاب الشفاعة للعلامة الوادعي -رحمه الله- ص(٥٧) ط الريان. وأخرجه الدارمي (٢/ ٣٢٥) والحاكم (٢/ ٣٦٤).

(٥) ساقط من (ج).

(٦) زيادة من (ب، ج).

(٧) ساقط من (ب، ج).

(٨) ساقط من (ب).

لكنا نقول: إن الله تعالى قد اشترط عدم العفو في الوعيد في آيات كثيرة وفي أخبار كثيرة، والشرط الواحد في آية واحدة أو[(١)] حديث واحد كافٍ في الخروج من ذلك. مثاله قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن[(٢)] يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] [وقوله][(٣)] تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٢٨] والأحاديث المتقدمة وكلام الخليل والمسيح عليهما السلام.

وأما المرجئة وغيرهم من أهل السنة فقد أجابوا عن قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ بأنها عموم مخصوص بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل:١٠١] وأمثالها، كما أن قوله تعالى: ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٥] مخصوص بها، وعضدوا ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا[(٤)] يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ بأنها [في خطاب[(٥)] الكفار] كما هو معلوم من الآيات التي قبلها.

قالوا: وتعدية ما له سبب إلى غير سببه [ظنية][(٦)] بالإجماع، لكن [يقوى ويضعف][(٧)] على حسب القرائن، والأحاديث المتقدمة وكلام الخليل والمسيح قرائن تقوي عدم التعدية، والجمع بذلك بينهما أولى من الطرح. وعضدوا ذلك بأن التبديل لم يقبح لذاته، ولا لأنه تبديل قول مطلقًا [بل][(٨)] لأنه تبديل قول

---

(١) ساقط من (ب، م، ج).
(٢) خطأ كبير في المطبوع (م) في رسم الآيات.
(٣) زيادة من (ب، ج).
(٤) في نسخة المصنف خطأ في الآية لعله من الناسخ.
(٥) خطأ في (ج).
(٦) ساقط من (ج).
(٧) في (ج): [تقوى وتضعيف].
(٨) ساقط من (ب).

مخصوص، فقد قال تعالى: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍۗ﴾ [الفرقان:٧٠] وقال: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآۗ﴾ [البقرة:١٠٦] والنسخ من تبديل القول لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل:١٠١] وقد بدل الله تعالى[١] ذبح إسماعيل بالكبش، وضرب امرأة أيوب بالضغث، وبدل صورة عيسى بمثلها مرتين في الدنيا وفي يوم القيامة، وبدل استقبال بيت المقدس بالكعبة وذم من قبح ذلك وسماهم سفهاء حيث قال: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّـٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ [ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ][٢]﴾ [البقرة:١٤٢].

يوضحه النصوص المتفق على صحتها، والإجماع من أهل العلم المشاهير من جميع المذاهب على أن «**من حلف يمينًا فرأى غيرها**[٣] **خيرًا منها**» فالمستحب له أن يفعل الذي هو خير ويكفر عن يمينه استحبابًا لا [جوازًا][٤] وهي مسألة إخلاف الوعيد بعينها، فتأمل ذلك.

يوضحه أحاديث «**لم تمسه**[٥] **النار إلا تحلة القسم**» وقوله -صلى الله عليه وآله[٦] وسلم - فيها: «**واثنان**»[٧] بعد قوله «**ثلاثة**» فدل على أن التبديل المذموم تبديل مخصوص لا كل تبديل.

---

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (د) [غيره]. انظر «صحيح مسلم» مختصر (١٠١٩) وأحمد والترمذي. «الإرواء» (٢٠٨٤).

(٤) في (ب، ج) [وجوبًا].

(٥) حديث: «لا تمسه النار إلا تحلة القسم... ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾ [مريم:٧١] قال: «يدخلونها ثم يصدرون منها بأعمالهم...» أي: بمعنى الحديث الآخر «يرد الناس جميعًا الصراط» حسن رواه الترمذي (٣١٥٩) وأحمد (١/ ٤٣٥) والحاكم (٢/ ٣٧٥)، و«الصحيحة» (٣١١).

(٦) ساقط من (أ): [وآله] ساقط من (م).

(٧) لفظه: «لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم». البخاري (١٢٥١)، و(٦٦٥٦).

يوضحه أنه قد ثبت أن عذاب الكفار راجح قطعًا للإجماع على عدم تجويز العفو المطلق عنهم، ولما فيه من حقوق الأنبياء والمؤمنين، ونصرهم عليهم، وشفاء غيظ قلوبهم منهم، ولم يثبت مثل ذلك في عذاب المسلمين؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] وللأحاديث المخصصة للعمومات المتواترة عند أهل الحديث؛ ولأن الأنبياء والمؤمنين شفعاؤهم لا خصماؤهم، وأما قصة قوم يونس فتأتي في مسألة الوعيد.

[فإن قيل][١]: إنما يحسن الخلف في الوعيد منا للجهل بالغيب مع نية الصدق، فأما عالم الغيب فلو أخلف لم يصح [منه][٢] إرادة الصدق عند الوعيد لعلمه بالعاقبة، فلو أخلف كان كذبًا قبيحًا.

وهذا السؤال قوي إلا أن قوة التباسه [أي: الوعيد][٣] بالإنشاء هو الذي غرهم، فالأولى ترك تجويز ذلك، ولسنا نحتاج في هذه المسألة إلى تجويزه، لا سيما وهذا الكتاب مبني على الأسلم الأحوط، فقس ذلك على هذه القاعدة ولا تعدها [فهي نهج السلامة][٤] [نسأل الله][٥] السلامة، وكثيرًا ما يلتبس التخصيص بالخلف على من بعد عن تأمل السمع، فافرق بينهما فهو واضح.

والكلام في هذه المسألة طويل، وموضعه مسألة الوعد والوعيد، وهي[٦] تأتي في آخر هذا المختصر -إن شاء الله تعالى- ومع ما قدمته من وقوع الشروط[٧]

---

(١) في (ج): [فإن قلت].
(٢) ساقط من (ب). ونسخة ابن عباس.
(٣) ساقطة من (ب، ج).
(٤) في (ب): [فمن نهج السلامة نال السلامة].
(٥) في (ب، د) [نال السلامة].
(٦) في (ب، م) [وهو يأتي] والصواب ما أثبتناه من النسخ.
(٧) في (ب): [الشرط].

في الوعيد لا يحتاج إلى هذا، ولا يمكن تقبيح العفو من أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين عن أحد من الموحدين، والحمد لله رب العالمين، لكنه لا سبيل إلى الأمان؛ لأنه وسيلة إلى الفساد والطغيان، والله أحكم من أن يؤمن المفسدين من [سوء][1] الجزاء في الآخرة، كما لم يسمح لهم الحدود في الدنيا، بل أوجب قطع يد السارق في ربع الدينار[2] لحفظ الأموال ومصلحة الخلق في ذلك، وهو الحكيم العليم الحميد المجيد الفعال لما يريد.

وبهذا السؤال[3] وجوابه تعلم[4] سبب الخلاف في دوام العذاب، فمن توهمه من المرجوحات الضرورية في عقول العقلاء وحكمة الحكماء رجح الخصوص الذي هو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ﴾ [هود:١٠٧] على عمومات الوعيد[5] بالخلود، ومن ذهب إلى أنه من المرجوحات الظنية المستندة إلى مجرد الاستبعاد رجح العمومات وعضدها بتقرير أكثر السلف لها على ما تكرر أن ما لم يتأولوه فتأويله بدعة، ولما كان تأويلهم لذلك في حق المسلمين متواترًا عنهم وأدلته متواترة عند البعض صحيحة شهيرة عند الجميع كان هو المنصور، وسيأتي في موضعه الوجه في أنه أحوط الأقوال، والله سبحانه أعلم.

---

(١) في (ب): [تبوء] وهو خطأ.

(٢) متفق عليه البخاري (١٢/ ٩٦)، ومسلم (١٦٨٤).

(٣) يعني قوله: (فإن قيل تجويز ما يستقبح.. الخ) انتهى من خط سيدي.

(٤) في (ج): [يعلم].

(٥) يأتي له -رحمه الله- في مسألة الوعيد الإحالة على ما هنا، ولم يتكلم فيها في الموضعين هنا وفي مسألة الوعيد بشيء. سيأتي له في مسألة الوعد والوعيد أنه ينبغي النظر في الفرق بين الوعيد والخبر المحض في الواقع وفي المستقبل..الخ. فالظاهر أن العبارة أن التباهي (أو التبائن) بالخبر يعني الخبر المحض. لآل: أي التباس الخبر بالإنشاء لأن الوعيد لا يحسن ممن تعلم (بخلاف الغير) أو الغيب.. بخلاف الخبر المحض لأنه إذا لم يفعل التوبة أو رحمة أو تخصيص لم يعذر باللغة.

الكلام على مسألة الإرادة
(وفيها مباحث)

البحث الأول في معناها: وهي الأمر الذي يقع به فعل الفاعل المختار على وجوه مختلفة في الحسن والقبح، وعلى مقادير مختلفة في الكثرة والقلة، وسائر الهيئات والأشكال؛ من السرعة والبطء وموافقة الغرض ومنافرته [وفي](١) أوقات مختلفة في التقديم والتأخير. وهذا هو القدر المجمع عليه في معناها، وبقية المباحث فيها في علم اللطيف(٢) وكلها مما لا تكليف في الخوض فيه ولا حاجة إليه، بل هو يؤدي إلى محارات(٣) أو(٤) محالات.

البحث الثاني في معرفة ما ورد في السمع مما يتعلق بالإرادة(٥) ويظن فيه أنه

(١) في (ب): [في أوقات].
(٢) هو علم المنطق. فتأمله.
(٣) في (ج): [مجازات].
(٤) في (ج): [ومحالات].
(٥) حاشية: إذا جعلت حقيقة الإرادة هي تعلق القدرة بما علم القادر رجحان حكمه فعله وتركه على خلافه، اضمحل الخلاف فيها إن شاء الله. ولهذا قال أبو الحسين: هي الداعي الراجح الراجع إلى العلم. وهو نظير ما ذكرناه، إلا أن الداعي هو رجحان الحكمة، والرجحان غير الإرادة؛ لأنه صفة له تعالى. وإذا كان حقيقتها ما ذكرناه لم يلزم من العلم بالرجحان وقوع الراجح حتى يكون علمه برجحان طاعة العبد موجدًا لوقوعها.
وكذا الكراهة في العلم المرجوحة حكمة الفعل والترك والعلم بما هو حقيقة لا تستلزم ألا يقع بعد أن علم سبحانه رجحان حكمه. وأن المصلحة فيه ظاهرة، وهي قيام حجة الله عليه، فلا يرى أن قوله تعالى: (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) ظاهر في توقف مشيئة الرب لها؛ لأن ذلك لما يستلزم انتفاء مشيئة العبد لها عند انتفاء مشيئة الرب كما هو شأنا. والشرط فإن حقيقته يؤثر عدمه في عدم المشروط، ولا يستلزم مشيئة الرب لتنقيصها حتى تلزم مشيئة المعصية، نحو أن صدور المعصية تطبع هوى النفس الأمارة بالسوء مع التخلية بينها وبينها لحكمة التخلية=

متعارض وبيان أنه غير متعارض، وأن اتباعه أحوط. وهو نوعان:

النوع الأول: وردت النصوص المعلومة بالضرورة من كتاب الله تعالى أنه يكره المعاصي ولا يحبها، وذلك واضح قال تعالى بعد ذكر كثير منها: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨] وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥] وقال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ وقال: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر:٧] فهذا النوع من السمع معلوم، وقد قال به أهل الأثر وجماهير أهل النظر، واتفقت عليه [الأشعرية][(١)] والمعتزلة.

النوع الثاني: ما ورد من التمدح بكمال قدرة الله تعالى على هداية العصاة خصوصًا، وعلى كل شيء عمومًا، والتمدح بنفوذ إرادته، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ [الأنعام:١٠٧] ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١٣٧] ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:٩] وما شاء [الله][(٢)] كان وجودًا وعدمًا، وهو المعلوم من القرآن، ويلزم منه [أن ما شاء][(٣)][لم][(٤)] يكن، وهو أصح من قولهم (وما لم يشأ لم يكن) إلا أن يصح الحديث الذي فيه، وفيه أحاديث لم يخرج البخاري ولا مسلم منها شيئًا عامًّا [وإنما][(٥)] خرجا حديث أبي هريرة في قصة يمين سليمان -عليه السلام- وهي خاصة بتلك الواقعة.

=التي ذكرنا، وإرادته تعالى المتخلية كما فيه في نفي المغالبة له في سلطانه، وغير مستلزم لمشيئة جميع ما خلى بين العبد وبينه. والشر ليس إليك) اهـ من خط الجلال ونظره [يعني الحسن بن أحمد الجلال] صاحب كتاب «ضوء النهار» في الفقه.

(١) في (ج): [الشيعة].

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) حاشية: وفي بعض النسخ (ويلزم منه إن شاء أن لا يكون لم يكن).

(٥) زيادة من (ب، ج). وانظر «صحيح البخاري» (٥٩٦)، ومسلم (٦٣١).

ولذلك اخترت في[١] العبارة في الاعتقاد: ما شاء الله كان وما شاء لم يكن. ومعناهما: ما شاء أن يكون كان، وما شاء ألا يكون لم يكن. وهذا معلوم من السمع، وفيه ما لا يحتمل التأويل بالإكراه دون غيره، كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩] وقوله تعالى[٢] جوابًا على من قال: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣] وغيرهما مما ذكره يطول. وقد أوضحت الوجه في امتناع تأويلهم لهذه الآيات بمشيئة القسر والإلجاء في «كتاب العواصم»[٣] وهو لا يخفى على النبيه إن شاء الله تعالى.

والعقل يعضد السمع في قدرة الله تعالى على ذلك كما أوضحته هنالك، وقد رجعت إليه المعتزلة، كما سيأتي[٤] في هذه المسألة، حيث نبين أن الأمة رجعت إلى الإجماع في هذه المسألة العظمى بعد إيهام الاختلاف الشديد، وهو اختيار الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة -عليه السلام- أعني قدرة الله على اللطف بالعصاة وأنه غير واجب عليه، فتبقى الآيات في التمدح بذلك على ظاهرها، ذكره الإمام في «كتاب التمهيد»[٥] في أوائل الباب السابع في النبوات واحتج عليه، وهو قول الإمام الناصر محمد بن علي -عليهما السلام- وهو قول قدماء العترة، كما ذكره صاحب «الجامع الكافي»[٦].

---

(١) ساقط من (ج).
(٢) زيادة من (ب).
(٣) «العواصم» (٧/ ٣٦-٣٧).
(٤) يأتي ذلك في البحث الخامس من أبحاث الإرادة وبيان وجهه.
(٥) «التمهيد» (٢/ ٩-١١).
(٦) «الجامع الكافي» طبع قديمًا، ولم أجده، ومنه نسخ مخطوطة.

ويعتضد بوجهين: أحدهما قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم:٣٠] وحديث: «**كل مولود يولد على الفطرة**»[١]. ومذهب المعتزلة مبني على أن اللطف إنما تعذَّر في حقهم لأن الله بناهم بنية لا تقبل اللطف. وثانيهما أن تجويز خلق الله لهم على هذه البنية يناقض إيجابهم اللطف، بل يجوز فعل المفاسد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٣] فالجواب عن الاحتجاج بها على مذهبهم من وجوه:

الأول: أنها في الكافرين الذين قد غيروا الفطرة واستحقوا العقوبة بالخذلان وسلب الألطاف، فهي كقوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:١٨] ونحوها، وكلامنا إنما هو في المكلف في أول أحوال تكليفه وابتلائه، وهذا بين.

الثاني: أنها خبر عن صفتهم التي هم عليها، وليس فيها نفي قدرة الله تعالى على تغيير صفتهم بألطافه الخفية، وهو اللطيف لما يشاء القائل: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ الآية [الإسراء:٥٠] المتمدح بأنه لو شاء لجعل منهم ملائكة وجعل الناس أمة واحدة، ونحو ذلك، والآية تقتضي أن الله ما علم فيهم خيرًا، لا أنه ما علم أنه يقدر على هدايتهم، وكم بين الأمرين! وأين أحدهما من الآخر!

الثالث: أن الآية [ذم][٢] لهم، فيجب حملها على ما يرجع إلى كسبهم الاختياري من الإصرار والعناد الذي يستحقون الذم، عليه لا على ما يرجع إلى [خلقتهم][٣] التي هي فعل الله تعالى، يغيرها كيف يشاء، ولا ذم عليهم فيها،

(١) صحيح تقدم.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ج): [إلى خلقهم].

جمعًا [بينها][١] وبين جميع ما تقدم من نحو قوله تعالى[٢]: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة:١٧٥] وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥] وقد مر مستوفى.

الرابع: سلمنا أن الآية تحتمل ما ظنوا وما ذكرنا [لكن يمتنع][٣] ما ذكروه بسائر الآيات المبينات لقدرة الله تعالى[٤] على كل شيء، ولكونه ما يضل إلا الفاسقين، ولكونه خلق الخلق على الفطرة حتى غيرهم آباؤهم، ولا يجوز العدول عن هذه الأمور الثلاثة البينة بمجرد احتمال لا حجة عليه، والله أعلم.

وهنا ظن بعض الأشعرية أن الآيات [التي][٥] في نفوذ المشيئة في قوة أن الله تعالى مريد للموجودات بأسرها، سواء كانت حسنة أو قبيحة، وأنه غير مريد لما لم يوجد، سواء كان حسنًا أو قبيحًا، وليس هو تحقيق مذهبهم، كما أن عدم قدرة الرب على اللطف بالعصاة ليس هو تحقيق مذهب المعتزلة، وإنما قال بعض الأشعرية: المعاصي مراده مجازًا [حقيقة][٦] عندهم. [يعني][٧] أن أسبابها التي هي أفعال الله تعالى مرادة لله تعالى، مثل القدرة والدواعي، فتنزلت المعاصي عندهم منزلة غرض الغرض. وهذا أيضًا ليس تحقيق مذهبهم لوجهين: أحدهما أن كثيرًا منهم لا يجيزون الأغراض على الله تعالى، كما ذكر في مسألة الحكمة.

---

(١) في (ب، ج) [بينهما].
(٢) زيادة من (ب، ج).
(٣) في (ب) خطأ.
(٤) زيادة من (م).
(٥) ساقط من (ج).
(٦) في (ب): [لا حقيقة] خطأ.
(٧) ساقط من (ج).

وثانيهما أن غرض الغرض لا يكون إلا خيرًا محضًا، كالحياة في القصاص، والعافية في الفصاد والقبائح أو وقوعها لا يصح أن يكون غرض الغرض لحكيم قط، كيف أحكم الحاكمين! فلابد أن يكون غرض الغرض في عدم اللطف الزائد بالعصاة هو خير محض[1] وهو تأويل المتشابه الذي لا يعلمه على التفصيل إلا الله على الصحيح، كما تقدم في مقدمات هذا المختصر.

ومثال الغرض الأول قول الخضر عليه السلام: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾وغرض الغرض هو سلامتها لأهلها من أخذ الملك لها. ومن أدب الخضر [عليه السلام][2] إضافة هذا الغرض [إلى نفسه][3] دون الله سبحانه وتعالى.

ومثال غرض الغرض هو[4] إضافة الخضر إلى ربه تعالى حيث قال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [الكهف:٨٢].

ومثاله أيضًا ما ثبت في الصحيح[5] عن أبي أيوب وأبي هريرة كلاهما عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم**» وله شواهد عن جماعة من الصحابة. فلم يجعل الذنوب القبيحة غرض الغرض، بل جعله مغفرتها بالاستغفار، ومن لا

---

(١) حاشية: هو خيرًا محضًا بالنصب خبر لـ(يكون) إذ لفظ (هو) فصل، هذا هو الظاهر، والله أعلم. كاتبها: يتخرج الرفع على أن ضمير الفصل مبتدأ، أما بعده خبره، والجملة خبر لـ(يكون) وقد نص على مثل هذا ابن الحاجب في الكافية فافهم. أقول: هذا خلاف المختار وما جاء به القرآن في قوله تعالى: (فلما توفيتني كنت أنت الرقيب) بالنصب. فافهم. كاتبه. (أي: ابن الأمير).

(٢) مقحمة في (ب، م).

(٣) في (ب): [لنفسه].

(٤) في (ب، ج): [ما أضافه].

(٥) في البخاري (لو لم تذنبوا...

يغفر له فقد دل القرآن على أن غرض الغرض في عذابه الانتصاف للمؤمنين من أعدائهم الكافرين، ونحو ذلك من المصالح والعواقب الحميدة، كما يأتي بيانه، فالمراد[١] المحقق هو غرض الغرض، وهو الثاني في الوقوع والأول في الإرادة؛ ألا ترى أن أول ما وقع في همة الخضر -عليه السلام- سلامة السفينة، ثم عابها لتسلم، فالمراد المحقق هو سلامتها لا عيبها، فاعتبر ذلك في جميع المتشابه من هذا الجنس تجده بينًا واضحًا [ولله الحمد][٢].

وهذا[٣] كله إذا ثبت أن شيئًا من الشر مراد، فإنه لا يجوز أن يكون الشر مراد الحكيم لكونه شرًّا فقط، وأما الخير فيراد لنفسه لا لشيء آخر، فلا يلزم فيه غرض الغرض، وإن جاز من غير لزوم لزيادة الخير، مثل أن يراد خير لأنه يؤدي إلى أضعافه من الخيرات، ولو أريد لنفسه كان صحيحًا.

فإذا تقرر هذا فاعلم أن تلك الآيات في قوة التمدح بكمال القدرة لا بإرادة القبائح، ومرادنا بالقوة هنا هو ما سيقت لإفادته، وهو المعنى اللغوي الذي يسميه أهل المعاني (دلالة المطابقة) فقد وهم من ظن أنها في قوة أن القبائح مرادة لله تعالى، وأفحش منه غلطًا من ظن أنها مرادة لله تعالى وأن المرادة في قوة المحبوب، فأطلق القول بأن المعاصي[٤] محبوبة لله تعالى.

---

(١) في (ب): [والمراد].

(٢) في (ج): [والحمد لله].

(٣) في (ب): [فهذا].

(٤) يعرف من هذا أن السيد -رحمه الله تعالى- لا يقول بقول المجبرة في إرادة المعاصي.

أقول: قائل هذه الحاشية ليس هو ابن الأمير ولا الجلال ولم يذكر اسمه [وكلامه يدل على أنه زيدي معتزلي] فإن الزيدية المعتزلة في اليمن يسمون أهل السنة بالمجبرة، وهذا من اللمز، وويل لكل همزة لمزة، وانظر تعليقي على كتاب (إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل) حيث تكلم معتزلة اليمن على أهل السنة بهذا الكلام الباطل. ط دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ - بيروت.

فأما أهل الآثار فلا يقول بهذا منهم أحد؛ لأن المحبة عندهم غير الإرادة حقيقة، ولا يطلق أحدهما حيث يطلق الآخر إلا بدليل خاص.

وأما بعض الأشعرية فقد أجاز ذلك [بناء][١]على أنه مجاز؛ لأن المحبة عندهم لا تجوز على الله [تعالى][٢] إلا مجازًا، كما تقوله المعتزلة.

وهذا وإن كان أهون في القبح إلا أنه خطأ وقبيح لوجهين:

أحدهما: أن شرط المجاز هنا مفقود، وهو العلاقة المسوغة المقتضية للتشابه، ولولا ذلك لصح تسمية البخيل غيثًا وبحرًا كالجواد، والجبان أسدًا كالشجاع.

يوضحه أن المعاصي مسخوطة من حيث كانت معاصي بالإجماع، وأهلها إنما يغضب الله عليهم من هذه الجهة المسخوطة، فلا يصح أن تكون المعاصي مرضية محبوبة مجازًا من هذه الجهة بعينها قطعًا بإجماع من يعرف المجاز وشروطه المخرجة له عن الكذب والمناقضة، وتجويز ذلك خروج عن قانون اللغة، وتجويزه يؤدي إلى تجويز مجازات الملاحدة.

وقد أخطأ من روى عنهم ذلك على الإطلاق ولم يقيده بأنه مجاز عندهم، ومن أخطأ في رواية ذلك منهم أفحش غلطًا في [الخطأ والغلط][٣] ممن رواه من خصومهم، وهذا مع [دقته][٤] قد وقع فيه بعض المعتزلة، بل علَّامتهم في علم البلاغة والأدب الزمخشري [وذلك أنه][٥] زعم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء:١٦] أي: أمرناهم بالفسق.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) زيادة من (ب، ج).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (ب): [وقته].

(٥) في (ب، م) [ولذلك زعم].

مجازًا، فالأمر بالفسق مجازًا أبعد من الرضا به مجازًا.

[وقد](١) غلط الزمخشري فيه [كما بينته](٢) في العواصم(٣).

والمختار فيه: أمرناهم بالتكليف على ألسنة الرسل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

وثانيهما: أن قومًا من الجهلة الاتحادية قد ظنوا قول بعض الأشعرية إن المعاصي مرادة، والمراد في قوة المحبوب، فهي محبوبة مرضية على الحقيقة. فزادوا على هذا أنه يستحيل في المراد المحبوب أن يكون معصية لمن أراده وأحبه، فزعموا أنه لا يصح وجود معصية لله تعالى وأن معنى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الحديد:٢١] أي: إلى الكبائر والفواحش. لأن المغفرة لا تتم إلا بذلك. وكان بعضهم يقول: كفر(٤) برب يعصى. وأنشد بعضهم في ذلك:

أصبحت منفعلًا لما تختاره ... مني ففعلي كله طاعات

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) حاشية: فيها: أي: أمرناهم أن يطيعوا كما يقول: أمرته فعصاني. أي: أن يطيعني. والقرينة في مثله مغنية عن تقدير المحذوف من جنس المذكور، كما زعم الزمخشري، والآية بينة في أن الأمر لم يكن لتطيعوا لأنه كان بعد إرادة عذابهم، لما علم الله فيه من الحكمة، وإنما كان أمرهم قطعًا لعذرهم، ولذلك قال تعالى: (إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب) يعني الإنذار النافع. وأما ما تقدم الأمر من كفرهم فلا يجوز تعليق الإرادة لعذابهم به كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ونحوها. في حاشية [نتيجة نكبة سوداء نعوذ بالله من الضلال]. وانظر «أساس البلاغة» ص(١٧٣) و العواصم (٧/ ٩٠/ ٩١) ط قديمة.

(٤) كأن المصنف -رحمه الله تعالى- عدل عن نسبة الكفر إلى تاء المتكلم وأصل الكلام بالتاء. والله أعلم. نظره هاشم. أو يكون ذلك من الحكاية بالمعنى كقول الفرزدق: بكيت فنادتني هنيدة... جالسًا وحكاية اللفظ. وفي (ب،م) [كفرت] بإثبات التاء.

وهذا إلحاد في الدين صريح، وإنما وقع فيه أهله من ترك عبارات الكتاب والسنة وتبديلها بما ظنوه مثلها وليس مثلها.

والسر في ذلك أن المراد المطلق هو المراد لنفسه من جميع الوجوه الذي [لا يكره](١) من وجه قط، والمعاصي ليست من [هذا](٢) بالإجماع؛ فإن كراهة المكلفين لها واجبة وفاقًا، مع وجوب الرضا عليهم [بقضاء الله](٣) تعالى، ولأن الله تعالى يكره المعاصي بالنص [فلما لم](٤) تكن المعاصي من هذا الجنس من المرادات [وكان](٥) الذين قالوا إنها [مرادة والمراد به(٦) غيره] عَنَوا(٧) نوعًا آخر من المرادات [الذي يراد لغيره](٨) ويكره لنفسه، فهو مكروه حقيقة، والمراد به غير (كاليمين الغموس) كما يأتي [ولما لم](٩)يوضحوا ذلك دائمًا ويكثروا من ذكره وبيانه أوهموا عليه الخطأ؛ ولذلك لم يرد السمع بذلك(١٠) نصًّا ولا نص عليه السلف الصالح؛ ألا ترى أن إرادة القبيح ليست صفة مدح بالإجماع، بخلاف ما ورد السمع به من نفوذ المشيئة في كل شيء.

وقد نص أئمة الأشعرية أن الله تعالى لا يوصف بصفة نقص ولا بصفة لا مدح

---

(١) في (ج): [لا ينكره].

(٢) في (ج): [هذه].

(٣) في حاشية [بمراد الله].

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب، م) [ولكن].

(٦) ساقط من (ج) وفي (ب): [بها] بدل [به].

(٧) الظاهر أن عبارة الكتاب على أصلها وجواب القول عنوا..الخ. قابل هذا. فتأمل.

(٨) في (ب): [التي].

(٩) ساقط من (ج).

(١٠) في (ب،م) [إلا].

فيها ولا نقص، فإرادة القبيح لغير وجه حسن إن لم تكن نقصًا كانت مما لا مدح فيه قطعًا، فيجب ألا يوصف بها الرب -عز وجل- على قواعد الجميع، وقد بنيت هذا الكتاب على المنع من ذلك [لأن][1] عبارة الكتاب والسنة إن كانت واضحة فهي أحق أن يعبر بها وأولى، ولا حاجة إلى تركها وتبديلها بعبارة واضحة مثلها، وإن كانت خفية لم تبدل أيضًا بعبارة واضحة؛ لأنه لا يؤمن الغلط في تبديلها.

ألا ترى أن بعض الأشعرية لما بدل: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:٩] بأن المعاصي مرادة، بدل بعضهم المراد بالمرضي المحبوب مجازًا، ثم جاء من بدل المرضي المحبوب مجازًا بالمرضي المحبوب حقيقة[2] ثم بالطاعة المأمور بها! فحرم التبديل هنا كما تحرم الرواية بالمعنى الجلي حيث يكون المعنى خفيًّا بالإجماع، بل هنا أولى؛ لأنه من مهمات الإسلام، وذلك في فروعه.

وأيضًا فإن الرضاء بمراد الله واجب كالرضاء بفعله، ولأن كراهة ما أراد مضادة له تعالى ومعارضة، وذلك خلاف مقتضى العبودية، والرضا بالمعاصي حرام بالإجماع القاطع من الجميع والنصوص الجمة، فيلزم من ذلك ألا تكون المعاصي مرادة لله تعالى، وهذا معيار صدق وميزان حق في مضايق هذه المسائل كما يأتي بيانه في مسألة الأفعال إن شاء الله تعالى.

البحث الثالث: في كيفية الجمع بين السمع الوارد في هذه المسألة. وهو أنواع؛ فنوعان تقدما، وهما: ما يدل على [كراهة][3] الله تعالى للقبائح ومحبته للخيرات. وما يدل على قدرته على هداية العصاة. ونوعان نذكرهما هنا، وهما عام وخاص.

---

(١) في (أ) غير واضحة وصحت في (ج) وحاشية أي: من ترك عبارة الكتاب والسنة.

(٢) جائز بدل المرض المحبوب حقيقة. حاشية.

(٣) في (ب): [كرهية].

أما العام فهو أن الله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وهو معلوم كثير، وهو بمنزلة ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ في أنهما مجملان، قد علم في القرآن بيانهما بالنصوص الكثيرة البينة الواضحة، فلله الحمد.

ومن عجائب أهل التأويل تكلف وجه لحسن(١) ذلك من [آرائهم](٢) وترك الوجه المنصوص، وهو العقوبة، كما نذكره الآن، وتبديل لفظة بلفظة، وهما على سواء في المعنى، كتأويل الإضلال بالخذلان [ولا فرق بينهما في التحسين العقلي ولا في [المعنى](٣) حتى لو ورد لفظ القرآن بالخذلان](٤) لم يبعد أن يبدلوه بلفظ آخر، ولا أصح من لفظ القرآن ولا أبرك ولا أطيب.

وأما الخاص فمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥] ومنه: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس:٣٣] وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال:٥٣] وقد خلقوا على الفطرة بدليل الكتاب والسنة، وفي الرعد نحوها، وأيضا فالهدى أعظم النعم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥] مع قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣] وقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل:١٢] وقوله: ﴿ثُمَّ

---

(١) في (ب): [يحسن].

(٢) في (ب) خطأ وفي (ج): [رأيهم].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، م).

ﭐلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس:٢٠] وقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت:١٧] وقوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ [النحل:٩] فالهداية أعظم النعم وأول الحجج على العبد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠] وقوله تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة:١٠] وقوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠].

مع حديث: «**كل مولود يولد على الفطرة**» وهو متفق على صحته من حديث أبي هريرة.

ومعه حديث عياض بن [حمار][(١)] المجاشعي أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال في خطبته: «**ألا إن ربي عز وجل أمرني**[(٢)] **أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني**» إلى قوله حاكيًا عن الله تعالى: «**وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرَّمتْ عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتُهم أن يشركوا بي**[(٣)] **ما لم أنزل به سلطانًا**» الحديث رواه [م و س][(٤)] من حديث جماعة عن قتادة عن مطرف بن عبد الله الشخير عنه، ومرة عن جماعة ذكر منهم ثقتين عن مطرف عنه[(٥)] قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ لَعَنَّـٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَـٰسِيَةً﴾ [المائدة:١٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٨-١٠] وقوله: ﴿إِذْ

---

(١) في (ب، م): [حماد].

(٢) كلمة في (ب) كلمة مقحمة.

(٣) في (ج): [بما لم].

(٤) يعني: رواه مسلم (٨/ ١٥٩)، والنسائي في الكبرى (١/ ٤٣)، و «تحفة الأشراف» (١١٠١٤).

(٥) زيادة من (ج).

تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف:١٦٣] وقوله: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِۦ مِن قَبْلُ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [يونس:٧٤] وقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء:١٥٥] وفيها رد قولهم إنها غلف في أصل الخلقة حتى عوقبوا على الكفر واستحقوا العقوبة، وقوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة:١٧٥] وما أحسن هذه العبارة وأبلغها مع تقدم التمكين وإقامة الحجة وقطع الأعذار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٢٥ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأنعام:١٢٥-١٢٦] وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:٣٠] ومنه: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف:١٠١] ومنه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد:٢٧] ومنه: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْءَاخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وقوله بعدها: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧] دليل على أن المبين لا يناقض المجمل، وهي كآية الحج بعد السجدة؛ لأنه [لا يقتضي](1) خلاف ما قبلها قال البغوي(2): ما يشاء من التوفيق والخذلان والتثبيت وعدمه.

والوجه فيه عندي أن يفسر إجماله بالآيات البينات [من](3) القرآن، مثل: ﴿لِّيَجْزِيَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ﴾ [الأحزاب:٢٤] ومثل

---

(١) زيادة من (ج).

(٢) «تفسير البغوي» ص(٦٨٨) ط ابن حزم.

(٣) في (ب): [في].

﴿ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ﴾ [التوبة:٢٧] بعد ذكر الكافرين.

ومنه الأحاديث الصحيحة: «**الحسنة بعشر أمثالها أو أزيد، والسيئة بمثلها أو أعفو**»[١].

والمعنى أنه لما قال: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ﴾ استثنى من ذلك من شاء أن يتوب عليه، وهذا من تفسير القرآن بالقرآن، وهو الذي يناسب جلال عدله وجمال فضله وحسن أسمائه، وليس لأحد أن يفسره بما لم يشهد له كتاب الله، بل بما صرح بتنزيهه [الله][٢] عنه من نفي الحكمة في أفعاله وما يسمى[٣] لعبًا وعبثًا، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وأمثال ذلك مما يطول ذكره.

وبذلك جاءت السنة، كما احتج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على [القدر][٤] بالآية في سورة الليل المقدمة، وهي مصرحة بتأخير التيسير لليسرى عن العصيان، حتى وقع [ذلك][٥] التيسير بعد العصيان عقوبة عليه.

وكما قال في حديث الفطرة: «**وإنما أبواه يهودانه وينصرانه**» وكل ذلك في البخاري ومسلم.

وعند مسلم من حديث عياض المجاشعي يقول الله تعالى: «**إني خلقت عبادي حنفاء فجاءت الشياطين فاجتالتهم**» الحديث[٦] كما مضى.

---

(١) تقدم الحديث قريبًا.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) خطأ في (ب): [سمى].

(٤) خطأ في (ب).

(٥) ساقط من (ب، م). وانظر «صحيح البخاري» (٤٩٤٥)، ومسلم (٢٦٤٨).

(٦) «صحيح مسلم»، تقدم قريبًا.

وعنده أيضًا من[١] حديث أبي ذر: «**فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد شرا فلا يلومن إلا نفسه**»[٢].

وعند مسلم أيضًا من حديث علي عليه السلام[٣]: «**والخير بيديك، والشر ليس إليك**» وسنده على شرط الجماعة. وله شاهد آخر أخرجه[٤] الحاكم، أحسبه من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

ومعنى ذلك: ليس إليك الذم عليه واللوم فيه كقوله: «**ومن وجد شرًّا فلا يلومن إلا نفسه**» فإن الله تعالى[٥] مكن بالقدرة وبين بالعقل والرسل وأزاح العلل وقطع الأعذار.

وفي الصحيحين: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله [تعالى]**[٦] **من أجل ذلك أنزل الكتب وأرسل الرسل**» وهذا كله متطابق تطابقًا يفيد العلم على أن الله [تعالى][٧] لا يريد الشر لكونه شرًّا، وأنه عدل حكيم فيما أمر ونهى، وما علمنا وما جهلنا، كما مضى في مسألة (حكيم) فيجب أن يبنى [العام على الخاص][٨] في هذه الآيات كما يبنى في آيات الوعد والوعيد، ألا ترى أنه قال فيها: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران:١٢٩] ثم فسر من يعذبه بالمشركين ونحوهم،

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) حديث أبي ذر في «صحيح مسلم»، وقد تقدم.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ج): [خرجه]. والحديث في «صحيح مسلم» (٧٧١)، وابن حبان (١٧٧١) و(١٧٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، و «العواصم» (٧/ ٢٠٥).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ب، ج).

(٧) زيادة من (ب، ج).

(٨) في (ج): [يبني الخاص على العام] وهو خطأ.

ومن يغفر له بالمؤمنين! فلم يجز بعد تفسيره أن تخلى المشيئة مطلقة حتى تخاف العذاب على الأنبياء، ونرجو الرضوان لمن مات مشركًا، فكذلك[١] في آيات الضلال والهدى الخاص الزائد على الفطرة لما بينها الله تعالى وبين أن هذا الهدى الخاص مثل الثواب يختص أهل الخير بالوعد الحق، ومن شاء الله تعالى[٢] من غيرهم بمحض الرحمة والفضل، وأن الضلال [والإضلال مثل العقاب][٣] يختص بمن يستحقه من الأشرار وجب أن يحكم بأن الله تعالى لا يضل المهتدين ولا يضل أحدًا إلا الفاسقين، كما دل عليه في كتابه المبين، والعمل على هذا من قواعد علماء الإسلام المعلومة.

وأما كراهة القبائح فعلى ظاهرها. وأما إرادتها ومحبتها فلم يرد [بها][٤] سمع منصوص جلي ولا قرآن ولا سنة ولا متواتر ولا آحاد، فلا تعارض [هنا][٥] البتة، بل جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ۝٣١﴾[٦] [غافر:٣١] وفي آية أخرى: ﴿لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝١٠٨﴾ [آل عمران:١٠٨] وإن كان أظهر التفسيرين أن المعنى لا يريد سبحانه ظلمًا منه لهم تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، وذلك مثل تمدحه جل جلاله بأنه ﴿لَيْسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝١٨٢﴾ [آل عمران:١٨٢] وقد أوضحت وجهه في العواصم[٧] في البحث العاشر من هذه المسألة.

---

(١) في (ب، ج) [وكذلك].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب، م، ج).

(٤) في (ب): [به].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) خطأ في التعبير فإنه قال: [وأن الله لا يريد ظلمًا للعباد] والصواب ما أثبتناه من المصحف.

(٧) «العواصم» (٧/ ٢٠٥-٢١٠)

لكنه يقال إنه تعالى إنما نفى إرادته ظلم العباد لقبح الظلم وقبح إرادته لا لكونه محالًا في قدرته؛ لأنه لا معنى للتمدح بترك المحال في القدرة، لأن المحال لا ينفى[1]إرادته [بل ينفي ذاته][2] وصحته، وبكل حال فقواعد أهل السنة تقتضي الإيمان بهاتين الآيتين. وقول من يقول: إن الله يريد الظلم الواقع وسائر القبائح. يخالف مفهومهما، فيتعين تركه احتياطًا ومحاذرة من مخالفة مفهوم كتاب الله [تعالى][3] الذي لم يعارضه منطوق صريح في العقائد التي لا ضرورة بنا إلى النص فيها على ما لم[4] ينصه الله تعالى[5] ورسوله، وسيأتي أن من ادعى أن المعاصي مرادة إنما أطلق ذلك مجازًا على ما يأتي[6] من نصوص الأشعرية عليه.

والحاصل في الجمع وجوه:

الوجه الأول: دعوى عدم التعارض الموجب للجمع على وجه دقيق، وإنما هو من قبيل العام والخاص، وهو جلي لا يسمى متشابهًا لوضوحه.

الوجه الثاني: التعبير بعبارة الكتاب والسنة عمومًا وخصوصًا وترك الابتداع بالنص في موضع العموم. مثاله تقول: إن الله تعالى[7] خلق كل شيء على العموم وتترك ما اختلف فيه من خلق القرآن وخلق أفعال العباد؛ لأن الله تعالى لم ينص عليهما، وقد قال بكل منهما طائفة وتمسكوا بالعموم، والإنصاف أن تمتنع من

---

(١) في (ب) خطأ وفي (ج): [لا تنتفي].

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب، م) [سيأتي].

(٧) زيادة من (ب، ج).

مساعدة كل من الطائفتين على ما ابتدع النص عليه، فإن النص على جزئيات العام إنما يحتاج إليه في العمليات لضرورة العلم، وأما هنا فقد نص علماء المعاني واللغة [على][1] أن دلالة المطابقة اللغوية في العموم لا تدل على أبعاضه وجزئياته كما تدل على جملته، وأن فهم تلك الأبعاض الجزئية هو من دلالة التضمن وأنها عقلية لا لغوية.

فالواجب في مسائل الاعتقاد التي يقع فيها الاختلاف وتجوز المخصصات المانعة لبعض الأجزاء من الدخول في العموم، الاقتصار على دلالة المطابقة اللغوية العربية التي قصدها المتكلم قطعًا، وكم للناس في هذا من الأوهام! ألا ترى أن كثيرًا من الناس يتوهم أن آيات المشيئة تدل على مذهب الجبرية ما لم تصرف بالتأويل عن ظاهرها، مثل: ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [إبراهيم:٤] وليس كذلك، وكذلك قولنا: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

[بيانه][2] أن ذلك لا يلزم إلا لو تبين بدليل آخر أن الله شاء أن يكون العباد مجبورين على أفعالهم، لكنه قد ثبت أنه شاء أن يكونوا مختارين [فيها][3] بمشيئتهم لها لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان:٣٠] ولم يقل (وما تشاءون) من غير استثناء كما قالت الجبرية، فقد كان الاختيار الذي شاء الله أن يكون العباد عليه[4] لكن بعد مشيئة الله تعالى لذلك، ولم يكن الجبر الذي لم يشأ الله تعالى. فتأمل غلطهم في ذلك.

---

(١) زيادة من (ب). وانظر «جواهر البلاغة» ص(٢٢٢) [المطابقة].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقطة من (ب، م).

(٤) خطأ في (ب).

بل قد وهم[١] نوح عليه السلام بسبب عدم النظر إلى احتمال العموم [للتخصيص][٢] حيث قال: ﴿إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ [هود:٤٥] فكيف بغيره.

وقد نقم الله تعالى على المشركين[٣] جدالهم لعيسى - عليه السلام - حين نـزل: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨] وقال: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٨] فليتق طالب الحق أمثال ذلك وليكن منه على أشد حذر.

ولذلك تجد هذا الجنس متمسكَ أكثر أهل الضلالات، ولا تجد صاحب

---

(١) في العبارة بشاعة والصواب أن يقال: (أنه عليه السلام محل لفظ ولم يعلم بحال ابنه وكفره، أو عدم صلاحه.

حاشية: أقول: وهذا ما يجب علينا من الأدب والإجلال وكمال الأخلاق مع الأنبياء الكرام عليهم السلام. وهذا تنبيه كريم من صاحب الحاشية -رحمه الله تعالى- بما أننا نقدر الإمام ابن الوزير -رحمه الله- عن مثل ذلك إلا أنه بشر، يخطئ ويصيب. أسأل الله أن يغفر لنا ولهم جميعًا.

وهنا تنبيه لبعض المسلمين الذين يمثلون الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ولا يلقون لذلك بالًا، وإني أنصحهم أن يتقوا الله وأن يتركوا هذا الكذب، لأنه من السخرية والافتراء وانتحال شخصية نبي أو رسول، إذا كان انتحال شخص لشخص مثله لا يجوز شرعًا ولا قانونًا في القوانين العصرية، فكيف يسمحون للممثلين أن يمثلوا الأنبياء أو بعضهم، أو ينشر في قنوات لمن يدعي الإسلام، بل هؤلاء يطعنون في الأنبياء ويسيئون لهم، هذا عمل السفهاء الذين هم في غمرتهم يعمهون وفي غيهم يتخبطون، وعلى المسلمين أن ينصروا الأنبياء ويعزروهم ويوقروهم. نعوذ بالله تعالى من نزغات الشيطان ومن التشبه بالكفار.

(٢) واحتجاجهم بالعموم من غير نظر إلى المخصصات.

(٣) أما المشركون فالعام مما يحتمل ما حملوه عليه لعدم صلاحية لفظ (ما) للعقلاء كما هو معروف فبين حالهم وحال نوح عليه الصلاة والسلام فرق لا يخفى! من خط هاشم.

باطل ولا تجد في العمومات ما يساعده، حتى منكري الضرورات كغلاة الاتحادية، فإنهم قد تمسكوا بتصديق النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لقول(١) لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وقد اختار هذا صاحب [كتاب](٢) الفقه الأكبر ونسبه إلى الشافعي، وهو على مذهب الأشعرية وعقد له فصلًا قال فيه: لا يقال إن الله تعالى يريد الكفر [والفساد](٣) وسائر المعاصي على الإطلاق؛ لأنه يوهم الخطأ، لكن نقول أن جميع ما يجري في سلطانه بإرادته... إلى قوله: ويجب الاحتراز عما يوهم الخطأ [يقول](٤) كما يجب عن الخطأ نفسه.

وما أحسن هذا لو لزم عبارة الكتاب والسنة فقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١٣٧] مكان قوله: جميع ما يجري في سلطانه بإرادته. لأن كلام الله تعالى يستلزم كمال العزة والقدرة، وكلامه يستلزم إرادة الكفر، وذلك عين ما فر منه، وهو يستلزم حب الكفر والرضا به أو [يوهمه](٥) وذلك يستلزم الأمر به وإباحته أو يوهمه، كما مر تحقيقه في البحث الثاني فراجعه منه، وقد صرح بوجوب الاجتناب لما يوهم الخطأ كوجوب الاجتناب للخطأ نفسه، ولا شك أن عبارته توهم الذي خافه وفر منه، بل يستلزمه تحقيقها؛ وذلك لأنها مبتدعة، فلزم ما ذكرناه من ترك البدع.

---

(١) خطأ في (ب).

(٢) ساقط من (ب). كتاب «الفقه الأكبر» مخطوط، وحاولت أن أجد اسم مؤلفه فلم أتوصل إليه.

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) ساقط من (ب، ج).

(٥) خطأ في (ج).

ألا ترى كيف ورد النص والإجماع بأنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[1] ولم [يرد أنه][2] لا كفر ولا معصية إلا بالله، فبين العبارات أبعد مما بين الأرضين والسموات، وحديث[3]: «**ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن**» محمول على ما تمكن مشيئته له ولا تمتنع، ولفظه يعطي ذلك.

وإنما أحببت أن أنبه عليه وعلى أنه إجماع في صورتين:

إحداهما: أنه لا يدخل في ذلك المحال لنفسه[4] كوجود [ثان][5] في الربوبية وجعل أنه [لا يدخل في ذلك المحال][6] الحوادث بعد حدوثها قديمة ونحو ذلك.

وثانيهما: أنه لا يدخل فيه ما تمنع منه الحكمة من قلب صدق الأقوال الربانية إلى الكذب وبعثة [رسل كاذبين][7] على ما مر محققًا[8] في إثبات الحكمة، وأن

---

(١) خطأ في (ب).

(٢) زيادة من (ب، م).

(٣) جاء في حديث: «حين يصبح لبيك اللهم لبيك... ما شئت كان وما لم يشأ لا يكون، ولا حول ولا قوة...» ضعيف، في إسناده ابن أبي مريم، أخرجه أحمد (٥/ ١٩١)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ١٢٨)، والحاكم (١/ ٥١٦)، قال الذهبي: ضعيف. و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٣٤٢)، باب (ما شاء الله كان...)، وبرقم (٣٤٣)، ورقم(٣٤٥)، كلها أسانيد ضعيفة.
وقد وجدت أكثر أهل العلم يقولون: قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. انظر منهاج «منهاج السنة» (٣/ ١٦-١٧) (٣/ ١٥٧)، و «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٨٨).

(٤) في (ب): [في نفسه].

(٥) في (ج): [ثاني].

(٦) زيادة في (ب) ولعلها تفسير لكلام المصنف.

(٧) في (ب، ج) [كذا بين].

(٨) ساقط من (ج).

الأمة أجمعت على امتناع النقص في كلام الله تعالى وامتناع إرادته، وأن ذلك يستلزم امتناع النقص في أفعاله كامتناعه في أقواله.

ويوضحه اجتماع الكلمة من الأشعرية والمعتزلة على أن الله تعالى لا يوصف إلا بما يستلزم المدح دون ما يستلزم الذم، أو ما لا يستلزم لا مدحًا ولا ذمًّا. أما الأشعرية فنصُّوا على ذلك، وأما المعتزلة فنصُّوا على امتناع العبث واللعب على الله [تعالى][1] وعلى اعتبار التحسين العقلي، وهما يستلزمان ذلك، والله [سبحانه][2] أعلم.

الوجه الثالث: من وجوه الجمع توجيه الجمع إلى الوقوع والواقع، وهو مثل الفرق بين التلاوة والمتلو، والحكاية والمحكي، كما أوضحت بيانه في مسألة القرآن، وهو قول [الإمام][3] المنصور بالله -عليه السلام- وبيان[4] ذلك الفرق بين الوقوع والواقع أنه لما ورد الشرع بجواز إرادة اليمين الغموس[5] الفاجرة من جاحد الحقوق الواجبة عليه في الأموال والدماء والقسامة واللعان ونحو ذلك، فإنه يجوز لصاحب الحق إرادة هذه اليمين من حيث إنها حق له واجب، وإن كان يعلم أنها يمين فاجرة معصية لله تعالى، ومع هذا[6] فلا يجوز له أن يحبها ويرضاها من حيث إنها قبيحة معصية لله تعالى.

فتبين أن هذه اليمين ذات وجهين؛ وجه جازت منه إرادتها، ووجه وجبت

---

(١) زيادة من (ب، ج).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) المنصور بالله عبد الله بن حمزة و[الإمام] ساقط من (ج).

(٤) في (ب): [بين].

(٥) اليمين الغموس: هي حلف يمين وصاحبها يعلم أنها كذب.

(٦) في (ب): [ومع ذلك].

منه كراهتها، فالوجه الذي جازت منه إرادتها وقوعها من خصمه الظالم من حيث هي حق له على [من][(١)] ظلمه على جهة العقوبة للظالم، والوجه الذي وجبت منه كراهتها هو ذاتها الواقعة معصية لله تعالى، فافترقت الجهتان اللتان يتوهم عدم افتراقهما بذلك، فمتى وردت النصوص مختلفة في نحو ذلك أمكن حملها على مثل ذلك.

مثال ذلك: قوله تعالى في المستحقين للعقوبة دون غيرهم: ﴿مَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾، وقول رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في المرحومين من العباد: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم يذنبون كي يغفر لهم**» رواه مسلم[(٢)] من حديث أبي أيوب، وروى مسلم من حديث أبي هريرة[(٣)] نحوه بزيادة وهي: «**كي يستغفروا فيغفر لهم**» وله شواهد عن جماعة من الصحابة ذكرتها في العواصم[(٤)].

وهذا القسم أوضح القسمين في الحكمة، أعني قسم المرحومين من الخلق، فهذه الآية المقدمة[(٥)] ظاهرها إرادة وقوع الضلال منه مع أنه عبارة عن المعاصي المكروهة بنص قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨] فجعلوا معاصي المعاقبين ذات وجهين، كاليمين الغموس الواجبة في الحقوق، وهي حرام، ووجوبها وتحريمها مجمع عليهما، وذلك يوجب صحة اعتبار الجهتين في هذه الأمور؛ لأن الوجوب والقبح ضدان يستحيل أن

---

(١) في (ج): [ما].

(٢) «صحيح مسلم» (٢٧٤٨) بلفظ: «لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقًا يذنبون يغفر لهم..».

(٣) «صحيح مسلم» (٢٧٤٩) بلفظ: «والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا...».

(٤) العواصم. ذكره في الجزء الثالث من الطبعة الجديدة، وهو في (٨/ ٦٤)، ومنه قول موسى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ﴾ [يونس:٨٨] وغير ذلك. (٣/ ١١١-١٣٥). ط جديدة.

(٥) في (ب): [المتقدمة].

[يتوجها][1] إلى جهة واحدة.

والجواب أن الآية غير نص فيما قالوا؛ لاحتمال أن المراد هو جعل صدره ضيقًا حرجًا، وذلك هو فعل الله تعالى[2] وهو حسن لا قبح فيه؛ لأنه عقوبة مستحقة، بل ذلك بيِّن، فإن الإضلال غير المعاصي، بل سبب لها، وفاعله غير فاعلها، لكن ظنوا أنها غرض الغرض، وقد مر بطلانه في البحث الثاني، وسيأتي أن مذهب أهل السنة أن الإرادة لا تَعَلَّقُ بفعل الغير، وإنما تتعلق به المحبة، وتسمى إرادة مجازًا.

وقد بنيت هذا الكتاب على أنا لا نبدل الظواهر بالنصوص؛ ألا ترى أن إضلاله الذي نص على إرادته لا يجوز أن يفسر إلا بفعل أشياء من أفعال الله الحسنة يقع عندها منهم معاصٍ قبيحة، كما ذكره الله تعالى[3] في بسط الرزق في آيات كثيرة. وكذلك الحديث النبوي ليس بنصٍ فيما ذكروه؛ لجواز أن المراد مثل ذلك من أفعال الله الحسنة التي تكون وسيلة إلى أفضل أخلاق الدنيا والآخرة، وهو العفو بعد الإساءة والإحسان إلى المسيء، كما أوضحته واستوعبت ما ذكر فيه في «العواصم»[4] والحمد لله [رب العالمين][5].

ومن ذلك إرادة [الله خلق][6] الكفار وبقاؤهم مع كراهته لهم، فإنهما لم يتناقضا لاختلاف الجهات التي تعلقا[7] بها، ومن ذلك أنه حسن من المذنب

---

(١) في (ب) خطأ [يتوهما].

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) «العواصم» (٣/ ١٣٤-١٣٦)، ط جديدة.

(٥) زيادة في (ب، م).

(٦) ساقط من (ج).

(٧) في (ب): [تعلقت] وهو خطأ.

المسلم أن يكره عذاب الله تعالى له، مع أنه يعتقد حسنه من الله تعالى وعدل الله فيه، لكنه لم يكرهه من هذه الجهة، إنما كرهه من حيث إنه لا يصبر عليه ولا يقوى له، ونحو ذلك، فوجه بعض أهل النظر كراهة الله تعالى للمعاصي والقبائح إلى ذواتها الواقعة من العصاة وإرادتها إن قدرنا ورود شيء من السمع بها إلى الوقوع لحكمة من عقوبة وسخط على من استحق ذلك أو غير ذلك، وهذا جيد في النظر لولا أنا لم نضطر إليه لعدم صحة ورود السمع بإرادة المعاصي ولا شيء منها، وإن ظن ذلك من لم يكثر النظر والتأويل التام لمعاني الآيات القرآنية، والله الهادي.

وأقرب الآيات منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۖ﴾ [آل عمران:١٧٨] وقول موسى عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٨٨] ومن الحديث حديث جبريل - عليه السلام - حيث روي أنه جعل يأخذ من حال البحر فيدخله في فم فرعون خشية أن يقول (لا إله إلا الله) فتدركه الرحمة[١]. وإذا صح ورود السمع بهذا فالدليل على من ادعى قبحه؛ لأن قبحه ليس بضروري بالإجماع.

وتلخص أن حسن ذلك، إن ورد به النص، مشروط بثلاثة أمور[٢]:

أحدها: أن يتعلق بالوقوع دون الواقع. مثلما ذكرنا في اليمين الغموس.

---

(١) عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ذكر أن جبريل جعل يَدسُّ في فيِّ فرعون الطين خشية أن يقول (لا إله إلا الله) فيرحمه الله، أو خشية أن يرحمه». صحيح. أخرجه الترمذي (٣١٠٨)، وأحمد (٢١٤٤)، والنسائي في «تفسيره» (٢٥٨)، والحاكم (٢/ ٣٤٠) وذكر فيه اختلاف في الرفع والوقف، ولعله جاء موقوفًا من طريق، ومرفوعًا من طريق. والله أعلم.

(٢) نظير على أنه في نسخة المصنف.

وثانيها: أن يكون بعد استحقاق العقوبة. لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] ونحوها مما ذكرناه.

وثالثها: ألا يجعل ذلك غرض الغرض الذي هو تأويل المتشابه، وإن لاح لنا منه شيء لم نقصر عليه التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى الذي هو المراد على الحقيقة، وإنما أراد الله تعالى[(١)] بما قبله أن يكون سببًا له لحكمة الله تعالى في ترتيب المسببات على أسبابها، فتأمل ذلك حتى تخلص به من إرادة القبائح وإرادة وقوعها جميعًا، كما تقدم في قول الخضر: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ أي: أجعل عيبها سبب سلامتها من الملك الظالم. وإلا فالمراد المحقق سلامتها لا عيبها.

الوجه الرابع: أن قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] وما في معناها من آيات هذا النوع كلها أدلة خاصة تدل على أن أول ما يقع من المكلف من الذنوب [كائن[(٢)] بالتخلية] بينه وبين نفسه لإقامة [الحجة][(٣)] حجة العدل عليه وقطع أعذاره الباطلة، من دون إضلال من الله تعالى في هذه الحال ولا تيسير للعسرى، ولم يبق من الله تعالى في مثل هذه[(٤)] الحال إلا القدر الذي بمعنى العلم والكتابة وإرادة العاقبة المستحقة بالعمل وإرادة إقامة الحجة على العبد في تلك العاقبة، كما يذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩] فإن إرادة الله تعالى عذابهم لم تعلق به إلا حين يكون حقًّا مستحقًّا عليهم بذنوبهم بالإجماع، وإنما الخلاف في جواز تقدم الإرادة للعقاب المستحق لا في أنها تعلقت بغير مستحق، فمن فسر الإرادة بالعلم من المعتزلة،

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (أ): [كان].

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب): [هذا].

كالبغدادية وأبي الحسين، لا يمكنهم تقبيح تقدمها، وكذلك من يجعل تقدمها أمرًا واجبًا مستحيلًا خلافه كالأشعرية.

وقولنا: إنه لا يجوز الإضلال في أول أحوال التكليف حتى يستحق العبد ذلك بالمعاصي. يناسب قول أبي علي[١] بالمنع من الزيادة في الدواعي إلى القبيح التي يعلم الله تعالى[٢] عندها أن المكلف يختار القبيح، بخلاف أبي هاشم فإنه يجيز ذلك كالأشعرية، لكن لا يسميه إضلالًا، إنما يسميه امتحانًا وابتلاء.

لكنا لم نقل بذلك[٣] بالنظر العقلي، وإنما قلناه بتأمل كتاب الله تعالى[٤] وقضينا بأنه[٥] محكم القرآن لموافقة العقل والنظر، فهو محكم عقلًا وسمعًا، أما العقل فلأنه من قبيل الجزاء والعذاب الأخروي، وقد ورد السمع بجواز تقديم بعضه، وهو المسمى بالعذاب الأدنى في كتاب الله تعالى، ونص على ذلك الإمام المنصور[٦] بالله من الأئمة، وأما إحكامه سمعًا فلأنه المنصوص، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ نص في ذلك، والمعارض له غير صريح[٧] في إرادة الله تعالى وقوع ذنب العبد قبل استحقاقه العقوبة بذلك.

وهنا تلخيص جيد مفيد، وهو أنه لا خلاف أن الله تعالى لا يعاقب إلا بعد الاستحقاق بالمعصية؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] ولقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟

---

(١) أبي علي محمد بن عبد الوهاب بن خالد بن حمران، شيخ المعتزلة الجبائي.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): [ذلك].

(٤) زيادة من (ب).

(٥) جواز تقدم بعض الذنوب الأخروي في الدنيا.

(٦) المنصور بالله عبد الله بن حمزة أحد أئمة الزيدية، له مؤلفات، وقد تقدم.

(٧) في (ب): [صحيح].

﴿فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ...﴾ الآية [الإسراء:١٦].

فمن فهم من الإضلال أنه من جنس العقوبات لم يجزه إلا بعد الذنوب، ومنع أن يقع من الله تعالى ابتداء قبل أول معصية، وسمى ما يقع في ذلك الوقت من أسباب المعاصي ابتلاء وامتحانًا، إن كان ممن يجيزه، وهم الأشعرية وجمهور المعتزلة. ومن فهم من الإضلال معنى الابتلاء والامتحان أجازه مطلقًا قبل الذنوب وبعدها.

لكن الآيات المقدمة(١) ظاهرة في الدلالة على أنه من جنس العقوبات، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥] إلى سائر ما تقدم، والله أعلم.

وجميع المعارضات لذلك(٢) نوعان:

أحدهما: يختص بغير المعاصي عند التأمل. كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ...﴾ الآية [الأنعام:١١١] فإنها في امتناع الإيمان إلا بمشيئة الله تعالى وعونه ولطفه وذلك صحيح، ودليل ذلك قوله تعالى في آخرها: ﴿مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩] فإنها في مشيئة الطاعة لقوله تعالى في أولها: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾. وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد [غير ذلك]**(٣) **فلا يلومن إلا نفسه**»(٤).

---

(١) في (ب، م) [المتقدمة] ولعل الصواب من نسخة المصنف ما في (أ) فإن المقدمة قريب.

(٢) قال سيدي إبراهيم بن محمد: أنه لا يوجد القبيح ولا يحبه ولا يرضاه ولا يجوز منه الإضلال في أول أحوال التكليف.

(٣) أصل الإيثار: «شرًّا» والتصحيح من أصل الحديث.

(٤) حديث أبي ذر في «صحيح مسلم»: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي...» الخ. «صحيح=

بل قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النور:٢١] وقال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:١٠٥].

فإن قيل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ عام في لفظه، وخصوص أول الآية لا يستلزم خصوص العام الذي في آخرها، كما أن خصوص السبب لا يستلزم خصوص العموم في أحد القولين(١).

والجواب(٢) من وجوه أربعة:

الأول: أنا لا نسلم أن آخرها عام منطوق؛ لأن مفعول (يشاء الله تعالى) محذوف وتقديره (المذكور في أول الآية) والمذكور في أولها يختص بالطاعات. وهذا جيد جدًّا فتأمله.

الثاني: أنا لو سلمنا العموم اللفظي لما سلمنا جواز اعتقاد معناه هنا؛ لأن في العام الوارد على سبب خلافًا قويًّا في الظنيات العمليات، فكيف هذا!

وهو أولى بالوقف فيه لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن هذا في الاعتقاد القاطع في أصول الأديان.

=مسلم» (٢٥٧٧)، وأحمد (٥/ ١٦٠).

حاشية: إشارة منه -صلى الله عليه وسلم- إلى أن الخير كله من الله فضل منه على عبده من غير استحقاق له، والشر كله من عند ابن آدم من اتباع هوى نفسه، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]. «جامع العلوم والحكم» باختصار (ص ١٤٨).

(١) قوله: (في أحد القولين) إشارة إلى مذهب الشافعي وغيره، فإنه عنده أن العام النازل على سبب خاص مقصور على السبب. [من خط سيدي إبراهيم].

(٢) في (ب): [فالجواب].

وثانيها[(١)]: أن خصوص أول الآية أقوى في هذا من مجرد نزولها على سبب خاص.

وثالثها: أن هذا من عموم المفهوم. وفيه خلاف.

الثالث من الأصل: أنا لو سلمنا العموم لم يكن لنا اعتقاد هذا لما ذكرنا من أنه من دلالة التضمن لا من دلالة المطابقة اللغوية، وقد مر تحقيقه.

الرابع[(٢)]: أنه معارض لقول إبراهيم عليه أفضل السلام: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الأنعام:٧٧] فاكتفى في وقوع ضلاله بفقد هداية الله تعالى، وإن لم تحصل إرادة ضلال ولا إرادة قبائح الأفعال.

ولذلك نظائر في الآيات، كقول آدم عليه السلام: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣] وقول نوح عليه السلام: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود:٤٧].

***

(١) في نسخة (د) [والثاني].

(٢) أي: من الوجوه الأربعة التي في قوله: فالجواب من وجوه أربعة.

[سبب ذنب داود عليه السلام]

ومنه حديث داود -عليه السلام- في سبب ذنبه، وقول الرب عز وجل له: «**وعزتي وجلالي لأكلنك إلى نفسك يومًا. فأصابته السيئة ذلك اليوم**» رواه الحاكم من حديث ابن عباس وصححه(١).

فلم يقف خسراننا على إرادته، بل على عدم رحمته، ونحو ذلك كثير جدًّا، وهو بعمومه معارض بما يتوهم(٢) من استلزام الآيات الأول(٣) لعمومها لإرادة الله القبائح، فوجب الوقف على ذلك(٤).

وثمرة هذا التحقيق أن القدر المتيقن أن وقوع المعاصي متوقف على(٥) امتحان الفرد بعدم اللطف الزائد، لا بإرادة ذنوبه ولا محبتها، كما ظن أنه مقتضى الآيات، وظن أنه قول أهل السنة، ولا متوقف على عدم القدرة والعجز، كما ظن أنه قول المعتزلة.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤٧٠ رقم ٣٦٢٠) وقال: حديث صحيح، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. ولفظه: مَا أَصَابَ دَاوُدَ مَا أَصَابَهُ بَعْدَ الْقَدَرِ إِلَّا مِنْ عُجْبٍ عَجِبَ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَبِّ، مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَعَابِدٌ مِنْ آلِ دَاوُدَ يَعْبُدُكَ؛ يُصَلِّي لَكَ أَوْ يُسَبِّحُ أَوْ يُكَبِّرُ! وَذَكَرَ أَشْيَاءَ، فَكَرِهَ اللهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «يَا دَاوُدُ، إِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِي، فَلَوْلَا عَوْنِي مَا قَوِيتَ عَلَيْهِ! وَجَلَالِي لَأَكِلَنَّكَ إِلَى نَفْسِكَ يَوْمًا» قَالَ: يَا رَبِّ، فَأَخْبِرْنِي بِهِ. فَأَصَابَتْهُ الْفِتْنَةُ ذَلِكَ الْيَوْمِ. والخلاصة أن الإنسان إذا أعجب بنفسه يوكل إلى نفسه، فلا عون له من الله عز وجل. والعجب يكون في العلم والعمل، وكذا في الحكم والحاكم حين يطلب المنصب معتمدًا على نفسه يوكل إليها، ولا إعانة من صاحب هذه النعمة سبحانه وتعالى.

(٢) في (ب): [بما يستلزم].

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): [في ذلك].

(٥) في (ب) زيادة [عدم القدرة] لعلها مقحمة من النساخ.

فإن قيل: ينتقض هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًاۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَاۚ﴾ [الأعراف:٨٩] لأن هذا الكلام كلام نبي مرضي لا يستحق العقوبة بالإضلال، وقد جوز أن يشاء الله ذلك فيقع بمشيئته.

قلنا: لا نسلم ذلك، بل هذا من شديد خوف الأنبياء -عليهم السلام- لأنهم أعلم الخلق بالله تعالى وأعلمهم به وأخشاهم له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر:٢٨] ألا ترى إلى قول الراسخين: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨] بل إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف:٩٩] وسبب خوف العلماء أنه قد أخبرنا أنه خلقنا ليبلونا أينا أحسن عملًا، وكل أحد يبتلى على قدر صبره وحاله [وكماله، وكمال][1] الابتلاء لا يحصل إلا بذلك؛ ولذلك ابتلى إبراهيم الخليل - عليه السلام - بالأمر في المنام بذبح ولده، فخاف هذا النبي الكريم أن يكون له ذنب يستحق عليه العقوبة ببلوى توقعه في أعظم الذنوب، خوف هيبة وقمع النفس[2] من العجب والأمان لا خوف تجويز، كما فسر به خوف الملائكة، ويؤيد ذلك أن كلامه خرج مخرج التعظيم لله تعالى في عدم القطع بالنجاة دون مشيئته، وعد القطع على براءة نفسه من الذنوب الموجبة للعقوبة بالخذلان، فقد عوقب آدم وداود حين وثقا بأنفسهما فأذنبا؛ ولذلك أتبع [ذلك] بذكر التوكل.

النوع الثاني: مما يتوهم معارضته لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ كله عمومات، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب) نقص [قمع نفس] في الكلام والمعنى.

[الكهف:٢٣] يوضحه أنها نزلت على سبب غير قبيح، وفي العلماء من يقصر العموم على سببه، وتناول العموم لغير سببه ظني بالإجماع، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْۚ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود:٣٤] فلا يرد علينا هنا؛ لأنها في كفار بعد البعثة والتمادي على التكذيب، فهم يستحقون الإغواء والإضلال، وأما كلامنا هنا في أول ذنب.

وأما أحاديث القدر وما فيها من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كل ميسر لما خلق له**»(١) فلا نص فيها على أول أحوال التكليف، بل قد جاء بعضها صريحًا في أن ذلك يكون عند الخاتمة، وهي وقت الاستحقاق للجزاء.

وحديث: «**كل مولود يولد على الفطرة، وإنما أبواه يهودانه وينصرانه**»(٢) يدل على ذلك، بل قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ﴾ [الروم:٣٠]. فيحتمل [أن يكون](٣) أراد بالتيسير في العصاة بعد العصيان لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] ولآية سورة الليل التي

(١) لفظه: «ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة» فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة» ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾. «صحيح البخاري» (٤٩٤٨)، ومسلم (٢٦٤٧) كتاب القدر.

فالسعادة والشقاوة سبق الكتب بهما، وذلك مقدر بحسب الأعمال، فكل ميسر لما خلق له من الأعمال التي هي سبب السعادة والشقاوة. انظر «شرح الأربعين» لابن رجب رحمه الله.

(٢) حديث صحيح أخرجه البخاري في (٨/ ٥١٢) مع «الفتح»، ومسلم (٢٠٤٧)، وأحمد (٢/ ٣٤٦). تقدم في (١/ ١٦-٢٠) من هذا الكتاب.

(٣) ساقط من (ج).

احتج بها رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- على القدر[١]. ويحتمل[٢] أن تكون [سمى][٣] التخلية تيسيرًا لما يقع بعدها باختيار المكلف وحده لما كانت سببًا في اختياره.

***

(١) حديث احتجاجه -صلى الله عليه وآله وسلم- بسورة الليل في قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من نفس منفوسة...» إلى قوله: «وأما أهل السعادة فييسرون... وأما أهل الشقاوة فييسرون لأهل الشقاوة، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ في «صحيح البخاري» (٤٩٤٨)، ومسلم (٢٦٤٧).

(٢) في (ب): [فيحتمل].

(٣) ساقط من (ب).

[تفسير القدر]

فيكون للقدر تفسيران:

أحدهما: عام لكل حال ولكل شيء. وهو العلم والكتابة ونحوهما مما تقدم كمشيئة [الله تعالى][1] العاقبة المستحقة بالمعاصي، على ما سيأتي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩].

وثانيهما: الإضلال بعد الاستحقاق له عقوبة من غير إجبار ولا سلب للاختيار. وهو خاص بمن قد امتحن حتى عصى عند أهل الجمع بهذه الطريقة.

***

(١) ساقط من (ب، م).

[الإرادة دائرة بين معنيين]

الوجه الخامس: أن الإرادة دائرة بين معنيين؛ إما أن تكون حقيقة فيهما معًا، أو في الأول منهما حقيقة وفي الآخر مجازًا.

[المعنى الأول]

المعنى الأول: الإرادة الملازمة للمحبة للمراد والأمر به والتحسين له أو شيئًا مما يقارب هذا المعنى، وهي الإرادة الشرعية للواجبات والمستحبات، وهذه هي إرادة الشيء لنفسه من غير معارضة كراهة لها بوجه من الوجوه المتعلقة بذلك الشيء المراد، وهذه هي الإرادة الحقيقية بالإجماع، فالقبائح لا تكون مرادة بهذا المعنى، وكأن المعتزلة لم يعرفوا أو لم يعترفوا بغير هذا المعنى للإرادة؛ ولذلك منعوا تعلقها بجميع القبائح، وتقدم في الصفات الدليل على جواز إطلاق المحبة على الله تعالى من غير تشبيه كالإرادة.

[المعنى الثاني]

المعنى الثاني للإرادة: الإرادة الدالة على نفي ما يستلزم العجز من وقوع ما يكره الله تعالى وقوعه في ملكه من غير سبق قدر منه أو تخلية مرادة لحكمة أو نحو ذلك، وذلك لكمال قدرته ونفوذ مشيئته وعموم ربوبيته وكبرياء عظمته، بحيث لا يجوز عليه عدم القدرة على اللطف بالعصاة ولا البداء والرجوع عما قد قدره وقضاه، وأنه لو شاء لهدى الناس جميعًا ولجعلهم أمة واحدة، كما تمدح بذلك في

كتابه الكريم، ولكن حكمته اقتضت تمكين العباد وتكليفهم وابتلاءهم، كما أخبر في كتابه، وسبقت أقداره بكل ما هو كائن عن علم لا يتغير وحكمة بالغة وحجة دامغة، فوقوع المعاصي بالنظر إلى هذه المعاني هو معنى القضاء والقدر. والتقدير عند الجميع وعند طائفة لا مانع من أن يسمي ذلك الوقوع مرادًا حقيقة أو مجازًا، ولا تسمى المعاصي الواقعة مرادة مثل وقوعها، بل تسمى مكروهة حقيقة، وإرادة وقوع المعاصي المكروهة هذه تسمى عند من يجيزها إرادة إرادة كونية لا شرعية في عرفهم(١). وإنما الشرعية في عرفهم(٢) هي النوع الأول المختص بالطاعة.

---

(١) قوله: (في غير عرفهم) قال الأمير رحمه الله: أقول: الحقيقة ما قال ابن تيمية -رحمه الله- أن الإرادة في كتاب الله نوعان أحدهما: إرادة تتعلق بالأمر وإرادة تتعلق بالخلق، فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره به، وأما إرادة الخلق فإنه يؤيد ما فعله هو. فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا، وهي الإرادة الدينية الكونية القدرية. انظر «مجموع الفتاوى» (٨/ ١٨٨)، و«منهاج السنة» (٣/ ١٦).

فالأول كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] ﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨] وقوله: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:٦] وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣].

والثانية كقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥] وقول نوح: ﴿وَلا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود:٣٤] ومن هذا النوع قول المسلمين: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن). وانظر «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٧).

ومن النوع الأول قولهم لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله. وإذا كان ذلك كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليست مرادة للرب باعتبار الأول، والطاعة موافقة تلك الإرادة وموافقة الأمر الذي يستلزم بعمل الإرادة، فأما مجرد موافقة الأمر الثاني فلا يكون به مطعن. أويقال: الرب يبغض كفرك ولا يحبه ولا يرضاه لك أن تفعله، ولا يريده بهذا الاعتبار، والذي يأمره بالإيمان الذي يحبه الله ويرضاه. انتهى. أنوار.

(٢) في (ب) زيادة [في عرفهم].

واعلم أن تسميتهم لهذه «إرادة» لم يثبت بالنص[1] وإنما ثبت أن ذلك مقدر، ولم يرد النص[2] أن كل [مقدر][3] مراد، وإن كان ذلك هو الظاهر في بادئ الرأي، فالتحقيق في النظر والاحتياط يخالفه.

أما التحقيق في النظر فإن المعاصي بالنصوص مكروهة لأنفسها، فلا تسمى مرادة لأنفسها؛ لتضاد ذلك وعدم الدليل عليه، وإنما يجوز أن تراد[4] لغيرها، ومتى أريدت لغيرها كانت هذه العبارة مجازية، تحقيقها أن المراد هو ذلك الغير لا هي، وحينئذ [فلا[5]] يجوز أن تسمى مرادة مطلقا لوجهين:

أحدهما: أن ذلك يوهم أنها مرادة لنفسها محبوبة.

وثانيهما: أنها مكروهة لنفسها حقيقة.

ولا يجوز أن تسمى مرادة إلا لغيرها، وتسمية الشيء بوصف نفسه أولى من

---

(١) قوله: (لم يثبت بالنص) قال ابن الأمير رحمه الله: تقدم قريبًا قوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ الآية ونحوها، وأنه أريد بها الإرادة الكونية لا الشرعية، وأن الشرعية هي الإرادة المتعلقة بالأمر الكوني، هي المتعلقة بالخلق. ولعل المصنف -رحمه الله- يقول الآية في الإرادة الشرعية أيضًا، وأن المراد (يهديه): يزيده هداية، من باب ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧] وقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام:١٢٥] عقوبة له على سابق معاصيه، من باب ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] والآية في هذا المعنى أظهر من أن يكون منفيًا ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ وتقدم لك عدها في البحث الثالث. نعم، على رأي الأشعرية يصح هذا لحملهم ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الرعد:٢٧] على عدم التقييد بكون لا يضل إلا عقوبة، بل قد يضلهم ابتداءً، لأنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون. ويأتي بيان معنى الآية، إن شاء الله تعالى. أنوار

(٢) في (ج): لعله [المنصوص] أو نحوها.

(٣) في (ب): [تقدير] والصواب ما أثبتناه.

(٤) في (ج): [أن يرد].

(٥) ساقط من (ج).

تسميته بوصف غيره، فإن سمي بوصف غيره فمع قرينة تشعر بذلك، وإلا أدى إلى قلب [المعاني][(١)].

وأما الاحتياط فلِمَا بنينا عليه هذا الكتاب من الوقوف على النصوص كما تقدم.

ومن أقرب الأمثلة إلى هذا الذي ذكروه ما حكى الله عن موسى - عليه السلام - من قوله: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٨٨] فكره وقوع الإيمان منهم عند الغضب عليهم لله تعالى، وهو لا يتهم في محبة الإيمان بالله في الجملة.

وابن تيمية كثير التعويل على الفرق بين الإرادة الشرعية [وبين][(٢)] الإرادة الكونية، وكلامه في هذا طويل[(٣)]. وليس هذا مما تعلم صحته ولا بطلانه بالنصوص الشرعية ولا بالبداية العقلية، فالاعتصام بالاعتقاد الجملي أحوط منه وأولى، وهو أن الله يكره القبائح ولا يحبها، وأنه على كل شيء قدير، فلو شاء لهدى الناس جميعًا، وإن له الحكمة البالغة فيما فعل وترك وقدر وقضى، وأن ذلك غير متناقض؛ ولذلك ظهر اعتقاد ذلك الجميع عن السلف من غير إشكال فيه.

البحث الرابع: اتفق أهل السنة، من أهل الأثر والنظر والأشعرية، على أن الإرادة لا يصح أن تضاد العلم، ولا يريد الله تعالى وجود ما قد علم أنه لا يوجد، وهذه الإرادة التي المقصود بها إيجاد المراد، لا إرادة المحبة التي تعلق بالذات

---

(١) في (ب) لم يفهم، وفي (م) خطأ كبير [المعاني] كتبوها [المعاصي] وهو خطأ في المعنى والسياق، وهذا يحصل بسبب عدم التركيز، ووجود نسخة خطية واحدة. وهذا في أحسن نسخة من المطبوع التي اعتنى بها أصحاب دار الكتب العلمية، فكيف بالتي لم يعتنوا بها.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٨/ ١٨٨)، و«منهاج السنة» (٣/ ١٦).

لا بإيجاد الذات، فافهم ذلك.

واحتجوا على ذلك بوجوه:

منها قوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ الآية [النساء:٨٨] ولا وجه لإنكار هذه الإرادة إلا تعلقها بما لا يقع في العلم.

ومنها: أن امتناع ذلك مدرك عقلي جلي، يدرك بالوجدان من النفس كما يدرك الألم واللذة، فإنا ندرك من [نفوسنا][(١)] امتناعها، مثل أن نريد من الله تعالى ما يقدر عليه سبحانه مما نعلم أنه لا يفعله، مثل ألا يذيقنا الموت أبدًا، وأن[(٢)] يدخلنا الجنة من غير موت ولا حشر، مع قدرة الله تعالى[(٣)] على ذلك ومحبتنا لذلك، وإنما امتنع أن نريد ذلك من الله تعالى لعلمنا أن الله تعالى قد كتب الموت والحشر على جميع العباد، ولا شك أن هذا هو الفطرة؛ ولذلك لا ترى عاقلًا في الدنيا يسعى فيما يعلم أنه لا يحصل، فلا نرى شيخًا فانيًا يطلب دواء لعود أيام الشباب، ولا نحو ذلك، وإنما خالفت المعتزلة لشبهة الأمر بخلاف المعلوم، فإن الله تعالى أمر[(٤)] بما يعلم أنه لا يقع، وصحة هذا إجماع، لكن ظنت المعتزلة أن الأمر يلازم الإرادة؛ وإنما ظنوا ذلك لأنه الأكثر[(٥)] في الشاهد في حق من لا يعلم الغيب.

***

(١) في (ب، م) [أنفسنا].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) زيادة من (م).
(٤) في (ب): [يأمر] والصواب ما أثبتناه.
(٥) في (ج): [أكثر].

[أقسام الإرادة مع الأمر]

والتحقيق [يقتضي][(١)] أن الأمر مع الإرادة[(٢)] ينقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأمر الملازم للإرادة. وذلك في حق من غرضه بالأمر تحصيل المطلوب. وشرط هذا الأمر أن يصدر ممن يعلم أن المطلوب سيحصل أو يكون جاهلًا بعلم الغيب.

القسم الثاني: لا تصحبه الإرادة قط[(٣)] ولا محبة المطلوب. وهو أمر الاختيار للغير بالعزم على الطاعة، مثل أمر الخليل [عليه السلام][(٤)] بذبح ولده، فإن الله تعالى لم يرد ما أمر به من الذبح ولا أحبه، وإنما ابتلى خليله بالعزم، كما قال: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات:١٠٣ - ١٠٥].

القسم الثالث: لا تصحبه إرادة الحصول وتصحبه محبة المطلوب دون إرادة وقوعه من المأمور. وذلك مثل أمر الكافر بالإيمان، مع علم الله تعالى أنه لا يؤمن أبدًا، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة:٤٦] مع أن الانبعاث معه - عليه [الصلاة][(٥)] السلام - مأمور به، لكن كرهه من وجه آخر لا من الوجه المأمور به لأجله.

***

(١) ساقط من (ب، م). ومن نسخة ابن عباس.
(٢) وفي نسخة (د) [أن الأمر يقتضي مع الإرادة] فيه شيء من عدم الترتيب. والله أعلم.
(٣) ساقط من (ج).
(٤) زيادة من (ب، م).
(٥) ساقط من (ب).

[حصر ما ورد في القدر والقضاء]

وفي هذا المقام يذكر أهل السنة علم الغيب وما ورد في القدر والقضاء، وأنهما بمعزل عن الجبر والإكراه ونفي الاختيار. وقد تقصيت ما ورد في ذلك فبلغت أحاديث الأقدار وثبوتها مائة حديث(١) وخمسة وخمسين حديثًا، وأحاديث وجوب اعتقاد ذلك اثنين وسبعين حديثًا، صار الجميع مائتي حديث وسبعة وعشرين حديثًا، من غير الآيات القرآنية.

والقدرية المجمع على ذمهم عند أهل السنة من يقول من قدماء المبتدعة أن الله لا يعلم الغيب(٢) ولا يوجد الآن من هؤلاء أحد، وسيأتي الكلام في تفسير القدرية.

البحث الخامس: وهو أنفس هذه المباحث ومغنٍ عنها، وذلك أن ظواهر عبارات المعتزلة والأشعرية في هذه المسألة في غاية المنافرة، وتحقيق مذاهبهم يقضي باجتماع كلمتهم على أن الله تعالى قادر على هداية من يشاء باللطف والتيسير، وعلى أن الله تعالى لا يريد المعاصي والقبائح، وهذا عجيب لا يكاد أحد يصدق به إلا بعد شدة البحث والتنقيب. وسبب اجتماعهم في المعنى أن الخطأ منهم الجميع لما فحش من(٣) الجانبين لم يخف عليهم، وما زالوا ينظرون [ويتناظرون](٤) ويعتذرون عن شنيع العبارات حتى اجتمعوا وهم لا يقصدون

---

(١) زيادة من (ب، م).

(٢) والمنسوب إليه هذا القول المذموم هو: المختار بن أبي عبيد وغيره. ذكره الحاكم في شرح العيون. من خط سيدي إبراهيم. أقول: هذا الحاكم الجشمي زيدي معتزلي.

(٣) ساقط من (د، م).

(٤) في (ب): [يناظرون]..

ذلك الاجتماع، وأنا أبين ذلك من نصوصهم وكتبهم المعروفة.

فأما المعتزلة فاعترفوا بقدرة الله تعالى على ذلك عندهم وعلى أصولهم في مسألتين:

أحدهما: أن اللطف إنما امتنع في حق بعض المكلفين لأجل البنية التي خلقهم الله تعالى عليها، وهي بنية مخصوصة، فيها غلظة وقساوة، وهو قادر عند جميع المعتزلة على تغيير بنيتهم وخلقهم على بنية الأنبياء والملائكة، ذكر ذلك ابن الملاحمي في كتابه «الفائق»[1] وقد ذكرت الوجه في لزوم ذلك على أصول المعتزلة من العقل والسمع وتقصيته في «العواصم»[2] قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف:٦٠] وقال تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَٱللَّهُ قَدِيرٌ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

---

(١) ابن الملاحمي هو: الزمخشري، وقد مرت ترجمته. وكتاب «الفائق» من الكتب المؤصلة لعقائد المعتزلة. قال الإمام ناصر الدين أحمد بن المنير رحمه الله في رده على ابن الملاحي الزمخشري: لقد ركب عمياء، وخب خبط عشواء، واقتحم وعرًا، السالك فيه هالك، والعابر فيه عاثر، وإنما ينصب إلى مهاوي الأراك، ويحوم حول مراتع الإشراك، ويبحث على حتفه بظلفه، ويتحذق وما هو إلا يتشدق، ويتحقق وما هو إلا يتفسق، وهب أنه أعرض عن الأدلة العقلية والنصوص النقلية المتضافرة على أن الله تعالى خالق كل شيء، واطرد له في الشاهد ما ادعاه، ومن مذهبه قياس الغائب على الشاهد، قد لجأ إلى الاعتراف بأن الله خالق العبد الفاعل للقبيح بمثابة إعطاء السيف الباتر للرجل الفاجر، وأن هذا قبيح شاهدًا، ولايلزم أن كون مثله قبيحًا في خلق الله تعالى، أفلا يجوز أن يكون منطويًا على حكمة استأثر الله تعالى بعلمها، فما يؤمنه من دعواه أن أفعال العبد وإن استقبحها العقلاء مخلوقة لله تعالى، وفي خلقها حكمة استأثر الله بعلمها، وهل الفرق إذًا إلا عين التحكم ونفس الهوى هذا! ودون تمكنه من اتباع هذه القواعد أن يمكن من القتاد اختراط، ومن الجمل أن يلج في سم الخياط.

في كتابه: «الانتصاف فيما تظمنه الكشاف من الاعتزال» وحاشية «العواصم» (٢/ ٢٩٧) ط جديدة.

(٢) «العواصم» (٢/ ٢٩٥-٢٩٨).

[الممتحنة:٧] وقال تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٦] وفيها حجة على ثبوت حكمة الله تعالى فيما تعرف العقول حسنه من هدايتهم وما لا تعرفه من تركها مع القدرة عليها، فإنها لا تعرف حسن ذلك كما عرفناه الآن إلا بتعريف الشرع كما مضى في مسألة الحكمة [لأن][1] كل بنية قابلة للطف أو غير قابلة فإنها عارضة يمكن تغييرها لا ذاتية، ولأن الأجسام عندهم كلها متماثلة في ذواتها، وإنما تختلف بالصفات والأحوال العارضة، وتغيير ذلك كله ممكن لله تعالى، ولأن قدرة الله تعالى على كل شيء عمومًا، وعلى هداية كل أحد خصوصًا، منصوصة قطعية معلومة من الدين ومن إجماع المسلمين.

قال ابن الملاحمي[2]: فإن قيل: فلم خلقه الله تعالى على هذه البنية التي لا تقبل اللطف؟ قلنا: لحكمة لا نعلمها، ويكفينا علمنا بأنه [حكيم][3] أو كما قال. وهنا نعلم أن الخلاف لفظي؛ لأن تغيير هذه البنية يسير على من هو على كل شيء

(١) ساقط من (ب).

(٢) قال المصنف -رحمه الله- في الرد على الزمخشري: وبالجملة إما أن يسلم الزمخشري أن الآيات لا تؤثر في الاضطرار إلا مع إرادة الله -عز وجل- للاضطرار أو لا، إن سلم ذلك لزمه مذهب أهل السنة أن التأثير لإرادة الله تعالى، فلو شاء ما آمن أحد ولو يوم القيامة، ولو شاء لآمن كل أحدٍ اختيارًا، ولو بأدنى الآيات أو بغير آية. وإن لم يسلم ذلك قام عليه الدليل من العقل والسمع... ومن الدليل على أن مذهب أهل السنة هو الفطرة التي فطر الناس عليها أن المخالفين يرجعون عند تحقق الحقائق إليها، وقد ختم الزمخشري كتابه «الكشاف» بدعاء طويل جعل خلاصته (أن يهب الله سبحانه له خاتمة الخير بهذا اللفظ) فلو أنه حافظ على مذهبه في وجوب اللطف على الله لكان ذلك التضرع الطويل لعبًا وعبثًا لا فائدة فيه؛ لأن الله تعالى على زعمهم إن كان في علمه وقدرته لطف لأحدٍ من جميع خلقه وجب عليه أن يفعله وجوبًا يقبح منه تركه، ولا يسمى واهبًا من قضى واجبًا.

(٣) ساقط من (ب، م). ومن طبعة مكتبة ابن عباس.

قدير، وإنما هو تليين تلك القلوب القاسية، أو تعليم تلك النفوس الجاهلة[(١)]، ولو أراد الله تعالى قلب جبال حديد ماء عذبًا أو هباء منثورًا لم يزد على أن يقول لذلك (كن فيكون) كيف [وليس][(٢)] إلا تقليب القلوب [القاسية][(٣)] وتليين القساوة وترقيق الطبع الغليظ! فثبت أن الله تعالى قادر عندهم على هداية العصاة عند الجميع، لكن المعتزلة شرطوا أن تكون هدايتهم بتغيير بنيتهم، وسائر الناس قالوا إن ذلك ممكن من غير تغيير البنية[(٤)].

وثانيهما: قالت المعتزلة، إلا أبا علي الجبائي، أنه يجوز أن يزيد الله تعالى في شهوات المكلفين، ويخلق من أسباب المعاصي ما يعلم أن المعاصي تقع عنده، ولو لم يخلقه لم تقع، وقاسوا ذلك على ابتداء التكليف، فإن الله تعالى كلف أهل النار، وهو يعلم أن تكليفهم يكون سببًا لوقوع معاصيهم، ولو لم يكلفهم لم تقع منهم المعاصي، وعلى هذا يجوز أن جميع المعاصي ما وقعت إلا لزيادات في الشهوات والدواعي وقع الامتحان بها لشدة الابتلاء، ومن ذلك خلق الشياطين عند هؤلاء، وحينئذ [يجوز][(٥)] أن الله تعالى قادر على هداية من وقعت منه المعاصي بتسبب هذه الزيادات[(٦)] ووجه القدرة على اللطف به واضح، وذلك أن يترك الله [بلواه بهذه][(٧)] الزيادات، وتجويز قدرة الله تعالى على اللطف بهذا المعنى بين، فثبت أن تأويلهم لآيات المشيئة بالإكراه ومحافظتهم على ذلك

---

(١) في (ب): [الجاهلية].

(٢) زيادة في (ب).

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (ب): [بنية] وليس الكلام منضبط بهذا.

(٥) في (ب): [تجويز] ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٦) في (ب): [والقدرة] مقحمة. وخطأ في ط ابن عباس.

(٧) ساقط من (ب، م).

وقطعهم بتعينه وعدم احتمال غيره، مجرد لجاج مع الخصوم وزيادة في المراء المذموم، والله المستعان.

وأما موافقة الأشعرية وأهل الأثر لهم في أن الله تعالى لا يريد المعاصي، فإن ذلك ثبت بالنص منهم والإقرار، لا بالإلزام والاستنباط، وذلك أن أمام علومهم العقلية صاحب «نهاية الأقدام» المعروف بـ(الشهرستاني) ذكر في كتابه هذا أن إرادة الله تعالى عندهم لا يصح أن تعلق إلا بأفعاله سبحانه دون كسب العباد، سواء كان طاعة أو معصية، وأن معنى قولنا: إن الطاعات مرادة ومحبوبة ومرضية. هو أن الله تعالى يريد أفعاله التي تعلق بها، وهي الأمر والثناء في الدنيا والثواب والثناء في الآخرة، ومعنى قولنا: إن المعاصي مكروهة ومسخوطة. هو أن الله تعالى يريد أفعاله المتعلقة بها، وهي النهي والذم في الدنيا والعقاب والذم في الآخرة. وطول في هذا.

واحتج عليه بأن الإرادة هي التي تخصص الفعل بوقت دون وقت، وقدر دون قدر، ووجه دون وجه. قال:[1] ويستحيل أن تخصص فعل الغير، وأن تقع غير مخصصة، فيختلف عنها أثرها، وذلك محال [ثم قال][2]: وأنت إذا عرفت هذا هانت عليك تهويلات القدرية وتمويهات الجبرية، وبين أيضًا وميز فعل العبد الذي هو كسبه عن فعل الله تعالى[3] الذي هو خلقه، كما سيأتي في مسألة الأفعال إن شاء الله تعالى[4].

---

(١) فائدة: أخرج الحاكم في المستدرك وأحمد والطبراني في الكبير حديث: «اللهم ما قلت من قول، وحلفت من حلف، أو نذرت من نذر؛ فمشيئتك بين يدي ذلك كله؛ ما شئت كان وما لم تشأ لا يكون» الحديث فيتأمل ما ذكره المصنف من كلام الشهر ستاني. من حاشية على الأصل. ولم أجده.

(٢) زيادة من (م).

(٣) زيادة من (م).

(٤) تقديم وتأخير في (ب، م) [إن شاء الله تعالى في مسألة الأفعال].

واعلم أن كلامه في ذلك قوي[١] لأنه لو صح تعلق الإرادة بفعل الغير لصح أن ينوي للغير؛ لأن النية إرادة مقارنة، وكذلك كان يلزم أن يعزم له؛ لأن العزم إرادة متقدمة.

فإن قيل: فنحن نحس إرادة فعل الغير بالضرورة.

قلنا: تلك محبة لا إرادة، لكن المحبة قد تسمى إرادة، كما قال الشاعر:

يريد المرء أن يعطى مناه ويأبى الله إلا [ما يشاء][٢]

والبيت عربي فصيح من شعر الحماسة.

وعلى الجملة إن هذا نقل لمذهب الأشعرية من بصير به، بل من إمام فيه، فقد صح أن هذا مذهبهم، سواء كان صحيحًا أو باطلًا، قويًا أو ضعيفًا، وعبارتهم في جميع تصرفاتهم في تأويل الآيات والأحاديث مخالفة لهذا ومصرحة بإرادة المعاصي، فحين علمنا أن هذا حقيقة قولهم وأن ذلك مجاز لم نوجب حملهم[٣] على الحقيقة، بل لم نجوز ذلك، كما أن الزمخشري قال إن الله يأمر بالفسق[٤] مجازًا، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾

---

(١) كلامه قوي من جهة الجدل والكلام، أما من ناحية أنه بدليل أو أنه من كسبه فمخالف للنصوص الواضحة: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] وخلق الله العباد، وخلق أفعالهم، وقد ذكر «المصنف» رحمه الله قريبًا خلق السعداء، ويسرهم لفعل السعادة، وكذلك الأشقياء، فلا يجوز التأثر بكلام المعتزلة وغيرهم.

(٢) في (ب): [ما أراد].

(٣) في (ب، م) [حملها] وهذا مغاير للسياق.

(٤) إن الله لا يأمر بالفسق لا حقيقة ولا مجازًا، وهذا من ضلال الزمخشري وتأويلاته الفاسدة، وقد رد عليه العلامة أبو حيان الأندلسي في تفسيره «البحر المحيط»، ونقلته في كتابي «فتح رب العباد شرح تطهير الاعتقاد» ط ١٤٢٨هـ، بمصر. وكلام الزمخشري هذا في «الكشاف» في تفسير سورة الإسراء. المجلد الثاني.

[الإسراء:١٦] ومع ذلك لا يحل لمسلم أن يحمله على الحقيقة لما كان قد نص على أن ذلك مجاز، فكذلك هؤلاء.

ولكن هذا منهم مجرد لجاج وشدة مراء وجدل قابلوا به ما وقع من خصومهم من مثل ذلك، وقد نهى الله تعالى عن التفرق[١] بنص القرآن وإجماع المسلمين، فواجب على كل من عرف هذا من الفريقين ترك هذه العادة المكروهة في ابتداع العبارات المفرقة بين الجماعة والمخالفة للطاعة؛ ولذلك نهى الإمام إبراهيم ابن عبد الله بن الحسن[٢] عن تسمية الفرق بهذه الأسماء المبتدعة وأمر أن يسموا بالمسلمين، فإنهم إذا اجتمعوا في ذلك كان أدعى إلى محو آثار الحمية وترك التعادي والعصبية؛ ولذلك أثنى الله تعالى على: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

وقد كنت هممت أن أقتصر على هذا البحث في هذه المسألة، ثم رجوت أن يكون في ذكر سائر المباحث مزيد فائدة، وإلا فهذا أنفعها وأجلها، وهو يكفي صاحب الجمل إن شاء الله تعالى[٣].

وقد بالغ في تحريم التفرق وترك التكفير بالاختلاف في «مسائل الكلام» محمد

---

(١) في (ب، م) [التفريق]. قال تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الروم: ٣١-٣٢] وأجمع المسلمين على الاعتصام بحبل الله جميعًا، ولا يجوز التفرق. وانظر «الاعتصام» للشاطبي - الجزء الثاني.

(٢) من أئمة اليمن. ونهى أن تقول: أشاعرة ومعتزلة، وهذا هو الأصل، لكن حين خالفوا نسبوا إلى البدعة التي جاءوا بها.

(٣) زيادة من (ب).

ابن منصور الكوفي محب أهل البيت وصنف فيه «كتاب الجملة والألفة»[1] فأجاد -رحمه الله تعالى- ونقل فيه الأقوال المفيدة عن كبراء أهل البيت -عليهم السلام- باختيار ذلك ونقل صاحب «الجامع الكافي» منه جملة شافية في آخره ينبغي معرفتها ذكرها في مسألة القرآن ومذاهب الناس فيه.

***

(١) تقدم الكلام عليه في المجلد الأول، فلينظر.

[مراد أهل السنة في مسألة الإرادة]

وهنا تحقيق بالغ، وهو أن مراد أهل السنة في مسألة الإرادة أن يكون الله تعالى غالبًا غير مغلوب، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ [يوسف:٢١] ولم يصادم [هذا القدر][١] المعتزلة، إنما خالفوا في العبارة حيث قالوا إن الله تعالى إنما أراد مجرد تعريض الأشقياء للخير، فقد حصل مراده الذي هو التعريض، فلم يكن مغلوبًا على مراده، كما مضى وما يرد عليه.

قالوا: وأراد تمكين العباد مع علمه بأنه يكون وسيلة إلى المعاصي. فقد أراد عندهم سببها لعلمه بذلك، بل أجاز جمهورهم أن يبتلي الله تعالى[٢] المكلفين بعد تمام التكليف بزيادة في خلق الشهوات والشياطين ومضلات الفتن بحيث تقع (عندهم)[٣] المعاصي، وهو يعلم أنه لو لم يفعل ذلك أطيع وما عصي.

وهذا هو الإضلال الذي تجيزه الأشعرية وتظن المعتزلة أنها تمنعه، وهو الذي قد يسميه بعض الأشعرية إرادة لوقوع المعاصي أولها، وإنما اختلفت عباراتهم، فإن الجميع قد اتفقوا على نفي الجبر، وعلى ثبوت الاختيار، وعلى أن الله تعالى ملك عزيز غالب غير مغلوب، وعلى أن الإضلال إن كان من جنس العقوبات لا من جنس الابتلاء والامتحان لم يجر[٤] إلا بعد الاستحقاق بالذنوب كعقاب الآخرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥] فلولا اللجاج في المراء وتمكن التعادي في القلوب لكانوا فرقة واحدة واجتمعوا على جهاد أعدائهم من الكفار الملاحدة.

---

(١) في (ب، م) [هذه القدرة].
(٢) زيادة من (ب).
(٣) في (ب، م) [عندها].
(٤) في (ب): [لم يكن] ولعل المعنى متقارب.

[إرادة سبب المعاصي]

وسر هذا التحقيق أنه لا خلاف أن سبب المعاصي مراد، وهو خلق القدرة والتمكين والتكليف، لكنه ليس بجبر محض، بل الظاهر في سبب الشر أنه شر، فمن نفى الحكمة قال: هو مراد لنفسه. ومن أثبتها قال: لا بد من مراد آخر. وهو المسمى (المراد الأول) و(غرض الغرض).

فمن قال: هو الجنة في حق الكفار. ورد عليه أن علم الغيب يمنع من طلب حصول ما علم أنه لا يحصل.

ومن قال: هو التعريض لذلك. ورد عليه أن التعريض ليس بخير محض، مع العلم أنه سبب حصول نقيض المقصود.

ومن قال: المعاصي. فهو أجهل؛ لأن سببها لم يكن شرًّا إلا لأجلها.

فثبت أنه إقامة الحجة في الظاهر، وتأويل المتشابه في الباطن، والحق أنه لا يعلمه إلا الله، كما تقدم بدلائله.

***

[فائدة العمل مع القدر]

البحث السادس: في ذكر الفائدة في التكليف[١] بالأعمال مع سبق الاقتدار. وقد يذكر هذا جوابًا على من قدح في صحة أحاديث الأقدار من المبتدعة فيقال:

الفائدة في العمل مع القدر مثل الفائدة في العمل مع سبق العلم، إذ كل منهما غير مزيل للقدرة ولا مؤثر فيها، ولو كان شيء من ذلك يؤثر فيها لما تعلق جميع ذلك بأفعال الله [تعالى][٢] وهو متعلق بها، وهي اختيارية بالنص والإجماع؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم:٧١] وأنه سبحانه قد علم وقت وقوع ذلك بعينه، وهو موصوف بالقدرة على تقديمه وتأخيره، بل على تركه لكنه لا يتركه.

وقد قال الرازي إن القول بأن سبق العلم والقدر ينفي الاختيار يستلزم ذلك في حق الله تعالى، وذلك يؤدي إلى رفع أثر القدرة، وإلى أن تقع الأشياء بالعلم دون القدرة، فينقلب العلم قدرة، وذلك محال.

وقد يذكر هذا على سبيل التقوية للإيمان الجملي بحكمة الله تعالى، وقد ذكرت في ذلك وجوهًا كثيرة بسطتها في «العواصم»[٣] ولنقتصر [هنا][٤] على شيء يسير من الوارد في القرآن والسنة وفي الفطرة.

أما القرآن فورد بأن [المراد][٥] التكليف في حق الأشقياء إقامة الحجة وقطع العذر، قال الله تعالى: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ﴿٥﴾ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴿٦﴾﴾ [المرسلات:٥-٦]

---

(١) في (أ): [بالتكليف] وهو معنى واحد.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في «النهاية»، و«العواصم» (٥/ ٢٧١-٢٧٤) و(٧/ ٣٣-٣٤). ط قديمة.

(٤) ساقط من (ب، م).

(٥) خطأ وسقط من (ب، م).

وقال: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾ [طه:١٣٤] وهذا المعنى كثير.

وفيه سر لم أر أحدًا تنبه له، وذلك أن لله تعالى حججًا مناسبة لعرف(١) العقلاء وحكمة مناسبة لعلمه الحق الذي تقصر عنه عقول العقلاء، وهذه الآيات التي ذكرناها من القسم الأول، ومنه إقامة الموازين(٢) القسط ليوم القيامة وإشهاد الملائكة والجوارح(٣) وكتابة الأعمال، مع الغنى عن ذلك كله بعلم الله تعالى.

فأما الحكمة المناسبة لعلمه الحق فهي الحكمة الداعية إلى إظهار هذه الحجج القاطعة للأعذار الباعثة على هذا العدل، وهي التي لم يعلمها سني ولا مبتدع ولا أثري ولا متكلم، ومن تعرض لها لم يحظ بطائل.

وقد يرد القرآن بهذه الحجة الظاهرة المناسبة لعرف العقلاء وحدها، مثل آيات الوعيد.

---

(١) فائدة عظيمة. تشد لها الرحال.

(٢) قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ...﴾ [الأنبياء: ٤٧].

(٣) ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] وقال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤].

فائدة: وضع الميزان وهو العدل؛ لتقوم الناس بالقسط... فعلم في نفس الأمر ما هو قسط وعدل وحسن ومخالفته قبيحة، وأن في نفس الأمر ما هو قسط وعدل وحسن ومخالفته قبيحة، وأن الكتاب والميزان نزلا لأله، ومن ينفي الحسن والقبح يقول: ليس في نفس الأمر ما هو عدل حسن، وإنما صار قسطًا وعدلًا بالأمر فقط، ونحن لاننكر أن الأمر كساه حسنًا وعدلًا إلى حسنه وعدله في نفسه، فهو في نفسه قسط حسن، وكساه الأمر حسنًا آخر ضاع به، كون عدلًا فصار ذلك ثابتًا له من الوجهين جميعًا. وانظر «مفتاح دار السعادة» (٣٣٦).

وقد يرد بما يقتضي التعليل بحكمته الحقيقية المناسبة لعلمه الحق وحدها، كقوله تعالى في سورة هود: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود:١١٩] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١] فإنا نعلم أن هذا [لم يكن][1] سدًى خاليًا عن الحكمة.

وقد يرد القرآن بهما جميعًا، كقوله تعالى جوابًا على من قال: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة:١٢] قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٣-١٤] فجمع بينهما حيث أجاب على الكفار قولهم: ﴿أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر:٣٧] استدراكًا منهم لما فات، فأخبرهم أنه كان قادرًا على تحصيل ذلك منهم فيما مضى، ولو [أراده][2]لم يفته حتى يحتاج إلى الملافاة والاستدراك، وحين علمنا حكمته في ذلك حسن أن يشير[3] إليها في الجملة من غير بيان معين، كما قال سبحانه وتعالى للملائكة: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] جوابًا على قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾.

وأما ما ورد في ذلك من السنة فأنواع:

منها حديث: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله تعالى، من أجل ذلك أرسل الرسل وأنـزل الكتب**»[4].

---

(١) في (ب): [هذه لم تكن خالية].

(٢) في (ب، م) خطأ [لو أرادوه] للجميع.

(٣) في (ب): [نشير] ولكن الخطاب لله أنه يشير.

(٤) أخرجه مسلم بلفظ: «ليس أحد أحب إليه المدح من الله -عز وجل- من أجل ذلك مدح نفسه، وليس أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش، وليس أحد أحب إليه العذر من الله، من=

ومنها عملهم بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ﴾ [الأنفال:٦٠] وقوله: ﴿وَخُذُواْ حِذۡرَكُمۡۗ﴾ [النساء:١٠٢].

ومنها حديث أبي خزامة: قلت: يا رسول الله، أرأيت رقًى نسترقي بها، ودواء نتداوى به، وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئا؟ قال: «**هو من قدر الله تعالى**» رواه الترمذي وابن ماجه من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عنه. قال المزي في أطرافه: وكذلك رواه مالك ويونس بن يزيد وعمرو بن الحارث والأوزاعي عن الزهري[1].

ومنها أن هذا السؤال مما سئل عنه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- وتولى جوابه، كما ثبت في أحاديث الأقدار، فقال في الجواب: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**» وقرأ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ الآيتين[2].

=أجل ذلك أنزل الكتاب وأرسل الرسل» برقم (٢٧٦٠) عن ابن مسعود رضي الله عنه. وقد روي بدون قوله: «وليس أحد أحب إليه العذر...» في البخاري (٥٢٢٠)، والترمذي (٣٥٣٠)، وأحمد (٣٦١٦)، وابن حبان (٢٩٤)، من عدة طرق عندهم جميعًا غير مسلم فقد رواه بتمامه.

(١) حديث ضعيف، أخرجه الترمذي وقال: قد روي عن ابن عيينة في الروايتين، قال بعضهم: عن أبي خزامة عن أبيه، وقال بعضهم: عن ابن أبي خزامة عن أبيه، وقد روى غير ابن عيينة هذا الحديث عن أبي خزامة عن أبيه، وهذا أصح، ولا نعرف لأبي خزامة غير هذا الحديث. «سنن الترمذي» رقم(٢٠٦٥) و(٢١٤٨)، و«تحفة الأشراف» (٩/ ١٥٢-١٥٣)، وابن ماجه (٣٤٣٧).

(٢) الحديث في «صحيح البخاري» (٤٩٤٨) ومسلم، وقد سبق، وفيه إثبات العمل مع الإيمان بالقدر؛ لأن القدر سر من أسرار الله تعالى ضربت دونه الأستار، اختص سبحانه به وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لما علمه من الحكمة، وواجب علينا أن نقف حيث حد لنا فلا نتجاوز.. وقد ثبتت الأحاديث بالنهي عن ترك العمل واتكاله على ما سبق من القدر، بل تجب الأعمال والتكاليف التي ورد بها الشرع، وكل ميسر لما خلق له، لا يقدر على غيره، فمن كان=

والمعنى في الجواب النبوي أن الله تعالى قدر الجزاء وأسبابه، وقدر أن تكون أسبابه اختيارية من أفعال العبد، وما قدره الله لابد من أن يقع كما قدر[١] فارتفع توهم الإشكال؛ فإنا لو لم نعمل مع سبق العلم بعملنا وسبق المقادير به[٢] لكان محارة للعقول بل محالًا فيها، فوجب ألا يكون العمل محارة ولا محالًا ولا موضع شبهة و[٣] إشكال.

وأما ما دلت عليه الفطرة من ذلك فهو أن الله تعالى قدر الجزاء في الآخرة مرتبًا على أسباب، وقدر وقوع تلك الأسباب على اختيارنا في الأعمال، وتارة على اختياره تعالى في أسباب الأعمال وفي الآلام ونحوها، وذلك [مثل ما][٤] قدر الشبع بالأكل والري بالشرب، وهما عملان اختياريان، وكذلك قدر الولد بالوطء، وحصول الزرع بالبذر، وخروج روح الحيوان بالذبح.

ذكر ذلك الغزالي مختصرًا[٥] وابن قيم الجوزية وطوله وجوده[٦].

=من أهل السعادة يسره الله لعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة يسره الله لعمل أهل الشقاوة كما في الحديث، قال تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ وقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾اهـ.

(١) في (ب): [كما قدره].

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) في (ب): [فلا] وهي مقحمة.

(٤) في (ب): [كما].

(٥) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٢٨-٣٢٩).

(٦) الحاشية: قال ابن القيم رحمه الله: فإن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أخبر أصحابه بالقدر السابق وجريانه على الخليقة بالأسباب، فإن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذي أقدر عليه، ومكن منه وهيئ له، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أم الكتاب، وكلما زاد اجتهادًا في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه. وهذا كما إذا قدر له أن يكون أعلم أهل زمانه، فإنه لا ينال ذلك إلا بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه، وإذا قدر الشبع والري فذلك موقوف على الأسباب المحصلة لذلك من الأكل والشرب والمعاد، فمن عطل العمل=

و[نظم][1] هذا المعنى إسماعيل ابن المقرئ الشافعي[2] في قصيدة له وعظية بليغة، فقال وأجاد:

تقول مع العصيان ربي غافر ... صدقت ولكن غافر بالمشيئة
وربك رزاق كما هو غافر ... فلم لم تصدق فيهما بالسوية
فإنك ترجو العفو من غير توبة ... ولست براجي الرزق إلا بحيلة
على أنه بالرزق كفل نفسه ... لكل ولم يكفل لكل بجنة

فثبت أنه يلزم في قضية العقل من احتج بسبق القدر وسبق العلم على ذنوبه وتفريطه في عمل الخير أن يترك الأكل والشرب والبذر والوطء والتوقي من الحر والبرد وسائر المضار، وإلا فقد فضل الدنيا على الآخرة حيث توكل في الآخرة وما سعى لها سعيها، وترك التوكل في الدنيا وسعى لها أكثر من سعيها، ثم احتج

=اتكالًا على القدر السابق فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة في المعاش وسائر أسبابه اتكالًا على ما قدر له، وقد فطر الله -عز وجل- عباده على الحرص على الأسباب التي بها مرام معاشهم، بل فطر الله على ذلك سائر الحيوانات، فهكذا الأسباب التي بها مصالحهم في معادهم، فإنه سبحانه رب الدنيا والآخرة، وهو الحكيم بما نصبه من الأسباب في المعاش والمعاد، وقد يسر كلًّا من خلقه لما خلقه له في الدنيا والآخرة، فهو مهيأ له ميسر له. انظر شفاء العليل ص(٤٥، ٤٦).

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) في (ب): [من علماء الشافعية] وهو العلامة إسماعيل بن أبي بكر المقرئ الشافعي الزبيدي. في زمن المصنف -رحمه الله- وقد مدح «الروض الباسم» مدحًا رفيعًا، عالم اليمن، كان غاية في الذكاء، مهر في الفقه والعربية والأدب، وكان واليًا في عهد الأشراف. له «مختصر الروضة» للنووي سماه «الروض» و«مختصر الحاوي الصغير» سماه «الإرشاد» و«عنوان الشرف» في الفقه في أربعة فنون هي: «النحو والتاريخ والعروض والقوافي» توفي ٨٣٧هـ رحمه الله. انظر: إنباء الغمر (٨/ ٣٠٩)، و«شذرات الذهب» (٧/ ٢٢٠-٢٢١)، وانظر هذه الأبيات في «العواصم» (٢/ ٦١٠) آخر طبعة.

على ضلاله بالباطل ليحقه، وهيهات.

ثم أنه لابد مع التوكل من السعي، كما قال الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [آل عمران:١٥٩] وذكر الزركشي في «شرح جمع الجوامع» عن الجنيد -رحمه الله- قال: إنه قال: كلمت يومًا رجلًا من القدرية، فلما كان في الليل رأيت في النوم كأن قائلًا قال: ما ينكر هؤلاء القوم أن يكون الله قبل خلقه للخلق علم أنه لو خلق الخلق ثم مكنهم أمورهم، ثم رد الاختيار إليهم للزم كل امرئ منهم بعد أن خلقهم ما علم أنهم له مختارون[١].

قلت: بل قد أوجب ذلك الرازي بنظر عقلي معناه أن العلم تابع للمعلوم في الرتبة لا في الوجود، مثل تبع حركة الخاتم للإصبع، فلا يتصور حصول العلم متعلقًا بالمعلوم إلا وللمعلوم ثبوت في الذهن لا في الخارج. والنكتة في هذا أن الله تعالى غير مختار في علمه إجماعًا، فإن كونه قادرًا عالمًا من صفات الكمال اللازمة الواجبة، وإنما يختار -سبحانه وتعالى- في كونه فاعلًا، فإن شاء فعل وإن شاء ترك، وليس يقال: إن شاء علم وإن شاء جهل. فكذلك لا يقال: إن شاء علم الموجود معدومًا والمعدوم موجودًا. ونحو ذلك، إنما يقال: لو شاء لجعل ذلك كذلك، لكنه لا يشاء خلاف ما علم، كما سبق تقريره، لكنه يقال: [إذا][٢] كان المعلوم أسبق في الرتبة، فإنه راجع إلى أفعال الله تعالى، وهي اختيارية، وكان الاختيار تابعًا للحكمة، فهي أسبق في الرتبة. وهذا نفيس جدًّا فتأمله.

وسبق في مسألة الحكمة طرف صالح من الكلام في الحكمة في خلق الأشقياء[٣]

---

(١) «العواصم» (٦/ ٣٤٨) نقلاً عن الزركشي.

(٢) في (ب): [إن].

(٣) أنهم يعملون بعمل أهل النار، عياذًا بالله.

فيراجع من هنالك، ومن ذلك أن يقال: إنما يلزم في قضية العقل قطع أعذار الخلق في الربوبية وتقديسها عن كل عيب ونقص وظلم وعبث ولعب، فمن أنكر شيئًا من ذلك قامت عليه البراهين -كما تقدم- ومن اعترف بهذين الأمرين فقد اعترف بأن الله حكيم نافذ المشيئة غني كريم، فلا يصح منه بعد هذا أن ينازع ربه تعالى في حكمة خفية لوجهين:

أحدهما: أن علمه الجملي بحكمة ربه كاف شاف.

[وثانيهما][1]: أن علمه بكمال ربه في جميع أسمائه الحسنى مع نقص العبد في كل معنى وكثرة جهالاته وظلمه وخبث كثير من طباعه وغلبتها عليه يكفيه وازعًا عن اتباع سنة الشيطان، لعنه الله تعالى، حيث نازع ربه تعالى في حسن سجوده لآدم، وهذه هي سنة السفهاء من الناس الذين قالوا: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾ [البقرة:١٤٢] ولو كانت تجب إزاحة كل عذر باطل لأزاح الله تعالى أعذارهم حيث قالوا: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [السجدة:١٢] واقتراحهم على الرسول أن يكون ملكًا، وأن يفجر لهم الأنهار تفجيرًا، ونحو ذلك، على أن الله تعالى لم يخل كتابه الكريم من الإشارة إلى ما تحمله عقول البشر ويليق بعلومهم من ذلك، فنقول بقدر ما وهب الله لنا من ذلك:

---

(١) في (ب): [وثانيها].

[الحكمة في خلق الأشقياء]

أن الله تعالى خلق [الأشقياء][(١)] لحكم كثيرة شاهدة له - سبحانه وتعالى - بالنزاهة من الظلم واللعب والعبث، بل شاهدة له - سبحانه وتعالى - بالحكمة البالغة والنعمة السابغة والحجة الدامغة، فمن قال إن الله تعالى ما خلق الأشقياء إلا لعمل القبائح في الدنيا وللعذاب في الآخرة، أو كانت عبارته توهم ذلك، فما أصاب الحق ولا أحسن الترجمة عن الكتاب والسنة، ومن أراد إصابة الحق في ذلك تتبع متفرقات الحكم[(٢)] المنصوصة بألفاظها وأداها بها والمعقولة بمعانيها وجمعها، بل جمع ما يسر الله له منها لا يمكن البشر الإحاطة بجميعها.

والذي حضرني منها سبعة أمور تفصيلية؛ لفظية ومعنوية، وأمر جملي يعمها.

أما الأمر الجملي فما تقرر بالبراهين الجمة سمعًا وعقلًا من حكمة الله تعالى، كما قال للملائكة: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] وقال في هذا المعنى: ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا[(٣)] أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ﴾ [الزخرف:٥].

---

(١) في (ب): [الأشياء] وهو خطأ مخالف لسياق الكلام.

(٢) في (ب،م) [الحكمة]. وط ابن عباس.

(٣) ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ﴾ نقدر وننحيه عنكم ونترك إنزاله ونعرض. أو حال معنى معرضين (إن كنتم قومًا مسرفين) أي لأن كنتم. والباء عطف على محذوف أي (أنهملكم إنزال القرآن لأنكم مسرفون، وعن كثير من السلف معناه: ألا نذكركم قط ونخليكم ونعرض عنكم ولا نعذبكم ولا نجازيكم لأنكم تركتم أمرنا وأسرفتم كما يقول: (أحبك إن كنت شتمتني) ومن قرأ إن كنتم، بالكسر. فمن جعل التحقيق بمنزلة الشكوك بناءً على أن المخاطب كأنه متردد، شاك في ثبوت المراد قصدًا إلى نسبته إلى الجهل.. من جامع البيان. حاشية في الأصل.

أقول: انظر جامع البيان في تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير الطبري رحمه الله (٢٥/ ٥٩) وقد نقل المحشي كلمات بالمعنى رحمهم الله جميعًا.

قال المحشي: كثير من السلف، منهم ابن عباس ومجاهد وأبو صالح والسدي، واختاره ابن جرير والقول الأول هو قول قتادة وكأنه أوفق منه.

وأما التفصيلية فإنها وإن رجعت في المعنى إلى أقل من ذلك العد فقد أديت ما أمكنني تأديته بلفظه، عسى أن أنال الدعوة النبوية لمن أدى ما سمع كما سمع(١) من الأحاديث الثابتة في ذلك.

الأول: خلق الله تعالى الأشقياء لعبادته بالنظر إلى أوامره إجماعًا ونصًّا، وبالنظر إلى محبته للخير من حيث هو خير على الصحيح، كما مر في إثبات الحكمة، وقد أوضحت هذا في «العواصم» في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] وهو مذهب جمهور أهل السنة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧] وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥] فإنهم أقروهما وفرقوا بين [معنى](٢) الرضا والمحبة ومعنى الإرادة والمشيئة(٣).

ولذلك قال السبكي في «جمع الجوامع» في آخره في الاعتقاد ما لفظه: والمحبة غير المشيئة والإرادة، فلا يرضى لعباده الكفر ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢] ولم يحك خلافًا لشذوذه عنده، ومن لم يبحث حوافل [كتب](٤) أهل السنة يظن أن هذا يخالف قواعدهم.

الثاني: الابتلاء بالنظر إلى عدله وحجته، كما يظهر من قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧] كما مر في الحكمة في العمل مع القدر.

الثالث: لما يوجب عليهم شكره من إحسانه إليهم بعظيم نعمه وسوابغ مواهبه بالنظر إلى تكليفهم شكر نعمته، وقد ذكر غير واحد من الأئمة الأذكياء أن فرار

---

(١) الحديث: «نضر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها فأدها كما سمعها...». «صحيح الترمذي»، و«صحيح الجامع» (٦٧٦٣).

(٢) ساقط من (ب، ج).

(٣) انظر «العواصم» (٣/ ٨٤-١١٠) الطبعة الأخيرة.

(٤) ساقط من (ب).وأنظر جمع الجوامع (٨٨) وما بعدها.

الحيوانات من الموت وحرصها على الحياة من أعظم الأدلة على [عظيم][(١)] النعمة بها، وعلى وجوب الشكر عليها، ثم نعمة العافية والتمكين من الخير والمعارف بإكمال العقول والأسماع والأبصار والأيدي والبنية السوية الصحيحة والأنفاس والأرزاق الجارية.

الرابع: لما شاء [مطلقًا][(٢)] بالنظر إلى عزة ملكه وعظيم سلطانه وقاهر قدرته.

الخامس: لما لم يحط بجميعه إلا هو - سبحانه وتعالى - بالنظر إلى واسع علمه ورحمته.

السادس: للعذاب المستحق بكفر نعمته وجحد حجته بالنظر إلى علمه واختياره وقدرته وقضائه وكتابته.

السابع: الحكمة المرجحة فيهم بعقابه على عفوه وعدله على فضله الراجعة بعدله إلى فضله التي هي تأويل المتشابه، وهي[(٣)] الخير المقصود بما ظهر للعقلاء من إرادة وقوع ما قبلها من المتشابه، وهو الشرور التي لا يعلم فيها خير إن سلم وقوع ذلك.

وهذا **النوع السابع**: هو بالنظر إلى خفي حكمته منتهى متعلق إرادته ومشيئته الذي هو المراد الأول، وهو تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا هو على المختار كما سبق بيانه، ودليله في مقدمات هذا المختصر.

***

---

(١) في (ب، ج): [عظم].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): [وهو].

[ذكر ما زادته المعتزلة على هذه السبعة]

وزادت المعتزلة على هذه الأمور السبعة ثلاثة [أمور][(١)] انفردت بها دون أهل السنة:

أحدها: تعريض الأشقياء لدرك ثوابه العظيم وسكون جنات النعيم، فإن التعريض لذلك نعمة وإن لم يقبلوها، كما ورد في حديث رواه البخاري[(٢)] عن أبي هريرة: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**» قالوا: ومن يأبى ذلك يا رسول الله! قال: «**من عصاني فقد أبى**».

وثانيها: إرادة وقوع الطاعة منهم [وهو ظاهر][(٣)] قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] ومنعت هذين الأشعرية وغيرهم كما تقدم.

وثالثها: مصلحة الخوف؛ لأن العقلاء لو[(٤)] علموا أن الله ما يخلق إلا سعيدًا[(٥)] غير معذب تجرأوا على الفساد والفسوق. ذكرته البغدادية منهم، وما هو بالضعيف ولا بالمخالف[(٦)] للقواعد، فقد نص الله تعالى على أن بسط الرزق مفسدة للعباد،

---

(١) [أمور] ساقط من (ب). ووافق السقط ط ابن عباس.

(٢) «صحيح البخاري» (٧٢٨٠). وسقط في ط ابن عباس.

(٣) في (ب): [الظاهر]، و في (ج) ساقط.

(٤) في (ب): [إذا].

(٥) إن قلت: ينظر؛ فإن تقرير أن الله لا يخلق إلا سعيدًا يرشد أنه لا يضل منهم ما ينافي السعادة. قلت: المراد أنه إذا رفع الخوف يدخلون الجنة، ولو مع العصيان كان ذلك كالأعزاء لعدم الخوف.
قلت: ولعل القولا مولاك أكثري فقد بشره المعصوم بنجاة قوم ولم يزدهم الآخر. والله أعلم. حاشية الأنوار.

(٦) وينظر ما استند علمهم هل سمعي أو عقلي، فأيهما قدر لي ناف افرض خلقهم لمصلحة الخوف المعاد به لعلمهم بأنهم لا يعذبون، وذلك إما للعصمة، أو أن المعاصي لا تضرهم، مع أن خلقهم لابتلاء كما في الوجه الثاني من الكتاب يكفي، وأن ما في الخوف عن هذا الوجه. والله أعلم. جلال.

فكيف يرفع الخوف والأمان من التبعات في الدارين!

و(١)كذلك نص على أنه تخصيص الكافرين بالتوسيع الكثير [بالغنى](٢) مفسدة، وأنه إنما تركه لذلك، كما في سورة الزخرف(٣) ولذلك قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] فأبهم المغفور له ليبقى الخوف.

وكذلك قال في حق الكفار أيضًا في التوفيق للتوبة في الدنيا: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة:٦٦] فلم يقنطهم الجميع ولم يؤمنهم؛ لأنهما جميعًا مفسدتان، وتركهم في محل الخوف والرجاء؛ لأنهما جناحا الدواعي الناهضة للعباد إلى طاعة ربهم، وفيها الحجة الدامغة لمن عصى منهم.

[وزادت](٤) في السنة النبوية مع ذلك كله غيره مما لا غنىٰ عن ذكره، فإن الشيء قد يحسن مع غيره ولا يحسن وحده، كما ذكره كثير من أهل العلم في جميع الآلام والمصائب [لعظم](٥) الجزاء مع عظيم الاعتبار.

فمن أحسن ما ورد في ذلك في السنة حديث: «**فداء كل مسلم من النار بيهودي أو نصراني**». خرجه مسلم(٦) وإسناده على شرط الجماعة كلهم، وله طرق جيدة

---

(١) [و] ساقط من (ب).

(٢) في (ب): [في الغني].

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً... وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ * وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥].

(٤) في (ب): [ووردت] وساقط من (ج).

(٥) في (م): [العظيم].

(٦) رواية مسلم: «إذا كان يوم القيامة دفع الله لكل مسلم يهوديًّا فكان فداه من النار» «صحيح مسلم» (٢٧٦٧).

كما أوضحته في «العواصم»[١] و«الإجادة»[٢] وغيرهما، وأوضحت ما فيه من الحكمة والعدل وإجماع العقلاء على نظائره.

فمن العدل في ذلك أن اليهود والنصارى عادَوا المسلمين في الدنيا وظلموهم وكذبوهم وفعلوا ما أمكنهم من مضارهم، ومن لم يستطع ذلك منهم [ود][٣] أنه تمكن منه، وأنه فعله ووالى من فعله من أصحابه.

***

(١) «العواصم» (٦/ ١٠-٢٥)، و «الإجادة» مخطوط، ويقول بعضهم إنه مفقود.

(٢) مفقود.

(٣) في (ب): [ورد].

[القصاص بالحسنات والسيئات]

وقد ثبت وجوب القصاص بين المسلمين بعضهم من بعض، بل بين الشاة الجماء والشاة القرناء[1] فكيف لا ينتصف للمسلمين من أكفر الكافرين المكذبين البغضاء المعتدين، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر:٥١].

وقد صح في الأحاديث الثابتة أن القصاص بالحسنات[2] والسيئات، إن كان للظالم حسنات أخذ منها [المظلوم][3] وإن لم [يكن][4] حمل الظالم من ذنوب المظلوم بقدر مظلمته.

وهذا عدل معقول وليس فيه مناقضة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤] لأن المعنى أنها تظلم لا بتحميلها وزر [الأخرى][5] لا أنه لا ينتصف منها بالحق وإن شق، فما كان على وجه الانتصاف من الظالم للمظلوم لم يكن من تحميل الذنوب من لم يفعلها ظلمًا وعدوانًا، بل هو من العدل الوارد في السمع المعلوم لقوله تعالى: ﴿وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت:١٣] وقول ابن آدم الصالح لأخيه الكافر: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ [المائدة:٢٩] وهذه أدلة خاصة مفسرة لما أجمل من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

---

(١) لفظه: «لتؤدون الحقوق إلى أهلها حتى يقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء» أخرجه مسلم (٢٥٨٢)، والترمذي (٢٤٢٠)، وأحمد (٢/ ٢٣٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ٣٩٥).

(٢) في (ج): [في الحسنات]. «من كانت له من أخيه مظلمة فليقتص منه قبل أن لا يكون الدينار والدرهم، إنما هي الحسنات والسيئات». «صحيح البخاري» (٦١٦٩) (٥/ ٢٣٩٤).

(٣) في (ب): [للمظلوم].

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (أ): [الآخر].

وكذلك وردت الأحاديث الصحاح بأن: «**من سن سنة سيئة كان عليه**[١] **إثمها وإثم من عمل بها من غير أن ينقص من آثامهم**» و«**إن على ابن آدم [القاتل]**[٢] **إثم من قتل إلى يوم القيامة؛ لأنه أول من سن القتل**».

بل قد أشار القرآن الكريم[٣] إلى هذا حيث قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢] وكذلك لا يناقض هذا قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩] لأنه عموم مخصوص بالأجر على الآلام والاقتصاص من الظالم، ويجوز أن يفضل الرب – سبحانه وتعالى – على من يشاء كما قال: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء:١٧٣] لأن فضله ليس هو مما هو حق لهم حتى يدخل في قوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾. فهذا ما في فداء المسلمين بالكافرين من العدل.

وأما ما فيه من الحكمة ففيه صدق وعيد العصاة من المسلمين بذلك وعدم الخلف، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات:١٠٧] فإنه لا معنى للفداء إلا أنه قد كان لزم ذبحه بالأمر؛ لأن البداء لا يجوز على الله تعالى، وذبح الفداء يقوم مقام ذبح الذبيح، عليه السلام. ومنه فداء والد رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– بمائة من الإبل[٤] كما هو مذكور في السيرة النبوية.

---

(١) في (أ): [عليها] وهو خطأ من الناسخ. والحديث: «من سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها». «صحيح مسلم» (١٠١٧).

(٢) [القاتل] ساقط من (ب). والحديث: «لا تقتل نفس ظلمًا إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها؛ لأنه كان أول من سن القتل». «صحيح البخاري» (٦٨٦٧)، ومسلم (١٦٧٧)، وأحمد (١/ ٣٨٣).

(٣) في (ب): [العظيم] وبعده زيادة مقحمة [الحديث العظيم].

(٤) ضعيف، انظر «المقاصد الحسنة» (١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٥٤)، قال الذهبي: في إسناده واهٍ. وذكر الذبيح إسماعيل له شواهد في الصحيحين، وأما: «أنا ابن الذبيحين» فإسناده ضعيف أخرجه بن مردويه، والثعالبي في «تفسيره». وفي «الكشاف»: «أنا ابن الذبيحين». وقال العلامة الألباني: لا أصل له. «الضعيفة» (٣٣١) و(١٦٧٧).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة:٤٨] أي فدية. لكنها في الكافرين، كما قال تعالى في سورة الحديد في خطاب المنافقين: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحديد:١٥] وفي تخصيصهم بالذكر إشارة إلى القبول من المسلمين بمقتضي مفهوم الصفة، والمسلمون أيضًا باقون على الأصل في حسن ذلك، كما قرر في موضعه، ويأتي منه في هذا المختصر ما فيه كفاية، وقد استوفيت مطابقة ذلك لعمل الحكماء والعقلاء من جميع المسلمين بل من جميع الناس أجمعين في كتاب «العواصم»[١].

ومما جاء في السنة من حكمة الله تعالى في خلق الكافرين في الدنيا ونفع المسلمين بهم ما رواه النسائي من حديث سلمة[٢] بن نفيل الكندي قال: كنت [جالسًا][٣] عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقيل: أزال الناس الخيل ووضعوا السلاح وقالوا: لا جهاد؛ قد وضعت الحرب أوزارها! فأقبل رسول الله[٤] بوجهه[٥] - صلى الله عليه وآله وسلم - وقال: «**كذبوا، الآن جاء القتال، ولا تزال من أمتي أمة يقاتلون على الحق، ويزيغ الله قلوب أقوام ويرزقهم منهم حتى تقوم الساعة، وحتى يأتي وعد الله؛ الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة**» الحديث[٦].

---

(١) «العواصم والقواصم» (٢/ ٦٠٠-٦٠١) ط جديدة.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) هناك تقديم وتأخير.

(٥) ساقط من (م).

(٦) صحيح: أخرجه النسائي في المجتبى كتاب الخيل (٦/ ٢١٤) والطبراني (٦٣٥٨) وابن أبي عاصم في الآحاد (٢٤٦٠) كلاهما بزيادة: (إني لأجد نفس ربي من هاهنا). والبخاري في التاريخ (٤/ ٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢٧٥) وابن سعد (١/ ٤٢٧) وأبو عوانة (٥/ ١٦) ومسند الشاميين (٥٧) وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٧٧) وبعض ألفاظه في الصحيحين.

قال المزي[١] في أطرافه: رواه النسائي في «السير» وفي «الخيل» بإسنادين إلى أبي علقمة [نصر بن علقمة][٢] والوليد بن عبد الرحمن الجرشي، كلاهما عن جبير بن [نفير][٣] عن سلمة.

قلت: وإسناد النسائي جيد قوي. و[٤] رواه أحمد بن حنبل في المسند[٥] بطريق أخرى إلى الوليد بن عبد الرحمن. فصح الحديث ولله الحمد والمنة.

ويشهد لذلك من كتاب الله تعالى[٦] قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الفرقان:٣١] وما استأثر الله تعالى بعلمه في ذلك من الحكم [والغايات][٧] الحميدة أكثر وأعظم، والله سبحانه أعز وأعلم وأجل وأحكم، آمنا به وبجميع أسمائه ومحامده، وله المنة علينا في ذلك، وله الحمد والشكر والثناء.

البحث السابع: قد ظهر من جماعة من المتكلمين استقباح الظواهر السمعية، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ﴾ [الأعراف:١٧٩] فأوجبوا تأويلها وأمثالها وشنعوا على من آمن بها من غير تأويل، إلا التأويل

---

(١) أطراف المزي (تحفة الأشراف ٤٥٦٤) والمزي هو الحافظ أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي ٦٥٤-٧٤٢هـ.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): [نفيل] وهو خطأ.

(٤) ساقط من (ب) و(م).

(٥) المسند أخرجه أحمد (٤/ ١٠٤) برقم (١٦٩٦٥) وهو حسن. حاشية: صحة حديث [الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة].

(٦) ساقط من (ب) وفي (ج): [قوله تعالى].

(٧) في (ب، ج) [العنايات].

الذي استأثر الله بعلمه[1] على ما تقدم.

والعجب من المقبحين لذلك من المخالفين أنهم قبحوا خلق أهل النار لها وإرادة ذلك [بهم][2] في الابتداء، مع تحسينهم لفعل ذلك بهم في الانتهاء، بل أوجبوا ذلك على الله تعالى في الانتهاء، وأوجبوا عليه تخليدهم في النار، وقبحوا منه العفو عن أحد منهم! فكيف قبحوا إرادة ذلك الواجب عندهم في الابتداء، مع أن الإرادة لا تزيد على المراد في الحسن والقبح عقلًا وشرعًا [وإن][3] كان عذاب الآخرة من الحق الراجح المشتمل على العدل والمصالح كما هو الحق عقلًا وسمعًا -كما يأتي- فلا ينبغي تقبيح إرادته ولا تقبيح خلق [أهل النار][4] في الابتداء؛ لأن ما حسن فعله حسنت إرادته، فكيف بما وجب فعله، والإرادة أهون من التعذيب نفسه وأقل مضرة منه؛ فكيف يعقل أن يكون التعذيب واجبًا على الله تعالى وإرادته منه قبيحة!

فإن قالوا: إنما قبحناها إذا وقعت متقدمة لمعاصيهم لأنهم حينئذٍ غير مستحقين لذلك.

قلنا: إنها لم تعلق بهم حينئذ، وإنما تعلقت بهم حين الاستحقاق؛ لأنه لم يرد أن يوقع بهم العذاب قبل ذلك، بل بعده، والعزم على مثل ذلك [في حقنا][5] حسن

(١) في (ج): [استأثر به الله]. كما جاء في الحديث الذي رواه ابن مسعود، وهو حديث صحيح: «أسألك بكل اسم هو لك ... أو استأثرت به في علم الغيب عندك ...» وقد ذكرناه مفصلًا هنا، وكتبت فيه رسالة «رفع الهمم بتصحيح حديث الهم والغم» تحت الطبع، يسر الله نشرها قريبًا إن شاء الله تعالى.

(٢) في (ب): [لهم].

(٣) في (ب): [فإن].

(٤) في (ب، م) [أهله له] وهو خطأ. ووافق الخطأ في طبعة ابن عباس - مصر.

(٥) في (ب): [من مثله] وفي (ج): [في مثل حقنا].

عقلًا، فكذلك الإرادة المتقدمة في حقه تعالى، وقد ورد السمع بتقدمها والدليل على من ادعى قبح ذلك.

والقول بأن عذاب الآخرة حق راجح مشتمل على العدل والمصالح التي هي تأويل المتشابه، هو قول البغدادية وطائفة كثيرة من السلف(١) والخلف، ومن تبعهم من أهل السنة، كما نصره ابن تيمية(٢) وأصحابه [واختار](٣) ذلك الغزالي(٤) في «المقصد الأسنى» واحتج عليه كما تقدم.

ويدل على ذلك إقسام الله(٥) -عز وجل- في غير آية على وقوعه وتسميته حقًّا في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة:١٣] وإنما يختلف هؤلاء في قدر العذاب المشتمل على المصالح الراجحة، فمنهم من جوز ذلك [فيه](٦) مطلقًا، ولو مع الخلود والدوام الذي لا نهاية له، ومنهم من جوزه فيه مطلقًا إلا في الخلود.

واختلفوا أيضًا؛ هل دلالة السمع على الخلود قاطعة أم لا؟ لورود الاستثناء فيه في القرآن والحديث إلا تحلة القسم ولغير ذلك، كما تقدمت إليه الإشارة في مسألة الحكمة، وهي(٧) مبسوطة في مواضعه، فقد صنفت في هذه المسألة مصنفات مستقلة(٨).

---

(١) خطأ في (ب): [الخلف والسلف].

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٦٥)، و(٣٢/ ٦٠-٧٠).

(٣) في (ب): [أجاز].

(٤) «المقصد الأسنى» ص(١٢٦-١٢٧).

(٥) ساقط من (أ).

(٦) تقديم وتأخير.

(٧) في (ب، ج) [وهو مبسوط] وهو خطأ.

(٨) مثل كتاب الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى- «شفاء العليل في الحكمة والتعليل» فإنه كتاب عظيم، تكلم على التعليل في القدر والحكمة والإرادة، فليرجع إليه.

والعجب منهم! كيف يمنعون تقدم إرادته مع مثل هذه الأقسام المؤكدة السابقة من الله تعالى على فعله وتسميته حقًّا، ولم يبق بينهم خلاف وبين أهل السنة إلا في تجويز تقدم إرادته لذلك، والنصوص شاهدة لأهل السنة بتقدمها، وكذلك العقول.

أما النصوص فمثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَـٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦] وهي واضحة في تقدم الإرادة قبل وقت قطع الأعذار، والعذاب لا يقع قبل ذلك في حكم الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:١٣] وفي آية أخرى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود:١١٩] وفي آية أخرى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ الآية [مريم:٧١].

وفي هذه الآيات الثلاث دلالة واضحة على أن عذاب الآخرة من قبيل الحق الراجح المتضمن للمصالح، وهذه العبارات المؤكدة في وقوعه كلام من قد أراد ذلك، فكيف يقسم عليه وهو لا يريده[1].

وأما دليل العقول على ذلك فلأن الإرادة إنما تتأخر في حقنا لتأخر العلم بالمرجحات وعدم العلم بانتفاء الموانع والمعارضات؛ ولذلك قال أبو الحسين: إنها هي الداعي الراجح الراجع إلى العلم لملازمة الفعل لذلك [وملازمة][2] الإرادة له. وذلك منه يفضي إلى نحو قول الأشعرية في قدم الإرادة، وأما الأثري السني فلا حاجة له إلى الخوض في ذلك [كما تقدم][3].

---

(١) قسم والواو تقتضيه، ويفسره قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات له ثلاث من الولد لم تمسه النار إلا تحلة القسم». صحيح، أخرجه مالك (١/ ١٣٥)، وأحمد (٢/ ٢٣٩)، وخ(١٦٥٦) وم(٢٦٣٢).

(٢) في (ب، ج) [الملازمة].

(٣) ساقط من (ج).

[إرادة الله تعالى نافذة]

البحث الثامن: أن إرادة الله تعالى نافذة، وأنه لا راد لما أراد، وقد تقدم كثير منها ولكن في هذا البحث فوائد مهمة لم تقدم، ولا بأس ببعض التكرار للتأكيد والفائدة؛ ولذلك ورد به كتاب الله تعالى، وهو أكثر الكتب حكمة وإحكامًا.

وهذا البحث مبني على أن الله تعالى على كل شيء قدير، وهذا ما لا شك فيه، ولكن أكثر المعتزلة زعموا أن الله تعالى مريد لفعل جميع ما يقدر عليه من هداية المكلفين واللطف بهم، بل اعتقدوا أن ذلك واجب عليه، ولأجل اعتقادهم وجوبه عليه قطعوا حين لم يفعله أنه غير قادر عليه تنزيهًا له من الإخلال بالواجب.

وقد صرح الإمام يحيى بن حمزة بإبطال قولهم في كتابه «التمهيد»[١] في أوائل الباب السابع من النبوات على ذلك، وهو قول جماعة من قدماء العترة[٢] كما ذكره محمد بن منصور الكوفي، والسيد أبو عبد الله الحسيني في كتابه الجامع الكافي، وهو قول غير واحد ممن عاصرت[٣] من أئمتهم عليهم[٤] السلام.

***

---

(١) تنبيه: قد أخطأت لجنة التحقيق في دار الكتب العلمية خطأً فاحشًا حين ترجموا للإمام يحيى ابن حمزة الحسيني الذماري اليمني، عالم شهير من علماء اليمن في القرن السابع الهجري فقال المحققون: يحيى بن حمزة الخضرمي أبو عبد الرحمن قاضي دمشق كان من حفاظ الحديث توفي سنة (١٨٣هـ). وهذا من الخطأ الكبير الذي لا يتحرى بعض الباحثين فيه، فيخلطون بين الأنساب والبلدان والكتب، فيكون خطأ فوق خطأ. وكتاب التمهيد مخطوط لدي منه نسخة. وهناك طبعة موجودة في مصر، انظر منها (٢/ ٤١١-).

(٢) ساقط من (ب، ج، م). ومن ط ابن عباس.

(٣) في (خ) [عارضت].

(٤) في (ب): [عليه].

[هفوة المعتزلة الكبرى]

وهذه المسألة هفوة المعتزلة الكبرى في مقابلة هفوة الجبرية في [نفي](١) الاختيار، وبها تمكن خصومهم منهم، ومن سلم منهم من هذه المسألة قارب أهل السنة في مسألة الأفعال(٢) بل كان منهم، فإن إمام الحرمين الجويني ما وافق أهل السنة في مسألة الأفعال إلا فيها(٣) فعدوه من أئمتهم ولم يختلفوا في ذلك، ولا شك [في أنه أحوط](٤) في صحة [قدرة الله تعالى](٥) على هداية الخلق أجمعين باللطف والاختيار عقلًا وسمعًا، ولا شك أنه أحوط وأولى من قول المعتزلة، فإنه يمكن في العقل أن يكون الله تعالى إنما ترك ذلك لحكمة استأثر بعلمها، مثل حكمته في خلق أهل النار، والعقول تقصر عن الإحاطة بجميع حكم(٦) الله تعالى ومعلوماته، فيحسن في بعض ما لا تعرف العقول حسنه أن يكون حسنًا عند الله لحكمة اختص بعلمها، فيجب قصر استقباح العقول على من لا(٧) يعلم من الحكم في الغيوب المحجوبة إلا ما تعلمه(٨) وليس يحسن أن يقال إن الله لا

---

(١) في (ب، م) [نفس].

(٢) حاشية: فيه بيان أن الحق مع أهل السنة في مسألة الأفعال؛ لأن «المصنف» -رحمه الله- صرح في كلامه هذا أن من سلم من المعتزلة وافق أهل السنة؛ لأن المعتزلة ضُلَّال، وقد خالفوا في عقائدهم الباطلة، وهذا رد عليهم حين نفوا الاختيار، وكانوا جبرية، وأهل البدع كل يأخذ من بدعة الآخر؛ لأنهم لا يتقيدون بالنصوص، ولا بفهم الصحابة -رضي الله عنهم- فتنبه.

(٣) أي في إثبات الاختيار، ورد ما قاله المعتزلة والأشاعرة.

(٤) ساقط من (ب) وفيه خطأ.

(٥) في (ب، ج) [قدرته].

(٦) في (ب، م) [حكمة].

(٧) في (ب، م) [من لم].

(٨) في (ب، ج، م) [يعلمه].

يقدر على شيء لوجه حسن استأثر الله بعلمه ولا نحو ذلك من الأعذار؛ لأن عدم القدرة نقص في الربوبية [وإن قل مثل][1] الجهل ببعض الأمور.

وأما التحسين والتقبيح فبابه واسع، وتفاوت المعارف فيه غير واقف على حد ولا نهاية؛ لأنه موقوف على الوجوه والاعتبارات ومعرفة العواقب الحميدة والغايات[2] الغيبية البعيدة، والمرجحات الخفية عند تعارض المصالح والمفاسد، وهذا باب واسع يدخله التأويل القريب والبعيد، بل قد [اختلفت][3] في هذا أحوال المخلوقين، كما أخبر الله تعالى عن موسى والخضر -عليهما السلام- ولا يزال العالم ينكر على الأعلم، كيف الجاهل على العالم! كيف المخلوق الظلوم الجهول على علام الغيوب! كما تقدم في الحكمة في خلق الأشقياء، فكما أن الحكمة في خلق الأشقياء لما خفيت لم يحسن من أحد أن يقول إنه تعالى غير مختار في وجودهم، ورد أهل الإسلام ذلك على الفلاسفة، فكذلك في مسألتنا.

ثم إن المعتزلة رجعوا إلى قول أهل السنة في هذا بعد التعسف الشديد في تأويل القرآن والسنة، واجتمعت الكلمة في الحقيقة على أن الله تعالى على كل شيء قدير، وعلى ما يشاء لطيف، وما بقي إلا اللجاج في المراء بين أهل الكلام، كما أوضحت ذلك في البحث الخامس من هذه المسألة، أعني مسألة الإرادة.

ونزيد هنا وجهًا لم نذكره هناك، وهو أن الله تعالى قد نص على دين الإسلام أنه الفطرة [التي][4] قال تعالى: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) في (ب): [الغاية].

(٣) في (ب، م) [اختلف].

(٤) ساقط من (ب، ج، م) وفي (ج): [دين الفطرة].

لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ [الروم:٣٠] واتفق أهل الحديث على صحة حديث أبي هريرة في ذلك، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كل مولود يولد على الفطرة، وإنما أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه**»(١).

وقد ذكر البغوي في تفسير(٢) هذه الآية عن أكثر أهل السنة أن الآية على عمومها في السعداء والأشقياء، واحتج لهم بحديث أبي هريرة(٣) وغيره، وكيف لا يكون كذلك وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**وإنما [أبواه]**(٤) **يهودانه وينصرانه ويمجسانه**» إنما هو في الأشقياء! فلزم المعتزلة أن يقولوا به ويتركوا قولهم: إن الله بنى الأشقياء على بنية علم معها أنه لم يبق لهم لطف في مقدوره. ولزم أهل السنة أن يقولوا به ولا يعتقدوا أن أحاديث القضاء والقدر مبطلة للاختيار ولا لحجة الله تعالى.

وفي الحقيقة إن الجميع قد فعلوا بمقتضاه، لكن أهل السنة بالنصوص الصريحة الكثيرة، والمعتزلة في بعض المواضع، كما تقدم في البحث الخامس. على أن هذه الآية وهذا الحديث عند المعتزلة مما يصولون به على أهل السنة وليس كذلك، بل هما على المعتزلة لا لهم.

---

(١) صحيح البخاري (١٣٨٥) بلفظ: «كل مولود»، ومسلم (٢٦٥٨) بلفظ: «كل إنسان تلده أمه» وبلفظ: «ما من مولود يولد..»، وبلفظ: «من يولد يولد على هذا...»، وجاء عند الترمذي والطبراني وابن عساكر وغيرهم وفيها زيادات، وهي صحيحة. انظر: صحيح الجامع (٤٥٥٩) (٤٥٦٠).

(٢) قال البغوي رحمه الله: (فطرة الله) أي: دين الله... خلق الناس عليها. وقيل: لا تبديل لخلق الله: أي ما جبل عليه الإنسان من السعادة والشقاء، لا تبديل: فلا يصير السعيد شقيًّا ولا الشقي سعيدًا. «تفسير البغوي» (٦/ ٢٧١)، والطبري (٢١/ ٤١-٤٢)، والقرطبي (١/ ٣١).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

وإنما ظنوا ذلك لأنهما حجتان على الجبرية، وهم يعتقدون إلا العارفين منهم أن أهل السنة كلهم جبرية، فهذا سبب وهمهم.

وأما كونهما على المعتزلة فلقولهم: إن اللطف غير مقدور لله تعالى. وتعليلهم ذلك بأنه تعالى بنى الأشقياء على بنية لا تقبل اللطف.

ثم إن أهل السنة يُلزمونهم تعجيز الرب تعالى بذلك، وهم يأبون ذلك ويقولون إنه غير قادر على اللطف ولا يوصف بالعجز، وإنما قالوا ذلك لاعتقادهم أن اللطف بالأشقياء محال كوجود ثانٍ لله، تعالى عن ذلك، والقادر على كل شيء لا يوصف بالقدرة على المحالات لأنها ليست بشيء، وإلا لزم أن يوصف بالقدرة على لا شيء.

وقولهم هذا ضعيف؛ لأن الإحالة لم تبين في اللطف بالعصاة، ولو تبين ذلك لقبح تكليفهم على أصول المعتزلة، فإن خلقهم على تلك البنية مفسدة في التكليف، وهم لا يجيزون المفسدة[1] فيه، ولو جوزوها فيه ما أوجبوا اللطف فيه، وإلا لتناقض، إنما المحال ما لا يمكن تصوره، مثل كون الشيء قديمًا حادثًا، كما في تقديرهم أن الله لو خلق مثله تعالى عن ذلك لم يكن مثله قط؛ لأن المخلوق حادث مربوب بالضرورة، والله تعالى رب قديم، فقياس هذا باللطف بالعصاة واهٍ لا يرضى [مثله][2] في الفروع الظنية.

وقد اعتذرت الفلاسفة بمثل عذرهم في هذا في قول الفلاسفة إنه ليس في مقدور الله تعالى أحسن من هذا العالم مع أنه على كل شيء قدير؛ لأنهم زعموا أنه لو كان في مقدوره لأوجده على الفور، وإلا كان بخيلًا، تعالى عن ذلك.

---

(١) في (ب): [المفسد].

(٢) ساقط من (ب، م).

وأجيب عليهم بمثل(١) ما أجيب على المعتزلة من أن حكمة الله تعالى أعظم من أن يحيط بها خلقه، وأنه قد بين منها أنه يبلو عباده ليميز الخبيث من الطيب، كما صرحت به الآيات القرآنية.

واعلم أن قول أهل السنة في المشيئة والقضاء والقدر وسبقهما للأعمال لا يقتضي الجبر، كقول الجميع في سبق العلم، بل كثير من أهل السنة فسروا القضاء والقدر بعلم الغيب السابق، منهم القاضي عياض في شرحه لمسلم والنووي في شرحه له وابن بطال في شرح البخاري وغيرهم(٢). وإنما وقع الخلاف فيما تعلق به الإرادة السابقة، كما تقدم تحقيقه في المباحث المتقدمة، وإنما مقصود أهل السنة بذلك نفي العجز والقصور عن قدرة الله تعالى، فقد وقع الاتفاق على نفيه في الحقيقة إن شاء الله تعالى.

وقد وضح بذكر هذه المباحث [أن للخلاف](٣) هنا خمس مراتب، قد بسطتها في «العواصم»(٤) ولا غنى عن الرمز إليها على سبيل الإيجاز الكثير:

الخلاف الأول: هو الخلاف في قدرة الله تعالى على هداية(٥) العصاة ما داموا على بنيتهم التي خلقوا عليها حتى يغيرها الله تعالى. وهو الذي فرغنا من ذكره وبيان الحجة على بطلانه، وعلى أن المخالف فيه أخطأ في العبارة ووافق في المعنى [لأن](٦) قدرته تعالى على تغيير البنية هي قدرته على اللطف بعينها، فارتفع الخلاف، والحمد لله.

---

(١) في (ج): [بما أجيب].

(٢) إكمال المعلم (١/ ٢٠٠) ط. الوفاء. وشرح النووي (١/ ١٦٠) شرح الحديث الأول و(٥/ ١٧) و(١٠/ ٢٣٢) و(١٨/ ٤٨) رقم(٢٦٧٧).

(٣) في (ب): [للخلاف].

(٤) «العواصم» (٢/ ٢٩٢-٣٥٤) ط جديدة.

(٥) خطأ في (ب).

(٦) في (ب): [لا] خطأ.

الخلاف الثاني: القول بنفي قدرته تعالى على ذلك مطلقًا. ادعاه بعض أهل العصر على أصحاب أبي هاشم المعتزلي، ولم ينصوا عليه، وهو مما لا ينبغي أن يصدق عليهم حتى ينصوا عليه لمخالفته الأدلة الجلية من المعقول والمنقول كما أوضحته في «العواصم»[1]. وإنما حمل هذا على دعواه ما رأى في اعتراف المعتزلة بخلافه من لزوم موافقة أهل السنة، ففر من موافقة خصومه إلى ما هو شر منها، كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وقد تمدح الرب سبحانه وتعالى بأنه لو شاء [جعل][2] منا ملائكة وقال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢] وقال: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ﴾ [الإسراء:٥٠ - ٥١] وقد علم من الدين وإجماع المسلمين أنه تعالى قادر على تغيير صفات الأجسام، مثل قلب خبث الحديد فضة أو ذهبًا، وقلب البهائم ناسًا والناس بهائم، مثلما خسف باليهود قردة بقوله لهم: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٥] فكذلك لو شاء خلق من الأشقياء أنبياء وملائكة، وما السر في تغيير شيء منهم إلا تليين قساوة قلوبهم، كما أوضحته في «العواصم»[3] فليراجع إذا احتيج إلى ذلك.

الخلاف الثالث: خلاف من منع عقوبة العصاة بالإضلال. وقد يتوهم[4] كثير منهم أن ذلك يؤدي إلى الجبر فيتأولونه بالخذلان، ولا يعلم أن الإضلال ليس من الجبر في شيء، إنما هو الخذلان وسلب الألطاف؛ ألا ترى أن من هداه الله

---

(١) العواصم (٢/ ٤٢٥) ط جديدة.

(٢) في (ب): [الجهل].

(٣) العواصم (٢/ ٤٣٠-٤٣١).

(٤) في (ج): [لم يقهره ويجبره].

تعالى فلم يقهره ولم[١] يجبره على الهدى فكذلك من أضله فلم يقهره ولم يجبره على الضلال، إنما هو التيسير للعسرى عقوبة، كما أن الهدى هو التيسير لليسرى مثوبة، وأما من خالف في هذا فلأنه لم يستحسن إرادة وقوع الذنب عقوبة مع كراهة الذنب [الواقع][٢] نفسه. وقد تقدم القول فيه مستوفى في الوجه الثالث من البحث[٣] الثالث.

الخلاف الرابع: خلاف من يخالف في تجويز إرادة وقوع الذنب مع كراهة الواقع ليظهر كثير من أسمائه تعالى الحسنى، مثل اسمه[٤] تعالى: العفو الغفور التواب الواسع الحليم الرحمن الرحيم، وقد صحت النصوص النبوية بما يقتضي هذا، كما أخرجه مسلم[٥] عن أبي أيوب الأنصاري وعن أبي هريرة، كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون كي يغفر لهم**» وفي حديث أبي هريرة: «**كي يستغفروا فيغفر لهم**» وروي عن جماعة من الصحابة غيرهما كما ذكرته في «العواصم»[٦] وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد».

---

(١) في (ب): [وقد توهم].

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) في (ب): [المبحث]. انظر الصفحة (٤٢٨-٤٣٤) من هذا الجزء.

(٤) في (ب) [أسمائه].

(٥) صحيح مسلم (٢٧٤٩) عن أبي هريرة، وأحمد بسند صحيح (٢/ ٣٠٩) وعبد الرزاق في المصنف (٢٠٢٧١) والطبراني في الدعاء (١٨٠١) والبيهقي في الشعب (٧١٠٢) والأسماء والصفات (ص٥٥) وفي الآداب (١٠٢٨) بتحقيقنا، والبغوي (١٢٩٤) ومن طريق ضعيف أخرجه الحاكم (٤/ ٢٤٦) والطبراني في الدعاء (١٨٠٣). وأما حديث أبي أيوب الأنصاري فلفظه: (لو أنكم لم تكن لكم ذنوب...). مسلم (٢٧٤٨).

(٦) العواصم (٢/ ٤٥٤-٤٥٥).

وبعد [صحة][(١)] ورود السمع بهذا فالحجة على من ادعى قبحه؛ لأن قبحه لا يعلم بالضرورة بالإجماع، فإن الإجماع إنما ينعقد[(٢)] على مثل قبح الكذب الضار وحسن الصدق النافع، أما مثل الكذب النافع والصدق الضار فإنه استدلالي، والسمع فيه مقدم مقبول.

الخلاف الخامس: قال أهل السنة وأبو هاشم وجمهور المعتزلة: يجوز أن يبتلي الله تعالى العبد في أول أحوال تكليفه قبل أن يعصي، ويستحق العقوبة بما يعلم أنه يعصي عنده مختارًا، لحكمة لا يعلمها إلا هو، كما يحسن أن يكلفه وهو يعلم أن يعصي حينئذ، ولو لم [يكلفه لم][(٣)] تقع منه المعاصي. ولم يفرقوا[(٤)]

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ج): [انعقد].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) واحتج أبو علي بقوله: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم:٣٠] وبالحديث المتفق على صحته: «كل مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه يهودانه أو ينصرانه» الحديث، وبما علم من القرآن من إرادة الله تعالى لابتلاء الخلق أنهم أحسن عملًا، ومن أحسن إلى بعضهم باللطف والهداية في الابتداء والانتهاء ولم يحسن إلى البعض الآخر بذلك في الابتداء والانتهاء لم يكن مبتليًا لهم، بل كان محسنًا إلى بعضهم دون بعض في جميع الأحوال، فلا أقل من إثبات حال يكون فيها مبتليًا لهم وحال يخص فيها برحمته من يشاء جمعًا بين الآيات. ويعضد ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧] وأمثالها.

ومن الناس من وقف في هذا المقام - أعني: أول أحوال التكليف - لتعارض السمع فيه، واعتقد أن الله تعالى يفعل فيه ما هو الأولى لفصله [أو لفضله] والأقوى لإقامة حجة عدله والمناسب لأسمائه الحسنى ولما هو أهله من أبلغ الحمد والثناء.

وعلى تقدير صحة كلام أبي علي فلله المنة على من أطاعه في تلك الحال [لهداياته] وألطافه الخاصة من خلق العقول وإنزال الكتب وإرسال الرسل وسائر نعمه التي قال فيها وهو أصدق القائلين: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:٣٤] والجمهور يجعلون آية الابتلاء على قوم وآية الاختصاص على قوم، لقوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة:١٠٥]=

بينهما، وخالف في ذلك أبو علي الجبائي من المعتزلة وغيره[(١)].

وهذه من[(٢)] مسائل الخلاف بين أبي علي وبين ولده أبي هاشم، فإنه في هذه وأصحابه مع أهل السنة.

=وقوله: ﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى:١٣] هذا العفو على جميع ما في الآيات. لكن الجمهور حملوها على قوم دون قوم، وأبو علي ومن معه على حال دون حال، والكل يقول بالحكمة البالغة والغايات الحميدة ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة:٢٥٥] سبحانه وتعالى. ويمكن الجمع بين الطريقتين بتغيير اختلاف الأحوال بما مضى لا اختلاف الأشخاص، لقوله في الكافرين: ﴿وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [التوبة:١٥] وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى:٢٥] ويعفو لمن أطاعه ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة:١١٨] ثم يبين يشهد للفرق بين الأحوال قوله تعالى: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:١١٠]. تم من خط المصنف من نسخته عليه السلام.

(١) المفسدة عملاً وسمعًا، أما العمل فلأنها تنافي الحكمة وتناقض الابتلاء كما يأتي، وأما السمع فلقوله: ﴿وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الزخرف:٣٣] ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ﴾ [الشورى:٢٧] وأمثالها، ولأنه علل خلق الخلق بقوله: (ليبلوهم أيهم أحسن عملًا) فقال (أحسن) ولم يقل (أقبح) فدل على ظهور الأحسن هو مراده بالابتلاء، كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] والحكيم لا يفعل ما يعلم أنه يصدر عن مراده ابتداءً حتى يستحق بعض العقاب (أو عقاب) العفو به لذلك قبحًا هذا يدلك فمن علم أن عقابه أرجح من العفو عنه ولذلك قال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٣] ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥] وفي السمع أدلة في هذه المسألة كالمتعارضة ينبغي تحريرها ممن أراد العناية الثاقبة لمعرفة هذه المسألة.

وربما دل نفي العسر والحرج على قول أبي علي، فإن السمع نفيهما إلا عن المعاقبة أو المعاصي في قوله: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥] فإن قيل: إنما نفاه عن الأول. قلنا: قوله: ﴿وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] ظاهر في غيرها، وإلا لقال (ولا يريد منكم العسر) ومن لم يذنب داخل في المخاطبين أو لاحق لهم، وهذا محتمل، والله أعلم. ونجيب عن اختلاف الرابع بحديث: «شددوا فشدد الله عليهم» ونحو ذلك من اختلاف المصالح والقوى. تم من خط المصنف رحمه الله.

(٢) ساقط من (ج).

والمراد بهذا التجويز أنه لو ورد به نص لا يحتمل التأويل وجب قبوله، ولو ورد به ظاهر يحتمل التأويل لم يجب تأويله [بل لم يحل](١).

وقيل في هذا ما دل عليه السمع والسمع أقوى الأدلة في مثل هذه المحتملات في العقول.

وقيل إنه لا يجوز في هذه الحال من الله تعالى إلا التخلية بين العبد وبين نفسه بعد التمكين، ومعنى التخلية ترك اللطف والخذلان معًا، وقد دل السمع على أن العبد لا يختار حينئذ إلا المعصية، ودل على أن فعل اللطف حينئذ فضل من الله يؤتيه من يشاء كما يختص برحمته من يشاء بالنص، وذلك التخصيص لحكمة بالغة.

ويدل على ذلك قول يوسف عليه السلام: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف:٣٣] بل قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النور:٢١] وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة:٦٤] وأبو علي يحمل ذلك في الابتداء على فضله العام [لخلقه](٢).

وروى الحاكم في تفسير سورة (ص) من حديث ابن عباس أن سبب ذنب داود – عليه السلام– أنه قال: اللهم إنك تعلم أنه لا يمضي ساعة من ليل أو نهار إلا وهو يصعد إليك عمل صالح من آل داود! يعني نفسه، فعتب الله تعالى ذلك عليه وقال: أما علمت أنه لولا إعانتي لك...(٣) الحديث. وروى نحو ذلك في سبب

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ب): [بخلقه].

(٣) ضعيف، أخرجه الحاكم (٢/ ٤٣٣) عن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: ما أصاب داود ما أصابه بعد القدر إلا من عجب عجب به من نفسه...وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الإمام الذهبي في مختصره: صحيح. أقول: لم يصح مرفوعًا، وهو في «ضعيف الترغيب» للعلامة الألباني (٣٩٧).

ذنب آدم عليه السلام. وروى الحاكم وأحمد من حديث زيد بن أرقم مرفوعًا: «وإن تكلني إلى نفسي تكلني إلى ضيعة وضعف وعوز وذنب وخطيئة»[(١)] وقال الحاكم فيها كلها إنها صحاح. والقرآن يدل على ذلك ويغني عنه، كما تقدم.

وهذه التخلية في الابتداء لا تسمى إضلالًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] ولقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥] كما تقدم، وإنما تسمى ابتلاء، كما قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧] والله تعالى لم يقل إنه لا يبتلي به إلا الفاسقين، إنما قال: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ كما أنه لا يعذب غيرهم، فالإضلال من جنس العقاب[(٢)].

وقد دل السمع على أن الله خلق الخلق في الابتداء على الفطرة نعمة ورحمة لأوليائه، ونقمة وحجة على أعدائه، كما خلقهم كذلك في الخلق الأول في عالم الذر، كما جاء في الأحاديث التي لا مانع من صحتها، وقد أوضحتها في كتاب «العواصم» في الوهم الثلاثين[(٣)] منه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران:٨٣].

---

(١) صحيح أخرجه أحمد في «المسند» (٧/ ٣٢) رقم(٣٩١٦)، و«مستدرك الحاكم» رقم(١٩٠٠)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٤٨٠٣)، وابن أبي شَيْبة في «المصنف» (٧/ ٨٤).

(٢) حاشية: قال البغوي رحمه الله: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً... فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ يعني المثل هو الحق الصدق من ربهم ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ أي: بهذا المثل. ثم أجابهم فقال: ﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ أي: بهذا المثل ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦] من الكفار، وذلك أنهم يكذبونه فيزدادون ضلالًا، والجزاء من جنس العمل. «تفسيره» ص(٢٣) ط دارابن حزم.
وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧] فهداهم أولًا فاهتدوا، فزادهم هدى ثانيًا، وعكسه في أهل الزيغ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥] فهذه الإزاغة الثانية عقوبة لهم على زيغهم. «مدارج السالكين» (١/ ٣١٣).

(٣) «العواصم» (٣/ ١٨٥-١٩٢) ط جديدة.

ثم دل القرآن على أن الله تعالى يبدأ باللطف ثم يعاقب من يشاء ممن لم يقبل اللطف، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣] وقال: ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾ [عبس:٢٠] وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت:١٧] وقال تعالى في بيان ذلك: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ۝ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف:٩٤-٩٥].

[ودل[1] السمع أيضًا على أنه تعالى يبتدئ بالإحسان من غير استحقاق ولا يبتدي بالعقوبة من غير استحقاق، بل يمهل بعد الاستحقاق [والحلم][2] ويكرر الحجة، ويعذر ويعفو عن كثير، كما قال تعالى، ثم ينتقم ممن يشاء بالحكمة البالغة، ويعفو عمن يشاء بالرحمة الواسعة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠].

والمصيبة في الدين أعظم المصائب، وقد جاء ذلك في أمور الدين منصوصًا في قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٠] ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة:١٣] وقوله: ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية:٢٣] أي: علم باستحقاقه الإضلال. وأصرح من ذلك قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] فما كان على جهة العقوبة لم يفعله الله به ابتداء قبل الاستحقاق، وما كان على جهة الابتداء الذي لا يصح التكليف إلا به فعله، وما زاد على ذلك مما يقع عنده المعاصي فهو مسألة الخلاف.

---

(١) ساقط من (ج) اثنان وعشرون سطرًا.

(٢) في (ب): [ويحكم]. ولعل الصواب ما في النسخ، لم ينبه عليه محقق ط ابن عباس.

فإن قيل: إن القول بأن[١] العبد يضل في الابتداء باختياره [من غير][٢] إضلال من الله يؤدي إلى أنه يملك لنفسه نفعًا أو ضرًّا[٣] على جهة الاستقلال، وهذا مما يمنعه السمع.

فالجواب من وجهين:

الأول: أنه لا يؤدي إلى ذلك إلا لو قلنا أنه الذي خلق نفسه فسواها فألهمها فجورها وتقواها وخلق قدرته [وتمكينه][٤] وقدر لنفسه أفعاله ومبدأه ومصيره وهداها النجدين ومكنها الأمرين، وأما إذا كان ذلك فعل الله فمن أين له الاستقلال ولله الخلق والأمر وإليه يرجع الأمر كله! ولكن الله قد استثنى من تعجيز العباد حيث قال: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف:١٨٨] وهذا الاستثناء هو الذي رددنا به قول الجبرية حيث احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان:٣٠] فإنهم تمسكوا بنفي المشيئة ونسوا الاستثناء، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**اللهم هذا قَسْمي فيما أملك، فلا تؤاخذني فيما لا أملك**»[٥] وقال موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي﴾ [المائدة:٢٥] وذلك مثل كوننا لا نعلم إلا ما علمنا ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ﴾ [البقرة:٢٦٩] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة:٢٥٥] ولم يؤد إلى استقلال العبد في العلم، فلا بدعة في القول بأن العبد يملك بعض الأمور بتمليك الله له ذلك لإقامة حجته أو سعة رحمته أو خفي حكمته.

---

(١) في (ب، م) خطأ.

(٢) في (ب): [بغير].

(٣) في (ب، م) خطأ.

(٤) في (ب): [وتمكنه].

(٥) ضعيف، أخرجه أبو داود (٢١٣٤)، والترمذي (١١٥٥)، والنسائي (٣٩٤٣)، وابن ماجه (٤٢٧)، ضعفه الشيخ الألباني -رحمه الله- في «الإرواء» (٧/ ٩١).

والقطع بأن ذلك محال غير ممكن يؤدي إلى تعجيز الله عنه ورجوع القهقرى من مذهب [أهل[١]] السنة والمسلمين! فانظر إلى الغلو في الأمور كيف ينتهي إلى الوقوع فيما كان الفرار منه! فإن السني إنما يحاول البقاء على تعظيم القدرة لله -عز وجل- فإذا غلا في مذهب رجع إلى تعجيز الله الذي كان يشنع به على المبتدعة، فصار هذا التمليك من الله تعالى لمن يشاء من عباده من جملة أحكام ملكه وعطاياه التي لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع[٢] على معنى ما كان يقول [أصحاب][٣] رسول الله: ليس لنا من أمرنا ما شئنا، وإنما نأخذ ما أعطينا! فجعل أخذهم ما أعطاهم الله تعالى من فعلهم ليكون فرق بين الحيوان المختار والجماد المسخر، وهو فرق معلوم ضرورة وعقلًا وشرعًا، مدرك بالفطرة التي فطر الله الخلق [عليها لا تبديل لخلق الله][٤] ولن تجد لسنة الله[٥] تبديلًا. فنسأل الله الاعتدال وترك بدع الجبر والاعتزال، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

***

---

(١) ساقط من (ب). ومن نسخة نبيل صلاح ط ابن عباس.

(٢) قال صلى الله عليه وآله سلم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت...». «صحيح البخاري» (١/ ٢٥٥)، ومسلم (٤١٤).

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

[العبد لا يستقل في الخير]

الوجه الثاني: أن العبد لا يستقل في الخير، لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور:٢١] ولحديث أبي ذر رضي الله عنه[١]: «**من وجد خيرًا فليحمد الله**» وأمثال ذلك كثير.

وأما الشر فسيأتي تحقيقه في مسألة الأفعال.

والظاهر أن اللطف ينقسم فمنه لطف هداية، ومنه لطف حجة وإزاحة عذر، فمن وضح له في هذه المرتبة الخامسة من مواقع الخلاف شيء قال به، وإلا [فله الوقف][٢] مع القطع بصحة القواعد الثلاث، وهي عموم قدرة الله تعالى ونفوذ مشيئته وكمال حجته بالتمكين والبيان.

وبالجملة فلله عز وجل الحجة الدامغة البالغة على العصاة في الابتداء والانتهاء، علمنا تفاصيلها [أم][٣] لم نعلمها [مع ما له عليهم من النعم وله -سبحانه وتعالى- المنة البالغة على المطيعين في الابتداء والانتهاء، علمنا تفاصيلها أو لم نعلمها][٤] مع ما تجاوز[٥] عنهم من الذنوب، وكل هذا معلوم من الدين، وإنما نسعى في تقريره في القلوب وزيادة اليقين به ونفي الشبهات عنه ورفع الخصومات فيه والله - سبحانه وتعالى- أعلم.

---

(١) «صحيح مسلم» أوله: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرمًا... فمن وجد خيرًا فليحمد الله...»، وقد تقدم.

(٢) في (ب): [فالوقف].

(٣) في (ب،ج) [أو].

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(٥) في (ب): [مع تجاوزه].

فاعلم[1] أن طريق المتكلمين في مثل هذه المشكلات المسارعة إلى القطع بأحد الاحتمالين وإن خفي الأمر، والأولى عندي عدم المسارعة إلى ذلك وعدم الجراءة عليه لما ذكره المؤيد -عليه السلام- أن الخطأ في ذلك قد ينتهي إلى حد الكفر والخلود في العذاب، وهذا خطر عظيم لا يسارع إلى ما يحتمله أدنى احتمال عاقل، فإن كان لابد من اختيار كان القول المختار أكثر الأقوال ملاءمة للسمع وأكثرها ثناء على الله تعالى وأبعدها من المتشابهات؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر:٥٥] وقد ذكرت هذا غير مرة.

***

(١) في (ب): [واعلم].

[الفرق بين المحبة والرضا، والإرادة والمشيئة]

البحث التاسع: في الفرق بين المحبة والرضا، والإرادة والمشيئة.

فاعلم أن الفرق بينهما في اللغة واضح، فالمحبة والرضا نقيض الكراهة، ،الإرادة والمشيئة معناهما واحد، وهو ما يقع الفعل به على وجه دون وجه، كما تقدم في أول المباحث. بيان ذلك أن الصائم العاطش يحب شرب الماء في حال صومه بالطبيعة، ولا يريده بالعزيمة، ونحو ذلك.

فإذا عرفت ذلك فاعلم أن المحبة قد يعبر عنها بالمشيئة وبالإرادة، كما تقدم في][1] قول الشاعر:

يريد المرء أن يعطى مناه ويأبى الله إلا ما [يشاء][2]

أي: يحب أن يعطى مناه. فتأمل ذلك لتعرف مواضعه حيث يتعارض لسمع، فإنه قد تقدم قول الشهرستاني أن الإرادة المحضة التي ليست بمعنى لمحبة لا تعلق بأفعال الغير، وإنما تعلق من كل مريد بأفعال نفسه، وأن الإرادة لتي تعلق بفعل الغير هي المحبة، لكن أهل الكلام من الأشعرية والمعتزلة لا يجيزونها على الله تعالى، وأهل السنة والمتكلمون منهم، كابن تيمية ومن تابعه، يجيزونها مجردة عن[3] نقائصها المختصة بالمخلوقين كسائر الصفات صفات

---

١) ساقط من (ب).

٢) في (ب): [أرادا].

٣) في (ب): [من]. حاشية: عبادة الغير والتوكل عليه، وهذا فناء عن العلم بالغير أو النظر إليه فهذا الفناء فيه نقص، فإن شهود الحقائق على ما هي عليه، وهو شهود الرب مدبرًا لعباده، آمرًا بشرائعه، أكمل من شهوده ووجده، أو صفة من صفاته، أو اسم من أسمائه... ولهذا كان الصحابة أكمل شهودًا من من أن ينقصهم شهود للحق مجملًا عن شهوده مفصلًا. «مجموع الفتاوى» (٣/١٦٠) ومثل أن يتقي الإرادة أو الرحمة أو العلم «المشترك» بين مسميات هذا الاسم، والقدر المشترك (٩/٢٠) و(٣/٣٢).

الله تعالى اتباعًا منهم لنصوص الكتاب والسنة والسلف، وقد تقدم طريق أهل السنة في هذا وأمثاله عند الكلام على الرحمن الرحيم وسائر الأسماء الحسنى، وإن مجرد الاشتراك في لفظ مع الاختلاف في المعنى لا يقتضي التشبيه. و[1] تقدم كلام الغزالي في ذلك المنقول من «المقصد الأسنى» وهو كلام مجود، وأجود منه كلام ابن تيمية في ذلك.

ومثال ذلك صفة الموجود[2] والحي، فإنهما يطلقان على الله تعالى على صفة الكمال [التي][3] لا تستلزم صفة نقص، وعلى عباده [على وجه يستلزم][4] جواز الفناء والموت والمرض واعتراض الآفات والعلل، ولم يستلزم ذلك تشبيهًا. وكذلك محبة الله تعالى [ورحمته][5] وسائر ما ورد منصوصًا في كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم-[6] وكلام سلف هذه الأمة الصالح وشاع بينهم وذاع وكثر، واستمر من غير تأويل ولا تحذير من إطلاقه بغير قرينة. [و][7] الله سبحانه أعلم.

وأما موضع الاحتياط في هذه المباحث فإنه [في][8] ملاحظة إثبات صفات الكمال لله تعالى ونفي صفات [النقص حيث تتبين، وفي الوقف حيث تخفى، فمن][9] صفات الكمال البينة المعلومة من الدين ومن إجماع المسلمين أن الله

---

(١) [وقد] زيادة من (ب).

(٢) في (ب): [الوجود]. حاشية «المقصد الأسنى». وانظر منه ص(٥٢) وما بعدها.

(٣) في (ب): [الذي يستلزم].

(٤) في (ب، ج) [وجوه تستلزم].

(٥) ساقط من (ج).

(٦) [صلى الله عليه وآله وسلم] زيادة من (ب).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من (ب، ج).

(٩) في (ب): [النقص يتبين في الوقف حيث يخفى].

على كل شيء قدير، وإن ما شاء كان، وأنه يهدي من يشاء، وأن له الحجة الدامغة والحكمة البالغة. ومن صفات النقص المنفية عنه - سبحانه وتعالى - في كتابه الكريم أنه لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وليس بظلام للعبيد، ولا يريد ظلمًا للعباد، ولا يريد ظلمًا للعالمين، كما قال في ذلك كله، وأنه لم يخلق السموات والأرض باطلًا ولا لعبًا ولا عبثًا، بل خلق ذلك وغيره بالحق وللحق ويقضي الحق؛ ولذلك تسمى -سبحانه وتعالى- بالحق، وكان قوله[1] الحق، وحكمه الحق، فهو - سبحانه وتعالى - الحق اسمًا ومعنًى وقضاءً وقصصًا، وفعلًا وقولًا، وخَلقًا وأمرًا، وعدلًا وفصلًا، وابتداءً وانتهاءً، ودنيا وآخرة، كل ذلك حقيقة لا مجازًا ولا تخيلًا ولا استعارة ولا مبالغة، وتفاصيل ذلك ما لا يحصيه الحاسبون، ولا يجمعه الكاتبون، ولا يحيط به الراسخون، ولا يبلغه العارفون، ولا يستقصيه الحامدون.

ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[2] فهذا كلام سيد ولد آدم، والذي تقدم للشفاعة حين تأخر من تقدم! فكيف أيها العقلاء يكون هذا كلامه -صلى الله عليه وآله وسلم- وهو إمامنا وقدوتنا [ورسولنا ومعلمنا][3] ثم نتأول ممادح الرب الحميد المجيد نحن ونقول إنها تقتضي بحقائقها الذم، وهو الذي لا أحد أحب إليه المدح منه؛ ولذلك مدح نفسه! فاتقوا الله وتأدبوا مع كتب الله، ولا تضربوا

---

(١) في (ج): [أنه الحق].

(٢) أول الحديث: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك أنت ما أثنيت على نفسك». «صحيح مسلم» (١١١٨)، وأبو داود (٨٢٣)، والنسائي (١٧٤٧)، والترمذي (٣٤٩٣). ولم يأتِ بقوله: «سبحانك».

(٣) في (ب): [ومعلمنا ورسوله].

بعضها ببعض، ولا تبادروا إلى القدح في ظواهرها والتحكم في تأويلاتها، والله -سبحانه وتعالى- هادينا الجميع، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وهذا آخر الكلام في مسألة الإرادة ومباحثها على حسب هذا المختصر، والحمد لله رب العالمين.

***

[الكلام في القضاء والقدر]

ويتعلق بهذه المسألة الكلام في القضاء والقدر [يلحق هنا البحث العاشر في أدلة المعتزلة السمعية والجواب عليهم، ينقل من العواصم][1] وأنه لا يدل على الجبر

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب، ج). قال المصنف -رحمه الله- في «العواصم» بعد كلام المعتزلة: وجواب أهل الحق في ذلك من وجهين:

أحدهما: وتحقيقه المنع من كون الله ما خلق الكفار إلا للعذاب، بل خلقهم سبحانه لحكم كثيرة وردت النصوص بذكر كثير منها، مما يشهد له سبحانه بالنعم السابغة، والحكم البالغة، والبراهين الدامغة.

١- ومنها الإحسان إليهم قبل كفرهم، واستحقاقهم العقوبة بما يوجب عليهم شكره، ثم العفو عن تعجيل العقوبة بعد استحقاقها، كما في الحديث: «لو لم تذنبوا» وذلك قبل الإملاء لهم.

٢- خلقهم لعبادته بالنظر إلى أمره ومحبته.

٣- الابتلاء بالنظر إلى عدله وحجته.

٤- ظهور عدله في تعذيبهم على كفر نعمه، وجحد حجته بالنظر على خبره وعلمه وقدره.

٥- الحكمة الأولى المرجحة لذلك على عفوه عنهم، التي هي تأويل المتشابه.

٦- لا يحيط بجميعه إلا هو بالنظر إلى سعة علمه ورحمته.

٧- ما للمؤمنين في خلقهم من اللطف، والنفع في دنياهم ودينهم وأخراهم، كما يستحق الشكر من أهل النعم على نعمته.

الوجه الثاني: القطع بأن مراد الله بالشر خير؛ لأن الحكيم لا يريد الشر لنفسه، وإنما يريده لغيره؛ لحديث: «سبقت رحمتي غضبي». البخاري (٧٤٥٣)، وحديث: «الشر ليس إليك...»، «صحيح مسلم» (١٨١٢)، وأحمد (٨٠٣). فكل شر أراده الله فهو لحكمة خير محض، وفي كل عقوبة ظاهرة نعمه باطنة، وقد صح النص بذلك في الحدود، فإنها كفارة مع كونها عقابًا ونكالًا. ومما قلت في هذا المعنى من جملة أبيات:

أنت الحكيم بكل ما قدرته	وعلى العبيد بكله كل الثنا
ونعوذ بالله الرؤوف وفضله	من حال أهل النار خلدًا أو فنا
ضعفًا وعجزًا لا اعتراضًا للقضا	منا ولا سخطًا لحكمة ربنا

انظر «العواصم» (٢/ ٢٩٥-٢٩٧) ط جديدة.

بالنص والإجماع.

وقد كثرت الأحاديث في وجوب الإيمان به كثرة توجب التواتر، فقد ذكرت منها في «العواصم» أكثر من سبعين حديثًا، وذكرت مع ذلك نحو مائة وخمسين حديثًا في صحة ذلك مما ليس فيه ذكر وجوب الإيمان به.

وذكرت مما ورد [فيه][(١)] من كتاب الله تعالى نحو مائة آية، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:٨][(٢)] وقوله تعالى: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [النمل:٥٧] وفي آية أخرى: ﴿قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [الحجر:٦٠] وقوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١] وقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤] وقوله تعالى: ﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ [هود:٤٠] وقوله: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف:٤١] وقوله في هود وفي السجدة: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب:٣٨] وقوله: ﴿وَلَوْلَا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾ [الحشر:٣] وقوله تعالى: ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) حاشية: في حلية الأولياء لأبي نعيم رحمه الله تعالى (في ترجمة الإمام الشافعي رحمه الله) بسنده إلى علي -رضي الله عنه- أنه قام إليه رجل ممن كان قد شهد معه الجمل فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر. فقال: بيت مظلم فلا تدخله. فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر. فقال: سر الله فلا تتكلفه. قال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر. قال: أما إذا أبيت فإنه أمر بين أمرين؛ لا جبر ولا تفويض. فقال: يا أمير المؤمنين إن فلانًا يقول بالاستطاعة وهو حاضرك! فقال: عليَّ به. فأقاموه فلما رآه سل من سيفه قدر أربع أصابع، فقال: الاستطاعة تملكها مع الله، أو من دون الله، وإياك أن تقول أحدهما فأضرب عنقك! قال: فما أقول يا أمير المؤمنين؟ قال: قل: أملكها بالله الذي إن شاء ملكنيها. انتهى.

[الأنفال:٤٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال:٤٢] وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [هود:١١٩] وأمثال ذلك.

وإنما المهم من ذلك معرفة معنى القضاء والقدر، وأن أحدًا لم يقل أن معناهما هو الجبر وسلب الاختيار، وكيف يكون كذلك وقد ثبت تعلق القضاء والقدر بأفعال الله تعالى كما قال: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١] وهو سبحانه مختار بغير شك ولا خلاف.

واعلم أن أكثر الأخبار وأقوال السلف تدل على أن القضاء يرجع إلى كتابة ما سبق في علم الله تعالى وتيسير كل لما خلق له، على ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-١٠] على ما مضى تفصيله في الخلاف الخامس من البحث[1] الثامن في الإرادة.

وقد ذكر الطبري أن الجبر[2] هو الإكراه على الشيء، كالمسحوب على وجهه، وأن أهل المعاصي يأتونها برغبتهم إليها وهم مستلذون بها، بل منهم من يقاتل من دفعه عنها، وهذا نقيض الجبر في اللغة. وبطلان الجبر معلوم بالضرورة على الصحيح، وهو قول أبي الحسين من المعتزلة وأكثر أهل السنة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم. وسيأتي في مسألة الأفعال بيان ذلك [إن شاء الله][3] تعالى.

---

(١) في (ب): [المبحث].

(٢) الجبر: هو الإكراه على الشيء. لم يذكر في الطبري، وإنما وجدتها عند القرطبي (٣/ ١٩١) والتنوير لابن عاشور (٢٤/ ١٩٧).

(٣) زيادة من (ب، ج).

ثم إنه ورد النهي عن الخوض في القدر، وفي أحاديث عرفت منها عشرة، وليس فيها شيء متفق على صحته، ولا خرج البخاري و[1]مسلم منها شيئًا، لكن خرج أحمد بن حنبل[2] منها حديثًا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي طريق مختلف فيها اختلافًا كثيرًا، وهو يصلح مع الشواهد.

وخرج الترمذي[3] منها حديثًا عن أبي هريرة وقال: غريب. وفي سنده صالح المري. لكن خرج البزار له إسنادين آخرين قال الهيثمي: رجال أحدهما رجال الصحيح، غير[4] عمر بن أبي خليفة، وهو ثقة، وإن لم يكن من رجال الصحيح. وخرج الطبراني في المعجمين «الأوسط» و«الكبير» والحاكم حديث ابن عباس في ذلك، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما، ولا نعلم له علة[5].

قلت: رواه السبكي موقوفًا، ولم يذكر رفعه، فإن[6] سلم من الإعلال بذلك كان أصلحها إسنادًا.

ومعنى ذلك إذا صح -إن شاء الله تعالى- التحذير من مجاراة المبتدعة في القدر، والمراء بغير علم على وجه يؤدي إلى إثارة الشر والشك، كما هو ظاهر

---

(١) زيادة مقحمة في (ب).

(٢) أحمد (٦٩٨٤)، و(٦٩٨٥).

(٣) عن أبي هريرة قال -صلى الله عليه وآله وسلم- لما تنازعوا في القدر: «عزمت عليكم أن لا تنازعوا فيه». الترمذي (٢١٣٣)، وصححه الألباني (١٧٣٢)، وابن ماجه (٣٣١١).

(٤) في (ج): [عن عمر] وهو خطأ.

(٥) «مجمع الزوائد» (١٤٢٧) بلفظ: «إذا ذكر القدر فأمسكوا»، صححه الألباني «الصحيحة» (٣٤). والطبراني في «الكبير» (١٤٢٧)، و «الأوسط» (٤٠٨٦)، والحاكم (١/ ٨٨)، و«صحيح الجامع» (١/ ٢٠٩)، وأكتفى بهذا التخريج؛ لأنه طويل جدًّا.

(٦) في (ب): [وإن].

حديث أبي هريرة «**أُخِّر الكلام في القدر لشرار أمتي في آخر الزمان**»[١] فالذي أُخِّر هو ما ذكرته، فأما الخوض فيه على جهة التعلم والتعرف لما جاءت به الشريعة، ثم الإيمان به بعد معرفته على الوجه المشروع، فإن هذا لم يؤخر لشرار الأمة، بل قد تواتر أن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - سألوا [عنه][٢] النبي وخاضوا[٣] في معرفته وفي وجوب الإيمان به، فلم يزجرهم عن ذلك القدر ولم يترك الجواب عليهم بالقدر الواجب في[٤] بيان ذلك.

وقد احتج ابن عبد البر في «التمهيد»[٥] على ذلك بمحاجة آدم وموسى، وهو من أثبت الأحاديث، وأصح ما قيل في معناه أن لوم موسى لآدم كان على الخروج من الجنة وإخراجه ذريته منها على جهة الأسف على فوات هذه النعمة [وذلك][٦] في الحقيقة مصيبة من فعل الله، قدرها بسبب ذنب آدم [عليه السلام][٧] لحكمته في ذلك، ولما قد علمه وقضاه من خلافة آدم - عليه السلام - في الأرض، وإلا فذنب آدم - عليه السلام - صغير؛ لأنه نبي معصوم عن الكبائر، وقد تاب أيضًا، والمذنب التائب لا تجب عليه العقوبة بالخروج من داره ولا بغير ذلك، فاحتج آدم بسبق القضاء في

---

(١) حاشية في (ج): وذلك أنهم يخوضون فيه ويخرج منه. رواه ابن عدي (٢/ ٢٣٤)، وغيره وهو موضوع. «الضعيفة» (١/ ١٣).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) عبارة «المصنف» هذه غير صحيحة، سألوا عن القدر، فنهاهم عن الخوض فيه؛ لأنهم بعد السؤال لم يخوضوا -رضي الله عنهم- وإن كان كلام «المصنف» جيدًا، إلا أن أهل الباطل يتصيدون حتى الألفاظ المحتملة.

(٤) في (ب، ج) [علي].

(٥) «التمهيد» (١٨/ ١٢).

(٦) في (ب): [وتلك].

(٧) زيادة من (ب، ج).

الخروج الحسن لأنه من فعل الله تعالى، ولم يحتج به على حسن ذنبه أبدًا، وهو الذي قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣] وقد أجمع أهل الإسلام على أن القدر يتعزى به أهل المصائب، ولا يحتج به [أهل][(١)] المعائب، فهذا معنى الحديث ووجهه. وقد بسط[(٢)] في موضعه.

وحديث: «**القدرية مجوس هذه الأمة**» ضعيف عند المؤيد بالله عليه السلام وعند المحدثين[(٣)]. وقول الحاكم إنه صحيح على شرطهما إن صح سماع أبي حازم من[(٤)] ابن عمر[(٥)] في الصحيح[(٦)] فإنه لم يصح ذلك وتصحيح كل ضعيف على شروط[(٧)] معدومة ممكن[(٨)].

---

(١) في (ج): [بسطت].

(٢) في (ب، م) [في].

(٣) الحديث حسن بشواهده، أخرجه أبو داود (٤٦٩١) والحاكم (١/ ٨٥) في «المستدرك» عن ابن عمر. وعند ابن ماجه عن جابر (٣٥١١) وعن حذيفة عند أحمد «الفتح الرباني» (١٤١١١)، وأبو داود (٤٦٩٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٥٠). وحسنه الألباني -رحمه الله- في «المشكاة» (١/ ٣٨)، و «صحيح الجامع» (٤٤٤٢).

(٤) في (ب): [مع] وهو خطأ وفي (ج): [عن].

(٥) في (ب): [شر] وفي (ج): [سر]. وهو خطأ في النسخ، أو من «المصنف» والصحيح من «المستدرك» (١/ ٥٨).

(٦) في (ب): [التصحيح].

(٧) في (ب): [شروطه].

(٨) في (ب): [معدوم]. وهناك خطأ عند الذين يصححون الضعيف، وعندما يأتي الذي يصحح الحديث الضعيف بشروط معدومة، ممكن كلامه كما أراد. بما أن الصحيح من أن الشروط المعدومة عدم صحة ما قالوا. والله أعلم. وكلام «المصنف» -رحمه الله- كلام قوي، إلا أن فيه نقصًا يسيرًا. قال الشيخ رمضان أحمد: أما على شرطهما فلا، فإن أبا داود بن سليمان ثقة حافظ لم يخرجا له شيئًا. وفي السند انقطاع. لكن رواه إبراهيم بن عبد الله الهروي=

وإن فسر القدر بالعلم ونحوه فالمذموم من نفاه، وإن فسر بالجبر والإكراه فالمذموم من أثبته. وقد بسط هذا في موضعه.

❊❊❊

=(صدوق) قال: حدثنا زكريا بن منظور به، إلا أنه أدخل نافعًا، وتابعه عمر مولى غفرة عن نافع. والإسناد حسن بشواهده. انظر «تنبيه الواهم على مستدرك الحاكم» ص(٤) رقم(٥٧).

القول في مسألة الأفعال

وهي مسألة خلية عن الآثار، وإنما خلت عنها لأن لها طرفين:

أحدهما جلي. وكانوا لا يسألون عن الجلي لجلائه.

والآخر خفي. وكانوا لا يتعرضون لأمثاله؛ تارة لعدم الحاجة إليه وتارة لعدم الوقوف عليه، ولأن ما لا يوقف عليه لا يحتاج [في الدين](١) إليه، وهما داخلان في البدعة التي نُهُوا عنها وكانوا أبعد الناس منها(٢) ولأن الاشتغال بتقرير قواعد الإسلام وجهاد أعدائه الطغام وعبادة الملك العلام وأمثال هذه المهمات العظام كانت قد استغرقت السلف، رضي الله عنهم، وأعاد علينا من بركاتهم، وردنا عن الغلو(٣) والزيغ إلى الاقتداء بهم.

وأنا أذكر -إن شاء الله تعالى- طرفًا صالحًا من بيان هذين الطرفين، وبيان أقوال الناس في هذه المسألة لفائدتين في الدين:

إحداهما: معرفة ما ابتدع في ذلك من الأقوال حتى يجتنب على(٤) بصيرة، فربما ظن بعض الناس في بعض البدع أنها سنة لعدم اهتمامه بتمييز السنة من البدعة، وعدم تفرغه أو صلاحيته للبحث عن ذلك.

وثانيهما:(٥) ليترك الجاهل التكفير من غير بصيرة حين يعلم أنه لم يحط علمًا يقينًا بماهية الأقوال، أو يحكم بعلم حين يتحقق ذلك، والله الموفق.

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) في (ج): [منهما].
(٣) في (ب): [تقديم وتأخير].
(٤) في (ب): [عن].
(٥) في (ب): [وثانيهما].

وفي حديث ابن مسعود عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال له[1]: «**أفضل الناس أفضلهم عملًا إذا فقهوا[2] في دينهم، وأعلمهم أبصرهم بالحق إذا اختلف[3] الناس، وإن كان مقصرًا في العلم، وإن كان يزحف على استِه**» أخرجه الحاكم في التفسير في [تفسير][4] سورة الحديد وقال: صحيح الإسناد[5]. وهو كما قال، والله سبحانه أعلم.

وأما الطرف الجلي الذي لم يبحثوا عنه لجلاله فهو أن لنا أفعالًا متوقفة على همنا بها ودواعينا إليها واختيارنا لها؛ ولذلك شذ المخالف لذلك من الجبرية ونسب إلى مخالفة الضرورة، ولم يخالف في ذلك أحد من أهل السنة ولا من طوائف الأشعرية، بل نسب الرازي الجبرية إلى البراءة من ذلك، وإنما أراد من تسمى باسم الجبرية من الأشعرية، وهو شيء يختص به الرازي وحده فيما علمت، فإنه يصحح الجبر في كثير من عباراته، ويعنى به وجوب وقوع الراجح من الفاعل المختار، وصرح ببقاء الاختيار مع تسميته جبرًا.

وأما الخفي الذي عظم فيه الاختلاف ودق وكثر فهو معرفة حقيقة أفعال العباد على جهة التعيين والتمييز لها عن سائر الحقائق، وقد اختلف في ذلك على أربعة عشر قولًا أو يزيد، للمعتزلة منها ثمانية، وللسنية والأشعرية أربعة، وللجبرية قولان، وهي هذه مسرودة.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) حاشية: أي: تفقهوا.

(٣) في (ج): [اختلفت].

(٤) ساقط من (ب، ج).

(٥) «المستدرك» (٨٧٨) (٢/ ٥٢٢) وأوله: عن أنس أن رجلاً كان يؤمهم بقباء... إلى قوله: أفضلهم إذا فقهوا... وإسناده لا بأس به؛ لأنه فيه بكير بن معروف، وثقه أحمد وغيره، وضعفه بعضهم، وضعفه بسيط. وانظر «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٠).

الأول من أقوال المعتزلة: أن الذوات كلها ثابتة في العدم أزلية[١] غير مقدورة لله تعالى ولا لخلقه[٢] الأجسام منها والأعراض وذوات أفعال الله تعالى وذوات أفعال العباد - أعني ذوات الحركات والسكون[٣] - وأنها في العدم والأزل ثابتة ثبوتًا حقيقيًّا في الخارج، ثبوتًا يوجب تماثلها فيه واختلافها عنه[٤] وأن المقدور لله تعالى ولعباده أمر آخر غير الذات ولا وجودها ولا مجموعهما[٥] بل جعل الذات على صفة الوجود [وهذا الأمر رابع غير الثلاثة المتقدمة عند أهل هذا القول][٦]. وقد ادعى الرازي وغيره من أصحاب أبي الحسين من المعتزلة أنه غير معقول، فإنه لا يتصور إلا برده إلى أحد الأمور الثلاثة، وهو أيضًا يبتني على ثبوت الذوات في الأزل والعدم، وعلى الفرق بين الثبوت والوجود، وعلى ثبوت الدليل القاطع على أن الوجود أمر حقيقي زائد على الموجود، وعلى أن الأكوان من الحركة والسكون ذوات حقيقية لا صفات إضافية.

---

(١) قال سيدي صارم الدين إبراهيم بن محمد رضي الله عنه: ويفرقون بين الأزل والقدم، فيجعلون أزلية غير قديمة على ما دل عليه قوله في حكاية المذهب الثامن أن الأزل والقدم عند أبي الحسين وأصحابه شيء واحد، وأنشد لتعيينه بلفظه:

بريت من كل قول مبتدع ... تراثيون الذوات في القدم
لو صح هذا لكان خالقيًا ... قد ساد كنه الدواب في القدم
ثبوته والوجود متحد ... في قول أهل اللسان والقلم

انتهى بلفظه.

(٢) في (ب): [ولا خلقه]. حاشية: وهذا كلام باطل. وكيف يقولون غير مقدورة لله تعالى، وقد كان المشركون خير منهم، فإنهم اعترفوا أن الله قادر على خلق ما يشاء.

(٣) في (ب): [والسكنات].

(٤) ساقط من (ج).

(٥) ساقط من (مجموعهما).

(٦) ساقط من (ج).

و[١] في ذلك كله نزاع كبير طويل[٢] دقيق بين العقلاء جملة، ثم بين المسلمين، م بين المعتزلة، وقد جود أبو الحسين منهم وأصحابه رد ذلك على أصحابهم من لبهاشمة في كتبهم.

الثاني لهم أيضًا: أن فعل الله تعالى وفعل العباد هو صفة الوجود لا ذات لموجود. وهؤلاء مثل الأولين[٣] إلا أنهم اشتركوا في إثبات الأمر الرابع الذي عده حصومهم محالًا، فعينوا مقدور القادر وبقي عليهم سائر ما يرد على أصحابهم. ,قد أُلزِموا جميعًا أن الله تعالى لا يخلق شيئًا قط على أصولهم؛ لأن الشيء عندهم هو الثابت في الأزل والقدم، وصفة الوجود عندهم ليست شيئًا، لأنهم ضَوا بالأزلية في القدم للشيء وللذات ولصفاتها الذاتية، ولم يبق إلا صفاتها لمقتضاة، وهي التحيز.

ثم اختلفوا فيه؛ فمنهم من قضى أنه ثابت في الأزل أيضًا. حكاه مختار في لمجتبى وابن متويه في «التذكرة»[٤] ولم يقبحه على قائله منهم، والقائل به منهم جرى على مقتضى دليلهم العقلي؛ وذلك لأن الصفة المقتضاة لا يختلف[٥] عن مقتضيها، وتخلفها عنه محال؛ ألا ترى أن صفات القادرية والعالمية ونحوها لما كانت مقتضاة عندهم من الصفة الأخص لم تخلف عنها و[٦] كانت غير حادثة!

---

١) ساقط من (ب).

٢) في (ب): [طويل كثير].

٣) لأن الذوات عندهم ثبتت في القدم وليست بالفاعل، وإنما الذي بالفاعل هو صفة الوجود فقط من خط صارم الدين -رحمه الله تعالى-.

٤) غير موجود.

٥) في (ب) خطأ.

٦) ساقط من (ب).

فكذلك هذا، لكنهم خافوا أن يتفاحش الأمر هنا فيلزمهم[١] قدم العالم جهارًا، فاعتذروا بأن هذا التحيز لا يظهر إلا بشرط الوجود، والوجود بالفاعل، وهو الله تعالى، فقد زعموا أن التحيز في الأجسام ليس به تعالى، فلذلك لزمهم أن الله غير خالق لشيء ولا مؤثر فيه.

وقد حاول ابن متويه الجواب عن هذا في تذكرته بأن خلق الشيء وإحداثه هو إيجاده، والله هو الذي حصَّل له صفة الوجود. وهذا الجواب غير مخلص؛ لأن معنى الإلزام أن اتصاف الشيء[٢]بأنه محدَث ومخلوق على قواعدهم مجاز لا حقيقة؛ لأن الشيء عندهم ثابت في الأزل غير مقدور لله، عز وجل، وإنما المخلوق المقدور حدوثه ووجوده، وليسا بشيء عندهم؛ لأنهما لو كانا شيئًا كانا ثابتين في الأزل، وذلك تصريح بقدم العالم؛ فلذلك قضَوا أنهما ليسا بشيء؛ ولذلك صرح الزمخشري في «أساس البلاغة»[٣] أن الله لا يسمى خالقًا إلا مجازًا، وكل هذا مما يعترفون به ويذكرونه في مصنفاتهم.

وحكى هذين القولين عنهم ابن المطهر الحِلِّي في شرح «مختصر منتهى السؤل»[٤] في الكلام على الاشتقاق لاسم الفاعل مما لم يقم به.

وأما قولهم إن ثبوت الأشياء في الأزل حقيقي في الخارج لا في الذهن، فذكره منهم الشيخ مختار المعتزلي في «كتابه المجتبى» في الفصل الرابع من الصفات الذاتية، وهو عنهم صحيح، وكلماتهم توافقه لكن بغير هذه العبارة.

---

(١) في (ب): [بلزوم].

(٢) [عندهم] في (ب،م).

(٣) «أساس البلاغة» (١٢٥) و (٤٢٥).

(٤) (١/ ٥٧) و(١/ ١٢٥). «شرح المختصر».

الثالث لهم: أنه لا فعل للعبد إلا الإرادة. قاله الجاحظ وثمامة بن الأشرس[١].

الرابع لهم: أن أفعال العباد حوادث لا محدِث لها. وهذا والذي قبله مع غرابتهما معروفان في كتب المعتزلة من[٢] روايتهم عن شيوخهم لا من رواية خصومهم.

الخامس: أن أفعال العباد لا تتعدى محل القدرة والمتعدي فعل الله تعالى وإنها حركات كلها، وأن السكون حركة اعتماد، والعلوم والإرادات حركة النفس. حكاه الشهرستاني في «الملل والنحل»[٣] عن النَّظَّام، قال: ولم يرد بالحركة النقلة، وإنما الحركة عنده مبتدأ كل تغير، وهو قول المطرفية من الزيدية[٤] دون الحركات.

السادس: مثل الذي قبله، لكن قالوا إن المتولدات أفعال لا فاعل لها.

السابع مثل الثالث: أنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، لكن قالوا فيما عدا الإرادة أنها حدث لا محدث[٥] له، وأهل الثالث نسبوا ذلك إلى الله تعالى، فهم كغلاة الأشعرية الذين يسميهم الرازي جبرية، أعني أهل القول الثالث من المعتزلة، وهذان القولان السادس والسابع حكاهما الشهرستاني عن ثمامة أيضًا، فكأن له أقوالًا ثلاثة.

الثامن قول أبي الحسين وأصحابه وابن تيمية وأصحابه: أن أفعال العباد هي

---

(١) ثمامة بن الأشرس أبو معن النميري البصري المتكلم من رؤوس المعتزلة شيخ الجاحظ ٢١٣هـ. «النبلاء» (١٠/ ٢٠٣).

(٢) في (ج): [روايتهم].

(٣) «الملل والنحل» (١/ ٥٥).

(٤) الزيدية فرق خمس، أخبثها الجارودية (الرافضية) وأما المطرفية فهي معتزلة في الأصول والعقائد، وفي الحاكمية شابهوا الرافضة.

(٥) في (ب) خطأ وساقط من (ج).

الأكوان، أعني الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، وأنها ليست أشياء حقيقية [وأنها][1] لا ثبوت[2] لها ولا لشيء من الأجسام في الأزل والعدم، وأن الثبوت والوجود شيء واحد، وكذلك الأزل والقدم. وهو مذهب أكثر أهل البيت، قال الشيخ مختار: [وهو مذهب أكثر المشايخ][3] وممن نص على اختياره من أهل البيت الإمام يحيى بن حمزة[4]. وهو الذي في فطرة كل عاقل لم تغير فطرته بتغيير المشايخ، والله أعلم.

التاسع، وهو أول أقوال أهل السنة والأشعرية: مثل الذي قبله سواء، إلا أن الأكوان عندهم ذوات حقيقية. وهو قول الجويني وأصحابه، وهم[5] أقرب فرق الأشعرية إلى المعتزلة في هذه المسألة.

العاشر: القول بمقدور بين قادرين مع عدم تمييزه إلا بالوجوه والاعتبارات.

الحادي عشر: قول أهل الكسب أن الأكوان ذوات ثبوتية هي فعل الله تعالى، وفعل العبد كسب يتعلق [بها][6] وهي متميزة منه. وسيأتي تحقيقه.

الثاني عشر: أنه لا فعل للعبد إلا الاختيار، فمتى اختار الطاعة خلقها الله عقيب اختياره، وكذلك المعصية، وسيأتي بيانه أيضًا إن شاء الله تعالى[7].

الثالث عشر: قول الجهمية، وهم الجبرية وحدهم، فإنهم زعموا أن للعبد قدرة،

---

(١) في (ج): [وأنه].

(٢) انظر «شرح الطحاوية» (٢/ ٨٦)، وفيه كلام شيخ الإسلام رحم الله الجميع.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(٤) انظر: «الملل والنحل» (١/ ٧١).

(٥) في (ب): [وهو].

(٦) ساقط من (ج).

(٧) ساقط من (ب، ج).

غير أنه لا أثر لها البتة، وأفعاله مخلوقة لله وحده، ولم يثبتوا كسبًا للعبد ولا مقدورًا بين قادرين.

الرابع عشر: أنه لا قدرة للعبد ولا فعل البتة، وإنما حركته منسوبة إليه مثل نسبة حركة الشجرة إليها. وهذا [ما](١) حكاه الشهرستاني في «الملل والنحل» عن غلاة الجبرية، وأما الشيخ مختار في «المجتبى» فأنكر وجود من يقول بذلك.

فهذه الأقوال التي عرفت في تفاصيل هذه المسألة لأهل الملة، وسيأتي ذكر مذهب الفلاسفة، وأهل القول العاشر ومن بعدهم يطلقون على أفعال العباد أنها مخلوقات، وإن اختلفوا في تفسير ذلك وتفصيله كما يأتي.

وقد ظهر أن تحقيق المقاصد في أكثرها يبتني(٢) على [معرفة](٣) مسائل صعبة غامضة من مسائل علم اللطيف، كالفرق بين الذوات والصفات والأحوال، وبين الحقائق والإضافات، وبين الثبوت والوجود، وما الذي يصح منهما في العدم، والفرق بين الوجود والموجود، وبين الاختيار والإرادة(٤) وهو يتوقف على معرفة الإرادة وأقسامها، ومعرفة الأسباب والمسببات، والفرق بين الأسباب المؤثرة المولدة وغيرها(٥).

فمدار الخلاف وأصله في أن الأفعال هل هي ذوات أو صفات أو أحوال؟(٦)

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) [يبني].

(٣) زيادة في (ج).

(٤) تقديم وتأخير في (ب).

(٥) في (ب): [وغيرهما].

(٦) حاشية: والأحوال عبارة عما يختلف به الأكوان المتماثلة من الحسن والقبح، وسيأتي بيانه. من نسخة المصنف [عليهم السلام].

أو مجموع أمرين من ذلك؟ أو أمر رابع غير ذلك؟ أو أسباب فقط مؤثرة كالقتل؟ أو غير مؤثرة كالإرادة؟ وهي أسباب ومسببات أو متعدية؟ أو لازمة؟ أو هي تسمى مخلوقة أوْ لا؟ وإذا كانت تسمى بذلك فمن الخالق لها؟ وهل يصح مقدور بين قادرين أو هو محال؟ وإذا كان يصح فهل أفعال العباد منه أوْ لا؟ وإذا كانت منه فهل أحد الفعلين المقدورين متميز عن الآخر في أفعال العباد وكسبهم مع خلق الله تعالى بالذات أو بالوجود؟ وهل يصح حادث لا محدث له أم لا؟ وإذا صح هل الموصوف بذلك أفعال العباد كلها غير الإرادة؟ أم المتولدات فقط؟ أم جميع أفعال العباد من غير استثناء؟ وإذا كانت ذوات فما هي؟ هل هي حركات كلها أو أكوان مختلفة؟ وإن كانت صفات هل[1] هي حقيقية أو إضافية؟ وهل القدرة متقدمة أو مقارنة وتصلح للضدين أم لا؟

والقصد بذكرها معرفة البدعة منها ومعرفة بطلانها، وذلك لا يصح ممن لا[2] يعرف حقائق مقاصدهم، ومن لم يرسخ في علم اللطيف لم يعرف ذلك، ومن لم يعرف ذلك كيف يتمكن من معرفة أن هذا القول كفر أو غير كفر وهو لم يتحقق ماهية القول ومعناه.

القول في بيان أن مراد من قال أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وأنها مع ذلك واقعة على اختيار العباد جملة، ثم بيان اختلافهم في القدر المخلوق منها، وفي تفسير الخلق، وبيان الأحوط في هذه المسألة.

أما مرادهم الأول الذي اتفقوا عليه جملة فهو الإيمان بمقتضى ما تقدم في مسألة المشيئة من الآيات والأحاديث المصرحة بأن ما شاء الله كان وما شاء أن

---

(١) في (ب): [فهل].

(٢) في (ب، ج) [لم].

لا يكون لم يكن، وأنه لو شاء ما عُصي، وأنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم باللطف والاختيار.

ثم إنه تعارض عند هؤلاء السمع في نسبة كسب الأفعال إلى العباد ونسبة تقديرها إلى الله تعالى، هذه معارضة خاصة من الجانبين، ثم معارضة أخرى وهي نسبة أفعال العباد بخصوصها إليهم، ونسبتها إلى الله تعالى مدرجة في عمومات أن الله تعالى خالق كل شيء، وربما توهم[١] بعضهم النصوصية في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦] وليس كذلك، كما سيأتي، فتعارضت عندهم الدلائل السمعية.

وكذلك الأنظار العقلية، فإن وقوف الأفعال على الدواعي معلوم صحيح البرهان، بل وفاقي على الصحيح، وهو دليل المعتزلة على أن الله تعالى عدل، لا يفعل القبيح، والدواعي هي العلوم بالمصالح[٢] والمنافع والمضار والظنون لذلك والشهوة والنفرة، والمرجع بها إلى فعل الله تعالى، تارة بواسطة وتارة بغير واسطة.

ويعارض هذا أن الفرق بين حركة المختار وحركة المفلوج والمسحوب على وجهه فرق ضروري، وهو يقتضي اختيار العباد وبطلان الجبر بالضرورة، وزاد وضوحًا أن الجبر في اللغة[٣] هو الإكراه الذي ينافي اللذة والشهوة والرضا، وأهل المعاصي يفعلونها متلذذين[٤] بها مشتهين لها راضين مسرورين، وهذا كله يضاد الجبر والإكراه وينافيه بالضرورة، قال الله تعالى: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت:١١] ففرق بينهما، والجبر يؤدي إلى عدم ذلك.

---

(١) في (ب): [تتوهم].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) [هذه] في (ج، د) مقحمة.
(٤) في (ج): [ملتذين].

فأما الجبرية فتركوا الجمع بين الظواهر وركبوا اللجاج الشديد والعناد البعيد وجحدوا الضرورات العقلية والبينات السمعية، وأجمع أهل السنة وأهل الكلام من الشيعة والأشعرية والمعتزلة على ضلالهم والرد لقولهم؛ لأنهم نفَوا مشيئة العبد، والله تعالى لم ينفها مطلقًا لكن جعلها بعد مشيئته، فقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان:٣٠] والجبرية نفَوها واطَّرحوا قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ وكذلك قولنا (ما شاء الله كان) يقتضي ذلك؛ لأنه قد شاء[1] أن يكون المكلفون [مختارين غير مجبورين][2] فكان ما شاء من اختيارهم.

وأما الأشعرية فراموا الجمع بين هذه المتعارضات بنسبة الفعل إلى الله تعالى من وجه، وإلى العباد من وجه آخر، كالمفسرين بذلك لما ورد السمع به، ومن ذلك التعارض المتقدم وأمثاله، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤] بفتح اللام وكسرها، فالفتح نسبة إلى الله تعالى، والكسر نسبة إلى العبد، وقوله تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:٤٩] وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء:٥٧] مع أنهما فعل قوم فرعون حقيقة، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٩] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ﴾ [النور:٢١] وقول الله تعالى حاكيا عن يوسف عليه السلام: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف:٣٣] مع قوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦۚ﴾ [يوسف:٢٤] وقوله: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة:١٤] وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَاۖ﴾ [التوبة:٥٢] وقوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [النحل:١٢٧] وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ

---

(١) في (ب) زيادة [وكذلك نفوا]. وهي مقحمة مخالفة للأصل.

(٢) ساقط من (ج).

﴿وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الروم:٥٦] مع نسبة الإيمان إلى فعل المؤمنين في آيات كثيرة.

وهذا باب واسع في السمع، وهو صريح في الطاعات كما تقدم ملخصًا[١] تحقيقه. وأما في المعاصي فالذي تحقق في السمع أنه لو شاء ما عُصي، على ما مر ملخصًا في الإرادة، وإضافة أفعال العباد إليهم أكثر وأوضح، فأرادوا الجمع بنسبة ما يسيء خَلقًا إلى الله تعالى، ونسبة ما يسمى كسبًا وطاعة ومعصية إلى العباد، ولم يريدوا بكون الأفعال خلق الله تعالى نفي كونها أفعال العباد، كما لم يريدوا بكونها كسبًا للعباد نفي أنها خلق الله، وبالجملة فلم يريدوا نسبتها إلى الله تعالى وحده من كل [جهة][٢] إذ لم تكن كسبًا ولا طاعة ولا معصية، فإن الطاعة والمعصية من الله تعالى وحده محالان، ولا أرادوا نسبتها إلى العباد وحسم لاعتقادهم[٣] أنها تسمى مخلوقة، وأن الخلق من العباد محال.

قال الشيخ مختار المعتزلي في كتابه «المجتبى»: قال صاحب «المعتمد» يعني أبا[٤] الحسين أن الجهم بن صفوان ذهب إلى أن الله تعالى خالق لأفعال العباد فيهم، وليسوا[٥] محدثين لها ولا مكتسبين لها، وذهب النجار والأشعري إلى أنه خالقها وهم يكسبونها، وهو المشهور من مذهبهم، وبه قال أكثر أهل السنة. فنفرد لكل طائفة من الجبرية الخالقية والكسبية مسألة على حدة. والحاصل أن المخالفين كلهم قالوا بقدرة العبد، لكن الفلاسفة زعموا أن القدرة هي علة الفعل

---

(١) زيادة من (ج).
(٢) في (ج): [وجه].
(٣) زيادة من (ج) خطأ.
(٤) تقدمة ترجمة الشيخ مختار وأبي الحسين المعتزلي.
(٥) حاشية: كما يقول الأشعرية الحدوث من الله والاكتساب من العبد من خط سيدي (م).
والجهم بن صفوان الذي نشر الفرقة الضالة الجهمية، وخالف المعقول والمنقول، ونفى الأسماء والصفات، واعتقد الضلال بعينه، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

مع الداعي، والإسفراييني زعم أنها جزء من علة الفعل لوجوده[١] بالقدرتين، والباقلاني[٢] زعم أنها علة الكسب، والجهم زعم أنها معنى لا تأثير له في الفعل أصلًا لكنه يوجد متعلقًا به اهـ.

وفيه تحقيق بالغ كما سيأتي بيانه. ومثله ذكر ابن بطال في شرح البخاري، فإنه يسمي الجبرية جهمية، ويخص الجهمية بالجبر، ويوجه الردود إليهم خاصة، كما هو معروف في شرحه لأبواب القدر[٣].

وقال الرازي في تفسيره «مفاتح الغيب»[٤]: إن إثبات الإله يلجئ إلى القول بالجبر وإثبات[٥] الرسل يلجئ إلى القول بالقدر، بل هاهنا سر آخر، وهو فوق الكل، وهو أنا لما رجعنا إلى الفطرة السليمة والعقل الأول وجدنا ما استوى الوجود والعدم بالنسبة إليه لا يترجح أحدهما إلا بمرجح، وهذا يقتضي الجبر. ونجد أيضًا تفرقة بدهية بين الحركات الاختيارية والاضطرارية، وجزمًا بدهيًّا بحسن المدح والذم والأمر والنهي، وذلك يقتضي مذهب المعتزلة، فكأن هذه المسألة وقعت في حيز التعارض بحسب العلوم الضرورية، وبحسب العلوم

---

(١) في (ب،ج) [الموجود].

(٢) الباقلاني عنده أخطاء عقدية، وانفرد ببعض الاجتهادات عن فرقته، وله كلام وافق الحق وترك المذاهب الضالة فرحمه الله.

(٣) انظر «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رحمه الله (١٣/ ٤٩٢) ط المعرفة.

(٤) «تفسير الفخر الرازي» (٢/ ٤٨).

(٥) في (ب): [وإرسال]. حاشية: الرازي يثبت هذا الكلام لما في قلبه من الوساوس والزيغ الذي حذر الله الناس أن يقعوا فيه، وإذا لم يرد أن يثبت إله ولا قدر، فماذا يثبت وماذا يعتقد! إنها أماكن الشيطان إذا عشش في قلوب الناس خرجوا بهذه الفلسفة وهذا الهوس! ولو رجع إلى القرآن والحديث لما احتاج أن يقول: نثبت إله أم لا، ونثبت قدر أم لا؟ نعوذ بالله من زيغ القلوب والأبصار، ويكفي في هذا لمن كان له عقل أن يقع فيما وقعوا فيه من الزيغ والضلال.

النظرية، وبحسب تعظيم الله تعالى نظرًا إلى قدرته، وبحسب تعظيمه سبحانه وتعالى نظرًا إلى حكمته، وبحسب التوحيد والنبوة، وبحسب الدلائل السمعية، [فلهذه المآخذ](١) التي شرحناها والأسرار التي كشفنا حقائقها صعبت المسألة وعظمت، فنسأل الله العظيم أن يوفقنا للحق.

وقال البيضاوي(٢) في كتابه «طوالع الأنوار» وقد ذكر احتجاج المعتزلة بالآيات الدالات على أن أفعال الله تعالى لا توصف بصفات أفعال العباد من الظلم ونحوه، فيجب الفرق بينهما، ثم قال ما لفظه: وأجيب بأن كونه ظلمًا اعتبار يعرض في بعض [الأفعال](٣) بالنسبة إلينا لقصور ملكنا واستحقاقنا، وذلك لا يمنع صدور أصل الفعل عن الباري تعالى مجردًا عن هذا الاعتبار.

واعلم أن أصحابنا لما وجدوا تفرقة بدهية بين ما نزاوله(٤) وبين ما نحسه من الجمادات، وزادهم قائم البرهان عن إضافة الفعل إلى العبد مطلقًا، جمعوا بينهما وقالوا: الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد، على معنى أن العبد إذا صمم العزم فالله يخلق الفعل فيه. وهو أيضًا مشكل، ولصعوبة هذا المقام أنكر السلف على المناظرين(٥) فيه اهـ بحروفه.

واعلم أن تسمية الرازي لمذهب الأشعرية جبرًا شيء تفرد به دونهم ودون

(١) خطأ وسقط في (ب).

(٢) حاشية: هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي أبو سعيد - أو أبو الخير- ناصر الدين البيضاوي. قاضٍ مفسر، ولد في المدينة البيضاء (بفارس-قرب شيراز) من كتبه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» المعروف بـ«تفسير البيضاوي» و«طوالع الأنوار» في التوحيد و«منهاج الوصول إلى علم الأصول» وغيرها. توفي سنة (٦٨٥هـ-١٢٨٦م).

(٣) في (ب،م) [الأحوال] وهو خطأ كبير.

(٤) في (ج): [يزاوله].

(٥) في (ب): [الناظرين].

غيرهم، وهو خلاف منه في العبارة، فقد صرح في نهاية العقول ببقاء اختيار العبد مع هذا الذي يسميه جبرًا، والمرجع به عنده إلى وقوع الراجح بالدواعي، فإنه في النهاية لما ذكر أنه يلزمهم قبح المدح والذم والأمر والنهي، أجاب بأن مذهبهم أن الاختيار إلى العبد؛ فإن اختار الطاعة خلقها الله فيه عقيب اختياره، وكذلك المعصية، كما تقول المعتزلة في المسببات، كلون المداد وصبغ الثياب وإزهاق الأرواح والسحر ونحو ذلك.

وقد تطابق الرازي والبيضاوي والشهرستاني على نسبة هذا إلى الأشعرية، قال الرازي: وهو الوجه في توجيه الأمر والنهي إليهم، فقد أجمعوا بنقل أئمة مذهبهم هؤلاء على ثبوت الاختيار [للعبد، وإن كان الاختيار واجبًا بالداعي. قال الرازي: مثلما أجمعت المعتزلة على ثبوت الاختيار][1] لله تعالى، وإن كانت أفعاله واجبة بالدواعي، فإنه لا يجوز عليه إخلال بواجب ولا فعل لقبيح قطعًا مع ثبوت الاختيار منه في ذلك.

واعلم أن هذا القدر كافٍ في هذه المسألة دون زيادة عليها، أعني معرفة اختيار العباد، وتمكين الله تعالى لهم، وقيام حجته بذلك عليهم، مع سبق قضائه وقدره وقدرته على هدايتهم أجمعين وحكمته في ذلك كله.

وأما بيان أقوالهم التفصيلية في ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في القدر المقابل بالجزاء والقدر المخلوق على قولين:

القول الأول: أن فعل العبد الاختياري كسب للعبد مخلوق لله تعالى مقدور بين قادرين، وكذلك اختياره لذلك الكسب، وهو مخاطب بالأمر والنهي، مجازًى على أفعاله بالثواب والعقاب؛ لما له في فعله واختياره من

---

(١) سقط وخطأ في (ج).

الكسب الاختياري لا لما الله فيهما من الخلق والتقدير السابق، من غير تمييز للقدر المكسوب من القدر المخلوق إلا بالوجوه والاعتبارات، فإن الفرق بها ضروري؛ لأن معنى ذلك أن العبد فعل ما فعله من ذلك طاعة وعصيانًا، ولولا[(١)] أنه أوقفه على ذلك بإرادته لذلك ونيته لم يوصف بذلك ولا تميزت الطاعة من المعصية، والله سبحانه فعل ما فعل من ذلك [عندهم][(٢)] امتنانًا وامتحانًا على ما يأتي، ولو فعله على الوجه الذي فعله العبد لسمي مطيعًا وعاصيًا، وذلك محال في حقه، وإنما يسمى بأفعاله خالقًا ومحسنًا ومبتليًا وحكيمًا.

وإنما قالوا ذلك وتركوا التمييز جمعًا بين الأدلة المتعارضة المتقدمة وفرارًا من الخوض فيما لم يخض فيه السلف من الفروق الدقيقة بين هذه المعاني، على نحو قول أبي علي الجُبَّائي في تلاوتنا للقرآن أنه كلام الله تعالى حقيقة وكلامنا حقيقة، وأن الله يتكلم مع كل قارئ، سواء كان صادق النية مطيعًا أو مرائيًا عاصيًا، قال بذلك جمعًا بين الأدلة أدلة العقل على أن التلاوة فعلنا وكلامنا، ودلالة الإجماع على أن كلام الله تعالى هو المتلو في المحاريب المكتوب في المصاحف؛ ولذلك التزم أن كلام الله في المصاحف حقيقة، وأن الصوت كامن في الحروف، كما نقله عنه ابن متوية في «التذكرة» وغيره، فلم يلزم[(٣)] المعتزلة الجبر بذلك ولا الضلال والكفر، فكذلك كثير من أهل الحديث والأثر اعتقدوا مثل [ذلك][(٤)] في سائر أفعال العباد على جهة الإيمان بأن الله خالق كل شيء، واختار هذا من متكلميهم جماعة، وهو ظاهر عبارة البيضاوي في «الطوالع» والسبكي في «جمع

(١) [أنه] زيادة من (ب، م).

(٢) ساقط من (ب، ج).

(٣) في (ب): [تلزمه].

(٤) في (ب): [رضي الله عنه].

الجوامع»[١] والغزالي في «الإحياء»[٢] فإنه نص فيه على بطلان الجبر بالضرورة وعلى خلق الاختيار والفعل.

وروى هذا صاحب «الجامع الكافي» من علماء أهل البيت المتقدمين عن الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي - عليهم السلام - وروى فيه عن أحمد ابن عيسى أنه روى عن علي بن أبي طالب - عليه السلام - أن رجلًا سأله عن أفعال العباد فقال: هي من الله خلق ومن العباد فعل، لا تسأل عنها أحدًا بعدي. قال أحمد بن عيسى بعد روايته: إنما يعذب الله العباد على فعلهم لا على خلقه.

قلت: رواه منقطعًا بغير إسناد، ولو صح مثل هذا عن علي - عليه السلام - أو عن غيره من الصحابة -رضي الله عنهم- ما غفل عن تدوينه أهل الحديث قاطبة، وظاهر كلام السيد أبي عبد الله الحسني في «الجامع الكافي» أن هذا مذهب أهل ذلك العصر من أهل البيت وشيعتهم، فإنه ذكر ذلك عن محمد بن منصور عن أحمد بن عيسى ولم يذكر خلافًا لأحد.

فأما فعل[٣] الطاعة والخير فلا نكارة في مشاركة الرب لعبده فيه، كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النور:٢١] ولكن لا حجة لهم في ذلك على عدم تمييز فعل العبد من فعل الله أصلًا، بل ظاهر الآيات يعطي التمييز بينهما وأكثر ما يلتبس مثل قول عيسى عليه السلام: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٤٩] ولا شك أن الذي من

---

(١) «جمع الجوامع مع شرحه تشنيف السامع» (٤/ ٦٦٢).

(٢) «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/ ١١٦) ط شركة البابي الحلبي.

(٣) ساقط من (ب).

عيسى – عليه السلام– إنما هو الدعاء إلى الله تعالى أو الأمر لهن بذلك، كما قال لإبراهيم عليه السلام: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة:٢٦٠] بل كما قال عيسى عليه السلام: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٤٩] فميز فعله الذي هو النفخ في الصورة فقط.

وأما في المعاصي فهو المشكل، والذي وجهوا فيه أنه يمكن من طريق الابتلاء أن يفعل الله من ذلك ما يتم به تمكين العبد من فعل القبيح، كخلقه القدرة(١) عند الجميع، لكن عند هؤلاء أنه لا يتم التمكين بها وحدها لاستحالة ذلك عندهم عقلًا وسمعًا، فلابد من أمر زائد على خلق القدرة لحكمة الله تعالى في تمام الابتلاء، ومثال ذلك قوله في السحر: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢] وقوله: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:٤٩] وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء:٥٧] ويسمى(٢) في المعاصي ابتلاء وامتحانًا، وفي الطاعات لطفًا ومعونة، ومثال ذلك عند الجميع فعل السبب بالنظر إلى المسببات التي هي غير مقدورة لنا، كالمداد ونحوه، وقد يكون عمله قبيحًا كالمغصوب وعمله للظلمة، وسيأتي الفرق بين قول هؤلاء وبين قول الأشعرية الكسبية في آخر المذهب الثالث من القول الثاني بعد هذا.

وهذا القول، على أنه أقل أفواههم تكلفًا، لم يصح فيه نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع الصحابة ولا قول واحد منهم، وقد ادُّعِيَ فيه إجماع المتأخرين، وذلك أبعد، فقد خالفهم أبو المعالي الجويني إمام الحرمين وأصحابه والشيخ أبو إسحاق،

(١) في (ب): [للقدرة].

(٢) في (ب): [وتسمى].

وكلاهما من أجل أئمتهم، فكيف[1] غيرهم! وسيأتي كلام ابن الحاجب الدال على تفرد الأشعري بذلك وعلى أنه أول من قال به، فلا يسلم هذا المذهب من تسميته بدعة؛ لأنه لا معنى للبدعة إلا ما حدث من العقائد بعد الصحابة والتابعين ولم يصح عنهم فيه نص.

وأما الاستناد إلى العمومات ونحوها فلا يكفي في ثبوت السنن وإلا لاكتفت المعتزلة بقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] على أن القرآن مخلوق، وأن القول بذلك سنة، فافهم هذه النكتة فإنها نفيسة جدًّا، فإنما[2] السنة ما اشتهر عن السلف وصح بطريق النصوصية، ولولا هذا لكانت البدع كلها من السنن؛ لأنه ما من بدعة إلا ولأهلها شبه من العمومات والمحتملات والاستخراجات، ألا ترى أن الاتحادية أبعد المبتدعة من السنة وأشنعهم بدعة وأفحشهم مقالًا، وهم مع ذلك يحتجون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح:١٠] وبقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧] وبقول النبي: «**إن أصدق كلمة قالها لبيد الشاعر: ألا كل شيء ما خلا الله باطل**» متفق على صحته[3] ونحو ذلك كثير، ولو كان في اعتقاد خلق الأفعال خير ما سكت عنه رسول الله وآله وأصحابه، ولأسبقهم المتأخرون إلى إشاعته وإلزام المسلمين باعتقاده وتعريفهم بوجوبه، وكان معدودًا في أركان الدين والإسلام المعدودة المنصوصة، والله يحب الإنصاف. وسيأتي بقية أدلتهم والجواب عنها قريبًا إن شاء الله تعالى.

---

(١) في (أ): [كيف].

(٢) في (ب): [إن].

(٣) صحيح البخاري (٣٨٤١) صحيح مسلم (٢٢٥٦) وتمامه: وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم.

القول الثاني للأشعرية من أهل الكِلام: أن فعل العبد المقابل بالجزاء متميز عن القدر المخلوق لله تعالى ومغاير له. وهو قول الأشعرية وأكثر متكلميهم كما[١] ذكروه، وكما ذكره الشيخ مختار المعتزلي ورواه عن شيخ الاعتزال أبي الحسين البصري. واختلف هؤلاء في كيفية تمييز كسب العبد عن خلق الرب على مذاهب:

المذهب الأول مقابل للقول الأول: هو ما ذكره الشهرستاني في «نهاية الإقدام»[٢] والرازي في «نهاية العقول» وغيرهما عن إمام الحرمين أبي المعالي الجويني أنه أثبت لقدرة العبد أثرًا هو الوجود، يعني إيجاد الحركة والسكون، مع اعتقاد الجويني إنهما شيء حقيقي، وهذا لفظ الشهرستاني قال: وغلا إمام الحرمين حيث أثبت للقدرة الحادثة أثرًا هو الوجود، إلا أنه لم يثبت للعبد استقلالًا بالوجود ما لم يستند إلى سبب آخر. يعني الدواعي. قال: وإنما حمله على تقدير ذلك الاحتراز عن ركاكة الجبر. وقال الرازي في «نهاية العقول» أن الجويني صرح بذلك في كتابه «النظامي»[٣] ونسبه الرازي أيضًا إلى الشيخ أبي إسحاق.

وقال أبو نصر السبكي في «جمع الجوامع»[٤] عن الجويني أنه يقول: الطاعة مخلوقة. والرواية الأولى أصح وأشهر، وهي المنصوصة في مصنفاته، ففي مقدمات كتابه «البرهان»[٥] التصريح بأن الكسب تمويه؛ لأن المكلف هو المتمكن،

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) «نهاية الإقدام» للشهرستاني ص(٨٦).

(٣) غياث الأمم (٨٤٣)، ط قطر، تحقيق الديب رحمه الله.

(٤) «تشنيف المسامع مع جمع الجوامع» (٤/ ٩٥٧).

(٥) مقدمة «البرهان» (١/ ٩٥-١٠١). و«البرهان» كتاب في «أصول الفقه» موسع أكبر من الورقات.

وأن التكليف لا يكون إلا بالممكن، وأن تكليف ما لا يطاق باطل. وأمثال هذا، والجويني مع هذا لا يخالف في أن أفعال العباد مخلوقة بمعنى آخر، أي مقدرة، فإن الخلق بمعنى التقدير حقيقة لغوية صحيحة، ومع خلاف الجويني هذا لم يكن خارجًا من أهل السنة، وكذلك الشيخ أبو إسحاق، بل هما معدودان من أجل أئمتهم والدعاة إلى السنة والحماة عنها، وذلك لما قدمت في مسألة الإرادة أن مدار الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة عليها في مسألة الأفعال، فمن قال إن مشيئة الله تعالى نافذة وقدرته عامة، ولو شاء لهدى الناس جميعًا، فهو على السنة، وإن خالف في مسألة خلق الأفعال؛ لأن القدر المجمع عليه بين أهل السنة أن العبد فاعل مختار، مستعين بالله، غير مستقل بنفسه طرفة عين، على ما يقتضيه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وأمثالها كما[1] تقدم وتكرر ذكره.

المذهب الثاني لأهل السنة، مذهب شيخ الإسلام ومتكلم أهل الآثار أحمد ابن تيمية الحراني[2]. وهو مثل مذهب الجويني سواء، إلا أنه لا يرى الأكوان أمورًا حقيقية بل يراها صفات إضافية، كأبي الحسين البصري والإمام يحيى بن حمزة - عليه السلام -[3] على ما مضى في أول المسألة، وهذا أقوى من قول الجويني أدلة، لما يرد على مثبتي الأكوان من الإشكالات الصعبة، وهو أنسب لمذهب أهل السنة؛ لأن صاحبه لم يجعل للقدرة الحادثة أثرًا في إخراج شيء حقيقي من العدم إلى الوجود.

والقول بأن الأكوان صفات إضافية قول جماعة من المحققين، وعزاه الشيخ

---

(١) في (أ): [مما].

(٢) شرح الطحاوية (٢/ ٨٦).

(٣) ومذهب البصري، والمؤيد بالله في «التمهيد» (٢/ ٤٠٥-).

مختار في المجتبى إلى المحققين، وهو يوافق قول الأشعرية كله في هذه المسألة إلا قولهم إن الأكوان أشياء حقيقية، وهو أقوى هذه التفاصيل وأقربها إلى الفطرة وأسلمها من البدعة؛ لأنه لا بدعة في إثبات الحركة والسكون، ولا في أنهما صفتان للأجسام، ولا في أنهما فعلان للعباد مقدران لهم، ونحو ذلك، ولم[1] يتوقف شيء من هذا على النظر الدقيق والبحث العميق.

المذهب الثالث: قول الأشعرية الكسبية، وقد أجمعوا على أن القدر المقابل بالجزاء من فعل العبد غير مخلوق لله تعالى، وقد جود بيان هذا منهم الشهرستاني في «نهاية الإقدام»[2] ونقلت كلامه على طوله[3] إلى «العواصم» لنفاسته وحسن سياقه وبيانه.

وهم مع هذا يطلقون القول بأن أفعال العباد مخلوقة، وإنما يريدون ذوات الأكوان التي هي الحركة والسكون مجردَين عن الوجوه والاعتبارات وسائر الأحوال التي هي أثر قدرة العباد عندهم، والأحوال عبارة عما تختلف به الأكوان المتماثلة؛ ألا ترى أن الحركات متماثلة من حيث إنها حركات وحوادث، ثم هي مختلفة في الحسن والقبح، والإصابة والخطأ، والسرعة والبطء، متمايزة في أنه بعضها حركة كتابة، وبعضها حركة صياغة، وبعضها حركة غياصة، ولاختلاف أحوالها وتمايزها كان بعضها مجونًا مضحكًا، وبعضها هائلًا مفزعًا، وبعضها خارقًا معجزًا، وبعضها محكمًا متقنًا، إلى غير ذلك.

ولا شك أن القدر الذي اختلفت فيه غير القدر الذي اتفقت فيه، وهو مجرد

---

(١) في (أ): [ولا يتوقف].
(٢) انظر: «نهاية الإقدام» ص(٨٧-١١٠).
(٣) في (ب): [خطأ].

الانتقال والحدوث، فأضافوا هذه الأحوال المقدورة للعباد إليهم، وأضافوا ذات الحركة وحدوثها إلى الله تعالى، والذي ألجأهم إلى ذلك أن الحركة والسكون عندهم من الأشياء الحقيقية مثل الأجسام، وأنه لا يقدر على إيجاد الأشياء الحقيقية إلا الله، وتأولوا على ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣] أي: للأشياء الحقيقية، ولم يجعلوا من ذلك الأشياء اللغوية المسماة في عرفهم بالأحوال وبالوجوه وبالاعتبارات وبالإضافات وبالمعاصي والطاعات.

ولا خلاف بين علماء اللطيف[١] أن الطاعة والمعصية ليسا بشيء حقيقي كالأجسام، بل هما معقولان، حتى في التروك التي هي عدم الأفعال، على الصحيح، فإنا نعقل قبح الترك لقضاء الدَّين وترك رد الوديعة وترك الصلاة، ونعقل حسن ترك المظالم وترك العدوان على المساكين، قبل أن نعقل أن الترك كف النفس عن الفعل أو عدم محض، فالواقع عندهم بقدرة الله تعالى هو الحركة من حيث هي حركة مجردة، ولا قبح فيها من هذه الجهة إجماعًا، وكذلك لا قبح فيها من حيث هي حادثة، فلذلك نسبوا الحركة وحدوثها إلى الله تعالى، والواقع بقدرة العبد هو كون الحركة طاعة أو معصية أو حجًّا أو صلاة أو ظلمًا أو قتلًا أو نحو ذلك من الأحوال.

قالوا: ولذلك يشتق من هذه الأشياء أسماء الفاعلين لها دون الله تعالى، فقد بالغ الشهرستاني في «نهاية الإقدام»[٢] في رد مذهب المعتزلة المتقدم في حكاية الأقوال في هذه المسألة، وعارضهم بمعارضات جدلية معارضة عارف لمذهبهم محقق لمقاصدهم، من ذلك قال: إن الحدوث والوجود صفة غير مطلوبة من العبد ولا ممنوعة، ولا محمودة ولا مذمومة من هذه الجهة؛ لأنها مشتركة بين

---

(١) أي: علم المنطق، وانظر كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية (نقض المنطق).

(٢) انظر: «نهاية الإقدام» ص(٨٨)، وما بعدها.

الحسن والقبيح، إذ كل منهما حادث موجود. قال: وإنما ينبغي أن يضاف إلى العبد ما طلب منه أو نهي عنه، وهو أمر أخص من ذلك، وهو كون ذلك الحدوث طاعة أو معصية، وهما أثر قدرة العبد عند الأشعرية، وهما المقابلان بالجزاء. قال: وعند المعتزلة أثر قدرة العبد [هو الوجود والحدوث، ولا قبح فيهما ولا حسن. فهذه هي المذاهب المشهورة في تمييز أثر قدرة العبد][١] من أثر قدرة الرب -عز وجل- عند من يطلق أن أفعال العباد مخلوقة.

ومن الأمثلة التي يظهر فيها المقدور بين قادرين حملُ العرش، فإن الله تعالى قد نسبه إلى حملته من الملائكة من أن الله تعالى حامل لهم ولما استقروا عليه من سماء وأرض، والحامل للقرار حامل لما عليه قطعًا، فثبت أن العرش محمول لله تعالى، مع أنه محمول لحملته عليهم السلام.

والفرق بين قول هؤلاء وبين أهل القول الأول أن هؤلاء يجعلون ذات الحركة خلقًا لله تعالى وحده، وعندهم تأثير قدرة العبد فيها محال مطلقًا، وعند الطائفة الأولى أن قدرة العبد تؤثر في ذات الحركة مع خلق الله تعالى للحركة لا مستقلًّا منفردًا، فالفرق أن الذي اختص الله تعالى به عند هؤلاء هو عدم[٢] الاستقلال بالإيجاد، وعند الأشعرية الكسبية هو الإيجاد مطلقًا، وأما الوجوه والاعتبارات فاتفقوا كلهم على أنها من أثر قدرة العباد، فلا يسمى العبد خالقًا عند الأولين لعدم استقلاله.

***

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

فصل [في وجوب كراهية معاصي الله]

في بطلان القول بأن المعاصي من الله، تعالى الله[١] عن ذلك، على جميع [هذه][٢] المذاهب الأربعة عشر مذهبًا، إلا على مذهب الجهمية الجبرية، وهذا أوضح من أن يحتج عليه، ويوضح الإجماع عليه أنه لا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في وجوب كراهة معاصي الله تعالى ومساخطه من الأعمال، ولا في وجوب الرضا والتحسين لجميع ما كان منه -سبحانه وتعالى- وذلك يوجب أن القبائح كلها ليست منه -عز وجل- كما سيأتي بيانه بعون الله تعالى.

ولكن فرق أهل السنة الأربع لما كانوا يحتجون[٣] مع فرقة الجبرية الجهمية في رد كثير من مذاهب المعتزلة المقدمة في مسألة المشيئة وفي هذه المسألة، أخذ بعضهم من عبارات بعض، وقل من يدرك التفاوت بين العبارات كما قدمت ذكره مطولًا في مقدمات هذا المختصر، وكانت هذه العبارة من عبارات الجبرية الجهمية، وربما يوجد[٤] في كلام [بعض][٥] السلف أن الخير والشر من الله، يعنون به الصحة والسقم والغنى والفقر ونحو ذلك، فجاء من بدل ذلك من الجهلة بالطاعات والمعاصي كما بدل ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْ﴾ [الأنعام:١٠٧] بأنه مريد للشرك، وبدل مريدًا بـ(راضٍ محب) وبدلت الاتحادية (راض محب) بـ(آمر مثيب) كما تقدم، وكم وقع من الضلال العظيم من تبديل العبارات وظن تماثلها؛ ولذلك بنيت هذا المختصر على منع ذلك بالمرة.

---

(١) في (ج): زيادة [تعالى].

(٢) ساقط من (ج).

(٣) [يحتجوا]

(٤) في (ج): [توجد].

(٥) ساقط من (ب، م).

فلما كثر القول من الجهمية بأن المعاصي من الله تعالى، ظن كثير من متكلمي السنة أنها في قوة أن المعاصي مقضية مقدرة سابقة في علم الله تعالى وقضائه وقدره الذي لا مرد له، مع اختيار العباد في فعلها وقدرتهم عليها، خصوصًا من لم يكن منهم من أئمة علم العربية الذين ربما زادهم رسوخهم فيه عن مثل هذا الوهم الفاحش، مثل الغزالي، فإنه اعترف أنه لم يعرف من العربية إلا [القدر][1] الذي يميز به شنيع اللحن؛ ولذلك أكثر من التصريح بأن جميع المعاصي والكفر والفواحش من الله، تعالى [عن ذلك][2] ولولا أنه صرح مع ذلك القول بالكسب، وأن الجبر باطل بالضرورة، ما استربت في أنه جبري، وكثر المغترون به من أهل السنة وعوامهم في[3] ذلك، حتى حملني ذلك على جمع شيء كثير في التعريف ببطلان ذلك، وقد أودعته «العواصم» وإنما[4] اختصرت منه اليسير، وأذكره هنا لعل الله ينفع به من بقيت فيه بقية من التمييز، ولبيان الخطأ في هذه العبارة ذكرت المذاهب والفروق بينها، وعنيت في تمييز بعضها من بعض، وطولت في تلخيص ذلك ليتضح الحق من الباطل لأنه أعظم ما طلبه الله تعالى من عباده، وأكثر ما بعثت له الرسل الكرام، كما أقسم الله عليه في سورة العصر ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ وكما قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:١٨] وكما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢] ولو لم ينزل في شرف العلم سواها لكانت كافية.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (أ): [في].

(٤) في (أ): [وأنا أختصر]. انظر: «العواصم» (٦/ ١٨٣-٢٢٠).

أقول وبالله التوفيق: الدليل على بطلان ذلك العقل والسمع:

أما العقل فلأن القبائح عنده إما أن تكون من الله تعالى وحده، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، ولا أثر فيها من العباد، فهذا محض الجبر، وقد اعترف [الغزالي][1] أن الجبر باطل بالضرورة، ولولا ذلك لذكرنا هنا ما يخزي الجبرية ويفضحهم ويعرف بأنهم من سقط المتاع الذين لا يستحقون مناظرة العلماء العارفين والأذكياء البارعين، وإنما حقهم أن يجري عليهم أحكام أئمة العدل على حسب آرائهم، من تنكيل أو[2] تطريد أو قتل، فحين اعترف بالحق وناقضه في عبارته لم يكن له بد من أن يجعل لقدرة العبد نصيبًا وأثرًا، وهو قوله: فأما أن يجعله الكسب القبيح دون الخلق الحسن، الذي هو من الله تعالى، كما هو مذهب أصحابه الأشعرية، وصح الأمر في غلطه في قبح عبارته، أو يجعل نصيب العبد من الفعل وحظه وأثر قدرته أمرًا آخر غير المعاصي والقبائح وغير الخلق والإيجاد، فهذا شيء لا يعقل ولا يتصور. فإن ظن أن ذلك يصح على المذهب الأول من مذاهب أهل السنة، وهو مذهب من لا يميز أثر قدرة العبد بالذات، فقد غلط وأفحش في الجهل، فقد ذكرنا قبل أنهم يميزون بينهما بالوجوه والاعتبارات، وأنهم[3] لا يميزون بينهما بالذات، ومعنى ذلك أنهم يقولون أن العبد فعل مقدوره على جهة المخالفة لمولاه غير مستقل بنفسه، فكان من هذا الوجه معصية، والرب -عز وجل- فعل ذلك المقدور بعينه مستقلًّا على وجه الامتحان والابتلاء لحكمته[4] البالغة وحجته الدامغة، فلذلك يشتق له تعالى من فعله ذلك من الأسماء ما لا

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): [وتطريد].

(٣) في (أ): [وإنما].

(٤) [في ذلك].

يشتق لعبده، من نحو: الخالق المبدع الحكيم المبتلي في المعاصي المعين في غيرها، ويشتق للعبد من ذلك المقدور بعينه ما يستحيل على الله تعالى من: الظالم الفاسق العاصي الخبيث العاجز المفتقر، ونحو ذلك.

فلو لم تفترق الأفعال بالوجوه والاعتبارات لم تفترق الأسماء المشتقات، مع فرض اتحاد الوجوه والذات جميعًا، فإن كان أراد [الغزالي][1] بذلك الترجمة عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله وأصول الأشياء، فكان يلزمه الاقتصار على عبارتهما فإنها[2] أصح وأشرف وأبرك وأسلم، وإن كان أراد الترجمة عن مذهب الأشعرية فقد عظمت جنايته عليهم، فإن الرجال صرحوا بأن الأفعال لا تضاف إلى الله تعالى إلا خلقًا وإيجادًا وإبداعًا وذواتًا وأعيانًا مجردة عن الوجوه التي تعلق بها قدر العباد ويوقعونها عليها، فتكون لأجلها معاصي قبيحة مستلزمة للذم والنقص في المنهيات وللذلة والخضوع في العبادات وللافتقار والحاجة إلى الله تعالى في التمام وقضاء الحاجات ونحو ذلك مما لا يجوز على بارئ البريات، فكيف نجعلها من الله تعالى حيث تكون واقعة على هذه الوجوه والاعتبارات، ولولا تنزيههم لله تعالى ما تكلفوا القول بالكسب ولا فارقوا أهل الجبر وردوا عليهم وترفعوا عن خسيس مقامهم وشنيع ضلالهم.

ولو كانت المعاصي من الله تعالى كان عاصيًا، وقد تمدح بالمغفرة ولا تصح المغفرة منه لنفسه ولا لمن ليست الذنوب منه قطعا؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التوبة:١٠٢] فمدحهم بذلك وصح في سيد الاستغفار: «**أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي**»[3] وأجمع أهل اللغة والغريب أن المعنى: أقر وأعترف

---

(١) زيادة من (أ).

(٢) خطأ في (ب).

(٣) «صحيح البخاري» (٧/ ١٥٠) برقم(٦٣٠٦)، ولفظه: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت،=

بذنبي، ومن المحال أن يكون المعنى: أقر وأعترف أنه ليس مني. فإن هذا[١] مناقضة للإقرار والاعتراف. ومن زعم أن المقر المعترف بالذنب هو المتبرئ أن يكون منه البتة لم يكن أهلًا للمناظرة؛ ألا ترى أن المستغفرين إذا قالوا: اللهم اغفر لنا ما كان منا. كانت عبارة صحيحة بالإجماع، بل بالضرورة، ولو قالوا: اللهم اغفر لنا ما كان منك. كانت عبارة باطلة بالإجماع، بل بالضرورة، بل قد صرح القرآن بذلك في الطاعات التي تحسن إضافتها إلى الله تعالى، كما يحسن منه تعالى أن يتفضل بالهداية إليها، قال الله تعالى حكاية عن الخليل والذبيح عليها السلام: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧] ولم يقل: ربنا تقبل منك. وأمثال هذا كثير، فكيف بإضافة الفواحش والمخازي إلى السبوح القدوس بهذه العبارة، جل وعز وتبارك وتعالى عن ذلك، وتقدست أسماؤه الحسنى، وله المثل الأعلى.

***

=خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». قال عليه الصلاة والسلام: «من قالها موقنًا بها حين يمسي فمات من ليلته دخل الجنة، وكذلك إذا أصبح».

(١) خطأ في (ب).

[البراهين في تحريم نسبة الرذائل إلى السبوح القدوس]

وقد تتبعت القرآن والسنة النبوية والآثار الصحابية فلم أجد لما أدعوه في ذلك أصلًا، بل وجدت النصوص في جميع هذه الأصول رادة لهذه البدعة، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [آل عمران:٥٢] ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾ [البقرة:١٨٢] ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٩] ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٧٨] ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران:١٦٥] ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء:٧٩].

وأما قوله تعالى قبلها: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٧٨] فلأن المراد بالسيئة عقوبة الذنب، وبالحسنة المثوبة على الحسنة؛ ولذلك قال: (ما أصابك) ولم يقل: (ما أصبت) ولكنها تضاف إلى العبد إضافة المسبَّب إلى فاعل السبب، كقول أيوب: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص:٤١] لما كان عقوبة على ذنبه، وقوله تعالى: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥] وفي آية ﴿تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر:٢٤] فالسيئة التي هي كسب العبد لا تضاف إلا إليه، والسيئة التي هي عقوبة تجوز إضافتها إلى الله تعالى وإلى فاعلها، وإنما رد عليهم بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إضافتهم العقوبة على الشرك إلى رسول الله حين تشاءموا به[1] فلم يضيفوها إلى خالقها - سبحانه وتعالى - ولا إلى فاعل سببها.

ومن الآيات في الباب الذي نحن فيه: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة:١٠٩] ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٢٧] ﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٢] ففرق بين ما هو من الله وما هو من الناس ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ

(١) خطأ في (ب).

تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْۚ﴾ [النساء:٢٩] وهذا الحلال كيف الحرام ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:١٣] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال:٥٨] ﴿وَلَـٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْۚ﴾ [الحج:٣٧] ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْۚ﴾ [الكهف:٥] ﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القصص:٢٧] ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِۚ﴾ [الأعراف:٢٠٠] ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍۖ﴾ [الفتح:٢٥] ﴿لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان:٩] ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص:٦] ﴿هَـٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِۖ﴾ [القصص:١٥] ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ [المائدة:٩٠] ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المجادلة:١٠] وهاتان الآيتان الأخيرتان مصدرتان بـ(إنما) التي تفيد الحصر، وقصر هذا على أنه من الشيطان دون غيره على جهة الذم لما كان منه والكراهة له والبراءة منه؛ من ذمه وخبثه وشرعه والأمر به، بل من كل وجه إلا ما اقتضته الحكمة من خلق المختارين له وأقدارهم عليه وتقدير وقوعه منهم للحكمة البالغة والحجة الدامغة.

وفي القرآن الكثير مما يقوم مقام هذا، لكن بغير لفظ (من) كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْۗ﴾ [البقرة:٢٨٢] [وقوله][1]: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] وقد ذكرت في «العواصم»[2] من ذلك خمسة وعشرين نوعًا، وذكرت هناك من الأحاديث الصحيحة الشهيرة قدر خمسة عشر حديثًا ونسبتها إلى رواتها من الصحابة ومن خرجها من الأئمة، مثل حديث: «**التثاؤب من الشيطان**»[3]

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) «العواصم» (٣/ ١١٥-١٢٠) ط جديدة.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٢٨٩)، ومسلم (٢٩٩٤). وأبو داود (٥٠٢٨) والترمذي (٢٧٤٦).

وحديث: «**إن تقليب الحصى وقت الخطبة في الجمعة من الشيطان**»[(١)] وحديث: «**إن تفرقكم في الشعاب والأودية إنما ذلكم من الشيطان**»[(٢)] وحديث: «**الأناة من الله والعجلة من الشيطان**»[(٣)] وحديث: «**كل مولود يولد على الفطرة، وإنما أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه**»[(٤)] وحديث: «**الرؤيا الصالحة من الله تعالى والحلم من الشيطان**»[(٥)] رواه الجماعة عن أبي قتادة ولمسلم مثله، بل أبين عن أبي هريرة، وروى البخاري والنسائي مثل ذلك عن أبي سعيد الخدري وقال: «**إنما هي من الشيطان**»[(٦)] بالحصر، وخرج ابن ماجه[(٧)] وابن عبد البر في «التمهيد» مثل حديث أبي هريرة عن عوف بن مالك، وكلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وإنما تواترت النصوص في الرؤيا أكثر من غيرها؛ لأن الأمر يشتبه فيها؛ هل هي من الله تعالى أو من الشيطان؟ ولا يتميز إلا بالنص، وأما الفواحش والقبائح الصادرة من المنهيين عنها المذمومين عليها فلم يشتبه الأمر في ذلك حتى يرتفع الاشتباه فيه بالنصوص، ولو وقع في ذلك غلط في ذلك العصر لتواترت النصوص في الرد على صاحبه، وإنما أوضحت رواة أحاديث الرؤيا وحدها كيلا يتوهم أنه حديث واحد.

ومن ذلك حديث المستحاضة، وقوله فيه: «**إنما ذلك ركضة من الشيطان**»[(٨)].

---

(١) «صحيح مسلم» (٧٥٨).
(٢) صحيح «سنن أبي داود» (٢٦٢٨). و «مسند أحمد» (٤/ ١٩٣)، والحاكم (٢/ ١١٥).
(٣) «ضعيف الترمذي» (٢٠١٢).
(٤) «صحيح البخاري» (١٣٥٩)، ومسلم (٢٦٥٨). وأحمد (٧١٨١).
(٥) «صحيح البخاري» (٦٩٨٦). ومسلم (٢٢٦١)، د (٤٣٧٠)، ت (٢٢٠٩)، جه (٣٩٠٧).
(٦) «صحيح البخاري» (٧٠٠٥). والنسائي (٧٦٥٢) كبرى.
(٧) «سنن ابن ماجه» (٣٩٥٥). و «التمهيد» (١/ ٢٨٦).
(٨) «صحيح أبي داود» (١٠٩) وت(٩٥)، وأحمد (٦/ ٤٣٩).

قال ابن الأثير[١] في «نهايته»: والمعنى أن الشيطان قد وجد سبيلًا إلى التلبيس عليها في أمر دينها. ذكره في حرف الراء مع الكاف، وعندي فيما قاله نظر؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: إنما ذلك من الشيطان. ولم يذكر أنه (ركضة من) ولا مانع من تمكينه من ركضته بعض العروق حتى تنقطع ليلبس بذلك عليها أمر دينها «**فإنه يجري من ابن آدم مجرى الدم**»[٢] مثلما جاء الحديث: «**أنه ينفخ في الدبر فلا ينصرف أحدكم من صلاته حتى يجد ريحًا أو يسمع صوتا**»[٣] فكما[٤] لا يتأول نفخه فكذلك لا يتأول ركضه.

ومن ذلك: «**لا تأكل الشريقة**[٥] **فإنها ذبيحة الشيطان**»[٦] فيه حديثان حديث عن ابن عباس وحديث عن أبي هريرة، كلاهما في «مسند أحمد».

وفي حديث لابن عباس: ماتت زينب بنت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فبكت النساء، فجعل عمر يضربهن بسوطه فأخذ رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بيده وقال: «**مهلًا يا عمر، إنه ما كان من العين والقلب فمن الله تعالى، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان**»[٧] رواه أحمد وابن تيمية في «المنتقى».

فهذه نحو خمسة عشر حديثًا، عن أبي هريرة منها ستة، وعن ابن عباس

---

(١) «النهاية» (٣/ ٢٣٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥).

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٧)، باب: لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن. ومسلم (٣٦١).

(٤) في بعض النسخ زيادة مقحمة.

(٥) قال الشيخ شعيب: هذا تصحيف، وصوابه: [الشريطة] كما في «المسند» و «السنن». حاشية «العواصم» (٣/ ١١٥) ط جديدة.

(٦) إسناده ضعيف أخرجه أحمد (١/ ٢٣٧) رقم(٢١٢٧) ط الرسالة.

(٧) صحيح أخرجه أحمد (٥/ ٨٤)، والبخاري (٩٩١٣)، ومسلم (٤٧١٣).

حديثان، وبقيتها عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعائشة وأبي ثعلبة وسهل بن سعد وأبي قتادة وأبي سعيد الخدري وعوف بن مالك وحمنة بنت جحش، من غير الآثار الموقوفة على أكابر الصحابة والتابعين -رضي الله عنهم- كما نوضح الآن طرفًا منه.

فمن ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قال ابن سيرين: لم يكن أحد أهيب لما لا[١] يعلم من أبي بكر، وإنها نزلت به فريضة لم يجد لها في كتاب الله تعالى أصلًا ولا في السنة أثرًا فقال: أقول فيها برأيي، فإن يكن صوابًا فمن الله تعالى، وإن يكن خطأ فمني، وأستغفر الله. رواه الحافظ العلامة ابن حجر الشافعي في القضاء من كتابه «التلخيص الحبير»[٢] في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، وذكر سنده عن عبد الله بن مهدي عن حماد بن زيد عن محمد بن سيرين به، كما تقدم، قال [ابن حجر][٣]: وأخرجه قاسم بن محمد في كتابه الحجة والرد على المقلدين.

قلت: ورواه البغوي[٤] في تفسيره في آية الكلالة، وجعل كلام أبي بكر - رضي الله عنه - الذي قاله هو القول عنده في الكلالة، وجاء بذلك البغوي من طريق الشعبي عن أبي بكر، فازداد قوة لاختلاف طرقه، وكذلك رواه الدامغاني في رسالته المشهورة في المذاهب[٥].

وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أصرح من ذلك وأبين وأوضح.

---

(١) في (ب): [لم يعلم].
(٢) خطأ في (ب).
(٣) ساقط من (ب).
(٤) «تفسير البغوي» (١/ ٥٠٣-٥٠٤).
(٥) ليس موجود.

وذلك ما رواه ابن حجر في كتابه المذكور، وأسنده إلى الحافظ البيهقي[١] أنه رواه من طريق الثوري عن السفياني[٢] عن أبي الضحى عن مسروق قال: كتب كاتب لعمر: هذا ما أراه الله تعالى أمير المؤمنين، فانتهره عمر وقال: بل اكتب: هذا ما رآه عمر؛ فإن كان صوابًا فمن الله تعالى، وإن كان خطأ فمن عمر. قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح[٣].

وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في ترجمة عمار بن ياسر من كتاب «النبلاء»[٤] ما لفظه: الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت قال: سألهم عمر عن عمار فأثنَوا عليه وقالوا: والله ما أنت أمَّرته علينا ولكن الله أمَّره! فقال عمر: اتقوا الله وقولوا كما يقال، فوالله لأنا أمَّرته عليكم؛ فإن كان صوابًا فمن قبل الله، وإن كان خطأ أنه لمن قبلي اهـ. بحروفه، والأعمش وحبيب من رجال البخاري ومسلم وسائر الجماعة.

قلت: رضي الله عن عمر! ما كان أصدعه بالحق وأخشنه فيه! وأغيظه للشيطان وأعرفه بما ينافيه!

وعن علي بن أبي طالب -عليه السلام-[٥] نحو ذلك.

ذكره ابن حجر في كتابه وأحال ألفاظه[٦] الشريفة إلى كلامه - عليه السلام-

---

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠/ ١١٦).

(٢) كذا، والصواب «الشيباني». «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠/ ١١٦).

(٣) صحيح، أخرجه البيهقي في «السنن» (٦/ ٢٢٣)، «تلخيص الحبير» (٤/ ١٩٥).

(٤) إسناده حسن. رواه ابن سعد (٣/ ١/ ١٨٣)، والذهبي في «السير» (١/ ٤٢٣) ط مؤسسة الرسالة.

(٥) في (ب): [كرم الله وجهه].

(٦) في (أ): [بألفاظه].

في حكم أم الولد[١] ولم أجد ألفاظه في ذلك، ولو وجدتها لسطرتها وصدرتها فمن وجدها فيلحقها. وهذا المعنى عنه - عليه السلام - مشهور كثيرًا.

وعن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال في قصة بَرْوَعَ بنت واشق: أقول فيها بجهد رأيي؛ فإن كان صوابًا فمن الله وحده لا شريك له، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء[٢]. رواه إمام أهل السنة أحمد بن حنبل في مسند الجراح بن أبي الجراح من المسند، وأبو داود والترمذي والنسائي، وهذا لفظه، ولفظ أبي داود (بريئان)[٣] ورواه ابن ماجه وابن الأثير في جامعه في كتاب الصداق، والحافظ أبو الحجاج المزي الشافعي في أطرافه في مسند معقل بن سنان، وإمام الشافعية ابن النحوي في كتابه الشهير المسمى بـ «البدر المنير»[٤] وقال: صحيح. ورواه أحمد والأربعة وابن حبان والحاكم في صحيحيهما، وقال الحاكم: على شرط مسلم. وقال ابن حزم: لا مغمز فيه لصحة [إسناده][٥].

قلت: وهذا الكلام كله في المرفوع، أما كلام ابن مسعود المقدم في أن الخطأ من الشيطان فهو صحيح بالاتفاق على شرط الجماعة كلهم، رواه الكبراء والنبلاء من أئمة التابعين ومن بعدهم، منهم الشعبي وإبراهيم التيمي ومنصور

---

(١) انظر: «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٥).

(٢) صحيح أخرجه أحمد (١/ ٤٣١)، رقم (٤٠٩٩)، (٤٢٧٦) و(٤٠١٠٠)، والنسائي (٦/ ١٢٢).

(٣) صحيح أخرجه أبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، والنسائي (٦/ ١٢١)، والكبرى (٥٥١٦)، وابن ماجه (١٨٩١)، وهو في مسند عبد الله بن مسعود، وكان الجراح شاهدًا.

(٤) «البدر المنير» (٧/ ٦٨٠) ط. و«جامع الأصول» لابن الأثير (٧/ ١٧)، و«الأطراف» للمزي (٨/ ٤٥٦).

(٥) ورواه ابن أبي شَيْبة (٤/ ٣٠٠)، وعبد الرزاق (١٠٨٩٨)، وابن حبان (٤٠٩٩)، والطبري في «الكبير» (٢٠/ ٢٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٨٠)، والبيهقي في «السنن» (٧/ ٢٤٥)، وفي مسند «معقل بن سنان» الأشجعي (٣/ ٤٨٠)، وفي «المسند» لأحمد أيضًا (٤٢٧٧)، (٤٢٧٨). وفي مسند الجراح، ويقال أبو الجراح. وانظر: «الإحكام» لابن حزم (٦/ ٤٦).

ابن المعتمر وزائدة وهشام ويحيى القطان ويزيد بن هارون وابن مهدي وخلاس ابن عمرو وأبو حسان وداود بن أبي هند وعلي بن مسهر وعلي بن حجر وعثمان ابن أبي شيبة وغندر وسفيان الثوري وشعبة وبندار وعبد الرزاق، وكلهم رجال البخاري ومسلم معًا، إلا اثنين فانفرد مسلم بهما، وكل هؤلاء روَوه ولم ينكروه ولم يشككوا على معناه ولم يتأولوه ولم يحذروا من ظاهره.

وفي ظهور هذه الأخبار والآثار بين السلف من غير مناكرة أوضح دلالة على إجماعهم -رضي الله عنهم- على ذلك هذا، ولم يوجد مخالف لهم توجب مخالفته الإكثار من صدور النصوص منهم في الرد عليه.

وذكر الإمام العلامة إمام أهل السنة أبو عمرو بن الصلاح عن أبي القاسم الصيمري أنه قال: وكان بعض السلف إذا أفتى يقول: إن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فمني. قال: وهذا معنى كره في هذا الزمان [لأن فيه][1] إضعاف نفس السائل وإدخال قلبه الشك في الجواب اهـ بحروفه. وقرره ابن الصلاح.

فلم يقل أحد منهم أن ذلك تُرك لأن الحقيقة أن الخطأ من الله، تعالى الله عن ذلك، وأجمعوا على نقل ذلك عن بعض السلف من غير مناكرة بين السلف والخلف في حسن ذلك وصحته، ولو كان [أحد خالف][2] في ذلك ما تركوا ذكره، وقد تعرضوا لجميع أقوال علماء الإسلام في ذلك وإليهم المنتهى في معرفة الخلاف والوفاق والسنة والبدعة؛ ولذلك لم يتعقبهم أحد وينسبهم إلى التقصير، والحمد لله. ذكره ابن الصلاح في كتابه في «المفتي والمستفتي» في المسألة السادسة[3] من القول في كيفية الفتوى وآدابها.

---

(١) هذا الزيادة ليست موجودة في «أدب المفتي» المطبوع ص(١٤٠).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) انظر «المفتي والمستفتي» للإمام ابن الصلاح رحمه الله (ص ١٣٩-١٤٠)، وذكر أنها المسألة السابعة، وليست السادسة.

وأبو القاسم الصيمري شيخ أبي الحسن الماوردي صاحب الحاوي، ذكره ابن الصلاح، وتلميذ أبي حامد المروزي، وسماه ابن الصلاح الإمام أبا القاسم الصيمري في المسألة الثالثة عشرة من هذا الباب، وقال في مقدمة الكتاب إنه أحد أئمة الشافعية.

وأما قولهم إن ذلك كُره في هذا الزمان فإنه متعقب من وجهين:

أحدهما: أنه لا يسلم صحة الكراهة من بعض الخلف لما فعله بعض السلف، وسكت عنه بقية السلف، لا سيما إذا كان الفاعل مَن قدمنا مِن خلفائهم وكبرائهم، والإجماعات المروية عنهم ما تزيد على هذا شيئًا [كبيرًا][1] كما تقدم من[2] تقريره. وقولنا فيما هذا حاله إنه مكروه، بدعة مكروهة؛ لما فيه من نسبتهم إلى المكروه، كما لو قال إنه بدعة. وهم أعرف بالمكروهات والمحذورات.

وثانيهما: أنهم لم يقولوا ذلك في مواقع النصوص، بل في مواقع الرأي التي ينبغي فيها إشعار المستفتي بها ليأخذ لنفسه بالوثيقة من الاحتياط، فإن ترخص تضرع إلى الله تعالى في المسامحة والقبول واستغفر، وينبغي إشعار المستفتى بما هذا حاله كيلا يكون على ظن ضعيف مختلف فيه، وهو معتقد أنه على أثر معلوم من الدين، فإنه طالب للهداية لا للعماية، والله تعالى يحب الإنصاف، وكان أقل الأحوال في أدب الخلف مع السلف أن يقال في فعلهم: ثم تُرك. ولا يقال: ثم كُره. مع أن الأولى بالخلف التسليم للسلف والمتابعة، ولا معنى لمذهب أهل السنة إلا ذلك.

***

(١) زيادة من (أ).

(٢) ساقط من (ب).

[الأدب في حسن الخطاب]

فإن قال قائل: إن هذا كله محمول على مجرد الأدب في حسن الخطاب، كقول الخليل عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠] وكما لا يقال لله تعالى: يا رب الكلاب والخنازير!

فالجواب(١) أن هذا ليس مثل ذلك لوجوه:

الوجه الأول(٢): أن خلق الله تعالى للكلاب والخنازير معلوم ضرورة من الدين ومن إجماع المسلمين، وأنه لا نقص فيه على الله تعالى، فلم يكن في حسن العبارة مع حسن الاعتقاد قبح ولا مخاطرة ولا بدعة في الدين؛ لأن البدعة هناك مأمونة، ويمكن أن يكون قبح ذلك من أجل مفهوم اللقب، فإنه يقتضي نفي الربوبية لما سواها، حيث يخصص بالذكر من غير وجه ظاهر للتخصيص؛ ولذلك قال به الدقاق والصيرفي وبعض الحنابلة وغيرهم، وربما كان قبح هذه الصورة وأمثالها من أدلتهم على ذلك بخلاف ما نحن فيه.

وأيضا فأسماء الله تعالى وصفاته توقيفية شرعية، وهو أعز من أن يطلق عليه عبيده الجهلة ما رأوا من ذلك، فلا يجوز تسميته (رب الكلاب والخنازير) ونحو ذلك من غير إذن شرعي، وإنما يسمى بما سمى به نفسه ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وأما الآلام فيمكن أن تكون عقوبات على ذنوب فتحسن نسبتها إلى المذنب، كقول أيوب عليه السلام: ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص:٤١] وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر:٢٤] وفي آية أخرى: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا۟ مَا

(١) في (أ): [والجواب].
(٢) [الأول] من (أ).

كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥] فسمى عقوباتهم كسبًا لهم وعملًا. وقال: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١] إلى غير ذلك مما تقدم في آخر الكلام في الأسماء الحسنى.

وهذا يدل عليه كثير من الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠] وفي قراءة: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ وجاء ذلك عن أبي بكر الصديق -رضي الله تعالى عنه- في تفسير قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣] جاء[١] من وجوه شتى، قاله أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد»[٢] وقد طولت في[٣] هذا وجودته في «العواصم»[٤] وهو صحيح، فقف عليه هنالك وعلى ما فيه من الآيات القرآنية الكثيرة؛ فلكلام الخليل حينئذ وجه لطيف غير مجرد حسن الخطاب.

وأما إضافة المعاصي إلى الله تعالى وتسميته خالقها فهو عكس ذلك كله من كل وجه[٥] ولا هو معلوم من ضرورة الدين ولا من إجماع المسلمين ولا من الأدلة القاطعة، ولا من الأدلة الظاهرة، ولا البدعة فيه مأمونة، بل ولا هو من المسكوت عنه حتى تكون البدعة فيه لغوية والدلالة ظنية، بل مصادم النصوص كتابًا وسنة

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) لما نزلت: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ بكى أبو بكر وقال: يا رسول الله، أكل ما نعمل نجزى به؟ فقال له صلى الله عليه وآله وسلم: «يا أبا بكر، ألست تمرض! ألست تنصب! ألست تصيبك اللأواء! فذلك ما تجزون به في الدنيا». صحيح أخرجه الترمذي وأحمد في «المسند»، وانظر «التمهيد» (٤/ ٢٢٠)، (١٣/ ١١٩)، وابن كثير (١/ ٥٥٧)، و«ذخائر المواريث» للنابلسي (٣/ ١٤٦).

(٣) في (ب): [في هذا].

(٤) «العواصم» (٣/ ١٣٧) ط جديدة.

(٥) زيادة من (ب).

وإجماعًا من خير الأمة، وكونه نقصًا مضادًّا للممادح[١] الربانية ظاهر منه غير خاف فيه؛ فوجب فيه لزوم عبارات الكتاب والسنة والسلف وعدم التمحل لتأويلاتها البعيدة المتعسفة المستكرهة.

الوجه الثاني: الأدلة الدالة[٢] على بطلان الجبر قاضية بصحة ما ذكرنا من إضافة القبائح والفضائح إلى فاعلها الراغب فيها المختار لعارها وما فيها من الذم والخزي، وقبح إضافتها إلى السبوح القدوس المحرم لها الناهي عنها الكاره لها البريء من لومها وذمها ونقصها أصح البراءة ظاهرًا[٣] وباطنًا وحقًّا وصدقًا، لا كأكاذيب[٤] المداهنين للظلمة المطرين لهم بالممادح الكاذبة فإن ذلك إلى الذم أقرب منه إلى المدح؛ لما فيه من التذكير بصحيح القدح، ولذلك قيل شعرًا[٥]:

إذا أثنى عليك المراء يومًا بما هو ليس فيك فذاك هاجي

فكيف ترد[٦] تمدح الرب -عز وجل- بالبراءة من ذلك ونسبته إلى أعدائه وتسميته بالسبوح القدوس إلى نحو ذلك.

الوجه الثالث: إنا قد قررنا غير مرة أن العادة تحيل وقوع مثل هذا، وظاهره الخطأ والقبح، ولا يظهر تأويله ولا تعارض فيه الأقوال، وذلك أن كل ما كثر وتكرر من كلام السلف ولم تعارض فيه الأقوال ولم ينبهوا على تأويله ولم يحذروا من ظاهره ومفهومه، وجب أن يكون على ظاهره، كأحاديث الأقدار

---

(١) في (ب) خطأ.
(٢) في (ب): [أن الدلالة].
(٣) في (ج):
(٤) خطأ في (ج).
(٥) زيادة من (ب، ج).
(٦) في (ب): [برد].

وآيات الإرادة ونفوذ المشيئة، ومن ذلك كون المعاصي والقبائح والفواحش والفضائح من عبيد السوء المذمومين بها في الدنيا والموعودين بالجزاء في الآخرة[١] عليها.

الوجه الرابع: إن في ما ذكرناه عن السلف الصالح التصريح بنفي القبائح عن الله تعالى في قول ابن مسعود رضي الله عنه: وإن كان خطأ [فمني ومن][٢] الشيطان، والله ورسوله منه بريئان! وذلك دليل الحقيقة؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال على جهة الأدب أن الكلاب والخنازير ليست من خلق الله تعالى ولا هو ربها وخالقها، ومن قال ذلك كفر بإجماع المسلمين، وهو نظير قول ابن مسعود: (والله ورسوله منه بريئان) أترى ابن مسعود يكون كافرًا ويصرح بالكفر بين خير أمة أخرجت للناس، وهم سكوت، ثم يدونه أئمة الإسلام[٣] مقررين له غير منكرين له! وابن مسعود هو الذي رضي رسول الله لأمته ما رضي لهم، والذي قال فيه عليه السلام: «**إن الله أجاره من الشيطان**»[٤].

على أنا لم نقل أن المعاصي من العباد على جهة المغالبة لإرادته، وإنما قلنا إنها منهم أفعال وذنوب وسوء اختيار، كما اجتمعت عليه كلمة أهل السنة والمعتزلة، كما علمنا نبينا أن نقول في حديث أبي ذر الذي خرجه مسلم وغيره في الصحاح فيه: «**فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد شرًّا فلا يلومن إلا**

---

(١) في (ج): [الأخرى].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): [المسلمين] وهو خطأ.

(٤) صحيح، أخرجه البخاري (٦٢٧٨)، والطبري في «تفسيره» (٣٠/ ٢١٧)، وابن حبان (٦٣٣١)، ولفظ الحديث: [وصاحب الوساد ابن مسعود، وصاحب السر حذيفة، والذي أجير من الشيطان عمار]. فالذي أجير من الشيطان هو عمار بن ياسر، رضي الله عنه، فكان وهم من الحافظ ابن الوزير رحمه الله. انظر «مسند أحمد» (٦/ ٤٤٩) رقم(٢٧٥٣٨).

نفسه»(١) ولكنا لا نقول كما تقول المبتدعة أنه لا يقدر على هداية أهل الضلال، بل نقول كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٩] كما تقدم مبسوطًا في مسألة المشيئة.

الوجه الخامس: أن ذلك إن كان أدبًا حسنًا وثناء مناسبًا لأسماء(٢) الله الحسنى كان نقيضه حرامًا، فقد تقرر عند الأشعرية أنه لا يضاف إلى الله تعالى إلا المدح والثناء، دون ما فيه نقص أو ما ليس فيه نقص ولا ثناء(٣) ولذلك اعترفوا بأن الأدب تركه وتجنبه، وكل ما كان كذلك حرم، ولا معنى للأدب باللسان دون الجنان، وقد تقدم أن ذلك خلاف مذهب الأشعرية وجناية عليهم، ولا يجوز خلاف ذلك إلا بدليل صحيح بخلق الكلاب والخنازير على وجه لا يوهم الخطأ.

الوجه السادس: أن تأويل ذلك على الأدب مع الله تعالى لا يحتمل إلا فيما صدر من الرسول ومن أصحابه رضي الله عنهم. على أنا قد ذكرنا [ما يمنع من ذلك في حقهم أيضًا، لكن على تسليمه فإنا قد ذكرنا من](٤) كلام الله تعالى في كتابه الكريم اثنتين وعشرين آية، ولا يجوز حملها على ذلك؛ لأن الأدب من خواص العباد، ولذلك لا يجوز أن يسمى الله تعالى أديبًا كما لا يسمى عاقلًا ولا فاضلًا بالإجماع، فإنه أرفع وأعلى من ذلك جل وعلا.

الوجه السابع: أنه انعقد إجماع المسلمين على وجوب الرضا بما كان من الله تعالى، وعلى تحريم الرضا بالمعاصي ووجوب كراهتها، وهذا على

---

(١) «صحيح مسلم»، لفظ الحديث: «ومن وجد غير ذلك، فلا يلون إلا نفسه». وقد تقدم.

(٢) في (ب): [الأسماء]وفي (ج): [لأسماء الله].

(٣) في (ب، م) [وليس فيه] ولعلها زيادة مقحمة.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

الحقيقة لا يمكن حمله على الأدب، وهذا الوجه كافٍ[1] شاف في هذه المسألة، وقد اعترف الغزالي به وهو أعظم حجة عليه وقال: إنما يجب الرضى بالقضاء بالمعاصي لا بالمعاصي وطول فيه في باب الرضى بالقضاء.

***

(١) خطأ في (ب).

فصل في تفسير(١) خلق الأفعال

(والاختلاف في ذلك، وبيان الأحوط فيه لطالب السنة)

اعلم أنا قد بينا فيما تقدم أن السنة هي ما صح واشتهر واستفاض في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-وأصحابه -رضي الله عنهم- وتابعيهم، وبلغنا متواترًا أو مشهورًا، من غير معارضة ولا شبهة، مثل الإيمان بالأقدار لتواتره في الأخبار والآثار [وليس](٢)خلق أفعال العباد من هذا ولا هو قريب منه، فلا وجه لكونه من السنة؛ لأن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حين علَّم أركان الإسلام والإيمان والإحسان لم يذكره، ثم لم يصح فيه حديث واحد ولا أثر، وأما أخذه من خالق كل شيء فهو خلاف الاحتياط [في القطعيات](٣) ومواضع الخطر حيث لا ضرورة، وهو مثل أخذ المعتزلي من ذلك أن القرآن مخلوق(٤) وأمثال هذا مما لا يحصى. ويوضح ذلك وجوه:

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ب، ج) [فليس].

(٣) ساقط من (ب).

(٤) تفرد الرب تعالى بخلق أفعال العباد، كما هو منفرد بخلق ذواتهم وصفاتهم ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] بحمل (ما) على المصدر، أي: خلقكم وأعمالكم. فالظاهر خلاف هذا، وأنها موصولة، أي: خلقكم وخلق الأصنام التي تعملونها. فهو يدل على خلاف أعمالهم من جهة اللزوم؛ عن ابن عمر رضي الله عنهما: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] حتى وضعك يدك على خدك. وقال طاووس: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون: كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس. رواه مسلم في صحيح. وقال البخاري: وعن يحيى بن سعيد قال: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة. قال البخاري: حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة. واستدل ابن القيم رحمه الله بحديث الاستخارة وقال: فقوله «إذا هم أحدكم بالأمر» صريح في أنه الفعل الاختياري=

=المتعلق بإرادة العبد. قوله: «فإنك تقدر ولا أقدر» تقدر أن تجعلني قادرًا فاعلًا، ولا أقدر أن أجعل نفسي كذلك. وغير ذلك انظر شفاء العليل لابن القيم رحمه الله (ص ٢٣١-٢٥٠) ط/ دار التراث - القاهرة.

وقوله [خلق الأفعال، مثل القول في خلق القرآن] خطأ كبير، وهذا من المآخذ على إمامنا ابن الوزير -رحمه الله- فالقول بخلق القرآن قول باطل، لأنه تبديل من صفة لله إلى مخلوق من مخلوقاته، لذلك فلا قياس بين، ونقول كما قال أهل العلم: هل (قل هو الله أحد) مخلوق؟ فبهت الذين قالوا بخلق القرآن، فاحذر القياسات الخاطئة والتعليل في خلق الله عز وجل من أجل مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر بالشرع والقدر. انظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم.

وقد اختلف الناس على أقوال:

القول الأول: أن الله تعالى خلق المخلوقات، وأمر المأمورات، لا لعلة ولا لداع ولا باعث، بل إنه تعالى فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة. انظر مجموع «الرسائل الكبرى» لابن تيمية (١/ ٣٢٦).

وهذا هو قول الأشاعرة، قالوا: لا يجوز تعليل أفعاله تعالى بشيء من الأعراض والعلل الغائية. انظر «شرح المواقف» للأيجي، «شرح الجرجاني» الموقف الخامس ص(٢٣٥) ويقول به كثير ممن ينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه، وقال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد والأشعري وأصحابه وابن حزم وغيرهم. وانظر: «الأحكام» (٨/ ١١١٠)، و«الرسائل الكبرى» لابن تيمية (١/ ٣٢٦-٣٢٧) وهو قول الجبرية الجهمية، ويقول به الفلاسفة على قواعدهم الفاسدة. انظر: «الإشارات» لابن سينا ص(٥٤٨).

القول الثاني: أن الله فعل المفعولات، وخلق المخلوقات، وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة، ولكن هذه الحكمة مخلوقة منفصلة عنه، لا ترجع إليه. وهذا قول المعتزلة إلى وجوب تعليلها. انظر: «نهاية الإقدام» ص(٣٩٧)، و«المواقف» ص(٣٢٥)، و«مجموع الرسائل الكبرى» لابن تيمية (١/ ٣٣١)، و«المغني في التوحيد والعدل» (٦/ ٤٨)، باب التعديل والتجويز لعبد الجبار الهمذاني. =

=فالمعتزلة يثبتون الحكمة في أفعال الله تعالى، كما يقول بذلك جمهور أهل السنة، وينحرفون بها عن الحق، حين يزعمون أن الحكمة في ذلك إحسانه إلى الخلق وتعريض المكلفين للثواب، وأن فعل الإحسان إلى الغير محمود بالعقل، ولكن لا يعود إليه -سبحانه وتعالى- منها شيء. ولا يقوم به فعل ولا صفة. انظر «مجموع الرسائل الكبرى» (١/ ٣٣٢).

القول الثالث: قول ابن كُلَّاب ومن وافقه؛ يثبتون حكمة وغاية قائمة بذاته سبحانه، وهي قديمة غير مقارنة للمفعول، ويزعمون أن محبته ورضاه وسخطه، كل ذلك قديم. انظر «مقالات الإسلاميين» (٢/ ٢٢٦)، وابن تيمية لمحمد هراس ص(١٨٧).

القول الرابع: قول جمهور أهل السنة، وهو قول سائر الطوائف من الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام وغيرهم، وهو أن الله -سبحانه وتعالى- يفعل ما يفعل لحكمة يعلمها هو، وهو يعلم للعباد أو بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه، وقد لا يعلمون ذلك، والأمور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة، كإرساله محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

قال ابن القيم رحمه الله: إنه سبحانه حكيم، لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة، هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا. انظر: «شفاء العليل» ص(١٨٥-٢٠٦).

[فائدة في حقيقة معنى الخلق]

الوجه الأول: إن الخلق لفظة مشتركة، وأشهر معانيها التقدير، ولا نزاع في ذلك، والأفعال مخلوقة بهذا المعنى بلا نزاع، كما هو قول الإمام الجويني والشيخ أبي إسحاق وأصحابهما من أهل السنة، بل هو قول المعتزلة والشيعة، ولم يذكر الجوهري(١) في صحاحه للخلق معنى فيما نحن فيه إلا التقدير، وكذلك ابن الأثير في «نهاية الغريب»(٢) فإنه قال: أصل الخلق التقدير. ثم فسر خلق الله الأشياء بعد أن لم تكن، وأنه تعالى يسمى الخالق باعتبار تقدير وجود الأشياء منه، أو باعتبار الإيجاد على وفق التقدير، هذا مع توسعه في النقل وعدم تهمته بعصبية ولا جهل، فإنه نقل كتابه من ستة عشر مصنفًا لأئمة اللغة، وهم أبو عبيدة والمازني(٣) والأصمعي والقاسم بن سلام وابن قتيبة وثعلب وشمر بن حمدويه والأنباري وأحمد بن الحسن [الكندي](٤) وأبو عمرو الزاهد والخطابي والهروي والأزهري والزمخشري والأصبهاني(٥) وابن الجوزي، قال: وغير هؤلاء من أئمة اللغة والنحو والفقه(٦). ولكن لا معنى لتسمية الأفعال مخلوقة بهذا المعنى أعني إيجاب اعتقاد ذلك على كل مسلم وإيهام(٧) اختصاص أهل السنة به لوجهين:

---

(١) الجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري، أشهر كتبه «الصحاح» ط مجلدان. مادة (خلق).

(٢) النهاية (١/ ٥٢٥) ط المعرفة.

(٣) في (ج): [والماوردي].

(٤) ساقط من (ج).

(٥) في (ب، ج): [الأصفهاني].

(٦) انظر: مقدمة «النهاية» لابن الأثير (١/ ٢٢-٢٤) ط «المعرفة» تحقيق شيحا. وكلام ابن الأثير والجوهري يرد عليهما كلام ابن القيم السابق في الحاشية. بما أن الخلق شيء، والتقدير شيء آخر.

(٧) في (ج): [اتهام].

أحدهما: أنه لا ثمرة له لا خلافية ولا وفاقية، وإنما [هو][1] مثل تسميتها معلومة ومكتوبة.

وثانيهما: أن عبارات الكتاب والسنة هنا وردت بألفاظ بينة المعاني غير مشتركة بين ما يصح وما لا يصح، وقد أجمعت الأمة على أنه لا تجوز الرواية بالمعنى والتبديل لألفاظ المعصوم إلا عند الاستواء والمعلوم باليقين، حتى لا يجوز تبديل الخفي بالجلي، ولا العكس، ولا الظاهر الظني بالنص القاطع، ولا ما لا اشتراك فيه بالمشترك ولا[2] العكس.

الوجه الثاني: ما تقدم الآن من اعتبار ما تجب كراهته[3] ويحرم الرضا به في دقائق هذه المسألة ومضائقها، فإنه ميزان حق ومعيار صدق، وأنت إذا اعتبرته هنا وضح لك الصواب وانكشف لك[4] الارتياب، فإنه يجب الرضا [بها][5] بخلق الله تعالى الذي هو فعله بالإجماع، فلو كانت المعاصي من حيث هي معاصٍ خلقًا له وفعلًا وجب الرضا بها وفاقًا، لكن الرضا بها حرام بالنصوص الجمة والإجماع

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) ساقط من (ج). حاشية: قال العلامة الخطيب البغدادي رحمه الله: وقد اختلف أهل العلم في رواية الأحاديث على المعاني، فرأى بعضهم أنه لا يجوز مخالفة الألفاظ ولا تقديم بعض الكلام على بعض، وإن كان المعنى في الجميع واحدًا، ولا الزيادة ولا النقصان في شيء من الحروف. ومنهم من رأى أن ذلك واجب في قول رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- خاصة، وأما غيره فليس بواجب فيه. ومنهم من قال: يجوز النقصان من الحديث، ولا يجوز الزيادة فيه. ومنهم من قال: يجوز جميع ما ذكرناه، وإن كان في رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذا أصيب المعنى. انظر «الكفاية» (١/ ٥٠٢-٦١٠) ط دار ابن عباس، تحقيق الأخ الأستاذ إبراهيم الدمياطي وفقه الله وثبته.

(٣) في (ب): [كراهيته].

(٤) زيادة من (ب، م).

(٥) ساقط من (ب، ج).

المعلوم من الجميع. وهذا وجه واضح لا غبار عليه ولا ريب فيه [والحمد لله رب العالمين][(١)].

الوجه الثالث: أن أهل السنة كلهم قد وافقوا على أن أفعالنا لا تسمى مخلوقة من حيث نسبت إلينا، وإنما تسمى بذلك من حيث نسبت إلى الله تعالى، ففارقوا الجبرية في المعاني مفارقة بعيدة، وقاربوهم في العبارات مقاربة كثيرة حتى غلط عليهم خصومهم بسبب ذلك ونسبوهم إلى الجبر، فينبغي منهم وممن ينصر مذهبهم تجنب العبارات التي توهم مذهب الجبرية؛ ليتم بذلك نزاهتهم منه حتى لا يحتج عليهم بتلك العبارات جبري ولا معتزلي، ولا يغلط بسببها عامي ولا سني، فقد وقع بسببها خبط كثير وغلط فاحش، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾ [البقرة:١٠٤] لما وقع في أحد اللفظين من المفسدة دون اللفظ الآخر فلنتكلم مع كل فرقة من فرقهم.

فأما إمام الحرمين والشيخ أبو إسحاق[(٢)] ومن تابعهم فقد وافقونا بحمد الله تعالى.

وأما الجبرية الجهمية فليس هم من فرق أهل السنة على الحقيقة، ولكن نتكلم معهم لنستقصي القول في هذه المسألة فنقول لهم:

قولكم إن فعل العبد مخلوق لله تعالى وحده لم[(٣)] يشركه العبد فيه، خلاف الضرورة العقلية والسمعية، ويلزمكم على هذا ألا تصح تسميته فاعلًا البتة،

---

(١) زيادة من (ب، ج).

(٢) إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي الجويني. وأبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ويعرف بالشيخ أبي إسحاق الشيرازي.

(٣) في (ب، ج) [لا يشركه].

وذلك يستلزم ألا يكون مطيعًا ولا عاصيًا؛ لأن كونه مطيعًا وعاصيًا فرع على كونه فاعلًا، وإلا لزم أن يكون اليهود الممسوخون[١] قردة مطيعين بكونهم كانوا قردة [هذا][٢] على جهة النافلة، وإلا فالمختار عدم مناظرة من بلغ في الجهل والعناد إلى هذا الحد.

وأما الأشعرية الذين قالوا إن فعل العبد الذي هو كسب متميز من فعل الله الذي هو خلق، فإن الحجة عليهم واضحة، وذلك أن الأصل المعلوم ألا يضاف إلى كل فاعل إلا ما هو أثر قدرته، ولما كان أثر قدرة الله تعالى عندهم هو الذوات والأعيان، وأثر قدرة العبد هو الأحوال والوجوه والاعتبارات، لم يصح ولا[٣] يحسن أن يضاف فعل العبد إلى الله [تعالى][٤] ولا فعل الله إلى العبد؛ لأنه من قبيل الكذب الصريح المتفق على تحريمه، ولو جاز أن يضاف فعل العبد القبيح إلى ربه الحميد المجيد لجاز أن يضاف فعل الله تعالى إلى عبده، فيسمى العبد خالقًا، فأما تسمية أفعال العباد مخلوقة حقيقة فقد تعذروا واستحال على مذهبهم، وأما

---

(١) في (ج): [الممسوخين].

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ب): [ولم يحسن].

(٤) زيادة من (ج). حاشية: قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: فالطوائف كلها متفقة على الكسب ومختلفون في حقيقته؛ فقالت القدرية: هو إحداث العبد لفعله بقدرته ومشيئته استقلالًا وليس للرب صنع فيه، ولا هو خالق فعله، ولا مكونه، ولا مريد له. وقالت الجبرية: الكسب اقتران الفعل بالقدرة الحادثة، من غير أن يكون لها في أثر. وكلا الفرقتين فرّق بين الخلق والكسب، ثم اختلفوا فيما وقع به الفرق؛ فقال الأشعري في عامة كتبه: معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب. وقال القائلون: من يفعل بغير آلة ولا جارحة فهو خالق، ومن يحتاج في فعله إلى الآلات والجوارح فهو مكتسب. وهذا قول الإسكافي وطوائف من المعتزلة. انظر «شفاء العليل» (١/ ٣٨٨-٣٩٠).

تسميتها مخلوقة مجازًا[1] فهو الذي يمكن أن يقع فيه الغلط أو الغلاط، والحق أنه ممنوع ودليل منعه وجوه:

أولها: أن للمجاز شرائط معلومة عند علماء المعاني والبيان، من أوجبها الاشتراك في أمر جلي غير خفي يوجب المقاربة أو المشابهة بين الأمرين، كاشتراك الشجاع والأسد في قوة القلب، والكريم والبحر في كثرة النفع، ونحو ذلك، ولا مناسبة بين أفعال الرب السبوح القدوس الحكيم العليم وبين أفعال الشياطين والسفلة والسفهاء وأخبث الخلق.

وثانيها: أن جناب الملك العزيز أرفع مرتبة وأبعد قدرًا من أن يجوز لنا أن نتصرف فيه مثل هذا التصرف من غير إذن شريف.

وثالثها: أنا متفقون على أن مثل هذا ممنوع، وأن هذا المقام غير مباح ولا مسكوت عنه، وذلك من جهتين:

---

(١) المعتزلة قالت: إن الإنسان فاعل على الحقيقة، وهو فاعل ومخترع ومحدث، ومنشئ دون المجاز. وقال عبد الله بن محمد شرشير الناشئ منهم: الإنسان لا يفعل في الحقيقة، ولا يحدث في الحقيقة، ومفعول لا بفاعل في الحقيقة.

قلت: وجه إلزامه ذلك أنه قد أعطى أن الإنسان غير فاعل لفعله، وفعله محدث مفعول، وليس هو فعلًا لله ولا فعلًا للعبد، فلزمه مفعول من غير فاعل، ولعمر الله، إن هذا الإلزام لازم لأبي الحسن وللجبرية، فإنه عندهم الإنسان ليس بفاعل حقيقة، والفاعل هو الله، وأفعال الإنسان قائمة به لم تقم بالله، فإذا لم يكن الإنسان فاعلها مع قيامها به، فكيف يكون الله سبحانه هو فاعلها! ولو كان هو فاعلها لعادت أحكامه عليه واشتقت له منها أسماء، وذلك ممتنع مستحيل على الله، فيلزمك أن تكون أفعالًا لا فاعل لها، فإن العبد ليس بفاعل عندك، ولو كان الرب فاعلًا لها لاشتقت له منها أسماء وعاد حكمها عليه. والحق أن العبد فعلها حقيقة، والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة، وخالق فاعليته. وانظر «شفاء العليل» لابن القيم رحمه الله (١/ ٣٩٠).

الجهة الأولى: أن البدعة ممنوعة.

والجهة الثانية: أن الله تعالى لا يوصف إلا بما قد تحقق فيه أنه مدح وثناء دون ما فيه نقص أو ما ليس فيه نقص ولا ثناء.

ورابعها: أن هذا من قبيل إثبات اللغة بالنظر العقلي، واللغة لا تثبت إلا بالنقل الصحيح عن أئمتها عند الجمهور في الحقائق الوضعية، وعند طائفة في الحقائق والمجاز معًا، ولم ينقلوا في ذلك شيئًا، وهذه كتب اللغة موجودة، وقد ذكرت فيما تقدم قريبًا أن الجوهري لم يذكر في صحاحه للخلق معنى إلا التقدير، أعني في هذا المعنى الذي نحن فيه، وإن كان قد ذكر معاني أُخَر كالخلق بمعنى الكذب، فافهم هذه النكتة.

وخامسها: أن أهل اللغة، ولو أجازوا شيئًا في[1] أسمائنا وأحوالنا، فإن أسماء الله تعالى توقيفية، ولذلك لا يسمى عاقلًا ولا فاضلًا، ولا يجوز نحو ذلك لا حقيقة ولا مجازًا بالاتفاق، مع أنهما من أجلِّ الأسماء وأحمدها وأشرفها، فكيف يسمى خالق القبائح والفواحش والفضائح من غير إذن سمعي ممن لا يجيز عليه أن يوصف بوصف لا ذم فيه ولا مدح! وما الملجئ إلى هذا والداعي إليه، والله تعالى هو الملك العزيز الذي ليس لعبيده أن يتصرفوا في أنفسهم إلا بإذنه، فكيف في صفاته وأسمائه!

وسادسها: أن هذا ممنوع بالبرهان فلا يجوز التجوز فيه، كما لا يجوز أن يسمى -سبحانه وتعالى- ظالمًا مجازًا، وذلك البرهان هو إخبار كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [السجدة:٦] ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ﴾ [السجدة:٧] وقال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ

---

(١) في (ج): [من].

ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤] فكيف يضاف إلى الحميد المجيد السبوح القدوس الذي تمدح بأنه أحسن الخالقين، وأنه أحسن كل شيء خلقه بغير إذن منه، أنه خالق جميع مَن في العالم مِن كل كذب وظلم وخبث وكفر وفحش، وقد نص تعالى في كتابه الكريم على أن أسماءه كلها حسنى، والحسنى [جمع الأحسن][(١)] [لا جمع الحسن][(٢)] والحسن الراجع إلى الحكمة أنسب وأولى بكل مخلوقات الله الحسنة من الحسن الراجع إلى الصورة، فما كان من الصور[(٣)] الحسنة جمع الحسنين، كما في قوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر:٦٤] وما لم يظهر فيه حسن الصورة من الحجارة والتراب والجبال لم يخل من حسن الحكمة، والله -سبحانه وتعالى- أعلم.

ألا ترى أن جميع عبارات الكتاب والسنة وأهل اللغة في الجاهلية والإسلام والمسلمين، من أهل السنة والبدعة من العامة والخاصة والصحابة والتابعين، بل

---

(١) في (ب): [تأنيث]. حاشية: تأنيث الأحسن الحسنى، كالكبرى والصغرى، تأنيث الأكبر والأصغر. «لسان العرب» (١٣/ ١١٤)، مادة (حسن). وقد أخبر سبحان عن أسمائه بأنها حسنى: أي بالغة الحسن غاية. وذلك أن الحسن من صفات الألفاظ ومن صفات المعاني. قال الإمام ابن القيم رحمه الله: أسماؤه كلها أسماء مدح وثناء وتمجيد، ولذلك كانت حسنى. «مدارج السالكين» (١/ ١٢٥).

وقال: أسماء الرب -تبارك وتعالى- دالة على صفات كماله، فهي مشتقة من الصفات، فهي أسماء وهي أوصاف، وبذلك كانت حسنى، إذ لو كانت ألفاظًا لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالة على مدح وكمال. «مدارج السالكين» (١/ ٢٨).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: ليس في أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر، إنما يذكر الشر في مفعولاته، قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ * وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٢-١٤] فبين سبحانه أن بطشه شديد، وأنه هو الغفور الودود. «مجموع الفتاوى» (٨/ ٩٦).

(٢) ساقط من (ب، م، ج).

(٣) في (ب): [الصورة].

والجبرية الجهمية المبتدعة[١] كلهم عبروا عن أفعال العباد بأسمائها الخاصة بها، ويكسب العباد لها وفعلهم واختيارهم دون خلق الله تعالى لها فيهم، فيقولون إذا زنى الزاني مختارًا غير مكره: وجب عليه الحد. وكذلك إذا قتل: وجب عليه القصاص. وإذا كفر: وجب جهاده. ونحو ذلك، ولا يقول أحد منهم حتى الجبرية الضلال: إذا خلق الله الزنا في الزاني جلد، وإذا خلق القتل في القاتل قتل، وإذا خلق الكفر في الكافر حورب. وهذه كتبهم شاهدة بذلك، ولو أن أحدًا قال ذلك وحافظ عليه، فلم ينطق بمعصية منسوبة إلى فاعلها، وبدل نسبة المعاصي إلى أهلها بنسبتها إلى خلق الله تعالى في أهلها في جميع كلامه أو كثير منه، لكان ذلك من أوضح البدع وأشنع الشنع وشر الأمور المحدثات البدائع.

وأما سائر من قال إن أفعال العباد مقدور بين قادرين من غير تمييز بالذات، فالكلام معهم مثل الكلام مع الأشعرية؛ لأنهم وإن لم يفرقوا بين فعل الرب - عز وجل - وفعل العبد بالذات، فإنهم يفرقون بينهما في الوجوه[٢] والاعتبارات، وذلك أمر ضروري؛ فإنهم لابد أن يقولوا إن العبد فعل الطاعة على وجه الذلة والخضوع والامتثال والتقرب والرغبة والرهبة[٣] وإن الله تعالى منزه عن جميع هذه الوجوه، وإن الله تعالى فعل ذلك الفعل إما لغير علة، كما هو قول بعضهم، وإما على جهة الحكمة والرحمة والنعمة، أو على جهة الحكمة والابتلاء والامتحان، فثبت بهذا أن فعل العبد مركب من أمرين اثنين؛ أحدهما من الذات التي هي مقدور بين قادرين، وثانيهما من تلك الوجوه والاعتبارات التي يكفر من أجازها على الله سبحانه أو سماه بها بالإجماع، والله تعالى ما شارك العبد إلا في أجمل هذين

---

(١) في (أ، د) [المبتدعين].

(٢) في (ب): [بالوجوه].

(٣) تقديم وتأخير.

الأمرين وأحمدهما، فكيف ينسب إليه أخبثهما وشرهما وأقبحهما بغير إذن منه! وهم إنما فروا الجميع من قول الجبرية لما يلزم فيه من نحو هذه الأشياء، فيجب عليهم أن يتموا النزاهة عن خبائث مذهب الجبرية وما يقاربه ويضارعه مما لم ترد النصوص الشرعية بوجوبه على المسلمين ودخوله في أركان الدين.

واعلم أنه قد تقرر بالاتفاق أن اسم الخلق لا يطلق على كل[1] شيء كالتخليق، قال تعالى في المضغة: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج:٥] أي: مصورة وغير مصورة. ولذلك قال أهل السنة أن القرآن لا يدخل في قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤] وهما شيئان، فدل على أن قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مخصوص بكل شيء يسمى مخلوقًا، وأن هذه الآية في عالم الخلق دون عالم الأمر، فثبت أنه لا حجة لمن سمى الله تعالى[2] خالقًا لمعاصي العباد في قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ حتى يدل على أنها تسمى مخلوقة في اللغة، وكيف وقد اتفقنا على أنها تسمى كسبًا وعملًا وفعلًا لا خلقًا.

ألا ترى أن من جعل العبد من أهل السنة مؤثرًا في الذات بإعانة الله تعالى لا يسميه خالقًا بإعانة الله تعالى، ما ذلك إلا لأن هذه الذات هي الأكوان، وكونها ذوات غير صحيح في لغة العرب وفي النظر الصحيح عند محققي أهل المعقول، وتسمية الأشعرية لها خلقًا لله تعالى لم تصح لغة، يوضحه أن إمام الحرمين الجويني والشيخ أبا إسحاق ومن تابعهما من أهل السنة لم يسموا العبد خالقًا، مع أنهم يقولون إن قدرته هي التي أثرت في ذات فعله وحدها بتمكين الله تعالى

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) انظر: «شفاء العليل» لابن القيم رحمه الله (١/ ٣٩١) وما بعدها.

ومشيئته تعالى، من غير زيادة مشاركة بينه وبين قدرة الله تعالى في تلك الذاتِ التي هي فعله وكسبه.

فثبت أن المعنى أن الله خالق كل شيء مخلوق، أي: يسمى مخلوقًا في لغة العرب التي نزل عليها القرآن، ولم يكن أحد منهم يقول: خلقت قيامًا ولا كلامًا ولا صلاة ولا [صومًا][١] ونحو ذلك؛ ولذلك ورد الوعيد للمصورين[٢] المشبهين بخلق الله تعالى، فلو كانت أفعالنا خلق الله تعالى لم يحرم علينا التشبيه بخلق الله تعالى، وكذلك: «**لعن الواشمات المغيرات خلق الله تعالى**»[٣] ولا شك في جواز تغييرنا لكثير من أفعالنا ووجوب ذلك في كثير منها، وكذلك قال الله تعالى بعد ذكر مخلوقاته من الأجسام وتصويرها وسائر ما لا يقدر العباد عليه من الأعراض: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان:١١] وإنما يعرف الخلق في اللغة لإيجاد الأجسام، ويدل على ما ذكرته ما حكاه الله تعالى وذم الشيطان به من قوله: ﴿وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١١٩] فدل على أن التغيير الذي هو فعلهم ليس هو خلق الله تعالى، بل هو مغاير له؛ ولذلك نظائر كثيرة ذكرتها في «العواصم»[٤].

وقد احتج البخاري في جامعه الصحيح بمثل هذا على أن الكلام لا يسمى مخلوقًا، فقال في باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [سبأ:٢٣] ولم يقل: ما ذا خلق ربكم. ذكره في آخر كتابه «الجامع الصحيح» في الباب الثاني بعد الثلاثين من

---

(١) في (ب، ج) [صيامًا].

(٢) قال صلى الله عليه وسلم: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهئون بخلق الله». «صحيح البخاري» (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٥٩٤٣).

(٤) «العواصم والقواصم» (٧/ ٨٠-٩٩) الطبعة الأولى.

أبواب الرد على الجهمية[(١)].

وقالت البغدادية: الخلق اسم يختص الإيجاد بغير مباشرة.

فإن قال جاهل: حجة الأشعرية على أن أعمالنا مخلوقة أنها ذوات لا صفات ولا أحوال ولا يقدر على شيء من الذوات إلا الله تعالى. فالجواب من وجوه:

الأول: أوضحها وهو أنهم لا يقولون بذلك، بل يقولون إن أفعالنا هي الأحوال [والوجوه][(٢)] والاعتبارات المتعلقة بتلك الذوات، وذلك هو معنى الكسب كما تقدم.

وثانيها: أنهم منازعون في أن الأكوان، التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ذوات، بل هي صفات وأحوال[(٣)] كما ذهبت إليه الجماهير وأهل التحقيق، كابن تيمية وأصحابه منهم، وأبو الحسين وأصحابه من المعتزلة، ومن لا يحصى كثرة من سائر طوائف الشيعة والمتكلمين.

وثالثها: أنه لا يسلم لهم أنه لا يقدر على شيء من الذوات إلا الله تعالى، بل قد خالفهم في ذلك إمامهم الكبير أبو المعالي الجويني والشيخ أبو إسحاق وأصحابهما فقالوا إنه يقدر على ذلك من أقدره الله تعالى عليه ومكنه منه وأراده له كما تقدم.

إذا تقرر هذا فلنكمل الفائدة بما بقي لهم من الأدلة التي يمكن أن يغتر بها أحد، فمن ذلك قول الخليل -عليه السلام- في مجادلة عباد الأصنام، وذلك قوله تعالى حكاية عنه: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٥-٩٦] وقد احتج بها أبو عبيد لهم، وأنكر عليه ابن قتيبة كما ذكره في «مشكل القرآن» وكلاهما من أهل السنة.

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» رقم(٤٧٨١).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ب، ج) [أو].

وقال ابن كثير الشافعي في أول «البداية والنهاية» في قصة إبراهيم عليه السلام[(١)]: وسواء كانت (ما) مصدرية أو بمعنى (الذي) فمقتضى الكلام أنكم مخلوقون، والأصنام مخلوقة، فكيف عبادة مخلوق لمخلوق! فأشار إلى مثال الخلاف ولم يتعرض لترجيح.

واعلم أن من [لم][(٢)] يتأمل هذا توهم أن الآية من النصوص على خلق الأفعال؛ ولذلك يستروح كثير من القائلين بذلك إليها ويستأنسون بها، ولو أنصفوا ما استحلوا ذلك، فإن القول في تفسير كتاب الله تعالى بغير علم حرام بالنص، وفيه حديثان معروفان عن ابن عباس وجندب بن عبد الله[(٣)].

ولا خلاف في أن في الآية إجمالًا واشتراكًا بالنظر إلى لفظة (ما تعملون) فإنها محتملة أن تكون بمعنى (الذي تعملون) كقوله تعالى في سورة يس: ﴿لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:٣٥] فجعل ما عملته أيديهم مأكولًا، وكل مأكول مخلوق لله وحده لا عمل للعبد فيه ألبتة، وقد سماه معمولًا لأيديهم لمباشرتهم له. وأن تكون مصدرية بمعنى (وعملكم) ولما كان ذلك كذلك لم يحل أن يتقول

---

(١) انظر «البداية والنهاية» (١/ ١٣٢) د دار الريان للتراث.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قال في القرآن بعلم فليتبوأ مقعده من النار» ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٩٥٠)، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٢٧).

وعن جندب مرفوعًا: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ». ضعيف. الترمذي (٢٩٥٢)، وعند أبي داود (٣٦٥٢).

وقال ابن جرير رحمه الله: إن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- قال: أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا قلت في القرآن ما لا أعلم! انظر «تفسير ابن جرير الطبري» (١/ ٢٧).

قال السيوطي رحمه الله: التفسير بالرأي حرام مطلقًا، لما فيه من الشهادة على الله والقطع بأنه مراده. «التحبير في علوم التفسير» ص(٥٤٠-٥٤١)، تحقيق زهير عثمان ط الأوقاف القطرية.

على الله تعالى إلا بوجه صحيح، وإلا وجب الوقف ورد ذلك إلى الله تعالى لقوله[١]: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦] لكن هنا وجوه ترجح أنها بمعنى (الذي تعملون) وهو الأصنام التي خلقها الله تعالى حجارة وعملوها أصنامًا، فهي لهم[٢] معمولة مصنوعة حقيقة، وقد يسمى المعمول عملًا مجازًا[٣] أو حقيقة[٤] عرفية، ولا حاجة بنا إلى ذلك، فكونها معمولة كافٍ في ذلك.

وأصل ذلك أن فعل العبد ينقسم إلى ما يكون لازمًا في محل القدرة، مثل حركة يد الصانع، وإلى ما يتعدى إلى مخلوقات الله تعالى، مثل تصوير الصانع الذي يبقى أثره في الحجارة وغيرها، وهو الذي منع ثمامة المعتزلي والمطرفية[٥] أن تكون فعلًا للعبد، فالآية تحتمل بالنظر إلى لفظها ثلاثة أشياء:

أحدها: أنه تعالى خلق جميع أفعال العباد على العموم كما قال المخالف.

الثاني: أنه خلق الأصنام التي هي معمولات العباد ومصنوعاتهم لما فيها من أثر تصويرهم وتشكيلهم.

الثالث: أنه خلق الأصنام التي فيها عملهم وتصويرهم.

وعلى هذا الثالث يكون التقدير (وما تعملون فيه).

والثاني من هذه الاحتمالات هو الراجح لوجوه:

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب، م).

(٣) كقولهم: الدين وضرب الأمير، أي: مضروب الأمير. وهو كثير في اللغة العربية. خط سيدي (م).

(٤) في (ب، ج) [وحقيقة].

(٥) ثمامة بن الأشرس المعتزلي الضال. قال ابن حزم: كان ثمامة يقول: إن العالم فعل الله بطباعه. كنيته أبو معن النميري. «لسان الميزان». (٢/ ٨٣). والمطرفية: فرقة من فرق المعتزلة.

الوجه[1] الأول: أن الله تعالى ساق الآية في حجاج الخليل -عليه السلام- للمشركين، وأورد حجته عليهم في بطلان ذلك وتقبيحه، وليس في كون أفعال العباد مخلوقة لله تعالى حجة على ذلك من هذه الجهة قط، وفي كون الأصنام مخلوقة لله تعالى ذواتًا وأعيانًا معمولة للعباد نحتًا وتصويرًا أوضح برهان على بطلان ربوبيتها.

الوجه الثاني: أن الله تعالى نص على هذا المعنى في غير هذه الآية، والقرآن يفسر بعضه بعضًا، وذلك في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان:٣] وقال في سورة النحل: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ[2] مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل:٢٠].

الوجه الثالث: أنه قد ورد في حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مايقتضي ذلك، وقد أجمع أهل التفسير ومن [يعتد به][3] من الجماهير إلى الرجوع إلى مثل ذلك في مثل هذه المواضع المجملة من كتاب الله تعالى، وذلك ما خرجه[4] الحاكم أبو عبد الله في «المستدرك» في أول كتاب البر منه فقال:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، نا[5] أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، أخبرنا إبراهيم بن يحيى بن محمد المدني الشجري[6] حدثني أبي، عن عبيد بن يحيى، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن أبيه رفاعة بن رافع، وكان قد شهد بدرًا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه خرج وابن خالته معاذ بن عفراء حتى قدما مكة، فلما هبطا من الثنية رأيا رجلًا

---

(١) ساقط من (ج، د).

(٢) المثبت قراءة السبعة عدا عاصم.

(٣) في (ب): [ومن يحتج].

(٤) في (ب): [ما أخرجه].

(٥) في (ب): [أخبرنا].

(٦) صححته من المستدرك.

تحت الشجرة... إلى قوله: قلنا: من أنت؟ قال: «**انزلوا**» فنزلنا، فقلنا: أين الرجل الذي يدَّعي ويقول ما يقول؟ فقال: «**أنا**» فقلت[1]: فاعرض علينا[2]. فعرض علينا الإسلام، فقال: «**من خلق السموات والجبال؟**» فقلنا: الله. فقال: «**فمن خلقكم؟**» قلنا: الله. قال: «**فمن عمل هذه الأصنام؟**» قلنا: نحن. قال: «**فالخالق أحق بالعبادة أم المخلوق! فأنتم عملتوها، والله أحق أن تعبدوه من شيء عملتموه**»[3] قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد[4].

فسماها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مخلوقة لله ومعمولة للعباد حيث قال: «**إن الخالق أحق بالعبادة من المخلوق**» وقال: «**إن الله أحق بالعبادة من شيء عملتموه**» فناسب حجة أبيه إبراهيم -عليهما السلام- وماثلها، ففرق بين الخلق والعمل، وجعل الأصنام مخلوقة من حيث هي من الجبال التي قد قرر عليهم أنها مخلوقة، وجعلها معمولة من حيث إنها لا تسمى أصنامًا إلا بعد تصويرهم وتشكيلهم لها.

الوجه الرابع: أن المعنى إذا كان على ما ذكرنا حصل منه تنبيه المشركين على أنهم مثل الأصنام في كونهم مخلوقين، وليس ينبغي أن يكون العبد والرب من جنس واحد، لا سيما والعابد منهما أشرف من المعبود بالضرورة من جهتين؛ الجهة الأولى أنه حي والصنم جماد، والثانية أنه الذي عمل صورة معبودة من الأصنام ونحته وشابه صورته بخلق الله تعالى، وهو من هذه الجهة يسمى معمولًا له ومصنوعًا، كما يقال: هذا السيف صنعه فلان وعمله. وما أشبه ذلك

---

(١) في (ب) زيادة [فقلت: له].

(٢) في (ب): [علي].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) المستدرك، كتاب البر (٤/ ١٤٩ - ١٥٠) ط دار المعرفة. وتعقبه الذهبي رحمه الله فقال: فيه الشجري صاحب مناكير.

من تصرف الصناع في خلق الله تعالى [في][1] الحلى والأصباغ وسائر المسببات، وهي حقائق عرفية، ولم ينكرها إلا ثمامة والمطرفية على ما تقدم بيانه.

الوجه الخامس: أن قرينة الحال وصيغة البيان تقتضي أن يكون قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ موافقًا في المعنى لقوله تعالى: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ في أولها؛ لأنه صدر الآية الكريمة بإنكار عبادة المنحوت، ثم أكد ذلك الإنكار بكون العبادة له وقعت في حال خلق الله، له لكنه سماه في آخر الآية معمولًا، وفي أولها منحوتًا؛ لكراهة تكرير الألفاظ المتقاربة في بلاغة بلغاء العرب، كما خالف اللفظ في قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٥-٣٦] مع أن المسلمين في آخر الكلام هم المؤمنون المذكورون في أوله، والذي يدل على ذلك أن الواو حالية في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فالمعنى: كيف غفلتم عن قبح عبادتكم لها والحال هذه!

وأنت إذا نظرت في طباق الكلام وسياقه لم يحسن قط أن يكون المعمول غير المنحوت، ووجب أن يكون هو إياه.

أما أنه لا يحسن فلأن الجملة الحالية تقتضي شدة النكارة في مثل هذا الموضع، ولن يصح أن تقتضيها إلا بذلك، كما تقول: أتجفو زيدًا وهو أبوك! فلا يجوز أن يكون الأب غير زيد، كما لا يجوز أن تقول: أتجفو زيدًا وأبوك خالد! حيث لا يكون بينهما ما يوجب زيادة النكارة، ولو كان المعمول غير المنحوت لم يكن الشرك معه أقبح، وإذا كان المعمول هو المنحوت كان الشرك معه أقبح، وكذلك يكون الشرك أقبح مع عدم خلق الأعمال، بخلاف الشرك مع خلق الأعمال فإنه ليس بأقبح[2] منه مع عدم خلقها، بل يلزم ألا يقبح.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) ساقط من (ج).

وأما أنه يجب أن يكون المعمول هو المنحوت فلما في ذلك من زيادة قبح الشرك؛ لأنه لا يخفي على عاقل أن أقبح الشرك أن يجعل العبد المخلوق شريكًا لربه الخالق [له، وذلك الشريك مخلوق لربه بإقرار العبد، ولا سيما وذلك الشريك المخلوق][١] جماد مسخر للعبد مصنوع له ينحته[٢] ويكسره ويشكله ويطمسه ويضعه ويرفعه ويدنيه ويقصيه ويتصرف أنواع التصرف فيه.

الوجه السادس: أن الآية الكريمة نزلت في خلق المفعول به المنفصل عن محل قدرة العبد لا في الفعل نفسه، لقوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:٣٥] ولا خلاف بين المعتزلة والأشعرية أنه مخلوق لله تعالى، وكذلك صبغة[٣] المداد وسائر الأصباغ والمسببات، مثل إزهاق الأرواح بالجراح والتغريق والتحريق، ومثل السحر وآثاره، ولذلك احتج الشهرستاني[٤] وغيره بهذه الصورة على المعتزلة حين أنكروا مقدورًا بين قادرَين مع اختلاف الوجوه على أنه لا يصح عنهم إنكار مثل ذلك، ومع نزول الآية في هذا بالإجماع كما ذكره ابن كثير[٥] بل كما هو[٦] معلوم، فلا وجه للقطع بتعديتها، بل لا يصح ظهور ذلك على جهة الظن لما في عموم (ما) من الخلاف، ولما في تعدية العموم إلى[٧] غير ما نزل فيه من ذلك، ولما في خلاف ذلك من المرجحات؛ ولذلك وأمثاله لم تكن الآية نصًا ولا ظاهرًا بَيِّن الظهور في هذه المسألة!

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ب): [صنعة].

(٤) انظر: «الملل والنحل» (١/ ٦٤-٨٠) ط/ دار المعرفة و(٢/ ٣٣٩-٣٤١).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٩٥) ط/ التوفيقية.

(٦) خطأ في (أ).

(٧) في (ب): [على].

الوجه السابع: أن النص على أن أعمالهم مخلوقة لله تعالى ينافي توبيخهم عليها والاستنكار الشديد لصدورها عنهم؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون ورد على مثل الشهرستاني والباقلاني من أئمة الأشعرية، الذي عرفوا الكلام في اللطيف واعتقدوا صحة مقدور بين قادرَين، وأن أفعال العباد لا تنسب إليهم وحدهم لنقصان قدرتهم عن الاستقلال، ولا إلى الله وحده لكمال حجته عليهم وقدسه عن نقائصهم، فهؤلاء لو ورد عليهم النص على خلق الأعمال لم يشكل عليهم ظاهره، ولكن يكون ذكره في هذا الموضع غير مناسب للبلاغة؛ لأن الكلام البليغ لابد أن يناسب مقتضى الحال، ومقتضى الحال هنا زيادة التقبيح والتوبيخ، وهو لا يزيد على هذا التقدير، ولكن هذا التقدير معلوم البطلان عند الجميع.

وإما أن يكون الخطاب بهذا النص على خلق الأعمال ورد على أجهل العوام الطغام الذين عبدوا لشدة غباوتهم الأصنام، فإنهم إذا خوطبوا بأن أعمالهم مخلوقة لله تعالى لا يسبق إلى أفهامهم إلا أنه - سبحانه وتعالى - مستقل بها غير مشارك فيها، وحينئذ ينقص ذلك التقبيح أو يبطل أو يتناقض الكلام، وينفتح باب الاعتراض على الخليل - عليه السلام - حينئذ لأعدائه، ويرفع الشيطان رأسه إلى إلهامهم إلزام الاحتجاج على الرسل بالقدر وإفحامهم بذلك، كما حكى الله تعالى ذلك عنهم في غير آية.

وكل عاقل يريد إفحام خصمه أو إرشاده لا يورد عند جداله أعظم شبه الخصم في حال الصولة عليه بالحجة القاطعة، فلم يكن الخليل - عليه السلام - يلقنهم في هذه الحال أعظم شبههم التي ضل بها كثير من المسلمين بعد الإسلام، ودق النظر عن جوابها على كثير من العلماء الأعلام، مع ما أوتي الخليل - عليه السلام - من حسن العبارة وإيضاح الحجة، ألا ترى إلى قوله - عليه السلام -

فيما حكى الله[١] عنه من حجاجهم في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت:١٧] كيف عقب بطلان ما هم عليه ما يدل على سوء اختيارهم في اختلافهم الإفك افتراء من عند أنفسهم، فهذا هو المناسب لحال المناظر[٢] [للمبطلين][٣].

ألا تراه لا يصلح أن يقول عِوَضَ قوله ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾: والله الذي خلق هذا الإفك فيكم وأراده منكم. لأنه يكون بذلك كالمعتذر لهم في حال النكير عليهم، فيكون مناقضًا لقصده، فكذلك[٤] لو جعلنا الخلق بمعنى إنشاء العين في قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ والقرآن يفسر بعضه بعضًا، كما قال المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا﴾ [الزمر:٢٣] أي: يشبه بعضه بعضًا في معانيه وأحكامه.

فهذه الوجوه ترجح أن (ما تعملون) بمعنى (الذي تعملون) على أحد وجهين: إما أن تجعل الأصنام هي المعمولة؛ لأنها لا تسمى أصنامًا إلا بعد عملهم. أو على أن تجعل معمولًا فيها، ولولا ما شهد لذلك من القرآن والسنة والمرجحات الضرورية ما رضيت أن أتكلم في كتاب الله تعالى بغير علم، وأقصى ما في الباب أن يكون الذي ذكرته محتملًا غير راجح، فكيف يجوز القطع بأنه غير مراد الله تعالى، والقطع على أن نقيضه هو المراد، والاحتجاج بذلك على مسألة كبرى قطعية من مهمات مسائل الاعتقاد التي أوقعت الفرقة بين المسلمين والعداوة.

والله تعالى يوفق الجميع إلى ما أمرنا به ربنا - سبحانه وتعالى - من الاجتماع، ويعصمنا عما نهانا عنه من التفرق، ولن يوجد إلى ذلك سبيل أوضح من ترك ما لم

---

(١) ساقط من (ب، م).
(٢) في (ب): [المناظرة].
(٣) ساقط من (ب).
(٤) في (ب، ح): [فكذلك]. ح

يتضح، والرجوع إلى ما استبان من الكتاب والسنة، والتقديم له على ما وقع فيه الاحتمال والاختلاف، والله عند لسان كل قائل ونيته، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وقد أوضحت في «العواصم»[1] بقية المباحث، وبطلان دعوى الإجماع على خلق الأعمال إلا بمعنى التقدير وسبق القضاء وجفوف الأقلام، كما قد ورد في كتاب الله تعالى وعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واتفقت الأمة المرحومة المعصومة على صحة معناه أنه لا يقتضي إفحام الرسل ولا يناقض كمال حجة الحكيم العليم على من[2] عصاه من عباده، وذكر ذلك كله هنا يخرجنا عن قصد الاختصار بالمرة.

***

(١) «العواصم والقواصم» (٧/ ١٢٠) الطبعة الأولى، قال المصنف رحمه الله: والحق عندي في دعوى الإجماع في ذلك من السلف - رضي الله عنهم - أنه يمكن أنها صحيحة على وجه دون وجه، وذلك أن الخلق لفظة مشتركة بين التقدير وبين إيجاد الرب - عز وجل - للذوات، ولا شك أن أفعال العباد مخلوقة بالمعنى الأول، أي: مقدرة معلومة مكتوبة مقطوع بوقوعها منهم باختيارهم على جهة توجب الحجة عليهم وتقطع أعذارهم. وأما المعنى الثاني ففي دعوى الإجماع عليه بخصوصه بعد كثير مع شهرة هذا النزاع بين متكلمي أهل السنة، فكيف بغيرهم، فكيف بالسلف الذين كانوا أبعد الناس عن الخوض في مثل هذا! والظاهر أنه يتعذر نقل نص واحد عن رجل واحد منهم في ذلك بطريق صحيحة، بل لا أعلم مثل ذلك نقل عن أحد منهم بطريق ضعيفة إلا ما روي عن علي -عليه السلام- وهي من أحسن الطرق، لكنها منقطعة غير مسندة، ذكرها في «الجامع الكافي» عن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي، عن علي - عليه السلام - قال: سئل علي -رضي الله عنه- فقال: هي من الله خلق، ومن العباد فعل، لا يسأل عنها أحد بعدي. قال أحمد: إنما يعذب الله العباد على فعلهم لا على خلقه. وقال: إنها من الله خلق، ومن العباد فعل (٧/ ١٢١).

(٢) في (ب، م) [ما] وهو خطأ.

[الأفعال مخلوقة بمعنى مقدرة]

ولا نزاع في أن الأفعال مخلوقة بمعنى مقدرة، وأما بغير ذلك المعنى فإن سلمنا أن ذنوبنا تسمى مخلوقة لله تعالى في اللغة بغير ذلك المعنى، مع صدورها منا باختيارنا على وجه تقوم الحجة[١] به علينا، فلا وجه لإدخال ذلك في مسائل الاعتقاد وأركان الإسلام وواجبات الإيمان، ولا حجة على ذلك، ولا شبهة، ولا حرج على من لم يؤمن بذلك لجهله به، فليس كل حق يجب أن يدخل في[٢] ذلك من وجود الموجودات وعدم المعدومات، وقد علمنا نبينا محمد[٣] - صلى الله عليه وسلم - ديننا كما علمه ربه - عز وجل - وحصر لنا أركان الإسلام وعلمنا الإيمان والإحسان، فما عد فيه خلق الأفعال، وإنما عد فيه سبق الأقدار كما تواتر في الأخبار؛ ولذلك لم يذكره مالك في «الموطأ» كما ذكر القدر وغيره في أواخره.

ثم انظر مع تسليم نفي الجبر، وتسليم قيام الحجة لله تعالى بخلق القدرة وتمكين المكلفين، أي ثمرة تبقى لاعتقاد أن الأفعال مخلوقة! وإنما حافظ على ذلك في الأصل من يقول بالجبر، ثم ظن كثير من أهل الكلام والحديث بعد ذلك أنه من لوازم عقائد أهل[٤] السنة فقالوه مع نفي الجبر؛ ولذلك ذكر ابن الحاجب في «مختصر المنتهى» أن الأشعري ألزم من[٥] قوله بذلك القول بتكليف ما لا يطاق[٦]. وفي كلامه هذا دلالة على أن القول مما يختص بالأشعري وحده في أول الأمر، والله أعلم.

---

(١) في (ج): [به الحجة].
(٢) ساقط من (ب، ج).
(٣) زيادة من (ب).
(٤) ساقط من (ب، ج).
(٥) في (ج): [في].
(٦) انظر: «مختصر ابن الحاجب مع شرح الزركشي» (١/ ٣٨-٣٩) ط عالم الكتب تحقيق علي معوض.

وعلى تسليم ذلك كله فاعتقاد أنها مخلوقة بمعنى مقدرة يكفي، وهو صحيح بالإجماع، كما تقدم، وفيه الحيطة والعصمة عن تعديه إلى مواقع الخلاف ومظان البدعة، ولكن يعبر عنها بأنها مقدرة لأنها صريح عبارة الكتاب والسنة والصحابة والتابعين، ولا يعبر عنها بأنها مخلوقة لأنها توهم خلاف الصواب، ولأنها عبارة الجبرية وأهل الكلام المتأخرين عن عصر(١) الصحابة والتابعين، رضي الله عنهم أجمعين، ولأنها مختلف فيها، وقد نُهينا عن الاختلاف وأسبابه(٢) مع التمكن من تركه، وقد نهى الله تعالى عن قولهم (راعنا) وأمر أن يقولوا مكان(٣) ذلك (انظرنا) لمصلحة يسيرة، كيف ما نحن فيه! والله الهادي.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى(٤) آله وسلم.

***

(١) خطأ في (ج).

(٢) في (ب، ج) [اختياره].

(٣) في (ب): [مكانه].

(٤) زيادة من (ب).

المسألة الرابعة: أن الله تعالى لا يكلف ما لا يطاق

وهو قول الجماهير من جميع طوائف المسلمين وإجماع العترة[١] والشيعة[٢] والمعتزلة، ورواه ابن بطال في شرح البخاري[٣] عن الفقهاء أجمعين، ونسب السبكي المنع منه إلى الغزالي والشيخ أبي حامد[٤] والشيخ تقي الدين الشهير بابن دقيق العيد وإمام الحرمين أبي المعالي الجويني والآمدي[٥] على تفصيل ذكره في الفرق بين المحال لذاته ولغيره[٦].

واعلم أن هذا ما لا شك فيه ولا ريب، وإنما يتعجب من وقوع الخلاف الشاذ في ذلك، وأي شك في ذلك والله تعالى قد نص في كتابه الكريم على ذلك في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦] وفي آية

---

(١) العترة: أهل البيت. وعترة الرجل أخص أقاربه. فعترة النبي - صلى الله عليه وسلم - ولد فاطمة عليها السلام. «لسان العرب» (٤/ ٥٣٨).

(٢) الشيعة: فرقة ضالة. والتشيع محبة علي، وتقديمه على الصحابة، ويطلق عليهم رافضة. «هدي الساري» (٦٤٦).

(٣) البخاري: «شرح ابن بطال» (٧/ ٦٤-٦٥) و(٩/ ٥٥٥)، و(١٠/ ٤٦٤) و(١٠/ ٤٦٥) قال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال: قوله عليه السلام «ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة، فيذهب كما يسجد فيعود ظهر طبقًا واحدًا» هذا استدل به من أجاز تكليف ما لا يطاق، وهو مذهب الأشعرية، قالوا: جائز في حكم الله أن يكلف عباده ما لا يطيقون، واحتجوا على ذلك بأن الله تعالى قد كلف أبا لهب الإيمان به، مع إعلامه تعالى له أنه لا يؤمن، وأنه يموت على الكفر الذي له: ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ ومنع الفقهاء من ذلك وقالوا: لا يجوز أن يكلف الله عباده ما لا يطيقون، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ الخ.

(٤) أبو حامد الإسفرائيني: أحمد بن محمد بن أحمد.

(٥) الآمدي: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي.

(٦) انظر شرح السبكي على «مختصر ابن الحاجب» (١/ ٤٧٠-٤٧٨)، في المسألة الأولى «شكر المنعم».

أخرى ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام:١٥٢] بالنون، وفي آية أخرى ﴿إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧] ومنه ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [الطور:٤٠] ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٠] وفي آية ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً...﴾ الآية [الأحقاف:٢٦] وأمثال ذلك مما لا يحصى.

والمراد بالاحتجاج بهذه الآيات ونحوها أنها شاهدة على اعتبار ما يسمى حجة في عرف العقلاء، وامتناع نقيض ذلك على أحكم الحاكمين، وأن هذا معلوم ضرورة من كتب الله تعالى وأديان رسله - عليهم السلام - ونص على ما يستلزم ذلك، مما لا يحصى كثرة من سعة رحمته وظهور عدله وعظيم فضله وعدل أحكامه وظهور حكمته وشمول نعمته، وقوله: «**من أتاني يمشي أتيته أسعى، ومن تقرب إليّ شبرًا تقربت إليه ذراعًا**»[1].

بل سمح سبحانه من الوسع الممكن المقدور ما لا يحصى، ونص على ذلك فقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨] وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] فسمح - سبحانه وتعالى- مما يطاق الكثير الذي لا يعلم مقداره إلا هو، ولم يبق من التكاليف إلا ما جعله سببًا لرحمته وفضله وكرامته، كما جعل البذر في الدنيا سببًا للزرع الذي لا ينميه ويتمه سواه وبشر سبحانه، ويسر، ونهى عن التعسير والتنفير، وجاء على لسان نبيه نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم أنه المبعوث بالحنيفية السمحة[2] وتلقى ذلك

---

(١) «صحيح البخاري» باب التواضع (٦٥٠٢) وقبله: «وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلى مما افترضته عليه، ولا يزال يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ولئن أتاني يمشي أتيته هرولة، ومن تقرب إلي...».

(٢) الحديث: «بعثت بالحنيفية السمحة» صحيح. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٨٧)=

علماء الإسلام بالتصديق والإشاعة، وعملوا في الأحكام بحسب ذلك، واحتجوا به وشاع فيما بينهم وذاع، وانعقد على عدم إنكاره الإجماع، ولم يعارض ذلك عقل ولا شرع، ولا نص ولا ظاهر.

وناسب هذا كله تمدح أصدق القائلين بأنه أرحم الراحمين وخير الراحمين وأكرم الأكرمين، ولا يختص المؤمنين من رحمته تعالى إلا كتابتها ووجوبها لهم ونحو ذلك، دون سعتها فإنها لكل شيء، كما تبين في قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ...﴾ الآية [الأعراف:١٥٦] ومن حرمها فذلك لاستحقاقه، ولحكمة بالغة، وهي تأويل المتشابه على ما مضى[١] على أن الخصوم جوزوا تكليف المؤمنين المرحومين بما لا يطاق عقلًا وسمعًا، بل جوزوا عقلًا عقابهم بذنوب أعدائهم المشركين، بل جوزوا ذلك في حق الأنبياء والمرسلين، والله تعالى تمدح بضد ذلك، وبأن له الأسماء الحسنى، وله أعظم الحمد والمجد والشكر والثناء، دع عنك العدل في الحكم والجزاء، وعضد ذلك الثناء العظيم من رسوله الكريم بأنه «**لا أحد أحب إليه العذر منه**»[٢] سبحانه وتعالى، من أجل ذلك أرسل رسله إلى العالمين، وأنزل كتبه على المرسلين، وجعل رسله تترى إلى خلقه مبشرين ومنذرين ومعلمين ومحتجين وميسرين غير معسرين، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل.

والعجب ممن يدَّعي الفقه والفهم، بل الإمامة العظمى في العلم، كيف لم يعلم أن مراد الله تعالى هو أطيب الثناء وأحسن الأسماء وأجمل الحمد وأتم العدل وأحمد

=عن ابن عباس رضي الله عنه. وأحمد في «المسند» (٢٢٢٩١) من حديث أبي أمامة بسند ضعيف، ومن حديث عائشة (٢٤٨٥٥) بسند صحيح، وعن ابن عباس رضي الله عنهما (٢١٠٧) بسند صحيح، ومن حديث سهل بن سعد رضي الله عنه (١٥٥٦٠) بسند صحيح. وصححه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٨٨١) أي: بعدة طرق.

(١) في (ب): [ما نص].

(٢) «صحيح البخاري» (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩)، وأحمد (٤/ ٢٤٨).

الأمور كلها! أو قد فهم هذا كله ولكن ظن أن تكليف ما لا يطاق وطلب تنجيزه من العبد الضعيف وعقوبته عليه أشد العقوبة وأدومها، هو أنسب بأطيب الثناء والممادح الربانية والمحامد الرحمانية من عكس ذلك، كأنه لم يعرف القرآن والسنة قط، قال سبحانه وتعالى في ذلك: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَـٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه:١٣٤] وقال عز وجل: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف:١٧٢] وقال[١] في الزمر: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ...﴾ الآيات إلى قوله: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الزمر:٥٦ - ٥٩] وقال تعالى: ﴿ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَـٰلِمِينَ﴾ [الشعراء:٢٠٩] وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:١٨] فجعل القسط الذي هو العدل مما هو لازم لتوحيده في الإلهية، ومما هو قائم به، ومما شهد به لنفسه وشهد له به خواص خلقه وأهل معرفته، والعدل هو ضد الجور والعنف والعسف، وذلك كله دون تكليف ما لا يطاق، فإنه قد وُصف بذلك[٢] كثير من ملوك الجور، ولم يوصف أحد منهم قط بتكليف ما لا يطاق كما يأتي، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا! أفلا يخاف المخالف ألا يكون من العلماء الذين شهدوا لله بهذه الشهادة إلى غير ذلك.

وأوضح من ذلك أنه - سبحانه وتعالى - كتب الأعمال في الكتب وأشهد على خلقه ملائكته الكرام، ثم نصب الموازين القسط[٣] ليوم القيامة، وأنطق الجلود

---

(١) زيادة من (ب، ج، م).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) ساقط من (أ).

والأعضاء بعد شهادة [ملائكته الكرام][1] وصالحي خلقه بعد رسله - عليهم السلام - كل ذلك ليقيم[2] حجة عدله وعظيم فضله، ويقطع أعذار المعاندين والجاهلين والمتجاهلين، وكم احتج الله تعالى بذلك وتمدح به في كريم كتابه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس:٢٠] وقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:١٠] وقوله عز سلطانه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣] بل نفى - سبحانه وتعالى - ما يستلزم ذلك أو يقاربه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [القلم:٤٦] فأوضح أنه لم يبق لهم عذرًا يتعللون به، إذ لا معنى لنفي المغرم الثقيل مع وجود التكليف الممتنع لذاته المستحيل، ثم تمدح - سبحانه وتعالى - بالقضاء بالحق[3] يوم القيامة في غير آية.

فالعجب ممن لم يفهم أن ذلك ينافي تكليف ما لا يطاق ويضاده، ممن يدعي الإنصاف وفهم الدقائق والغوص على غوامض الحقائق، وأنه في رتبة الذب عن الإسلام، ونحو ذلك كثير جدًّا في كتاب الله تعالى، فكيف يقدم على هذا كله مفهوم ظني مرجوح مختلف في معناه، كما ذكره الغزالي في قوله تعالى حاكيًا عن عباده: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٦] والله تعالى يقول: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر:٥٥] ويقول: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر:١٧-١٨] ولا شك في وضوح الآيات في نفي ذلك وحسنها سمعًا وعقلًا وفضلًا وعدلًا.

---

(١) في (ب): [الملائكة] و[الكرام] ساقط من (ب، ج).

(٢) في (ب) زيادة [الحجة] ولعلها مقحمة.

(٣) في (ب): [الحق] وفيه خطأ.

وأما الآية التي احتج بها فقد ذكر البغوي وغيره من[1] أهل السنة اختلاف المفسرين في معناها، وفيها احتمالان لا دافع لهما، وأيهما كان تفسيرها فالثاني تفسير التي قبلها، فافهم ذلك[2]:

أحدهما: أن يكون المراد التكاليف الشاقة مع دخولها تحت القدرة، وقد دل على ذلك حديث أبي قتادة -رضي الله عنه- خرجه مسلم في «الصحيح»[3] وغير مسلم، وفيه أن رسول الله سئل عمن يصوم الدهر فقال: «**لا صام ولا أفطر**» فقيل: كيف بمن يصوم يومين ويفطر يومًا؟ قال: «**أو يطيق ذلك أحد!**» إلى قوله فيمن يصوم يومًا ويفطر يومًا: «**وددت أني طُوِّقْتُ ذلك**».

وقد نص ابن الأثير في «النهاية»[4] على أنه لم يَعْجِز عن ذلك لضعف، وأعظم من ذلك نفي رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أن يطيق أحد على صوم يومين وفطر يوم، وذلك واضح في أنه فسر الطاقة هنا بما لا مشقة فيه ولا حرج، فدل على أن الشاق يسمى غير مطاق في عرفهم، ولا أصح من إثبات اللغة بالسند الصحيح، بل المتفق على صحته من طريق تلقتها الأمة بالقبول، وادعى الإجماع على صحتها باطنًا وظاهرًا عدد كثير من أئمة الإسلام، وعادة اللغويين

---

(١) ساقط من (م). حاشية: قال العلامة البغوي رحمه الله: ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ أي: طاقتها. والوسع: اسم لما يسع الإنسان ولا يضيق عليه. قال ابن عباس رضي الله عنهما: هم المؤمنون خاصةً، وسع عليهم أمر دينهم ولم يكلفهم فيه إلا ما يستطيعون. كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وسئل سفيان بن عيينة -رحمه الله- عن قوله: ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال: إلا يسرها، ولم يكلفها فوق طاقتها. وهذا قول حسن؛ لأن الوسع ما دون الطاقة اهـ. بتصرف يسير من «تفسير البغوي» رحمه الله (١/ ٢٧٤) ط دار المعرفة - بيروت.

(٢) ساقط من (ب) والمطبوع.

(٣) «صحيح مسلم» (١١٥٩).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٤٠٢) مادة: [صوم].

والمفسرين الاكتفاء في مثل ذلك برواية بعض أهل اللغة بغير سند ولا توثيق.

الاحتمال الثاني: أن يكون من باب[1] تحميل عقوبات الذنوب في الدارين، مثل المصائب في الدنيا، وعذاب القبر في البرزخ، وعذاب النار في الآخرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾ [فاطر:١٨] وهذا صريح في هذا المعنى، والحمد لله رب العالمين[2]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت:١٢].

ومنه حديث عبد الملك في ابن الزبير: وددت أني تركته وما يحمل من الإثم في هدمها وبنائها. ذكره ابن الأثير في «نهاية الغريب»[3] في مادة (ح م ل) وهو معنى صحيح فصيح.

وقد فسر بهذا المعنى العلامة المتفق على علمه وجلالته عبد الملك بن جريج، فقال: هو مسخ القردة والخنازير. رواه البغوي عنه في تفسير هذه الآية، فجعله من قبيل ما لا يطاق من عقوبات الذنوب.

وجعله كثير من المفسرين من الأول، أعني الشاق، فقال مجاهد: هو الغلمة. وقال إبراهيم: هو الحب. وقيل: شماتة الأعداء. وقال محمد بن عبد الوهاب: العشق. وقيل: هو الفرقة والقطيعة. ذكر ذلك كله البغوي[4].

ولم يذكر قط عن أحد من المفسرين [أنه][5] تكليف المحال، وهو من أهل

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) ساقط من (د).

(٣) «النهاية» (٢/ ١٦٤-١٦٦) ط الرشد. وهذا عندما كان ابن الزبير يريد هدم الكعبة وبناءها من جديد.

(٤) «تفسير البغوي» (٣/ ٤٦٢-٤٦٣).

(٥) ساقط من (ج).

السنة؛ فكيف يرى هذا المعنى المتسع لمثل هذه الاحتمالات والمعاني المختلفة تقدم[1] على النص الجلي الذي أثنى الله تعالى به على نفسه وتمدح به من قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦] وما في معناها وما في معنى ذلك من أسمائه[2] الحسنى، وما ذكرناه من الحديث، ولا سيما ونزول قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ كان[3] مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ في آية واحدة وفي وقت واحد، فلا يجوز أن يتناقض[4] فيكون أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا، وكونهما نزلا معًا أمرٌ ثابت في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما[5] وعن أبي هريرة، كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[6].

على أنا لو سلمنا لمن احتج بها ما توهمه من أن المراد: لا تحملنا ما لا نطيقه من التكاليف المحال وقوعها. لما سلمنا أن الدعاء بذلك يستلزم جواز وقوعه من الله تعالى؛ فقد دل الدليل على جواز الدعاء بما لا يجوز على الله تعالى خلافه، كقوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء:١١٢] فإنه دعاء إلى الله تعالى بما لا يقع سواه، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون:٩٣-٩٤] فإنه معلوم أن الله تعالى لا يجعل رسوله الكريم عليه الحبيب إليه مع خصومه المكذبين به المعاندين له فيه! وكذلك استغفاره من ذنوبه فإنه مأمور به في سورة النصر، وهي نزلت بعد قوله تعالى في سورة الفتح

---

(١) خطأ في (ب).

(٢) في (ب، م) [أسماء الله].

(٣) في (ب): [كل ذلك].

(٤) خطأ في (ب، م).

(٥) في (ج): [عنه] وساقط من (د).

(٦) حديث ابن عباس أخرجه أحمد (١/ ٣٣٢)، والطبراني (٦٤٦١). وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم (١٢٥)، وأحمد (٢/ ٤١٢)، وأبو عوانة (١/ ٧٦)، والطبراني (٦٤٥٦)، وابن حبان (١٣٩).

ليغفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فهو سؤال لما لا يقع سواه[١]. وكذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: «**ألا أعلمك كلمات إذا قلتهن غفر الله لك مع أنه مغفور لك**» رواه الترمذي والنسائي في اليوم والليلة[٢] من حديثه عليه السلام. فيكون الدعاء حينئذ عبادة يحصل بها الثواب والتشريف للعبد والتقريب، وتحصيل المسؤول بسببين لما لله تعالى في ذلك من الحكمة، فأولى وأحرى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ وهذا أمر شهير كثير[٣] جدًّا، ومنه قول القائل:

وهـذا دعـاء لـو سـكت كفيته   لأني سـألت الله مـا هـو فاعـل

وأعجب من ذلك قول الغزالي في «الإحياء»[٤] أن ذلك قد[٥] وقع جازمًا به محتجًّا عليه بتكليف أبي لهب بالإيمان مع قوله تعالى:﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد:٣] وقد رد هذا ابن الحاجب في مختصر المنتهى بأنه مثل خبر قوم نوح: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود:٣٦].

قلت: بل هو والعلم السابق سواء،والكل مسألة واحدة، وهي[٦] المعروفة في علم الأصول بـ(الممتنع لغيره لا لذاته) والتكليف بذلك جائز بالإجماع، ولا يسمى محالًا وفاقًا[٧].

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٠٤)، وأحمد (١/ ٢٩٣)، وعمل اليوم والليلة رقم(٦٣٧).

(٣) في (ج): [كبير].

(٤) انظر: «العواصم» (٦/ ٥٩) ط قديمة.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ساقط من (ب، م).

(٧) «مختصر ابن الحاجب مع الشرح» (٢/ ٤٤-٤٥)، والموجود في المختصر والشرح وعند القرآني أنه أبو جهل لا أبو لهب.

وقد بين الحِلِّي المعتزلي الشيعي في شرح[١] «مختصر المنتهى»[٢] ذلك هو الذي جوزه الغزالي وابن الحاجب لا المحال لنفسه.

قلت: بل ذلك جائز عند المعتزلة وجميع المسلمين أجمعين، إلا من زعم أن الله تعالى لا يعلم الغيب، ممن يدعي الإسلام من الغلاة في نفي القدر، وقد بين ذلك العلامة ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» في شرح قوله عليه السلام: اقتلوه ولن تقتلوه! فكيف أوهم الغزالي في «الإحياء» أنه يجوز التكليف بالمحال مطلقًا وأوهم أن ذلك [قد][٣] وقع[٤].

وقد قال السبكي في «جمع الجوامع»[٥]: والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات، وتسميتهم لهذا الجنس بالممتنع من قبيل المجاز، وهو مما لا يجوز إلا مع البيان؛ لأن العلم غير مانع بنفسه عند جميع المحققين.

وقد نص الشهرستاني من كبار الأشعرية على[٦] أن العلم غير مؤثر بالإجماع، وصحح ذلك غير واحد منهم، دع عنك المعتزلة. واحتج الجويني على ذلك بأنه لو كان العلم مؤثرًا[٧] في المعلوم لما تعلق العلم بالقديم[٨] - سبحانه وتعالى- لأنه لا يصح أن يؤثر في الله تعالى شيء.

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) انظر: «رفع الحاجب» (٢/ ٤٤)، و«المختصر» ص(٤١-٤٣).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) «شرح نهج البلاغة»، كتاب مكذوب، ولا يحتاج أن ننقل منه، وهذا من خطأ المصنف -رحمه الله- أنه ينقل منه.

(٥) انظر: «رفع الحاجب» (٢/ ٤١).

(٦) ساقط من (ج).

(٧) في (ب، م) [يؤاثر].

(٨) في (ب): [نفسه].

واحتج الرازي[1] على ذلك بوجوه كثيرة، منها أن ذلك يؤدي إلى نفي قدرة الله تعالى، وذلك كفر بالإجماع، وإنما كان يؤدي إلى ذلك لأن علم الله تعالى متعلق بجميع أفعاله وتروكه، فكان يلزم أن ما علم الله أنه يفعله في وقت لم يوصف بالقدرة على تركه ولا تقديمه ولا تأخيره، وما علم أنه يتركه لم يوصف بالقدرة على فعله، وذلك يستلزم استقلال العلم بالتأثير واستغناء العالم عن القدرة، وذلك يستلزم انقلاب العلم قدرة وانقلاب الفاعل المختار غير مختار، وذلك محال.

وذكر ابن الحاجب أن مثل هذا يؤدي إلى أن التكاليف كلها تكليف بالمحال، قال: وذلك خلاف الإجماع. وقال أيضًا إن الممكن لا يخرج عن إمكانه بخبر أو علم[2] انتهى.

واعلم أنهم إنما أرادوا أن العلم لا يؤثر تأثير القدرة في إيجاد المعدومات[3] وفعل المأمورات، ولم يريدوا نفي كل تأثير للعلم مطلقًا، فإن العلم يؤثر تأثير الدواعي والصوارف. مثاله: أن من علم أن العقاب يحصل على ترك الصلوات، والثواب العظيم يحصل على فعلها، كان علمه ذلك مرجحًا لفعلها على تركها، مؤثرًا في وقوعها من العالم بذلك، ألا تراه لا يتركها مع أن تركها أسهل! ما ذاك إلا لترجيح العلم. نعم.

وقد ذكرت في «العواصم» غير[4] هذه الوجوه في أن العلم غير مؤثر تأثير القدرة،

---

(١) «المحصول» (٢/ ٢١٥) باب في المأمور به وعدم التكليف بالمحال، و«اللمع» (٨٤)، و«التفسير» (١/ ١٨٥).

(٢) «رفع الحاجب» (٢/ ٤١).

(٣) خطأ في (ب، م) [المعلومات].

(٤) «العواصم» (٦/ ٣٦٧) ط قديمة.

وكذلك الشيخ مختار في المجتبى جود الكلام في ذلك [وذكرت في «العواصم»[(١)] وجهًا حسنًا في إفحام من يحتج على الله تعالى بالعلم من المبتدعة والملاحدة، وذلك أنا لو سلمنا تسليم جدل أنه مؤثر ومانع من خلافه منع استحالة، لزم أن تكون حجة الله تعالى على عذاب العصاة؛ لأن العلم بأفعال الله تعالى كما يتعلق بأفعال عباده إجماعًا، فكما أنهم لا يستحسنون من الله تعالى يوم القيامة أن يقول: إنما عذبتكم لسبق علمي بذلك. فكذلك لا يحسن منهم أن يقولوا: إنما عصيناك لسبق علمك بذلك. وإن حسن ذلك منهم كان من الله أحسن][(٢)].

ويلحق بهذه أمور يشتد تعجب العاقل منها:

أحدها: أن مذهب الغزالي نفسه أن التكليف بالمحال لذاته لا يجوز على الله تعالى، وهو مشهور عنه في «شرح المنتهى» و«جمع الجوامع» وغيرهما، حتى ذكروا أن حجته على ذلك هي حجة ابن الحاجب، وإنما أراد الغزالي بالوصية بذلك في «إحياء علوم الدين»[(٣)] الموافقة لعقيدة الأشعرية، على أن ذلك لم يصح قط عن الأشعري[(٤)] ولا لذلك عنه أصل صحيح، كما أوضحته في «العواصم»[(٥)] ولذلك صدر ابن الحاجب المسألة بأن التكليف بالمحال لا يجوز، ثم قال: ونسب خلافه إلى الأشعري على صيغة ما لم يسم فاعله. ثم ذكر أن ذلك نسب إلى الأشعري على جهة الإلزام له لا أنه نص على ذلك، ثم تعصب أصحاب الأشعري له على توهم أنه مذهبه، وقدموه على نصوص كتاب الله تعالى

---

(١) «العواصم» (٧/ ١٠-١٢) قديمة.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من (ج).

(٣) «إحياء علوم الدين» (١/ ١١١-٢١٠).

(٤) في (ج): [الأشعرية] وهو خطأ.

(٥) «العواصم» (٧/ ٥٧-٦٥) ط قديمة.

ونصوص رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- وعلى البراهين العقلية! فإنا لله وإنا إليه راجعون!

وثانيهما: أن الغزالي ذكر في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»(١) تأويل ذلك بما يخرجه عن محل النزاع ويقتضي جمع الكلمة على نفيه عن الله سبحانه وتعالى، فلله الحمد، وذلك أنه ذكر فيه أن المراد بذلك مجرد اعتقاد المكلف أنه مخاطب بذلك لا أنه مطلوب منه، لكن خوطب به ليعتقد توجه الطلب اللفظي إليه، لا أنه أريد منه فعله، ولا يجب عليه إلا مجرد ذلك الاعتقاد.

قلت: وهذا على نحو قول الله تعالى للمصورين يوم القيامة: «**أحيوا ما خلقتم**»(٢) للتعجيز لا لطلب ذلك منهم، ومنه حديث: «**من كذب في حلمه كلف يوم القيامة عقد شعيرة**»(٣).

وقد أشار إلى هذا الجويني في مقدمات «البرهان»(٤) فقال: إن كان المراد ورود صيغة الأمر لا حقيقته فذلك جائز، كقوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٥] فإن معناه: كوَّنَّاهم قردة فكانوا كما شئنا. وإن كان المراد تحصيل المأمور به فذلك ممتنع.

قلت: قد صرح الغزالي في الاقتصاد(٥) أن الأول هو المراد، وعلى هذا

---

(١) «الاقتصاد» ص(١١٣).

(٢) عن ابن عمر قال صلى الله عليه وآله وسلم: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم». صحيح، أخرجه أحمد. «صحيح الجامع» (٩٩٩).

(٣) صحيح، أخرجه أحمد (١/ ٧٦، ٩٠، ٩١)، والترمذي (٢٢٨٢)، والدارمي (٢/ ١٢٥)، والحاكم (٤/ ٣٩٢)، و «الصحيحة» (٢٣٥٩).

(٤) البرهان (١/ ١٠٤)، «البحر المحيط» (٢/ ٣٢٩)، «شرح الكوكب» (٣/ ٢٥).

(٥) الاقتصاد (١١٣).

فلا يكون إعلام أبي لهب بأنه سيصلي نارًا ذات لهب بعد كفره العظيم محل النزاع لوجوه:

الوجه الأول: أن النزاع إنما هو في تكليف يقع عليه الجزاء والعقوبة وحده، كما لو كلف أعمى بنقط مصحف على الصواب، ولم يكلفه الله تعالى بغير ذلك ولا [عاقبه](١) على سواه، وكان الأعمى يود أنه تمكن من ذلك وامتثل، ثم يخلد في عذاب النار بترك ذلك، فهذا ما لم ينسبه أحد إلى معبوده من جميع العقلاء، بل هذا ما لم ينسبه إلى أحد من رؤساء المخلوقين، حتى تفاحشت البدع ورذلت، حتى تُكُلم في مهمات قواعد الإسلام بالآراء والأوهام، وضُربت فيها المقاييس والأمثال، وتجارى فيها أهل الأهواء مجاراة المتنافسين، وتجاروا على ذلك مجاراة المتعادين، فظن بعضهم أن هذا ليس بصفة نقص عقلًا، مع موافقتهم على أن الكذب صفة نقص عقلًا، والكذب دون هذا في(٢) النقص بكثير، لا سيما الكذب النافع، ثم تجاسروا بعد ذلك على تجويزه على الله تعالى، ثم ادعوا وقوعه من الله تعالى.

واعلم أنه لا يستبعد(٣) أن يعاقب الله تعالى بذلك في الآخرة من جوز عليه التكليف بالمحال الذي لا يطاق، كما صح أن يقال للمصورين يوم القيامة: «**أحيوا ما خلقتم**»(٤) وأن الكفار يؤمرون بالسجود ويحال بينهم وبينه فلا يستطيعون، بل مجوز ذلك على الله تعالى في دار التكليف أولى بهذه العقوبة، لما ثبت عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما أن الله تعالى يقول: «**أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي**

---

(١) في (ج) خطأ [عاتبه].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب، م): [لا استبعاد].

(٤) الحديث سبق قريبًا.

ما يشاء»[١] ولما ثبت من مناسبة العقوبات للمعاصي حتى أن «**من تردى من جبل فهو يتردى في النار من جبل**»[٢] و«**من طعن**[٣] **نفسه بحديدة فهو يطعنها في النار بحديدة**»[٤] وحتى «رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- امرأة حبست هرة حتى قتلتها، والهرة تنهشها في النار[٥]. وحتى ثبت أن الله تعالى يقول: «**أليس عدلًا مني أن أولِّي كُلًّا ما تولى! فيقول الخلق: بلى. فيُرِي كل عابد لغير الله معبوده ويأمره باتباعه حتى يوردهم النار**»[٦] ويمثل لمن عبد عيسى صورة عيسى، عليه السلام، وأمثاله من الصالحين كذلك، وحتى قيل للمصورين: «**أحيوا ما خلقتم**»[٧] وحتى يكفر من قال للآخر: يا كافر. وليس كذلك «**ويعفى يوم الخميس والإثنين عن كل مسلم إلا المتهاجرَين حتى يصطلحا**»[٨] لأنهما اختارا عدم العفو مذهبًا، ونحو ذلك.

فليحذر من هذه العقوبة الخاصة مع سائر أنواع العذاب صاحب هذا المذهب الفاحش[٩] بل يحذر من أهون من هذا، وهو أن يناقشه الله تعالى في[١٠] الحساب على جميع ما أقدره عليه ومكنه منه، ولا يسامحه في قليل ولا كثير، ويقول له: أنت جوزت مني تكليف ما لا يطاق، وظننت ذلك فيَّ، فلا أقل من أن أحاسبك

---

(١) سبق تخريجه، وهو في البخاري (٦٩٧٠).

(٢) «صحيح البخاري» عن أبي هريرة (٥٧٧٨).

(٣) خطأ في (ج). حاشية: فيما اعتبر من الصغائر أي: صغائر الذنوب.

(٤) نفس الذي قبله.

(٥) «صحيح البخاري» (٣٣١٨).

(٦) فيه ضعف، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨١)، و «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٤٣).

(٧) سبق.

(٨) سبق.

(٩) ساقط من (ب، م).

(١٠) ساقط من (ب، م).

على التكليف الذي لا يطاق، ولا أسامحك بشيء منه! وفي ذلك هلاكه، كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث عائشة، رضي الله عنها، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله - أنه قال: «**من نوقش الحساب عذب**»(١) وشواهده معلومة، وكفى بقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر:٤٥] وفي آية أخرى: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾(٢) [النحل:٦١].

الوجه الثاني: أن الله لم يُعلِم أبا لهب بذلك بالنص، ولا ظاهر القرآن يقتضي ذلك أيضًا، وإنما أعلم رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم- بذلك، فمن أين أن أبا لهب علم ذلك يقينًا، والله قادر على أن لا يعلمه ذلك لتزداد الحجة عليه، وقد ذكر هذا ابن الحاجب، وقال إنه مثل إعلام نوح - عليه(٣) السلام- ﴿ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾.

الوجه الثالث: أنه وإن علم ذلك فإنه [خرج](٤) مخرج الوعيد لا مخرج الإخبار المحض، والفرق بينهما واضح؛ فإن الوعيد مشروط بعدم التوبة، مثل وعيد جميع الكافرين.

الوجه الرابع: أنه لا مانع من أن يكون الخبر والقضاء والقدر والكتابة في مثل ذلك مشروطة، ويكون مما يجوز أن يدخل في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩] ويدل عليه حديث: «**لا يرد القضاء إلا**

---

(١) سبق.

(٢) في (ج) زيادة [دابة]. حاشية: وذلك أنه إذا عذب الخلق عذبت الدواب لأنها مخلوقة من أجلهم.

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (ب): [خارج] وساقط من (ج).

الدعاء» رواه الحاكم(١)، وفي الباب عن معاذ وعائشة وأبي هريرة، ذكرها الهيثمي، وروي عن أبي قلابة عن ابن مسعود، رضي الله عنه، أنه كان يقول: اللهم إن كنت كتبتني في أهل الشقاء فامحُني وأثبتني في أهل السعادة. وقال: رواه الطبراني(٢) ورجاله رجال الصحيح؛ إلا أن أبا قلابة لم يدرك ابن مسعود.

وهذا باب واسع، وقد ذكره الغزالي وغيره في الجواب على ما من قال: ما فائدة الدعاء والعمل مع سبق(٣) الأقدار! وجوده ابن قيم الجوزية في «الجواب الكافي»(٤) ونقلته في «العواصم»(٥) وزدت عليه زيادات مفيدة.

الوجه الخامس: أنه ليس في الخبر أنه لا يؤمن، فيجوز أبو لهب في نفسه حين يسمعه أن يكون لو آمن من المؤمنين العصاة، وأن يدخل النار بذلك ويطمع في العفو بعد دخولها على الأصل في حسن ذلك عقلًا، أو لسماعه أن السمع ورد بذلك، فإنه لا مانع من ذلك، فإذا جوز أبو لهب ومن في حكمة هذه الأمور أو بعضها قامت عليه الحجة والعذر الحق الذي هو سنة الله تعالى(٦) في عدله وحكمته يوم القيامة، فكيف مع هذه الأمور واحتمالها يجوز للعاقل أن يقطع على أن تكليف المحال قد وقع، والتقول على الله بما لم يقل كالكذب عليه، والتوصل إلى ذلك بالشبه الواهيات صنيع المخذولين من أهل الضلالات، فإن

---

(١) حسن، الترمذي (٢/ ٢٠)، وابن ماجه (٤٠٢٢)، وأحمد (٥/ ٢٨٠)، والحاكم (١/ ٤٩٣). انظر: «الصحيحة» (١٥٤)، و «الطحاوية» (٩٢)، و «المشكاة» (٤٩٢٥).

(٢) أخرجه الطبراني (٨٨٤٧)، ضعيف للانقطاع. «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧١).

(٣) في (ب) زيادة [القضاء].

(٤) «الداء والدواء» ص(٣٦-٣٧).

(٥) «العواصم» (٦/ ١٩٠-٢٦٠) ط قديمة.

(٦) زيادة من (ب، ج).

الاجتراء على الابتداع[1] في الدين ذنب عظيم، وربما أدى صاحبه إلى الكفر والعياذ بالله[2]! وهل ذلك إلا كالاحتجاج على تجويز الولد بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف:٨١] مع وجود النصوص الجمة على بطلان ذلك وتعظيم تقبيحه بنحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ إلى آخر الآيات [مريم:٨٨-٩٠].

***

(١) في (ج): [الابتداء] وهو خطأ.

(٢) في (ج): [به].

[إذا تعارضت النصوص وجب على العالم الترجيح]

ولو سلمنا أن النصوص تعارضت في مثل هذه المسألة كان الواجب على العالم أن يرجح منها المحكم الموافق [لأكثرها][1] ثناء على الله تعالى ومدحًا لله تعالى، ومناسبة لأسمائه الحميدة المحكمة الحسنى؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر:٥٥] وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓۚ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [الزمر:١٨] فما الموجب لترجيح تشبيه أفعال أحكم الحاكمين بأفعال المجانين والأطفال حين لاح لذلك أدنى خيال! وتقديم أضعف الأوهام وأبعد الاحتمالات، والجزم بوقوع ذلك دون نقيضه الذي هو منطوق به في نصوص القرآن الصادعة معلوم أحكامه والثناء به[2] في البراهين القاطعة، داخل في الأسماء الحسنى غرة[3] في الحمد والمدح والثناء!

وأعجب من ذلك كله المحافظة من الغزالي على الوصية باعتقاد ذلك لأهل الجمل في الاعتقاد من المتعبدين والزهاد والذين لم يعرفوا الخلاف في دقائق الكلام، مع نهي الغزالي عن علم الكلام وذكر مساوئه وما يؤدي إليه الخوض فيه، لأنه ذكر هذا في الرسالة القدسية من مقدمات «الإحياء»[4] الذي بالغ فيه في[5] ذم علم الكلام لما جر إليه من البدع، فأي بدعة بديعة ومحدثة شنيعة أبدع وأشنع من وصية الزهاد والصالحين من عوام المسلمين باعتقاد ذلك في أحكم الحاكمين

---

(١) في (ب): [الأكثر].

(٢) في (ب، م): [وإثباته].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) «الإحياء» (١/ ١١١)، و «العواصم» (٣/ ٢٥).

(٥) ساقط من (ج).

وأرحم الراحمين! وإيهامهم أن اعتقاده من الفرائض المؤكدة في دين الله تعالى وأن[1] من لم يعتقد ذلك كان على أعظم خطر من عذاب الله! ولقد مضى أكثر عمر الدنيا على ما لا يحصى من الظلمة والفجرة والفسقة والكفرة والخلفاء والسفهاء، فما علم أن أحدًا منهم فعل ذلك على الوجه الذي جوزه المخالف على الله، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، وإنما كانوا يعاقبون من لا ذنب له لحاجتهم إلى تحصيل الأموال، أو لدفع المضار، أو لمجموعهما، أو تشفيًا من عدو مضر انتصافًا منه ونقمًا للثأر، ونحو ذلك مما ألف وعرف من عادات الفجار، وهذا أيضًا غير تكليف المحال، إنما هذا أنزل المضار ممن لا يستحقها، وأما أن أحدًا من جميع ما ذكرناه من أنواع الأشرار وجد مريضًا ليس بينه وبينه عداوة، ولا له في تعذيبه حاجة البتة، ولا غرض له ولا داعي، ولا له ذنب ولا عليه حجة، فأمر بتكليفه حمل الجبال، أو ما لا يطيق من الأحمال، ومسابقة الرياح والحيل السابقة، فإن لم يفعل ما لا يطيق من ذلك عُذب أشد العذاب وعوقب أفحش العقاب! فما كان هذا من كافر ولا[2] فاجر ولا خليع ولا سخيف ولا يجوز أن يكون منهم، ولو فعل مخلوق لكان الله تعالى هو الذي يشتد عليه غضبه وسخطه ويتولى [على ذلك][3] عقوبته وملامته وإذاقته أعظم الخزي والهوان والمقت والفضوح! فكيف ينسب جواز ذلك بل وقوعه وتجويز أفحش ما يكون من جميع أنواعه الفاحشة إلى الملك العليم[4] الحميد الصمد المجيد السبوح القدوس، الذي كره ذلك وسخطه وحرمه، ويعادي على أقل منه كل جبار عنيد، وقال في كتابه المجيد: ﴿وَمَا رَبُّكَ

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) في (ب): [من فاجر ولا كافر].

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) في (ب، ج): [العلي].

بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦] وقال على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرمًا بينكم فلا تظالموا**[(١)]» كما رواه مسلم في «الصحيح» من[(٢)] حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

ومن الشبه في ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ﴾ [القصص:٧] قالوا: فحرم عليها الخوف والحزن في هذه الحال، وكلفها إعدامهما عن قلبها، وهي لا تستطيع [ذلك][(٣)].

والجواب أن النهي هنا لم يرد للتحريم فقد ذكر السبكي في «جمع الجوامع»[(٤)] للنهي ثمانية معانٍ، أحدها بيان العاقبة، كما في هذه الآية الشريفة، وذلك أن النهي فيها إنما ورد للبشرى بوقوع ما لا ينبغي عنده الخوف والحزن، فإنه مقام تكريم لا مقام تكليف؛ ولذلك عقبه بقوله: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص:٧] وهاتان بشارتان عظيمتان ممن علمت صدقه في كل خبر، وقدرته على كل شيء، وإحاطة علمه بكل غيب، فهي تقابل ما في طبعها البشري، مع ما ذكره الله تعالى بعد ذلك من ربطه على قلبها.

يوضحه أنه مقام لطف وتشريف لا مقام تحريج وتعنيف، ولو سلمنا أنه نهي تحريم لوجب في حكمة الله تعالى وعوائده مع عباده المؤمنين أن يمكنها من مفارقه ما نهاها عنه، كما ذكره ابن عباس، رضي الله[(٥)] عنه، في تكليف الواحد

---

(١) خطأ في (ب، م).

(٢) في (ب): [عن] وفي (ج): [في]. وأخرجه مسلم رقم(٢٥٧٧)، وأحمد (٥/ ١٥٤)، والترمذي (٢٤٩٥).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) «جمع الجوامع» ص(٨) المتن.

(٥) ساقط من (ج).

بقتال عشرة، أنهم لو صبروا عليها لطُوِّقُوها[١]. رواه البخاري[٢].

ولو سلمنا أن ظاهر التحريم توجه إلى ما لا يطاق لوجب تأويله لوضوحه لأنه متشابه على ما يوافق المحكم الذي هو أم الكتاب، كما ثبت في تحريم النياحة أنه لا يؤاخذ بما كان من العين والقلب، فثبت إن سلمنا أنه للتحريم أن المراد النهي عن الاسترسال مع الطبيعة البشرية ومقابلتها ومدافعتها بما علمنا الله تعالى من نحو قوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة:٢١٦] وتذكير عظيم ثوابه وخفي ألطافه وصدق مواعيده، وأنه كاشف الكروب علام الغيوب، وما يحصل به الرضا لدون أم موسى.

وقد ذكر بعض المفسرين[٣] نحو هذا الوجه الثالث في تفسير: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [الأنبياء:٣٧] فقال إنهم أُقدروا ومُكنوا من مدافعه الطبيعة المخلوقة، فلذلك نُهوا عن الاستعجال، وقد خُلقوا على هذه الطبيعة، كما أن المخلوق على طبع الشح مأمور بإخراج الزكاة ممكَّن من ذلك؛ ولذلك[٤] فإنه يتصرف في شهواته أضعافها.

وإنما ذكرت مثل هذه الأشياء على جهة التقرب إلى الله تعالى وإلا فجوابها لا يخفى على أهل الممارسة للجمع بين المتعارضات ورد الفروع إلى الأصول والمظنون إلى المعلوم.

---

(١) حاشية: أي: لطاقوها لأنه خبر، والأخبار لا تنسخ. من (ج).

(٢) البخاري (٢٦٥١-٤٦٥٢).

(٣) قال أبو عمرو وأبو عبيد وقطرب: في ذلك قلب، والتقدير: خلق العَجَل من الإنسان، على معنى أنه عل من طبائعه وأخلاقه للزومه له... الخ. انظر: «روح المعاني» للآلوسي (١٧/ ٦٤).

(٤) ساقط من (ب، ج).

[عجيب أن يصدر هذا ممن يتسموا بالسنية]

ومن العجب صدور مثل[(١)] هذا من قوم تعلموا صنعة الكلام وحذق الجدل لكي يجيدوا في الذب عن الإسلام ويفحموا الملاحدة الطغام، وتسموا بالسنية، واتسموا بحماتها من أهل البدعة، فسلموا لأعداء الإسلام نسبة كل قبيح مذموم إلى الله تعالى وأنه منه لا من غيره، وإن ذلك وجميع أفعاله صدرت منه لغير حكمة ولا عاقبة حميدة، وأنه لا يعاقب العصاة لأجل المعصية، ولا يثيب المحسنين لأجل الإحسان، بل تصدر أفعاله عنه كما تصدر المعلولات عن عللها الموجبة لها والاتفاقيات الاختياريات من الصبيان والمجانين، وأنه قد وقع منه تكليف المحال، وأنه ليس هو أولى به من تكليف الممكن، وأمثال هذا[(٢)] مما لم تكن الملاحدة تطمع أن يمضي لهم طرفة عين، فقد صار ذلك من آكد عقائد هؤلاء الحماة عن السنة والإسلام، يوصون به في المختصرات عموم المسلمين، فيوهمون أن ذلك من أركان الإسلام، فلولا أن هذا قد وقع منهم ما كان العاقل يصدق بوقوعه ممن هو دونهم! فنسأل الله تعالى العافية.

وإنما أوضحت هذا الكلام أيها السني لتغتبط بعلم القرآن والأثر، ولتصونه عن شَوْبِهِ بأمثال هذا من بدع أهل الدعاوى للحذق في النظر، فقد صارت أقوالهم في الركة أمثالًا وعبرًا لمن اعتبر، وجميع ما يرد على هذا من الأسئلة وأجوبتها تقدم في المسألة الأولى في إثبات حكمة الله، تعالى، فخذه إن احتجت إليه من هنالك[(٣)]. والحمد لله رب العالمين.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ج): [هذه].

(٣) ساقط من (ب، م) وفي (ج): [هناك].

خاتمة تشتمل على فائدة نفيسة

وهي أن هذه المسألة وأمثالها مما بالغت في نصرته مثل إثبات [الحكمة لله تعالى](١) وتعظيم قدرته - عز وجل - من قبيل الثناء الحسن، بحيث لو قدرنا الخطأ في شيء منها ما كان يخاف منه الكفر والعذاب قطعًا.

وأما(٢) أضدادها فإنه يخاف ذلك عند تقدير الخطأ فيها؛ لاستلزامها ما لا يجوز على الله تعالى من النقص المضاد لأسمائه الحسنى، التي هي جمع(٣) الأحسن من كل ثناء، لا جمع تأنيث الحسن، كما مر تقريره.

فاعرض هذه الفائدة النفيسة على كل عقيدة لك، وشد عليها يديك في كل ما لم يعارض المعلوم ضرورة من الدين. والله الموفق والهادي إلى الصواب.

***

---

(١) في (ب، م): [حكمة الله تعالى].

(٢) ساقط من (ج).

(٣) كلمة مقحمة [تأنيث].

المسألة الخامسة

أن الله تعالى لا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم ولا بغير ذنب

وهذه من فروع إثبات الحكمة، وهي أخت التي قبلها، وهو مذهب جماهير الإسلام، بل لم يعرف فيه خلاف بين السلف، فإنهم كانوا مجمعين على عدل الله تعالى وحكمته في الجملة، والإجماع على ذلك يقتضي المنع من كل ما يضاده، وممن صرح باختيار هذا البخاري في صحيحه والنووي في شرح مسلم وقواه واحتج عليه ونسبه إلى المحققين[1] وكذلك اختاره علي بن عبد الكافي الشهير بالسبكي في كتاب في هذه المسألة جمعه[2] وهما من عيون أئمة السنة والطائفة الشافعية، وكذلك اختار ذلك العلامة أبو عمر بن عبد البر في كتابه «التمهيد»[3] وهو من أئمة السنة، واختاره غير واحد منهم، دع عنك خصومهم في ذلك من الشيعة والمعتزلة.

واحتج النووي وغيره على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] وبما رواه البخاري في صحيحه عن سمرة في حديثه الطويل، وفيه [ذكر][4] رؤيا النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيها ما لفظه: «**والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم -عليه السلام- والصبيان حوله أولاد**» قالوا: يا رسول الله، **وأولاد المشركين**؟ قال: «**وأولاد المشركين**»[5]. وهذا نص في موضع النزاع من

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٣٥٤)، و «شرح مسلم» (١٦/ ٢٠٨)، انظر: «العواصم» (٣/ ١٦٧) ط جديدة.

(٢) ضمن «مجموع الفتاوى» السبكي (٢/ ٢٦٢).

(٣) نقلا عن «العواصم» (٧/ ٢٤٢-٢٤٣) ط قديمة.

(٤) ساقط من (ج).

(٥) «صحيح البخاري» (٤٧٦٤)، (٧٠٤٧)، وأحمد (٢٠٠٩٤).

أصح كتب الإسلام عند أئمة الحديث.

وأما كونه رؤيا فلا يضر لوجهين:

أحدهما: أن رؤيا الأنبياء عليهم السلام وحي وحق؛ ولذلك عزم الخليل -عليه السلام- على ذبح ولده بسببها. وهذا إجماع.

وثانيهما: أن هذا السؤال عن أولاد المشركين وجوابه كان في اليقظة لا في الرؤيا.

وقد أوضحت في «العواصم» أنه لم يصح في تعذيب الأطفال بغير ذنب منهم حديث قط، ولا صح ذلك عمن ينظر إليه من أئمة السنة، وإنما قالت طوائف منهم بأقوال محتملة، منها أن الله تعالى يكمل عقول الصبيان ويكلفهم في عَرَصة من عرصات يوم القيامة بتكليف يناسب ذلك اليوم، مثل ما روي أنه يُخرج لهم عنقًا من النار فيأمرهم بورودها، فمن كان سعيدًا في علم الله تعالى لو أدرك العمل ورَدها فكانت عليه بردًا وسلامًا، ومن كان شقيًّا في علم الله تعالى لو أدرك العمل امتنع وعصى، فيقول الله تعالى لهم: «**عصيتموني اليوم كيف رسلي لو أتتكم!**»[(١)] أو كما ورد. وسبب مصير من صار منهم إلى هذا القول أحاديث كثيرة وردت بذلك، منها عن أبي سعيد وأنس ومعاذ والأسود بن سريع وأبي هريرة وثوبان، وروى ذلك أيضًا أحمد بن عيسى بن زيد بن علي - عليه السلام - عن جده زيد بن علي، ذكره صاحب «الجامع الكافي» وقال السبكي في كتابه في ذلك إن أسانيد هذه الأحاديث صالحة[(٢)].

---

(١) الطبراني في «الكبير» (٦٩٩٣). ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» أنهم يمتحنون في قبورهم. «العواصم» (٧/ ٢٥٥-٢٥٦) ط قديمة.

(٢) (٢/ ٣٦٣-٣٦٤).

قلت: وفسروا بهذه الأحاديث حديث: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[١] وهو الذي اتفق على صحته في الباب، وسنة الله في إقامة الحجج على خلقه[٢] لا تحيل هذا إحالة قاطعة كما تحيل تكليف المحال، ولا حجة واضحة على أن هذه الأحاديث موضوعة يجوز الجزم بتكذيبها، وقد قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢] فأثبت تكليفًا بذلك السجود يوم القيامة.

وصح بل[٣] وتواتر أن الميت يمتحن في قبره بالمسألة[٤] عن الشهادتين، وأن المؤمن يثبت فيقولهما، والكافر والمنافق يتلجلج أو يقول: لا أدري. وفي «الصحيحين»[٥] من حديث البراء أن قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم:٢٧] نزلت في ذلك. وكذلك أجمع أهل السنة على أن للبرزخ حكمًا بين حكم الدنيا والآخرة، ومنه أن موسى - عليه السلام - كان يصلي في قبره[٦]. رواه مسلم، ومنه «ضمة القبر»[٧] ونحوها.

فنكل علم تلك الأخبار إلى الله، ولا نجوِّز على الله تعالى ظلمًا لأحد من عباده، ولا عبثًا ولا لعبًا ولا مباحًا لا يستحق عليه الثناء والحمد، وإنما نجوِّز عليه ما يستحق عليه الثناء والحمد، سواء علمنا وجهه أم لا.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ج): [الخلق].

(٣) ساقط من (ب، م).

(٤) في (ب): [في المسألة].

(٥) «صحيح البخاري» (٤٦٩٩)، (١٣٦٩).

(٦) «صحيح مسلم» (١٦٥)، بلفظ: «مررت على موسى ليلة أسرى بي... الخ».

(٧) أخرجه أحمد (٦/ ٥٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٧٣)، والطبراني في «تهذيب الآثار» (٨٩٧)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (١٠٦)، وابن حبان (٣١١٢)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٢٤). عن عائشة وابن عمر.

وكذلك لا نجوز عليه تعذيب الميت ببكاء أهله عليه من غير حكمة ولا ذنب ولا عوض، لكن قد روى ذلك ابن عمر، رضي الله عنه، عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وردته عليه عائشة، رضي الله عنها، ورواه جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم، غير ابن عمر[1]. فاحتمل تأويله على أحد وجوه:

الوجه الأول: أن يكون الميت أوصى بذلك. وعلى ذلك حمله البخاري وغيره؛ لأن ذلك كان عادتهم، وهي قرينة قوية لهذا التأويل.

الوجه الثاني: أن يكون العذاب مستحقًّا للميت علىَ ذنوبه لما ثبت في[2] الصحيح أن «**من نوقش الحساب عذب**» وأن أحدًا لا يدخل الجنة بعمله وإنما يدخلها برحمة الله تعالى، وأن الباء في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[3] [النحل:٣٢] باء السبب لا باء الثمن، جمعًا بين النصوص، وهو من حمل المشترك على أحد الحقيقتين بالحجة، لا من صرف الظاهر إلى المجاز، والمعقول[4] والفطرة ترجح ذلك، فإن «**سبحان الله تملأ الميزان، والله أكبر تملأ ما بين السماء والأرض**» بل قد صحت النصوص قرآنًا وسنة بأن[5] السيئة بمثلها أو يعفو الله عنها، والحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والله يضاعف لمن يشاء، والصبر والصوم بغير حساب.

---

(١) صحيح، «الميت يعذب ببكاء أهله» أحمد والنسائي والبيهقي «صحيح الجامع» (٦٧٤٠)، و «أحكام الجنائز» (٢٨).

(٢) حديث صحيح، البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦).

(٣) حاشية: في تفسير ابن كثير ما نصه: أي: بسبب أعمالكم نالتكم الرحمة فدخلتم الجنة وتبوأتم منازلكم بحسب أعمالكم، وإنما وجب الحمل على هذا لما ثبت في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «واعلموا أن أحدًا لن يدخله عمله الجنة» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل» انتهى.

(٤) في (ب): [العقول].

(٥) في (ب): [أن].

فإذا تقرر ذلك جاز أن يكون البكاء المحرم المغضب لله، عز وجل، سببًا لمؤآخذة الميت بما يستحقه من العقوبة على ذنوبه التي قدمها، ونسب التعذيب إلى البكاء لهذه السببية، مع حسن تعذيبه لو لم يبك عليه بذلك، ويكون هذا التعذيب والأخبار به زاجرًا عن الإصرار على سنة الجاهلية المستحكمة في طباعهم المقوية للدواعي إلى إظهار الجزع ولطم الخدود وشق الجيوب وحلق الشعور[1] وإن لم يبكوا امتثالًا لأمر الله، عفا الله عن ميتهم وترك تعذيبه المستحق بذنوبه مع ثوابهم على امتثالهم، ويكون هذا العفو والأخبار به داعيًا ومرغبًا ولطفًا في فعل هذه الطاعة.

الوجه الثالث: أن [يكون][2] عذاب القبر مثل الآلام الدنيوية للعوض والاعتبار، مثلما صح من ضمة اللحد، ويكون مع بكاء فقط، وإن ترك البكاء[3] لم يزد على ضمة اللحد، وهذا أشار إليه الذهبي[4] وذكر أن للبرزخ حكمًا بين حكم الدنيا والآخرة، وأنه ليس مثل الحال بعد إقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، والحجة في ذلك من الكتاب والسنة كما مضى، وادعى الأشعري أنه إجماع أهل السنة، ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية»[5]. والله أعلم.

***

(١) «صحيح البخاري» (١٢٩٧)، ومسلم (١٠٣).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) حاشية: ولكن ورد الأثر أن عذاب القبر من النميمة وعدم النزاهة من البول لا من البكاء على الميت. من (ج).

(٤) «الكبائر» ص(١٨٠).

(٥) «البداية والنهاية» ص(٣٣٧)، من «النهاية» جزء مفرد ط العلمية، تحقيق أحمد الشافي.

المسألة السادسة
في التحسين العقلي

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الروم:٨] وتقدم طرف من ذلك في المسألة الأولى في إثبات حكمة الله تعالى، ونزيد هنا فنقول:

اختلف الناس في ذلك اختلافًا ظاهره التباعد الكثير، ومع تلخيص محل النزاع والتوسط يسهل الأمر ويقرب من الاتفاق، فقد ذكر الرازي وغيره من متكلمي الأشعرية أنه لا خلاف فيه باعتبارات ثلاثة:

أحدها: باعتبار الشهوة والنفرة.

وثانيها: باعتبار جلب النفع ودفع الضرر[١].

وثالثها: باعتبار صفة النقص كالكذب والجهل، وصفة الكمال كالصدق والعلم.

وعَنَوا بالكذب الذي لم تدع إليه ضرورة، وبالصدق الذي ليس بضار، ومن هنا لم يجوزوا وقوع الكذب في كلام الله تعالى لأنه صفة نقص، قالوا: وإنما الخلاف في معرفة العقل لوجوب استحقاق الذم في الدنيا والعقاب في الآخرة على فعل صفة النقص لا جوازها من غير وجوب، وكذلك معرفة العقل لوجوب استحقاق الثناء في الدنيا والثواب والثناء في الآخرة على فعل صفة الكمال لا جواز ذلك من غير وجوب؛ ولذلك حكى الزركشي في شرحه لكتاب السبكي المسمى «جمع الجوامع»[٢] أن قومًا توسطوا فقالوا إن القبح واستحقاق الذم عليه ثابت

(١) في (ب، م، ج): [الضر].

(٢) انظر: «شرح الجمع»، نقلاً عن «العواصم» (٥/ ٢٦٠-٢٦١). ط قديمة.

بالعقل، وأما العقاب فمتوقف على الشرع، قال: وهو الذي ذكره أسعد بن علي الزنجاني[١] من أصحابنا الشافعية، وأبو الخطاب[٢] من الحنابلة، وذكرته الحنفية وحكَوه عن أبي حنيفة. قال: وهو المنصور لقوته من حيث الفطرة وآيات القرآن المجيد وسلامته من الوهن والتناقض اهـ.

وقد تقدم في المسألة الأولى أن تسليم هذا القدر من التحسين العقلي يوجب الموافقة على إثبات الحكمة في أفعال الله تعالى، فإنه[٣] لا فرق في التحسين بين الأقوال والأفعال، وقد ثبت وقوف الأقوال على الحكمة حيث وجب القطع بأن الله تعالى يختار الصدق على الكذب في جميع كلامه وكتبه، والموجب ذلك هو بعينه يوجب مراعاة الحكمة في الأفعال. وهذه فائدة مهمة وحجة بينة ينبغي التعويل عليها في دعاء من ينكر الحكمة إلى الحق والله الهادي.

وقول الزركشي[٤] أن ذلك هو المنصور لموافقته الفطرة وآيات القرآن المجيد

---

(١) أسعد أبو القاسم الزنجاني الحافظ الثقة المتقن الزاهد، نزيل الحرم (ت ٤٧١هـ)، انظر: «طبقات الشافعية» (٤/ ٣٨٣)، و «شذرات الذهب» (٣/ ٣٣٩).

(٢) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن الكلواذاني صنف في المذهب والأصول (ت ٥١٠هـ). «السير» (٩/ ٣٤٨).

(٣) في (ب، م): [وإنه].

(٤) من تمامه: الزركشي قال: .... فهاهنا أمران أحدهما.... ونقل حسن الأشياء وقبحها. والثاني: أن ذلك كاف في الثواب والعقاب وإن لم يرد شرع. ولا يلزم بين الأمرين تدليل (وما كان ربك مهلك القرى بظلم) أي: بقبيح فعلهم (وأهلها غافلون) أي: لم يأتهم الرسل والشرائع. ومثله: (لولا أن تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم) أي: من القبائح (فيقولوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولًا) انتهى.

قلت: أي ابن الأمير رحمه الله: ورأيت بعد مدة فوائد في شرح منازل السائرين لابن القيم، وأطال النفس فيه والاستدلال بما يقضي أنه الحق [بل ما قاله]. فقال كاتبه-ابن الأمير- وذكر ابن القيم في الشرح المذكور: أنه قد ذكر هذه المسألة في كتاب المفتاح - مفتاح دار السعادة - (١/ ٢١٧-٣٥٠) ط دار الحديث، وذكر نحوًا من سبعين وجهًا يبطل قول من نفى التقبيح العقلي. أنواره. وانظر «العواصم» (٥/ ٢٦١).

قول صحيح، وأراد بآيات القرآن المجيد ما ورد في ذلك، مثلما قدمنا من قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمۗ...﴾ الآية [الروم:٨] ومثل قصة موسى والخضر - عليهما السلام - فإنها صريحة في ذلك، والحجة فيها من وجهين:

أحدهما: أن موسى، عليه السلام، إنما أنكر ذلك بالفطرة العقلية، بدليل أن الله تعالى قد كان أعلمه أن الخضر أعلم منه، والتفاضل إنما هو في الشرعيات ودقائق العقليات، فلما كان ما أنكره موسى من جليات العقليات حسب موسى أنه لا مفاضلة فيها؛ إذ كانت معرفتها بالبصيرة مخلوقة، مثل خلق الأسماع والأبصار، أو حسب أن تفضيله لم يكن في ذلك؛ لأن موسى لم يدع أنه أعلم الناس بالعقليات، والحجة من هذا الوجه تحتمل النزاع البعيد.

وثانيهما: وهي الحجة القاطعة أن الخضر لم يحتج على موسى بمجرد ورود أمر الله تعالى بذلك، وأن الأمر الشرعي هو المحسن لذلك[1] بمجرده، وأن تقبيح العقول لما يقبحه باطل، بل جعل الجواب الشافي عن ذلك الرافع للريب عن موسى - عليه السلام - هو بيان الحكمة الخفية المناسبة لمقتضى العقول في الموازنة بين المضار والمصالح، وتقديم ما ثبت من ذلك أنه الراجح وتحسين المضار متى اشتملت على المصالح الراجحة وأدت إلى الغايات الحميدة، وهذا عين مسألتنا ومحل النزاع، ولكن العقول أقل وأجهل وأدنى وأحقر من أن تحيط بجميع حكم الله تعالى وأسراره وغايات إرادته في قضاياه وأقداره، فلا يمكن الجزم بقبح شيء معين من أفعال الله تعالى؛ لأن أفعاله - سبحانه وتعالى - واضحة الحكمة بينة النفع والصلاح للمتفكرين في ذلك، وما كان منها متشابهًا، وهو القليل، فهو محتمل للحكم الخفية، وليس في أفعاله - سبحانه وتعالى - ما هو معلوم القبح للعقول بالضرورة البتة.

---

(١) في (ب): [بذلك].

وبيان ذلك أن المعلوم قبحه بالضرورة هي المضار التي لا نفع فيها بوجه من الوجوه، ولا فيها احتمال لذلك عاجلًا ولا آجلًا البتة، وكيف يمكن أن تحيط العقول[1] بذلك في شيء من أفعال الحكيم[2] العليم وهو - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢١٦] وقد صرح الزمخشري[3] بهذا المعنى في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ﴾ [التغابن:٢].

ومثال القبيح بالضرورة الذي لا يجوز على الله: بعثة الكذابين؛ لما فيه من الفساد المتفاحش، وهو عدم الثقة بكلام الله تعالى وكلام جميع رسله - عليهم السلام - لا في دين ولا في دنيا، ولا في حد ولا في مهم، ولا ترغيب ولا ترهيب، وهذا هدم للمصالح كلها والصلاح أجمع؛ ولذلك كان الله أصدق القائلين، وكان من أبغض الخلق إليه الملك الكذاب؛ لأن الذي قد يهون قبح الكذب في بعض المواضع ويعارض ما فيه من الفساد هو الضرورة الملجئة إليه، كخوف المضار ونحو ذلك، والملوك أبعد الناس منها لقدرتهم على دفع المضار وإن كانت قدرتهم قاصرة، فكيف بملك الملوك الذي هو على كل شيء قدير وعن كل شيء غني! وإنما يجوز عليه ما تخفى فيه الحكمة على الخلق لقصور علومهم من الأمور المحتملة، مثلما سألت عنه الملائكة - عليهم السلام - من الحكمة في خلق آدم وذريته؛ لظنهم أنهم كلهم أشرار لا خير في أحد منهم، والشر المحض الذي لا خير فيه البتة (لا عاجلًا ولا آجلا)[4] قبيح في العقول.

---

(١) تقديم وتأخير بين النسخ

(٢) في (ج): [العليم الحكيم].

(٣) «الكشاف» (٤/ ١١٣) ط/ دار الفكر.

(٤) [لا عاجلاً ولا آجلاً] توكيد كما في (ب) في (أ): [عاجلاً وآجلاً] وفي (ج): [عاجلاً ولا آجلاً].

وأما الشر المشتمل على الخير والغايات الحميدة، أو المجوز فيه شيء من ذلك فلا مجال للعقول في القطع بقبحه؛ ولذلك أجاب عليهم بقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] ولم يقل: إنه يحسن مني كل ما تستقبحون وكل ما تستقبحه العارفون. ولو كانت أفعال الله معطلة من الحكم لم يكن لذكر علمه وزيادته على علمهم معنى في هذا الموضع؛ لأن الحكمة على قول الخصم ممتنعة الإمكان في حق الله تعالى فلم يتعلق بها علمه، كما لا يتعلق بربٍّ ثانٍ مشارك له في الربوبية، ومن ثم أظهر الله تعالى بعد ذلك فضل آدم بعلم الأسماء، ولو كان كما زعموا في[1] تعطيل أفعاله من الحكم لفضله بغير سبب، فدل على أنه أراد ببيان شيء من الخير الذي أحاط به علمه في خلق آدم - عليه السلام - وذريته، ولم يحيطوا بشيء من الخير في ذلك، فبين لهم أن فيه خيرًا كثيرًا، وبان بذلك أن الشر المحض لا يكون في[2] أفعاله تعالى، بخلاف الشر المشتمل على الخير فيكون فيها، ويكون ذلك الخير هو المقصود، وهو المسمى (تأويل المتشابه) في لسان الشرع و(غرض الغرض) في لسان الحكماء.

ولذلك قال تعالى لهم بعد ذلك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحجرات:١٨] وهذا يدل على ما قيل إن العالم كله كالشجرة، وأهل الخير من الخلق هم ثمرة تلك الشجرة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦] أي: ليعبدني العابدون منهم. على أحد التفاسير، كما قررته بشواهده في «العواصم»[3].

---

(١) في (ب): [من].

(٢) في (ب): [من].

(٣) «العواصم» (٥/ ٣٨٩-٣٩١) ط/ قديمة.

يوضح ذلك حديث الخليل -عليه السلام- وفيه نهيه عن الدعاء على من رآه يعصي الله، وفيه أن الله تعالى قال له: «**إن قصر عبدي مني إحدى ثلاث؛ إما أن يتوب إلى فأتوب عليه، أو يستغفرني فأغفر له، أو أخرج من صلبه من يعبدني**» رواه الطبراني[1] ثم الهيثمي في مجمع الزوائد. وهذه الإشارة مع الفطرة تكفي بحسب هذا المختصر - إن شاء الله تعالى - وتقدمت بقية المباحث في المسألة الأولى في إثبات حكمة الله تعالى.

***

(١) الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٧) (٧٤٧٥) وقد تقدم مرارًا.

المسألة السابعة
في الوعد والوعيد والأسماء الدينية

وليس في هذه المسألة تكفير ولا تفسيق باتفاق الفريقين فيما علمت، إلا ما يأتي ذكره في إحدى صورتين لا يقع فيهما أحد من أهل العلم والخير، وهما التكذيب بعد التواتر، وتجويز الخلف على الله تعالى في الوعد بالخير، لأن الفريقين متفقون على وجوب صدق الله تعالى، وإنما اختلفوا عند تعارض بعض السمع في كيفية الجمع بين المتعارضات، والترجيح لبعضها على بعض فيما يصح فيه الترجيح، أو الوقف عند عدم التمكن من الجمع والترجيح، وقد صح بعض الاختلاف بين الملائكة - عليهم السلام - كما دل عليه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص:٦٩] كما تقدم بشواهده[١] في مسألة إثبات الحكمة.

وورد في الحديث الصحيح اختلاف الملائكة في هذه المسألة بعينها، وذلك حيث اختلفوا في حكم النادم المهاجر بعد قتل مائة نفس، حتى جاءهم ملك فحكم بينهم، فكانت الإصابة لملائكة الرحمة، ولله الحمد والمنة. والحديث طويل رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري[٢]. ولا يصح تأثيم أحد منهم بالإجماع؛ لأنَ الذين أرادوا عذابه إنما اشتد غضبهم لله تعالى، والذين أرادوا نجاته إنما رجَوا له سعة رحمة الله تعالى. فكذلك علماء الإسلام في هذه المسألة، إنما خاف بعضهم من مفاسد الأمان، وخاف بعضهم من مفاسد القنوط، ومن مفسدة تكذيب البشرى ومفسدة ثقة الإنسان بنفسه وحوله وقوته وعلمه ونحو ذلك.

---

(١) في (ب): [شواهد].

(٢) صحيح البخاري (٣٤٧٠) صحيح مسلم (٢٧٦٦).

ومن نظر بعين التحقيق وجد القول الحق الوارد في السنة خاليًا من جميع هذه المفاسد، ولا شك أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مبين لكتاب الله - عز وجل - أمين على تأويله، وأن المرجع في بيان كتاب الله تعالى إلى السنة الصحيحة، فليس في كتاب الله تعالى من تفاصيل الزكاة(١) والصلاة والصوم والحج وأمثالها إلا اليسير، ولا شك أن الاستثناء من الوعد والوعيد وتخصيص العمومات بالأدلة المتصلة والمنفصلة مقبول؛ إما على جهة الجمع ولا شك في جوازه وصحته وحسنه والإجماع على ذلك وكثرة وقوعه من سلف الأمة وخلفها، بل لا شك في تقديمه في الرتبة والبداية بذلك قبل الترجيح، فإن تعذر الجمع فالترجيح، فإن وضح عمل به، وإن لم يتضح وجب الوقف؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ﴾ [الإسراء:٣٦] ولذلك اخترت الوقف في حكم قاتل المؤمن بعد الانتصاف منه للمظلوم، والقطع على أنه فاسق ملعون واجب قتله، والبراءة منه، والقطع أن جزاءه جهنم خالدًا فيها، كما قال [الله](٢) تعالى على ما أراد، وإنما وقفت في محل التعارض الذي أوضحته في «العواصم»(٣) لا على حسب ما قيل في أن الله تعالى في هذه الآية هل بين جزاءه الذي له أن يفعله إن شاء، أو بين جزاءه الذي تخير له في تنجيزه حين لم يبق إلا حقه بعد استيفاء حق المظلوم المقتول. والله سبحانه أعلم.

فمن رجح الجمع بين وعيد القاتل وبين قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء:٤٨] وسائر آيات الرجاء وأحاديثه قال بالأول، ومن رجح وعيد

---

(١) تقديم وتأخير.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) «العواصم» (٣/ ٤٩٥) ط جديدة.

القاتل في هذه الآية وفي الأحاديث المخصصة لقتل المؤمن بقطع الرجاء كما أوضحتها[١] في «العواصم»[٢] رجح وعيد القاتل، ومن تعارضت عليه ولم ير في تنجيز الاعتقاد مصلحة ولا له موجبًا ولا إليه ضرورة رجح الوقف. والله عند لسان كل قائل ونيته.

ولا شك في ترجيح النص[٣] الخاص على العموم وتقديمه، وعليه عمل علماء الإسلام في أدلة الشريعة، ومن لم يقدمه في بعض المواضع لم يمكنه الوفاء بذلك في كل موضع، واضطر إلى التحكم والتلون من غير حجة بينة، وقد أجمع من يعتد به من المسلمين على تخصيص الصغائر من آيات الوعيد العامة على جميع المعاصي متى كان أهل الصغائر من المسلمين، ولم يلزم من ذلك خلف في آيات الوعيد ولا كذب ولا تكذيب لشيء منها، فكذلك سائر ما صح من أحاديث الرجاء ليس فيه مناقضة لعمومات آيات الوعيد، ولا يستلزم تجويز الخلف على الله تعالى وذلك باب واحد؛ ولذلك اشتهرت أحاديث الرجاء في عصر الصحابة والتابعين ولم ينكرها أحد، بل رواتها أكابرهم وأئمتهم، وفي «العواصم»[٤] من ذلك عن علي - عليه السلام - بضعة عشر أثرًا، بل المخصصات للعمومات في ذلك قرآنية وعمومات الوعد مانعة قبل تخصيص الوعيد من الجزم على وقوع عمومه دون عموم الوعد، على أن الخلف عند جماعات كثيرة لا يكون إلا عدم الوفاء بالوعد بالخير، وأما الوعيد بالشر فقد اختلف في تركه، وأجمعوا على أنه يسمى عفوًا، كما قال كعب بن زهير:

---

(١) في (ب): [أوضحته].

(٢) «العواصم» (٣/ ٤٩٩-٥١٠).

(٣) في (ج): [النظر].

(٤) «العواصم» (٣/ ٤٩٣) و (٣/ ٥٤٩-٥٥١).

[أنبئت][(١)] أن رسول الله أوعدني   والعفو عند رسول الله مأمول[(٢)]

وإنما اختلفوا في[(٣)] تسميته عفوًا؛ هل يسمى خلفًا أم لا؟ ومن منع من ذلك منع صحة النقل له لغة، واحتج على امتناعه بأنه لا يصح اجتماع اسم مدح واسم ذم على مسمى واحد، وقد تقدم زيادة في هذا في مسألة الحكمة فلينظر هناك.

ويستثنى من [هذا][(٤)] كل وعيد جعله الله تعالى نصرًا للأنبياء والمؤمنين ووعدهم به، فإنه يكون حينئذ وعدًا لا يجوز خلفه، كما قال صالح - عليه السلام - لقومه: ﴿تَمَتَّعُواْ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍۖ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود:٦٥] ولذلك سماه وعدًا. وأما قصة يونس - عليه السلام - فقد تقدم الكلام عليها[(٥)] في مسألة الحكمة.

وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق:٢٩] هل هي خاصة فيمن نزلت فيه من الكفار؟ وهل فيها شيء من ذلك؟ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر:٥١] أم لا؟ فمن قال بعمومها لم ينظر إلى سبب نزولها في الكفار وجعلها كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام:١١٥] ومن قصرها عليهم نظر إلى الجمع بين هاتين الآيتين وبين قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل:١٠١] وقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآۗ﴾ [البقرة:١٠٦] وخاصة إذا جوز أن نفي التبديل مقيد بـ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ﴾ [ق:٣٠] وأنه ظرف له،

---

(١) في نسخة [نبئت] والصواب ما أثبتناه.

(٢) أنظر قصيدة كعب بن زهير ص ٤٤. في مجلد مفرد.

(٣) في (ب): [مع تسميته].

(٤) ساقط من (ج).

(٥) لم يتقدم إلا بعده بالكلام عليها إلى هنا.

فهؤلاء فهموا من مجموع الآيات أن التبديل ينقسم إلى مذموم ومحمود، فالمذموم ما كان من خير إلى شر، والمحمود ما كان من شر إلى خير، أو من خير إلى خير أفضل منه أو مثله، وجعلوا العفو خيرًا من العقوبة في حق المسلمين لما ورد في الأحاديث في هذا بعينه، وفي: «**من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها**» وأجمعت عليه الأمة فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها[1].

وينبغي هنا تحقيق النظر في الفرق بين الوعيد والخبر المحض عن الواقع في المستقبل، وذلك أن الوعيد يحسن ممن لا يعلم الغيب بخلاف الخبر المحض، وإذا لم يفعله لتوبة أو رحمة لم يعد في لغة العرب من الكذابين المذمومين، فكيف إذا كان إنما بين مراده ولم يرجع عنه! لأنه عند هؤلاء في خطاب المسخوطين خاصة، كقول يوسف: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأۡخُذَ إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّظَٰلِمُونَ﴾ [يوسف:٧٩] ولو كان له رغبة في رحمتهم وإسعادهم وجد إليه السبيل، والله سبحانه أعلم وأحكم.

ومن أمثلة ذلك الحالف على أن لا يفعل ما يستحب فعله، فإن كان له حكمة مرجحة لتركه وهو يخفيها[2] كان له في اليمين عذر، وإن أحب أن يفعل المستحب كان له فيه المخرج، ولله سبحانه[3] من ذلك كله أجمله وأحسنه وأكثره حمدًا وثناء.

وقد ذكرت في «العواصم»[4] من أحاديث الرجاء المبينة[5] للمراد في عمومات الوعيد أكثر من أربعمائة حديث من دواوين الإسلام المعروفة، مع ما شهد لها من الآيات القرآنية، ومن أعظمها بشرى حديث معاذ المتفق عليه، وفيه أنه قال:

---

(١) صحيح، تقدم الأحاديث في العفو وفي من حلف.

(٢) في (ج): [يخصها].

(٣) في (ب، ج): [تعالى].

(٤) «العواصم» (٣/ ٤٩١-٦٠٣) ط قديمة.

(٥) في (ج): [المثبتة].

أفلا أبشر الناس؟ قال: «**دعهم يعملوا**»[١] فدل على أنه على ظاهره، وعلى أن جانب الرجاء مكتوم للمصلحة، يوضحه حديث: «**من مات له ثلاثة لم تمسه النار**» قالوا: واثنان؟ قال: «**واثنان**»[٢] فقد كان أوهمهم بمفهوم العدد أن الرجاء يختص بالثلاثة، ولم يبدأهم بالبشرى بالاثنين لمصلحة التخويف، ومنه قوله في ذلك: «**لم تمسه النار إلا تحلة القسم**»[٣] فدل على أن القدر الواجب المقسم عليه مجرد الورود في حق المسلمين، ولله الحمد.

ومن ذلك أحاديث خروج من دخل النار من الموحدين برحمة الله تعالى، ثم بشفاعة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وشفاعته من رحمة الله تعالى، والذي حضرني الآن من الأحاديث المصرحة بخروجهم من النار أحاديث كثيرة جدًّا عن أكثر من عشرين من كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

من ذلك في علوم آل محمد[٤] عن علي بن أبي طالب - عليه السلام -[٥] في باب ما يقال بعد الصلاة.

وفي مسند أحمد عن أبي بكر، رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما.

وفي «صحيح البخاري» ومسلم عن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وأبي هريرة.

وفي البخاري وحده عن عمران بن حصين.

وفي «صحيح مسلم» وحده عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله.

---

(١) صحيح، أخرجه أحمد (٢١٩٩٤).

(٢) «صحيح البخاري» (١٢٥١)، ومسلم (٦٦٩٦)، وأحمد (٧٢٦٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) هي أمالي الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليهم السلام. «الجامع» (١١/ ١٧٣-١٧٩).

(٥) في (ج): [رضي الله عنه]. ويطول التخريج، وذكر الأحاديث لذلك الرجوع إلى «العواصم» (٣/ ٥٣٨)، جديد.

وفي «مستدرك الحاكم» عن أبي موسى، عشرتهم عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بذلك بألفاظ صريحة ضرورية لا تحتمل التأويل[١].

وفي «مجمع الزوائد»[٢] مثل ذلك عن عشرة من الصحابة غير هؤلاء الذين ذكرتهم، ذكرتهم في «العواصم»[٣].

والتواتر يحصل بهذا، بل بدون ذلك، ولا يشترط في رجاله العدالة، كيف وقد اجتمعا غالبًا وما زالوا يروون ذلك في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعده لا ينكره منكر ولا يزجر عنه أحد.

ثم وافقهم جماعة كثيرة على هذا المعنى، لكن بغير لفظ الخروج من النار، وذلك كثير جدًّا.

ومنهم[٤] من روى أن الشفاعة نائلة من مات لا يشرك بالله شيئًا، كعبد الله ابن عمر بن الخطاب وأبي ذر الغفاري وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك وأبي هريرة وابن عباس ومعاذ وأبي موسى وأنس وأبي أيوب وأبي سعيد.

ومنهم من روى حديث «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**» كما ثبت ذلك من حديث جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وابن عمرو، رواه الحاكم في «المستدرك» من حديث جعفر بن محمد الصادق عن أبيه الباقر عن جابر. وفي حديث ابن عمر حرب بن شريح وثقه جماعة، وفيه خلاف يسير ينجبر بالشواهد.

---

(١) انظر: «المسند» (١/ ٤)، و«صحيح البخاري» (٧٠٠٢) و(٤٤٧٦) و(٦٣٠٤) و(٦٥٦٦)، ومسلم (١٨٧) و(١٨٠). و«المستدرك» (١/ ٣٧).

(٢) «المجمع» (٣/ ٤٧).

(٣) «العواصم» (٣/ ٥٣٩) ط جديدة، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٢/ ١١٠)، و«الإيمان» ابن تيمية ص(٢٨). و«شرح الطحاوية».

(٤) ساقط من (ب، ج).

وروي عنه نحو ذلك بغير لفظه من طريق النعمان بن قراد، وهو ثقة، رواهما الهيثمي في مجمعه، ولفظ حديث النعمان: «**إن شفاعتي ليست للمؤمنين المتقين لكنها للمذنبين الخاطئين المتلوثين**».

وروى[١] الهيثمي نحو ذلك عن أم سلمة وعبد الله بن بسر وأبي أمامة.

ومنهم من روى أن الله يفدي كل مسلم بكافر[٢] كما رواه مسلم من حديث أبي موسى بأسانيد على شرط الجماعة.

ومن ذلك ما ورد فيمن كان آخر كلامه لا إله إلا الله[٣]. وقد تقصاها الحافظ ابن حجر في «تلخيصه» في كتاب الجنائز.

ثم ما ورد في الرجاء لأهل الأمراض والفقر والمصائب، وفي موت الأولاد والأصفياء، وفي هذا النوع وحده عن ثمانية صحابي.

---

(١) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٣/ ٤٧-٥٤) وهو بلفظ: «خيرت بين الشفاعة أو يدخل نصف أمتي الجنة...» وفيه زيادة: «أما أنها ليست للمؤمنين...» ورجال الطبراني رجال الصحيح إلا النعمان بن قراد، وهو ثقة. وفي رواية أم سلمة: «اعملي ولا تتكلي؛ فإن شفاعتي للهالكين من أمتي» رواه الطبراني، وفيه ضعف.
ولفظ الأول: «خيرت...» في سنده مبهم. قال المنذري عن هذه الأسانيد أو بعضها جيد في «الترغيب» (٤/ ٤٤٨).
والثاني: عند ابن ماجه عن أبي موسى رضي الله عنه (٢/ ١٤٤١) قال المعلق على «الزوائد»: إسناده صحيح، ورجاله ثقات. وذكره العلامة الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٣٥٨٥) ولم يذكر كل الأسانيد، فضعفه ببعض الروايات فقط. وذكره العلامة الوادعي -رحمه الله- في الشفاعة (٤٤، ٤٥) ص(٨٢-٨٣). والخلاصة أنه حسن على أقل أحواله. والله أعلم.

(٢) تقدم هذا الحديث مرارًا.

(٣) حديث معاذ رضي الله عنه: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من كان آخر كلامه من الدنيا لا إلا الله دخل الجنة». مسلم (١٣٦). وتلخيص الحبير الثاني، كتاب الجنائز.

ثم ما جاء في فضائل الإيمان والإسلام والوضوء والصلوات والصدقة والصلة والجهاد والشهادة والأذكار وسائر الأعمال الصالحة، مع ما شهد لذلك من سعة رحمة الله تعالى المنصوصة في الكتاب والسنة، وأنها الموجبة دخول الجنة لا العمل، في أربعة عشر حديثًا، ويشهد لها أن الله تعالى سمى الجنة فضله في غير آية، وأن المائة الرحمة أعدت ليوم القيامة في عشرة أحاديث، ويشهد لها قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ﴾ [الأنعام:١٢] وما دل على جواز ورود ذلك من آيات القرآن الكريم وهي أنواع كثيرة:

منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء:٤٨] وهي أبين آية في الوعد والوعيد، وقد جودت الكلام عليها في «العواصم»[١] بحمد الله تعالى.

ومنها قوله تعالى بعد ذكر المتقين والفراغ منه: ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم:٨٦-٨٧].

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه:١١٢] في أربع آيات، فإنها أخص وأبين من وصف المؤمنين بعمل الصالحات، إذ لا يمكن إحاطة الواحد منهم بها كلها، كما اعترف بها الزمخشري[٢] وأن المعنى في عملها عمل بعضها.

فأما قول الكوفيين أن (من) قد تكون زائدة في الإثبات، فلا يقطع الرجاء لو سلم؛ لأن الأكثر أنها فيه للتبعيض عند الجميع، ومجرد تجويز أنها للتبعيض يوجب الرجاء لو كان نادرًا، كيف وهو الأكثر! إذ لا يجوز القطع في موضع الاشتراك بغير قاطع، فثبت الرجاء على كل تقدير، ويعضده الوعد على

(١) «العواصم» (٣/ ٥٧٧-٥٩٣).

(٢) «الكشاف» (١/ ٢٧٣)، و «العواصم» (٣/ ٥٨٨).

الواحد منها، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ﴾ [الحشر:٩] و﴿إِن تُقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [التغابن:١٧] مع شهادة السنة لذلك، مثل حديث «**أربعين خصلة**»[١] وحديث: «**اتقوا النار ولو بشق تمرة**»[٢] وقد بسط في «العواصم»[٣].

ومنها قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧] وقد أوضحت هنالك وفي «الإجادة» أن الاستثناء من الشر للنقصان، ومن الخير للزيادة؛ لقوله في أهل الجنة[٤] لهم الحسنى وزيادة، وفي آية: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥] وفي أخرى: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء:١٧٣].

وفي دواوين الإسلام الصحاح من غير طريق: «**يقول الله تعالى: الحسنة بعشرة أمثالها أو أزيد، والسيئة بمثلها أو أعفو**» رواه ابن عباس وأبو سعيد وأبو ذر وأبو رزين، أربعتهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[٥].

ولذلك قال الله تعالى بعد الاستثناء من خلود أهل الجنة: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨] فأشار إلى أن الاستثناء فيها للزيادة، كما ثبت في سائر الآيات والأحاديث، وكما قال بعد ذكر ثواب المؤمنين بالجنة: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ﴾

---

(١) لفظه: «أربعون خصلة، أعلاهن منيحة العنز، لا يعمل عبد بخصلة رجاء ثوابها وتصديق موعدها إلا أدخله الله تعالى بها الجنة» أخرجه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) حاشية: «... فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة» أخرجه البخاري (٦٥٣٩) ومسلم (١٠١٦) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٣) «العواصم» السابق.

(٤) في (ب) خطأ.

(٥) متفق على صحة هذا المعنى عن ابن عباس في البخاري (٦٤٩١)، وعن أبي سعيد في البخاري (٤١)، وعن أبي ذر لمسلم (٦٨٣٣)، وعن أبي رزين عند أحمد (١٦١٩٤).

[التوبة:٧٢] ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ﴾ [يونس:١٠٧] ولم يقل هنا (إلا هو) كما قال في كشف الضر، وهذا من لطيف[1] هذا الباب.

وأوضح منه قوله تعالى: ﴿لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّـٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب:٢٤] ولم يقل: ليجزي الصادقين إن شاء. كما قال في العذاب.

وفي سورة الليل تخصيص الحسنى، وهي الجنة، بالوعد على التصديق بها والوعيد على التكذيب بها.

وفي الصحيح المتفق عليه[2] حديث: «**لم تمسه النار إلا تحلة القسم**» وفيه مأخذ قوي في معرفة القدر المقسم عليه منه، والله أعلم.

ولهذا شواهد في القرآن والسنة يحصل بمجموعها قوة كبيرة[3].

ومما قيل إنه وقع من ذلك قصة قوم[4] يونس؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ الآية [يونس:٩٨] والوقوع فرع الصحة وأدل منها، فكم من ممكن لم يقع ولا يقع ويستحيل فيما وقع أن يكون غير ممكن. وقد جود القرطبي الكلام في قصتهم في «تذكرته»[5] وقال إن توبة الله عليهم محض التفضل؛ لأنهم قد كانوا مضطرين إليها بمشاهدتهم العذاب الذي وعدهم به يونس صلوات الله وسلامه عليه. والله سبحانه أعلم.

---

(١) في (ب، ج، م): [لطف] ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) في (ب، ج): [على صحته].

(٣) في (ب): [كثيرة].

(٤) ساقط من (ب، م).

(٥) «التذكرة» ص(٤٩).

لكن يعارض ما ذكره قصة فرعون، فإنه لم يقبل إيمانه حينئذ، بل قال الله تعالى له[1]: ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [يونس:٩١].

والحق أن الله لا يخلف الوعيد إلا أن يكون استثنى فيه، وليس كل من شاهد العذاب اضطر إلى الإيمان؛ لأنه قد يشك في أنه عذاب من الله أو من مصائب الدنيا، كما كان من ابن نوح، فإنه قال بعد مشاهدة الغرق الخارق والوعيد به: ﴿قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ﴾ [هود:٤٣] فدل على اختلاف أحوال الخلق في ذلك وبعد فالاضطرار فعل الله تعالى بالاتفاق فلا ينكر أنه يفعله لبعض دون بعض.

وأصح التفسير تفسير القرآن بالقرآن ثم بالحديث، فإذا اجتمعا وكثرت الأحاديث وصحت؛ كان ذلك نورًا على نور، يهدي الله لنوره من يشاء، وكل ذلك رجاء مقرون بالخوف مقطوع عن الأمان لجهل الخواتم، ولقوله تعالى: ﴿لِمَن يَشَآءُۚ﴾ بعد قوله: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء:٤٨] ولقوله في الصالحين: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم مِّنۡ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشۡفِقُونَ ۝٢٧ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمۡ غَيۡرُ مَأۡمُونٖ﴾ [المعارج:٢٧-٢٨] وفي آية: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا﴾ [الإسراء:٥٧] فلا يقتضي شيء من ذلك الإغراء[2] والفساد؛ لأن الشفاعة إنما هي شفاعة من النار بعد دخولها، وذلك من أعظم الصوارف عن المعاصي، مع ما يقع بسبب المعاصي في الدنيا والقبر ويوم القيامة من المؤاخذة على ما شهدت به الآيات والأخبار، وكفى بقوله تعالى في مصائب[3] الدنيا: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى:٣٠] وفي قراءة فبما كسبت [أيديكم][4].

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) ولأن حقيقة الإغراء هي الحث على الفعل الأحب. من خط سيدي (م).

(٣) خطأ في (ب): [مصائد].

(٤) زيادة من (ب).

وقد ذكرت في «العواصم»[١] في التخويف أكثر من عشرين آية من كتاب الله تعالى مما يختص بوعيد عصاة[٢] المسلمين، وذكرت هنالك أيضًا حديثًا كثيرًا في التحذير من مكر الله وشديد عقابه، أعاذنا الله منه، وختمت بذلك الكلام في الرجاء كيلا يظن الجهال أن المقصود بالرجاء هو الأمان والتفريط وتضييع الأعمال واطراح التقوى. وقد جود الكلام في هذا المعنى الشيخ العلامة الشهير بابن قيم الجوزية، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الجواب الكافي»[٣] فليطالع فإنه مفيد جدًّا.

والجمع بين الخوف والرجاء سنة الله وسنة رسله -عليهم السلام- وسنة دين الإسلام، والأولي للإنسان تغليب الخوف في حق نفسه، إلا عند اقتراب الأجل الاقتراب الخاص، أعني عند ظهور أمارات الموت في المرض الشديد، وإلا فالموت قريب غير بعيد، وذلك لما صح أن الله تعالى يقول: «**أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء**».

ولهذا الحديث لم يكن تقديم عمومات الوعيد أولى من تقديم خصوص

---

(١) «العواصم» (٤٩٤-٥٤٠).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) حاشية: ذكر تأليف ابن القيم وهو الجواب الكافي. أقول: قال الإمام ابن القيم رحمه الله: وحسن الظن هو الرجاء؛ فمن كان رجاؤه هاديًا له إلى الطاعة وزاجرًا له عن المعصية؛ وهو رجاء صحيح، ومن كانت بطالته رجاءً ورجاؤه بطالة وتفريطًا، فهو المغرور... فكذلك من حسن ظنه وقوي رجاؤه في الفوز بالدرجات العلى والنعيم المقيم، من غير طاعة ولا تقرب إلى الله تعالى بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، وبالله التوفيق.
فصل: لوازم الرجاء، ومما ينبغي أن يعلم أن من رجاء شيئًا استلزم رجاؤه ثلاثة أمور: أحدها: محبة ما يرجوه. الثاني: خوفه من فواته. الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان. وأما رجاء لا يقارنه شيء من ذلك فهو من باب الأماني. «الجواب الكافي» أو «الداء والدواء» ص(٥٨-٥٩) ط ابن الجوزي.

آيات الرجاء وأحاديثه، مع ما عضد هذا الحديث من نحو قول الملائكة - عليهم السلام - للخليل عليه السلام: ﴿ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَـٰنِطِينَ﴾ وقوله في جوابهم: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٥ - ٥٦].

ومع[1] ما ورد في كتاب الله تعالى من شواهد ذلك، كقوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ [الزمر:٩] وهذه الآية تفسير[2] قوله[3]: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ۗ﴾ [فاطر:٢٨] لأنه قصر الخشية عليهم حيث علموا الدار الآخرة دون الكافرين، كما دل عليه أول الآية، ولم يقصرهم على الخشية دون الرجاء كما دل عليه وصفهم برجاء رحمة الله تعالى في غير آية، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [الأحزاب:٢١] وقوله تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:٢١٨][4] وقوله تعالى: ﴿يَرْجُونَ تِجَـٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر:٢٩] وقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح:١٣] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء:٨٢] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّـٰلِحِين...﴾ إلى: ﴿بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة:٨٤ - ٨٥] وقوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] فأكد الطمع بقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وهم المخلصون لإيمانهم من

---

(١) خطأ في (ب) وقد تقدم هذا الحديث.

(٢) في (ب): [هذه.. تفسير].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) حاشية: أول الآية (إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله) إنما قال بعد فعلهم الصالح فلا رجاء أبدًا بغير فعل الطاعة، وكذلك الرجاء إنما هو في الإيمان بالله لربح الطاعة جزاءً وفاقًا.

النفاق، وكما[١] قرر في موضعه، وقوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء:٩٠] فأكد الرهب بذكر الخشوع، فبين أنه المقصود لا القنوط، وقول الخليل عليه السلام: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦] وقول عيسى عليه السلام: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨].

وفي الخوف أكثر من ذلك، كقوله: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٤٦] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة:٨] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨] وقوله تعالى في الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠] وقوله تعالى في الصالحين: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج:٢٨] وقوله تعالى: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[٢] [الأعراف:١٥٤] وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**والله إني لأخشاكم لله**»[٣] وأمثال ذلك مما يطول ذكره.

والجمع بين الرجاء والخوف من وجهين:

أحدهما: أن يرجو حين يذكر صفات ربه، ويخاف حين يذكر صفات نفسه. لقوله تعالى: ﴿مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ﴾ [ق:٣٣] فسماه بالرحمن في حال خوفه.

وثانيهما: أن يخاف على نفسه ويرجو لغيره. وتأمل قول الخليل - عليه السلام - في خوفه على نفسه: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء:٨٢] ولم يقل: والذي يغفر لي. كما قال: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء:٧٩-٨٠] وكذا قوله: ﴿عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) قدم آية [وفي نسختها] قبل ثلاث آيات.

(٣) «صحيح مسلم» (١١١٠)، وأبو داود (٢٣٨٦) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم:٤٨] وقال - عليه السلام - في حق غيره: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦] فانظر ما أشد خوفه على نفسه وأوسع رجاءه لغيره! وهذا عكس ما عليه الأكثرون، والله المستعان.

فإن قيل: هذا الكتاب مبني على الاحتياط، ومذهب الوعيدية أحوط، فكيف لم تلتزمه في هذه المسألة!

فالجواب: أن الاحتياط باقٍ مع الرجاء والخوف لوجهين:

أحدهما: أن المفسدة إنما هي في الأمان، لكن من لم يتأمل لم يفرق بين الأمان والرجاء، والفرق بينهما واضح، ولذلك قيل: من رجا خاف، ومن خاف رجا. ومن قديم ما قلت في هذا المعنى هذه الأبيات[1]:

عُذَّلي عابوا رجائي	عُذَّلي جاروا وتاهوا
كيف لا أرجو الذي لا	يغفر الذنب سواه
جاء في القرآن منصوصًا	وكلٌّ قد رواه
وهو أعلى رتب المجد	بعفو هو ما هو
قصر المدح عليه	فانظروا ذا المدح ما هو
هو حق أو محال	أو صحيح أو سواه
لا ومن لا يغفر الذنب	وإن جل سواه
إنه لَلحق صدقًا	وصدوق من رواه
وسعيد من تلقَّا	بصدق ورجاه
وظلوم من يسميه	منى خاب مناه
الأماني رده الحق	اجتهادا بهواه

(١) زيادة من (ب، ج).

إذ[١] يـرى أهـدى مـن القـرآن نهجـا مـا رآه
ويـرى الباطـــل في مفهـومـه مهمـا تلاه
غيـر أن الله للعبـــد بخـــوف ابتـــلاه
لصـلاح فيـه لا يغنـي مـن[٢] الخـوف سـواه
نحمـد الله على الخوف فمولانـا قضـــاه
لو محا الخـوف رجائي لمحـا الخـوف قضـاه
مـن رجـا خاف مـن الله ومـن خــاف رجـاه
ولذا اختـص أولو العلم ومـن قــد اصطفـاه
بمزيـد الخـــوف لله مـــع وعـــد رضـاه
لـو رجا الكافـر أوخاف وقـــاه وكفـــاه
ذا رجائـي فيــــه وإلا رجــــاء زور لا أراه
فاعـرف الإرجـاء تعلم أن رجــواه ســـواه[٣]

وثانيهما: أن الاحتياط إنما هو بالعمل الصالح، فإن العمل الصالح هو موضع الاحتياط، فأما مجرد الاعتقاد فلا يمكن أن يكون أحد الاعتقادين أحوط هاهنا؛ لأنه من قبيل التصديق، وهو واجب في الموضعين، بل هو في الرجاء أوجب إجماعًا، وإنما يمكن اعتقاد الأصح؛ ولذلك اختلفت الملائكة - عليهم السلام - وكان الصواب مع من رجا منهم، كما تقدم في أول هذه المسألة.

(١) في (ب) [إذا].
(٢) في (ب) [في].
(٣) في نسخة [سواء].

[المقتضي للرجاء]

ويدل على ذلك وجوه:

الوجه الأول: أن المقتضي للرجاء تقديم الخاص على العام عند تعارض السمع في ذلك، وذلك واجب، ولا يمكن أن يكون ترك الواجب أحوط؛ لأن تركه حرام، وارتكاب الحرام يناقض الاحتياط وينافيه، فلم يمكن الاحتياط إلا في العمل، فإن زعموا أن العموم في مسائل الاعتقاد قطعي فلا يجوز تخصيصه، فالجواب من وجوه:

أولها: أنه يلزمهم مثله في عمومات الوعد بالمغفرة، كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران:١٢٩] وقوله تعالى: ﴿إِن تُقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [التغابن:١٧] وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢] في ثلاث آيات، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر:٥٣] وقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:١٣١] وفي الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ﴾ [الحديد:٢١] وغير ذلك مما يطول ذكره، وقد[1] تقدم بعضه. بل المحافظة على الصدق في الوعد أوجب؛ لأن الخلف فيه قبيح ضرورة وإجماعًا، وفي الوعيد لا ضرورة فيه ولا إجماع.

وثانيها: أن المخصصات قواطع، كقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء:٤٨] وقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤] وقوله: ﴿أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه:٤٨] وقوله: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝١٥ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [الليل:١٥-١٦] وغير **ذلك**.

---

(١) ساقط من (ب، ج، م).

وقد بسطت الردود على مطاعن المخالف في الاحتجاج بها، وغايتها ظواهر مثل عموماتهم، فإن وجب الجزم على ما يفهم من عموماتهم لعلة وجب الجزم على ظواهر هذه لتلك العلة بعينها، بل البعد عن الخلف في الوعد أوجب لما تقدم، وإن جاز حمل هذه على غير ظاهرها لدليل منفصل جاز في عمومات الوعيد مثل ذلك، وكانت هذه هي الأدلة المنفصلة، وإن لم يسلموا أنها قاطعة كانت معارضة توجب الوقف وأحاديث الشفاعة المصرحة بخروج الموحدين من النار[1] قاطعة في معناها بالإجماع، وهي قاطعة في ألفاظها كما أوضحناه فيما تقدم لورودها عن عشرين صحابيًّا أو تزيد في الصحاح والسنن والمسانيد، وأما شواهدها بغير لفظها فقاربت خمسمائة حديث، فيها كثير من طريق أهل البيت -عليهم السلام- كما مضى.

ورابعها[2]: أنه لا يمكن القطع على تكذيب رواتها خاصة ومنهم جماعة من أهل البيت عليهم[3] السلام ومتى لم يمكن حصل التجويز، ومتى حصل وجب قبول الثقة.

وخامسها: أن المخالف وافق على قبول الآحاد في مثل ذلك حيث يحتاجه كما قبلوا استثناء الدين من المغفرة للشهيد وهي قرآنية، واستثناء علي -عليه السلام- من قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [المجادلة:٢٤] في آية النجوى وغير ذلك.

وسادسها: أنهم أهل الدعوى، والحجة عليهم، وليس بأيديهم إلا ظواهر معارضة بأمثالها، وفي الموضع الثاني من الفصل الثالث من (الجوهرة)[4] في

---

(١) «صحيح مسلم» (١٩٣)، والترمذي (٥٩٣)، وأحمد (١٢٧٧٢)، والطيالسي (١٩٦٦).

(٢) لم يأت بالثالث وفي نسخة المصنف [وإذا لم بالواو].

(٣) ساقط من (ج).

(٤) «الجوهرة»، غير موجود.

أقسام الخصوص أنه لا وجه للمنع من تخصيص الأخبار مع القرائن والاحتجاج على الجواز بالعقل والسمع.

قلت: ومن الأدلة قوله تعالى في ريح عاد: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات:٤٢] وقوله تعالى فيها: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥] مع قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥] فخص مساكنهم، وقال في سورة القمر: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤] وخص امرأته من هذا العموم في الحجر والنمل خصوصًا منفصلًا، وأمثال ذلك كثير.

وأما الإشعار الجملي بأن هذا العموم مخصوص[1] فلو كان لوجب أن ينقل عادة لكثرة العمومات المخصوصة، فلما لم ينقل البتة علم بالعوائد أنه لم يكن، فلم يبق إلا أن كثرة وقوع التخصيص بعد العموم في اللغة والشرع تنزل منزلة الإشعار بأن صيغة العموم ظنية لا يجوز استناد الاعتقاد القاطع إليها، وكان هذا بمنزلة القرينة الصارفة عن القطع، كما فهمت ذلك الصحابة على ما شرح مطولًا في «العواصم»[2] ولذلك[3] جعلوا الأسباب في كثير من المواضع قرائن قاصرة للعموم، بل لأجل هذه الكثرة في تخصيصه قال المرتضى الموسوي إنه مشترك بين العموم والخصوص، ومتى لم يجد الوعيدي شفاء في هذه الأدلة فلينظر في عمومات الوعد التي هي أوجب صدقًا من عمومات الوعيد، وكيف اجتزئ فيها باليسير من هذا ولم يجتزأ منه بشيء في حق خصمه! فيعرف طبيعة العصبية الغالبة، فربما خفيت على المنصف حتى يتأملها حق التأمل، والله الهادي إلى رضاه[4].

---

(١) كما زعم بعضهم أنه لابد من ذلك. من خط سيدي أحمد بن عبد الله.

(٢) «العواصم» (١/ ٤٠٤-٤١٥) د جديدة.

(٣) في (ب، ج): [لذلك].

(٤) زيادة من (ج).

وفي الموضع الرابع في وقت بيان الخطاب من الفصل الثاني في الكلام في المجمل والمبين من «الجوهرة»[1] أيضًا أن ذلك يعني تجويز تخصيص الأخبار يؤدي إلى الإغراء بالقبيح، واعترضه القاضي في تعليقه بما حاصله أن الجزم في موضع الظن خطأ من المكلف وقع منه باختياره القبيح ولا ملجئ إليه، وإن كان يكفيه اعتقاد أن ظاهر ذلك العموم حقيقة لا مجاز ما لم يرد مخصص مع اعتقاده أيضًا لاحتمال العموم حين ورد للتخصيص، كما هو مقتضى اللغة التي نزل عليها القرآن، وكما هو معتقده في عمومات الوعد، وقد بسط هذا بسطًا شافيًا في «العواصم»[2] في مقدار مجلد كبير لمن أحب التوسع في معرفة ما ورد في هذه المسألة.

الوجه الثاني: من الأصل أن المرجح له الاحتراز من تجويز الخلف على الله تعالى في الوعد بالخير؛ لأنه متفق على المنع منه عقلًا وشرعًا وإجماعًا من الأمة الإسلامية وسائر الملل، والراجح للوعيد المحافظة على الصدق في الوعيد بالعقوبة، وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاحتمال والتعارض في الأدلة، وأنه قد يسمى عفوًا لا خلفًا، وأنه من التبديل إلى ما هو خير ونحو ذلك، مع أنه قد اقترن به ما يمنع أن يكون خلفًا وفاقًا من شرط المشيئة، ومن الفداء لكل مسلم بكافر ونحو ذلك، ولا شك في ترجيح الأول على الثاني؛ لأن من تعمد القول بتجويز الخلف على الله في الوعد بالخير فقد كفر بالإجماع، والخطأ فيما عمده كفر بالإجماع أشد قبحًا، والاحتراز منه أوجب عقلًا وسمعًا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر:٥٥] وقال: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ﴾ [الزمر:١٧-١٨] ولا شك أن تغليب جانب الرحمة وما يناسبها أكثر ثناء على الله تعالى؛ ولذلك كتبها على نفسه وتمدح بها

---

(١) جوهرة الأصول وتذكرة الفحول. انظر «العواصم» (١/ ٤٩٨) ط جديدة.

(٢) «العواصم» (١/ ٤٠٦-٤٩٦) ط جديدة.

وكثر أسماءه المشتقة منها [ومدح أهلها][(١)] ومدح العافين والكاظمين كما يجيء في الوجه السابع (إن شاء الله تعالى)[(٢)].

[الوعيد الشديد على سوء الظن]

الوجه الثالث: أنه قد ورد الوعيد الشديد على سوء الظن بالله تعالى وعلى عدم قبول البشرى، كما تقدم قريبًا في نهي الملائكة للخليل - عليه السلام - عن القنوط وفي جوابه عليهم، وقال الله تعالى في ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [العنكبوت:٢٣] فخص الكافرين باليأس من رحمته وتوعدهم عليه بأليم عقابه، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف:٨٧] وقال: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٨] بفتح (أنه) وهي قراءة.

وبذلك وردت السنة الصحيحة المفسرة للقرآن، فصح عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم وآله– أنه قال: «**يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي؛ فليظن بي ما شاء**»[(٣)] وحديث الأمر بقبول البشرى، وفيه أن النبي – صلى الله عليه وسلم وآله– قال لأعرابي: «**أبشر**» فقال: قد أكثرت علي من أبشر! فأقبل على بعض أصحابه وقال: «**إن هذا رد البشرى فأقبلا أنتما**»[(٤)] رواه البخاري.

وفي «المستدرك» و«مسند أحمد» من حديث عكرمة بن عمار عن ضمضم

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) ساقط في (د).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) صحيح أخرجه أحمد (١٣١٩٢) عن أنس رضي الله عنه.

ابن جوسي اليمامي عن أبي هريرة سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «**كان في بني إسرائيل رجلان، كان أحدهما مجتهدًا في العبادة وكان الآخر مسرفًا على نفسه، وكانا متآخيين، وكان**(١) **المجتهد لا يزال يرى الآخر على ذنب فيقول: يا هذا، أقصر! فيقول: خلني وربي، أَبُعِثتَ عليَّ رقيبًا؟**» قال(٢): «**إلى أن رآه يومًا على ذنب استعظمه فقال له: ويحك! أقصر! فقال: خلني وربي، أَبُعْثتَ عليَّ رقيبًا! فقال: والله لا يغفر الله**(٣) **لك! فبعث الله إليهما ملكًا فقبض أرواحهما واجتمعا**(٤) **عنده، فقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي. وقال للآخر: أكنت بي عالمًا! أكنت على ما في يدي قادرًا! اذهبوا به إلى النار**» قال: «**فوالذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أذهبت دنياه وآخرته**»(٥). ويشهد له أحاديث ذم التألِّي على الله تعالى والنهي عن ذلك، كما ذكره ابن الأثير في النهاية، ويعضده الحديث الصحيح: «**صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته**»(٦).

وقد جمعت في هذا المعنى مصنفًا مفردًا سميته «قبول البشرى»(٧) وشرط الاحتياط ألا يكون فيه مخافة، وفي القنوط واليأس من رحمة الله تعالى وتقنيط

---

(١) في (ب، ج): [فكان].

(٢) في (أ): [فقال].

(٣) في (ج) والحديث [لا يغفر الله].

(٤) في (ب): [فاجتمعا].

(٥) صحيح أخرجه أحمد (٨٢٩٢)، وأبو داود (٤٩٠١)، و«الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين».

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٢٧-٣٨٠).

(٧) كتاب «قبول البشرى بتيسير اليسرى» للإمام ابن الوزير -رحمه الله- كنت بدأت في تحقيقه ولم أكمله، وهو كتاب عظيم في بابه، يسر الله إخراجه، وما زال مخطوطًا عندي، والله المستعان. وأخبرت أن أحد الأفاضل في اليمن حققه رسالة ماجستير في السودان.

الناس منها، مع نصه على أنها كالعلم في سعتها، أعظم مخافة، فامتنع أن يكون ذلك وما يستلزمه أو شيء منه أو يقاربه هو الأحوط خصوصًا، وقد ينتهي ذلك إلى الكفر في صورتين؛ إحداهما أن يردَّ ذلك أحد بعد التواتر له ومعرفته بتواتره عنادًا لخصمه، ويقرُب منه مَن يكذب مع تجويزه أنه صدر من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- فإنه لا يؤمن مع صحته أن يكون كفرًا على اعتبار الانتهاء، كمن يستخف بمصحف وقد أخبر أنه مصحف، وهو يجوِّز صدق من أخبره؛ ولأن فيه مضارعة للاستهانة بأمر النبوة حين أقدم على التكذيب من غير ملجئ إليه، مع تجويز أنه كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولذلك حرم تكذيب ما يجوز صدقه من أخبار أهل الكتاب، لكن لا يقطع أنه كفر لإمكان أن يكون الحق اعتبار الابتداء دون الانتهاء، أو يسامح فيه لعدم تحققه.

[بطلان قول الخوارج]

الوجه الرابع: أنه لو اعتبر الاحتياط على ما توهمه السائل لكان الأحوط هو مذهب الخوارج من الوعيدية؛ لأنهم يجعلون الصغائر المتعمدة كبائر، ويجعلون جميع المعاصي كفرًا، إلا لسهو ونحوه، وبه فسروا الصغائر. وبعضهم يستثني من ذلك ما فيه حد؛ لأن الكفر لا يجب معه حد، لكن الأدلة قامت على بطلان قولهم، والنصوص تواترت بمروقهم والأمر بقتلهم، فصح أن الأحوط اتباع البراهين الصحيحة دون مجرد التشديد.

الوجه الخامس: ما تقدم من أنه لا كفر ولا فسق في هذه المسألة ولا تأثيم أيضًا، والاحتياط إنما يكون فرارًا من أحد هذه الأمور؛ ولذلك ثبتت أحاديث

الرجاء في كتب أهل البيت[١] وجميع فرق الإسلام، كما تقدم، واختلفت الملائكة فيها، وكان الحق فيها مع ملائكة الرحمة كما مضى.

[الرجاء للمصلحة]

الوجه السادس: أن الرجاء شرع للمصلحة الدينية لا للمفسدة، وما شرع للمصلحة الدينية لم يكن تركه أحوط، وتلك المصلحة هي قوة دعاء الرغبة الممدوح في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[٢] [الأنبياء:٩٠] وتضعيف مفسدة القنوط المذموم بالنص والإجماع، وعدم الكبر على العصاة المذموم بالنص في تفسير الكبر، والتخلق بأعدل الأخلاق وأدلها على الإنصاف، وهو تغليب الرجاء على الخوف في حق الغير، وتغليب الخوف على الرجاء في حق النفس، وهذا هو معظم المصلحة فيه، وإنما يلزم الفساد لو عكسنا ذلك وجعلناه وسيلة إلى المعاصي، وأما مع إثبات الخوف وترجيحه في حق النفس فهو سبب الصلاح للأخلاق والأعمال وسنة الأنبياء والأولياء.

بيان ذلك أن الخليل - عليه السلام - جادل عن قوم لوط على جهة الرجاء لفضل الله ورحمته لعله يمهلهم حتى يتوبوا إليه، أو غير ذلك مما كان يسوغ ويحتمل في شريعته - عليه السلام - فمدحه الله تعالى بذلك، وقال في ذلك: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود:٧٥] مع خوفه على نفسه كما تقدم حيث قال: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء:٨٢] ولم يقل: والذي يغفر لي. وكذلك قال: ﴿عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم:٤٨] وكذلك قال عيسى - عليه السلام - فيمن أشرك

---

(١) ثبوت أحاديث الرجاء عند أهل البيت عليهم السلام. انظر «العواصم» (٣/ ٧٠٣-٧٣٠).

(٢) أما الآية فإنها مشتركة بين الوعيدي والراجي لقوله: (وعباد) رهبًا. والرهبة الخوف.

بعبادة عيسى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨] وقال إبراهيم - عليه السلام - أيضًا: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦] فدل على أن سعة الرجاء للخلق مع التجويز لا تخالف[١] الأحوط، وأنه لا ذم فيه ولا شبهة؛ لأنه لا أبعد من الذم والشبهة من مثل خليل الله وروحه - عليهما السلام- ولذلك قال علي عليه السلام: الفقيه كل الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله، ولم يؤمنهم مكر الله تعالى[٢].

[الرجاء مقتضى أسماء الله وممادحه]

الوجه السابع: إن الرجاء مقتضى أسماء الله تعالى وممادحه الغالية السابقة المكتوبة الواجبة، أسماء الرحمة المحكمة والفضل العظيم، التي هي أم الكتاب والمقصود الأول بإجماع الحكماء والسلف الصالح، كما تقدم في إثبات حكمة الله تعالى، وإن الخبر هو المراد لذاته، والمراد الأول كما بسط في أواخر «حادي الأرواح»[٣] فينظر فيه فإنه من أنفس المصنفاتِ في ذلك. والخوف إنما وجب لأمر عارض، وهو خوف فساد العبد وغلبة هواه عليه، فجعل وازعًا له عنه وصارفًا[٤] ولذلك كره عند أمان المعصية حين[٥] النزع وترقب لقاء الله تعالى، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه**»[٦]، فعلى قدر الخوف

---

(١) في (ج): [لا تخالف].

(٢) انظر «الفقيه والمتفقه» (٢/)، و «منهاج القاصدين»، و«تفسير القرطبي» (١٨/ ٢٩٦).

(٣) «حادي الأرواح» ص(٣٥٢).

(٤) في (ب): [أو صارفًا].

(٥) في (ب): [عند].

(٦) «صحيح مسلم» (٢٨٧٧) عن جابر رضي الله عنه.

من الوقوع في المعاصي يحسن تقوية الخوف من العذاب، ولا شك في غلبة الهوى للابتلاء، فيجب تقوية الخوف واللجأ إلى الله تعالى في ذلك وهو نعم المعين.

ثم إن هذه المسألة مما لا تجب معرفتها على كل مكلف، لكن من عرف الحق فيما لا يجب لم يحل له جحده، ولا يصح أن يسمى جحده احتياطًا، وإن كان قد سوغ كتمه في هذه المسألة في بعض المواضع، حيث يخاف منه مفسدة، كما ورد في بعض الأخبار، ولا يجوز أن يقال إنه مفسدة مطلقا؛ لأن ذلك يكون ردًّا على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سمعه أصحابه والتابعون من أصحابه ولم يفسدوا به، بل قد بشر بالجنة منهم جماعة بأسمائهم فلم يفسدوا بذلك، فمن فسد فبسوء اختياره، ونسبته لفساده إلى بشرى الله ورسوله وحسنى أسمائه جناية أعظم من جنايته، وذلك بمنزلة من يقول من الخوارج إن إثبات الصغائر مفسدة أو بمنزلة من يقول إن قبول التوبة مفسدة.

[الرجاء يؤدي إلى القول والعمل]

فإن قيل: إن الرجاء يؤدي إلى تجويز أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الجنة ترجى بغير استحقاق لها بالعمل، والأول مذموم عند الجمهور، والثاني خلاف النص في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢].

فالجواب: أن هذا غلط فاحش؛ لأن القول من الأعمال نصًّا وإجماعًا، إذ لا خلاف [معتبر][1] أن النار لا تدخل بغير عمل، ونصوص القرآن في ذلك لا تحصى، وأن الشرك بالقول عمل موجب لعذاب النار، فمن قال بذلك كيف

---

(١) ساقط من (ج).

يستطيع أن ينكر أن يكون التوحيد عملًا مثل ما إن الشرك عمل! هذا مع ما ورد في الحديث الصحيح أن لا إله إلا الله أفضل العمل(١) وأجمعت الأمة على ذلك حيث يموت من قالها عقيب قولها، وعلى(٢) أنه لا يرد عليه هذا السؤال، بل هذا(٣) معلوم ضرورة من دين الإسلام.

وأما قول القائل أن الجنة لا تدخل إلا بالاستحقاق بالعمل بالنص، فهذا كلام من لم يعرف النص؛ لأن شرطه عدم الاشتراك والاشتراك في معنى الباء معلوم فقد تكون للثمن وللسبب وهو أولى هنا للحديث المتواتر ولتسمية الجنة فضل الله في كثير من الآيات، كما بين في موضعه فالخلاف إذا في كيفية الجمع بين الآيات ونحوها.

***

---

(١) قال صلى الله عليه وسلم: «أفضل الذكر لا إله إلا الله...». «صحيح الترغيب» (١٥٢٦) وانظر: رسالة «الأربعين الصنعانية في فضل لا إله إلا الله» للصنعاني -رحمه الله- بتحقيقي، ط دار ابن حزم.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ب، م): [هو].

فصل
في ذكر من يقول بالرجاء
(ومن يقول بالإرجاء والفرق بينهما)

ثم إن القول بالرجاء مشهور في كل مذهب، ذكره الحاكم في «شرح العيون»[١] عن جماعة من المعتزلة، وذكر أن المعتزلي ليس هو الذي لا يقول بذلك، ونسب ما يقتضي [ذلك][٢] إلى زيد بن علي - عليه السلام - في ترجمة له غير ترجمته المبسوطة، وتقدم شهرة ذلك أو تواتره عن علي - عليه السلام - لروايته عنه من بضعة عشر طريقًا.

وفي تذكرة القاضي شرف الدين الحسن[٣] بن محمد النحوي عن زيد بن علي ما يدل على ذلك، وهو قوله بالصلاة على الفاسق، وفي «اللمع» في الصلاة على الملتبس حاله أن المصلي عليه يقول في الدعاء له: «**اللهم إن كان محسنًا فزده إحسانًا، وإن كان مسيئًا فأنت أولى بالعفو عنه**»[٤] وهذا تجويز للعفو عنه، بل تحسين له وترجيح لا يوافق قول الوعيدية، بل هو عين الرجاء؛ ولذلك اعترضه بعض الوعيدية المتأخرين.

وفي «التذكرة»[٥] أيضًا أن الإرجاء ليس بكفر ولا فسق، ذكره حيث ذكر أن

---

(١) «شرح العيون» للحاكم الجشمي المعتزلي (مخطوط) واسمه المحسن بن كرامة الجشمي البيهقي، أبو سعد، مفسر عالم بالأصول والكلام، حنفي ثم معتزلي فزيدي، شيخ الزمخشري، قرأ بنيسابور، واشتهر بصنعاء اليمن، توفي مقتولًا بمكة (٤٩٤). «الأعلام» (٥/ ٢٨٩).

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (د): [حسن].

(٤) «صحيح ابن حبان» (٣٠٦٢)، باب ما يستحب للمرء إذا صلى على جنازة أن يسأل الله الزيادة.

(٥) كتاب مفقود، وكذلك «اللمع» لابن الجوزي.

المبتدع بما لا يتضمن الكفر والفسق مقبول الشهادة، ومثَّل ذلك بالإرجاء، مع أن الإرجاء غير الرجاء، فإن الإرجاء عند أهل السنة مذموم، وإن لم يصح في ذمه حديث.

وقال الشيخ مختار المعتزلي في كتابه «المجتبى» في الكلام في التكفير في المسألة السابعة ما لفظه: لم يكفر[١] شيوخنا المرجئة؛ لأنهم يوافقونهم في جميع قواعد الإسلام، لكنهم قالوا عنَى الله بآيات الوعيد للكفرة دون بعض الفسقة أو التخويف دون التحقيق، وأن ذلك ليس بكفر اهـ. وذكر نحو ذلك الحاكم في «شرح العيون» وذكره نحوه القاضي عبد الله بن حسن الدواري في تعليقه على «الخلاصة»[٢].

وقيل في توجيه ذلك أن معناه أنه لا خلاف أن الوعيد مشروط، لكن عند الوعيدية أنه مشروط بعدم التوبة من المعاصي لا سواء، وعند أهل السنة بعدم التوبة أو عدم العفو، وعند المرجئة بعدم الإسلام، ولا قائل منهم بتجويز الكذب؛ ألا ترى أن علماء التفسير وعلماء الإسلام قد يختلفون في بعض ما أخبر الله عنه أنه يفعله لاختلافهم في توقف ذلك الخبر على شرط منفصل، كما اختلفوا في إنزال المائدة مع قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:١١٥] من غير تجويز كذب على الله تعالى، كما اشتملت عليه كتب التفسير، والله تعالى أعلم، بل قد وعد الله الداعين بالإجابة في كتابه ووردت السنة بشروط في ذلك، منها ألا يَعْجَل[٣] الداعي ويقول: «**قد دعوت فلم أُجَب**»[٤] ونحو ذلك.

---

(١) في (ج): [لم تكفر].
(٢) وهو مخطوط.
(٣) في (ج): [أن يعجل].
(٤) «صحيح البخاري» (٥٩٨١)، ومسلم (٢٧٣٥)، وأحمد (٣/ ١٩٣، ٢١٠).

وكذلك أجمعوا على أن الوعد يتوقف على شرط في كثير كوعد من أقرض الله قرضًا حسنًا بالمغفرة والمضاعفة، فإنه لابد فيه من شرط الموت على الإسلام إجماعًا؛ ولذلك[١] لم يكن القول بتوقيف الوعيد على شرط منفصل كفرًا؛ لأنه ليس فيه نسبة قبيح إلى الله تعالى.

[الوعيد عند أهل السنة]

ويدل على قول أهل السنة أن الوعيد مشروط بعدم التوبة وعدم العفو جميعًا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠] وهي أخص من قوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣] وأبين؛ فيجب تقييدها بعدم العفو مثل تقييدها بعدم التوبة سواء، وخاصة مع ما ورد في[٢] تفسيرها بذلك من حديث علي - عليه السلام - وفي تفسير: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ من حديث أبي بكر رضي الله عنه[٣] وما صح وتواتر من قول الله سبحانه وتعالى: «**الحسنة بعشرة أمثالها أو أزيد، والسيئة بمثلها أو أعفو**»[٤] والله أعلم.

---

(١) في (ب، ج): [فلذلك].

(٢) في (ب): [بتفسير].

(٣) أخرج أحمد (١/ ١١)، وأبو يعلى (٩٨): .. أن أبا بكر قال: يا رسول الله، كيف الصلاح بعد هذه الآية: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ فكل عملنا جزينا به؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «غفر الله لك يا أبا بكر، ألست تمرض، ألست تنصب، ألست تحزن، ألست تصيبك الأدواء» قال: بلى، قال: «فهو ما تجزون به». إسناده ضعيف، فيه انقطاع، وجهالة أبي بكر بن أبي زهير. وقد أخرجه الطبراني في «تفسيره» (١٠٥٢٣)، والحاكم (٣/ ٧٤)، والبيهقي (٣/ ٣٧٣).

(٤) سبق بهذا اللفظ عند أحمد، ولكن هنا لفظ، وهو: «إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب بمثلها حتى يلقى الله عز وجل». «صحيح البخاري» (٤٢)، ومسلم (١٢٩)، وأحمد (٢/ ٣١٧)، وابن حبان (٢٢٨).

وممن روى عنه الإرجاء من المعتزلة في كتب المعتزلة محمد بن شبيب وغيلان الدمشقي رأس الاعتزال وموسى بن عمران وأبو شمر وصالح قبه والرقاشي، واسمه الفضل[١] بن عيسى، والصالحي، واسمه صالح بن عمرو، والخالدي، وغيرهم ذكرهم القاضي في تعليق «الخلاصة». وزاد الشهرستاني[٢] مع هؤلاء ممن روى عنهم الإرجاء من المعتزلة[٣] بشر بن غياث[٤] المريسي والغياثي. وقال القاضي في تعدادهم: ومن الفقهاء القائلين بالعدل سعيد بن جبير وحماد بن سليمان وأبو حنيفة وأصحابه وأبو القاسم البستي من أصحاب المؤيد بالله، وهو مذهب الإمام الداعي إلى الله تعالى من أئمة الزيدية، ذهب إليه واعترض عليه به، ورواه عنه السيد صلاح بن الجلال -رحمه الله تعالى- وكذلك غير الإمام الداعي من الزيدية، مثل الفقيه محمد بن حسن السودي الصالح والسيد العلامة داود بن يحيى والفقيه العلامة علي بن عبد الله بن أبي الخير وغيرهم ممن عاصرته وأدركته.

وفي «الجامع الكافي»[٥] على مذهب الزيدية عن محمد بن منصور في هذه المسألة أنه قال: المؤمن المذنب لله تعالى فيه المشيئة إن غفر له فبفضل[٦] وإن عذبه فبعدل[٧].

قلت: فهذا رجاء لا إرجاء، والرجاء مذهب أهل السنة والسلف.

---

(١) في (أ): [الفضيل].

(٢) انظر: «الملل والنحل» (١/ ٣٩، ٤٤-٤٥).

(٣) ساقط من (ب، ج).

(٤) (بشار بن غياث) الصواب: بشر بن غياث وهو ممن أخذ عن الإمام أبي يوسف، لكنه هجره لما بلغه عنه من المسائل. والله أعلم. نقلًا من حاشية، وهو الصواب.

(٥) مخطوط الجزء الأول.

(٦) في (ب): [فبفضله].

(٧) في (ج): [فبعدله].

[الرجال الذين ذموهم بسبب الإرجاء]

وفي كتب الرجال نسبة الإرجاء المذموم إلى جماعة من رجال البخاري ومسلم وغيرهما من الثقات الرفعاء، منهم ذر بن عبد الله الهمداني أبو عمرو التابعي، حديثه في كتب الجماعة كلهم وأحمد، هو أول من تكلم في الإرجاء، وأيوب بن عائذ الطائي حديثه (خ م ت د)[1] وسالم بن عجلان الأفطس في (خ د س ق) وكان داعية إلى الإرجاء، وشبابة بن سوار أبو عمرو المديني، وكان داعية، وقيل إنه رجع عنه، وعبد الحميد[2] بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني الكوفي، حديثه عند خ م ت ق وكان داعية إلى ذلك، وعثمان بن غياث الراسبي البصري في خ م د س، وعمرو ابن ذر الهمذاني الكوفي، من كبار الزهاد والحفاظ[3] وكان رأسًا في الإرجاء، حديثه في خ ت د س، وعمرو بن مرة الجملي، أحد الأثبات من كبار التابعين، حديثه عند الجماعة كلهم، وإبراهيم بن طهمان الخراساني، أحد الأئمة، حديثه عندهم، وقيل: رجع. ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير، أثبت أصحاب الأعمش، حديثه عندهم، وورقاء بن عمرو الكوفي اليشكري، حديثه عندهم، ويحيى بن صالح الوحاظي الحمصي، حديثه عند خ م ت د ق، وعبد العزيز بن أبي رواد الحمصي، خرج له الأربعة واستشهد به البخاري.

فهؤلاء ممن ذكرهم ابن حجر في مقدمة «شرح البخاري»[4] والذهبي في «الميزان» فكيف لو تتبع سائر الرواة من كتب الرجال الحافلة! فلقد ذكر الذهبي

---

(١) هذا علامات أو رمز لأسماء كتب السنة فـ (خ للبخاري)، و(م لمسلم)، و(ت للترمذي)، و(د لأبي داود)، وهكذا هي في الأصل.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): [والحافظ].

(٤) مقدمة «فتح الباري» (هدي الساري) ص(٦٠٦-٧٠٧).

في ترجمة هشام بن حسان من الميزان[1] عن[2] هدبة بن خالد أحد رجال البخاري ومسلم أنه يقول عن شعبة بن الحجاج على جلالته أنه يرى الإرجاء، دع عنك الرجاء. بل ذكر الذهبي في ترجمة الفضل بن دكين عن ابن معين أن الفضل إذا قال في رجل: كان مرجئًا. فإنه صاحب سنة لا بأس به، وإذا أثنى على رجل أنه جيد فهو شيعي، قال الذهبي: هذا القول من يحيى يدل على أنه كان مائلًا إلى الإرجاء، وهو خير من القدر بكثير.

قلت: وهو يحتمل أن ابن معين يعني أن الفضل كان يسمي الرجاء إرجاء، تحاملًا على أهل السنة، أو عدم معرفة بالفرق بينهما، كما هو عمل كثير من المتأخرين، بل هذا الاحتمال أقوى، وإلا لزم أن يكون ابن معين يعتقد أن الإرجاء مذهب أهل السنة كلهم، وهذا باطل بالضرورة؛ فقد رد كل واحد من أهل دواوين الإسلام الستة على المرجئة في كتبهم المشهورة.

وأما أول من تكلم فيه فقيل: ذر بن عبد الله. كما تقدم عن أحمد، وقيل: الحسن بن محمد بن الحنفية. كما في «الملل والنحل»[3] وفي «تهذيب المزي»[4] وفي غيرهما.

وفي البخاري ومسلم عن ابن مسعود ما يقتضي أنه تكلم فيه، فإن فيهما عنه: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كلمة وقلت الثانية، قال: «**من مات يشرك بالله دخل النار**» وقلت: «**من مات لا يشرك بالله دخل الجنة**» وفي رواية

---

(١) «الميزان» (٤/ ٢٩٥) رقم(٩٢٢٠).

(٢) في (ب) خطأ [على].

(٣) (١/ ١٠٥) رقم(٣٢١).

(٤) انظر «صحيح البخاري» (١٢٣٨)، ومسلم (٩٢).

فيهما: أنه رفع[1] ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ذكرهما ابن الأثير في «جامعه»[2] ونسب ذلك الشهرستاني[3] إلى سعيد بن جبير وجماعة غير من ذكرت هنا.

والله أعلم من يصح عنه الإرجاء، ومن غُلط عليه في تسمية الرجاء إرجاء؛ فإن الرجاء هو القول بأن الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ على الإجمال في المغفور لهم لا في المغفور، كما أوضحته في «العواصم»[4] وجودت الكلام على هذه الآية في أكثر من كراس كبير.

وأما الإرجاء فهو القول بأن الله تعالى يغفر ما دون ذلك لأهل التوحيد قطعًا، وحملوا الإجمال على أنه جاء لإخراج مغفرة الكبائر التي دون الشرك للمشركين، فإنه لو لم يجمل ذلك بالشرط المذكور لزم ذلك، وزعموا أن بيان ذلك ورد في السنة وأن الخوف صحيح، ولكن زعموا أنه لسوء الخاتمة وخوف الموت على غير الإسلام. وهذا القول الذي قالوه إسراف في القول ويخاف منه أن يقوي جانب الأمان، كما أن قول الوعيدية يخاف منه أن يقوي جانب القنوط وخير الأمور أوساطها، والذي جاء في السنة مما يقتضي مذهب الإرجاء معارض بأحاديث الشفاعة، وفيها التصريح بدخول عصاة الموحدين النار، ثم بخروجهم

---

(١) في (ب): [يرفع].

(٢) عن جابر أن رجلاً أتى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال: يا رسول الله ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله دخل النار». «صحيح مسلم» (١٥١)، وأحمد (١٥٢٠٠). وجاء عن ابن مسعود - رضي الله عنه - عند أحمد (٣٦٢٥)، وأبي ذر في «المسند» (٢١٤٦٤)، وعن معاذ بن جبل -رضي الله عنه- عند أحمد (٢٢٠٨٣)، وفي البخاري أيضًا عن ابن مسعود (١٢٣٨). و «جامع الأصول» (٩/ ٣٥٥).

(٣) «الملل والنحل» (١/ ١٠٥) رقم(٣٢٠-٣٢١).

(٤) «العواصم» (٣/ ٥٧٧-٦١٠) ط جديدة.

منها بالشفاعة والجمع بينها وبين تلك الأحاديث مذكور في «العواصم»[١] فقد جاءت هذه المسألة فيه في مجلد.

ونسأل الله تعالى أوفر حظ ونصيب من خوفه ورجائه وطاعته وفضله العظيم ورحمته الواسعة السابقة الغالبة التي كتبها على نفسه إنه هو الغفور الرحيم.

***

(١) «العواصم» (٣/ ٥٣٩) جديدة.

المسألة الثامنة

في الولاء والبراء والتكفير والتفسيق وما يتعلق بذلك على طريق الاختصار

قال الله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:٢٢] وهي من قواعد هذا الباب والدواعي إلى المحافظة عليه، وقال تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة:٨٠].

وصح بلا خلاف حديث «**المرء مع من أحب**»[1] وشواهده وطرقه كثيرة.

وفي «سنن أبي داود» من حديث أبي ذر مرفوعًا: «**أفضل الأعمال الحب في الله تعالى [والبغض في الله تعالى]**[2]».

وللحاكم من حديث عائشة مرفوعًا: «**الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل**[3] **وأدناه أن يحب على شيء من الجور ويبغض على شيء من العدل، وهل**

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٦٨٨)، عن أنس، وعن ابن مسعود (٦١٦٨).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) والحديث صحيح أخرجه أبو داود (٤٥٨٦).

(٣) لفظه في «الجامع الصغير»: «الرياء أخفى في أمتي من دبيب النمل على الصفا في الليلة الظلماء، وأدناه أن تحب على شيء من الجور وتبغض على شيء من العذاب، وهل الدين إلا الحب في الله والبغض في الله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ﴾ [آل عمران:٣١]» الحكيم والحاكم في المستدرك وأبو نعيم في الحلية عن عائشة رضي الله عنها. وقوله [صحيح الإسناد] إلى قوله ويبغض في الله عز وجل. وفي لفظ: «الشرك أخفى من دبيبت الذر على الصفا في الليلة الظلماء...»، صحيح بشواهده، أخرجه الحاكم في (كتاب التفسير) من «المستدرك» (٢/ ٢٩١).

الدين إلا الحب والبغض!» رواه الحاكم في تفسير آل عمران من «المستدرك» وقال: صحيح الإسناد.

وفي «مسند البراء» من «مسند أحمد»[1] حدثنا إسماعيل هو ابن إبراهيم بن علية قال: حدثنا ليث عن عمرو بن مرة، عن معاوية بن سويد بن مقرن، عن البراء ابن عازب قال: كنا جلوسا عند النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – فقال: «**أي عرى الإسلام أوثق؟**» قالوا: الصلاة. قال: «**حسنة، وما هي بها؟**» قالوا: الزكاة، قال: «**حسنة، وما هي بها؟**» قالوا: صيام رمضان. قال: «**حسن، وما هو به؟**» قالوا: الحج. قال: «**حسن، وما هو به؟**» قالوا: الجهاد. قال: «**حسن، وما هو به؟**». قال: «**إن أوثق عرى الإسلام أن تحب في الله وتبغض في الله عز وجل**»[2].

وفي هذا فروع مفيدة:

الأول أن هذا كله في الحب الذي بالقلب[3] وخالصة لأجل الدين، وذلك للمؤمنين المتقين بالإجماع وللمسلمين الموحدين إذا كان لأجل إسلامهم وتوحيدهم عند أهل السنة، كما يأتي.

وأما المخالفة والمنافعة وبذل المعروف وكظم الغيظ وحسن الخلق وإكرام الضيف ونحو ذلك فيستحب بذله لجميع الخلق، إلا ما كان يقتضي مفسدة كالذلة فلا يبذل للعدو في حال الحرب، كما أشارت إليه الآية: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة:٨] كما يأتي.

وأما التقية فتجوز للخائف من الظالمين القادرين.

---

(١) حسن أخرجه أحمد (١٨٥٢٤)، والطيالسي (٧٤٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤١)، ووكيع في الزهد (٣٢٩)، و «مجمع الزوائد» (١/ ٨٩).

(٢) زيادة من بعض النسخ الحديثة وليست في «المسند».

(٣) في (ب): [هو في القلب].

[جواز المنافع بدون معاصي]

وأما الفرق بين ما يجوز من المنافعة والمداهنة وما لا يجوز من الرياء، فما كان من بذل المال والمنافع فهو جائز، وهو المنافعة، وربما عبر عنه بالمداهنة والمداراة والمخالفة، وما كان من أمر الدين فهو الرباء الحرام. ويأتي ما يدل على ذلك في الأدلة المذكورة في هذه المسألة.

ومن كلام الإمام الداعي إلى الله تعالى يحيى بن المحسن - عليهما[1] السلام - في الرسالة المخرسة لأهل المدرسة: لا يجوز أن تكون الموالاة هي المتابعة فيما يمكن التأويل فيه؛ لأن كثيرًا من أهل البيت - عليهم السلام - قد عرف بمتابعة الظلمة لوجه[2] يوجب ذلك، فتولى الناصر الكثير منهم، وصلى لهم[3] الجمعة جعفر الصادق، وصلى الحسن السبط على جنائزهم، وأقام[4] علي بن موسى الرضا مع المأمون، وكثر جماعته، وتزوج ابنه محمد ابنة[5] المأمون، وغير ذلك. والوجه فيه أن الفعل لا ظاهر له، فتأويله ممكن.

وذكر الإمام المهدي محمد بن المطهر - عليهما السلام - أن الموالاة المحرمة بالإجماع هي موالاة الكافر لكفره والعاصي لمعصيته ونحو ذلك.

قلت: وهو كلام صحيح، والحجة على صحة الخلاف فيما عدا ذلك أشياء كثيرة، منها قوله تعالى في الوالدين المشركين بالله: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾

---

(١) في (ب): [عليه].

(٢) يوجب الموالاة، وهذا دليل على أن كثيرًا من أهل البيت كان يقدم المصلحة الدينية على الدنيوية، وكانوا يقفون عند القواعد -رحمهم الله- فأين نحن اليوم من هؤلاء!

(٣) في (ب): [صلى بهم].

(٤) في (ج): [وأقاما].

(٥) ساقط من (ج).

[لقمان:١٥] ومنها قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٨ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة:٨-٩] وفي الحديث أنها نزلت في قُتيلة أم أسماء بعد آيات التحريم. رواه أحمد والبزار[١] والواحدي، وتأخرها[٢] واضح في سياق الآيات وقرينة الحال مع هذا الحديث ومع حديث ابن عمر الآتي، ولو لم يصح تأخر ذلك في هذين الحديثين وغيرهما فالخاص مقدم على العام عند جهل التاريخ عند الجمهور، ورجحه ابن رشد[٣] في «نهايته»[٤] بالنصوصية على ما هو خاص فيه، ويدل عليه ما ثبت في القرآن والسنة الصحيحة المتفق عليها من حديث علي - عليه السلام - في قصة حاطب على ما ذكره الله تعالى في أول سورة الممتحنة، وذكره أهل الحديث وأهل التفسير جميعًا، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله - قبل عذره بالخوف على أهله في مكة والتقية بما لا يضر في ظنه[٥].

فإن قيل: القرآن دال على أنه قد أذنب لقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة:١] فكيف يقبل ما جاء من قبول عذره؟

---

(١) صحيح أخرجه أحمد (١٦١١١)، والبخاري (٥٩٧٨)، ومسلم (١٠٠٣)، ومن طريق أخرى عند أحمد (١٣٤٤١)، والطيالسي (١٦٣٩)، والحاكم (٢/ ٤٨٥). وقال الشيخ شعيب: في طريق من طرقه ضعف بسبب مصعب بن ثابت. ولكن الحديث صحيح بشواهده.

(٢) في (ب): [وتأخرهما].

(٣) خطأ في (ب، م).

(٤) «بداية المجتهد» ص(٧) ط دار ابن حزم.

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).

قلت: إنما قبل عذره في بقائه على الإيمان وعدم موالاة المشركين لشركهم؛ ولذلك خاطبه الله بالإيمان فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ والعموم نص في سببه، فاتفق القرآن والحديث، وأما ذنبه فإنه لا يحل مثل ما فعله لأحد من الجيش إلا بإذن أميرهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ...﴾ الآية [النساء:٨٣] ولأن تحريم مثل ذلك بغير إذن الأمير إجماع، ومع إذنه يجوز، فقد أذن في أكثر من ذلك لرسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – حيلة في حفظ المال، فلو كان مثل ذلك موالاة لم يأذن فيه – صلى الله عليه وآله وسلم – فدل على أن ذنب حاطب[1] هو الكتم؛ لما فيه من الخيانة لأنفس الفعل لو تجرد من الكتم والخيانة، والله أعلم.

[البراءة من العمل لا من العامل]

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩] وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء:٢١٦] فأمره بالبراءة من عملهم القبيح لا منهم، وكذلك تبرأ النبي – صلى الله عليه وسلم وآله – مما فعل خالد بن الوليد ولم يبرأ منه[2] بل لم يعزله من إمارته، ولأن الله تعالى علّل تحريم الاستغفار للمشركين بقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾

(١) سيأتي قريبًا بتوسع -إن شاء الله- وهو في البخاري (٣٠٠٧)، وأبو داود (٢٦٥٠).

(٢) حاشية: لكن في «أذكار» الإمام النووي أول (باب التبري من أهل البدع والمعاصي) ما لفظه: روينا في الصحيحين للبخاري ومسلم عن أبي بردة بن أبي موسى قال: وجع أبو موسى وجعًا فغشي عليه ورأسه في حجر امرأة من أهله، فصاحت امرأة من أهله، فلم يستطع أن يرد عليها شيئًا، فلما أفاق قال: أنا بريء ممن برئ منه رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – فإن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- برئ من الصالقة والشاقة والحالقة.

[التوبة:١١٣] فكل ذنب يستغفر أو نحو ذلك فيه لم تلزم [مماثلة][1] لذنب الشرك في ذلك، حتى احتج بها بعضهم على جواز الاستغفار للمشركين قبل أن يموتوا على الشرك، وتأولوا عليه حديث: «**اللهم اغفر لقومي فإنهم كانوا جاهلين**» وهو[2] في (خ م) وحديثًا آخر لعلي - عليه السلام في تأويل استغفار إبراهيم - عليه السلام - لأبيه كذلك، رواه أحمد[3].

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْۚ وَإِن تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التغابن:١٤] عن ابن عباس: هم الذين منعهم أهلهم عن الهجرة لما هاجروا ورأوا الناس قد فقهوا، هموا أن يعاقبوا أهليهم الذين منعوهم. ومن قال: كانوا مشركين. فليس بشيء؛ لأنها مدنية، وقد كان حرم نكاح الكوافر[4]. وفيه نظر.

ويدل عليه ما تقدم في حديث: «**الحب على شيء من الجور والبغض على شيء من العدل**» ويدل عليه جواز نكاح الفاسقة بغير الزنا وفاقًا، ونكاح الكتابية[5] عند الجمهور، وظاهر القرآن يدل عليه وفعل الصحابة، ومنه امرأة نوح وامرأة لوط وقوله للكفار: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْۖ﴾ [هود:٧٨].

---

(١) ساقط من (ب، م).

(٢) ساقط من (أ). وانظر «صحيح البخاري» (٣٤٧٧)، ومسلم (١٧٩٢) بلفظ: «... فإنهم لا يعملون».

(٣) سبق قريبًا.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٣٧)، وانظر «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٧٦) ط الريان.

(٥) قال القرطبي في تفسيره ما لفظه: الأكثرون قالوا: يجوز للرجل أن يتزوج بالكتابية. وعن ابن عمر ومحمد ابن الحنفية والهادي، وهو أحد أئمة الزيدية، أنه لا يجوز. من خط سيدي محمد بن عبد الله رحمه الله.

ومن ها هنا أجاز المتشددون[١] في الولاء والبراء أن يحب العاصي لخصلة خير فيه ولو كافرًا، كأبي طالب في أحد القولين، وعلى الآخر حب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - له قبل إسلامه، وهو مذهب الهادوية. ويدل لهم في المسلم حديث شارب الخمر الذي نهى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن سبه بعد حده وقال: «**لا تعينوا الشيطان على أخيكم؛ أما إنه يحب الله ورسوله**» رواه البخاري[٢]. وكذلك حديث ضمضم عن أبي هريرة في المتآخيَين؛ المجتهد في العبادة والمسرف على نفسه[٣] كما تقدم في المسألة السابعة.

بل يدل عليه في حق أهل الإسلام قوله تعالى: ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة:٤] فجعل الإيمان بالله وحده غاية ينقطع عندها وجوب العداوة والبغضاء.

ومنه استئذانه - صلى الله عليه وسلم - في زيارة قبري والديه وزيارته لهما، وشفاعة إبراهيم - عليه السلام- لأبيه، فإن الباعث على تخصيصهم بذلك هو الحب للرحامة[٤].

ومنه: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر:٨] ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف:٦] لشدة شفقته ورفقه.

ومن ذلك حديث ابن عمر - رضي الله عنه - قال: كنا نمسك عن الاستغفار

---

(١) في (ب): [المشددون].

(٢) «صحيح البخاري» (٦٧٧٧)، بلفظ: قال بعض القوم: أخزاك الله! قال: «لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان».

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) في (ج): [للرجاء منه].

لأهل الكبائر[١] حتى سمعنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] قال، يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني ادخرت دعوتي شفاعة لأهل الكبائر من أمتي**»[٢] فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا، ثم نطقنا بعد ورجونا. رواه الهيثمي في «مجمع الزوائد» في موضعين من خمس طرق، أحدها صحيح، وله شاهد عن ابن مسعود، بل أحاديث الشفاعة المتواترة تشهد له، والله أعلم، فيه وفي آية الممتحنة فائدة نفيسة، هي أن ذلك آخر الأمرين، إن روي ما يعارض هذه الأدلة.

وقد ذكرت في «العواصم»[٣] أدلة كثيرة على تأخر ذلك في أول مسألة الوعد والوعيد، وهي مفيدة جدًّا، ثم وجدته قد ذكره النووي وقواه في «شرح مسلم»[٤] ويعضده[٥] ما نص عليه من العفو عمن فر يوم أحد، ومن حديث أهل الإفك إلا الذي تولى كبره منهم[٦] لأنه عبد الله بن أبي بن سلول[٧] وهو منافق.

ومنه حديث[٨] مسطح ونزول الآية فيه.

***

---

(١) انظر «العواصم» (٣/ ٥٩١).

(٢) حسن صحيح، أخرجه أحمد (٢٥٤٦)، والطيالسي (٢٧١١)، وبنحوه الترمذي (٣١٤٨) عن أبي سعيد، وعند البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد (٤٣٥١).

(٣) «العواصم» (٣/ ٥٩١-٦٢٠) ط جديدة.

(٤) «شرح مسلم» (٨/ ٢٩٤) عند رقم(٢٤٩٤) ط دار الحديث.

(٥) في (أ، ج): [يعضده].

(٦) زيادة من (ب).

(٧) انظر «صحيح البخاري» (٤٧٤٩).

(٨) انظر «صحيح البخاري» (٤٧٥٠) و(٢٠٩٣).

[تحريم المشاحنة والمهاجرة]

ومنه تحريم المشاحنة والمهاجرة، بل جعلها كالشرك في منع المغفرة للمتهاجرَين حتى يصطلحا، كما صح ذلك من حديث أبي هريرة(١) وله شواهد كثير عن أبي بكر وعوف بن مالك وعبد الله بن عمر ومعاذ وأبي ثعلبة وأسامة وابن مسعود وجابر، ذكرها الهيثمي في «مجمع الزوائد» في شحناء الرجل على أخيه والأخ يطلق على المسلم، لقوله تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي...﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ [الحجرات:٩ - ١٠] فسمى الباغي أخًا.

ولقول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في المحدود في الخمر: «**لا تعينوا الشيطان على أخيكم**» كما تقدم.

ولأن العمل بذلك في أحاديث الشحناء وحقوق المسلم على المسلم(٢) هو الأظهر والأحوط، ما لم يؤد إلى الفساد في الدين والتهوين لمعاصي رب العالمين، ويخرج من هذا أهل النفاق بالنصوص والإجماع، فلذلك قال أهل السنة: تجب كراهة ذنب المذنب العاصي ولا تجب كراهة المسلم نفسه، بل يجب لإسلامه.

قلت: حبًّا لا يوقع في معصية ولا يؤدي إلى مفسدة ويكره ذنبه، وهو قول أحمد بن عيسى من أهل البيت، ذكر معناه عنه صاحب «الجامع الكافي» في ولاية علي عليه(٣) السلام.

---

(١) لفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس إلا المتشاحنين...» «صحيح مسلم» (٢٥٦٥).

(٢) «حق المسلم على المسلم ست...» «صحيح البخاري» (١٣٤٠) ومسلم (٢١٦٣).

(٣) في (ب) زيادة منكرة [أفضل]. «الجامع الكافي» من كتب الزيدية المعتدلة كما ذكره الأمير=

الفرع الثاني: أن يسير الاختلاف لا يوجب التعادي بين المؤمنين، وهو ما وقع في غير المعلومات القطعيات[1] من الدين التي دل الدليل على تكفير من خالف فيها، والأصل في الأمور المختلف فيها هو عدم العلم الضروري الذي يكفر المخالف فيه حتى يدل الدليل على ذلك، وفي إثبات مسائل قطعية شرعية لا ظنية ولا ضرورية خلاف، والصحيح أنه لا واسطة بينهما، مثلما أنه لا واسطة بين التواتر والظن في الأخبار وفاقًا، وعلى هذا نقل التكفير والتأثيم.

والذي يدل على أنه معفو عن يسير الاختلاف وجوه:

أحدها: أنه وقع بين الملائكة عليهم السلام[2]. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [ص:٦٩] وفي حديث البخاري ومسلم عن الخدري في حديث القاتل مائة نفس، أنه اختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب حتى أرسل الله تعالى[3] ملكًا يحكم بينهم.

وثانيها: ثبت في كتاب الله تعالى حكاية الاختلاف بين موسى[4] والخضر، وبين موسى وهارون، وبين داود وسليمان، وهو صريح ما نحن فيه؛ لأن اختلافهما في حادثة واحدة في وقت واحد في شريعة واحدة[5].

=الصنعاني -رحمه الله- وهو كتاب مفقود، قالوا في عصرنا هذا أنهم طبعوا بعض أجزاء، وهي غير موجودة الآن، وهم عازمون على إخراج طبعة جديدة منه، أي: الموجود.

(١) في (ب): [القطيعة]. والحديث أخرجه البخاري (٣٧٣، ٣٧٤)، ومسلم (٢٧٦).

(٢) قال صلى الله عليه وسلم: «سألني ربي فقال: يا محمد، فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: في الكفارات والدرجات». انظر: «صحيح الترمذي» (٤٢٣٤)، وأحمد (٣٤٨٤).

(٣) ساقطة من (ب، م).

(٤) انظر «تفسير القرطبي» (١٨/ ٢٣٦)، والعواصم (١/ ١٥٨).

(٥) ساقطة من (ج).

وثالثها: ما رواه ابن مسعود قال: سمعت رجلًا قرأ آية، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ خلافها، فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهة، فقال: «**كلاكما محسن، ولا تختلفوا؛ فإن من قبلكم اختلفوا فهلكوا**»(١) رواه البخاري والنسائي. وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثله في قصته(٢) مع هشام بن حكيم، رواه الجماعة(٣) كلهم. ولهذا المعنى طرق جمة تقتضي تواتره ذكرتها في «العواصم». وفي (خ م س) عن جندب مرفوعًا: «**اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه**»(٤) فهذا الخلاف(٥) الذي نهى عنه وحذر منه الهلاك هو التعادي، فأما الاختلاف بغير تعادٍ فقد أقرهم عليه، ألا تراه قال لابن مسعود: «**كلاكما محسن**» حين أخبره باختلافهما في القراءة ثم حذرهم من الاختلاف، فدل على أن(٦) بعد الحكم بإحسانهما في ذلك الاختلاف، فالاختلاف المحذر منه غير الاختلاف المحسن(٧) منهما، فالمحذر منه التباغض والتعادي والتكاذب المؤدي إلى فساد ذات البين وضعف الإسلام وظهور أعدائه على أهله، والمحسن هو عمل كل أحد بما علم، مع عدم المعاداة لمخالفة والطعن عليه، وعلى ذلك درج السلف الصالح من أهل البيت والصحابة والتابعين، وصنف محمد بن منصور في هذا كتاب «الجملة والألفة» وحكى فيه عن قدماء العترة(٨)

---

(١) «صحيح البخاري» (٢٤١٠)، وأحمد (٣٧٢٤)، والنسائي في الكبرى (٨٠٩٤)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦)، و «العواصم» (١/ ١٥٧).

(٢) في (ب، م): [قضيته].

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٩٢)، ومسلم (٨١٨).

(٤) «صحيح البخاري» (٥٠٦١)، ومسلم (٢٦٦٧).

(٥) في (ب): [الخلاف].

(٦) ساقط من (ب، ج).

(٧) في (ب): [به] ولعلها زائدة.

(٨) في (ب، م): [المعتزلة] وهو خطأ فاحش.

التوالي مع الاختلاف في بعض العقائد، بل حكى ذلك عن قدماء المعتزلة[١] أيضا، وقد نقلت كلامه في ذلك بحروفه إلى مسألة القرآن من «العواصم»[٢].

الفرع الثالث: في التكفير والتفسيق بالتأويل.

[التكفير بالتأويل]

وفي التكفير بالتأويل أربعة أقوال:

الأول أنه لا كفر بالتأويل [لأنه لا يفيد الظن][٣].

الثاني أنه يكفر به ولكن لا تجري عليهم أحكام الكفار في الدنيا.

الثالث أن أمرهم إلى الإمام في الأحكام.

الرابع أنه كالكفر بالتصريح، فيكون قتالهم إلى آحاد الناس على الصحيح في الكفار بالتصريح.

واختلف في كفار التأويل من هم؟ على أربعة أقوال أيضًا:

الأول أنهم من أهل القبلة.

الثاني من ذهب إلى مذهب وهو فيه مخطئ بشبهة يعلم بطلانها دلالة من الدين، والصريح بخلافه.

الثالث من ذهب إلى الخطأ بشبهة، والصريح بخلافه.

---

(١) في (ب) تقديم وتأخير.

(٢) «العواصم» (٢/ ١٢٦-١٢٨) ط الجديدة.

(٣) في (ب، م) خطأ في التقديم والتأخير ونقل جملة من سطر إلى آخر.

والرابع[1]: من ورد فيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله - أنه كافر، والصريح بخلافه.

واعلم أن أصل الكفر هو التكذيب المتعمد لشيء من كتب الله تعالى المعلومة، أو لأحد من رسله عليهم الصلاة[2] والسلام، أو لشيء مما جاؤوا به إذا كان ذلك الأمر المكذَّب به معلومًا بالضرورة من الدين.

ولا خلاف أن هذا القدر كفر، ومن صدر عنه فهو كافر إذا كان مكلفًا مختارًا غير مختل العقل ولا مُكرَه.

وكذلك لا خلاف في كفر مَن جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع وتستر باسم التأويل، فيما لا يمكن تأويله، كالملاحدة في تأويل جميع الأسماء الحسنى، بل جميع القرآن والشرائع والمعاد الأخروي؛ من البعث والقيامة والجنة والنار.

وإنما يقع الإشكال في تكفير من قام بأركان الإسلام الخمسة المنصوص على إسلام مَن قام بها، إذا خالف المعلوم ضرورة للبعض أو للأكثر، لا المعلوم له، وتأول[3] وعلمنا من قرائن أحواله أنه ما قصد التكذيب، أو التبس ذلك علينا في حقه وأظهر التدين والتصديق بجميع الأنبياء والكتب الربانية، مع الخطأ الفاحش في الاعتقاد ومضادة الأدلة الجلية عقلًا وسمعًا، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة المقدمة وهؤلاء كالمجبرة الخُلَّص المعروفين بالجهمية عند المحققين. وكذلك المجسمة المشبهة في الذات، التشبيه المجمع على أنه تشبيه، احترازًا عما لا نقص فيه مجمع على أنه نقص، مع إثبات كمال الربوبية وخواصها

---

(١) في (ب): [الرابع].

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): [تأويل].

وجميع صفات الكمال، وإلا كان كفرًا صريحًا مجمعًا عليه. وكذلك القدرية على كلا التفسيرين، فإن القدر إن فسر بعلم الغيب السابق فهُم من نفاه، ونفيه كفر بالإجماع، وإن فسر بالجبر ونفى الاختيار عن العباد ونفى التمكين لهم فهُم من أثبته كما تقدم بيانه، فهؤلاء المشبهة والمجبرة مع اختلاف علماء الإسلام في تكفيرهم، بعد إجماعهم على تقبيح عقائدهم وإنكارها.

فذكر الإمام يحيى في «التمهيد»[1] أنهم غير كفار، واحتج على ذلك وجوَّد [القول][2] فيه. وذكر الشيخ مختار في كتابه «المجتبى» عن الشيخ أبي الحسين من رؤوس المعتزلة وعن الرازي من رؤوس الأشعرية أنهما معًا لم يكفراهم، قال: لأن حجة من كفرهم القياس على المشركين المصرحين، وهما قد قدحا في صحة هذا القياس، دع عنك كونه قطعيًّا، وذلك القدح هو بوجود الفارق الذي يمنع مثله من صحة القياس، وهو إيمان هؤلاء بجميع كتب الله تعالى وجميع رسله بأعيانهم وأسمائهم، إلا من جهلوه، وإنما يخالفون حين يدعون عدم العلم، ثم ظهر عليهم ما يصدق من ذلك من إقامة أركان الإسلام وتحمل المشاق العظيمة بسبب تصديق الأنبياء عليهم السلام. ولأن القياس عند المحققين من علماء المعقولات لا يكون قاطعًا؛ لأن الأمرين إن استويا في جميع الوجوه لم يكن قياسًا، وإن وجد بينهما فارق جاز أن يكون مؤثرًا في عدم استوائهما في الحكم، ولم يقم دليل قاطع على أنه [وصف][3] ملغى لا تأثير له.

---

(١) «التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد» (٢/ ٤٠٩) (٢/ ٤٨٨) (٢/ ٥١٧) للمؤيد بالله يحيى ابن حمزة رحمه الله.

(٢) زيادة من (ب، ج).

(٣) ساقط من (ج).

وبيان ذلك أنهم قالوا إن المبتدعة حين غلطوا في صفات الله تعالى فقد عبدوا غير الله فيكفرون[1] قياسًا على المشركين، فإن بعضهم عبد الرب الذي يشبه العباد [وهم المشبهة][2] وبعضهم عبد الرب الذي يجبرهم [وهم المجبرة][3] ونحو ذلك.

والجواب أنهم عبدوا الرب الذي خلق الخلق، وغلطُهم في بعض صفاته لا يخرجهم عن عبادته ويصيِّرهم كمن يعبد الأصنام لوجهين:

أحدهما: أن علماء الكلام يختلفون في كثير من الصفات، كالمدرك والوصف الأخص والمريد، بل كالسميع والبصير، ولم يُلزم بعضهم بعضًا ذلك، ولو كان حقًّا لزمهم.

وثانيهما: أن من شهد أن محمدًا رسول الله وغلط في بعض صفات جسِده أو نسبه لم يكفر قطعًا، فدل على أن من غلط في وصف شيء لم يكن مثل جاحده، وربما قالوا إن ذلك نقص له، فيكون كفرًا قياسًا على من تعمد انتقاصه بما هو نقص بالإجماع.

قلنا: الخطأ فارق مؤثر شرعًا، كالإكراه والنسيان كما سيأتي، ومن اعتقد حسن القبيح وأضافه إليه لحسنه عنده لا لقبحه لا يكون كمن عكس، ودليله اختلافهم في الأعراض[4] وفي الوجه فيها من غير تكفير، وبعضهم يلزمه نسبة الظلم إليه، وبعضهم يلزمه نسبة العبث إليه - عز وجل - عن ذلك.

وقد جود الرد عليهم صاحبهم الشيخ مختار في المسألة التاسعة من التكفير

(١) في (ب): [فيكون] وهو خطأ.
(٢) ساقط من (ج).
(٣) ساقط من (ج).
(٤) في (أ): [الأعواض].

من كتابه «المجتبى» وفيما قبلها وبعدها فليطالع فيه، وقد نقلته بألفاظه أو معظمه إلى مواضعه من «العواصم»[١].

قلت: وأما بقية أدلتهم السمعية فلا تخلو من الظن في معانيها إن لم تكن ظنية اللفظ والمعنى معًا، كما يعرف ذلك النقاد من أهل الأصول [الفقهية][٢] لأنها إما عمومات وظواهر ومعناها ظني، وإن كانت ألفاظها قرآنية معلومة ولها أو لأكثرها أسباب نزلت عليها تدل على أنها نزلت في المشركين المصرحين وتعديتها عن أسبابها ظنية مختلف فيها، أو نصوص جلية لكن ثبوتها ظني لا ضروري، ثم لا يخلو[٣] بعد ذلك مما يعارضها أو يكون أظهر في المعنى منها في[٤] الأحاديث الدالة على إسلام أهل الشهادتين، أو الاكتفاء بهما حتى في أحاديث فتنة القبر[٥] مع كثرتها وصحتها وتلقيها بالقبول واتفاق الفرق على روايتها، وقد ذكرت منها كثيرًا في آخر

---

(١) «العواصم» (١/ ٣٧١) ط الجديدة.

(٢) في (ب، م): [الفقه] وهو خطأ. حاشية: فرق هنا بين أصول الدين وأصول الفقه: فأما أصول الدين فقالوا إنه لا يجوز التقليد في العقليات، كوجود الباري تعالى وحدوث العالم، واستدلوا بدليل حاصله الرجوع إلى قياس منقطع من الشكل الثاني، وهو قولنا: العلم بالله واجب، والعلم بالله لا يحصل عن تقليد، فالواجب لا يحصل عن تقليد. فالديل لا يجري إلا في معرفة الله تعالى، وما يجب له وما يستحيل عليه. والأدلة في أصول الدين كثيرة، منها: ﴿اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨] وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وغيرها. وأما أصول الفقه فهو: ما يبنى عليه غيره. وهو معرفة الأحكام الشرعية الإجمالية. انظر «الدراية شرح الغاية» للأمير الصنعاني رحمه الله (ص ٤١٤-٤١٧) بتحقيقنا، ط دار ابن حزم.

(٣) في (ب): [تخلفو].

(٤) في (ب، ج): [من].

(٥) «العواصم» (٣/ ٥٠٠-٥٢٠) و(٣/ ٧٣٨-٧٤٣) ط الجديدة.

«العواصم»[١] في أحاديث الرجاء، ولولا خوف الإطالة لذكرتها هنا.

وكذلك ما جاء في من آمن بالله ورسله، كقوله تعالى في الجنة: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد:٢١] ونظائرها مما ذكرته في «العواصم» ومثل قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ﴾ [البقرة:٢٥٦] ومثل أحاديث الشفاعة[٢] [وحديث البطاقة][٣] وقد تقدمت الإشارة إلى تواتر معنى ذلك في مسألة الوعد والوعيد في هذا المختصر وبسطتها في «العواصم»[٤] فقاربت خمسمائة حديث، مع ما في القرآن الكريم مما يغني عنها لو لم ترد فيه[٥].

[فهم الصحابة للبشرى وترك التكفير]

ويشهد لها بعد ورودها على ما قدرته في «العواصم» في الكلام على قوله

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) منها: «شفعت الملائكة، وشفع الأنبياء...» «صحيح البخاري» (٧٤٣٩)، ومسلم (٤٥٤).

(٣) ساقط من (ب). والحديث عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن سيخلص رجلًا من أمتي على رؤوس الخلائقة يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلًّا، كل سجل مد البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئًا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب. فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا يا رب. فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك. فتخرج له بطاقة فيها (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله) فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة» قال: «فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله شيء» صحيح أخرجه الترمذي، باب فيمن مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله (٢٦٣٩).

(٤) «العواصم» (٣/ ٥٣٨) جديدة.

(٥) في (ج): [ف] وساقط من (ب).

تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] فهمُ الصحابة للبشرى فيها وفرحهم بها وإقرار المتأولين لها برواية ذلك عنهم، وذلك يدل على عدم تأويلها، ومنهم علي - عليه السلام - وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم. وقد جودت الكلام عليها هنالك[1] بحمد الله وحسن هدايته وتوفيقه.

ومن ذلك ما جاء فيمن أقام الأركان الخمسة ونحو هذه الأمور، وهي أنواع كثيرة جدًّا، معناها متواتر ضروري معارض لما يفهم منه تكفير المبتدعة من هذه الأمة، ومن أقبح التكفير ما كان منه مستندًا[2] إلى وجه ينكره المخالف من [أهل][3] المذهب، مثل تكفير أبي الحسين وأصحابه بنفي علم الغيب، وهم ينكرونه، وتكفير الأشعرية بالجبر الخالص الذي هو قول الجهمية الجبرية، وهم ينكرونه، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النساء:٩٤].

ومن العجب أن الخصوم من البهاشمة[4] وغيرهم لم يساعدوا على تكفير النصارى الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة، ومن قال بقولهم، مع نص القرآن على كفرهم، إلا بشرط أن يعتقدوا ذلك مع القول، وعارضوا هذه الآية الظاهرة بعموم مفهوم قوله: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل:١٠٦] كما سيأتي بيانه وضعفه، مع وضوح الآية الكريمة في الكفر بالقول عضدها حديثان صحيحان.

---

(١) «العواصم» (٣/ ٦٠٣-٦٠٧) ط جديدة.

(٢) في (ج): [استدلال].

(٣) زيادة من (ب).

(٤) سبق ذكر البهاشمة، وأنهم من المخالفين للحق.

كما احتج بهما الإمام المنصور[١] بالله - عليه السلام - حديث ع عن ثابت ابن الضحاك: «**من حلف بملة غير الإسلام كاذبا فهو كما قال**»[٢] وحديث مس د ق على شرط م عن بريدة: «**من حلف قال: إني بريء من الإسلام. فإن كان كاذبًا فهو كما قال، وإن كان صادقًا فلن يرجع إلى الإسلام سالمًا**»[٣] وعن أنس سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله - رجلًا يقول: أنا إذًا يهودي. فقال: «**وجبت**» [ت][٤]. وعن ابن عمر: قال صلى الله عليه وسلم وآله: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**» صحيح عن ابن عمر[٥]. وفي مجمع الزوائد لذلك شواهد عن أنس[٦]. وفي النسائي عن سعد أنه حلف وهو قريب عهد بالجاهلية[٧] فقال: واللات والعزى! فقال له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله: ما نُراك إلا قد كفرت! فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم وآله - فأمره أن يشهد أن لا إله إلا الله ثلاث مرات ثم لا يعود إلى ذلك[٨]. وهذا أمر بتجديد الإسلام.

ثم لم يرضوا بجميع ما ذكرنا معارضًا لما استنبطوه. فتأمل ذلك! وعلى

---

(١) في (أ): [ص].

(٢) «صحيح البخاري» (٦٠٤٧) ومسلم (١١٠).

(٣) صحيح أخرجه أحمد (٢٣٠٠٦)، وأبو داود (٣٢٥٨).

(٤) ساقط من (ب، ج، م).

(٥) ساقط من (ب، ج). الحديث صحيح، أخرجه الحاكم (١/ ١٨)، والترمذي (١/ ٢٩٠)، وأحمد (٢/ ٣٤)، والصحيحة (٢٠٤٢)، والحديث صحيح.

(٦) ساقط من (ب، ج).

(٧) في (ب): [بالجالية] وهو خطأ.

(٨) ضعيف، أخرجه النسائي (٣٧٧٦، ٣٧٧٧). والحديث الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «من حلف منكم فقال: باللات. فليقل: لا إله إلا الله. ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك. فليتصدق»: «صحيح البخاري» (٤٨٦٠)، ومسلم (١٦٤٧).

هذا لا يكون شيء من الأفعال والأقوال كفرًا إلا مع الاعتقاد، حتى قتل الأنبياء والاعتقاد من السرائر المحجوبة، فلا يتحقق كفر كافر قط إلا بالنص الخاص في شخص[1] ولا يدل حرب الأنبياء على ذلك لاحتمال أن يكون على الظاهر كقوله: «**فمن حكمت له بمال أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار**»[2].

ومع نكارة هذا فالملجئ إليه عموم مفهوم ظني ضعيف يأتي، وقد مر اختيار الإمام يحيى وأبي الحسين والرازي في ذلك كله، وهو قول الطبق الأدهم من السلف وعلماء الإسلام وأهل الآثار، كما رواه السيد أبو عبد الله الحسني في كتابه «الجامع الكافي» عن محمد بن منصور الكوفي عن سلف أهل البيت - عليهم السلام - وغيرهم، وصنف فيه كتاب «الجملة والألفة» وهو قول الإمام السيد المؤيد بالله في الجبرية، نص عليه في آخر كتاب «الزيادات»[3].

ومذهب السلف الصالح في ذلك هو المختار مع أمرين: أحدهما القطع بقبح البدعة والإنكار لها والإنكار على أهلها. وثانيهما: عدم الإنكار على من كفر كثيرًا منهم، فإنا لا نقطع بعدم كفر بعضهم ممن فحشت بدعته، بل نقف في ذلك، ولكل علمه، والحكم فيه إلى الله تعالى وذلك لوجوه:

الوجه الأول: خوف الخطأ العظيم في ذلك. فقد صح عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - تعظيم[4] ذلك، بل تواتر ذلك لأهل البحث عن طرق الحديث، حتى تواتر أنه كفر، روَى ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله

---

(١) في (ب، ج): [شخص شخص] ولعل شخص الثانية معجمة.
(٢) «صحيح البخاري» (٢٤٥٨) ومسلم (٤٤٧٣) وأحمد (٢٥٦٧٠).
(٣) مخطوط.
(٤) أي التكفير.

وسلم - أبو ذر وأبو هريرة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب وأبو سعيد الخدري، خمستهم عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مع كثرة الطرق عنهم من غير ما لحديثهم من الشواهد الجمة بألفاظ مختلفة، مثلما ورد في الخوارج[(١)] والروافض[(٢)] وهذا بيان طرف يسير على جهة الاختصار الكثير فنقول.

أما حديث أبي ذر فرواه البخاري ومسلم، ولفظه: «**ومن دعا رجلًا بالكفر أو قال: عدو الله. وليس كذلك إلا حار عليه**[(٣)]» أي: رجع.

وأما حديث أبي هريرة فرواه البخاري، ولفظه: «**إذا قال المسلم لأخيه: كافر. فقد باء بها أحدهما**[(٤)]» [أي: اعترف][(٥)].

وأما حديث ابن عمر فرواه البخاري ومسلم[(٦)] والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. ولفظه مثل لفظ حديث أبي هريرة[(٧)].

---

(١) الخوارج: هم فرقة ضالة، كفروا علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وخرجوا عليه، وهم كما في الأحاديث [كلاب النار] [يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية]. وهم اليوم يسمون أنفسهم بـ (الهجرة والتكفير).

(٢) الروافض: هم فرقة ضالة مضلة رفضوا زيد بن علي -رضي الله عنه- فسماهم بالروافض؛ لأنهم يطعنون في الصحابة، ويرفضون كثيرًا من الآيات والأحاديث. وقد بدعهم الزيدية في اليمن، بل كفرهم بعض علماء الزيدية.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٥٠٨)، ومسلم (٦١).

(٤) «صحيح البخاري» (٦١٠٣).

(٥) زيادة من الصحيح في (د): [أي اعترف].

(٦) «صحيح البخاري» (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠).

(٧) «سنن الترمذي» (٥٦٣٧).

وأما حديث عبد الله بن مسعود فرواه الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد»[١] ولفظه: «**ما من مسلمَين إلا وبينهما ستر من الله، فإذا قال أحدهما لصاحبه هجرًا هتك الله ستره، وإذا قال: يا كافر. فقد كفر أحدهما**» قال الهيثمي: رواه الطبراني[٢] والبزار باختصار من حديث يزيد بن أبي زياد، وحديثه حسن، ورجاله ثقات.

قلت: يزيد هذا أحد علماء الكوفة المشاهير، وهو من رجال السنن الأربعة، وممن قواه شعبة على تعنته في الرجال وبالغ حتى قال: لا نبالي[٣] إذا سمع الحديث منه ألا أسمعه من سواه! وقال ابن فضيل: هو من أئمة الشيعة الكبار.

وأما حديث أبي سعيد الخدري في ذلك فرواه ابن حبان[٤] في «صحيحه» وذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «التلخيص الحبير»[٥] وسيأتي حديث عن ابن عمر مرفوعًا نحو هذا ولكن بغير هذا اللفظ، قال النووي في «شرح مسلم»[٦]: وروى أبو عوانة حديث ابن عمر المتقدم فقال: إن كان كما قال وإلا باء بالكفر. وفي رواية: «**فقد وجب الكفر على أحدهما**» اهـ[٧].

وأما شواهد هذه الأحاديث الخمسة بغير لفظها فكثيرة متواترة، منها أحاديث مروق الخوارج من الإسلام، وكان ذنبهم[٨] الذي اختُصُّوا به من بين الداخلين في

---

(١) «المجمع» (١٢٩٦٦).

(٢) في الطبراني في «الكبير» (٢١٥٥)، و «الأوسط» (٢٥٣٦) ط قرطبة.

(٣) في (ب، ج): [لا يبالي].

(٤) «صحيح ابن حبان» (كتاب الفتن) (٥٩٠٩). أو شابهه.

(٥) «التلخيص» (٤/ ٤٨).

(٦) (٢/ ٥٠).

(٧) حاشية: تأمل هذه الفوائد من الأحاديث النبوية. وانظر: «شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٢٦)، باب بيان حال من قال لأخيه المسلم: يا كافر.

(٨) في (ب): [دينهم] وهو خطأ.

الفتن هو تكفير بعض المسلمين بما حسبوه كفرًا، فوردت الأحاديث بمروقهم بذلك وتواترت، وهي في دواوين الإسلام الستة عن علي - عليه السلام - وسهل ابن سعد وأبي سعيد الخدري وابن عمر بن الخطاب وأبي ذر ورافع بن عمرو الغفاري وجابر بن عبد الله الأنصاري وابن مسعود وأبي برزه الأسلمي وأبي أمامة، وفي حديثه مرفوعًا: «**كانوا مسلمين فصاروا كفارًا**» وإسناده حسن، ورواها غير هؤلاء بما هو معروف في «مجمع الزوائد»[1] وكتب الإسلام من «المسانيد» و«التواريخ»[2] وغيرها.

***

---

(١) «مجمع الزوائد» (١٠-٢٥). أحاديث مروق الخوارج، عن عقبة النسائي (١٢٩٦٢) وعن أبي بكرة في «المستدرك» (٢٦٤٥)، وعن أنس في «المعجم الأوسط» (٢٦٤٩)، و«المستدرك» (٢٣٧٢)، وعن أبي سعيد في «السنن» (١٢٩٦٢). وعن أنس عشرين حديثًا في «صحيح البخاري» وغيرها.

(٢) أحاديث مروق الخوارج في كتب السنة: عن جابر في «الأدب المفرد» (٧٧٤)، و«المستدرك» (٢٣٧٢) صحيح. وفي «المختارة» للضياء المقدسي (٢/ ٣٥٣) و(١٨٣٧) و(١٨٩٤) بإسناد حسن. وعن عقبة بن عامر في «السنن الكبرى» (٥٦٤٩). وعن أبي سعيد الخدري في «السنن الكبرى» للبيهقي (١٢٩٦٢)، وعن أبي بكرة في «مستدرك الحاكم» (٢٦٤٥). وعن أنس ابن مالك في «المعجم الأوسط» للطبراني (٢٦٤٩) و(٢٤٧٠) سبعة أحاديث. و«الصغير» (١٠٤٩)، وفي «الكبير» (١٧٥٣)، وعن عمر بن الخطاب في «المنتقى» لابن الجارود (١٠٨٣)، و «الموطأ» (٨٦٤)، و «حلية الأولياء» (٥/ ٧٢)، و أبو داود (٤٧٦٧)، و (٤٧٦٥)، «صحيحه»، وابن ماجه (١٦٩)، و الترمذي (٢١٨٨)، والنسائي (٤١٠٢). وفي صحيح البخاري (٣٣٤٤) عشرين حديثًا، وفي مسلم (٢٥٠) عشرة أحاديث. وعن علي في «مسند أبي يعلى» (٤٧٨)، وعن عاصم بن كليب عند أحمد (٤٨٢) و (٦٧٣)، و (١٠٨٦) ٢٦ حديثًا، وعن سهل بن حنيف في مصنف أبي شَيْبة (٥٣) وعن سويد بن غفلة عن علي بن أبي طالب في مسند ابن الجعد (٢٥٩٥) والبزار (٤٨١) والحمدي (٧٤٩) والطيالسي (١٦٨)، وابن أبي شَيْبة (٤٨)، وعن أبي برزة «الصحيحة» (١٨٩٥). وغيره ذلك.

[ذكر أحاديث كفر الروافض]

ومنها أحاديث كفر الروافض[١] وقد رويت من طُرق كثيرة على غرابتها وخلو دواوين الإسلام الستة منها، فرويت عن علي -رضي الله عنه -[٢] وفاطمة والحسن - عليهما السلام - وابن عباس وأم سلمة رضي الله عنهما[٣].

وروى الإمام الهادي -عليه السلام- منها حديث الحسن - عليه السلام - في «كتاب الأحكام»[٤] في «كتاب الطلاق» منه في (باب من طلق ثلاثا) وقد ذكر الإمامية فقال ما لفظه: وفيهم ما حدثني أبي وعمي محمد والحسن عن أبيهم القاسم عن أبيه عن جده عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب -عليه وعليهم السلام- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: **«يا علي، يكون في آخر الزمان قوم لهم نبز يعرفون به، يقال لهم: الرافضة. فإن أدركتهم فاقتلهم قتلهم الله تعالى؛ فإنهم مشركون»**[٥] انتهى بحروفه. ولا أعلم في

---

(١) أحاديث كفر الروافض في مسند عبد بن حميد الكشي، مسند ابن عباس (١/ ٢٢٢) رقم(٦٩٨)، ومسند أبي يعلى الموصلي، مسند ابن عباس رضي الله عنهما (٤/ ٤٥٩) رقم(٢٥٨٦)، و«بغية الحارث عن زوائد مسند الحارث» (٢/ ٩٤٥) رقم(١٠٤٣)، وتثبيت الإمامة وترتيب الخلافة لأبي نعيم (١/ ٢٢) رقم(٢٩)، ومعجم ابن الأعرابي (٤/ ٢) رقم(١٤٩٩). و«الأحكام» للهادي يحيى ابن الحسين (١/ ٤٥٤-٤٥٥)، و«ميزان الذهبي» (١/ ٣٥٨)، و«مسند البزار» (٤٩٩)، وفي «مجمع الزوائد» في أكثر من سعة مواضع منها (١٦٤٣٢)، و«المطالب العالية» (٢٩٩٥).

(٢) في (ب، ج): [عليه السلام].

(٣) عن علي بن أبي طالب في «مجمع الزوائد» (٣٦)، وهو حسن. والبزار (٤٩٩). وعن فاطمة «مجمع الزوائد» (٣٥) (٣١)، و«المطالب العالية» (٢٩٩٦)، وعن ابن عباس في «المجمع» (٣٣، ٣٤)، وقال: هو عند البزار والطبراني بإسناد حسن.

(٤) كتاب «الأحكام» للهادي (١/ ٤٥٤-٤٥٥).

(٥) أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٦٩٨) مسند ابن عباس. وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٨٦)،=

الأحكام إسنادًا متصلًا مسلسلًا بأهل البيت -عليهم السلام- سواه، إلا أن يكون مرسلًا أو مقطوعًا أو مدخلًا فيه غيرهم من الرواة. وقد أحببت سياق هذا الإسناد الشريف لهذا المتن لجلالة رواته واختصرت أسانيد سائر الأحاديث.

فأما حديث علي - عليه السلام - بمثل ذلك فرواه الهيثمي في «مجمع الزوائد»[1] وعبد الله بن أحمد بن حنبل في «زوائد المسند» والبزار في «مسنده» وابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» من طريق أبي حباب الكلبي عن أبي سليمان الهمداني عن علي -عليه السلام- والذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» في نقد الرجال من طريق أخرى، في ترجمة كثير بن إسماعيل النواء، ولكن لفظه في «الميزان»: «**يكون بعدي قوم من أمتي يسمون الرافضة؛ يرفضون الإسلام**»[2].

وأما حديث فاطمة بنت محمد رسول الله[3] - صلى الله عليه وآله وسلم - فرواه الهيثمي في «مجمع الزوائد» وأبو يعلى، وصاحب الفصول السبعة والعشرين في «فضائل أمير المؤمنين عليه السلام» في الفصل الحادي والعشرين منه، والذهبي في موضعين من كتابه «الميزان»: أحدهما في ترجمة تليد[4] بن

=و«بغية الحارث من مسند الحارث» (٢/ ٩٤٥) رقم(١٠٤٣)، وتثبيت الإمامة لأبي نعيم (١/ ٢٢) رقم(٢٩). و«معجم ابن الأعرابي» (٤/ ٢) رقم(١٤٩٩). والدارقطني في «العلل» (١٥/ ١٨٠-١٨١). وذكره الصَّنْعاني -رحمه الله- في «توضيح الأفكار» (١/ ١٥٥) ط مكتبة ابن تيمية - مصر. وأشار إلى موضع الحديث هنا في «الإيثار».

(١) «مجمع الزوائد» رقم(٣٥).

(٢) ضعيف، أخرجه البزار (١/ ١٠٥)، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٠٢)، و«مجمع الزوائد» (٣٥)، وأبو يعلى (٢٥٨٦)، وزوائد «المسند» (١/ ١٠٣)، وابن الجوزي في «الضعفاء» (٣/ ٢٢)، وذكر ابن عدي أن كثير مفرط في التشيع، وقال السعدي: زائغ. «الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٠٧)، والبيهقي في «الدلائل» (٢٩٣١).

(٣) ساقط من (ب، ج، م).

(٤) خطأ في (ب)..

سليمان الكوفي الشيعي. وثانيهما في ترجمة أبي الجارود زياد بن المنذر الشيعي. وقال الهيثمي: رواته ثقات.

ولفظ رواية تليد في «الميزان»: نظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم وآله - إلى علي - عليه السلام- فقال: «**هذا في الجنة، وإن من شيعته قومًا يلفظون الإسلام، لهم نبز، يسمَّون: الرافضة. من لقيهم فليقتلهم فإنهم مشركون**» ولفظ أبي الجارود: «**أما إنك يابن أبي طالب وشيعتك في الجنة، وسيجيء أقوام ينتحلون حبك يقال لهم: الرافضة. فإن لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون**»[1].

وأما ابن عباس فمنه حديثان: أما أحدهما فرواه الطبراني والهيثمي[2] وقال: إسناده حسن[3]. وأما الحديث الثاني فرواه أبو يعلي والبزار والطبراني والهيثمي وقال: في بعض رجاله خلاف.

قلت: ومثل ذلك ينجبر بحديثه الآخر، بل بجميع أحاديث هذا الباب.

وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني[4] والهيثمي من طريق الفضل بن غانم، وفي ترجمة أبي بكر بن عياش من الميزان[5] أن هارون الرشيد سأله عن صحة هذا الحديث، وذلك دليل شهرته. فهذه شواهد جميلة؛ لأن معظم ذنوب الخوارج[6]

---

(١) ضعيف، أخرجه الذهبي في «الميزان» (٢/ ٩٣)، و«مجمع الزوائد» رقم(٣٥)، و«الميزان» (١/ ٣٥٨).

(٢) إسناد حسن. أخرجه البزار (١/ ١٠٥)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٤٢)، وأبو يعلى (٤/ ٤٥٩)، والهيثمي (٣٣)، والميزان رقم(٢٩٦٥)، (٢/ ٩٣)، ورقم(١٣٣٩).

(٣) أخرجه عبد بن حميد (٦٩٨)، والبزار (٤٩٩)، والهيثمي (٣٤)، وقال: رواه الطبراني بإسناد حسن، والطبراني في الكبير (١٢/ ٢٤٢).

(٤) الطبراني في «الأوسط» (٦٦٠٥).

(٥) «الميزان» (١/ ٣٥٨)، في ترجمة أبي بكر بن عياش (٥٠١)، والهيثمي (٢٩٩٦).

(٦) تقديم وتأخير. الخوارج كفروا عليًّا والصحابة رضي الله عنهم، والروافض كفروا عمر والصحابة رضي الله عنهم.

والروافض هو التكفير.

وأما الشواهد التفصيلية فكثيرة جدًّا، وهي أنواع مختلفة:

منها حديث[١] ثابت بن الضحاك مرفوعًا، وفيه: «**من قذف مؤمنًا بكفر فهو كقاتله**» قال ابن الجوزي في «جامع المسانيد»: خرجاه في الصحيحين[٢].

قلت: وهو طرف من حديثه الطويل فيهما الذي فيه: «**من حلف بملة غير الإسلام**» وغير ذلك، ورواه الترمذي[٣] وقال: حسن صحيح. فهو يشهد للتغليظ في تكفير المؤمن وأنه أغلظ من السباب المطلق؛ لأنه قد ثبت أن «**سبابه فسوق وقتاله كفر**»[٤] والقتل أعظم من القتال.

ومنها حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**المؤمن أكرم على الله من بعض ملائكته**» رواه ابن ماجه في الفتن[٥] وهو يستلزم ذلك؛ لأن من كفَّر ملكًا كفَر.

ومن الشواهد على ذلك أحاديث «**المستبان ما قالًا فعلى البادئ منهما فيه**» عند مسلم[٦] وغيره عن أبي هريرة، وأحاديث التحذير من الفتن «**يصبح الرجل فيها مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا**».

---

(١) حاشية: الحديث أوله: «ليس على رجل نذر فيما لا يملك، ولعن المؤمن كقتله، ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة، ومن حلف على سوء الإسلام كاذبًا فهو كما قال، ومن قذف مؤمنًا بكفر فهو كقتله» أخرجه أحمد والشيخان وأهل السنن الأربع. الجامع الصغير.

(٢) «صحيح البخاري» (١٣٦٣)، ومسلم (١١٠).

(٣) الترمذي (١٥٤٣).

(٤) البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤)، والنسائي (٤١٠٦).

(٥) «ضعيف ابن ماجه» (٣٩٤٧)، وفي «الزوائد»: إسناده ضعيف لضعف يزيد بن سفيان.

(٦) «صحيح مسلم» (٢٥٨٧) بلفظ: «المستبان ما قالا فعلى البادئ...» وأحمد وأبو داود والترمذي.

ومنها ما رواه الحاكم في «المستدرك»[١] من حديث الأعمش عن زيد ابن وهب عن ابن مسعود يرفعه: «**لو أن رجلين دخلا في الإسلام فاهتجرا كان أحدهما خارجًا عن الإسلام حتى يرجع الظالم**» وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم. فهذا في المهاجرة محمول على الخروج عن الإسلام الكامل، فإذا كان مجرد المهاجرة يبلغ هذا الحد في التغليظ لم يستبعد أن يكون التكفير كفرًا على الحقيقة. ولحديث ابن مسعود شواهد متواترة في تغليظ تحريم المهاجرة، وأنها قرنت بالشرك في المنع من العفو عن صاحبها دون سائر الكبائر من ذنوب أهل الإسلام.

ففي «الموطأ» لمالك و«مسند أحمد» من ثلاث طرق، وفي «سنن أبي داود» والترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**تعرض الأعمال في كل خميس واثنين، فيغفر الله - عز وجل - في ذلك اليوم لكل امرئ لا يشرك بالله شيئًا، إلا امرأً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقول: اتركوا هذين حتى يصطلحا**»[٢] وفي رواية: «**إلا المتهاجرين**».

وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**تعرض الأعمال يوم الإثنين ويوم الخميس، فمن مستغفر فيغفر له، ومن تائب فيتاب عليه، وترد أهل الضغائن بضغائنهم**» رواه الطبراني في «الأوسط» والهيثمي وقال: رجاله ثقات.

وعن ابن مسعود وأسامة بن زيد عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- نحو ذلك، رواهما الطبراني[٣] والهيثمي. وعن أبي أيوب الأنصاري نحو ذلك، رواه الهيثمي[٤].

---

(١) «مستدرك الحاكم» (١/ ٢٢).

(٢) صحيح، أخرجه أحمد (٧٦٣٩)، ومسلم (٢٥٦٥)، وأبو داود (٤٩١٦)، والترمذي (٢٠٢٣)، والبغوي في «الجعديات» (٣٠٦١)، وفي «فضائل الأوقات» للبيهقي (٢٩٢)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٩٠٩)، و«مصنف عبد الرزاق» (٧٩١٥)، و ابن خزيمة (٢١٢٠).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٤١٩). و «المجمع» (١٠/ ١٥٣).

(٤) أخرجه الهيثمي (٣/ ١٩٧).

ويأتي حديث ابن مسعود في ذلك في الوجه السابع، وفيه: «**فأولهما فيئًا يكون سبقه بالفيء كفارة له، وإن ماتا على صرامهما لم يدخلا الجنة جميعًا**» رواه أحمد[(١)] بإسناد صحيح.

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «**إذا كان ليلة النصف من شعبان غفر الله تعالى لعباده، إلا ما كان من مشرك أو مشاحن لأخيه**» رواه البزار والهيثمي[(٢)].

وعن أبي هريرة مثله، وعن عوف بن مالك مثله، وعن معاذ مثله ورجاله ثقات، وعن أبي ثعلبه الخشني نحوه، وعن عبد الله بن عمر نحوه. فهذه بضعة عشر حديثًا في ذلك، وفي تحريم المهاجرة فوق ثلاث[(٣)] نحو ذلك، ولكن استثنى فيها ما دون الثلاث رحمة للمسلمين؛ لما في الطباع من قوة الداعية إلى ذلك في بعض الأحوال، وذلك عند الغفلة من هذا الوعيد الشديد بعدم العفو عن هذا الذنب بخصوصه حين يعفي عن سائر الذنوب؛ وذلك لأن من عدل الله تعالى ولطيف جزائه يوم الدين أن يعامل كل عامل على حسب اختياره واعتقاده[(٤)] ومذهبه، فلما كان المهاجر المشاحن قد اختار ترك العفو عن أخيه مذهبًا له وحكم بحسنه جوزي بذلك جزاء وفاقًا، كما يشهد له قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الآية [النور:٢٢] في قصة أبي بكر مع مسطح، ونظائر ذلك كثيرة وصحيحة، نسأل الله العافية من ذلك. وفي «سنن أبي داود» بإسناد صحيح: «**هجر المسلم سنة كسفك دمه**»[(٥)].

---

(١) إسناده صحيح، أخرجه أحمد (٤/ ٢٠).

(٢) صحيح أخرجه البزار في «زوائده» ص(٢٤٥)، وابن خزيمة (٩٠)، واللالكائي في «السنة» (١/ ٩٩)، و«مسند أبي بكر المروزي» (١٠٤)، والدارقطني في النزول (٧٥-٧٦)، و«الصحيحة» (١١٤٤).

(٣) سبق تخريجه، وهو صحيح.

(٤) في (ج) تقديم وتأخير من الناسخ.

(٥) صحيح أخرجه أبو داود (٤٩١٥) بلفظ: «من هجر أخاه...»، و«الأدب المفرد» (٤٠٤)، وأحمد (٤/ ٢٢٠)، والحاكم (٤/ ١٦٣)، و«الصحيحة» (٩٢٨)، وقد جاء بلفظ: «هجر المسلم...» عند ابن قانع، كما في «صحيح الجامع» (٧٠٢٠).

[الغالب على أهل البدع العجب]

وسيأتي في الوجه السابع ما يناسب هذا من الحث على إصلاح ذات البين وتسمية التفرق والتباغض الحالقة للدين، وفي مجموع ذلك ما يشهد لصحة التغليظ في تكفير المؤمن وإخراجه من الإسلام، مع شهادته بالتوحيد والنبوات، وخاصة مع قيامه بأركان الإسلام، وتجنبه للكبائر، وظهور أمارات صدقه في تصديقه لأجل غلطه في بدعة لعل الكفر له لا يسلم من مثلها أو قريب منها، فإن العصمة مرتفعة، وحسن ظن الإنسان بنفسه لا يستلزم السلامة من ذلك عقلًا ولا شرعًا، بل الغالب على أهل البدع شدة العجب بنفوسهم والاستحسان لبدعتهم، وربما كان آخر[(١)] ذلك عقوبة على ما اختاروه أول مرة من ذلك، كما حكى الله تعالى ذلك في قوله: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:٩٣] وهي من عجائب العقوبات الربانية، والمحذرات من المؤاخذات الخفية، ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين.

وقد كثرت الآثار في أن إعجاب المرء بنفسه من المهلكات، كما في حديث أبي ثعلبة الخشني عند (د ت).

وعن ابن عمر مرفوعًا: «**ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوًى متبَّع، وإعجاب المرء بنفسه**»[(٢)].

---

(١) في (ب، ج) خطأ.

(٢) صحيح، أخرجه البزار (٨٠)، من حديث أنس، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢١٩) والبزار (٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٣٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه البزار (٨٣)، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه. وأخرجه الهيثمي في «المجمع» (١/ ٩١)، عن ابن عمر رضي الله عنهما. والصحيحة للألباني رحمه الله (١٨٠٢).

وعن أنس وابن عباس وابن أبي أوفى، كلهم عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - مثل ذلك، رواها الهيثمي في «مجمعه».

ودليل العقوبة في ذلك أنك ترى أهل الضلال أشد عجبًا وتيهًا وتهليكًا للناس واستحقارًا لهم، نسأل الله العفو والمعافاة من ذلك كله. وفي ذلك حديث حذيفة الصحيح عند مسلم المشهور عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «**تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا، فأي قلب أُشرِبَها نُكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نُكت فيه نكتة بيضاء، حتى يصير على قلبين: أبيض مثل الصفا، فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض. والآخر أسود مربادًّا، كالكوز مجخيًا، لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلا ما أُشرب من هواه**»[1].

فينبغي من كل حازم لبيب إيقاظ خاطره والحذر العظيم عن الأمور التي تواترت النصوص من الصحاح وتواترت بأنها كفر وخروج عن الإسلام، أو نحو ذلك مما لم يحصل دليل قاطع على أنه متأول من غير[2] إجماع صحيح أو نص معارض لذلك صحيح، وذلك مثلما قدمنا من تكفير من يجوز أنه مسلم بمجرد الإلزامات والتمحلات التي متى سلمت عارضها مثلها أو أقوى منها كما تقدم.

[الحذر من التكفير]

فإن قيل: أليس قد ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يكفُر من كفَّر مسلمًا على الإطلاق؟

---

(١) «صحيح مسلم» (١٤٤)، والبخاري (٥٢٥).

(٢) ساقط من (ب) وفي (أ، د): [نحو إجماع].

فالجواب أن ذلك صحيح، ولكن لا حجة فيه توجب تقديمه على النصوص حيث لم يكن تأويلها إجماعًا، فقد حكى الخلاف في ذلك الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة» حيث شرح حديث أبي ذر المقدم ذكره[(١)] في «كتاب اللعان»[(٢)] فقال: وهذا وعيد عظيم لمن يكفر أحدًا من المسلمين، وليس كذلك، وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق [كثير][(٣)] من المتكلمين، ومن[(٤)] المنسوبين إلى السنة وأهل الحديث [لما اختلفوا في العقاب فغلطوا على مخالفيهم وحكموا بكفرهم][(٥)] وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية، وقد اختلف الناس في التكفير وسببه حتى صنف فيه مفردًا... إلى قوله: والحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر، فإنه حينئذ يكون مكذبًا للشرع، وليس مخالفة القواطع مأخذًا للتكفير، وعبر بعض أهل الأصول عن هذا بما معناه أن من أنكر طريق[(٦)] إثبات الشرع لم يكفر كمن أنكر الإجماع، ومن أنكر الشرع بعد الاعتراف بطريقه كفر لأنه مكذب. قال: وقد نقل عن بعض المتكلمين[(٧)] أنه قال: لا أكفر إلا من كفرني. وربما خفي سبب هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محمله الصحيح، والذي ينبغي أن يحمل عليه أنه قد لمح هذا الحديث الذي اقتضي أن من دعا رجلًا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر، وكذلك قال[(٨)] صلى الله عليه وآله وسلم: «**من قال**

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) «العدة شرح العمدة» (٤/ ١٨٥) ط. الكتب العلمية. وانظر: إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل للأمير الصنعاني رحمه الله (ص١٩٠-) بتحقيقنا. ط دار ابن حزم - بيروت.

(٣) زيادة من الأصل.

(٤) خطأ في (ج).

(٥) زيادة من الأصل [شرح العمدة].

(٦) ساقط من (ج).

(٧) ساقط من (ج).

(٨) ساقط من (ج).

لأخيه: يا كافر. فقد باء بها أحدهما»[١] وكأن هذا المتكلم يقول: هذا[٢] الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين، فإذا كفرني بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا، وأنا قاطع بأني لست بكافر، فالكفر راجع إليه انتهى[٣].

وفيه ما ترى[٤] من تقرير الخلاف في الأخذ بظواهر النصوص مما يؤمن المكفر لغيره أن يخطئ في نظره في طريق التكفير، كما ذلك عادة الفطناء والأذكياء، أعني الخطأ في مثل هذه المزالق، ولو كان خطأ الأذكياء في ذلك نادرًا وأنت منهم لم تأمن أن تقع في ذلك النادر[٥] كيف وخطأهم فيه كثير غالب، وأنت على غير يقين بأنك منهم، فأما دفع الكفر بأنه حديث أحادي فإنه غرور من وجوه:

الأول: أنا قد بينا من طرقه ما يدل على أنه متواتر عند أهل الاطلاع، والمعلوم لا يكون ظنيًّا لجهل الجاهلين له.

الثاني: أن غرضنا الاحتراز على الإسلام مما تجوز صحته في علم الله تعالى، وحديث الواحد وإن لم تعلم صحته فقد يكون صحيحًا ونحن لا نعلم، والصحيح جواز كفر لا دليل عليه كما هو معروف في مواضعه.

***

---

(١) «صحيح البخاري» (٨/ ٣٢)، وقد تقدم.
(٢) ساقط من (ج).
(٣) في (ب): [أ.هـ].
(٤) في (ج): [ما يرى].
(٥) في (ب): [النار] وهو خطأ.

[مبحث جواز العمل بالحديث الواحد في التكفير من غير اعتقاد]

الثالث: أن الفقيه حميدًا في «العمدة» جوز العمل بالحديث الواحد في التكفير من غير اعتقاد، وذكر أنه مذهب الإمام[١] المنصور بالله والمحققين، واحتج بأن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- هم بالغزو لخبر الوليد بن عقبة فنزلت الآية، فامتنع لفسقه لا لأنه خبر واحد، والله سبحانه أعلم.

ويحتج لهم بقبول الشهادة على الردة والكفر والحدود في الفسق، ثم من العبر الكبار في ذلك أن الجمهور لم يكفروا من كفر المسلم متأولًا في تكفيره غير متعمد، مع أن هذه الأحاديث الكثيرة تقتضي ذلك، والنصوص أصح طرق التكفير[٢] فإذا تورع الجمهور مِن تكفير مَن اقتضت النصوص كفره فكيف لا يكون الورع أشد من تكفير من لم يرد في كفره نص واحد! فاعتبر تورع الجمهور هنا وتعلم الورع منهم في ذلك.

فإن قيل: لِمَ تورعوا هنا مع هذه النصوص الصحيحة المتواترة لصريحة؟

قلت: لوجوه:

أحدها: ما روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - من عدم تكفير الخوارج[٣] مع بغضهم له، وبغضه نفاق، بل مع تكفيرهم له - عليه السلام - وهو سيد المسلمين وإمام المتقين وأبعد الخلق أجمعين عما افتراه من ذلك كذبة المارقين، وقد ذكر الفقيه حميد في كتابه «عمدة المسترشدين»[٤] أن ذلك

---

(١) ساقط من (ب، ج).

(٢) أي: لم تورع الجمهور عن تكفير من كفَّر مسلمًا مع ورود النصوص الماضية بكفر من كفر!

(٣) انظر «الاعتصام» (٢/ ٥٩)، وقد سبقت المراجع قريبًا.

(٤) مخطوط في الجامع الكبير صنعاء (الغربية).

هو المشهور عنه عليه السلام. وروى هو أنه - عليه السلام - لما سئل عن كفرهم قال: من الكفر فرُّوا. ولما سئل عن إيمانهم قال: لو كانوا مؤمنين ما حاربناهم! قيل: فما هم؟ قال: إخواننا بالأمس بغَوا علينا فحاربناهم حتى يفيئوا إلى أمر الله.

قال الفقيه حميد: وهذا تصريح بالمنع من كفرهم، وأقرته الصحابة.

قلت: ومن هاهنا ادعى هو، والخطابي وابن جرير قبلهما، الإجماع على عدم تكفيرهم، وكأن الناس تابعوه - عليه السلام - في ذلك لشهرته وعدم منازعة الصحابة ولا بعضهم له عليه السلام.

كما احتج به الفقيه حميد على أنه إجماع، قال: ولأن من كفر إمامًا وحاربه لم يكفر. انتهى[1] كلامه.

وقد روى ابن بطال في «شرح البخاري»[2] كلام ابن جرير ودعواه الإجماع على ذلك في الكلام على الخوارج، وكان في ابن جرير تشيع وموالاة، ذكره الذهبي[3] في «الميزان» في الذب عنه فقال: إن ذلك مروي عنه[4] - عليه السلام- من طرق. وذكر نحو ما تقدم وزاد في روايته: قيل له عليه السلام: فمنافقون؟ فقال: لو كانوا منافقين لم يذكروا الله إلا قليلًا. ثم قال: روى وكيع عن مسعر عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن علي - عليه السلام - أنه قال: لم نقاتل أهل النهروان على الشرك. انتهى[5]. ومراده على الكفر بالقرينة كحديث جابر

---

(١) في (ب): [أ.هـ].

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٣٥)، و«الملل والنحل» (١/ ١١٤).

(٣) «الميزان» (٣/ ٤٩٩) رقم (٧٣٠٦)، و«السنة» للخلال (١/ ١٤٤).

(٤) في (ب): [عن علي].

(٥) انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/ ٣٣٦).

مرفوعًا: «**بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة**» رواه مسلم[1] بهذا اللفظ، وكذا ذكره عنه ابن الأثير في «جامعه»[2] وقبله الحميدي في «جمعه بين الصحيحين».

يوضحه أن ترك الخوارج للشرك، الذي هو عبادة الأصنام وعبادة المخلوقين، كان معلومًا بالضرورة، فلم يكن ليخبر بذلك، وإنما خرج كلامه مخرج حديث جابر ومخرج حديث ابن عباس حيث[3] قال إنه رأى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يصلي إلى غير جدار[4]. أي: غير سترة. وهذا هو النوع المسمي بالخاص يراد به العام، ومنه: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣] أي: لا تؤذهما بذلك ولا بغيره. ونظائره كثيرة.

ويقوي صحة ذلك عنه - عليه السلام - أنه رد على أهل النهروان أموالهم، قال ابن حجر[5]: رواه البيهقي من طرق. فانضمت هذه الطرق إلى تلك الطرق التي ذكرها ابن بطال وأشار إليها الفقيه حميد.

***

(١) «صحيح مسلم» (٨٢).

(٢) النهاية (١/ ١٨٨).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) حسن، أخرجه أحمد (١/ ٢٤٣)، وابن خزيمة (٢/ ٢٦).

(٥) «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٩، ٣٠٩)، و(١٣/ ٥٣٥)، و«الملل والنحل» (١/ ١٤) رقم(٩).

[ذكر الخلاف في من كفر أخاه متعمدًا غير متأول]

وثانيها: ما أشار إليه البخاري في «صحيحه»[١] وترجم عليه من أن ذلك فيما إذا كفَّر أخاه متعمدًا غير متأول، محتجًّا بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يكفِّر عمر في قوله لحاطب إنه منافق، ولا معاذًا في قوله للذي خرج من الصلاة حين طول معاذ إنه منافق[٢]. وأمثال ذلك مع التأويل كثيرة شهيرة.

وأشار الفقيه حميد في «عمدة المسترشدين» إلى اختيار هذا، وصرح الغزالي في المستظهري[٣] باختياره، وطوَّل الكلام فيه ووجَّهه وجوَّده، ولولا خوف الإطالة الكثيرة لنقلته.

وهذه فائدة جيدة تمنع من القطع بتكفير من أخطأ في التكفير متأولًا، فإنا لو كفَّرنا بذلك لكفَّرنا الجم الغفير، فالحمد لله على التوفيق لترك ذلك، والنجاة منه والبعد عنه.

على أنه يرد عليهم أن الاستحلال بالتأويل قد يكون أشد من التعمد مع الاعتراف بالتحريم، وذلك حيث يكون المستحل بالتأويل معلوم التحريم بالضرورة، كترك الصلاة، فإن من تركها متأولًا كفَّرناه بالإجماع، وإن كان عامدًا معترفًا ففيه الخلاف، فكان التأويل[٤] هنا أشد تحريمًا، فلذلك ينبغي ترك التكفير المختلف فيه حذرًا من الوقوع فيه، والله المسلم.

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٠٠٧).

(٢) صحيح، أخرجه أحمد (٣/ ١٠١) بلفظ: «أفتان أنت يا معاذ: لا تطول بهم».

(٣) في (ب): [المستصفى]. والمستظهري غير موجود.

(٤) ساقط من (ج).

وثالثها: أنه[1] قد جاء كفر دون كفر، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤] ومنه أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما وصف النساء بالكفر قال أصحابه: يا رسول الله، يكفُرن بالله تعالى! قال: «**لا، يكفُرن العشير**»[2] أي: الزوج. وهو متفق على صحته.

فلم يحملوا الكفر على ظاهره حين سمعوه منه - صلى الله عليه وآله وسلم - لاحتمال معناه ووجود[3] المعارض، وهو إسلام النساء وإيمانهن، ولم ينكر النبي[4] - صلى الله عليه وآله وسلم- عليهم التثبت في معنى الكفر والبحث عن مراده به.

وكذلك تأولوا أحاديث: «**سباب المؤمن فسوق وقتاله**[5] **كفر**» و«**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[6] مع الاتفاق على صحتها[7] وكثرتها، وللإجماع المعلوم والنص المعلوم على وجوب القصاص، ولو كان كفرًا على الحقيقة لأسقط القصاص، وكذلك تأول كثير من علماء الإسلام حديث «**ترك الصلاة كفر**» مع ما ورد فيه من لفظ الشرك في «صحيح مسلم»[8] وغير ذلك، وكذلك حديث «**النياحة كفر**» وحديث «**الانتساب إلى غير الأب كفر**». قال الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»[9] في «اللعان» في هذا بخصوصه إنه متروك الظاهر

---

(١) في (ب): [أن].

(٢) «صحيح البخاري» (٣٠٤) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٣) خطأ في (ج): [ووجوه].

(٤) زيادة من (ب).

(٥) خطأ في (ب). وانظر: «صحيح البخاري» (٦٨٦٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) «صحيح البخاري» (٤٤٠٣)، ومسلم (٦٦)، والنسائي (٧/ ١٢٦)، وأبو داود (٤٦٨٦).

(٧) تأخير وتقديم في (ب، ج).

(٨) سبق ذكره.

(٩) في «العدة شرح العمدة» (٤/ ١٨٤-١٩٠) ط الكتب العلمية.

عند الجمهور، وفيه إشارة إلى وجود خلاف فيه، وإلا لقال: إجماعًا. ولم يقل كذا في تكفير المسلم أخاه؛ فدل على أن الخلاف فيه ليس بشاذ، فاعرف ذلك.

ورابعها: ما روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «**إذا قال الرجل للرجل: يا يهودي. فاضربوه عشرين سوطًا**» رواه الترمذي من طريق إبراهيم ابن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس، وضعفه الترمذي[(١)] بإبراهيم هذا، وكذلك ضعفه النسائي والدارقطني بإبراهيم، وبعض الرواة عنه شك في رفعه، ذكره الذهبي في «الميزان»[(٢)] لكن وثقه أحمد، وكان عابدًا، وهذا الجرح فيه أقوى ويقدم على قول من يقدم الجرح ومن يقول بالترجيح، خصوصًا مع تلك المعارضات المتواترة عند أئمة الحديث الصحيحة بلا ريب.

على أن ابن ماجه[(٣)] والذهبي جعلوا متن الحديث «**من قال لرجل: يا مخنث**» زاد ق: «**يا لوطي. فاضربوه عشرين سوطًا**» ولم يذكروا السب باليهودية. وقال المزي: رواية[(٤)] (ق) أتم، رواه ابن ماجه من طريق دحيم الحافظ (واسمه عبد الرحمن بن إبراهيم) عن ابن أبي فديك، ورواه الترمذي عن محمد بن رافع عن ابن أبي فديك، وكانت العبادة أغلب على محمد بن رافع من الحفظ، فالبخاري لذلك يتخير من حديثه القليل[(٥)] ولا يستوعبه. ومع هذا الضعف والإعلال[(٦)] لا يعارض

---

(١) ضعيف، أخرجه الترمذي (١٤٦٢).

(٢) «الميزان» (٤/ ٣٦٩).

(٣) ابن ماجه (٢٥٦٨).

(٤) ضعيف، أخرجه ابن ماجه (٢٥٦٨)، وقال البوصيري: رواه الترمذي في «الجامع» بدون لفظ: «إذا قال الرجل للآخر: يا لوطي. فاجلدوه عشرين» وإنما هي من رواية ابن ماجه، كما قال المزي رحمه الله، ورواه البيهقي في «السنن» بدون الزيادة... الخ. «سنن ابن ماجه» (٢٧٩) رقم(٢٥٦٨). والمزي في «التحفة» (٥/ ١٣١).

(٥) في (ج): [فلا].

(٦) في (ج): [والاعتدال].

ما صح وتواتر، ولكن سلك الجمهور مسلك الاحتياط فاقتد بهم في ذلك.

فإذا ثبت أن النص على الكفر غير قاطع فما ظنك بغيره! فلهذه الوجوه الأربعة لم يعمل الجمهور بظاهر هذه الأحاديث.

وأما من كفَّر أخاه متعمدًا غير متأول فاختلفوا فيه؛ فأشار من تقدم إلى كفره، ووجَّهه الغزالي بأنه لما كان معتقدًا لإسلام أخيه كان قوله إنه كافر قولًا بأن الذي هو عليه كفر، والذي هو عليه كفر دين الإسلام، فكأنه قال إن دين الإسلام كفر، وهذا القول كفر من قائله وإن لم يعتقد ذلك.

على أن أبا هاشم وأصحابه من المعتزلة لا يكفِّرون من تعمد النطق بالكفر من غير إكراه عليه، وإن كانا يفترقان في الإثم، كما تقدم، وهذا بعد كثير من التكفير في هذه الصورة، فلو طردوا الاحتياط لتركوا التكفير بالقياس ومآل المذهب، لكنهم كفروا بهما، وهو أضعف من التكفير بتعمد النطق بالكفر اختيارًا بلا إكراه.

وأما النووي فقال في «شرح مسلم»[1] في هذا الحديث (الذي يقتضي كفر من كفَّر أخاه): هذا الحديث مما عده بعض العلماء من المشكلات، فإن مذهب أهل الحق أن المسلم لا يكفُر بالمعاصي، وهذا منها، فقيل في تأويله وجوه: **الأول**: أنه محمول على المستحل لذلك، وبهذا يكفر. **الثاني**: أن المعنى: رجعت عليه نقيصته لأخيه ومعصية تكفيره. **الثالث**: أنه محمول على الخوارج. ورواه ابن بطال أيضًا عن مالك، قال: فقيل له: فيكفرون؟ قال: لا أدري. انتهى كلام ابن بطال[2].

قال النووي: وهو ضعيف؛ لمخالفته الأكثرين والمحققين في كفر الخوارج.

---

(١) شرح «صحيح مسلم» (٦/ ٢٠٨).

(٢) شرح الصحيح (٩/ ٢٨٧).

قال النووي: **الرابع**: أنه محمول على أنه يؤُول به إلى الكفر، فإن المعاصي بريد الكفر، واحتج عليه برواية أبي عوانة «**وإلا باء بالكفر**» وفي رواية: «**فقد وجب الكفر على أحدهما**»[1] انتهى. والظاهر أن هاتين الروايتين حجة عليه لا له. **الخامس**: أن معناه: فقد رجع عليه تكفيره. وليس الراجع عليه حقيقة الكفر بل التكفير؛ لكونه جعل أخاه المسلم كافرًا، فكأنه كفَّر نفسه، إما لأنه كفَّر من هو مثله، وأما لأنه كفَّر من لا يكفِّره إلا كافر يعتقد بطلان الإسلام، وهذا هو الذي ذكره ابن بطال في توجيه كلام البخاري في الفرق بين العامد والمتأول.

وترك النووي القول **السادس**: وهو اختيار البخاري والغزالي والفقيه حميد في تأويل الحديث بالعامد دون المتأول بهذا التوجيه المذكور. وترك أيضًا القول **السابع**: وهو أن الحديث على ظاهره من غير تأويل. وهو الذي ذكره[2] الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»[3] كما سلف. ولا حجة قاطعة مانعة من صحته، وعدم الحجة القاطعة المانعة من صحة ظاهره يوجب الاحتياط البالغ بتركه احتياطًا للإسلام وتعظيمًا له عن المخاطرة به وتعريضه لما لا يؤمن أن يبطله ويسلب نعمته العظمى وينظم صاحبه في جمله أهل الكفر والعمى.

***

(١) «شرح مسلم» للنووي (١/ ٣٢٤-٣٢٧).

(٢) في (ب، ج): [حكاه].

(٣) «العدة شرح العمدة» (٤/ ١٨٤).

[تنبيه في تكفير عوام المسلمين لا يجوز]

وذلك أن هذا الكلام في التحذير من تكفير المبتدعة الذين لم نستيقن أن بدعتهم كفر، مع قبحها وفحشها وكراهتنا لها، وأما[1] تكفير عوام المسلمين لأنهم لم يعرفوا الله تعالى بدليل قاطع على شروط أهل علم الكلام، فإنه يزداد الأمر قوة في كفر من كفَّرهم؛ لأن الحكم بإسلامهم معلوم ضرورة من الدين وتكفيرهم جحد لذلك[2] وقد دل القرآن على صحة إسلامهم حيث قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٤] وقد تقدمت الأدلة على هذا في أول الكتاب هذا فليراجع، وهذا لجلائه لا يحتاج إلى بسط. وبهذا الكلام تم الكلام في الوجه الأول من مرجحات ترك التكفير.

الوجه الثاني من مرجحات ترك التكفير أمر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بذلك في هذه المسألة بالنصوصية والخصوصية، وهذا من أوضح المرجحات، وفي ذلك أحاديث:

منها حديث أنس: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ثلاث من أصل الإيمان: الكف عمن قال: لا إله إلا الله. لا نكفره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل**» الحديث رواه أبو داود في كتاب الجهاد من «السنن»[3] ورواه أبو يعلى[4]

---

(١) في (ب): [أمر] وهو خطأ.

(٢) في (ب): [ذلك].

(٣) ضعيف،أخرجه أبو داود (٢٥٣٢) باب الغزو مع أئمة الجور.

(٤) «مسند أبي يعلى» (٤٣١٢)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٧).

من طريق أخرى، وليس فيها من ضعف إلا يزيد الرقاشي العبد الصالح، ضُعِّف من قبل حفظه، وقد أثنى عليه الحافظ ابن عدي ووثقه وقال: عنده أحاديث صالحة عن أنس أرجو أنه لا بأس به. هذا مع الثناء النبوي على عموم التابعين، فأقل أحواله أن يقوي طريق أبي داود.

ويشهد لها الحديث الثاني عن أبي هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - نحو حديث أنس بمعناه، رواه أبو داود(١).

الحديث الثالث: عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كفوا عن أهل لا إله إلا الله لا تكفروهم بذنب، من كفر أهل لا إله إلا الله فهو إلى الكفر أقرب**» رواه الطبراني في «الكبير»(٢) من حديث الضحاك بن حمزة عن علي بن زيد، وحمزة بالحاء والراء المهملتين بينهما ميم. قال الهيثمي: مختلف في الاحتجاج بهما.

قلت: لكن حديثهما يصلح في الشواهد ويقوى بما تقدم.

وفي الباب عن علي بن أبي طالب -عليه السلام- وأبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة(٣) وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعائشة، رضي الله عنها وعنهم، سبعتهم عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بمثل ذلك، لكن في أسانيدها مجاريح، لكن بمجموعها مع ما تقدم قوة.

---

(١) «ضعيف أبي داود» (٢٥٣٣).

(٢) موضوع، أخرجه الطبراني (٣/ ١٨٩)٢)، وفيه عثمان بن عبد الله بن عثمان الشامي، يروي الموضوعات عن الثقات، انظر: «الضعيفة» (٤٠٩٧)، وقد أخطأ الهيثم، حيث لم يذكر هذا وابن جدعان روايته ضعيفة.

(٣) خطأ في (ب، م).

ولحديث علي - عليه السلام - شواهد عنه، وهو ما تقدم من عدم تكفيره الخوارج من طرق، ومن رده لأموالهم من طرق، ويعضد ذلك عمل الصحابة؛ فعن جابر أنه قيل له: هل كنتم تدعون أحدًا من أهل القبلة مشركًا؟ قال: معاذ الله! ففزع لذلك، قال: هل كنتم تدعون أحدًا منهم كافرًا؟ قال: لا. رواه أبو يعلى(١) والطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح. والحديث إذا اشتهر العمل به في الصحابة دل على قوته. وهذه الشواهد السبعة والحديث الذي قبلها كلها في «مجمع الزوائد»(٢) في أوائله.

الوجه الثالث: أنها قد تكاثرت الآيات والأحاديث في العفو عن الخطأ، والظاهر أن أهل التأويل أخطأوا، ولا سبيل إلى العلم بتعمدهم؛ لأنه من علم الباطن الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، قال الله تعالى في خطاب أهل الإسلام خاصة: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥] وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦] وصح في تفسيرها أن الله تعالى قال: قد فعلت. في حديثين صحيحين؛ أحدهما عن ابن عباس والآخر عن أبي هريرة(٣).

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:١٣٥] فقيد ذمهم بعلمهم، وقال في قتل المؤمن مع التغليظ العظيم فيه: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء:٩٣] فقيد الوعيد فيه بالتعمد، وقال في الصيد: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا﴾ [المائدة:٩٥].

---

(١) «مسند أبي يعلى» (٢٣١٧).

(٢) «مجمع الزوائد» (١/ ١٠٧) وما بعدها.

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٥) عن أبي هريرة (١٢٦) عن ابن عباس، باب رقم (٥٧).

وجاءت الأحاديث الكثيرة بهذا المعنى، كحديث سعد وأبي ذر وأبي بكرة، متفق على صحتها، فيمن ادعى أبًا غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه[١]. فشرط العلم في الوعيد.

ومن أوضحها حجة حديث الذي أوصى لإسرافه أن يحرق، ثم يذرى في يوم شديد الرياح نصفه في البر[٢] ونصفه في البحر، حتى لا يقدر الله عليه ثم يعذبه، ثم أدركته الرحمة لخوفه[٣]. وهو حديث متفق على صحته عن جماعة من الصحابة، منهم حذيفة وأبو سعيد وأبو هريرة، بل رواته منهم قد بلغوا عدد التواتر، كما في «جامع الأصول» و مجمع «الزوائد» وفي حديث[٤] حذيفة أنه كان نباشًا.

وإنما أدركته الرحمة لجهله وإيمانه بالله والمعاد، لذلك خاف العقاب، وأما جهله بقدرة الله تعالى علي ما ظنه محالًا فلا يكون كفرًا إلا لو علم أن الأنبياء جاءوا بذلك وأنه ممكن مقدور، ثم كذبهم أو أحدًا منهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] وهذا أرجى حديث لأهل الخطأ في التأويل، ويعتضد ما تقدم بأحاديث «**أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء**»[٥] وهي ثلاثة أحاديث صحاح؛ ولهذا قال جماعة جلة من علماء الإسلام إنه لا يكفر المسلم بما يندر منه من ألفاظ الكفر، إلا أن يعلم المتلفظ بها أنها كفر.

---

(١) «مختصر صحيح مسلم» (٤٩)، وأبو داود (٥١١٣) و(٥١١٥).

(٢) تقديم وتأخير في (أ).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦)، وأحمد (٢/ ٢٦٩)، والنسائي (٤/ ١١٣)، وابن ماجه (٤٢٥٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٤٨)، و«إتحاف المهرة» (٥/ ورقة ١٢٦)، والبيهقي في الأسماء (٥١٠)، و «الشعب» (١٠٤٧)، والبغوي (٤١٨٤)، و«شرح مشكل الآثار» (٥٦٢)، و«تحفة الإشراف» (١٠/ ١٩٠). و«جامع الأصول» (٨/ ٤٢)، و«مجمع الزوائد» تقدم.

(٤) «صحيح البخاري» (٣٤٥٢)، والنسائي (٤/ ١١٣).

(٥) تقدم، وهو حديث صحيح.

قال صاحب «[كتاب][1] المحيط»: وهو قول أبي علي الجبائي ومحمد والشافعي. قال الشيخ[2] [مختار في المجتبى][3]: وبه يفتى. ولعل هذا الحديث الصحيح، بل المتواتر، حجتهم على ذلك، وهذا خلاف متجه بخلاف قول البهاشمة: لا يكفر، وإن علم أنه كفر حتى يعتقده.

[لا قصاص في الدماء والأموال بالتأويل]

ومما يقوي العفو عن أهل الخطأ أنه قد يكون في الأدلة ومقدماتها؛ ولذلك كان المشهور في القتلى في فتن الصحابة سقوط القصاص، كما هو المشهور في سيرة علي - عليه السلام - كما تقدم.

وروى الشافعي عن الزهري أنه قال: أدركت الفتنة الأولى في أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وكانت فيها دماء وأموال، فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا فرج[4] أصيب بوجه التأويل، إلا أن يوجد مال رجل بعينه فيدفع إلى صاحبه.

قال ابن كثير «في إرشاده»[5]: وهو ثابت عن الزهري، وهو عام في أهل العدل والبغي، وأن واحدًا من الفريقين لا يضمن للآخر شيئًا، وهو الذي صححه الشيخ أبو إسحاق من[6] قولَي الشافعي، فدل على دخول الخطأ في أفعال القلوب كأفعال

---

(١) زيادة من (ج).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (ب): [ولا قدح] وهو خطأ.

(٥) «الإرشاد» (٢/ ٢٠-٢٢). وهو «شرح أدلة التنبيه» للشيرازي في فقه الشافعية.

(٦) في (ج): [في].

الجوارح(١) كما هو واضح في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥] وكذلك قوله تعالى في سورة النحل: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل:١٠٥-١٠٦] فقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ يؤيد أن المتأولين غير كفار؛ لأن صدورهم لم تنشرح بالكفر قطعًا أو ظنًّا أو تجويزًا أو احتمالًا.

وقد شهد(٢) لهم بذلك كلام أمير المؤمنين - عليه السلام - وهو الصادق المصدوق، في المشهور عنه، حيث سئل عن كفر الخوارج فقال: من الكفر فرُّوا. فكذلك جميع أهل التأويل من أهل الملة، وإن وقعوا في أفحش البدع والجهل، فقد علم منهم أن حالهم في ذلك هي حال الخوارج(٣).

وقد بالغ الشيخ أبو هاشم وأصحابه وغيرهم فقالوا: هذه الآية تدل على أن من لم يعتقد الكفر، ونطق بصريح الكفر، وبسب الرسل أجمعين، وبالبراءة منهم، وبتكذيبهم من غير إكراه، وهو يعلم أن ذلك كفر، لا يكفر. وهو ظاهر اختيار الزمخشري في «كشافه» فإنه فسر شرح الصدر بطيب النفس بالكفر وباعتقاده معًا، واختاره الإمام يحيي -عليه السلام- والأمير الحسين بن محمد.

وهذا كله ممنوع(٤) لأمرين:

---

(١) خطأ في (ب، م): [الخوارج].

(٢) في (ب، ج): [يشهد].

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٦/ ٥٨-٦٠)، ط ابن حيان، و«الفتح» (١٢/ ٢٨٩) ط الريان، وذكر فيه إن جماعة من العلماء كفر والخوراج، وجماعة لم يكفروهم عند حديث رقم(٦٩٣٢).

(٤) ساقط من (ج).

أحدهما: معارضة قولهم بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣] فقضى بكفر من قال ذلك بغير شرط، فخرج المكره بالنص والإجماع وبقي غيره، فلو قال مكلف مختار غير مكره بمقالة النصارى التي نص القرآن على أنها كفر، ولم يعتقد صحة ما قال، لم يكفره، مع أنه لعلمه يقبح قوله يجب أن يكون أعظم إثمًا من بعض الوجوه؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٧٥] فعكسوا وجعلوا الجاهل بذنبه كافرًا، والعالم الجاحد بلسانه مع علمه مسلمًا.

الأمر الثاني: أن حجتهم دائرة بين دلالتين ظنيتين قد اختلف فيهما في الفروع الظنية: إحداهما قياس العامد على المكره، والقطع على أن الإكراه وصف ملغى، مثل كون القائل بالثلاثة نصرانيًّا، وهذا نازل جدًّا، ومثله لا يقبل في الفروع الظنية. وثانيهما:[١] عموم المفهوم ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ فإنه لا حجة لهم في منطوقها قطعًا وفاقًا، وفي المفهوم خلاف مشهور؛ هل هو حجة ظنية؟ مع الاتفاق على أنه هنا ليس بحجة قطعية، ثم في إثبات عموم له خلاف، وحجتهم هنا من عمومه أيضًا، وهو أضعف منه.

بيانه أن مفهوم الآية: ومن لم يشرح بالكفر صدرًا فهو بخلاف ذلك، سواء قال كلمة الكفر بغير إكراه أو قالها مع إكراه. فاحتمل ألا يدخل المختار، بل رجح ألا يدخل؛ لأن سبب النزول في المكره، والعموم المنطوق يضعف شموله بذلك ويختلف فيه، فضعف ذلك في الظنيات من ثلاث جهات؛ من كونه مفهومًا، وكونه عموم مفهوم، وكونه على سبب مضاد لمقصودهم.

قال قتادة: نزلت في عمار بن ياسر. ذكره الذهبي في ترجمته من «النبلاء»[٢]

---

(١) في (ب): [ثانيتهما] وهو خطأ.

(٢) «النبلاء» (١/ ٤١١)، و «الإصابة» (٤/ ٥٧٦)، وابن أبي شيبة (١٤/ ٧٦).

ورواه الواحدي[١] عن ابن عباس.

فكيف يقدم مع ذلك كله على منطوق ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣] وإذ قد فعلوا ذلك هنالك لما فيه من أدنى احتمال لعدم شرح الصدر من العامد المختار في كلمات الكفر كلها، من غير إكراه ولا جهل لا خطأ ولا عذر أصلًا، فكيف بأهل التأويل الذين علم منهم السعي في تعميم شعائر الإسلام والأنبياء ومحبتهم ومحبة مناصرتهم «والمرء مع من أحب»[٢] وتحمل المشاق العظيمة لله تعالى، والاحتجاج الطويل على مخالفي الإسلام، حتى قال الرازي في وصيته: اللهم إن كنت تعلم إني آثرت هواي على الحق فيما صنفته[٣] فلا كذا وكذا. ودعا بعدم المغفرة أو كما قال. ولما ذكر الذهبي في «النبلاء» تجويد الجاحظ[٤] في «كتاب النبوات» ترحم عليه وقال: فكذلك فليكن المسلم. مع أنه من خصومه.

وهذا شيء يعلمه العاقل من قرائن أحوال المتأولين، وأقل الأحوال أن يكون هذا محتملًا مجرد احتمال، مع سعة رحمة الله سبحانه وعظيم عفوه وغفرانه[٥] ما ورد في أحاديث الشفاعة المتواترة، كما مضى بيانه في موضعه؛ ولذلك ساوى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بين الخطأ والنسيان والإكراه في أحاديث كثيرة جدًّا مجتمعة على أن الله تعالى تجاوز لأمته عليه أفضل الصلاة والسلام الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه[٦] وقد تقصيت طرقها وشواهدها من القرآن

(١) «أسباب النزول» للواحدي (٢٨٨)، و الطبري (١٤/ ٣٧٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٦٨٨)، عن أنس، وعن ابن مسعود (٦١٦٨).

(٣) في (ب): [صنعته].

(٤) الجاحظ: عمرو بن بحر الدميري. «السير» (١١/ ٥٢٦).

(٥) في (ب) زيادة [ومع] ولعلها مقحمة.

(٦) صحيح، أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) عن أبي ذر. وابن حبان في الصحيح والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٩٨)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٧٠)، والبيهقي (٧/ ٣٥٦)، والطبراني في «الصغير»=

في ديباجة كتاب «العواصم»[(١)].

وقد أجمعت الأمة على العمل بمقتضى النصوص في الإكراه والنسيان، فكذلك أخوهما وثالثهما، وهو الخطأ، إن شاء الله تعالى، بل هو أكثر منهما ذكرًا وشواهد في الكتاب والسنة، والبلوى به أشد، والرخصة إنما تكون على قدر شدة البلوى.

وأما كفار التصريح فلا نسلم أن كفرهم خطأ لوجهين:

أحدهما: أن مرادنا بالخطأ هو خطأ مخصوص، وهو الخطأ في تحري مراد الله تعالى ورسوله فيما ظاهره التعارض والتشابه، وكفار التصريح تعمدوا تكذيب الله، تعالى الله عن[(٢)] ذلك، وتكذيب رسله -عليهم السلام- ولم يقعوا في ذلك خطأ من غير اعتماد.

وثانيهما:[(٣)] أن الله تعالى قد أخبرنا[(٤)] ورسله الكرام بعنادهم واستحقاقهم العداوة والعذاب العظيم، ولو في أول مرة، كما قال تعالى في ذلك: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:١١٠] وقد تقدم ذكر ذلك وكلام ابن أبي الحديد فيه في شرح قول علي - عليه السلام - الذي شهدت له أعلام الوجود على إقرار قلب

=(١/ ٢٧). وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٤٥)، والبيهقي (٦/ ٨٤)، عن ابن عمر، والبيهقي (٧/ ٣٥٧) عن عقبة بن عامر. والطبراني في «الكبير» (١٤٣٠) عن ثوبان، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٥٧٣) عن الحسن مرسلًا. وسعيد بن منصور في «سننه» (١/ ٣١٧)، وحسنه النووي في «الروضة» (٨/ ١٩٣).

(١) «العواصم» (١/ ١٤٤-١٤٥) ط جديدة.

(٢) في (أ): [الله تعالى عن ذلك] وخطأ في (ج).

(٣) في (ب): [وثانيها].

(٤) في (ب): [خبر ورسوله].

ذي الجحود[١] وهذا تصريح بعناد كفار التصريح حين أنكروا فطرة الله التي فطر الخلق[٢] عليها، واجتمعت عليها جميع كتبه ورسله وأتباعهم ولم يختلفوا فيها، وليحذر من أمن الخطأ وقطع على عدم مسامحة أهله في العقائد من المؤاخذة له فيما أخطأ فيه وعدم المسامحة له، كما ذكرته في تحذير من قال بتكليف ما لا يطاق أن يحمله الله تعالى من العقوبات على قولها ما لا يطيقه، فإن جزاء الله تعالى لعباده من جنس أفعالهم وأقوالهم جزاء وفاقًا، وكما تدين تدان، وقد مر ما ورد في ذلك أو بعضه في التحذير من تجويز التكليف بما لا يطاق على أعدل العادلين وأكرم الأكرمين وأرحم الراحمين.

الوجه الرابع: أن مؤاخذة المخطئ لا تخلو إما أن تكون من تكليف ما لا يطاق، أو من أعظم المشاق، فإن كانت من الأول فهو لا يجوز على الله تعالى، كما تقدم القول فيه مبسوطًا بسطًا شافيًا، وإن لم تكن منه كانت من أعظم المشاق، وقد نفى الله تعالى وجود ذلك في دينه.

أما أنه قد نفى ذلك في دينه فالنصوص فيه كثيرة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ

---

(١) سبق ذكره في الجزء الأول، وهو كتاب مكذوب نسبته إلى علي بن أبي طالب، والمؤلف أحد الضُّلَّال. وهذه من المآخذ على «المصنف» -رحمه الله- أنه لم يتحر ذلك، وقد رد الإمام ابن الوزير على عبد الحميد بن أبي الحديد حين تنقص الصحابة -رضي الله عنهم- ومنهم أبوهريرة، رضي الله عنه، وأن من قال إن أبا هريرة كان يبغض عليًّا، محض الكذب، وأن هذا من أبطل البطلان أن أبا هريرة يكذب على عليٍّ أو يبغضه. وكان إمامنا ابن الوزير -رحمه الله- يحسن الظن بابن أبي الحديد الرافضي الذي كان من جلساء الوزير ابن العلقمي الرافضي، قاتله الله، ولو كتب شرح النهج في مدح علي بن أبي طالب فلا عبرة بتقية الرافضة، وجعل السم في الطعام كاليهود. وانظر: «العواصم» (١/ ٣١٩) ط جديدة.

(٢) في (ب): [الناس] والخلق أعم.

عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨] وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥] وتواتر هذا المعنى في السنة، وقد جمعته في مؤلف مفرد ذكرت فيه أكثر من ثلاثين آية من كتاب الله تعالى، وأزيد من مائة وثمانين حديثًا، فلا نطول بذكره لوضوحه[١].

وأما أن ذلك من أعظم الحرج والمشاق فلأمرين:

الأمر الأول: أن العاقل المعظِّم لأمر الله تعالى المؤثِر لمرضاته لو خيِّر بين أمرين؛ أن يكلَّف الصبر على القتل عند الإكراه على كلمة الكفر، أو الاحتراز من الخطأ، بعد تقرير أن الخطأ كفر لا يغفر ويوجب الخلود في النار، لاختار الصبر على القتل؛ لأنه يفضي به إلى الجنة، وإنما هو صبر ساعة، وهو لا يأمن أن يقع في الخطأ الذي يكفر به ولا يغفر له، مع عدم العصمة وعدم المسامحة؛ لأن الخطأ قد جربت كثرة وقوعه من الأذكياء والأفراد في المعارف الذين ضربت الأمثال بهم في العقل والذكاء والفهم والعلم، وذلك عند تعارض الأنظار والآيات والآثار والمتشابهات والمحتملات وتخصيص أكثر العمومات، حتى وقع بعض الأنبياء في شيء من ذلك، مع العصمة والتأييد الرباني؛ هذا نوح - عليه السلام - ظن أن ابنه داخل في عموم أهله الذين وعده الله تعالى بنجاتهم، ولم يعلم تخصيص هذا العموم، ولو علمه ما سأل، وقد قيل في الوجه في ذلك[٢] أن ابنه كان منافقًا. وهذا موسى - عليه السلام - راعه ما وقع من الخضر - عليه السلام - من المتشابهات حتى عيل[٣] صبره وأخلف وعده.

---

(١) لعله يريد كتابه العظيم (قبول البشرى بتيسير اليسرى) بحوزتي مخطوط له.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) في (ج، د): [غلب].

الأمر الثاني: أنه لم يتحقق ورود الشرع بعقوبة المخطئ بعد الرغبة في معرفة الصواب وحسن النية في تعرفه، وإن لم يبلغ جميع ما يمكن البشر في علم الله تعالى، أما مع بلوغه ذلك فلا شك في العفو عنه.

وأما المشاق العظيمة فقد يرد الشرع بها نادرًا في هذه الشريعة تخصيصًا لعموم المسامحة فيما شق، حيث تقتضي ذلك الحكمة، كما في وجوب الصبر للقصاص في القتل، وقطع الأعضاء، والرجم في عقوبة الزاني، وكان هذا أكثر في شرائع من قبلنا كقوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧] ومنه وجوب القتل في توبة بني إسرائيل، ونحو ذلك، فثبت أن المشاق العظيمة قد تحقق ورودها في الشرائع نادرًا حيث يقتضي ذلك المصلحة، وأن عقاب المخطئ بعذاب النار لم يتحقق وروده في شريعة من الشرائع، فثبت أنه أحق المشاق بأن يسمحه أكرم الأكرمين(١) وخير الغافرين - سبحانه وتعالى - ولا برهان قاطع على أن المكفِّرين من أهل التأويل لا يسمَّون مخطئين، ولا على خروجهم من الأدلة الدالة على العفو عن المخطئين.

الوجه الخامس: أن إخوة يوسف لما قالوا: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف:٨] وقالوا: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف:٩٥] لم يكفروا بذلك لما كانوا باقين على شهادة أن لا إله إلا الله وأن يعقوب رسول الله، معتقدين مع ذلك صحة نبوته ودينه، وإنما جوزوا عليه مع ذلك الضلال في حب يوسف؛ لأنه عندهم من الضلال في الرأي ومصالح الدنيا، وقد قاربوا الاستهانة وعدم التوقير، لولا جلالة بقائهم على الشهادتين وإيمانهم بالله تعالى ورسله، فثبت أن للبقاء على ذلك أثرًا عظيمًا، فإن الأمارات لا تقاومه، وإن الشرع ورد بتعظيم ذلك

---

(١) خطأ في (ب): [أكرام].

وطرح المعارض له؛ ولذلك عظَّم رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- على أسامة بن زيد قتل الكافر الذي ضربه، فلما قدر عليه أسلم، وعظَّم على أصحابه الكلام في بعض من كانوا يعدونه من المنافقين وقال: «**أليس يشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله ويصلي؟**» قالوا: بلى، ولا شهادة له ولا صلاة! قال: «**إني لم أومر أن أفتش على قلوب الناس**»[١] وأمثال ذلك كثيرة صحيحة.

الوجه السادس: أن الخارجي الذي قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اعدل يا محمد! والله إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله! تكلم بكلام من أقبح الكلام، وظن ظنًّا من أسوأ الظنون، ولم يحكم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بكفره مع ذلك؛ لأنه لو[٢] كفر لوجب قتله بالردة إلا أن يتوب، ولم تنقل له توبة، بل جاء في الحديث ما معناه أنها تخرج من ضئضئه الخوارج[٣] وإنما لم يكفر، والله أعلم، لأنه بقي على شهادة أن محمدًا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وإنما جوز عليه أن يذنب كذنوب الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١] وهذا يدل على تعظيم حرمة الشهادتين مع عظيم[٤] الخطأ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٠١٩)، ومسلم (٩٥) بلفظ: «**أقال: لا إله إلا الله وقتلته...**» في حديث أسامة ثم قال: «**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم**». ولم يذكرها «المصنف» -رحمه الله- وإنما ذكر الرواية الأخرى «**إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم**». «صحيح البخاري» (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤). وهو من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- في قتال الخوارج (باب ذكر صفات الخوارج» (٤٧).

(٢) في (ب) زيادة [ذلك مع أنه لو].

(٣) «صحيح البخاري» (٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٨)، كتاب الزكاة.

(٤) في (ب): [عظم].

وكذلك لم يكفر حاطب بن أبي بلتعة مع خيانته لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وما نزل فيه أول سورة الممتحنة[١] وقوله تعالى فيه: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١] و﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١] وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١] ومع ذلك وصفه بالإيمان في أول السورة حيث قال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وإنما قلنا إنه داخل فيمن خوطب بذلك لأن العموم نص في سببه بالإجماع؛ ولذلك أدخله الله مع المؤمنين وخاطبه بأجمل الخطاب حيث قال: ﴿ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ وكذلك ثبت أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قبل عذره، وذلك كله يدل على ما قاله الإمام المهدي محمد بن المطهر - عليه السلام - أن الموالاة المحرمة بالإجماع هي أن تحب الكافر لكفره والعاصي لمعصيته، لا لسبب آخر من جلب نفع أو دفع ضرر أو خصلة خير فيه، والله أعلم.

الوجه السابع: أن الله تعالى نص على تحريم التفرق في كتابه الكريم، وجاء ذلك بعبارات كثيرة في الكتاب والسنة، ولا أفحش في التفرق من التوصل إلى التكفير بأدلة محتملة تمكن معارضتها بمثلها، ويمكن التوصل بها إلى عدم التكفير وإلى جمع الكلمة، وإنما قلنا إنه لا أفحش من ذلك في التفرق المنهي عنه لما فيه من أعظم التعادي والتنافر والتباين، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حق المحدود في الخمر مرارًا، حيث لعنوه بسبب ذلك: «**لا تعينوا الشيطان على أخيكم؛ أما إنه يحب الله ورسوله**»[٢].

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥٠)، وت(٣٣٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٥٢١)، وأحمد (٦٠٠).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٧٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٦٠٦).

ولا شك أن في التفرق ضعف الإسلام وتقليل أهله وتوهين أمره، قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ۝١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا﴾ [آل عمران:١٠٢-١٠٣] وقال بعدها بآية واحدة: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ [آل عمران:١٠٥] وقد تقدم في حديث ابن مسعود أن الاختلاف المنهي عنه هو التعادي، لا الاختلاف في مجرد الأفعال والأقوال مع عدم التعادي، وأن بعض ذلك قد وقع بين الملأ الأعلى وبين رسل الله الكرام عليهم أفضل الصلاة والسلام.

يوضحه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾ [الأنفال:٤٦] وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى:١٣] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم:٣١-٣٢] وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ﴾ [آل عمران:١٩].

وفي الحديث أن صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصوم، وفيه أن فساد ذات البين هي الحالقة «**أما إني لا أقول: تحلق الشعر. ولكن تحلق الدين**»[1] وتقدم[2] في هذا الباب ما جاء في المشاحنة والمهاجرة من الوعيد الشديد[3] والأحاديث المتواترة، منها حديث هشام بن عمار عن رسول الله صلى الله

---

(١) صحيح أخرجه الترمذي (٢٥٠٩) بلفظ: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة...».

(٢) في (ب) زيادة [قد].

(٣) تقدم قريبًا.

عليه وآله وسلم: «**لا يحل لمسلم أن يهجر مسلمًا فوق ثلاث، فإنهما ناكبان عن الحق ما داما على صرامهما، وأولهما فيئًا فسبقه بالفيء كفارته، وإن سلم ولم يقبل ردت عليه الملائكة، وإن ماتا على صرامهما لم يدخلا الجنة جميعا أبدًا**»[١] رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

وقد مر في الوجه الأول من هذه الوجوه ما له من الشواهد المتواترة الرائعة في تحريم ذلك، وأنه مقرون بالشرك في حرمان صاحبه الغفران، وهذا أمر مجمع على تحريمه في الأصل، فيجب مراعاة أسبابه ومقوياته، فكلما كان أقرب إلى الاجتماع كان أرجح، وكلما كان أقرب إلى التفرق وأدعى إليه وإلى إثارته كان أفسد وأبطل، وكم بين إخراج عوام فرق الإسلام أجمعين وجماهير العلماء المنتسبين إلى الإسلام من الملة الإسلامية وتكثير العدد بهم، وبين إدخالهم في الإسلام ونصرته بهم وتكثير أهله وتقوية أمره! فلا يحل الجهد في التفرق بتكلف التكفير لهم بالأدلة المعارضة بما هو أقوى منها أو مثلها، مما يجمع الكلمة ويقوي الإسلام ويحقن الدماء ويسكن الدهماء، حتى يتضح كفر المبتدع اتضاح الصبح الصادع[٢] وتجتمع عليه الكلمة وتحقق إليه الضرورة، مثل كفر الزنادقة والملاحدة الذين أنكروا البعث والجزاء والجنة والنار وتأولوا الرب - جل جلاله - وجميع أسمائه بإمام الزمان، وسموه باسم الله تعالى، وفسروا (لا إله إلا الله) أي: لا إمام إلا إمام الزمان. في زعمهم، خذلهم الله تعالى، وتلعبوا بجميع آيات كتاب الله -

---

١) صحيح الإسناد على شرط مسلم، أخرجه أحمد (١٦٢٥٧)، والزهد لابن المبارك (٧٨٤)، والطيالسي (١٢٢٣)، وأبو يعلى (١٥٥٧)، وابن حبان (٥٦٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٤٥٤)، و«الأدب المفرد» للبخاري (٤٠٢)، و«مجمع الزوائد» (٨/ ٦٦)، وقد ذكره هنا مختصرًا، أي: المصنف اختصره.

٢) في (ب): [الصادق].

عز وجل - في تأويلها جميعًا بالبواطن التي لم يدل على شيء منها دلالة، ولا إمارة، ولا لها في عصر السلف الصالح أثارة[1] وكذلك من بلغ مبلغهم من غيرهم في تعفية آثار الشريعة ورد العلوم الضرورية التي نقلتها الأمة [خلفها عن سلفها][2] والله يحب الإنصاف قطعًا[3].

الوجه الثامن: أن الخطأ لما كان منقسمًا إلى مغفور قطعًا، كالخطأ في الاجتهاديات على الصحيح، وغير مغفور قطعًا، كالخطأ في نفي البعث والجنة والنار، وتسمية الإمام بأسماء الله تعالى، إلى غير ذلك، ومختلف فيه محتمل للإلحاق بأحد القسمين - نظرنا لأنفسنا في الإقدام على تكفير أهل التأويل من أهل القبلة، وفي الوقف عنه عند الاشتباه، فوجدنا الوقف عنه حينئذ مع تقبيح بدع المبتدعة لا يحتمل أن يكون كفرًا ولا خطأ غير معفو عنه؛ لأنه لا يدل على ذلك برهان قاطع ولا دليل ظاهر، بل الأدلة واضحة في العفو حينئذ على تقدير الخطأ، كما تقدم بيانه في الوجه الرابع، وأما الإقدام على التكفير فعلى تقدير الخطأ فيه لا نأمن[4] أن يكون كفرًا أو خطأ غير معفو عنه، كخطأ الخوارج، لورود النصوص الصحيحة الكثيرة بذلك، وعدم الإجماع على تأويلها، كما تقدم في الوجه الأول، فوجدنا الوقف حينئذ أحوط للدين والدار الآخرة، حتى لو قدَّرنا والعياذ بالله تعالى أن الخطأ في كل واحد منهما ذنب غير مغفور لكان الخطأ في الوقف أهون من الخطأ في التكفير، وفي الحديث والعقول دلائل على ذلك كثيرة؛ ولذلك قيل: إن للشر خيارًا. ومنه قولهم: حنانيك، بعض الشر أهون من بعض.

---

(١) في (ب، م): [إشارة] والصواب ما أثبتناه.

(٢) في (ج): [تلقاها سلفها عن خلفها] وهذا خطأ كبير.

(٣) زيادة من (ب، ج).

(٤) في (أ): [لا يؤمن].

الوجه التاسع: أن الوقف عن التكفير عند التعارض والاشتباه أولى وأحوط من طريق أخرى؛ وذلك أن الخطأ في الوقف على تقديره تقصير في حق من حقوق الغني الحميد العفو الواسع، أسمح الغرماء، وأرحم الرحماء، وأحكم الحكماء -سبحانه وتعالى- والخطأ في التكفير على تقديره أعظم الجنايات على عباده المسلمين المؤمنين، وذلك مضاد لما أوجب الله من حبهم ونصرهم والذب عنهم.

وقد روى في ذلك من حديث أمير المؤمنين علي - عليه السلام - ومن حديث عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - كلاهما عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «**الدواوين عند الله ثلاثة: ديوان لا يغفره الله، وهو الشرك بالله تعالى. وديوان لا يتركه، وهو حقوق المخلوقين. وديوان لا يبالي به، وهو ما بينه - سبحانه وتعالى - وبين عبده**»[1] فالتارك[2] للتكفير إن قدرنا خطأه فإنما أخل بحق من حقوق الله تعالى، وهو إجراء الأحكام عليهم، وهو هاهنا لم يتركه إلا لعدم شرط جوازه، وهو تحقق الموجب له، وأما للكفر إن قدرنا خطأه فقد أخل بحق المخلوق المسلم، بل تعدى عليه وظلمه أكبر الظلم وأفحشه، فأخرجه من الإسلام وهو يشهد أن لا أله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وأن جميع رسل الله[3] وكتبه وما جاء فيها عن الله - عز وجل - حق لا شك[4] ولا ريب في شيء منه على الجملة، وإنما أخطأ في بعض التفاصيل، وقد صرح بالتأويل[5] فيما أخطأ فيه، فإن وصف الله بوصف نقص فلاعتقاده أنه وصف كمال، وإن نسب

(١) ضعيف، أخرجه أحمد (١٦٠٣١)، والحاكم (٤/ ٥٧٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧٤٧٣)، و المجمع» (١٠/ ٣٤٨). في لفظ أحمد: «... فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه...».

(٢) في (ج): [والتارك].

(٣) في (ب): [رسله].

(٤) في (ب، م) زيادة [فيه] ولعلها مقحمة.

(٥) في (ج): [في التأويل].

إليه قبحًا فلاعتقاده أنه حسن، وإن تعمد القبيح في ذلك فمحل التعمد هو القلب المحجوب عنا سرائره، والحاكم فيه علام الغيوب، وقد عوقبت الخوارج أشد العقوبة وذُمَّت أقبح الذم على تكفيرهم لعصاة المسلمين، مع تعظيمهم في ذلك لمعاصي الله تعالى وتعظيمهم لله تعالى بتكفير عاصية، فلا يأمل المكفر أن يقع في مثل ذنبهم، وهذا خطر في الدين جليل، فينبغي شدة الاحتراز فيه من كل حليم نبيل؛ ولأجل هذا الخطر عذر المتوقف في التكفير، وكان ذلك[1] هو الصحيح عند المحققين، كما ذكره الفقيه حميد واختاره في «عمدة المسترشدين» بل كما قامت عليه الأدلة[2] والبراهين.

[علي بن أبي طالب متمسكاً بالشرع]

الوجه العاشر: أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - لم يكفر أهل الجمل وصِفِّين، لم يسر فيهم السيرة في الكافرين مع صحة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**»[3] والمنافق إذا أظهر النفاق وحارب وكانت له شوكة جرت عليه أحكام الكفار بالإجماع، بل قد صح أن «**سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر**»[4] فكيف بسيد المسلمين ومولاهم الإمام بلا[5] خلاف بينهم الواجبة[6] محبته وطاعته عليهم.

---

(١) في (ب): [هذا هو].

(٢) في (ب): [الدلائل] وفي (ج): [الدلالة].

(٣) «صحيح مسلم» (٧٨) باب حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم.

(٤) صحيح تقدم.

(٥) خطأ في (ب).

(٦) في (ب، م): [الواجب].

وفي مسند أحمد عن أم سلمة أنها قالت: أيسب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيكم! قيل لها: معاذ الله! قالت: سمعت[(١)] رسول الله يقول: «**من سب عليًّا فقد سبني**»[(٢)] رجاله رجال الجماعة كلهم، إلا أبا عبد الله الجدلي التابعي الراوي عنها، وهو ثقة.

ولم يكفرهم - عليه السلام - مع هذا وأمثاله، فدل ذلك على أنه - عليه السلام - بعد عن التكفير لأجل المعارضات التي أشرنا إليها في حكم أهل الشهادتين أو فيمن قام بأركان الإسلام، ولجواز أن[(٣)] يراد كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وهذا الوجه مفارق للوجه الأول المتعلق بالخوارج؛ لأن النزاع في كفر الخوارج ممكن أو مشهور، وأما هؤلاء فلا خلاف بين أهل النقل والبصر وبالتواريخ أنه - عليه السلام - سار فيهم السيرة في البغاة على إمام الحق، ولم يسر فيهم السيرة في أهل الكفر؛ ولذلك[(٤)] قال الإمام أبو حنيفة: أنه لولا سيرته - عليه السلام - في ذلك ما عرفت أحكام البغاة. أو كما قال، رحمه الله تعالى، وإنما كان فعله فيهم حجة على البعد عن التكفير؛ لأنه تركه مع وجود النصوص الصحيحة بكفرهم ونفاقهم، كما ذكرناه في الحديثين الشهيرين وشواهدهما، بل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤] وعدل

---

(١) حاشية: ومثله روى المنصور بالله عليهم في الشافي بإسناد إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- في كلام وفيه قول... إلا أنه روى هذا بلفظه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من سب عليًّا فقد سبني». ولم أجده عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) صحيح، أخرج أحمد (٢٦٧٤٨) والحاكم (٣/ ١٢١)، وابن أبي شَيْبة (١٢/ ٧٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٧٣٧)، و«الأوسط» (٣٤٦٠)، وبمثل هذا عند البزار بلفظ: «من آذى عليًّا فقد آذاني». البزار (٦٥٦٢) في «الزوائد»، وعند أبي يعلى (٧٧٠).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (ب): [لهذا].

إلى ترجيح معارضاتها[1] ولا معنى للعبد عن التكفير إلا ذلك.

الوجه الحادي عشر: أنه قد يدق مراد المخالف ويخفي جدًّا ويحتمل الوقف فيفسر بما لم يقصده، كما تقدم في هذا المختصر في اختلاف الناس في تحقيق فعل العبد إلى بضعة عشر قولًا أكثرها غامضة، وكما دق مذهب الأشعرية في الرؤية، حتى قال الرازي أن مرادهم أنه ينكشف لله تعالى صفة[2] في الآخرة هي بالنسبة إليه كالرؤية بالنسبة إلى غيره. وقد ينقل[3] عنه ما لم يقل لتوهم أنه لازم له وليس بلازم، كما نسب تكليف ما لا يطاق إلى الأشعري، أو لازم ولكن ليس[4] اللازم الذي لم يقل به، بل تبرأ منه ومن لزومه كالذي قاله. وكم يختلف أتباع العالم في كثير من مقاصده ويلزم ما لم يقصده، كما يختلف في تفسير[5] كثير من الآيات والأحاديث، وقد تقدم هذا في سبب الابتداع[6] في الدين بتبديل العبارات، وعليه بنيت هذا المختصر.

فإذا تقرر هذا فمن العجب تكفير كثير ممن لم يرسخ في العلم لكثير من العلماء، وما دروا قط[7] حقيقة مذاهبهم وهذه هذه، وما يعقلها إلا العالمون.

---

(١) في (ب، م): [معارضتها].
(٢) ساقط من (ج).
(٣) في (أ): [يقال].
(٤) ساقط من (ب).
(٥) ساقط من (ب، ج، م).
(٦) في (ج): [الاتباع] وهو خطأ فاحش.
(٧) ساقط من (ب، م).

[كفر المختلف فيهم]

الوجه الثاني عشر: أن في الحكم بكفر(١) المختلف في كفرهم مفسدة بينة تخالف الاحتياط، وذلك إسقاط العبادات عنهم إذا تابوا، وإسقاط جميع حقوق المخلوقين من الأموال والدماء وغيرها(٢) وإباحة فروج نسائهم إذا لم يتوبوا وسفك دمائهم، مع قيام الاحتمال بشهادة وجود المخالفين الجلة من أئمة الملة ووجود المعارضات الراجحة الواضحة الأدلة، وقد أشار إلى هذا الوجه شيخ الاعتزال المعروف بـ(مختار) في المسألة الثانية عشرة من مسائل هذا الباب في «كتابه المجتبى»(٣) قال فيه: وعن بعض(٤) السلف أنه كان يكتب في الفتوى في هذا: لا يكفر، وغيري يخالفني.

الوجه الثالث عشر: أن الخطأ في العفو خير من(٥) الخطأ في العقوبة، نعوذ بالله من الخطأ في الجميع ونسأله الإصابة والسلامة والتوفيق والهداية. لكنا وجدنا الله تعالى لم يذم من أخطأ في نحو ذلك، ألا تراه أثنى على خليله - عليه السلام - حين جادله في قوم لوط فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود:٧٥] وقال - عز وجل - فيه بعد حكايته استغفاره لأبيه: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤] وإنما كان جداله واستغفاره فيما يحتمل الجواز في شريعته، لا فيما لا يجوز بالنص؛ فإنه منزه عن ذلك، ولا فيما يجوز بالنص؛ فإنه لا يعاتب(٦) في ذلك ولا يحتاج إلى الاعتذار له فيه.

---

(١) في (ب): [بتكفير].
(٢) في (ب): [وغيرهما].
(٣) مخطوط.
(٤) ساقط من (ج).
(٥) ساقط من (ب، م).
(٦) في (ب): [يعاقب] وهو خطأ.

ونحو هذا من وجه آخر قوله عليه السلام: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦] وقول عيسى عليه السلام: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨] وصلاة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على عبد الله بن أُبَيٍّ بعد نزول قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة:٨٠] وقوله في تفسيرها: «**إن الله خيرني ولم ينهني، ولو أعلم أنه يغفر لهم إذا زدت على السبعين لزدت عليها**»(١) وثبت أنه عليه أفضل(٢) الصلاة والسلام «**ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما**»(٣) وتواتر ذلك من أخلاقه الكريمة، كما جمع في مصنف مفرد، وشهد(٤) له بذلك القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤].

هذا مع أنا نقف فيمن تفاحشت بدعته وقاربت الكفر ولا نواليه ولا ندعو له بالرحمة والمغفرة، إلا بشرط أن يكون من المسلمين؛ محاذرة من أن نوالي من هو عدو لله في الباطن، وقد أمر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بنحو هذا في حديث أهل الكتاب فقال(٥): «**لا تصدقوهم ولا تكذبوهم**»(٦) حذرًا من تكذيب الحق وتصديق الباطل، فنعوذ بالله من موالاة أعداء الله، بل ننكر بدعهم، وننهى

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٤٠٠)، وأحمد (٤٦٨٠)، والبخاري (١٢٦٩)، وبلفظ عند البخاري (١٣٦٦)، و «تفسير القرطبي» (١٠/ ٣٢١).

(٢) ساقط من (ب، ج).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧): «باب مباعدته صلى الله عليه وسلم للآثام». كتاب الفضائل.

(٤) في (ب، ج): [يشهد].

(٥) سقط من (ب).

(٦) انظر «المسند» (٦٤٨٦)، وعبد الرزاق (١٠١٥٧)، وابن أبي شَيْبة (٨/ ٧٦٠)، و «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣٩٨).

عنها ما استطعنا، ونكرهها ونتبرأ منها، ونشهد الله تعالى أنا نعادي من عاداه، علمناه أو جهلناه، فقد دل[1] الحديث على نفع هذا الاعتقاد الجملي، وهو حديث زيد بن ثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- وفيه: «**اللهم ما صليت من صلاة فعلى من صليت وما لعنت من لعنة فعلى من لعنت**»[2] رواه أحمد والحاكم وقال:[3] حديث صحيح. ويشهد لصحته ما تقدم عن إبراهيم الخليل -عليه السلام- من الجدال عن قوم لوط والاستغفار منه لأبيه، ولم يكن موالاة منه لهم ولا رضا بذنوبهم ولا ذم به، بل بين الله تعالى عذره في بعض ذلك وعده من سعة حلمه في بعضه، وهذا كله في حق الكافرين، وأما[4] أهل الإسلام المؤمنين الخاطئين فلا نص على تحريم ذلك فيهم فيما علمت، وينبغي الاشتراط فيما شك فيه من الدعاء لبعضهم أن يكون موافقًا مراد[5] الله تعالى في الشريعة النبوية.

***

(١) زيادة مقحمة في (ب، م).

(٢) انظر: «المسند» (٩٠٧٠)، بغير هذا اللفظ.

(٣) خطأ في (ب، م).

(٤) ساقط من (ج).

(٥) في (ب): [لمراد].

فصل في [التفسيق](١)

وهو أقسام: باعتبار العرف الأول، والآخر، واسم الفاعل، واسم الفعل، وباعتبار التصريح والتأويل.

فأما العرف الأول في اسم الفاعل فإنه يدل أن الفاسق من الكفار من لا حياء له(٢) ولا مروءة ولا عهد ولا عقد(٣) فسره بذلك الزمخشري في(٤) الآيات الدالة على ذلك، فإن الله تعالى يقول في الكفار من اليهود وغيرهم: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠] وفي بعض الآيات: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد:١٦] كما أوضحته في الأول من «العواصم»(٥) مبسوطًا بسطًا شافيًا زائدًا على ما يعتاد في ذلك من البسط.

وأما باعتبار اسم الفعل ففيه قوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات:٧] وقول رسول الله وآله: «**سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر**» في(٦) أحاديث كثيرة متفق على صحتها.

وأما العرف المتأخر فالفسق يختص بالكبيرة من المعاصي مما ليس بكفر، والفاسق يختص(٧) بمرتكبها، وعند المعتزلة لا يسمي كافرًا ولا مؤمنًا ولا مسلمًا، وعند أهل الحديث والأشعرية لا يسمى كافرًا.

---

(١) في (ب، ج): [الفسق].

(٢) مكانها هنا هو الصحيح.

(٣) [له] تأخيرها في (ب) خطأ كبير.

(٤) ساقط من (ج).

(٥) انظر: «العواصم» (١/ ٣٧١-٤٠٠) ط جديدة.

(٦) ساقط من (ج).

(٧) ساقط من (ج).

وأما اسم الإسلام والإيمان[1] فإن اعتبرنا تمامه وكماله لم نسمه مؤمنًا ولا مسلمًا، وإن اعتبرنا **أقله** سميناه مؤمنًا ومسلمًا، إلا أن تسميته مسلمًا باعتبار[2] الأقل من مراتب الإسلام، وهو[3] العرف الأكثر، بخلاف تسميته مؤمنًا. وفي ذلك من الآيات والأحاديث ما لا يحتمله هذا المختصر. وقد استوفيت الكلام فيه في مسألة الوعد والوعيد في آخر «العواصم»[4].

وأما انقسام ذلك باعتبار فسق التصريح والتأويل فهو متفق عليه.

❊❊❊

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب، ج): [اعتبارًا بالأقل].

(٣) ساقط من (ب، ج، م).

(٤) «العواصم» (٣/ ٤٩٣) وما بعدها.

[فسق التصريح]

أما فسق التصريح فلا داعي إلى ذكره هنا، وهو يرجع إلى معرفة الكبائر، وهي منصوصة في أحاديث كثيرة، وفي بعضها زيادة على بعض، وقد جمعها ابن الحاجب في «مختصر المنتهى» وتكلم ابن كثير على طرقها[١]. ومنهم من زاد عليها ما هو أكثر منها قطعًا عملًا بمفهوم الموافقة المسمى (فحوى الخطاب).

مثاله: أن قتل المؤمن كبيرة بالنص، فأولى منه بذلك دلالة الكفار على نقب في مصر عظيم من أمصار المسلمين يدخلون منه، فيقتلون جميع من فيها ويستحلون المحارم من النسوان والصبيان، ونحو ذلك.

وهذا[٢] قسمان: منه ما يكون معلومًا، كما يعلم تحريم ضرب الوالدين من تحريم التأفف، فلا يكون قياسًا. ومنه قياس، واختلف فيما يكون قياسًا، فأجازته طائفة، منهم الهادوية، ففسَّقوا من غصب عشرة دراهم قياسًا على من سرقها، ومنعته طائفة، منهم المؤيد بالله - عليه السلام - واحتج عليهم بالإجماع على أن الغاصب لا يقطع. ومنهم من قال: الكبيرة ما كان فيه حد من حدود الله تعالى أو قال الله تعالى فيه إنه عظيم أو كبير. ومنهم من قال: ما توعد الله عليه بخصوصه بالعذاب.

***

---

(١) «العواصم» (١/ ٤٧٨-٤٦٠)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٦٦-٢٦٨) عند الآية: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾ [الحجرات: ٦].

(٢) في (ج): [وهذان].

[فسق التأويل]

وأما فسق التأويل فهو الذي أردت أن أذكره هنا، واعلم أن ما دخله التأويل مما يتعلق بالكبائر ولم يعلم أنه منها سوى قتل المسلمين وقتالهم، فإنه يصير ظنيًّا[١] من الفروع الاجتهاديات عند جماهير العلماء من الفرق، أو عند جميعهم كالربويات المختلف فيها والناكحة المختلف فيها، مثال ذلك.

وأما قتل المسلمين وقتالهم والبغي على أئمتهم العادلين فاختلف فيه؛ فقالت الشيعة والمعتزلة: لا يعذر المجتهد إن أخطأ فيه ويكون فاسق تأويل. وقيل: يعذر مثل التأويل فيما تقدم. وسبب الخلاف[٢] أمران:

أحدهما: تعارض الوعيد على ذلك والوعد بالعفو عن أهل الخطأ. وقد تقدم ما في ذلك قريبًا في الوجه الثالث[٣] في الكلام على تكفير أهل التأويل.

وثانيهما: اختلافهم؛ هل يوجد دليل قاطع شرعي وليس بضروري من الدين أم لا؟ ومعنى ذلك أن القطعي الشرعي هو المعلوم لفظه المعلوم معناه، فأما العلم بلفظه فلا يكون إلا ضروريًّا بالإجماع؛ لأنه نقل محض ما لم يبلغ مرتبة الضرورة فيه كان ظنيًّا، ولا واسطة فيه بين الضرورة والظن وفاقًا، فالضرورة هو التواتر، والظن آحاد وإن كثرت رواته. وأما العلم بمعنى القطعي الشرعي فهو محل الخلاف؛ فعند المعتزلة وكثير من الشيعة يدخله القطع من غير ضرورة، وعند المخالفين لهم أنه راجع إلى نقل لمحض، إما عن أهل اللغة أو عن أهل الشرع، فلا يكون إلا ضروريًّا فيكفر المخالف فيه، أو ظنيًّا فيعذر.

---

(١) في (ب): [ظنًا].

(٢) في (ب): [الاختلاف].

(٣) ساقط من (ج).

وعضدوا هذا بوجوه: منها قياس القتل والقتال على سائر ما تقدم مما يتعلق بالكبائر، فإن هذا حكمها عند الجميع. ومنها قياس ذلك على كلام العلماء في مسائل الخلاف في القصاص في النفوس؛ كالحر بالعبد، والذكر بالأنثى، والقصاص بين المسلم والذمي، والخلاف في[1] عمد الخطأ، وكذلك كلامهم في الحدود التي يجب فيها القتل أو العفو، وانعقد[2] الإجماع في ذلك كله على عدم تأثيم المخالف، مع أنه خلاف في سفك الدماء وقتل المؤمنين بالتحري للعدل المأمور به لدفع الفساد. قالوا: فكذلك من أخطأ من المجتهدين في الفتن وهو على هذه النية، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء:٩٣] مع أحاديث خاصة وردت في الخطأ في الفتن بخصوصها.

وفي ذلك أحاديث:

الحديث[3] الأول: عن سعيد بن زيد أحد العشرة[4] - رضي الله عنهم - قال: كنا عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فذكر فتنة عظَّم أمرها، فقلنا أو قالوا: يا رسول الله، لئن أدركتنا هذه[5] لنهلكن! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كلا، إن بحسكم القتل**» قال سعيد: فرأيت إخواني قُتلوا. رواه أبو داود في الفتن من[6] كتاب «السنن» عن مسدد عن أبي الأحوص سلام بن سليم عن منصور بن المعتمر، أحد أئمة الكوفة، عن هلال بن يساف الأشجعي الكوفي عن سعيد بن زيد، وكلهم نبلاء ثقات من رجال البخاري ومسلم وسائر الجماعة،

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) خطأ في (ب،م).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة المبشرين بالجنة.

(٥) في (ب) زيادة [الفتنة].

(٦) صحيح، «سنن أبي داود» (٤٢٧٧)، باب ما يرجى في القتل.

إلا أن البخاري لم يخرج حديث هلال بن يساف وحده لغير طعن فيه؛ فإنه لم يذكره[١] في الميزان.

ورواه أحمد بن حنبل في مسنده بإسناد آخر رجاله كلهم[٢] ثقات إلى هلال ابن يساف عن سعيد، ولفظه: ذكر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- فتنًا كقطع الليل المظلم. أراه قال: قد يذهب فيها الناس [أسرع ذهاب][٣] فقيل[٤]: أكلهم هالك أم بعضهم؟ فقال: «**حسبهم**» أو «**بحسبهم القتل**». وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» ولفظه: فقلنا: إن أدركنا ذلك هلكنا! فقال: «**بحسب أصحابي القتل**» ورواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها ثقات ورواه البزار[٥] كذلك.

الحديث الثاني: عن أم حبيبة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: «**رأيت ما تلقى أمتي بعدي وسفك بعضهم دماء بعض، فسألته أن يؤتيني شفاعة يوم القيامة فيهم ففعل**» رواه أحمد والطبراني في «الأوسط» ورجالهما رجال الصحيح، إلا أن رواية أحمد عن أنس عن أم حبيبة، ورواية الطبراني[٦] عن الزهري عن أنس. رواه في «مجمع الزوائد» ولم أجده في جامع ابن الجوزي، ولكنه لا يستوفي. والله أعلم.

الحديث الثالث: عن طارق بن أشيم أنه سمع النبي - صلى الله عليه وآله

---

(١) في (ب، ج): [يذكر].

(٢) في (ب، م): [كله] وهو خطأ.

(٣) ساقط من (ج).

(٤) في (ب): [قال] زيادة.

(٥) صحيح بشواهده، أخرجه أحمد (١٦٤٧)، والطبراني (٣٤٨)، وابن أبي عاصم (١٤٩٢)، ومن طريق أخرى الطبراني (٣٤٨)، وابن أبي عاصم أيضًا (١٤٩١)، وأبو داود في «سننه» (٤٢٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٢٠٦)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٢٣)، و«الصحيحة» (١٣٤٦).

(٦) أحمد (٦/ ٤٢٧)، و «الأوسط» للطبراني (٤٦٤٨).

وسلم - يقول: «**بحسب أصحابي القتل**»(١).

الحديث الرابع: عن [أبي بردة](٢) عن رجل من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «**عقوبة هذه الأمة السيف**» رواه الطبراني(٣) برجال الصحيح.

الحديث الخامس: عن أبي بردة عن عبد الله بن زيد أنه سمع النبي يقول: «**جعل الله عذاب هذه الأمة في دنياهم**»(٤).

الحديث السادس: عن معقل بن يسار مرفوعًا. نحو ذلك. رواه الطبراني من حديث عبد الله بن عيسى الخزاز.

الحديث السابع: عن أبي هريرة نحوه. رواه الطبراني في «الأوسط»(٥) من حديث سعيد بن مسلمة الأموي.

وعضدوا هذه الأخبار بما رواه زيد بن أبي الزرقاء عن جعفر بن برقان عن يزيد ابن الأصم قال: قال علي عليه السلام: قتلاي وقتلى معاوية في الجنة.(٦)

رواه الذهبي في ترجمة معاوية من «النبلاء»(٧) وجعفر ويزيد من رجال مسلم، وزيد من رجال النسائي، قال في «الكاشف»(٨): صدوق. وكذلك قال في

---

(١) سبق من رواية الطبراني (٣٤٩).
(٢) ساقط من (ج).
(٣) صحيح، أخرجه الخطيب (١/ ٣١٧)، والطبراني في «الكبير» (٤٦٠)، وفي «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٢٥)، و «الصحيحة» (١٣٤٧).
(٤) صحيح، أخرجه أبو داود (٤٢٧٨)، والحاكم (٤/ ٤٤٤)، وأحمد (٤/ ٤١٠)، «الصحيحة» (٩٥٩).
(٥) السادس والسابع، أخرجه الطبراني في الصغير ص(٣). وانظر السابق.
(٦) إسناده جيد، أخرجه الطبراني (٦٨٨).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٤٤).
(٨) «الكاشف» (١/ ٤١٧).

«الميزان»[١] وفيه عن ابن معين: لا بأس به. ولم يورد فيه جرحًا، إلا قول ابن حبان إنه يغرب، وليس ذلك بجرح، وقال فيه إنه صدوق مشهور عابد، وإن ابن عمار قال: ما رأيت في الفضل مثله ومثل المعافى وقاسم الجرمي. رحمهم الله تعالى.

وهذا من أحسن ما في الباب، وإنما أخرته لأنه موقوف، ومع ذلك فله قوة المرفوع والله أعلم بصحة ذلك عنه.

ومنه أحاديث النهي عن مدافعة أهل التأويل، ومنها اعتقادهم أن هذه الأدلة أخص، وأن أدلة المعتزلة والشيعة عامة، وهو في الحقيقة موضع النزاع، كما سيأتي في أدلة المعتزلة، فينبغي تجريد[٢] النظر فيه؛ لأن الخاص مقدم على العام. ومنها عدم ترجيح عدم التفسيق بالمرجحات المتقدمة لعدم التكفير؛ لأن[٣] الحكم فيها متقارب، وإن كان التكفير أخطر.

وقد نص أبو ذر - رضي الله عنه - على رواية ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديثه المتقدم فقال: «**من قال لأخيه: كافر. أو قال: عدو الله. وليس كذلك إلا حار عليه**» متفق[٤] على صحته كما مضى.

وأما الشيعة والمعتزلة فاحتجوا على قولهم بأنواع من السمع كثيرة:

منها قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات:٩] وأهل التأويل من البغاة داخلون في هذه الآية، وإن كان سبب[٥] النزول في المصرحين، فيما أحسب، فالآية عامة عند الشيعة والمعتزلة، أو عند أكثرهم.

---

(١) «الميزان» (٢/ ١٠٣) رقم(٣٠٠٨).

(٢) في (ب، د): [تحرير].

(٣) ساقط من (ب) وفي (ج): [فإن].

(٤) سبق كثيرًا. وهو صحيح.

(٥) «تفسير القرطبي» (١٩/ ٣٧٨-٣٧٩).

ومنها حديث أبي هريرة مرفوعًا في الفتن: «**ليأتين على الناس زمان لا يدري القاتل فيم قتل، ولا يدري المقتول في أي شيء قتل**» قيل: وكيف ذاك؟ قال: «**الهرج، القاتل والمقتول في النار**» خرجه مسلم(١).

وعن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**إنها ستكون فتنة تستنطف العرب، قتلاها في النار**» رواه أبو داود والترمذي(٢).

ومنها حديث: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار**» قالوا: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول! قال: «**إنه كان حريصًا على قتل صاحبه**» رواه (خ و م و د و س)(٣) من حديث أبي بكرة و(س)(٤) من حديث أبي موسى.

ومنها أحاديث: «**سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر**».

ومنها أحاديث: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا**(٥) **يضرب بعضكم رقاب بعض**»(٦).

ومنها: «**بادروا بالأعمال فتنًا، يصبح الرجل فيها مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا**»(٧).

ومنها، وهو من أصرحها، حديث عمار، وهو صحيح متواتر «**ويح عمار! تقتله الفئة الباغية؛ يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار**» أخرجه البخاري ومسلم

---

(١) مسلم (٢٨٨٨).

(٢) ضعيف، أخرجه أبو داود (٤٢٦٥)، ولفظ «إنها» ساقط من جميع النسخ أصلحناه من «السنن».

(٣) «صحيح البخاري» (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨) (باب إذا تواجه المسلمان). وأبو داود (٥٢١١).

(٤) سنن النسائي (٤١٢١) و(٤١٢٣).

(٥) خطأ في (م).

(٦) «صحيح البخاري» (١٢١)، ومسلم (٦٥)، وأحمد (٢٠٤٠٧).

(٧) «صحيح مسلم» (١١٨) باب الحث على المبادرة بالأعمال، ونقله «المصنف» هنا مختصرًا.

واللفظ لمسلم، وقال ابن الجوزي في «جامع[١] المسانيد»: أخرجه البخاري ومسلم. وكذلك ابن الأثير في «جامع الأصول»[٢].

قال الحميدي[٣]: أخرجه كذلك أبو بكر البرقاني وأبو بكر الإسماعيلي قبله.

وذكره ابن حجر في قتال البغاة من «تلخيصه» عن اثني عشر صحابيًّا، وذكر عن ابن عبد البر أنها تواترت به الأخبار، وأنه من[٤] أصح الحديث[٥].

وعن أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - أنه روي من ثمانية وعشرين طريقًا، وذكر الذهبي في ترجمة عمار من «النبلاء»[٦] كثيرًا من طرقه وحكم بصحته، بل بتواتره، وذكر أن يعقوب بن أبي شيبة الإمام الثقة[٧] الحافظ سمع أحمد بن حنبل سئل عنه فقال فيه:[٨] حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وروى الذهبي مع ذلك أحاديث أخر: «**قاتل عمار وسالبه في النار**»[٩].

---

(١) خطأ في (ج).

(٢) صحيح أخرجه أحمد (١١٨٦١)، والبخاري (٤٤٧)، و(٢٨١٢)، وابن حبان في الصحيح (٧٠٧٨)، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٥٤٦). ولعل ذكر مسلم وهم عند بعضهم بهذا اللفظ، وإنما أخرجه بلفظ: «ويحك يا بن سمية...» برقم(٢٩١٥)، وأخرجه ابن سعد (٣/ ٢٥٢)، والبزار (٢٦٨٧)، في «زوائده»، والطيالسي (٦٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٤٨)، و«مسند أحمد» (١١٠١١)، و(٥/ ٣٠٦)، و«جامع الأصول» (٩/ ٤٤).

(٣) «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٤٦١).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) «فتح الباري» لان حجر (١/ ٥٤٢).

(٦) «النبلاء» (١/ ٤١٨-٤٢٠).

(٧) زيادة من (ب، ج).

(٨) زيادة من (أ): [غير]، وأظنها مقحمة.

(٩) حسن، أخرجه أحمد (٤/ ١٩٨)، وابن سعد (٣/ ١٨٦)، و«النبلاء» (١/ ٤٢٥)، و«مجمع الزوائد» (٩/ ٢٩٧).

بل إن الله تعالى يعادي عدو عمار ويغضب لغضب عمار، رضي الله عنه، وحديث عمار هذا من أعلام النبوة الكبار؛ ولذلك ذكره جمهور من صنف في المعجزات النبوية، واحتجوا على أنه معلوم بالضرورة بأن معاوية وأهل الشام حين سمعوه لم ينكروه، وذكر القرطبي في «تذكرته»[1] والحاكم في «علوم الحديث»[2] أن القول بمقتضاه إجماع أهل السنة، يعني أن من حارب عليًّا - عليه السلام - فهو باغ عليه، وأنه - عليه السلام - صاحب الحق في جميع تلك الحروب.

ومنها ما ورد في تخصيص قتل المسلم وقتاله من الوعيد الشديد، وأن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «**إن الله أبي عليَّ في القاتل**»[3] وفي حديث ابن عمر: «**لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دمًا حرامًا**» رواه[4] البخاري، وروي من حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا: «**من قتل مؤمنا فاغتبط بقتله لم يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا**».

قال أبو داود[5] في حديث عبادة عن يحيى بن يحيى الغساني في معنى (اغتبط بقتله) قال: الذين يقاتلون في الفتنة، فيقتُل أحدَهم، فيرى أنه على هدًى، لا يستغفر الله تعالى. يعني من ذلك. والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى.

---

(١) «التذكرة» ص(٤٥٤)، وما بعدها.

(٢) «علوم الحديث» للحاكم ص(٢٨٦).

(٣) صحيح، أخرجه أحمد (٤/ ١١٠)، والنسائي (١/ ٣٩) كتاب «السير». والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٥٥)، و«الصحيحة» (٦٨٩).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٤٦٩)، وأحمد، وهو في «صحيح الجامع» (٢٨٠٤) بلفظ: «لا يزال العبد...».

(٥) حديث صحيح أخرجه أبو داود (٤٢٧٠)، والضياء في «المختارة»، وهو في «صحيح الجامع» برقم(٦٤٥٤).

وقد ذكرت في «العواصم»[١] في مسألة الوعيد أحاديث كثيرة رائعة في تعظيم القتل، وذكرها هنا يخرجنا على معنى الاختصار.

ومنها، وهو أقوى من هذه الأشياء، أنه تواتر عن الصحابة أنهم كانوا يعتقدون في الباغي على أخيه المسلم وعلى إمامه العادل أنه عاصٍ آثم، وأن التأويل في ذلك مفارق للاجتهاد في الفروع، فإنهم لم يتعادَوا على[٢] شيء من مسائل الفروع وتعادَوا على البغي، وكذلك أجمعت الأمة على الاحتجاج بسيرة علي - عليه السلام - في قتالهم، وليس المجتهد المعفو عنه يقاتَل على اجتهاده ويُقتَل ويُهدَر دمه.

وأما الأحاديث التي تقدمت في معارضة هذه فلا تبلغ مرتبتها في الصحة والشهرة، ولو بلغت لم تعارضها؛ فإنها دالة على إثم أهل الفتن، وإنما فيها أنه خفف على هذه الأمة عذابها في ذلك الذنب، وجعل عذابها بالسيف في دنياها، وهذا أولى أن يكون حجة على تحريم ذلك وعدم قبول الاجتهاد فيه؛ فإنه لو قبل فيه لم يستحقوا عليه عذابًا لا في الدنيا ولا في الآخرة بالإجماع، بل يستحقون عليه المثوبة والثناء من الله سبحانه وتعالى.

وأما الرجاء والشفاعة للمسلمين[٣] فقد تقدم ما فيه من القرآن والتواتر، إلا في قاتل المؤمن متعمدًا.

ومنها أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - سمى فساد ذات البين الحالقة «**تحلق الدين لا تحلق الشعر**»[٤] ولو كان الاجتهاد فيها سائغًا لم يصح ذلك.

---

(١) «العواصم» (٣/ ٤٩٥) ط جديدة.

(٢) ساقط من (ج).

(٣) ساقط من (ج).

(٤) تقدم قريبًا.

ومنها أن الفريقين اجتمعوا على تهليك الخوارج والنصوص دلت على ذلك.

فإن قيل: إنما هلكوا بمجرد اعتقادهم التكفير!

قيل: لا سبيل إلى القطع بذلك، بل قد ورد ما يدل على أن القتل أعظم من التكفير، وذلك حديث ثابت بن الضحاك مرفوعًا، وفيه: «**ومن قذف مؤمنًا بكفر فهو كقاتله**»[١] وتقدم القول في صحته وشواهده كثيرة.

قالوا: وأما أحاديث النهي عن دفاع المتأولين فليس العلة فيها قبول اجتهادهم، ألا تراه يقول فيها: «**كن كخير ابنَي آدم؛ يبوء بإثمه وإثمك فيكون من أصحاب النار**» رواه مسلم[٢] من حديث أبي بكرة، ولم يكن ابن آدم القاتل لأخيه معفوًّا عنه والله تعالى يقول عن أخيه: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾ [المائدة:٢٩] بل هذا من أخص أدلة المعتزلة وأقواها لأنه في أهل التأويل بالاتفاق، والإثم منصوص. وقد جود ابن جرير الطبري[٣] الكلام في هذا الفصل، ونقله ابن بطال في «شرح البخاري».

وأما قوله: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء:٩٣] وحديث: «**كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يقتل المؤمن متعمدًا**»[٤] فالمراد الاحتراز[٥] من خطأ اليد لا خطأ الاستحلال، بدليل ما ذكرناه وبدليل سياق الآيات من أولها في قتل

---

(١) في (ب) سقط. وقد سبق.

(٢) صحيح، مسلم (٢٨٨٧)، أخرجه أحمد (١٩٧٣٠)، وأبو داود (٤٢٥٩)، والترمذي (٤٢٥٩).

(٣) «تفسير ابن جرير الطبري» (٨/ ٣٢٩).

(٤) صحيح، أخرجه أبو داود (٤٢٧٠)، والنسائي (٧/ ٨١)، وأحمد (١٦٩٠٧)، وابن حبان (٥٩٨٠).

(٥) سقط من (ج).

الخطأ. وكلام المعتزلة مع كثرة شواهده غير نص في محل النزاع؛ فإنه يمكن أن يكون هذا الوعيد بالنار في الفتن مختصًّا بالفتن التي الداعي إليها هو الهوى والكبر وحب الرياسة والمنافسة في الدنيا، بل هو الظاهر في كثير من الأحاديث ومن أحوال أهل تلك الفتن، ولو اجتهدوا لعرفوا الحق لأهله، ومنتهى الأمر أن يؤديهم الاجتهاد إلى الوقف.

وروى الحاكم في «المستدرك»[1] في مناقب عمار، والذهبي في «النبلاء»[2] في مناقبه أيضًا عن ابن عمر ما يدل على ذلك، وإنما الكلام مفروض فيمن وفَّى الاجتهاد حقه؛ ولذلك أجمعت الأمة على العفو عن المجتهدين من أئمة العلم في معرفة أحكام الدماء والقتل في الحدود والقصاص في مسائل الفروع المختلف فيها المعمول فيها بأقوالهم، كالخلاف في قتل تارك الصلاة، وقتل الحر بالعبد، ونحو ذلك، حيث لم يكن الهوى سبب اختلافهم، وظهر منهم التحري في الصواب وبذل الجهد في تعرفه وتوفية الاجتهاد حقه. وهذا زبدة ما عرفته من أدلة الفريقين على جهة الإشارة، والله الهادي والموفق إلى الصواب.

***

(١) «مستدرك الحاكم» (٣/ ٣٨٩)، (٣/ ٣٨٨).

(٢) تقدم في «السير»، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٤٢). (قال ابن عمر -رضي الله عنهما-: ما أعلم أحدًا خرج من الفتنة يريد الله إلا عمارًا، وما أدري ما صنع) اهـ.

خاتمة

في حب من أحبه الله[١] ورسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأمر بحبه من القرابة والصحابة، وقد دلت النصوص الجمة المتواترة على وجوب محبتهم[٢] وموالاتهم، وأن محبهم[٣] يكون معهم، ففي الصحيح: «**لا تدخلون**[٤] **الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا**»[٥] وفيه: «**المرء مع من أحب**»[٦].

ومما يخص أهل بيت رسول لله قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣] كما ثبت في صحيح مسلم[٧] من حديث عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى:٢٣] كما روى تفسيرها مرفوعًا إمام أهل الحديث أحمد بن حنبل والملا في «سيرته» والطبراني في «معجمه الكبير» و«الأوسط»[٨] من حديث حبر الأمة وبحرها عبد الله بن العباس رضي الله عنهما.

---

(١) في (أ): [من أحبه رسوله الله] وفي (ب): [ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم].

(٢) في (ج): [حبهم].

(٣) ساقط من (ب، ج).

(٤) خطأ في (ب).

(٥) «صحيح مسلم» (٥٤) باب لا يدخل الجنة إلا المؤمنون.

(٦) «صحيح البخاري» (٣٦٨٨)، ومسلم (٦٧١١)، وأحمد (١٢٠١٣).

(٧) «صحيح مسلم» (٢٤٢٤)، والطبري (١٩/ ١٠٢).

(٨) صحيح، أحمد (١٢٠٢١)، والبخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١)، والطبراني في «الأوسط» (٣٨٧٦) بإسناد ضعيف، والهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٢). وأخرجه من طريق أخرى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - الطبراني في «الكبير» (١٢٣٥٩)، قال الحافظ ابن حجر: ضعيف. تخريج أحاديث «الكشاف» (١٤٥)، وانظر «تفسير القرطبي» (١٨/ ٤٦٥-٤٦٨)، والطبراني (٢٠/ ٤٩٩-).

ويعضد ذلك من كتاب الله تعالى قوله عز وجل: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور:٢١] وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف:٨٢] وإجماع الأمة وتواتر الأخبار بشرع الصلاة عليهم في تشهد الصلاة واختصاصهم به، أو بالإجماع على دخولهم فيه، فيجب لذلك حبهم وتعظيمهم وتوقيرهم واحترامهم والاعتراف بمناقبهم؛ فإنهم أهل آيات المباهلة والمودة والتطهير، وأهل المناقب الجمة والفضل الشهير.

وقد ذكر مناقبهم إمام أهل الحديث والسنة في عصره المحب الطبري، وصنف في ذلك كتابه «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى»[١] ويا له من كتاب وافق اسمه مسماه، وصدق لفظه ومعناه.

وكذلك دلت النصوص المتواترة على وجوب حب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنهم وأرضاهم- وتعظيمهم وتكريمهم واحترامهم وتوقيرهم ورفع منزلتهم والاحتجاج بإجماعهم والاستنان بآثارهم واعتقاد ما نطق به القرآن الكريم والذكر الحكيم من أنهم ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠] وفيهم يقول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ...﴾ الآية [الفتح:٢٩].

وفي تعظيم حق أهل البيت يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ستة لعنتهم لعنهم الله...**» وذكرهم إلى أن قال: «**والمستحل من عترتي لما حرم الله تعالى**» رواه الترمذي والحاكم[٢] من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

---

(١) المطبوع مفقود والمخطوط موجود. يسر الله لنا إخراجه واختصاره.

(٢) ضعيف، أخرجه الترمذي (٢١٥٤)، والحاكم (١/ ٨٣) رقم(١٠٢) ط الشيخ مقبل الوادعي -رحمه الله-.

وفي تعظيم حق الصحابة - رضي الله عنهم - يقول: «**إذا سمعتم من يلعن أصحابي فقولوا: لعنة الله على شَرِّكم**» رواه الترمذي[١].

وكذلك يجب حب المؤمنين، علمائهم وعامتهم ونصيحتهم وإكرامهم، لما ثبت في الصحيحين عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه**[٢] **ما يحب لنفسه**».

وقد تقدم في مسألة الوعد والوعيد فوائد تعلق بحكم الخالطين من المسلمين وخصوص المؤمنين، والتحذير من مشاحنتهم وإضمار الغل لهم، والمحافظة على ذلك والتواصي به على مقتضى ما وصف الله تعالى به المؤمنين؛ من التواصي بالحق والصبر والمرحمة، جعلنا الله من العاملين بذلك، وهو الهادي لا إله إلا هو، نعم المولى ونعم النصير، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

والأولى لكل حازم أن يشرط[٣] في كل ما اعتقده[٤] من المشكلات المختلف فيها أن يكون موافقًا لما هو الحق عند الله تعالى، وألا يكون فيه مخالفة لشيء من كتب الله تعالى، ولا لما جاءت به رسل الله تعالى - عليهم أفضل الصلاة والسلام - وإن كان الوقف حيث يجوز أحزم وأسلم، فإن العصمة مرتفعة، والثقة بالفهم والإنصاف[٥] غير مفيد للعلم الضروري بالسلامة من ذلك. وقد ورد في الحديث ما يدل على نفع ذلك، كما تقدم في حديث زيد بن ثابت في آخر مسألة التكفير والتفسيق، ولو لم يكن إلا أن هذا الاشتراط آخر ما في الوسع من طلب النجاة.

---

(١) ضعيف جدًا. أخرجه الترمذي (٣٨٦٦)، و «ضعيف الترمذي» للألباني (٨١١).

(٢) زيادة معجمة، والحديث في «صحيح مسلم» (٤٥).

(٣) في (ب): [يشترط].

(٤) في (ب، م): [ما يعتقده].

(٥) في (ب): [أو] وهو خطأ.

وأنا أشهد الله - عز وجل - بأني مشترط لذلك في كل ما يحسن مني اشتراطه فيه، وبكون أحوط لي في ديني وأقرب إلى رضوان ربي - سبحانه وتعالى - مع أن[١] اختيار الوقف في المشكلات المختلف فيها حيث لا يجب القطع بأحد الاحتمالين. تقبل الله ذلك مني، وثبتني وهداني، ولا وكلني إلى نفسي طرفة عين، ولا حول ولا قوة إلا بالله [العلي العظيم][٢] عليه توكلت وإليه أنيب.

وهذا آخر هذا المختصر المبارك إن شاء الله تعالى.

وأما الكلام في الخلافة ومناقب القرابة والصحابة فلا يتسع له هذا المختصر، فإن الكلام فيه كثير جدًّا، وإفراده بمجلد يحق له، بل يقل له عند من يعرف ما ورد في ذلك وما قاله أهل العلم فيه، وإنما أوردت في هذا المختصر ما يصلح أن يكون مقدمة من مقدمات تفسير كتاب الله تعالى، كما ذكرته في هذا المختصر في[٣] أنواع التفسير منه في النوع الأول منها.

والله تعالى يتقبل مني ما وهب من ذلك ويبارك فيه، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم، فإنما البركة والخير كله بيده سبحانه، ومنه وبه وله، فله الحمد كله كما ينبغي لكريم وجهه، وله الشكر وله الثناء، لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه سبحانه وتعالى.

ثم إني[٤] أختم هذا المختصر المبارك[٥] بأني أستغفر الله، وأسأله التجاوز عني، والمسامحة في كل ما أخطأت فيه من هذا المختصر وغيره؛ فإني محل الخطأ والغلط

---

(١) ساقط من (ب، ج).
(٢) ساقط من (ب، ج).
(٣) في (ب، ج): [من].
(٤) ساقط من (أ).
(٥) زيادة من (ب، ج).

والجهل وأهله، وهو - سبحانه وتعالى - أهل المغفرة والسعة والمسامحة، وهو[١] الغنى الأعظم [والكريم الأكرم][٢] عن مضايقة المساكين[٣] والجاهلين[٤] إذ كان تعالى - عز وجل - غنيًّا عن عرفان العارفين، غير متضرر بجهل الجاهلين. وآخر كلامي كأوله[٥] أن الحمد لله رب العالمين [وصلواته على سيدنا[٦] محمد خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين الطيبين [وصحبه الراشدين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[٧]]]

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب، ج).

(٣) في (ج): [السالكين].

(٤) في (ج): [جهل الجاهلين].

(٥) في (ب): [كاف له] وهو خطأ. وخطأ في ط ابن عباس.

(٦) زيادة من (ب، ج) مع بعض الاختلاف.

(٧) حاشية ناسخ أصل الكتاب من النسخة (أ) قال رحمه الله: وكان الفراغ من رقم هذا الكتاب الجليل، نفع الله به وبمصنفه، يوم الإثنين لعله خامس عشر محرم الحرام، من شهور سنة ١١١١هـ أحد عشر ومائة وألف، من هجرته - صلى الله عليه وآله وسلم- وذلك بعناية مولانا السيد العلامة ضياء الإسلام عثمان بن علي الوزير، عمر الله بالمعارف قلبه وأدام عليه نعمه وحبه. بخط أفقر عباد الله تعالى وأحوجهم إليه: صالح بن حسن بن محمد بن يوسف مرغم، غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وختم له بالحسنى إنه على ما يشاء قدير.

وفي آخر النسخة (ج) قال ناسخه رحمه الله: ثم النقل لهذا الكتاب المفيد عند أذان ظهر يوم الخميس المبارك آخر يوم من شهر صفر المظفر، الذي هو من شهور عام ٨٤ وألف (١٠٨٤هـ) ختمت بخير. وأصلح لي ولوالدي وأولادي وإخواني المؤمنين المؤمنين الأعمال، وبلغ كل منهم النيات، وصالح الأقوال والأفعال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله.

وهو مما رقم بخزانة سيدي القاضي العلامة الصدر الفهامة، عز الإسلام والمسلمين وبركة القضاة محمد بن محمد بن يحيى بن أحمد بن صالح الحيمي، أسعده الله تعالى وحماه وحرسه وتولاه والكاتب. نسأل من وقف على ذلك أن يدعو له بالمغفرة والمسامحة، وتقدير من وفق على غلط أو بعض عبارة أو سقط على ظني في الأم المنقول منها، وأن فيها عدم كلية الصحة والضبط، فإن كان من سوء فهي للعبارة فأستغفر الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا مباركًا فيه.

(١).

---

(١) حاشية: قال من قرأه على الشيخ حسين العمري رحمه الله: الحمد لله، بلغ قراءة هذا الكتاب الجليل على شيخنا الفاضل العلامة شرف الإسلام وزينة الأنام حسين بن علي العمري، وذلك يوم الأحد شهر شعبان (١٣٠١هـ) الله يجعل الأعمال خالصة لوجهه الكريم. الحقير عبد الله ابن عبد القادر بن لطف الله اهـ.

قال محققه الفقير إلى الله تعالى: أبو نوح عبد الله بن محمد بن حسين بن علي عبد الحميد الفقيه الخباني: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أكملنا مقابلة هذه النسخة وكتابة الحواشي التي عليها بعد العشاء ٢١ جمادى الآخرة (١٤٢٩هـ) مع أخي العزيز فهد بن علي العمري الردفاني، حفظه الله وبارك فيه، وكان معنا الأخ المكرم بحري بن قاسم الأندونيسي وفقه الله تعالى. وكتبه أبو نوح عبد الله بن محمد عبد الحميد كان الله معه.

يقول المحقق الفقير إلى الله تعالى أبو نوح: نقلت النسخة (ب) من نسخة «المصنف» -رحمه الله- لبعض تلاميذه. ونقلت النسخة (ج) من الأم التي للمصنف -رحمه الله- ثم نسخة لبعض تلامذته، وفي عام (١٠٨٤هـ) نسخة العلامة الحيمي -رحم الله الجميع-. فالحمد لله أولًا وآخرًا. أحمده كما يحب ويرضى. وكانت النهاية من مقابلة النسخ في شهر جمادى الآخرة في صبيحة يوم السبت الثالث عشر من جمادى الآخرة ألف وأربعمائة وثلاثين هجرية (١٣/ ٦/ ١٤٣٠هـ) في تصحيح وتحقيق هذا الكتاب العظيم «إيثار الحق على الخلق» للإمام ابن الوزير -رحمه الله- وحاشيته «الأنوار» للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى.

وكان معي في المراجعة الأخ الداعي إلى الله -عز وجل- بحري بن قاسم الأندونيسي -حفظه الله- ووفقه، والأخ الأستاذ فهد بن ناصر عتش الشبوي -حفظه الله وسدده- فجزاهما الله خيرًا على مساعدتهما لي وللمسلمين.

فأسأل الله الكريم البر الرحيم أن يجعل هذا العمل له خالصًا، وأن يثيبني عليه في الآخرة، إنه جواد كريم، وأسأله أن يغفر لي ووالدي وأهلي ومن نظر فيه ونشره وعلمه ودعا إليه، إنه جواد كريم غفور رحيم. وكانت آخر مراجعة للكتاب بعد الصف والإخراج (١٥/ رجب/ ١٤٣١هـ).

أحمد الله حمدًا يوافي نعمه، أحمده أكمل الحمد وأتمه، الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم، وأصلي وأسلم على الرحمة المهداة صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه.

ورحم الله المصنف والشارح والمحقق والناشر وكل من ساهم في إخراجه، آمين. وأشكر الأخوة الذين راجعوه معي.

المحقق: أبو نوح كان الله معه.

وقال أبو نوح عبد الله بن محمد أعانه الله: وكانت المراجعة الأخيرة للطبع في المسجد الحرام جوار الكعبة المشرفة في الأسبوع الثاني من ربيع الثاني ٢٤/ ٤/ ١٤٣٥هـ. والحمد لله وحده.

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق — رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق — رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق

رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق - رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق

رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق — رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق — رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق — رقم الصفحة

فهرس أحاديث إيثار الحق على الخلق — رقم الصفحة

***



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

فهرس الموضوعات	رقم الصفحة

فهرس الموضوعات	رقم الصفحة

فهرس الموضوعات رقم الصفحة

فهرس الموضوعات	رقم الصفحة

***